

٢٦٤

## الجزء الثالث

من

حاشية العالم العلامة البحر الحبر الفهامة

الشيخ سليمان البجيرمي

على شرح

منهج الطلاب

نعمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

---

وهامته مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة  
الشيخ الكبير محمد الرضوي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

---

طبع بطبعة

مُصْطَفَى السَّابِقِ الْحَيَّائِي وَأَزْوَادهُ بِمُصَنَّر

---

ربيع الاول سنة ١٣٤٥ هـ - ٨

(باب الصلح) والنزاع

على الحقوق المشتركة •

وهو لغة قطع النزاع وشرعا

عقد يحصل به ذلك وهو

أنواع صلح بين المسلمين

والمشركين وصلح بين

الامام والبيعة وصلح بين

الزوجين عند الشقاق

وصلح في العاملة والدين

وهو المراد • والأصل فيه

قبل الاجماع قوله تعالى

والصلح خير وخبر الصلح

جاء بين المسلمين

(قوله فهو أعم من للمنى

الشري) لا يكون أعم إلا

لو كان للمنى الشري قطع

النزاع بمقتضاه عبر عن

المعنى الشري بقدر العقد

ليس فردا من أفراد القطع

فقال (قوله وعقدوا له باب

القسم والنشوز) لكن

لا يخفى ان الصلح الجاري

بينهما لا عقد فيه حيث

قوله في التعريف عقد الخ

جرى على الغالب كذا

بما شرح بهجة وهل

يكن عود الضمير للصلح

الأعم من الشري

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب الصلح)

لوعبر بكتاب لكان أوضح لأنه لا يندرج تحت ما قبله وهو كتاب التعليل وأجيب بأن التعليل لما كان قد يجرى إلى الصلح جعل مندرجاته وهو بذكر ويؤتى فيقال الصلح جائز وجائز كالم قال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وهو الصلح (قوله والنزاع على الحقوق المشتركة) أي وما يتبع ذلك كما لو تازعا جدرا بينهما ع (قوله وهو لغة قطع النزاع) جروا هنا على خلاف الغالب من أن المقول عنه أعم من المقول إليه أي فيكون الشري فردا من أفراد القنوى وذلك لأن العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس فردا من أفراد قطع النزاع فهما متباينان بحسب المفهوم وإن أعدا بحسب التحقق والوجود أي فالمكان الذي يتحقق فيه العقد يتحقق فيه قطع النزاع ولا عكس فيبينهما عموم مخصوص بحسب التحقق وتباين بحسب المفهوم وأجيب بأن قطع النزاع يكون بعقد أو غيره فهو أعم من المعنى الشري لا مباين له فيكون على القاعدة (قوله صلح بين المسلمين والمشركين) وعقدوا له باب الهدنة وقوله وصلح بين الامام والبيعة وعقدوا له باب البيعة وانظر لخص الامام وهلاهم كالاول فقال بين أهل العدل والبيعة سم على منهي • أقول ويجاب بأن القائم في الصلح عن أهل العدل نائب الامام فكأن الصلح واقع منه فالمراد الامام حقيقة أو حكما ع (قوله) وعلى مر وإنما أضيف للامام لأن البيعة بخاقوته (قوله وصلح بين الزوجين) وعقدوا له باب القسم والنشوز (قوله والدين) بفتح اللام سواء كان بسبب معاملة أو لا فهو من عطف العام على الخاص (قوله والأصل فيه) أي في الصلح مطلقا قوله تعالى والصلح خير وفيه أن هذا الصلح هو الواقع بين الزوجين لأنه أعيدت فيه النكحة مرة والنكحة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فكانه قبل والصلح الواقع بين الزوجين حل ولأن أهل الدليل أي فلا يظهر منه الدليل ثم رأيت في شرح الجلال السيوطي على عقود الجمان في علمي المعاني والبيان في شرح قول المتن ثم من القواعد المشهورة • إذا أنت نكحة مكررة

تفارا وإن يعرف ثاني • توافقا كذا المرفان

وذكر هذا الاعتراض على هذه القاعدة ما مضى جوابا عن هذا الاعتراض وكذا أبة الصلح لا مانع من



أوعلى دين أوتوب موصوف  
بصفات السب (٩) وهو  
(بيع) للمدعى من المدعى  
لغيره (أبجاجة) لها  
بغيرها منه لغيره أو لغيرها  
بها من غير بيعه (أو غيرهما)  
كجالة وأجارة وسر وخم  
كان حالته منها على أن  
يطلقها ملقة (أو) جرى  
على (بعتها) أى العين  
للمدعى فبها (لأق) منها  
فى البيع فبها ملقة الصالح  
كالحل من الدار على  
بعتها كايص بلفظ الجبة  
لا بلفظ البيع لعدم الثمن  
(فتبث أحكامها) أى البيع  
والأجارة والخبه وغيرها  
ذكر لانواع الصلح (أو)  
جرى (من دين) غيرتين  
(على غيره) هو أولى من  
قوله على عين (تقدم)  
حكمه فى باب البيع قبل  
قبضه وهو أنهما ان اتفقا  
فى علة الربا اشترط قبض  
العوض فى المجلس والافلا  
لكن ان كان عوض ديننا  
اشترط تعيينه فى المجلس  
(أو) من دين (على بنة  
فأراه عن باقيه) كالحل  
عن الألف الذى على  
على حيازة لصدق حد  
الإبراء عليه ويسمى هو  
والصلح على بعض العين  
صلح حطية راعداها  
غير على العادة على معاوضة

(قوله أو على دين) أى للمدعى عليه على الغير أى أو اتفقا فذمة المدعى عليه حل (قوله أوتوب  
موصوف بصفات السب) كأن قال مالكتك من الدار التى أدعيا عليك على ثوب فى ذمتك صفته كذا  
وكذا ولم يذكرك لفظ السلم وإنما احتيج لهذا الذاير ما هنا وسأيت من صورة السلم فالقاعدة ذكر لفظ  
السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو البيع كاتقدم تصويره وإن ذكر فهو السلم قال عى عطف  
الثوب على العين إشارة إلى أنه لا فرق فى الدين بين أن يكون ثابتا قبض أو لا فائدة ما قال ان عطف  
الثوب على الدين غير صحيح اه (قوله أبجاجة) أى العين المدعى بغيرها أى بغير العين المدعى  
متأى من المدعى لغيره وهو المدعى عليه للمقر كأن أدى عليه دارا فاحلها منها على منصفته بنتشرة  
درهم حل وهذه من أفراد غير الغالب لكون المنفعة متروكة والعين مأخوذة والاولى صورها  
على الغالب كأن يقول مالكتك من منفعة الدار التى أدعيا عليك على دينار بأن أدى عليه منفعة داره  
سنة مثلا (قوله وألغيرها) كأن يقول المدعى للمدعى عليه مالكتك من الدار التى أدعيا عليك  
على سكتى دارك سنة متلاذره مؤجرة والعين المدعى أبجاجة (قوله كجالة) كأن قال المدعى  
مالكتك من العين التى أدعيا عليك على رد عبيدى حل (قوله وأجارة) كأن كان مالكا على منفعة  
العين المدعى فان عينه مدة مؤجرة والافلا فله كأن قال المدعى مالكتك من الدار التى أدعيا  
عليك على سكانها سنة فالمدعى والمستعمل للمدعى عليه اه حل واعترض بأن على تدخل على  
المأخوذ وعن الحل المتروك وهما بالعكس وأجيب بأن القاعدة أغلبية لا كلية عى (قوله  
وسر) كأن قال المدعى مالكتك من العين التى أدعيا عليك على أن يكون فى ذمتك كذا سلما حل  
وبعارة الشورى قوله وسر أى صورة أن يجعل المدعى بدرا من السلم وكلامه هتابل على  
جوارى بلفظ الصلح فقولهم فى حده بلفظ السلم زاد عليه أو الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة بشرط  
فيه لفظ وحسبا كها يجوز بلفظ الصلح اه (قوله كأن حالته منها على أن يطلقها ملقة)  
فيقول قوله مالكتك لأن قائم مقام طائفتك ولا حاجة إلى إنشاء عقد خلع خلافا لما وقع فى كلام بعض  
أهل العصر عى على مر وفيه رد لقول حل ولا بد أن يقال طائفتك وأنتا لعلك (قوله كايص  
بلفظ الجبة) بأن يقول هو بملك نصفها ومالكك على نصفها وقوله لا بلفظ البيع كقوليل بملك نصفها  
وصالكتك على نصفها (قوله لا بلفظ البيع) قال الاستوى لانه إذا بعها بصفها فقد باع ملكه على  
أوباع الشيء بعينه وهو محال شورى (قوله فتبث أحكامها) كالشفعة والرد والبعب وخيار المجلس  
والشرط واشترط القطع فى بيع الزرع الأخضر وفساده بالفرر والشرط القامد وجو بان التحالف  
عدا الاختلاف وقوله والأجارة كثيوت الخيار بتهدام بعضها وانفاخها بتهدام كلها وقوله والخبه  
أى من اشتراط القبض فزادوها (قوله على غيره) أى من عين أو من دين ولو منفعة حل (قوله  
هو أولى من قوله على عين) وجه الأول به أن التقيد بالعين يوم فسادها إذا جرى من دين على  
منفعة أو على دين بنشئه الآن عى (قوله ان اتفقا) أى الصلح وعنه والمالغ على فة علة الربا  
كأن صالح عن ذهب بفضة واشترط تصاديهما ان كانا جنسا واحدا حل (قوله اشترط تعيينه  
فى المجلس) قال ابن حجر والحق العين فى المجلس بالعين فى العقد يستثنى من قولهم ما فى الذمة  
لا يدين الا بقبض صحيح قال السبكي وكانهم أرادوا الا لزمت الذمة أى والعين للمالغ بها غير  
لازم فيكفى تعيينه فى المجلس عن تعيينه فى العقد والكلام فى دين مختلف للدين الصالح عليه جنسا  
أو نوعا لانه هذا فى اعتبار قبض فبها أحكام الربا أما دين من جنسه ونوعه فهو استيفاء لا اعتبار  
بجرى فيه ذلك كايص بما بأتى عى (قوله فأراه عن باقيه) ولا يعود الدين إذا امتنع من أداء الدين  
على الأرجح حل (قوله على حيازة) يومه لأنه لو كانت الحيازة بمعينة لا يصح وهو ما رجحه القاضي



أسقطتها أروضتها عنك  
وصالحك على البقي ولا  
يشترط في ذلك القبول  
بخلاف العقد بلفظ الصلح  
ولا يصح هنا بلفظ البيع  
كنظيره في الصلح عن العين  
(أو) جرى (من حال) على  
مؤجل مثله جنسا وقدرا  
وصفة (أو عكس) أي من  
مؤجل على حال مثله كذلك  
(لنا) الصلح فلا يلزم الاجل  
في الاول ولا الاسقاط في  
الثاني لانهما وعدم الدائن  
والدين (وصح نجيل)  
لأنه ليس لصدور الإبقاء  
والاستيفاء من أهلها  
(لأن ظن صحة) الصلح  
فلا يصح التخييل فيسترد  
مادفعه كإنه عليه ابن  
الزفة وغيره وإن وقع فيه  
اضطراب وهذا من يادق  
(أو) صالح (من عشرة  
حالة على خمسة مؤجلة يرى  
من خمسة بقيت خمسة  
حالة) لأن الحاق الاجل  
وعدلا يلزم بخلاف اسقاط  
بعض الدين (أو عكس)  
بان صالح من عشرة مؤجلة  
على خمسة (لنا) الصلح  
لانه ترك الخمسة في مقابلة  
حلل الباقي وهو لا يحصل  
فلا يصح الترك (أو كان)  
الصلح (على غير إقرار)  
من أنكار أو سكوت و ذكر  
السكوت من يادق (لنا)  
الصلح كأن ادعى عليه دارا فأنكر أو سكت ثم تصالحها على أوعلى بعضها أو على غير

والام لا ينبغي يقتضى كونها عوضا فيصير بألف بخمسة وهو لا يصح ومقتضى كلام  
أصل الرضا الصحة وجرى عليه البغوى وغيره وهو المقتضى لأن الصلح من الالف على بعضه إبراء  
للبعض واستيفاء الباقي لافرق بين العين وكلامه من صحة مجرد نحو لفظ الإبراء ليس مراد حل قال  
بلفظ صلح مع لفظ نحو إبراء فأيهم كلامه من صحة مجرد نحو لفظ الإبراء ليس مراد حل قال  
مر وعلم بما قرأناه انقسام الصلح إلى ستة أقسام بيع وإجارة وعارية وهبة وسلم وإبراء ويزاد على ذلك  
أن يكون خلعا ومعاضة عن دم العبد كصالحك من كذا على ما تحقه على من قصاص وجعالة  
وقد ذكر قوله لمر في صالحك من كذا على الإطلاق هذا الأسير وفسحا كان صالح من السلم فيه على  
رأس مال السلم وتركها المصنف لاخذها مذكور (قوله وصالحك الخ) أي هنا ليكون صالحا  
والإقتضاه بكفي في الإبراء لأنه لا يقال له صلح شيئا وعارية قل وصالحك راجع لجميع ألفاظ  
الإبراء واحتيج إلى لفظ الصلح مع الإبراء وإن كان كافيا هو ما بعده في حصول الإبراء ليكون من أنواع  
عقد الصلح فيشترط فيسبق الخصومة ولا يحتاج لقبول نظرا للفظ الإبراء كما ذكره (قوله بخلاف العقد  
الخ) أي غير منضم إلى لفظ نحو إبراء حل فقوله بلفظ الصلح أي المحض (قوله من الدائن) أي في  
الاول وقوله والدين أي في الثانية وعبرة مر انه هو من الدائن وعندي الاول بالخاق الاجل وصفة  
الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية وعد من الدينون باسقاط الاجل وهو لا يسقط والتكسب والصحة  
كالحلول والتأجيل اه بحرفه وكتب الرشيدى على قوله وصفة الحلول صوابه أن يقول وصفة  
التأجيل اه أي لان الكلام فيه (قوله لان ظن) أي لان ظن الدافع أن العقد يلزم للحلول  
وقوله ولا يصح التخييل اعتمد مر قال ويبدأ من هذا مسألة تم بها البلى وهي ما لو وقع بينهما  
معاملة ثم صر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلامهما لا يستحق على الآخر شيئا مع ظنهما صحة  
المعاملة ثم بان فساد هاتين فساد التصادق وإن كان عند الحاكم اه وسئل مر عند تقرير ذلك  
عما يقع عند تصادقهما على أن كلا لا يستحق على الآخر حقا ولا دعوى ثم بدعى نسيان شيء ويريد  
أن يدعى به فهل يقبل فقال الذي كان الولد يعتمد أنه إن تعرض في التصادق لشيء الجهل والنسيان  
بان قال لا يستحق على حقا ولا دعوى ولا يمين ولا عدا ولا سهوا ولا جهلا ثم ادعى السهو ونحوه لم يقبل  
ولا يصح دعواه أخذان قولهم لو حلف لا يدخل لاسهوا ولا عدا ولا جهلا فدخل حدث وإن كان ناسيا  
أوجاهه لانه غلط على نفسه وإن لم يترض بذلك قبل دعوى النسيان اه عرش (قوله فيسترد  
مادفعه) فلأمراد به ذلك أن يجعله عن الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده ولعادته يتأمل  
ذلك مع علم منهج والظاهر الاول لانه بالتراضى كانه ملكه تلك الدرهم بماله عليه من الدين فاشبه  
ما لو باع الدين للمغسوبة للغاصب بماله عليه من الدين عرش على مر (قوله وأصلح من عشرة الخ)  
معطوف على مدخول لوانظر حكمة تقدير صالح دون جرى مع انه بمنعاهو بمسكن أن يقال انه متيقن  
(قوله أو عكس لنا) لا يقال لو حذف لغام منها واكتفى بالذكورة بعد قوله أو كان على غير إقرار كان  
أظهر اعلمه الاختصارا ما مكن لا تناقض ذلك هو الصواب لانه من صحة صور قوله فإن كان على إقرار الخ  
وقوله أو كان على غير إقرار الخ قسيم له عرش (قوله أو كان على غير إقرار لنا) خلافا للأربعة الثلاثة  
ولأنه بعد الصلح لم يندقراره صحة الصلح لان شرط الصحة سبق الإقرار حل (قوله ثم تصالح عليها)  
قال كمال صالحك منها عليها وهذا الصور للتجاء الآتي أو قال صالحك منها على نصفها أو قال صالحك  
منها أو بن بعضها على ثوب مثلا في هذه الصور الاربع الصلح باطل لانه على أنكار كما أفاده شيخنا  
وعبرة حل ثم تصالحا عليها أي كادوا بعضا قال عرش أي وكن ادعى جميعها (قوله أو على غير

ذلك سواء كان الصلح منها أو من بعضها كإبرئته إليه قوله لتحريم المدي، أو بضه شوبرى (قوله كتب) أى كان صلح منها كلها بنوب أودين أو صلح عن بعضها بنوب أودين فلا يتأني قوله الأني أو بضه مع كون القسم أن المدي به جميع الدار وذلك لأن المدي به جميع الدار والصلح عنه أعم من الكل أو البعض عن (قوله لانه في الصلح) يتأمل فان تحريم الحلال بقصد المعاوضة جائز وواقع كالبائع الأخرى أن البائع حرم على نفسه المبيع بعقد البيع فليحرم شرور ومن ذلك أيضا الصلح على إقراره فان المدي حرم على نفسه ما به يأخذ عوضا عنه وأجاب عن ش بأن كل من التعاقدين في غير الصلح من المعاملات يتصرف في ملك نفسه بخلاف ما هنا فان المدي يبيع ما لا يملكه أن كان غير صادق في دعواه المتري يشتري ما يملكه أن كان صادقا اه وبعبارة حل أى حرم عليه بصورة عقد مرغوم أى مقهور عليه لأن المدي عليه لما كان منكرا كان المدي مضطرا لمخالفة فلا يتأني أن لا يقر أن ترك بضه أى لان على ذلك لم يكن بصورة عقد مقهور عليه اه بحرفه (قوله محرم للحلال) أى لو قلنا صحته (قوله أو بضه) أى في الإصالة من بعض العين المدعاة على نوب مثلا لو صلح على البعض الآخر لأن النرض أن الصلح على غير المدي به (قوله ويلحق بذلك) أى بتجليل الحرام لابه وبما قبله الذى هو تحريم الحلال لانه لا يأتى في الصلح على المدي به حل والظاهر أن اسم الإشارة راجع لتحريم الحلال لأن المدي حرم للمدي به على نفسه حيث كان صادقا إلا أن يجاب عن المعنى بأن المدي حلل الحرام للمدي عليه بجعله له حيث كان المدي صادقا في دعواه وقال بضه اسم الإشارة راجع إلى الصلح على غير المدي به وهذا هو الظاهر وإنما قال ويلحق بذلك أى في البطلان لأن صور الانكار أربعة وهى أن يصلح منها عليها أو بضها أو أوشها أو بعضها على غيرها والتعليل الذى ذكره لا يدل إلا لاخيرين وألحق الأولان بالآخرين وإنما جعل التعليل شاملا لأولين لانه لا يظهر فى أولاها وهى ما إذا صلح منها عليها لانه أن تركها المدي عليه فقد جرد تحريم الحلال فقط أن كان صادقا وإن أخذها لم يوجد تحريم الحلال فم هو ظاهر في الثانية لانه أن كان صادقا قد حرم البعض المتروك عليه وأن كان كانا قد حلل البعض للأخذ مع أنه حرام ومن ثم قال قل الأولى حذف قوله أو بضه لانه لا حاجة لمخالفة (قوله الصلح على المدي به) بأن يجعله للمدي عليه (قوله فنقول للناج إن جرى) أى الصلح الخ هو تبرع على قوله ويلحق بذلك الخ أو على قوله ثم نصلحها عليه وقوله صحيح أى تصور الأحكام لأن الحكم في كلامه البطلان أى جعله من صور الفساد الصلح على نفس المدي به صحيح أى فهو متقبل ومتصور والفساد لما قاله الشارح لا لعدم تصوره وبعبارة النوع الثانى الصلح على أنكار فيبطل أن جرى على نفس المدي اه وتعبيره وإن كان صحيحا كما ذكره الشارح لكن التقيد بذلك غير مراد ولا حاجة إليه (قوله يدخلان على الأخوذ) أى في مقابلة متروك وهنا مأخوذ لاني مقابلة متروك حل (قوله باعتبارين) فانه مأخوذ بالنسبة للمدي متروك بالنسبة للمدي عليه فكان المدي أخذها وتركها للمدي عليه اه حل (قوله وفساد الصيغة) انظر هذا مع ما مر من الحكم بصحة التصور ودم الجواب عنه المتفتنى أمضتها أيضا قل وأجيبان فسادها بالنظر للظاهر قبل الجواب عنها (قوله بإعطاء العوضين) لانه جعل العين المدعاة متروكة لدخول من عليها ومأخوذة لدخول على عليها وقال حل قوله بإعطاء العوضين أى الصلح به وعليه والمدي الحقان وقع الصلح المذكور على عين المدي به التصرف فيه وإن وقع على غيره كان ظاهرا ولو اختلفا في جريه على أنكار أو إقرار صدق مدي الانكار لأن الغالب جريه كذلك (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله هو أعم وانظر حكمة الآتيان بضمير الفصل مع أن ما بعده يحسن الخبرية وقوله

ذلك كتب أودين لانه في الصلح على غير المدي به صلح محرم للحلال أن كان للمدي صادقة لتحريم المدي به أو بضه عليه أو محلل للحرام أن كانا باخذ مالا يتفق عليه ويلحق بذلك الصلح على المدي به أو بضه فنقول للناج إن جرى على نفس المدي صحيح وإن لم يكن في الحرر ولا غيره من كتب الشيعين والقول به لا يستقيم لأن على والبيا يدخلان على للأخذ ومن وعن على للمتروك محدود بأن ذلك جرى على الغالب وبأن للمدي المذكور مأخوذ ومتروك باعتبارين غاية أن الغاء الصلح في ذلك لا أنكار وفساد الصيغة بإعطاء العوضين وتفسيره بما ذكر أعم من إقصائه على الصلح على المدي به أو بضه (و) قول (صالحى عمادى) هو أعم من قوله

القرار لا نه قد يريده قطع  
 الخصومة (د) القسم الثاني  
 من الصلح يجري بين مدعى  
 وأجنبي فان صلح الاجنبي  
 (عن عين دقال) له (وكنى  
 الغريم) في الصلح ملك عنها  
 (وهو مترك) (أو وحى  
 لك) وصالح الموكل (صح)  
 الصلح عن الموكل وصارت  
 العين ملكا لان كان الاجنبي  
 صادقا في دعواه الوكالة والا  
 فهو شراء فضولي يخرج  
 بالعين الدين فلا يصح الصلح  
 عنه بدون ثابت قبل وبصح  
 بغيره ولو بلاذن ان قال  
 الاجنبي ما أمر وأقال عند عدم  
 الاذن وهو مبطل في عدم  
 اقراره فصالحني عنه بكذا من  
 مالي اذ لا يتعذر قضاء دين الغير  
 بغير اذنه وبقوله وقال وكنى  
 الغريم العين مع عدم قوله  
 ذلك فلا يصح لتعذر تملك  
 الصبر عينا بغير اذنه وبقولي  
 وهو مترك أو وحى لك  
 العين مع عدم قوله ذلك  
 الصادق بقوله وهو مبطل في  
 عدم اقراره فلا يصح لما أمر  
 في الصلح على غير اقرار (وان  
 صلح) الاجنبي (عنها) أى  
 عن العين (لنفسه) بعين ماله  
 أو بدون في ذمة (صح)  
 الصلح له وان لم تجر معه  
 خصومة لان الصلح يترتب  
 على دعوى وجواب هذا  
 (ان قال وهو مترك) لك أو  
 وحى لك

صالحني مبتدأ لان المقصود لفظه وخبره ليس اقرارا شورى والجهة في محل نصب مقول القول ولو آخر قوله  
 وأعم عنها السكان أولى عشي وفي نسخة قوله صالحني والضمير للدعى عليه وهذه النسخة أولى لان هذا  
 ليس من زيادتي وعلى هذه النسخة فيكون قوله مبتدأ وصالحني مقول القول وليس اقرارا خبره وقوله  
 أعم جازمة اعتراضية بين المبتدأ والخبر (قوله ليس اقرارا) ولو قال بعني العين التي تدعى بها وهبتها أو زوجني  
 الامانة الدعاء أو أجنبي بمادعيه على اقراره لانه صريح في التماس التملك وأقال أعزني أو أجزني فأقرار  
 تلك المنفعة لا العين زى وحل (قوله فان صلح الاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قيود  
 ثلاثة الاول هذا وان كان قوله وقال وكنى الغريم والثالث مجموع قوله وهو مترك أو وحى لك وذكر الشارح  
 قيدا رابعا بقوله وصالح الموكل وأخذ من قول المصنف بعد وان صلح عنها لنفسه (قوله وكنى الغريم) هو  
 للدعى عليه (قوله في الصلح ملك عنها) أى بعينها أو بهذه العين أو بدنيار في ذمة أو في ذمتي اه  
 حل (قوله وهو مترك) أى في الظاهر أو فيها بعني ذمتي حل (قوله أو وحى لك) أى ليكون  
 معتقلا تلك العين وحل المعنى أو وهو يقول وحى لك أو هذا من كلام الاجنبي حل (قوله صح الصلح)  
 أى وان كان الوكيل صالحا على عين من مال نفسه أو على دين في ذمة ويكون ذلك فرضا لاهية اه  
 شورى قال حل صح الصلح ومحل كمال الامام والغزالي اذ لم يعد للدعى عليه الانكار بعد الوكالة فاذا  
 عاد له ينفرد بالصالح الصلح اه ومثله في قول (قوله ان كان الاجنبي صادقا) هل وان كان كاذبا  
 في قوله وهو مترك شورى والظاهر أنه لا بد ان يكون صادقا فيما يحتاجه يكون الصلح فيه على اقرار وهو وما  
 قبله شرطان لصحة الصلح (قوله فهو شراء فضولي) المناسب للقبالة أن يقول فلا يصح وأجب بان  
 المتقابلة حاصلة باللازم لانه يترتب من كونه شراء فضولي عدم الصحة (قوله بدون ثابت) أى للدعى عليه  
 على الاجنبي الوكيل أو على شخص آخر بأن يقول الاجنبي الوكيل للدعى صالحني من الدين الذي تدعى  
 على غريمك بدني ذمتي على أو على فلان وقوله وبصح بغيره أى بغير دين ثابت قبل الصلح بأن لم يكن ديننا  
 أصلا كان يصلحه على عين من ماله أو على دين يشته من وقت الصلح في ذمة (قوله ولو بلاذن) أى  
 للاجنبي في الصلح أى وان قال لم يأن حل (قوله ان قال الاجنبي) أى في المسئلة بشقيها وقوله ما أمر أى  
 وهو مترك وحى لك وان لم يقل وكنى الغريم قول الشارح وان لم يأن وقوله أو قال عند عدم الاذن الخ  
 فالخالف انه ان ذمه صح ان قال وهو مترك أو وحى لك أو لم يأن صح ان قال ذلك أو قال وهو مبطل وهذا ظاهر  
 جلي وقد وقع في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك وهو في غاية التهاافت فليحذر اه شورى  
 (قوله وهو مبطل) أى والحال والاولى حذف الواو عشي (قوله اذ لا يتعذر) لعل هذا لتعليل قوله  
 وهو مبطل في عدم اقراره لان ما قبله يقتضي اقرارا فيكون قضاء الدين بالاذن تأمل سم عشي  
 (قوله وقوله وقال وكنى الغريم) أى ويخرج بقوله الخ (قوله لتعذر تملك الغير عينا بغير اذنه) كان  
 للراد بهذا الكلام ان الدعى عليه محكوم بانكاره في هذه الحالة فاذا صلح الاجنبي على العين للمدعاة  
 بعين من ماله ضمن ذلك بقاء العين المدعاة للدعى عليه ودخولها في ملكه فيلزم أنه ملك تلك العين  
 بغير اذنه وشورى (قوله وان صلح عنها لنفسه) مفهوم قوله وصالح الموكل وحاصل ما ذكره ثلاثة احوال  
 لان الصلح اما صحيح أولا أو شرأ مفقوب (قوله ان قال وهو مترك أو وحى لك) وظاهر كلامهم  
 الاكتفاء بذلك في كونه شراء غير مفقوب وان كان للموكل غيره مقرر في نفس الأمر ويوجهه بالاكتفاء  
 باعتراف المصالح وان لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه نظر بل لا بد أن يكون قوله المذكور موافقا

(والا) بان قال وهو عني  
أولا أصح له أله يرد على  
ما حكي بكذا (لغا) أصح لعدم  
الاعتراف بالدعي بالمرحوم  
بالعين الدين فلا يصح العلم  
عنه بدين ثابت بقوله يصح  
بغيره ان قال وهو مترك أو  
وهو كذا أو هو مبطل بناء  
على ما مر من صحة بيع الدين  
لغيره من عو ليس بمتبدي  
بالعين في الموضعين مع قول  
أرويه لك من زيادتي

(فصل في التزامه على الحقوق  
للمشاركة) (الطريق النافذ)  
بجمعة وبغيره بالشارع  
وقيل بينه وبين الطريق  
اجتماع وانفراق لانه يخص  
بالبيان لا يكون الا نافذا  
والطريق يكون ببيان  
ومهر أو نافذا وبغير نافذ  
وبذكروا لا يتصرف  
فيه بالبناء القبول (بناء)  
لمسطة وبغيرها (أو غرس)  
لشجرة وان لم يزر ذلك لان  
شغل المكان بذلك مانع من  
الطريق وقد

(قوله بشرعان الاول الحل)  
ما ذكره بناء على عود  
التسليم للطريق في استناد  
قولوله للطريق الحل ما لانع  
من عود الضمير للطريق  
النافذ فهو رافع على الاول  
والا فاسترقا وبينه وبين  
الشارع ما ذكر على الثاني

لاختصاص الشارع بمذاكر وعموم النافذ للبناء وبغيره ثم أخذ بين الطريق بقوله والطريق الحل

لما في نفس الأمر حل (قوله) والافتراء منصوب) علمه أنه لا بد أن يكون بيد المدعي علمه بنحو  
ودعية أو عارية مما يجوز بيعها معه ولو كانت مبيعة قبل القبض لم يصح حل وشرح حر (قوله) وهو  
مبطل) وانظر لم يستطاع قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القفزة على الانزع كافي العين والوجه  
الاستواء سم (قوله) وخرج العين) أي المبرع عنها الضمير (قوله) بدين ثابت) أي الاجنبي على المدعي  
وقوله بغيره أي معين أو بدين منشأ بان يصالحه من العشرة تأخير التي بدعيها على فلان بقدر من الرأيا لا يتعدا  
ويشترط قبض الموضعين في المجلس كاتقدم لانه يبع دين لمن هو عليه (قوله) للموضعين) مما قوله أولا  
عن عين الحل وقوله ان يباون صالحه أي عن العين عرض  
(فصل في التزامه على الحقوق المشتركة)

أي فيمنع ما يؤدى الى التزامه لانه لو أبيع لكل منهم التصرف فيه بالبناء وبغيره حصل التزامه فالدفع  
ما قبله للدين ليس فيه التزام وانما فيه منع يؤدى اليه أي وما يذكره معه من قوله والجدار بين مالكيين  
(قوله) وبين الطريق) أي من حيث هو لا يبعد كونه نافذا بديل ما بعده وحيثما فلان لا غير ظاهرة  
لان الطريق المرادة الشارع على الاول حتى غير النافذة والذي يبينها بين الشارع عموم وخصوص  
مطلق أعظم وأمل والتعبير بالانفراق يقتضي أن لكل منهما انفرادا عن الآخر مع أن الانفراق انما هو من  
جانب واحد كذا قيل وهو مردود لان هذه صيغة افتعال لا صيغة مفاعلة قل (قوله) اجتماع وانفراق  
يشعر بأن الاول ليس كذلك وليس مرادافه على كل من التقديرين بين الطريق والشارع عموم  
وخصوص مطلق لكن مادة الاجتماع على الاول الطريق في النافذ بناء أو غيره وعلى الثاني الطريق  
النافذ في بناء عتافي (قوله) والطريق يكون ببيان ومهر) فالطريق أعظم من الشارع مطلقا وادعى  
الجورجى أن بينهما محوما وخصوصا من وجه قال لاجتماعهما في نافذ البيان وانفراد الشارع في نافذ  
في البيان والطريق في نافذ في الصحراء وغير نافذ في البيان الا ان الصورة التي ذكرها لا انفراد  
الشارع هي صورة الاجتماع حل (قوله) ويؤث) أي يعود الضمير اليه عرض (قوله) ببناء المسطبة)  
ولو ببناء داره ولا نظركونه في حريم ملكه لان ذلك مما أدى الى تلك الطريق في المباحة حل ومن  
ذلك المساطب التي تفعل تجاه الصحاري في شوارع مصر وتامثلها ما يجعل الجدار المسمى بالعمامة الآن  
اضطر اليه لخلل بناءه ولم يضر المارة لان الشقة تجلب التيسير كذا كره عرض (قوله) أو غرس)  
وان كانت الشجرة لعموم المسلمين حر خلافا للحلي والزيادي وحاصل المقتضى في الدكة والشجرة  
وحفر البئر أن الله كمنع منها ولو ببناء داره أو دعامة لجداره سواء في المسجد أو الطريق وان اتسع  
واتسنى الضرر وأذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة في الطريق كذلك وتجوز في  
المسجد ان لم تضر بالصلين وكانت لعموم المسلمين كما حكمهم من تحارها وأوصرفها في مصالحه وأن  
حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين اللذين كورين ههنا ما في شرح حر (قوله) مانع من الطريق)  
أي شأنه ذلك فلا ينافي قوله وان لم يضر الحل قال حر في شرحه ثم يتفرض ضرر محتمل عادة كمن  
طين اذائق قسره للزور للناس والقادح الحجارة للعمارة فيه اذ ترك بقدر مسدة فلهما ورى به الهداب  
فيه بقدر حاجة النزول والركوب أي ومع جواز ذلك فالأقرب أنه يضمن ما تنسب له لان الانفراق بالشارع  
مشروط بسلامة العاقبة ولا فرق في ذلك بين المسير وغيره ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به عادة  
العلائين من ربط الهداب في الشوارع للسكراء فلا يجوز وعلى ولي الامر منهم لما في ذلك من

مزيد الضرر والرش الخفيف جاز بخلاف القاء القمامات وان قلت والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الأرض والرش المفرط فانها لا يجوز لانها مظنة لضرر المارة ومثلها ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الفني سواء كان الزمن شتاء أو صيفا قاله الزركشي «وله اخراج جناح تحت جناح جاره ما لم يضر المارة عليه وفوقه وقابله وان اظلمه وعطل مراده ما لم يطل انتفاعه به ولو انهدم جناحه فسيقه جاره الى بناء جناح مجاذاته جاز وان تعذر مرعاه اعادة الاول ولم يعرض صاحبه شرح مر وقوله دواب العلافين قال شيخنا وكذا دواب المدرسين الواقعة على ابواب المدارس ونحوها مدة التدريس ونوزع فيه اه قل دوى **(قوله)** لا يخرج فيه مسلم جناحا) وحيث امتنع الاخراج هدمه الحاك لا كل أحد كما رجح المطلب فيه من توقع الفتنة لن لكل أحد مطالبة بازائه لانه من ازالة المنكر مر وقوله لا كل أحد له فلو عالج وهدم عزير ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق الازالة فاشبه الممر كالزاني المحسن اذا قتله غير الامام فانه يعزى لاختيائه على الامام ولا ضمان عليه ع ش **(قوله)** جناحا) من جنى بجنى فتح التون وضه الدال اومن جناح الطائر في الغاموس انه مثل التون شو برى **(قوله)** اى روشنا والروشن شرعا ينافيه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل الى الجدار المقابل لمساواة خشباً أو حجراً وأما لغة في المختار الروشن الكثرة وهى القبة في الجدار ع ش **(قوله)** أو سابطا) حجه سوا بيط وساطات وهواء البحر كالشارع ويمنع مطلقاً من هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك ويجوز المرور في ذلك الغير بما جرت به العادة وان منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لم يضره وأما من اللوقفة مثلاً فان لم يضر ورضى بأخذه واقفه ومستحقوه جاز قال شيخنا وكذا ما جرت العادة منه ونوزع فيه وكل ما يغفل في حريم البحر من الاخصاص بهم وجوبه بالانه ممنوع ونلزم أجرته وذلك كما منع فعله على القرار **(تنبيه)** لم يعتبر الامام أبو حنيفة رضى الله عنه الضرر وعدمه بل قال ان منعه شخص امتنع والا فلا وقال الامام احمد ان أذنبه الامام جاز والا فلا **(قوله)** الموضع) فاعل و يلزم عليه حذف الفاعل من المتن فالاولى جملة بلامن الضمير المستتر في ينظم المومنين المقام يقال أظلم القوم لذا دخلوا في الظلام اه غتار والظاهر انه يصح جعل الموضع منعولا والفاعل ضمير يرجع للرؤس والمعنى اذ لم ينظم الرؤس الموضع والمراد لم ينظم ظلمة غير بيرة والا فلا يضر كأي حل وبعبارة قل أى لا ينظم الموضع اظلاما مخالفا للعادة **(قوله)** ورفع بحيث لا ينظر لورقه ثم علل الطريق هل يهدم نظر الضرر المارة حيثئذ ولا نظرا الى وضعه حتى شو برى وكذا لو لم يكن مر فرسان ثم صار كذلك قال بعضهم انه يلزمه رفعه حيث صار مضرا أو حفر الأرض بحيث ينتفي الضرر الحاصل به ويؤيد به ما ذكره في الجنائيات من أن لو بنى جداره مستقباً لماله فانه يطلب هدمه أو اصلاحه مع انه وضعه في الأصل بحق ولا يتشكل مطالبته بالهدم بأنه لو انهدم بنفسه فأنف شياً فانه لا يضمنه لانيانه وضع بحق لا ناقول ولا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة لدفع الضرر المتوقع ولو لم يكن بمن الفرسان والقوافل ثم صار كذلك كاف رفعه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة كما قرره الدرزي نقلا عن ع ش **(قوله)** مستتب) أى من غير أى يطاق رأسه حل **(قوله)** الحولة) في المختار الحولة بالضم الاحمال وأما الحمول بالضم بلاهه فهى الابل التي عليها الهوداج سواء كان فيها نساء أو لم يكن ع ش على مر وفي المصباح والحولة ما انتج البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البطل والفرس والحمار **(قوله)** غالية) هى بالعين للهجة والموحدة وكذا غلته شيخنا عن سم فينبغي على هذا الضبط حكاه وهو عدم تأثير ما جاز في علوه المادة الغالية وهو حسن شو برى ضبطاً أيضاً لجملة والبالا التحنيت اه حل وهذا الضبط اولى لان المعبرة بالترفعة ولو نادرة

تزدحم المارة فيصطكون به وتعميرى ببناء أهم من تعبيرة ببناءه كذا (ولا بما يضر مارا) في مروره لانه حوله (فلا يخرج فيه مسلم جناحا) أى روشنا (أو سابطا) أى سقيفة على حائطين أو الطريق بينهما (الا اذا لم ينظم) الموضع (ورفعه بحيث يرتفع تحت مستتب) (وعليه) أى على رأسه (حولة) يضم الحاء (غالبو) يرتفعه الطريق بكل الطريق أما لو أزال بالطريق مكانها التي هي فيه فالتنع واقي **(قوله)** لم يفتقر الامام أبو حنيفة) لعل المراد لم يكتف حرر **(قوله)** وبعبارة قل (الح) ولو أشرع الى ملكه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا وهو يضر بالمارة أمر برفعه على ما بعته الزركشي اه مر **(قوله)** ولو لم يكن يمر (الح) هذه قد تقدمت أول العبارة فلا فائدة في اعادة التحليل

زى قال قل وهذا الضبط الاخير بعيد لانه يؤدى الى الجهل بقدرها **(قوله)** بفتح الميم الاولى  
 أى أو بالسكس عى وفى الصباح والمحمل وزان مجلس المودج ويجوز حمل وزان مفود **(قوله)**  
 بكسبة أى مع كسبة وهى أعود توضع فوق الحمل ويظلم عليها سائر وهذا هو المتقدم له فى المسج  
**(قوله)** لان ذلك قد يتفق انظر هذا مع قتيده بقوله ان كان مجلس فرسان الخ ان براد ان كان مر  
 فرسان ولونادر كابدل عليه قول مر لان ذلك قد يتفق الخ كعلا بانه اه زى فلو قيل لمخضوف  
 تقديره ولونادر لان ذلك قد يتفق الخ كما علمته **(قوله)** فيستع عليه اخراج ذلك أى ولواند له الامام  
 قل وعبرة من قوله نخرج ذلك أى الجناح والسابط بخلاف فتح بابه الى شارع لان له  
 استطراف نبالا أو ما يبدله من الجزية فلا يحذور علينا فيه **(قوله)** مطلقا أى سواء اعظم الموضع  
 أم لا فنه بحيث يترجمته متصبا أم لا **(قوله)** لانه كعلا بانه يؤخذ منه أنه لا يمنع من الاضرار  
 محاطه وشوارعهم المختصة بهم فى دار المسلمين كادفع البنا فله ان الرفعة انتهى شيخنا **(قوله)** أو باغ  
 أى بل أبلغ لان المرور لازم لشارع ولا كذلك السكنى ليست لازمة لبيتاء ان قد بينه ولا يسكن فيه  
 اه من قوله وعبرة قل أو أبلغ أى لكونه على رؤس المسلمين بمرورهم تحته أو لأن شأنه الاشراف  
 عليهم أو غير ذلك قل عى وثى ما ثوبنا المسلم فى ملكه فاصدا به ان يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك  
 لانه قد لا يسكنه الذى أم لافيه نظر والا قرب جوار البناء ومع اسكان الذى فيه على تلك الحالة **(قوله)** عن  
 نحو مسجد أى قديم وأما الحادث فلا بد من عدم الاضرار وان أذن الباقون حل **(قوله)** كر باط  
 أى وكرب المسجد وفستود عليه الموقوف عليه للرؤية الذى ليس بمسجد كاشمله قول حج  
 وكلمة فبدأ كركل موقوف على جهة عامة كر باط وشرع **(قوله)** لئن عاذا كر أى من  
 الجناح والسابط وسكنه البناء والفراس كتبنا أى لمن يجوز له الاخراج فى النافذ وهو المسلم  
 بخلاف الكافر فلا يجوز له وان أذن كلهم أو باقوهم ويرشد اليه تعليمهم وهو قوله لانه كعلا بانه الخ  
 اه حل **(قوله)** بلاذن منهم أما بلاذن فيجوز وان أضربهم فلو وجد في درب مسند أجنبية أو  
 نحوها فدية وله بعد كيفية وضعها حل ذلك على أنها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها  
 ولو انتهمت وأرادوا عاقبتها فليس لهم ذلك الا باذنهم لا تنفذ الحق الا بالبناء عليها وبني أن محل ذلك  
 اذا أرادوا عاقبتها لانه جديدة لا كائنها القديمة أخذ ما قالوه فيها لأن له فى غرس شجرة فى ملكه  
 فاقلعت فانه اعادتها ان كانت حية وليس له غرس بدلها عى على مر **(قوله)** بلاذن منهم  
 الاولى وللمتعدن المتبراذن من الحق حل وعبرة زى قوله بلاذن منهم تبع فيه ابن القري  
 وهو ما يظهر فيمن له حق فى محل الاخراج دون من لاحق له فيه وما ذكره الشارع فيما لا ينال القري  
 معنى على أن الشركة لكسب منهم فى جميع العرب اه أى فالتمدأه لا فرق فى المشتكين واشتراط  
 اذن لدى بابه أبعد فقط والمأذى أى لان شركة كل خمسة بما بين داره ورأس غير النافذ كاسباني  
 فيكون الخارجون عن الجناح لاحق لهم واذا كان فيهم محجور عليه اعتبر اذنه بعد ذلك الخرجه  
 ويتبع الاخراج قبله اه من قوله عن بابه أبعد عن رأسه للاراد برأسه أو لانه فى البراية  
**(قوله)** فلا أرادوا الرجوع بعد الاخراج هذا واضح فى الشرىك وأما غير الشرىك فله الرجوع  
 مع غرضه تشرى النص شو برى لكن قوله لانه وضع يحق بآنى الاجنبى الا ان يقال مجرد وضعه  
 لا يأتى بل يضم مع كون المخرج شرىكا قاله حل • والحاصل من مسئلة الرجوع على العمدته  
 شيخنا الرى أنفق مسئلة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقا ولا يلزم به نفي وفى مسئلة الجناح لا يجوز  
 الرجوع ان كان شرىكا ويجوز ان كان غير شرىك مع غرامة أرض النص فليأتمل قاله الشيخ اه

**(راكب)** ويحمل بفتح الميم  
 الاولى وسكران يفتح بكسبة  
 وقد تقدم بيانها فى المسج على  
 بغير ان كان مرفرسان فى  
 الراكب وقوافل فى المحمل  
 لان ذلك قد يتفق وقوى  
 مسرود يطلع مع قولى وعليه  
 حولة غاية ومع التصريح  
 برا كمن زياتى وخرج  
 بالمس غيره فيمنع عليه  
 اخراج ذلك فى شارعنا مطلقا  
 وان جاز له استطراف لانه  
 كعلا بانه على ثنائى أو أبلغ  
 (غيره) فذا الحقلى عن نحو  
 مسجد كر باط ويترى موقوفين  
 على جهة عامة (بحرم اخراج)  
 لئن عاذا كر (ليه) وان لم  
 يضر (لغير اهل دوله) منهم بلا  
 اذن منهم فى الاولى ومن  
 بالقيم عن بابه أبعد عن رأسه  
 من على المخرج أو مقابله فى  
 الثانية فلا أرادوا الرجوع  
 بعد الاخراج بلاذن قالى  
 المطلب فيمنع قلله لانه  
 وضع يحق ومنع اخذ بآجرة  
**(قوله)** وان كان بهم لى  
 أى فيمن بابه أبعد أوحدا  
 لا لخارجين وان أوجته  
 عبارة من

لان الهوا لا أجزله ويعتبر  
اذن المكسرى ان تضرب كما  
في الكفاية وقول بلان  
أعم من قوله الا برضا  
الباقين (كفتح باب أبعد  
عن رأسه) من بابه القديم  
سواء أنطرق من القديم  
أم لا (أو) باب (أقرب)  
الى رأسه (مع تطرق من  
القديم) فيجرم بغير اذن  
بأقرب من بابه أبعد من  
القديم في الأولى وبما يفتح  
كقالبه في الثانية لتضربهم  
وجه الضرر في الثانية  
أن زيادة الباب تورث  
زيادة زجة الناس وقوف  
الدواب فيضربون به  
بخلاف من بابه أقرب من  
القديم أو مقابله في الأولى  
على مافي الروضة أو أقرب  
بما يفتح في الثانية وبخلاف  
ما ذل من يتطرق من القديم  
لانه نقص حقه ولو كان بابه  
آخر الدرب فأراد تصديقه  
وجعل الباقي دهليزا لداره  
جاز (وجاز صلح بحال على  
فتحه) لانه انتفاع بالارض  
ثم ان قد روي انه فهو اجارة  
وان أطلقوا أو شربوا  
التأييد فهو بيع جزء شائع  
من الدرب ويخرج بزائد  
الحالي عن نحو مسجد  
مالو كان به ذلك فلا يجوز  
الاخراج ولا الفتح

شورى قول الشارح فلأرادوا الخ محمله أنه لا يجوز لم الرجوع ويبقى بالأجرة فيكون تفرعا  
على الثاني وهو قوله وليضربهم كافر بغير شئنا (قوله لان الهوا لا أجزله) أى فيبقى بالاقبال عرض  
(قوله ان تضرب) أى بالمكسرى وان لم يضرب شورى (قوله أعم) وجه العموم ان عبارة الاصل قد  
نقتضى أنه اذا أذن مع الكسرة بالان لا يجوز له الفتح وهو غير مراد عرض أيضا كلام المصنف  
شامل لاذن الجميع فها اذا كان الفتح من غير أهله على طريقته (قوله كفتح باب أبعد عن رأسه) و  
أقرب) أى الى رأسه ومن هذا القبيل ما لو كافى الدرب دار مشتركة فاقسمها أهلها لنقص واحد منهم  
قلعة لا يمر لها لكون عمر الدار يخرج في حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير اذن  
أهله فله نعم من الفتح لان احدا منه لا يبرئ منه الآن عرض على مر بالمعنى (قوله وبما يفتح)  
حقا لتسريه الثاني الذى أراد احدا منه لغيره الآن عرض على مر بالمعنى (قوله وبما يفتح)  
معطوف على قوله من القديم أى أبعد مما يفتح وقوله كقالبه أى مقابل ما يفتح والحاصل أنه فى الأولى  
يعتبر اذن الابعد من القديم ولا يعتبر مقابله وفى الثانية يعتبر اذن الابعد من المفتوح ومن يقابله أى  
المفتوح (قوله وجه الضرر أن يادة الباب) أى مع تميزه عن شركائه باب فلا يرد جواز جعل داره  
نحو حياض أى مع ان الحمام كالحايطون يلزمه عادة زجة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذى  
أشاره إلى أن في مسألة الدار زجة على بابين وفى الحمام على باب واحد (قوله وبخلاف ما اذا لم يتطرق من  
القديم الخ) أى فلا يجرم وظاهره وان ترتب على فتح ضرر لاهل الدرب لكون المحل الذى فتحه فيه  
ضيقا بالنسبة للأول ولقول انه يمتنع ذلك حيث ترتب عليه الضرر المذكور لم يبعد فليراجع عرض  
على مر (قوله لانه نقص حقه) ولا يسطع حقه من القديم بما فعله فلأراد الرجوع للاستطراق من  
القديم وسد الحادث بتمتع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكرنا من مقامه فله الاستطراق من القديم  
مع ما حدث لان الدار انتقلت اليه بلك الصفة فلا تفرق لان المرشدة في الاصل وهو عين والمالك فى  
العيان لا يزول الا بغيره وهو لم يوجد هنا ولو كان فى آخر الدرب بابان متقابلان فأراد احدهما تأخير  
بابه فلا يضر لانه ما بعد ما بينهما مشترك بينهما ولو كان له فى درب منفدة قطعة أرض لم تسبق عملها  
فبنا دورا وفتح لكل واحد بابا جازان سبقت عملها لم يزد على أصلها (قوله فأراد تصديقه)  
أى فيما يخص به مر (قوله وجاز صلح بحال الخ) انظر كيف يقسم المال للمصالح به هل هو باعتبار  
للك أو الاملاك من غير نظر لكبر وصغر أو باعتبار قيم الاملاك شورى وفى عرض و قل أنه  
يوزع للمالك على الدور وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم بالنظر دارموقف مقام  
مالك دار و يفرق ما يخصه على مصالح الموقوف عليه قال حل ولم الرجوع ولا أرض وهو غير مسلم  
لانه ما بيع أو اجارة وكل منهما لازم كاذ كره الشورى وفره ح ف (قوله فهو بيع جزء شائع)  
هل هو معين مع شيعه كقباط مثلا أو مجهول وصح للضرورة أو كيف الحال فى ذلك فليتأمل وهل  
الهداة للملك الدار وان كانت موزعة أو المستأجر أوها كاهو قضية شرح الروض وعلى الاول  
هل يجوز للمصالح الانتفاع قبل انقضاء مدة المستأجر أو لا يتبع الا بعدها وعلى الاول كيف ساق للمالك  
ادخال الضرر على المستأجر والتصرف فى حقه من المنفعة فليتحجر شورى وقد يجاب عن الاول  
بختيار كونه مجهولا مع الصحة أى صحة العقد قياسا على وضع الجنوع الآتى وعن الثاني بختيار قضية  
مافى شرح الروض للملك المستأجر المنفعة والمالك الرقبة ولا يجوز للمصالح الانتفاع الابعد انقضاء مدة  
الاجارة خصوصا اذا صلح علما بالحال وبغير دفعه قوله وعلى الاول الخ لانه اذا كان لا يتبع الا بعد  
انقضاء المدة لم يلحق المستأجر ضرر حرر كتابه ط ف (قوله ويخرج بزائد الخ) عن نحو مسجد

بقيد السابق عند الاضرار وان اذن الباقر ولا الملح على اخراج وفتح باب لان الحق في الاستطراق لجميع المسلمين (لا) صلح  
 اوسابط (ق) نافذ أو غير) وان صلح عليه الامام ولم يضر المار

(١٢)

بمال (على اخراج) لجناح

لان المراه لا يضر بالفتح  
 وانما يقيم القرار ولا يضر  
 في الطريق يستحق  
 الاضرار فله بلا عوض  
 كالمرور ذكر غير النافذ  
 مع التقيد بالمالك في النافذ  
 من زيادتي (واضحه) أى  
 غير النافذ (من نفعه بابه  
 اليه) لان لافقه جداره  
 من غير توقيد باب اليه  
 (وتخص شركة كل) منهم  
 بما بين بابه ورأس غير  
 النافذ لانه محل تزده  
 (وتعبر فتح باب اليه)  
 أى غير النافذ لاستعانة  
 وغيرها سواء أسمره أم لا  
 لان لرفع جميع الجدار  
 فيمنه أولى وقيل يمتنع  
 فتحه لان الباب يسمر  
 بثبوت حق الاستطراق  
 قال في الروضة وهو اقله  
 وتعبيرى بما ذكره أولى  
 من قول الأصل وله فتحه  
 اذا أسمره (لا) فتحه  
 (تطرق) بغير اذنه  
 لتضردهم بمرور الفلح أو  
 مرورهم عليه ولم يبد  
 الفتح باذنه الرجوع متى  
 شأوا ولا غرم عليهم  
 (ولمالك فتح كؤلات)  
 بفتح الكاف أشهر من  
 ضهايا طاقات لاستعانة  
 وغيرها بل له إزالة بعض  
 الجدار وجعل شباك (د)  
 درب وتارة لا تصرف مصادف لذلك فهو كالأزال الحائط بينها وجعلها بادارا واحدة وترك بابهما باهلها (والجدار) (درس)  
 قوله

فتح (باب يداريه) وان كانتا متجانحتين الى در بين أو  
 جمع على جدر بضمين ويقال فيه جدر بفتح فكسر فيجمع على جدران ش  
 قوله والله والجدار الخ



(قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف صفة للجدار ودفع به توهم أن الجدار مشترك بينهما فيبقى قوله أن اخص به الخ ع (قوله لبنامين) دفع به توهم الملتصقي نفس الجدار فيبقى ما بعده وعبارة الحرر بين ملكين وهي أخصر والاولى فعدول المصنف عنها لوجه له تأمل قبل حقيقة الكلام والجدار الكائن بين ملكي مالكين فهو بين الملكين لا بين المالكين كالأعني (قوله ما يضر الجدار) أي بأن يؤدي إلى خلل فيه ع (قوله كوضع خشب) بضم الخاء وسكون الشين وضمهاو وفتحهما (قوله ويد) بكسر الهمزة وأصحن فتحها شو برى (قوله سلم) المراد به ملتزم أحكام الاسلام شو برى وقال ع (قوله هذاجرى على الغالب والاقله) كذا (قوله) للشخص نحو بل أغصان شجرة لغيره مالت إلى هواء ملكه الخاص أو المشترك أن امتنع مالكها من نحو بلهاو له قطعها ولو بالأذن قاض أن لم يكن نحو بلهاو لا يصح الصلح على بقاء الأغصان بحاله اعتياض عن مجرد الهواء فان اعتمدت على الجدران صح الصلح عنها بإسقاطها لا بطلان يادتها وانتشار العروق وميل الجدار إلى الهواء لك غيره كالأغصان فها تقرر وما ثبت من العروق المنتشرة لما لكها لملك الأرض التي هي فيها شرح مر (قوله أو بناء عليه) تنبيده بذلك قد يخرج فتح الكوة وغرز الوند وقوله أولا أو نتج كونه الخ بدخلها فليتأمل هل ذلك مجرد تصور يرفق أو أنه قيد يخرج به فتح نحو الكوات فلا يتحقق إلا بمرءة لأن معظم الارتفاع بها الضوء والهواء وهما لا ينفصلان باجرة ولعل هذا الثاني هو المراد فيكون مرادة تفصيل كلام اللحن وإن فيه تفصيلا وهو أن كان العقد على زرع من الجدار ينفع به كالاتنافع برؤس الجدار ووضع الخشب كان حكمه حكمه والأفلا ع (قوله) واتخاذ بذلك لأجل جر بأن الأجرة والبيع الآتية (قوله فاعارة) يستفيد بها التسعير ولو شرى كالوضع مرءة واحدة حتى لو دفع جنونه أو سقطت بنفسها أو سقط الجدار فبناه صاحبه بترك الآلة لم يكن له الوضع ثانيا بغير إذن لأن الأذن إنما ينال مرة واحدة شرح مر (قوله فارجع بعد وضع) الظن لومات هل يفعل واره ذلك أولا لأنها انتهت بالموت شو برى والظاهر الاول (قوله أو رفته بأرض) وهو ما بين قيمته قائما مستحق القلع ومقلوعا حل وصل (قوله وهي التملك بالقيمة) أي فلا تقول لأصاحب الجدار لك أن تختار تلك الخشب أو البناء تبعاً للجدار فغيره أعلى صاحبه كافي الملتصقين السابقين وإن كان لأصاحبه يبعه لأصاحب الجدار كما يبعه للأجنبي ع (قوله فاستمتع) أي طلب أن يبعه غيره فالصغير راجع للأصل لا للأرض لأنها مؤنة أي والجدار تابع فلا يستمتع حل (قوله فاجارة) أي فيها شوب بيع كما يؤخذ من صنيع حج كغيره وإن كان ظاهر صنيع اللحن يقتضي أنها اجارة محضة مع أنه يناقها ما ذكره من كونها مؤدة شو برى بزيادة (قوله) تصح بغير تقدير (مرءة) أي وبغير تقدير أو بمرءة دفعه فيكتفي أن يقول أجرة تلك كل شهر بكذا وبغير التفرق في الاجرة كما يشترق المقود عليه ويصير كالخراج المضروب ومن ذلك الأحكام الموجودة في مصر نايفتقر التفرق فيها ع (قوله) أي لأنها غير مؤنة بعد ما إذا قال له أجرة تلك ما تيسر سنة بكذا مثلاً فاجارة حقيقة ويترتب عليها أنه إذا انتهت انفسخت بخلاف ما إذا لم تؤت فأنها لا تنفسخ وإذا مضت مدتها لم تنته سنة فترت للدة لا بد من اجارة ثانية قال الزركشي نعم لو كانت الدار وقفا عليه أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة وأجرها فلا بد من بيان المدة قطعاً ذكره القاضي لاشتغال البيع فيه حل ومر أي وبعد انقضاء المدّة بخبر الأذن بين بقيته بالأجرة والقطع مع غرامة أرض النقص أن أخرج من خاص ملكه أما إذا كان ما يدفعه من غلة الوقت فلا يجوز بل يضمن التبعة بالأجرة ع (قوله) على مر (قوله)

الكائن (بين مالكين)  
لبنامين (أن اخص به  
أحدهما منع الآخر ما  
يضر) الجدار (كوضع  
خشب أو بناء عليه) أو نتج  
كوة أو غرز وند فيه كغير  
الجدار ونحوه النار قطي  
والحكم بأسناد صحيح  
لا يعمل مال امري سلم  
الاطيب نفس ومتويعيري  
بما ذكر أعمر معاصر به  
(فلا رضى المالك) بوضع  
خشب أو بناء عليه (مجاناً)  
أي بلا عوض (فاعارة) له  
الرجوع فيها قبل الوضع  
عليه بعده كسائر العوارى  
(فان رجع بعد وضع) لذلك  
(أبقاها باجرة أو رفته بأرض)  
لنقصه كالوأغار أرض البناء  
قال الرافعي والتجني التحلة  
الثالثة فيمن أعار أرضاً لبناء  
وهي التملك بالقيمة لأن  
الأرض أصل فاستمتع (أو)  
رضى بوضعه (بعض)  
فان أجزأه (من الجدار  
(لوضع) عليه (فاعارة)  
تصح بغير تقدير ومدت أو تأبد

على منفعة تتأبد (فإذا وضع مستحق الوضع (د) رضى مالك الجدار (لا يحتاج ولا مع إعطاء أرض لانه مستحق المولم وتعتبرى فيها ذكر بلوضع أهم من تغييره البناء (ولو انهم) الجدار قبل وضع المستحق أو بعده (فأعاده) ماله (فلمستحق الوضع) بتلك الآلة وبنتها لانه استحقه وهذا أهم من قوله فلمشترى إعادة البناء فان لم يعمده لم يطالب بشئ نعم ان يهدم يهدم طوبى هادمه بقية حق الوضع للحيلولة مع الارش ان كان المستحق وضع (بشئ رضى) وضع (ببناء عليه) بموضع أو غيره (شرط بيان عمله) جهة وطولا وعرضا فهو أولى ما عير به (د) بيان (سك) بفتح السين أى ارتفاعه (وصفه) ككونه مجوقاً أو لمينياً بحجر أو طوبى (وصفة سقف) محمول (عليه) ككونه خشباً أو أرضاً أى عقد الان الفرض يختلف بذلك ويظهر أن رتبة الآلة نفعي عن وصفها (أو) رضى ببناء (على أرض) له (كفى الأول) (قوله وبعبارة مخرج (ج) وانظر حيث جاز تفسير للعدة هنا وفيما يأتي فإى حاجة إلى العمل اللزوم إلى الضرر المالم أن لا يقال لما كان صاحب الجندوع أو البناء قد لا يرضى الإبهام جواز ذلك تأمل مثلا

للحاجة) على الصلح والتمديد وبعبارة شرح هر لانه عقد يراد على المنفعة ويعدو الحاجة إلى دوامه فلم يشترط فيه التأنيت كالنكاح (قوله أو بعبارة ذلك) أى باع العلالاجل الوضع والمراعاة حق العلو فليس للمشترى شئ من علو الجدار وحيطه فهي كالثانية فالثانية تغيب للأولى وانما ذكرهما للمتن ومعناها واحد إشارة إلى التخيير في الصيغة عرض وحرف وجمع بين المبررين لان بعضهم عبر بالأولى وبعضهم عبر بالثانية (قوله منسوب ببيع) لكونه مؤبدا حل (قوله على منفعة) فذلك كان فيه ماثلة لإجارة وقوله تتأبد فذلك كان فيه ماثلة ببيع أى فالمشترى به بالمنفعة فقط اذ لا يملك المشتري فيها عيناً فلو كانت إجارة محضة لاشترط تأقيتها أو بيعاً عضة ملك رأس الجدار صاحب الجندوع وهذا إذا لم تقدر مدة فان قدرت انقضت إجارة محضة فيتمتع لفظ الإجارة شرح الرض وإذا انقضت التمتع عبر بين الامرين السابقين (قوله لم يرضه) أى الموضوع ملك الجدار نعم ملك الجدار شراء حق وضع البناء من المشتري كما صرح به جمع وان استملكه الاذرى حيثن يمكن من الخلتين السابقين في الاعارة - حج سول (قوله ولو اهدم) أى فلو باع حق الوضع عليه عرض (قوله فأعاده ماله) أى باختياره أو باجبار فرض براه ان لا يلزم الاعادة وان كان الهادم له المالك تصدياً سول وهر (قوله فلمستحق) مستأجراً أو مستأجرى حل (قوله وبنتها) أعاد العامل لدفع نهرهم الجمع بين الآلة وتلاهاشوبرى (قوله لم يطالب بشئ) أى لبقاء العقد لانه لا ينسخ بمارض هدم أو بدماله لتجاة باليود ذكره في الروضة قال الاسنوى لكن المتجه وهو الذى يشر بسياق كلام الشلف وتاميل الرافى اختصاص ذلك بما اذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فالأذا أجره إجارة مؤقتة فيبني تخريج الفسخ على الخلاف في اهدام الجدار هر شورى ولوأرد للمشترى اعادته من مال نفسه ليعنى عليه قال الاسنوى كان له ذلك كما صرح جماعة وقال السبكي انه قضيه كلام الأصحاب شرح هر (قوله طوبى هادمه الخ) سواء كان الهادم أجنبياً أو مالكا وسواء تصدى للمالك بالهدم أم لا ولكن اذا كان الهادم للمالك لزمه شيان أرض نقص البناء للفيصول وقيمة حق الوضع للحيلولة ولا يلزمه اعادته وان تصدى بهدمه وإذا كان أجنبياً لزمه ثلاثة أشياء أرض نقص الجدار وأرض نقص البناء الذى عليه للفيصول وقيمة حق الوضع للحيلولة فتأمل اه عبد البر (قوله بقيمة حق الوضع) أى مطلقاً قبل الوضع وبسده وأما الارش فينقيد بالوضع كما قال قوله ان كان المستحق وضع راجع للأرض (قوله مع الارش ان كان المستحق وضع) وهو ما بين قيمته قائماً مستحق الأبقاء ومهدوما فان أعيد استردت القيمة لوال الحيلولة وله البناء ان لم يكن ببنى واعادته ان كان قدبنى ولا يفرم الهادم أجره البناء لمدة الحيلولة حل (قوله أى ارتفاعه) أى اذا أخذ من أسفل فصاعداً فإذا أخذ من أعلى فنزل لا فعدق يضم أوله للمهدم سول وزى (قوله نفعي عن وصفها) أى كونه حجر أو طوبى أو كذا في بيان صفته السقف المحمول عليه فروضة الآلة اذا كانت خشباً نفعي عن وصفه بكونه أرضاً أو غيره عرض (قوله أو على أرض) قال حج في إجارة أو إغارة أو بيع عرض على هر وانظر مال الراد بالبيع فان كان بيع نفس الارض حيثن لا يجزى على المشتري فيها بشئ من الصفقات وان كان بيع حق الوضع فهذا لم يعرف الا ببيع رأس الجدار ذكر هذه المسئلة أى مسألة الارض دليل في خلال الكلام على الجدار (قوله) هل التقييده لاخراج المالكات الارض لنحو مولىه أو لآلاد به ان له عليها ولاية فتأمل شوبرى (قوله كفى الأول) أى بيان محل البناء من موضه وطوله وعرضه ولا يجب ذكر مسكه وكيفية حج وعليه ولو شرط قدراً من السك كتمترة أدفع

مثلا فهل يصح العقد وجب العمل بذلك الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه  
 فنقول ولعل الأقرب الثاني لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض أن تصرف فيها  
 للشرى بما أراد فشرط خلافه يبطله ويحتمل أن يقال بالأول وهو مقتضى قول المحلى وحجج ولم يجب  
 ذكره لأن المتبادر من نفي الوجوب جوازها ولا معنى لجواز ذكره إلا وجوب العمل به فلا نسأل إن  
 ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا إما اجارة أو بيع فيه شوب اجارة عـش على مر **(قوله)** أي  
 بيان محل البناء أي جهة وطول وأعرضا كما مر في كلامه **(قوله)** لأن الأرض تحمل كل شئ قال  
 الشيخ يؤخذ من هذا التعليل أن لا مكان تحت الأرض عقود تتأثر بتقل البناء وجب بيان قدر  
 الارتفاع ولما منع منه اه أقول بل قد يتدعى أنها حينئذ من أفراد السقف شورى ولا بد أن يبين له  
 موضع الأساس وطوله وعمقه حل **(قوله)** منع كل منهما ما يضر الجدار الخ لو وضع أحد  
 الشريكين وادعى أن شريكه أذن له في ذلك لم يقبل منه لأن الأصل عدم الإذن فيطالب بالبينه فان  
 أقامها فذاك والأدهم ما هنا مجاز ومثل صاحب الجدار وارثه والفرض أنه علم أنه وضع في زمن  
 الميراث والأفصل أنه وضع بحق فلهم عـش على مر **(قوله)** وفتح كوة وإذا فتح الكوة  
 بالأذن فليس له سدّها إلا به لأنه أنصرف في ملك الغير شرح مر قال حجج وإذا سقطت أي الجذوع  
 التي أذن أحد الشريكين للآخر في وضعها لا يبعدا بالأذن الجديد على الأوجه خلافا للفتاى من  
**(قوله)** بالارض أما برضا فيجوز لكن بشرط أن لا يكون بوض في مسئلة الكوة والا كان صلحا  
 على الضوء والحدوء الجرد ذكره ابن الرفعة قال وإذا فتح بالأذن فليس له السدّ لانه أي السد تصرف في  
 ملك الغير وإذا أذن أحد الشريكين للآخر في وضع البناء أو السقف على الجدار المشترك فيجوز  
 الرجوع عن الإذن قبل الوضع بعده ولكن في صورة العبدية فأئذ الرجوع أن يفرم الواضع أجرة  
 الأبقا وليس له تكليفه أو يفرمه الأرض لأن الواضع شريك ومالك لخصه من الجدار والسقف  
 والبناء ملكه ولا معنى لتكليفه إزالة ملكه عن ملكه عـش على مر بنوع نصرف **(قوله)** مالا  
 يضر أما ما يضر فلا يجوز فعله إلا بالأذن وعليه فلو أئذ جاعة أمتعة متعدّدة وكان كل واحد لا يضر  
 وجملتها أنصرف فإن وقع فعلهم معاً معوا كلامه لأنه لا مزية لواحد منهم على غيره وإن وقع من بائع من  
 حمل بفعله للضرر دون غيره ولا يقال في الاستناد إلى أفعال الغير شع على مر **(قوله)** فإن منع  
 أحد الشريكين الآخر وكذا لو منع الأجنبي لم يمنع لأن المنع منه عند محض لأنه كالاستئذان بسراج  
 غيره والاستقلال بجداره حل والظاهر أنه يحرم على المانع ذلك لأن هذا إنما يتساق به عادة فالمنع  
 منه محض عند عـش على مر **(تنبيه)** السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور وفي الروض  
 يجوز لأصحاب العلو وضع الأثاث المعتادة على السقف المملوك للآخر أو المشترك بينهما ولا آخر تعليق  
 الغنابة كسواب ولو يتدب فيه ولا آخر منها أن يفعل ما يريد في ملكه وليس للأعلى غزو تدفيعه  
 إذا لم يكن ملكه وحده بخلاف الأسفل كما مر نظرا للعادة في الارتفاع قل **(قوله)** ولا يلزم شريك  
 عمارة لنهر أو بئر أو قاعة مشتركة واتخاذ ستره بين سطحيهما وكذا زراعة للأرض المشتركة وسقي  
 ذات مشترك وقال الجوزي يلزم أن يبنى الشجر وهو ضيف وأما خبر ولا ضرر ولا ضرار فمخصوص بغير  
 هذا إذا لم يمنع بضرر بشكائه العمارة والضرر لا يزال بالضرر اه ولو هدم الجدار المشترك أحد  
 الشريكين بغير إذن الآخر لزمه أرض النقص لإعادة البناء لأن الجدار ليس متليا عليه نص الشافعي في  
 البروجي وإن نص في غيره على لزوم إعادة الخط على التهاج **(قوله)** لا تنضره بشكائها وحل  
 عليهم بوجوب العمارة إذا كانت لغرض محجور عليهم والأوجب الموافقة عليها من وليه بطلبه شريك إذا

أي بيان محل البناء ولم  
 يجب ذكره وصفه  
 السقف لأن الأرض تحمل  
 كل شئ (وإن اشتركا فيه)  
 أي في الجدار بينهما (منع  
 كل) منهما (ما يضر)  
 الجدار كخرزوند وفتح  
 كوة (بالارض) كسائر  
 الاملاك المشتركة (فله)  
 أي ليس كل ما (كأجنبي  
 أن يستند ويند البعلا  
 يضر) لعدم المناقبة فيه  
 فإن منع أحد الشريكين  
 الآخر منه لم يمنع على الأصح  
 في الروضة (ولا يلزم شريكا  
 عمارة) لتنضره بشكائها  
 (و يمنع إعادة منه من ينقصه)  
 المشترك بكسر التون  
 وضها

**(قوله)** ولعل الأقرب الثاني  
 لعله نظرا إلى أن المراد بالبيع  
 بيع جزء من الأرض مع أنه  
 ليس كذلك

يضر الاشتراك في الاس  
فان له حقا في الجبل عليه  
(والمعاد) بآلة نفسه  
(ملكه) يضع عليه مائتا  
وله نفسه وان قال له الآخر  
لا تنقصه وأعمر مك حصتي  
من النخلة لم تضره اجابته  
كابتداء العارة (ولو أعادها  
بنقطة فمشارك) كما كان  
فولشرط زيادة لأحدهما  
لم يضره لانه شرط عوض  
من غير معوض (أو أعادها  
أحدهما) بنقطة أو بآلة  
نفسه ليكون للآخر فيها  
أعيد بها جزء (وشرط له  
الآخر) الاذن له في ذلك  
(زيادته) تكون في مقابلة  
عمله في نصيب الآخر في  
الاول وفي مقابلة ذلك مع  
جزء من آتاه في الثانية  
(جاء) فان شرط له في الاول  
سدس النقص كان له ثلثا  
أو سدس العروة فثلثاها  
أو سدسها فثلثاها أو في  
الثانية سدس العروة في  
مقابلة عمله وثلث آتاه كان  
له ثلثاها قال الامام في  
الاولي هذا فيما اذا شرط له  
سدس النقص

(قوله فاذا قال الموقوف  
الح) لم يظهر فقره على  
ما قبله فكان الاول ولو لم  
(قوله قضيت الح) هذا  
لا يظهر الا قال غرضا  
فيعود ضميره للجدار  
وأما قوله سقا فظاهر ان

كان فيها مصلحة لموليه ومجمله أيضا في غير الموقوف أما هو فوجب على الناظر الموافقة عليه يطلب  
الشريك أي اذا كان فيها مصلحة دون العكس أي اذا طلب الناظر أو لولي الموقوف عليه العمارة من  
الشريك فلا يجب عليه الموافقة انتهى زي واط وع ش على هر وشيخنا فاذا قال أحد  
الموقوف عليهم لا أعمر وقال الآخر أعمر أجبر الممنوع عليه لما فيه من بقاء عين الوقت أي من ربع  
الوقت حل وقال سم من هذا انهم أمروا بغيرهم الشغل فليس لصاحب العلو اجبار على الاعادة لئلا  
عليه بل ولو كان هدمه على هذا الشرط انتهى ومثله خط على التماس وإذا أشرف لاسفل على السقوط  
فلا يكف صاحبه من الداعي وان زعم على عدم شدة سقوطه عزيزي مما يناسب هذا ما لو كانت داره  
منطرفة وانهدمت وقصر رجاءه بجنى الموضع منها لا يلزم مالكها هجرتها اه شيخنا (قوله لانه  
تصرف في ملك غيره) الضمير جامع على الاعادة ذكر ما يعتبر الحبر (قوله لاعادته بآلة نفسه)  
أي حيث امتنع شريكه من اعادته بنقطة حل وقال غرض ظاهره أنه يجوز له ذلك وان لم يراجع  
شريكه ولا امتنع من موافقته قال هر وهو ظاهر اطلاقهم اه سم (قوله فلا يمنع منها) أي سواء  
كان عليه قبل الانهدام بناء أو بنوع أولا اه شرح هر (قوله لانه غرض في الوصول الى حق)  
بخلاف ما لو انهدمت حيطان الدار المشتركة بين اثنين فأراد أحدهما إعادة بناءها بآلة ذاته بمنع من فعل ذلك  
يؤذي الى الاختصاص وان صرح بعدم الاختصاص زي والمتمنى ويبنى أن مثل الدار المذكورة  
ما كان بينهما مشترك وأراد أحدهما اعادته بآلة نفسه فلا يجوز كقبوله في الدار غرض (قوله  
ولا يضر الح) وحجته فيمنع عليه الانتفاع بحصته في الأصل لانه مقصر في عدم اذنه في البناء بنقطة  
للمشارك ح في غرض على هر مانعه ظاهر اطلاقه أنه لا يلزمه اجرة الاس لشريكه ويحتمل  
خلافه حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعادته (قوله فان له حقا) قضيت  
أنه اذا لم يكن له عليه بناء ولا جندع لا يكون له اعادته مع أن ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المقتضى وان  
كان مستكلا خط قال ابن حجر وقد يقال كاجوز ثم له ذلك لغرض الجبل يجوز له لغرض آخر توقف  
على البناء ككونه سائر مثلا اذا فرق بين غرض وغرض اه سل (قوله يمنع عليه مائتا) نعم  
لو كان لآخر عليه جندوع قبل الهدم لزم للمعد تمكينه من اعادتها قبل (قوله ليكون للآخر فيها  
أعيد بها) وهو الجدار جزء أي في مقابلة الجزء من العروة وهي أي الجزء من العروة في مقابلة عمل  
المعد أيضا فهو في مقابلة شيتين وسوضح هذا بقوله وفي الثانية سدس العروة في مقابلة عمله وثلث آتاه  
الح اه شيخنا وهو أي قوله ليكون الح علة لقوله أو بآلة نفسه (قوله وشرط له الآخر الاذن) أي  
وبواقفه الآخر لا بد من اتفاقهما ولو بأن يتلفظ بأحدهما ثم يمسك الآخر ويظهر أنه لا بد من مقارنة  
الشرط الاذن الصادر أو لا فلا يكفي الشرط بعد الاذن نعم يظهر أيضا أخذنا بما يأتي في الخلع الاكتفاء  
بوقوعه في مجلس الاذن ويحتمل الفرق شورى والمراد شرط له بعقد بانفاذ اجارة أو جعالة وأشار  
بقوله الاذن له في ذلك الى أنه لم يعاون المعيد لما سبق له انه لا يصبح جعل زيادة معها أي المعاونة فتأمل  
قد (قوله زيادة) أي على حصته كدس شرح هر فيكون السدس الشروط من حصة الشارط  
لا من المجموع بدليل قوله بعد فان شرط له في الاول سدس النقص كان له ثلثا (قوله تكون في  
مقابلة عمله الح) وحجته فهو عقد اجارة لانه جعل الجزاء الجزاء للعمل وقوله وفي مقابلة ذلك الجزاء بنقطة  
فهو عقد مشوب ببيع واجارة لانه جعل الجزاء اجرة للعمل وثلث الآلة (قوله كان له ثلثا) أي  
والعروة على المناصفة وقوله فثلثاها أي والنقص على حاله من المناصفة شورى (قوله وثلث آتاه)  
أي الذي يخص الشارط لانه لثلث العروة فقط (قوله كان له) أي الذي أعادته (قوله قال الامام هذا)

المراد ان له حقا في الجبل على الاس أي على البناء موضعه على الاس تأمل

في الحال فان شرطه بعد البناء

لم يصح لان الأعيان لا تؤجل  
ولان سدس الجدار قبل  
شخصه معلوم وبأني مثله  
في العروة وثلاث له (وله  
صلح بحال على اجزاء ماء  
غير غسالة في ملك غيره) رضا  
أوسطحا (والقاء تلج في  
أرضه) أي أرض غيره كأن  
يصلحه على أن يجري ماء  
المطر من سطحه الى سطح  
جاره ليتزل الطريق أو أن  
يجري ماء النهر في أرض غيره  
ليصل الى أرضه أو أن يلقى  
التلج من سطحه الى أرض  
غيره وهذا الصلح في معنى  
الاجارة يصح بلفظها ولا  
يضر الجمل بقدر المطر لانه  
لا يمكن معرفته سكن بشرط  
بيان موضع الاجراء وطوله  
وعرضه وعمقه ومعرفة قدر  
السطح الذي يتصدر منه الماء  
والسطح الذي يتصدر  
اليه معرفة قوته وضعفه  
وتقييد بغير الغسالة في الأولى  
وبالأرض في الثانية من  
زيادتي نخرج بهما الصلح  
بحال على اجزاء ماء الغسالة  
والقاء التلج على السطح فلا  
يصح لان الحاجة لا تدعو  
اليه في الثانية ضرر ظاهر  
(ولو تنازعا جدارا أو سقفًا  
بين ملكيهما فان عر أنه  
يبي مع بناء أحدهما كان  
دخل نصف لبنات كل منهما  
في الآخر أو كان السقف أربا

أي الجواز قال في الجوهر كالمطلب وهذا ظاهر اذا كان بصيغة الاجارة فان كان بصيغة الجمالة صح ويترك  
أن الاجارة يجب فيها مكان الشروع في العمل عقب عقدتها بخلاف الجمالة وقرى بعضهم بان الجدل لا يملك  
الاجرام العمل فلا يتصور في العين تأجيل لانه لا يملك لاستحقاق قبل تمام العمل فكيف يعقل تأجيل  
شورى وبعبارة هر بعد قول المتن جاز وعلى هذا اذا جعل له الزيادة من النقص والعروة حالافان  
شرطه بعد البناء لم يصح قاله الامام (قوله في الحال) أي وصفت الآلة ووصف الجدار والامام يصح  
قل (قوله فان شرطه بعد البناء الخ) ولو للبعض وان قل كاشمله كلامهم شورى (قوله ولا سدس  
الجدار) فيه أنهم بشرط سدس الجدار بل سدس النقص الآن يقال المراد سدس النقص المتشروط  
بعد البناء سدس الجدار اه (قوله وبأني مثله) أي مثل ما قاله الامام أي بان شرط له ثلث الآلة في الحال  
فقوله في العروة وثلاث الآلة أي بالنظر لثلاث الآلة فقط لان العروة مشتركة وقوله وثلاث الآلة آلة  
نفسه قال عوض عن المضاف اليه شيئا والظاهر أنه باقي في العروة أي بان شرط له ما ذكر في الحال  
فان شرط له ما ذكر بعد البناء لم يصح لان الأعيان لا تؤجل (قوله أن يجري ماء المطر من سطحه)  
أي حيث كان لا يصر فيه الا ذلك كما قاله الاسنوي وأقره الشيخان حل (قوله في أرض غيره)  
أي أوسطحه ع (قوله وهذا الصلح الخ) وحاصله أنه في الموقوف والمزجر لا بد من لفظ الاجارة  
وتقدير للذة وأني غيرهما يجري فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصحب بلفظ البيع ولفظ الاجارة ولو  
بتقدير يرد بلفظ العار به بلفظ الصلح فيعقد بيعا وملك به محله وكذلك وقع بلفظ البيع وفارق حق  
المرفق بأن العقد هنا متوجه الى العين ولذلك شرط هنا بيان موضع الاجراء طولاً وعرضاً الى آخرها  
ذكر المخرج قل (قوله لكن بشرط بيان موضع الاجراء) وفي الفتاوى التي يجري فيها الماء فيجئ بقوله  
والسطح الذي يتصدر منه الماء لاحاجة اليه لان معرفته عبارة عن معرفة طوله وعرضه ومعرفة عرضه  
لا يتعلق بها عرض ومعرفة طوله مستغنى عنها بمعرفة طول القناة سم بنوع ابصار (قوله ومعرفة قدر  
السطح) أي مسافة علوه وسعته الى الأرض وإلى السطح الآخر حل والظاهر أنه لاحاجة الى سعة لان الدار  
على معرفة ارتفاعه على السطح الذي ينزل فيه الماء لانه اذا نظم ارتفاعه ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في  
السطح الاسفل ثم ظهر أنه يحتاج الى ذكر سعة لمرفق قدر ما يحوي به من المطر لانه اذا كانت سعة كثيرة  
حوي ماء كثيراً وان كانت صغيرة حوى ماء قليلاً (قوله الذي يتصدر منه) أي الى القناة وهذا يعلم أنه  
غير موضع الاجراء وقوله يتصدر منه أي يجري فيه ويترك منه وقوله يتصدر اليه أي ينزل منه الى الطريق  
(قوله لا تدعو اليه) منفع الامام للبني لان الحاجة الى ذلك أكثر من الحاجة الى البناء فليس كل اداس  
يبنى وغسل الثياب والأواني لابد منه لكل الناس أو الغالب وهو بلا شك يز يدعى حاجة البناء حل  
وفيه أنه ليس هنا بناء والذي في شرح هر أن ماء الغسالة يجوز الصلح على اجزائه لصلح الغير بحال ان  
بين قدر الماء لا يمكن معرفة دون ما ذكر لمبين قدره وهو جمع بين القولين فيكون في مفهوم كلام المصنف  
تفصيل ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غيرهم وعلى جمع القمامات ولو زبلا في ملك  
غيره ولو بحال وفي عقده ما مر في حق البناء قل (قوله ولو تنازعا جدارا) الأولى ذكر هذا عقب  
الجدار بين ملكين بان يقدمه على الصلح على اجزاء الماء المناسبة (قوله كأن دخل) رابع قوله  
جدارا وقوله وكان السقف أربا رابع لقوله وأسفا وقوله لكل منهما أي من الجدار المتنازع فيه وبناء الآخر  
وفي قل قوله كأن دخل الجدران دخل جميع أضاف لبنات طرف جدار أحدهم في محاذها جميع أضاف  
لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ولا يكتفي ببعض لبنات طرف أو أكثر لا يمكن حدوثه (قوله أربا) أي



وتضع مسألة الحلف بما

ذكره في باب الدعوى  
والبيئات أنه ان حلف من  
بدأ القاضي بتحليفه  
ونكل الآخر بعده حلف  
الاول الجمين المردودة  
ليقتضى له الجلب وان نكل  
الاول ورغب الثاني في  
اليمين فقد اجتمع عليه  
يمين التي للصف الذي  
ادعاه صاحبو بين الالابث  
لنصف الذي ادعاه هو  
فصل يكفيه الآن يمين  
واحدة يجمع فيها التي  
والاثبات اولاد من يمين  
لنفسى وأخرى للاثبات  
وجهاش أمهما الاول  
فيحلف أن الجميع له لاحق  
لصاحبه فيه أو يقول لاحق  
له في النصف الذي يدعيه  
والنصف الآخرى  
درس  
(باب الحوالة)

هي بفتح الحاء أفصح من  
كسرهما لغة التحول  
والانتقال وشرا عقد  
يقتضى نقل دين من ذمة  
الى ذمة وتطلق على انتقاله  
من ذمة الى أخرى وهو اصل  
فيها قبل الاجماع خبر  
الصحيحين مطلق الفنى  
ظلم وإذا أتبع أحدكم على  
ملى فليتبع بسلكه اتاء  
(قوله لنقل دين) فيه ان  
النظر لم يكن متعلقا بذمة  
المحلى حتى ينقل من ذمة  
الى ذمة المحال عليه تأمل

فلانقض ويقتضى باستحقاقها دائما ولاجرة مطاعا وتعاد لو هدم الجدار وأعيد فلم يحمله على الاعارة  
كقديم وحاول شيخنا مر الفرق بان الشركاء يتساحون في العادة فيحمل حقهم على الاقل ولا  
كذلك الاجانب فيحمل استحقاقهم على الاقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشركاء كلاجانب  
فيحمل على الاقوى فيما على ما تقدم ويظهر أن بحاج بان الحلف على الاقوى ما لم يدع المالك الاضعف  
لانه يصدق في دعواه بذلك يجمع بين التناقض قل (قوله وتضع مسألة الحلف) أى الكائن  
في قول المالك أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر وجه ذلك أن هذا يحمل لانه اذا حلف هل يحلف  
بين اراحدة أو يمينين والجواب التفسير الذى قاله الشارح وهو انه ان كان الحالف من بدأ القضى  
بتحليفه حلف يمينين جزما الاولى والمردودة بعد نكل الخصم وان كان الحالف هو الآخر بأن نكل  
من بدأ القاضى به ففيه خلاف كقول الشارح واذا حلف بينا واحدة يجمعهما كقول الشارح فصل  
يقدم التي أو الاثبات (قوله للنصف الذى ادعاه صاحبه) فيه أن صاحبه ايدع النصف بل ادعى  
الكل فكل منهما يدعى الجميع لا النصف فقط الا أن يقال كل منهما يدعى النصف الذى ييد صاحبه  
فقط بحسب ظاهر حال الابدانة بحكم له بالنصف الذى ييد فظاهر اليد يقتضى ادعاء النصف وان كان  
هو يدعى الجميع

### (باب الحوالة)

هي بيع بين يدين جواز الحاجة فهي رخصة ولا بد لصحتها من الايجاب والقبول ولا بد في الايجاب  
أن لا يكون بلفظ البيع وقياضه أن لا يكون القبول بلفظ الشراء فلو قال اشترت مائة من زبد من  
اليمين بمائة عليك لم يصح وان نوى به الحوالة كقول ع ش على مر وذكرت عقب الصلح لما فيها  
من قطع النزاع بين المحمل والمتمثل وتستحب على ملى ليس في ماله شبهة ولا بد فيها من الاسناد الى جهة  
المخاطب فلتصح مع الاضافة الى جزءه وان لم يمش بدونه وقصد به الجلة قاله شيخنا وقد يخالف ما قاله  
في البيع مع انهما من فليراجع ولا بدخلها الاقالة ولا بدخلها خيار قال المتولى الحوالة من العقود اللازمة  
ولوفست لا تنسخ انتهى (قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله نقل دين) أى بمحصل مثله أو  
بانتقال مثله لانفسه اخذ من قوله الاقوى أى يصير نظيره الخ ع ش أو التقدير نقل نظير دين فهو على  
قدر منافع والمناصب لما قبله أن يقال يقتضى انتقاله كقوله حل (قوله وتطلق على انتقاله) أى  
الذى هو ناشئ عن القدر حيث يكون لها الطلاق شرعا تطلق على نفس المقد وعلى الارثائش عن  
ذلك وهذا المعنى الثاني هو الذى رد عليه الفسخ والانفساخ كقوله ع ش (قوله مطل الفنى) من  
اضافة المصدر الى فاعله فالغنى وصف للدين (قوله ظلم) أى فسق والمطل اطالة المدافعة المرة الواحدة  
معينة فالمحكوم عليه بالظلم أى النفس من اطال المدافعة ثلاثا لا من دافع مرة أو مرتين وان كان  
عائيا راجع صحيح حل وبعبارة قل قوله مطل هو اطالة المدافعة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو  
حيث كبره فسق انتهى قال الشورى والكلام فيمن رضى المالك ابتداء بذمة أمادين وجب  
أداءه فوراً لكونه بدل جنابة تعدى بها مثلاً فظاهر أن المظلم له ولومرة كبيرة لانه يشبه الضرب  
وقضية تنبيهه به أن يأتى هذا الخلاف ثم انه هل يشترط في المطالبة أن يكون ربع دينار أو قاله في  
الاعباب (قوله وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتب) وفي رواية وإذا أجبل أحدكم على ملى فليحتل  
وأتم بضم المعززة وسكون التاء وأما قوله فليتب فليتب بعض الحديثين ان تاءه مشددة والصواب  
المعروف كقوله النوى في شرح مسلم تخفيفها وقوله على ملى بالهمزة مأخوذ من الاستلاء وأمن الملاة  
يقال فلان رجل بضم اللام يظهر ضبط الفنى بمن عنده فاضل عما يترك للعلى ما يوفى دينه اه اعباب

المحلل دين لمحلل على  
المحال عليه (وصفة)  
وكما يؤخذ مما يأتي (وشرط  
هذا) أى الحوالة أى  
لصحتها (رضا الأولين)  
أى المحلل والمحال بلفظ أو ما  
في معناه مما يأتي في الضمان  
لأنهما القاعدان فهى بيع  
دين بدين يجوز للحاجة  
لأرض المحال عليه لأنه محل  
(قول المورده بعد التوى)  
أى قال مبرها بعد التوى  
ترخيص لا إيجاب أنه  
قوى ويحتسم في  
كلام الموردي بقوله ما  
بعد الاستماع واجب أنه  
الأن يجاب بالاختلاف  
(قوله حوالة الوالد) على  
نفسه كأن كان لأجنبي  
دين على الولد ولولد دين  
على والده فيحل الوالد  
الأجنبي على نفسه لأجل  
الولاء لأجل دين الأجنبي  
الذى على الولد فيكون  
عجلاً ومحالاً عليه  
(قوله وتعلق بتركته أن  
الح) ولا يشك بما يأتي  
من أن من أسأل بدين به  
رهن انفسك أرهن لأن  
ذلك في الرهن الجسلى  
لا الشرعى كما لا يخفى إذ  
التركة إنما جعلت رهناً  
بدين لئلا ينظر المصلحة  
فالحوالة عليه لا تنفيه أنه  
شرح مـ (قوله أيضاً)  
وتعلق الح) ولكن من  
المحلل وولده والمحال وولده

أه شوى وقوله فابتنع الأمر للاستحباب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاضات  
ويعتبر لاستحباب قبولها كما يجتمع الأدب على أن يكون على من لا يشبه في ماله وبغيره قول وتنفى  
الحديث وجوبها قال الإمام أحمد بن حنبل وقال الشافعي يندبها أو جوازها قياساً على سائر المعاضات  
واترض بأن جرحها عن المعاضات يقتضى عدم قبيلها عليه والله قال الماردي صرفها عن  
الوجوب ورودها بعد التوى عن بيع الدين بالدين (قوله كالأرض هكذا) أى إذا أيسل أحدكم  
على من فى فيحتل مـ (قوله أركناها) أى أجازها لافى سبعة تفصيل من حيث أن الصيغة  
إيجاب وقبول ولهذا قال حج وأركناها سبعة (قوله عجل) دخل في المحلل والمحال حواله الله والى  
نفس لولده وعلى ولده نفسه وهو صحيح مـ سم ومثل ذلك ما لو أحل الوالد لولده على أجنبي فانه  
صحيح عـ (قوله ومحال عليه) ولو ميتاً وإن لم يكن له تركه حل وقوله الميت لأذنه له أى بالنسبة  
للا التزام لا لإلزامه شرح مـ (قوله وصيغة) كالحق على فلان بكذا وإن لم يقل بالدين الذى لك  
على ولم ينو فهو صريح حل (قوله وكما يؤخذ مما يأتي) فصرح بأربعة بقوله وشرط لمراضا  
لأوليين وثبوت الدين بل حصة لأن الصيغة تفهم من رضا الأولين وبغيره مـ ومراوده لمراض الصيغة  
قال عـ أى لا الرضا الباطنى وصرح بالمحال عليه بقوله ولم يرد محال محالاً عليه (قوله وشرط  
لمراضا الأوليين) أن قلت لأحاجة ذكر هذا لأن الإيجاب والتبويل يتضمن رضاهما إيجاب بأنه  
أنما ذكره توطئة لقوله لأرض المحال عليه حل فأن دفع بهذا الزوم التكرار في كلام المتن لأن الرضا  
لا يحصل إلا بلفظه أو ما في معناه كما قاله الشارح وحيث يكون هذا مكرراً من قول وصفه وأيضاً  
يوهم أنها شرط مع أنها تركت حاصل الدفع أن هذا ليس مقصوداً منه بل المقصود مفهومه فكأنه  
قائل لا يشترط فيها رضا المحال عليه (قوله أى المحلل والمحال) لأن المحلل إيفاء الحق من حيث  
شأنه والمحال حقه في ذمة المحلل فلا يتقبل لغيره بنسب رضاه لتفاوت الدم شرح مـ (قوله بلفظ)  
متعلق بمحذوف حال من الرضا أى مدلولاً عليه بلفظ أو مصحوباً بلفظ الح ولا يمين لفظ الحوالة  
بل يكفي ما يؤيد معناه كنفذت حقك لى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكتك  
الدين الذى عليه بحقك ولا تنفذ بلفظ البيع أن نواها لفظ البيع ليس صريحاً ولا كناية  
خلافاً لأن عـ رحبت قالان بت كناية على الإوجه وهو موافق لما ظهر كلام شرح الروض حل  
وقوله وإن نواها الح أى بأن قال بتك الدين الذى على فلان فمالك على فلا تصح نظر اللفظ  
وكأن لفظ التمسك عليه بمالك على فقال أتيت كما قال في المطالب أنه ظاهر الحديث قال في الإيجاب  
وظاهره أنه صريح وهو متجه شوى مـ (قوله أو ما في معناه) كالكتابة ولومن الناطق وإشارة  
الأخرى انتهى عـ (قوله فهو بيع دين بدين) البائع هو المحلل والمشتري هو المحلل والمحلل والدين  
المحال والبيع دين المحلل شيئاً وهو معنى اللفظ لقوله رضا الأولين مع علمه أى لأنها بيع دين بدين وقيل  
أنه يترفع على قوله ودينان وإنما كانت بيع دين بدين لأن المحلل يبيع دينه الذى على المحلل عليه بالدين  
الذى عليه للمحال قال قل وللمحال أن يحل على المحلل عليه وللمحال عليه أن يحل للمحال على  
غيره وهكذا كالم شرح مـ (قوله يجوز للحاجة) ولهذا يعتبر التقاضى في المجلس وإن كان الدينان  
ربوبين نظراً لكونها اشقياء وإنما امتنع الزيادة والنقصان لأنها ليست عقد مما عاكس عـ  
على مـ (قوله لأرض المحال عليه) ولذلك تصح الحوالة على الميت وتعلق بتركته أن كانت ولا تصح  
الحوالة على التركة وإن كانت ديواناً تصح من الوارث على التركة أن كانت ديواناً تصح عليه أن تصرف



الحق فاصحابه أن يستوفيه  
 بغيره (و شرط ) ثبوت  
 الدين ) ولومتقوين فلا  
 يصح عن لادين عليه ولا  
 على من لادين عليه وأن  
 رضى لعدم الاعتراض اذ  
 ليس على المحيل شيء يجعل  
 عنه عوضا ولا على المحال  
 عليه شيء يجعل عوضا عن  
 حتى المحتال وتصريحي  
 باشتراط ثبوت الدينين  
 المفيد للورقين المذكورين  
 أول من انتصاره على  
 ان يتوان فهمها الأولى  
 بالاولى (وهمة اعتراض  
 عنهما) اللازم لها وهو ما  
 انصر عليه الاصل (كشتم)  
 بعد الزوم وقيله فتصح  
 الحسالة به وعليه لا بما  
 لا يعتاض عنه ولا عليه  
 كدين لم دين الجعالة  
 قبل الفراغ (وتصح)  
 الحسالة (بمنج كتابة)  
 لزومه من جهة السيد  
 والمحال عليه مع همة  
 الاعتراض عنه كما سأتى  
 بخلاف الحسالة عليه لان  
 للكاتب اسقاطه متى شاء  
 أى وإن لم قسم اه مر  
 (قوله وكذا مايقع لمن له  
 الخ) وهذا من الحسالة على  
 من لادين عليه  
 (قوله فهمي مستثناة من  
 همة الخ) كان الأولى من  
 عدم همة الاعتراض تأمل

في التركة لانها صارت ديناً عليه والصدى على الميت كالحسالة عليه قل (قوله ثبوت الدينين) أى  
 وجودها (قوله ولومتقوين) الغاية لرد ذلك كأن يكون له عليه عبد قرض مثلاً على آخر عبد  
 قرض مثلاً فاحاله عليه ع (قوله فلا تصح من لادين عليه) وهل تنعقد وكالة اعتباراً بالمعنى أولاً  
 اعتمد مر عدم الاعتقاد اعتباراً باللفظ لان الغالب أنهم يرجحون اعتبار اللفظ سم ع على  
 مر (قوله أيضاً فلا تصح من لادين عليه الخ) ومنه مايقع كثيراً من الناظر الوقت حيث يحيل من لافى  
 جهة الوقتين على من عليه من جهة الوقت لان الناظر لادين عليه وكذا مايقع لمن له دين على جهة  
 الوقت حيث يحيل على الناظر من له دين فالحاصل من التسوية انما هو مجرد اذن فله منعه من  
 قبض ما يوسعه نعم ان تعدى الناظر في مال الوقت بحيث صار ديناً بدهته فتصح الحسالة عليه ومنه ان  
 كان له دين على المحال عليه اهل ولو انكر المحال عليه الدين بعده وث المحيل فأقام المحتال شاهداً  
 بأنه يستحق عليه كذا بطريق الحسالة من فلان وإن دينه ثابت عليه وحلف، مع على ذلك جاز واغتر  
 الخلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حتى نفسه ولو انكر المحال عليه الحسالة صدق  
 وراجع للدين فان صدق على عدم الحسالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه نعم ان كان مع  
 المحيل لادين فدينه مطالب به وإن انكر المحال الحسالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحتال عليه بالدين  
 وهو ينكره فأتى فيه ماسر في الاقرار قل (قوله لعدم الاعتراض) أى جعل دين عوض دين  
 آخر بدليل ما بعده (قوله) وإن فهم منها الأولى بالاولى) وجبه الاولى أن جانب المحال عليه ضعيف  
 وشرط ثبوت الدين عليه مع أنه لا يشترط رضاه وجانب المحيل قوى ويشترط رضاه فاشتراط ثبوت  
 الدين على أولى رى وحل وقول وردحه الشورى الاولى بأن المحيل فيها عقد اه وفيه أنها  
 حيث كانت مفهومه بالاولى لا لاولية (قوله اللازم لها زومها) اذ لا يصح الاعتراض عن غير  
 اللازم وهذا جواب عما يقال انما أدخل بشرط الزوم الذى ذكره الاصل (قوله بعد الزوم وقيله)  
 ولا يشك على صحة الحسالة على الثمن في زمن الخيار بما اذا كان الخيار للبائع أو لهما لان الثمن لم  
 ينتقل عن ملك المشتري فقد أجاب بأن البايع اذا أجال فقد أجاز فوقع الحسالة مقارنة للملك وذلك  
 كما هو ما قبل من أن هذا مشكل بامتناع بيع البايع الثمن في زمن الخيار اذا كان الخيار له رد بأنهم لما  
 توسعوا في بيع الدين بالدين توسعوا في بيعه فبإذن كشرح مر وقال سمل قوله أو قبله وبطل  
 الخيار بالحسالة الثمن لراضى العاقدين وفى الحسالة عليه يبطل في حق البايع لافى حق المشتري اذ لم يرض  
 فان رضى بها يبطل في حقه أيضاً فان لم يرض وفسخ للمشتري البيع بطلت لا يقال الحسالة على الثمن  
 لا تبطل بالفسخ كما يأتى لانا قول هذا مستثنى لازل العقد في زمن الخيار اه مر (قوله لا بما لا يعتاض  
 عنه ولا عليه) أى لا تصح الحسالة بما لا يعتاض عنه ولا تصح الحسالة عليه كدين السلم أى لمسا فيه  
 ورأس مال كما مر في المصنف في شرح الروض وإن كان كلامه في هذا الكتاب في الكلام على  
 الاستبدال يقتضى الصحة في رأس المال وتقدم في باب السلم عدم همة الحسالة برأس مال السلم لعدم  
 القبض الحقيقي حل (قوله بنج كتابة) بأن يحيل المكاتب سيده على آخر وقوله لازومه أى مطلق  
 الدين حل بدليل قوله والمحال عليه لا نعلس عليه بنجوما (قوله مع همة الاعتراض) المتعذر عدم  
 همة الاعتراض وعليه تصح الحسالة فى مستثناة من همة الاعتراض ويفرق بينه وبين دين السلم بأن  
 الشارع مشتق للعتق وبأن السداد احتال بالنجم لا ينطرق اليه أى النجم أن يصير لغيره لانه ان  
 قبه قبل التجيز فواضح والا فهو مال المكاتب وصار بالتجيز للسيد بخلاف دين السلم فدين قطع السلم  
 فيه فيؤدى الى الاصل المحتال الى حقه حل وقيدعى أن المصنف أشار الى ذلك أى الاستثناء

بقوله وتصح بنجم كتابة حيث أعاد العامل معه ولم يجعله مطوقا فاعلى مقابلة مرة واحدة الاختصار فالمراد  
تصح بنجم الكتابة مطلقا أى وإن قلنا بعدم صحة الاعتراض عنه ولا يضر فى ذلك قوله فى الشرع مع صحة  
الاعتراض عنه لأن المراد على ما تبين وحديثه وافق كلامه هنا جرى عليه فى شرح الروض من  
الصحة مطلقا شرى وقد يقال أعاد العامل لأن هذا نصح المحال به لا عليه بخلاف التبن فهاهنا نصح  
المحال به وعليه (قوله لعدم نزوه من جهة) بخلاف دين العمالة فإنه لازم ويجرى على ذاته وتصح  
المحالة به وعليه ولا تفرق لجواز سقوطه بالتبعية لأن دين العمالة لازم فى الجملة وتصح المحالة فى الزكاة  
من المالك على غيره ولأن المستحق عليه وإن انحصروا لما بينهما من ثابته العبادة باحتياجها للنية  
والخبر بها الكفارة ونحوها فإنه يشترط مقتضى هذه المحالة على النذور وأما فى حل وحل  
(قوله وناسواهما) عطف على رضا الأتباع ولا يضر الفصل بقوله ونصح بنجم كتابة حل وحل  
يفنى عنه قوله وعلم الدينين قدرا الخ والظاهر أنه لا يفنى عنه لأن المراد ما ينشأ غلبة الظن على  
عش والنسارى فى الواقع وعند العاقدين أى فى ظنهما كما قاله مر مغاير لعلها وأجيب أيضا بأنه  
لا يزعم من العلم بها قدرا وصفة نساوها لأن العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كأن يكون  
لأحدهما عشرة والأخرى خمسة (قوله فى الواقع وعند العاقدين) وكان اعتبار ذلك هنا دون نحو البيع  
الاحتياط للحالة فنزوها عن القياس حل (قوله ليست على حقيقة المعاوضات) أى على قواعد  
المعاوضات بل هى غايية عنها ومختصة بذاتها من عدم صحة بيع الدين بالدين وهذا لتدليل لاشتراط كل  
من العلم والنسارى ولذلك قال قاعدها إنما يمكن التدليل على ما يتجنى الثاني فقط وأما الأول فهو معتبر فى  
كل المعاوضات فخرج عن القواعد بخلاف الثاني فإن لنسارى لا يشترط فى المعاوضات الا فى بعض  
الصور وهو ما إذا كان الموضان ربو بين وأخذ الجنس تأمل (قوله كفى القرض) أى يجوز للقرض  
مع كونه بيع درهم بدرهم من غير تفاض شرح مر شوى فى الفقيه أنه لم يوافق خروج كل عن القواعد  
مع جواز الحاجة أو التشييع أن كلامه اعقد ارفاق والافيجوز أن رد الزائد فى القرض من غير شرط  
عش على مر وحل (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) تفرع على قوله وعلم الدينين وقوله ولا مع  
اختلافهما فترفع على نساوها فى الواقع وقوله ولا مع الجهل بنساوها تفرع على نساوها  
عند العاقدين (قوله كابل الديه) كان قطع زبيد بعمره وقطع بكر بنز بدفلا يصح أن يجعل زبيد عرا  
على بكر بنصف الديه انتهى قال ابن عبد الحلق فان علت صفتها جازت المحالة بها وعليها ومثله فى حل  
على الجلال قال عش على مر وفيه وثقة لأن العلم بالصفة لا يصيرها الى حالة يتميز بها بحيث يرجع فيها  
الى قول أهل الخبرة لأن غاية أن يعلم بالصفة أنها من نوع كذا وهو بمجرد لا يكفى لصحة السلم فيها  
وذلك ليس الا لعدم انضباطها انتهى فعمل أنه ليس المراد بالصفة بيان صفاتها المذكورة فى الديت لأن هذا  
معلوم (قوله فعمل أنه لو كان لبكر) أى من قوله ونساوها كذلك مع كون الضمير واجعا للدينين  
الدينين فسرهما بقوله الدين المحال به والمحال عليه أى فلا يعتبر النسارى بين دينين المحال من  
حيث هما بل المدار على النسارى بين الدينين المحال به وعليه ولو كان دين المحيل فى حد ذاته أكثر من  
المحال ولو كانت إنما أقال على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان بأحد الدينين الخ) أى بالله دفع توهم  
شمول الصفة لهذا حل وعبارة عش أى دفع العلم لو كان الخ (قوله لم يثبت) أى فى صحة المحالة  
عش (قوله لم ينتقل الدين) اذ المحالة كالقبض بدليل سقوط حبس البيع والزوج فيها إذا أحل  
المشترى بالخمس ولزوجه المصدق حل (قوله بل يسقط التوثق) أى حيثما ينص المحيل على التماسن

والإبسط التوثيق أن قال أحلتك على فلان وضامنه فلان كان للحتمال مطالبتهم أو ما شرط بقاء  
 الزهر فيقبل به الحوالة حل وحل ولو كان بالدين ضامن أو أكثر صحت الحوالة على كل منهم  
 وعلى جميعهم ولو معا وبطلب الحتمال كلاً منهم بجميع الدين أو ببعضه وإن شرط ذلك وإذا أحال على  
 الأصل يرى الضامن بخلاف حكمه قاله شيخنا حر وقال غيره براءة الأصل أيضاً لأن الحوالة كالتبضع  
 وعلى الأول لو كان له أنف على شخص من ضامنه فأحال على الضامن بأنفسه حل أن يحيل على الأصل  
 بأنفسه راجعه قل ولوتين كون الحتمال عليه رقيقاً للمحيل كان كماله بأن معسراً فلا خيار له بل  
 يطلبه بعد العتيق فإن بان رقيقته لم تصح الحوالة اه حل **(قوله)** ويلزم دين محتمل قال في المطلب  
 لو قبل الحتمال الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قوله مضمناً لاستجماع شرائط الصحة فلا ترتب  
 أن لا دين ثم لم يحل للمحيل أنه لا يلزم راءة الحتمال عليه في أوجه الوجهين وعليه فلا تسكل حاتف الحتمال  
 فيما يظهر وبأن بطلان الحوالة لأنه حينئذ كرد المقررة الاقرار ومثل ذلك ما لو قامت بينة بأن الحتمال عليه  
 وفي المحل فيقبل الحوالة إذا التفتير حينئذ والتدليس جازم جهة المحيل شرح حر ومذهب أبي حنيفة  
 إذا أنكر الحتمال عليه الدين وحالف جميع الحتمال عش **(قوله)** أي بهر نظيره ديناً في ذمته ومن ثم  
 لو نذر أن لا يطالبه أي هو وموسر يرتقي بترك المطالبة لكساد نحو عروضة لا بنفسه ولا بوكيله كان له أن  
 يحيل عليه للحتمال أن يطالبه لأنه ليس بوكيل عن المحيل حل **(قوله)** كتحجج أي للحوالة أو بالدين  
 وإذا أنكر الحتمال عليه الدين كان للمحيل أن يشهد للحتمال على المحال عليه أنه أي الحتمال يستحق عليه  
 كذا بغير بطل الحوالة الشرعية حيث لم يشرع لنفسه وكذلك الأصل أن يشهد للضامن بوفاء الدين  
 إذا أنكره الدائن حل **(قوله)** وإن شرط يساره أفهم كلامه محتاجاً لشرط اليسار وإن بطل الشرط  
 وحده وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في قوله ولو شرط الرجوع إلح لا شرط الرجوع مناف صريح  
 فأبطلها بطل الشرط اليسار فيقبل وحده شرح حر م **(قوله)** أوجهه استثنى الأذرع من  
 ذلك ما لو أحال المحجور وجهه ل الأعباء فإنه يقبض بطلان الحوالة حل **(قوله)** ولو شرط الرجوع  
 أي في صل العقد والأبض شيخنا **(قوله)** يثنى بمما ذكر أي الفليس والتجديد الموت **(قوله)** لا ارتفاع  
 الخن بالنسخ البيع وهذا بناء على أن الحوالة استيفاء لا بيع دين بدين فيرد البايع ما قبضه من المحال عليه  
 للمشتري إن بقي والا فبدله فإن لم يقبضه امتنع عليه قبضه حل فان قبضه ضمن فلا يقع قبضه عن المشتري  
 لعدم الحوالة والوكالة شرح الرضوي قل قوله بطلت أي بناء على أنها استيفاء والألم تبطل كقائه  
 الأدنى فعمل أنهم لم يجعلوه استيفاء طلقاً ولا بيعاً مطلقاً **(قوله)** ثم انفسخ النكاح أي قبل الدخول  
 برزنها أو بعيب أو بخلاف شرط فإنه لا يهرل حيث كان انفسخ منها أو يذهبها حل وكذا إن وجب لها  
 نصف المهر إن كان النسخ لا بسببها ويرجع عليها أي الزوج نصف المهر ويرجع الزوج عليها في الأولى  
 بالمحال به أن كانت قبضته **(قوله)** ثبت من غيره بدليل أنه إذا أعطها المهر زاد زيارته بمثلته ففسخ  
 النكاح بسببها فإن الزوج لا يرجع فيها بغير رضاها وأما يرجع بمهر المثل وإذا تفك المبيع قبل اقتبض  
 انفسخ العقد لا كذلك ونهاية يقرر البنداق بخلاف ما لو زاد الخن زيادة متلفة قال المشتري يرجع  
 فيه وفيه أنه يلزم في عدم بطلان الحوالة فيما ذكر أن تكون بيد من له الحتمال الذي هو الزوجة وأوجب  
 بأن حذاني الدوام فلا يضر ح **(قوله)** فلا تبطل الحوالة أي بفسخ البيع لكن يستثنى ما إذا انفسخ  
 المشتري بالخيار فيقبل كإعائه منه صاحب الرض وهو اه عش **(قوله)** ثالث أي غير العاقلين  
 وهو الحتمال وقوله بخلافه في الأولى فإن الحق تعالى فيها بأحد العاقلين وهو البالغ شيخنا **(قوله)** بخلافه  
 في الأولى وأخذ من أن البايع في البطلان الأولى ولو أحال على من أوجب عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث

عن المحال عليه ويلزم دين  
 محتمل محالاً عليه أي يصير  
 نظيره في ذمته **(فان)** تعذر  
 أخذه منه بفلس أو غيره  
 كتحججوه موت **(لم)** يرجع على  
 محيل كماله أخذ عوضاً  
 عن الدين وتلف في يده وإن  
 شرط يساره أي المحال  
 عليه **(أوجهه)** فإنه لا يرجع  
 على المحيل كمن اشترى شيئاً  
 هو مغبون فيه ولا عبرة  
 بالشرط المذكور لأنه مقصر  
 بترك الفحص ولو شرط  
 الرجوع عند التمتع بشئ  
 مما ذكر لم تصح الحوالة ولو  
 فسخ ببيع بعيب أو غيره  
 كاتالة وتحالف فهو أعم من  
 قوله بعيب **(وقد)** أحال  
 مشترياً بالتمام **(بمن)** بطلت  
 أي الحوالة لا ارتفاع الخن  
 بالنسخ البيع وفرقوا بينه  
 وبين ما لو أحالها بصدقتها  
 انفسخ النكاح حيث لا  
 تبطل الحوالة بأن الصداق  
 أتمت من غيره **(لا)** إن أحال  
 بالتمتع على المشتري فلا  
 تبطل الحوالة لتعلق الحق  
 بثالث بخلافه في الأولى

سواء أقبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع والافضل الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان  
سواء أقبض الثاني (ولو أخل ببيع فخن (٢٤) رقيق على المشتري (فانفق البائع والمحتال على حريته) مثلا (أوتيت

بيدته) شهدت حصة  
أو أقبضها الرقيق أومن لم  
يصرح قبل عن ذكر بملك  
(لم قبض الحولة) لعدم صحة  
البيع فبطل المحتال ما أخذه  
على المشتري ويحق حقه كما  
كان وان كذبها المحتال  
في الحرية (ولا يئنه) بها  
فانكسر) منها (حلفته) بها  
على نفي العلم) بها (و يثبت)  
أي الحولة فإذا خذل المال من  
المشتري ويرجع المشتري  
على البائع الخيل لأنه قضى  
دينه بأنّه الذي تضمنته  
الحولة وإن قال ظلمي المحتال  
بما أخذه (ولو اختلفا) أي  
الدين والدائن في أنه (هل  
وكل أو أخل) بأن قال الدين  
وكذلك لتبقي لي فقال  
الدائن بل أحتلني أوقال  
للمدين أردت بأحتلك  
فوكالة فقال الدائن بل أردت  
لحولة فأقال أحتلك فقال  
بل وكنتي أو قال الدائن  
أردت بأحتلك الوكالة  
فقال بل أردت الحولة  
(حلف منك الحولة)  
فيصدق للمدين في الأولين  
والدائن في الآخرين لأن  
الاصل بقاء المدين والاختيار  
من الآخرين من زيادتي  
(لا مع اتفاق) منها (على  
لقها) أي الحولة (ولو لم يحتل)

وهو كذلك على الأوجه مر وحل (قوله سواء) أقبض المحتال الخ) نعم في قوله فابلط الحولة  
(قوله أقبضها الثاني) معتمد أي وعليه ولو كان براء الرجوع عليه يثبت غش (قوله ولو أخل  
بائع الخ) هذه من فروع الثانية وهي منزلة الاستثناء منها كأنه قال إذا أخل البائع ثم فسخ البيع لم يطل  
الحولة إلا في هذه الصورة فإنها تبطل على التفصيل الآتي وهذا بالنظر للظاهر وأما بالنظر لنفس الأمر  
فهذه غير قبلها لأن التي قبلها كانت الحولة الصحيحة في الإبداء لثبوت الدين حقيقة وفيها فاسخ  
حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الفاسد بسبب التسخين وأما الصورة الثانية فالحولة النعم فيها في نفس  
الأمر لأنه لم يكن فيها بد من إبداء عدم صحة المقدم أصله فلا بد في الإبداء ولا في الإقرار تأمل (قوله  
فانفق البائع) أشار بالعلماء إلى ما غلبه في شرح الرضوي عن ابن الرضا أن اتفاقه كان قبل البيع  
لم تصح إقامتها من البعد ولحسبة لعدم الحاجة إليها حيث لم يمت (قوله تلاف) أي أنه وقفه حل  
(قوله شهدت حصة) شهادة لصحة هي التي تكون بغير طلب سواء أستهاد عوى أم لا وقوله وأقفاها  
الرقيق أي ولم يصرح الرقيق قبل ذلك لأنها تنكسر بقوله وظهر صنيعة قبول بيته مطلقا وقوله  
أومن لم يصرح أي شخص لم يصرح أو قد نصرت به بكونه ملوكا لم تقبل بيته لمعارضة إقراره بها (قوله  
هو البائع والمحتال) أملاوقاها أحداهم بعد نصرت به بكونه ملوكا لم تقبل بيته لمعارضة إقراره بها (قوله  
فانكسر منها علمه) فلو حلفه أحداهم لم يكن الثاني تحليفه في وجهه اختيارين وله أي والله شيئا  
للتأكد بخصوصهما فان نكل حلف للمشتري على الحرية وبطلت أي تبين عدم انعقادها لأن البين  
المردودة كالأقرار حل ولا يتوقف طلب أحدهما الخلف على طلب الآخر قل (قوله وان قال  
ظلمي الخ) أي فلا نظر لقوله ظلمي المحتال بما أخذه مني شرح مر وأخذ غايته لأن مقتضى قوله ذلك  
أنه لا يرجع للمشتري على البائع لأن المظالم لا يرجع على غير من ظلمه بل على من ظلمه (قوله ولو اختلفا)  
أي للمدين أي من عليه الدين والدائن وهو صاحب الدين قال مر ويظهر أن الزيادة فيها ذكر عند  
الافلاس للمحال عليه (قوله حل وكل أو أخل) أي بل وكل في نفس الأمر أو أخل فيه ليشمل ما لو اتفقا  
على أحدهما واختلفا في البنية شيئا (قوله وقال الدين أردت بأحتلك الوكالة) بناء على الأصح  
وهو صحة الحولة بلفظ الوكالة وفيها ما كان صريحا في باب وجدها فإذا في موضوعه لا يكون كناية في  
غيره له حل وحاصل الجواب أنه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا إلى المساعدة هنا بصرف  
الصريح إلى غيره قل رسم وقال مر وإنما خرج هذا من قاعدة ما كان صريحا الخ لا حجة  
لهذا ولو لم يحتل صدق مدعي الحولة قطعا كأي شيء له أي فالقاعدة مخصوصة بالصريح الذي لا يعمل  
غيره قل (قوله منكر الحولة) أي منكر الاتيان بنظرها أو منكر إرادتها كأي شيء عليه قوله  
سابقا أو قال الدين أردت الخ (قوله وحيث حلف) أي في الأولين (قوله ولو انكار الدائن) أي  
في الأولين (قوله ووجب تسليمه للحالف) وهو للمدين وقد يقع النقاص حل وبعبارة شرح  
مر ويلزم تسليمه ما قبضه للحالف الآن توجد شروط النقاص أو الظاهر قال غش وقوله  
شروط النقاص تأمل فيه فان النقاص إنما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدرًا وصفة وما هذان  
للحالف على الخيل وما قبضه للمحال من المال عليه بتقدير كونه وكلاهما عن ملوكة للحل والعين والمدين

لا  
منكر الحولة لأن هذا لا يحتل الاحتيقنا فيحالف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث حلف للمدين انفذت الحولة وانكار الدائن الوكالة  
انعزل ليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف يرى الدافع له لأنه وكيل واحتال ووجب تسليمه للحالف وحقه علمنا وجب

حلق الهائث اندفعت  
الحلوة وأخذ حقه من  
المدن ورجع به إلى  
علي المال عليه كما اختاره  
ابن كنج وغيره

درس

### (باب الضمان)

هو لغة الالتزام بشرعا يقال  
لالتزام بن ثابت في ذمة الفبر  
أو احضار عين مضمونة أو

بدن من يشترط حضوره  
ويقال للقد الذي يحمل به  
ذلك ويسمى المترن لذلك  
ضامنا وزعيا وكفيل  
وغير ذلك كما بيته في شرح  
الروض وغيره. والأصل في  
ذلك قبل الاجماع أخبار

تكبر الزعيم غارم رواه  
الترمذي وصححه ابن  
حيان ومعه غيره خارجا كما  
باستناد صحيح أنه عليه السلام  
تحمل عن رجل عشرة  
دنانير (أركانه) في ضمان  
الذمة خمسة (مضمون  
عنه) مضمون (له و)  
مضمون (فيه وصيغة  
وضامن وشرط فيه) أي  
في الضامن (أهلية تبرع)  
هو أدنى من تبرعه بالزبد  
(واختيار) ممن زاد في  
فيض الضمان من سكران  
وسفيه لم يحجر عليه معجور  
كس كشرائه في الذمة  
وان لم يطلب إلا بعد فك  
الحجر لا من سبي

(قوله فينبذ أنه ان ضمن  
الحق) أنه فيه خص الشرارة

لأنه شرط الظفر أن يتعدى أخذ السحق ماله عند غيره كأن يكون منكرا ولا يثبت عليه وما  
ها وان كان فيه دين للحتال على الحيل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن أن يحجب  
بحمل ما هنا على ما لو تلف المقبوض من المال وصحته فيتعذر من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز أن  
يكون من جنس دين المحتال وصحته فيتعذر من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز أن  
ولو تلف المقبوض مع القابض بلا ضرر يضمنه له بطالبه الحالف لزمه الوكالة والوكيل أمين ولم يطالب هو  
الحالف لزمه الاستيفاء أو تلف معه بغير مطالبة لانه صار ضامنا بطل حقه لزمه الاستيفاء. س  
(قوله ويرجع به إلى المدن) المراد أنه يرجع بدنه الأصلي لا بما دفعه شيخنا ح ف وقال قل  
قوله ويرجع به أي بعد أخذه

### (باب الضمان)

ذكره عقب الحولة لما فيه من تعلق الأحكام بالهوى ومن تحول حق إلى ذمة أخرى ومن مطالبة من لا  
يكون له مطالبة وغير ذلك وسمى بذلك لأن من التزم مال غيره قد جعله في ذمة وكل شيء جعلته في شيء  
قد ضمنته إليه فهو من ضمن الضامن لأن المال المضمون في ذمة الضامن فيكون في ضمن ذاته لا من ضمن ذمة  
الآخر كما يتوهم لأن أصالة التزم نفع ذلك وهو عقد تبرع ولو عقد الرجوع خلافا للرافعي وهو  
مندوب لقادر واثني بنفسه أمن غائته والأخبار قال العلماء أنه شهادة أي شدة حفاة وأوسطه نداهة  
وأشده غرامة ولذلك قيل نظما

ضاد الضمان بصاد الضمك. لمتعلق. فان ضمنت فاء الحبس في الوسط

ثم إن الالتزام في الذمة فقط وهو الأغلب والأكثر وأرى العين كذمت مالك عليه في رقة عبيدي هذا  
أرى العين والذمة معا كذمت مالك عليه في ذمتي وفي رقة عبيدي هذا اه قل وقوله وقال للعقد  
أي المشتمل على الأركان الآتية وفي كونه عقدا صالحة لعدم احتياجه لقبول فاطلق السك على جزئه  
وهو الإيجاب والالتزام المتضمن ناشئ عن العقد فالضامن مشترك بين العقد أثره (قوله وغير ذلك)  
كحيلة وصيرا وقبيل لكن العرف خص الأول بالمال مطلقا والزعم بل المال العظيم والكفيل بالنفس  
والحيل بالدية والصبر بعم السك ومثله القبول حل ومهر وقيل (قوله الزعيم غارم) لفظ الحديث  
العاربة مؤداة أي مردودة والزعم غارم والدين مقتضى أي موفى اه سم عث على امر (قوله)  
تحمل عن رجل) وذلك دليل على صحة الضمان عث (قوله في ضمان الذمة) اعتماد به لا لجل قوله  
وشرط في المضمون فيه ثبوته الخ أو أراد بالضمون ما ينشأ من ثبات فذلك وهذا ظاهر جلي وقد  
خفي على بعض تأملوا لا فسكونها خاصة يجرى في ضمان العين والبدن أيضا (قوله ومضمون فيه) وهو  
العين ولعل الأولى حذف فيه لانه مضمون لا مضمون فيه وأجاب عث بأنه تصديه التمييز بينه وبين  
من عليه الدين فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه الدين اه وأقول من عليه الدين  
بقاله مضمون عنه لا مضمون فالتبرع حاصل (قوله وشرط فيه أهلية تبرع الخ) لم يقل ذلك في الحولة  
لأنه لا حاجة لذكره فيها حل (قوله هو أدنى) أي لانه يفرج السفه بعرضه الذي لم  
يحجر عليه الحاكم فانه أهل تبرع مع أنه غير رشيد يصبح ضامنا (قوله من سكران) أي متعدي بسكره  
ولو ضمن حال سكره واختلف في التعدي وعدمه صدق مدعي عدم التعدي لانه الأصل حل (قوله)  
ومعجور (فرض) ظاهره أنه عطف على سكران فيكون مجرورا ولك رفعه على أنه مبتدأ خبره  
كشرائه فينبذ أنه ان ضمن من أوعين من أعيان ماله لا يصح عث (قوله لا من صي

ويعنون ومجور وسفه  
ومريض مرض موت  
عليه دين مستغرق ومكره  
ولو باكره سيده (وصح  
ضبان رقيق) مكاتب أو  
غيره (بإذن سيده) لا يغير  
أنه كسكاهه (لا) من  
زيانتي أي لاضائه لسيده  
لان ما يؤدى منه ملكه  
ويؤخذ منه محبة ضبان  
المكاتب لسيده وكارتريق  
البعض انهم تسكن مهاباة  
أو كانت ضمن في نوبة  
السيد (فان عين الازداه  
بكونه في القصة فلا يفيد  
البطالان في صورة ضبانه  
في عين من أعيان ماله بل  
ظاهرة على الرفع بل والمجر  
أن ضبانه بصورته صحيح  
ثم لو حذف قوله في القصة  
ورفع أفاد ذلك فتأمل أو  
يقال حذف في القصة من  
الأول لانه الثاني تأمل  
منتقاه وهذا الإيراد رد على  
الجرأ أيضا إلا أن عجابه عن  
هذا كله بأنه حذف من  
الأول لفظ في القصة لدلالة  
الثاني عليه تأمل  
(قوله أي فيقين محسنة)  
وضبانه من رأس المال إلا  
عن مسرا أو حيث لا رجوع  
فمن الثالث هر (قوله  
أي فيقين محسنة) أي كأنه  
يقين فاده لواقع بعد  
الضبان بدين مستغرق إه  
هر

ويعنون) فلو ادعى الضامن الصبار الجنون وقت الضمان صدق حينئذ إن أمكن الصبار وعهد الجنون  
وكذا لو ادعى أنه كان مجورا عليه بالسنة وقت الضمان على الأوجه أي وقعه به ذلك قال شيخنا  
ويحتمل أن يقال إن إقدامه على الضمان منتزعا من لدعواه الرضا فلا يصدق في دعواه أنه كان سفيا  
بخلاف البسي فان قيل تقدم أنه ادعى ما ذكر في البيع لم يصدق أوجب بأن البيع معاوضة محضة  
فاحتبط له وكذا لو ادعى الولي ذلك عند الزوج لان الإضاع يحتاط له ما لا يظهر أنها تقع بشروطها  
حل (قوله ومجور سنة) وإن أذن له وليه زوى وكذا في مال فباقيه قل (قوله ومريض مرض  
الموت) محرم محبة ضبان المريض إذا قضى الدين من ماله بخلاف ما إذا حدث له مال أو شيء فما  
أطلقه الشارع محمول على هذا التفصيل كما قاله حج شوري أي فيقين محسنة هر (قوله ومكره)  
أي ما لم يكن محسنة أما كان محسنة كان نذر إن يضمن فلا نية لم يمنع فأكراهه الحاكم على الضمان فضمن  
فانه يصح وكان الأولى للشارح إعادة حرف النبي بأن يقول ولا من مكره لانه محتمل قوله واختيار  
واستظهار بما يؤهم أنه من أفراد محتمل قوله أهلية تبرع وإن كان بعيدا (قوله ولو باكره سيده)  
أي لانه لا تنسلط له على ذنبه بخلاف بقية الاستخدامات شرح هر وبعبارة قل ولو باكره  
سيده لا دلالة لك للسادة على ذم العبد وفارق محبة بيع مال الغير باكره لانه الضمان يتعلق بذمته  
فيعود ضرره عليه (قوله وصح ضبان رقيق بإذن سيده) نعم إن ضمن سيده لغيره لم يحجب لانه قاله  
خط وخالفه شيخنا هر وزى واعتبرا اذن السيد لانه يتصرف في ماله فلا بد من إذنه ويصح أن  
يضمن السيد بعيدا لاجني مطلقا ولو لم يتناول في دين المعاملة ولا رجوع له كما ذكره قل قال عالمي  
ولم يفرعه لان العبد بإذن سيده لا يقال له أهل تبرع على الإطلاق فهو مستثنى من مفهوم أهلية التبرع  
كأنه قال ولكن صح رقيق في الخ (قوله بإذن سيده) فانه الجائز مال في القصة بقصد التماسح خلع  
أمة بمال في ذنبه بلا إذن لاهية تحظر إليه لنحو سوسو عشرة وإذا أدى بعد عتقه فله الرجوع لأقبله أي  
ولا بد من علم السيد بقدر المال المأذون له في ضبانه حل ويشجعه اشتراط علمهما معا للضمنون لا لان  
كل منهما مطالب بكفى حل (قوله أي لاضائه شخصا لسيده) بأن كان عليه دين لسيده نعم إن  
ضمن سيده لغيره صح كاشمله كلامه أو لانه يؤدى من كسبه وهو لسيده ولا رجوع له على سيده وإن  
أداه بعد العتق بخلاف ما إذا أدى ماضيه عن الاجنبي بالإذن منه ومن سيده بعد العتق فان حق  
الرجوع له لالسيده والفرق ان منفعة الرقيق في ضبان سيده وقعت للسيد فكأنه استوفاه حاله  
بخلافها في تلك فاتها وقعت لاجنبي فكان الرجوع عليه ولو ضمن السيد دينا رجوع على عبده بمعاملة  
صح ولا رجوع له عليه فيما أداه عنه ولو بعد عتقه اعتبار إجمالة الضمان حل (قوله ويؤخذ منه)  
أي من التعليل وهو قوله لان ما يؤدى منه الخ (قوله لسيده) أي حيث أذن له في ذلك حل (قوله  
البعض) ثم إن أذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون  
العباد من كسبه مطلقا سواء كان في نوبته أو نوبة السيد لا قرب الأول ولوادعى البعض أن ضبانه  
غيره لا إذن كان في نوبة السيد في نوبته تصديقه عند الاحتمال كالوادعى الضامن الصبار عند الضمان وأمكن  
سم على حج ع ش على هر (قوله أو كانت الخ) قال ابن حجر ويفرق بينه وبين محسنة شرائه  
لنفسه حيث إن الضمان فيه التزام مال في القصة على وجه التبرع وهو ليس من أهله حيث إن قلت  
ظاهر كلامهم محسنة عبته حيث قلت يفرق بأن التزام القصة على وجه التبرع يحتاط له لان فيه ضررا  
فاشترط له عدم حجر بالكلية ولا يكون ذلك إلا بالنوبة له لا بغيره حل (قوله فان عين) أي وقت  
الآن

(وما يبد مأذون) له في

تجارة ككسبه بعد اذن

نم كسبه بعد اذن

الاذن فيه والفرق أن مؤن

النكاح لا يحتاج بعد وما

يضمن ثابت قبل الضمان فلو

كان عليه ديون فان حصر

عليه القاضي لم يؤد بمأديه

والا فلا يؤدى الامااضل

عنه (و) شرط (في المضمون

له) وهو الدائن (معرفة)

أي معرفة الضامن عينه

لتفاوت الناس في استيفاء

الدين تشديدا وتسهيلا

وأقضى ابن السراح بأن

معرفة وكيله كحرفه وأبى

عبد السلام وغيره بخلافه

وهو الراجح (لأرضاء) لأن

الضمان بعض التزام بوضع

على قواعد المعاقبات (ولا

رضا المضمون عنه) وهو

المدين (د) لا (معرفة)

لجواز التبضع بأداء دين

غيره بغير اذنه ومعرفة

فيصح ضمان ميت لم يعرفه

الضامن (د) شرط (في

المضمون فيه) وهو الدين

ولو منفعة (ثبوت) ولو

بايعتاف الضامن فلا يصح

الضمان قبل ثبوت كنفقة

النفدانه وثيقته فلا يسبقه

الاذن أو بعده وقبل الضمان حج ع ش فان لم ينف ماعينه له بأن كان غير كسبه وما يبدعه

الريقن باليق بعد عفته لان التعديس قصر الطمع عن تعلقه بكسبه وما يبدعه من أموال التجارة

له حل (قوله فما يكسبه) ولو نادرا بعد اذن فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه

أجرة أم لا فيه نظر وقياس ماقى النكاح من أنه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب أجرته

عليه أم لا كذا كذا اه ع ش على حر (قوله وما يبد مأذون) ربما ورأس مال حل

وع ش ولو اتفق التسكب والتجارة تعلق بذمة فقط فان حدث له كسب مثلا فينبغي التعلق به

ومثله التجارة ولو انتقل العبد للمأذون له عن ملك سيده ببيع أو غيره بقي التعلق بكسبه ولشترى

الخياران جهل قاله حر قل (قوله وان اعتبرتم كسبه) أي الحاصل بغير التجارة وما ذكره خاص

بغير المأذون له في التجارة وأما للمأذون له فيها فينتاق مؤن النكاح بكسبه الحاصل قبل النكاح أيضا

خلاف الظاهر كلام الشارح حل (قوله بعد النكاح) أي وبعد الوجوب كسب أي في بابه حل

وسبأني في نكاح الرقيق ان هذا القيد انما هو في غير المأذون له في التجارة أما هو فيتعلق بأكسبه

ولو قبل النكاح كما يتعلق بأموال التجارة ولو حصلت في يده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذا كذا

فيقال ان هذا القيد أي قوله بعد الاذن في غير المأذون له أما هو فيتعلق بكسبه ولو قبل الاذن في

الضمان واعتد سم أنه هنا كذا كذا (قوله والفرق أن مؤن النكاح) عبر بها مع أن كلامه في المهر

فقط إشارة الى ان مثله باقى المؤن من نفقة وكسوة وغيرها (قوله وما يضمن ثابت قبل الضمان) قد

يقال ان ثبوت قبل انما هو على العبد وانما يثبت على العبد بعد ضمانه وأجيب بان ثبوت قبل على غيره

صيره أقوى من مؤن النكاح لانها لا يمكن ثابتة قبل على أحد اه ح (قوله فلو كان عليه ديون)

هنا اقتيد لكونه يؤدى من كسبه وما يبدعه من مال التجارة بما اذ لم يكن عليه ديون حل (قوله

فان حصر عليه القاضي) أي بعد الضمان حل وقال ع ش مطلعا سواء قبل الضمان وبعده (قوله

أي معرفة الضامن عينه) لا الاسم والنسب حل وكلامه يقتضى أنه شرط للضامن لا للمضمون له

الأنا يقال ان المراد بالمعرفة كونه معروفا للضامن فكأنه قال وشرط في المضمون له كونه معروفا

للضامن وكذا بشرط معرفة السيد ان كان الضامن عبده باذنه فان المضمون له يطالب كلامن العبد

والسيد الأذان كذا في حج أي ليوذى عن عبده كإع من معاملة العبد وانما كفت معرفة عينه لأن

الظاهر عنوان الباطن حل (قوله بأن معرفة وكيله) أي في المعاملات وان لم يكن وكيله في خصوص

هذا وهذا والمتمتع وعالوه بقولهم لأن أحكام العقد تتعلق به ولان الشخص لا يوكل غالبا الا امن

يشبه وقضية ذلك لا كسفاه به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو واحدا من وكلاء فافظه قل

مع زيادة (قوله لأرضاء) فلا يرتد بغير موافقه حج وواقعه شيخنا ونقل عن شيخنا حر أنه يرتد

برده وسبأني اعتاده فراجع قل (قوله ضمان ميت) أي ضمان ماعليه من الدين لان الكلام في

ضمان الدين لا في الكفالة (قوله ولو منتمتع) كالمثل للماتم في القصة بالاجارة أو المساقاة وشمل الدين

الزكاة فيصح ضمانها لمستحقين انحصروا لكن لابد من الاذن في الاداء لاجل التيق وكذا كذا الكفارة

وفي شرح شيخنا ما يقتضى صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع قل (قوله ثبوت) أي

وجوده (قوله ولو بايعتاف الضامن) بل الضمان متضمن لاعتراقه بتوفر شرائطه حل فلو قال

شخص اريد على عمر ومائة وأناضنه فلزمه مطالبة القاتل وان أنكر عمر حر (قوله كنفقة

النفد) أي لزوجه خرج بنفقة النفد نفقة اليوم ومائة له جو بها ولا يصح ضمان نفقة القرب مطلقا

ومفهومه أن كسب غير المأذون الحاصل بالتجارة لا يتعلق به ولا معنى لكونه غير مأذون وله كسب بالتجارة فتأمل

لأنها مجهولة ولنفوطها بمضى الزمان وهذا ما رجحه الأذرعى ويزم به ابن القري زى **(قوله وصح**  
**ضان درك)** وهو التيمنى المطالبةسمى بذلك لالتزامه الفرامة عند ادراك المشتق عين ما رده مطالبته  
 به فيقول فى صيغته ضمنت عهدته الفئن أو دركه أو غلاصك منه حل وهذا مستثنى من قوله وثبوت  
 واعتراض بأن كلامه فى الدين وضان البرك ضان عين وأجيب بأنه يؤخذ من قوله والدين يثقف العين  
 الضمونة لأنه يطالب ببطلها قبل سم على أبى شجاع أصل البرك التبعذى المطالبة والمؤاخذة قاله  
 الجوهري ومعلوم أن الضمون هو الفئن أو البيع لأنفس التبعة والبرك هنا بالعين الفئن والبيع أو على  
 حذف منافع أى نادرك وهو الحق الواجب للشترى والبائع عند ادراك البيع أو الفئن مستحق وهو الفئن  
 أو البيع ووجه تسميته بالبرك كونه مضمونا بتقدير البرك أى ادراك المشتق عين ما رده مطالبته  
 ومؤاخذته به انتهى قال مر والضمون هنا حاصله أن كان الفئن معينا العقد فالضمون ضان عين لا يجب  
 قيمته عند التلف كضمان الاعيان المضمونة وأن كان الفئن فى القدمة ثم بين فالضمون ضان ذمة فيطالب  
 بعينه فى وسهل رده وقيمته للحيلة أن تغدر رده والبدل الشرى أن تغدر كذا يقال فى البيع ولو أطلق  
 ضان البرك أو الهمدة اختص بما خرج مستحقا انه هو المتبادر لما خرج فالدافعير الاستحقاق اه  
 سل **(قوله بعد قبض ما يضمن)** خرج ما لو باع الحاكم كمال غائب لمدى بدنه فلا يصح أن يضمن لدركه  
 لعدم القبض فى الفئن لأن الفرض انه دين فى ذمة الغائب لأن ضان البرك لا يكون ذما فى الذمة حل  
 والمراد بالقبض فى كلام الشارع القبض الحقيقى فلا تنفى الحوالة به كفى سل **(قوله أن كان يضمن**  
**لشتر)** أو مستأجر **(قوله الفئن)** أى للمعين ابتداء أو الدالى فى الذمة ثم عينه أى وقد حل قدره حل  
**(قوله أو لبائع)** أو لمؤجر فبرده ان كان بائيا وسهل رده وقيمته للحيلة ان عسر رده هذا ان كان معينا  
 ابتداء فان عين عينا فى الذمة رده فان تغدر بدله من مثل أو قيمة وهو فى الأول من ضان الاعيان وفى  
 الثانى من ضان الاموال أى الديون حل وأوفى كلام المصنف ما نفعه خلو **(قوله ان خرج مقابله**  
**مستحقا)** أى أو ما خوذنا بشفعة وصورة أن يشتري حصص من عقار ثم يبيعها الآخر ويقبض منها الفئن  
 فيضمن للشترى الثانى رد الفئن ان أخذها الشريك القديم بالشفعة عى على مر **(قوله أو ناقضا)**  
 لو اختلف البائع والضامن فى نقض الشفعة صدق الضامن بمجته لأن الأصل براءة ذمة أو البائع  
 والمشتري صدق البائع بمجته لأن ذمة المشتري كانت مشغولة بخلاف الضامن الا ان اعترف أو أقامت بينة  
 ويصح ضان الهمدة للمستأجر وكذا عهدة المسرف به أداته للسل ان استحق رأس المال للمعين  
 وبقرق ينعو بين عدم صحة الحوالة به أنه هناك يطالب بدله وهو لا يصح الاستبدال عنه وهنا  
 يطالب بنفسه سل **(قوله يفتح الصاد)** والسبب أقصم من الصاد كفى القاموس صح وى  
 المختار صنعة الميزان معربة ولا تقل صنعة انتهى عى على مر **(قوله أجيب عنه الخ)**  
 محصل هذا الجواب منع الإيراد أى بل هو ضان ماوجب لكن فى نفس الأمر فهو جواب آخر غير  
 الجواب بأن هذا مستثنى فراد المتن بقوله وصح الخ تحقيق قوله ثبوت أى ولو فى نفس الامر وليس  
 مراده الامتناء كإقيل لأنه لا يناسب كلامه فى الشرح شيخنا **(قوله تبين وجوب رد الضمون)**  
 أى فاكفى بذلك وحيت علم أن الضمان المعين ابتداء من ضان الاعيان والمعين عى فى الذمة من  
 ضان الديون وسط ضان البرك بين العين والدين حل وهذا لا يتأتى فى غير المشتق لأنه  
 لا يضمن وجوب الرد فيه أى رد الضمون اه شورى لأن الواجب رد الضمون أو الارش **(قوله لا**  
**يصح قبل قبض الضمون)** أى ولا ماله واعلم أن ضمانه له بحسب صيغته صور فان قال ضمانته أن خرج

اشهاد فوبذلك علم شرط  
 الضمون عنمو كونه مدينا  
**(وصح ضان درك)** أى يضى  
 ضان عهدة **(بعد قبض)**  
 ما يضمن كأن يضمن لشتر  
 الفئن أو لبائع البيع **(ان خرج**  
 مقابله مستحقا أو معينا)  
 ورد **(أو ناقضا لنقص صفه)**  
 شرط **(أو منجذ)** يفتح  
 الصاد ورد وذلك لحاجة  
 اليه وما وجبه القول بطلانه  
 من أنه ضان ما لم يجب أجيب  
 عنه بأنه ان خرج المقابل  
 كذا ذكر تبين وجوب رد  
 للضمون ولا يصح قبل  
 قبض الضمون لأنه انما  
**(قوله فى قص الصفة الخ)**  
 أى الذى يزن بها الفئن **(قوله**  
 الا ان اعترف) موضع  
 الاستثناء المطالبة بعد حلف  
 البائع فانه يطالب الضامن  
 الالى **(قوله ويصح ضان**  
**العهد للمستأجر)** فاذلنخرج  
 للمؤجر مستحقا ضمن  
 الاجرة أو أوفى ابن الصلاح  
 بأنه لو أبرها عليه بدنه  
 وضمن ضامن دركه فإن  
 بطلان الاجرة يلزم الضامن  
 شئ من الاجرة لبقاء الدين  
 الذى هو اجرة بماله فلم  
 يغفر عليه شيا اه مر



مقابلة مستحقا لم يضمنه ان خرج معياره كسره أو ضمنته تقصير ضمن عينه وهكذا فان أطلق حل على  
خروجه مستحقا على كل الجلال **(قوله)** مادخل في ضمان البائع أي فكان واجبا حال الضمان **(قوله)**  
ما لو ضمن بعض الثمن أو أجزاؤه ان خرج المأجور مستحقا **(قوله)** وألا يبيع ذكر فيما سبق أن مسألة المبيع  
من زيادته فكان الأولى أن يقتصر على الثمن حل **(قوله)** وشرط فية بأشأرويه قال العلامة حل كان  
للتائب أن يؤخر ضمان العرك عن هذا الشرط وليس هذا بالقوى لأن ضمان الدرك مستثنى من اشتراط  
التبوت بقاع النظر عن الزموم وعدم مفاصله الشيخ هو الأحسن والمراد بالزموم من السقوط بالفسخ  
أو الإقراض **(قوله)** فيصح ضمانه في مدة الخيار أي للشرى وحده لأنه حينئذ ذلك البائع الثمن فيصح  
ضمانه بخلاف ما إذا كان لها أو لا يبيع فانه لا يصح حل لأنه ليس مال الكال لثمن حتى يضمنه **(قوله)** لأنه  
آيل لزوم بنفسه اعترض بخيار المجلس بأن الثمن فيه لا يؤل إلى الزموم بنفسه بل اباغافه قفا حدهما  
لا تراو باختيار لزوم البيع وأوجب بأن الكلام هنا في ثبوت الخيار للشرى وحده وخيار المجلس لا  
يشتهل إنشاء وحده تأمل **(قوله)** وشرط قبوله الخ وهذا الشرط ذكره الغزالي وأورد على طرده  
حق القسم بأن لما أن تبرعه ولا يصح ضمانه لها على عكس أي مفهوم مدبر الله كذا قد بين لم يرض  
بمصر عليه من مستغرق فانه يصح ضمانه ولا يصح الشترع بأي تبرع للمريض بالدين الذي له وتلك أهله  
الشيخان حل ويجب عن الأول بأن عدم ضمانه لكونه غير دين فهو خارج عن الموضوع  
فلابد وعلى تسليم عدم خروجه فيجاء بأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ويمكن الجواب  
عن الثاني بأن عدم ضمانه للتبرع به لعارض وبأنه على الغالب الأولى تأخير عن مفهوم الثمن **(قوله)** لأن  
يتبرعه أي ينقل الغير من هوله بغير عوض والقصاص ليس كذلك لأنه لا ينقل الغير من هوله وأما  
اسقاطه عن هوله بالصفو فليس تبرعا حتى يشكل على ما قاله لماعلمت من المراد بالتبرع شيئا **(قوله)**  
فيخرج القود فية أنه ليس داخل لأنه ليس ديننا حينئذ لا حاجة لهذا الشرط **(قوله)** ونحوهما حكى  
الشفعة حل **(قوله)** كدين جملة أي قبل الفراغ من العمل لأنه وإن آل إلى الزموم لكن لا ينفصله بل  
بالفراغ من العمل وبرد عليه خيار المجلس لأنه لا يكون للشرى وحده إلا بالعمل وهو مفارقة البائع المجلس  
أو إزاهم القعد حل وفيه نظر لا قطع خيارهما بالمفارقة المذكورة **(قوله)** وعلم للضامن أي وعلم  
سيدان كان الضامن عبدا **(قوله)** جنسا وقدر اوصفة ومن الصفة الحلول والتأجيل ومقدار الاجل  
سم **(قوله)** وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين مبهما شو برى قال حل قوله عينا وإن لم يعرف  
ماله ككل أو ضمن شخص جماعة دينامع مالم جعله بل يخصص كل واحد منهم فانه جائز كقوله هر  
**(قوله)** سواء المستقر وهو ما ليس معرّضا لا تفاسخ بثلث المعقود عليه وغيره وهو المرص لذلك  
عش وهذه تعميم في الألام فالأولى ذكره عقب اللزوم الذي في المتن **(قوله)** كدين السلم مثال للشرى  
ولا يقال لهذا استبدال السلم فيه لأنه من باب فاء دين الغير وهو جائز كقوله شيخنا العزبي وقال  
بعضهم أنه لا تغير المستقر وكونه غير مستقر لكونه معرضا للاقطاع انتهى **(قوله)** ونحن المبيع  
والهر قبل الدخول وهذا مثال لغير المستقر فاهم **(قوله)** قبل قبض المبيع انما ظهر في محل الاخبار  
لأنهم عود الصير على الثمن وهو غير مستقيم لأنه إذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر من أن مراده  
القبيل لغير المستقر وأيضا الفرض أن الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا **(قوله)** (الاق ابلدية)  
ومثلا الارش والحكومة وإذا أراد الرجوع ضامنا بالاذن إذا غرمها رجعتلها لا يقبضها كالتفرض  
حل وهو مستثنى من مفهوم الم **(قوله)** مع العلم بصفها كنوعها ولونها وطولها وقصرها اه

يضمن مادخل في ضمان  
البائع أو المشتري ومسئلة  
ضمان المبيع مع قص الصفة  
من زيادته وقولي كان أولى  
من قوله وهو أن لشموله مالو  
ضمن بعض الثمن أو المبيع  
ان خرج بعض مقابله مستحقا  
أو مبيعيا أو ناقضا لنقص ما  
ذكر (و) شرط فيه أيضا  
(لزم موعولما لا كشن) بعد  
لزمه وأقوله فيصح ضمانه في  
مدة الخيار لأنه آيل إلى الزموم  
بنفسه وشرط قبوله لأن يتبرع  
به فيخرج القود وحده القعد  
ونحوهما وخرج بالازم غيره  
كدين جملة ونحوه كقوله فلا  
يصح ضمانه (وعلم) للضامن  
(هـ) جنسا وقدر اوصفة  
وعينا فلا يصح ضمان مجهول  
بشيء منها لأنه اثبات مأل في  
الذمة بعقد فأشبه البيع  
ونحوه سواء المستقر وغيره  
كدين السلم وثمن المبيع  
قبل قبض المبيع (الاق ابل)  
دبة) فيصح ضمانها مع  
الجهل بصفتها لأنها معاملة  
(قوله حق القسم) أي  
للزوجة المطلقة اه هر  
**(قوله)** حكى الشفعة) لأنه  
لا يصح اسقاطه لغير مئة في  
الشخص اه شيخنا  
**(قوله)** ولو أبرأه من معين  
أي دين معين

السن والعدول لا بعد انقضاء  
 ابل البلد (قوله كبراه) في أنه  
 يشترط فيه العلم بالبراهنه فلا  
 يصح من مجهول بناء على أنه  
 تخليك للمدين ما في ذمته  
 فيشترط علمه به الا في ابل  
 البنية فيصح الإبراء منها مع  
 الجبل بصفتها لما مر (ولو  
 ضمن) كان قال ضمنته مالك  
 على زيد (من درهم الى  
 عشر مرمع) لا تتقاء الفرر  
 بذكر الغاية (في نسمة)  
 اختالا للطرف الأول فقط  
 لأنه مبدأ الالتزام (كقرار  
 ونحوه) كبراه ونذر فان  
 كلاً منهما يصح في مثل ذلك  
 في نسمة وقوله ونحوه من  
 زيادتي وسنة الاقرار  
 ذكرها الاصل في باب (وصح  
 كذبة عين مضمونة)  
 بنصب أو غيره أي كذالة  
 ردها الى مالكها وهذه  
 من زيادتي (و بدن غائب)  
 ولو عساة قصر (د بدن  
 من يستحق حضوره  
 مجلس  
 قوله من تركه مورثه) أي  
 والخال أن التركة ديون  
 فان كانت أعياناً لم يصح  
 لان الإبراء والاستعفاء لا  
 يصح في الأعيان وهذه  
 تقع ككبراه فيلتيه اه  
 قولي  
 قوله لا يثنى أحدهما عن  
 الآخر انتهى (هذه الكناية  
 أحسن من كل ما سبقاً في

اطف (قوله كبراه) هذا اذا كان الإبراء غير معاني بالوث أماله على بالوث كاذمات فانت بري،  
 أوصية ولو أبرأ من معين معتق اعدم استحقاقه فبين خلاف ذلك بري حل وهر وهذا التثنية  
 راجع لما قبل الاول لمبايعها كإبراء ضمن كلامه بعد فتأمل (قوله يشترط فيه العلم بالبراه منه) فابعد  
 من علم المبري مطلقاً وأماليه فان كن الإبراء في معارضة كالعلم بأن أبرأته معاً عليه في مقابلة  
 الطلاق فلا بد من علمه أيضاً لتصح البراءة ولا فلا يشترط ولو أبرأ ثم ردى المجهول قبل بائناً لظاهره  
 وطريق الإبراء من المجهول أن يبرئه عما يعل أنه لا ينقص عن الدين كأن شكك له دينه بثلثه وأينقص  
 منها شرح مر (قوله بالبراه منه) أي اذا كان ديناً أمال الإبراء من الدين فيأبطل جزأه مر (قوله  
 فلا يصح من مجهول) أي بالنسبة للدنيا أما بالنسبة للأخرة فيصح حج عرش وقوله فلا يصح من  
 مجهول أي لا يمكن معرفته بخلاف ما يمكن معرفته كبراه من حصة من تركه مورثه لانه وان جهل  
 قدر حصة لكن يعلم قدر التركة شرح مر فيشترط علمه بالتركة اه حرف (قوله بناء على أنه تخليك  
 الدين الخ) أي فاشترط علمه به ولو بني على القول الآخر وهو أنه اسما لم يشترط علمه بالبراه منه  
 والتميز يشترط قبول الدين نظر الثابتة الاسقاط (قوله فيشترط علمه به) ان وقع ضمن معارضة  
 كالعلم فان وقع في غيره اشترط علم المبري بالكسر فقط كإفتره شيخنا وهذا تفصيل لقوله أولاً فيشترط  
 العلم الخ ولو اقتصر على هذا لاعتنى عن ذلك قال بعضهم وأتى به مع علمه من ذلك توطننا بعده (قوله  
 اختالا لطرف الأول) أي بخلاف الطرف الثاني فان قال من واحد الى مائة وألى ألف فالخرج واحد  
 وان كان من جنس ما قبله لان قولهم انما فيه اذا كانت من جنس القبايد اختل محمول على الأمور  
 الاعتبارية وما نحن فيه من الأمور الالتزامية ولا يعارضه ما يأتي في الطلاق من أنه لو قال لزوجتي أنت  
 طالق من واحد الى ثلاث طلقت ثلاثاً لان الطلاق محصور في العدد لا كورفالظاهر إسناده بخلاف  
 الدين حل قول ثم قال قبل بعد ذلك بتلك الاشجار من هذه الى هذه دخلت الغاية  
 أو بتلك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لان الأولى صيغة عموم بخلاف الثانية  
 (قوله لانه مبني على الالتزام) أي فهو كالاصل للتي عليه وإخراج الغاية عن الأصل لانه الطرف المستحق  
 عنه ورعاية اليقين أو انما القوي تقوى إخراجها اه إيجاب شوبري (قوله في نسمة) متعلق  
 يصح وقوله في مثل ذلك متعلق بحال محذوفة أي حال كون الإبراء والبر كائنين في مثل ذلك حرف  
 ويصح أن يكون في مثل ذلك متعلقاً يصح في حال إطلاقه وفي نسمة متعلقاً به بعد قيده بالأول فاختلف  
 العامل بالإطلاق والتقييد فيصيح تعلق حرف الجرحه فتأمل (قوله بنصب أو غيره) دخل فيه ما هو  
 مضمون ضمانه كالعلم والمستم وما هو مضمون ضمان عقد أو غيره دخل فيه كالبيع في بد البائع  
 والثنى المعين في بد المشتري اه عرش (قوله أي كذالة ردها الى مالكها) ان كان له قدرته على  
 انتزاعها أو أذن من من تحت يده فان تعذر ردها نحو تلف لم يبرئه شيء حل (قوله وبدن غائب)  
 أفرد به ذكر لجنه على الخلاف فيه ولان القرض منه بيان المسألة التي يعتبر الاحتراز بها والقرض  
 من ذكره من يستحق حضوره بيان صفة المكفول وبملاحظة هذا لا يثنى أحدهما عن الآخر اه عرش  
 فيكون عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعبرة الشورى الراد للغالب من لا يستحق  
 حضوره بان طالت المسألة بان كانت فوق مسافة العدوى أو كان ثم أي في محل غيبته حاكم أو الراد به  
 الغائب مطلقاً وكان يستحق حضوره وعلى هذا فالراد بمن يستحق حضوره القيم فقط اه بان كان  
 فوق مسافة العدوى فيكون في كل منه وبابعد عموم (قوله وبدن من يستحق حضوره في مجلس

(حكم) عند الاستعداد  
 (لحق الله تعالى ما لم يأمر)  
 لحق (أدعى) ولو عقوبة  
 للحاجة الى ذلك بخلاف  
 عقوبة الله تعالى وذكر  
 النابط من زيادتي وأما  
 صح كفاة بدن من ذكر  
 (بأذنه) ولو بذائبه والألفاظ  
 مقصودها من احضاره لانه  
 لا يلزم الحضور مع الكفيل  
 حيث ذكر (ولو) كان من ذكر  
 (مبدأ) ويجوز أن يكون وليها  
 لانه قد يستحق احضارها  
 لأقامة الشهادة على صورتها  
 في الأتلاف وغيره وبطال  
 الكفيل وليها بإحضارها  
 عند الحاجة اليه (ومحبوسا)  
 وإن تعذر تحصيل الغرض  
 في الحال كما يجوز للعصر  
 ضمان المال (وميتا) قبل  
 دفته (لشهادة على  
 صورته) إذا تحصل  
 الشاهد عليه كذلك ولم  
 يعرف اسمه ونسبه قال في  
 المطلب ويظهر اشتراط اذن  
 الوارث إذا اشترطنا اذن  
 المكفول وظاهر أن محله  
 فيه يعتبر أذنه والأفلاحتبر  
 اذنه (فان كفيل) ففتح  
 القاء أفصح من كسرها  
 (قوله أي ما لم ينزل الخ)  
 محله عليه حل الولي على  
 الولي الأذن فان حصل على  
 الولي حال الطلب لم يحتاج  
 اليه وينبغي أيضا أن الولي  
 يطالب لو سحر على الأذن  
 بجحون مثلنا ممل ومع ذلك فالأولى تأخير هذه القولة لانه في طلب الاحضار لا في الأذن في الكفاة كما لا يخفى عليك تأمل

(حكم) أي في محل الكفاة أشار لقاعدة وهي كل حق لو ادعى به على شخص عندما حكم (لزمه الحضور  
 تصح الكفاة) يبين من عليه ذلك الحق ودخل فيه كفاة الكفيل فصح وأصح بدين من عنده  
 مال للبدن ولو بدعيه مانع من أدائها وفي كلام بعضهم من عنده اختصاصات تجب تصح التكفيل يدينه  
 كأنهم قهرا لم يستحق حضوره و ربما يقتضي ضيقه أن الغائب لا يشترط فيه أن يستحق حضوره  
 من الجدل الذي هو فيه أي العين وليس كذلك بل لا بد أن يستحق حضوره لو استعدي عليه من محله  
 التي هو به كذا قيل لكن هذا مقتضى هو التمسك فصح كفاة الغائب ولو لم يلزمه الحضور لو استعدي  
 عليه بان كان فوق مسافة القصر حل فيكون في كل من هو ما بعده عموم (قوله عند الاستعداد) أي  
 الطالب مطلقا لا يفيده كونه من مسافة العدوى انتهى ع ش وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول  
 له بالكفيل كافي ضمان المال شرح مر (قوله وألحق أدعى) كاجبر وقن أي في كونه له ولأولاده وأمرأة  
 من بدعي نكاحها ليستأه ولو لم يثبت نكاحها ليلزمها له شرح مر (قوله ولو عقوبة) كغصاص  
 وحد قذف وتعزير لانه حق لازم وقوله بخلاف عقوبة الله كدخرو زنا وسرقة وتعزير المتعلقة به  
 لا تأمل ما ورد من سترها والدمى في إسقاطها ما مأسكن وإن يحتم استيفائها كما اعتمدوا للشيخنا خلافا  
 لبعضهم اه حل (قوله وذكر الضابط) هو قوله وبدن غائب ومن يستحق حضوره الخ وقوله  
 وأما تصح كفاة بدن من ذكر أي الغائب ومن يستحق حضوره فلا بد من اذن كل منهما وصورة في  
 الغائب أن يأذن قبل غيبته أو يوكل من (قوله بأذنه) فضبطه أنها بدون الأذن  
 بالظن وقدر الكفيل على احضار المكفول قهرا عليه وقياس ما تقدم من صحة كفاة العين إذا كان  
 قائرا على ارتضاعها الصحة هنا أيضا لأن الفرقان العين وجوب احضارها ممن قدر عليها لا يتوقف  
 إلا على مجرد رضا مالها بإحضارها والبدن يتوقف على وجوب حضوره من عليه الحق ولا  
 يجب ذلك عليه إلا بعد طلب القاضي من مسافة العدوى فإدونها على أنه قد لا يجب الحضور مع  
 ذلك كقولهم مانع كرض واحتيج إلى أنه يجب عليه موافقة الطالب إذا أراد احضاره ولومن  
 موضع لا يجب عليه الحضور منه لكونه فوق مسافة العدوى ع ش (قوله وليها) أي ما لم  
 ينزل أو يكمل المولى سم أي فان أنزل قام الثاني مقام الاول ع ش (قوله لانه قد يستحق  
 احضارها) هذار بما يقتضي الاكتفاء باسكان استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الاول أن  
 يقول لأقامة الشهادة على صورتها ممن لم يعرف اسمها ونسبها حل (قوله قبل دفته) أي  
 وضعه قبل التبر وإن لم يزل عليه التراب لابعده وإن لم يتغير ومحل قبل الدفن ما لم يتغير في مدة الاحضار  
 وظاهر كلامه أنه إذا قبل موته فإن لم يكن له وارث خاص فنظر بيت المال ولو كان الوارث غير حاضر  
 فلا بد من اذن الناظر أي ناظر بيت المال أيضا ولو كان محجورا عليه عند موته اعتبر اذن الولي أن كان  
 من ذرئته والأفقر ومنه ولو لوارثه أصلا كذمي مات ولم يأذن في حياته فلا بد من عدم صحة كفاة  
 لأن متروكة في حل (قوله ليشهد على صورته) كأن كان على شخص دين وهناك شهود تشهد  
 على صورته ولم يعرف اسمه ونسبه ثم مات فأراد صاحب الدين أن يحضره القاضي ليشهد الشهود على  
 صورته فوافق ضياع حقه في كفاة شخص كما قرره شيخنا ويشهد بضم أوله وفتح ثاله كما في شرح  
 مر (قوله اذن الوارث) أي كل وارث إن لم يأذن الميت في حياته وهذا إذا لم يكن فيه ولي لبيت قبل  
 موته والأفقر أنه فقط إن كان وارثا ولو لم يكن ولي فلا بد من اذن الجميع وأما لو كان الولي غير وارث  
 فلا عبرة بأذنه حل (قوله فان كفيل ففتح القاء أفصح) وعداء بنفسه لانه بمعنى ضمن وعدم

بجحون مثلنا ممل ومع ذلك فالأولى تأخير هذه القولة لانه في طلب الاحضار لا في الأذن في الكفاة كما لا يخفى عليك تأمل

استعمال أئمة اللغة به بغير اليا. لعله لا يوضح **(قوله شرط زومه)** فلا يصح المكفلة ليدن مكاتب النجوم وهو وارد على الضابط لان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء واستلافهما في فسر النجوم مع معهما أي الكفالة اه حل **(قوله)** لمدن زومه لكفيل) هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توفيقه كقول غلب المكفول ولم يحضره الكفيل فانه يجب ان لا يتعذر احضاره أو يوفى المكفول قبل بانشرط عليه مخافة أن يحتاج الى التوفيق فيشتق عليه ما يذهب من المال لكفله عرش **(قوله)** والجزء الذي لا يبعث بدونه أي فبالذا كان حيا فان كان ميتا في صورة الرأس لم يكف به ذلك بسهولة احضاره كيد الخي حل **(قوله فذاك)** أي واضح تعيينه ومظهره وان كان صالحا لم يؤت في الوصول اليه وهذا يفيد أن عمل الكفالة لو كان غير صالح لا يشرط تعيينه بخلاف السلم وليس كذلك ولا بد من تعيين نحو المكفول فلا يصح كفتل بدن أحد هذين حل وبعبارة قل على خط والتعيين واجب ان كان عملها غير صالح للتسليم والا جاز انتهى ونصه في حاشية الجلال تسعين ان صالحه والابطلت الكفالة: اه **(قوله)** والافضلها تسعين أي ان صلح وتكسر مؤنة والافضل مامر في مكان المستوفى في التسليم ونظر به منهم في اعتبار المؤنة هتالان مؤنة كل منهما في حال نفسه فاعلمه قل **(قوله)** كافي الس) يؤخذ من التشبيه انه اذا كان الحل صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعدها معين أقرب محل إليه وبه صرح مر اه ا ط ف **(قوله)** ويرأ الكفيل بـ تسليمه) وان لم يقل عن الكفالة كما اقتضاه نصه حيث أطلق في هذه وفصل في التي بعدها حل ويرأ أيضا براء المكفول له ولو قال لاحق في جهة المكفول أو عليه فوجها ان أحدهما وهو الوجه ويرأ الاصيل والكفيل تضمن ماقاله سقوط الحق مطلقا لا تكرر في سياق التي فتم والثاني راجع فان قسر بنى الدين فذاك أو بنى ودعة أو شركة أو نحوها قبل قوله فان كذبناه حلف حل **(قوله)** بـ تسليمه) أي الى المكفول له أو لورثته فلو كان له ورثة وغرما، وموصى له فلا بد من التسليم الى الجميع ويكفي التسليم الى الموصى له المحصور عن التسليم الى الموصى حل ويكفي تسليمه ولو محصورا كان يحق والا فلا ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يرأ الآخر أو عنهما وقيله الدائن أو بآذن صاحبه برأهما ونقل ابن قاسم عن شيخنا مر أنه لا يرأ الثاني مطلقا ولو كفل واحدا لاثنين فسلمه لاحدهما لم يرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له أن يرأ من حتى أو لاحق في على الاصيل على الاصح قل **(قوله)** المذكور) أي في قوله من عين عمل التسليم الخ **(قوله)** بلائ) ولوله الكفيل وادعى عدم الحل وادعى للمكفول له وجوده صدق الكفيل لان الاصيل عدم وجوده للمائل شورى **(قوله)** يمنع المكفول له منه) أي من التسليم **(قوله)** فموجود الحق ليرأ) لم يقل مختارا يرى شرح مر **(قوله)** فان أتى به غير محل التسليم لم يلزم التسليم القبول) ويأتى هنا التفصيل فجاءوا حضره قبل زنه للعين مر فان لم يعين إلا صار زنا حلف على الحول فله المطالبة في أي وقت عرش **(قوله)** كـ تسليمه) أي البالغ الماقل كان بقول المكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزنه للمعين حيث لا غرض وخرج بالغ العاقل العبي والمجنون فذا سلم كل نفسه لا عبرة بتسليمه الا ان يرضى به المكفول له ولضمنه احضاره كما طلبه لم يلزمه احضاره الا مرة واحدة لانه فيما بعدها حق الضمان على طلب المكفول له وتلقي الضمان بيطاله قاله الفقيهين وهو الاوجه وان نظرق فيه بان منقضى اللفظ تعليق أصل الضمان على الطلب وتعليقه بمطلعه من أصله شرح مر بحروفه وحل وقوله كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل الخ أي في شرط اللفظ هتالافيه ويرى بان يحرم هذا وسد له لآخر بتفقيه على التسليم عن جهة الكفيل فاشترط لنا

بدن من عليه مال بشرط زومه لا غيره لعدم زومه للكفيل وكا ليدن الجز. التبع كنه الجز الذي لا يبعث بدونه كراهة (ثم ان عين عمل التسليم في الكفالة فذاك وان) أي وان لم يعينه (فحله) تسعين كافي السلم فيما (درس)

**(ويرأ الكفيل بـ تسليمه)** أي المكفول (فيه) أي في عمل التسليم المذكور وان لم يطلب به بقيامه بما زمه (بلائ) كـ تسليمه يتبع المكفول له منه فمقع وجوده للمائل ليرأ الكفيل فان أتى به غير محل التسليم لم يلزم التسليم القبول ان كان له غرض في الامتناع والا فالظاهر كما قال الشيخان زوم القول فان امتنع رفعه الى حاكم يقض عنه فان قد أشهد شاهدين انه سلمه (كـ تسليمه نفسه عن) جهة (كفيل) فان الكفيل يرأ به حيث لا سائل كما يرأ الضامن باء الاصيل فلا يكتي مجرد حضوره ولا تسليمه نفسه مع وجود سائل والتفديد في هذه بعدم الحافل من زيادتي

دولمه أجنبي عن جهة  
الكفيل يرى أن كان باذنه  
أوقبله الدائن (فان غلب  
لزمه احضاره ان أمكن)  
بان عرف محله وأمن  
الطريق ولا حائل ولو كان  
بمسافة النصف فان لم يكن  
ذلك لم يلزمه احضاره للجزء  
وتعيرى بان أمكن أولى  
من تعيره بمذكره  
(ويحل مدته) أى مدة  
احضاره بان يهمل مدة  
ذهابه وإيابه على العادة  
وظاهر أنه ان كان السفر  
طويلا يهمل مدة إقامة  
المسافر وهي ثلاثة أيام غير  
يوى الدخول والخروج  
(ثم ان مقتضى المدعى المذكورة  
و(لمحضره حبس) الى  
أن يتعذر احضار المكفول  
بموت أو غيره أو توفي الدين  
فان وفاهم حضر المكفول  
قال الاسنوي فالتجعة أنه  
الاسترداد (ولا يطالب  
كفيل بمال) ولا عقوبة كما  
فهم بالاولى وان فات التسليم  
بموت أو غيره لأنه لم يلزمه  
وهذا أهم وأولى من قوله  
اذا مات ودفن لا يطالب  
الكفيل بالمال (ولو شرط  
أنه يفرمه) أى الى الموضع  
قوله ان فات التسليم  
للمكفول (لم تصح) الكفالة  
لان ذلك

بدل عليه بخلاف محكي الكفيل فلا يحتاج اللفظ حج (قوله عن جهة الكفيل) بخلاف مالورم  
نفسه عن غيرها بأن سلم نفسه أو أطلق وبقى النظر فيها لورم نفسه عنها وعن الكفيل هل يبرأ  
بذلك الكفيل أو لا والوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فبالو تكفيل به رجلا فاحضره أحدهما  
مع نظيره في كلامه يتخا شوري وبعبارة شيخه ولو تكفيل به اثنان ما أوصرتا فله أحد. دهم  
بجز الآخرون قال سلمته عن صاحبي انتهى وقدم إصباح ذلك (قوله كلباً الضامن) فلا يمنع  
من نفسه حيث نزع الأمر الى الحاكم فان تعذر أشهد أنه سلم نفسه عن كفالة فلان حل (قوله  
مجرد حضوره) أى من غير أن يقول ما تقدم حل (قوله والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادتي)  
أى باعتبار دخوله تحت كافة التشبيه وان لم تكن من زيادته صريحاً (قوله ان كان باذنه) أى الكفيل  
اطف (قوله وأقبله الدائن) أى من الحق يشمل مستحق القود مثلاً (قوله فان غلب لزمه احضاره  
ان أمكن) وما يفرمه الكفيل من مؤنة السفر في هذه الحالة في مال نفسه وأما ما يحتاجه المكفول من  
مؤنة السفر فهو في ماله لأنه لما كان في الكفالة قد التزم الحضور مع الكفيل ومن لازم الحضور رف  
ما يحتاج اليه اه شرح مر وعش عليه (قوله وأمن الطريق) أركان بحر غلبت فيه  
السلامة حل (قوله فان لم يكن ذلك الخ) ولا يكفل السفر الى الناحية التي علم ذهابه اليها وجهل  
خصوص القرية التي هو بها ليجتنب عن الوضع الذي هو به عش على مر (قوله لم يلزمه احضاره)  
والقول قوله أنه لا يملك مكانه لاق خوف الطريق ولا في الحائل كما استظهره حج سول (قوله وظاهره  
أنه ان كان السفر طويلاً) أى مسافة أقصر فأكثر أهمل مدة إقامة المسافر للاستراحة والتجهيز ويهمل  
لا انتظار رفيق بأمن مهم وعند النظر الشديد والوجل الشديد الذي لا يملك معه عادة فلا يجبس مع هذه  
الاعتناء اه شرح مر وحل (قوله احضار المكفول) هلا قال احضاره وما حكمه الاظهار وكذا  
قوله الا أن تمحضر المكفول تأمل (قوله أو يوفى الدين) أى من تلقاء نفسه لأنه لا يطالب به (قوله  
فالتجعة ان الاسترداد) أى من المكفول أنه ان كان باقياً أو بدله ان كان نالفاً خلافاً للفرق لأنه ليس  
بشعير بل اذاه وانما غمره للفرقة ويتجعه كأفاده والوالد رحمه الله أن يلحق بقدومه فعن حضوره بموت  
أوجهل موضعاً أو نحوه حتى يرجع به اه شرح مر وكتب عليه ع عش قوله ويتجعه الخ ولو  
فعر رجوعه على المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان أداه عنه يشبه القرض الضمني أو لا لأنه  
لم يرجع في الأداء جهة المكفول بل ملحة نفسه بتخليصه لها من الحبس كل محتمل والثاني أقرب  
حج وزى وتقل عن والد مر واعتد مر الاول سم وقوله غمره للفرقة أى الحيلة بينه وبين من  
عليه الحق وزاد حج بعد قوله للفرقة أى والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والام يرجع بشئ لثبته  
بالدائن غيره بغير اذنه ع عش (قوله بموت أو غيره) كأن هرب ولم يدبر محله حج أو اقامته عند  
من تمنع أو بمنى مدة يحكم فيها بموته شوري (قوله لأنه لم يلزمه) بل التزم النفس وقد فاته شرح  
مر (قوله وهذا أهم وأولى) وجه الاولوية ان عبارته توهم أنه اذالم يدفع يطالب بالمال وليس  
كذلك وجه العموم يشمل عبارته العرب بنحوه بخلاف عبارة أصله اه ع عش لكن ينافي هذا  
عبارة مر وبعبارة واتخاذ الدفن لأنه قبله فديطالب باحضاره للاشهاد على صورته كما هو اه  
بحرفه فعليه لايظهر وجه الاولوية فيه أن فرض المسئلة أنه لا يطالب بالكفيل بالمال وهذا شامل لما  
قبل الدفن وأما ما طلبت للاحضار ليشهد على صورته فمقتضى آخر فتأمل (قوله ولو شرط أنه يفرمه)  
صورة المسئلة كما قاله الاسنوي عن الماوردي أى يقول كفلت بدنه بشرط الفرم أو على أنى أغرم  
أرضوه فلو قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال محنت الكفالة وبطل التزم المال لأنه وعدت فيلفون فان

لان الرضا لا يعرف الا به  
وفي معناه الكتابة مع نية  
واشارة أخرى مفهومة  
(كشمت دينك عليه)  
أى على فلان (ودعته)  
أو قلته أو نكثت بيده  
أو أنا بالمال المهود (أو  
بإحضار الشخص) المهود  
(ضامن أو كفيل) أو زعيم  
وكلا صرايح بخلاف دين  
فلان إلى نحو أنا مالا  
بشرع بالتزام نحو أؤدى  
للال أو أحضر الشخص  
وخلان عن قربة فليس  
بضمان

(قوله هو ظاهر ان أحد  
الحج) الظاهر أن مرجع  
الضمير جمع المال بإدعاء  
أنه معلوم من المقام أى  
محل كون ضمت دينك  
عليه تقتضى ضمان  
الديون أن توافقا عليه  
فإن لم يتوافقا عليه نظران  
لتعدد الدين أو اختلاف الدين  
ولا قربة تحقق الضامن  
فكذلك أى تقتضى ضمان  
الجميع والإبان اختلاف الدين  
وهناك قربة تصدق  
الضامن فلا تقتضى ضمان  
الجميع بل تقتضى ضمان  
ما يقرب الضامن وهذا  
أولى عما كتبه المحققين  
فأتمل وقول الظاهر الخ  
أى وليس مرجع الضمير  
صراحة هذا اللفظ لأنه

قال أردت به الشرطية بطلان واقفه المفعوله واللام تعلق بقدم المفعول الصحة وفارق بطلانها  
بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكرهين صحيح لأنه هناك وصف تابع ففصل اللغز عليه  
بخرؤفه هنا فتمل وأيضاً الكفالة كما قال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لأنها التزام بدين الأجرار  
فأثرت بالشرط الفاسدة كما ذكره قول على الجلال ولو قال كفلت لك نفسه على أن أمانات فانا  
ضامنة بطلت الكفالة والضمان لأنه شرط بتأنيبها أيضاً كما شرح مدر ولو قال كفلت بدنه وضمت  
ما عليه فهي كفالة وضمان صحيحان اه عرف (قوله مقتضاها) وهو عدم التزم (قوله الضمان  
والكفالة) عطف الكفالة على الضمان يوم أنها قسم الضمان وهو مخالف لما قدمه أول الباب من  
إباحة قسم منه إلا أن يجاب بأنه جرى هنا على القول بأن الكفالة قسمه وأنه من عطف الله خص على  
الاعم دون كسنة الإهتمام بهما لضعفها بغير بيان الخلاف فيها وأصله قول أمانا الشافعي رضى الله عنه أنها  
ضعيفة أى من جهة القياس لان الحر لا يدخل اليد ع ش (قوله وفي معناه الكتابة) أى سواء  
صدرت من ناطق أو أخرس وسواء كان للأخرس إشارة مفهومة أو لا فهي أى الكتابة كناية مطلقا  
وان انتم لم تفرق بين اه ع ش على حر فان قلت لم ذكر الكتابة والإشارة في الضمان دون غيره  
وأجل حكمهما في غيره عليه قلت فعل ذلك لما لا يصحاح حيث ذكرنا ذلك في الضمان دون غيره قاله  
بعضهم (قوله وإشارة أخرى مفهومة) وهو صريحه ان فهمها كل أحد فان اخضع بفهمها الضمان  
فكناية والأفقر قول (قوله ككشمت دينك عليه) هو ظاهر ان أحد الدين وتوافقا عليه فلا يكون  
عليه دين قرض أو من بيع وطالبه رب الدين فقال الكفيل ضمت دينك عليه ثم قال بذلك ضمت  
شياً خاصاً كدين القرض مثلاً فهل يصدق في ذلك أم لا فيه نظروا بغير تصديق التكيف ان ذلك  
عليه قربة كما لو طالب بدين القرض فقال ذلك فلم يتم قربة على ذلك كان ضامناً لجميع الدين انى  
عليه لان الدين مفرد مضاف الى معرفة قيم ع ش اطف وقوله عليه أى الكاش عليه فهو مقفله  
(قوله أو قلته) أو التزمته قال شيخنا وظاهر كلامهم انه بشرط لصراحة هذه الالفاظ ذكر المال  
فنهو ضمت فلا من غير ذكر المال كناية فيما يظهر حل فان نوى به ضمان المال وعرف قدره  
صح والا فلا وقال مجرة ما حاصله انه ان لم يرد ضمان المال حمل على كفاية البدن لأنه لا بشرط لصحتها  
معرفة قدر المال انتهى وقد يعمل كلام الشارع على انه اذا لم ينو بمأذ كره التزاما كان لنواوان نوى  
التزام المال أو البدن حمل بمأذواه وان نوى به الالتزام لا يقيده المال ولا البدن حمل على البدن اه ولو  
قال كفلتك ان شئت فلا يصح لان الضمان لا يتوقف على مشيئة بخلاف بيعك ان شئت فانه يصح البيع  
لانه يتوقف على مشيئة فهو تصرع بمقتضاها فلو قدم قوله ان شئت عليها لم يصح (قوله أو أنا بالمال)  
الباء فيه زائدة لتزوين اللفظ لان المال مفعول مقدم لضمين (قوله المهود) ليس من لفظ الضامن  
بل مراده الإشارة الى أن اللزم عهدية لما يصح ضمانه وكفالة لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن  
يقول المال الذى على فلان أو الشخص الذى هو فلان بدليل أنها كلها صرايح كجائى قول على  
الجلال وبعبارة حج مع المتن أو أنا بالمال الذى على زيد مثلاً أو بإحضار الشخص الذى هو فلان  
وإنما قيدت للمال والشخص بمأذ كره لما هو واضح انه لا يكتفى بذكر ما فى المتن وحده فان قلت يحمل  
على ما اذا قل ذلك بسد ذكرها وتكون أو الله الهدى كبرى بل وان لم يعد لها ذكر ا حلاطها على  
العهد الذى قلنا لا يصح هذا الجواب وانهم قول الشارع المهود بل الذى يتجه انه فيها كناية لما  
مر أول الباب انه لا أثر للقربة في الصراحة اه بحرفه (قوله بخلاف دين فلان إلى ونحوه)

كندى آدمى ففى كتابه لانها تحتل العنان والوكالة وقوله اماما لا بشرأى لاصريحا ولا كتابه لانه  
 جعل الشعر شاملا لما نقوله وسلا عن قرينة أى تدل على الالتزام فان وجدت قرينة دالة على الالتزام  
 كخاصة بين الدائن والمدين من جهة الدين وأراد حسيه فقال الضامن أى ذى المال عنه فيكون كتابه  
 ان توبى الضامن صح والا فلا فالمراد به غير التوبة فيكون هذا ونحوه عند عدم القرينة لاصريحا ولا  
 كتابه هكذا يلقى أن بينهم كلاما وما ملجأ القرينة فيه على الآية كفى مر فلا يناسب سابق كلامه لان  
 مقتضى التقييد حقيقته عند التوبة يكون كتابه وهو قد جعله خارجا عن الشعر الشامل للصرح والكتابة  
 فلم يعل عليه استواء ما يشر بالالتزام وغيره حل بإيضاح **(قوله بل وعد)** أى ما يرد به الالتزام لانه  
 غلط على نفسه سم وقل **(قوله بشرط رادة أصيل)** هو ظاهر فى العنان ومعناه فى الكفالة بشرط  
 رادة الكفيل بان يقول تكفلت بأخضار من عليه الدين على أن من تكفل به قبل يرى ع ش أى بان  
 كان كفله انسان قبل دى كون هذا يسمى أصيلا نظرا لأن يقال أنه أصيل بالنسبة للثاني فتأمل وقال بعضهم  
 الراد لاصيل فى الكفالة المكفول **(قوله والتصریح بالثانية)** أى الكفالة من زيادى لانه لا يصح  
 فى الكفالة الأولى فكأنها مذكورة فى كلام الاصل ولا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل أو أجنى  
 لما قاله مقصودهم من غير حاجة اليه حل **(قوله ولا يتعلق)** أعاد الياء لدفع توهّم أنه عطف على  
 برادة تشورى وقوله أو كفلت بفتح الفاء وكسرها كاس مر **(قوله فاذا مضى)** لاجابة لهذا لان  
 الصيغة فاسدة بدونه **(قوله وهذه)** أى مسئلة توقيت الضامن وقوله بالنسبة الخ هذه تعل من عبارة  
 الاصل بطريق الاولى لان الكفالة وسيلة ولم تصح وقت توقيت الضامن مقصد ومن القواعد يستغنى عن الوسائل  
 ما لا يخفى فى المقاصد ومن ثم جزم منع توقيت الضامن وجرى فى الكفالة خلاف انتهى شوى **(قوله)**  
**مؤجلا** ويقارن ما لو رهن بدين حال وشرط فى الرهن أجلا وعكسه حيث لم يصح مع أن كلا وثيقة  
 بأل الرهن عين وحى لا تقبل تأجلا ولا حالا ولما كان ذمة الى ذمة والذمة قابلة للالتزام الحال مؤجلا  
 وعكسه انتهى شرح مر **(قوله وعكسه)** أى وكعكسه ان جرد ونصبه على نزع تخافض ان نصب وان  
 رفعه على أنه فاعل مع المقدراى صح عكسه أوعلى انه مبتدأ خبره محذوف أى وعكسه كذلك شوى  
 وعبارة ع ش الاختلاف ظاهر فى الوضمن الحال مؤجلا أم عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التجهيل  
 للضامن فان تخالف بينهما اتماهو فى مجرى التسمية **(قوله)** فيحتمل فيه اختلاف الدينين تسميتهما  
 دينين باعتبار محلها والافهودين واحد قال السبكي اعلم ان الدين الذى على الاصيل هو الذى على الضامن  
 كترض الكفالة فالواجب على جماعة فهو واحد باعتبار ذاته ويتعدد بالاضافة الى هذا والى هذا فلذا  
 حل على هذا دون هذا وأمكن ثبوت فى هذا مؤجلا وفى حق الآخر حالا سم فان ذلك ما يقال ان الدين  
 واحد لان الدين **(قوله)** تجهيل للضمون فيلزم الاجل فى حقه وحق مورثه تبعاً وقاعدة كونه تبعاً أنه  
 لو ان الاصيل حل على الضامن أيضاً لا تنفاه التبعة وهذا قاعدة فحتملان المؤجل حالا وأما اذا مات  
 الضامن وحقق هذه الصورة فلا يعمل عليه كقائه مر لبقاء التبعة ع ش وحل ملخصا وعبارة حل  
 ولذا ان الاصيل حل عليه ما هذا مستثنى من كلامه الآتى **(قوله)** فهو كضامن الحال مؤجلا أى من  
 حيث لم يصح وثبت الاجل فى حق الضامن استقلالاً لكن بعد مضى الاجل الاقصر وهو الشهر  
 فى هذا الحال وقوله أو عكسه أى بان ضمن مؤجلا الى شهرين مؤجلا الى شهر وقوله فكضامن المؤجل  
 حالا أى أنه يصح بلازم الضامن تجهيل ولا يعمل بموت الاصيل فيها لوضمن مؤجلا لشهرين مؤجلا

بل وعد (ولا يصح ان) أى  
 الضامن والكفالة (بشرط  
 برادة أصيل) لخالفته مقتضاها  
 والتصریح بالثانية من زيادى  
 (ولا يتعلق) نحو اذا جاء الغد  
 فقد ضمنت ماعلى فلان أو  
 كفلت بدنه (ولا توقيت)  
 نحو أنا ضامن ماعلى فلان  
 أو كفيل بدنه الى شهر كذا  
 فاذا مضى يرتفع وهذه بالنسبة  
 للضامن من زيادى (ولو  
 كذل) بدنه غيره (وأجل  
 احضارا) (لا) أجل (معلوم  
 صح) للحاجة نحو أنا  
 كفيل فلان أحضره بعد شهر  
 كضامن حال مؤجلا أى  
 بأجل معلوم فانه يصح وثبت  
 الاجل فى حق الضامن  
 (وعكسه) أى ضمان المؤجل  
 حالا وذلك لان الضامن تبرع  
 فيحصل فيه اختلاف الدينين  
 فى الصفة للحاجة (ولا يلزم  
 الضامن تجهيل) للضمون  
 وان التزمه حالا كالتزمه  
 الاصيل ولو ضمن المؤجل الى  
 شهر مؤجلا الى شهرين فهو  
 كضامن الحال مؤجلا وعكسه  
 فكضامن المؤجل حالا  
 (قوله أى ما لم يرد به الخ) أى  
 وجدت قرينة دالة على  
 الالتزام فلا يرد ما تقدم (قوله)  
 لانه لا يصح الخ) توجب التمييز  
 بالتصریح دون جعلها من  
 زيادته وكونه بالاولى ظاهر  
 ان أبو بدة اصيل المكفول

أكان هو المضمون له أم وارثه (مطالبة ضامن وأصيل) بالدين بأن يطالبهما جميعا أو يطالب أحدهما، بالبيع أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر بباقي ما كان الضامن فله خبر الزعم غلام وأما الأصل فلأن الدين باق عليه (ولو برى) أى الأصل من الدين بإداء أو إبراء أو غير ذلك فهو أعز من قوله ولو برى الأصل (برى) ضامن بن لقوطه (ولا عكس في إبراء) أى لو برى الضامن بإبراء غيره لأصل لأنه إسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين ككفك الرهن بخلافه لو برى بغير إبراء كإدائه (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه) لأن ذمة مؤجل تدون إلى الحي فلا يحل عليه لأنه يرتق بالأجل فان كان الميث الأصل فلضامن أن يطالب للمستحق بأخذ الدين من تركته أو إبراءه ولو أن التركة قد تملك فلا يجحد مريضا إذا غرم وأن كان الميث للضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الآن في الضمان قبل حلول الأجل (ولضامن بإذن مطالبه) أصيل بتخليه بإداء أن طوب) كأنه يفرمان غرم بخلاف ما إذا لم يطالب لانه لم توجه إليه خطاب ولم يفرم شيئا ولا يجبس الأصل وإن جبس

لشهر إلا بمضى الاقصر لأن الاقصر ثبت مقصودا في حق الضامن فلا يعمل بموت الأصل (عش (قوله ولستحق) هو أعز من تعبير المحرر بالمضمون له لشموله للورث لكنه قد يدخل فيه الحال مع أنه لا يطالب الضامن لأن ذمته قد برئت بالموت اهـ سـ (قوله) مطالبة ضامن وأصيل) ولا غنور في مطالبتها وإنما المغمور في نفر من كل منهما كل الدين والتحقق أن الدين إنما اشتق بالدين واحد كالمدينين وبين واحد فهو كرفض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بالبيع بالتعديف ليس بذاته بل بحسب ذاتهما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق الآخر شرح هر ولو ضمن الضامن أكثر والآخر أكثر ومكذا طالب المستحق الجميع ولو أفلس كل منهما فقال الضامن للحاكم أعز أم لا مال للمضمون عنه وقال المضمون له أريد بيع مال أحدهما فنشئت قال الشافعي إن كان الضمان بالأذن أجب الضامن والا فللمضمون له ولو كان برهن وضامن خبر بين بيع الرهن ومطالبة الضامن سـ قال حل وكذا يطالب سيد الضامن إذا كان عبدا بأنه ليؤدى عني بدالعبد كما تقدم أى وإن كان برهن وانف وله حيسهما أو جبس أحدهما كإني بسط الأنوار (قوله بالدين) أى يجميعه أو يبعث نعم أن لا أضامن مالك على زيد فشكل ضامن للنصف فقط على التمسد ولا يتعدد وقال الإمام مالك لا يطالب الضامن إلا إذا تجزأ الأصل ولو طالب المستحق الضامن فقال له اذهب لإسب فطالبه فقال لا حق في عنده فان جهل إسقاط حقه بذلك رضى عليه ولم يرد الإقرار بحقه باق والأسقط والمطالبة على أحدهما قل وحرف (قوله) أو غير ذلك) كاستياض أو حوالة حل (قوله) ولا عكس في إبراء) تعليله بقوله لانه إسقاط للوثيقة بدل على أن المراد إبراءه من الضمان أما إذا أبرأه من الدين في شرح هر أنه يبرأ الأصل أيضا إن قصد إسقاطه عنه والأفلا وفي كلام شيخنا شمل كلامه ما لو أبرأ الضامن من الدين فلا يبرأ الأصل إلا أن قصد إسقاطه عن المضمون حل (قوله كفك الرهن) أى لو أسقط المهر من حقه منه حل (قوله) ولو مات أحدهما والدين مؤجل) أى ما لم يضمن المؤجل حالا أو ضمن المؤجل للشهرين مؤجلا إلى شهر والافضل عليهما بموت الأصل لأن الأجل انقضى في حق الضامن تبعاً للأصل وقد زالت التبعة بموته فرجع الضامن إلى أصل التزامة كإني شرح هر وكلام حل هنا غير ظاهر لما فيه من التناقى تأمل ولا يحل المؤجل إلى الشهرين إلا بعد مضي الشهر الذي التزمه كإني حل (قوله) خربت) عبارة المختار خرب الموضع بالكسر خربناه فهو خرب ودار خربة عش (قوله) فلضامن أن يطالب) أى أن ضمن بالأذن على المرجع فان ضمن بغير إذن لم يكن له ذلك إذا رجع له حينئذ كإصراره هر ويؤد قول الشارح فلا يجحد مريضا (قوله) لأن التركة الخ) هذا يرشد إلى أن الكلام في الضامن بالأذن وأن الضامن بغير الأذن ليس له ذلك لأنه لا رجوع له وهو قياس ما مر في إفلاس الأصل ولو قيل له ذلك فيها مطلقا حتى لا يفرم لم يبعد إلا أن يجاب بأنه مقصر بعدم الاستبدال شرح هر (قوله) قد تملك) بكسر اللام قال تعالى ليهلك من هلك (قوله) ولضامن بإذن الخ) لعل الأولى بتقديمه على قوله ولو مات أحدهما الخ (قوله) بخلاف ما إذا لم يطالب) أى و بخلاف ما إذا ضمن بغير الأذن فليس لمطالبة بأنه لم يسقطه عليه شرح هر فان دفع له الأصل ذلك حيثئذ أى قبل الغرم والمطالبة لم يملكه وزعمه رده وضمانه أن تلف كالقبوض بشرط قصد فلو قال له انقص بماء ضمتني كان ذلكا والمال في يده أمانة حل (قوله) ولا يجبس الأصل الخ) أى لو ليس للضامن جبس الأصل ولمطالبة حبه معه بأن يقول للحاكم كإني حبهى وإن كان لا يجاب له به يوفى عند سماع ذلك وكتب أيضا ولمطالبة الأصل وفائدة: طالبت حيثما احتضاره مجلس الحكم وتقسيمه إذا امتنع حيث كان مومرا



أو بالمائة المضمونة فانه يرجع بها لا بقيمة الثوب وتعييرى بمادونه أهم مما عاير (د) ومن أدى دين غريباً

كأقيل بذلك في مطالبة الفرع لاصله بدينه حل (قوله ولا يرجع) بضم الياء وفتح الراء وتشديد  
 السين المكسورة أى لا يلزمه حلف (قوله من غيرهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه بأن يكون  
 الضامن والاصيل معسرين شوبرى أو أوسعمر حده وضمن بلاذن (قوله لارجوع عليه) وحيث ثبت  
 الرجوع حكمه حكم القرض حتى يرد في المقوم مثله صورة كقائه القاضي حين شرح حر (قوله  
 وان لم يأت في أداء) أى ولم يثبت عنه فانتهى فان كان بعد الضمان فلا يؤثر ورجع عليه وأقبله فان  
 انفصل عن الاذن في الضمان بأن كان بين الاذن والضمان فهو رجوع عنه والا بان قارن التمس الاذن  
 في الضمان فانه يفسد الاذن في الضمان فاذا ضمن كان ضماناً من غير اذن فلا يرجع سول بزيادة مثله  
 شرح حر (قوله دون الضمان) وبالاولى ما ذالم بالاذن فيها ما لحاصل أنه ان ضمن بالاذن رجع مطلقاً  
 وان ضمن بغير اذن لم يرجع مطلقاً أدى سوا أدى بالاذن أولاً (قوله نعم ان اذن له في الاداء) أى وهو  
 ضامن بغير اذن وقوله رجع أى ان أى عن الاذن والا بان أدى عن جهة الضمان بغير اذن فلا يرجع  
 وبني أن يكون صورة الاطلاق كصورة الاذن حل (قوله وغائب) ليس قيداً وقوله وهما مضمانان  
 حل للمنى والحال أنهما مضمانان اولهى وادعى أنهما مضمانان الظاهر الثاني وعبارة بعضهم وهما  
 مضمانان بالاذن أى كل منهما ضامن الآخر بمجمعة فيكون كل منهما مطالبا بالالف أصالة في النصف  
 وضماناً للتعاقب لكن قوله مضمانان ليس بقيد بل مثله ما لو كان زيد عليه خسارة وضامن للغائب  
 بمجمعة فقد اذ التصور على كون الحاضر مطالبا بالالف أصالة وضماناً فالدار على ضمانه فقط وقوله فان لم  
 يكذب أى الحاضر الذى هو زيد وقوله والاى بأن كذب البينة ومثله ما لو ادعى على الدائن أنه أخذ  
 خسارة من الغائب لانه حينئذ معترف بأن أخذه ائنه أى من زيد ظلم (قوله بنصفها) أى الالف  
 وأنت انظر اننا نرى ان الالف بالبراهم (قوله فلا يرجع على غير ظالمه) يؤخذ من ذلك أن دراهم الشكية  
 لا يرجع المظالم بها على الشاكي خلافاً للآلة الثلاثة لان المباشرة مقدمة على السبب عندنا كما يصرح  
 الشارح بذلك التعليل في باب الغصب (قوله ويقوم مقام الاذن) الاولى تقديم هذا على قوله ولو  
 ادعى على زيد وغائب لتعلقه بما قبله تأمل (قوله الاب والجسد) أى لان كلاهما يقدر على تملك فرعه  
 فاذا أدى بنية الرجوع فساكنه أفرضه وأفضه ثم أداه عنه عش (قوله بنية الرجوع) أى ويصدق  
 كل منهما في ذلك بيمينه لان البنية لا تلزم الاثمه عش (قوله لم يرجع الالبما غرم) قضية هذا مع قول  
 حر انه حيث ثبت الرجوع حكمه حكم القرض حتى يرد في المقوم مثله صورة كقائه القاضي حين  
 أنه يرجع بمثل الثوب لا قيمتها لكن قضية قوله فيما يأتي أنه يرجع بها لا بقيمة الثوب خلافاً عش  
 (قوله وان قلنا بالرجوع) للمتعدان الصلح على الخرب باطل والدين باق كقائه عش وفي شرح الروض  
 فلا يراى للسلم كالودع الخرب بنفسه (قوله لتعلقها) أى الصالحة حل وعش (قوله ودحوالة  
 الضمان) وان أبرأ بالدين الذى هو الحال الحال عليه رجع الضامن لانه غرم ما فات عليه وهو  
 ما كان في ذمة الحال عليه ولأعمال المضمون له على الضامن فأبرأه المحتال يمكن للضامن الرجوع لانه  
 لم يرم شيئاً خلافاً للجلال البلقينى حل قال ميم وظاهر جعل الحوالة كالاداء ثبوت الرجوع قبل  
 دفع الحال عليه المحتال ويمكن توجيهه بأن الحوالة تقتضى انتقال الحق وفراغ ذمة المحيل وكان الاول  
 تقديم مسئلة الحوالة على قوله ولو صالح (قوله في ثبوت الرجوع) ان ضمن بالاذن أو بلاذن وأدى  
 بالاذن بشرط الرجوع والا فلا رجوع عش (قوله خرج لصالح) المناسب تقديمه على مسئلة الحوالة  
 لانه مفهوم المتن (قوله بمائة) أى من جملة المضمون وقوله فانه يرجع بهائى بالمائة لا بقيمة الثوب

في قسم مضطر بلا اذن  
 قهرا وهو غمى عليه  
 حيث يرجع عليه لان عليه  
 استغناء مهجته (م) انما  
 يرجع مؤد (ب) وضا (اذا)  
 شهد بأداء ولورجل يخلع  
 معه لان ذلك حجة وان  
 بان فسق الشاهد (اذا)  
 بحضرة مدبرين ولو لم  
 تكذب القائل لعلم للمدين  
 بالاداء وهو مقصر بترك  
 الاشهاد (و) في غيبته  
 لكن (صدقه دائ)  
 لسقوط الطلب باقراره  
 الذي هو اقوى من البينة  
 ما اذا أدى في غيبته بلا  
 اشهاد ولو صدقه القائل  
 فلا يرجع له وان صدقه  
 للمدين لانه لم ينتفع بأدائه  
 لبقاء طلب الحق وذكر  
 هذه والتي قايها بالقسبة  
 للؤد في بلاضمان من زباني  
 ولو اذن المدين للؤد في  
 ترك الاشهاد فقد رخصه  
 على الاداء رجوع  
 درس  
 ﴿كتاب الشركة﴾  
 بكسر اللين واسكان الراء  
 وفتح الشين مع كسر  
 (قوله ولا زائدة) أي غير  
 عاملة فسموها بعدم عملها  
 زائدة اسمها وان كانت  
 بمعنى غير اه شيئا  
 (قوله هل ولو منه المضطر  
 الخ) لما موضع هذا التردد

ولو كانت أكثر أو أقل انتهى اعني حلف (قوله ولا ضمان) أي موجود وقصق قرأه بالتثنية  
 أو بلا ضمان ولا زائدة كقوله ع ش وقال حل قوله ولا ضمان أي سابقا لانه تقدم في كلامه ولا  
 لاحقا فان ضمه بلان بعد الاذن في الاداء فلا رجوع لان الضمان أي الاذن فهو يؤدي عن جهة  
 الضمان الذي لم يؤذن فيه الا ان قصه الاداء عن الاذن اه مر سل وحل (قوله رجوع) كقولنا  
 اعلم دائي أو اتفق على زوجتي أو بعدى بخلاف ما قال لاجبي أو لمبرك عمر داري أو أدبين  
 فلان فان شرط الرجوع رجوع والا فلا وانقر وجوب ذلك عليه في الاذن فيسكن الاذن فيه  
 وان لم بشرط الرجوع وألحق به فداء الاسير لانه اعتقوا في وجوب الهى في تحميه مالم يعتوبه  
 في غيره ولو قال نفق على امرأتي محتاجه كل يوم على أني ضانه صح ضمان اليوم الاول وما بعده  
 اذا التبادر من ذلك ليس حقيقة الضمان بل ما يراد به بقوله على أن ترجع على فان أراد حقيقته  
 فالوجه تحميه بينه ولا يلزم شيء سوى اليوم الاول سل (قوله وان لم بشرط الرجوع) وبطل  
 ذلك ما لو كان انسان محبوسا عند ظالم فاذن لآخر أن يؤدي عنه فدماعوا الى ذلك الظالم فانه يرجع  
 وان لم بشرط الرجوع لعرف ع ش باختصار واعلم انه لا ينافي هذا أعني قوله وان لم بشرط الرجوع قوله  
 سابقا لمن اذن له في الاداء بشرط الرجوع لان هناك ضمانا بلا اذن فلما وجد هناك سبب آخر  
 للاداء غير الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذي بلا اذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط  
 في رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لانه الضمان فاقبل (قوله في قسم مضطر قهرا) أي لا يمكن  
 الماعذمة هل ولو منه المضطر لان الشارع أوجب عليه انقاذ مهجته ولا عبرة بمنعه لانه منع من واجب  
 فلامؤله عليه أو بمنعه تبين أنه غير مضطر أو لا في رجوع ذلك اه شوري ه أقول اقرب الاول  
 ان ثبت اضطراره والا فإني اه كاتبه اطف (قوله لان عليه استغناء مهجته) فان قلت هذا التعليل  
 ريب أشجع عدم الرجوع لا الرجوع قلت أجييب عنه بأنه لما أوجب عليه دفعه صار مكرا لا شرجا  
 فحينئذ كان له الرجوع ونحوه ان كان غيبين أو فقيرين أو الواض قهرا والمضطر غنيا فان كانا بالمعكس فلا  
 رجوع لوجوب اطعامه عليه (قوله ثم انما يرجع الخ) فببطله وله من أدى دين غيره الخ واسكن الضمان  
 بالاذن رجوع أي عمل رجوعهما اذا وجد واحد من الامور الثلاثة فان قدمت فلا يرجع مر (قوله  
 ليحلف معه) هذه اللفظة هي المعبر عن لامها بلان العاقبة لا بعنة على الاشهاد فلا بشرط عزمه على  
 الحلف حين الاشهاد بل انه يحلف بعد الاشهاد شرح مر (قوله لان ذلك حجة) عبارة مر لانه كافى  
 اثبات الاداء وان كان حاكم البلد حنفيا كما اقتضاه اطلاقهم نعم لو كان كل الاقارب كذلك فالوجه عدم  
 الاكتفاء به مر قوله أي لان الحنفية لا يسكني عندهم شاهد وبينوني مر أيضا ولو ضمن صدق  
 زوجة ابنه بغير اذنه فثابت وله تركه فلما أن نهرم الاب ونفوز بارثها أي بنجام ارثها أي بنجام نصيبا من  
 التركة لانه لا يرجع له لعدم الاذن في الضمان قال ع ش بعد قوله فلما أن نهرم الخ فان امتنع ابيجر ولما  
 اخذ من عين التركة (قوله وان بان فسق الشاهد) أي بعد الحكم بشهادة لانه لا اثر لذلك بعده لان  
 الحكم المترتب على أصل كاذب ينفذ ظاهرا كإثباتي (قوله لان ينتفع بأدائه) أي مع كون المدين غير  
 مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه الاشهاد على أدائه عنه ليهيته فافترقت ما قبلها (قوله وذ كرهذه) أي  
 أو صدقه دائي والتي قبلها أي اذا كان بحضرة المدين حل دزي  
 ﴿كتاب الشركة﴾

بعد قول الشارح قهر الانها فتدلى من المضطر وان وضع الطعام قهرا فان اراد بالقهر في كلام الشارع عدم  
 الاذن على بدعيه التردد لكن لاحاجة لهذا الجمل تأمل وانما يشجع هذا التردد في عبارة من لم يذكر لفظ القهر

وجه مناسبتها للضمان فبان أحد الشريكين في بعض الصور والاولى ذكرها عقب الوكلاء لان كلامن  
الشريكين يدل عن الآخر ومكمل له وحى اسم مصدر لأشرك ومصدره الاشراك ويقال ابن أنبتها  
شرك وشريك اسكن العرف فمعنى الاشراك والمشارك بمن جعل لله شريكاً **(قوله لغة الاختلاط)**  
أى شيوعاً وبجادة زى يعتقد أو يفكر فيكون المعنى الشرعى فردلهم أفراداً **(قوله والاولى)** أى  
لان التعريف الاول يشمل الموروث والخاص وليس مرادها لان المراد بالترجمة الشركة في الأموال  
الاختيارية وأيضاً المراد بالباب الشركة التى قيد التصرف للمعاقدين وأولاً عدمها وحى لان تكون الا بعد  
غلاف الشركة في الموروث فانها لا تنفذ التصرف بدون عقد وانما قال الشارع الاول لا الصواب لان  
الثبوت في الاول قدير ادبه ثبوت بعد فتأمل شيئا والمراد بالعقد فيها لفظ بشر بالاذن أو نفس الاذن  
في بعض الصور كما يأتى في قسميتها عقداً فيه مساهمة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول وقوله يقتضى الخ  
فيه أن الثبوت حاصل قبل العقد فكيف يتضمه إلا أن يقال أنه يقتضيه أى يستلزمه وان كان حاصل قبله  
**(قوله السائب بن يزيد)** عبارة الشارع في شرح الاعلام فعار عن السائب بن أبى السائب مكي بن  
عبد الحزى انه كان شريك الذى **(عليه السلام)** أى في التجارة قبل البيعة فجاء اليه يوم فتح  
مكة فقال له مرحبا بأخى وشريكى رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه جواز الشركة  
والافتخار بشاركة أهل الخير ثم قال وهو مبهم في نسبة السائب فقال عن السائب بن يزيد وليس  
كذلك وانما هو ما ذكرناه انتهى بحرفه فغير رد على كلامه هنا وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار  
ظاهر من أن المتخبر هو الذى **(عليه السلام)** ولا يشعن أن نفا قاله الذى اختاراً بل يجوز أن ما قاله جبر  
السائب ولفظ بل يجوز أن الافتخار وقع من السائب بلفظ لم يحكه في الحديث اه ع ش وقيل ان  
افتخاره لكونه وافق شرعه وفى قول على الجليل مانعه فى ذكره **(عليه السلام)** للشركة دليل  
على جوازها لانه تقر بما وقع قبله وفى ذكره أيضاً تعظيم السائب لله خصوصاً مع قربها بالاخوة  
والتحريم وبس في ذلك افتخار منه **(عليه السلام)** بالشريك كانوا هم وان كان لمانع منه وقيل  
ان قائل ذلك السائب افتخاراً بشركته **(عليه السلام)** وفيه أى في افتخار السائب دليل أيضاً  
لاقراره **(عليه السلام)** عليها وكتب أيضاً قوله كان شريك الذى قبل البيعة ان قلت انه قبل البيعة  
لاحكم لحفظه لا لافيه موجب بما ذكره الشارع بعد بقوله واقتخر بشركته بعد البيعة ولذلك حل  
لافتخار على الافتخار منه **(عليه السلام)** ليسكون دليلاً على الشركة على أنه يدل عليها أيضاً بجعل  
لافتخار من السائب من حيث تقريره **(عليه السلام)** كما فى ع ش **(قوله)** وخبر يقول الله الخ في  
ذكره بعد الاول إشارة الى أن تقريره بجهة وإن كان فعل ما أقر عليه وجد قبل البيعة انتهى وهذا يقال  
له حديث فسمى نسبة الى القدس وهو الظاهر وسُميت تلك الاحاديث بذلك لانه بها له جل وعلا حيث  
أُزيل الفاظها كالتركان اسكن بخلافه من جهة كون ازالها ليس للإعجاز أو ما غير القدسية فأوحى اليه  
معانيها وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه ع ش على مر **(قوله)** أن ثالث الشريكين أى معهما بالحفظ  
ولأنه فاء تهما للمعارضة في أموالهما وأزال البركة في تجارتهما وقوله خرجت الخ أى رفعت البركة والاعانة  
عنها حل قال الطيبي فشركة لله هذه المستعارة كأنه جعل البركة بمنزلة المال المخطوط فسمى ذاته ثالثاً  
لهما وقوله خرجت ترشيح للاستعارة برماوى لجعل البركة بمنزلة ثالث وشبه المعين للشريكين بشريك  
ثالث واستعار الثالث للمعين والقرينة اضافته تعالى للشريكين ويحتمل أن يكون مجازاً مرسل بأن  
براد بالثالث لازم وهو المعين والملافة للزوجة **(قوله)** مالم يمنح أى ولو بغير متمول وفيه اشعار بأن  
ما يربط العادة بالسامع به بين الشركاء كشراطعاً وخبر لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة ع ش

الراء واسكانها وحى لفظة  
الاختلاط وشرعاً ثبوت  
الحق في شئ لاثنتين فأكثر  
على جهة الشيوع هذا  
والاولى أن يقال هي عقد  
يقتضى ثبوت ذلك وهو الأصل  
فيها قبل الاجماع خبر السائب  
ابن يزيد انه كان شريك  
الذى صلى الله عليه وسلم  
قبل الميث والتخسر  
بشركته بعد الميث وخبر  
يقول الله أنا ثالث  
الشريكين مالم يمنح أحدهما  
صاحبه فإذا خانه خرجت  
من بينهما رواهما أبو داود  
والحاكم وصحح اسنادهما  
**(قوله)** إشارة الى أن تقريره  
الخ هذه الإشارة لا تؤخذ  
من ذكره بعد الاول وانما  
تؤخذ من الاستدلال  
بالاول بقطع النظر عن  
الثاني تأمل

كان أومتناونا مع اتفاق الحرفة فكيف يمكن أن يحتلها كخطايا ورفاء (د) شركة (مفاوضة) بفتح الواو من قماؤنا في الحديث شرعا فيه جميعا وذلك بأن يشتركا (لكون بينهما كسهما) بينهما أوطاما متساويا أومتناونا وعليهما ما يفرم بسبب غصب أو غيره (د) شركة (وجوه) بأن يشتركا (لكون بينهما) بقاء أو غايات (دع ما يشترية) بمؤجل أو حال (ها) ثم يبيانه وتعيير بذلك أعم مما عسره (و) شركة (عنان) بكسر العين على المظهر من عن الشيء ظهر أو من عنان الدابة (وهي الصحيحة) دون الثلاث الباقية فباطلة لأنها شركة في غير مال كالشركة في احتساب أو صيد أو لكثرة الدرر فيها لاسيما شركة المفاوضة نعم أن نوبا بالمفاوضة

قوله فيه نظر لأن (الج) ما حله عن مد خطا ونص عبارته من عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أولئك كل الآخر مما يرد كنعن العنان للدابة وقيل بفتح العين من عنان الدابة أى ما ظهر منها لأنها علت بمحتوا وشهرتها له صل (قوله وهي الصحيحة) أى بالاجماع لسانتهما سائر أنواع الفرر حل (قوله فباطلة) ومع ذلك أن كان فيهما مال وسلم لأحد الشركتين فهو أمانة لأن فاسد كل عقد كسبحه عـش على مر وإذا حصل مال من لشركتهما في شركة الأبدان وشركة المفاوضة فانه يقسم بينهما على أجزاء للكل كافي شرح الروض ولا يخفى أن هذا أغنى قوله فباطلة لتصریح بماعلم من قوله دون الثلاثة وأما ذكر تحقيقا لمفهوم الصحيحة والتعليل المذكور به كما حله عـش (قوله في غير مال) أى في الأبدان وبعض أقسام المفاوضة وقوله وليست بالفرق أى في الأقسام الثلاثة وقوله لاسيما شركة المفاوضة أى إذا كان فيها مال أوطاما (قوله نعم أن نوبا بالمفاوضة) أى بالفتنما ووجد خلط للمالين بشرطه فيصير لفظ المفاوضة كتابة عن شركة العنان أى بشرط أن لا يقولوا فيها وعلينا غرم ما يضرر ولا كانت مفاوضة كما في شرح الروض فلو قضاها وقولها وعلينا

أومن عن ظهر لظهورها بالاجماع عليها أومن عنان الدابة أى ما ظهر منها فسمى على غير الأخير بكسر العين على الأشهر وعليه بنفحها تأمل

وما يكون بسبب الشركة كالخسران لم يضر كما قاله ع ش على مو قال حل وفيه أنه ما يضر مما يكون بسبب الشركة وكان من حقه أن يذكره عند الكلام على الصيغة لأنه لم يذكره يعني لفظ الموقع لهذا الاستدراك وكان من حقه أن يذكره عند الكلام على الصيغة لأنه لم يذكره يعني لفظ المقايضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني من شركة المقايضة ليس من شركة العنان انتهى وفيه شيء لان ظاهر كلام الشارع أنها لا صريحة ولا كناية في شركة العنان فبين بالاستدراك أنها كناية فيها قال شيخنا العزبي الأولي أن يقول نعم ان وجدت الشروط في شركة المقايضة صحت الثانية ليست كاتبة **(قوله وفيها مال)** أي وجدت فيه الشروط ومفهوم قوله ان نواي أن الحظ بمجرد ما لا يكتفي بذكر الشيء وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود الشروط لا تعتبر الثانية اللهم الا ان يقال ان من جملة ما تشتمل عليه شركة المقايضة أن عليها ما يضر من غرم وهو مفسد قل المراد أنها اذا نواي بالمقايضة شركة العنان اقتضى حل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون الغصب مثلا فائدة الثانية حل المقايضة فيها لو قال تقاضا مثلا على شركة مستجمعة للشروط المحيطة ع ش **(قوله حصة)** أي يجعل العاقبين اثنين بقرينة التعبير بصيغة التثنية **(قوله وعمل)** أي الاذن فيه كذا وفيه أن هذا الركن أسقطه في الروضة وتبعه في الروض على ذلك وهو واضح لان العمل لا يوجد الا بعد الاذن فلا يحسن أن يكون ركنا حل وأجاب ع ش بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو بآشارة العمل كالباع والشراء والذي اعتبر ركنا هو تصور العمل وقيل المراد الاذن فيه وذكر من العقد على وجهه لم يمتنع ما تعلق به العقد وقال البراموي عدمه من الاركان غير مناسب لانه يترتب على الشركة لانه جزء من حقيقة فتكون الاركان أربعة **(قوله واشترط فيها الخ)** يقال عليه حقيقة الصيغة لفظ بشر بالاذن في التصرف فكيف يقول واشترط فيها لفظ الخ ممل فيلزم عليه كون الشيء شرطا في نفسه واتحاد الشرط والشروط واجب بأن المعنى كونها لفظا بشر بالاذن فالشرط هو الكون للذكور **(قوله يشعر بالذن)** فلو وجد مجرد الاذن مع بقية الشروط بدون صيغة الاشتراك ونحوها كفي وهو متجه سم على أي شجاع لكن نقل ع ش عنه التقييد حيث قال يشعر بالذن أي اذا كان هناك لفظ شركة سم **(قوله والمعنى بالذن)** انظر أي نكتة في إعادة التصريح بهذه مع الاستغناء عنها يقول المصنف يشعر بالذن الآن يجب بأن التصريح بما ذكر دفع نوعه اذ كناية بالذن أحدهما ولو كان المتصرف كلاهما مع أنه غير مراد انتهى ع ش **(قوله)** ليس أحدهما فلا وزن أحدهما تصرف المأذون له في الشكل والأذان في نصيبه فقط فان شرطا أن لا يتصرف في نصيبه لم تصح شرح حر وسمل **(قوله فلا يكتفي فيه)** أي في اللفظ المشعر بالاذن لاشتراكنا ومقتضاه أنه لا صريح ولا كناية حل لكن في زري أنه كناية فاذا نواي به أي باشتراكنا الاذن في التصرف صح وبمثل شرح حر وسمل وهو الذي يقتضيه قوله لا احتيال لان الكناية ما احتمل غير المعنى وبعبارة الشوري فلا يكتفي فيه أي في الاذن اشتراكنا أي ولم يشوبه بالاذن في التصرف وقوله تصور اللفظ عنه أي عن الاذن **(قوله لا احتيال أن يكون الخ)** لا يقال هذا الاحتيال جار في صيغ العقود من البيع وغيره وقد جعلوها في غير هذا المحل من الصرائح فاذا قال بعتك ذا بكذا فقبل انقضى بيعا مع أن قوله بعتك ذا الخ يحتمل للاخبار عن بيع سابق لا نقول الشركة مشتركة شرعا بين مجرد ثبوت الحق وبين العقد للبعد لذلك فاذا قالوا اشتراكنا ولم يزدوا احتمل الشركة التي بمعنى ثبوت الحق ولو بربن ونحوه فاحتجج فيها إلى التي لا تنصرا إلى العقد وأيضا فالبيع ونحوه بشرط للاعتداده به كالموضوع من المبتدئ بل ما كان أومشتريا وموافقة الآخر عليه بالقبول أو الإيجاب فكان ذلك قرينة ظاهرة في إرادة الانشاء فحمل عليه ولا كذلك الشركة على أنه قد يقال وهو الاقرب الجمل الفعلية

موضوعة للاخبار واستعمالها في غيره بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل عن الخبر وقد ثبت  
النقل في صيغ العقود فصار الانشاء منها مبادا عند الإطلاق ولربيت النقل عن الخبر في اشتراكه في  
على أصله اه عش **(قوله أولى من تعبيره بالتصرف)** لان التصرف يشمل غير التجارة من الهبة  
وتحويها كالتقراض وأولان التصرف لا يشمل مقابله فالتصرف بالبيع لا يشمل الشراء وعكسه فتأمل  
ا ط ف وفي الاستوى ما يغيب منه أن التجارة أعم من التصرف لا تنتمل التصرف في أموال  
التجارة وأعواضها أي أثمانها وألوانها بالتصرف فلا يشمل التصرف في الاعراض الا بالنسب عليه سول  
وسج **(قوله أهلية توكيل وتوكيل)** أي ان كانا يتصرفان بدليل قوله فان كان أحدهما هو والتصرف الخ  
وفيه أهلية على مجهول لا أن يدعى أن شروط الوكيل والموكل مشهورة **(قوله عن الآخر)** أي وموكله  
ولعل حكمته اقتضاه على الأول فلازمه ما ا ط ف **(قوله كونه أعمى)** انظر كيف يصح عقد الاعمى  
على الصبي وهو المال الخلو وطوبى بآبائه عقد توكيل وتوكيله جائز كما سيأتي وفيه ذلك صحة قرائنه  
سم على حج عش على مر وأما خلط المال وتسليمه للترك فيقول فيه **(قوله كونه متعللاً)**  
ولغيره ان لا يخص الشركة بالتقيد المضروب بخلاف القراض فإنه يخص به كما يأتي شرح مر **(قوله)**  
ولودرام) أي ولو كان التقدير درهم عش **(قوله استمر في البلد)** أي بالالتصريف فيها يظهر أي حيث  
كانت بلد التصرف غير بلد العقد بأن نص عليها ولو طاق الاذن احتمل أن العبرة ببلد العقد لا بالاصل  
عش على مر **(قوله في متقوم)** بكسر الواو أي لأنه اسم فاعل ولا يصح الفتح عني أن يكون اسم مفعول  
لأنه ما عود من تقويم وهو قاصر واسم المفعول لا يثبت الا من متعد اه عش **(قوله غير ما يأتي)** وهو  
قوله أو شاعا حل وقال عش أي في قوله أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر الخ **(قوله)**  
خلط بعضه الخ لوع به باختلاط لكان أولى قبل وانظر وجهه وفي عش هلا قال اختلط لا يشمل  
ما خلطه غيره أو عورج وحيدته خلط الاعمى لا يز يدعى ذلك فالوجه أنه يكتفي اه ويقال ان ما  
ذكره للمنفلا يتوجه عليه هذا الإبراد لجواز حل خلط على معنى قامه الخلط كما في حموز كم وكحوها  
**(قوله بحيث لا يجر الخ)** أي عند العاقدين وان يميز عن غيرهما اختلافا لبعضهم عش على مر قال حج  
في الأعيان ما حاصله لو كان متميزا عند العقد وغير متميز بعده فهل ينظر لعدم التمييز في المستقبل  
أولا يصح نظرا لحالة العقد فيه نظر اه ا فلول والأقرب الثاني لجواز أن يتصرف فيه قبل وصوله إلى  
الحالة التي لا يتغير فيها في عكسه ويحتمل الصحة أيضا ويحتمل عدم الصحة اعتبارا بما في نفس الامر  
وهو الأقرب ويكتفي بقصور ما قاله حج بأن يكون بكل من التقدير علامة تميزه عن الآخر لكن  
عرض قبيل العقد ما يمنع ذلك كطلاء أو صداد أو نحوه يمنع من التمييز وقت العقد لكنه يعلم زواله بعده  
ومن هذا يعلم بطلان ما جرت به عادة من لا يربد الاشتراك في زراعة القمح مثلا من أن أحدهما يبدو يوما  
من مال نفسه والآخر يومه وهكذا إلى تمام الزراعة لعدم الاختلاط فيختص كل بما يبدوه وعليه أجرة  
الأرض فيما يقابلها وطريق الصحة أن يخلط ما يربد به ثم يبدو بعد ذلك اه عش على مر فلو جمع  
الزرع بعد الحصاد عند البداية كاهو الواقع فإنه يقسم ما حصل منه من قمح وتبن وغيرهما على حسب  
البسر **(قوله لا يثبت حق معنى الشركة)** تعليل للحجية أي معناها الشرعي وهو ثبوت الحق في شئ على  
جهة الشيوع أو العقد الذي يقتضي الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يثبت حق الا اذا وجدت الحجة  
**(قوله فلا يكتفى بالخلط بعد العقد)** أي ولا يكتفى بالخلط بعد العقد وان كان في المذهب وان انتهى شرب وتقل  
هذان عزي وتوقف عش واستقرت الاكتفا بالبيعة الخاطا بالقبلي وعلله بأن العقد انما يملك  
حالة عدم التمييز وهو كاف اه ا ط ف **(قوله في عدم العقد)** أي الاذن في التصرف برماد

قوله

بالتجارة أولى من تعبيره  
بالتصرف (د) شرط في  
العاقدين أهلية توكيل وتوكيل  
لان كلاهما وكيل عن  
الآخر فان كان أحدهما هو  
التصرف اشترط فيه أهلية  
التوكيل وفي الآخر أهلية  
التوكيل فقط بخلاف كون  
أحدهما كقالة في الطلب (و)  
المعقود عليه كونه متعللاً بتدأ  
غيره ولودرام مفتونة  
استمر في البلد وواجهان فلا  
صح في متقوم غير ما يأتي  
اذلا يتحقق فيماد كقول  
(خلط) بعضه ببعض (قبل)  
عقد بحيث لا يجر (ل) ليتحقق  
معنى الشركة فلا يكتفى بالخلط  
بعد العقد ولو يجله في عدم  
العقد

(قوله بأن يكون بكل من  
التقدين الخ) اذا تأملت هذا  
التصوير تجده تصويرا  
للعكس لما قاله حج تأمل

(مشاعا) ولو مقوما كان

ورثاه أو أشترياه أو باع

أحدهما بعض عرضه ببعض

عرض الآخر كصف نصف

أو ثلثا لثلاثين لأن المقصود

بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ

من الخلط وظاهر أنه لا بد أن

يكون الأذن بعد القبض فيها

اشترى به والتفاضل فيها بعد

(لأنه) للملكين قدرافلا

يشترط أن لا عثورى

تفاوتها إذا ربح والخسر

على قدرهما (ولاعل نسبة)

أى بقدرها بينهما أهو النصف

أم غيره (عند عقد) إذا تمكن

معرفتهما بمراجعة حساب

أو غيره فلهما التصرف قبل

العلم لأن الحق لهما لا بعدوها

فإن لم يمكن معرفتها بعلم

يصح العقد فالشرط العلم

بالنسبة ولو بعد العقد فلو

جهل القدر وعلم النسبة

كان وضع أحدهما دراهم

في كفة ميزان ووضع الآخر

مقابلها مثلها وخلطها محتم

(و) شرط (في العمل معلنة

بحال) وقد بدلت) نظر العرف

(فلا يعنى بجن مثل

(قوله) كأن يكون لكل (الح)

وكان يخلط عشرة بعشرة

آلاف وهو لا يعلم النسبة إلا

أنها تعلم بمراجعة أهل

الحساب تأمل (قوله) وانظره

مع قول الشارح (الح) يمكن

الجمع بعمل كلام الشارح

على ما إذا كان غير ممكن

معرفتها من حيث العقد تأمل

(قوله) ولاخلط لايعني الغميز) وإن عسر فلو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيره مما لا يمكن  
من الغميز فهل تصح الشركة فنظر الحال الناس أو لا نظر الحال ما الأصح عدم الصحة للتمييز أه زى  
وبرماوى (قوله) نكاحا دراهم بدنانير) وأبيض بأحمر من نحو البر لا مكان الغميز وإن عسر شرح  
مد (قوله) أو مكسرة (بصالح) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة قد (قوله) أو  
مشاعا) أفاد من أن الشارع لا يهدف من عقد الشركة لأجل صحة التصرف لاثبتت الشركة لثبوتها  
قبل العقد والمراد بالعقد فيه الأذن في التصرف كأشار إليه الشارح بقوله بعد والظاهر أنه لا بد الخ  
وعبرة شرح مد مع المتن وتصح في كل مثل دون التقوم بشرط خلط المالين ثم قال هذا أى  
للكور من اشتراط خلطهما أن أخرج ما لى وعقدان ملكا مشتركا بينهما على جهة الشيوع مثلا  
كانا ومتقوما لرب أو شرا أو غيرها وأذن كل منهما لا يخرى التجارة فيه أو أذن أحدهما فقط نظير  
ما مرحت الشركة لحصول المعنى المقصود بالخلط (قوله) لأن المقصود بالخلط) وهو عدم التميز حاصل  
(قوله) أنه لا بد أن يكون الأذن) أى فى التصرف (قوله) والتفاضل) أى كل منهما يقبض من الآخر  
قوله فيأبده وهو قوله أو باع أحدهما بعض عرضه الخ وعبرة اط ف قوله والتفاضل أى بأن  
يكون الأذن المذكور بعد التفاضل واحتياط لخلط العرضين المذكورين لأن قبض بعض الشارع  
يقبض كله (قوله) ولا على نسبة عند عقد) أفادت هذه العبارة أن العلم بالنسبة لا بد منه أمام العقد أو  
بعد كونه عليه بقوله فالشرط العلم الخ وأما العلم بقدر مال كل منهما فلا يشترط كأشار إليه بقوله فلو جهلا  
القدر الخ (قوله) بمراجعة حساب أو غيره الخ) كمراجعة الوكيل كان يكون لكل من رجلين ألف  
وصار كل منهما يصرف من ألفه ويكتب ماصرفه في ورقة ثم خلط ما بقى من الألفين ولم يعرف النسبة بين  
المالين فلو ظن أهل أحدهما مثل الآخر أم لا لكن يمكن العلم بالنسبة بسبب مراجعة ماصرفه كل من  
ماله ليد بذلك أن الباقي من كل المالين مساو لا خراؤنك مثلا أه (قوله) فإن لم يمكن معرفتها الخ)  
انظر لو عذرت معرفتها بعد علم اثنين فسادها أو تنفس من حين التعذر أو استمرار صحة بظهور الثاني  
ووافق عليه شيخنا زى والظاهر مع قول الشارح لم يصح العقد تأمل ما كتبه اط ف (قوله) فالشرط  
العلم) والمراد بالعلم ما يشمل الظن القوى لأن إخبار الوكيل انما يصدق الظن فلو طرأ ما يقتضى عدم العلم  
بعد العقد فالظاهر بطلانه الآن لفقد الشرط حل (قوله) فلو جهلا القدر) مفرع على محذوف  
تقديره ولا يشترط العلم بالقدر (قوله) كان وضع أحدهما دراهم) إطلاقة الدراهم قد يشمل المقاصص  
فبنيته الشركة عليها إذ اعرف الشريك قيمتها أو وزنها من تعد البلد ووزن الرجب والخسر  
على قسمة القيمة فإذا كانت قيمة الجيدة مثلى قيمة المقاصص مثلا وزن الرجب والخسر على الثلث  
والثلثين لاعلى عددا المقاصص وعليه يفرق بين ما هنا وعدم صحة فرضه لأن الواجب فيه ردائل  
المورى وهو متعذر فى المقاصص انتهى اط ف (قوله) في كفة) بكسر الكاف وفتحها مختار  
عش على مد وقال البرماوى بتثنية الكاف والفتح أنصح (قوله) مقابلها) أى فى مقابلها  
وعبرة مد ووضع الآخر بوزانها أه وقوله ومثلها أى مثل الدراهم (قوله) بحال) أى بأن يبيع  
بحال فهو متعلق بمحذوف عش وفى الشورى أن أراد بذلك بيان المصلحة فعبه نظر قصوره وإن  
أراد اعتبار ذلك مع المصلحة وإن الباء بمعنى فنية نظر أيضا لقضائه أن البيع بذلك أى الحال وقد  
البدليس من المصلحة (قوله) وقد بدلت) أى بد البيع سم (قوله) فلا يبيع بجن مثل) لا يعنى  
تربعه على حصره المصلحة فى البيع بحال وينتد البلد حل وهذا على كون الباقي قوله بحال

بضم أوله وسكون ثانيه  
بدفعه لن . عمل فيه متروجا  
( بلا ان ) في الجمع فان  
سافر به أو أبعده بلاذن  
ضمن أو باع بعض من البقة  
بلاذن منح في نصيبه القطة  
وانسخك التمتع للمبيع  
وصار مشتركا بين المشتري  
والتريك وتعبيري يصلحة  
أولى من قوله بلا شر  
لاقتضاه جواز البيع من  
الشئ مع رابع بر زيادة  
ومن قول الرارز بقبضة  
لاقتضاه التمتع من شراء  
ما يتوقع رجوع البقعة  
انما هي تصرف فبايده  
رجع عاجل ليل ( ونسك )  
من التريك ليل ( فسكها )  
أي الشركة كمن شاء فلو كان  
( ريتلان ) عن التصرف  
بما ينزل به الوكيل  
كوت أحدهما وجنونه  
وتعماه وغيرهما بما في  
الوكالة واستثنى في البحر  
أغما لا يسقط به فرض صلا  
فأفسح به لا يستيف قاله  
ابن الرارز وتعبير ي بما ذكر  
اسم أولى

(قوله استبقاؤها) حيث  
انفسخت بالموت فامضى  
الا لا استبقاء الا أن يراد به  
عدم القصة والافتقار  
في هذه الحالة استئناف  
لنفسها وجعله  
استئنافا وكذا الكلام

لتصور بالملحة وأما على أنها اللابسة صفة للملحة فيحسن التفرع **(قوله)** وراغب (بأنه) لو ظهر في زمن الخيلارمه المصحح حتى إذا لم يندخ انفسه القعد بنفسه شرح مر والراد في زيادة لايحاح مثله لا كفلس لان مثل ذلك لا ينظر اليه في رغبات الناس اك انه ا ط ف **(قوله)** لا بغير تقدير بالبيع أي لا يجوز بالعرض ولا ينفذ غيره اليه أي وان راجح كل منهما مر ع ش وهو محتال صرح به في شرحه وعبارته المراد بكون الشركة لا يبيع بغير تقدير الله لا يبيع بنقد غير اللد الان وروج كما صرح به ابن أبي عصرون انتهى صرحت وقد دخلت سم على التهج وعبارة قل ولا ينفذ تقدير اللد وان راجح مال وفيما جاء لامل القراض البيع مع أن المقصود من البابين الراجح لان العمل في الشركة في مقابل ويتم مقابل بوض وهو الراجح فلو انتزاعه التصرف بغير تقدير اللد اضيقا على طرق الراجح حيث **(قوله)** ولا يوافق به حيث لم يسطع في السفر والاضطرار الى التحوير خوف ولا كان من أهل النجدة ومجرد الاذن في السفر لا يفتا ولا يركوب البحر بل لا بد من النص عليه أي أو دونهم عليه قرينة حل وشرح مر ومثل هذا المبالغ الاتهام العظيمة حيث خيف من السفر فيها ولو عجل ذلك حيث تمسك البحر طريقا بأن يبعد اللد الاذن في طريقا غير البحر وبقي ان يخلص به ما لو كان البلطريق آخر لكن كذا في الخوف أو لم يكثر لكن غلب سفره في البحر اه ع ش على مر **(قوله)** بجعة عبارة شرح مر ولو تبرع بعدم رضاه بغير بداهة واقتصر كثير على دفعه من عمل بل تبرعوا بتمامه باعتبار تفسير الاضاعة **(قوله)** ضمن أي مع جهة البيع في السفر حل وعبارة ع ش على مر وظاهره جهة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل أحد الشركيين بطريق المتعدو الا فلا **(قوله)** أو باع بشئ من البقية خرج ببيع ما لو اشترى بالبقية فان كان ببيع المال يصبح أو في القصة مع قبض الشراء لا للشركة وبذلكه ان من ماله وحده قل **(قوله)** أولى من قوله بالعرض قد يقال قوت في الزيادة ضرر حل بالغي **(قوله)** اذ البسطة الخ وقد تطلق البسطة على ما يصلحة معه ويمكن حل عبارة الضرر عليه وأن براد بالضرر ما ينشئ قوت النفع فلا تفاوت بين العبارات الثلاث ع ش **(قوله)** لبال أي وقع ع ش **(قوله)** ولكل فسخها فاذ انسخها بعدها انزلنا رشدي **(قوله)** وينعزلان بما ينعزل به الوكيل وعلى ولورث الميت ان كان شيئا أو أولى المجنون استبقاها ولو بلفظ التبرع عند البسطة فيها والافق الى القصة وإذا أفق على معنى غير خبير بين القصة واستبقاها الشركة ولو بلفظ التبرع لانه لا يولي عليه حل **(قوله)** بما عزله الوكيل في حاله على يجوز لان ينعزل به الوكيل غير معلوم لأن يدعي أنه معلوم من مرج فقرر أحكام الكافة **(قوله)** ما يأتي في الوكالة كسرب الرق على الوكيل والحجر عليه سق أو فليس وخروج المال عن ملكه سوى **(قوله)** كمالا بسطة بفرض الصلاة أي يستغرق وقت فرض صلاة وعوضه في وهل يعتبر أقل أوقات الفرض وإن كان غير ما وقع في غم أو يثبت ما وقع فيه الانعما فان استغرق أو لا فلا في نظر سم على سج والادب ولا دل للقصود مقدار يحمل به الزل من غير تفرقة بين شخص وشخص ع ش على مر من الانعما التعريف المشهور سواء كان في الجاه أو لا قال بعضهم وكالانعما المكروا مديا وفي التمدد نظر لانه معامل بأقواله وانعما قل على الجلال **(قوله)** فلا نسخ به للتائب ولو ينعزل ان يقول فلا ينعزل **(قوله)** أعبروا ولي وجه الاول بأن عبارة الاصل تقتضي أنها

فللمنى عليه تأمل (قوله فان استغرقه أثر) فاذا اغشى عليه بعد شمس فلا تنسخ الا بالفرق وبأوقات  
غروب فلا تنسخ الاجز وهكذا (قوله من غير تفرقة بين شخص الى) وانما كان هناك تفرقة لا اختلاف الاوقات



من قوله وينزلان

بفسخهما وتفسخ بموت

أحدهما وبموتها وبإملاكه

(لا عزل) فلا ينزل (ينزله

للآخر) فيصرف في

نصيب العزول فان أراد

الأخر عزله فليزله (والرج

والخسر بقدر للمالين)

باعتبار القيمة لا الاجزاء

(وان) تفاوت الشريكان

في العمل أو (شرطاً خلافه)

بأن شرطاً لتساوى فيما

مع التفاوت في المال أو

عكسه أو شرطاً ما يقدر

العاملين عملاً بقضية الشركة

(وتقصد أي الشركة به)

أي بشرط خلافه لخالفته

ذلك موضوعها (فلعل)

منها على الأجزاء عمله

له كافي القراض الفاسد

نعم لو ساء في المال وشرطاً

الاقول لا كثر عمل الرجوع

بأنه لا عمل متبرعا (ونفذ

التصرف) منها للاذن

(والشريك كمودع) في أنه

أمين

(قوله وينبغي أن مثل الاذن

الح) ولو ادعى أنه إنما اذن

أرضي على أنه يحج مثله

أو يتزوج لم يصدق له

شيخنا قوسى

(قوله وحى أر بعة) وهل

يرجع من عمله أقل عليه

بالاثنين سور تأمل

٣ (قوله لتبرعه بالزائد)

الذى في نسخ الشرح التي

بأيدينا لأنه عمل متبرعا اه

لا ينزلان إلا بفسخهما وليس كذلك بل ينزلان بموت أحدهما وتوهم أن فسخ أحدهما لا يكفي وجه الإجماع أنهما ينزلان أيضا بغير رجوع وسفه وفس في كل تصرف لا ينفذهما حل (قوله) من قوله وينزلان) لان هذا في مقابلة قول المتن ولكل فسحها وقوله وتفسخ الح في مقابلة قوله وينزلان الح والأولى في الأول والعموم في الثاني (قوله والخسر) ومنه ما يدفع للرصد والمكاس ومنه ما يسرق المال واحتاج في رد المال على الأقرب لأنه كأنه نشأ عن الشركة فداوى ما يدفع للكاس ويحوى وليس مثل ذلك ما دفع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم إن أحد الشريكين يغم على عودهما من مال نفسه فلا يرجع بما غمره على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجزه الاذن لان أخذ المال على ذلك ظلم والحال كما لا يأمربه ع ش على مر اذليس القصد من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التي الكلام فيها فيصرف منها ما يحتاج اليه (فرع) وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركه وأولاداً ويتصرفون بعد الموت في الشركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيرها ثم بعد مدة يطالبون بالانقسام فهل لمن لم يحج ولم يزرع منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ويحوى أولا فيه نظر والجواب عنه أن أصل اذن من يعتد به أن كان بالغاً عاقل رشيداً للتصرف فلا رجوع له ويبنى أن مثل الاذن بالودع في رتبة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضاً وحصل الاذن من لا يعتد به لأنه في الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش على مر (قوله باعتبار القيمة) وهذا واضح في التتبع دون التبع المضروب للتساوى وزنا وسكة حل وعبرة زى قوله باعتبار القيمة لا الاجزاء فلو غلط فقيرا بمائة بغير تخمين فهي ائلات ويقوم غير نقد البدنية (قوله أو شرطاً خلافه) فيكون الرجوع والخسران على قدر المالين وان كانت الشركة فاسدة بشرط خلافه (قوله) بان شرطاً لتساوى فيما (قوله أو عكسه) أي شرطاً لتساوى في المالين مع التفاوت في الرجوع والخسران (قوله عملاً) عملاً لقوله بقدر المالين اه زى (قوله موضوعها) لان موضوعه أن الرجوع والخسران بقدر المالين (قوله فلكل منهما على الأجزاء عمله) مع كون الرجوع والخسر على قدر المالين كما يفهم من سياقهم من سباقهم به مر وعبرة حل فلكل منهما على الآخر أجزء عمله فإذا كان أحدهما ألفان وللآخر ألف وأجزء عمله كل منهما مائة فثلاث عمل الأول في ماله وثلاثة عمل الثاني وعمل الثاني بالكس فلا يؤول عليه ثلث المائة وله على الأول ثلثها فيقع التقاض بثلاثا ويرجع على الأول بثلاثا حل وزى وقد يتقاضان ان استويا في المال والعمل كما في شرح الهبة (قوله أجزء عمله) ظاهرة وان لم يحصل الرجوع وتقدم من مم على حج ما يصح به ويخالفه ما سألني فيه فبالاشتراك مالك الارض والبئر وآلة الحرف الخ من أنه لا يرجع الا اذا حصل شيء ويمكن الفرق بينهما بان المتأجر عليه ما العمل وقد وجد فاستحق الأجزاء مطلقاً والزرع المعامل عليه جعل له من جز شركة فلا يستحق الأجزاء الا اذا ظهر منه شيء فان لم يظهر منه شيء كأن كان العمل لم يوجد ع ش على مر (قوله كافي القراض الفاسد) قضية التشبيه أنه اذا علم بالفساد وأنه لأجزاء أنه لا يثبت نعم لو ساء في المال) كان كافي مائة لكل خسونه وقوله بشرط الاقل أي الجزء الاقل من الرجوع كان شرطاً في هذا المثال الرجوع مثاقفة لاسد هائلت وللآخر ثلثان وقطر الثلث للذي عمله أكثر من صاحبه فلو كانت أجزء عمله أكثر مما ياتي وأجزء الآخر أربعة فلا يرجع الا على عمله الزائد وحى أن هذا كان مقرر عمل الآخر مرتين (قوله لتبرعه بالزائد) ٣ وعبرة حل لم يرجع بالزائد

أى باجرة العمل الزائد وكذا الواجب من أحدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف أجرة لأنه عمل تبرعا ولا يخفى ان هذا يخالف قوله فكل منهما على الآخر أجرة عمله الآن يقال لما عمل أحد الشريكين وعمل الآخر لم يقع عمله تبرعا بخلاف ما إذا عمل مع عدم عمل الآخر فيحدر (قوله) فيصدق بينه (في الدار) ولو لم يرجع إلى شريكه فيبرأ من جهته ولم يكن له رجوع بحسبته لأن الإيجار دافعة فلا تصاح أن تكون مثبتة محل وبعبارة عرض فيصدق بينه أى سواء كانت الشركة جمعية أو فائدة وحاصلة أرباحا عرفدون عروما وأدعاه بلا بياض بسبب خفي كسرة صدق بينه وان عرفوه وعوموه ولم ينهم صدق بلايين سم (قوله وحلف) يضم الماء وتشديد اللام المكسورة مبنى للجھول وفتحها جمع فتح اللام مخففة مبنى للفاعل والفاعل للشارح أى يأتى بأى لأنه يبرهن حذف الفاعل وأوابته إلا ان يقال أنه حل معنى لأجل اعراب (قوله) اشتري لى ولو راجعا وقوله أو لا اشتري ولو غائرا قال (قوله) أو لا اشتري نعم لا اشتري شأنا ظهر عليه وأردد حسمته لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراه للشركة لأن الظاهر أنه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لو صدق ورجع بأنه أصيل في البعض ووكيل في البعض الآخر فكانا يتزلة عقدين بن حصر من (قوله) وعمل باليه) أى يقول ذى اليد أو عملا باليد كلاهما يضافا يقال إذا ادعى أن ما يده للشركة لم يعمل باليد (قوله) الثانية بقسمها) ومما قوله أو أن ما يده إلى أو لا شركة وكذلك الأولى فيباقيان ومن ثم جردنى بعض النسخ بقسمها ( فرع ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ما فى مصر من ضمان دواب البين كالجاموس والبقر محاكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذه والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه إن البين مقبوض بالشراء القامه وذات البين مقبوض ضعى وله بالبالا جرة الفاسدة وان ما يده نفسه الآخذ لصاحب الدابة من الدراهم والعلف في مقابلة البين والاتفاق بالهبة في مقابلة الوصول إلى البين فالابن مضمون على الآخذ بثمنه والهبة وله بالامانان كالأرباعان المتأجرة فان تلفت هى أو وله بالانقصير لم يضمن أو به ضمن عرض على هر وسئل ابن أبى شريف عن الدابة إذا كانت مشتركة بين اثنين وهى تحت يد أحدهما وتلفت هوسا ومصرقة أو يدعاه أو بتفريط هل يكون ضمانا لشريكه أو يده بدامانة فأجاب بما عناه إذا تلفت الدابة تحت يد أحد الشريكين فان كانت تحت يد واحد من شريكه في الاستعمال فهى مضمونة ضمان العوارى وإن كان استعمالها بغير إذن من شريكه فهى مضمونة ضمان الغصب وكذلك إذا كانت تحت يد بغير إذن من شريكه ولم يستعملها وإن كانت تحت يد الشريك ذاته من غير إذن في الاستعمال ولم يستعملها فهى أمانة جزمنا فلا يضمن إن لم يقصر ولو كانت تحت يده وقال له اعلفها في نظير ركوبها فهى اجارة فاسدة فلا ضمان عليه إذا تلفت بغير تقصير ولو كان بين الشريكين هبة أو اشتراعا واستعمل كل في ثوبته فلا ضمان لأن هذه تشبه الاجارة ويبنى أن مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من أحد الشريكين إذا دفع الهبة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولم يتعرض للعلف لأبائنا ولا نفيها فإذا تلفت تحت يده من هبة عند بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بماعطفه لو لم ينتفع بالدابة كأن ماتت صغيرة لأنه منه تبرع بالعلف وان قال فقدت الرجوع لأنه كان من حقه مراعاة المالك أن يقصر ولا ارجع الحكم وأيضا إذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم لذلك للشترى من غير إذن الشريك صار ضمانين والقرار على من تلفت تحت يده وان جهل كون النصف الآخر لم يباعه كما قاله هر والله أعلم

( كتاب الوكالة )

هى اسم مصدر لكل بالتشديد المصدر التوكيل وذ كرها عقب الشركة لأن كلاً من الشريكين وكل من

فيصدق بينه في الدار إلى شريكه وفى الخسر والتلف وبأنى هنا في دعوى التلف ما يأتى من وسائط ثم بيانه وتعميره بما ذكر كروى عما عبر به (حلف) الشريك فيصدق (في) قوله (اشتري) لى أو لا شركة (أ) أن ما يده لى أو لا شركة) لأنه أعلم بقصده فى الأولى وعمل باليد فى الثانية بقسمها (لاقى) قوله ( اقتضينا وصار ما يده لى) مع قول الآخر لا بل هو مشترك فالصدق للشركة لأن الأصل عدم التقسؤذ كراحتجلف من مز يادى

درس

( كتاب الوكالة )

هو يفتح الواو وكسرها

(قوله) وحاصله) أى حاصل التلف (قوله) ولم ينهم صدق الخ) فان منهم حلف فان لم يعرف الظاهر ولا عوموه كلف يتنهم وحلف أنهما تلفت به تأمل (قوله) رجع الله لأن الأصل عدم القسمة) وإنما قبل قوله في الدار مع أن الأصل عدمه لأن من شأن الوكيل قبول قوله فيه نوسة عليه ولو ادعى كل منهما أنه ملك هذا التريق مثلا لا تقسموه حلفا أو نكلا جعل مشتركاً ولا فلا حلف

مر

الآخر

الأخر (قوله لغة التوقيض) ومنه توكلت على الله (قوله والحفظ) في تفسيرها بالحفظ مساعطة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل لا هم الأذن يقال استعمل الحفظ بمعنى الاحتفاظ أو أن في الكلام مضافا تقديره وطلب الحفظ وهو من عطف اللازم على التوقيض ع ش قال السيكي بمعنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل أي القائم بأمورنا السكفيل بها الحافظ لهام (قوله وشرعا تفويض الخ) عبارة شرح مر واصطلاحا تفويض الخ ومثله شرح حج قال ع ش على مر أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بان مائل في كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج وشرعا وان كان متافى من كلام الشارع أشكل قول الشارع أي مر وحج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بمقوله سم في حواشي الهجة في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يظنون الشرع مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع اه يعرفه (قوله تفويض الخ) هلا أطلقها على العقد أيضا كما سر في الأبواب قبله وسيأتي في أبواب أن خليجرح فان الظاهر إطلاقها عليه شرعا اه شورى (قوله أصره) أي جنس أمره أي لما يأتي من أنه اذا وكل في كل أمور لم يصح فاندفع بقايد يقال ان أمره مفرد متناف في كل أموره ع ش (قوله فيبا قبل النيابة) في معنى من النيابة لأمره كما عبر بها مر وفيه دور لان النيابة هي الوكالة فند في تعريفها ثم رأيت مر قال فيبا قبل النيابة أي شرعا فلا دور قال ع ش الظاهر ان الدور التي ان النيابة هي الوكالة وقد أغشت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه بقوله شرعا فظن لان النيابة شرعا هي الوكالة فان أجاب بان النيابة شرعا أعم من الوكالة فلا دور وكان التعريف غير مانع ثم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما قبل النيابة شرعا بوجه أنه ما ليس بعبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتصور على الوكالة فلا دور اه سم على حج (قوله ليفعل في حياته) خرج بهذا اتقيد الإيصاء فانه ما يفعله بعد الموت زى وبعبارة التحرر لا ليفعله بعد موته وهي أحسن اذهي صادقة بما اذا لم يقيد أصلا كان قال وكنتك في بيع كذا وماذا اتقيد بحال الحياة كوكنتك في بيع كذا حال حياتي اه اه ع على خط (قوله فابنوا حكا الخ) أي لان الحكمين كما سيأتي وكيلان عنهما على الراجح حل ومقابلتهما كان أي نائبان عن الحاكم (قوله والحاجة داعية اليها) يريد القياس فهي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا سم ع ش (قوله بل قال القاضي وغيره الخ) فان قلت ظاهرا لا تنتقل من الجواز أن الجواز ضعيف قلت بمنع لأن تفسيره بالجواز أو لا يان لما وقع في كلام الأصحاب فالجواز شامل للباح والمكروه فترقى في البيان ببيان المراد من الجواز في كلام الأصحاب بان الرتبة الذنب اه ع ش وقال بعضهم المراد بالجواز هنا الإباحة بدليل قوله بل قال القاضي الخ (قوله ايها) أي الوكالة إيجابا وقبولا وقوله مندوب اليها أي مدعو اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والمعاونة ونجحة في القول دون الإيجاب وقد يكون الإيجاب مندوبا وذلك في توكيل من لا يحسن الذبح في الأضحية حل وبعبارة شرح مر ولهذا نذب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير أما عقدها المشتغل على الإيجاب فلا يندب إلا أن يقال ما لا يتم الندوب إلا به فهو مندوب وهو ظاهر فلهذا الموكل غرض نفسه وبعبارة البرماوى قوله انها مندوب اليها غرض القاضي بما ذكره بيان ما لا دل الأصحاب من التعيب بالجواز الصادق بالذنب وغيره وليس غرضه بإبطال ما قبله فيكون المقصود من ذلك بيان أن الأصل فيها الذنب وان ذلك كالتعيين لما روي من التعيب بالجواز من التعميم وبدل عليه قول مر كاي سحر والحاجة ماسة اليها ولهذا نذب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير الخ وبدل أيضا فقول

لغة التفويض والحفظ  
وشرعا تفويض شخص  
أمره إلى آخر فيبا قبل النيابة  
ليفعل في حياته • والأصل  
فيبا قبل الإجماع قوله تعالى  
فايقضوا حكام من أهله الآية  
وخبر الصحيحين أنه صلى  
الله عليه وسلم بعث السعاة  
لأنه لا كفاة والحاجة داعية  
اليها فهي جائزة بل قال  
القاضي وغيره انها

(قوله بوجه أنه ما ليس  
بعبادة الخ) فكأنه قال  
تفويض فيها ليس بعبادة  
ولا ما يحقها اه شيخنا

الشارع فهي جائزة بعد قوله والحاجة داعية إليها لان ما كان أصله الحاجة لا يكون الامطلوبا  
وقد تحرم أن كان فيها إغاة على حرام ونكره أن كان فيها إغاة على مكروه ويجب أن توقف عليها دفع  
ضرورة الموكل كنوكيل المضطر غيره في شراء طعام يحجز عن شراءه وقد ينصرف في الإغاة أيضا لم يكن  
للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا يفرض (قوله مندوب إليها) أي مدعو إليها من الشارع والمراد  
مندوب إلى قبولها وكذا إيجابها أن كان الوكيل قادرا للموكل عاجزا للموكل في طاعة (قوله  
موكل ووكيل) لم يقل عاقد لاختلاف الشروط المتبعة في كل من الوكيل والموكل عرش (قوله صحة  
مباشرة) الأصح أن المراد صحة مباشرة لطلب الجنس وانتمعت عليه التصرف بنفسه في بعض  
أفراد خفيته يصح نوكيل شخص في نكاح أخت زوجته وكذا من يختار بيع في نكاح امرأة  
ونوكيله في نكاح محرمة (قوله) وفيه أن الموكل فيه المقدم عليه وهو يصح أن يباشره بنفسه بأن  
يرتجوه لغيره وليس المراد أن يرتجوه لنفسه فلا حاجة لما ذكره (قوله غايها) قال سم  
لحاجة البيع قوله وشرط الخ بالنسبة لما استثنى من الطرد لان الشرط لا يلزم من وجوده وجود للشرط  
وإذا كان كذلك فلا يصح الاستثناء وانما يصح الاستثناء في كلام من عجز بقوله لكل ما جاز للأستاذ أن  
يتصرف فيه بنفسه جازله أن يوكل فيه غيره الآن يقال كلامه يؤخذ لذكره قوله ما استثنى من الطرد  
أي في كلام غيره الذي ليس فيه غايها هو النشاط المتقدم في كلام غيره وهو أي غايها متعلق بصحة (قوله  
من الطرد) الطرد هو المطلق وهو كل من صحت مباشرته بذلك أو لولا به صحت نوكيله والعكس هو  
المفهوم وهو كل من لا يصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل (قوله فلا يوكل في كسر  
الباب) وأن عجز عن المباشرة زى وحل (قوله قادر) أي لاقت به المباشرة والأفله التوكيل  
مول (قوله في نكاح) فيه في السفيه فقط لان غير النكاح من بيع وأشراء لا يصح من السفيه  
ولأن فيه بوله بخلاف المبدفصح إذن السبيله في النكاح وفي غيره من التجارة ونحوها ومع ذلك  
لا يوكل عرش (قوله كالأعني) لم يأت به نكرة كما سبق في قوله كظافر لان الأعني قسبان قسم  
يصح نصرته كن رأى قبل عماء شيأ وقسم لا يصح نصرته فأشار إلى تقييده بالتعريف شورى قال  
السبكي الأعني عند مالك رشيد إلا أن فيه خلافا من جهة الرؤية (قوله يوكل في تصرف) أي من بيع  
وأشراء أو غيرها مما يشترط على الرؤية كإجارة وأخذ شفعة شرح (قوله) وكحرم يوكل حالا  
في النكاح أي في إيجابه أن كان يرتجوه موليته وفي قبوله أن كان يرتجوه بنفسه وقوله بعد التحلل  
أي الثاني وقوله في التوكيل فيه أي إيجابا أو قبولا أيضا كان يقول المحرم وكذلك تنفذ لان الحلال  
الذي ركني سواء قال بعد التحلل أو قال الآن أي في زمن الاحرام وأطلق ذلك لان الموكل الأمل  
حلال وهذا التعيم محله إذا كان من يركه المحرم حلال فان وكل محرما أو قلابد أن يقول له نفسه  
بعد التحلل أو يطلق فإن قاله تنفذ حالة الاحرام لم يصح (قوله) وكحرم يوكله حالا في التوكيل فيه  
أي الآن أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح أن يباشر النكاح ويصح نوكيله فيه وفيه أن هذا معلوم  
مما قبله ولن الموكل فيه إنما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح أن يباشره الآن يقال مراد الشارع  
التوكيل منه ليقدر الوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح أن يباشره حل (قوله أو موليه) أي أو عنها  
يجعل وامانة خلوا ويطلق فالصور أربع وفي كل التوكيل في حق موليه وفائدة وكالته عن الولي لوعن  
الطفل وأنها عزم انزله بلوغ الطفل رشيد إذا كان وكالته بخلاف ما إذا كان عن الولي  
ولو كان وكالته معا فالظاهر أنه ينزل بالنسبة للولي بالنسبة للطفل الذي بلغ رشيد أو يرى فينفذ

(قوله خفيته يصح نوكيل  
شخص) أن كان المراد  
بالنكاح في الذكورات  
الاجاب فليس يمتنع  
لأنه المباشرة أيضا في هذه  
الصور وإن كان المراد به  
القبول فلا يصح أن يوكل  
غيره في لان توكيل الغير  
فرع عن كونه زوجا وهو  
لا يكون زوجا للذكورات  
فكان الأولى استثناء هذه  
الأمور من شرط الوكيل  
وبراد بالنكاح القبول  
فان القبول يمنع عليه  
نفسه ونوكله فيه جائز اهـ

ويعتدون وصفيه كآب وجد  
في التزويج والمال ووصي  
وقسم في المال فعلم أنه لا  
يصح توكيل صبي ويعتدون  
وصفيه عليه وأنه يصح  
توكيل الصبي بما يستقبل  
به من التصرف وأنه لا  
يصح توكيل المرأة في  
نكاح ولا المحرم في  
غير ما لم يعدم محبة  
مباشرة مما لو أذن توكيلها  
بصفة التوكيل توكيلكم  
تزوجي صح كافي البيان  
عن النص وصوبه في الروضة  
وقميري بما ذكر أعمر من  
قوله توكيل بالولي في حق  
الطفل (د) شرط (في التوكيل  
محبة مباشرة التصرف)  
للاذن فيه (نفسه) والا  
فلا يصح توكله لأنه لا يقدر  
على التصرف لنفسه فليفره  
أولي فلا يصح توكيل صبي  
ويعتدون وصفيه عليه ولا  
توكيل امرأة في نكاح ولا  
محرم ليفقه في إمامه  
وخرج بقولي (غالباً) ما  
استثنى كالأمة فتوكل

(قوله أي لشموله الخ) الأولى  
أي قول شموله غير الطفل  
فان عبارة الأصل صالحة  
قوله الناح لان التوكيل  
من الولي على كل حال وهو  
موكل في حق الولي على كل  
حال فلاولي تغفل المعموم  
بما تقدم اه تقرير

(قوله ما لو وكل مسلم الخ) الأولى أن هذه مستثناة من الطرد كما يشهد التعليل

جانب الولي عليه فلا ينزل بيلوغه رشيداً وما إذا أطلق فيصير ان الوكيل فيها وكيل عن الولي كافي  
سم على حج فهي كالصورة الأولى وفي زى انه يكون وكيلاً عن الولي عليه فهي كالناظر الاقرب  
مقاله سم لان التصرف مطلوب، نه فيقع التوكيل عن نفسه وان كانت منفعة عائدة على الولي عليه  
لكن مقالته زى هو قايص ما في خلق الاجنبي من أن وكيلها لو أطلق فلم ينصف العود له ولا لها وقع لها  
لعود المنفعة اليها اه حل دعش (قوله في حق موليه) متعلق بكل منهما حل (قوله كآب وجد)  
أي وان لم يجز من مباشرة ذلك وان لاقت بهما المباشرة وقوله ووصي وقم أي فبايجز اعنه أو لا يبيح  
بهما مباشرة بخلاف الأب والجد حل والخالص أن التوكيل من الأب والجد يصح مطلقاً ومن الوصي  
والتم أن يجزأ أولاً تلقى بهما المباشرة ومثلها الوكيل كافي عشي على مر (قوله فعلى) أي من  
قوله بشرط في الموكل محبة الخ أي فلم يحل به من كلام الأصل اطف (قوله لا يصح توكيل صبي)  
مصدر مضاف لفاعله أي فلا يصح أن يوكل غيره في أن يملك له المباحات عشي (قوله بما يستقبل به  
من التصرف) أي كالوصية أو يملك عن قصاص له ولو على أقل من القيمة أو عليه ولو على أكثر من  
القيمة غير ذلك مما تقدم في باب حجر السفه كالطلاق اطف (قوله وأنه لا يصح توكيل المرأة)  
مصدر مضاف لفاعله أي لا توكل المرأة جنبا في نكاح أي في تزويجها وغيرها زى بخلاف ما لو وكلها  
الولي توكل عنه جلا في تزويجها فانه يجوز نقله التولي عن الشاخي شوري (قوله ولا المحرم) بان  
يقول ذلك كالتقبل في عقد النكاح في حاله إصراري (قوله ولو أذن الخ) عبارة شرح مر ولا توكيل  
للا تفرق في النكاح لانها لا تنسره ولا يرد محبة أئنها واليها باللفظ الوكالة لا تغا، كونه وكالة حقيقة وانما  
موت من اللذان اه بحروفه (قوله صح) أي الاذن لا التوكيل فيكون الولي حينئذ مآذونه  
لا يكره يني على هذا أن جعل له أجرة لا يستحقها ولو محبة الوكالة لا تستحقها فانه يما يني (قوله  
أعمر من قوله الخ) أي لشموله التوكيل عن نفسه عشي (قوله نفسه) قيد التصرف هنا بكونه  
لنفسه وألفه في جانب الموكل فمثل محبة تصرفه فيه بملكه أو ولاية عليه وذلك لانه لو عجم هناك كان  
التي محبة تصرفه فيه لنفسه أو عن غيره بأن يكون وكيلاً أو ولياً فيصير الحاصل أنه بشرط فيمن يصح  
كونه وكيلان يكون مالكا أو وكيلاً أو ولياً أو يكون الذي يصح أن يكون وكيلاً بشرطه أن يكون وكيلاً  
أولياً لا معنى له عشي (قوله فلا يصح توكيل صبي) مصدر مضاف لفاعله وفي بعض النسخ فلا يصح  
توكيل صبي وعليه فالإضافة للفعل شوري (قوله ولا توكيل امرأة) ولو أذن لا كالجنثي وكان النكاح  
الرصة واختار الزوجات لمن أسلم شرح مر وقوله في نكاح أي إيجاباً أو قبولاً وكذا ما بعده (قوله  
وخرج بقولي) لعل حكمه الفاعلة بين هذا وبين ما مر حيث أخر قوله وخرج عن غالباً وقال وخرج بالخ  
وقد خرج هنا عن غالباً كما ترى أن غالباً كرت في المحلين للتبديد والأصل في الإخراج بالقبول أن  
يتأخر ما يخرج بهما غير جرى ثم على الأصل ولما عرفت التقييد بغالباً ضمن قوله السابق هو ونظيره الآتي  
أول كان التبديد كأنه مذكور هنا فاسب أن يقول فيه وخرج بقولي إلا أنه صار الإخراج كأنه بعد  
ذكر التبديد عشي (قوله ما استثنى الخ) لم يقل هنا كسابقة من المكس مع أن هذه المستثنيات كلها  
منه كمال سم وأما الطرد فقال السبكي لا يستثنى منه شيء وقال الاسنوي يستثنى منه ما لو وكل الولي فاسفا  
في حق موليه فان الفاسق يصح أن يتصرف لنفسه ولا يوكل عن غيره في هذه الحالة قال وما يستثنى  
من المكس ما لو وكل مسلم كافراً في شراء مسلم أي لانه لا يصح شراءه في الجلة كالأوكم ينتفع عليه وتوكل  
المحرم في نكاح عماره كتوكيل الأخر في قبول نكاح اخته وتوكيل المورس في قبول نكاح الأمة

في إطلاق غيرها والسفيه  
والسيد وهو مذكور في  
الاحسن فيقولان في  
قول السكاح بغير ان  
الولى والسيد لاني إجمابه  
والحي المأمون فيقول  
في الأذن في دخول دار  
وإصل هدية وإن أنصح  
مباشرته له بل أن هو  
مذكور في الأصل (د) شرط  
فيه (تعيينه) فتقول لاني  
وكذا أحد كافي في كل ما يصح  
وهذا من زباني ثم لوقل  
وكذلك يبيع كذا مثل ذلك  
سلم صح بغير شرط وعليه  
العمل (د) شرط (في الموكل)  
في أن يملك الموكل حين  
التوكيل (فلا يصح)  
التوكيل في بيع ما يملكه  
وملائق من يملكها) لانه  
إذا مباشر ذلك بنفسه  
فكيف يدعي غيره (لا  
تبعاً) من زباني

(قوله) فلو كذبها السيد (الخ)  
أي والكلام أنهم لا تكذب  
نفسها فإن كذبت فأمهر  
أيما لها بنية ولو لم يصر  
وعليه القديمة أيضا ولكن  
يلزمها الحد لافرارها بالزنا  
اه قويني

(قوله) وأما لو أوقفنا (الخ)  
كان قال كنت أذنت لخاصي  
إيصال نفسها لك هدية ثم  
رجعت قبل وصولها لك  
وهي لم تطلب رجوعي اه  
شيخنا

أطاف وقد يقال عدم صحة توكيل الفاسق لما رُض لآلهاته تأمل (قوله) في إطلاق غيرها) وكذا في  
مطابقا بان فوضه أي الإطلاق اليها كما سيأتي وقد يقال فهو يسهل البهايس توكيلا به بل عليك كما سيأتي  
ومن ثم قال بعضهم وأما إطلاقها فإن كان لفظ توكيل بفتح وان كان لفظ نفوض صرح كما سيأتي (قوله)  
لا في إجمابه) لانه ولاية وليس هو من أهلها اه حل (قوله) والحي المأمون) ولوريقا بأن لم يعرف  
بكذا ولو مرة ولم تفرقة على كذا وبثله في ذلك الفاسق والكافر ويجوز للحي أن يوكل في الأذن  
والإيصال إذا عجز أو لم تلق به مباشرة فيكون موكلا ووكيلا للقائمة كنهله زى وليس في معناه أيضا  
وهي المشهورة بالمرقة انقردها إذا حصل منهم الأذن لم يجز عليهم الكذب لأنهم ليسوا من أهل  
الأذن أصلا بخلاف الحي فإنه أهل في الجلبة ولا ينافي هذا ما تقدم من جعل البهايا كالحي لأن ذلك فيها  
لواحتفت به بقرينة العمل عليها بخلاف ما هنا عرش (قوله) وإيصال هدية) فيملكها المهدى إليه  
بالقبض ويتصرف فيها بما شاء ولو أمست قالت له أهداني سيدي لك فيجوز له وطؤها حر ولورجعت  
وكذبت نفسها لأنهما في إيصال حق غيرها فلو كذبها السيد صدق بيمينه ويكون الوطء وشبهة  
ولا يجب عليه المهر لأن السيد يدهي زناها ولا مهر لبي ولا حذبه أيضا للشبهة يبقى أن لا حذبه عليها  
أيضا لعمها أن السيد أهداها له وأن الولد سلفته إنما يملكه بقرينة تنويه رقة على السيد بجمعه  
وأما لو أوقفها السيد على الشبهة فينبغي وجوب المهر عرش حر على مثل ذلك طلبه لوليه فوجب  
الاجابة إيجابا وليمة العرس بشرطها زى وكذا في بيع أجنبية وقرقة زكاة كما نقل عن حر ولا يصح  
توكيل سي أوقفه ليتصرف بعد الكمال وفارق المحرم بوجود الأمانة فيعبر بفتح توكيل السكران  
تعدى وتوكله ولا يصح من المرد أن يوكل ولو قبيل الوقت ولا يصح أن يوكل عن غيره كذلك  
ولو ارد الوكيل لم يتعزل كافي قل (قوله) وإن ألتصع مباشرة) أي لما ذكر من الأذن في الدخول  
وإيصال الهدية (قوله) تبيينه) قال حجج الأقايع من حج عني فله كذا أي لأن عامل الجمع هنا  
وكيل يجعل حل (قوله) وكل مسل) الظاهر تناول ما ذكر للسلمين الموجودين والحادئين وأنهم  
لا ينفذون إذا عزل الوكيل الله كور لأنهم يبيع في همه الوكالة فقط شورى (قوله) وعليه العمل) أي  
عمل القضاء وغيرهم وهو المقتصد أي فيكون كل مسل ووكيلا عنه بخلاف وكنك في هذا وكل أموري  
لا يصح والفرق أن الأبهام في الأول في الفاعل وفي الثاني في الموكل فيه وبقدر الأول لا يفتقر في  
اثنائي لأن الفرض الأعظم الاتيان بالأثون فيه وكلام المصنف الذي يدل على الصحة في هذا البطلان  
في قوله وكل أموري فلا يكون وكيلا حيث يفتقر غير السلمين حل مع زيادة (قوله) وشرط في الموكل فيه)  
قد فسره فيما مر بالتصرف وذكره هنا ثلاث شروط لكن لا يناسب التفسير إلا الثاني وأما الأول والاخير  
فلا يناسبان إلا أن يقال هو على تقديره صاف بالنظر إليهما فيقال أن يملكه أي يملك متعلقه وأرحله  
والأولى أن يراد بملكه جواز التصرف فيه كأنه قال وأن يجوز له التصرف فيه بملك أو ولاية فيشمل الأب  
والجد إذا وكل في مال موليها ما يدفع ما يقال الموكل فيه هو التصرف وهو يملك وحاصل الدفع أن المراد  
بملكه ذلك التصرف فيه أي جوازها وأما أن أولى يشمل التوكيل في نحو الاصطيد والاختطاب لانه  
ليس بالملك لهما وهو المعين نفسها وكذا يقال في قول المتن الآتي وأن يكون معلوما أي متعلقه (قوله)  
فلا يصح في بيع ما يملكه) أي ولا في تزويج موليته إذا انقضت عهدها كما في شرح حر (قوله)  
الاتباع) حل بشرط مناسبتة لبوعه كأي الأمانة أم لا حتى لو وكل في بيع عبده وطاق من يملكها  
صح لا يبعد عدم الاشتراط كقوله شيخنا وسم شورى ولو قال في كل حقوق دخل الوجود والحادث

أولى كل حق لم يدخل الحادث لقوله هذا بالإجماع فاختص بالوجود قاله شيخنا م ر قبل **(قوله)** فصح  
 التوكيل أي أنه التصرف في التابع في التوكيل وإن امتنع عليه التصرف في المتبوع بأن تصرف فيه  
 للوكيل أو غيره له عنه أو نحو ذلك فليحذر شوري **(قوله)** وقاس ذلك أي ما نقل عن الشيخ أبي حامد  
 ومحمد المطلب وانظر وجه الاستثناء خصوصاً مع تصبغ المستثنى منه على قوله  
 ولا يلحق بالمتأثر كاتبة ١ ط ف **(قوله)** ونقل ابن الصلاح (الح) هو في معنى الاستدراك على قوله  
 أن تلك عين التوكيل هذا والتمتع عدم الصحة لأنه لا توكيل ابتداءً في معدوم أي ليس بأبداً موجود  
 تصرف في حل **(قوله)** وبوجه (الح) فيه نظر لأنه لا يكون بأبداً وكل فيه وهن ليس بأبداً وكل  
 فيه حل لأنه لم يترك في بيع الأصل لأن الشرط ملكه التصرف في الموكل فيه أو تبعته لما ذكر فيه  
 كما شرح م ر **(قوله)** كبيع ودية وضمان وصية وحالة فيقول جعلت موكلي ضامناً لك كذا  
 أو موكلياً بكذا أو أحلتك بمالك على موكلي من كذا بنظيره عماله على فلان حل وزى **(قوله)**  
 وكل (فسخ) أي لا بد التأخير بالتوكيل فيه تقصيراً ولو أبداً الشارح لفظ الفسخ بالحل ليشمل الحلاق  
 والعتق فكان أولى **(قوله)** وقض وإقباض (الح) حاصله أنه يصح التوكيل في العين قبضاً وإقباضاً  
 وأما العين فيصح التوكيل فيها قبضاً مضمونة أولاً لا إقباضاً مضمونة أولاً سواء وكل أحد من عياله  
 أم لا لأن إقباضاً مضمناً للرسول إن علم أنها ليست ملكاً للرسول والافاضاً من هو المرسل لأنه المستدعي  
 مع غير الرسول كما قاله ع ش هنا **(قوله)** على ما جزم به في الأنوار ضعيف ومافاه التولي هو  
 للشئ **(قوله)** لكن إقباضاً أي العين التي يقدر على ردّها بنفسه زى وحل وجبت  
 فليحذر ما بعد صحة التوكيل وما فائدته فليحذر ذلك وما موقع هذا الخلاف اه شوري قال  
 بينهم وقد يقال فائدته جواز التسليم من المتبوع والتسليم من القابض والجواز لا ينافي الضمان  
 حر **(قوله)** مضمناً أي ما لم فصل بعلمها لملكها شرح م ر **(قوله)** والقرار على الثاني  
 ينبغي أن يقال حيث علم أنها ليست ملك الموكل والافاضاً على الموكل لأن بدل الوكيل بد أمأنه والأمين  
 لا يضمن مع اتفاه العلم كما يأتي في الضرب ع ش وصورة هذه المسئلة أن يكون له بد عند عمر ودية  
 مضمونة أو بوجرة أو مودعة فيوكل عمر وشخصاً في إقباضها أو بد القدي هو ملكها بغير إذن زيد فان  
 القرار على هذا الشخص للوكيل إن علم أنها ليست ملك عمر والافاضاً على عمر **(قوله)** لا يصح  
 التوكيل في إقباضها أي عند القدرة على إقباضها بنفسه شرح م ر ولو قال وكنت في المطالبة بكل  
 حق هو في شمل الموجود فقط دون الحادث بخلاف ما لو قال وكنت في المطالبة بكل حقوق فانه يشمل  
 إقباضها وأما لو كان ملكها في قبضها من تحت يده فلا خلاف فيه قال ١ ط ف ومفهومه أنه إذا لم يقدر  
 على إقباضها بنفسه صحة التوكيل فيه وهو كذلك **(قوله)** إذا لم يس له أي لمن هي تحت يده **(قوله)**  
 الجوري قال في الباب يضم أوله بالإنسية إلى جور بلد اللورد فانس وبالأزاي نسبة إلى جورة قرية  
 بلوسل ثم قالو بالضم والفتح والراء نسبة إلى جور قرية بصبهان ع ش **(قوله)** إن وكل أحد أي  
 حيث كان رشيده م ر وقال حل أي أميناً من عياله أي عيال الذي هي تحت يده كأولاده وعماليه  
 وهو ضعيف **(قوله)** من دعوى وجواب قال القاضي ولو قال وكنت لا يكون مخصصاً لا يكون وكلاً  
 فسمع الدعوى والبيئة لا أن يقول جعلتك مخصصاً اه حواشي شرح الروض **(قوله)** رضى الخصم  
 أم لا فهذا التعمير على مذهب أبي حنيفة حيث اشترط رضا الخصم بأبلى ١ ط ف **(قوله)** إذا  
 قصد التوكيل بخلاف ما لو لم يقصد به أن قصد نفسه وأطلق فانه يقع للوكيل وكذا لو قصد واحداً

فصح التوكيل ببيع مالا  
 بملكه تبعاً للمالك كما نقل عن  
 الشيخ أبي حامد وبيع عين  
 بملكها وأن يشتري له بثمنها  
 كذا على الأشهر في المطلب  
 وقاس ذلك صحة توكيله  
 بطلاق من يملكها تبعاً  
 لملكه وحته ونقل ابن الصلاح  
 أنه يصح التوكيل ببيع ثمرة  
 شجرة قبل أن تهاو ويوجه  
 بأنه مالك الأصل (وأن يقبل  
 نيابة فصح) التوكيل (في)  
 كل عقد كبيع ودية (و)  
 كل (فسخ) كما قاله ورزيع  
 (وقض وإقباض) فدين  
 وعابه اقتصر الأصل وأولعين  
 مضمونة وغيره مضمونة على  
 ما جزم به في الأنوار قال لكن  
 إقباضها بغير ملكها بغير إذنه  
 مضمون والقرار على الثاني  
 وقال التولي وغيره لا يصح  
 التوكيل في إقباضها لا دليل  
 له دفعها بغير ملكها وقضية  
 كلام الجوري أنه يصح أن  
 وكل أحد من عياله للعرف  
 (ومضمونة) من دعوى  
 وجواب رضى الخصم أم لا  
 (وتلك مباح) كاحياء  
 واصطيد لأن ذلك أحد  
 أسباب الملك كالشئ أه فيملكه  
 الموكل إذا قصد التوكيل له  
 (قوله) وحيتئذ فليحذر ما بعد  
 (الح) قد يقال مفادها عدم  
 حرمة التوكيل تأمل

لابينه فلو قصد نفسه والموكل كان مشتركا بينهما وعلم مال يكن باجرة وعين له الموكل أمرا خاصا كأن قال له احتطب لي هذه الخزمة الحطب مثلا بكذا فإنه يقع لو وكل وإن قصد نفسه فإن لم يعين له أمرا خاصا كأن قال له احتطب لي خزمة حطب بكذا فاحتطبا وتصدق - فهو صدق لو وكل إن عمل الأجرة باقيا ذمته فيحتطب غيرها عشا ط ف والمراد بقصد الوكيل واستمر قصد فلو أن قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك وبذلك من حيث ذم عشا على مـ **(قوله)** واستغفرا عقوبة - وقيل نبوتها شورى دور **(قوله)** لآدى - بل يشين في قود طرف ودقق أمال التوكيد في إثبات عقوبة لله تعالى لأصبح لذاتنا على الله ما يمكن حج قال سم فثبتك عليه ما في خبر اغديا نيسال امرأ هذا فإن اعترفت فجرها فإن قوله فإن اعترفت توكل من الإمام بآيات الرجم وفي استغفاره إلا أن يحجب بان المراد فإذا دأست على الاعتراف بناء على أنها كانت اعترفت له **(قوله)** أو بالله اعترافا بطريق معتبر انتهى ومحل عدم محبة التوكيد في إثبات عقوبة لله تعالى يمكن تبعا بأن يقذف آتو ويطلب بعد القذف فله أن يدركه عن نفسه بآيات زناه ولو بالوكلة فإذا ثبت فاقبائه تبع لأن القصد بالآيات در حد القذف بخلاف الوكيل في إثبات عقوبة آدمي فإنه يصح زى حل وصل **(قوله)** أئمة - بأن يوكل فيها الإمام أو السيد شرح مـ **(قوله)** ولو في غيبة الموكل - بأن أذن نحو السلطان صاحب الحق بالاستغفارة فيجوز أن يوكل وهذه الغاية للرد بالنظر لاستغفارة عقوبة الآدمي لأن الخلاف إنما هو فيه وبعبارة شرح مـ وقيل لا يجوز التوكيد في استغفاره أي عقوبة الآدمي لا بخضرة لموكل لا احتلال عقوبة ورد بان إحاطة كاحل رجوع الشهود إذا ثبت بينة فاستغفارة الاستغفارة في غيبته اتفاقا **(قوله)** على الأصح في الروضة - أي فإذا أتى بنبى فقط أموالا أو بها بنبى فيكون مـ زما كأنه لا يكون مقرا جزا إذا أتى بنبى فقط شيئا وعبرة قل على الجلال محل الخلاف أن قال كحكك لفرغى لفلان بألف فإن زاد على فهو اقرار قطعا وإن قال فرغى لفلان بألف لم يكن اقرارا قطعا وكذلك حنفى عنى وعلى - لا يكون اقرارا قطعا بأن قال وكحكك لفرغى لفلان بألف بخلاف حل فى على - فقال أنه يكون مقرا لأنها أولى من عنى والحاصل أنه إذا أتى بنبى وعنى يكون اقرارا قطعا وإن حذنه لا يكون اقرارا قطعا وإن أتى بأحدهما يكون اقرارا على الأصح كما يجوز خذ من كلام حل وعلى كلام قل وعشا وزى لا يكون مقرا قطعا إذا أتى بنبى **(قوله)** والنقاط - عمله إذا كان فى عام ما إذا كان فى خاص كان رأى لفظة فقال لصاحبه هاتنى فأخذها فأنصحه وبهذا يجتمع بين كلامي الشيخين فكلامهما محمول على العام كما تقرر وما فى لفظة محمول على الخاص زى وعشا **(قوله)** كفى الاعتناء - أي بان وكافى أخضا يستحقه من الغنمة لأنه لا يعرف مقدار ما يحميه منها كما يعلم ذلك من قوله لآدى وأن يكون الموكل فيه معلوما ولو بوجه ط ف **(قوله)** تغليب الشائبة للولاية - أن قلت فالفرق بينه وبين التوكيد فى تلك المباح قلت الفرق ما أشار إليه الشارح بقوله تغليب الشائبة الخ أى بخلاف تلك المباح فإنه لا ولاية فيه شيئا **(قوله)** ولا فى عبادة - أى سواء توقفت على نية كمال أو لا كالآذان المطفئى وخرج بالعبادة التوكيد فى إزالة النجاسة فيصير لانه من باب الذك والروى يستثنى أيضا من الماء على التوضؤ فإنه يصح التوكيد فيه **(قوله)** ابتلاء - أى اختبارا من الله أى المقصود منها امتحان المكلف **(قوله)** ويندرج فيه توبهه - أى للتفدية والمتأخرة عشا على مـ **(قوله)** كفى الطواف - هل مثل ركعتي الطواف الصوم الواجب بدل لعدم القرآن كما يرشد إليه آياته بالكاف وألا يفرق بان يوجب بطريق المرض مع الجزع من السب بخلاف ركعتي الطواف ولعل الفرق هو الأوجه شورى **(قوله)** ولا فى شهادة - فإن قلت هلا جعل هذه الصور

(واستغفارة عقوبة) لآدى  
وعليه أقصر الأصل أئمة  
كقودود حقتنوح حذنا

وشرب ولو في غيبة الموكل  
(لا) فى (اقرار) أى لأصبح  
التوكيد فيه بأن يقول لفرغى  
وكحكك لفرغى لفلان بكذا  
فيقول الوكيل أقررت عنه  
بكذا أو جعلته مقرا بكذا  
لأنه شارع حتى فلا يثبت  
التوكيد كاشداه لركن

للموكل يكون مقرا بالتوكيد  
على الأصح فى الروضة  
لاشعاره بثبوت الحق عليه  
(د) لآدى (النقاط) كفى

الاعتناء بتغليب الشائبة للولاية  
على شائبة الاكتساب وهذا  
من زيادى (د) لآدى (عبادة)  
كصلاة وطهارة حدث لأن

مباشرة ما مقصود بعبادة ابتلاء  
(الذى نك) من حج أو

عمرة ويندرج فيه توبهه  
ركعتي الطواف وقطره

(ودفع نحو ركاة) ككفارة  
(ودفع نحو محبة) كحقيقة

لما ذكر فى أبوابها ونعبر  
بالنكاح مع من تعبيره بالبيع

ونحو الموضعين من زيادى  
(ولا فى شهادة)

(قوله) أى بأن وكه فى أخذ  
(الح) قال شيئا السواب

الصورة لذلك بما إذا وكه  
ليتم له من بلاد الكفار



مقتولة لاني اقرار ليسكون التي في الجميع على وثيرة واحدة ويؤخر عن الجميع قوله لاني عبادة ثم  
يبتنى منها النسك وما عطف عليه الا أن يحجب بان الشهادة وما عطف عليها لما كانت سالقة بالعبادة  
لكونها في معناها وشأن الملحق تأخير عن الملحق به آخرها عما استثنى من العبادة أو آخرها اطول  
السلام عليها لانهم قد يؤخرون ما يطول الكلام عليه بايلي المفيحي **(قوله)** الحاقا بالعبادة  
انظر وجه الحاقه وبعبارة مخرج من ابتنا على التعبد واليقين الذي لا يمكن النيابة فيه **(قوله)** مع  
عدم توقها على قبول خرج التكاح فانه وان اعتبر لفظه لكن اعتبر فيه القبول **(قوله)** باستعلاء أي  
طلب الشهادة على شهادته **(قوله)** أو نحوه كما عاهد عندكم كم مثلا كما سيأتي في الشهادة على  
الشهادة شوري أي لان المسترعى ليس وكلا عن المؤدى عنه بل الحاجة جعلت الشاهد التحمل عنه  
بقره لما كم المؤدى عنه عندما كم آخر مر بان حكمكم كم حكمكم على غائب وأنهى حكمكم الى ما كم بله  
الغائب وبعبارة في الشهادات فصل تقبل الشهادة على شهادة مقبول في غير عقوبه لله تعالى واحسان  
وتحمل بان يترعى أي يطلب منه ضبطها ورعايتها فيقول أنا شاهد بكذلول أو شاهد على شهادتي أو  
بان سمعته عندكم كما ذكر بين سبها كاشد ان فلان على فلان لافا صالح **(قوله)** ولا في نحوظهار  
الحاصل ان ما كان محرما بحسب الاصل كالظهار لا يصح التوكيل فيه وما كان مباحا ثم عرضه للتحريم  
كبح حنبر لاداء البيع وقت نداء الجمعة وهو مباح فانه يصح شوري وزي **(قوله)** كقتل وقذف  
كان يقول كقتل كقتل لاننا على فلعنا عبدا أو أن تقذفه كذلك بأن يقول وكنتك لتقذف عني عرش  
بغلاف ماذا كان قد بعث فانه يصح التوكيل فيه **(قوله)** ولان الغلب في الظهار الخ لكن سيأتي في  
الظهار ان الغلب في معنى الطلاق والحاصل ان في بعض المسائل غلبوا فيه معنى اليمين وفي بعضها معنى  
الطلاق مر شوري **(قوله)** وخصاص كالكمارة **(قوله)** كايلاه لانه حلف وهو لا يدخله النيابة  
واللعان بين أو شهادته ولا يدخله النيابة فيما كما صرح مر وصورته أن يقول والله لا أطوك مدة  
كذا ونوعه اه عبد البر وصورته شيئا العزري بأن يقول والله لا يطوك موكل خسة أشهر أو  
جعت موكل موكل فلا يكون الموكل موليا وصورة اللعان ان يقول ان موكل يشهد انه من الصادقين  
فباري به زوجته من الزنا **(قوله)** وتعلق طلاق وعنتي ولو بقعالي كطالع الشمس كافي حل  
فزي قال الشوري والتشديد هما الغالب فلا مفهوم له فغيرهما كذلك وقوله وفي معناها أي اليمين  
البينة أمال انظر ظاهرا وماتعلق ما ذكر فلان الغلب فيه معنى اليمين بل قد يكون بينا اذا تعلق به حب أو  
منع أو تحقيق خبر وأمال التدبير فالخفي يتعلق ما ذكر الملحق باليمين كأفصح عنه في شرح الروض  
شوري **(قوله)** الحاقا لليمين شامل للايلاه واللعان وقوله ان كانت بالله خرج بذلك ما اذا كانت  
ايلا خالبا عن الحلف كان بوطنتك قبل خسة أشهر فبدي سر أو فنته على كذا فاندفع ما يقال ان اليمين  
لا تكون الا بالله فكيف يقول ان كانت بالله تأمل **(قوله)** وفي معناها البينة من البينة تعليل الطلاق  
والائق فليظن ما لفتي الذي اقتضى الاخلاق حل **(قوله)** وأن يكون الموكل فيه هذا من جملة شروط  
الوكلاء فهو مطلق على قوله وأن يقبل نيابة ولا يضر الفصل بينهما بذكر المحضر لانها ليس اجنبيا  
الحاف **(قوله)** معلوما لا لغال حلالا لا بشرط في الموكل فيه أن يحلفه الموكل وقابل بالنيابة ومعلوما لا  
قول لوض ذلك لا يحتاج ان يقول وخرج بالتقيد الا لذل كذا والثاني كذا الخ بخلاف ما سلكه فانه  
ذكر فيعقب كل شرط ما خرج به وهو أخصر وأوضح عرش **(قوله)** في بيع أموال وعنتي أرقاني  
أهلا به أن يكون له أموال العارفاء والظاهر أن المراد جنس ذلك **(قوله)** لا في نحو كل أموري

الحاقا بالعبادة باعتبار  
لفظها مع عدم توقفها على  
قبول وهذا غير تحملها الجائر  
باستعلاء أو نحوه كما سيأتي  
بيانه (د) لاني (نحوظهار)  
كقتل وقذف لان حكمها  
يخص بمرتكبها ولان  
الغلب في الظهار معنى اليمين  
لتعلقه بألفاظ وخصائص  
كاليين وصورته أن يقول  
أنت على موكل كظهر أمه  
أوجعت موكل مظهرا  
منك (د) لاني نحو (يمين)  
كايلاه ولان ونذر وتدير  
وتعلق طلاق وعنتي الحاقا  
لليمين بالعبادة لتعلق حكمها  
بشعير الله تعالى ان كانت  
باله وفي معناها البينة ونحو  
من زبادي (وأن يكون)  
الموكل فيه معلوما ولو بوجه  
ك) وكنتك في (بيع أموال)  
وعنتي أرقاني وان لم تكن  
أمواله وأرقاه معلومة قلته  
الغري فيه (د) في (نحو كل  
أموري) ككل

**(قوله)** لاني اقرار  
الاقرار للشهادة  
**(قوله)** أو آخرها اطول الخ  
فيه ان الملقن يطل الكلام  
عليها ولا نظر لطلول بكلام  
الشراح

قليل وكثير أو فوضب اليك كل شيء أو بيع بعض ماله لان في ذلك غرر اعطيا لاضرورة الى احتياله بخلاف ما قاله ابري فلا نعلم شي من  
 منه صرح به التولي وغيره ونصبه كلامهم عدم الصحه

(٥٤)

مالي فيصح وببره عن اقل شيء

أي فلا تصرف هنا مطلقا ولا يقال تصرف بمعوم الاذن كانه يتوهم بالطلان مـ شوري **(قوله)**  
 أو بيع بعض مالي) نعم صرح به اوهب منه ما شئت أو من عبيدي من شئت أو مطلق من نسائي من  
 شئت لان ما هنا معرفة عامة مخصوصة ولا يهاجم فيها اختلاف البعض لكن لا يأتي بالجميع عملا بقضية  
 من وانما يعمل بها على مطلق من نسائي من شئت لانه استندل بشبهة الى كل منهن وهي متعددة متعارفة  
 فكانت ثلها قال أي امرأة شئت فطلقها ثم استندها اليه وهي واحدة فلا تكون ظاهرة في الاستيعاب  
 فعمل بقضية من احتياطا حرج زى **(قوله)** بربده عن اقل شيء) ظاهره ولو غير متوهم حل  
 عـ ش أي بشرط أن يكون متمولا **(قوله)** مازدنه) أي من قوله الاتباع عـ ش **(قوله)** فهاصر) أي  
 عقب قول المتن فليصح في بيع ما يملكه ولاطلاق من يملكها وقوله بأن التابع ثم معين أي من  
 حيث البيع حل أي أو الطلاق كما في توكيله في طلاق من يملكها بما لا شك فيه كونه كان كل  
 من المبيع والطلاق غير معين وبعبارة زى قوله بأن التابع ثم معين أي من حيث الجنس اهـ **(قوله)**  
 لكن الاتفاق الخ) لعدم عدم الصحه ويترك بان الجهل في الموكل فيه اشتملته في الوكيل شوري  
 لان الموكل فيه يملك التصود **(قوله)** وهو الظاهر) المتعدد عدم الصحه في التابع وأما المتبوع فيصح  
 حل **(قوله)** ويجب في شراء عبد) ولو تركه في شراء عبد فاشترى أمه أو فرعه صح وعق عليه قال  
 حـ مالم يكن معينا للموكل رده ولاعتق ومخالفة للقول في هذه مردودة وقرق بينه وبين عامل  
 القراض حيث لا يشترى الاصل والفرع بان الغرض هناك الربح ولا كذلك هنا اهـ سـ **(قوله)**  
 بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتراء عبد كائنا ما يكن زوجي امرأة فلا بد من  
 التبيين بخلاف زوجي من شئت وطارق ما ذكر في العبد بان الاموال اشترى قل ويجب مع بيان  
 النوع ذكر المذكورة والا نوتة قليلا للفرق ولا يشترط استصاءه واصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا  
 سـ **(قوله)** بيان محلة) بفتح الحاء وكسرهما كما يؤخذ من المختار عـ ش على مـ **(قوله)** الرقاق  
 وهو ما تشتمل الحارة عليه وعلى مثله شرح مـ **(قوله)** وفي الصيغة لفظ موكل الخ) يقتضي انه  
 لا يكفي اللفظ من الوكيل فقط وسيأتي في الودعة الا كشافه بلفظ أحدهما وقبول الآخر لانها توكيل  
 وتوكل وتباضع جـ بان ذلك هنا فاذا قال الوكيل وكنتي في كذا فدفعه له كان كافيا شوري فالشرط أن  
 يوجد له لفظ من أحدهما واللفظ من الآخر حل وزي قوله لفظ موكل ليس بقيد **(قوله)** فلا يشترط  
 قبوله) وقد يشترط القبول لفظا كذا كان له عين معارة أو موزعة أو موصوفة فوهي الآخر وأذن له  
 في قبضها فوكل من هي بيده في قبضها له فلا بد من قبوله لفظا لتزول يده عنها كما في شرح مـ وكذا  
 يشترط القبول لفظا فيما اذا كانت الوكالة بعمل ان كان لا يعجب بصيغة العقد لا الاصل وكان عمل الوكيل  
 منبوذا لانها لاجارة انتهى سلطان **(قوله)** أو نحوه) كالكتابة وإشارة الاخر سـ **(قوله)** ولا  
 يشترط في القبول الخ) أي القبول بالرضا والامتنان اذ هو المعتبر فيها باللفظ كما قدمه شوري وقال  
 عـ ش أي يعني عدم الرد بان يأتي بما وكل فيه أو يقال لا يشترط على أي القول بشرط القبول هنا القبول  
 أي لم تكن الوكالة بعمل فان كانت كذلك فلا بد من قبوله لفظا وفورا انتهى **(قوله)** الحرج) انظر  
 لو كان الوقت مجهولا اهـ حل وبعبارة شرح مـ ويصح توقيت الوكالة توكلت شيئا فاذا مضى

تحوكل أمورى وان كان  
 تابعا لمعين وقد يفرق بينه  
 وبين ما زدنه فهاصر بان  
 التابع ثم معين بخلاف هنا  
 لكن الاتفاق بما صـ من  
 الصحه في قوله وكذلك في  
 بيع كذا وكل مثل محله  
 ذلك وهو الظاهر (ويجب  
 في) توكيله في (شراء عبد  
 بيان نوعه) كترك  
 وهندي وبيان صفته ان  
 اختلف النوع اختلافا  
 ظاهرا (د) في شراء (دار  
 بيان محلة) أي الحارة  
 (وكذا) بكسر السين أي  
 الزق حقا تحليل للفرق وبيان  
 البلد يؤخذ من بيان المحلة  
 (لا) بيان (نحن) في  
 الشائين فلا يجب لان  
 غرض الموكل قد يتعاق  
 بواحد من ذلك نفيسا كان  
 أو خبيسا ثم محل بيان  
 ما ذكر اذالم يقصد التجارة  
 والا فلا يجب بيان شيء من  
 ذلك بل يكفي اشتريه هذا ما  
 شئت من العروض أو ما  
 رأيته معلنة (د) شرط  
 (في الصيغة لفظ موكل) ولو  
 بنائه (يشترى براءة) وفي  
 معناها ماس في النسيان  
 (كوكلك) في كذا (أوجب)  
 كذا كائن القصد والا لزم

اجباب والثاني قائم مقام الموكل فلا يشترط قوله لفظا ونحوه الحاقا للتوكيل الا لباصة أما بقوله معنى وهو  
 عدم الوكالة فلا بد منه فلورده فقال لا أتقبل أولا قبل طلقت ولا يشترط في القبول هنا القبول والالتماس (وصح توقيتا) أي الوكالة نحو  
 وكنت في كذا الى رجب وهذا من ز يادني

(د) صح (تعلق) تصرف

نحو وكنت الآن في بيع  
كذا ولا تنعني بحبي وجب  
لأنه إنما علق التصرف  
فليس له بيعه قبل مجيء  
(لا) تعلق (ط) نحو إذا  
جاء رجب فقد وكنت في  
كذا فلا يصح كإثارة العقود  
لكن بنفسه تصرف بعد  
وجود العلق عليه للأذن  
فيه (ولا) تعلق (عزل)  
لفساده كتعلق الوكالة  
(ولو قال وكنت) في كذا  
ومضى عزلتك فانت وكيلي  
صححت حالا لأن الأذن قد

وجد بمنزلة (فان عزله لم  
يصروك) لفساد التعلق  
(ونفذ تصرفه) لما هم  
وهنا من ز ياذي

(فصل) فيل يجب على  
الوكيل في الوكالة المطلقة  
والقيدة بالبيع بأجل  
وما يذكر مهما •

(الوكيل بالبيع مطلقا)  
أي توكيلا غير مقيد بشئ  
(كالتسريك) فيما سر (فلا  
يبيع ثمن مثل وثم راعب  
بأزبد) ولا يبيع نيئة  
ولا بغير نقد بل البيع  
نعم أن سافر ما وكل في  
يبيع إلى بلد بلا إذن  
وراعه فيها اعتبر نقد بلد  
حقه أن يبيع فيها (د) لا  
(يشترط فاش) بأن  
لا يحتمل غالبا بخلاف  
السير وهو ما يحتمل غالبا  
فيفتقر

الشهر لا تمنع على الوكيل التصرف (قوله لتصرف) أشار به إلى أن قول المتن لالحا معطوف على  
منصرف (قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذلك ولكن فائدة البطلان سقوط الجعل المسمى إن كان  
ووجوب إثارة المثل قال في المطالب وبحرم الأقدام على الفعل وإن استبعد ابن الصياغ وبحث الأذرى  
استثناء الوكالة المطلقة الصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم الأذن فيها اه واعتمد  
شيخنا عدم الحرمة في الأقدام وإن التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كإثارة ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى  
وعبارة شيخه مر والأقدام على العقد صحيح خلافا لابن الرفعة ومحل نفوذ تصرفه في غير التسكاح أما  
العقود الفاسدة لأنه إنما قدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة ومحل نفوذ تصرفه في غير التسكاح أما  
فيه كذا انقضت عدة بنتي فقد وكنتك بنز وبجها فلا ينفذ احتياطا للاضباع حل بخلاف إذنها لو أياها  
في تزويجها بعد انقضاء عدتها أو بعد طلاقها فانه يصح لأن الأذن أقوى من التوكيل كما في شرح مر  
(قوله لفساده) هذا لتعلق الشئ بنفسه لأن معنى قوله ولا لزول أنه لا يصح تعلق العزل ونفي الصحة  
هو الفساد الآن يقال المراد بالفساد الانقضاء فكأنه قال لفساده الوكالة (قوله ولو قال وكنتك  
لم) أي بنتي هذا التركيب عقدا وكالة الاول منجز فيصح والثاني معلق فلا يصح (قوله لما سر)  
أي للأذن فيه

٦ درس

(فصل فيجب على الوكيل في الوكالة المطلقة) أي وما يمنع عليه وما يجوز له فعله من حيث الوكالة  
للمطلقة اه قل (قوله وما يذ كر مهمما) أي من قوله ولا يبيع نفسه وموله إلى آخر الفعل (قوله  
أي توكيلا) أشار بذلك إلى أن مطلقا نعت لمصدر مخنوف ويصح أن يكون حالا من التوكيل  
للقهوم من الوكيل ويصح أن يكون حالا من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقا بيان للواقع وليس من  
لفظ الموكل ولو تلفظ بها الموكل فالظاهر أن الوكيل التصرف على ما يريد وإن خالف غرض الموكل  
فراجعه قل على الجمل من زيادة (قوله غير مقيد بشئ) أي من أجل أو مشتر أو ثمن أو زمان أو مكان  
أو غير ذلك كما سيأتي في الفعل الآتي (قوله وثم راعب بأزبد) محله كإثارة الأذرى إذا لم يكن الراغب  
مأطلا ولأنه ولا كسبه حراما اه عرش (قوله بأزبد) ولو ما يتباين بمثله اه سم عن شرح  
الروض (قوله ولا يبيع نيئة) وإن كان أكثر من ثمن المثل لكن إذا وكله وقت نهب جاز له البيع  
نيئة إذا حفظه بعن الثيب وكذا لو قال بعه ببلد كذا وعلم أن أهله لا يشتركون الانسيئة اه سل  
(قوله ولا يغير نقد بل بالبيع) إلا أن قصد بالبيع التجارة فانه يجوز قياسا على القراض وهل كذلك  
العرض الظاهر نعم اه حل وبجزم هذا مر في شرحه وعبارته ومحل الامتناع في العرض في غير  
ما يبعد للتجارة والاجاز كالقراض والمراد بنقد البسم ما يتعامل به أهلها غالبا نقدا أو عرضا لدلالة  
القرينة الدرية عليه اه قال عرش عليه قوله نقدا كان أو عرضا تقدمي نظيره من الشركة عند قول  
الشرح أن الأوجه امتناع البيع بالعرض مطلقا فيلتظر الفرق بينهما بناء على ما اعتمدوه وقد يجاب بأنه  
لغاغف فالمراد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يفتل بالتعامل به ولو عرضا وعليه  
فالعرض الذي يمتنع البيع به ثم ما لا يتعامل به أهلها مثلا إذا كان أهل البلد يتعاملون بالفلوس فسي  
تقدم ما يبيع الشريك بها دون نحو القماش اه شيخنا (قوله نقدا بل) وذلك بلد البيع للمعين  
ومحل التوكيل بقيد الاطلاق كما يؤخذ من كلامهم شو برى (قوله بخلاف اليسر) أي وإن كان  
المالك لا يصح به كما انقضاء الخلاف شو برى (قوله وهو ما يحتمل غالبا فيفتقر) يعني أن المراد  
حيث لا راعب تمام القيمة أو لا أكثر ولا فلا يصح أخذا مما سيأتي فيالوعين له الثمن انه لا يجوز له  
الانصر عليه إذا وجد راعبا وقديشرق سم وقد يتوقف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية

المصلحة وهي متتفة هتاع وجود راعب بكامل القيمة ع ش على مر **(قوله ما يداوى عشرة)** أي من الدرهم **(قوله على أحد هذه الأنواع)** متعلق بمحذوف والتقدير بها شتملا على أحد الباع وقال البرماوى على معنى مع عبارة لطف أى باع بيعاً شتملاً على أحد هذه الأنواع لم يصح بيعه ولم يصرح بعدم الصحة لعلالة الكلام عليه **(قوله ضمن)** أى الوكيل قيمته أى أقصى قيمة لأنه مقبوض ببيع فاسد كما يصرح به والقيمة المفروضة للحيولة ويجوز للوكيل التصرف فيها أخذه من الوكيل لأنه يملكه كملك القرض وبقى ما لو قبض الوكيل البذل من المشتري بعد التلف وكان البذل مساوياً للقيمة التى غرمها للوكيل للحيولة من كل وجه فهل له أن يأخذ بدلان للقيمة التى غرمها ويجوز له التصرف فيه بترافضها أم لا فيه نظراً لأقرب الأول ع ش **(قوله فيسترد)** أى الوكيل ولا يزول الضمان بالاسترداد بل ما بالبيع الثانى أو استئمان من المالك ع ش **(قوله ان يتي)** أى وسهل رده والاقضية للحيولة س ل **(قوله وله يبيع بالاذن السابق)** بخلاف ما لو رد عليه يبيع أو نسخ البيع أى الصحيح المشروط فيه الجار لا يبيعه إلا بآذن جديد والفرق أن هناك خرج من ملك الموكل بخلاف هنا اه س ل وفى الخطيب على أى شجاع ولورد البيع عليه يبيع فى هذه الصورة عاد الضمان أى نأى إذا باع بالاذن السابق **(قوله ولا يضمن منه)** أى فى إذا باع بالاذن السابق فهو راجع لهذه الصورة فقط كما يفهم من مر وعبارته وله يبيع حيث بالاذن السابق وقبض الثمن ويده أمانة عليه **(قوله وان تصاليع)** مقابل قوله ان يتي **(قوله والقرار عليه)** أى على المشتري والمتقدم أن الوكيل يطالب بالقيمة مطلقاً أى سواء كان ناقلاً أو ناقلاً مثلياً أو موقتاً ولا يفرقها بالحيولة وأما المشتري فيطالب ببذله من مثل أوقية ان كان ناقلاً لأن عليه قرار الضمان فان كان بآتيارده ان سهل فان عسر طوبى بالقيمة ولولم يبالى بالحيولة زى وفى قول على الجلال وما يفرمه الوكيل للحيولة فهو القيمة ولولى للمثل وما يفرمه المشتري للفيصوله وهو البذل الشرعى وكذلك لم ينفذ غرم كل منهما القيمة ولولم يبالى لها للحيولة فيها فاذا رد رجع من غرم منهما القيمة بها والمفرد في جميع ما ذكر قيمته واحدة أمان الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كما توهم وعلى ما ذكرى يعمل ما تى النجى نعم يجوز أن يفرم كل منهما نصف القيمة مثلاً فراجعه اه **(قوله ثم على ما فهم)** أى من قوله كالترك وقوله ولا يفسر نقد البذل **(قوله بأغلبها)** ولو غيراً نفع ع ش **(قوله بأنفعها)** هنا ظاهر أن يسر من يشترى بكل منهما فلو لم يجد الأمان يشترى بغير الأنفع فهل البيع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح الثانى ولوقيل بالأول لم يكن بعيداً لأن الأنفع حيث قد كالمعدم ع ش على مر **(قوله تخير بينهما)** أى بأن يبيع بهذا أو بهذا وله البيع بهما أيضاً ولو أبطل السلطان نقداً للبذل لم يبيع الوكيل وإن كان عينه للوكيل ولا يبيع بالمحدث إلا بآذن جديد اه قل **(قوله وللنصب الجواز)** وإن كان في عقد واحد شوى ولعل وجه التردد فيها إذا باع بهما مع استئمان من كل وجه فلقى الغرض بأحدهما فى الجلسة ولومع التساوى **(قوله ولو وكلنا)** مقابل قوله الوكيل بالبيع مطلقاً **(قوله بين الناس)** حل المراد بالناس ناس بلد البيع وإن تعارف ناس ببلد العاقدين خلاه أو المراد ناس بلد العاقدين أو إذا اختلف يجب التعين كل محتمل فليجرشوى **(قوله ويشترى الأشهاد)** أى فى البيع بمؤجل كاهو المفروض والأشهاد شرط للصحة فيها إذا شرط الموكل على الوكيل الأشهاد والذى اعتمده حج وحسب أنه شرط لنفى الضمان للصحة فان سكت للموكل عن الأشهاد أو ألقا مع وأشهد فى صورتين أصبح البيع ولكن على الوكيل الضمان كما قررره شيخنا ح ف ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسراً كفى س ل ولا يشترط الرهن لأنه يؤدي لاستناع البيع لأن الغالب

بيع ما يداوى عشرة بسبعة محتمل وبثمانية غير محتمل وقول كالترك أى أن آخره أولى مما عيه (فولغا) فباع على أحد هذه الأنواع (وسلم) البيع (ضمن) قيمته يوم التسليم ولومثابا لتعديه بنسائه يبيع فاسد فيسترد ان يتي وله يبيع بالاذن السابق ولا يضمن نفسه وان تصاليع غرم الموكل ببذله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من أنه يلزمه البيع بقدر البذل لو كان بالبذل فدان لزمه البيع بأغلبها فان استوى في المعاملة باع بأغلبها للوكيل فان استوى بتغير بينهما فان باع بهما قال الامام فيه تردد لا محاب والمذهب الجواز (ولو وكله لبيع مؤجل صحيح) وإن أطلق الاجل (دحل مطلق أجل على عرف) فى البيع بين الناس فان لم يكن عرف رأى الوكيل الأنفع للوكيل ويشترط الأشهاد وحيث قدر الاجل اتبع الوكيل ما قدره الموكل

عدم رضا المشتري به كافٍ على مـر (قوله فان باع بحال) مفرع على قوله ولو كانه يبيع  
مؤجلاً وقوله وأقص المـر مفرع على قوله وحيث قدر الاجل أتبع المـر (قوله ما قال الموكل) منقول  
باع (قوله صح البيع) ولا يفيض الثمن في هذه الحالة لما سيأتي أنه لو أجل لا يفيض الثمن  
الأجلان جديد وتزد فيه شيئاً أهـ حل (قوله أؤمؤنة حفظ) أي للثمن (قوله ويربني كما  
قال الاسنوي المـر) هذا قال المتن معطوف على قوله ان لم يبه الموكل المـر فهو شرط ثالث فكانه قال لم  
يبيع له شيئاً (قوله جه) أي المذكور من الصحة (قوله اظهور قصد الحماية) يؤخذ منه أن  
الكلام فيها اذا دلت قرينة على قصد الحماية والاجاز له النقص عن الاجل والزيادة على الثمن المبيع وان  
عين المشتري على (قوله فرع) هو مشتمل على مسائل أربع فمن غير غيره بفروع والغرض  
منه تنبيه قول المتن الوكيل بالبيع مطلقاً كشرطك أي محل كونه كشرطك ان لم يأت الموكل بصيغة  
من هذه الصيغة المذكورة في الفرع (قوله لو قال لوكيله) وان كان كل من الموكل والوكيل غير عالم  
بالربحية حل وبرماوى وفي عـش خلافه ومنه الشورى ومـر وعبارتهم قال حجج ويطهر  
أن الكلام يمين يعلم بمطلوب تلك اللفاظ كما ذكره والا فان عرف فيها عرف مطرد جعل عليه وان لم  
يبلغ ذلك لم يصح التوكيل للجهل بمراده منها وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الاحكام بين النحوى  
وغيره وهو محتمل لان المأمول لا عرفاً يفيض على وجهه وليس كما يأتي في الطلاق في ان  
دخلت الفتح أي فتح الحزمة لان العرف في غير النحوى لم لا يفرق بين ان المكسورة والمفتوحة  
حج ا ط ف (قوله بكثنت) وحسب ذلك أن كم للاعداد فيمثل القليل والكثير وما للانجناس  
وكيفية الاحوال فيمثل الحال والازل وسواء كان المادته نحو أو لا خلافاً لحجج وجميع بين اللفاظ  
الثلاثة بالبيع بالامور الثلاثة قل (قوله فله يبيع بغير فاضح) ولو موجود راغب لان كم للعدد  
فيمثل القليل والكثير حل وزى وخالف عـش على مـر وعبارته فله يبيع بغير فاضح  
ويبين أن لا يفرط فيه بحيث بعد اضاعة له وأن لا يكون ثم راغب بالزيادة (قوله أو بما شئت)  
أو بما يسر ولو قال تصرف فيه تصرف الملاك يبيى أن تكون صيغة باطلة حل واستقر عـش  
الصحة ويعمل هذا اللفظ منه على المحقق وهو البيع لا المحتمل وهو الهبة والقرض وعلى الصحة فيجوز  
بيعه بغير نقد البلد والمعين الناحض والنسيئة المضيعة (قوله فله يبيع بغير نقد البلد) لان ما لا يحسن  
فيمثل العرض والنفادى حيث كان يساوى ثمن المثل وصرح جمع بجوارزه بالغير الفاضح حيث شئت  
وأعتمد السبكي قال لانه العرف بالم تم فرس على خلافه حل (قوله ولا يبيع الوكيل بالبيع  
لنفسه) وكذا وكيل الشراء لا يشتري من نفسه ويجوز له حل وكالبيع غيره من كل عقد فيه  
إيجاب وقبول لا نحو إبراء فيصح توكيله في إبراء نفسه أو طفله أو عتاقهما ونحو ذلك ولو كان في إبراء  
غيرهما وهو منسبهم لم يدخل الا بالنسب عليه (قوله لانه منهم في ذلك) عبارة مـر لثلاث يلزم تولى  
الطرفين أهـ أي لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مواليه وهذا ليس كذلك لان  
المال له لغيره ولا يجوز أيضاً أن يوكل وكلاً في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في  
الطرفين أيضاً ما يأتي في التكاثر أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكلاً في أحدهما أو وكيلين  
فيهما لم وكل وكلاً عن طفله وتولى الآخر يبيعه جوارزه اذا قدره والرفق ونهاه عن الزيادة اذا لم يسمه ولا  
تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما هو حوايد ذلك أيضاً فليشأ مـر ويبيى أن مثل  
توكيله على طفله مال أطلق فيكون وكلاً عن اطفال عـش على مـر وهذا ينافى المستقر بعن سم  
من أنفق حالة الاطلاق يكون وكلاً عن الولي ثم يوافق ما نقله عن زى عند قول المتن فيصح توكيل

فان باع بحال أو نقص عن  
الاجل كان باع الى شهر  
ما قال الموكل بعنه الشهرين  
صح البيع ان لم يبه الموكل  
ولم يكن فيه ضرر عليه  
كنقص ثمن أو خوف أو  
مؤنة حفظ ويبيى كما قال  
الاسنوي حله على ما اذا لم  
يعين المشتري ولا يفاضل  
لا يبيى قصد الحماية كما  
يؤخذ مما يأتي في تقدير  
الثمن (فرع) لو قال  
لوكيله بع هذا بكم شئت  
فله يبيع بغير فاضح  
لا يبيى ولا يغير نقد البلد  
أو بما شئت أو بما سراه فله  
بيعه بغير نقد البلد لا يبيى  
ولا يبيى أو بكيف شئت  
فله يبيع بنسيئة لا يبيى  
فاضح ولا يغير نقد البلد أو  
يعاخر وهان فله يبيع بعرض  
وغيره لا يبيى (ولا يبيع  
الوكيل بالبيع لنفسه)  
ومواليه وان اذن له في  
ذلك لانه منهم في ذلك  
بخلاف غيرهما كما يبيى

(قوله وعبارتهم المـر) هي  
التي تحررت بدرس شيخنا  
رضي الله عنه

ولى اه طب **(قوله)** وولده (رشيد) والسفيه بعد رشده اذا اقام عليه القاضى فاي بعد الطرح عليه فباع لهما  
لوايح الجدول ولده الذى لا يورثه لهما لم اعدا القاضى والمقبض الذى هو المثل على علق التعليل  
شورى اى لانه يرد على علة الشارح اعمى قوله لانه منهم فى ذلك ما ذاب فيه العن وذلك عن نفسه  
اوموليه مع ان البيع لا يصح حيث خلافا للعلي واعتمد زى وسم الصحة واقترع عى لكن عمله  
اذا وكل عن موليه او اطلق لان الوكيل حيث نائب عن طه لا نائب فلان طه لا يورث طريقا كما تقدم  
عن عى على مر **(قوله)** وقبض عن اى وله تسليم المبيع او لا يصح البيع وان كان ضمن كابدل  
عليه قوله فان قبضه ضمن **(قوله)** لم يسلم منصوب بان مضرة على حة وليس عبادة وقرع عى  
والراثة انه يسلمه مالم يمه الموكل عن التسليم كما قاله مر **(قوله)** فان لم يسلم قبضه ضمن هذا اذا سلمه  
مختار اقلوا زمه الحاكم بتسليم المبيع قبل قبض العن وكان الحاكم يرى ذلك مذهبا با ليل وتقليد فلا  
ضمان وان ائزمه جهلا وعدا وان اكرهه المشتري وغيره فيظهر انه كسليم الودعة كراهية ضمن على  
الاصح اطف وحل ومضى حجج على عدم الضمان فهاذا اكرهه عالم على التسليم **(قوله)** واسترد  
ما غرم فلوات العن في بد يبنى ان يرجع بما غرمه فلوات الحيلة الى الغرم لاجلها ووافق عليه  
شيخنا زى اه شورى **(قوله)** الا بذن جديد او قامت قرينة على ذلك حل **(قوله)** وليس لوكيل  
اى لا يبنى لذلك وانما جاز شراء ذلك لعامل القراض لان القصد منه الرجوع ومن لم لو كان القصد منها  
الرجوع جاز له شراء ذلك حل وقوله اى لا يبنى اى لا حصة عليه الا ان علم العيب واشترى بالعين ففساد  
العقد حيث قل وبشارة شرح مر وليس لوكيل الخ اى لا يبنى له ذلك لما يأتى من الصحة  
للمتزمة للحل غالبا ا كثر الاقسام انتهى لانه يأتى انه اذا اشتراه في الذمة جهلا بعيبه يقع الشراء  
لوكيل واحتج بقوله ا كثر الاقسام عملا واشترى بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما  
ويجزم لتعاطيه عقدا فاسدا اه زى **(قوله)** فان اشتراه اى العيب ومثله ما لو طرأ عيب قبل القبض  
قاله شيخنا وفيه نظر فتأمله قل **(قوله)** في الذمة اى ذمة الوكيل ولم ينص له على التسليم اه مر  
**(قوله)** فهو اعم من قوله فان اشتراه الخ قد يقال مالم يذكره الاصل معلوم معاذ كرهه المطر بنى الاولى  
وايضا قيد به لاجل ان يرب عليه قوله وسكارد له ولما عزم المصنف في الاول بقيد الثاني حيث قال  
ولسكن والشراء في المتقدمة **(قوله)** وقوم الشراء لوكيل سواء جاء او نواه ولا حل لكن في صورة  
الذمة وقومعه مر اى لتوقعه على رضاه كما يفيد تعليقه الآتى **(قوله)** كما لو اشتراه اى اى الموكل وقومه ان  
الوكيل الخ اى بهذه للتأرد صورة علم الوكيل بالعيب فان هذا التعليل يجري فيها عدم وقوع الشراء  
لها لوكيل **(قوله)** ولسكن منها لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على ان العقدة اى لوكيل  
والا فعد على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظرونى شرح شيخنا خلافا فراجعه  
قل **(قوله)** رد به بالعيب اى على البائع ومحل كون الموكل يرد على البائع ان سماء الوكيل في العقد او نواه  
وصدقه البائع والا فلا رد الا على الوكيل لوقوع الشراء له اى الوكيل رد على البائع حيث ذبح  
الوكيل على الفور ولا تنتفع مر اجتهت لوكيل لانه مستقل حل **(قوله)** فانه لو لم يكن له رد الخ اورد  
عليه ان يتفدى ان لارده لايكون احييا فتأخير الرد منه حيث لا أثر له قاله سم على حجج وقيد بجوابان  
مجرد كونه احييا لا يقتضى عدم النظر اليه هنا وقد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد  
لوقوعه بعدة يصدر رضاه ولا يقع بذلك لوكيل اللهم الا ان يقال المراد بعدم رضاه ان يذكر سببا يقتضى  
عدم وقوع العقد كالتكاذب او الكفاة بما اشترى به الوكيل او انكار تسمية الوكيل اياه في العقد او انه  
فلينما عى على مر **(قوله)** لانه فوري اى واما اذ لم يكن فوريا فلا يتعذر الرد لان الوكيل يراجع

وولده الرشيد وغيره موليه  
اعم من بيعه بولده الصغير  
**(وله قبض عن)** قبضه  
يقول (حان لم يسلم المبيع)  
العين ان تسلمه لانهما من  
مقتنيات البيع (فان  
سلم) البيع (قبضه) اى قبل  
قبض العن (ضمن) قبضه  
وان كان العن ا كثر منها  
فاذا غرمها قبض العن  
دفعه الى الموكل واسترد  
ما غرم ما العن للموكل فله  
فيه تسليم المبيع وليس له  
قبض العن ادخل الا  
بذن جديد (وليس لوكيل  
بشراء مره عيب) اقتضاء  
الاطلاق عرفا للعلم (فان  
اشتراه) عن في الذمة او  
بعين مال الموكل فهو اعم  
من قوله فان اشتراه في  
الذمة (جاهلا) بعيبه  
(وقع) الشراء (لوكيل)  
وان لم يسلم المبيع العن  
كما لو اشتراه بنفسه جهلا  
ولم تكن من التدارك بالرد  
بلا ضرر عليه فيه مع ان  
الوكيل لا ينسب الى مخالفة  
لجهله (ولسكن) منها  
والشراء للعيب عمن في  
المتقدمة) بالبيع اى الموكل  
فصلانه للمالك والضرر  
ذبح به واما الوكيل فانه  
لو لم يكن له رد فربما يرضى  
به الموكل فيتعذر الرد لانه  
فوري

وبيع الشراء فيتصرف به (لان رضى) (موكل واشترى بعين ماله

فلابد وكيل) بخلاف المكس في الاول

وهذا من زيادتي اخرج  
بجهله العيب ماله عليه  
فان اشتراه بعين مال الموكل  
لم يصح الشراء اوفي الغنة  
وقوله لا يملك وان سادى  
المبيع الفتن (لو وكيل توكل  
بلاذن فيما لا يتأتى منه)  
لكونه لا يملك به او كونه  
عاجز عنه عملا بالعرف لان  
التفويض لشل هذا  
لا يقصد منه عينه فلا يوكل  
العاجز الا في القدر الذي  
يجزه عنه ولا يوكل الوكيل فيها  
ذ كعن نفسه بل عن موكله  
ولو كلفه فيما يطيقه فيجز  
عنه لمرض او غيرهما يوكل  
فيه وقضية التعليل المذكور  
لانتفاع التوكيل عند جهول  
الموكل بماله وهو كما قال  
الاستوى ظاهر اما ما يتأتى  
منه فلا يصح التوكيل فيه  
الالعياله على ما اقتضاه كلام  
الجوزي (واذا وكل باذن  
فالثاني وكيل الموكل فلا  
يعزله الوكيل) وان فسق  
لان الموكل اذن له في  
التوكيل لاني العزل سواء  
قال وكل عني أم أطلق (فان  
قال وكل عنك) ففعل  
(ة) الثاني (وكيل الوكيل)  
لانه مقتضى الاذن  
(وينعزل يعزل) من أحد  
الثلاثة (وانعزال) بما  
ينعزل به الوكيل وسيأتي  
بيانه في فصل الوكالة جائزة  
الان

الموكل في ان يرد على البائع ولومع التراخي (قوله) ويقع الشراء له) أي الوكيل وفيه نظر لانه لا يتقارب  
الشراء له حيث ذل ولعل هذا التعليل مبني على أنه يتقارب الشراء له من حيث ذل اه حل (قوله) لان رضى  
موكل الخ) قد بترأى عدم صحة هذا الاستثناء بالنظر للصورة الثانية مع قوله ولكل والشراء في الغنة  
وموجب بان الاستثناء بالنسبة للصورة الثانية منقطع فتأمل (قوله) فلابد (وكيل) بل يرد موكله ان سادى  
لو وكيل الموكل في العقد أو نواه وصده البائع والا فيرده على الوكيل كما صح في أصل الروضة من أي  
وبيع الشراء للموكل كما قرره زى وانظر كيف هذا مع ان الوكيل لا يرد على البائع (قوله) أيضا فلابد  
(وكيل) انظر وجهه في الثانية ثم رأيت مر عليها بقوله لتفرد اقلاب العقلة بخلاف الشراء في الغنة  
(قوله) بخلاف المكس) وهو ما اذا رضى الوكيل فلم يملك الرد (قوله) وهذا) أي قوله لان رضى الخ  
(قوله) لم يصح الشراء) وحيث يحرم تعاظماء فقد افساد أي والقرض انه سمي الموكل أو نواه كما تقدم  
في حال الجهل بفرق بينه وبين ما تقدم في حال الجهل حيث يقع للموكل اذا ساء أو نواه لانه معذور بجهله  
حل (قوله) الوكيل (قوله) أي ذمة الوكيل (قوله) وقع له لا للموكل) وان ساء أو نواه وتلفو التسمية والنسيئة  
(قوله) ما جازعته) المراد بكونه عاجز عنه أنه لا يقوم به الا بكلفة عظيمة اه من (قوله) لا يقصد منه  
(عنه) أي فقط فهذا ان يتصرف لو كانت الشقة أو قدر على التصرف ولو بعد ان توكل فليحذر وكتب  
أيضا فلو طرأ أشله القصرة يبنى امتناع التوكيل اه حل (قوله) عن نفسه) ولومع موكله حل فان  
وكل عن نفسه بطل على الأصح أو أطلق وقعه عن موكله شو برى (قوله) بل عن موكله) أي فقط بشرط  
علم الموكل بجزء حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بجزءه ولو قصر العاجز فله  
المباشرة بالاولى زال العجز بل ليس له التوكيل حيث ذل (قوله) وقضية التعليل الخ) أي  
منه ومنه والصورة التي قبل هذا وهي قوله ولو كلفه فيما يطيقه أيضا وذلك لان قوله لان التفويض لشل  
هذا الخ فيهم أنه كان متصفا بالجزء عند التوكيل فيخرج ما لو طرأ العجز فكان على الشارح ان يذنه  
على ان هذا من مقتضى التعليل أيضا (قوله) الالعياله) الذي يظهر أن المراد بهم أولاده وبما ليك  
وزوجه ان حجر وهو يتصرف يذني ان يلحق بمن ذكر خدمه بجارة ونحوها ع ش على مر (قوله)  
أطلق) وهذا بخلاف ما قال الامام أو القاضي لثابته استنب وأطلق فانه نائب عنه لاعتن مستنبه  
وفرق بان القاضي نائب في حق غير الموكل والوكيل ناظر في حق الموكل حل (قوله) من أحد الثلاثة)  
هو الوكيل والموكل وانما كان للموكل عزل وكيله لان من ملكه عزل الاصل ملكه عزل فرعه  
بالاولى كما قاله مر (قوله) أم عن قوله يعزله) يمكن شمول قوله بعزله الثلاثة المذكورة بأن يكون التقدير  
بمزاله لادياه فيشمل نفسه (قوله) يعزله) أي الاول اياه شرح مر (قوله) وحيث جائزه للتوكيل) أي  
عنه أو عن موكله شرح مر (قوله) أمينا) أي وان عم الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من  
الاستثناء بعده وكذا لو عين له الفتن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز  
الترويج بغير الكف اذا قالته وجني عن شئت وشمل ما ذكره موكل أصله أو فرعه قبل وعبارة  
الشو برى قوله أمينا وانظر هل يشترط فيه أيضا أن يكون ممن يليق بما يوكل فيه أولا ويوكل هو أيضا  
من يليق بذلك الذي يظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زى شو برى في من ماضه فليوكل أمينا  
فلو يوكل غيره وان عين له الفتن أو المشتري أو قال لموكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافه كما قال  
زجيني من شئت يجوز ترجيحها من غير الكف وفرق الاذرى بان المقصود هنا حفظ المال وحسن  
التصرف فيه وبغير الامين لا يتأتى من ذلك وتم وجود صفة كمال وهي الكفاءة وقد يتساع بتركها الحاجة  
فصبري بذلك اهم من قوله بعزله وانعزاله (وحيث) جاز (ه) أي لا يوكل (نوكل فليوكل) بسوا (أمينا) رعاية لمصلحة الموكل (الان

أى غير أمين فيبيع تعيينه  
لان الحق له

(فصل فيما يجب على الوكيل في

الوكالة المفيدة بغير أمين وما

يتبعها (أمره) ببيع لعين من

الناس (أوبه) أى بتعين

من الأموال والتسريح به

من يزايدى (أوفيه) أى

في معين من زمان أو مكان

تصوبع يزيد بالدينار

الذى يبيده في يوم كذا

في سوق كذا (تعيين) ذلك

وان لم يتعلق به غرض

عملا بالأذن فلا يباع لوكيل

المعين لم يصح كما في الروضة

عن البيان وفي غيرها عن

الاحتساب وقيل عديم

الصحة فيقال قال بيع من

وكيل زيد فيبيع من زيد

وأما تعيين المكان اذ لم

يقدر الثمن أو نهى عن غيره

والاجاز البيع به في غيره كما

تقله في الروضة عن جمع

وأقره

(قوله) ويبنى أن عمله الخ

هل هذا في اللزوم والاستناع

تأمل وربما نافي هذا

التقييد قول النارح وان لم

يتعلق به غرض

(قوله) وقد نفيه قول

النارح الخ) قد يقال

لا منافاة بمحصل كلام

النارح على ما اذا قصد

الشخص لانه فيقال سول

كان هناك غرض أهـ

وأما هنا فليس مقصوده ذات الشخص بل مقصوده الرجع فلزم تعيين الشخص تأمل

القول آخر غيره بل قد يكون غير الكف أصله (قوله) المالك يخرج من لوى فلا يجوز له تعيين غير الأمين

(قوله) فيبيع تعيينه) أى ان علم الموكل بفسقه والامتنع توكيله ولو علم بفسقه فوكده فزاد فسقه فانتفع توكيله

أضاً قال بعضهم الا ان كان لو عرض على الموكل لرضيه قول

(فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المفيدة بغير أمين) وأما المقيدة بأجل فقد

تقدمت في قوله ولو توكله لبيع مؤجلاً (قوله) وما يتبعها) أى من مخالفتها اذن فيه ويكون بدو أمارة

وتعلق أحكام المقيدة وكان الاظهر أن يقول وما يتبعه لانه معطوف على ما يجب (قوله) لعين من الناس

الخ) ظاهره أنه يمنع البيع لغيره وان رغب بزيادة عن مثل الذي دفعه لعين لانه لا عبرة بهذه زيادة

لاستناع البيع لغيره مع شمولات المعين بطلت الوكالة أو امتنع من الشراء لم يثبت لانه قد رغب كما في

قول وقال عرش فلوا امتنع لعين من الشراء لم يجز بيعه لغيره بل راجع الموكل ويبنى أن عمله ما لم يعلق

على الظن أنه لم يرد بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره (قوله) أو به) أوفيه وفيما بعد ما تعلقه

فقد جاز البيع بدليل ائثال وفيه وفيما بعد استعمال لانه ذكر المعين أولاً بهى وأعاد الضمير عليه ومان

آخر أو الضمير راجع للقد يدون قيد (قوله) من زمان) فلو قال بيع أو أعتق أو طلق يوم الجمعة لم يجز فيه

ولا بعده وينحصر يوم الجمعة كما قاله الاستوى في اليوم الذى يليه حتى لا يجوز ذلك في مثله من جهة

أخرى وقال الدارمي أنه في مسألة الطلاق يصح بعده لأقله لا المطلقة فيه مطلقة بعده ورد به غريب

مخالفة للتأثير وأقهر قوله يوم الجمعة أو العيدان يوم الجمعة أو عيد يختلفا في ثلاثة أيام الجمعة والعيد الذي

فيه وهو محتمل الآن يقال المطلقة فيها واحد وهو صدق للمصوص عليه بأجل ما ياتاه فهو محقق

وما بعده منكوك فيه فتعين الأول هنا أيضاً وهذا اذا قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة أو العيد في

ما وقته في يوم الجمعة أو العيد فهل يعمل على يقته أو على أول الجمعة أو عيد ببقاء بعد ذلك اليوم فيه نظر

والاقرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم ارادة بيقته اليوم انتهى ابن

عبدالحق (قوله) في سوق كذا) فلو نقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والثمن وان قبضه وعاد به

كمنظرة من القراض للمخالفة قاله في أصل الروضة بل لو أطلق التوكيل في البيع في بلد فيبيع فيه فان نقله

ضمن سول (قوله) لعين) وأما بتعين الشخص اذ لم يمتل قرينة على أن غرضه من تعيين الرج

لكون المعين يرغب في تلك السلعة دون غيره والامتنع وجاز البيع لغيره هر وقد نفيه قول

النارح وان لم يتعلق به غرض حل (قوله) وان لم يتعلق به) أى بالمعين مما ذكر (قوله) فلا يباع

لوكيل المعين) وكذا لبيده لانه قد يعتذر الثبات اذ به لبيده وتعلق العهدة بالعبد هو كما قال الاذنى

اذا كان المعين يتعاطى مثله بخلاف ما لو كان يحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فانه يصح من

وكيله اعتبارا بالعرف شو برى (قوله) لم يصح) أى ان لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه والاجاز عرض

على هر (قوله) من وكيل زيد) وكان قصده وقوع البيع لنفس زيد لا لوكيله وبشارة هر مع من

وكيل زيد أى زيد اه وهو ظاهر حيث كان الوكيل أسهل أو أرفق والا فالأذن في البيع من وكيله

اذن في البيع منه اه سول ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من

الشراء اذ يجوز رغبته فيه بعد ذلك اه شرح هر (قوله) أو نهى) أى أو قدره ونهاه (قوله) والى

بأن قدره الثمن ولم يمتل شو برى (قوله) جاز البيع به في غيره) أى ولو قبض المدة التى يتأق فيها

الوصول الى المكان المأذون فيه لان الزمان إنما اعتبر تعال كالمكان لتوقفه عليه فاسقط اعتبار التمتع

سقط اعتبار التابع ومنى جاز النقل لغير المكان المأذون فيه لم يضمن الوكيل بالنقل الى البع الغرض

(قوله)



(قوله أمره) بالبيع (بما)

لم يبع بأقل منها وان  
قل (ولا يزيد) منها  
(انتهاء) عن الزيادة  
للخالفة (أو عين  
مشتريا) لانه ربما قصد  
ارفاقه الثانية من زياتي  
فان لم يبع ولم يبع للمشي  
فه البيع بأز بد منه لانه  
حصل غرضه وزاد خيرا  
ولما منع بل ان كان ثم رغب  
بزيادة لم يجز البيع بدونها  
كما مر فلو جده في زمن  
الخيار لزمه الفسخ فان لم  
يفعل انفسخ البيع (أو)  
أمره (بشراء شاة موصوفة)  
ببشر في التوكيل بشراء  
عبد (بدنار فاشة ي  
شائين بالصفة  
وساوية احداها) وان لم  
تساو الاخرى (وقع  
للوكل) لانه حصل غرضه  
وزاد خيرا فان لم تساوه  
واحدة منهما لم يقع وان  
زادت قيمتها على البدنار  
لفوتها ما وكل فيه وتعمري  
بما ذكر اولي عما عبر به  
(ومنى خالفة في بيع ماله)  
كان أمره ببيع عبد قايح  
آخر (أو) في (شراء بعينه)  
كان أمره بشراء ثوب  
بهذا البدنار فاشترى باخر  
أو أمره بالشراء في الذمة  
فاشترى بالعين (لغا أي  
الصرف لان الموكل لم  
يأذن فيه ولانه في الاخرى

(قوله فلو أمره) مفرع على قوله أو به لان هذا مخرج من حيث العدد (قوله لم يبع بأقل منها) أي ولو  
بما يتفان فيه سواء كانت المائة قد غرق في المثل أولا علم بذلك قبل ماله لا وفارقا مخرج من ان له البيع  
بغير بيع بان ما فيه مخالفة مخرج باختلاف ما عرف وذلك لان النقص عن المائة لا يسمى  
ماتة بخلاف النقص عن ثلث المثل بما يتفان به فانه يساه عرفا سل (قوله لانه) ربما قصد  
ويرفق بينه وبين وكيل الزوج في الخلق حيث يجوز له الزيادة بأنه غالبا يقع عن شقاق فكان قرينة على  
عدم قصد الحماة اه سل ومثل في زى قال حل فان دلل قرينة على عدم رفاقه بان كانت المائة  
أكبر من ثلث كان له الزيادة كما في شرح الروض ونقل عن شيخنا انه لا فرق على المتعد والذى في  
الشرح موافقة شرح الروض وأما قوله اشترى عبد فلان بمائة فله النقص (قوله والثانية من زياتي)  
وهي قوله أو عين مشتريا كما علم من مراجعة عبارة الامل (قوله فله البيع بأز يد) ولو من غير جنسه لان  
المعوم من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابطال صفتها أو جنسها كسكرة بصحاح  
وقته بدنب شرح مر (قوله لانه) حصل غرضه الخ) فيه أن هذا التعليل يأتي في اذاتهاء عن الزيادة  
أو عين المشتري والجواب ما اشار اليه الشارح بقوله ولا مانع أي بخلاف صورة المتن فانها وان وجد فيها  
التعليل المذكور لكن هناك مانع وهو النهي عن الزيادة أو تعيين المشتري شيخنا (قوله فلو وجدته في  
زمن الخيار) أي وكان الخيار للبايع وأولها فان كان للمشتري امتنع للزومه من جهة البايع ع ش  
ولم يدبر الراغب ثم علم به بعد التزم هل يتبين بطلان البيع أم لا أحببنا شيخنا انه يتبين بطلان سل  
(قوله وأمره) بشراء شاة) ليس من جهة التفرع على ما قبله بل هو معطوف على قوله في أول الفصل  
لأمره ببيع الخ ولوجه مستأنف من غير تنطف كاصنع الاصل لكان أظهر (قوله بمصرفي  
التوكيل بشراء عبد) الذي مر هناك النوع والصف وأما عقده لان التوكيل لا يصح بدون أي بدون  
ما مره وأما معاده من الصفات فلا يتوقف صحة التوكيل عليه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل  
رعايته شرح مر بل منى (قوله فاشة ي) أي في صفقة واحدة فقط والوقت المساوية فقط للوكل  
فان اشترى واحدة بنصف لم يكن له شراء الاخرى لانه غير ما أذن له في عقد آخر وشو برى وقل  
(قوله شاتين بالصفة الخ) قال شيخنا ما قيدان للخلاف فصحب جزا في شاة بالصفة تساوى بدنار  
ومها ثوب في شاة بالصفة كذلك وأخرى بشريها وسواء قديم في المقد ذات الصفة أو غيرها قل على  
للحال (قوله بالصفة) أي كل منهما بالصفة أما إذا لم يكن ثوبا بالصفة ففيه تفصيل وهو انه اذا كانت  
احداها بالصفة وساوته وقع شرائها للوكل أيضا وان لم تكن واحدة منهما بالصفة لم يقع شرائها  
للوكل بل ان كان الشراء بعين ماله بطل وان كان في الذمة وقع للوكل وتلفوا تسمية الموكل فلو قال المتن  
فاشترى شاتين احداها بالصفة وتساوى لكان أوضح كما قال الشو برى وشيخنا ح ف (قوله  
لم يقع) فان اشترى بعين مال الموكل بطل البيع وان اشترى في الذمة وقع للوكل وتلفوا تسمية الموكل  
حل وشرح مر (قوله أو في شراء بعينه) أي بان كان شرائه بالعين مخالفا لما أمره به الموكل  
فيتمثل المورد بين سم (قوله فاشترى بأخر) أي وان تغير بين أن يشتري بعينه أو في الذمة ثم  
بدله عما فيها كسبائي فحاسب في الغرض منه التخيير المذكور وما هنا الغرض منه بيان مخالفة  
بإشراؤه هنا اشتراه بدنار آخر من مال الموكل فالغرض مختلف فيه شو برى (قوله في الذمة) شامل  
لذلك كما ينشأ شو برى (قوله ولانه) أي الموكل وقوله ما وكل فعلى مبيع ما وكل فعلى في شرائه وقوله  
بطله أي البيع تفصيل لوجه وقوله وان تلف المبيع أي هما في الذمة يعني قبل القبض يعني ان الشراء اذا

من الثانية قد يقصد شراء ما وكل فعلى وجه يسلمه وان تلف المبيع (أو) خالف

كان بمن في الذمة ثم عرفت قبل أن يقبضه البائع فالبيع لا يفسخ بل يأتي المشتري ببذله فيفسخ البيع بخلاف مالو كان الشراء بمن معين في العقد وتلف قبل قبض البائع له فيفسخ البيع فلا يلزم المبيع لشترى بل يرجع لياسته ويقال مثل هذا التوجيه في قوله ولا نه في الثانية أمره **(قوله)** في ذمة هذا أولى من تعبيره بالذمة لتنصيصه على أن المراد ذمة الوكيل لأنه لو اشترى في ذمة الموكل لم يصح العقد اه زى **(قوله)** كأن أمره بشراء ثوب في الذمة بخسة لو اشترى قوله في الذمة عن قوله بخسة كان أوضح إذا المراد أن كلام من الخسة والعشرة في الذمة وأما الثوب المأمور بشرائه فلا فرق بين أن يكون مبنياً أو في الذمة **(قوله)** وإن سمي الموكل أى وكتبه البائع أو كتبته تصديقه وتكذيبه ويختلف على نفي العلم بالوكالة أما أن صدقه فيبطل الشراء كما يعلم من مسألة الجارية الآتية صول وعبارة شرح م ر فضته عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد عجبت لتسميته والافيق العقد للوكيل كأن وكلة في قبول محو حبة مما لا عوض فيه **(قوله)** للخالفه في الأذن تليل لقوله وقم للوكيل لكنه لا يشتج خصوص وقوعه للوكيل وأما يشتج ما مضى من عدم وقوعه لموكله كما لا يخفى وقال بعضهم هو لغة لقوله ولت التسمية للوكيل لا لقوله وقع الشراء للوكيل لأنه لا يشتج وقوله يتلف المعين أى في العقد وقوله يتلف أى المعين لكن عما في الذمة في الكلام استبعاد **(قوله)** ولو قال اشترى بهذا الدينار الخ بخلاف ما لو قال اشترى بعين هذا الدينار فإنه بعين الشراء بعينه يقع للوكيل فإن لم يشتري بعينه نظراً اشترى بعين غيره من مال الموكل كان باطلاً وإن اشترى في الذمة وقع للوكيل حل **(قوله)** لم يتعين الشراء بعينه والفرق بين هذا وبين قوله السابق أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار الخ أنه لم يذكر لفظ العين وهي تستعمل في مقابل الذمة لمعين الشراء به ولما عرفت بالإشارة حلت على ذات الدينار وذلك صادق بأن يشتري بالعين أو في الذمة ويصرف في الثانية هما عتبه بها ع ش فلان كافة بين المواضع الثلاثة وهي قوله فاشترى بها ع ش وقوله اشترى بعين هذا الدينار فاشترى في الذمة وقع للوكيل وقوله ولو قال اشترى بهذا الدينار فإنه يقع للوكيل مع الشراء في الذمة **(قوله)** بل يشترى أى إن استوفى في المصلحة والافيق رعاية لا غبطه لموكله شو برى وعبارة ع ش على م ر وقوله بل يشترى الخ وعلى كل يقع الشراء للوكيل فإن تعدد الوكيل دينار للوكيل فظاهر وإن تقدم من مال نفسه برى الموكل من الخن ولا رجوع للوكيل عليه بلزومه ردماً عنه من الموكل إليه وهنا يقع كثيراً أن يدفع شخص لأخيه دراهم يشتري بهالة شيئاً يدفع من ماله غيرها وهذا ظاهر إن تقدمه مفارقة المجلس أم لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الخن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو يقع العقد للوكيل وكأنه سمي مادفعه في العقد لقولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد لأقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للوكيل بذلك وقولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد غير مطرد والفرض أن الشراء في الذمة فإن اشترى بعين ماله وقع الشراء له ح ف **(قوله)** فرغ لو أرسل إلى زارياً غنمته ثوباً وما تلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول لأنه ليس بمعاقد ولا ساماً ويؤخذ منه جواب حادثة وقع الزوال عنها وهي أن رجلاً أرسل إلى آخر ثوباً ليأخذ بهما فعلا فلاهما ودفعها للرسول ورجع بها فاتكسرت عنه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل وعمله في المشتريين كالموكل واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والافقار الضمان عليه ويبنى أن يكون المرسل طرفاً في الضمان ع ش على م ر **(قوله)** وفي الذمة ويجب بذل الدينار عما في الذمة امتثالاً لأمر الموكل فلا ينافي قوله سابقاً كأن أمره بشراء ثوب بهذا الدينار فاشترى بالثوب لأنه حادف مع المبدل في الخن على كل حال وهناك دفع غيره من مال الموكل **(قوله)** ولا يصح لمحباب الخ ومثله بمنزلهما

في شراء في ذمته) كأن أمره بشراء ثوب في الذمة بخسة فاشترى بعشرة أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار فاشترى في الذمة **(قوله)** الشراء للوكيل وإن سمي الموكل بقبله أو لقطه ولت التسمية للخالفه في الأذن لأنه في الثانية أمره بعقد يفسخ بتلف المعين فأنى يلا يفسخ بتلفه وطالب غيره ولو قال اشترى بهذا الدينار كذا لم يتعين الشراء بعينه بل يشترى بين الشراء بعينه وفي الذمة **(ولا يصح)** محاب

**(قوله)** ويجب بذل الدينار عما في الذمة) وله أيضاً بذله من مال نفسه كدفعه وأما المشتع بنه من مال الموكل ديناراً فمأمره بالبراء به تأمل

فيده بلا تعدد ويصدق فيه  
في دعوى التلف والرد على  
الموكل لانه ائتمنه بخلاف  
دعوى الرد على غير الموكل  
كرسوله (فان تعدى) كان  
ركب العادة أو ليس التوب  
تعديا (ضمن) كسائر  
الامتياز ولا ينزل بالتعدى  
لان الوكالة اذن في التصرف  
والأمانة حكم يرتب عليها  
ولا يلزم من لرفعها بطلان  
الاذن بخلاف الوديعة لانها  
محصن ائتمان فان باع وسلم  
المبيع زال الضمان عنه ولا  
يضمن الخائن ولورد المبيع  
بعب عليه عاد الضمان  
(وأحكام عقده) أي الوكيل  
(كروية) للمبيع (ومفارقة)  
مجلس وتقاضي فيه تتعلق  
(به) لا بالموكل لانه العاقد  
حقيقة حتى ان له الفسخ  
بالخيار وان أجاز الموكل  
(وبإيعاز مطالبة) أي الوكيل  
كالوكيل (شحن ان فيه)  
من الموكل سواء اشترى  
ببينة أم في القمعة (والا)  
بأن لم يقضه منه (فلا)  
مطالبة (ان كان معيناً)  
لانه ليس بيده (والا) بأن  
كان في القمعة (طالبة) به  
(ان لم يعترف بوكالته) بأن  
أنكرها أو قال لا أعرفها  
(والا) بأن اعترف بها  
(طالب كلا) منهما به  
(والوكيل كضامن) والموكل

فقال اشترت له والظاهر انه لا يضر بملك الموكل وقيل لو كان كاصرح به في شرحه (قوله)  
بعت موكله) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان الوكيل فيه سفر محض اذ لا يمكن وقوعه  
بغير طرح (قوله) بين التباين أي البائع والمشتري الذي هو الموكل الذي أوقع البائع البيع  
له قوله للوكيل بعت موكله فقد أسند له البيع من غير مخاطبة جرى بينه وبينه وتقديم البيع ان من  
شروط البعثة ان يكون التبول عن صدر منه الخطاب (قوله) والوكيل أمين أي لانه نائب عن  
للوكل في اليد والتصرف فكانت يده كيد ولان الوكالة عقد رافق ومعوته والضمان مناف لذلك سم  
(قوله) لانه ائتمنه) وأتى بالتبني بقوله الوكيل في الرد وان ضمن كالأموال لشخص مالا على آخر  
فوكلي فيضمنه المضمون عنه فبقية بينة أو اعترف به موكل أو ادعى رد له وليس هو مستعاض عن نفسه  
لأنه لا يقر ان قيمته ثابت وبه يرآن مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك اهـ في قول  
وهي أي بثبوت القبض يرآن أي الوكيل الضامن ومن عليه الجرم قال شيخنا العزيزي ودخل في  
التعليل التعدى اصدقه عليه أي قوله لانه ائتمنه أي ولو تعدى (قوله) فان تعدى الخ) ومن التعدى ان  
يضم المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضع بمحل ثم نسيه وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان  
أوجهما معنهما ان لم يكن ميسر فساده وأخر مع علمه بالخلاف من غير عذر شرح (قوله) كان  
ركب العادة أو ليس التوب تعديا) ومن ذلك ما يقع كثيرا بمصر نأمن ليس الدلائل الاثمة التي تدفع  
لم رد كواب الوكيل أيضا التي تدفع اليه ليعلمها ما لم يأذن في ذلك المالك أو تعجز به العادة ويعلم الدفاع  
بغير ان العادة بذلك فلا يكون تعديا لكن يكون عار به فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو  
حكما بأن جرت به العادة على ما مر فلا ضمان والاضمن بقيته وقت التلف ع ش على (قوله)  
ولا ينزل بالتعدى) ولو كان وكلا على أو وصي أو مال محجور لكن يترفع المال منه لعدم  
وتصرف فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيله ما فسقا ابتداء لانه يقتصر في اليوم قول  
(قوله) لانه محض ائتمان) غرضه الرد على الضعيف وبعبارة شرح (قوله) والثاني ينزل كاللوعود ورد  
بان الوديعة محض ائتمان (قوله) فان باع وسلم المبيع) أي الذي تعدى فيه (قوله) ولورد المبيع)  
أي الذي تعدى فيه قال للمعد وتقدم انه لو تعدى بغيره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن فنه وإن سلمه أي  
لمبيع الذي وكل فيه وعاد من سفره فيكون مستثنى من عدم الضمان شرح (قوله) عليه) أي  
على الوكيل (قوله) عاد الضمان) استشكل عود الضمان بانه مبني على أن الفسخ يرفع العقد من أصله  
لان جنس والمضاد العكس وأوجب بانه وان رفعه من جنسه لامن أصله لا يقطع النظر عن أصله بالسكينة  
مول ومنه (قوله) وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مضروب باع الفاسد بانذ ماله بضعف يد  
الضامن اهـ قول (قوله) وأحكام عقده) أي وحله أيضا كالعتق والطلاق حجج ع ش وسئل  
(قوله) حتى ان له الفسخ بالخيار) أي خيار المجلس أو الشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد  
لوكل اذ ارشى به الموكل لانه لا يدفع الضرر عن المالك وليس منوطا باسم المتعاقدين بخلاف ما شرح  
مر (قوله) كالوكيل) قال في شرح الروض الظاهر ان له ذلك أي مطالبة الموكل وان أمر الوكيل  
بالمرابحة بين مادمه اليه فانه يأخذ من الوكيل ويسلمه للبائع شوري (قوله) فلا يطالبه) هلاطابه  
ليصير تخليه اذا أنكر وكالته شوري وبعبارة سم في عدم المطالبة نظرت به أنكر وكالته بل  
الوجه المطالب بحتن (قوله) ان لم يعترف) أي البائع بوكالته (قوله) كضامن) أي باذن دليل قوله

(قوله) ولا يعرف كيف ضاع الخ) لان معرفته كيفية الضمان يدل على اجماله وعدم حفظه فكأنه قال ان لم يحفظه وهو في هذه ضامن  
فلان في أمواله التي تلفت صدق لانه عاقل لم يدع ما ينافي الحفظ اهـ شيخنا زيادة

فأذاعهم مروج **(قوله ولو تفن في قمه)** أي الوكيل من الشترى في التامير **(قوله طالبه شتر)** علمه كان منمو ما من جملها كمر و الا فلا يكون رطباً في الضمان لأن طالب الحاكم وهو لا يطالب شرح در و خرج بالوكيل فيأخذ كالأولى فيضمن و حده ان لم يذكر موابه في العقد والاضمة المولى عليه والفرقان بيع المولى لازم له على غير اذنه فيأخذ المولى ضامه بخلاف الوكيل شرح در **(قوله وأقره على الموكل)** وإن كان التلف في يد الوكيل لأنه اقتض ح **(قوله وبذلك)** أي بنو المولى والقرار على الموكل **(قوله والاملاق في الشترين)** أي عن كون يد الوكيل أو المولى **(قوله يكون في يد)** أي الوكيل وذلك لان اقتديبه به غير أنه لو تفن في يد الموكل لا يطالب به الوكيل وليس مراداً ع **(يصل في حكم الوكالة)** أي من كونها جزء من الجانبين وأرقاعها أي مرتفعه هي أي بيانه لان لم يتركه فهو معطوف على حكم بقدر مضاف أي يوقى بيان ما يرفع به وقوله وأقره أي أي من قوله ولو اخذت في اليد آخر الفصل **(قوله ولو يجعل)** أي بناء على ان المبرع يصح العقد بلفظ لا يأتى ك جزم به الجويني في غير هذا لأن لفظ وكتك في عمل كذا يكذا معناه اجارة وهي لازمة من التامير وصيغته كذا فخرص المولى كانت لازمة لكن الراجح تغليب اللفظ هنا في جائزة وقد يظنون المرى في غير هذا المثل كالمه ثواب فهاهنا مع لفظ المولى جعل كونها جزء مما لم تعد بلفظ الاجارة والا كانت لازمة ع ش ا ط **(قوله جائزة)** لان الموكل قد يرى الصلحة في ترك ماوكل فيه أو في تركه آخر والوكيل قد يرضع لمبايعته عن العمل در **(قوله أي غير لازمة)** فليس المراد بالجويز ما قبل التحريم قل وعش وشورى **(قوله من غير توفيق)** ويستثنى لا يصح تصرفه بعد النزول ضمن نفسه لان الجهل غير مؤثر في الضمان حل أي وأما لو توفى بعدم الحرمة وعبارة شرح در بخلاف عزل المودع والمستبر فإنه يوقف على علمه وفاقاً للوكيل بان التصديقه من الصرف لئلا يتركه بائناً على عبائه عن ملكه فأقر به الدوزل وإن لم يعلم غلظناه اه قال ع ش عليه وفادة عدم عزله في الودع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخمر حتى لو قصر في ذلك كأن لم يدفع مثلاً لا يوجب ضماناً ولا للشرعانه لأن عهده على استعمال العار به قبل بلوغ الخبر واه لوستل بالعدم استعمال المأخوذ من قبل ذلك ضمنه اه لأن ما يوقف انزل العارض على بلوغ اتفاق المصالح الكسبية أي من شأنه تنقل به المصالح الكسبية أي لو في من خاص بل ينعزل قبل بلوغ الخبر والتركيب لو تعلق به المصالح الكسبية كأن كان وكيلان السلطان أنزل بمجرد الدوزل وان لم يملكه الخبر لان من شأنه أن يتلقى به مصالح كسبية زى **(قوله بعزل آدمه)** من إضافة المصدر إلى فاعله والافعال محذوف تقديره الوكيل والاحد الفاعل صادق بالوكيل والموكل ك قاله الشارح وقوله وعمده مختلف أيضاً لفاعل وضعية مراع مع لاحد الصادق بكل منهما أيضاً كآمره شيخنا **(قوله بان بعزل الوكيل نفسه)** يقاس ما يأتي في الوصي أنه لو خيف من الزل ضام المالحوم ولم ينزل وإن كان المالك حاضرًا فيأخذها من حجر وهو المتمد زى **(قوله أو بدله للموكل)** أي وان ترتب على عزله لئوكل امتيازاً فالعلم على مال الموكل فلا يجزى در ينزل بذلك ولا يبال فيه فتعيبه له لانه من التروك بل لا يزيد على الاستوى على العلم بالمحضرة وقد جرى دفعه فلا يبال عليه الدفع عنه ع ش **(قوله وأقره)** وبنى ان العجز في كونه غرضاً لاعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضاً غرضاً حتى وصفه في اعتقاده ذلك عندته انزل من على التبعة **(قوله أو كرائه للموكل)** أي الداخل في فوزه وتبعده **(قوله بدله بركا شرمه)** أي القصد **(قوله بارتوق)** في مثل وعل شرباً أو دوكا شرباً **(قوله أو فليس)** هو واضح في الموكل وصورته في الوكيل أنه لا يملك في شتره من غير من أعين

كأصيل فذاغرمه رجم بنا  
 غرمه على الموكل (ولو تلف  
 ثمن فيه واستحق بيع  
 طالبه من) يبدل الثمن سواء  
 اعتذر فطشتهى بركاة لم  
 (والقارعى الموكل) يرجع  
 على الوكيل بما غرمه لأنه  
 غرمه بفتح علم ماصح به  
 الاصل ان لشترى معاذلة  
 (الطلاق) انشاء  
 الثمن الثمن فيه أولى من  
 تقيد الاصل لم يكونه في يده  
 (اصل) في حكم الوكالة  
 (الوكالة) ولو جعل (سرة)  
 أى غير لازمة من جانب  
 الموكل ولو كلف (فرضه حالاً)  
 أى من غير توقف على غير  
 الثالث مما يجب إرفاعها  
 (بذل نسمة) بل يجوز  
 كلفه أو من كلفه من أوفى  
 سواء أكان بلفظ العزل أم لا  
 كسخت الوكالة وأعطتها  
 أو أرفعتها أو تعدده انكارها  
 بلا غرض له فيه بخلاف  
 انكارها طالباً من أوفى  
 كسختها من ماله وذكر  
 انكار الموكل من زباني  
 (وزوال شرطه السابق)  
 وزل الباع فينزل بطريق  
 بخر بغير أو فليس عما  
 يفتن به

الوكيل ثم قبل الشراء فحرم عليه بالصل شوري أي فينزل لان ذلك اما قرض أو هبة وهو ممنوع  
 منها المألوكل في التصرف في شيء من أعيان مال الموكل فلا ينزل عنه بطرق عجز الفل على لانه  
 لا يضر غرامه. ولهذا المعنى أشار الشارع بقوله عما لا ينفذ أي عن تصرف لا ينفذ من انصف بها وهو  
 منقول بقوله فينزل واحتربه عن تركيل الصفه في الغفون النصاص الذي استحقه (قوله أعم  
 من انقضاء الأصل الخ) لان زوال الشرط أعم من هذه الثلاثة اذ يشهد بطرق عجز الفل والرق  
 لكن كان ينبغي للشارح أن يقول كطرق الرخ الخ فان عبارته المذكورة توهم حصر زوال الشرط  
 بما ذكر وليس كذلك (قوله على الموت) قال مر ونالف ابن الرفعة فقال الصواب أن الموت ليس  
 بنزل وانما ينتهي به الوكالة قال الزكشي وفائدة عزل الوكيل عونه انزال من وكلة عن نفسه ان  
 قبضته وكلا عنه انتهى وقيل لفائدة ذلك في غير التطبيق انتهى بحروقه (قوله والانغماء)  
 فبينما لا فرق بين طول زمن الانغماء وقصره وهو الموافق لما مر في الشركة لكن في سم مانه  
 فرغ دخل في كلامه الانغماء فينزل عنه واستثنى منه قدر لا يسقط الصلاة فلا انزال به واعتدله مر  
 وكذا لا ينزل وكيل رى الجمل بانغماء موكله لان زيادة في مجزئه بالشرط لصحة الابانة شرح مر  
 ومن الانغماء التثريب الواقع في الجمل فلينبه له فانه تم به البولي كافي قبل ولا ينزل الوكيل  
 بتركيل وكيل آخر بل يجتمعان على التصرف كما ذكره عرش (قوله وبزوال ملك موكل) أي وان  
 عاد الى ملكه لم تعد الوكالة مر ا ط ف (قوله كبيع) أي بت أو كان الخيار للشترى فقط حل  
 (قوله وإيجار ماوكل في بيعه) هذا مثال زوال المنفعة وهل هذا قيد أم لا فيشمل ماوكل في عتقه أو رهنه  
 أو تزوجه أو وقفه أو جتبه نظروا الظاهر الثاني عرش (قوله ومثله تزوجه) عبدا كان أو أمة  
 زوى (قوله ومع قبض) وجته وان لم يقبض اه زى قال مر أو وصى أو دبر أو على المتق بصفة  
 أخرى كما جتبه البقيتي وغيره أو كتب انزال من مر بدا البيع لا يفعل شيئا من ذلك غالبا (قوله لا لشعارها  
 بالدم على التصرف) أي يثم الموكل على التصرف الذي كان يحصل من الوكيل لو فرض وقوعه منه  
 وفيه أن التمس لا يكون إلا عن امر وقع وهذا يقع فالأولى أن يقول لا لشعارها بالرجوع عن التصرف  
 أي عن الان في فتأمل وعلى مر بقوله لان مر بدا البيع لا يفعل شيئا من ذلك غالبا وقياس ما يأتي في  
 فوسبة الانزال بما يبطل الامم كطحن الخطة وهو الأوجه ولو كلف قناباذن مالكة ثم باعه أو أعتقه  
 لم ينزل ثم بعضي يصرفه بقدر ان من شتره لصيرورة منافعه مستحقة له اه بحروقه (قوله  
 ونسبه بذلك) أي بقوله وزوال ملك موكل أعم لشمله الإيجار والتزويج والرجوع (قوله وأصنتها)  
 أي لو كلف المشتري له الموكل فيه لان ما ذكره اختلاف في صفة الموكل فيه (قوله بحق) حال من  
 التمس في بيعه أي التمس والياء لصاحبه والمراد كونه بحق باعترا ف الموكل بان اعترف بأنه أذن له في  
 التسليم قبل القبض (قوله وأقال آتيت بالتصرف) بان طلب منه المالك في بيعه فقال بعه وخذ  
 فنفذ فترك الموكل البيع لأجل أن يأخذ العبد قال مر فلا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على  
 التصرف (قوله حلف الموكل في صدق) وبعد تصديقه بالنسبة لبعض صور الأولى وهو قوله أو بالتشراء  
 بشرين فقال بل بعشرة يكون الحكم هو انفصال الآتي في قوله فان اشتراها به من مال الموكل وساء الخ  
 وفعله فيصدق وحينه فيطالب الموكل المشتري بالثمن في الثاني فهو يرجع المشتري على الوكيل لاعترا فة  
 أو الوكيل بأنه مظلوم أعذ الموكل منه فان كان دفعه لا ووكيل وأسكر وأقام عليه بيته بذلك فذاك  
 والاستفاد الوكيل ا حل وحذا لا يظهر بعد اقراره قبض الثمن (قوله لان الأصل عدم الاذن)

لتقصيره بعدم الاشهاد على القبض اه شيخنا



ذلك (فان اشتراها بعين مال الموكل (وسماه في عقد) بان قال اشترى بئها فلان والمال له (بطل) الشراء لانه شراء بمال الغير بغير اذنه (أو) سواه (بعده) بان قال ذلك (أو اشتراها) (أو في العقد وسماه كاسم) أي في العقد أو بعده (وصدقه البائع) فيها سواه في صورتين (فكذلك) يبطل لانها تم على ان الشراء للسمي وقد ثبت جيبته لم يأذن فيه بالتمن المذكور كالصديق الحجة (والا) بأن لم يسمه في ذلك

(قوله أي سواه) صدقة البائع (الح) أي قاله انك سميت به مع كونه وملك أو لم يملك أو كسك (قوله وفي شرح) أو كسك (قوله وفي شرح) مر (الح) ما أخرجه وهو مسئلة التبة خروج عن موضوع كلام المتن وان كان في نفسه صحيحا تأمل قويني وأيضاً مر ذكر ذلك في قوله أو سواه بعده كما يعلم برجسته (قوله فلا أقام بينة) أي الموكل (قوله) قال له انك نويت بالشراء (قوله والمستند المشتري) أي الذي هو الوكيل (قوله والا فغن) أن تطالع (الح) هذا لا يظهر الاقبا اذ سواه بعد المقدما اذ سواه في العقد قد فوض شهادتها تأمل

لأنه أي على أنه إنما أذن له في الشراء بعشرة وهل يكفي ذلك أولاد من الجع في بعينه بين النبي والآيات بأن يقول وألفها أذنته بعشرين وانما أذنته بعشرة قياساً على التحالف في البيع والمجامع أن ادعاء الأذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة فيه نظر والأقرب إلى كلامهم الأول ويقرق بينهما بأن الاختلاف متعلق بصفة الأذن دون ما وقع العقد به ولا يلتزم فيه ذكر نفي ولا إثبات ثم فيها وقع العقد المستلزم أن كالمقوع ومدعى عليه وذلك يستلزم ذكر النفي والآيات صريحاً بخلافه سم بالعمى اطف قال حل فلو نكل وحلف الوكيل كان كافئة البينة (قوله) فان اشتراها بعين مال الموكل أي سواه صدقة البائع أو كذبه أو كسك فهذه بإقسامها الثلاث عدوها صورة في الحاصل الذي ذكره \* والحاصل ان الوكيل ما أن يشتري بعين مال الموكل أو في التسعة وعلى كل لما أن يسميه في العقد أو بعده أو ينويه في العقد فهذه ثلاثة مضرورة في الخالين فيكون المجموع ستة أحوال البائع إما أن يصدقه أو يكذبه أو يكسك فهذه ثلاثة تضرب في الستة فالمجموع ثمانية عشر وقد اقتصر الخارج منها على ستة عشر يجعل ماله اشترى بالعين وسماه في العقد واحدة فيسقط من قضية القسم ثمان تسقط من الجملة ولونظر لضم الحجة في مسائل التصديق زادت على الثمانية عشر و ربما بلغت أربعة وعشرين فليحذر ذلك جميعه لكانه اه شوري ويحذر به أن الحجة تأتي في ستة البطلان كأي نظم المتأدى (قوله بعين مال الموكل) بأن وقع العقد عليه بان قال هذه الدنانير وهي لموكل وأما مجرد كون المال فلا يبعد التبعين كالأجنبي حل (قوله وسماه في عقد) أي أدوات في العقد وصدقة البائع (قوله والمال له) قيد لا بد منه وقضيته أنه لم يقل ذلك بل اقتصر على اشترى بئها فلان لم يحكم بطلانه وهو مشكل لانه صرح باسمه في العقد وقد ثبت بحلف الموكل أنه لم يأذن له في الشراء فيكون ضموها وتراعه باطل فلا فرق في البطلان بين أن يقول والمال له أم لا وفي شرح مر كبح مانعه وخرج بقوله والمال له في الثانية ما لو اقتصر على اشترى بئها فلان بأن نواه فلا يبطل البيع اذ من اشترى غيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير أي في العقد بل نواه فيه يصح الشراء لنفسه وإن أذنه الغير في الشراء ومفهومة أنه علوه صرح باسم الموكل بصرح الشراء لاسمي وعليه ففهوم قوله والمال له فيه تضليل عش وبعبارة حل قوله والمال له قيد معتبر فلا بد من ذكر ذلك ان لم يكن البائع يعلمه والا فلا حاجة ذكره كما كفا بهم البائع فان أقام الوكيل بينة أنه أمره بالشراء بعشرين ثبت الشراء للموكل فلا قام بينة بدعواه لم تسمع لانها شهادة على نفي اه بحروفه (قوله أو سواه بعده) فصل الثلاثة الأخيرة بجواب ولم يجمع الجميع بجواب واحد لاجل قوله بعد وصدقة البائع لانه خاص بالثلاثة الأخيرة (قوله في صورتين) هما لو اشترى بعين المال وسماه بعد أو اشترى في السنة وسماه مطلقاً شوري فهذه أربع صوراً في الصورة الأولى وهي قوله فان اشتراها الح باطلة ويضم لها صورتان وهما اذا توفي العقد والشراء بالعين أو في السنة وصدقة البائع أيضاً كإفاده شيخنا قتلان عش وغيره (قوله) لانها (أو أي البائع والمستند المشتري) وقوله على أن الشراء للسمي أي الموكل (قوله وكالتصديق) أي تصديق البائع للوكيل في كونه اشترى للموكل وسماه وقوله الحجة أي اذا أقام الوكيل بينة على أنه اشترى للموكل وسماه في عقد أو بعده فالحجة كالصديق في إفادة البطلان شيخنا فالمراد الحجة على كونه سواه في العقد أو بعده وفي عش على مر مانعه ولعل مستند الحجة في الشهادة قريبة غلبت على ملها ذلك كله بان المال الذي اشترى به لا زيد وسعت تركيله والا فغن أن تطالع على أنه اشترى له مع احتمال أنه نوى نفسه (قوله بان لم يسمه في ذلك) أي في العقد أو بعده مع تصديق البائع بأن لم يسمه أصلاً بل نواه مطلقاً أو سواه في الح ولم يصدقه البائع كاذ كره بقوله وكذبه أو كسك قوله أو سواه فيه عين

(وقع) الشراء (للوكيل)  
ظاهرا ولعن التسمية وسلم  
الغن المصن للبائع وغيره  
بذله للوكيل (وحلف البائع  
على نفي العلم) بالوكالة  
ويكون المال للمولى (إن  
كذبه أو سكت وقد اشترها  
بالبعين وساه بعد العقد)  
وذكر حلف البائع في  
الثانية مع ذكر وقوع  
الشراء بالعين للوكيل فيها  
لوساه بعد العقد مع سكت  
البائع أو لم يسكن من يابني  
(ومن لقاض حيث) أي  
حين وقع الشراء للوكيل  
(رفق) بالبائع (في هذه) أي  
مسئلة حلفه (د) رفق  
(بالمولى مطلقا) ليبيها  
للوكيل ولو يتعلق) كأن  
يقول له البائع إن لم يكن  
مولى لك أمرك بشراء الآلة  
بشرين فقد بعكها بها  
ويقول المولى إن كنت  
أمرتك بشراء الآلة

قول الملقن أو اشترها في الذمة الخ وقوله أو بعده والشراء بعين مال المولى هي عن قول الملقن أو بعده  
وذكرها لأجل قوله وكذبه البائع أو سكت فيكونان مفهوم قوله وصدقه البائع يجعل الملقن متوجها  
للمقدن فتعنى رجوع قوله وكذبه البائع أو سكت للثلاثة الأخيرة التي بدلا لاقط دون التبة وهذا  
يؤيد كلام الشوري وإن كان للمقول خلافه (قوله بل نواه مطلقا) أي سواء اشترى بالعين أو بغير  
الذمة لم يقل في العقد أو بعده لأن التبة لا تكون إلا العقد وقوله أو ساه فيه أي فهاذ كراضا أي  
العقد أو بعده وقال الشوري قوله بل نواه مطلقا أي سواء اشترى بالعين أو بغير الذمة صدقة البائع  
أو كذبه أو سكت كما هو ظاهر ولا يعمل قول الشارح وكذبه البائع أو سكت عاددا إلى هذا أيضا لما يلزم  
عليه من السكت في مسئلة التبة عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعدها لتقدم التصديق فباعوا على  
هذا فكلام المصنف في مسئلة هنا اثنتا عشرة وتقدم أربعة باطنية فليأمل شوري وقوله  
يعني الشوري لما يلزم عليه من السكت في مسئلة التبة عن حكم التصديق قلنا أنه خارج عن قول  
الشارح وكذبه أو سكت فإذا كان الشراء بالعين أو بغير الذمة ونواه حالة العقد وصدقه البائع في ذلك  
يكون البيع باطلا فيما فيضان إلى الأربعة الباطلة المذكورة في كلام المصنف كإقراره المتابع عن  
متابعهم كالشراء لمسى والباطل ويكون قوله وكذبه البائع أو سكت راجعا للجميع أي لجميع الصور التي  
بعدا لا يكون تحت الأعرص صور وقبلها ستة باطلة كما قاله الشوري وقرر مشيخنا العياشي وهذا  
أعنى قوله بل نواه مطلقا عن التسمية من حيث هي أي في العقد أو بعده وقوله أو ساه فيه أي في العقد  
أو بعده أي قوله وصدقه البائع أو سكت هذا محترز أو اشترى في الذمة الخ أي محترز القيد المذكور وهو  
قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه إليها وقوله أو بعده العقد أي قوله وكذبه البائع أو سكت هذا محترز  
القيد أي قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه لقوله أو بعده في كلامه لم يشر مشيخي (قوله  
أو بعده المقدم) معطوف على معمول ساه (قوله ظاهرا) أي وباطنا أيضا في بعض الصور كما يأتي  
في احتمال كذبه والشراء في الذمة (قوله ولعن التسمية) أي باللفظ في صورته وبالنسبة إلى أربعة  
وقوله وسال الغن للعين أي في صور التسمية وهي أربعة اثنتان من صور التبة واثنتان من صور التسمية  
(قوله وحلف البائع على نفي العلم بالوكالة) أي إن ادعى الوكيل علمه بها وفادته حلفه وقوع الشراء  
للوكيل لأنه إن نكل وحلف الوكيل بطل الشراء قال العلامة الشوري خلافا لحلف البائع على نفي علمه  
هو عاذته في رعاية الاختصار وكذا يقال في كل ما أتى به معروفا انتهى (قوله إن كذبه) أي كذبه  
البائع الوكيل بأن قاله إنما اشترى لنفسك والمالك أو سكت عن المال ممر وعبارة الشوري إن  
كذبهم مطلقا أي سواء اشترى بالعين أو بغير الذمة (قوله أو سكت وقد اشترها الخ) أي والحال أنه  
اشترها بالعين ومفهومه أنه لو سكت وقد اشترى في الذمة لا يحلف البائع وينظر وجه مشوري إلا أن في  
مر ما يقتضي أن البائع يحلف في هذه أيضا عشا ط فف قوله وقد اشترها بالعين ليس بقابل له  
الذمة وقوله في الثانية وهو قوله أو سكت وقوله أو لم يسمه أي بأن نواه (قوله ومن لقاض) المراد به من  
تقع الخصومة عنده ولو عكسا رذا أمر مطاع وقوله رفق بالبائع أي لتطلف به أو ساه ورفق ولطاف وقوله  
مطلقا أي في مسئلة حلفه وغيرها (قوله أي في مسئلة حلفه) أي المثار إليه بقوله وحلف البائع والظاهر أنه  
لا يخص بهذه الصورة بل يأتي في جميع صور الوكيل وذلك إذا اشترى في الذمة وساه في العقد أو بعده  
وكذبه أو سكت حل (قوله مطلقا) أي في هذه وغيرها أي في جميع صور وقوع الشراء للوكيل (قوله  
إن لم يكن مولى لك أمرك بشراء الآلة بعشرين) بأن كنت كاذبا في دواءك أنه أمرك بما قلت لأها

الشراء التقدمة اه (قوله مع ذكر) إذا تأملت هذه وجنتها هي التي عبر فيها بالثانية التي زاد الحلف فيها اه قويسني حيث



الشره فيقبل هو كحل له بانما يتفر هذا التعليق في البيع بتقدير كذب

(٦٩)

الوكيل وصدة للضرورة

فان لم يجب من رفق  
به الى ما ذكر اولم ياله  
القاضي فان كان الوكيل  
كاذبا لم يحل له تصرف في  
الامة بوطه ولا غيره ان  
كان الشراء بعين مال  
الموكل لبطانه بالما وان  
كان في القمة حله ذلك  
لصحتما لئلا يضاهوا كان  
صادقا ففى للموكل بالما  
وعليه للوكيل الثمن وهو  
لا يؤديه وقد ظفر الوكيل  
بغير جنس حقه وهو الامة  
فله بيعها وأخذ حقه من  
ثمنها وذكر التسولي كافي  
الروضة وأصلها أنه له ذلك  
أيضا فما اذا كان كاذبا  
والشراء بعين مال الموكل  
لتعذر رجوعه على البائع  
بحقه وذكر سن الرفق  
بالبائع من ز يادى (ولو قال  
قضيت الدين فأنكر  
مستحقه حلف) مستحقه  
فيصدق لان الاصل عدم  
قضاؤه ولان للموكل لو ادعى  
القضاء لم يصدق ولا يصدق  
الوكيل على الموكل في ذلك  
الاجحجة لانه وكفه في الدفع  
الى من لم يأتمنه فكان من  
حقه الاشهاد عليه كاعلم  
من قولى فيما مر أوقال  
أثبت بالتصرف الى آخره  
(قوله وأغير الوكيل) وهو  
الموكل أى في صورة التبعيع  
التصديق وهذا على كلام  
الشو برى وقصفت ثمن في هذه بالمل تأمل

حيث تكون ملكا للبائع فيصح بيعه ما وقوله ان كنت أمرتك بشراء لامة بعشرين بأن كنت  
مادقا في دعواك المذكورة لانها حيث تكون ملكا للوكيل فيصح بيعه • وإعلم ان صورة البطان  
ان كان الوكيل فيها صادقا تكون الامة للموكل فينبغي أن يقال فيها لا تطف بالموكل ليعمها للبائع خصوصا  
اذا كان البائع بمعد فالوكيل فإزعمه اه شرح الروض وسم (قوله) يتفر هذا التعليق في البيع  
هذه الصورة كما خرجت عن قاعدة البيع بالتعلق كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لاعتراف  
البائع بأنها للوكيل قبل البيع أى الثاني أو غير الوكيل وكذلك لا ترتد عليه باعيب كذا في حواشي شرح  
الروض شو برى وهذا جواب عن سؤال مقدر تقدره ان من شروط صيغة البيع عدم التعليق كما تقدم  
وقد وجد هنا قلتم بصحة فاجاب بما ذكر تأمل ولو نجز الباع صحيحا ولا يكون اقرارا بما قاله الوكيل  
شرح حر (قوله) بتقدير كذب الوكيل أى بالنسبة للرفق بالبائع لانه حيث تكون ملكه وقوله وصدة  
بالنسبة للرفق للموكل (قوله) لم يحل له تصرف في الامة بوطه ولا غيره) يعنى بغير طريق الظفر فلا ينافى  
قوله بسدود كالتسولي الخ (قوله) ان كان الشراء بعين مال الموكل) انظر كيف وقع الشراء للموكل  
في هذه الصورة أم لا لم يحل له تصرف في الامة بوطه ولا غيره وأى فائدة في وقوع الشراء لظاهر  
(قوله) لبطانه بالما أى لانه شراء بعين مال الغير بغير اذنه (قوله) لصحتما لئلا يضاهوا أى كذا باطنا  
ظاهر لان القرض انه اشترى في القمة شو برى وقوله فيما مر وقع الشراء للموكل لظاهر أى وكذا باطنا  
في هذه الصورة (قوله) وان كان صادقا ففى للموكل بالما) أى لان الشراء له على هذا الاحتمال وقوله  
وعليه للوكيل الثمن أى الذى دفعه الوكيل البائع لانه دفعه عن الموكل وهو أى للموكل لا يؤديه لدعاه أن  
الشراء ليس له وقد دفعه للبائع وقوله بغير جنس حقه أى لان حقه الثمن وقوله انه له ذلك أى بيع الامة  
وأخذ حقه منها أى لان العقد باطل فيبيها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من  
الوكيل بتعذر رجوعه بحقه فالباع في هذه عن البائع وفى التي قبها عن الموكل كاقهره شيخنا (قوله)  
فهيها) أى وجوب لانه جواز بعد منع فيصدق بالوجوب كما قالوه في مسائل الظفر أى ان أراد أخذ  
حقه اطف (قوله) وأخذ حقه من ثمنها) وأن يؤجرها وبأخذها من الاجرة ثم ردها للموكل ذكره  
الشيخ ينجى اه حواشى شرح الروض وذكره عن أيضا وأفاد قوله من ثمنها أنها اذا فضل شيء رده  
للموكل ان كان الوكيل صادقا والارد بالما لان الملك له حيث سئل (قوله) لتعذر رجوعه الخ) في  
هذه العبارة اجمال بوضعها عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم له التصرف من حيث  
الظفر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل ولعذر عوده عليه بحقه ولعذر عوده على  
البائع ليرد للموكل ماله فجاز التصرف في مال البائع لذلك (قوله) حلف مستحقه) أى واذا حلف المستحق  
طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل واذا أخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل المأخوذ  
وان صدق في الأداء لتقصيره بترك الاشهاد زى (قوله) ولان للموكل لو ادعى القضاء لم يصدق) أى  
فالموكل لا يلى (قوله) ولم يصدق الوكيل) أى لا يرجع الوكيل على الموكل في الصدق بالاجحجة أرحال  
كون الوكيل مستعيا واستعيا على الموكل أى اذا طلب منه الموكل المال الذى أمره بدفعه للدين (قوله)  
الدين لم يأتمنه) أى لان للموكل وكل الوكيل أن يدفع المال للشخص لم يأتمن الوكيل وهو الدائن لان  
الدائن لم يأتمن الوكيل في الدين الذى يدفعه حتى يصدق في دفعه بلا بينة وقوله فكان من حقه  
الاشهاد والواجب عليه اما الاشهاد ولو واحد امسور اليعايف معهما اما دفع بحضرة الموكل كافي حر  
والشيخ في قوله الى من لم يأتمنه بحمل رجوعه الى الموكل وإلى الوكيل وعلى كفى تأمل هذا التعليق

قال بعضهم تأملناه فوجدناه في غاية الصحة فان محمله انه مفهوم القاعدة القائلة كل من ادعى الردعى من انتم صدق. فبينه ومفهومها ان من ادعى الردعى من لم يأتمنه يصدق. فبينه بل لا بد من بينه وهو الوكيل بدعى دفع العين للمستحق الذي لم يأتمن الوكيل **(قوله وعمله)** أى على عدم تصديق الوكيل للمشار إليه بقوله ولا يصدق الوكيل الخ وقوله بحضرته أى الموكل وقوله وهذا أى عدم التصديق أى فى نفسه لا يصدق فيه الوكيل وهذه يصدق فيها فهاهنا مخالفاً **(قوله بتركة الاشهاد)** أى على أخذ المستحق منه **(قوله فانه يصدق على موكله)** ويراد المدين بتصديق الموكل له. وحينئذ فظهر ان الوكيل لا يطالب المدين شوى يرى **(قوله وسيأتى في الوصية)** مراده بهذا الاعتذار عن ترك هذا هنا معذ كرفى الأصل ومراده أيضاً التوطئة لقوله ولن لا يصدق الخ وقوله ان قيم اليتيم ووصيه ليسا يقيد بل هما الأب والجد وعبارته في الوصية وصدق بينه ولّى في اتفاق على وليه لائق لا في دفع المال وبعبارة شرح مر والمراد بالقيم ما كان من جهة التامنى اذذاك مرادهم بانه حالة الاطلاق ودعوى أن المراد به ما بين الأب والجد مرادهم بوقتيان القيم لأبوه والجد والأوجه أن الأب والجد كالقيم في ذلك خلافاً لكسبى وألحقهما قاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه انتهى باختصار **(قوله بفكره)** أى الابنة لانه لم يأتمنه مر **(قوله وغاصب)** استشكل جواز التأخير للغاصب بوجوب التوبة على الفور وفى متوقفة على الأداء وأجيب بان زونه يسير فالتأخير لما يترتب عليه من المصلحة يبرأى **(قوله كوكيل)** ولو جعل وشريك وعادل قراض زى **(قوله ولكن يجوز دفعه ان صدقه)** وكذا يجوز دفعه أيضاً ان كذبه لانه يتصرف في مال نفسه فلو حضر المستحق وأكسرها صدق بينه ثم ان كان المستحق عيناً أخذها من القابض ان كانت باقية وإن تلفت بفقر قبط فله تقريم من شاء منهما ولا رجوع للقائم على الآخر لانه مظلوم بزعمه وإن تلفت بفقر القابض فان غرمه المستحق فلا رجوع له وان غرم الدافع فانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل ضمن بالتفريط والمستحق ظلمه بأخذ البديل وحقق في ذمة القابض فيستوفيه منه وإن كان الحق ديناً فله مطالبة الدافع بحقه ويستردع والدفع حل ومهر وحرف **(قوله أو ادعى أنه محتال)** وإذا دفع اليه ثم أنكر ائتمان الحولة رحلف أخذت به من كان عليه ولا يرجع للمؤدى على من دفع اليه لانه اعترف له بذلك شرح مر أى لانه مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له بالحولة وأن المستحق ظلمه فيها أخذه منه محل **(قوله أو انه وارث)** أى لا مشارك له في ذلك فان كان له مشترك وصدقه لا يدفع له شيئاً كل جزء مدفوع يكون مشتركاً حل قال مر وإذا سلمه ثم ظهر للمستحق حيوان غرمه رجع التقريم على الوارث والوصى والموصى له بمادفعه اليتيم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها لبعض صورها كما مر لانه صدقة على الوكالة وانكار المستحق لها لا يرفع تصديقه لما كان كذبه وصدق الوكيل لاحتمال أنه كذب ثم تجد **(قوله أو موصى له منه)** انظر التصدير راجع لما عالج به في أدراج مستحق كل محمل والأثر بالثاني وقائلنا شيئاً زى شورى وقوله أو موصى له الخ بان قال مات فلان وله عندك كذا وأنا وصيه أو موصى لى به زى **(قوله لا اعترافه بانتقال المال اليه)** أى ولو على سبيل الولاية كالوصى بخلاف الوكيل اذ لا ولا يئنه **(قوله في غير مسألة المحتال)** لان الحولة خاتمة بالعين **(قوله لكن لا يجوز له دفع العين)** والمعتد الجواز لكنه لا يجب شورى قوله لكن لا يجوز له دفع العين أى أو ان كان مقتضى التقدير الجواز عند التصديق أى بين العين والدين فرق في الجواز وعدمه عنه

الاصدق

اودى بالتأطيل الدافع فقط لأن القابض فضولى بزعمه ولم يأخذ عين حقه واذا غرم الدافع فان دق  
الدفع عند القابض استردع ظفراً والافان فرط فيه غرم والا فلا تنته

**(قوله فله مطالبة الدافع الخ)** يورع أنه مطالبة القابض وبعبارة شرح مر

بغير اذنه ولهذا التفصيل  
حذفت عند وعين من كلام  
الاصل

### (كتاب الاقرار)

هو لغة الاثبات من قرائتي  
ثبت وشراعاخبار الشخص  
بشيء عليه ويسمى اعترافا  
أيضا والاصل فيه قبل الاجماع  
آيات كقوله تعالى كونوا

قوامين بالقسط وادهوا بقولوا  
على أنفسكم ففسرت شهادة  
المرء على نفسه بالاقرار وأخبار  
تكميلها بصحيفين اغديا ينس  
الى امرأه هذا فان اعترفت  
فارجهوا والقياس جواز لا  
اذا قبلنا الشهادة بالاقرار  
فلان يقبل الاقرار اولى  
(أركانه) أربعة بقوله مقروء  
له ومقر به وصيغة شرطية  
أي في الصفة (لفظ بشر  
بالتزام) بمعنى وفي معناه مام  
في الضمان (كقوله) (زيد  
على أو عندي كذا) وخرج  
بزيادتي على أو عندي مالم  
حذفه

(قوله بحسب الاول) أي

بحسب اللازم للاخبار لانه  
يلزم الاثبات اه شيخنا

(قوله بالامر الخاص) أي

بالاخبار الخاص بالملك

أو الخاطئ

(قوله فان كان عن محسوس)

أي مدرك بحاسة سمع أو

بهر مثل رأيت النبي أو سمعته

يقول كذا اه شيخنا

المدعي اه شيخنا حرف (قوله بغير اذنه) هو محمول على ما ذالم بقلب على ظنه صدقة فان غلب جاز  
كذا أيضا شيخنا ما من شرح الروض شوري (قوله ولهذا التفصيل) أي بين العين والدين للشاره  
لاول لكن الخ وبقوله في غير مستأجل الخ (قوله ولهذا الخ) المتعمد التسوية بين العين والدين كافي  
بالاصل (قوله حذفت عند وعين الخ) أي لان عند العين والتفصيل الذي في الاصل يناسب الدين فلا  
يناسب أن يدكر عند الدين ويذكر أحكاما لا تناسب الا الدين وأجاب عنه مر بأن عند مستعمل في  
الدين على خلاف الغالب انتهى وبشارة الاصل ولوقال رجل وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين  
أربعين وصدة من عندك فله دفعه اليه

### (كتاب الاقرار)

درس

معد أقر بقرارا فهو مرفق ولم يأخذ من قر بمعنى ثبت فيه يجوز وقوله من قرائتي أي يقر  
قررا اذا ثبت وهو يشبه الوكالة من حيثان المقر قبيل اقراره متصرف فيما بيده وليس له وقصد  
بقرره فلذا ذكره انما صنف عنها برامى فالقر له شبه بالموكل والمقر شبه بالوكيل والمقر يشبه بالموكل  
فيه وفي المصباح قرائتي من باب ضرب استقر بالمكان والاسم القرار (قوله وشرا) وبين المعنى القوي  
والشرعي التاثير لان اخبار الشخص بحق الخ غير الاثبات وبينهما التناوب بحسب الاول ع ش (قوله  
اخبار الشخص بحق عليه) لغيره وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك ابن حجر بالامر  
الخاص والا بان كان اخبارا عن عام بأن اقتضى امره اعمال الكل أحد فان كان عن محسوس فردية أو  
حكمية فم الزام حكم والا فتزوى وفلتر فيه بان في الرواية اقرارا بمشيئة غيره عليه ودعوى المصاح على  
غيره وفي الاثبات والحكم اخبار بحق لغيره وهو للقله بفتح اللام على غيره وهو المستغنى والمحكموم  
على الا ان يقال هو اصطلاح قل على الجلال أو يقال ان ذلك حاصل غير مقصود (قوله ويسمى)  
أي لغة وشرا ذكره نوطه قوله اغديا ينس الخ (قوله كونوا قوامين) أي موالطين على العدل  
بحسب في اقامته شهادة بالحق أي يقيمون شهادتك لوجه الله وهو خبر ثان وأحوال ولوعلى أنفسكم  
بأن قروا عليها لان الشهادة تبين الحق سواء كان عليه أو على غيره اه عناني (قوله اغد) أمر من  
غدا وفي المصباح غدا غدا من باب تعدد ذهب غدوة بالضم وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس  
وجمع الغدوة غدى مثل مدينة ومعنى هذا أصلهم كتحرجي استعمل في الذهاب والانطلاق أي وقت  
كان منه قوله عليه الصلاة والسلام اغديا ينس أي انطلق (قوله والقياس) أي على الاشهاد بالاقرار  
وهو ينس أولوي أخذ ما بعده أي فالدليل عليه من الكتاب والسنة والقياس يقتضيه أيضا والمراد  
بجواره بقوله دليل قوله لاننا ذاقنا الخ وقال شيخنا العز برى المراد بالجواز ما قابل المنع وقيل المراد  
بجواره بمنع والعمل بتمتضاه فلا ينافي وجوبه وقوله أولى أي لان الاقرار أبعد عن التهمة من  
الشهادة قال بعضهم وقد اجتمعت الامتعة على المؤاخضة بالاقرار الصحيح ودل عليه القياس لان الاقرار  
أبعد عن التهمة من الشهادة وهذا يبدأ لما كتم السؤال عنه قبل السؤال عن الشهادة (قوله وشرط  
بناظرنا) أي كونها لفظا والافالظ المذكور هو ذات الصيغة فكيف يكون شرطا لها ع ش وقد  
بالشرط هو قوله يشتر بالترام اه وانما قدم شروط الصيغة اهتماما بها لانها سابقة على وصفه  
بالقر لان المقر من حيث كونه مقر والمقر بلا وجود ان الا بعد الصيغة وأشهرها الاصل عنهما تقدم  
كتمه بان الوجود عليها وعليه فهي متأخرة في الوجود ومتقدمة في الاعتبار ولكل وجهة هو مويلها  
(قوله ما منى الضمان) أي من أن الكتابة كناية مطلقا وإشارة الاخر صريحة ان ضمها كل

المعوم من ذلك وهذا عند  
الاطلاق لم يأتى انه يقبل  
التفسير على ياد ومقتضى  
على قبل كالى التوب ونص  
عليه في الام (ومى اوعدى  
الدين) فلو ادعى انها ودعة  
وأنه تلفت أو أنه رددها  
يجبوعه وتعميرى بأوفى للمؤمنين  
أوفى من تعبيره بالادب  
وجوابا لى عليك ألف أو  
أليس لى عليك ألف بلى أو  
ثم أوعدت أو أنها مقر به أو  
نحوها) كبرأتى منه

(قوله الا ان يقال صدق  
عليها الخ) لم يرتفع حجبنا  
أصله وقال معنى له هنا  
(قوله لا بل رداني الخ)  
أى ولا يأتى ان كان ما قبلها  
اثباتا ولو زاد كالى أليس فان  
الاستنهام للثبوت وليس للثبوت  
وفى التثبات فكان قال  
لى عليك اه قوبنى  
(قوله أو مرادها) ولو قال  
لى عليك عشرة دنانير فدان  
صدق له على عشرة قرار يدا  
لزمه كل منهما غير ان القرار يدا  
مجهولة اه شرح  
(قوله) وردها الوجه بأن  
الخ) والعرف يجعل لى ان  
كان ما قبلها نفي لاد وان  
كان اثباتا ولو زاد ما كنا تقدم  
لنقر به ونعم لنقر بى  
قبلها اثباتا أو نفي هذا  
حاصل الفرق وانهم  
اه قوبنى

أحد فان خص بهما القطن كانت كناية اط (قوله فلا يكون اقرارا) أى ولو قال لها  
أحسب وأظن بخلاف ما لو قال لها أعز أو أشدها فبكون اقرارا شرح حر (قوله معنا) سواء كان  
في يده أو غائبا وقوله كهذا التوب أو التوب الغائبي يرمو أى أو التوب التى سفته كذا شوى  
(قوله وعلى اوفى ذمى) ولو أتى بلفظ بدل على الدين وأصر على الدين كان قال على ومى عشرة فالتعريض  
أنه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك الدين وبه بالدين من دل دور قال الرشيدى عليه كان المراد  
أن هذه الصيغة عند الإطلاق تكون اقرارا بالدين والدين لكنه معهم يرجع اليه في تفسير مقدار الدين  
ومقدار الدين والا فالاول للدين والثاني للدين فلا يحتاج في انصرافه اليهما ليدوجع اليه وظاهره  
لو فسرد ذلك بالدين فقط أنه يقبل أخذ ما عاى أنه يقبل تفسير على الدين بل نقل سم عن الشارح  
أنه لو فسره مى وعندى بمافى التمة قبل لانه غلط على نفسه (قوله لانه المعوم من ذلك) أى من  
على اوفى ذمى (قوله وهذا) أى كونه على اوفى ذمى للدين عند الإطلاق أى اذا لم يفسره بعين  
فان فسر على ميين مودوعة عنده قبل كجائى بخلاف في ذمى فانه لا يحتمل غير الدين أخذ من قوله  
لمسألى الخ (قوله بالودعة) أى بالنسبة التى لا يقتضى بالوقاله على مئى انتهى سم (قوله  
ومثل على قبل) لراجع ان قبل للدين والدين شوى وزى (قوله فلو ادعى انها ودعة) فان  
غلط على نفسه كأن ادعى انها مضمونة ففسره بالدين قبل من غير ميين (قوله صدق بيمينه) كيف  
هذامع قوله موى اوعدى وفى حالة التلف أو الرد لم تكن معه ولا عنه الا ان يقال يصدق عليها انها معه  
أو عنده باعتبار ما كان تأمل والى صواب فهو بذلك بما اذا ادعى التلف أو الرد بعد الاقرار لا يفسره  
كأخذ من كلام الشارح بعد وعبارته مع التثنية في الفصل الآتى وحلفه مرفى قوله له على اوعدى  
أومى ألت وفسره بودعة فقال المقر له لى عليك ألف أخرى دينا وهو الذى أردته بقرارك وحلفنى  
دعواه فتقارر له كالتين بعده أى بعد الاقرار بخلافها قبله لان التائب والمردود لا يكونان عليه ولا  
معه ولا عنه له باختصار وعبارة قل قوله بيمينه أى فى الرد والتلف لا فى أنها ودعة فيصدق بلا  
بيين (قوله وتعميرى بأوفى للمؤمنين) أى وهما قوله وعلى اوفى ذمى ومى اوعدى أولى من  
تعميره أى لاجها م كلام الاصل اشتراط الجمع بينهما (قوله وجواب لى عليك ألف) أو هل لى عليك ألف  
أو أخيرى بأن لى عليك ألفا حل (قوله أو أليس لى عليك) فلو حذف الحزبة وقال لى لى  
عليك ألف فان قال بى كان مقرران بلى لرد التثنية وفى التثبات وان قال لم يمكن اقرارا لان تم  
لنقر بى الخ (قوله أردتم) أو مرادها كجبر وأجل وذى زى وفى نعم وجهه أى انها لى بالقرار  
لانه فى اللغة تصديق للثبوت عنه بخلاف بلى فانها رد ذمى التثبات وطلبها عن ابن عباس  
رضى الله عنهما فى آية التستر بكم لو قالوا لم كفرنا وردها بالودعة بأن الاقرار به ونحوها مبنية على  
العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلمت عدم الفرق بين النحوى وغيره خلافا لفرزلى  
ومن تبعه ويفرق بينه وبين نظيره فى الإطلاق من الفرق بينهما فى ألت طابق ان دخلت البار فخرج  
المعنى بأن المتبادر هنا عند النحوى بين هو عدم الفرق لخلافه على كثير من النحاة بخلافه لم لا يأتى  
ما غير قول ابن عبد السلام لو قلن العرفى كجأت عر بيلة لا يعرف معناها يؤخذها لانه لم يعرف  
المعنى لا يستحيل عليه فقصدها لأن هذا اللفظ بهما المعنى أيضا وكلام ابن عبد السلام فى لفظ لا يعرف  
المعنى أيضا والأدجى ان المعنى غير المتطابق لا يقبل دعواه الجهل بطلوا ككفر لفظ القتل بخلاف  
المتطابق لا يقبل بل فى الحقيقى الذى لا يخفى على مثله معناه شرح حر (قوله كبرأتى منه أو قفنت)

خلاف قوله أنه أقرب بأنك أبرأني فليس بقرار حج شوري ولو حذف منه لم يكن اقرارا احتلالا  
 البراءة من الدعوى وهو لنو وكذا قوله للحاكم قد أقرأني أو أنه قد استوفى منى وهو حيلة  
 بدعى البراءة مع السلامة من الالتزام شرح مر (قوله أو قبضته) أى الالف وفى نسخة أو قبضته  
 وفى القليل بى على اللال قوله أو قبضته أى الالف فلو قال قبضته من حيلة فهو اقرار بحدوث ما بقى  
 من الالف وعليه بينة بالفضاء ولولم يقل منه لم يكن اقرارا كالقوله قد أقرأني أو استوفى منى أو  
 بسم الله كاسر (قوله اقرار) بضم الهمزة إلى واحد متناقربة استهزاء كبراد كلامه بنحو خحك وهز  
 رأسى عابدا على التعجب والانتكار على الراجح شوري ومرو أى خلافا لاطاعة منهم حج وفى  
 كلام شيخنا كابر حج أنه يشترط دعوى الجهل من غير الخطأ لعدم فهم كثير من هذه الالفاظ  
 حل ولو قال اكتبوا على بى بذاتك درهم لم يكن اقرارا لأنه أمر بالكتابة وإذا قال اشدوا على أى  
 وقتت جميع أملاككم وذكر مصارفها وليعبدوها صارت جميع أملاككم التى يصح وقفها وقفا ولا يضر  
 جهل الشهود بمجرد ذلك ولا سكونه عنها سل ومرو (قوله كجواب الخ) فان قلت هلاضه مع  
 ما قبله يجعل اقراره متبعا لغيره مع أنه انصرف قلت انما فصله لوقوع الخلاف فيه كما صرح به الاصل  
 وأيضاً السؤل به غير المتسؤل به هناك لأنه من افعال اقص الالف وهناك قال ليس لى عليك أى فتأمل  
 (قوله بسم) فلو قال بسم الله حل هو كذلك أو كتابة حل (قوله أو أقصى غدا) وان لم يذكر  
 ضمير أو بشكل عليه استمراره فبأنه قد ومن ثم قال الاسنوى لا بد من ضمير لا احتلال للكور وغيره  
 على السواء ويجب بأن المفهوم من هذه الالفاظ عرفاً ما ذكر فيها يؤيد ذلك أن الوعد بالقبض  
 بغيره من الاعتراف بخلاف أبرأني لأنه لا يحتمل احتمالا قريباً أنه يخبر عن ابرائه من الدعوى عليه  
 بالباطل سل (قوله أو أملى) ظاهره وان لم يقل منه بخلاف قوله أبرأني لا بد معه من لفظ منه  
 فليحرف فرق انتهى شوري (قوله فانه اقرار لذلك) أى حيث خلا عن قرينة استهزاء حل  
 (فرع) لو قال ان شديعتى فلان فهو صادق كان اقرارا وبني وفاقا لم أر أن الحكم كذلك وان كان  
 فلان لا قبل به شديعتى كبدوى فليظن أنه سم (قوله أو اجعله فى كيك) أوى صحاح ومكرسة  
 أو كى فانه عندى حج شوري (قوله أو وعد بالقرار به) استشكل بأنه لو قال لا أنكر ما ندعيه  
 كان اقرارا مع احتمال الوعد وأجيب بأن النكرة تم فى جواب لى دون الالبات فالعمل المضارع وهو قوله  
 لا أنكر ما ندعيه فى قوة النكرة فمع عموم ما شويلا فى غير التى دون الالبات فكان اقرارا فيه دون  
 قوله وأقر به واستشكل الجواب بأنه لا يبنى الاحتلال وقاعدة الباب لاخذ باليقين وأجيب بأن المفهوم  
 من لا أنكر ما ندعيه أنه اقرار بخلاف أنا أقر به سل (قوله اطلاق نصرف) بأن يكون مكلفاً  
 رشداً مر (قوله فلا يصح اقرار من صبي ومجنون) فلو ادعى صبا أو مكن وجنونا عهدوا كراهها عليه  
 امره كليس ويرسم أى ملازمة صدق بينه وهل مثل ذلك البيع ونحوه أولاً لان الماوضة محتاط  
 لما قبل مدعى الصحتان مكن ما ذكر الظاهر اثنان حل لكن تؤخر بين الصبي بلوغه فيما  
 يصدق فأقر به شوري ويمكن تصويره بما إذا أقر بماله منهم وطلب منه الحكم تفسيره فهذا اكرام  
 بغير عيش وفيه أنه اكرام على التفسير لا على الاقرار وفى حاشيته على مر وظاهر أن الضرب  
 وان كان الضرب خفيفاً وهو ظاهر وبغير اقرام لا يصدق خلافاً لمن نوههم له اذا ضرب لم يصدق وظاهره  
 أن كونه بطلاناً بالامان جعل اكرام مقتطاً لحكم الكفر فى الاولى ما سواه كان ضرب لغير

وقبضته (اقرار) لانه المفهوم  
 من ذلك (كجواب اقص  
 الالف الذى على عليك بسم أو)  
 بقوله (أقصى غدا أو أملى  
 أو حتى أفتح الكيس أو  
 أجد) أى الفتاح مثلاً (أو  
 نحوها) كابت من بأخذه  
 أو أفتد حتى تأخذها فانه اقرار  
 لذلك (لا) جواب ذلك (بزه  
 أوخذها أو أختم عليه أو اجعله  
 فى كيك أو أنا مقر أو أقر به  
 أو نحوها) كهى صحاح وأورومية  
 فليس اقرارا بالالف بل اصدا  
 الخامس والسادس ليس  
 اقرارا أصلاً لانه يذكر  
 للاستهزاء والخامس محتمل  
 للاقرار بغير الالف كوحداية  
 الله تعالى والسادس للوعد  
 بالانذار به بعد بخلاف  
 لا أنكر ما ندعيه فانه اقرار  
 وقولى وجواب الخ أعم بما  
 ذكره (و) شرط (فى المقر  
 اطلاق نصرف واختيار)  
 ولومن كافر أو فاسق (فلا  
 يصح) اقرار (من صبي  
 ومجنون) ومعنى عليه  
 (ومكره) بغير حق كاسر  
 عقودهم

أما مكره على الصدق كأن ضرب ليدق في قضية أنهم فيها يصح حال الضرب وبعده يلزم ما قر به  
لأنه غير مكره إذا لم يكره من أكره على شيء واحد وهذا إنما ضرب ليدق أي يقول الصدق بأن  
يقول نعم عندي أو يقول ليس عندي ولم ينحصر الصدق في الإقرار لكن يكره الزامه حتى يراجع ويقر  
ثانيا واستشكل المصنف قبول إقرار حال الضرب بأنه قر به من المكره وإن لم يكن مكرها وعاله  
بما صمّم ذلك وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على نفسه إعادة الضرب إن لم يقر وقال  
الأدعي الصواب قبل الضرب ليقرب بالحق ويراد بذلك الإقرار بما ادّعى خمسة أمّا كراهه سواء أقر  
في حال ضربه أم بعده وعليه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا وما ذكره ظاهر على أنه محرف وقوله أو  
يقول ليس عندي الخ أي لأن الفرض أنه يجهل ولم يقل نعم عندي ولا ليس عندي بل سكت فضرر لياني  
بأحد الشقين أي عندي أو ليس عندي تأمل وقوله أيضا سواء أقر في حال ضرب به الخ أي سواء كان  
الضارب له ما كثر عيا أو ساء أو غيرها كشأن العرب أقر ع ش وقال بعضهم قوله بغير حق أما  
إذا كان يحق فصحيح فلم يوجد إلا كراهه بحق مثال صحيح لأن ما قالوه في تصوره ما غير كراهه أو  
إذا كره على غير الإقرار أو عليه لكن بلا حق أه ويقبل قوله في الإقرار مع قرينة وتقدم بيته على  
بيته الاختيار إن لم تشهد بيته بقرائه عليه ولا يجوز الشهادة في إقراره نحو محسوس وذو ترسيم  
لوجود إشارة الإقرار وتثبت الأمانة بالقرارة والقرينة بما يلحق المردودة ولوأقر بالطوعية في  
نحو بيع ثم ادعى الإقرار عليه لم يقبل البيته أنه أكره على الطوعية والمكره التأمير للكران  
غير المتدعي وأما إذا تدفأ قراره بقوبة تتعلق بيته بمقبول وبالمل موقوف كقائه قول على الجلال  
وقال سم ولوشهدت البيته بأنه أقرطاعا مختارا وشهدت أخرى بأنه مكره قدمت بيته لا كراهه لأن  
معها زيادة إلا أن تشهد بيته الاختيار أنزال الإقرار ثم أقر لانها صارت نافذة والأخرى مستحبة  
(قوله فان ادعى بلوغا) مراده بهذا تحقيق (قوله المطلق تصرف) أي ولو بدعواه فظهر ارتباطه بما قبله  
وهو أيضا مشتمل لإقراره بالبلوغ فيكون ذكره هنا مناسباً لإقراره شيئا ولهذا كتب ع ش  
مانعه قوله فان ادعى بلوغا أي أصبح إقراره أو يتصرف في ماله (قوله هو أعم من أميره بالاتحلام)  
قدم باب الحجر أن المراد به أي في كلام الفقهاء خروج التي في نوم أو يقظة بجماع أو غيرها أه وعليه  
فلا أعية إلا بالنظر لعامة العلة وأنه غير مبالغ في الأمانة عرفا وحسبنا لا يمتنع ما فيه تأمل شو برى أي  
لأن المار على العرف (قوله بالاتحلام) وكذا لو أطلق ولا يجب استيفاله ونقل عن شيخنا الرولى  
أنه يجوز أو يندب قل (قوله تسع سنين) تحسب بديهة في الأمانة وتقريبه في الحبض على  
المشدد (قوله ولا يحلف عليه) لكن صحيح الشيخان أن وله بعض المرتبة إذا ادعى البلوغ بالاتحلام  
وطاب إثبات اسمه في الدين أو أن أخذ السهم كأن حضر الواقعة وادعى البلوغ بالاتحلام ليس له حلف  
وبقرق بأن عذار يدرج حقه غيره حل مع زيادة (قوله بطلان تصرفه) أي بسبب دعوى بطلان  
تصرفه بأن اشترى شخص منه شيئا ثم ادعى بطلان بيته بصباه فادعى هو البلوغ بالأمانة وقوله لأن  
ذلك الخ قوله صدق وقوله ولأنه الخ علة قوله ولا يحلف وقوله فلا حاجة إلى بين قد يقال يحتاج  
إليه لأنه مما يشكل فيحلف منعه أو أيضا العيين تقوى صدقه (قوله لانتهاه الخصومة) أي بشي  
قوله ولا أي وقت الخصومة بلا بين فلا تنفعه أه حر ويؤخذ من التعليل بقوله لانتهاه الخ أن الوقت  
للخصومة في زمن يقطع ببلاغه فيه فادعى أن تصرفه وقع في الصباح حلف ع ش (قوله وكالأناء  
في ذلك الحبض) فلا دعت صدقت بلا بين إلا أن عاتى الزوج طلاقها على حبسها فاعتقه وكذبها  
الزوج فلا بد من بينها لوقوع الطلاق لتحقق العصمة وتلق الحق بالزوج (قوله أو ادعاء ابن)

(فان ادعى الصبي) بلوغا  
بأنه هو أعم من تعبيره  
بالاحتلام (ممكن) بأن  
استكمل تسع سنين كما مر  
في الحجر (صدق) في ذلك  
(ولا يحلف) عليه وإن فرض  
ذلك في خصومة بطلان  
تصرفه مثلاً لأن ذلك لا يعرف  
الاستمالة أن كان صادقا فلا  
حاجة إلى بين والأفلا فائدة  
فيها لأن بين الصبي غير  
متعقد وإن لم يحلف فبأنه بطلان  
يقطع فيه بلوغه قال الأمام  
فالظاهر أيضا أنه لا يحلف  
لانتهاه الخصومة وكالأناء في  
ذلك الحبض (أو) ادعاء  
(بسن كلف بيته عليه)

(قوله ما غير كراهه) أي في  
الضرب ليدق أو أكره ادعى  
غير الإقرار في التسفير أو عليه  
بلا حتى في الضرب ليقرب تأمل  
(قوله على الطوعية) أي  
على الإقرار بالطوعية كما  
في حر

وان كان غريبا لامكانها

(والسفيه والقليل من

سكهم) أي حكم اقرارهما

في بابي الحجر والمسلم (وقيل

اقرار رقيق - بموجب

عقوبة) بكسر الجيم قتل

وزنا سرقة لبعده عن التهمة

فيه فان كل نفس مجبولة على

حب الحياة والاحتراز عن

الايام ويضمن مال السرقة

في ذمتها لكان أو باقيا في

يده أو يديده اذ لم يصدقه

فيها ولو أقر بموجب قود

وعنى عنه على مال تعلق

برقبته ولو كذبه سيده (د)

قبل اقراره (بدن جنابة)

وان وجبت عقوبة بكتابة

خطا أو اتلف مال عمدا أو

خطا (ويتعلق بذمة فقط)

أي دون رقبته (ان لم يصدقه

سيده في ذلك بان كذبه أو

سكت فهو أعم من تعبيره

بكذبه فينبع به اذ اعتق وان

صدقه تعلق برقبته

(قوله ما لو شهدت بالبلوغ)

فيؤخذ من هذا أنه عند

دعواه البلوغ بالنسب لا بد من

بينه تطلق البلوغ أو تقيده

بسن وثنين السن ان لم تكن

موافقة أو حنفية والحاكم

شافعي والافلا حاجة الى بيان

قدره ما شيخنا مع تلخيص

(قوله تسمح) لان الباقي

لا يقال في القيمة بل يده هو

الذي في الذمة (قوله بل

برقبته) وان كان مهره

هو متعلق بشهر المهر وهو المأهله، فادعاء بلوغه وأطلاق حمل على الاحتلام ولا يحتاج الى  
استفسار خلافا لاداعي حيث قال يحتاج اليه وواقفه حج وقال فان تعذر استفساره بأن مات لها  
اقراره لان الاصل الصبا حل (قوله وان كان غريبا) عبارة شرح مده ولو غريبا غير مبرور  
لسهولة تفتاين الجلة ولابدق بينة السن من بيان قدره للاختلاف فيه ثم لا يبعد الا كفاءه بالاطلاق  
من ثقب موافق للحاكم في مذهبه كما في نظائره لان هذا ظاهر لاشتباه فيه ما لو شهدت بالبلوغ ولم  
تعرض لسن فتقبل وهي رجلان ثم لو شهدت بأربع نسوة بولادته يوم كذا قبل ان يثبت بين السن تبعا  
فيما يظهر وخرج بالنسب والاحتلام ما لو ادعاء وأطلق فيستفسر على ما رجحه الاذرى ويمكن حله على  
الغيب اذا اوجه القبول مطلقا اه وقوله موافق للحاكم في مذهبه يثبتني أو حنفى والحاكم شافعى لان  
السن عند الحنفى أكثر منه عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء أراد ان السن عنده أوجه كمال الشافعى  
يثبت المطلوب لان الحنفى ذهب الى أنه أكثر من خمسة عشر سم على حج (قوله لامكانها) أى فى  
الجهة فلا راد أنها غير ممكنة في الغرب (قوله والسفيه الخ) مراده بهذا استثناء صور من مفهوم  
هذا الشرط وقوله مسكهما أما الفلاس فيصح اقراره بعين أو جنابة ولو بعد الحجر أو بدنه معاملة  
أوتلاف أسند وجوبه لما قبل الحجر وأما السفيه فيصح اقراره بموجب عقوبة ووصية وتذير  
ولا يلقى وقيل ان قوله وسفيه الخ تقييد لقوله اطلاق تصرف أى يحلفي غير مسمى من صحة اقرار السفيه  
والقليل من بعض الامور دون غيرها حل بزيادة (قوله وقبل اقرار رقيق بموجب عقوبة)  
أى ينقطع ويقتل (قوله وسرقة) أى بالنسبة لقطع وأما المال فيثبت في ذمته كما يأتى وقد يشكل  
ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك للمال وأثبت أخذه والريق لاتصح الدعوى عليه اذا  
تلف المال المسروق وصارت ذمته لانه مسروق ويجب ان يتصور القطع فيها اذا كان المسروق باقيا  
فادعى به للمالك وأثبت أخذه بينة عن وفيه أنه تخرج عن الموضوع وهو اقراره (قوله على  
حب الحياة) راجع للقتل والاحتراز عن الايام راجع لازا والسرقة وقوله عن الايام أى ايلام الصغير  
له ضربا أو حبس أو غيرهما في نسخة الآلام أى اسبابها وهي ظاهرة (قوله نالقا كان أو باقيا يده)  
في كونه حيا في ذمته مضمونا في ذمته تسمح وفي قبل على الجلال قوله أو باقيا في يده أو يديده  
أى لانه لا يترفع من يدها بالتصديق السيد فان صدقه وجب رده ان كان باقيا ولا يتعلق بذمته  
ان كان ناقلا بل برقبته وان كان مهره أو باقيا لكن يقدم المرتهن والجحى عليه الاول فان ثبتت  
الجنابة الثانية بينة لاشتراك رقبته الجحى عليه ما (قوله اذ لم يصدقه فيها) أى السرقة فان  
صدقه وكان باقيا رده المالك وان تلف في يد الريق تعلق برقبته أوفى بد السيد كان ضامنا  
محل (قوله ولو أقر بموجب قود الخ) هذا داخل في عموم قوله السابق قتل الشامل لقطع  
الطرف والمضى فكان الاولى أن يقول ولو عني على نحو القتل على مال الداخل في عموم قوله عقوبة  
كاتب اطاف (قوله تعلق برقبته) لان هذا المال ثبت تبعا اه حل (قوله وان أوجب  
عقوبة) كما في اتلاف المال عمدا فانه يوجب التعزير شورى (قوله ويتعلق بذمته فقط)  
لا يقال هذا واجب بشير رضا مستحقة فيتعاقب بالرقبة على القاعدة المشهورة لانا نقول لعلها اذا  
ثبتت بينة أوصدة السيد شورى (قوله أعم من تعبيره بكذبه) براديه عدم التصديق فيشمل  
الكسور على هذا لا أهية بل المساواة شورى (قوله وان صدقه تعلق برقبته) أى ان لم يكن جانيا  
ولا مهره وان شرح مده وتبينته انه لو كان جانيا أو مهره لم يؤثر تصديق السيد فيقدم سن المرتهن

أى ان تلف في يده

كما يؤخذ من القولة بعد

والجى عليه وعليه ولو انك الرهن أو عفا الجى عليه عن حقه أو بيع في الحباية أو الدين ثم هذا لك السيد  
 فيذنى أن يتعلق برقبته مؤاخذه للسيد بتدبيره عن عى حر **(قوله)** رقبته أى فقط بدليل  
 قوله واذا بيع وبنى شئ الخ **(قوله)** لا يتبع به لأنه قد سدم أن جنابة الرقيق تتعلق برقبته فقط وظاهر أنه  
 لا يؤخذ به إلى آخره حر **(قوله)** يؤدى من كسب أى ماله بنحو ما صحح لفاصل لأن الأذن  
 لا يتناوله شورى **(قوله)** أى من تعبيرة بمعاملة لصدق الماء بالقرض مع أنه لا يقبل فيه لأنه إذا أذن  
 له في التجارة لا يكون ماذن له بالقرض للتجارة حل وقال عى وجه الاول أنه لا يتعلق  
 بالسيد عهد الدين ويقبل اقرار العبد به بالنسبة له إلا أن كانت المعاملة تجارة بخلاف مجرد الأذن في شراء  
 شئ مثلاً فليأمل **(قوله)** يخرج بها الخ حاصل المخرج صوراً مع الاولى والثالثة مفهوم الاضافة الى  
 التجارة والرابعة مفهوم الأذن فيها وأما الثانية فهي مفهوم قيد، لاحظ زاد على المتن أى وأقر قبل  
 اخبر عليه فكان الانسب تأخيرها من بين مفاهيم المتن الى ما بعدها **(قوله)** كالقرض واستشكل  
 بأنه أن القرض لفه فهو فاسد وللشجرة باذن سيده فينبى أن يؤدى منه مالاً بالتجارة ويرد بان  
 السيد منكر والقرض ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها بالتاجر فلم يقبل اقراره على السيد شرح  
 حج مر وكالقرض الشراء الفاسد لأن الأذن لا يتناوله اه رشيدى **(قوله)** ولو أقر بعد سحر  
 السيلج وقرق بينور بين الفللس بأن اقرار العبد يؤدى الى نوات حق السيد بخلاف غراما للمناس  
 فان ابق من الحق يبقى بضمنة المقلل حل **(قوله)** لم يقبل اضافته أى ويقبل اقراره فيكون  
 ذمته كذمته بعده **(قوله)** لا يجوز عن الانشاء أى لأن من ملك الانشاء ملك الاقرار وهذا بالنسبة  
 للظاهر وأما بالنسبة للباطن فالأمر بالعكس أى ملك الانشاء لا يملك الاقرار مثلاً من ملك شيئاً  
 أن ينشئ ملكه لغيره كيعله ولا يجوز أن يقر بغيره لمسايقاً أن شرط القبر به أن لا يكون ملكاً للقبر  
 حين يقر واستثنى من طرد ذلك وعكس من الطرد الوكيل بالتصرف ملك الانشاء ولا يملك الاقرار ومن  
 العكس اقرار المرأة بالزواج قائم بصح اقرارها ولا يملك الانشاء حل **(قوله)** فلا طلاق أى قبل  
 الحرة لأنه بعد الحرة لا فائدة له لأنه مع التصريح بالثقة اليه حل وهذا يحذر قوله بدين تجارة عى  
**(قوله)** فيتعلق ما أقر به بذمته الظاهر أن هذا راجع للصور الاربعة التي أولها قوله يخرج بها اقراره  
 بما لا يتعلق الخ وقوله ما أقر به أى بدله **(قوله)** أما السكاتب غايره ولو فاسد الكتابة وقيداه عى  
 بالصحيحة واقرار البعض ببعض لانه كالرقيق في بعضه الرقيق وكالمر في بعضه الحر ولا يكتف دفع  
 ما يتعلق بالرق من ماله وإن تمكن لانه بمثابة الموجل خلافاً لحج والمصنف حل وبعبارة عى على  
 حر أماما زمره بنفسه الحر فيطالبه حالا وقد يفرق بينه وبين ما تقدم في معاملة الرقيق من أن الرقيق لو  
 اشترى بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالبه الا بعد التقبل لكه بأن ما تقدمه ما كان دقيقاً  
 وقت الماء فلا يصح لسكاتب الحرة وما هنا ما كان بضمه أو قوى جانب تعاقبه حالاً لأنه لا يمكن ثم  
 مانع من صحبه اه **(قوله)** فيصح اقراره مطلقاً أى أن له السيد مالاً عى وسواء كان بدين تجارة  
 أولاً أو يؤديه مما في يده فان عجز ولا مال معه فيديون معاملة يؤيدها بعد عتقه وأرض جنابه في ذمته  
 تؤدى من ثمنه حل **(قوله)** وقبل اقرار مرضى أى مرض الموت وللوارث تخفيف القبر ولو أجازها  
 على استحقاق ما أقر به فان نكسك حلف الوارث وبطل الاقرار ويقال بثل ذلك فيها لو أقرت الزوجة  
 للمريض قبض صدقتها من الزوج حل وشرح حر ولا تنقطع الجمين بالفاظ الوارث حل  
 وبحسب ما أقر به من رأس المال لا نحو حبة أو أرباع أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض فيحبس من  
 الثالث **(قوله)** ولو لو وارث الغاية لرد على الأئمة الثلاثة كفى قول على الجلال قال الحلى والأعتراف

فيقال فيه لأن يقبضه  
 السيد على الآخرين من  
 قبته وقد قدر الدين إذا بيع  
 وبنى شئ من الدين لا يتبع  
 به إذا عتق وتعبير بما ذكر  
 أعسم من قوله لا تجب  
 عقوبة (وقيل) الاقرار  
 (عليه) أى على سيده  
 (بدن) معاملة (تجارة)  
 أذن له فيها) ويؤدى من  
 كسبه وما يديه كما مر في باب  
 وتعبير بشجرة أولى من  
 تعبيرة بمعاملة وشرح بها  
 اقراره بما لا يتعلق بها  
 ككالقرض فلا يتعلق على  
 السيد ولو أقر بعد سحر  
 السيد عليه بدين معاملة  
 أضافه الى حال الأذن لم  
 تقبل اضافته لجزءه عن  
 الانشاء فلو أطلق الاقرار  
 بالدين نزل على دين التجارة  
 وهو ظاهر ان تصدرت  
 صراحته كمنظرة في اقرار  
 الفللس وإن لم يكن ماذونا  
 له في التجارة لم يقبل اقراره  
 على سيده فيتعلق ما أقر  
 به بذمته فيتبع به بعد  
 عتقه صدقه السيد أو كذبه  
 هنا كلفى غير المكاتب  
 أما المكاتب فيصح اقراره  
 مطلقاً كالحر (د) قبل  
 (اقرار مرضى ولو لو وارث)



بتحقيق (ولا يقدم) فيما  
لواقر في محنته بدن وفي  
مرضه لآخر ياخر أو أقر  
في أحدهما بدن وأقر  
وارنه ياخر (اقرار محنة)  
على اقرار مرض (ولا)  
اقرار (موت) على اقرار  
وارث بل يتأويان كالمو  
أقر بهما في الصحة أو في  
المرض واقترار وارنه  
كاقراره فكأنه أقر بالبدن  
(د) شرط (في المقرله  
أهلية استحقاق) للقر به  
لان الاقرار بدونه كذب  
(فلا يصح) اقرار (لداية)  
لانها ليست أهلا لذلك  
(فان قال) على (بسيها  
لفلان) كذا (صح) علا  
على أنه جنى عليها أو  
اكثرها واستعملها تعديا  
وتعبيري ففلان أعم من  
تعبيره بمالكها مع أنه لو لم  
يذكر شيئا منها صح  
وعمل ببيان (ك) صحة  
الاقرار (لحل هند وان  
أسنده لجهة لا يمكن في  
حقه) كونه أقرضه أو  
باعني به شيئا و يفسو  
الاستناد لذلك كور وهذا  
ما صححه الرافعي في شرحه  
وفواه النسب وما وقع في  
الاصل واستدرك به في  
الروضة على الرافعي من أنه  
لفسوفهم من قول المحرر  
وان أسنده الى جهة لا

كونه وارثا بحال الموت وفي قوله بحال الاقرار وعليه فتأقر لزوجه ثم أبناهما لم يعمل باقراره ولواقر  
لا جنبه ثم تزوجا لم يعمل باقراره (قوله لانه انتهى الى حاله الخ) غرضه بهذا الدعي الضعيف الغالب بأنه  
لا يصح اقراره لبعض الورثة لانه منهم بحرمان باقهم وقال مير في شرحه واختار جمع عدم قبوله انهم  
لنفسه لا يمان بل قد قطع القران بكذبه قال الانزهي فلا ينبغي لمن يمشي الله أن يقضى أو يقضى بالصحة  
ولا ينك فيه اذ اعلم أن قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمه حينئذونه لا يحل للقر له أخذه ويجرى  
المخالف في اقرار الزوجه قبض صداقها من زوجها الى آخر ما تقدم (قوله أو أقر في أحدهما بدن الخ)  
فلو كان الاقراران بين كأن قال المورث هذا العدل ويد وقال الوارث بصدومه هذا العمر وقباض  
ما يأتى من ان المقر اذا قال هذا زيد ثم قال هذا لعمر ووجب تسليم المقر به لزيد ويغرم لعمر وقبضه  
لانه حال بين عمر وبين حقه لا قرار به لزيد أنه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن ساء المورث ويغرم  
الوارث قيمته الثاني نفي زلا لقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق أنا انما غرنا المقر لعمر ولانه  
حال قراره الا ذل بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر ووقع في حالة كون المقر به ليس  
بيده لان المورث أخرجه من يده باقراره الاول فأشبه ما لو كان بيد المقر ودعته مثلا وغصبت في حياة  
المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاء بدلها من التركة ع ش على مير وهذا الوجه عدم محنة اقرار وارنه  
ولا غرم عليه لم أقر لانه حينئذ اجنبي لخروجها باقرار المورث الى من أقره ولم تكن في يده بمعنى أنها  
ليست في ملك الوارث وان كانت في الحس في يده فهو كالوقال للدار التي في تركه مورث لزيد ثم أقر بها  
لعمرو ولا يظهر من الطريقتين فيها أنه لا يغرم شو برى (قوله وأقر وارنه) أي بعد موته لا قبله (قوله  
بل يتأويان) خلافا لابي حنيفة قد (قوله أهلية استحقاق) كسجد ورباط وقطرة ح ل  
(قوله بدونه) ذكر الفقيه لاكتساب الاهلية التذ كبر من المضاف اليه (قوله فلا يصح اقرار لداية)  
أي لو كان فان كانت مسألة صح الاقرار ومعمل على أنه من غلة وقت عليها أو وصية مير (قوله أعم  
من تعبيره بمالكها) أي لشموله الموصى به بمنعته والموقوفة عليه (قوله كحجة الاقرار لجل هند الخ)  
عبارة شرح مير ولو قال لحل هند كذا على أو عدى بارت من نحو أبيه أو وصية مقبولة لزم ذلك  
لامكانه والخمس في ذلك وفي الحل اذا وضع موضع تحت يده قبل وضعه ع ش نعم ان انفصل لاكثر  
من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا أو لسته أشهر فأكثر وهي فراش لم يستحق نظير ما يأتى في  
الوصية ثم ان استحققه بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك أو أنثى فلها النصف  
وان لم تذكر أو أنثى فهو بينهما بالسوية ان أسنده الى وصية واثنان ان أسنده الى اרת فان اقتضت  
جهة ذلك النسوة كولد أي أم سوى بينهما في الثلث وان أطلق الاثر سأناء عن الجهة وعملنا بتعفاها  
فان تعذر مراجعة المقر في الروضة فينبى القطع بالنسبة قال الاسنوي وهو متجه انتهى بحرفه  
ولذا أطلق الاقرار للحمل ونقل ميتا فلاشك في شك في حياته فيقال القاضي المقرحبة عن جهة  
اقراره من اרת أو وصية ليعمل الحق مستحقه وان مات قبل البيان بطل والاقرار لرباط أو مدوسة  
لاقرار للحمل مير قال قد قال أطلق الاثر عن كونه من أب أو أم سئل وعمل بتفسيره فان تعذر  
جعل سوية كالوكان عن نحو وصية مطلقا (قوله وان أسنده لجهة الخ) هذه الغاية للرد للمتدأن  
الاقرار بالحل كلاسادة الضمير في كلام الرافعي راجع للاقرار فالصواب ما فهمه النووي من رجوعه له كما  
فرد مشيئا (قوله من انه) أي الاقرار لمير (قوله وهم) بفتحين في الصباح وهم في الحساب يومهم  
وهما دل غلطة بطل غلطوا زاده على اه وأساورهم بمعنى اعتقد اعتقاد امر جواهم من باب وعدي في المختار

تتمكن فهو لغو وهو كما قال صاحب التوار والانزهي وغيرهما هم

وهم في الشيء من باب وعد ان اذهب وهم اليه وهو بر بدغيره **(قوله)** بل الضمير في فهو للاسناد **(الح)** الصحيح ان الضمير عائد لالقرار وانه لقوى هذه الحالة ع **(قوله)** عدم تكذيبه **(مضاف لعاقل)** وهو المقر له ومفعوله محذوف كما اشار اليه بقوله للفرمته في اشتراط عدم التكذيب وانه كافي ع **(قوله)** فلا تكذبه في اقراره له **(بالمال)** مثل المال الاختصاص ولو اقر له بموجب عوفه ورده لانتفى من منه فالتبديد بالمال انما هو لقوله ترك في بد للقر والا فيبشرط لصحة الافرار عدم التكذيب مطلقا **(كأمره)** ا ع ش على م **(قوله)** ترك في بد للمتر **(أى)** ان كان عينا ولا يطلب به ان كان دينيا حل **(قوله)** وسقط اقراره بممارسة الانكار **(وحيث)** يكون له التصرف فيه حتى يلو، حيث لا يظن أنه للقر له وليس للقاضي زعم من يده ان قال لا أعرف ماله ك **(قوله)** ولم ترق قربة على أنه لفظة حل **(قوله)** حتى لو رجع **(قال)** في شرح الروض وهذا لاجابة اليه لما مر أنه بالتكذيب بطل اقراره شورى **(قوله)** قبل رجوعه **(وقائده)** قبول رجوعه أنه يحكم له به ظاهره او بطنا وقبل الرجوع ليس له الاظهار اقتدر **(قوله)** لم يبق **(قوله)** ظاهره وان بين لتكذيبه رجحا محتملا وقياس نظاره أن تسمع دعواه ويتبين ان بين ذلك ع ش على م **(قوله)** الا بقرار جده **(الح)** مالم يكن في ضمن معروضة كأن قاله لقتني على هذه العين فقال لم أطلق ثم اعترف بالطلاق فان العين تعود اليه من غير لاحده ولا الثلاثة **(أى)** فلا حدهم الدعوى عليه فان حلفه وثبتي فهل يأخذ الثالث لتعين الافرار له أولا واستظهر في التحفة لاول شورى بعبارة ح ل فلو قال واحد منهم أنا لعني بذلك صدق المقر بيمينه **(أى)** ان كذبه ولو قال عندي مال لا أعرف ماله ك زعمه منه ويكفي للمال لانه أقر بمال ضائع وهو ليت للمال الملبدع أو ترقم قربة على أنه لفظة **(قوله)** أن لا يكون **(الح)** **(أى)** أن لا يأتي بلفظ يقتضي أنه ملكه والا فلا بد أن يكون ملكه بحسب الظاهر حتى لو أخبر بمالي بدغيره بأنه ملك زيد كان غيره وأخذه الآن ع ش **(وحيث)** هذا الشرط أن يكون من شروط الصيغة **(أى)** من شروط صراحتها كما يشترطه قول الشارع قال البغوي **(الح)** **(قوله)** حين يقر **(قوله)** ظرف للتي أو ظرف للملك **(أى)** الشرط انتهاء ملكه في حالة الافرار **(قوله)** فقله داري أوديني **(الح)** مفرع على المفهوم **(قوله)** أوديني التي عايك **(الخطاب)** ليس قيذا بل مثله ما قال ديني الذي ع لى بد لقلان وهذا اختلاف ما قاله الدين الذي ع لى فلان لمعرفته اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للتر التي تاتي الافرار سم **(قوله)** لان الاضافة اليه تقتضي الملك **(أى)** حيث يمكن للمناف مستقولا لا حكمه فان كان كذلك اقتضت الاختصاص بالنظر لمادله عليه مبدأ الاشتقاق فمن كان قوله داري أوديني لمعرفته والآن للمناف فيه غير مشتق فأقادة الاضافة الاختصاص مطلقا ومن لازمه الملك بخلاف مسكن وملبوسى فان اضافته انما تقتيد الاختصاص من حيث السكنى واللباس لا مطلقا لانها تقتضي ع ش على م وهذا التفصيل مأخوذ من قول الشارع ولو قال مسكنى أو ملبوسى **(الح)** **(والحال)** أن المناف الى المقر نارة يكون جاسدا وتارة يكون مشتقا فان كان جاسدا كفى مثاله اقتضى عدم الصحة لانه يقتضى الاختصاص من جميع الوجوه وهو غير مال كما اذا كان مشتقا كان اقرارا كسكنى أو ملبوسى اذ هو يقتضى الاختصاص بما منه الاشتقاق وهو السكنى واللباس والاختصاص من بعض الوجوه لا يستلزم الملك بقوله لان الاضافة **(أى)** اضافة الجوامد **(قوله)** فباني الافرار لصبره **(أى)** لا الاقر له ليس إزالة عن ملكه وانما هو اخبار عن كونه ملكا للقر له فلا بد من تقديم الخبر عنه على الخبر **(أى)** ضم ثبوت مدلوله في الخارج ع **(قوله)** اذ هو اخبار **(أى)** لا تقل ملك شخص لشخص آخر **(قوله)**

بقرينة كلام الشرحين وأما الافرار لصبره **(د)** شرط فيه أيضا **(عدم)** تكذيبه **(للمقر)** فلو كذبه في اقراره له بطل ترك في بد للقر لان يده تشعير بالملك ظاهر او سقط اقراره بممارسة الانكار حتى لو رجع بعد التكذيب قبل رجوعه سواء أقال غلطت في الاقرار أم تمتدت التكذيب ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يقبل فلا يعطى الا بقرار جده بد وشرط أيضا كون المقر له معيناً يتوقع معه طاب كما شرت اليه كالحاصل بالضمير يهتد فلو قال على مال لرجل من أهل البيلم يصح بخلاف ما لو قال على مال لاحده ولا الثلاثة مثلا درس

**(د)** شرط **(في المقر)** به أن لا يكون ملكا **(للمقر)** حين يقر **(قوله)** داري أوديني الذي عليك **(لعمرو)** لعمرو لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فيباني الافرار لصبره اذ هو اخبار بحق سابق عليه ويحمل

**(قوله)** وقائده قبول رجوع **(الح)** هذه القائده لا تعلق لها بالرجوع أنه لا يلزمه منوطه بكونه كاذبا في نفس الامر لا بالرجوع فتأمل شيخنا قو يتي

قال النبوي فان أراد الخ) عبارة شرح مر فلو أراد بالاضافة في داري لزيد اضافة سكنى صح كتابه  
النبوي وبحث الانزهي استفادته عند الإطلاق والاحال بقوله ولو قال الدين الذي كتب باسمه على  
زيد لعمر وصح ادلاضافه أيضا والدين الذي على زيد لعمر لم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب  
طرية وكذا ان أراد الاقرار بما يظهر أخذنا مما في فلو كان بالدين القربه رهن أو كفيل انتقل الى المقر  
لهذا كافي خاتري المنصف لكن الاروجه ماضيه التاج السبكي وهو انه ان أقر بان الدين صار بديلا  
بمثل رهن لان صير وانه اليه ان تكون بالحواله فهي تبطل الرهن وان أقر بان الدين كان له بقي  
الرهن محله شرح مر **(قوله)** فان أراد به الاقرار قبل) فهو كناية وهو المتمد وتعمل الاضافة  
للكونه على أدنى ملابسة اه اطف وهو ظاهر في الدار وما في الدين بأن يراد به ديني الذي كتب  
باسم **(قوله)** فليس لنوا الخ) والحاصل انه ان أتى بجملة من احدهما نضره والاخرى تنفعه عمل بما  
يضمنهما سواء تقدم أو تأخر وان أتى بجملة واحدة فيها ما يضره وما ينفعه لفت ان قدم النافع كقوله  
داري فلان وان قدم الضار عمل به نحو فلان داري اه عنائي **(قوله)** اعتبارا بأوله) يعني ان قوله  
هذا فلان كان مذكرا لاشتمل على جملتين متناقضتين فعلى بأولهما واليت الاخرى فتقول بعضهم  
اي الى قربان أن أقررت بتقدير مضافين الي ومدخولها ريد به تصحيح الجلة الثانية لا يصح لانها  
حيث تكون صحيحة لا ملازمة مع ان المقصود الغاؤها وعبارة التنازع ولو قال هذا فلان وكان ملكا لي  
ان ان أقررت به فاقول كلامه اقراروا آخره ولو قال مر في طرح آخره فقط وهي صريحة فيها قلنا وعلى  
هناك كون الغاية اي قوله ان ان أقررت داخلان الجلة الثانية لانك ومن ما عاذا الا حيث خلقا لم قال  
يخرجها وقوله بعد انكاراي باللازم لان كونه ملكا له يقتضي انه ليس ملكا لغيره اه عن **(قوله)**  
غلاف دار التي هي ملكي فلان) أي فلا يكون اقرارا للتناقض الصريح ولا حاجة له فذاع قوله  
أولاد ليز بلا تعادلكم بمواظهم وان أرادوا اقراروا به صرح في شرح الروض وعليه فينرق  
بين هذا وما تقدم في قوله داري أو ديني لعمر حيث صح مع ارادة الاقرار بان الاضافة فيما تقدم تأتي  
لادنى ملابسة كلي كانتا باجواز ونحوها صحة الاضافة مع ذلك فصح ارادة الاقرار انظر لذلك بخلاف  
هذه فقد صرح فيها بالملك حمل عليه على انه لو قيل بالصحة هنا عند ارادة الاقرار بحمل الملك فيها  
باعتبار ما كان ليربع ويكون ذلك من باب الجواز والقرينة عليه ارادة الاقرار غش على مر  
وعبارته على الشارح وبني أنه اقرار حلال لقوله داري التي هي ملكي على الجواز يعني الدار التي كانت  
ملكه قبل هزايه الآن غايته أنه اضافها لنفسه باعتبار ما كان **(قوله)** وأن يكون بيده) أي حيا  
أو كاشف في الثاني نحو المعار والمؤجر حالة كونهما تحت بدلتهم وبالمستعير والمستعير شرح مر وعش  
قلتم ان معنى كونه في يده انه في تصرفه فلا يرد نحو الغائب رشيدى وهذا الشرط انما هو في  
الاقرار بالاعيان وأما الاقرار بالدين فلا يتأتى فيه هذا الشرط **(قوله)** حيث) أي حين كونه بيده  
**(قوله)** أن يرد للقر له حيث) ومعنى كون المقر به يسلم للقر له في المثال الذي ذكره مع ان القربه  
للمقر به لا يمكن نسيبها باسم نفسه اليه بسبب الحكم بحريته فكأنه أعطى له الحرية ومعنى  
صكون الحرية بيد المقر أن يحملها يدها وانها بيده حكما نسيبها **(قوله)** فلو أقر بحر بخصص  
تربيع على قول من يكون بيده ولوما لا عش **(قوله)** ثم اشتراء) أي لنفسه فلو اشتراه لو كره لم يحكم  
بحريته لان ذلك يقع بشراء الوكيل وفي هذا نص صريح بصحة الشراء وفيه نظر حل وفي شرح مر  
الصريح الصحة وعبارة قول ثم اشتراء أي لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قال شيخنا وظاهر ذلك جواز  
المند وهو ظاهر بلر بما يجب ان تعين الخلاص به فليراجع اه ومثل شرائه لنفسه ملكه بوجه آخر

**(قوله)** واسمى في الكتاب الخ) عبارة شرح مر  
ولو قال الدين الذي كتبته  
أو باسمي على زيد لعمر  
صح ادلاضافه أو الدين  
الذي على عمرو لزيد لم يصح  
الا ان قال واسمى في  
الكتاب عبارة فانظر الفرق  
بينهما انتهت **(قوله)** مع أن  
المقصود الغاؤها فانها لو  
كانت صحيحة بان لم تكن  
داخله لم يكن لقوله بأوله معنى  
لان آخره لا ينافيه فقامل

بحريته المألفة من شرائه  
(ويعلم من جهة البائع فيه)  
للاشتري (الخيار) أي  
خيار المجلس وخيار الشرط  
وخيار العيب فتعبر  
بذلك أعسم من تعبيره  
بالتحارين وسواء أقل في  
صفة إقراره هو حوال الأصل  
أم اعتقه هو أو غيره

(قوله إذا تعلق بالثالث)  
وهو حاله تعالى (قوله)  
مادعاء الثالث وهو مدعى  
الملك هنا وقوله الابينة  
فلو أقيمت بطلت الوقفية  
ولم يصح للمشتري له  
تأمل ورجع على بائعه  
بالتن وردت الأرض  
لمستحقها أو قوسى  
(قوله ولارجوع للمشتري)  
أي الذى صدق على الملك  
للاستحق (قوله ليس البائع)  
أي ميراثه (قوله الذى أخذه)  
منه البائع) والظاهر أن له  
الظفر بمال البائع (قوله)  
فالمال له) أى فى الباطن  
وأما فى الظاهر فحكمه  
ما هو (قوله لا يعتق عليه)  
أى فى الظاهر بمقتضى  
دعواه الحسرية الأصلية  
فأنت ترى العتق حكم فيه  
بالباطن وجعل المال فى  
الباطن وأما المانع من  
جعله لغير الباطن بطريق  
أنه كتب رقيقه لآخر

كهنه أو سوى له به وخضع الشراء بالذكرة لأنه الذى يرتب عليه الأحكام الآتية كإشراح مر (قوله)  
حكمها) أى بعد انقضاء مدة خيار البائع كإشراح مر وهذا ظاهر فى كل من خيار المجلس وخيار  
الشرط وأما فى خيار العيب فغير ظاهر بل الظاهر أنه يحكم بها من حين البيع وإذا فسخ البائع بعيب  
المطلوع عليه فى الثمن المعين تبين بطلان الحكم بها وقض الأحكام التى ترتب عليها (قوله وكان اشتراؤه  
إتداء الخ) فديقال الاشتراء لا يأتى فى جانب البائع فكان الأولى التعبير بالشراء الذى عبر به الأصل لأنه  
يفتق على البيع حل أى لأن كلامه يقتضى أن الاشتراء يكون يعلم من جهة البائع وقوله اقتداء سعى  
لربا فيه عيب فلا أرض أيضا كإشراح مر وفى شرح مر ولو أقر بأن ما يندى بدعوى موصوب صح شرائه  
منه لأنه قد يقصد استنفاذه ولا يثبت الخيار للمشتري لأنه إنما يثبت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه أو  
مستغيبه انتهى قال ع ش وقوله صح شرائه أى حكم صحة شرائه منه ويجب رد لمن قال إنه موصوب  
منه أن عرف ولا لا ترفع الحكم منه ويبنى إن بأتى مثل ذلك فى كتب الأوقاف فإذا علم بوقفتها  
وليس من العلم ما يكتب هو أمستاهم لنظا وقفه ثم اشتراها كان شرائها اقتداء فوجب عليه رد المال  
له ولاية حفظها أن عرف والاسلمها لمن يعرف المصلحة فإن عرفها هو أو ابتاعها فيه وجب عليه  
حفظها والاعارة منها على ما جرت به العادة فى كتب الأوقاف (قوله لا عتراه بحريته الخ) يؤخذ منه  
أنه شراء صوري والقصد منه الائتماد لأن الاعتراف بالحريته يوجب بطلان الشراء (قوله وخيار  
العيب) أى عيب الثمن فيبطل المظلم على عيب الثمن المعين فلو رد البائع الثمن المعين بعيب على المشتري  
جازه استرداد العبد وإذا استرد العبد والحالة ما ذكر فلا كساب الحاصلة ليقبل استرداده لا جاز أن  
تكون للبائع لأن الفسخ يرفع المقدم من حيث لا من أصله ولا جاز أن تكون للمشتري لدعواه الحرية  
وأما كان اشتراؤه اقتداء ولا ليعبد له لا يملك بدعوى البائع وعوده للبائع بالفسخ وعليه فليظن  
ما يفعل فيها لكن فى فتاوى ابن حجر مائة وما كتب من البيع إلى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف  
فإن عتق فله وإن مات فحكمه حكم النية كماله من رق من الحريتين ولو قيل بأن حكمه حكم الأموال  
المتاعية لم يكن هيدا فيصرف فيه الامام بالمصلحة أه ع ش على مر (فرع) قال الشافى  
لو اشتري أرضا ووقها مسجدا أى مشلاخا آخر وادعاه وصدقه للمشتري لم تبطل الوقفية وعليه  
قيمة ما هو ظاهره بل مأخوذ مما تقدم من أن الحق إذا تعلق بالثالث لا التعلق أى قول البائع والمشتري  
إذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت مادعاء الثالث الابينة ولارجوع للمشتري على البائع بنى انتهى  
ع ش (قوله أعسم من تعبيره بالخيارين) لشذوله خيار العيب وهذا بناء على ما فهمه المحقق من أن المراد  
بالتحارين فى كلام الأصل خيار المجلس والشرط وانظر ما للمانع من جعلها على خيار النقص والتزوي  
الذى سببه المجلس والشرط وسينفذ فى عامة الآن يقال للمانع تبادل ما ذكر من المجلس والشرط مع  
تدوير خيار العيب بالنسبة لهما شو برى (قوله وسواء أقل فى صفة إقراره هو حوال الأصل) ومن  
هذا الويات المدعى حريته بعد الشراء فيكون له الوارثة الخاص فان لم يكن فليت المال وليس للمشتري أخذ  
شئ منه لأنه يزعمه حريته ليس البائع حتى يأخذ للمشتري منه الثمن الذى أخذه منه البائع وه. إذا كان  
صادق دعوى الحرية فان كان كاذبا فالله لا بطريق الولاء يعتق عليه واعتراف المشتري بأنه  
كان مملوكا ولكن اعتقه ماله قبل شراء البائع له كاعتراه بحريته الأصلية لكن هنا يورث بالولاء  
شرطه و يأخذ للمشتري من تركت أهل الثمنين أى الثمن الذى اشتري به الثمن الذى اشتري به

وإن أوهم كلام الأصل  
تخصيص كون ذلك يعا  
من جهة البائع بالتش  
الثاني (وصح) الاقرار  
(بمجهول) كئى وكذا  
فيطلب من المفسره  
(لوقال) له (على شئ أو  
كذا قبل تسميه بغير عبادة)  
لربض (ورد سلام ونجس  
لا يقتنى) كخبر سواه  
أكان مالا وإن لم يتول  
كفلس وجه برأى لا كقود  
وحق شفعة وحدقذف  
وزيل اصدق كل منها  
بالشئ مع كونه محترما  
فتصير بمذاكر أعم مما  
عبر به أماتفسره بشئ من  
الثلاثة المذكورة فلا يقبل  
بعد فهمها في معترض  
الاقرار اذ لا مطالبة بها ثم  
يقبل تفسير الحق بالآتين  
مهاوخرج بعلى عندى  
فيقبل تفسيره بنجس  
لا يقتنى لاجبا قبله (ولو أقر  
بمال وإن وصفه بنحو

البائع من الذى أعقته فإن كان الذى اشترى به المقر أقل فالامر ظاهر وإن كان أكثر بأن اشتراه  
بثلاثين واشتراه البائع من معتقه بشترين لم يأخذ المقر من تركته الا عشرين لانها هى التى أخذها  
غيره غير به وهو الملقى والباقي يأخذ من مال بائعه بطريق الظفر انتهى شرح هر وقوله واعتارف  
الشترى بالمع هذه الصورة هى التى ذكرها الشارح بقوله أو غيره وقوله أم أعقته هو أى البائع قال  
هر في شرحه وفي هذه الوقف ولاؤه لا تنفع اعتراف البائع بعقته والشترى لم يعقته فإن لم يصدقها فليست  
بغيره الا ولقرته ورنه البائع ورد الحق للشترى ان صدق البائع الماترى بعقته فإن لم يصدقها فليست  
أخذ المقر من تركته ويوقف الباقي ان كان لانه اما كاذب حتى حرسه بجميع الكسبه أو صادق  
فلكل البائع ان يبالو لا موقظطه بأخذ المقر منه وتعذر استرداده وقد ظفر بماله اذا كان له وارث  
بغيره الا فان لم يكن مستغرقا فله من ميراثه ما يخصه وفي الباقي ماصرة والا بجميع ميراثه وليس  
لشترى أخذ شئ منه لانه يرغم البائع انتهى فهو يدعى ان البائع ظلمه بأخذ المقر ولا يرجع  
الا عن من غلبه اه (قوله) وإن أوهم كلام الأصل (الح) عبارة الأصل ثم ان كان قال هو فشرائه  
اقتضا وإن قال أعقته البائع وهو يترق ظمافاقتداه من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب  
اه قول الشارح أم أعقته هو والضمير المنفصل فيه عائد على البائع كما علمت من العبارة المذكورة  
(قوله الثاني) وهو قوله أم أعقته هو (قوله وصح الاقرار بمجهول) أى اجماعا ابتداء كان  
أرجمه بغيره ولو عندنا لمكانه اخبار عن حق سابق فيصح بمجلا ومفصلا وأراد بمجهول ما مع الماهم  
كأخذ الميراث اطف وقل (قوله) قبل تفسيره بغير عبادة (الح) وله تحليفه أنه ليس عليه شئ غير  
هذا رسوا أقال على أو عندى وكذا في ذمى الاثنى نحو الكلب اه قل على الجلال (قوله)  
كخبر أى الاثنى يقبل على الوجه وكذا الخبر غير المحترمة التى لم يتجاهر بظاهرها والمبته  
نفسه اه حل (قوله سواه) أكان أى غير العبادة ورد السلام والتجسس الذى لا يقتنى حل  
(قوله وإن لم يتول) أى بسد أى يقع موقعا يجعل به جلب نفع أو دفع ضرر فشكل بمنول مالى  
ولا عكس حل (قوله كفلس) مثال لما قبل الغاية وقوله وجهته مال الغاية ع (قوله وزيل)  
بل وكلمه أى أو قابل للتعليم وقشرة نحو لوز اه (قوله) لصدق كل منها بالثمن فى العبارة قلب  
والأصل لصدق الشئ بكل منها كاعبر به هر (قوله) مع كونه محترما فلا يرد التجسس الذى لا يقتنى فانه  
وإن كان الشئ يصدق به أنه ليس بمحترم (قوله فى معرض) المعرض وزان مسجد موضع عرض  
الشئ وقتلته معرض كذا أى في موضع ظهوره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يأتى على  
وزن فعمل ينتج الميم وكسر العين قاله في الصباح شوبرى وفي عرض على هر انها بكسر الميم  
ونفتح لراء اه (قوله) اذ لا مطالبة بها لتعيل للعامة والمضى اذ لا يطالب بها أحد مع ان شرط المقر به أن  
يكون بماتجوز المطالبة كفى شرح هر (قوله) نعم قبل تفسير الحق (الح) استدراك صوري لعدم  
دخول الحق فى الشئ وأجاب السبكي عن استشكل الرافى الفرق بين الحق والشئ مع كون الشئ أعم  
فكذلك يقبل فى تفسير الاخص مالا يقبل فى تفسير الاعم بأن الشئ الاعم من الحق هو الشئ المطلق  
لا الشئ للقرية أى لانه صار ماضيا بقرينة على سول فهو جواب بالمعنى أى منع كون الشئ أعم من  
الحق بل هو أخص منه وهلا قال وخرج بشئ الحق فيقبل تفسيره بالآتين وبعلى عندى فيقبل بالآخر  
مع أنها أخص (قوله) فيقبل تفسيره بنجس لا يقتنى قد قبل فى قبول التفسير بمالا يقتنى نظر فان  
مالا يقتنى لا يثبت عليه بدلا لا يجوز دعه على من أخذ منه كذا كره سم عن عمرة فى أول كتاب  
النسب الآن يقال كفوا هنا فى الاقرار بما يشعر به اللفظ ولو بحسب اللغة ع ش أى لانه يكون

عنده وإن وجب دفع بدعيه وكان الأضرمان يقول قبل تفسيره بالثالث فانظر حكمه العدول عنه اه بايلي ما ظف **(قوله)** كقولهم مال عظيم أى أو أكثر من مال فلان أو ما يبلده أو ما شوبهه اليهود عليه أو حكمه بالحكم على فلان شرح هر واستشكل تفسيرهذه بمقابل منفع أى الأصل الذى أنبى عليه الأقرار أى القاعدة التى يتفرع منها أحكام الأقرار إن أزم اليقين وقيل إن زيادة بيانته **(قوله)** أن أزم اليقين أى كسبائى فى الفصل الآتى أى إنزاله عندى سينفى طرف أوفى فطرف أو بعد عليه ثوب ليربوه الطرف والقوب أخذ باليقين وقوله أزم يفتح هزئة مناسبة قوله وأطرح الشك ويجوزها أى يضامه باليقين الظن القوى لما انتفى عنه الاحتمالات العشرة لا يوجب على من نظر فى فروع الباب لاختصائه أنه لا يوجد أقرل يعمل بالثابرة والاندرا والاحتمالات العشرة هى عدم الاشتراك والمجاز والاضمار والنقل والتخصيص والتقديم والتأخير والتنازع والتناسخ وعدم المعارض العقق وقتل الفتنة والنحو والتصريف **(قوله)** وأطرح (الشك) أى لا تأمل مثلاً إذ قال على أى درهم على عشرة وأطرح مثلاً من غير شكوكه **(قوله)** ولا أستعمل الفتنة أى لا أؤول على الغالب فالمراد بالغلبة ما غلب على الناس فى عرفهم أى لا يبنى عليها الأحكام الشرعية **وقال** الثانى كأنذاله عندى مال عظيم فإن الغالب أمعاله وقع تقبولى تفسيره بمقابل فيه عدم دعوى على الغالب **(قوله)** مستولدة لأنها تسمى مالا لأنه ينتفع بها بخلاف الوقوف لأنه لا يسمى بالمال مثل المستولة المكتوبة أو يفرق حل وأشار بقوله لأنها تسمى مالا إلى أن قولها لا ينتفع بها بخلاف هو المنة وهو لأنها تسمى مالا بقررد الوقوف فإنه ينتفع به يؤخر مع أنه لا يصح تفسيره بالأناسى مالا وبعبارة هر ولأنها تسمى مالا به فارقست الوقوف لأنه لا يشاء له فائدة كمن يتبين قلب الشورى وأمناعها فيها بالبال لتلايهم مع مركه الاحتياج إليها مع ما قل وأه التفسير لبال بأحد مالا لأن المستولة ليست بمال كايومهم لأنه خلاف للوقوف فى الأيمان بهرهما أنهما منتهى وقى قل ويصح تفسيره بالبال المستولة أن لم يفرق فى ذمتى ومنها للملكية الحاصل من مسائل كذا انتاعشرة مسئلة أنها مالا مفردة أو مكررة أو معقوفة والدرهم إما أن يقع بنصب أو بجر أو بسكن والحاصل من ضرب ثلاثة فأربعة انتاعشرة مسئلة والواجب فى جميعها من واحد إلى عظمه كذا نصب نيزها فيجب رد همان انتهى سم زى **(قوله)** له مئتين وإن زاد أو تنكسر برعى من مئتين من غير عطف كما هو الفرض وإن اختلف المجلس لجواز تعدد الدأ كيد كذا كره وعش **(قوله)** لا الثانى نا كيد) كما هو فى الاستئناف فى مواشيان قل **(قوله)** لا كيد كره قال فى شرح الروض أو شهر مبدع اعزوف قال الشيخ فى حواشيه أو مبدعاً مؤخر ولغيره مبدع إذ مال وقال السيد فى شرح الكافية والاولى عندى أن يكون كذاباً تدبره مبدعاً لأنه أعطى عليه ولغيره عندى طرفه شرح هر شو برى **(قوله)** أو سحرنا أى عند البصريين مؤز عند الكوفيين لأن تغيير كذا كذاب نصب عند البصريين ويجوز جره عند الكوفيين حل

وصفه بالعظم ونحوه من  
حيث أم غايه وكفر  
مستحقه قال الناصي أصل  
ماثني عليه الاقرار أن  
أزلم اليقين وأطرح  
الشك ولأستعمل الطيه  
(و يستولى) لأنها ينفع  
بها نوبه وان كانت لا ياب  
وخرج منه قبيح بدله  
بالبحر وان حل اقتاده  
كله بته فلا يقبل الا  
صدق عليه اسم المال (ولو  
قال) هل على أوعدي شيء  
شيء أو كذا كذا لم يمتنع  
لان الثاني تأكيد (أو) هل  
شيء و شيء أو كذا  
قسيان يؤيده لاقصد  
الطيف المغايرة (أو) قال  
كادهم (يرفع) بدلا  
وأعقب بيان (أوسب)  
تيزا (أوجر) لنا (أو  
سكون) يرفع (أو كذا كذا  
درهم) أي بألحاح  
الاربعه (أو) قال (كذا  
و كذا درهم بالاض

(قوله بما قل منه مع أنه  
قال مر بجياعه  
ووصفه بنحو العلم  
بجعله أنه بالسياسة لتيقن  
حله أو لتجريح أولئك  
مستحله وعقاب غاصبه  
نواب بانه لنحو منظر  
ولو قال له على مثل ما قيل  
يد أو مثل ما قيل زيد

كان مبهما جنسا ونوعا لا قدر اقل يقبل بأقل من ذلك عدد الان المثلية لا تحتمل مامه لتبادر الاستواء عددا  
منها اشرح

الثالثة لا يصاح للتبميز (أو)  
 به أي بالصبح بان قال كذا  
 وكذا درهم (فدرهمان)  
 يلزمه لان التبميز وصف  
 في المعنى فيعود الى الجمع  
 وبمشكلة السكون من زيادتي  
 (أو) قال (ألف درهم  
 قبل تفسير الالف بغير  
 الدرهم) كألف فلس لان  
 العطف الزيادة لا للتفسير  
 نعم لوقال ألف درهم فضة  
 كان الالف ايضا فضة للعادة  
 قاله القاضي بخلاف ما لو  
 قاله على ألف درهم فضة  
 فان الالف مهمة اذا يقال  
 ألف حطة ووقال له على  
 ألف درهم برفعهما وثوبه  
 أو تنوين الاول فقط فيما  
 يظهر فله تفسير الالف بما  
 لا ينقص قيمته عن درهم  
 وكذا قال ألف مائة الالف  
 منه درهم (أو) قال (خسة  
 وعشرون درهما فالسك  
 درهم) لما مر اذن التبميز  
 وصف (أو) قال الدرهم  
 التي أقررت بها ناقصة  
 الوزن أو معشوشة فان  
 كانت دراهم البلد  
 الذي أقره (كذلك)  
 أي ناقصة الوزن أو معشوشة  
 (أو) لم تكن كذلك بأن  
 كانت تامة أو خالصة (وصله)  
 أي قوله المذكور بالاقرار  
 (قبل) قوله فيها وان

(قوله فدرهم يلزمه) ودعوى أنه في الصبح يلزمه عشرون درهما اذا كان نحو بانها أقل عند مفرد  
 بغير مفرد مصوب متنوعة لانه يلزم عليه مائة في الجبر لانها أقل عدد بغير تبميز مجرد ولم يقل به أحد  
 وقول جمع يوجب بعض درهم في الجبر اذا التقدير كذا من درهم محدود وان نسب لالاكثرين  
 بان كذا لم يمتنع على الآحاد دون كسورها شرح مر (قوله الدرهم في الثانية لا يصاح للتبميز)  
 بل هو خبر عن الدرهم في الرفع أي مادي درهم أو بدل منهما أو بيان لها وأما الجرف لانه وان كان  
 لا يظهر له معنى لكنه يفهم منه عرفا أنه تفسير لعله ماسبق وكذا يقال في السكون انتهى حل (قوله  
 يعود الى الجمع) أي فهو تفسير لكل من الملائم للتبميز وصف في المعنى والعطف يمنع احتال التاكيد  
 حل (قوله قبل تفسير الالف بغير الدرهم) أي من المال وغيره اتحاد الجنس واختلاف شرح مر  
 (قوله للعادة) لانه يقال ألف فضة قال شيخنا وهو ظاهر ان لم يجز فضة بضافة درهم اليها يتيقن تنوين  
 ألف الالف لانه حيث يضاف الالف على اسمها حل وانظر لم يعلل بأن التبميز وصف في المعنى فيجمع  
 الجمع بما قبله كإعالة فيسبق ويمكن أن يقال على هذا كراجل الفرق بينه وبين ما بعده تأمل (قوله  
 برفعهما وثوبه) والظاهر أنه لو نصهما أو خفضهما منونين أو رفع الاول منونا ونصب الدرهم  
 أو خفضه أو سكنه أو نصب الالف منونا أو رفع الدرهم أو خفضه أو سكنه كان الحكم كذلك وأنه لو رفع  
 الالف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكنه لزمه ألف درهم ولو سكن  
 الالف وأتى الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامران وهو الى الاول أقرب شرح الروض شوبري  
 (قوله أو تنوين الاول فقط) أي وتسكين الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكنه أو نصب الالف أو خفضه  
 وعشرون درهما) فالرفع الدرهم أو خفضه لزمه ماعده العدد المذكور وقيمته درهم كما يحسن الشرح  
 في شرح الروض وجرى عليه شيخنا كواله وابن حجر شوبري (قوله ووصله) هذا راجع لقوله  
 أولئك كذلك وقوله أي قوله المذكور وهو قوله ناقصة الوزن أو معشوشة فلو مات عقب اقراره  
 لم يلزمه ولزمه مقامه فان قال ماذكر قبل الظاهر لم حل بزيادة (قوله قبل قوله فيها) أي في  
 التبيين وهما لو كانت ناقصة الوزن الخ أو لم تكن كذلك الخ ا ط ف (قوله وان فصله) أي قوله  
 المذكور وقوله عنه أي عن الاقرار وقوله في الاولى أي وهي ما لو كانت ناقصة الوزن كدراهم ط بة  
 فانها أربعة دنانير وقيل يربيع في النقص الى بيانه وقوله في الثانية أي وهي قوله أو لم تكن كذلك  
 ووصله وحاصل ما أشار اليه أن دراهم البلدان كانت خالصة أو تامة وفسرها بالناقصة أو المعشوشة قبل  
 تفسيره بذلك ان ذكره متصلا بالاقرار وان كانت ناقصة الوزن أو معشوشة قبل تفسيره بذلك مطلقا  
 أي سواء ذكره متصلا بالاقرار أو متصلا بغيره لبلد ا ط ف (قوله أو يجنس ردي) أي  
 نوع وقوله قبل أي مطلقا شرح مر أي وصلة بما قبله أولا ولا فارق للنقص بأنه برفع بعض ما أقرب به  
 بخلاف هذا مر (قوله فان أراد معية الخ) اعترض ذلك بعضهم بأنه لو قال على درهم مع درهم لزمه  
 درهم بزيادة احتمال مع درهمي وحسبنا معية في معنى مسألة المثنى أولى وبتقدير لزوم أحد عشر ديني  
 أن يلزمه درهم ويرجع في تفسير العشرة اليه وأجاب بعمل كلام المثنى على ما إذا أراد المجمع عشرة  
 دراهم لقله وأجيب أيضا بان قصد المعية في قوله له درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم  
 وعشر بدل تقدير درهم في جاز بدو درهم بقوله مع عمرو بخلاف قوله له درهم مع درهم فان مع فيه  
 لمراد المعية والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم لدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف برماوى وهو مخصص

صله عنه في الاولى على حالي في بلد بلدها ولا استثناء في الثانية ولو فسر الدرهم بغير سكة البلد أو يجنس ردي قبل وبخلاف البيع  
 لان الغالب في المعاملة قصد ما يروج في البلد بالاقرار لإخبار بحق سابق (أو) قاله على (دوهم في عشرة فان أراد معية) أي مصاحبا

من در قوله ويرجع في تفسير العشرة الخ أي قياسا على الالف في قوله على الصدورهم وأجاب عنه الزركشي بأن العطف في هذه يقتضي مقابلة الالف لاسراهم فثبت على إيجابها بخلاف درهم في عشرة وعبارة در في أثناء كلام نصها فالوجه الفرق بأن في الظرفية المقترنة بنية العتباتشكال بالجناس والاحتاد انتهى وقول البرماوى وأجيب أيضا الخ قال العلامة در في شرحه والحاصل أن الدرهم لازم فيهما الدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قالت قرينة على لزومه فالذلالان بنية المية قيد معنى زائدا على الظرفية التي صريح اللفظ لما أخرجهما عن مملوه الصريح إلى غيرهم نهرأت السبكي أجاب بأن المراد بنية مع بذلك أنه أراد مع عشرة دراهمه ورجى عليه غير واحد عليه فلا يردش من الإشكالين أي لأن يتبع جعل ما بعدهما مثل ما قبلها في الحكم والمعنى

(فصل في بيان أنواع من الأقرار) أي في بيان صيغ من صيغ الأقرار أي في بيان حكمها أي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمتنع من التفسير ع ش على م ر (قوله سيفي طرف) ومثله نصي في تام ونعل في حافر وجل في بطن دابة وخرة على شجرة وسرج على دابة وحكم عكسه حكمه ثم لم أطلق في الخاتم دخل فيه لأنه اسم للجمع وبذلك فارق ما أطلق في الدابة حيث لا يدخل حملها لأنه يمسح استثناءه متناهية محولة دابة الإحلالا لأنه يمكن أن يكون الجمل للقر بوضعية من مورث القرله وبذلك فارق أيضا دخوله في البيع لعدم صحة استثناءه فيه قال الامام الفقهاء وغيره والضابط أن لا يدخل في البيع لا يدخل هنا وما يدخل فيه يدخل هنا الأجل والخرة غير الموفرة والجدر نظر العرف ثم لانها انتهى شرح در قال ع ش عليه قضية تخصيص الاستثناء بما ذكره لو أقر له بأرض أو ساحة أو بقعة فيها شجر أو حجر رعى مثبت أو ساقية أو وود أو غير ذلك من كل منفصل توقف عليه تنفع متعل دخل ولعله غير مراد لان هذه المذكورات ليست من مسمى الأرض وقد تقدم في الأصول والثمار ما هو صريح في عدم الدخول وقوله والجدر أي فيقال لو أقر له بأرض أو ساحة أو بقعة أو ما أقر له بدار أو بيت دخلت الجدران لانها من مساهما انتهى (قوله زماه) وهكذا كل ظرف ومظروف لا يكون الأقرار بأحدهما اقرارا بالآخر اه حل (قوله أودابه) يسرجها) أو عبيد بنابه أودابه بحملها أودار بقرشها بخلاف ما لو أتى مع في الجميع في ما لواله عند سيف بقعه أو ثوب يستدق هل يلزمه الجميع كما لو قال دابة يسرجها أو لافيه ونظر الأقرب أن يقال يلزم الظروف فقط ويفرق بنحو بين دابة يسرجها بأن الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعالم بمعنى كثير فتحمل عليه ع ش على م ر (قوله لان الباء بمعنى مع) قضيته أنه لو قال مع سرجها لزمه الجميع وليس مراد بل يلزمه الدابة فقط ع ش قال السلامة خط وم ر والفرق أنه لما أخرج الحرف عن موضوعه غلظا عليه يلزم الجميع بخلاف التصريح به اه (قوله والطرار جزء من الثوب) وإن ركب عليه بعد نسجه زى لان المراد بالطرار هنا ما يشمل ما خيط على نحو الكفتالز بنة من قطع الحرير ونحوها سم (قوله فأقرار على أبيه بدين) واذ لم يكن المقرضا أو كفيه بالقون لا يترام الاحتص في الاظهر واقتضاه كلام الرازي في نظير المسئلة واستشكل حل هذا على الدين وهلا حل على الوصية ونحوها وأجيب بأن القالب لزوم المال من المعاملات زى وحل وعبارة شرح در قاله على أبيه بدين لاضافة الالف إلى جميع التركة المعقاة إلى الاب بدونه وهذا واضح في نقل المال بجميعها وضعا متعلقا منه من تمام التصرف فيها لا يكون كذلك الا للدين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانها امتناعا تعلق الثالث اه (قوله فوعد هبة) ما لم يأت بنحو على فلواتي بنحو على كان اقرارا

لورود في معنى كل كلف قوله تعالى ادخلوا في أمن أي معهم (أو) أراد (حسابا) بقيد زده بقول (عنه عشرة) لانها موجبه (والا) بأن أراد طرفا أو حسابا لم يعرفه أو أطلق (فدرهم) يلزمه لانه المتبقي

درس

(فصل في بيان أنواع من الأقرار مع بيان محبة الاستثناء) ما (قوله عند سيفي طرف) أو عبيد عليه ثوب لم يلزمه الظروف والثوب أخذنا باليقين (أو عكسه) بأن قال له عند سيفي ثوب في سيف أو فيه ثوب أو ثوب على عبيدي وهو من ز يادق (زماه) أي الظرف في الاولين والثوب في الأخيرة (قط) لذلك (أو) له عندى دابة يسرجها أو ثوب مطرز) بنسب يد الراء (لزمه الكل) لان الباء بمعنى مع والطرار جزء من الثوب (أو) قال له (في مبرجات أبي ألف) فأقرار على أبيه بدين (أو) قال لفي (ميراني من أبي) ألف (فوعده) ان لم يرد

(قوله والفرق قلنا أخرج الحرف الخ) أي الكلمة وهي مع عن موضوعها وأفي مكانها بالباء مع أن مع لا تؤدى الباء مؤداهما اه

فويستى خلعت بمعنى والواطف القضية للشر يك نظير ما س في درهم في عشرة

بالج



بلحاح لانه التزمه لفي حصة خاصة بطريق كالتدرك في النسخ الصغير **مر (قوله لا يكون الاحبة)**  
 أي الأربعة بل لانه كلامه أولا **(قوله لا مدرهم)** أي وان كرره الوفاي مجالس لاحتال التأكيد  
 مع اقتضاء ما يصره عنه شرح **مر (قوله) أودرهم ودرهم قدرهمان** أي لان العطف يقتضي المقابلة  
 ثم كذا واما الفاء فالنص فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لمجيئها كثير التفرع وتزيين اللفظ ومقتضية  
 مجزاة حذف شرطه أي اقتصر على ذلك درهم يلزمه في تعيين القصد فهي أي قصد المراكس  
 للتركات وانما وقع في نظير ذلك من الملاقاة لظن انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابتناء التي مبنياها  
 على الاحتياط شرح **مر (قوله) قدرهمان يلزمه** ولوعطف بمر في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم  
 درهم يلزم ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد كشرح **مر (قوله)**  
 لما سرق في كذا كذا أي من احوال التأكيذ وقوله وكذا وكذا أي من اقتضاء العطف المقابلة اطاف  
 فهو راجع للصورتين **(قوله ثلاثة يلزمه الخ)** وكلما كرر يلزمه بعدد دولوز اذ على القصص ويحسب فيه  
 التفصيل المذكور بقوله الاول نوى الخ فان قصد بكل واحد تأكيد ما يليه قبل وان قصد تأكيد  
 ما يليه أو الاستئناف أو اطلاق تعدد عرض على **مر (قوله) تأكيد الثاني** أي بما عطفه كما قاله **مر**  
 وقضه أنه لم يرد ذلك بل أراد بالثالث تأكيد الثاني مجردا عن عطفه وجب ثلاثة وبوجه بأن المؤكد  
 حينئذ اذعي للمؤكد فاشبهه تأكيد الاول بالثاني عرض فاندفع توقف بعضهم بقوله وانظر كيف  
 نفع هذه التية مع أن الواو يمتنع من التاكيد لانه يقتضي المقابلة فتأمل لان الواو يوزع حينئذ من  
 المؤكد كيد بديل عليه قول **مر (قوله) المستثنى منه** أي وهو ثلاثة كذا قبل والثالث اعران  
 المستثنى منه عند حذف والتقدير ثلاثة نلزمه في كل حال أي سواء نوى بالثاني أو بالثالث استثناء الخ وذلك  
 على ما قلناه قول الشارع فتمثل المستثنى من هذا النوى الخ لان هذه التية بعض الاحوال لابعض الثلاثة  
 وقوله استثناء المراد به عدم التأكد لان الاستثناء لا يكون الا في الجمل وهذا مفرد والواو فيه عطفة  
**(قوله) أو تأكيد الاول** أي نوى تأكيد الاول اما بالثاني أو بالثالث وقوله يلزمه الثلاثة ويحصل  
 منسج صور خاصة من ضرب احوال الثاني والثالث في الاحوال الثلاثة وهي قصد الاستثناء وتأكيد  
 الاول والاطلاق فهذه صور للمستثنى منه والساكنة هي الصورة المستثناة بقوله الا ان نوى الخ شوري وهو  
 غير متعين اذ يمكن أن تكون الصورة معا بأن تأخذ جميع احوال الثاني مع كل من احوال الثالث فيحصل  
 نوع والصورة المستثناة عشرة **(قوله) يلزمه الثلاثة** أي في جميع هذه من المتن نوطقة للتعليل **(قوله في**  
**الاول)** أي وهي مالنوى بالثاني أو بالثالث استثناء وقوله في الثانية أي وهي مالنواطلاق وقوله في الثانية  
 أي وهي مالنوى تأكيد الاول الخ وقوله لا يذاعل المؤكد بكسر الكاف وهو الدرهم الثاني والثالث على  
 المؤكد بنسخ الكاف وهو الاول **(قوله) ولا امتناع** أي كيد في الثانية آخر تعليل الثانية اطول السكلام  
 عليه **(قوله في) تأكيد الثالث** أي فإذا أكد الاول بالثالث لانه فصل بينهما بالثاني وفيه أيضا  
 لزيادة ما عطف كافر مرشخنا **(قوله) وثنى أقرب بهم الخ** الانسب تقديمه عند قوله وصح بمجهول لانه  
 من تعلقاته **(قوله) فاني حبس** كلامه مشر مجاز الدعوى على المقر بهم وهو كذلك على الصحيح  
 كما نرى في الدعوى زى وبعبارة شرح **مر** وسمعت الدعوى هنا بالمجهول والشهادة به للضرورة  
 اذ لا يبرهن لمرفعه الا بما ساعها انتهى وهلا قال عز حبس أو غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير  
 من ضرب أو غيره وقد يقال وجه الاقتصار على الحبس أنه محل الخلاف في كلامهم عرض **(قوله) طوب**  
**بها وارت الخ** وقضية اقتضاه على مطالبة الوارث أنه ان امتنع من البيان لم يحسب وقد يوجه بأنه  
 لا يبرهن كونه وارثا لعله بمراد مورثه المقر له يمكنه الوصول الى حقه بأن يذكر قدا ويذكر على

به اقرارا لانه أضاف الميراث  
 الى نفسه ثم جعل لغيره جزأ  
 منه وذلك لا يكون الاحبة  
 بخلافه فيما قبله **(أو قال)** له  
**(على) درهم درهم** درهم  
 درهم **(أو) درهم** درهم  
 درهمان يلزمه ما صر  
 في كذا كذا وكذا وكذا  
**(أو) درهم** درهم  
 درهم ثلاثة نلزمه  
 ان نوى بالثالث تأكيد  
 الثاني قدرهمان يلزمه  
 فتمثل المستثنى منه مالنوا  
 نوى بالثاني أو الثالث  
 استثناء أو تأكيد الاول  
 أو اطلاق فيلزمه الثلاثة  
 عملانية في الاولى وبظاهر  
 اللفظ في الثانية ولا امتناع  
 التأكيد في الثانية زيادة  
 المؤكد على المؤكد  
 بما عطفه وللفضل في التأكيد  
 بالثالث **(ومضى) آخر** بهم  
 كسب **(وطوب)** وثنى  
 ببيان ولم تمكن معرفته  
 بغير مرابجعت **(فاني حبس)**  
 حتى يبين لامتناع من  
 أداء الواجب عليه فان مات  
 قبل البيان طوب به الوارث

ووقف جميع التركة فان  
أمكن معرفته بعد  
مراجعتها كقولها على زنة  
هذه الصنعة أو قدر مبالغ  
به فلان ترسه لمعسر (ولو  
بين) بما يتبدل (وكذب المقر  
له) في أنه حق (فليبين)  
أي المقر له لجس حقه  
وقدره وصفته (وليدع) به  
(ويحلف المقر على نفيه)  
ثم إن كان ما بين به من  
جاني للمدعي به كأن بين  
بما تدرهم وادعى المقر له  
على أن يكون قوله فليبين جوابها والاولى أن يقتدر عس الجواب بقوله يكف البيان لأن قوله  
بطل البيان لا يظهر إلا في بعض الصور الآتية (قوله ثم إن كان ما بين به) أي المخرج ليعرض صميمه  
هذان في المدعي ليس كذلك بل هو تفصيل لقوله وبين وكيفية التي آخر كلام المتن أي فتارة يكون  
البيان من جنس المدعي به وتارة لا. وقوله على نفي فتارة يحلف على نفي السكوت وتارة على نفي الزيادة  
وتارة على نفي الإرادة فينبغي هذا كله قوله ثم إن كان الخ وحاصل ما ذكره ست صور ثنتان في الجنس  
وأربعة في غيره شيخنا (قوله فان صدقه على إرادة الماتة) كأن قاله لم أر الماتة لكنت غلطت  
فيما ردت وإنما الذي عليك ماتتان (قوله حلف على أنه لم يردمها) فان نكل المقر حلف المقر له على  
استحقاق الماتتين لا على إرادته للمقر لها لا إطلاعه على الإرادة لأنها أسرف على عس اط ف (قوله وأنه  
لا يلزمه الأمانة) ويكفيه لما بين وأصدق على الصحيح للنصوص فان نكل حلف المقر له على استحقاق  
الماتتين لا على إرادتهما اه زى (قوله كأن بين) أي المقر وقوله فادعى أي المقر وقوله وواقعه أي المقر  
له وقوله على أن الماتة عليه أي في مسئلة التصديق والتكذيب لكن هل الماد بالواقعة عدم الرديف تشمل  
السكوت والمراد بالواقعة صريحها وقضية الباب ترجيح الاول شو برى (قوله وواقعه على أن الماتة)  
راجع أيضا لقوله فان صدقه على إرادة الماتة الخ كأن قاله في حال التصديق ثم أرادت الماتة لكن غلطت  
فيما ردت وإنما الذي عليك خسون دينارا اه سم عس (قوله ان الماتة عليه) أي زى بإدعى الخصم  
(قوله وان لم يوافق عليها) أي الماتة وقوله فيها أي في صورة التصديق والتكذيب (قوله بطل  
الافرار بها) ويطلب اقراره بالشيء اه حل (قوله في الصور الأربع) أي فيها أصدق على إرادته الماتة  
أو كذبه في إرادتها وواقعه على أن الماتة عليه فها تان صورتان في الموافقة أو صدقه أو كذبه في إرادتها  
ولكن لم يوافق على أنها عليه فها تان صورتان أيضا في عدم الموافقة شيخنا (قوله في صورة  
التكذيب) وهما التكذيب في الإرادة مع الموافقة وعدمها فيعرض في اثنين في هاتين لتني الخصم  
ونفي إرادتهما وفي صورة التصديق لتني الخصم فقط فلي كل لا تلزمه الجبسون وتلزمه الماتة في  
صورتين دون صورتين شيخنا (قوله فالتلزمه فقط) ولوقوع ذلك في مجلس ولو كتب بكل  
منها حكم أي ورقة أو شاهد عليه به ولو كرره ألف مرة اه زى وقوام الشكوك فإذا أعيدت نكرة  
كانت غيرا أغلبي لا كأي اه حجج اذ كثيرا ما نادى به من الأولى كافي نحو وهو الذي في السبا. اه  
فقط لان الأقرار اخبار

لوارث ويحلف عليه فان امتنع الوارث من الحلف على أنه لا بد له أنه ما دل الموت ونكل عن الجمين  
ردت على المقر له فيحلف ويقتضى له بما ادعاه لكن ينقل سم عن شرح الرضا آخر الباب قبل  
الافرار بالنسب فيها أو قدر بمدايرهم وما دل به من الوارث المار كاورث عنها للمدعي فان أنكر  
الوارث ذلك وحلف أنها غير ما أراد مودعه فعين وجس له ان امتنع منه حتى يبين وبقى ما لم يبين  
الوارث ولا المقر له لعدم علمهما بما أراد المقر فاذا فعل في التركة ولعل الاقرب أن القاضي يحرم الوارث  
والمقر له على أن يعطيا على شيء لينفك التعلق بالتركة عس (قوله ووقف جميع التركة) أي ولو  
فما قبل فيه التفسير بغير المال احتياطا لحق الفتح عس مر (قوله لم يجس) أي لبيان المقدار والا  
فلا بد من بيان الجنس كذبه وفضة حل أي ويجس لبيان قال عس على مر وهو ظاهر  
مادام الحال عليه من نحو الصنعة باقية فلو نلت المنفعة أو مبالغ به فلان ترسه فهل يجس الى البيان  
أولاه نظر والاقرب الاول لان اقراره صحيح وتضمنت مر فالمقر به من غيره فيخرج في التفسير اليه  
لأنه الأصل (قوله فليبين) جواب لو يحلف لانه لا يقرن بالقادر بقدره بطل البيان فليبين الخ وقد  
تقدم التنبيه في باب الرهن على أن لو تأنى بمعنى ان فتقم القادر في جوابها عس وهو جواب ثان وهو أن  
لو بمعنى أن فيكون قوله فليبين جوابها والاولى أن يقتدر عس الجواب بقوله يكف البيان لأن قوله  
بطل البيان لا يظهر إلا في بعض الصور الآتية (قوله ثم إن كان ما بين به) أي المخرج ليعرض صميمه  
هذان في المدعي ليس كذلك بل هو تفصيل لقوله وبين وكيفية التي آخر كلام المتن أي فتارة يكون  
البيان من جنس المدعي به وتارة لا. وقوله على نفي فتارة يحلف على نفي السكوت وتارة على نفي الزيادة  
وتارة على نفي الإرادة فينبغي هذا كله قوله ثم إن كان الخ وحاصل ما ذكره ست صور ثنتان في الجنس  
وأربعة في غيره شيخنا (قوله فان صدقه على إرادة الماتة) كأن قاله لم أر الماتة لكنت غلطت  
فيما ردت وإنما الذي عليك ماتتان (قوله حلف على أنه لم يردمها) فان نكل المقر حلف المقر له على  
استحقاق الماتتين لا على إرادته للمقر لها لا إطلاعه على الإرادة لأنها أسرف على عس اط ف (قوله وأنه  
لا يلزمه الأمانة) ويكفيه لما بين وأصدق على الصحيح للنصوص فان نكل حلف المقر له على استحقاق  
الماتتين لا على إرادتهما اه زى (قوله كأن بين) أي المقر وقوله فادعى أي المقر وقوله وواقعه أي المقر  
له وقوله على أن الماتة عليه أي في مسئلة التصديق والتكذيب لكن هل الماد بالواقعة عدم الرديف تشمل  
السكوت والمراد بالواقعة صريحها وقضية الباب ترجيح الاول شو برى (قوله وواقعه على أن الماتة)  
راجع أيضا لقوله فان صدقه على إرادة الماتة الخ كأن قاله في حال التصديق ثم أرادت الماتة لكن غلطت  
فيما ردت وإنما الذي عليك خسون دينارا اه سم عس (قوله ان الماتة عليه) أي زى بإدعى الخصم  
(قوله وان لم يوافق عليها) أي الماتة وقوله فيها أي في صورة التصديق والتكذيب (قوله بطل  
الافرار بها) ويطلب اقراره بالشيء اه حل (قوله في الصور الأربع) أي فيها أصدق على إرادته الماتة  
أو كذبه في إرادتها وواقعه على أن الماتة عليه فها تان صورتان في الموافقة أو صدقه أو كذبه في إرادتها  
ولكن لم يوافق على أنها عليه فها تان صورتان أيضا في عدم الموافقة شيخنا (قوله في صورة  
التكذيب) وهما التكذيب في الإرادة مع الموافقة وعدمها فيعرض في اثنين في هاتين لتني الخصم  
ونفي إرادتهما وفي صورة التصديق لتني الخصم فقط فلي كل لا تلزمه الجبسون وتلزمه الماتة في  
صورتين دون صورتين شيخنا (قوله فالتلزمه فقط) ولوقوع ذلك في مجلس ولو كتب بكل  
منها حكم أي ورقة أو شاهد عليه به ولو كرره ألف مرة اه زى وقوام الشكوك فإذا أعيدت نكرة  
كانت غيرا أغلبي لا كأي اه حجج اذ كثيرا ما نادى به من الأولى كافي نحو وهو الذي في السبا. اه  
فقط لان الأقرار اخبار

وفنده لا يفتنى فتمدد القبره (ولو اختلف تقدير) كأن أقر بألف ثم تحذف أة أو عاكس (فلاكثر) يلزمه فقط لجواز الأفراد  
بعض الشيء للأفراد بكلمة أقره (ولو اعتبر جمع) بين الأفراد بن (٨٧) كأن وصف الأفراد بن بوصفهم كمحاح  
وبكسرة أو أوسدها إلى

في الارض له فز بعد لم يفتنيها وبفرض تسليم المرادها فيصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ  
بالتين مع الاعتقاد بالاصل وهو براءة القائمة بما راعى الواحد شرح مر **(قوله وتقدم)** أي الاخبار  
لا يفتني تعدد الخبره أي حتى لا يوجد تعدد المن وتقدم المساكن مع بعد المساكن المقر فيها لا يكون ذلك  
مقتضا لتقدم كالقوله أي في اليوم السبت أول الحرم بمصر ثم أقوله بألف أخرى في ذلك اليوم المذكور  
بكم يلزمه الألف واحدا لانه يتغير بالاقرار بمصر ومكة في يوم واحد فقط الاضافة للمساكن الاضافة  
لأحد ما ترجع بالمرجع والنسبة اليهما مستحيلة اه عرش **(قوله)** فلا كثر يلزمه فقط أي  
لخول الألف في الأكثر **(قوله فلو تعذر جمع)** مقابل لمخوف تقدير هذا اذا أمكن جمع وهذا غير  
محمض بما اذا اختلفا قدر بل يجرى فينا اذا اتفق القدر كابدل عليه قوله أو قال قبضت يوم السبت  
أي يكون راجعا لقوله أو قال بل الخ **(قوله)** كصاحح ومكسرة أي كأن قال سرته على ألف  
معجم ثم قال سرته على ألف مكسرة **(قوله)** لزما أي القدران أي في الصور الثلاث  
لتنوع اتحادهما اذا اختلف الوصف الأول بوجوب اختلاف الموصوف واختلاف السبب في الثاني بوجوب  
اختلاف السبب كذا قاله مر اه اطف **(قوله)** حل المطلق على القيد أي ولم يلزمه غيره اه مر  
**(قوله)** لزما السبت وعليه ما ثبت القضاء ومثله ما قال كان له على ألف قبضته فان لم يزل في هذه قبضته  
كانت له ولأشود على نفسه أنه سيقرب بماليس عليه ثم أقر بشئ زامه ولا يفتنه ذلك الشهاد اه قل  
**(قوله)** علا بألف كلامه الذي هو جملة واحدة ويلتقون آراءه كان المقر كافرا أو بمن يتقدمه بيع  
المكسب ان يرفع على حكم يرى ذلك فله الحكم بعبقيدته قل **(قوله)** من عن عبد لم أقبضه أي العبد  
ولما قل من عن مبيع الام من العبد وغيره ثم بدعي العموم كذا قاله **(قوله)** لا يرفع ما قبله بل  
بضمه بانه دون أخرى **(قوله)** سواء أقاله أي لم أقبضه **(قوله)** أم منفصلا أي وقد قل من عن عبد  
شعلا ما اذا ما من فصلين فلا يقبل قوله لم أقبضه كالا يقبل قوله من عن عبد **(قوله)** لا يقبل أي قوله  
من عن عبد **(قوله)** لا يرفع أي بقوله على ألف وألحق بذلك فيما يظهر كل تقييد لمطلق وتخصيص لعام  
كأصل الاستثناء كما هو ظاهر اه وان أنه لا بد من الانصاف والابطلت فائدة الاقرار اه تحفة شري أمالو  
ذكره منفصلا يقبل من أقوله من عن عبد لا يرفع ما قبله بل يخصه من حاله إلى حاله أخرى وكان القياس  
التقويل فيه مطلقا كما به الآن يفرق بينهم ما بان قوله هاتين من عن عنده صيغة معرضة لقوط بوجوب  
العبد من قبل من له الامتلاك ووجب الألف اذا لم يذكره منفصلا لاحتال وجوبها بسبب آخر بخلاف قوله لم  
أقبضه لخصه ذلك الجمله المعرضة لقوط قبيل مطلقا عرش **(قوله)** ونوى التعليق يقضي أن المراد  
تعد الأليات بالصفتين عام من الأليات بها بقصد التعليق أو مع الإطلاق بخلاف قصد التبرك اه سم عرش  
**(قوله)** فلا يفتني عليه أي ان قصد التأجيل ولو بأجل فاسد فيلزم معاقر به اه شرح الروض والظاهر لزومه  
لأنه مسئلة الاجل انفسد بوجوب **(قوله)** لا يرفع ما قبله وأيضاً فالأقرار اخبار عن حق سابق والواقع  
لا يفتني سم وافر من من يكسب بان دخول الشرط على الجمله صيرها جزءاً من جملة الشرط فظهر تغير معنى أول  
الكلام بخلاف من عن المكسب لانه غير متغير بل من جهة الزم ما هو باطل شرعا فقبل اه شوري  
**(قوله)** وهو الذي أردته بفتح الخاطب كما هو ظاهر **(قوله)** فيحصل له ليس له عليه الخ وقيل  
ليفتني يعني **(قوله)** على أي وأعدني أومى أنفسد فوره ولو منفصلا بوجه قتال المقر له **(قوله)** عليك ألف أخرى تناهوا الذي أردته  
بقرارك فيحصل له ليس له عليه آخر وأنه لم يرد بقرارك الاعد ولا ينافيه ذكره على التي الوجوب

بصدق المقر له لان كماله على ظاهره في التيقن في القيمة والودعة لا تنته فيها مـ (قوله) الاحتياط ارادة الوجوب (الح) ويجعل انه تعالى فيها فصارت مضمونة عليه فحسن الاتيان فيها على وقد تستعمل على بمعنى عندى كقوله تعالى ولم على ذنب شرح مـ (قوله) أي بعد تفسيره المذكور الوجه أن يقال أي بعد اقراره كالاختي شوى برى أي لانه تقبل دعواه التلف والرد بعد الاقرار ولوقبل تفسيره المذكور وكلامه يقتضى انها لا تقبل حيث وجب عبارة عـش قوله بعد تفسيره عبارة المناج بعد الاقرار ولعلها الوجه لانه لو ادعى ذلك حال التفسير كان قال أردت بالالف الذي أقرت به ألفا ودية وقد تلفت الآن فالوجه القبول سم ويمكن دماها الى المناج يجعل التفسير بمعنى التيقن وهو عبارة عن الاقرار وفي المختار الفسر البيان بوجه ضرب والتفسير مشبه اه بحروجه (قوله) لان ذلك أي حلفه في دعوى التلف والرد بعده (قوله) وفسره بودية أي لا يقبل تفسيره المذكور ومجمله ان كان منفصلا عن الاقرار فان كان متصلا فلا وجه قبوله شرح مـ وقد بينا هذا قوله في ذمى اذا العين لا تكون في القيمة إلخ إلا أن يقال ان قوله ذلك متصلا دل على انه لم يرد في ذمى ودينامعنا مايل أراد في ذمى معنى جهتي وان دينامعنا كالبين في لزوم رد مال كاه عـش عليه (قوله) فقال أي المقر له (قوله) لان العين) أي بوى الودعة للتفسير بها (قوله) وقبض فيها) أي في الحبسة إذ يختلفت مكانها باعتبار اللزوم وعدمه بالنسبة للقبض بخلاف البيع يرمادى فلا يقتصر على مجرد الاقرار بالحبسة فلا يكون مقرا لا قباض ومجمله حيث لم يكن يبدل المقر له ولا فهو اقرار بالقبض مـ اطـف (قوله) فادعى) والذاتى يعلم من كلامه بالاولى لانه اذا لم يقبل دعواه الفساد مع القورية فمع التراخي اولى بخلاف تعبير الأصل رى (قوله) هو اولى من قوله) لانه يوم أنه اذا ادعى على المقر يقبل وليس مرادا (قوله) ثم ادعى فسادا) أي البيع أو الحبسة لانه اذا كان العطف باو يرد الضمير لرجوعه للاحد (قوله) لم يقبل) ولا نسمع بيته لتكذيبها لافرارها السابق اه شرح مـ (قوله) وان قال أقرت لظني الصحة) الا ان كان مقطوعا بصدقه بمقتضى ظاهر الحال كبدوى جلف فلا وجه قبوله شرح مـ (قوله) كالافرار) أي من المقر له أي كأنه أقر بالفساد وقوله أو كالبينة أي من المقرأ كأنه أقام بيته على الفساد (قوله) اولى من قوله ويرى) أي لان البراءة لا تكون الا من الدين مع أن النزاع هنا في عين وهي لا يصح الإبراء عنها الا أنه أجاب عن الأصل بأنه وان كان النزاع في عين فقد يترتب عليه دين عند تلفها كالتفن فقبل أو يرى من التبعة أي الشاملة لهما سم وأجاب الشهاب عنه احتياجا بقوله يرى أي من الدعوى فشملا حيث دل العين والدين فلا اعتراض حيث دل على الحلف والمراد بالبراءة من الدعوى الخروج من عهدتها اذا أصبح الإبراء من الدعوى اطـف (قوله) أو قل متصلا أو منفصلا ولو بعد طول الفصل حل (قوله) وغرم المقر بدله) أي من مثل في المثل وقبضة في المقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والشيخنا في حوائى شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح أي لأن الغرم للحيولة اه شوى برى أخذنا من تعليقه فلا يرجع المقر به ليدل المقر دفعه لعمرو واستردا غرمه وله حصة تحت يده حتى يرد ما غرمه اه عـش (قوله) وكيل ثم) الأولى أن يقيم على قوله لو غرمته لم يمتد إلخ (قوله) وصح استثناء) أي من الجنس والدين بدليل قوله وصح من يترجعه إلخ وهو مأخوذ من التثنية فمفتح فكون أي الرجوع لرجوعه عما اقتضاه لفظه (قوله) لو ردده إلخ) فنوردوه في الكتاب فيجد الملائكة أنهم أجمعون الا باليس ومن السنة الجسة حتى واجب على كل محتمل الأثر بية

ذلك شأن الودعة بخلافها  
قوله لأن التناق والمردود  
لا يكونان عليه ولا عند  
ولا معه والتقييد بالبدنية  
في عندى ومى مـ  
ز يادى (د) حلف (مقر له)  
في قوله أي المقر له على انت  
في ذمى أودينا) وفسره  
بودية فقال لي عليك أنت  
آخر فيجملنا ن عليه أما  
أسرنا العين لا تكون  
في السنة ولا دينا (ولو أقر  
بيع أو حبسة وقبض) فيها  
فادعى) هو اولى من قوله  
ثم ادعى (فساد لم يقبل)  
في دعواه فسادا وان  
قال أقرت ظني الصحة  
لان الاسم عند الإطلاق  
يجعل على الصحيح (وله)  
تحليل للمقر له) أنه لم يكن  
فسادا (فان نكل) عن  
الحلف (حلف للمقر) أنه  
كان فسادا (وبطل) أي  
البيع أو الحبسة لان العين  
للمردودة كالافرار أو  
كالبينة وكل منهما يزيد  
صدق المقر وقولى و يقال  
أولى من قوله ويرى (د)  
قال هذا لى بدبل لعمر أو  
غرمته من زيد بل من  
عمر وسئل زيد وغرم) ائتم  
بدله لعمر) لانه حال بيته  
وبينه بالإقرار الاول  
وتعيرى بذلك أهم ما عبر  
به ولو قال غرمته من زيد  
والملك فيه لعمر وسئل زيد لانه اعترف بالمدى لا يقرم لعمر وشى يجوز أن يكون الملك فيه لعمر

و يكون في زيد باجزة أو غيرهما وكيل ثم كمالى الوسيط في باب الشك في الطلاق ومثاله الفاء (درس) (وصح استثناء) لورده

وبلدة ليس بها أنيس • إلا العافير وإلا العيس

ولكلام العرب

(قوله ان نواه) أى نلفظ به برماوى أى وأسمع نفسه أيضاً ولو بالقوة وكذا من هو بقره كفى عى  
على بر قاله مـ ولكنونه رفعا لبعض ما مشبه اللفظ احتاج الى نيسة (قوله قبل فراغ الاقرار) أى  
ولم يحرف منه أو عند أول حرف متلاوان عز بت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ان نواه الخ  
أنه لا بد من قصد الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم عن مـ فى التعليق بان شاء الله فى  
قوله يبنى أن المراد قصد الايتان بالصيغة الخ أن يكفى هنا بقصد الايتان بصيغة الاستثناء فقصده أو  
أطلق عى على مـ (قوله لان الكلام الخ) هذا تعليل لما تضمنه المتن فلكانه قال لا تجب فى  
أوله ولا تسكنى بعد الفراغ فلذلك فرع الدعوتين على التعليل واستتبعهما منه وقيل انه هالة للجملة  
بعده فلكان الأولى تأخيره عنها (قوله وهذا من يادى) أى قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله  
واصل) أى اجتماعهما عى عن ابن عباس من عدم اشتراط اتصاله قيل لم يثبت عنه ولكن ثبت فهو  
مؤول شرح مـ (قوله فلا يضر سكتة نفس) وهى لان سكون اليبيرة وعبرة شرح مـ ثم  
السكون اليبير بقدر سكتة نفس أى أو نذكر أو انقطاع صوت غير مضر اهـ فقول الشارح  
بغلاف الفصل بسكون طويل مقابل ليسير المفهوم من كلامه أو المقدريه قال الشورى انظر ما لو  
سكت وادعى واحدا مما ذكره قبل منه ذلك ويصح استثناءه أو لا يفرض أن لا يربى أمانا  
كانت فانه قبل كما هو ظاهر فلحذر (قوله وهى) قال السيوطى هو بكسر العين لا بفتحها لان الهى  
بالكسر التبع من القول (قوله ونذكر) أى نذكر قد مر ما يستنبه أى ان كان بقدر سكتة النفس  
عنى (قوله وانقطاع صوت) وسعال ونحوه وانظر لوطا لزمه أن لا يظهر كلامهم الأول قليلا مل  
شورى (قوله وكلام أجنى) نعم لوقاله على ألف أستغفر الله الاسمة فانه يصح كفى البيان والعدة  
زى (قوله ولا يسترى) ولو بحسب المعنى كى أى نحوه على ألف الاثوابا بينه شوب قيمته ألف  
(قوله لم يصح) أى لما فى ذلك من المناقضة السريعة نعم ان أتبع المستغرق باستثناء آخر غير مستغرق  
صح فاذ قاله على عشرة الا عشرة لزمه ثمانية لان الثمانية مثبتة اذ هي مستثناة من متى كما  
يؤخذ مما يأتى فيه عليه مـ (قوله فيلزمه عشرة) وهذا بخلاف الوصية فانه يصح فيها وفائدة الصحفة انه  
يكون رجوعا عنها عى وعبرة قل وشغل ما ذكر الوصية وقول بعضهم انه فيها صحيح لا يطاله  
دفعه كالوكالة ابان وأوصى زيد بثل نصيب أحدهما الا نصف المال أجيب عنه بان البطلان من  
جانبه لفظ بعبده الرجوع عن الوصية لان حيث حصة الاستثناء فتأمل (قوله ولا يجمع مفرق)  
هذا حكم من أحكامه وليس من الشروط وقوله فلو قال الخ ذكر أربعة أمثلة آخرها المفهوم كابدله  
تعليله ولأنه لا يفرق بين أن لا يجوز جمع أصلا كالاول منهما أو يكون جمع جائز مع جمع غير جائز كالثانى منها  
لان الدرهمين الاولين يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما وقوله فى استغراق أى لأجل استغراق  
فى معنى الاسم كآبى مـ أى لأجل دفعه اذا كان الجمع فى المستثنى منه أو لأجل تحصيله اذا كان  
فى المستثنى أولهما (قوله ولا يجمعها) كقوله على درهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما  
فيلزم ثلاثة لان قوله الادرهما مستغرق للآخر والثانى مستغرق للثانى والاخير للاول شيخنا  
لكن لا فائدة من حذف جمع المفرق لانه يلزمه ثلاثة على كل حال فى قول الشارح ولا يجمعها نظر  
والأول أن «مور بان قوله على درهم ودرهما الادرهما ودرهمين فيكون الدرهم مستثنى من  
الدرهمين قبله ويلتزم ما بعده الذى حمله الاستغراق فيلزمه درهمان ولوجه المفرق لزمه ثلاثة

(١٢ - بحيرى - ناك)

فى الكتاب والسنة وكلام  
العربان (نواه قبل فراغ  
الاقرار) لان الكلام  
انما يعتبر بجماعه فلا يترتب  
من أوله لا يمكن بعد الفراغ  
والا لزم رفع الاقرار بعد  
لزمه وهذا من يادى  
(واصل) بالمستثنى منه عرفا  
فلا يضر سكتة نفس وهى  
وتذكر وانقطاع صوت  
بخلاف الفصل بسكون  
طويل وكلام أجنى ولو  
يسرا (ولم يسترى) أى  
المستثنى المستثنى منه فان  
استغرق نحوه على عشرة  
الاعشرة لم يصح فيلزمه  
عشرة (ولا يجمع مفرق  
فى استغراق) لافى المستثنى  
منه ولا فى المستثنى ولا يجمعها  
وهذا من يادى فلو قاله  
على درهم ودرهم ودرهم  
الادرهما

(قوله لانه يلزمه ثلاثة الخ)  
وكذا يلزمه ثلاثة على كل  
حال لوقاله على درهمان  
ودرهم الادرهمين ودرهما  
فلا يصح تصويره لان المراد  
أنه لا يجمع بينهما لحصول  
الاستغراق الذى هو مفقود  
عند عدم الجمع فتأمل

لزمه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة الادرهين ودرهما زمه درهم لان المشتى اذا لم يجمع مفرقه لم يابح بالاصل به الاستفراق وهو درهم  
فبيق الدرهمان مستثنين ولو قال له (٩٠) على ثلاثة دراهم الادرها ودرهما زمه درهم لان الاستفراق انما

(قوله لزمه ثلاثة دراهم) لان المشتى منه اذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم مشتى من درهم فيستفرك  
فيلغو عن (قوله مستثنين) أى فمكانه قال ثلاثة الادرهين فليزمه درهم (قوله ولو قال له على  
ثلاثة الخ) انما أتى بمثالن في استفراق المشتى اشارة الى انه لا فرق بين أن يكون جميع أفرادها  
مفرقة أو بعضها مفرق وبعضها مجموع كالمثال الاول (قوله انما حصل بالآخر) أى الاستثناء الاخير  
فيلغو مكانه المشتى اثنين من ثلاثة فيكون اللازم له واحدا وقوله لجواز الجمع هنا أى جمع المشتى  
فيكون الاثنان مستثنين من الثلاث (قوله أى الاستثناء من اثبات نفى) أى المشتى من مثبت  
منفى وعكسه فالصادر الثلاثة يعنى اسم المفعول كإخذ من كلام الشارح وقال سم أى الاستثناء  
من ذى الاثبات ذوقى أى دال عليه (قوله كاذ كرها في الطلاق) أى هاتين القاعدتين وهذا  
اعتراض عن عدم قوله وهذا من زيادى أى فالاصل وان لم يذكرهما هنا لكنه ذكرهما في كتاب  
الطلاق (قوله لزمه تسعة) عكسه اذا ذكر المشتيات من غير عطف لانه مع العطف يربيع الجميع  
للاول ويلغونه ما حصل به الاستفراق سواء ذكر الامع المطلق أو كسكت عنها فلو قاله على عشرة الا  
خنة والا ثلاثة فهما مستثنيان من العشرة اه زى ولو قاله على عشرة فيها أعلن فليس بقرار  
أصلا قبل (قوله ومن طرق بيانه) أى بيان ما يلزم وقوله أيضا أى زيادة على قوله وهو من اثبات نفى  
وعكسه أو قال أيضا أى زيادة على قوله لان المشتى الخ إذ هو في قوة قوله الفاعل نخرج كل ما عليه مع  
صرامة قاعدة المتن وهذا الثانى أحسن والاول قاله شيخنا وليس بظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات  
وعكسه أصل السلك القواعد المقررة هنا (قوله كل من الميث) أى على حديثه وقوله والمثى أى بيان  
يجمع كل من الميث كذلك وقوله ويسقط الميث منه أى من الميث اط ف ثم ان كان المذكور أوكلا  
شعاعا لا شعاع ميثبة أو وترافعه اه زى (قوله ولو قال ليس له على شئ) هذا عام وقوله الاخنة  
خاص وقوله أو ليس له على عشرة هو خاص ويؤخفن قول الشارح ولو قال الخ ضابطه وحاصله أنه ان  
كان المشتى منه عام لم يعمل بالاستثناء كقوله ليس له على شئ الاخنة وان كان خاصا ألغى الاستثناء كقوله  
ليس له على عشرة الاخنة وهذا قيد لقول المصنف وعكسه بما اذا لم يدخل النفي على خاص أى محل  
كون الاستثناء من النفي اثباتا اذا لم يدخل النفي على خاص والا فلا يلزمه شئ يجعل النفي متوجها السلك  
من المشتى والمشتى منه ولا يختص بهذا المثال بل يجرى فيما لو قال ليس له على ألف الامانة فلا يلزمه شئ  
اه زى (قوله فكانه قال ليس له على خنة) لان المعنى ليس له على عشرة متصفة بكونها نصف خنة  
(قوله وصح من غير جنسه) خلافا للإمام أحمد في بطلانه مطلقا للإمام أى خيفة في بطلانه في غير  
المكيل والموزون قل على الجلال ودليلنا على الصحة قوله تعالى فاهم عدولى الارب المالمين وقوله  
تعالى لا يسمعون فيها لقوا الاسلاما ما لهم به من علم الا اتباع الظن قال ع ش على مر وبني أن  
مثل الجنس النوع والصفة (قوله فالبين لقوا بيطال الاستثناء) أى للاستفراق (قوله بين  
مأثره) أى بين التوب الذى أراده في الاستثناء بالانتماء يثوب قيمته ألف (قوله فكانه تلفظ  
به) أى بألف فيكون مستغرقا لان التقدير الاقيمة ثوب (قوله من معين) وما تقدم كان معانى  
القيمة ومنه هذا التوبة الا كنه هذا ولو أقر بتياب بدنه دخل جميع ملبوسه ولوفرده وخفا قل  
(قوله أو مولا المبيد) ولا اعتبار بالجمل بالمشتى مر (قوله وسلفى في بيانه) ويجبر على البيان

ويبطل الاستثناء لانه بين ما أراده به فكانه تلفظ به (ر) صح الاستثناء (من معين) كغيره (كهذه) لتلق  
الدار له الا هذه البيت أو مولا العبيد الا الواحدة وحلف في بيانه) أى الواحدة لانه أعرف بمراده حتى لو ما توب قبل أو بدنه الا بالاحاطة

وزعم أنه المستحق صدق  
بيمينته الذي أراد ما لا يستأنا  
لا خيال ما دعا

(فصل في الأقرار بالنسب)

لو (أقر) من يصح إقراره

(نسب) فإن لحقه بنفسه

كان قال هذا (أبني) (شرط)

فيه (امكان) بأن لا يكذبه

الحسن والشرع بأن يكون

دونه في السن زمن يمكن

فيه كونه ابنه وأن

لا يكون معروف النسب

بغيره (وتصدق مستلحق)

بفتح الحاء (أهل) أي

للتصدق بأن يكون حيا غير

صبي ويجنون لأن له حقان

نسب فإن لم يصدق به كان كذبه

وعليه انقصر الأصل وأوسكت

لم يثبت نسبه إلا بيينة فإن لم

تكن ينتحلفه فإن حلف

سقط دعواه وإن نكل

حلف المدعي وثبت نسبه ولو

نصا قائم رجعا لم يسقط النسب

كما قاله الشيخ أبو حامد

ومعه جمع وقال ابن أبي

هريرة يسقط بشرط أيضا

أن لا يكون المستلحق

(قوله أي ذكر الخ) الأولى

حذف ذكر وغير محسوس

لأن المراد من يصح إقراره

بالمال ومما غير شرط فيه

أه شيخنا

(قوله غير محسوس) هذا داخل

تحت الامكان والدكورة

بأن في فيها تفصيل يعلم ما يأتي

أه شيخنا

لتحق الفير بمو خلفه وأره في علومات شرح مر (قوله وزعم) أي ذكر  
(فصل في الأقرار بالنسب) أي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وإثبات المستلحق وهو مع الصدق  
واجب ومع الكسب في ثبوته ونفيه حرمان من الكبار بل صح في الحديث أنه كفر لكنه محمول على  
ما قد يعرض للأول من عقوق ونحوه زى مع زيادة من ع ش على مر (قوله ولو أقر من يصح  
إقراره) أي ذكر في بالغ عاقل غير محسوس مختار ولو سفيها أو رقيقا أو كافرا قل (قوله هذا أبني)  
وإن أنا بوجه الأول إلى الأولى والاضافة إلى المقر لهذا أني خلا فلا ينحصر لأم من إلحاق بالغير وهو الجسد  
وعبرة زى كأن قال هذا أبني مثله أن يقول هذا أبني ويصدق وقوله أنشأ في أحسن من قوله أنا ابنك  
وفول الأب أنت أبني أحسن من قوله أنا بورك إذا لاضافة فيه للفرشينا قول وعبرة مر كهذا  
أبني أو أبني لأني لسهولة إقامة البيينة بولادتها على ماله في الكفاية والاصح خلافة انتهى قال ع ش  
عليه قوله والاصح خلافة أي يوضح إلحاق نسب الأم به اه (قوله وتصدق مستلحق) انقصاره  
منع على هذين الشرطين مع اشتراطه في إلحاق بالغير بما يأتي كون الملحق به رجلا يقتضي أن استلحاق  
للمرأة يصح مع أنه يختلف سائبا في له في قوله بخلاف المرأة لأن استلحاقها لا يقبل خثيثا كان عليه أن  
يشترط هنا كون المستلحق رجلا كما علمت مما تقدم عن قل (قوله بأن يكون حيا غير صبي)  
أنحصر منه أن يقول حيا مكفيا اللهم إلا أن يقال عدل عن ذلك لدخول السكران المتعدي فانه أهل  
للتصدق وإن كان غير مكف عند المحققين ومؤاخذته بما هو من باب بطلان الأحكام بالأسباب تغليظا  
عليه انتهى بابي (قوله لأن له حقان نسبه) أي ولأنه أعرف به من غيره شرح مر (قوله وأوسكت)  
أي إذا مات عقب الاستلحاق وقبل التحسين من التصديق فانه يثبت النسب في هذه الحالة وعليها يعمل  
كلام التبيين رماوي وشرح مر وزى (قوله لم يثبت نسبه إلا بيينة) فهم منه أنه لا يعرض على  
القائض هذه ويمكن أن يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه نكاحا فصدقها أو لم يصدق واحدتهما  
بأن عرضه على القائض ثم لقطع المنازعة بين المستلحقين وهما المنازعة بين المستلحق والمجهول والحق  
في النسبة فلم ينظر للقائض ثم أتيت في سم على حجج ما وافقه حيث قال ولعل الفرق أن القائض  
أما يتعبر عند المنازعة ونحوها ع ش على مر (قوله حلفه) أي حلف المستلحق بكسر الحاء  
المستلحق بفتحها وقوله فإن حلف أي المستلحق بفتح الحاء وقوله سقطت دعواه أي المدعي (قوله  
ولو نكاحا) راجع لقول المتن وتصدق مستلحق على سبيل التعديم فيه فكأنه قال في صدق ثبت  
النسب سواء كذبه بعد ذلك أم لا فلا يضر التكذيب بعد التصديق (قوله وبشرط أيضا أن لا يكون  
الح) الأولى تأخير هذا عن قوله وخرج بالأهل غيره فيتم شرح المتن أولا ثم يذكر ما زاد عليه من  
الشروط ومنه يقتضي أن هذا الشرط غير مستفاد من اشتراط الامكان الذي ذكر في المتن وصنيع  
مر يقتضي أن مستفاد من عبارة اشتراط أن لا يكذبه الحسن ولا الشرع ثم قال فإن كذبه أي الشرع  
بأن يكون معروف النسب من غيره أو لدعي فرائش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وإن صدقه  
للمستلحق لأن النسب لا يقبل النقل ولعمامة ردم محبة استلحاق مني بلعان ولدعي فرائش نكاح  
صحيح لما فيه من إبطال حق الثاني أدله استلحاقه وأن هذا الولد لا يؤثر فيه قائف ولا انساب بخلاف  
شبهه ونكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لأنه لو نكحه قبل التي سمعت دعواه لم ينتج استلحاق ولد الزنا  
مطلقا انتهت ومنها يعلم مفهوم قول الشارح عن فرائش: نكاح صحيح وأما قوله بلعان فلا مفهوم له وعبرة

عش وقضيه ان لو كان له ولد أمة منقبا بحلف السيد يصح استلحاقه لغير الثاني وليس مراد بل مثل  
 الثاني بلعان ولدالة المذكورة **(قوله فان كان كذلك)** أي منقبا بامان عن فراش نكاح صحيح  
 الخ **(قوله لم يصح لغير الثاني استلحاقه)** لما فيه من ابطل حق الثاني اذ له استلحاقه اه زى **(قوله)**  
 ولو كبير) لرده على من قال ان الميث الكبير لا يصح استلحاقه لاحتمال أنه لو كان حيا اكذبته **(قوله ولا)**  
 يشترط الخ وذلك لان الشارع قد اعثنى بأمر النكاح وأبانه بالمكان ولا أثر لثمة الميراث في الميث  
 كالواستلحاق فغير ضرر اذا مال وان اتهم بإيجاب النفقة عليه حتى لو قته ثم استلحقه صح وسقط الفود  
 ولا نظر لثمة سقوط الفود وعبارة عش ثنى اشتراط التصديق ظاهر في العي اذا بالغ والمجنون اذا  
 أفاق وأما الميث فلا حاجة اليه فيه لانه لا يتأتى منه التصديق حتى ينفي اشتراطه الا ان يقال دفع به اشتراط  
 التصديق من وليه أو وارثه **(قوله بل لو بلغ الصبي)** فكذب المستلحق له يبطل نسبه وفارق ما لو حكم  
 بالسلام ليقط نكاح الدار ثم بلغ واختار الكفر حيث يقر عليه لان الخلق بها ضعيف قل وكذا لو أفاق  
 المجنون بعد استلحاقه وكذبه فلا اعتبار بتكذيبه كافي مر **(قوله كما صرح به الأصل)** وليس له  
 تحليفه أنه ليس ابنه لانه لو رجع عن اقراره الاول لم يسقط النسب فلامعنى التحليف عش **(قوله)**  
 وقضية ثبوت نسبه) أي من الفقر وقوله بما ذكر أي بالاستلحاق من غير تصديق **(قوله هو)**  
**(أول)** لان البالغ يشمل المجنون عش **(قوله الحق من صدقه)** ولا يحلف الآخر وهذا مستثنى من  
 قاعدة أن كل اثنين ادعيا على شخص شيأ فأقر لاحدهما أنه يحلف لآخر مر شو يرى **(قوله فان)**  
 لم يصدق واحدا منهما) هذا يصدق عما إذا كذبهما مع أنه لا يرض على القاطع حيث يفصل كلامه  
 على ما ذاك كافي مر وعبارة فلو لم يصدق واحدا منهما بان سكت عرض الخ **(قوله عرض على)**  
 القاطع) بقى مو صدق أحدهما وأقام الآخر بينة هل يعمل بالتصديق أو اليمين فيظهر الأقرب الثاني  
 عش **(قوله كما سيأتي فيبيل كتاب الاعتناق)** عبارة هناك فاذا ادعيا أي اثنان وان لم يتفقا اسلما  
 وسوية مجمل ولا أوله موطوأنهما أو مكن كونه من كل منهما عرض عليه أي على القاطع فيلحق من  
 ألحقه به منهما انتهت باختصار وقوله وسيأتي في اللقيط عبارة هناك ولو استلحق نحو صغير رجل طلق  
 أو اثنان قسم بينة فيسبى استلحاق فيقاف فان عدم أو غير أو نكاحا وعما ألحقه بهما اتب بعد كاله  
 لمن يجيل طبعه اليه **(قوله فرع لو استلحق شخص الخ)** الظاهر أن حمل ذلك اذا كان حيا اما اذا  
 كان ميتا فالمسألة الأولى وهي المبدية لحقه اذا لاضرر بخلافه في المسألة الثانية شري ويشرح لهذا  
 التقييد قول الشارح ان كان صغيرا أو مجنونا ولم يقل أو ميتا مع أن أقسام غير الادل كسبى ثلاثة عبد  
 والمجنون والميت ومراد بهذا الفرع شرط رابع في الاخلاق بالنسب وهو أن لا يكون المستلحق عبد  
 غيره أو عتيقه وهو صغيرا أو مجنونا وعليه فقوله ان كان صغيرا الخ راجع لكل من العبد والعتيق  
 كما يؤخذ من شرح مر وصرح به حج ولو استلحق عبدا ولم يكن لحقه به كان كذا أن من منه  
 لغافان أمكن لحقه به لحقه الصغير والمجنون ومن صدقه وعقو الأثبات النسب من غيره ولا المكذبة  
 فلا يلحقهاته ويعتقان عليه مؤاخذه له باعتراقه غير بينهما ولا يرتان منه كالإرث منهما اه شرح  
 الروض وانقطع عليه كلام عش على مر **(قوله لم يلحقه)** أي الابنية زى **(قوله بحافظة على)**  
 حق الولاء للسيد) أي على ثمرته وهي الارث والا فالولاء باق بتقدير لحقه والمراد حق الولاء الثاني  
 حالا أو ما لا كافي العبد بتقدير عتقه وقوله والا لحقه له اعترض بان التعليل المذكور موجود فيه  
 وأوجب بان فوات حق الولاء حصل هنامن تصديق المستلحق بفتح الحاء وهو قوبى بخلافه فيأمر  
 فانه حصل من جانب المستلحق بكسرهما وهو ضعيف لعدم وجود التصديق من المستلحق بفتحها

منقبا بلعان عن فراش نكاح صحيح فان كان كذلك لم يصح لغير الثاني استلحاقه وخرج بالأهل غيره كصبي وميت ولو كبيرا فلا يشترط تصديقه بل لو بلغ الصبي بعد استلحاقه فكذب المستلحق لم يبطل نسبه كما صرح به الأصل لأن النسب يحتاج له فلا يبطل بعد ثبوت قضية ثبوت نسبه منه بخلاف أنه يره وان استلحقه ميتا وبه مرجع الأصل ولا نظري لاثمة لأن الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان أهلا) للتصديق هو أولى من قوله بالغ (الحق من صدقه) منهما فان لم يصدق واحدا منهما أو صدقهما عرض على القاطع كما سيأتي فيبيل كتاب الاعتناق وخرج بالأهل غيره وسيأتي في القبط (فرع) لو استلحق شخص عبدا غيره أو عتيقه لم يلحقه ان كان صغيرا أو مجنونا بحافظة على حق الولاء للسيد





هو بعد أن نعلم ما كان أو غيره (وكون المقر لا دواء عليه) هذان زباني ولو أقر من عليه ولا بأب أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولد، بذلك بخلاف ما لو ألقى النسب بنفسه كان أقرباين لأنه لا يمكن ثبوت نسبه منه لو لم يقرب الأبيته ويحسب الأب والأخ يمكن ثبوت نسبهم من جهة أبيه (وكونه وارثا ولو علما بخلاف غيره كقائل وروقي حارثا) إنزكه للملاحق به واحدا كأن أبا أكثر كائين أقرت بثابت فثبت نسبه وراثتها وربان منه (فلا أقصر أحد حازرين بثابت دون الآخر) بأن استكرأ وكت (لم يشرك المقر) في حصته بقيد زونه بقولي (ظاهرا) إمام ثبوت نسبه أما بما لا يشركه فيها فإن كان المقر صادقا فعليه أن يشركه فيها بثبوت قول الأصل أن السائق لا يرث ولا يشرك المقر في حصته محمول على ما ذكرته

(قوله ولو علما فيصح) لكن مقتضى المشبهة الآية آخر التبرع أن يثبت هنا النسب لا لأثر التزويج البور هنا هو قبسي (قوله أن يشركه هذا الخ) لعله أن يشرك بلا ضمير ثامل

للإمام أي نسب للأصل أي نسب غيره إليه (قوله بلمان) متعلق بكل من المهدر والقول أي نفيه ونفيه وقوله أو غيره كالحلف في ولد الأمة (قوله وكون المقر لا دواء عليه الخ) هذا غير شرط في الإلحاق بالنفس كما هو مقتضى صنعه حيث قال بخلاف ما لو ألقى النسب بنفسه برماوى بزيادة (قوله باب أو أخ) صورته أن يجعل أبوه ويعلم جده فيقول هذا أبي فيلحقه بجده فهو الإلحاق بالبرق فلا يخالف ما تقدم من أن قوله هذا أبي إلحاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم تصويرها بما إذا كان نسبه ثابتا لا به وأراد إلحاق أبيه بجده لكونه مجهول النسب له وفيه نظر أيضا لأنه ليس إقرارا بالأب وكلامه الصنف في الإقرار بالأب وقيل بل هو إقرار بالأب ضرورة أن إلحاقه بجده فرع كونه أبوه وهو مرجع قوله هذا أبي فالتصوير الأول صحيح عى (قوله لتضرر من له الولد) أي أن عصبه النسب مقدمة على عصبه الولد، (قوله كان أقرباين) أي فانه يقبل لأنه قادر على استحسانه بنسبكم أو لم يقدر مولاه على منعه من وهذا اندفع ما قد يقال أن التعليل بتضرر من له الولد جار في هذه أيضا اطاف (قوله لأنه لا يمكن ثبوت نسبه) أي فلا ننظر لتضرر صاحب الولد حل وقال الشورى لعل المراد أنه مع حياته لا يمكن ثبوت نسبائه لو لم يقرب الأبائية بخلاف نحو الأخ فإنه مع حياته يثبت بأقرار أبيه أو نحو ذلك كأنه غير تليححر (قوله من جهة أبيه) لأنه قلت كيف يمكن ثبوت نسب من جهة من مع أن الفرض أن الأب ميت الأن يجب بأن يكون الجسد موجودا فيقلقه واما ما يكون للجسد ولقد يستلحق ذلك المجهول بأن يقول هذا أخي انتهى عى (قوله ولو علما) فيصح استحراق الإمام لمن مات بلا وارث فيلحق حينئذ باليت المسمى لان الإمام نائب الوارث الذي هو جهة الإسلام قال الإمام هذا أبوه أو هذا أخوه حتى لو حكم الإمام بثبوت نسبه من الميت المثلث كورثت أيضا لأنه القضاء بعلمه من (قوله حارثا) ولو لا كجائى سئل أى قوله فإن مات الأخر الخ وبعبارة حل قوله حارثا ولو بواسطة كان أقربهم وهو حارث إنزكه أبه الحارث لتركه جده الذى هو الملحق به فإن كان مات أبوه قبل جده فلا واسطة (قوله واحدا كان أو أكثر) فلو تعدت الورثة اشترط موافقة جميعهم حتى الزوج والزوجة أو وارثهما والإمام عن بيت المال وينتظر كال ناقص وحضور الغائب فإن مات فورته برماوى (قوله في حصته) أى التى ورثها من أبيه (قوله فإن كان المقر صادقا الخ) وكذلك يجب على غير المقر أن يشركه هذا الثالث بثابت ما أخذه أن كان يعلمه أخوه وإن كان فى الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا فكل من المقر والكذب حكمهما واحد وهما لا يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهرا ويجب عليه بلنا وبما تناقض المثلث لثبوت مشاركة الثالث للمقر ظاهرا لأنه بما يتوهم أنه لما أقر بأخوته أنه يجب عليه مشاركة في حصته من فى الظاهر وهما قال أما بما لا يشركه فيها بثبوتها أن كان صادقا مع أنه أخضر (قوله بثبوتها) قال العلامة البرلى رحمه أن حقه الثابت يزعم المقر شاع في يده ويد صاحبه وقيل بالنصف لأن قضية الميراث أنه لا يسل لأحد الورثة شئ إلا ويسلم للأخر نظيره قال شيخنا وفيه نظر إذا الكلام فيها يلزمه في الباطن وهو مع كذب المقر لا شئ لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثالث فقط برماوى لأنه الذى يخصه من حصته التى فيه (قوله محمول على ما ذكرته) أى ظاهرا فالثالثات انما يشرك المقر ظاهرا ولم يرث لما تقدم من عدم ثبوت نسبه لان الارث فرع النسب ولم يرث وبما انما يطول من أقر بكونه شامنا امعرونى ألف يائ وان لم يرث ألف على عمره ولو كذب الشامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الشامن قط لا عسر الأصل أو يفرغ للضمون لأن لا يطالبه أمومت الشامن والذين مؤجل وأما النسب والارث فينبهنا ملازمة من حيث أنه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس أى لا يلزم من ثبوت

اذلوا قرحاثر بائع ورت

وشاركة ظاهر (فان مات

الآخر) الذي لم يقر (لم

يرثه الا ان يقرت النسب)

(لان جميع الميراث صار له (أو

أقر (ان حائز بائع) مجهول

(فاكثر الأخ) المجهول

(نسبه) أي المقر (لم يؤثر)

فيه انكاره لانه لو أثر فيه

لبطل نسب المجهول الثابت

بقول المقر فانه لم يثبت بقول

المقر الا انكاره حائزا

ولو بطل نسب المجهول

لثبت نسب المقر وذلك دور

حكمي (ولو أقر بين محجبه

كانخ أقرباين) لثبت

(ثبت النسب) للابن لان

الوارث الحائز في الظاهر قد

استلحقه (لا الارث)

له للدور الحكمي وهو أن

يلزم من اثبات الشيء فيه

وهنا يلزم من ارث الابن

عدم ارثه فانه لو ورت

لجب الأخ فيخرج عن

كونه وارثا فلم يصح اقراره

(كتاب العارية)

بتشديد الياء وقد تخفف

وهي اسم لما يعار ولمقدها

من عارذا ذهب وجاء بسرعة

وقيل من التماور وهو

التناوب والاصل فيا قبل

الاجاع قوله تعالى ويمنعون

الماعون فسر جهور

المفسرين بما يستعيره

الجنان بعضهم من

(٣) قول المحقق وجواب لو

مخدوف الخ لعله كتب على

مدحه

النسب بالقرابة ثبت الارث كباقي ونظيره اقراره بالخلع فانه ثبت البنوثة ولا مال لوجودها قبل  
 الدخول وعند استيفاء المدة من غير مال بخلاف وجوده بالطلاق فانه يستلزمها ابن حجر ط ف  
 (قوله اذلوا قرحا) علة لاجل أي الحكم في الشوكة في الظاهر فليكن الحكم في الشيء أنه أي قاصر على  
 الظاهر والباطن قد يخالف الظاهر في الصورتين أي عند الكذب تأمل وقوله أيضا اذلوا قرحا فإذا  
 كان حائزا كظاهر ما كونه حائزا لغيره أن لا يشاركه ظاهرا اذا كان غير حائز (قوله ثبت النسب) أي  
 ثبت الثالث وهو المقر من الأخ لثبت لان المقر حائز لثالث المقر به الذي هو الثالث شيخي  
 (قوله بائع) أي لابن وقوله فانكر بأن قال أنا ابن البنت وأنت لست ابنة كافي شرح م د ولودعي  
 المجهول على الأخ فشكل وحلف المجهول بثبت نسبه ولا رث ان قلنا العين المردودة كالقرار وهو  
 الأصح بخلاف ما لو جعلناها كالبنية م (قوله لم يؤثر فيه انكاره) ويرث مع هذه لانه لم يحجبه  
 حرمانا كقوله شيخي وفيه نظر بما مرخرجه عن الحيازة وعلى ثبوت نسب الثاني لو أقر معا ثالث  
 فانكره الثالث ثبت النسب الثاني بطل نسب الثاني وهذه مسألة قولهم ادخلني أخرجك قل وعبارة م  
 لم يؤثر فيه انكاره أي بنوته واشتراكه لانه لو أقر الخ اه فثبت ان التركة بالنسبة بينهما شيخي (قوله  
 لا لول الخ) أي بأن بطل نسب المقر وجواب محذوف ٣ تقديره بطل اقراره بدليل قوله ولو  
 باقر اقراره بطل نسب المجهول تأمل (قوله ثبت نسب المقر) أي فأدى عدم ثبوت نسب المقر إلى  
 ثبوت نسبه (قوله ولو بطل الخ) هذه الملازمة غير ظاهرة لان نسب المقر ثابت مشهور قبل ثبوت نسب  
 المجهول وأجب بأن التقدير ولو بطل نسب المجهول لم يؤثر انكاره واذا لم يؤثر انكاره ثبت نسب المقر  
 (قوله وذلك دور حكمي) أي وهو باطل فأدى إلى م تأثير انكار المجهول في نسب المقر باطل أيضا  
 ثبت بقول المقر لم يؤثر (قوله بمن يحجبه) أي يحجب حرمان فيخرج به ما لو أقرت بنت معتقة للاب  
 بائع طافيت نسبه لكونه حائزا ورثته أهلا لانه لا يحجبها حرمانا وانما يمنعها عصبية الولاء وهذا  
 أصح وجهين في الروضة وأصلها بلازجيج وهو المعتمد برماوى واعتمده م (قوله في الظاهر) أي  
 وفي الباطن يمكن أن يكون غير وارث اسكون الاخ صادقا في اقراره (قوله لا الارث) أي ظاهر لانا  
 بالمقتضى كان صادقا وجب عليه دفع المال كله شو برى (قوله للدور الحكمي) بان يوجب شيء  
 حاكمين شرعيين متنافيين فيثبت الدور بينهما وهذا يظهر وجه التسمية به بما ذكره والدور اللفظي أن  
 يتناوبون في لفظ الالفاظ كباقي مسألة الطلاق السريعية شو برى (قوله فلم يصح اقراره) واذا لم  
 يصح اقراره فلم يثبت الابن لعدم ثبوت نسبه فأدى إلى عدم ارثه م

درس

(كتاب العارية)

ذكر ما عطف الاقرار لانها تسمى به حيث ان كل اقرار قام هو تحت بدله لغيره (قوله بتشديد الياء)  
 والمجمل هو الذي يتشدد الياء وتخفيفها شو برى (قوله وهي اسم الخ) أي لغتو شرعا وألفه فقط وألفه  
 لما بارع شرعا للعقد لكن في شرح الروض ما يبيد أن اطلاقها على كل من العقد وبالعار لغوي بدليل  
 انه قد يصدق حقيقة الشرعية باحة متعقبا على الانتفاع به مع بقاء عينه فراجع عبارته يقال  
 فيما عار كقوله انتهى حل وكانت واجبة في صدور الاسلام للتعود عليها في الآية ثم نسخ وجوبها  
 والمذهب فهو الاصل فيها برماوى (قوله وجاء بسرعة) لسرعة عودها إلى مالكها غالبا وقوله وهو  
 التناوب لان المستعير ينبغى من المالك في الانتفاع بها (قوله جمهور المفسرين) وغير الجمهور فسر  
 بل كقوله شيخي العزيز والظاهر أن الوبعني الآية على مجموع ما فيها أو محمول على من يمنع الماعون

نسخة غير التي بأيدينا وهي الياء المش والاف بارة نسخناها هذه في جواب الشرط كجزي اه مدحه

اذ تصير عليه اعارته أو نظرا لعدم الاسلام لانها كانت واجبة حينئذ وقال البخاري الماعون كل معروف اه سم **(قوله)** وقد توجب كآخرة (توب) أي مع وجوب الآخرة زى وقوله لدفع حراً ويرد أي مبيع التميم وكسحوسكين لدفع شاة ومع الوجوب لا يلزم للمالك البذل مجازاً بل للمطلب الآخرة ثم إن عقد البيع جارية وتوجدت شروطها فهي اجارة صهيبة والا فهي اجارة لفظاً الجارية معنى ولا ينافي وجوب الاعارة ان المالك لا يجب عليه بيعها وإن كان فيه اصابة بماله لانها بالترك هتاهو وغيره يمنع لانت عدم الوجوب عليه لا ينافي اسعافه اذا أراد حفظ ماله عى عى مر وقول دسم على حج ولا يضمن العين حينئذ تعظيماً للإجارة ولم يذكر وانها قد تباح وقد توجب الإجارة كآخرة من لاجابة للمعاري بوجه اه عى **(قوله)** وقد تحرم ولا تصح واذا فعل ذلك وجبت عليه اجرة لتل على المتعمد سم **(قوله)** من أجنبى أي له واعارة الصيد للحرم والخيل والصلاح للحرى وقاطع الطريق والباغى اذا غلب على الظن عصيانهم بذلك اه زى **(قوله)** من كافر أي لكافر لكن لا يمكن من استخدامه وقد يقال اذا كان كذلك فما فائدة صحة اعارته له وقد يقال فأنه تهاجروا أن يبره لم يأن للمالك أن يستيب مسلماً في استخدامه فياتهو ومنعته عليه عى عى حر **(قوله)** ومعه نمرع أي نازج ليخرج السفيه فانه يصح نمرعه بالصيغة وغيره في القرض بالحقية للبرع فقلوه هتاهو تبرع بكافة كلامه بالحقى وقوله وعجور سمنه لم أعار عجور والسفة نفسه فقال المارودي يجوز زادا كان عمله ليس بمشهوداً في كسبه كأن لا يحتاج إلى الكسب لمؤنة لاستغنائه عنه بماله وإن كان عمله يقابل باجرة وقوله وفلس نعم لم لو لم يكن في اعارته القلس العين لتعطيل للتداء عليها كآخرة الدار بوما فالنتج كآخرة الاسنوى الجوارى أي اذا لم يكن المنفعة تقابل باجرة ولا فيمنع وهذا هو المتعمد برماوى وقوله أينا وعجور وفلس عمله اذا أعار شيئاً من أعيان ماله وأما اعارته نفسه مدة لا تشغل عن الكسب فتصح وكذا يصح أن يعبر شيئاً من غير متناول لا يقابل بمال **(قوله)** من مكره أي يغير سق أمابه كآخرة كره على اعارته واجبة فتصح ابن حجر **(قوله)** وملسكه المنفعة أي بالمعنى الشامل للاختصاص ليشمل اعارته الاحبة والهدى مع سخر وجهها عن ملكه فيعبر موقوف عليه الموقوفون بالذات الناظر وموصى له بالمنفعة ولومدة ولا يبر من أوصى له ان يتنعق أبداً أو مدهته حياته لانه اجارة فيهما ومصحح شيخنا في الثانية صحة العارية وتصح اعارته كسب لصيد وحجوه واعارة احمية وهدى ولو من ذورين قل **(قوله)** فان أعار بأذن المالك صح ويخرج عن العارية ان عين له المستعير بمجرد الاذن والا فلا بقدر برماوى هذا غير ظاهر **(قوله)** وهو باقى على اعارته أي المستعير الأول وقوله على اعارته منافع لفاعله فلا يبرأ الأول من الضمان ويحصل الا لتنازع مع الثاني وقرار الضمان على الثاني ان تلفت عنده والضمير في وهو راجع للمالك كابد عليه قوله ان لم يسم قوله على اعارته أى الأول وقبل ضمير وهو للمستعير وكذا ضمير اعارته فيكون معناه للقول أى باقى على اعارته للمالك إياه لكن يلزم عليه تفتيت الضمان لأن ضمير يسمى للمالك الأول ولولى قال سول له الرجوع فيها وإن رددها الثاني عليه برماوى **(قوله)** ان لم يسم أي المالك الثاني أى المار له ثانياً كأن قال أدت لك في اعارته فان سبى الثاني كأن قال لمدت لك في اعارته لزوم دلاً فان اعارته الأول تبطل أى من حين الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعيراً لوصار وكذا برماوى ويبرأ من الضمان شيئاً **(قوله)** تعين سكت عن هذا في المذهب وقضيه أنه لا يشترط فيه التعيين كالدار قالوا فلا لتين ليرى أحدكما كذا فدفعه له من غير لفظ صح وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين المستعير بان الدفع من واحد منهما رضاء بالانفاق منفعته متاعاً محتمل أنه كالمستعير فلا يصح والا فرب الأول عى **(قوله)** فلا يصح للمعبرين مع كان قال أعرت أحدكما ولا يبيته

بعض وخبر الصحيحين أنه **(قوله)** استعار فرسان أى طلعه فركبه والحاجة داعية الجواهرى مستحب وقد توجب كآخرة الثوب لدفع سحر أو برد وقد تحرم كآخرة الآلة من أجنبى وقد تكرر كآخرة العبد المسلم من كافر كما سيأتيان (أركانها) أربعة (استعير ومعار وصيغة ومعبر وشروط فيه ماضى فى من اختيار وهو من ز يادى ومحتج بتبرع لان الاعارة تبرع بالاجرة للمنفعة فلا تصح من مكره وصى ومجنون ومكاتب يفردان سيدو وعجور وسفه وفلس (وملكه المنفعة) وإن لم يكن مالكا للعين لان الاعارة إنما ترد على المنفعة دون العين (كسكت لا مستعير) لانه غير مالكا للنفعة وإنما يصح له الانتفاع فلا يملك نقل الإجارة كما أن النصف لا يصح لغيره ما قدم له فان أعار بأذن المالك صح وهو باقى على اعارته ان لم يسم الثاني (و) شرط (في المستعير) تعيين وملاقى تصرف وهما من ز يادى فلا يصح لغير معين كان قال أعرت أحدكما ولا يبيته

كأثر فرسي سريا وهذا خرج بقوله اطلاق تصرف ع ش قال شيخنا ولم يقع له اخراج البهيمة بهذا  
 القيد الا هنا (قوله وسف) الراجع حقيقة قولها من السفى قياسا على قبول الهبة حل (قوله الا بعد  
 ولهم) المحصر بالنسبة للصبي والجنون صحيح بالنسبة للسفى فيه نظر لما صرح به في شرح الروض عن  
 الاسنوى من احتياطهم من السفى نفسه فلا توقف على قبول وليه تأمل وجرى عليه الشهاب الرمل  
 شوري (قوله اذ لم تكن الخ) أى فصيح اذ لم تكن فهو ظرف لمحدوف يعلم من الاستثناء تأمل (قوله  
 كان استعرا من مستاجر) راجع لفي أى من مستاجر اجارة محيطة والمضنة كان استعرا من مستاجر  
 اجارة فاعدا ومن المالك تأمل حل (قوله من يتوفى الخ) أى حيث كان مثله أو دونه ولم تقم قرينة  
 على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر أنه لا ضمان عليه حل وقوله على تخصيصه أى المستعير بذلك  
 أى بان يتوفى المنفعة بنفسه (قوله بشرط في المعار ارتفاع به) ولو ما لا يكبحش صغيرا كانت  
 العارية مطلقة أو مؤقتة من يمكن الارتفاع به فيه حل وزى ولا ينافي ذلك اشتراط النفع في الاجارة  
 بل لا ينافي بانها موعود بخلاف ما هنا انتهى واشتراط ابن حجر الارتفاع به حالة العقد والمضند خلافه  
 كقوله قل عن در وخط (قوله لا يأخذ درها ونسلها) قال ابن القري والحق أن البر والنسل  
 يستفادان بالعارية بل بالاباحة والاستعرا هنا الشاة لمنفعة وهي اصالك لما يبيع لك كالأول  
 استعرا يجري في أرض غيرك لتوصل ماله الى أرضك زى (قوله فلا تصح اعارة ما يحرم  
 الارتفاع به) هذا من عند مر في آلة اللهو وأما في السلاح والفرس جرى فيها في شرحه على جهة  
 الارتفاع من الحرمة وجوع ع ش عليه بحمل كلامه على ما اذا يعلم ولم ينظر أن الحربى يستعين  
 بهما على قتالها وبحمل كلام شرح النج على ما اذا علم أو ظن ذلك ثم نظري كلام مر بعد محله  
 على ما ذكر به لا وجه للحرمة حيثئذ اه والاطنحى جزم بالحرمة حيثئذ وحمل عددها  
 على ما اذا ظن عدم القاتلة به (قوله كآلة هو) قضية التمثيل بما ذكر للحرم أن ما يباح  
 استعماله الطويل ونحوه لا يسمى آلة هو وهو ظاهر وعليه فالشرط في بياح اعارته أى اعارة  
 آتية بل وارجائه ع ش (قوله وكآلة مشتبهة) انظر ما وجبه اعادة الكاف وشهلا الامر  
 الجبل ولولم يعرف بالقبور أو عنده حليلة فيهما حل وقوله ولولم لم يعرف بالقبور وظاهر المنع  
 مطلقا لكن قيده حج بما اذا كانت الاعارة لخدمة تضمنت خلوة أو نظر محرما اه ع ش (قوله  
 ختمت رجل) بخلاف ما لو استعراها الرجل المذكور لخدمة أولاده الصغار مثلا فيجوز ولو مرض  
 رجل واحتاجها لم يجد غيرها حاجت اعارته له للضرورة اه شيخنا اه شوري وفي ع ش على  
 به لم يرد اعارة لخدمة منقطع أى بان لم يجد من يخدمه فله أن يستعيره لخدمة اه حج وشهلا عكه  
 كآلة لذكر لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لسك منها النظر بقدر الضرورة ان احتيج اليه أخذها  
 مما لا يوقى نظر الطبيب للرداة الأجنبية وعكه (قوله غير نحو محرم) كمسوح وكالكها اذا استعراها  
 من المسكرين أو من الموصى له بالمنفعة وكذا روي اذا استعرا زوجته من سيدها فله ولا كالم داخلين في نحو  
 الفرم فيجوز اعارته لهم كالأخذ من شرح مر (قوله فصيح في الروضة) هو المتمد عند مر  
 وبخارته ونحو اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبى على كل منهما لانتفاء خوف الفتنة كذا كره  
 فالروضة وهو الاصح خلافا للاسنوى في الثانية انتهى بحروفه وأقره ع ش على الشارح وقوله  
 وقال الاسنوى الخ اعتمد زى وول تباعا ليج (قوله يحتاط فيه معار) أى فلا يعار لرجل  
 أجنبي ولا لمرأة أجنبية ولا يستعرا امرأة أجنبية ولا رجلا أجنبيا ولا أمرد كفى حل (قوله أولى  
 من قوله ويجوز اعارة جارية) هي أولى عموم لان كلام الاصل لا يشمل اعارته لزوجه أو موسوم

و بوم أن اعارته للاجنبي لا يجوز مع الصحة وكان ينبغي أن يقول أعم وأولى تأمل **(قوله مع فائه)** ومنه اعارة المال للغسل والوضوء لأن ماذهب به كالأدهب بأنه حاق وانحق الثوب أولاً لانه للنجاسة وان زعم عليه تنجيسه لا مكان طهره بالمكازرة وبحث بعضهم أنه اذا لم تنجسه يمتنع اعارته حل وعبرة ع ش على هر ويجوز اعارة الورق للكتابة واعارة الماء للوضوء مثلاً وليس متناع ونجاسة لا ينحس بها كان يكون وارداً والنجاسة حكمية وشمل هذه المذكورات اعارة الدولة للكتابة والمكحلة لا استحالة منها مم على حج وقوله لأن ماذهب كالأدهب بالنسحق والتمحوق الثوب الخ لا يقتضي ما فيه من التأمل اذا ذهب من القيس عين ومن القيس عليه قوته وخشوته **(قوله)** ونحوه أي كل شئ لا يورود **(قوله)** فائتي للمنى المقصود من الاعارة أي وهو الانتفاع بجمع بقاء عينها **(قوله)** بما ذكر أي من شروط المعار حيث اقتصر عليها ولم يذكر التعمين **(قوله)** من دراني أي واذا رد هاليس له أخذ غيرهما الا بالذن جديد لان الاول انتهت بالرد ع ش **(قوله)** بحيث وفارقت الاجارة لانها معاوضة والفرع لا يحتمل فيها من **(قوله)** كرامة تنزيهه انظر وجه التنزيه بها في هذا المجل وما قصده شوى وقد يقال في به لتأكيده **(قوله)** واعارة فرع أصله أي بأن ملك الفرع منفعة أصله بنحو اجارة فيكره أن يعيره قال زى وهذا مصور بما اذا كان الاصل رقيقاً فيكره ملكه اعارة لفرعه وبكره لفرعه استعارته فلا ينافي قول الشارح بعد كذا لا تكره الخ لانه مصور في المحرراته والراجح أن الكرامة عنان بالنسبة لفرعه فقط وبشارة الأرض والكرامة في جانب الولد للمكان الولادة فلم تعد لغيره انتهى ه وحاصله أن الاصل أو أعار نفسه لفرعه لا كرامة فيه وان كان فيه اعارة على كرهه وهي استعارتها اليها انتهى زى أي وكذا لو أعار مالكه لفرعه اه اطف أي فيكون اضافة الاعارة لفرعه من اضافة المصدر لمفعوله الاول والفاعل محذوف والتقدير واعارة للمالك أي مالك الاصل الفرع أصله وصوره اج بأن يشتري المالك أصله لانه لا يقتضي عليه لصف ملكه وتكره اعارته فانه دفع ما يقال كيف يتصور اعارة الفرع أصله مع أنه يعتق عليه بالشرء **(قوله)** لخدمة أي وإن لم توجد الخدمة كما قاله ع ش فاللام للتعليل أي حتى ان قصد بالاستعارة والاعارة الخدمة كانتا مكرهتين وجدت الخدمة أم لا وأخذ الشارح محتمل هذا بقوله فان قصد بالاستعارة أصله الخ امكن المحتر غير واف بحكم الاعارة وحكمها كحكم الاستعارة كما في عبارة المحلى انتهى وفي قد وكذا يكره أن يستعير الولد والده الا لفرقه والاعارة كالاستعارة ولو من أصله نعم ان خدمه أصله غير طلبه لم يكره وان كان فيه اعارة على كرهه وهذه هي التي في حاشية شيخنا وبدل لها قول شيخنا الرملى انها ليست عارية حقيقة وعليها يجعل مافى المنهج فتأمل **(قوله)** واستعارة واعارة كافر مسلماً الظاهر من هذه العبارة أنهما مصدران متماثلان للفاعل فيقتضى أن كافر يكره لأن يعير باليد المسلم ولو لم وهو محل نظر وأجاب بعضهم بأنه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول وسما مفعول ثان وعليه فلا يقتضى ما ذكره شوى **(قوله)** للخدمة الاولى حذفه لان هذا مفهوم قوله سابقاً للخدمة **(قوله)** فلا كرامة أي للاستعارة ولا للاعارة **(قوله)** وكذا لا تكره اعارة الاصل أي المحرولا يكره للفرع أن يستعيره اذا اعاره نفسه **(قوله)** ولا استعارة فرعه في شرح الروض في هذه الكرامة والمتمد ما هنا شوى ويرى دهر موافق للشارح **(قوله)** انظر تحت ع ش الخ يستي من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئاً وسلمه للبائع في ظرف الظرف معار في الاصح والمتمد أنه مقبوض الاجارة قياساً على ظرف الهدية بعض فلا يؤخذ من آخر عبارة هر وأما لو كان كل الهدية اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان يجرى العادة بما كلفها منه كآكل الطعام في القصة المبعوث فيها

يكون الانتفاع به **(مع فائه)** فلا يمار الطعوم ونحوه لأن الانتفاع به انما هو باستاها كد فائتي للمنى المقصود من الاعارة وما ذكره انما لا يشترط تعيين للمار فلو قال أعزني دابة فقال خدمان من دولي محت **(وتكره)** كرامة تنزيهه **(استعارة واعارة)** فرع أصله لخدمة **(و)** استعارة واعارة كافر مسلماً سبلة لها مع ذكر الاذلال والاولى مع ذكر كرامة الاستعارة في الثانية من زبادي فان قصد باستعارة أصله للخدمة ترفيعه فلا كرامة بل يستحب كإقالة القاضي أبو الطيب وغيره وكذا لا تكره اعارة الاصل نفسه لفرعه ولا استعارة فرعه اليه منه **(و)** شرط في الصيغة لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع **(قوله)** بما اذا كان الاصل رقيقاً للمالك أي أوسراً ملكاً أجنبي منفعة فتأمل **(قوله)** وان كان فيه اعارة على مكرهه أي لو كان هناك طلب من جانب الفرع

فيما يضمنه بحكم العارية إلا أن كان للهدية عوض وجرت العادة بالأكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة  
 التاسعة فان لم يجر العادة بذلك ضمنه في صورتين بحكم الغصب انتهى من (قوله) كاعرتك  
 أي هذا أو أعرتك منعتة أو أخذته لتنتفع به أو أجبك منعتة وإن لم يضمنه للعين كظلم في الاجارة  
 وكبرك أو أركبي ولو شاع أعرتي في القرض كأي الجاز كان صريحاً فيه قاله في الأنوار وعليه فيبقى  
 يتوهم قولهم في الملاقاة لأثر الإلحاح في الصراحة لما أنه محتاط بالإباحة مع الاحتاط لغيرها وظاهر  
 كلامهم مراحه جميع هذه الألفاظ وأنه لا كناية للعارية فيه وقيل ظاهر شرح من قال ع  
 تلتان حج ولو قيل أن نحو هذه وارتفع به كناية لم يبعد ولا يضر صلاحية خذله للكتابة في غير  
 ذلك تأمل (قوله) لفظ الآخر راجع لكل من قوله كاعرتك وأعرتي ولا يكتفي سكوت أحدهما  
 من غير فصل ولا الفعل منهما إلا في محظوظ مبيع أو هدية جرت العادة به ولا يشترط الفور في القبول  
 ولشأنه أن المقدريدان يكونان من الإباحة من حيث جواز الانتفاع وتلك محت بلفظ  
 الإباحة قل (قوله) إن تأخر أحدهما عن الآخر أي وظاهره وإن طال الزمن ويوجه بأنه حيث  
 حلت الصيغة لا يشترطاً غير ما يوجد من للمعير ما يدل على الرجوع ومن المستبعد ما يدل على الرد انتهى  
 الط (قوله) ماسرى الضمان أي من الإشارة والكتابة (قوله) نظراً إلى المعنى وهو وجود  
 العوض من (قوله) جهالة المدة أي في صورتين وقوله والعوض أي في الأولى فقط (قوله) ولا تضمن  
 العين أي وأما العلف فضمنون على صاحب الدابة لعدم التبرع بها فهي برماوى لأنه انما علفها في  
 مقابلة الانتفاع بها (قوله) وقضية التعليل فيه نظر لأنه شرط عليه العلف وهو فعل يقابل بأجرة وهي  
 مجهولة فالعوض شيئ معلوم وهو قيمة العلف والمجهول وهو أجرة فعله والمجهول إذا انضم لمعلوم يصير  
 مجهولاً إن تجر زى وجوابه أنه وسيلة ويعتبر في الوسائل ما لا يفتقر إلى المقاصد قل وقال حل  
 بعد نقله هذه العبارة ورد بان هذا لا يفتقر للحاجة ولا يحتاج إلى التصريح بالتبرع به انتهى أي كافتقر  
 فيما عدا القابض والمقبض والحاجة وأجاب من مل بان الدرهم هو الأجرة وهو متبرع بالعلف (قوله)  
 من (الآن) ليس يتبدل لو أسقطه صح وحل على اتصال الدابة بالعلف كما هو ظاهر مشورى (قوله) كان  
 اجارة صحيحة يؤخذ منه أن لفظ الاعارة مع ذكر العوض يسكون اجارة (قوله) ومؤنة رده على  
 سبب وهو باق على كونه عارية حتى بعد انتهاء الاستعمال المأذون فيه فلو استعارة دابة لجل متاع  
 معين فوضعه غيره بطلها في الخان مثلاً إلى أن يردّها إلى مالكها فماتت مثلاً ضمنها عر على من  
 فاق الروضة والرد للمعير من الضمان أن يسر العين للمالك أو وكيله في ذلك فالورد الدابة للأصطبل  
 أو الثوب ونحوه وليست التي أخذته منه لم يرد ولو لم يجد المعير فلهما زوجته أو ولده فأرسلها إلى  
 الرعي فضاء فالمعير ان شاء غرم المستعير والمسلمته والقرار عليه انتهى زى (قوله) إن رد  
 عليه أي على نحو المكترى (قوله) عليه أي على المالك لأنه لو رد عليه للمكتري زمت  
 الملك فكذا المستعير منه شيئا نحو الجرد فوإني بطلت العارية فان أخذته من الاجرة مع مؤنة الرد  
 وعليه الضمان إن قصره الركوب في الرد وإن لم يجز به عادة لازمه له ويرأيه أن وصلت إلى المالك أو  
 وكيله أو غل أخذه لمنه إن علمها بالمالك ولو تخلفته قل بخلاف المتأجر لا يربك في الرد إلا بان لم يد  
 وجوب الرد عليه من (قوله) فتزلم المالك فلو علفها المستعير لم يرجع إلا أن علف باذن حاكم أو  
 له ولو شل ذلك ما لو استأجر زوجته الأمانة السعة له ليلا ونهاراً من سيدها فماتت على السيد لان  
 الزوج استحق منعتها بالأجرة ولو استأجر زوجته الحرة صح كالأذن لها في عارة نفسها لغيره كأي  
 الاجارة فيما رتبته انها سقطت كالمسافر لغيرها وحدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خبرها

كاعرتك أو يطلبه كاعرتي  
 مع لفظ الآخر أو فله وإن  
 تأخر أحدهما عن الآخر  
 كأي الإباحة وفي معنى اللفظ  
 ماسرى الضمان (د) قوله  
 (أعرتك) أي فرسى مثلاً  
 (تعلفه) بلفظك (أو لتعبرني)  
 فرسك (اجارة) لا اعارة نظراً  
 إلى المعنى (فائدة) لجهالة  
 المدة والعوض فتجب فيها  
 أجرة المثل بعد القبض  
 وبمضى زمن لمثله أجرة  
 ولا تضمن العين كما يعلم ذلك  
 من كتاب الاجارة وقضية  
 التعليل أنه لو قال أعرتك  
 شهراً من الآن لتعلفه كل  
 يوم بدرهم أو لتعبرني  
 فرسك هذا شهراً من الآن  
 كان اجارة صحيحة (ومؤنة  
 رده) أي العار (على  
 مستعير) من مالك أو من  
 نحو مكتران رد عليه فان رد  
 على المالك فالمؤنة عليه كما  
 لورد عليه المكتري وخرج  
 بمؤنة رده مؤنة فتلزم  
 المالك لانها من حقوق  
 المالك وخالف القاضي فقال  
 انها على المستعير (فان تفك)  
 المستعير كونه أو بعت عند

هنا قال **(قوله بالاستعمال مأذون فيه)** كان سقط في بئر حلة السيرة قال الغزالي ومن تبعه وقياسه  
 ان غشور حال الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا يظهر تقييده  
 بما قاله يكن الغشور مأذون المالك في حله عليها ان جمعا اعترضوه بان النعم يعتبر كثيرا أي فلا  
 تصيرت ومحل ان يشول من شدة ازعاجها والاضمن لتقصيره شرح مر بالحرف وقوله كان سقط  
 هو مثل التلغيف بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشرب به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وإنما كان  
 هذا من التلغيف لغير لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه لانه ومنه ما لو استعار نور الاستعمال في ساقية  
 فقط في بئر حله يضمنه لانه تلف في حال الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه ع ش على م  
**(فرع)** قال المتولي اذا قال للشقاء اسقني فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل ان يشرب الماء  
 فان كان قسطلب أن يشربه بغير عوض قاله غير مضمون عليه لانه حصل من يده بحكم الإباحة والكوز  
 مضمون عليه لانه ع ل ر به في يده وأما ان شرط عوضا قاله مضمون عليه ببراءه الفاسد والكوز غير  
 مضمون لانه مقبوض بالإجارة الفاسدة وان أطلق قاله لا يطلق يقتضي اليد لجر يان العرفه فان  
 انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط عوضا للكوز مضمون والماء غير مضمون وان  
 كان قد شرط عوضا لم يضمن الكوز لابقية الماء الفاضل في الكوز لان المأخوذ على حبل عوض  
 القدر الذي يشربه دون الباقي فيكون الباقي أمانة في يده انتهى ابن المعادي في أحكام الأولاد والظروف  
 وما فيها من المظروف **(فرع)** لو دفع قارورة إلى من يشربه ز بتاملا ليمه فصبه فيها وضعا في  
 الميزان ليزن فاطلع الحبل وانكسر ختمها وان تلفت قبل صبه لم يضمنها عياش يرى قال مر  
 في شرحه ولو استأر دابة ومها تبيع أي وللم يضمنه لانه انما أخذه لعرضه عن أمه وكذا لو تبعها  
 ولها لم تعرض مالكة له بنى ولا ثبات فهو أمانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب الرقيق المستعارة لانه لم  
 يأخذها لاستعمالها بخلافها كالف الدابة كما قاله البقوي شرح م ر وقال أيضا لا يشترط ضمان  
 للمستعير كون العين في يده بل تضمن ولو كانت بيد المالك كاصحبه الاصحاب أي كان أرسل المشعر  
 مالكة لها عياش في الروضة لوجه لرجل متاع غيره على دابته يسؤال الفكران مستعير الشكل الدابة ان لم يكن  
 عليها شيء لغير المستعير ولا يفقد متاعه ولا يعارض ذلك قوله ما تعلقا عن أي حامد وغيره لو سخر رجلا  
 ودابته فلفت الدابة في بدصاحبها لم يضمنها المسخر لانها في بدصاحبها لان هذا من ضمان النصب ولا بد  
 فيه من الاستيلاء وهو مفقود وكذا ما هنا في ضمان العارية ولا يشترط فيها ذلك لحصولها بدونه وهذا  
 أولى بما أشار إليه القموني من ضعف أحد الموضوعين انتهى بحروفه وقول م ر في أول العبارة كان  
 سقطت في بئر الخ قال ع ش عليه حاصه أن يقال ان تلفت بالاستعمال المأذون فيه لا ضمان ولو بالتعذر  
 من نقل حل مأذون فيه وموت به واتحقاق نوب بلبسه لانه مفقود حيث لم يحجر العادة بذلك بخلاف تعذر  
 بازعاج أو غشوره في هذه أو برة أو تعذر لاق الاستعمال المأذون فيه فانه يضمن في هذه الأمور ومن  
 عدم الضمان تزايد المرض المتولد من الاستعمال المأذون فيه انتهى ولو اختلفا في كون التلف بالاستعمال  
 المأذون فيه أو لا صدق المعبر كما قاله ابن حجر والمعتمد عندني المستعير يجنيه لعصر إقامة البيئة ولا الأصل  
 براءة ذمته كما قال م ر في شرحه وهذا بعكس ما لو أقام يمتين يرباوى وفي م ر أيضا وموت الدابة  
 كالحاق الثوب وقرح ظهرها وعرجها بالاستعمال مأذون فيه وكسر سيفه أجرة ليقابل به كالحاق  
 كاله العيصري في الاشارة انتهى قال الرشدي عليه قوله وموت الدابة أي بالاستعمال كانه عليه م  
 ولعل صورته أنه جعلها لقتلا لا لأن فانت بسببه بخلاف ما إذا كان خفيفا لا يموت من مثله في العادة  
 فائق موتها لمصر حوايه من الفرق بين ما لا تلفت بالاستعمال وأمانت في الاستعمال انتهى **(قوله)**

**(الاستعمال) مأذون فيه**

**(قوله قاله مضمون عليه)**  
**(الخ) هل المراد قد مر ما يشربه**  
 متعاده بدليل ما يأتي في  
 المقابل فيكون الزائدا مائة  
 م ر

قوله وان تلفت قبل صبه  
 لم يضمنها قال شيخنا لانها  
 لا تكون عارية لا بعد  
 وضع الزيت فيها وفي قوله  
 أمانة وانظر وجهه



ولا يتصور (ضمنه) بدلا وأرضا تلحق على اليدأخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والحاكم ومحمد بن علي شرط البخاري ويضمن الثالث  
بالبنيان كان مثليا كتسبب حجر على ما جرمه في الأنوار واقتضاه (١٠١) كلام جرم وعصرون يضمن

التي - بالمثل ويجري عليه  
السبي وهو الأوجه أما  
تلفه بالاستعمال المأذون  
فيه فلا ضمان للأذن فيه  
(لاستعبر من نحو مكتة)  
كوصي له بتفنته فلا ضمان  
عليه لأنه نائبه وهو لا يضمن  
فكذلك هو بخلاف المستعبر  
من مستأجر جارة فاسدة  
لان معبره ضامن كما جرمه  
البغوي وعمله بأنه فعل  
مأبس له قال والقرار على  
المستعبر ولا يقال حكم  
الفاصد حكم الصحيحة في  
كل ما تقتضي بل في سقوط  
الضمان بما تناوله الأذن  
فقط ونحو من زائد في  
(كتاب في شغل مالك)  
تحت يد غيره كان تسم منه  
دائمه لبرؤضه ألبعض  
له عليها حاجة فإنه لا ضمان  
عليه لأنه نائبه (وله) أي  
للمستعبر (انتفاع مأذون)  
فيه (ومثله) ودونه المفهوم  
الأولى (ضرر الآن نهام)  
المعبر عن غير ماعينه فلا  
يفعله ابتاعته (في المستعبر  
(لزارة بر) بلا نهي  
(بزرعه وشعبا وفولا لا)  
نحو ذرة لأن ضرره في  
الأرض دون ضرر البر  
وضرر نحو القتره قوة (لا  
عكس) أي والمستعبر لزراعة  
(د) المستعبر (لبناء) أو غرس بزرعه (دعك) أي والمستعبر لزراعة لابني ولا يفرس لان ضررها أكثر  
(د) المستعبر (لبناء) لا يفرس وعكس) أي والمستعبر لفرس لابني لا يختلف جنس الضرر لا ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرب

ولا يتصور كان تلفا بقية سبابة فانه يضمن (قوله ضمنه) فلو أضر بشرط عدم الضمان  
فتمت كما اعتمدت. هر وقيل بلغو الشرط فقط كما قاله سول وعبارة قل ضمنه وان شرط أنه  
أنه لا يضمن شرط فمصدق على المستعبر بشرط رهن فيها أو ضمانه على بقدر معين بذلك وشرط أن لا ضمان  
مأذون فلو لم يضمن حال العارية فالولد أمانة شرعية يلزم مردده ان تمكن ويضمن ان قصر (قوله  
ويضمن الثالث بالقيمة) وان كان مثليا لا بالواخذنا مثله فينتدزم ضمان ما فات بالاستعمال ولعل  
كلام السبي أنه يضمنه بالمثل وقت التلف حل (قوله لا يستعبر) معطوف على الضمير المستتر في  
ضمن لوجود الفاصل وهو الحال. (قوله من نحو مكتة) أي أكثره بحيث أخذنا من قوله بخلاف  
الحل (قوله كوصي له بتفنته) أي هو وقوف عليه لم يشترط الوقت استيفاءه بنفسه وأذن الناظر كافي  
هر قال البغوي والناظر لذلك أن تكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة  
فأما أضر لا يضمن المستعبر فدخل مالو أصدق زوجته منفعة أو صالح على منفعة أو جعل رأس المال  
منفعة سول زيادة (قوله فلا ضمان) للأذن فيه يستثنى من ذلك الهدى والأضحية للمذوران  
فأما زعم الأجرة بعد دخول الوقت وان تمكن من الدفع فنقصت بالاستعمال المأذون فيه ضمن المعبر  
والمستعبر قال الركني وليس لشاعر بقجارة مع العلم بالحال يضمن المعبر فيها الأمانة سول ومثله في  
شرح هر (قوله لان معبره ضامن) أي من حيث تعديه بالمعربة لان الأذن لم يتناولها فلا يرد أن  
الأجرة المساعدة كالمصححة في عدم الضمان شيئا (قوله بأنه فعل مأبس له) فلذلك صار طريقا  
في الضمان حل (قوله في كل ما تقتضي) أي حتى تصح الأجرة حل (قوله بل في سقوط الضمان  
بمثاله الأذن) أي والأذن في الفاسدة لم يتناول الأجرة حل لان المستأجر فيها لا يملك المنفعة  
شيئا (قوله في شغل مالك) في الصباح شغل الأمر شغلان باب تقع فالأمر شاغل والاسم الشغل  
ضم التين وضم التين وتكن للتخفيف انتهى (قوله لبرؤضها) أي بعلمها المثل الذي يستريح  
به ركبها انتهى شرح هر (قوله وله انتفاع مأذون) نعم لوعاهاه دابة ليركبها لمحل كذا ولم يتعرض  
لركوبه رجوعه جازله الركوب فيه كما قتلاه وأقرأه بخلاف نظيره من الأجرة والفرق بينهما لزوم الرد  
على المستعبر فيتناول الأذن الركوب في عودته فالولد كذلك المستأجر فلا رد عليه ويؤخذ منه أن  
المستعبر الذي لا يلزم مردد كالمستأجر وبمحمل خلفه ولو جاوز لمحل المشروط لزمه أجرة للذهاب منه  
والعود إليه وله الرجوع منه كما صححه السبي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه  
شرح هر وقوله جازله الركوب أي وجازله للذهاب والعود في أي طريق أراد أن تعددت الطرق ولو  
اختلفت فلا سكوت المعبر عن ذلك رضامنه بكلها عس (قوله وفولا) والأقرب أنه اذا استعار لشعير  
لا يزرع ولا يخلع عكس عس على هر (قوله لا عكس) وحيث زرع ما ليس له زرعته فلما ملك قلعه  
عنه وان منعتة قلها أي يوزن أجرة المثل أي جميع أجرة المثل على المعتد هر وقيل ما بين زراعة  
الحرر من لزوم العارية وله يثبت أن يزرع مأذون له فيه ولا يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعبر وفي  
كلامه شيئا والمستعبر لا يملك شيئا فهو بعد موله عن الجنس كالرأدا أبيع حل مع زيادة وعبارة  
السوري ولا تبطل العارية بالمخالفة كالمستعبر شيئا (قوله لما علم) أي لان ضرره فوق ضررها  
(قوله لا يبي ولا يفرس) محل المنع من القراس ما يبراد للدولام أما ما يفرس للنقل في عامه يسمى القليل  
شعبا أو قولا لا يزرع والماعل (د) المستعبر (لبناء) أو غرس بزرعه (دعك) أي والمستعبر لزراعة لابني ولا يفرس لان ضررها أكثر  
(د) المستعبر (لبناء) لا يفرس وعكس) أي والمستعبر لفرس لابني لا يختلف جنس الضرر لا ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرب

الفراس في بلعها أكثر لا تشاعر رقة وإن أطلق الإراعة) أي الأذن فيها أو عمه فيها (صح) عقد الاعارة (وزرع) المستعير (ماشاء) لا تطلق الفضة قال الشيخان في لاري (١٠٣) ولوقيل لا يزرع الأقل إلا بضرر لكان مذهبوا قال الأذري

بأنه وهو صغار النخل فيصح سئل وهو ما عوذ من قول الشارع لا تشاعر رقة (قوله وقال الأذري) عبارة الأذري يزرع ما هو مسمى واصفة حل أي لا الملتد لا يكون نادراً وقد يقال لا منافاة (قوله ولو نادراً) ولوسرة على المتعمد يرمأى (قوله وصرح به) كأن يقال أعزك هذه الأرض لزوع فيها أقل الأنواع ضرراً (قوله إلى التزاع) اعترض بأن العار به جاز من الجانبين والتزاع أعما يكون في القود اللازمة (قوله الأمرة) حيث تم تفرق بنقله إلى الإطلاق بكذا الزرع يرمأى (قوله لا تطلق) أي أو انهم (قوله يمكن له اعادته) أي إذا كانت العار به مطابقة أم القيد فبعدم فله البناء والفرس مره بعد أخرى إلى أن تنتفي المدة أو يرجع المير في الرض شورى

(فصل في بيان أن العار به غير لازمة) (قوله وفي المير) أي قوله والامير غير بين فشكله إلى آخره كقوله ولم ير دخوله أو انتفاع بها الخ وقوله وعليه كقوله وإذا رجع قبل ادراك زرع لم يستقله الخ كان الظاهر أن يقول وفي المير والمستعير وعليهما فالذي للمستعير كقوله والمستعير دخوله أو انتفاع بها الخ ولدى عليه كقوله فان شرط قلنا لم يرد كقوله ولو عين مدة ولم يرد فيها لتعصير الخ وقوله وغير ذلك وهو قوله ولو قال من يده عين أخرى الخ (قوله بعد الرد) المراد بالرد الرجوع فيها وإن كانت بيد المستعير (قوله لسك الرجوع في العار به) أي لا لها ميرة أي إحسان من المير ورأى اتفاق من المستعير فالأزار غير لائق فيها مر واستعمل المستعار أو المباح له منافع بعد الرجوع جاهلاً فلا رجة عليه ولا ينافيه لو لم أن الضمان لا يختلف بالمر والجهل إذ جعله عند عدم سلب المالك ولم يقصر بترك اعلمه وقار نظيره في الوكالة بأنها عقد والأعارة بإحاطة وأذن شرح مر وقول مر ولم يقصر عطف على عدم عناية الشورى إذ لم يسلطه المالك ولم يقصر بترك اعلمه وخرج ما لو استعمل العار به بعد جنون المير غير عالم به فعليه لاجرة لأنه بعد جنونه ليس أهلاً للاحتساليه ينسب إليه تقصير بعدم الاعانة ومثل الجنون انجذاه أو موته فنلزمه لاجرة مطلقاً لبطان الأذن بالانجاء والموت مر وانظر لو استعمل الدين بعد انقضاء المدة في الاعارة المؤقتة جاهلاً بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المنطقة حتى لا يلزمه أجرة أولاً ويترك وقد يقال الأقرب الفرق فإن الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يقبوله الأذن أصلاً فاستعمالها محض تمت وجهه انما يفيد عدم الإثم كإلو استعمل مال غيره جاهلاً بكونه ملاً وينبغي أن مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الأذن لم يشله ثم انقضى من أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاهها جاهلاً بالرجوع لتسليط المالك له يقتضي أن البائع لو اطعم على عيب في الثمن المدين ففسخ ولم يرد بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلاً بضم من ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كالبين فاتها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطعم على عيب في البيع ففسخ العقد ولم يرد بالبائع واستعمل الثمن المدين واستوفى منه منافعه ويجري مثل ذلك في نظاره ع ش (قوله من موت أحدهما) وعلى وارث المستعير الردف ورثان فقدر عليه ردحاً ضمت مع مؤنة الردف التركة وإن لم يندرسضتها الوارث في مال مع الاجرة ومؤنة الردف قال في التفتة قال الشيخ وطاهر وإن لم ينع بدع عليها وكان وجهه أنه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه انتهى شورى (قوله لكن شرط في بعض الخ) أشار به إلى أن العار به وإن كانت جائزة من الجانبين إلا أنه قد يتوقف جواز الرجوع

بزرع ما عتيد زرعها ذلك وتو نادراً ومنع بالقبض بحث الشيخين بأن استطاعت انما تنزل على الاذن إذا كان يجب ولو صرح ببلع ردها ليس كذلك لأنه لا يوقف على حد أقل إلا بضرر ضرراً يؤدي إلى التزاع والقيود ثمان عن ذلك (٥) أن أطلق (اعارة) شيء (متعمد جهة) كإرض فاصل الزرع اعادته بها فلا يصح العقد (بل يعين) جهة المنفعة من زرع أرض غيره (أو بعين) لا انتفاع كقوله انتفع به كيف شئت وأنت لعل به ما باللك وينتفع في الشيء الثاني وهو من زائد في بناء شاء فكأن الاجارة وقيل بما هو العادة موبه جزمه بان لنرى فإن لم يصلح الاجارة واحدة كبساط لا يصلح الا ففرش لم يحتج في عار به إلى تعيين جهة المنفعة وتعتبر بمذاكر أو إلى من تعتبر به ذكره (نقد) لو استعار ثابته أو لفرس لم يكن له ذلك الأمرة واحدة ولو قلع ما بناه أو غرسه لم يكن له اعادته إلا بآذن جديداً إذا صرح به بالتعديب مرة بعد أخرى

درس

(فصل في بيان أن العار به غير لازمة وفي المير وعليه بعد الرد في عار به الأرض وغير ذلك) (لكل) على من للمير والمستعير (رجوع) في المار به مطلقه كانت أو مؤقتة فهي جائزة من الطرفين فتفسخ بماتفسخ به الوكالة من موت أحدهما وغيرهما لكن (يشترط في بعض) من المور

على بعض الشروط والمراد جوازها أصالة والا فقد يعرض لها اللزوم من الجانبين أو أحدهما وقد ذكر  
 في ذلك صورا كثيرة **(قوله كدفن ميت)** أي يحتم وهو كل من وجب دفنه فيدخل فيه  
 الزاني المحسن وترك الصلاة والذي عثر على م **(قوله قبل المواراة)** ويستثنى أيضا ماذا أعار  
 كئنا كن فيه ميتا ولو لم يدفن ولم يلف عليه فلا رجوع له لأن في أخذه إضراره باليت بعد الوضع ويتجه  
 عدم الفرق في الاشتناع بين الثوب الواحد والثلاث والخمس بخلاف ما زاد ويستثنى أيضا ما لو كفن  
 للثاني فإنه عارية لازمة فلا ينشئ على الميت سبع أو كله انتهت العارية ورجع للاجنبي لأنه باق على  
 ملكه على الأصح وما لو قال أعبر وإن ردي بعده متى شمر لم يكن للوارث الرجوع قبله أي أن خرجت  
 بغيره من التثنية وما لو أعاره بغيره أو سلاحا للغزو فالتقي الصفان فليس له الرجوع في ذلك حتى ينكشف  
 القتال وما لو أعاره الصلاة فإذا استعدها لم يلبس فيها الفرض وشرع فهي لازمة من جهتها وإذا  
 استعارها لمطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط إن أحرم بفرض ولغير الرجوع وتزعم  
 القوب والعارية مجازة من جهتهما أن أحرم بئذ بل ويستثنى أيضا ما لو أعاره دارا لشيء معتدة فهي لازمة  
 من جهة المستعير وما لو أعاره جذا ليدفن اليه جسد اراما لا فيمتنع الرجوع والادجيه ثبوت الاجرة  
 وكذا لو أعاره بدينق به مما يجب الدفع عنه كالة لشيء يحترم أو ما يفي بحو برده ملك أو ما ينقذه غريبا  
 وفيما مامر ثبوت الاجرة أيضا **(قوله ولو بعد الوضع في القبر)** المتجه  
 عدم الرجوع بمجرد دلالة أي وإن يوصل إلى الأرض القبر لأن في عودته من هوا القبر بعد الدلالة إضراره  
 فليأتمل سم على حج وقوله بمجرد دلالة أي إذا دله بعضه فيما يظهر عثر على م **(قوله)**  
 أو بعد الدرس) ويعلم ذلك بحضي مدة يغلب على الظن الدراسه فيها كما في عثر على م  
 ويؤخذ من هذا أنه لا يرجع فيما إذا كان الميت نبيا أو شهيدا لانهما لا يندرسان وبه صرح م ولو  
 أن العارية بمدة لا يلبس الميت فيها عادة فسدت وإذا أعار أرضا للدفن لا يجب تعيين كون الميت صغيرا  
 أو كبيرا إن كان عهدا ينبغي تعيينه لأنه لا يلبس وهل يجوز زيارته الميت بغير إذن المبرر فر شيوخنا أن  
 للرجوع في ذلك المعتادة ولو أخرجه من القبر سبل أو سبع رد اليه ومؤنة الرد في التركة ان كانت لم تقسم  
 ولا في بيت المال ثم على المسلمين هكذا نص عليه حل وهو حسن واستفدتا من منع رجوع المعبر  
 قبل الدرس أنه لا أجرة له أيضا وقد صرح به الماوردي والبنو وغيرهما لأن العرف غير قاض به  
 واليت لئلا له شرح الروض **(قوله الاستعارة)** أي فلا يشترط لجواز الرجوع الدراسه لورود  
 الأدلة بأن يجب الدفن لا يفي ولا معرقة شجرة المقبرة أن أمن ظهور شي من الميت وضرره ولو ظهره  
 السبل من فقه وجب اعادته فيه فور ما لم يمكن حله إلى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير فإنه  
 يجوز كإعنه ابن الرضا شرح م وجب الدفن بفتح المهمة وسكون الجيم بعد عامودة ويقال له  
 عجمها لم أيضا عروضا عن الباء وهو عظم لطيف في أصل الصلب وهو رأس المعصص وهو مكان رأس  
 القبر من ذوات الأربع وفي حديث أنه مثل حبة الخردل وفي حديث كل ابن آدم يأكله التراب  
 الاستعارة منه خلق ومنه يركب قال ابن عقيل في هذا من لانه لم يظفر الوجود من عدم  
 لا يحتاج إلى شيء يبنى عليه ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للأشكة على احياء كل انسان بجوهره  
 ولا يعمل العلم لأنه أشكة بذلك الإبقاء جزء من كل شيء ليم أن يرد بذلك إعادة الارواح إلى تلك  
 الاعيان التي هي جزء منا ولولا إيقاضه منه لجوزت للأشكة إعادة إلى أشكال الأجساد لا إلى نفس  
 الأجساد وقوله من خلق يعني أنه أول شيء يخلق من الآدمي ولا يعارضه حديث سلمان أن أول ما خلق  
 من ابن آدم رأسه لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم وذلك في حق بينه أو المراد بقول سلمان نفع

**(كدفن)** الميت **(ه)** أنه  
**(انما يرجع)** بعد الحفر  
**(قبل المواراة)** له ولو بعد  
 الوضع في القبر وإن اقتضى  
 كلام الشرح الصغير خلافه  
**(أو بعد الدرس)** لآثره  
 الإعجاب القدر بحفظه على  
 حرمته وصورته في الثانية  
 إذا أذن المدير في تكرار  
 الدفن والافقد انتهت

**(قوله صورا كثيرة)** ذكر  
 الحشوي معذره فيما بعد **(قوله)**  
 وكفن فيه الخ) أي وضع  
 بدليل ما بعده **(قوله)** لأنه  
 باق على ملكه على الأصح  
 يؤخذ مما تقدم في الجفازة  
 ان عمله مالم يقعد الاجنبي  
 ارفاقا للو. قه به تأمل **(قوله)**  
 فإنه يجوز كما يحشمه ابن  
 الرضا) وجدت في نسخة  
 من شرح م فلا يجوز  
 لخروا للندسة الصحيحة  
**(قوله إعادة إلى أشكال الخ)**  
 أي إعادة الارواح

الروح في آدم لخلق جسده انتهى شورى أي المراد بقول سلمان أول ما خلق من ابن آدم رأسه أنها أول ما تنفخ فيه الروح فكأنها أول ما خلق منه **(قوله)** وإذا رجعت قبل المواراة الخ هذا على كلامه **(قوله)** غرم لولي الميت الخ أي أن كان الخافر الوارث فإن كان هو الميت بأن استعار الأرض ليحفر له فيها قبراً أخرتم مات ورجع المصير لم يفرم أجره الخفر لأنه لاحق له فيها فخره في حال حياته يرشوى ومم وفي تصور الرجوع نظر لنهاية العارية بموت المستعير ويمكن أن يقول بما إذا كان المستعير ولي الميت وأورائه **(قوله)** مؤنة حفره لأنه المورط له وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعمل بنفسه أو يستأجر من يحفر له وهو ظاهر وأخبره متبرع بقصد المستعير والمراد بالثبوت ما يقابل الخفر عادة لا ما صرفه المستعير عليه بالفعل ع ش وهذا يخالف ما أوراه أرضاً لزيادة طرحتها مع رجوعه لأنه لا يلزم مؤنة الحفر لأن الدفن لا يمكن إلا بالخفر فهو مورط له فيه بخلاف زرع الأرض فإنه يمكن بدون حفر حتى لو لم يمكن زرعها إلا بالحرث كأرض يابسة كان حكمها حكم الدفن انتهى زى **(قوله)** ولا يلزم للمستعير العلم أي يردم ما حفره فلاذن فيه م **(قوله)** وكطرح مال أي وضعه وهو موقوف على قول المنصف كدفع الخ **(قوله)** فإنه اختياراً يرجع بعد أن فصل إلى الشط أي فيلزم الصبر إلى أقرب مأمّن ولو مبداً السبر حتى يجوز له الرجوع إليه أن كان أقرب سم على حج ويستحق الأجرة حينئذ وظاهر عبارات الفقهاء كونه في هذا المقام أنه حيث قبل بوجوب الأجرة لا يشوق ويوجبها على عقد بل حيث يرجع وجب له أجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد أنه حيث وجبت الأجرة صارت الدين أمانة لأهله وان كانت في الأصل عارية صار لها حكم المتأجرة **(فائدة)** كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها يجب له الأجرة إذا رجع التي ثلاث مسائل إذا أعار الدفن فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا أجرة له إذا رجع ومنها إعاره الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل وإذا أعار الثوب لملازمة الفرض فليس له الرجوع بعد الإحرام ولا أجرة له أيضاً وإذا أعار سيفاً للقتال فإذا انتفى الصفا امتنع الرجوع ولا أجرة له لقلة زمنه عادة كإيفاد ذلك كلام سم على المنهج وقيل اعتاد م فر فيه اه ع ش على م **(قوله)** إلى الشط ويستحق الأجرة من حين الرجوع بالقول إلى أن فصل إلى الشط حل ومقتضى لزوم الأجرة أنه يصح رجوعه ومقتضى كلام الشارح أنه لا يرجع إلا بعد وصوله للشط لا أن يرد بالرجوع في كلامه تفرغ المال منها لا للرجوع بالقول وضعف س ك كلام الشارح وقال الصحيح أن له الرجوع قبل الشط ويستحق الأجرة **(قوله)** أهم وأولى مما ذكره عبارة لكل منهما رجوع في العارية متى شاء إلا إذا أعار الدفن فلا يرجع حتى يتدرس أو المدينون انتهى ووجه العموم أن عبارة الأصل لا تشمل طرح المال في السفينة ووجه الأولوية أن عبارة الأصل تقتضي أنه متى أعار الدفن لم يمت فلا رجوع له وإن كان للميت موضع موته ولم ينقل منه ع ش **(قوله)** بعد أن بنى المستعير أو غرس أي ألو رجع المعبر قبلها فليس له فعلهما قال في الرض فإن فعل عالماً وأجابه لا رجوع قل عجا وكلف نسوة الأرض ولا يبعد أن تلزمه الأجرة وهو ظاهر عندنا بالرجوع اه سم على حج ع ش **(قوله)** فإن شرط عليه قلته أي عند الرجوع وكذا للشرط تملكه بالنية عند الرجوع يلزمه كما قاله الصبري م شورى ولو اختلفا في وقوع شرط القاع صدق المعبر كما اختلفا في أصل العارية لأن من ملق في شيء صدق في صفته وإن ذهب بعضهم إلى تصديق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحتراهم أنه م فر في شره وعليه فيمكن أن يفرق بين هذا وما تقدم فيه من اختلفا في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه أو لا حيث صدق المستعير م على المعتد بأن مالاً دعاه للمعبر خارجاً عن القيد ولو ادعى عدمه صدق بخلاف ما تقدم فإن التلف ليس من صفات المقدّر فخرج جانب المستعير بأن الأصل

العارية وإذا رجع قبل المواراة غرم لولي الميت مؤنة حفره ولا يلزم للمستعير العلم وكطرح مال في سفينة بالنية فإنه إنما يرجع بعد أن فصل إلى الشط وبذلك علم أن تعبيري بما ذكره أهم وأولى مما ذكره وإذا أعل لبناء أو غرس ولو ألى مدة ثم يرجع بعد أن بنى المستعير أو غرس فإن شرط عليه قلته أي

**(قوله)** هذا على كلام الخ أي إضافة القبيلة إلى المواراة على كلامه والأصل المعتد لا يرجع لا قبل الإذعان وهو القبر وبعد ذلك ففي هذه العبارة إيهام لولا هذا التأويل لإيهام أنه لو رجع قبل الإذعان على المعتد لا يكون الحكم كذلك مع أنه منه في لزوم الأجرة وأما لو رجع بعد الإذعان قبل المواراة على المعتد فلا تلزم الأجرة لأن هذا الرجوع باطل على المعتد تأمل **(قوله)** يجوز له الرجوع البس أي لما لك السفينة **(قوله)** كما لو اختلفا في أصل العارية أي فيصدق في عدم عقد العارية كسبائي آخر الدرس **(قوله)** وعليه فيمكن الخ أي على تصديق المعبر

البناء أو العراس هو أعم  
من قوله شرط القلع مجانا  
(لزمه) قلعه عملا بالشرط  
كما في تسوية الأرض فان  
امتنع قلعه المبيع (والا)  
أي وإن لم بشرط القلع (فان  
اختاره) المستعير (قلع  
مجانا ولزمه تسوية الأرض)  
لانه قلعه باختياره ولو  
امتنع منه لم يجبر عليه  
فيلزمه اذا قلعه ردها الى  
ما كانت عليه وظاهر أن  
محل إيجاب التسوية في  
الحفر الحاصلة بالقلع دون  
الحاصلة بالبناء أو العراس  
لحدوثها بالاستعمال نية  
عليه السبكي وغيره (والا)  
أي وإن لم يختر قلعه (خير  
معي بين) ثلاث خصال  
من (تملكه) بعد (بقية)  
مستحق القلع حين التملك  
(وقلعه ب) ضمان (أرض)  
لنفسه وهو قدر التفاوت  
بين قيمته قائما وقيمه  
مقلوبا (وتبقيته بأجرة)

(قوله) ومثله في التخيير  
الذكور (أي مثل المستعير  
فان اخيار القلع قلعه مجانا  
والا خيرا بالعمل بدله القول  
الآتي اه قويسني

عديم ضمانه ويؤخذ هنا من قول هر لان من صدق في شيء الخ عرش (قوله هو أعم) وجه العموم  
أن قوله قلعه شامل للشرط مجانا أو مع غرامة أرض النقص عرش (قوله كافي تسوية الأرض)  
أي فأنما إن شرطت لزمت والافلا عرش (قوله قلعه المبيع) أي وإذا احتاج القلع الى مؤنة صرفها  
المعربان الحاكم فان لم يجده صرف بنيت الرجوع وأشهد على ذلك انتهى عرش (قوله ولزمه تسوية  
الأرض) أي سواء شرطت أو لم تشرط ففرق بين لزوم التسوية عند القلع باختياره من غير شرط  
حيث يلزم مطاقا وبينه عند شرط القلع لان لزم الان شرطت كما قرره شيخنا (قوله ولو امتنع الخ)  
أي لانه لو امتنع الخ فهو علة ثانية أي بخلاف ما اذا اختار للمعرب القلع فإنه يجبر عليه بل لزمه تسوية الحفر  
حيث لم يمس قوله ولو امتنع مفهوم قوله فان اختار لانه سباني في قوله والاخير معبر تأمل (قوله فيلزمه  
الخ) فترجع على قوله ولزمه تسوية الأرض فهو بيان له أشار به الى أنه ليس المراد بالقسوية حقيقة  
وعبرة الرشيدي قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه لا ينافيه قوله الآتي وإذا اختار ماله اختياره لم يلزم المستعير  
مواقفته فان أبي كلف تفرغ الأرض لان ذلك في امتناعه بعد اختيار المعبر وهذا في امتناعه قبل  
الاختيار انتهى (قوله ردها الى ما كانت عليه) المراد عود التراب الذي أزيل بالقلع الى مكانه  
لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منعه منه قل (قوله دون الحاصلة بالبناء) أي فالذي حفره  
وغيره فيه أو بني أظاخر بعد ذلك لا يلزمه تسوية بخلاف ما لو اتسع عليه بسبب القلع رشيدي  
(قوله والاخير معبر الخ) لان العارية مكرمة فلا يليق بهامنع المعبر ولا تضيق مال المستعير وأثبتنا  
الرجوع على الوجه المذكور وانما خیرنا المعبر لانه المعلن ولان الأرض أصل لما فيها اه شرح الرض  
ونقل في التخيير المذكور المشتري شراء فاعدا ذاتي أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالغاصب لانه  
يضمن ضمانة لا نقول المالك هو المسلط على ذلك كالمعبر هنا فثبت له ذلك فكثيرا ما يغفل فيه تأمل  
شوري مع زيادة (قوله من تملكه بعد) أي مستقل مشتمل على إيجاب وقبول أخذنا من قوله  
فتملكه به صرح هر ولو لم يرض المستعير بذمة المعبر أجبر المعبر على التسليم أولا وعلى الوضع تحت  
بمعطل قل زيادة (قوله وتملكه) وأجرة القلع على المعبر وأجرة نقل النقص على مالكه سرل  
وكذا أجرة نقل المفروس وعبرة شرح هر والظاهر كما قاله ابن الرفعة أن مؤنة القلع على صاحب البناء  
والفراس كالأجارة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما أجرة نقل النقص فعلى مالكه قطعا (قوله  
وهو قدر التفاوت) فلو كانت قيمته مستحق الأبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوبا ثمانية لزمه  
واحد فإذا نكسه لزمه تسعة (قوله بين قيمته قائما) أي مستحق القلع (قوله وتبقيته بأجرة) أي  
لله راستة بكل ذلك مع جهالة المدة فلذا قال الاسنوي وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حق البناء  
وأنما على الأرض بموضع حال لم يظ بيع أو أجارة فينظر لما شغله من الأرض ثم يقال لأجرة هذا النحو  
بناء لما جعل كمساوي فاذا قيل كذا أوجبناه وعليه فالأوجه أنه إبدال ما قلعه لانه بذلك التقدير  
ملك منفعة الأرض على الدوام لان المالك لما رضى بالأجرة وأخذها كان كأنه أجره لأن أجارة مؤبدة  
شرح هر وقال عرش نقلان سم قوله وتبقيته بأجرة وهل يتوقف ذلك على عقد إيجار من  
إيجار ويؤول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فيلزمه الأجرة بمجرد الاختيار الوجه الجاري على القواعد أنه  
لا بد من عقد إيجار كما أنقذه حج واستدل له وقد يقال ان عقد فلا كلام والاوجب أجرة ثلث وفي  
قل قوله بأجرة أي أي بعد مستقل على العمدة قاله الاسنوي وتعتبر أجرة في مجامير في حق البناء وتبعه  
حج ولزم عليه ان له أن يفرس موضع مانع ولو غير جنسه وإن له أجارة ما بين المفروس وفي شرح  
شيخنا الصريح بالاولى ومثله الثانية ان كانت الأجارة لجميع الأرض فان كانت بمحل المفروس فقط فلا

(قوله كفناؤه من الشفعة) أي فيقالوا اشترى شفعة من شفعة أو بني فيه أو غرس ثم أخذه الشريك بالشفعة  
 فاشترى كالشفعة والشفعة كغيره وقوله غيرها كالاجارة فبالاوجه أيضا لبناء أو غرس وقوله ذلك ثم  
 انقضت مدة الاجارة ومثل ذلك ما لو وهب لولد أو غرس فيه أو غرس ثم رجع الولد ومثله أيضا ما لو باع  
 أرضا بيعا فسد فبني فيها المشتري أو غرس ثم أخذهما البائع فإنه أي البائع يتخير بين الامور الثلاثة كما  
 أفاده شيخنا وبعض في الشورى (قوله بالاولين) هما المالك والقطيع بالارض والاخيرين هما القطيع  
 بالارض والتبعية بالاجرة قوله بعضهم على ما اذا كان البناء والفراس موقوفين أو عرش زيادة (قوله  
 لزم المستعير موافقته) نعم لو اختار قطع بعض وتبعية بعض مثلا لم يلزم موافقته قل (قوله فان أي)  
 أي المستعير كيف تفرغ الارض وانظر ما مضى فكيفه تفرغ الارض منه أنه هو الذي ارادها المعير  
 بقلعه وغرامة أرض النقص فلعل المعير كيف موافقته للمعير في ما اختاره وهو القطع وغرامة أرض  
 النقص اه عرش (قوله وعمل ما ذكر) أي تخيير المعير بين الخصال الثلاث (قوله وكان المعير  
 غير شريك) أي في الارض (قوله في الاول) وهو ما لا يمكن في القطع وقصم الثاني اذا كان المعير  
 شريكا والثالث اذا كان على الفراس ثم لم يسهل صلاحه (قوله والتبعية باجرة الشغل في الثاني) أي  
 فليس له القطع بارش النقص لانه يتضمن قطع بناء المالك وغرامته من ملكه ولأن تلك التبعية لان  
 لباني والفراس في الارض مثل حق المعير لان كل جزء مشترك بينهما شرح الروض (قوله وتأخير  
 التخيير) للمتمنع بوث الخيارات الآن ثم ان كانت الخيرة غير موزعة فملكها تبعا ان اختار المالك والا  
 فبعضها الى اوان الجأء كما في نظره من الاجارة شوري ومثله شرح م (قوله الى بعد الجأء)  
 فيه جو بدلى ولايجز بعد وقبل وعند الامن في الكثير فكلام الشارح على قلة شوري (قوله كما  
 في الزرع) مقتضاة ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تيقنه الى اوان الحصاد كما سيأتي في قوله  
 وادرجع قبل ادراك زرع الخ عبارة عرش قوله كأي الزرع أي كأي مجتمع القطع حال في الزرع في  
 التثنية ماضية اه اوجب بان التثنية في مطلق التأخير فقطع النظر عن التخيير أي والتثنية من  
 حيث ان في كل تأخير وان كان المؤخر في النسبة التخيير وفي النسبة بالقطع اذ لا خيار فيه كما سيأتي في  
 المتن (قوله وفيالوقوف) أي المستعير والمعير قوله البناء أو الفراس بالنسبة للمستعير وقوله والارض  
 بالنسبة للمعير \* والحاصل ان المستعير اذا وقف البناء أو الفراس امتنع التملك بالتبعية فقط لان الوقف  
 لا يملك وأن المعير لو وقف الارض لم يقع بالارض الا اذا كان أصله للوقف من الابقاء بالاجرة حل ولا  
 يملكه بالقيمة الا ان تبرع بها أو كانت من الربيع واقتضاء شرط الواقف رى وقوله امتنع الخ لان  
 الوقف لا يملك وقوله واقتضاء أي اقتضى المالك بالقيمة بان يكون في شرط الواقف جواز تحصيل مثل  
 ذلك فله شخص ان الناظر يتخير بين الامور الثلاثة بالتبعية بالارادة اذا وقف المالك الارض (قوله تركا)  
 قال الامام والظاهر لزوم الاجرة زمن التوقف وجزء في البحر بهدم الاجرة وهو الوجه لان الظاهر في  
 ذلك البه خط (قوله حتى يختار أحدهما) فيه أن المستعير ليس له الاصلية واحدة فليس فيه تخيير  
 ثم رأيت في قل مانص والمعنى أن للمستعير ان يعود يختار القطع وان للمعير ان يختار أحد الامور  
 الثلاثة (قوله زمن الترك) انظر حكم الدخول قبله أي بعد الرجوع والظاهر أنه لا فرق شوري  
 وانظر حكم الدخول قبل الرجوع والظاهر منه ان ترتب عليه ضرر لبناء أو لفراس م ر افا  
 (قوله بترسيم بناء) أي بغير آلة أجنبية أما صلاحه بالآلة أجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضرر للمعير  
 لانه قد يتعين له التملك أو النقص مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف صلاحه بالآلة  
 وغيرهما بة الملك عن الضياع ثم ان تعطل فقهها على مال كما بدخوله

لم يمكن من دخوله الابجرة  
أمدخوله لها البركة كتنزه  
فمنع عليه (واكل)  
منها مجتمين ومنفردين  
(بيع ملكه) من شاء  
كأثر أملا كه حتى لو باعا  
ملكهما بجن واحد صح  
للضرورة وزرع الثمن  
عليهما ولا يؤثر في بيع  
المستعير تمكن المير من  
تمسكه له كتمنك النفع  
من تلك النقص ولشترى  
اختياران جهل وله حكم  
من باع من مير ومستعير  
فما هرهما (واذ ارجع  
قبل ادراك زرع) بقيد  
زده بقولي (لم يستند  
قلعه) قبل ادراكه ونقص  
(زده ببقية اليه) أي الى  
قلعه لانه أمدأ ينظر  
بخلاف البناء والغراس  
(باجرة) لان الإباحة انقطعت  
بالرجوع فان اعتيد قلعه  
قبل ادراكه أو لم ينقص  
أجبر على قلعه (ولو عين  
مدة ولم يدرك فيها مستعير  
من المستعير أمانا مستعير  
الزراعة وعليه اقتصر  
الاصل أو بها كان علا  
الارض سيل أو تلج أو نحو  
مما لا يمكن معه الزرع ثم  
زرع بعد زواله وهو  
لا يدرك في المدة (قلع) أي  
المير (مجانا) بخلاف ما  
إذا تأخر ادراكه لا لتقصيره

انتهى شرحه قال ع ش لعل المراد بهذا القيد يعني قوله بغيراً لأجنبية الاحتراز عما يمكن  
اخذها بدونه كالخيل من الحبس والآجر ما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح التعميد فالظاهر أنه لا يعد  
أجنبياً (قوله لم يمكن من دخوله الابجرة) هو واضح ان قلنا لأجرة لمدة الاعراض والافلامنى  
قلع الان أراد أجرة خوله زيادة على أجرة الأرض قل وفي ع ش على مر قوله الابجرة أي  
لدخوله والافتقار الى على المستعير أجرة الأرض مدة التوقف (قوله كتنزه) هو ما عير بقى الوسيط وله مراد أصله بالتفريج  
الأوجه عدم لزوم الأجرة مدة التوقف (قوله كتنزه) هو ما عير بقى الوسيط وله مراد أصله بالتفريج  
لكن أهل اللغة يسمون التثنية بمعنى التفريج من لحن العامة لان التثنية البعد عن المياه والبلاد  
والتفريج لفظة مولدة مأخوذة من انفراج الحسم وهو انكشافه انتهى زى ع ش (قوله  
للضرورة) جواب عما يقال ان البيع على هذا الوجه غير صحيح لعدم العلم بما يخص كادهم حالة العقد  
كاستدنى ترقى الصفة وحاصل الجواب أنه اغتفرها أي في هذه الصورة للضرورة هذا مراده  
ول يظهر وجود الضرورة هنا لتسكن كل منهما من بيع ملكه بجن مستقل فلا ضرورة داعية الى  
أن يباعا معاً من واحد انتهى ثم تصور الضرورة بما إذا لم يوجد من يشتري ما لعل على حدته  
وأجاب بعضهم بأن المراد بالضرورة قطع النزاع (قوله وزع الثمن عليهما) وكيفية التوزيع ما قاله  
البنوي أن يوزع الثمن على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده مستحق القلع  
خسفة الارض لمير وحصة ما فيها للمستعير وهذا هو المعتبر كما جزم به ابن المقرئ وصاحب الآثار  
وغيره ما خلا قول زى فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة  
ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمير عشرون وللمستعير عشرة (قوله ولا يؤثر في بيع المستعير) أي  
في تنجيمه منفرد للمير والمير وغرض هذا الرد على الضعيف وصبره أصله وقيل ليس للمستعير يسه  
قالك قال مر أذبيعه غير مستقر لان المير ملكه ورد بأن غايته أنه كقص مشغوع انتهى يقول  
شارحنا كتمنك النفع الخ هذا هو الجواب عن قوله ولا يؤثر الخ وهذا القياس أولوى لانه اذا جاز  
لأحد الشريكين بيع نصيبه لغيره بشر يكفهم أن لشريكه أن يأخذ بالشفعة فحازا للمستعير أن يبيع  
ملكه لغير المير لان المير وإن تمكن من أخذه لكنه لا يأخذه الارض المستعير لما تقدم من ان  
الملك لا بد من عقد ومن أن المستعير اذا امتنع من موافقة المير كلف تفرغ الأرض ولا يأخذه  
المير فها عنما انتهى (قوله كتمنك النفع) أي فانه لا يؤثر في حق بيع صاحب النقص المشغوع  
لغير النفع الذي هو الشريك وقد يقال ان الشريك إنما يجوز له البيع لأجنبي لان لشريكه الأخذ  
فهر لا تشغول كذلك المير فهو قياس مع الفارق الا ان يقال لما كان المير مقصراً بترك لشريكه الأخذ  
ينظر لتسكن من النفع لان عدم اختياره لواحد من الثلاثة يشترط به غير راض بالملك وأيضاً فلو منع  
المستعير من البيع ثبت التحجير على المالك في ملكه تأمل (قوله وله حكم من باع الخ) فإذا اشترى  
من المير غير بين الثلاث خصال المتقدمة في قوله والاخير مير بين الثلاث خصال الخ وإذا اشترى  
من المستعير يأتى فيما تقدم فان شرط عليه قلعه لم الخ (قوله واذا ارجع) أي المير بعد أن أعار  
أرضاً لزراعة وأطلق (قوله ونقص) أي بالقلع (قوله بخلاف البناء والغراس) أي فليس له مد ينظر  
في بطله ببقية (قوله باجرة) أي أجرة مدة الإبقاء من وقت رجوعه الى حصاده لا لقطع الإباحة  
فانه ما لو أعاد له من رجوع في أثناء الطريق فان عليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل و يظهر أن  
نفساً لا بد من نفسه اذا عجز عن الشئ أو خاف شرحه مر (قوله أو بها) أي بالزراعة أي بسبب الزراعة  
نفساً لا بسبب تأخره هو (قوله قلع أي المير مجاناً) أي لتقصيره لانه كان من حقه حيث أخذ أن لا يزرع

وعليه يأنسوبة الأرض مر ا ط ف **(قوله بل لنحو حر أو برد أو مطر)** أو بأكل الجراد أو الودود الزرع ثم ثبت ثانياً فلا يقطع جحاً لعدم تقديره بل يبيح جارة أولتين العبرة مدعى أنه لا يدرك فيها وأما لم يطل العار يفي هذه كاتقدم في دفن الميت لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه ولا كذلك في الميت فراجعه قل **(قوله بذرا)** البذر اسم لما يشمل الحب والنوى وأصله من مدرسى به، والبذر لا يسمي بغير منبذور فيه مجاز من وجهين اطلاق المصدر على اسم الفعل وتسمية الشيء بما يشبهه إليه زى **(قوله)** فم له ما ليح فيجب على مالك الأرض رد ما لك ان حضروا وعلموا بالالحاق كما له مال خائن ع شرع **(قوله ولا لا قد صار لي)** أى والابان أعرض عنهما ملكه وهو ممن يصح اعراضه لا كفيه اه مر **(قوله فقد صار)** أى ان قلنا يزوال ملك ما لك عه بمجرد الاعراض شرح مر **(قوله ان قلنا ع اختياره)** مفهومه أنه لو أجرة المالك أو الحاقاً كما لا يزوم ما ذكره سم ويوجه بأنه لم يوجد من الاصل تعد ع ش **(قوله نوبة الحفر)** أى بالجزاء التي انفصلت منها قطع ع ش **(قوله قبل القلع)** مفهومه وجوبها مدة القلع **(قوله لعدم الفعل منه)** قضية ذلك أنه لو كان بغيره ملكه في أرض الغير عتانا أنها ملكه فبان تغير ملكه لزمته الأجرة وهو متجه حج س مل **(قوله ولو قال من يدها)** محتمل من هنا صور ثمانية شوبرى ولعل وجهه أن مالك العين امان بدعى الاجارة أو القعب وفي كل امان غشى مدة لها أجرة أولاً وفي كل من هذه الاربعة امان تكون العين باقية أو تلفت ولهذا زيادة تقاريع كما لم من كلام الناح **(قوله فقال مالكها بل أجرتك لي)** بئى مالو ادعى واضع اليد بعد تلف العين الاجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن فالصدق واضع اليد لا الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية ع ش على مر ولوانعكت السبوى في الصورة الثانية بأن ادعى المالك العارية ونوى اليد القعب صدق المالك بيمينه أضافاً فان لم تلف العين ولم يرض زمن لشه أجرة فلا شى سوى ردها وان مضى ذلك فذواليد مقر بآجرة لشكرها وان تلفت ولم يرض ذلك لزمن فان لم يرض أقصى القم على قيمة يوم لتلف نفى للمالك وان زاد فهو اليد مقر به لشكرها وان مضى زمن لشه أجرة فهو مقر به لشكرها أيضاً ولو ادعى المالك العارية وذواليد الودعية صدق المالك بيمينه ان تلفت العين أو استعملها ذواليد والافعل قياس ما مر أنه يصدق بلايين اه قل على الجلال باختصار **(قوله)** أو غشيتي قال في المختار تقول غشبه منه وغشبه عليه وهو مشعر بأنه اجماعاً يقال غشبهتني لا غشيتني اه ع ش **(قوله فيحلف أنه ما عاره)** فيجمع في يمينه بين النفي والاثبات فان نكل المالك لا يعاف مدعى الاعارة لأنه ليس بالزوم وقبل يحلف لينخلص من القرم س مل **(قوله فان تلفت في الاولى)** أى دعوى المالك الاجارة وهذا كالمعز لما يأتي في المتن أعنى قوله فان تلفت في الثانية وقوله بغير استعمال أى أمابه نفى غير، فموتة سواء كانت اعارة أو اجارة وقوله بدهى حال **(قوله بلايين)** أى لنوافها عليها في ضمن القيمة فلذلك احتاج المالك الى الحلف فيها اذا زادت الاجرة ولذا قال فيحلف للزائد أى فيحلف بيمينها بجميع نفيها وإثباتها مثل ما سبق لأجل اثبات الزائد والتوصل اليه **(قوله فيحلف للزائد)** أى بيمينه أخرى كذا يقبدر وينظر ما وجه ذلك وهذا كتنى بالاولى اه س مل وقوله أى بينا أخرى فينظر لان محل حلف المالك اذا قبضت العين وهي هنا تلفت وقوله أيضاً فيحلف للزائد أى للدة الحب فيقول والله ما عرتك بل أجرتك لأجل ثبوت الزائد وأما أصل الاجرة فقد اتفقا عليها في ضمن التين التي أقر بها مدعى الاعارة فلذلك لا يحلف لها **(قوله فيصدق من يدها العين)** وهو المستبرق أيضاً



بجئته في الأولى ولا معنى  
لهذا الاختلاف في الثانية  
أو والعين تالفة في الأولى فهو  
مقربا لقيمة لنسكرها  
(فان تلفت) العين قبل  
ردها في (الثانية) بغير  
الاستعمال وان تلفت مدة  
لهاجرة (أخذت) منه  
(قيمة وقت تلف بلايين)  
لانه مقربا لالعار ضمن  
بقيمة وقت تلفه والمصوب  
بأقصى قيمته من وقت  
غصبه الوقت تلفه كما  
سيأتي في باب (فان كانت)  
قيمه وقت تلفه (دون)  
أقصى قيمة حلف وجوبا  
(للزائد) أنه يستحقه لان  
غريمه ينسكه ويحلف  
للأجرة مطلقا من وقت مدة  
لهاجرة

دوس

(كتاب الغصب)

الأصل في تحريمه قبل  
الاجاع آيات كقوله تعالى  
لأنكأكلوا أموالكم بينكم  
بالباطل أي لا يأكل كل بعضكم  
مال بعض بالباطل وأخبار  
تكثيران مداهم وأموالكم  
وأعراضكم عليكم حرام  
رواه الشيخان (هو) لغة  
أخذت شي ظلمة وقيل أخذته  
ظلمها جارا وشرا (القبلة)  
(قوله أكلها بمقابلته) أي  
التي هو في تفسير الآية

صاحبها لا يلزم من يده العين أخذها بالاجرة بمقتضى دعوى صاحبها (قوله بجئته) أي لأجل  
أن يشكك في حلف مدعى الاجارة فنثبت اهـ سول أي لا يتأخر عن الاستعمال للأذن فيه كإقيد به  
الأولى) أماني الثانية فداخلة في التثنية أي في التلف بغير الاستعمال للأذن فيه كإقيد به  
فكان المتبادر كره هنا أيضا (قوله فهو مقر بالقيمة لنسكرها) أي ثبت في يده إلى أن يتصرف  
الملك بها في دفعها إليه بعد قراره بها فبما سأل على ما أقر شخص يثبت لأخر فأمره اطاف (قوله)  
فان تلفت في الثانية الخ) فقدرت أن في هذا صورتين أي سواء مضت مدة تلفها أجرة أو لا ذكر  
الشارح منهم مهابا بقوله فان تلفت العين في الأولى الخ ويقول أو والعين تالفة الخ فهو مقربا لقول  
الشارح فان تلفت العين في الأولى فيها اذ مضت مدة لهاجرة ومقابل لقوله أيضا أو والعين تالفة في  
الأولى فيها اذ تلفت مدة لهاجرة فاشار الشارح بذكر ما سبق إلى قوله فان تلفت الخ مقابل لحذوف  
(قوله) لالعار ضمن بقيته) أي ولو مليا على الرجوع خلافا لما قدمه الشارح في الفصل الاول  
وكذا السليم ضمن بقيته وقت تلفه ولو مليا على الرجوع • والحاصل أن التلغات أقسام ثلاثة ما ضمن  
بالنظر مطلقا هو القرض أو اقيمة مطلقا هو ما ذكر أو المثل ان كان مثليا أو أقصى القيم ان كان متقوما  
وهو المصوب والقبوض بالشر القاسد شوري (قوله حلف للزائد) أي يحلف بينا جمع نفا  
والثبات كسب لاجل اثبات الزائد فيقول في حلفه والله ما غرتك بل آجرتك وأما أصل الاجرة فقد اتفقا  
عليها من القيمة التي أقر بها مدعى الاعارة فلا يحلف لها (قوله) ويحلف للأجرة مطلقا) أي سواء  
كانت زائدة على القيمة أولا وأما تفسيره ببقاء العين وتلفها فلا يصح لان الفرض أن العين تلفت ويصح  
تفسيره أيضا بما إذا كانت قيمته وقت التلف هي أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة  
قوله فان كانت دون أقصى قيمه الخ

(كتاب الغصب)

أي حقيقته وسكمه من وجوب رده ان بقي ويده ان تلفت ذكره عقب العارية لما فيه من التلف  
والاقتلاف والضمان وهو كبيرة قيل ان بلغ نصابا أرى يعدين وار قبل ولوحة وهو مع الاستحلال من  
لا يخفى عليه كغرموع عند ذلك فسق كافي حل وعمله في غصب المال أماغب غيره كالكلب فانه  
صغير شوري وعبارة حر وهو كبيرة قال نقلنا عن الهروي ان بلغ نصابا لنقل ابن عبد السلام  
الاجاع على ان غصبها وسرقها كبيرة وتوقف فيه الهروي ان بلغ نصابا لنقل ابن عبد السلام  
للاقتلاف لئلا وان قل ولا اختصاصات ومالوا أقام انسانا من نحو مسجد أو سوق فيكون كبيرة وهو  
ظاهر بل هو أدنى من غصب نحو حبة البران المنفعة بها كغرموا الأبداء الحاصل بذلك أشد (قوله)  
الأصل في تحريمه) كانه قال ومعلوم أنه حرام والأصل في تحريمه الخ (قوله) لأنكأكلوا الخ) أي  
لأنكأكلوا فاطلق الخاص وهو الأكل وأراد العام وهو الأخذ ليشمل غير المأكول والآية شاملة  
للسرقة وغيرها فنهاى المدعى وزيادة (قوله اندماكم) أي دماء بعضكم الخ وحرام على غيركم وترك  
الشارح ذلكا اكتفاء بمجايلة عرض وقد يقال دم الشخص حرام عليه أيضا فلا حاجة لتقدير مضاف  
بالنسبة إليه وهو على حذف مضاف أي ان سفك دماءكم الخ (قوله وأموالكم) التعبير بالأموال  
يؤيد على القالب والاقتفاء الاختصاصات عرض (قوله) وقيل أخذه ظلمة) أشار به إلى القولين في  
لحرمه لغة فقوله ظلمة مدخل للسرقة وقوله جهار يخرج لما عطف اطاف (قوله ظلمة) ثم ان كان  
من سرقة خفية سعى سرقة أو بكراة في جهار سعى عارية أو مجاهر أو اعتمد الحرب سعى اختلاسا  
فان جهارا اثنى عليه سعى خفية برماوى (قوله) وشرا احتيلاء الخ) المراد بالاستيلاء ما يشمل منع

الغير من حقّه وإن لم يستول عليه بدليل قوله قريباً كافاً من قعد بمسجد شيخنا فهو استيلاء حكام ومدارءه على العرف كما ظهر بالأثلة الآتية فليس من منع الملك من حق زرعه أو ماله حتى تلف فلا ضامن لا تنفاه الاستيلاء سواء قصمته عنه أم لا على الأصح وفارق هذا ما لو وضع شاة فهلك ولدها من أنه يضمنه بأنه تم تلف غذاء الولد المعلن له بالتلف أمه بخلافها مر وقوله فليس من منع الملك أي أو غيره من ماله خاصة كنع الملك وأتباعه مثلاً أن المنع العام كان منع جميع الناس من مقبى فيضمن بذلك إهم على مر قال شيخنا وهذا المعنى الشرعي أعم من كل من التوفيقين وذلك لأن الاستيلاء أعم من الأخذ لشموله المنافع ولا ن قوله بلا حق أعم من تلفاً لأنه يمتد ما إذا أخذ مال غيره بظن ماله فهو أعم من جهتين وهذا على غير الغالب من قاعدة أن المنع الشرعي شخص وأورد على التعريف أنه شامل للسرقة وأجاب مر بأن الاستيلاء يشتر بالغير فهو في قوة جهاراً **(قوله)** من قعد بمسجدنا **(الح)** وإن لم يستول على محله شيخنا **(قوله)** أو غير مال والحاصل أن المنصوب أماناً يكون مالا أو غير مال وكل منهما أمان يكون فيه أتم وألا وكل منهما أمان بمجرده أتم لا يتحصل من ذلك ثمان سورار بتقوى المال وأر بة في الاختصاص كاذ كره البرماوى وبعبارة مر وقد أفاض الولد رحمه الله أن الذي يتحصل من كلام الأصحاب في تعريف النصب أنه حقيقة وأما ضبطها بالاستيلاء على حق التعريف بالتمويل بدل المال ليخرج نحو حجة برقائه مال ولا ضمان فيه **(قوله)** كسكب نانم **(خرج به)** المقور كالنوراسق الخس فلا بد لتاعليها ولا يجبردها سورال المقور لا يتم فيه ولا ضرر وهو ظاهر لكن يشك على ماصرى الأقرار ما لواله عندى شئ من قبول تفسيره بنجس لا يقتضى فانه ظاهر في نبوت اليد عليه وأنه يسوغ له المطالبة به **(خرج به)** العاربه والسوم ونحوهما برماوى **(قوله)** فدخل فيه الخ فنية هذا أن المقبوض بشراء فسد ونحوه يدخل في تعريف النصب ولعل وجهه أن ذلك بغير حق في نفس الأمر بخلاف العاربه والمستام والامانات إذا خان فيها ضمن ضمان المنصوب سم **(قوله)** حكم النصب وهو وجوب الرد عند البقاء والضمان بالبدل عند التلف كاذ كره في المتن وقوله وعلى الناصب رد الخ وقوله لاحقيقته وهي الاستيلاء على حق الناصر عدواً وقوله وهو ناظر الخ ككلمة لقوله ممنوع **(قوله)** مطلقاً أى في كل صورة وقوله وإن كان أى اقتضاؤها الأثم **(قوله)** كركو به دابة غيره أى بغير اذنه وإن كان مالكها حاضر أو سيرة أو نقل الدابة ومالكها راكب عليها بأن أخذ برأسها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصباً لأنه لا بد من استئذان عليها مع استقلال مالكها بالركوب بدليل أنهما لو تنازعاها أو ألتفت شيئاً حكم بها للراكب واختص به الضمان انتهى سم ويصرح بعدم الضمان ما ذكره مر في باب العاربه من أنه لو سخر رجلاً ودابته فتلفت الدابة في بد صاحبها لم يضمنها المدخر لأنها في بد صاحبها **(خرج به)** في كل فرج يركوب الدابة سوقها فليس غصباً وإن لم يكن مالكها معها ولوركب مع مالكها فهو غاصب لأنها كباقي في الدار **(قوله)** وجاوسه **(خرج به)** بالجاوس ضمنه إلى بهضه بنسرجل فليس غصباً أيضاً وبإدابة والفراس غيرهما من الموقوفات فلا بد من غصبهما من الاستيلاء بالنقل فلا تستخدم عبد غيره ولو يسه في حاجته لم يضمنه ونقل عن شيخنا مر أنه يضمنه ذابته لأنه لا استيلاء ولم يوافق شيخنا عليه إلا أن كان باذن سيده لأنه عاربه **(خرج به)** **(قوله)** وجاوسه على فرائه ولم يدل قريبة الحال على إباحة الجلوس عليه مطلقاً أولئنا من خصوصية منهم هذا الجلوس كفى حل كفرش مصاطب البرذرين المر يد النراء منهم ومثل الجلوس ما لو تحامل برجله أى اعتمد عليها وأن تحامل معها على الرجل الأخرى

الخارجة

على حق غيره) ولو سقعة كافاً من قعد بمسجد أو سوق أو غير مال كسكب نانم وزربل (بلاحق) كما عبر به في الروضة بدل قوله كالرافى عمرونا فدخل فيه ما لو أخذ مال غيره بظن ماله فانه غصب وإن لم يكن فيه أتم وقول الرافى أن التائب في هذه حكم النصب لاحقيقته ممنوع وهو ناظر إلى أن النصب يقتضى الأثم مطلقاً وليس مراداً وإن كان غالباً والنصب (كركو به دابة غيره وجاوسه على فرائه)

**(قوله)** وفارق هذا ما لو دفع الخ أزال ورق عتب فنسبت بالشمس عنانقيه **(قوله)** وهذا المعنى الشرعى أعم الخ قد يقال إن القوي أعم لشموله ما لو أخذ ماله المشتق للغير بإجارة أو ورثه فانه غصب لفة لا يفرعاً تأمل **(قوله)** وكل منهما الخ ولا يأتى أن يقال وكل ما أن يضمن أولو الألمان مضمون مطلقاً وغيره لا يضمن مطلقاً تأمل

الخارجة عن الفرائض ومنه ما يقع كثيرا من التضييع على ما يفرش في محض الجامع الأزهر من الفرائض  
والجواب ونحوها ينبغي أن عمل الضمان مالم تم الفرائض ونحوها المسجد بأن كان صغيرا أو كثر  
والألفاظان ولا حصة لتعدى الواضع بذلك كما قاله مر وعش ولو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس  
عليه آخر فكل منهما غاصب ولا يزال الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك  
أول يوم مقامه فلو تلف فيبني أن يقال إن تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضا  
عنه فعلى كل القرار لكن هل للملك أو للتنص فيه نظر ويظهر الأول سم على حج قال ع ش على مر  
ومعنى كون الضمان على كل أن كلا لو غرم لا يرجع على الآخر لأن المالك يفرم كلا القيمة وانظر لو كان  
الفرائض كبراهل يضمن جبهه أو قدم ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فرائض كبراهل يضمن كل  
منهم الجميع أو قدم ما استولى عليه فقط الذي يظهر الثاني فيها برماوى والجلوس على فراش الفبر  
من الكبار لأنه أشد ابتداء من الحجة كما ع ش على مر (قوله وإن لم ينقلهما) قال مر في شرحه وأفهم  
كلام الفسحة اعتبار النقل في كل منقول سوى الأمرين المذكورين وهو كذلك ومحل في منقول ليس  
في يده فإن كان يده كوديعة أو غيرهما فنفس إنكاره غصب لا يتوقف على نقل كما قاله الأصحاب وأفهم  
الشرط النقل أنه لو أخذ بيد من ولم يبره لم يضمنه اه قال ع ش عليه وتياه أنه لو أخذ بزمان  
ذاهل أو أسهوا لم يبره أيا يكن غاصبا لم انتهى (قوله ولم يقصد استيلاء) قال شيخنا من كل ما يحصل  
بالقبض في المبيع غصب سواء حصل قصد استيلاء أو لا في نحو جرد دية انتهى قل وعبرة  
الباب وقتل المتوكل كالبيع وقضيته أن مجرد رفع المتوكل الثقيل وإن وضع مكانه لا يكون غصبا  
بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد وقضيته أيضا أن النقل إلى موضع مختص به المالك لا يكون غصبا  
لكن مر في البيع قبل قبضه أن عدم حصة القبض بذلك إنما هو في علم جواز التصرف لا في عدم  
الضمان وتياه هنا أن يكون ضامنا في المشتكى بمحصل الاستيلاء اه ع ش على مر (قوله بأن أخرجه  
منها) أي أومنه من دخولها وإن لم يدخل هو قوله ولم يقصد الاستيلاء أي وإن لم يستولى عليها  
فيبقى ذلك هذه الغاية أخذها بعده (قوله وإن لم يدخلها) فالمراد بالازعاج الإخراج برماوى (قوله  
وليس للمالك) أي لا لمن يخلفه من أهله كزوجته أو أولاد أو خدم أو مستعبر أو مستأجر مر وأشار  
بقوله وليس للمالك فيها إلى أن قول المتن فإن كان للمالك فيها مقابل لهذا المقدر (قوله بقصد استيلاء  
عليها) فإن منعه من نقل ما فيها فغاصبه أيضا أو لا فلا مال ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المتقول  
من غير نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لا ناقول محل ذلك في غير التامع وكتب عليه هذه طريقة والمعتد  
أنه يصير غاصبا لما فيها مطلقا حتى عقد غاصبا لها شو يرى وقوله مطلقا أي سواء منعه من نقله أم لا وهو  
ما مر به مر قال وفيه إشارة إلى أن المتقول لا يتوقف غصبه على نقله إذا كان تاما وهذا أعنى قوله  
بقصد استيلاء فيبقى خدمه والى بعدها قول الشارح وكذلك دخلها الخراج للسنتين • والحاصل أن ما  
لم يكن للمالك فيها اشترط قصد الاستيلاء فقط وإن كان فيها اشترط هذا وأن يستولى شيئا  
وإن كان أي الداخل ضعيفا وقوى المالك حتى لو أنه تمت حيث فوضتها وقوى المالك إنما يعتبر  
سهولة النزاع من خلافه لا يمنع الضعف استيلاء (قوله فإن كان للمالك فيها) أي واحدا فإن تعدد كان  
الغاصب كاحدهم (قوله ولم يرجع) محترما تقدم في قوله وإزعاجه عن داره ولذا لم يتعرض له الشارح  
(قوله فغاصب لنفسها) ولا فرق في الغاصب بين أن يكون معه أهلا ولا وكذا يقال في المالك ولا بين  
كون أهل الغاصب مساوين لأهل المالك أم لا حتى لو دخل الغاصب ومعه عشرة من أهله والمالك بمفرده  
في الدار كان ضامنا للتصرف شرح مر وفي قل على الجلال ولو تعدد للمالك أو الغاصب فالغصب بعدد

وان لم ينقلهما ولم يقصد  
استيلاء (وإزعاجه) له (عن  
داره) بأن أخرجه منها  
وان لم يدخلها أو لم يقصد  
الاستيلاء (ودخلها لها)  
وليس للمالك فيها (بقصد  
استيلاء) عليها وإن كان  
ضعيفا (فإن كان المالك  
فيها ولم يرجع فغاصب  
لنفسها) لاستيلائه مع  
المالك عليها هذا (إن تعد  
مستوليا) على مالها فإن  
لم يعد

هل تصلح له وليتخذ منها (ولو منع المالك بيتا منها) دون باقيها (غاصب له فقط) أي دون غيرها لغيره (ادعى الاستيلاء عليها (فغصب العاصم بد) فغصب وان لم يكن مستوليا سواء كان مالا كخبر أو مالا ككتاب نافع وزيل وخر عزيمة خسر على البعثة أخذت حتى تؤديه (رضان) مستول (تلف) أو تلف بخلاف غير المستول كخبر وكتاب زيل فلا ضمان فيه وكذا لو كان التلف غير محرم كزيت وصال أو الغاصب غير أهل الضمان كخبري والتفصيل بالمستول هنا وفيما يأتي من زيادتي واستطرادها مسائل يقع (قوله ولو غصب المالك الخ) حقها ان تكتسب على قوله فان كان المالك الخ (قوله ويجزى من الضمان) وعليه يكون اليد حية (قوله استتجار المالك) وانظر لو تلف في بدل المالك حيث

(قوله لان الارتفاق بالشارع الخ) لتبيل الاول من المستثنى وعلل الثانية عمن بخلاف العادة تأمل قال من ولو وضع العين لادخلها بين يدي المالك مع علمه يمكن من اخذها أو فداها وعلمه ولو باخبرته

الروى ولا ينظر لأهل وعشيرة أحد مرهمه (قوله فلا يكون غاصبا كمنها) ولو غصب المالك بحيث لا يعد مستوليا مع قوة الماخذ كان هذا غاصبا لجميعها اذا قصد الاستيلاء عليها كذا قبل والمتمم أن المالك ولو غصبه قوة لا سقناها لذلك حل وزى (قوله وكذا لو دخلها لا يقصد استيلاء) لكن يلزمه أجره مدة قفنه فيها (قوله وأوليتخذ منها) أو دخل لا يقصد شيئا وأما المقول اذا أخذ من بدل المالك لينظر اليه وأوليتخذ منه فقبل يضمنه لان يده عليه حية فلا يحتاج إلى قصد استيلاء بخلاف المقار أي فان اليد عليه حكمية ويجزى من الضمان حل وزى (قوله وعلى الغاصب) أي الأهل الضمان وقوله ورضان مستول أي محترما أخذ من كلامه بعدوان كان فيه قصور لان ظاهره أن هذا التقيد متبر في الضمان دون الزعم أنه متبر فيها فالخبر في ليس عليه رد ولا ضمان تأمل (قوله رد لغصب) أي فورا عند التحسن وان عظمت المؤنة في رده واستتجار المالك في رده كأي حل والتعبر بالرد ظاهر فيها اذا كان الغصب بطريق الأخذ وغير ظاهر فيها اذا كان بطريق الاستيلاء فقط كافتة من قصد مسجد ويمكن أن يراد بالرد ترك الاستيلاء ولو غصب حيوانا بنية وبعده الله من شأنه أن يبيعه أو هادى الغنم تبعه الغنم ليعضن التابع في الأصح لا تتلف استيلاءه عليه وكذا لو غصب أم التحمل فتبها التحمل لا يضمنه الا ان استولى عليه خلافا لابن الرفعة ولو أوقد نار في ملكه فطارت شرارة الى مكان غيره أو حرق شاة فان كانت بحسب العادة فلا ضمان وان كانت خلاف ذلك ضمن ما تلفته من وبرماوى (فرع) لو دخل على حداد يترك الحديد فطارت شرارة أوقدت ثوبه لم يضمنه الحداد وإن دخل بذاته (أقول) وكذا الاضمان عليه لو طارت شرارة من المكان وأوقدت شيئا حيث أوقد الكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقد لآعلى العادة وتولم منه ذلك فانه يضمنه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة انتهى ع من على من ولو غصب من موضع واستأجر من من ثم رد اليهم برى وفي الرد الى المستعير اذا أخذ منه المار وجهان أرجحهما أنه يبرأ بد اليه ولو ائتم من العبد البالغ نيا بما يوسعه ونحو ذلك من الآلات المدفوعة اليه برى بالرد اليه العبد اه زى (قوله ككتاب نافع) خرج به غيره وفيه تفصيل وهو انه ان كان عقور لا يجب رده والاوجب ويل مثل المغور لا تقع فيه ولا ضرر ع من (قوله وخر محترمة) بخلاف غير المحترمة واخذ برام يكن من ذى برع عليه كأي من كلامه الآتى حل (قوله ورضان مستول) بفتح الواو كما يؤخذ من الصياح وقوله تلف أي مالم يكن التلف مستندا لفعل المالك ففي ع من على من فرعي ثاوى السيوطي ما فيه (مشنة) سيد قطع بدعيه ثم غصب غاصب فاستأجره عنه فاداه يلزم الغاصب (الجواب) مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء لان هلاكه مستند لبس مقدم على الغصب سم على حج أي ومالم يكن التلف بفعل المالك كحسين في قول المتن فلو قدمه ماله كفاكه برى في قول الشارح هناك ولو كان المصوب رقيقا الخ (قوله فلا ضمان) حتى لو كان صاحب اليد قد تكلف على نقل الجلود والسريرين أموالا كثيرة لا يؤاخذ الغاصب بها برماوى (قوله كزيت) أي وزان محرم وقاطع طرقت بقر وتارك ماله ثوبى (قوله وصال) وصورة ذلك كما صورته سم أن يغصبه حل ماله اذا غصب وصال على سيده وتلف ضروره دفع وتلف حل ماله والا فهو مشكل في التصور لانه اذا غصب وصال على سيده وتلف ضمنه الغاصب فاداه حل على الاجنبي كان من باب أولى في الضمان وكذا يقال في المرتبة بان يغصب في حال الردة ويموت فيها ولا يفرض ردة لا يقطع حكم الغصب شيئا (قوله كخبري) لعل الكاف استقصائية (قوله وفيما يأتي) وهو الضمير في قوله كالأول فله بيد المالك (قوله واستطرادها الخ)

شخص متمولا (يسه)  
مالكم كما فتح فتح طاروقا  
على أرض (نرج مافيه)  
بالتفتح (وتلف أوتمو) ما  
تسقط به يخرج مافيه بذلك  
وتلف (أو) فتح (بأتم) غير  
ميز (كأتم) وعبد مجنون  
وهذا أعم وأولى من قوله  
ولو فتح قصدا على طارئ  
آخره (فذهب حالا) وان لم  
يبيحه فانه يستثنى لان  
الاتلاف ينفقه وخروج ذلك  
المؤدى الى ضياعه ناشئ عن  
فعله بخلاف ما لو كان التلف  
غير متمول سواء كان مالا  
كسبة برأى لا كسكب وزيل  
ومثله غير المحترم وما لو كان  
الفاعل غير أهل الضمان نظير  
ما مر وبخلاف ما لو كان مافى  
الرق المطروح أو المنسوب  
جامدا وخرج بقرب نار إليه  
فالضمان على المقرب وبخلاف  
ما لو سقط الرق بعروض ربح  
أو نحوه نخرج مافيه وقرق  
بينه وبين ما لو طلت عليه  
الشمس فأذا بت وخرج حيث  
يسنعه الفاعل بان طلوع الكس  
محقق فقد يقصده الفاعل ولا  
كذلك لا يخرج بخلاف ما لو  
مكث غير المتمول ثم ذهب  
الغن غير المكاتب اذا غصب  
مال سيده وأتلفه مثل الحر في  
في عدم الضمان وكذلك ما لو  
عادل غصب شيئا وأتلفه مال  
القتال أو تلف فيه بسببه  
اتهمت

لا يشترط ذكر التفتي غير محله من غير مناسبة بينهما فحلها في الجانيات ومناسبة الغصب من حيث  
الضمان اه قل (قوله بمباشرة) وهي ما حصل الهلاك كاقفل أو بسبب وهو ما يحصل ما يحصل  
الهلاك به كالكراهة وفتح الباب من غير المميز فان قلت في عليه أن يذكر الشرط وهو ما يحصلها  
لكن يجعل به الهلاك كقوله لا يترعدا قلت أراد بالسبب ما يشمل الشرط كما يعلم من كلامهم شوى يرى  
(قوله أي أنك شخص) أي أهل الضمان وقوله متمولا أي محترما فهذا الضمان القيدان قدران هنا  
أما فاقترن للشرع على الشخص ببقائه المقصر فها سبق فالاعتزاز عن الحربى وعن غير المحترم  
مستفاد من اللتان وان كان قوله ومثله غير المحترم الخ يوهم أن هذا زاد على اللتان اه (قوله زقا) بكسر  
زاي وهو السقاء اه مر (قوله فقط به) أي بالفتح أي بأن حرك الوكاه وجذبه حتى أفضى  
لغزوطه بمحضرة مالكه وتمكنه من تذكره كالكراهة يقتل قته فلم يمنعه حل (قوله أوفتح بابعا  
غيره) ولو بمحضرة مالكه وقدرته على دفعه ومثله حل باط الهيمه ولا يمنعه مر ودعوى  
أن السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة بموعدة كقوله اه في شرحه قال قل  
وهو أقصى القيم الامتياز في يد مالكه فبوقت تلفه فراجع اه (قوله وهذا أعم) وجه الامتياز ظاهر  
ببانه وأما وجه الاوليه فن جهة تعبير الأصل بطائر اذ هو يوهم أنه لا يستثنى الا ان فتح وهو طائر  
بخلاف ما إذا كان مستقرا وطائر عند الفتح وليس كذلك وبجواب عن الاصل بأن طائر مفرد طير  
لاسم فاعل فلا لويه سول وقد قال جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطير جمعه كركب وراكب  
فادعى قول من قال ان الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير انتهى امكن الشارح لم ينظر لذلك فادعى  
الاوليه الخ قال العلامة زى ويضمن بالفتح كل ما يعقبه عما يترتب عليه كالأو وثبت هرة حال  
الفتح ودخل وقت الطائر أو اضطرب القفص حال الخروج وسقط فانكسر أو كسر الطائر حال  
خروجه فارادة امكن قيد الاذى مسئله الهرة بما إذا كانت حاضرة وعلم بها الفاعل والا ففى كعرض  
الربح بدفع الرق وهو متجه (قوله فذهب حالا) أو كان آخر القفص ففى عقب الفتح قبل اذ  
طار كما قاله القاضي أو كان القفص مفتوحا ففى انسان على بابه ففزع الطائر وخرج ولو اختلف  
مالك والقانع بأنه خرج عقب الفتح أو تراخى عنه فيذنب تصديق الفاعل اذا اصل عدم الضمان مر  
(قوله حالا) فدية لا لاجة لقوله حالا لانه يبنى عنه الفاء الدال على التعقيب امكنه تصرع بماعلم  
ولا تخون فيه (قوله فانه يضمنه) أي بأقصى القيم من وقت الطيران الى التلف عش وتقدم عن  
قل (قوله لان الاتلاف) فدية لقوله كأولئك وقوله وخروج الخ علة لما بعده (قوله وخروج ذلك)  
أي غير المميز وقوله المؤدى صفة لخروج (قوله غير متمول) هذه خرجت بالها الراجعة للمؤدى  
قوله أنك (قوله مافى الرق المطروح الخ) هذا خرج قوله نرج مافيه بالفتح (قوله وبخلاف  
ما لو طلق الرق الخ) محذور قوله فسقط به أي بالفتح ولولم يعلم بسبب السقوط فى الشامل والبحرانه  
لانسان لان الظاهر انه بسبب عارض بخلاف ما لو حلر باط السفينة ففرقت ولم يعلم بسبب غرقها فانه  
يضمن على المتمد لان الماء معدن غرق السفينة برماوى وزى وحل (قوله بعروض ربح)  
بخلاف ما لو كانت الرق حال الفتح فانه يضمنه زى (قوله أو نحوه) كسر لولة ودقوع طائر عليها  
(قوله ما لو طلت عليه الشمس) مثل طلوعها قبل غير العاقل كما هو ظاهر شرح مر (قوله بأن  
طالع الشمس) يؤخذ منه انه لو كان في بلاد باردة أو كان هناك ثم يمتنع طلوعها لاضمان عش

**(قوله)** وإن جهل الغصب وكانت يده أمينة أي سواء تلف عنده أم عند الغاصب فكان عليه التعميم بهذا أيضا لأن المراد بالضمان المطالبة وكل من وضع يده عليه بطالبه وإن تلف عنده كإقراره بشيئا **(قوله)** مصلحة كرده على مالكة الغائب مثلا **(قوله)** إن كان الغاصب حيا أو عبدا الخ أي لأغبرهما وإن كان معرضا للضياع خلافا لمسكي فبإذا كان معرضا للضياع كأي حل أي قال الأخشن غيرها ضمن كأي شرح مر قال ع ش عليه قوله وإن كان معرضا للتلف فثبت أنه لو وجدنا عام سارق أو مستنبر وعلمنا أنه أخذ من ضاع على صاحبه لعدم معرفته لا أخذ فأخذ منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء أنه يضمنه حتى لو تلف في يده بلاقص غرم بدله لمعاجبه ولا رجوع له بغرمه في استخلاصه على مالكة لعدم إذنه في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مال الكلو بقي بدلا لسارق فان ما ذكره يرق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه انتهى بحروفة **(قوله)** لا على من زوج النصفية الخ لأن الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت بد الزوج وإن كانت أمه أو سكلام حيث تلفت بغير ولادتها لا يضمنها كالأول أمه غيره بنسبة وماتت بالولادة ثبت بضمنها حل ومع ولعل صورة هذه المشتاق يكون مالكا وكذا في تزويجها ففيها ثم زوجها فيقال إن الزوج في هذه الحالة أخذ للنصيب من الغاصب ومع ذلك لاضمان عليه **(قوله)** والقرار عليه أي أن كان أهلا للضمان شرح مر **(قوله)** كغاصب من غاصب انظر هذا التنظير فإنه داخل في المتن حيث قال الشارع بعده وإن جهل الغاصب أي سواء علمه أو جهله تأمل وقوله فيطالب الخ نفع على المشتكين أي على قوله وضمن أخذه مضمون وقوله والقرار عليه فقرع على الأول قوله فيطالب بكل ما يطالب به الأول على الثاني قوله ولا يرجع على الأول إن غرم الخ **(قوله)** ويرجع عليه الأول لأنه كان ضمن ومن ثم يبرأ ببراء المالك الثاني من غير عكس حل **(قوله)** إلا إذا كانت القيمة مستثنى من قوله بكل ما يطالب به الأول كأي شرح مر ومن قوله ويرجع عليه الأول إن غرم فكان على الشارع أن يقول فيطالب بالرائد الأول فقط ولا يرجع به على الثاني **(قوله)** فيطالب بالرائد الأول فقط وأما قيمة يوم التلف فيطالب بها كل منهما والقرار على الأخذ ع ش **(قوله)** إلا إن جهل الحال قال الماوردي ولو اختلفا في العريان قال الغاصب قد قلت إنه مضمون فأكثر مسقط الغاصب أو قال غلبت الغصب من غيره صدق الأخذ قال الاستووي والوجه تصديق الأخذ مطلقا برماوى وزى **(قوله)** وبده أي والحال أن يده في أصلها أمينة وخروج المهر من يده وإن كانت أمينة لكنها ليست متأصلة في الأمانة لأن مقصودها التوفيق كإقراره بشيئا أي فإذا كان الأخذ من الغاصب مرتبها أي أخذه على وجه الرهن وتلف عنده فإنه يفرم بدله ولا يرجع به على الغاصب وإن كانت يده أمينة لا غير متأصلة في الأمانة وقيل معنى قوله في أصلها أي في غير هذه الصورة التي كان الأخذ فيها من الغاصب أمينا أذ هو في الواقع غير أمين **(قوله)** أي القرار على الغاصب أي مال يضمنه الأخشن في اتلافه والأكلان كاتلافه بالقرار عليه حل **(قوله)** ومثله أي في كون القرار على الغاصب لا المصول عليه لكن قضيته أن المصول عليه يطالب حيث تدليس مراد في عبارة الشارع فظهر ظاهره فليأمل شوبرى ولعل وجه النظر أن المصول عليه معذور في الدفع لكونه أمورا باله عن نفسه كاتبه أ ط ف وبعبارة حل قوله على شخص ولو المالك ومقتضى التشبي أنه عليه يكون طريقا للضمان وليس كذلك وبعبارة ع ش قوله ومثله أي في عدم ضمان المصول عليه اه والشعر لأخذ للغصب الجاهل الذي يده أمينة بتقدير مضاف أي مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان عليه وإن كان هذا لا يطالب **(قوله)** فالتلف أي أنفى المصول عليه **(قوله)** التلب مقتضا

فلا يضمنه التالف لأن ضياعه لم يثبت عن يده لأن دعاه به مكنه بشر باختياره **(وضمن أخذ نصوب)** من الغاصب وإن جهل الغصب وكانت يده أمينة تعادله ولجهل وإن أسقط الأثر يسقط الضمان نعم لاضمان على الحاكم باتباعه إذا أخذه لمصلحة ولا على من انتزعه ليرده على مالكان كان الغاصب حيا أو عبدا لنصوب منه ولا على من زوج النصوبين من الغاصب جاهلا بالحال **(والقرار عليه)** أي على أخذه **(إن تلف عنده)** كغاصب من غاصب فيطالب بكل ما يطالب به الأول ولا يرجع على الأول إن غرم ويرجع عليه الأول إن غرم إلا إذا كانت القيمة في يده الأول أكثر فيطالب بالرائد الأول فقط **(الان جهل)** الحال **(وبده)** في أصلها **(أمينة بلا تلباب كوديعة)** وقراض **(فمكة)** أي بالقرار على الغاصب لا على يده نأية عن يد الغاصب فان غرم الغاصب ليرجع عليه وإن غرم هو رجع على الغاصب ومثله طو مال المصوب على شخص فأنفد وخرج يزيدون بلا تلباب للتب

بِقَالِهِمْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ **(قوله)** لانه أخذته للذات بخلاف الرهن والمستأجر وهو علة  
قوله والقرار عليه **(قوله)** ومن أنقلب الآخذ الخ فبيد لقوله إلا أن جهل الحال أي على هذا  
الاستثناء أن يمكن الأخذ من التلصق كما أشار إليه الشارح بقوله وإن كانت يده أمينة تأمل **(قوله)**  
والقرار عليه أي أن كان أهلاً للضمان شرح حر **(قوله)** وغرم أي الغاصب المقدم وكذا  
وغرم الأكل لا يرجع على الغاصب كما في حر **(قوله)** لا اعترافه أي لا اعتراف المقدم بقوله هو ملكي  
وقوله أن ظله أي باعتبار دعواه أنه ملكه فكل من الاعتراف والظلم بحسب دعواه والافتقار نفس الأمر  
لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا ظلم من المالك في تنغمه لانه حق تأمل **(قوله)** أن ظله غيره وهو  
من غرم وهو المالك أي والمظالم لا يرجع على غير ظله **(قوله)** ففعل جاهلاً الخ أمالو كان عالماً فالقرار  
عليه لأنه بذبحها صبرها نافلة فانتقل الحق إلى القيمة والمراد قرار كل القيمة إن لم يأخذها مالكها مذبوحه  
لأن أخذها الغاصب يرجع عليه القابض بمقتضاها مذبوحه فإن أخذها المالك مذبوحه كان على القابض ما بين  
ينهاية ومذبوحه **(قوله)** فالقرار على الغاصب أي ويضمن القابض والقابض أرض الذبيح والقطع فقط  
خلاف ما يروى كلام التبع وغيره قل على الجلال وقوله ويضمن القابض الخ ومعنى الضمان المطالبة والا  
قرار لا يرضى الذي يفرقه الذابض والقابض على الغاصب فيرجع به عليه كأي الزبدي **(قوله)** فلو قدمه الخ  
وكذا إن يرضيه وعلى ذلك حيث قدمه له على هيئته والأمان غصب جابها لعله يرضى فلا يبرأ لانه  
لغيره كما كانت انتقل الحق لقيمتها وهي لا تسقط ببذل غيرها بدون رضاه مستحقها وهو لم يرض حل  
ولو انتقل الحق لقيمتها أي ومع ذلك لا يجوز زلة التصرف فيه لا بدفعه بده المالك ولا يجوز زلغيره من  
عام أصله مضروب تناول شيء منه كأي عش على حر **(قوله)** فأكله أي جاهلاً بأنه حل  
**(قوله)** ولو كان المصوب برقيقاً هذا انظر لقوله فلو قدمه الخ بجامع أن التلصق كل هو المالك **(قوله)**  
فذلك الخ لوال الغاصب للمالك أعتقه عني فأعتقه للمالك جاهلاً باعتق عن الغاصب على المصنوع خلاف ما  
لزومه من أنه يعتق عن المالك ثم أن ذكر عوضا فيبيع ضمنى والأهبة أما إذا كان المالك عالماً بالخال  
فالحكم كذلك اتفاقاً زى

(فصل في بيان حكم الغصب وما يضمن به المصوب وغيره) **(قوله)** حكم الغصب الأول حذفه  
والاعتبار على ما بعده لأن حكم المصوب الذي هو الضمان تقدم كما قاله حل وأجاب عش بأن قوله  
ويضمن به نفس حكم الغصب فالمراد بحكمه ما يضمن به والذي تقدم هو نفس الضمان **(قوله)**  
وغيره أي من يان ضماناً بأبعاضه ومنفعة ما يؤجر أي وما يقع ذلك كعدم اراقة المسكر على الذي  
دسمه فراه غيره بالجوع عطا على الغصب أي في حكم الغصب وحكم غيره ويصح قراءته بالرفع عطفاً على  
المصوب كأي زى وغيره **(قوله)** مستنوم بكسر الواو لانه اسم فاعل أي قام به التقويم وبعضهم  
قرؤه ففتح على أن يكون اسم مفعول أي وقعه عليه التقويم من الغير وهو غير صحيح لانه مأخوذ من  
بمزم كمن وموقاصر واسم المفعول لا يبنى إلا من متعد **(قوله)** تلف ومن تلفه مالاً أو منته فاذا أزم من  
عبارته تمام قيمته كما إذا أزم من الحرم صيداً فإنه يلزمه تمام الجزء كما قاله الشو برى عن شرح البهجة  
**(قوله)** لا تأخذ أو بدونه أي كأي أن تلفها بقتة ساءلوه وعمله حيث يمكن التلف بسبب متقدم على الغصب  
كقطعه أو بقتة بقتة أو حياطة متقدمة على الغصب والأفاضل على الغاصب عش **(قوله)** ولو مكاتباً  
أي كالأرض صناً فيدخل في الرقيق المبعوض فيضمن جزء الرق منه بقيمتة وجزء الحرية بما يقابلها من الدية  
كأرضه عش وإنما أخذ المكاتب والمستولدة غاية إشارة إلى أن تعلق العتق بهما لا ينتم من كونهما

فالقرار على يوان كانت يده  
أمينة لانه أخذته للذات (ومن)  
أثقت الآخذ من الغاصب  
(فالقرار على يوان) كانت  
يده أمينة أو (جمله الغاصب  
عليه لا فرضه) أي الغاصب  
(كان) قدم له طعاماً منصوباً  
(فأكله) لأن المباشرة  
مقدمة على السبب لكن إن  
قاله هو ملكي وغرم لم  
يرجع على التلصق لا اعترافه  
أن ظله غيره وقول  
لا فرضه أعم مما عبر به  
وخرج به مالو كان لفرضه  
كان أمره بذبح الناقه وقطع  
الثوب ففعل جاهلاً فالقرار  
على الغاصب (فلو قدمه)  
الغاصب (لأنه) فأكله  
برى (ولو كان المصوب  
ريقاً فقال الغاصب للمالك  
أعتقه فأعتقه جاهلاً قند  
العتق وبرى الغاصب

### (فصل)

في بيان حكم الغصب وما يضمن  
بالمصوب وغيره (ضمن)  
مضروب متفق (تلف) بالتلف  
أو بدونه جواً ما كان أو  
غيره ولو مكاتباً ومستولدة

مضمونين **(قوله بأقصى قيمه)** ما لم يصرها والا فيضمن بمثل ما صار إليه كإسباني في قوله أو لأشاةلما  
 الخ أي إن ساءت قيمة للثمن قيمة المتقوم أو زادت **(قوله)** من حين غصب الخ وهذا في المتقوم لا  
 بشكل بما يأتي في الثمن إذا تقدم من أن الأصح فيه أنه يشترط بأقصى قيمه من وقت النصب إلى وقت العقد  
 اه عرش **(قوله)** إلى حين ثقل ولا اعتبار بزيادة ما له بعد ثقله زى **(قوله)** وإن زاد على دية الحر  
 الفاقلة رد على الخفية القائلين بأن الأقصى إذا زاد على دية الحر لا يضمن من مازاد. قول **(قوله)** لتوجهه الرد  
 عليه حال الزيادة أي مع قصد التعليل عليه التمهيد في الأغلب فقط ما يقال كإثباته في المتقوم عليه حال  
 الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص **(قوله)** بنقد مكان الثمن أي بالنقد العال في البلد فان  
 غلب قدان ونسوا بين القاضى واحد منهما اه زى **(قوله)** تعدا كثر الاسكنة أي أكثرها  
 قيمة شوري فإن زادت قيمته في محل على غيره من الامكنة اعتبرت كذلك المحل عرش **(قوله)** الآتي  
 بيارها أي في قوله أي في مكان حل به للثمن فالمراد بها الامكنة التي حل بها للثمن **(قوله)** وتضمن إبعاده  
 أي أجزأه بما تنقص منه أي بعد الاندخال فان لم ينقص لم يلزمه شيء كأن ذهب ذكره أو نفيه أه قه كما  
 هو الغالب من عدم نقص القيمة فان سقطا عينا وجب قيمتان كما في شرح حر **(قوله)** إلا أن أثقلت الخ  
 فاقبوز ثلثة خرج ما إذا أثقلت بما تقسأ به كأن سقطت بدوياً فقهنا تضمن بما تنقص من الأقصى  
 فنكون داخلين في حكم التسليم منه **(قوله)** بأن أثقلها الخ ظاهر بأن نسبة لاصل الذهان أما بالنسبة  
 للضمنون فإن كان المنصف الغاصب ضمن أكثر الأمرين وان كان أجنباً ضمن المقدر فقط وضمن  
 الغاصب الزائد فقط ان كان كالمالك الجاني هو المالك كما يأتي **(فرع)** لو غصب جارية ناهدا أو  
 عبداً شاباً وأمره ففعل بذهبها أو شاة أو ألحقه ضمن النقص غيب شوري **(قوله)** لاجتماع التهمين  
 أي شبه الأذى من حيث أنه حيوان ناطق وشبه العادة مثلاً من حيث جر يان التصرف عليه أي فأوجبنا  
 ما تنقص من قيمته شوري بزيادة **(قوله)** ثم ان قطعها للمالك أو العبد المصوب أو الاجنبي تزيلا  
 منزلة المالك حيث شأني فيضمن الاجنبي النصف والغاصب مازاد عليه فقط وفعل العبد كفعل السيد  
 فكأنه القاطع أي فلا يلزم الغاصب إلا الزائد على النصف على كلامه وعبارة البرماوى قوله ثم ان قطعها السيد  
 المالك أي أو اجنبي وكذا لو قطع الرقيق بد نفسه كما في شرح الروض وقيل قال القريب أنه ضمن في هذه  
 أكثر الأمرين لأن جنايته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب كالنقص بأقوة والفرق بين  
 جنايته على نفسه وجنايته السيد عليه في يد الغاصب أن السيد جنايته مضمونة على نفسه فقط ما يقابلها من  
 الغاصب بخلاف جنايته العبد فانها مضمونة على الغاصب ما دل به به اه بالحرف ومثله عرش على هر  
**(قوله)** أيضا ان قطعها المالك أي بغير حق والاضمن الغاصب الجميع **(قوله)** أو لم ينعير في الأول الخ  
 أي لانه يصدق بقيته وقت التلف مثلاً وان كانت أقل وقوله في الثاني بالمقدار رأى لاهامه أن الضمان به وان  
 كان أقل مما تنقص **(قوله)** فان أثقلت الإباحض أي التي لم أقدم من الحر سم عرش **(قوله)** ويضمن  
 منصوب بمثل مثله أي بشرط شدة الأول أن يكون له قيمة في محل المطالبة كما يأتي في قوله وانما  
 يضمن للثمن مثله ان بقي له قيمة والثاني أن لا يكون لثقله من محل المطالبة الى محل النصب مؤنة كما يأتي  
 في قوله ولو تلفت للثمن فله مطالبة الخ والثالث أن لا يترضا على القيمة كما صرح به في شرحه ويؤخذ  
 من قوله ولو صار للثمن الخ شرط رابع وهو محل ضمان المثل مثله اذا لم يصرمه مؤنة أو كثر قيمته  
 أو مثلاً آخر زائداً والا فيضمن بقيمة المتقوم وبالمثل الآخر ان كان أكثر قيمة كما يأتي ويؤخذ من قوله

**(بأقصى قيمه من حين غصب إلى حين ثقل)**  
 وإن زاد على دية الحر توجه  
 الرد على محل الزيادة فيضمن  
 الزائد على جبرق ذلك بقدر  
 مكان التلف ان لم ينفه وإلا  
 فيجبه كما قال في الكفاية  
 اعتبار تعدا كثر الاسكنة  
 الآتي بيارها **(و)** تضمن  
 إبعاده بما تنقص منه أي  
 من الأقصى **(الآن أثقلت)**  
 بأن أثقلها الغاصب أو غيره  
 من رقيق ولها أرض  
 مقدور من سن كيدورجل  
**(ف)** تضمن **(بأكثر)**  
 الأمرين كما تضمنه والمقدور  
 ففي يده أكثر الأمرين مما  
 قص ونصف قيمته لاجتماع  
 التهمين فلو غصب قطعها  
 ثلثا قيمته زماه النصف  
 بالقطع والردس بالنقص ثم  
 ان قطعها المالك ضمن  
 الغاصب الزائد على النصف  
 قطع ونعير بأقصى قيمه في  
 الحيوان أو بأكثر الأمرين  
 في الرقيق أو لم ينعير في  
 الأول بالقيمة وفي الثاني  
 بالقدرة فان أثقلت الإباحض  
 من الرقيق وليس منصوباً  
 وجب للمقدور كإسباني  
 في آخر كتاب البيوت **(و)**  
 يضمن لمنصوب **(مثلى)**



فان نقد فأقصى قيم الممكن لم بشرط خامس وهو وجوب المشي والاعدا للقيمة فتأمل (قوله)  
 ماحصره كبر) بمعنى أن لو قدر شرعا قدر كبريل أو وزن وليس المراد ما يمكن فيه ذلك فان كل مال يمكن  
 وزنه ان لم يتعدو يعرف به هذا أن الماء والقراب مثليان لانهما لو قدر اكان تقديرهما بكيل أو وزن  
 في ذهب الالام أجدالي أن جميع الاشياء متقومة وتضمن بتخلها ولو في الرقيق قل (قوله)  
 كبر) أي مطلقا عنها أو لمحاكمي أو لاعلى التعمدها وفيها بالاختلاف للشارح شوبري ومن المشي  
 الحلال مطلقا ما كان فيها. أم لاعلى التعمد خلافا لمن قيدها بآتي لاما فيها لان الماء من ضرور بانها  
 وبها لعل الدفات سواء أغلبت أم لاعلى التعمد أيضا ع ش مع زيادة (قوله وقطن) أي وصف  
 وان نقل عن الثاني ما يورهم توقفه في مثليته ومن المثلي العنبر سائر القوا كاله رطبة وأما الحر والزبيب  
 فليان لا خلاف ع ش (قوله أي ضمن مثله) أعاده لأجل قوله لا في الحرافه وقسمه في قوله وضمن  
 من تأمل شوبري أو لم يدع بانته أنه يتلقى بقوله وجاز سلمه مثلا (قوله وهو عيب) لان العيب لا ينضب  
 (قوله وأورد على التمر ي) أي تمر يفي المثلي أي على منطوقه وصورة الاراد أن يقال لنا مثلي لا يجوز  
 السلم بوجوب في رد للتمر والتمر يغبر شامل له لعدم جواز السلم فيه فيكون غير جامع ويصح أن يكون  
 وردا على منهم قوله وجاز سلمه وأجيب بجوابين الأول يمنع كونه مثليا والثاني بتسليمه لكن بالنظر  
 لجزأين قبل الخطأ أي قوله وجاز سلمه أي ولو باعتبار ما كان وان طرأ مانع من جواز السلم فهو داخل  
 في التمر بأكفر مشيخنا (قوله لمع أن الواجب فيه للثل) فيقتضى أنه مثلي (قوله القدر المحقق)  
 أي للثمن في راء القيمة أي الذي نراه بالقيمة يتيقن قال المرحومي على الخطيب وتصور ذلك باخراج  
 أكثر من الواجب كإذا كان المختلط أردبا وشك هل البرثل أو نصف فيخرج الثلث من الشعر بتقدير  
 كون البرثل ثلثا والنصف من البرقال ع ش على مر ويصدق القاصب في قدر ذلك اذا اختلفا فيه لانه الغارم  
 وعمل وهو الظاهر ان يقال يوقف الأمر إلى الصلاح لان محل تقديره التقاضي شئ واختلفا  
 في الزعم ما هنالك كذلك (قوله ولو يجب) قضية هذا الجواب الا كثرة برد للثلث الصوري ولو كان  
 متوقفا كافي القرض وكلامهم كالصريح في خلافه (قوله بحالهما) أخرج المعاجين المركبة لاستهلاك  
 أبرز الشوبري (قوله وضمن المثلي مثله) قدره لظول الفصل والاقوله في أي محل متعلق بقول  
 للثمن مثله والمراد بالضمان الطلب أي يطلب في أي مكان وقوله في أي مكان أي ان لم يكن لنقله مؤنة  
 وأمن الطريق والافأقصى قيم المكان فاعتراطه فيها بآتي دونه هتا بوم خلاف المراد فلو نسه على ذلك  
 الشارح هنا وض هذه الصورة إلى الصورة الآتية لكان أولى كما نبه على ذلك حر في حل التهاج ومن ثم قال  
 بعضهم قوله وانما ضمن المثلي الخ هذه العبارة معترضة من وجهين الأول أن الكلام في المطالبة بالمثل في أي  
 مكان حل به المثلي والماء الذي نقله بالفارزة لم يحل عند التمر الذي اجتاعه في الثاني أنه لا يحتاج لحال في ذلك  
 لظن لانها معلومة من قوله ولو نقل المثلي فله مطالبته بمثله في غير مكان التسليم ان لم يكن لنقله مؤنة وان  
 الطريق كما بآتي وأيضا هذه العبارة تروهم أنه لو نقل الماء بالجاز واجتمع هو معه بمصر وجب رد المثل وليس  
 كذلك بل بمجرد قيمته بالفارزة فكان الأولى عدم ذكر هذه المسئلة بالكلفة (قوله حل به المثلي) أي  
 فكذلك كان نقل القاصب المصوب المثلي اليه فيطالب به فيه (قوله ولو تلف في مكان نقل اليه) غاية أي سواء  
 تلف في مكان التسليم الذي غصب فيه أو في محل آخر نقل اليه فلا تنقيد المطالبة بمحل الغصب بل ولو لم يحل  
 التسليم بالطلب في أي مكان حل به فان لم يحل به بأن وجد القاصب في غير مكان حل به ففيه تفصيل بآتي

(كأ) لم يزل (وزاب ونحاس) بضم  
 النون أشهر من كسرها  
 كما مر (وسك وطن)  
 وان لم ينزع حبه (دقيق)  
 ونخاله كما قال ابن الصلاح  
 (مثله) أي يضمن مثله  
 لأنه في اعتدى عليكم  
 لأنه أقرب إلى التالف  
 وما عدا ذلك متقوم  
 كالذرع والمعدوم ولا  
 يجوز السلم فيه كيجوز  
 وغاية ومعيب وأورد على  
 التمر يفي البر المختلط بشعر  
 فالذي يجوز السلم فيه مع أن  
 الواجب فيه للثلث لانه  
 أقرب إلى التالف فيخرج  
 القدر المحقق منها ويجب  
 بأن يجاب رد مثله لا يتأزم  
 كونه مثليا كافي لإيجاب رد  
 مثل المتقوم في الفرض  
 وأن امتناع السلم في جملة  
 لا يوجب امتناعه في جزأه  
 الباقيين بحالهما ورد المثل  
 انما هو بالنظر اليهما والسلم  
 فيها جائز ويضمن المثلي  
 مثله (في أي مكان حل به  
 المثلي) ولو تلف في مكان  
 نقل اليه لانه كان مطالبا  
 (قوله الاول) يمنع كونه  
 مثليا أي وتسليم أنه يجب  
 فيه رد المثل تأمل وإيجاب  
 رد المثل ليس لكونه مثليا  
 بل للقرين من أضاف اه  
 شيخنا (قوله والثاني  
 بتسليمه) أي ومن كونه  
 لا يجوز فيه السلم تأمل (قوله)

ولو باعتبار ما كان الخ) وما يرد على قوله ولو باعتبار ما كان المعاجين التي لا يصح السلم فيها لأنه يجوز فيها السلم باعتبار

في قوله ولو تلف المثل فلا مطالبة الخ **(قوله اذاني له قيمة)** أي ولو تلفتة فالواجب فيه اللان للان الاصل فلا يدل عنه الا اذ ان التماثل من أصلها وهذا حيث لا مؤنة لقله ولا غرم قيمته بمحل التلف كما يأتي شرحه من المراد بقوله اذاني له قيمة أي في محل المطالبة والافق المعلوم أن قيمته تنف بالكيفية كما يعبر عن المثل وعبارة الحلبي قوله اذاني له قيمة ولو تلفتة بخلاف ما اذالم يبق له قيمة أصلاً فإنه لا يضمن بمثل بل بقيته **(قوله فلو تلفت ما يتخار)** هذا لا يحتاج اليه لانه سيأتي أن المثل إذا تلف وكان ثمنه مؤنة فالواجب فيها بمثل القيمة لا بالمثل وأيضاً لا يختص ذلك بالماء رى **(قوله ان اجتماعه نهر)** أي بمحل لاقية للماء فيضلاً **(قوله وجبت قيمته بالمقارنة)** أي لم يدم قيمته عند الاجتماع والحاصل ه في مسئلة الماء المذكورة أنه حيث كان ثمنه مؤنة فالواجب القيمة مطلقاً بقيته عند الاجتماع قيمة أم لا حيث لم يكن ثمنه مؤنة فإن بقيته قيمة ولو تلفتة فالواجب المثل والافاقية سم وخصيته أنه لا نظراً لاختلاف الاسعار وهو غير مراد وعبارة تار يادي والمراد بمؤنة النقل ما يشمل ارتفاع الاسعار بسبب النقل اه ومن ثم أتت الشهاب الرمي فلو نقل براس مصر الى مكة ثم غصب آخر هناك ثم طالبه به مالك بمصر أنه تلمه بقيته بكة اه ع ش **(قوله كعمل الدقيق)** هذا على اللب والقتل للررب **(قوله ضمن بمثله)** أي ضمن الدقيق في المال الأول والمسموم أو الشريح في الثاني واللحم في الثالث فالمراد بالمثل بالنسبة للثاني جنس المثل الصادق بكل واحد منهما كما في شرح الررض وع ش كما يصرح به قوله بعدو المالك في الثاني الخ وعبارة ع ش على مر قوله ضمن بمثله هذا ظاهر في الأولى والثالثة بخلاف في الثانية فإن كلام من المسموم والشريح مثلي وليس أحدهما مع داسخى يحمل عليه فعمل المراد ضمن المثل في غير الثانية وخصه بقوله كما يدل عليه قوله والمالك في الثاني الخ اه باختصار **(قوله إلا أن يكون الآخر)** أي أحد التلين والقيمة في الآخرين اه ع ش **(قوله والمالك في الثاني)** ذكر هذا في شرح الررض قبل الاستثناء وموافقاً فالولى ذكره قوله **(قوله غير بين التلين)** أي إذا استوت قيمتهما فلا ينافي قوله قبل فيضمن به في الثاني ع ش وشورى **(قوله كأنه نحاس الخ)** المتعمدان الصنعة متقومة وذات الاناء مثلية فيضمن الموزون بمثله والصنعة بنقد البلد رى وعبارة س ل كأنه نحاس يتأمل الجزم بأنه متقوم مع صدق حد المثل عليه إذ يحصره الوزن ويجوز السلم فيه فليحمل على اناء نحاس يتنوع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يمنع كالاسطال الرربة وما صبهاتى قالب فتضمن ذاته بمثله وصنعته بقيته **(قوله كأن لم يوجد)** مثال للفقد الحسى وقوله أو ويدأ أكثر مثال للفقد الشرعى **(قوله ولو احوال)** الى مسافة القصر شورى رسم وعبارة شرح الررض أي دون مسافة القصر واعتمده شيخنا **(قوله فيضمن)** أي المثل للثاني وقوله باقى قيم المكان أي قيم المثل بالمكان وأما قلنا المضمون هو المثل لا المثل لثلاثين تقوم الثالث فلو غصب ر بتاتى ر معناه تلف في شؤال وقدمته في الحرم طوب باقى قيمة المثل من رمضان الى الحرم فان كانت قيمته في الحجاة أكثر اعتبرعت ولو كان التقوم المثل لزم اعتبار قيمة التالف فزمن ثمنه فان قلت هذا لا يزم في نعيم قيمة التقوم الثالث إذ يجبر رد قيمته تالفاً لثلاثين في بين تقويه ورد قيمته فتقويه منافع لخل وجوده والرد بعد التلف وعبارة ع ش قوله باقى قيم المكان الخ وإنما اعتبر أفضى قيم المثل لا الفصوب لان الفصوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الخاصة فيه قال قل وإذا غرم القيمة ففى الفيسولة ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والأبان لم يفره ما حتى وجد المثل طال به حتى يفتد لها وهكذا وباتى **(قوله لا أن وجود المثل الخ)** تعليل لقوله من غصب الى فقد لئلا يفي خدام المثل موجوداً فالثلث الذى هو المصوب كأنه تلف وكأنه مات تلف عند فقد المثل وإذا كان كذلك فيعتبر أفضى القيم من يوم الغصب الى يوم القتل الى يوم التلف **(قوله فلم ذلك)** أي أفضى القيم وقوله كان

يردنى إلى مكان حل به وإنما يضمن المثل مثله اذاني له قيمة ولو تلفت ما يتخار مثلاً ثم اجتمع عند نهر وجبت قيمته بالمقارنة ولو صار المثل متقوماً مثلاً أو تلفت ما يتخار مثلاً كعمل الدقيق خبز أو السم شربوا التالفة تالفتهم فقتضى من مثله إلا أن يكون الآخر أكثر قيمة فيضمن به فى الثاني وبقية في الآخرين وللمالك في الثاني غير بين التلين أسألو صار للتقوم مثلاً كأنه نحاس صيغ منعمل فيجب فيه أفضى القيم كما يؤخذ من ع ش فان فقد المثل صار شريعاً كأن لم يوجد مكان الصب ولا حواله أو وجد بأكثر من ثمن مثله فيضمن (باقى قيم المكان) الذى حل به للثلث (من حين غصب المثل) حين (فقد) للثلث لا وجود المثل كبقاء العين في لزوم تسليمه فزعم ذلك

ما كان قبل الخلط تأمل ولهذا قال شيخنا القوسنى قوله بالاقين بحالهما أي بلا استهلاك أى الذين يتأتى تمييزهما لى بعد تفرقت الحاميين فله يصح الحل فيها باعتبار الأجزاء السكن لتبقى على حالها بل استهلك اه

كأنه المتقوم ولا نظر إلى ما بعد

الفسد كالنظر إلى ما بعد  
تلف المتقوم بصورة المسئلة  
أذ لم يكن المثل مقودا  
عند التلف كما صورته المحرر  
والأصمم بالأكثر من  
النصب إلى التلف وتعبيرى  
في هذا وبما قبله أعم ما عايد  
به (ولو قلل المصوب)  
ولو منقوصا لمكان آخر  
(طوبل برده) إلى مكانه  
(وبأقصى قيمه) من  
النصب إلى المطالبة (للحيولة)  
بينه وبين مالكه إن كان  
بمساقفة بعيدة والافتلاط  
الابازدقاه المارورى قال  
الأدري وهذا قد يظهر  
فيها إذا لم يخف هسر  
الغاصب أنواريه والا  
فالوجه عدم الفرق بين  
الماستين ومعنى كون  
القيمة للحيولة أنه أثار  
إليه المصوب بردها إن بقيت  
والأقبيل لانه إنما أخذها  
للحيولة والصحيح أنه  
ملكها ملك قرض وتعبيرى  
بما ذكره من تعبيرة بما  
ذكره (ولو تلف المثل فله  
مطالبته بثلثه في غير المكان)  
الذى حل به المثل (إن لم  
يكن لنقله مؤنة) كتقيد  
يسر (وأمن) الطريق  
أذا ضرر على واحد منهما  
حيث (والا) بأن كان لنقله  
مؤنة أو أخاف

التقوم إلى المصوب المتقوم إذا تلف فانه يضمن بالأقصى (قوله وصورة المسئلة) أى كونه يضمن من  
حين غصب الخ وقوله والذى بأن كان مفقودا عند التلف ضمن بالأكثر قال سم ظاهره وإن وجد  
المثل بمثل ذلك (قوله والا) بأن كان مفقودا حين التلف بأن فقد قبله كان غصبه بمرجبه ولا وفقد  
المثل فريمان وتلف المصوب في سؤال فيكون المصوب مضمونا بأقصى قيمته من رجالي سؤال  
(قوله ولو قل) أى أو انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي وهذا علم مما سبق لانه من جلة أفراد ما تقدم في  
قوله وعلى الغاصب رد المصوب وذكره هنا توطئة لما بعده حل وزى وفيه ان المطالبة بمجموع  
الأصمم تنقسم وأما الذى تقدم انما هو الواجب على الغاصب والذى هنا فيها مطالب به المالك  
فأما لو ذكرت هذه بين مسائل التلف فكان الأولى تقديمها عليها (قوله ولو منقوصا) أشار به  
إلى أن قصر الأصل له على المثل ليس قيذا وإنما قصر الأصل على المثل لأنه هو الذى يترتب عليه  
جميع التفرعات الآتية التى منها قوله طالبه بالمثل مر (قوله إلى مكانه) ولمطالبة الغاصب بأجرة  
البيدة وضاعده عليها عرض (قوله وبأقصى قيمه) ظاهره أنه يطلب بالأمريين ويحتمل أن الواو  
يعنى أو لكن قول الشارح والافتلاط بالابازدقاه يقتضى الأول وهو الذى يؤخذ من شرح مر  
لأن أخذ أقصى القيم للحيولة بينه وبين المصوب كما يأتي فيطالبه بأقصى القيم حالا ورد المصوب إلى  
مكان النصب وتكون القيمة كالمرحوم عنده (قوله بمساقفة بعيدة) أى مساقفة قصرها فوق وهذا  
هو مطلق المساقفة البعيدة مع أنه ليس قيذا بل ولو تربت المساقفة على ماسيأتى أطاف (قوله قاله  
للأدري) هذا رأى والمعتد أنه يطلب بالقيمة مطلقا فرب المساقفة أم بعدت أم تميزه أو تواريه  
أولا أه مر (قوله والا فبدلها) لزوال الحيولة فليس له مع وجودها وبدلها قهرا ولو توافقا على تركه  
أبى المصوب في مقابلتها لم يكف بل بالأصمم بشرطه حل أى بيع المصوب بالقيمة (قوله  
والصحيح أنه ملكها الخ) أى فيجوز له التصرف فيها ولو حدث فيها زوال حكمها حكم زواله  
القرض فتكون ملكا له حتى يتحده بأخذها القيمة دابة وقضية عدم جواز أخذ بدلها أمة لتحل له  
كأجله لا اقتراضها والأوجه خلافه الذى ضرورية قد تدعوه إلى أخذها خشية من فوات حقه والمالك  
لا يضمن حل الوطء بدليل الحرم والثبوتية والجوسية بخلاف القرض شرح مر فيجوز له أخذها  
ويعرض عليه الوطء ومع ذلك لو خاف وطع لأحد عليه ولو حلت منه صارت مستولمة ولزمه قيمتها  
زى وعرض (قوله في غير المكان الذى حل به المثل) سواء كان المكان الذى حل به هو الذى تلف  
فيه أو كان مكانا آخر شيئا ح ف وقوله والا فبأقصى قيم المكان الذى حل به المثل سواء كان مكان  
التلف أو غيره كما يسل من شرح مر (قوله إن لم يكن لنقله مؤنة) أى أجرة كإيراده إليه التمثيل  
وتلك تلك ارتفاع السعر حل فقول زى المراد بمؤنة النقل ارتفاع الأسعار بان كان سعره في  
البلدة التى نظره فيها أعلى من سعره في البلدة التى غصبه منها كانه عليه الزر كشي غير ظاهر لأن  
أثير نظره فيها أعلى من سعره في البلدة التى غصبه منها كانه عليه الزر كشي غير ظاهر لأن  
مؤنة أى على المالك أو الغاصب والمراد ما يمثل أجرة النقل وارتفاع السعر وقوله أيضا إن لم يكن لنقله  
المالك والغاصب وهذا في الحقيقة شرطان لأجل المالك الغاصب على دفع المثل ولأجل الغاصب  
المالك على أخذه وقوله فلا يطلب بالمثل أى لا يجبر الغاصب على دفع المثل إن كان على الغاصب مؤنة  
في نقل المصوب إلى هذا المكان أو أخاف الطريق كان غصب برأى وطلب بهائم بمكة لا يجب  
هناك دفع المثل وقوله ولا للغاصب أى إن كان على المالك مؤنة رد المثل إلى مكان النصب أو أخاف  
الطريق كالأغصاب برأى بمكة وتلف فيها لم يلى المالك بمصر ليس له تكليفه بقول المثل (قوله وأخاف

بالتل ولا يماصب تركه  
قبول التل لئلا يثبت من  
الضرر وقول وأمن من  
زيادتي وتعمير بناذ كر  
أولى عائد كره وعنى كون  
النية للقبول لانه اذا عرفها  
ثم اجتمع في المكان المذكور  
ليس لئلا يردوا وطالب  
المثل ولا لا آخر استرداد  
القيمة بذل المثل (ويضمن  
متقوم أنف بلا غصب  
بقيته وقت تلف لانه يبدو  
معلوم وضمان الرائد في  
المصوب بانما كان بالغصب  
ولم يبرجدها وان تلفت عبدا  
مفاتيحه تمام قيمته أو أمة  
مغنيل لم يبرجدها ادعى قيمتها  
بدب الغناء على الص  
الخيار في الرضا لان استصاح  
منها حرم عند خوف الفتنة  
وفضيتها ان العبد الامرء  
كذلك (فان تلف بصرية  
جناية فيا لأقضى) من الجناية  
الى التلف يضمن لان اذا  
اعتبرا الاقضى في الغصب  
ففي نفس التلف أولى (ولا  
يراق مسكر على ذم يظهره)  
بغوشرب أوبع أروبه لانه  
مقرر على الاتصافه فان  
أظهره بئس من ذلك ولو لئله  
أر بن عليه لتعديه والطلاق  
أظهار موافق لما في الجربة  
فتبيد الأصل كالأرض  
وأصلها بالسر والباع  
جرى على الغالب (ورد  
للمرأه كوز (عليه)  
كيجبر دم مسكر محرم (على سئل) اذا غصب منه لانه

ينه

لا فراده عايد من تاف فلا ضمان لادم المالية كإدم - مسر (كعترم) أى

الطريق (الطريق) المنع الحرف المطالبة بالمثل مع أن ضرره يعود على المالك وفرضي الآن يقال بل  
يعود الضرر على الغاصب أم لا لانه كان حصوله في ذلك المكان أم لا مع انظر كان كذا في المونة  
انما لظن ومناة كإثباته سم على التحفة (قوله) فيأقضى قم الخ) فإذا غصب منه براقى كتم طالبه  
ماله بغير فتلوه قيمته بمكة كما في بئس الوال شرح مر وهل من هذا ما تقدم من قوله فلو أنفساء  
بغارة مثلا ثم اجتمعا عندئذ وجبت قيمته بالملازمة فان كان منه في قبديان يكون لئله مؤنة أو نواف  
الطريق كما كانت لكون قوله وجبت قيمته ولم يقل أقصى قيده يقتضى أنه ليس منه الآن بقدر مضاف  
فأصل (قوله) ويضمن متقوم الخ) يحترز قوله متقوم، مصوب، وبذلك يحترز التقييد بالمصوب  
في جانب الأباض وكان الشارح أشار الى محترزه بقوله سابقا فان أنف الأباض من الرقيق الخ لكنه  
غير وافي بالمفهوم لان المفهوم أعم من الرقيق وكان الانسب ذكره بعده قوله ويضمن متقوم أنف الخ  
(قوله) متقوم) هو بكسر الواو وقيل بفتحها شو يرى (قوله) أنف بلا غصب) ولو لمأخذ بالسوم  
على العتمة والمعار التالف بغير الاستعمال المأذون فيه (قوله) وضمان الرائد في المصوب) أى قبل  
يوم التمسأما الزيادة بعد يوم التلف فاما لا تعتبر فيما اه زى (قوله) عند خوف الفتنة) أى بان  
خاف منها ذلك عادة أى باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكرها وحسنه يضمنه حل  
(قوله) كذلك) أى حيث خيف من غناة الفتنة بأن كان جسيلا حل (قوله) في نفس الاتلاف)  
أى بالجناية لان الجناية منزلة منزلة الغصب بل أولى (قوله) ولا يراق الخ) أى به نوطه قوله ويرد عليه  
الخ والافتد يقال هو غير مناسبها واعترض بأن رده معلوم من قوله وعلى الغاصب رده لكن  
لما كان يتوهم أن حكم الذي يخالف حكم السلم فيه عليه وشمل المسكر الخنزير وآلة اللهو ابن حجر  
وضمن براق معنى بوث فعداه بهلى (قوله) على ذمى) منه المعاهد والمتأمن فيها يظهر شرح مر  
لانهم يقررون على الاتصاف بهابئنى لا تتعرض لهم فيه (قوله) فان أظهره) أى بحيث يتطلع عليه من  
غير نجس فلو اختلف المالك والمربى فقال المالك هو صغير وقال المربى هو خرصدق المالك يمينه  
لان الأصل المالية حل ومن الاظهار ما يقع في صرنا كثيرا من شيل المتالين انظر وفيها والمرور بها  
في الشوارع عش على مر (قوله) أر بن عليه لتعديه) أى بإظهارها لاعد لم احترامها للمسأباني  
ان نحو الخنزير محترمة على الذمى، طلقا عش وحمل اراقته حيث كانوا بين أظهر المسلمين وان انفرادوا  
بمحال من البلد بخلاف ما لو انفرادوا ببلد بحيث لم يخاطبهم فيها سم فانا لا نتعرض لهم كما قاله حل قال  
زى ويجوز كسر اناء خرعدت اراقة ما فيه بدونه لو خشي ادراك من يبعده أو ضياع زمامه وتعال  
شقه وقولوا ذلك كسر، طلقا خرزا وأناديو يلحق بالخمر كل مسكر ولو بالتخدير كنجس وحشيش والأولى  
في حق مربي المسكر الرفع الى الحاكم قبله لدفع الفتنة (فرع) قال أبو حنيفة يلزم من أراق خرعا  
ذمى قيمته لانه مقرر عليها اه قل (قوله) والطلاق أظهاره موافق لما في الجربة) وبعبارة الصنف  
ثم ولزمتهم اظهار مسكر بيتنا كسماهم ايانا قولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزير والمسيح  
وأظهار خرز وخنزير ونافوس وعيد عطايف ما أظهره بهنهم كان انفرادوا بقرية اه وتخييلهم بمأذ كر  
بقتضى أن لا يمتنعهم اظهار الخمر اذا كان جماع عليه بخلاف لبس الحر مثلا فلا يمنع الكفر من  
أظهار لبسه (قوله) ويرد عليه) ذكر ابن السكيت في القواعد ان هذا لا يأتي على أصول الشافعية بل  
على قول أبي حنيفة ان الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة والذي يثبت على ذلك انما هو التخلية

لما كره ليعبر خلاف غير المحترم وفسر الشيخان هنا الحرة المحترمة بماعصر لا بقصد الحرة وفي الرمن بماعصر بقصد الحلية  
 وصبري فبذلك لم يمسك أنهم من تعبيرة بانظر (ولا يثنى في ابطال آسام (١٢١) والآلهو) كطنبور لانها محترمة  
 الاستعمال ولا حرمه لمصنعيها

بنته وبنته لاجوب الرد ومن ثم ذهب الى ذلك الشيخ الامام ومؤنة الرد على الغاصب ح (قوله)  
 وفسر الشيخان هنا الحرة المحترمة (الح) قسم الحرة الى محترمة وغير محترمة اذا كانت يمسك  
 فان كانت يمسك فغير محترمة عليه ولو عصرها بقصد الحرة ع ش على م (قوله) لا بقصد الحرة  
 يدل فيه بماعصر بقصد الحلية أو بقصد شرب عصيرها أو بطبخه دبا أو عصرت لا بقصد شئ أو أتت  
 أو أنزيت أو حدثت من ارث من جهل قصده أو من وصية أو عصرها بالخمر من لا يصح قصده في  
 الصربي ومجنون أو عصرها بالخمر ثم مات أو عصرها كافر للخمر وان أسلم م ر شوبري (قوله)  
 ويغيب في بذاكري) أي بناء على ما حكاه الشيخان عن الاكثرين في الاشارة من تفاير النحر والتبذ  
 فانظر حقيقة هي المتعصرة من العنبر والتبذ المتعصرين غيره لكن في تهذيب الاصبا واللغات عن  
 الثاني ومالك وأحمد وأهل الاثر انها اسم لكل مسكر وعلى هذا لا عموم في كلام المصنف في أصله  
 شوبري ومن أظهره أن ادعى انها محترمة لم يقبل منه كما نقله الامام عن طوائف والاختلاف الفاسق  
 فلتسوية الى اقتناء الخمر واطهارها ثم لو كان معلوم الورع مشهور التقوى قبل والتعير بالاطهار فبهم  
 انها لو وجدت في يده من غير اظهار وادعى ما ذكر لا راق ع ش (قوله) لانها محترمة الاستعمال) أي  
 ومن استعماله لا يقابل شئ من وجوب ابطاها على القادر عيه شرح م ر (قوله) ابطاها كيف  
 (يسر) والوجه تصديق كسر ادعى أنه لا يمكنه الكسر الانحواض وفارق تصديق المالك في أن  
 ما رآه لم يتخبر بأن اراق شخص عصير لادعى تخميره بأنه لم يتحقق هنا المسوق مع أن الأصل عدم  
 التخمير بخلافه ثم زى (قوله) لان رضاضها) أي مسكرها (قوله) أوفقه) أي بغير الكفر فليس  
 لكافر ذلك لاهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الزالة في الآخرة كافي  
 العادة بينهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها لتكتمهم من الاتيان بشرط ذلك الذي هو الاسلام  
 فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل فامل قل (قوله) كإثبات البالغ) أي في  
 أصل التمسك بالانصاف يثبت نواب المتدب والبالغ نواب الفرض ع ش (قوله) كدار) أي غصبا  
 كذلك فلا غصب رضاض بني فهاد اراقا بناها من زها لزمه أجرة الدار والافاجرة العرصة فقط قل  
 على الحلال (قوله) أو يركب الدابة) مثال للتفويت وقوله أو لم يفعل مثال للفوات (قوله)  
 ضمنت كل مدة بما يقابلها) ولا يثنى هنا أقصى لا انفصال واجب كل مدة باستقراره في التمسك عما  
 قبله وما بعده بخلاف القيمة ونوهم بعضهم استواهما في اعتبار أقصى شرح م ر (قوله) الا  
 (وا) استثناء منقطع لانه لم يدخل في القصور الا الله باكرهه على العمل أشبه المنسوب (قوله)  
 فلا يضنها به) علم على ما يمكن مستحق المنفعة للغير كأن يوجبه سنة مثلا ثم أعتقه قبل تمامها  
 أو لم يمتنعها أبدا ثم أعتقه للوارث فتجب أجرته في المورثين بالفوات للمالك المنفعة اذا حبسه  
 انسان ويصور أيضا بغير أجر نفسه مدة معينة بخلافه انسان قبل تمامها م ر (قوله) وكأن يشغل  
 السجدة بانه) أي لو أن يبيع له وضما أو لم يعمل بها فتجب على المصلين أو كان مهورا لا يبيع فيه  
 أدخل بالانتفاء اطلاقهم وكذا الشوارع وبني ومزدلفة وعرفة وأرض وقفت لدفن الموتى كافي  
 التمسك والوجه تقييد ذكر في نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد وضعه فيه ولا صلحة للسجدة

(١٦ - بحري) - ثالث) لم يمكن جمعها والافاجرة بجميع تكليف وحراسة وتعليم قرآن (الاسرافيتو) فمنع منفعته بأن  
 فغير عمل لمن انفعه عليه مر تدافلا أجره لان بات مر تدافلا فواتها كأن يحبس سوا فلا يضنها به لان الحرة لا يدخل تحت اليد (كيسع  
 وكوسجد) كشروع وباطل فيضمن منفعتها بالتفويت بأن يبطا البضع فيضمن بهر المثل كإثباتي وكان يشغل المسجد ونحوه بأمنعة

لا بالصوت كأن يحس  
أمر أو يمنع الناس المسجد  
وتحوي لا إشغال بأشعة  
لأن ذلك لا يدخل تحت  
اليد وخرج بما يؤجر مالا  
يؤجر أي لا تصح إيجاره  
لكونه غير مالي كسكب  
وخزير أو لكونه حرما  
كالهوا أو لتفسير ذلك  
كالمحبوب فلا يضمن منفعة  
ألا أجرة له وقول نحو  
مسجد من زباني  
(درس)  
(فصل في اختلاف  
لمالك والغائب وضمان  
ما ينقص من المصوب وما  
يذكر مذهبنا (ع) خلف  
غائب) فيمنع (في قلته)  
أي للمصوب أن ادعاه  
وأنكره المالك لأنه قد  
يكون صادقا ويحجز عن  
البينة فلا يلزم صدقه لتخلد  
الحبس عليه فيغرم بصد  
حلفه بده من مثل أوقية  
لأنه لا يحجز عن الوصول  
إليه عين الغائب (د) في  
(قيلته) بعد اتفاقهما على  
تلف أو بعد حلف الغائب  
عليه (د) في (تأبيريق)  
مضروب كأن قال هي لي  
وقال المالك بل هي لي (د)  
في (عيب خفي) به كأن قال  
كان أعمى أو أعرج خلفه  
وقال المالك بل حدث  
عندك ذلك لأن الأصل  
برأته من أن يذنب إلا بالبر

وضعه زمانه أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المولى أو المتكامل فوضعه فيه وفي نحو عرفة بماء داخله  
وقد استباح الناس إليه في ذلك من غير الاحتياج إليه حتى يضيء على الناس وأضر بهم شرح م ر  
(قوله) بلا إشغال القياس منغل بفتح السين وسكون النون قال تعالى شغلنا أمتنا وأشغلنا لفة رديته  
أخرج بذلك ما لو شغل بأشعة فيمنع أجرة مثله أو شغل موضع متاعه فقط هر وذكر الأبي في تاريخ قزوين ما هو  
الجميع فإن يمنع الناس منه ضمن أجرة موضع متاعه فقط هر وذكر الأبي في تاريخ قزوين ما هو  
صرح بما يشتهر من أن ضايق جوارض مجاري الجامع الأزهر ضايقهم التي احتاجوا بها لكتهم ولما  
يضطرون لوضعه فيهم من حيث الأقامة لتوقه عليها دون التي يعملونها لاستعهم التي يستغنون عنها  
واطلاق بعض المتأخرين الجواز رده عليه ثم أيضا ويؤخذ ما ذكره عن الغزالي أنه لا أجرة على من  
جاء بوضعه وانهم يلزمهم الأجرة لما يحجز وضعه ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز وضعه لا أجرة فيه وكل ما لم  
يحجز وضعه فيه الأجرة وبه يتأيد ما ذكره حج زى وتسلم الأجرة للنظر بصرفها في مصالحه وتسلم  
أجرة الشارع لإلزام أوقائه بصرفها في المصلح ويؤخذ من قوله ولما يضطرون لوضعه فيها أنه لا يجوز  
وضعه لأجارتها ولو لم يلزم يحتاج إليها أن وقع ذلك لا يستحق الأجرة على الساكن لأنهم موضع غير  
حق كما في ع ش على م ر وبقى ما لو قس شخص قائما من الخزان على الجوار من ثم يخص  
أحد الخزانة منه بقرير القاضي هل له أن يؤجرها للقيام لأبيه ونظر والفرق الثاني بل ينفع به مادام  
مجاورا فإن ترك المجاورة بالمرء وجب عليه إخراجها من المسجد أو إعطاؤها لمن يسكن فيها بالمسجد من  
غير مقابل وأما إذا كانت له ملكة ووضعها أو ألقى المسجد على وجه جائز فله بيعها لمن يتفجع بها عن  
وهل له إيجارها فيختلف ينفع بها أكونها ما له كأم لا قياسا على الموقوفة بحركة كانه لطف  
(فصل في اختلاف مالك والغائب) أي في تلف المصوب وقيلته وغيره ما يأتي وقوله وضمان  
ما ينقص من المصوب الخ برده على أن هذا تقدم في قوله وتضمن إبعاضه بما ينقص من موقوفة يجب بأن ما هنا أعم مما  
تقدم لشموله نقص العين كأحد فردى خضف نقص الدهن بأغلاظه ونقص الصفة كنقص الثوب بلبسه  
والفرقة الباقية بنقص بقاها ونقص المصير بتخلله بعد تحميره ونقص الدابة بهزلها وقوله وما يذكر مذهبنا  
أي من قوله ولورده ناقص قيمة الخ ومن قوله ولو جنى مفسوب الخ (قوله) بخلف غائب) أي إذا لم  
يذكر كسبا أو ذكر سببا خفيا فإن ذكر سببا ظاهر أو يعرف بحبس حتى يقيم بيئته به كالودع قول  
الشارح لتخلد الحبس عليه أي في غيره هذه الصورة وعبرة البرماوى أخذنا ركض من قوله فالزم  
نصفه لتخلد الحبس عليه أن الكلام فيها إذا لم يبين سببا أو بين سببا خفيا فالزم كسبها ظاهرا ولم  
يعرف حبس إلى بيانه بيئته لا يلائم عليه تخليده في الحبس بخلاف السبب الخفي فيعسر بيانه  
بالبينة فإن عرفه وعمومه صدق بلا عيب وإن عرفه دون عموم صدق عيب انتهى حل واختلفا في  
عين المصوبة فقال الغائب انما مضت هذا العبد وقال المالك انما مضت أمة صفها كذا صف  
الغائب له لم يضماة وبطل حتى المالك من العبد لورده لا لقرله به بل بن حجر من فهو مرقب  
لم ينكره في بيته بالقر وبخلف أنه لم يأخذ سواء شرح م ر (قوله) وفي بيته) أي وفي أنص  
قيمة لانه الواجب شرح م ر (قوله) بعد اتفاقهما على قلته) أو بعد حلف الغائب عليه ولو أقام  
الملك بيئته بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغائب سمعت أو بطل ما قدره الغائب (قوله)  
في عيب خافي) نظاره أنه لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبل رده أو أخلافا لتبني المالك حيث  
يقيدهم التلف وقد كان الشيخ قيده ثم ضرب عليه في نسخته حل (قوله) خافي) أي بسبب  
دعوى الغائب لأن المالك يدعي حدوثه (قوله) وقال المالك بل حدث عندك) فقد اتفقا على

من هذه الثلاثة وعدم ما يذعه المالك في الثالثة وثبت بدعي الثانية على العبد وما يعليه وخرج بالخلف الحادث كأن قال بعد تلف المصوب كان أقطع أوساراً وأنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لان الأصل السلامة من ذلك فان قال ذلك بمعدده فالصدق الغاصب لان الأصل برأه من الزيادة (ولو رده ناقص قيمة) لخص (ثلاثين) عليه لبقائه بحاله (ولو رده ناقص قيمة) عشرة نصرت برخص درهماً ثم بليس مثلاً (نصفه) أي نصف درهم (رده) وأجره (مع خة) وهي قسط التالف من أقصى قيمه وهو العشرة (أوتلف) بأية أو ثلاث (أحد ختين) أي فردى خف (مضوباً) وحده أو مع الباق (وقيمتها عشرة) وقيمة الباق درهمان لزمه ثمانية خسة قيمة التالف وثلاثة أرض التفریق الحاصل بذلك (كأوتلفه) أي أحدهما (يبداله) والقيمة له والباقي ما ذكره فيلزمه ثمانية (ولو حدث) بالمصوب (نقص يسرى) لتلف كان) هو أولى من قوله بان (جسمل البر) هريئة) وألحقه بيمينه

وجوز الغاصب بالمصوب (قوله) وعدم ما يذعه المالك في الثالثة) أي وهو الغاصب الخلفي وقدم دليلها على التاثير بآية للاختصار لان الأصل سلط عليها بنا فالعاقبة في الأولى واحدة وهي أن الأصل عدم ما يذعه فيها (قوله) والوثب بدعي في الثانية) ومن ثم لو سرق حراً أرغبه لم تثبت بدعي عليه ثبابة فيصدق لولي أهل الولي ويوفى لاسرالى بلوغه وحلفه زى (قوله) كأن قال بعد تلف المصوب) أي أرقبه وقبل الردي فيصدق المالك فيها (قوله) فان قال ذلك بمعدده) ليس بقيد أخذنا من العادة التي بدعي يصدق الغاصب سواء رده أو لا لكن في كلامه من ما يوافق الشارح وجعله الشارح في شرح الفروض قيداً وكان شيخنا زى يقول ليس بقيد حل ومثله حل والمعتد أنه قيد وعبارة شرحه من قال رده الغاصب معيباً وقال غصبته هكذا وادعى المالك حدوثه عنده صدق الغاصب لان الأصل برأه منته مما يذعي تلك الصفة وما قبل من عدم تقييد ذلك برد المصوب انزلت فالحكم كذلك أخلفنا التعليل لذلك كورده بان الغاصب في التلف قد لزمه القرم فضعف جانبه بخلافه بعد الدار اه (قوله ثلاثين عليه) أي من القيمة وتلزمه الاجرة ان كانت برماوى (قوله) لبقائه بحاله) والثالث اثنا موعين بالناس وهي غير متقومة زى وحل (قوله) ثم بليس نصفه) لو صارت قيمته بالرخص خة ثم لم تصار قيمته درهمين لزمته مائة درهم لانها ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمه عرض على من لان التالف من الخة ثلاثة أجزائها فتجب من الأقصى وهو عشرة (قوله) وأجره) لا توفى الاجرة على البليس حل (قوله) وهي قسط التالف من أقصى قيمه) لان الناقص للبليس ضد التوب فيلزمه قيمته أكثر مما كانت من الغصب إلى التلف وهو في المثال المذكور خة والتقصان الباقي هو رده أو بقوت نصفه البرخص وهو غير مضمون شرحه من وقوله والنقصان الباقي الخ لئلا نقضى بليس وقيمتهم درهم وصار بالاستعمال يسارى نصف درهم صار مثلاً لنصف المصوب ونصفه الآخر في ضمن التوب لانه يسارى نصف درهم والمصوب مدام باقي بحاله لا ينظر لما نقص منه برخص السعر (قوله) وهو العشرة) فان تلف ضمنه بالعشرة (قوله) أوتلف) هو مثنى في نسخة التوف وحيداً يكون معطوفاً على غصب حل (قوله) أي فردى خف) اذ كل واحد يسمى خفا وشمله كل فردين لا يصلح أحدهما إلا بالآخر كزوجه نعل ومصرعى باب ومائز مع زوجته وهو يسارى معاً أكثر حل وزى (قوله) لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقم السؤال عنها وهي ما روى شخص على فردة نعل غيره فجذبها صاحب النعل فاقطعت وذلك ان يقال تقوم النعل سليمة فهو رفيقنا ثم يشوبان مع العيب وما نقص بقسم على الماشي وصاحب النعل فيأخص صاحب النعل بطلان دفعه في حق نفسه هل رده ويأخص الآخر مضمون عليه عرض على من (قوله) كأوتلفه) يبداله) أما إذا أتلفه في يد الغاصب فانه لا يلزمه الادرهمان وهما قيمته وحده أي اذا كان الغاصب أفضل من قبل والا فيلزم التالف ثمانية لان التالف والتفریق حصل بفعله حل (قوله) يسرى لتلف) فصار يخرج مجموع قسط العسل سكرًا لانه لا يسرى إلى التالف من مم أي فهو باق على ملك صاحبه فدرهم مع أرض انقص ومثله ما جعل اللحم قد بدع على من (قوله) بأن جعل البر) مثلاً بالثوب لا ياتي ذلك في المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته لا يملك ولا ياتي هذا قول الشارح الا في رده له وخرج بالجل مال الوار المصوب هريرة بنفسه أخذه المالك مع الارث ولو نقص الطعام بنفسه أخذه المالك مع الارث ولو تنجس زيته غرمل به والمالك أحق بزيته زى وشرح من وقال عرض قوله مع الارث قال في شرح الفروض ولم يجعله كالتالف نظيره ما رلان النفس مناسيل بالاجابة بخلافه ثم وعلى هذا الوار المصوب هريرة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر

على الترافيه ما لملك فهل يشارك أى باعتبار القيمة المالك بنسبة مائة القياس المشتركة اه (قوله فككنا) ومنه الكتابة فى الورق خلافا من جعله كالصغى حل وقوله فككنا أى فليس نالنا حقيقة فيملكه الغاصب ملكا كما هو فى لا يجوز له التصرف فيه ولو بأكل حتى يرد به وان خاف تلفه بالكلية خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الأكل من الكوارع الطوخة وان جهلت أعيان ملاكهم معلومون فهمى من الاموال المشتركة وما نقل عنه من أنها من الاموال الخاصة وأمر حاليتها للكل ثبت عنه بل هو باطل لانه يؤدى الى جواز أكل الظلمة أموال الناس بتخوطينها ولا يقلل به وما نقل عن الحنفية من أنه اذا تصرف الغاصب فى المصوب بما يزىل اسمه ملكه كطبخ الخطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية انكاره أيضا فراجعه قل على الجلال وقرره ح (قوله وهل يملك الغاصب انما) أى ربما يفهم منه أن المصوب يصير ملكا للغاصب قبيل التلف وليس كذلك بل المراد أن ما قبله بفعل يسرى الى التلف هل يكون كالتلف بالفعل فطالب بالبدل أولا يكون كالتلف فطالب بالبدل حينئذ بل يشترى المالك بين أخذهم أو شترى تصمير بين أخذهم بل حل وعبارة ع ش قوله وهل يملك الغاصب أى هل يزول ملك المالك عنه انما أى وانما ولنا بذلك لان التلف لا يستدعى ملك الغاصب لما تلف فيه وانما يقتضى وجوب البديل عليه عوضا عن المصوب ثم لما زال ملك المالك عنه بنزوله بمزلة التلف فقد نادى خوله فى ملك الغاصب طر يقا لوجوب البديل عليه مع بقائه عن ومن فوائد دخوله ملكه أن لو دفع البديل وتصرف فيه وزاد ثمن المصوب فاز به الغاصب (قوله انما يقتضى) فثبت أن المصوب التالف يملكه الغاصب قبيل التلف وفيه نظر اذ لو كان كذلك لزمه مؤنة تجهيزه وليس كذلك بل هو على المالك اه مر وعبارة شرح مر ومعنى ملك الغاصب لما ذكرناه ملكه ملكا كما هو معنى أنه يتمتع عليه أن يصرف فيه قبل غرم القيمة (قوله أو يبنى للمالك) أى يأخذه المالك مع أخذ شترى نفسه ع ش بالمعنى (قوله لا يقطع الظالم حقه) وهو الغصب هنا (قوله يرجع) منهما ابن يونس الاول وهو المتمد وعليه يملك ملك مراعاة فيمتنع عليه التصرف فيه ولو بالاكل وان خاف تلفه حتى يعطى البديل حل فهو كالمهون لكن فى حل أى أنه يصرف فيه ان أشرف على التلف وقال ع ش على مر فلو جاز عن البديل وأشرف على التلف فيبقى أن يرفع الامرال القاضى لبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضى احتمل أن يتولى المالك بيعه بمحضرة الغاصب أو الغاصب بمحضرة المالك و يأخذ المالك قمر القيمة من ثمنه فان فضل شئ فلفغاصب لانه يتقدم دخوله فى ملكه قبيل التلف فاز بزيادة انما حدثت فى ملكه وبهذا يفارق ما بأتى فى الفصل الآتى فبالوكانت الزيادة أو لم يكن أنه لا شئ له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لخسور المالك (قوله وان كان المختار عنده) أى عند السبكي وهذا يشبه أن يكون وجهنا تكا (قوله بين جعله كالتلف) أى ليأخذ القيمة (قوله ولو بنى مضمون) أى فى يد الغاصب فقط فلو بنى قبل نصبه بعده وبيع فى الجنايتين واستغرق قيمته لم يلزم الغاصب الارش الجناية التى بنى به فان تلف العبد فى يد المالك غرم للمالك أقصى القيم فان أخذ الجنى عليه عند المالك ارشه من الغاصب يرجع به الى المالك وان أخذ الجنى عليه عند الغاصب ارشه من المالك يرجع به الى الغاصب اه قل على الجلال (قوله فتملك بقرينة مال) أى ابتداء أو بالعفو عنه شرح مر (قوله فداء الغاصب) ويجب أيضا عليه ارش ما تصف به من العيب وهو كونه جانيا شرح مر (قوله بالاف من قيمته) أى قيمته

التلف فيضم من بدله من مثل أوقية وهل يملك الغاصب انما للتدبير بالتلف أو يبنى للمالك لئلا يقطع الظاهر وجهان وجع منها ابن يونس الاول وهو مفتى كلام الامام وصحة السبكي وان كان المختار عنده ما استحسنته

فى الشرح الصغير ونسبه الى الامام الى النص من أن المالك يتخير بين جعله كالتلف وبين أخذهم ارش عيب سائر أى شأنه السراية وهو أكثر من ارش عيب وان (ولو بنى) رقيق (مضمون) فتملك بقرينة فداء الغاصب وجوبا لحصول الجناية فى بدله (بالاف) من قيمته

(قوله ما لملك الاول للغاصب) (قوله فلا يطالب بالبدل) المناسب لكلام النارج فأخذه مع الارش كالتى للفقهاء تأمل وانما كان هذا هو المناسب لان ما فرعه هو القول الثالث الآتى فى الشرح

(قوله قد نادى خوله) لكن مقتضى كون الزيادة أنه ملكه ملكا حقيقيا لا تقديريا فالحق أنه ملك حقيقى لكن مرهية بمعنى امتناع التصرف الا بعد دفع البديل تأمل (قوله لا يتقدم دخوله فى ملكه) أى دخول المصوب للثلى



بم الجناية وان كانت قبله أكثر شرح مر **(قوله)** والمالك الذي وجب الجناية لان الاقل ان كان القيد فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره شرح مر **(قوله)** فان تلف أي قبل القضاء **(قوله)** غزوه المالك أقصى قيمه وله أخذ بدل القيمة وهي للقيصوله وقول شيخنا مر انه للحيولة ولو كان أثره حرم عليه وطوفاً غير مستقيم قل **(قوله)** بما أخذه المالك أي ان كان أكثر من حقه والأخذ جميعه حل **(قوله)** ثم يرجع فعل أن القرار على القاصب وأنه يضمن قيمة الرقيق المصوب وأرض جنايته **(قوله)** لوطب منه المالك الأرض المراد بالأرض ما يفرقه القاصب الذي هو أقل الاسرين من قيمة العبد وواجب الجناية **(قوله)** القيمة أي قيمة ما أنقذه بالجناية وهذا قال قبل أن يأخذ الجني عليه ويكون التدمير في أخذه راجع للأرض وقوله لم يجب اليه أي الطلب وهذا هو المعتمد **(قوله)** لاحتلال الاراء أي إراء الجني عليه القاصب وبعبارة شرح مر لاحتلال أنه أي الجني عليه **(قوله)** لاحتلال الاراء أي إراء المالك مطالته أي القاصب أي ان طوبل **(قوله)** وبما تقرر أي من قوله نعم لم يطالبه بالإداء ع ش والاولى أن يرد بما تقرر قوله وللجني عليه الخ لكونه المقتن بشره المالكه من الاصل لان المقصود أن ماصرح به الاصل علم من المقتن لا من الترح **(قوله)** لاسم أي من قوله انه أخذ بجناية في يده ع ش **(قوله)** ولو غصب أرضاً فان بني فيها ارامن ترابها لزمه أجرة الدار وان كان من غير ترابها لزمه أجرة العرصة فقط مر ع ش **(قوله)** فنقل ترابها أي أو طيره الخ أخذاسم قوله فيا تقدم تلف أو أنقذ لانه دخل في ضمانه بالتصعب ع ش **(قوله)** رده ان بني وان غرم عليه أضعاف قيمته وان فرض ان لا قيمة له فلا محتاج إلى تراب آخر لنقص ما وجب عليه بحصوله لان ذلك للمالك فانه لتغير ذلك غرم أرضه النص وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها كاسم عليه في الام ومحل ماسمها يمكن المأخوذ من القسامات والافاق المطلب أنه لا يتعلق بها ضمان عند قبحها لانه عثرة وتقضى كلامه وجوب ردها مادامت باقية وهو كذلك شرح مر **(قوله)** ان بني فيه إشارة إلى أن التلويح لا للتخيير **(قوله)** أو مثله أي ان كان ظاهراً وليس له رد المثل إلا بإذن ذلك لانه في القيمة فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه شرح مر وبعبارة قل قوله أو مثله ان كلاً به مثل موجود الا لزمه أرض نقص الارض فقط كما في شرح الروض ويؤخذ منه أنه لا يضمن قيمة التراب لو كان له قيمة وهو ما أشعر به كلام الاسنوي اه **(قوله)** وان منعه المالك وهذا التعميم محتمل يمكن غرضه مجرد دفع الضمان بتعريف المارة بالحفيرة وما لم يبرئه المالك من النقص فيها اذا كان الترض دفع النقص فان كان كذلك لم يثبت هذا التعميم بل متى منعه المالك والحالة هذه امتنع عليه العلم كما سيأتي في قوله فلو لم يكن له غرض الخ **(قوله)** كان دخل الأرض نقص) والترض هنا عدم لزوم أرضه للنقص **(قوله)** يرتفع بالرد أي ولم يبرئه المالك منه اه شرح مر **(قوله)** أو نقل التراب أي أو لم يدخل الأرض نقص بل نقل التراب الى مكان الخ وهذا هو ما سيجد كره بقوله وما ذكر من أنه يرتفع الخ **(قوله)** لانه لا تصرف في ملك الغير) فلورده هل يكلفه المالك الرد أم لا فيه نقل والاقراب الاول أخذنا من قول التراح لانه تصرف الخ وصرحه مر في التشرح ع ش **(قوله)** ولا غرض أي لو لم يرد ان كان الرد انرض فانه وان كان تصرفاً في ملك الغير بغير اذنه الا أنه لغرض سوى دفع الضمان بتعريف كان حفر بئر مثلاً فراده دفع ضمان ما يحصل بسببها **(قوله)** فيها أي التضرر بالجناية ونقص الأرض في الثانية وهي قوله أو بنقص الخ وأما في الاولى فلا يصح لان الاراء من ضمان

يرد الزراب إلى مكانه دالم  
يدخل الأرض نفس محله  
إذا لم يمسره نقله إلى الموت  
وتحويه في ضرب من الردفان  
تيسر قال الأمام لا يرد إلا  
بأن (وعليه أجرة مدة  
رد) فخراب إلى مكانه وإن  
كان أيا بوابه كان له  
أجرة ما قبله (مع أرض  
نفس) في الأرض بعد الرد  
إن كان (ولنفس دها)  
كوبت (وأغارة) ففقت  
عينه دون قيمته (رده  
وغير الداهب) بأن يرد  
مثله ولا يتجره بغيره بزيادة  
قيمه لأن له مقصرا وهو  
الثل فأوجبه كما لو خصى  
عبدا فزوت قيمته فانه  
ضمن قيمته (أو) نفقت  
(قيمه) دون عينه (أجرة  
أرض أو دها) أي أو نفقت  
العين والغنيمه معا (أجرة  
غير الداهب) ورد الباقي  
(مع أرض نفسه) أن نفقت  
قيمه كالوكان صاعا يداوى  
درهما فرفع باغلاؤه إلى  
نصف صاع يداوى أقل  
من نصف درهم فإن لم  
تنقص قيمة البقي فلا  
أرض وإن لم ينقص واحد  
منها فلا شيء. ج. ر. د. ولو  
نقص صاعا فأنقذ ونقصت  
عينه دون قيمته لم يضمن  
مثل الداهب لأن الداهب  
منعائيه لا فيقتل الداهب  
من الدهن دهن متقوم (ولا يجبر سمن) طار

التعريف جعله لا يصح وبعبارة عرض وأما في الأولى فيصير المالك بمنعه من العلم كالوخرها في علمه  
ابتداء فلا يضمن ما تلف بها ومثل منعه من العلم ما لو قال رضيت باستدامتها فلو حصل بها تلف فطلب من  
العاصم بدل الثالث فادعى العاصم أن المالك راى بسلامة البئر وأكسر المستحق فالظاهر تصديق  
المستحق لأن الأصل بقاء الضمان وعلمه بسلامة البئر (قوله) وأن دفع عنه (الضمان) أي بمنع المالك  
من العلم في الصورتين مع إبرائه من الضمان في الثانية قال حل ولو اقصر على البراءة كخامو يبرأ في  
الأولى بغير دالته أي لأنه صار معذورا وبعبارة شرح حر ومن الغرض دفع ضمان القردى فإذا لم يكن  
لغرض غيره وقاله المالك رضيت باستدامة البئر أو أخطر استنع عليه العلم لا يدفع الضمان عنه بذلك  
وقول الشارح وأن دفع عنه الضمان الخ أي في الصورتين وأما في الثانية فظاهر وأما في الأولى فلا تعديه  
قد انقطع برد للمصوب وسع المالك من الإعادة فلا يضمن من تعذر الحفيرة وكذلك لا يضمن المالك  
لأنه يحضر حر وبعبارة سول قوله وأبرأه من الضمان في الثانية يقتضي أن المنع من العلم في الأولى  
كان في البراءة من الضمان الحاصل بالتردى وفي ابن حجر ما يصرح بأنه لا يكتفى بالمنع من العلم بل يوليه  
فيها لا يمتنع إلا أن أبرأه من الضمان حيث قال ولما لم ينعمه من بطله وإن كان في الأصل مبدوعا لا من  
طرحه فخرها وخشي تلف شيء فيها إلا أن أبرأه من ضمانها انتهى (قوله) في طر بقر الداهب ليس يقيد بل  
مضى كان محمولات أقرب كان الحكم كذلك ولا يرد إلا بالاذن (قوله) لا يرد إلا بالاذن فلا يرد بدون  
الاذن قال مالك تنكفيه تغلظها قل (قوله) كأن يزره أجرة ما قبله) أي ما قبل الرد اه حل (قوله)  
دون قيمته) أي قيمة ما بقي منه يرمادى (قوله) وغير الداهب) أي مثله (قوله) كالوخصى عبدا) فلا  
مسحارمه قيمته اه حل (قوله) فانه يضمن قيمته) أي يضمن جميع قيمته لأن الاثنين قبسا  
أثيمة ويلزمه رده لما له مع القيمة شيئا العزيز والظاهر أن الرد قيمته قبل الخلاء اه  
(قوله) إن نفقت قيمته) أي قيمة الباقي حل (قوله) يساوى أقل من نصف درهم) أي فيلزمه تمام  
نصف درهم زى (قوله) فنقصت عينه) أي وحدها فإن انضم إلى نقص عينه نقص القيمة ضمن  
القيمة ومثل الداهب لأنه تابع لضمان القيمة حل وزى ويدل عليه التعليل بقوله لأن الداهب الخ  
وبعبارة شرح حر ويؤخذ من التعليل بأن الداهب مائة لقيمة لها أنه لو نقص من عينه وقيمه  
ضمن القيمة أكن الأوجه أنه يضمن مثل الداهب كالداهب اه قال العلامة الرشيدى والظاهر أنه  
يرجع في الداهب وعدمه وفي مقدار الداهب إلى أهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل  
أن يضمنه بصيراة أو أهل الخبرة المتمثل على عصر خالص من المائة بمقدار الداهب أو يكف  
إغلا عصر حتى تذهب مائته ويغرمه بمقدار الداهب (قوله) لأن الداهب منمائية) مقاتل أن  
يقول قد كثرت هذه المائة حتى تنقوم قطعاً كالوغب أنصاع من الصير قيمته مائة درهم وأغلا  
فصار مائة صاع تساوى مائة درهم فالداهب تسعة مائة صاع ولا شبهة أن لها قيمة لأنه ما تمع يتنع به في  
أغراض لا تحصى اللهم إلا أن يلتزم في مثل هذا نقص العين لكن فيه إشكال لأنه لا يضمنه بصير خالص  
فليس مثله لأن الداهب هنا مجرد مائة بخلاف الصير الخاص وإن ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا  
متقونا سم وقد يوجه وجوب رد القيمة بأن هذا بئر مالوغب مثليا وتلف ثم فقد التل حيث  
وجب فيه رد القيمة وبه يعلم أن رد القيمة ليس خاصا بالتقوم أو يقال إن ما انفصل من الثار لا يجوز  
الرفيه لعدم النضايط فيكون من المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في الباقي لأداهبه  
جيتا اه عرض على حر (قوله) سمن طار) هو هكذا في جميع النسخ والناس رسمه بالياء بصورة

(نقص هزال) حصل قبله

كان غيب بقرة مسهية

فهزلت ثم سمت عنده لان

السمن الاول غير الثاني

(ويجوز بيان صنعة) عنده

(تذكرها) عنده قال ابن

الرفعة او عنده الملك لانه لا

يعد متجددا عرفا (لا تامل)

صنعة (أخرى) فلا يجبر

نسيان تلك لاختلاف

الاعراض (ولو غيب

عصيرا) فذكر ثم تخلل

رده لئلا يترك لانه عين ماله

(مع أورش) لتنعيم بأن كانت

قيمة ناقصة من قيمة العصير

لحصوله في يده فان يفتقص

عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد

فان تخمر ولم يتخلل رده

من العصير وزم الغائب

الاراقة قال الشيخان ولو

جعلت المحترمة بيد الملك

محترمة يد الغائب لكان

جائزا ومقالة متجه (أو)

غيب (خرا فتعدلت أو

جلد ميتة فد بعه ردها)

للمضوب منه لانها فرع

ما اختص به فبضمها

لغاصب

درس

(فصل)

فيما يطرأ على المضوب من

زيادة وغيره (زيادة

المضوب ان كانت أثارا

كقصاره) ثوب وطحن

لبر (فلا شيء لغاصب) بسببها

لغيره لانه اسم فاعل من طرأ فهو زاعل على النسخ فله بدل من الميزة ياء ثم أعل كقاص ع ش  
قال ابن عود الحسن كمود السمن لا كئذ كز الصنعة وكذا صوغ على انكسر اه (قوله  
نقص هزال) أشبه به الى أنه لا أثر زوال سمن مفرط لا ينقص زوال القيمة ولو انعكس الحال بأن  
سمن في يده معتدلة سمن مفرط ناقص قيمته رذال لا شيء عليه اقدم نقضا حقيقة وعرفا على ما نقله في  
الكتابية أقره الادب كإثباته كادام الاضوي خلاه لمخالفة قاعدة الباب من تضمين نقص القيمة  
زى وشبهه شرح مدر (قوله كان غيب بقرة مسهية الخ) فردها وأثر السمن الاول اذا الثاني غيره  
وباتن من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال المتجدد غمر أرشها بإنشاء شرح مدر وقوله وما لنا الخ أي  
لا نأبى بئى فإصفا كئذ الرشيدي بخطه (قوله فهزلت) عبارة القاموس هزل كمنى هزالا  
وهزل كنصر زوال هزالا وقد انضم الزاى وأقاربه قوله كنصر أنه يبنى للفاعل اه وعبارة ابن حجر  
إلى البناء الجهور لا غير اه فخلص أن فيه لغتين فعمل من انقصر على البناء للفعول كإين حجر لكونه  
لا كثر وقضية كلام المختار أن محل بناء الفاعل اذا كان الفاعل مذكورا نحو قوله هزل الدابة  
ما يجازي غلاف ما أو انقصر على ذكر الفعول فانه يقال هزلت مينا للفعول لا غير ع ش وقيل ان المبنى  
لفاعل مذج والمبنى للفعول ضد سمن (قوله ثم سمت) في الصباح سمن بسمن من باب تعيب تعيب  
ولنفسن باب تعيب اذا كثر طبعه وشبهه ولو تعدد الهزال والسمن ضمن نقص الشكل قل شيئا وفيه  
لفظان فيه تماثل الغرم بوصف واحد اه قل (قوله عنده) ليس قيدا وانما ذكره لانه محل توهم  
لغير قل (قوله لان السمن الثاني غير الاول) أي لان زيادة في الجسم محسوسة مغايرة لتلك الاجزاء  
قائمة شرح مدر (قوله تذكرها) خرج به تعللها بعمل كان عند الغاصب جبر والافلا والكالام  
فمعتجبا زولا كنهنا فلا يحتاج الى جابر اه قل ومثل التذ كر عود الصحة كقن مرض وعود  
شرطه وعود سن سقط ولو بعد الدلالة كانهما أي حصة اللقن وشعره غير متقومة بخلاف سقوط  
موت الدالة وورق الشجرة فلا يجبر بعوده لان ذلك متقوم حل (قوله قال ابن الرفعة او عنده  
للكمال الخ) منعه من حيث قيل الجبر فيرجع عما كان دفعه للمالك في مقابلتها قل (قوله ولو غيب  
عصيرا الخ) ويجري ذلك في ولو غيب ايضا فخرج أو حاقبت زى (قوله لانه عين ماله) أي وانما  
انقل من صفة الى صفة اه شرح مدر ولو ذكر المصنف هذه المسئلة عقب مسألة الدهن وذكر مسألة  
ما لو غيب عصيرا فأغلا بخلاف تلك المسئلة لكان أنسب (قوله فلا شيء عليه غير الرد) ظاهره وان  
غير مختص بالمل دون قيمته ان لا يرد نقص العين حل (قوله وزم الغائب الاراقة) أي اذا كانت  
غير مختصة بخذا ما يسهده (قوله محترمة يد الغاصب) أي فلا ترق وهل يجبر ذلك للمالك في كالام  
شبهنا مدر نعم وعليه لو تخلل في يد المالك رد ما غرمه الغاصب حل ومقتضاه وجوب رده مع غرم  
العصير ولو وجهه انه غرمه لا لحيلولة (قوله لكان جائزا) وعليه فلا يذم في المحترمة بالاراقة ع ش  
(قوله ردها) أي حيث لا يعرض مالكها عنها حل (قوله لانها فرع ما اختص به) هذا قليل  
قصر لانه يقتضي اختصاص هذا الحكم بالثر المحترمة والذي في شرح الهيجان غير المحترمة كذلك  
وقال زى لان غير المحترمة لا يقال فيها مخصص لانها واجبة الاراقة فورا

(فصل فيما يطرأ على المضوب من زيادة وغيره) وهو قوله ولو خلط بمضوبا الى آخر الفصل (قوله  
زيادة المضوب) الراد إلى زيادة الاصل الطاري على المضوب وان حصل به نقص قيمته (قوله كقصاره)  
بغير التلف مصدر لقصر الثوب وسكن كصرها والمعروف أن الذي بالكسر اسم للصناعة في المباح  
القصر بالكسر الصناعة والفاعل قصار وفي القاموس القصار كشداد وحرفه القصار بالكسر انتهى

لنصديه بها وبهذا فارق  
 للفلس حيث يشارك البائع  
 كاسم (أزرا المالك) يمكن  
 زوالها كان صاغ النقرة  
 حليا أرضه من النحاس الماء  
 (يطلب) من المالك (أو  
 لغرضه) أي الغاصب كان  
 يكون ضربه دراهم بغير  
 إذن السلطان أو على غير  
 عيله فيخاف التعزير  
 وقول أو لغرضه من يداي  
 (لزمه) مع أجرة للثلث  
 (أرض) نقص لقيمته قبل  
 الزيادة سواء أحصل  
 النقص بها أم بإزالتها  
 وظاهر أنه لم يكن لغرض  
 في الزالة سوى عدم لزوم  
 الأرض ومنته المالك منها  
 وأبرأه منه امتنع عليه  
 وسقط عنه الأرض وخرج  
 بما ذكره ما لا يفي الطلب  
 والغرض فينتع عليه  
 الزالة فإن أزال لزمه الأرض  
 وما لو وجد أحدهما وكان  
 النقص لما زاد على قيمته  
 قبل الزيادة بهيها فلا يلزمه  
 أرض النقص (أو) كانت  
 زبادة عينا كمنها وغراس  
 كانت القلع المأمن من الأرض  
 وإعادتها كانت (والأرض)  
 لنقصها انقصت مع أجرة  
 الثلث وقول ولا أرض من  
 زبدي (وان صيغ)  
 الغاصب (الثوب يصغه

برماوى والاراد بالقصارة وما بعدها كونه مقصورا وطحونا حتى يصح جعلها مثلان للأرض أو بالقصارة  
 والطحن فعلا لا يصلحان مثلان للأرض فالراد هما مبتدأ عنهما وقال صاحب الاشارات القصارة  
 بكسر القاف وكذا ما أشبهها من الصنائع مكسورة كلها قال الزجاج في معانيه في كسره على قوله تعالى  
 وعلى أصابعهم غشاوة كل كان مشتملا على الشيء فهو في كلام العرب مبتدأ على فعلة نحو الغشاوة  
 والصماء والقلادة والصماء قال كذلك أسماء الصنائع نحو الخياطة والقصارة قال وكذلك كل من  
 استولى على معنى فاسم المسئول عليه فعلة نحو الخياطة والادارة اه (قوله لنصديه بها) أي بحسب  
 نفس الامر حتى لو تصرف بغيره بظنه نوبه لم يمكن له شيء ع ش على مر (قوله وبهذا)  
 أي بالتدعي فارق الخ أي لأنه عمل في ذلك نفسه حل (قوله كاسم) أي في قول المتن ولو طحنه أو  
 قصره أو صيغه بصيغه وزادت قيمته فالنفس شريك بالزيادة الخ (قوله وأزالتها هو) هو  
 مستأنف (قوله ان أمكن) فان لم يكن زوالها كقصارة لم يكلف ذلك بل يرد به بحاله شرح مر (قوله  
 النقرة) هي اسم لقطعة فضة خالصة ع ش (قوله يطلب من المالك) أي وان لم يكن له أي الغاصب  
 غرض وقوله أو لغرضه أي وان لم يكن للمالك غرض بل ومنعه شيئا (قوله ولزمه مع أجرة مثل)  
 أي أن منعت منه ثلثها أجرة حل (قوله سواء أحصل النقص بها أم بإزالتها) كان كان النقص  
 قبل ضربه الماء يساوي عشرة ثم بعد ضربه صار يساوي خمسة عشر ثم رده كان فصار يساوي ثمانية  
 فان أرض ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو دراهم حاصل بسبب الزالة (قوله وظاهر أنه لم يكن  
 يمكن له غرض الخ) قيد لقله أو لغرضه فالنفس يعلم بغير غرضه عدم لزوم الأرض ومنته المالك من  
 زالة الأرض وأبرأه من الأرض • والمخالفة له لفراده كما كان ان كان يطلب المالك أو لغرضه الغاصب لزمه  
 أرض النقص عما كان قبل الزيادة لعماء كان بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب  
 لزمه أرض النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما أفاده البرماوى (قوله ومنعه المالك منها)  
 أي الزالة ليس بقيد فالدار على البراءة كافي ع ش وحل وعبرة قل ولا حاجة لمنع المالك مع  
 الإبراء خلافا لما يوهمه كلام المنهج ولا يكفي المنع هنا من غير إبراء بخلاف ما صرح في الجفر لأن البراءة  
 هناك غير محتققة اه (قوله لزمه الأرض) أي سواء كان النقص لقيمته قبل الزيادة أو بعدها كما يدل  
 عليه عدم تقييد الشارع وقال حل قوله لزمه الأرض أي ولو لما زاد بسبب الصنعة وقوله وكان النقص  
 لما زاد مفهوم قوله لقيمته قبل الزيادة (قوله وكان النقص الخ) كأن كانت قيمة المصوب قبل  
 الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الزالة مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون  
 الزائدة بسبب الزيادة (قوله لما زاد) أي كما كان لما زاد فهو خير بركان (قوله بهيها) أي الزالة ان  
 جعل الجار والجور متعلقا بالنقص وان جعل متعلقا بزيادة المصوب راجعا للزيادة حل مع زيادة  
 إضاح والظاهر الثاني ويكون المعنى عليه زادت قيمته بسبب الزيادة التي هي الآخر (قوله كانت  
 القلع) سواء طلبه المالك أم لا كان للغاصب غرض أم لا كما يدل عليه إطلاقه هنا وتقيده فهايته  
 قل الغاصب قلعها من أي المالك ولا يلزمه إجابة المالك وطلب الإبقاء بالأجرة أو التملك بالقيمة والملك  
 قلعها من أي الغاصب بلا أرض للنقص لعدم احتراقها عليه فلو قلها ما أجبني لزمه الأرض ولو كانا من  
 مال المالك امتنع قلعها ما لم يطلب المالك فيجب مع أرض نقصها لزمه أرض نقص الأرض ولو كانا لأجنبي  
 فله حكم مالك الأرض فهاض قل (قوله كما كانت) يفيد وجوب التسوية اه سم أي بزيادة  
 الذي خرج منها لا بزيادة آخر ما لم يأذن له المالك ع ش (قوله بصيغه) بكسر الصادعين ما صغ  
 بدو وضعها الصنعة والكلام في الأول وإن انضم إليه الثاني لا في الثاني وحده لأنه فعل الغاصب وهو

صدر قل **(قوله وأمكن فصله)** كصغ المذهب بخلاف غيره برماوى **(قوله كلفه)** وان لازم على  
 ذلك الحاشية والشيء كإلى البرماوى فلوا منع عنه عند أيقيني رفع الأمر للحاكم ليترجم بذلك فان  
 المنع عليه جزء من ذلك يكتفى به من فصل الصبغ فان قدما لم يحكم صرفه أى أجرة الفصل للمالك  
 بنية الرجوع وأشهد كاذكره ع ش **(قوله)** وظاهر أن المالك إذا رضى بالبقاء أى مجاناً والتقييد  
 خلفه مجاناً ليعلم أنه لا يكف القلع مطلقاً ومنه يعلم أن المالك لو أراد غلته أو إبقائه بالأجرة لم يلزم  
 الغصب إيجاباً لا مكان القلع من غير اشتراط بخلاف المستعبر ح ل وهذا أى قوله وظاهر تقييد لقول  
 الصنف كالفعل وقوله كلفه وقوله بخلاف المستعبر أى فانه لو طلب المبيع منه التيقية بالأجرة أو تركه  
 بالقيمة لم يستعبر موافقة سكن محله كما هي حيث لم يختر القلع أما عند اختياره له فلا يلزم موافقة  
 للموطلب التيقية بالأجرة أو التملك بالقيمة كما أشار إليه سم الطاف **(قوله في المسئتين)** أى البناء  
 والفراس والصبغ ع ش **(قوله لا يكف ذلك)** أى القلع فى الأولى والفصل فى الثانية **(تنبيه)**  
 أنهم يميزونه بصبغة اعتبار فعله فالو طيرت يجرى بها فاصبغ بصبغة اشتراكه ولو استأجره لصبغ بوب  
 فبدرمى فوقع فى الن بغير علمه فاصبغ زيادة عليه اشتراكه أيضاً قل **(قوله لزمه ارش)** أى  
 أن كان النقص بصبغ أو الصنعة لا باخترناض سر الثياب كإسباني وان كان تأمله يتراءى منه  
 القصور لتبادره في كون النقص بسبب الصنعة **(قوله أوزادت اشتراكاً)** أى أن كانت الزيادة بسبب  
 الصنع أو الصنعة لا بارتفاع سر الثياب كإسباني وان كان قوله بالصبغ فيه قصور اه **(قوله وان صبغه)**  
 نوبها أى صبغ نفسه فان صبغه بصبغ غيره ضمنه وشارك صاحب الصبغ إن زادت قيمته بسبب  
 الصنعة والأفلاش له حل وهذا مقابل لقوله وأمكن فصله كإلى الشورى وأولى من هذا أن يجعل  
 قيد قوله والأفلاش للصنف كإسباني مقابل قوله وأمكن فصله بقوله والأفلاش تأمل والتقييد إنما هو للشي  
 الثانى بمسألة الاربعه قوله أوزادت اشتراكاً أو ما لا تنفى الأول وهو النقص فلا يتقيد بكون الصبغ غير نوبه  
 ويظهر هذا قول الشارح فلاش له حيث لم يقل ولا عليه **(قوله فلاش له)** وان زادت قيمته لأنه من  
 قبل الأثر وتقدم أنه لا شئ له فيه وان زادت القيمة بسببه ع ش **(قوله على جهة الشروع)** أى بل  
 هم شركة مجاورة كما يدل عليه قوله بل أحدهما الخ **(قوله والأخر بصبغه)** أى فتكون شركة جوار  
 قل **(قوله ومن فولده)** أى فوائدهم الخلاف من كونها شركة شيوخ أو شركة مجاورة **(قوله قال في)**  
 لزوم الخ هذا تقييد لقول المتن والأفان نقصت كما يؤخذ من كلام زى **(قوله أطلق الجمهور)**  
 المسئلة أى فى الزيادة والنقص أى للذكور بين المتن كما يعلم من الذى ذكره زى أى أطلقوها  
 عن التعميل بكون النقص حيثما بسبب انخفاض سعر الثوب أو سعر الصبغ أو بسبب الصنعة وعن  
 التقييد بكون الزيادة بسبب ارتفاع سعر أحدهما أو بسبب الصنعة مع أن أرض النقص لا يكون على  
 الغاصب إلا إذا كان بسبب الصبغ أو الصنعة ولا يشتركان فى الزيادة إلا إذا كانت الزيادة بسبب الصنعة  
 كما أشار إليه الشارح بقوله فيمكن تذييل الإطلاق عليه **(قوله فالتنقص على الثوب)** أى ولا يلزم  
 الغاصب أرض النقص خلافاً لفتاوى كلامه السابق **(قوله ففى بينهما)** أى بنسبة قيمة الثوب  
 والصبغ كما كانت قيمة الثوب وحده عشرة والصبغ وحده خمسة فصارت قيمة الثوب بسبب الصنعة  
 ثمانية عشر والغاصب ثلث الزيادة ولعل الفرق بين الصنعة وبين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص  
 بينهما حيث جعل على الغاصب وحده أن الثوب خلاف الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل فلأورد  
 أحدهما الآخر لا بد من المسئلة كإسباني لا يتنفع به وحده فلأورد المالك بيع الثوب لم الغاصب  
 بغير صبغه مع أنه متدفع ليس له أن يضر بالمالك بخلاف ما لو أراد الغاصب بيع صبغه لا يلزم مالك الثوب

يتم مع التلاصق المتعدى بتعدي إزالة ملك غيره كاذكره **ح** **(قوله** تنزيل الاطلاق) أي إطلاق الاشتراك وقوله عليه أي على ما في التهمة ويمكن تنزيل كلام المتن على كلام صاحب الشامل والتمة بأن يقال فإن تمت قيمته أي لا يخاف من سحر الثياب وقوله أوزادت قيمته بسبب الصنعة اشتراكا فان قلت - حيث كان كلام التهمة هو القول عليه فهل جاءه متنا قلت ماذكره في المتن هو كلام الأصحاب والجمهور فأجاب أن بينهم فيه ع ش اطف **(قوله** فالحكم كذلك) أي فان زادت قيمة الثوب بالصنيع المبنى اشتراكا أي ملك الثوب وملك الصنيع ولا يخفى الغالب وان زادت القيمة بسبب الصنعة وأما الجواب فلا يخفى فيه للتصاقل لصاحب الصنيع بل يفوز به للمالك وان زادت القيمة بسبب الصنعة زى **(قوله** فلا يأتى الخ) أي فالزيادة له لا للغالب لأنها أثر محض والتقص على الغالب فيقرم أثره عن وقوله فلا يأتى فيه الاشتراك أي فالزيادة كمال الملك والتقص على الغالب ويمتنع ضله بفراذل المالك وله إيجاره عليه مع ائثار التقص **(قوله** وبزيادة قيمته) أي وخرج بزيادة قيمته أي في قوله فان تمت قيمته الخ **(قوله** ما لم يزد قيمته ولم تنقص) أي والقرض أن الصنيع للغالب **ح** ل فان كان لا يخفى ضمه الغالب له وصاحب الثوب يفوز به اه **(قوله** ولو خلط) أراضا بضمه **ح** ل **(قوله** بغيره) سواء بمال الغالب أو غيره من منصوب أكثر أو غيره قل **(قوله** وأمكن تميزه) أي كله أو بعضه شرح م **(قوله** كزيت زيت) وكلاهما كل متى كالجبور والدرهم على التعداد بخلاف التفوق فلا يأتى فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجين قاله شيخنا م **ر** قل **(قوله** فكأنك) فيملكه ملك مراعاة كائنتهم فيحجر عليه حتى يؤدي مثله للمالك كائنتهم ذكره **ح** ل هنا **و** أعلم أن السبي اعتراض القول بجملة ما لا يراعى تشككه وقال كيف يكون التعدى سببا للملك وساقى أحداثجة واختار أن ذلك شركة بينهما كالثوب المصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسلط الظلمة على ملك الادوال يغلطها فهرا على أربابها زى ومع ذلك فهو ضعيف كما في شرح م **ر** وعبارته ولهذا صوب الزكسنى قول الملاك قال ويندفع المحذور يمنع الغالب من التصرف فيه وعدم تقوده منه حتى يدفع البديل اه وقال قل قوله فكأنك أي من حيث تعاقبته بدنه ويمتنع عليه التصرف فيه للرد بده كما رسم لوميز من الخواص بطله قصر المنصوب جازله التصرف بباقي كفا قال شيخنا ولو تعدى ملكه للمنصوب كتراب وقت خلطه بجرجين وجعله أجرا لوجبه رد الناظر وفرم مثل التراب لان السرجين يستهلكان بالاراء ولو خا ط مضموم بين باذن مالكهما أو اختلاط لا يغله فهو مشترك بين المالكين وليس لاحدهما أخذ شيء منه بلارضا الآخر وليس للغالب تقديم أحدهما بل ما يأخذ أحدهما باق على الشركة وطماقت نسبة الاجزاء لا القيمة ويجوز صاحب الاداء ان يعلو دون عكسه واذا ابعاه قسم منه بنسبة القيمة لا الاجزاء **(تنبيه)** قال شيخنا الرمي لوجهل رباب الاموال بان لم يدل لما ملك قال ضاع أمره لبيت المال وأما نحو الاكراع المأخوذة في المكوس الآن فلو لم نخرجها ولو بطريقه وان لم يعلم عين مالها لانه معلوم كما رسم اه قل **(قوله** فلا ملك تفريم) أي بدله وقوله وله أن يعطيه منه الخ وله أن يعطيه من غيره ولو لم يرض لان الحق انتقل الى ذمة الغالب واشتعل نقل الملك بين الخواص شرح م **ر** **(قوله** ولم نفعن) من باب ضرب أو قتل أو غم محام وغتار فهو بنتن الغاء وكسرهما أو ضمه لكن نقل ع ش عن المختار انه من باب ضرب فليحذر **(قوله** ولم نجف من اخراجها لنف مضموم) قيد في الضميمة فقط وأما في البناء فليقتل ولو تلف بسبب التلف أضعاف قيمتها من مال الغالب لا من مال غيره **ر** ل لكن قول الشارح الآتي ولم نجف نق

فيمكن تنزيل الاطلاق عليه اه وسكن ابن الرضا هذا التفتيح عن القاضي حين وأبى الطيب وغيره عن البديهي وسلم وخرج يصعبه صبح غيره فان كان صبح ثالث فالحكم كذلك وأصبح ملك الثوب فلا يأتى فيه الاشتراك وبزيادة قيمته وقصها مال لم يزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للتصاقل عليه **(ولو خلط مضموم بانيه)** وأمكن تميزه منه كزايض باجر أو بغير (زيت) تميزوا شق عليه **(والا)** أي وان لم يمكن تميزه كزيت زيت أو بغير (فكأنك) سواء أخلط بطله أم بأجود لم يرد أن المالك يقرم (له) أي الغالب (أن يعطيه منه) أي من المنصوب (أن خلطه) أي المنصوب (بشبهه أو بأجود) دون اللزاد الا أن يرضى به ولا يرضى له وقول له الخ آخره من زايدي **(ولو غصب خشيعة مثلا)** أي غصب عليها أو أدجها في سفينة **(ولم نجف)** من اخراجها **(نق مضموم)** من قس اموال أو غيرها

(كف خراجها) أوردتها  
الى مالكها وأرض قصها  
ان تقصت مع أجرة اللل  
فان غفنت بحيث لو أخرجت  
لم يكن لها قيمة فهي كالتلف  
أو خيف من إخراجها  
ما ذكر كان كانت أسفل  
السفينة وهي في لجة البحر  
فصبر المالك الى أن يزول  
الخوف كأن نصل السفينة  
الى الشط وبأخذ القيمة  
للاحيولة وخرج بالمصوم  
غيره كالخروج وماله والتقيده  
بمقتضى في الصورتين و لم  
يخفف تلف مصوم في الاولى  
من زيادتي (ولو وطئ)  
الغاصبة أمة (مقصوبة بعد  
زان منها) بان كان عالما  
بالتحريم مختاراً أو مديعاً  
جهل بعد اسلامه ونشأ  
قريباً من العلماء (ووجب  
مهر) على الواطئ ولو زانيا  
(ان لم تكن زانية) والا فلا  
مهر اذ لم يهرق ولو زانية  
مرعدة ماتت على ردها  
ولو كانت بكرًا لزمه أرض  
بكره مع مهر ثيب (ووطئ  
مستتر منه) أي من الغاصب  
(كوطئ) في الحد والمهر  
وأرض البكره فيحد الزاني  
لم تكن زانية فوارش البكره  
(وان أسلمها) أي الغاصب  
أولئذ ي من (زنا) قاله  
رفيق للسيد (غير نسيب)

المعروف الاول من زيادتي صريح في أنه قيد في الاولى أيضاً وبعبارة شرح مهر ولو غصب خشيته مثلاً  
ويجوز على ملكه وغيره ولم يخفف من إخراجها تلف مصوم نفس أموال مصوم أخرجه ولو تلف من  
المال بالغصب أضعاف قيمته لتدبيره انتهت بقوله ولم يخفف من إخراجها الخ صريح في أنه قيد في الاثنتين  
ولا يظهر كلام مرل والغصب الذي ذكره بقوله ولو تلف الخ لا ينافي كونه قيداً فيهما لان مهر أتى  
بالمصوم مع أن كلامه صريح في أنه قيد فيها تأمل (قوله تلف مصوم) أي ولو للغاصب أي غير البنية  
الزوج فوقها فانه مهر قال ابن القتيب ويني أن يلحق به ما يبيع التيمم الاثنتين أي في غير  
أدى يردى والظاهر أن المراد بالتلف ما يمتثل نقص الصفة كاستبدال التمتع حل (قوله كف  
لخراجها) لبقاء ملكها وقال أبو حنيفة بملكها الغاصب ويغرم قيمتها بدل لتأخره على اليد  
راحت حتى تؤديه زى (قوله لم يكن لها قيمة) ولو تافهت وقوله فهي كالتلف أي فيغرم مثلها  
لأنها مثلية حل أي لا متقومة خلافاً لما تشرع في بعض كتبه لان معايرها الوزن و يصح الرأى فيها  
وإثبات خلافهم في السلم أو السلم في خشيته عشرة أذرع لان المداخلة ما يحصل به الضبط لا المكيال  
الامل زى (قوله الى الشط) المراد به أقرب شط يمكن الوصول اليه والأمن فيه كما هو ظاهر لاشط  
نفس مهر وقل (قوله كالخروج في ماله) قال شيخنا الرملي ومثله المرتد وتارك الصلاة بعد أمر  
الامير بالانصراف ولو رقيقاً كان التحق بدار الحرب بعذابه واسترق (قوله من زيادتي) ويمكن  
جل قول النجاشي الان بخلاف تلف الخراجا للصورتين كما قاله مهر فلا زيادة (قوله ولو وطئ) الغاصب  
لأنه أي لم يكن أصلاً ملكها كما قاله حل أما إذا كان أصلاً للمالكها فلا يعد ماله في مال ومهره من  
شيء الاضغاف اطف (قوله ووجب مهر) ويعدد بتعدد الوطئ كما سيأتي في محله قل (قوله  
لو زانيا) أي أنه استوفى منفعة البضع لكن في حالة الجهل بحج مهر واحد وان تكرر الوطئ وفي حالة  
ان لم يتعد دون وطئهما متعلما أو أخرى جاهلاً فهران مهر اطف (قوله فلا مهر) وأما أرض البكره  
فبجباله لا ينفق بطوارقته لانه في مقابلة جزء من بدنها كما لو أدت في قطع بدنها ولو ادعت للوطئ  
الكرام أي طلب المهر وانكر الزاني فالتمس بقول الزاني جيبته لان الأصل عدم الاكراه فيجب عليه  
المهر ولا مهر كذا نقل عن زى تيمال شيخه مهر ونقل الشهاب الرملي تصديقها وبوجه بان الأصل  
من أن بزانيا وبأن الأصل أيضاً ضمان المهر اه عرش واعتمد الرملي الاول (قوله اذ لا مهر لرملي)  
ليست بمرأة وهي أخذ الدعي في الدليل لانه علل هذا بالحكم الذي ادعاه وهو أنه لا مهر للزانية والجواب  
عن طوائف الزان الدليل عام فهو حكم بالكلية على الجزئي الذي هو الدعي أي والكلية ثابتاً متقرر  
ومع أن يرد بقوله اذ لا مهر لرملي الحديث الوارد فيكون دليله من السنة (قوله ماتت على ردها)  
قد ظهر ولو لأرض البكره لانها مهددة سوء كانت أو أمة حل (قوله ولو كانت بكرًا) أي وأزال  
بكرتها ولا كالزنا فالواجب مهر بكره غرواه (قوله لزمه أرض بكره مع مهر ثيب) هذا هو المعتقد  
وذلك على عليا ويجب مهر بكر بلا أرض بكره في النكاح القاسد ومهر بكره وأرض بكره في البيع  
القاسد قل (قوله كوطئ في الحد والمهر) نعم تقبل دعواه هذا الجهل مطلقاً ما يرسل علمت الغصب  
فيستدعيه من محرق اسلامهم عدم مخالفتنا أو خالط أو مكن اشتباه ذلك عليه شرح مهر  
(قوله يجب على الواطئ المهر) أي المتقدم وهو مهر ثيب مع أرض البكره كما في شرح شيخنا وفتن  
عن جواب مهر بكره لمن البيع القاسد كما تقدم واعتمد شيخنا الاول وخص ما في البيع القاسد بغير  
للتزني من الغاصب اذ من المرجح أن ذكر الشئ في بابه وهو ظاهر لان البكره المرتبة على يد الغاصب لها  
حكم الغصب اه قل (قوله وان أسلمها) الضمير للرفع راجع للاحد وان لم يكن الحظف

لا من زنا (أو غيره خربسب) لاشية (١٣٣) (وعليه قيمته) لنفو يتعرق بطنه (وقت انفصاله) ليليدان التفرغ قبله غير

مكن (و يرجع) المشتري  
على الفاسد بها) لا يفرغ  
بالبيع لو خرج زبانيه  
ما وصلها ميتا فان انفصل  
بلا متاة فلا قيمة عليه  
أو بجناية فعل الجاني ضامه  
ولمالك فتمين الفاسد  
والمشتري منه ويقال مثل  
ذلك في الرقيق المنفصل  
ميتا بجناية وفي ضمان  
الفاسد بلا جناية وجهان  
أحدهما وهو الوجهان  
ليثبت اليه عليه بعلاله  
ومثله للمشتري منه ويضمنه  
قيمته وقت انفصاله لو كان  
حيًا ويضمنه الجاني بعشر  
قيمته أنه يضمن الجاني  
الحر بفرقة عبد أو أنه يملك  
ذلك عما يأتي في كتاب  
الجناية فتضمن المالك  
للفاسد وللمشتري منه  
بذلك وسيأتي ثم إن بدل  
الجاني المجني عليه يحمله  
العاقبة وقولي ولو وطئ إلى  
آخره أولى مما عاير به (د)  
يرجع عليه أيضا (بأرض  
نقص بناءه وغرامه) إذا  
قلعها المالك لأنه غرمه بالبيع  
(لا ينرم ما تلف) عنده (أو)  
تعيب من المصوب  
(عنده) أي المشتري فلا  
يرجع به إذا غرمه المالك على  
الفاسد لان الشراء عقد  
ضمان وإنما يرجع عليه  
بالتن (أو) بغير (منفعة)  
استرقاها) كالسكنى  
والركوب والوطء لانه استرقى مقابله بخلاف غرم منفعته لم يسترقها لانه لم يملكها ولا انتم ضامها (وكل ما لو



غرمه) المشتري (رجع به)  
 على الغاصب كقيمة الولد  
 وأجر المنفعة القائمة تحت  
 يده (لو غرمه الغاصب)  
 ابتداء (لم يرجع به) على  
 المشتري (ولما يرجع) أي  
 وكل ما لو غرمه المشتري لا  
 يرجع به على الغاصب كآجرة  
 منفعة استوفها لو غرمه  
 الغاصب ابتداء يرجع به على  
 المشتري نعم لو غرم قيمة  
 العين وقت الغصب لكونها  
 أكثر لم يرجع بالزائد على  
 الاكثر من قيمة وقت قبض  
 المشتري الى التلف لانه لم  
 يدخل في ضمان المشتري  
 وذلك لا يطالب به ابتداء  
 كذا استثنى هذا لا يستثنى  
 لان المشتري لا يضمن الزائد  
 فلا يصح به الضابط المذكور  
 (و) كل (من انبت) بنون  
 فوحدة فنون (بده على يد  
 غاصب فكشتر) في الضابط  
 المذكور في الرجوع وعدمه  
 درس  
 (كتاب الشفعة)

ما كتب موصولة بكل اذا كانت ظرفا فان لم تكن ظرفا كتبت مفصولة كقاي لفظ الصنف • والحاصل ان  
 كل مبتدأ موصولة أو موصولة شرطية بمعنى ان والجملة الأولى من الشرط والجزاء صفة أو صلة والجملة  
 الثانية خبر وقوله ولا يرجع مقتضى منفيه في كل أنه حذف المبتدأ وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر  
 وانظر له وجازع رية (قوله) نعم لو غرم قيمة العين استردك على قوله وما لا يرجع (قوله) لم يرجع  
 لانه كما اذا كانت قيمته وقت الغصب مائة وباعه بخمسين وهو يساويها وبلغت قيمته عند المشتري  
 سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلاثين (قوله) ولا يستثنى أي ولا يصح استثناءه  
 درس  
 مأخوذة من شذعت كذا بكذا اذا ضمته اليه سميت بذلك انضم نصيب الشريك الى نصيبه أو من  
 الشفع وهو الذي ترك الشفع يجعل نصيبه شفعاً بضم نصيب شريكه اليه أو من الشفاعة لان  
 الأخذ في الجملة كان أي بالشفاعة ولكونها تؤخذ فخر اعلى للمشتري جعلت إثر الغصب إشارة الى  
 استثناءها منه والمفعول هنا أفضل ما لم يكن المشتري نادماً وبغيره برما وفي الاستثناء شيء لعدم دخولها  
 في نصيبه ووجهه بقيد بغيره حتى أو بقيد عدد وانما الآن براد كأنها مستثناة منه سم على حجج  
 وقوله والمفعول هنا أفضل ظاهره وان اشئت اليها حاجة الشريك القديم وينبغي خلافه ويحتمل بقاؤه  
 في ظاهره ويكون ذلك من باب الايثار وهو أولى حيث لم تدع اليه ضرورة كالاتياج للما للظاهرة  
 بعد دخول الوقت وعلمنا هنا لم يترتب على الترك معصية فان ترتب عليه ذلك كأن يكون المشتري  
 مشهور بالقبول وبقينى أن يكون الأخذ مستحبا بل وجبا ان تعين طريقه فمما ير بد المشتري من  
 العجز عرش على مر (قوله حق تلك) هو معنى الاستحقاق معناها شرعاً هو الاستحقاق وان لم  
 ير ذلك وقوله فقهر بالرفع والجبر على أنه صفة لحق أو تلك (قوله الشريك القديم) ولو حكما  
 لئلا يلو باع أحد الشريكين حصة لشخص بشرط الخيار له أو لها ثم باع شريكه بيعت فلم يشتري  
 جزء الخيار للشفعة على الثاني كما يأتي مع أنه غير شريك لعدم ملكه والشريك القديم شامل للذي  
 له (قوله ولا اصل فيها) أي قبل الاجماع اه شرح البهجة ولعله أسقطه هنا مراعاة لن شذفع الأخذ  
 بها فيها خلاف في الجملة وذكره هنا تزيلا للناظر منزلة المدم عرش (قوله قضى) أي حكم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة فان قلت الأفعال وما تزل نزولها لا عموم فيها وما من صيغ العموم لانها من كلام  
 الراوى اخبار عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم إنما هو من جهة الالفاظ ولم يعمل ما وقع منه صلى  
 الله عليه وسلم لا خيال أن الواقع منه أن شخصا باع حصته من دار قضى لشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف  
 ذلك ما يصح الاستدلال بالعموم الذي في ما يمكن الجواب بأن الراوى فهم العموم بما وقع منه صلى الله  
 عليه وسلم فغير عمدهم من حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار اجابعا على أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم أو يقال نزل القضاء منزلة الإفتاء أي أثنى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الخ عرش على مر (قوله فيما يقسم) هو ظاهر في أنه يقبل القسمة لان الأصل في المني بزمان  
 يكون في المكان بخلافه بلا استعمال أحدهما على الآخر يجوز أو أجال اه زى وس وقوله يجوز  
 أي يجوز ان وجدت قرينة ظاهرة على أنه المراد كقاي قوله تعالى لم يدوم ولم يولد واذ لم تكن قرينة معينة  
 خصوص المراد كان اللفظ باقيا على اجاله لم تنسح دلالة عرش (قوله) فإذا وقت الحدود معنى وقوع  
 الحدود ونفسر بضالطه أنه سالت القسمة بالفعل فصار كل منهما جارا لا لاخر بعد أن كان شريكا ولا  
 شفعه الجار عرش (قوله) ونفسر بالخالف هو بالتشديد أي يستوقال سم بالتخفيف أي فرقت أي جعل

باسكان الفاعل وحكى ضمهاوه  
 لغة انضم وشرعا حق تلك  
 فقهر يثبت للشريك القديم  
 على الحادث فيما لك بعض  
 • والاصل فيها خبر البخارى  
 عن جابر رضى الله عنه قضى  
 رسول الله ﷺ بالشفعة فيما  
 لم يقسم فإذا وقت الحدود  
 وصرفت الطرق

لكل طريق بأن فرقت الطريق المشركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير اذ لا يلزم من وقوع الحدرد بيان الطريق **(قوله وقد دله في أرض)** أي بعد قوله فيما يقسم فيكون بدلا من ما عاده الجار وحيد فيوا أن ما واه سلم في كل شركة لا تقسم بعه أو سائلا كما قاله مر وأنى به الان الأولى تشمل المنقول وغيره وان كانت هذه من بقوله فإذا زارت الحدود وهذه خاصة بغير المنقول **(قوله والمعنى فيه)** أي في نبوت الشفعة وأشار به إلى أنه معقول المعنى **(قوله واستحدث)** عطف على مؤثقا أي وانما ثبت الشفعة ليدفع النفع ضرر مؤثقة القصة وضرر استحداث المرفق الذين يحصلان من الشترى لولم يأخذ النفع بالشفعة **(قوله الصارثي)** أي إلى النفع أي بالنفع طلبها للمشترى **(قوله أركانها)** أي الشفعة بمعنى الاستحقاق وان لم يوجد تلك وان كان عند تلك يحتاج إلى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم ذكر الصيغة فقال والصيغة انما يجب في تلك أي لا في الاستحقاق لانه ثبت بيع الشريك من غير ثمن شيئا **(قوله والصيغة انما يجب)** أي فلا حاجة إلى عدوها ركنها بل يصح ع ش على مر وهو جواب عن سؤال تقديره هل جعلت الأركان أربعة **(قوله أن يكون أرضا بتابعها)** خرج به بيع بناء وشجر في أرض محسنة اذ هو كالمنقول شرح مر قاله ع ش قوله في أرض محسنة وصورتها على ما جرت به العادة لان ان يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدر في كل سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج للضرب على الأرض كل سنة بكذا وانغز ذلك لضرورة اه بحر **(قوله بتابعها)** أي مع تابعها ان كان فلا يقال مفهومه أن الأرض الخالية عن التابع لا شفعة فيها ع ش والمراد بانع ما يتبعها في مطلق البيع **(قوله كشجر)** قال حل هل وان نص عليه مع الأرض أولا لأنه اذا نص عليه صار مستقلا نظروا في ع ش على مر ما يقتضي انها ثبت فيه ولو نص على دخوله وان النصيب عليه لا يخرج عن الذبعية عند الاطلاق **(قوله غير مؤثر)** أي عند البيع فيؤخذ بالشفعة ولولم ينفق الاخذ حتى بر وبعبارة مر غير مؤثر بر أي عند البيع وان كان مؤثرا عند الاخذ وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعه فله يؤخذ بالشفعة حل وأما مؤثر بشرط دخوله فلا ثبت فيه الشفعة لانتفاء التبعية كأي ع ش ومثل غير المؤثر أصول بقل بمحضرة بعد أخرى حل بجامع الدخول في البيع **(قوله وبناء وتوابعه)** بدخل في التوابع مفتاح غلق مثبت كاقدم باب الأصول **(قوله من أبواب وغيرها)** أي من كل منفصل توقف عليه نفع متصل حل كفتح غلق والاعلى من يجرى ربما قل **(قوله في بيت على سقف)** ولو كان السفل مشتركين اثنين والعلو لاحدهما بعبارة ونصيبه من السفل فالشفعة في نصيبه من السفل لاني العلو لانه لا شركة فيه وكذلك كانت الأرض مشتركة وفيها أشجار لاحدهما بعبارة مع نصيبه منها فالشفعة في الأرض بمحضتها من الغن لاني الشجر اه مر **(قوله ولو مشترك)** أي ولو كان القف مشتركا وأما البيت فالقصر أنه مشترك والغاية للرد على القائل بأن السقف كالارض **(قوله أفرده بالبيع)** ظاهره ولو بتفصيل الغن كأن قاله بملك الشجر بكذا والارض بكذا وهو ظاهر ونظيره ما صرح به مر في شره من أنه لو كان على النخل غير مؤثر بر وباعها بشرط دخول الغن قاله لا شفعة فيه لانتفاء التبعية اه ع ش **(قوله مع مفرسه فقط)** أي فلا ثبت الشفعة في المفرس والشجر لان المفرس غير مستمتع حل أي لأنه مع الشجرة فلا يكون متبوعا وانظر هذا خرج بأي شيء كلامه ويمكن ان يقال خرج بقوله أرضا بتابعها بأن يقال أراد بالارض الأرض المقصودة للشترى ع ش **(قوله ولا في شجر جاف)** فلأرد الشفعة الاخذ فثبت الارض مع الشجر ثم قوت بدونه وقسم الغن على ما نص كلامه كالو باع شقصا مشفوعا وسيفا ع ش على مر **(قوله لانتفاء)**

التبعية

فلا شفعة وقد دله في أرض أو ر بيع وأحوط والمعنى فيه ضرر مؤثقة القصة واستحدث المرافق كالصعد والصور أو لينة في الحصة الصائرة والربع للزول والحائط البستان (ركنهم) لينة (أخذوا مأخوذ منه وما أخذوا) والصيغة انما يجب في تلك كسبي (وشرط فيه) أي في المأخوذ (أن يكون أرضا بتابعها) كشجر وغيره بر وبناء وتوابعه من أبواب وغيرها (غير نحو بحر) كجري نهر (لاغنى عنه) فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشتركين في شجر أفرده بالبيع أو بيع مع مفرسه فقط ولا في شجر جاف بشرط دخوله في أرض لانتفاء **(قوله من غير لفظ)** أي فلا تنك من الشفع (قوله أو مملوكة بأجرة) فاذ باع أحد المتأجرين حصته من البناء أو الشجر لا ثبت الشفعة للمتأجر الآخر

التي فيه ثبوتها في الشجر الرطب وان نص على دخوله لانه لو سكت عنه دخل عند الاطلاق  
 عن **(قوله)** فلو باع داره أي التفتحه به وكذا لو باع بستانه الخاص به ولا شريك في مجرى النهر الذي  
 انفق عنه فلا شفعة في أموال باع بمبيعه من الممرات في الروضة كأما لو كان للشريك الشفعة ان كان يقبل  
 هذه وانشكل بأن الممر من حرم الدار وهو لا يصح بيعه لانه يؤدي الى بقاء الدار بلا عرق فهو كمن  
 يبيع داره لثمنها يبتاعها لنفسه والاصح في ياد الروضة بطلانه لعدم مره لا أن يحمل على أن الدار متصلة  
 بملكه أو نزع كاسودها في المهمات اه زى **(قوله)** بأن كان الدار ممر آخر الخ أي أو اتسع الممر  
 بحيث يمكن أن يترك للشرية منه شيء عرفه فنثبت الشفعة في الباقي حل وحل **(قوله)** أو أمكنه  
 احد الخ ظاهر ولو بؤنة لم يوافق لكن قيد شيخنا كابن حجر بقوله ما يمكن لمناقض حل **(قوله)**  
 كبيع مثال لأخذه وقوله ومهرأى وشقص جعل مهر أو كذا ما بعده وأخذ فيه ما الشفع به المثل  
 ولم يلزم البدية حل **(قوله)** كالجمل قبل الفراغ من العمل كأن جعله بنصف داره مشتركة على  
 وتعدية لانه لا يملكه إلا الفراغ من العمل وان جرى سبب ملكه وهو المعاوضة وبعده الفراغ من العمل  
 بأخذ بأجرة مثل الرأه حل **(قوله)** وهو مضر لانه يقتضي عدم ثبوت الشفعة فيما إذا كان الخيار  
 للثمن من أن يثبت فهو مضر بالنسبة لذلك وقوله أولا حاجة اليه وذلك فيما إذا كان الخيار للمبايع أو لمبا  
 فذلك خرج بقوله بلك لعدم ثبوت الشفعة حيث نزل لعدم الملك الطاري لا لعدم اللزوم كانه على ذلك  
 الترح اه صف فقوله لثبوت الشفعة الخ أي فهو مضر وقوله لا لعدم اللزوم أي فهو غير محتاج اليه  
 فلو تنوع **(قوله)** كإسائي أي قوله أو ثبت لمشتري فقط الخ **(قوله)** وعدم ثبوتها جواب عما  
 قبل محتاج إذا كان الخيار للمبايع أو لمبا فها لا ثبت لعدم اللزوم فأجاب بما ذكره وقوله كإسائي أي  
 في قوله فثبت لثمن الخ **(قوله)** لعدم الملك الطاري هذا خبر عن قوله وعدم ثبوتها **(قوله)** وان لا  
 يطرعه أي النقص المأخوذ **(قوله)** بأن يكون بحيث يتنفع به ظاهره أن لو انتفع به من غير ذلك  
 لوجه كان أن جعل الحمام دارين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة لأن تنفعهما في هذه الحالة  
 ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة ولعل خبر مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة أخذ من العامة  
 وفي قولنا لا في ثبوت الشفعة في النقص دفع ضرورة القسمة الخ ع ش على مر **(قوله)** يتنفع  
 به أي القسم المأثري اه مرحومى والظاهر أن الضمير راجع للمأخوذ **(قوله)** كطاحون وهو  
 لا كالمعدل طعن وليس المراد به الحجر والخشب فقط فانهما متقولان وإنما ثبتت الشفعة فيما تبعها  
 لكن زى وبعبارة ع ش قوله كطاحون وحمام وان عرضا عن بقائه على ذلك وقيد لجعلها  
 طريق وهو ظاهر ما دام على صورة الحمام والطاحون فلو غير صورته ما عن ذلك فينبغي اعتبار ما غيرا  
 له اه وهو بخلاف ما تقدم عنه في حاشيته على مر فخر المعتمد والظاهر أن الذي ذكره ع ش  
 لما نقله الشرع بأن يكون بحيث يتنفع الخ **(قوله)** وذلك أي وبه اشتراط ان لا يبطل نفعه ظاهر  
 لأن الخ أي الذي يبطل نفعه بالقسمة لا ينقص فلا ضرر فلا بد من هذه الضمنية للتعليل لنتيج المدعى وهو  
 اشتراط أن لا يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة لأن التعليل إنما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط  
**(قوله)** دفع ضرورة القسمة أي لو قسم **(قوله)** والحاجة بالجر عطاف على مؤنة والمراد بالحاجة  
 الاستياج **(قوله)** وهذا الضرر الخ عبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقعا  
 قبل البيع لو انقسم الشريك ان كان من حق الراغب في البيع تخليص شريكه بيده منه فاذالم  
 قبل البيع لم يوافق على أخذه منه فمفعول أنها لا ثبت لا فيما عدا الشريك فيه على القسمة إذ اطلبها لشریکه

التبعة ولا في نحو م دار لا  
 غنى عنه فلو باع داره وله  
 شريك في ممرها الذي لا غنى  
 عنه فلا شفعة فيه فخر من  
 الاضرار بالمشتري بخلاف ما  
 لو كان له غنى بان كان للدار  
 ممر آخر أو أمكنه إحداث ممر  
 لها في شارع أو نحو م ويرى  
 غير أن آخره أعم مما عر به  
 وان يملك بعض كبيع  
 ومهر وعوض خلع وصاح  
 دم فلا شفعة فيما يملك وان  
 جرى سبب ما يملك كالجمل  
 قبل الفراغ من العمل ولا يملك  
 ملك بغير عوض كارت روضة  
 وربة بلا ثواب وقيد لأصل  
 الملك لزوم مضر أو لا  
 حاجة اليه لثبوت الشفعة في  
 مدة خيار المشتري كإسائي  
 وعدم ثبوتها في مدة خيار  
 المانع وخيارهما كما إسائي  
 لعدم الملك الطاري لا لعدم  
 اللزوم وأن لا يبطل نفعه  
 المقصود منه (لو قسم) بان  
 يكون بحيث يتنفع به بعد  
 القسم من الوجه الذي كان  
 يتنفع به قبلها (كطاحون  
 وحمام) يقيد زنه بقوله  
 (كبيرين) وذلك لأن عنة  
 ثبوت الشفعة في المقسم  
 كضرورة ضرورة القسمة  
 والحاجة الى افراد القسمة  
 الصادرة للشريك بالمرافق  
 وهذا الضرر

**(قوله حاصل)** أي لو قسم حل **(قوله ومن حق الراغب فيه)** أي البيع أن يخلص صاحبه منه  
أي من الضرر وقصته أنه لو عرض عليه البيع فأبى لم يخلص له البيع **(قوله)** بخلاف ما يبطل تقعه أي  
وليس كذلك وما ذكره حكمة فلا يلزم إلزامها عرض على **(قوله)** بخلاف ما يبطل تقعه أي  
فالشرط أن يكون للأخوذ بالشفعة بقاء الاتفاق مع من الوجه الذي كان يدفع به وفي كلام شيخنا  
ما يفيد أنه لا بد أن يكون كل من الأخوذ وغيره بقاء الاتفاق مع من الوجه الذي كان يتنفع به منه  
فيأتي من الجاه حاشا له حل وهو غير مسلم لأنه يقتضي أنها لا تثبت له عشر دار صغيرة إذا  
باع شركة التمس الحاشا أن ليس كذلك بل تثبت له كإص عليه **(قوله)** والشرح بقوله وبذلك علم الخ  
**(قوله وبذلك علم)** أي بقوله وذلك لأن العلم الخ **(قوله)** لا يمكنه أي بأن مالك العشر  
حصة فلا تثبت للشفعة لشركة لأنه من القسمة إذا فائدة فيها فلا يجاب بالمال المتضمنه بخلاف العكس  
قال عرض على **(قوله)** ما يمكنه العشر ملك ملائمه فثبت للشفعة حيث لا صاحب  
الشفعة لأن مشري العشر حيث يجاب طلب القسمة **(قوله)** يجبر على القسمة يعني إذا أراد  
شركة الحادث وهو المشتري للقسمة أعشار القسمة يجاب الباع بمالك العشر على القسمة فذلك  
يثبت له الأخذ بالشفعة وفعلا للشر **(قوله)** كونه شركة وعند الحنفية ثبت للجار الملائم وكذا  
المقابل كان الطريق التي بينهما غير نافذة والحكم من الحنفية بشفعة الجوار ينفذ ظاهر أو بطلنا وكذا  
الحكم في سائر الفروع المختلف فيها **(قوله)** قال شيخنا كان سحر أراض مصر كما هو  
لها تحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه وتقل عن شيخنا **(قوله)** وهو الذي جرى عليه الناس  
في الأعمار قال على الجلال وقررده شيخنا وقد لا تثبت للشركة لكن لعل عرض كوني غير أصل  
شركة لموليمع قصص محجوره فلا يشفع لانه منهم المخاباة فاشن وفارق مال وكل شركة بفاع فانه  
يشفع بأن للوكل متاعل للاعتراض على الوكيل لو قصر من **(قوله)** ليرد **(قوله)** بان وجهه أو  
اشتره الناظر من ربع الوقت ويرد بوقت بخلاف ما إذا وقف على المسجد فليس لناظر أن يأخذ الحصة  
الأخرى للمسجد حل ولعل وجهه أن المسجد ليس شركة بحيث لا أن الموقوف عليه غير عاقله  
والشفعة لا تكون إلا في المملوك تأمل **(قوله)** فلا شفعة لغير شركة بكار ولو قضى حتى بها للجار  
ينقض حكمه وحله الأخذ بطلنا وان كان الأخذ شافعي شرح **(قوله)** فالشفعة لا تشرى الأول  
أي بعد لزوم البيع أخذا من قوله بعد تثبت لا بعد لزوم لأنه في زمن خيار الباع ليس مالكا لأن الملك  
لمن انفر بالخيار فلا يباقي قوله سابقا وعدم ثبوته في مدة خيار الباع الخ والمراد بكون الشفعة ثبوت  
حق الاختيالا الأخذ بالفعل كما يؤخذ من حل وفيه أن كلامه الآتي في الأخوذ وهو الشخص  
والكلام هنا في شرط الأخوذ منه فلا يظهر قوله أخذا الخ ولا يباقي هذا قوله سابقا وعدم ثبوته في زمن  
خيار الباع الخ لأنه في الأخوذ **(قوله)** ان لم يشفع باله أي ان لم يشفع الباع البيع ويأخذ بالشفعة أو  
يقول أخذت بالشفعة ويكون الأخذ بالشفعة فسح للبيع كإقراره شيخنا العززي والظاهر أن هذا  
لا يحتاج له إلا في إذا كان الخيار لها لأن الشفعة حيث ذم موقوفة على شرح الروض أموالا كان لها  
الباع وحده فالملك في المبيع له وحده فيأخذ بالشفعة ولا يحتاج لفسخ بيعه ولا يصير أخذه فسحا  
**(قوله)** لتقدم سبب ملكه أي الأول زى **(قوله)** وكذا لو باع مرتبا أي لاثنتين فأن الشفعة  
للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه وقوله لما أي وحدهما أو مع المشتريين قوله وإن المشتري أي  
قطعا وأل جنبه أما إذا كان للمشتري وحده فليس مما نحن فيه لأنه يكون قد تقدم ملكه لا سبب ملكه

حاصل قبل البيع ومن حق  
الراغب فيه من الشركة  
أن يخلص صاحبه منه بالبيع  
له فباع لغيره لم يطلعه الشرع  
على أخذه منه بخلاف ما يبطل  
تقعه المقصود منه لو قسم  
كلما حرم وحده صغيرين  
وبذلك علم أن الشفعة تثبت  
لمالك عشر دار صغيرة إن  
باع شركة بغيرها لا يمكنه  
لأن الأول يجبر على القسمة  
دون الثاني **(قوله)** شرط في  
الأخذ كونه شركة ولو  
مكاتب غير عاقل كجعله  
مقصدا لم يرد بوقت بفاع شركة  
بأخذ له الناظر بالشفعة فلا  
شفعة لغير شركة بكار **(قوله)**  
شرط في الأخوذ منه تأخر  
سبب ملكه عن سبب ملك  
الأخذ فلو باع أحد شركين  
نصبه بشرط الخيار له فباع  
الأخر نصبه في زمن الخيار  
بيع بت فالثقة للمشتري  
الأول ان لم يشفع باله لتقدم  
سبب ملكه على سبب ملك  
الثاني والثاني وإن تأخر عن  
ملكه ذلك الأول لتأخر  
سبب ملكه عن سبب ملك  
الأول وكذا لو باع مرتبا  
بشرط الخيار لم يرد للمشتري  
سوا الأولهما أم أحدهما  
قبل الآخر بخلاف ما لو  
اشترى اثنتين دلوا أو مضاهي  
مساقل شفعه لاحدهما على  
الأخر لعدم السبق

ويعترض على ان تعبيرى بسبب الملك اولى من تعبيره كغيره بالملك

(١٣٧)

(فلو ثبت) هو اعم من قوله شرط في

البيع (خيار) أى خيار  
مجلس أو شرط (بائع)  
ولوع المشتري (لم يثبت)  
أى الشفعة (لا بعد لزوم)  
لبيع لكلا ينقطع خيار  
البائع ويحصل الملك (أو)  
ثبت (اشترى قط) فى البيع  
(ثبت) أى الشفعة اذا لاقى  
لغيره فى الخيار (ولا يرد)  
المشتري المبيع (ببب) به  
ان (رضى) بالشفع لان  
حق الشفع سابق عليه  
لثبوته بالبيع ولان غرض  
المشتري وصوله الى الثمن  
وهو حاصل بأخذ الشفع  
(ولو كان مشترحة) فى  
أرض كان كانت بين ثلاثة  
أثلاث فباع أحدهم نصيبه  
لأحد صاحبه (اشترى مع  
الشفع) فى البيع بقدر  
حصة لاستوائهما فى  
الشركة فبأخذ الشفع فى  
المثال السدس لأجبع  
المبيع كالوكان المشتري  
أجنبيا (ولا يشترط فى  
ثبوته) أى الشفعة وهو  
مراد الأصل كغيره بقوله  
ولا يشترط فى التملك (حكم)  
بهمان حاكم لثبوته بالبص  
(ولا حضور) كالباع  
(ولا حضور) (مشتري)  
ولارضاء كارد ببيع (وشرط  
فى تلك بها رؤية شفيع  
النقص) وعلف بالثمن  
شرط فيه

(قوله) بماقرر) أى من قوله فلو باع أحد شركتيك الخ (قوله) فلو ثبت) مفرع على قوله وان ذلك  
بموجب لا يصح أن يكون مفرعا على قوله وشرط فى المأخوذ لانه لا يبنى عليه بل يبنى على اشتراط  
كونه مالا كان عدم ثبوت الشفعة قبل اللزوم فيها: اكان الخيار للبائع لعدم الملك (قوله) هو اعم) أى  
لا يشتمل خيار مجلس لانه لا يشترط لثبوته قهرا (قوله) لم يثبت) أى لا يوجد الأخذ بها بالفعل الا بعد  
لزوم فاقدم فى تقديم السبب فى ثبوت الحق بها أى حتى الأخذ حل أى لانفاضة بين قوله هان لم يثبت  
وبين قوله سابقا فالشفعة للمشتري الأول كاسم (قوله) ويحصل الملك) أى للمشتري ولان الملك فى زمن  
خيار البائع للبائع وفى زمن خيارهما موقوف فلا يحصل للمشتري الا بعد اللزوم (قوله) أو اشترى فقط  
يثبت) أى الشفعة ولا ينقل الخيار للشفيع خلافا للزركشى فينقطع خيار المشتري حل فزى (قوله)  
ولا يرد ببيع) وكذلك وجود البائع بالثمن عيبا لا يرد به (قوله) لان حق الشفع سابق عليه) أى على  
لرد ولورده المشتري قبل طلب الشفع فله رد الرد يشفع وجبته يثبت بطلانه كاستحقاق السبب كالأرد  
من الرد الى رد المشتري وكرد البائع برده بالاقالة حج واعتمد شيخنا ان الزائد للبائع لان الصحيح  
أن يأخذ للشفعة يكون فاسخا لردائه يبين به بطلان الرد كما هو وجهه من (قوله) أيضا لان حق  
الشفيع) فيقال وحق الرد ثابت أيضا بالبيع فيتأمل سم وجوابه ما أشار اليه الشارح بان المصدر  
على ما يمكن فيه من الرد وهو انما يمكن بظهور العيب عن (قوله) لثبوته بالبيع) وأما حق  
المشتري فاعلم بثبت الاطلاع على العيب شرح مر فاندفع قول سم وقد يقال وحق الرد ثابت أيضا  
بالبيع اه أى لان العيب موجود فى البيع قبل العقد ووجوده يثبت خيار المشتري فى نفس الأمر من  
من العقد • وحاصل الردع ان الدار على ما يمكن به من الرد وهو ظهور العيب عن على مر ملخصا  
(قوله) وهو حاصل بأخذ الشفع) وحيتثلو رد قبل أخذ الشفع حل يبين بأخذه بالشفعة بطلان الرد  
أول من نسخ الرد قبل أخذه بالشفعة فيقول بطلت الرد وأخذت بالشفعة متى على الأول الشارح  
فى ضرب البعثة حل (قوله) بقدر حصته) أى بقدر ما يخصها من الشفع فيوزع الشفع على  
الحصتين الباقيتين وقوله كالوكان نظيره قول الملق ولو كان لمشتري أى لو كان المشتري الثلث أجنبيا  
لنترك المال الثلثين فى الثالث شفعنا (قوله) ولا يشترط فى ثبوته) أى فى استحقاقها للشفيع حتى  
بأخذه حل (قوله) وهو مراد الأصل كغيره بقوله ولا يشترط فى التملك) أى فى استحقاق ذلك بها  
كذلك مر وهذا التقدير اندفع ما قد يقال ان ما هنا مناف لقوله الآتى وشرط فى تملك بها الخ أى من انه  
لا يبن من أصل هذه الأمور ووجه الاندفاع ان ما هنا فى ثبوت استحقاقه التملك وما يأتى انما هو فى  
حول الملك بعد الاستحقاق كما أشار اليه مر (قوله) كالبيع) مجامع ان فى كل تملك كالمحوض مر (قوله)  
كارد ببيع) أى فانه لا يشترط حضور البائع ولارضاء قال الشورى ولعل الجامع دفع الضرر (قوله)  
فذلك بها) أى بالشفعة أى فى تحقق الملك ووجوده بها حل أى تلك الشفعة للشفيع وهو بعد  
الاختلاف دل وبعبارة مر وشرط فى حصول الملك بها الخ فليس المراد بالملك قوله تملكك بالشفعة  
ولا اكان حاجته لقوله الآتى ولفظ يشعر به فلهذا شروط حصول الملك لا لثبوته حقه لان حقه ثبت  
بغيره قوله أن الطالب للشفعة أو أخذت بها وان لم يزل النقص ولا عرف الثمن تأمل (قوله) رؤية شفيع  
النقص) أما الأخذ منه فلا يشترط فيه ذلك ويتصور ذلك فى الشراء بالوكالة مر (قوله) عبا يأتى  
أقبل قوله وشمع أشبهه اه (قوله) كتمسكت) قال فى الخادم ولا يشترط أن يقول بكذا مشورى

(١٨ - عجمى) - ثالث

كايضا عبا يأتى كالشترى وليس للشترى من مضمون رؤيته (و) شرط فيه  
أيضا (لفظ يشعر به) أى بالتملك وفى معناه مرام فى الضمان (كتمسكت

**(قوله)** وأخذت بالشفعة أي وإن كان قال ذلك عند الطلب قبل وجود هذه الشروط فبيدها حصول الملك كما يؤخذ من الرضوع وبإقراره وبشرط في حصول الملك للشفيع بعد رد به النقص وعلمه بان أن يقول تملكست بالشفعة أو أخذت بها أو نحوه كما خبرت الأخذ بها والا كان من باب الماطاة ولا يفي أعطال ولا عليك بمجرد اللفظ بل في قبض المشتري عوض أو يرضى بذمته **(قوله بالشفعة)** متعلق بكل من تملكست وأخذت كما يعلم من كلام حل في الفصل الآتي عند قوله وبمنع أخذ به قبل ثم وسأتي له هناك أن الشفع لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للشري اشتريت منك كذا أو تملكست أو صالحتك عما اشترى به على كذا لم يكن هذا أخذا بالشفعة بل يكون بيدها قبض على رضا المشتري وعلى إيجاب منه متصل بهذا الاستيجاب لأنه قائم مقام القبول **(قوله)** هم قبض مشتري متعلق بقوله رؤية شيع النقص ولفظ يشربه ولفظ عوطه بالاولى لكان أظهر والمراد أنه يشترط أحداهم ورؤية ما قبض المشتري للتمن أو رضاه بذمة الشفع أو الحكم بها **(قوله)** هم قبض المشتري أي من النقل للمقول والتخيلة والتفرغ بغيره وقال حل المراد بالمبيع النقص أي كما أنه لا بد في صحة الأخذ من قبض المشتري النقص أو لا يأخذ التبريك بالشفعة قبل قبض المشتري للنقص لكان أخذه شراء بالمقبض وهو لا يصح هذا هو المراد من العبارة في شرح هر خلافه وبإقراره ولا شفع إيجاب المشتري على قبض لشفع حتى يأخذه منه وله أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشدي عليه قوله ويقوم ليعشار به إلى دفع ما عطل به ابن حجر ما اختاره من تعيين إيجاب المشتري من قوله لأن أخذه من البائع ينفي إلى سقوط الشفعة لأن به يفوت حتى القليل المستحق للشري فيقبل البيع ونقط الشفعة فيه ويوجه الرد أن قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله اه **(قوله)** خلى الشفع بينهما أي بحيث يتمكن من قبضه أي فلا أنكر للمشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري بالنسبة لبقاء الثمن في جهة الشفع وصدق الشفع في الوضع حتى لا يصدق حقه من الشفعة لأنها ثابت بالبيع والمشتري يريدها ساقطها بعدم مبادرة الشفع عرض على هر **(قوله)** أوع رضاه لو أبرأه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لأن الإبراء يتضمن الرضا فيكون بمنزلة ما قال ابن الرفعة فيه احتمالات أقوامهم سم **(أقول)** فيه بحث لأن الرضا من غير لفظ لا ينفيد والبال عليه هنا لفظ الإبراء وبه يحصل الملك فيكون مقاد هذا اللفظ الملك والإبراء معاً من صحة الإبراء فتوقف على سبق الملك وتوجب أن المراد الإبراء تقوم مقام الرضا لأنها صحيحة في نفسها كما رأيت بخط شيخنا البرلسي وفي شرح الإرشاد لشيخنا ما يوافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من تسليمه أي لم العوض خلى الشفع بينهما أو دفع للقاضي لإلزامه التسليم أو يقبض عنه ولم يغير وهذا ينطبق قبض والإبراء كثير من الذين لأن الإبراء إنما يكون بعد ثبوت دين ولا بد من بدأي الآن لكن هل يكون إبراء بمنزلة الرضا بذمة قال ابن الرفعة فيه احتمالات أقوامهم سم **(قوله)** أوع حكمها أي أي حصول الملك بها أي ولا يفي عوض أيضا فقوله ولا راجع لقوله أيضا بناء على أن القيد المتوسط يرجع لما بعده أيضا وكان الأولى تأخير شيخنا **(قوله)** أي بالشفعة أي ثبوت حتى الشفعة لا يملك قاله ابن الرفعة والأمام والغزالي قال الأسنوي وهو مقتضى كلام الرازي والنوري اه **(أقول)** حروف الحقيقة إصباح الكلام أصحاب وأفصاح عن مرادهم لأن تسمى الشفعة حتى التملك كما صرح به الشارح وغيره فيمعنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك وجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة القضاء إنما يكون بين سابق والسابق حتى التملك لا التملك فإنه لا يحصل بمجرد اللفظ اه سم **(قوله)** وطلبه أي الحكم بالملك بالشفعة وإن امتنع المشتري من قبض الثمن أو من رضاه بذمة حل **(قوله)**

أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتري الثمن قبض للمبيع حتى لو امتنع المشتري من قبضه خلى الشفع بينهما أو دفع الأمر إلى حكم **(اد)** مع رضاه بذمة أي يكون الثمن في ذمة **(شفيع)** ولا ربا **(اد)** مع **(حكمها)** أي بالشفعة إذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه وخارج بز يافق ولا ربا ما كان بالمبيع صفائح ذهب أو فضة

والغن من الآخر) أى من التمدد الآخر أى من غير جنس الذى فيها ذلك وان منه لكان من مدحوجة ودرهم  
 (قوله ودخج الثلاثة) هى قوله مع قبض مشترك وخ قوله اربع رضائى وقوله اوسع حكم كلها  
 الخ مع (قوله فلا تلك به) أى ولوم فقد الحاكم قل (قوله لم يكن له أن يفسله) قد يشك  
 بوجوب تسليم البائع وأنى البيع فى الذمة الا أن يفرق بأنه هنالما حصل التملك فهر المناسب التسليم  
 فهر أيضا لا يجاف سم (قوله حتى يؤدى الغن) انظر وجهه اذ ارضى بذمته وبعبارة حل قوله  
 لم يكن له أن يفسله أى أن يستقل بالذم أى لان الغرض أنه حال وفى الغن الحال ليس له أن يستقل  
 بقبض فلو قبض ليس له أن يصرف فيه اه (قوله واذ لم يحضر الغن وقت التملك) أى فبا اذا  
 تملك غير الأول كما هو مرص عبارة هر وعبارته واذ ملك النقص بغير تسليم لم يفسله حتى  
 يؤديه فان يؤده أمهل ثلاثة أيام الى آخر مقال الشارح (قوله أمهل) أى وجوب ثلاثة أيام أى  
 غير يوم العقد ع (قوله ففسخ الفائض تملكه) ويعود للشرى بلا عقد ثان فبا يظهر تأمل

(فصل فى يؤخذ به النقص المشفوع) أى فى بيان بدل النقص الذى يؤخذ به وبعبارة ابن حجر فصل  
 فى بيان بدل النقص الذى يؤخذ به والاختلاف فى قدر الغن وكيفية أخذ الشركاء اذ تعدوا أو تعدد  
 النقص وغير ذلك انتهى فقوله لا يتفق مع ما يأتى معها أى من قوله واذ استحق فان كان معنا الى  
 آخر الفصل (قوله يأخذ) أى الشفع أى اذا أراد الاخذ بالشفعة فلما خذ الخ وليس المراد أنه يجب عليه  
 الاخذ وليس ع (قوله فى عوض) هى بمعنى الباء متعلقة بمحذوف تقديره النقص المملوك  
 موصى على سواء كان ملك بشرأه أو غيره ع (قوله كنفد) أى ولوم غشوا حيث راج والمراد  
 بما كان مسبوكا على صورة خاصة يتعارفونها فبا بينهم سواء كان على صورة السراهم أو بالدينار  
 للثورة تأمل ع (قوله يملك) أى وإن لم تكن له قيمة بل وإن أبطله السلطان كما يؤخذ من نظائره  
 وعمل أخذه يملك ما لم يرجع المثل للشفيع فان وجد فى ملك الشفع قبل الاخذ تعين الاخذ به شرح  
 هر والمراد يملك ولو رزنا بأن قدر المثل بغير معياره الشرعى كقسطار برفأخذ يملك وزما حل ولو كان  
 الغن خرا كان كان البائع ذميا للشرى كذلك ما ذاب لم الشفع المسلم برماوى والظاهر أن يقال فيه

أخذ به لئلا يتقدر بكونه مالا عندنا بأن يقدر الخ خلا لا يصعبا والخزير بقرة أو شاة أخذها  
 فلو لم تغرق فى الصفه وقالوا تملكها بغير الكفر ولم تقبضه ثم أسلمت من أنه يرجع لمهر المثل أو  
 قبل لشفعة لان المسلم يرى أن لا يرجع حينئذ كل محتمل قال ع ش على هر والاقرع عندى كفى  
 لذلك فراجع مظاهره ولواختلفت قيمة المثل بأن اشترى نصف دار بمكة يجب غال للشفيع أخذه  
 بغير تقدير ذلك الحب وان رخص جدوا بوجه بأن ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد هر وانظر فى عكس  
 المثل هل يرجع أقيمة بادل العقد كفى القرض والضب سم على حج ه أقول لوجه للتردد فى عكس  
 للمسلم تسليم الشق الأول بل قد يشوب فى كل منهما بأن قياس الغصب والقرض وغيرها ان العبرة  
 بعمل العقد حيث كان لشفة مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظهر به فى غير محله ع ش على هر (قوله ان  
 يسر) أى حال الاخذ هر لانه أقرب الى حقه وضابط التيسر مدون صحتين وقوله والاى وان لم  
 يسر بان قد قدسا أو شرعا كان جديدا كثر من غن مثله والمراد بغن مثله ما يرغب به فى ذلك الوقت  
 فلا يأتى أنه يكلف بحصول المثل حيث كان موجودا ولو زاد سره برماوى (قوله والاقيمت) أى

وقت العقد أخذها ما يأتى فى التقوم ولو قبل بأقل القيمة من وقت العقد الى وقت القبض لم يكن بعيدا  
 وقال بغير من عزى لى الأولى لكن فى حج فان انقطع المثل وقت الاخذ أخذ بقيمته حينئذ ع ش  
 (قوله يتقوم بقيمته) المراد بها هنا غير ما ذكر فى الضب بدليل أنه يأخذ فى التسكاح والخلع بمهر المثل

والغن من الآخر لم يكف  
 الرضا بكون الغن فى القيمة  
 بل بغير التقاض كما هو  
 معلوم من باب البراءة  
 بالثلاثة المذكورة للاشهاد  
 بالأخذ بالشفعة فلا يملك  
 به وان لم يرجع فيه فى  
 الرضا وشاؤا فذلك بغير  
 الاول من الثلاثة لم يكن  
 له أن يفسله حتى يؤدى  
 الغن فاذا لم يحضر الغن  
 وقت التملك أمهل ثلاثة أيام  
 فان لم يحضره فيها فسخ  
 الغاضى تملكه

درس

(فصل فى يؤخذ به  
 النقص المشفوع وفى  
 الاختلاف فى قدر الغن مع  
 ما يأتى معها (بأخذ) أى  
 الشفع النقص (فى عوض  
 (مضى) كنفد وجب  
 (بمثله) ان يسر والاقيمت  
 (و) فى (متقوم)

وفي الصلح عن الدم بالدية وكل سمعاً لا يقال له في العرف قيمة شرح مر **(قوله كعبد ونوب)** أي بأن  
 اشترى الشخص عبداً ونوب أي وبيع في النكاح والمخل وغيرهما كأجرة وصلح دم مر ولوجه  
 رأس مال سلم أخذه بمثل السلم فيمن كان مثلاً بغيره ان كان مقبوماً ولو لحق عن المشتري بعض الثمن  
 قبل الزوم اعطى عن الشفع أو كنه فلا شفعة إلا لبيع سل **(قوله كما في الغيب)** راجع للشقين  
 وعبرة شرح الرض وإعتبارهم للمثل والقيمة فيما ذكره مفسر على الغيب انتهت قال في شرح  
 الإرشاد منه يؤخذ أنه يأتي هنا نظير ما مر في الوطر الشفع بالمشتري ببدل آخر وأخذه فيه وهو أنه  
 يأخذ بالثلث ويغير المشتري على قبضه هناك إن لم يكن لثمة مؤنة والطريق آمن ولا يأخذ بالقيمة لحصول  
 الضرر قبض المثل وإن القيمة حيث أخذت تكون التمسولة **(قوله لأنه وقت ثبوت الشفعة)** أي  
 ثبوت سببها فلا يردان الشفعة إنما تثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع عرش **(قوله في ملك المأخوذ)**  
 منه أي بطريق الأصالة وهو البائع ومن ثم وقع في بعض النسخ ولأن مازاد زاد في ملك البائع وفي  
 الصادق إذا كان حقاً الزوج وفي عوض المخل الزوجية وليس المراد بالمأخوذ منه للمشتري كما هو  
 المتبادر لأنه يوهن أن المعتبر قيمة الشخص لا عوضه وليس كذلك حل وزى فلما رد بالمأخوذ منه  
 ما ينتمل إليهم والزوج في النكاح والزوجية في المخل لأنه يقال في الصادق إذا كان حقاً مشفوعاً وأخذه  
 الشريك بغير مصلحتها وقت العقد مازاد بغير مصلحتها ما زاد في ملك المأخوذ منه أصالة أي  
 بطريق الأصالة وهو الزوج لأنه ملك منفعة البضع وقت العقد وما زاد بعده زاد في ملكه فلا يعتبر  
 ويقال أيضاً إذا كان الشخص عوض خلع إن مازاد زاد في ملك المأخوذ منه بطريق الأصالة وهو الزوجية  
 لأنها ملكت منفعة بغيرها يراوى فلما رد بالمأخوذ منه مالك الشخص أولاً والبضع مقبوم وقيمته مهر  
 المثل وهو يكون للزوج في المخل ولأرأة في النكاح **(قوله وبذلك)** أي وباعتبار القيمة وقت العقد  
 عرش أي مع بيان العقد بقوله من بيع ونكاح **(قوله مهر المثل)** ويشترط أن يكون معلوماً للشفيع  
 سم **(قوله ويجب في الشفعة متعة مثلاً)** أي يوم الاتع ويؤخذ في الأجرة بأجرة مثل مدها في الجملة  
 بعد العمل بأجرة مثله وفي الفرض بقيمته وقت العقد إن كان المفترض بالمثل صورة وفي صلح  
 العمد بقيمة الأبل يوم الجناية على المتمد عند شيخنا كما مر قل على الجلال **(قوله ولو اختلفا)**  
 أي الشفع والمشتري في قدر القيمة التي بذلها أي بطل مقبومها وفي عرش ولو اختلفا في قدر القيمة  
 بعد التصالح **(قوله صدق المأخوذ منه)** وهو المشتري لأنه أعلم بما يشتره عرش وخولفت القاعدة  
 من تصديق الغارم وهو هنا الشفع لأنه منهم وأيضاً فحل القاعدة إذا كان الغرم في مقابلة شيء تقف  
 وما هنا ليس كذلك **(قوله وغير الخ)** وهذا مستثنى من كون طلب الشفعة على الفور وقوله في المؤجل  
 ولا يلزمه حينئذ إعلام المشتري بالطلب مر **(قوله وبين مبر إلى المجل)** لو اختلف الصبر ثم عثر أنه أن  
 يجبل وأخذ كان له ذلك إن لم يكن الزمن زمن تهب يخشى منه ضياع الثمن المجل شرح مر **(قوله)**  
 دفعا للمفسر من الجانبين أي جانب المشتري وجانب الشفع ولا يسقط حق الشفع بتأخيره لعدم  
 اداف **(قوله لأنه)** علة لعملة **(قوله أضر بالمأخوذ منه)** عبارة مر أضر بالمشتري وقال عرش قوله  
 أضر بالمأخوذ منه وهو المشتري فيكون معنى قوله لا اختلاف الدم أي ذمة الشفع والمشتري أنه لا يلزم  
 للمشتري الرضا بذمة الشفع كإرضي البائع بذمة لأنه ربما كانت ذمة الشفع صعبة بخلاف ذمة هو  
 فإن البائع يرضى بها لكونها سهلة وهذا هو الظاهر لأن الشفع في هذه الحالة يدفع المؤجل للمشتري  
 والمشتري يدفع البائع شيخنا **(قوله بنظره)** أي المؤجل أي قدره ومن في قولهم الحال بيانية أي  
 التي هوأى النظر حال ولو اختلف بنظره حالاً واسقط من لكان أولى وأخصر تأمل **(قوله وهم بذلك)**

كميدونوب (بشتمه) كان  
 الصبر وتعتبر قيمته (وقت  
 العقد) من بيع ونكاح  
 وطلوع وغيرها لأنه وقت  
 ثبوت الشفعة ولأن مازاد  
 زاد في ملك المأخوذ منه  
 وبذلك علم أن المأخوذ به  
 في النكاح المخل مهر المثل  
 ويجب في الشفعة متعة مثلاً  
 لا مهر مثلاً لأنها واجبة  
 بالتراق والنقص عوض  
 عنها ولو اختلفا في قدر  
 القيمة صدق المأخوذ منه  
 قيمته الروابي (دخبر)  
 أي الشفع (في) عوض  
 مؤجل بين تجبل) ه  
 (مع أخذنا) بين (مهر  
 إلى المجل) بكسر الحاء أي  
 الحلول (ثم أخذ) وإن حل  
 المؤجل بموت المأخوذ منه  
 دفعا للضرر من الجانبين  
 لأنه لو جوزه لا أخذ  
 بالمؤجل أضر بالمأخوذ منه  
 لا اختلاف القدم وإن أزم  
 بالأخذ لا بنظره من الحال  
 أضر بالشفع لأن الأجل  
 يقابله قسط من الثمن وعلم  
 بذلك أن المأخوذ منه لو



رضى بذمة الشفع لم يجز  
وهو الاصح وتسمى بما  
ذكر أعظم من اقتضاه على  
التراء والنكاح والخلع  
(ولو بيع) مثلا (شخص  
وغيره) كسوء (أخذه)  
أي الشخص (بجته) أي  
بقدرها (من الثمن) باعتبار  
القيمة وقت البيع وقول  
الاصل من القيمة سبق  
قوله فلا كان الثمن مائتين  
وثلثة النقص ثمانين  
وقيمة النقص اليعشرين  
أخذ الشافعي باربعة أخماس  
الثمن ولأخبار للشرى  
لشرى الصفة عليه له خوله  
فيها علما بالمال وهذا فرق  
ماصر في البيع من امتناع  
أفراد المبيع بالرد (ويستنع  
أخذ الشافعي ثمن) كأن اشترى  
بجزاف وتلف الثمن أو كان  
غائبا ولم يعلم قدره فيها  
فتعبرى بالجهل أعظم مما تعبر  
به (فإن ادعى علم مشتر  
بقدره ولم يعينه لم ينسج)  
دعواه لأنه لا بدع حقه  
(وحلف مشتر في جهله)  
أي بقدره وقد ادعى  
الشفيع قدرا (د) في  
(قدردو) في (عدم  
الشركة) في عدم  
(التراء) والتحليف في  
غير الأولى من زيادتي  
فيحلف في الأولى والثالثة  
على نفق عليه بذلك كما علم  
مما يأتي في الدعوى والبيات  
لأن الأصل عدم علمه

أي قوله أنكر بالخذ من الخ وقوله أنما أخذ من أي المشتري (قوله لم يجز) أي لم يجز على الأخذ  
بلا أو يترك حقه من الشفعة ع (قوله وهو الاصح) لرضاه بالضرر ولو كان الثمن منجما  
فالحكم فيه كالجزل فيجوز أو يعبر عنه بحلف كدليله كلما حلف أن يعطيه يأخذ بقدر ما عليه  
من ثمن في الصفة على المشتري زي وسأل (قوله) وتسمى بما ذكر أي بقوله وقت العقد  
بمائه من بيع ونكاح وخلع وقوله أعظم أي لشموله البيع والشفعة والصالح عن دم العمد وغير ذلك  
(قوله ولو بيع مثلا) أي فثلث البيع غيره من الصداق والخلع وعليه فهلا أتى بعبارة شاملة للبيع  
وغيره وادعى العموم كعادته كاتبه أطاف (قوله وقول الأصل) عبارته أخذ بجته من القيمة  
ووجب له على حذف صفات أي مثل نسبة حصته من القيمة أي بقدرها من الثمن وحيث كان كذلك  
فالحكم عليه بأنه سيق في علم لا ينبغي اه باي (قوله باربعة أخماس الثمن) وهو مائة وستون في هذا  
قال ع (قوله عالم الحال) هذا جري على الغالب بل مثل العلم بالحال الجهل وحيث لا يحسن قوله  
وهذا على حال فالأولى أن يعلم بقوله لأنه المألوف كاعلم به مر حيث لم يبحث عن الأخذ بالشفعة  
(قوله وهذا) أي بقوله عالم الحال فأرق أي ما هتامن أخذ شئ وترك آخر وقوله من امتناع أفراد  
للبعير رأى فليس له أخذ شئ وترك آخر كما هتامن بعبارة زي وبهذا فرق أي إن اعتبر ما فهم قوله  
عالم الحال أم إذا لم يعتبر به فهمه فلا فرق بين المشتريين (قوله ويشتنع أخذ الخ) هذا شرع في ذكر صور  
بما يكون فيه في منع الأخذ بالشفعة وإن كانت الحيلة في ذلك مكرهة قبل الثبوت وحراما بعده سلطان  
(قوله بجزاف) الحزاف بيع التبع وشراؤه بلا كيل ولا وزن وهو يرجع إلى المسألة قال الجوهري هو  
فليس سرب وهو مثل الحليم (قوله وتلف الثمن) فإن لم يتلف الثمن ضبط وأخذ الشفع بقدره فإن كان  
غائبا لم يكف البائع احتضاره ولا الأخبار بقبضته سم (قوله أو كان غائبا) أي الثمن وقوله فيها أي فيها  
لألفظ فإذا كان غائبا فإن علم قدره فيها أخذ به وبعبارة حل قوله أو كان غائبا أي عن المجلس  
ولا يكف المشتري احتضاره السكن في شرح الروض وتعذر ذلك في الغيبة (قوله لم يسمع) وسبيله أن  
يبين قدره بقدر وهكذا ويحلف عليه سم (قوله لأنه لا بدع حقه) أي لأنه لا حق له في القدر  
لأن فيه أنه سبب لثبوت حقه وهو الشفعة فكان الأظهر أن يقول لأن الدعوى غير معينة مع أن  
اليمين شرط لما يشيخنا (قوله وحلف مشتر في جهله) ومثله في الحكم ما لو قال نسبت القدر سم  
وبعبارة سم قوله في جهله وفي حيث تسمع الشفعة وقال القاضي توقف واعتمده السبكي اه قال  
للبي لا تقبل شهادة البائع للشرى ولا للشفيع لأنها شهادة على فعل نفسه (قوله وقد ادعى الشفع  
قدرا) أي وقد ادعى المشتري لم يكن الثمن معلوم القدر عند أي لأعظم قدره وقوله في قدره وصورته ادعى  
لثمن أن المشتري اشتراه بقدر معين كمشرة فادعى المشتري أنه اشتراه بقدر آخر أكثر منه كمشرة  
عشرين قال مر في شرحه فإن نكل حلف الشفع وأخذ بما حلف عليه اه (قوله وفي عدم  
الشركة) بعبارة التنازع أو أنكر كون الطالب شريكا قال مر فيحلف على نفق المالك في الشركة كمن ظاهره  
ولكن شريكا في نفس الأمر وفي نظر فإن نكل حلف الطالب بتأخذه (قوله وفي عدم التراء)  
عبارة البيع مع شرح مر وكذا لو أنكر المشتري في زعم الشفع التراء وإن كان الشخص في يده  
(قوله في غير الأولى) وغير الأولى هي قوله في قدره الخ وقوله في الأولى أي وهي قوله وحلف مشتر في  
جهله الخ وقوله الثالثة هي قوله وفي عدم الشركة وقوله على نفق عليه بذلك أي بأن يقول في الأولى والله  
لا أعلم قدره فلا أقام الشفع بيته بقدر الثمن قالوا جوبوها واستحقاق الأخذ ويقول في الثالثة والله  
لا أعلم كونك شريكا سم (قوله وحلف في الأولى) هي ما إذا ادعى الجهل بقدره والثالثة وهي عدم

بالقدر وعده الشركة ولا يحلف في الأولى أنه اشتراه فمن جهول لانه قديمه بعد الكراء وبحلف في الثانية ان هذا قدره وان لم يعلم  
بما اشتري وفي الرابعة ان اشتراه لان الاصل عنده (فان أقر البائع) فيها (بالبيع) والشفعون يبدؤون بيد المشتري وقال انه وديعه  
أو عارية أي أوعوها (ثبت) (١٤٢) الشفعة لان اقراره يتضمن ثبوت حق المشتري ودفع الشفع فلا

يطلب حتى الشفع بالبائع  
المشتري ككسكه (وسلم)  
الثمن أي للبائع (ان لم  
يثر يقضه) من المشتري  
لانه تلقى الملك منه (ولا)  
بأن أقر يقضه منه (ترك)  
بيد الشفع) كظهوره فيها  
مصر في الاقتسار (وانما)  
استحق) أي الثمن أي مهر  
مستحقا بعد الأخذ بالشفعة  
(فان كان معينا) كإن  
اشترى بهذه البائة (يطلب)  
الباع للشفعة) نعم الملك  
(ولا) ان اشتراه بمن في  
الدفع وقد عساهما يفرج  
للدفع مستحقا (يبدل)  
الدفع (ويشبه أي البيع  
والشفعة ولو خرج رد بها  
تخير البائع بين الرضا به  
والاستبدال فان رضى به لم  
يلزم للمشتري الرضا بتبديل  
بأخذ من الشفع الجيد  
كذا قاله البغوي قال  
النوري وفيما احتال خاهر  
قال البشتي ما قاله البغوي  
جاء في قوله فيما إذا ظهر  
العبد الذي باع به البائع  
معيبا ورضي به ان على  
الشفع قبضته سلبا لانه  
الذي اقتضاه العقد وقال

الامام غلط وانما عليه قبضته معيبا سكام في الروعة قال فان غلط بالثمن أولى قال والصواب في كلتا  
المشتريين ذكر وجهين والاصح منهما اعتبار مظهر وبهذا جزم ابن القري في العيب (وان دفع الشفع مستحقا (يطلب) شفع  
(وان عذ) أنه مستحق لانه لم يقصر في الطلب والاخذ سواء أخذ بمعين أم لا فان كان معينا في العقد احتاج تحكما جديدا وكترج  
ما ذكره مستحقا ووجهه بخامس (ولم تصرف في الشفع) لانه ملكه

الشركة ولا يحلف في الأولى أي لا يكفيه ذلك وبحلف في الثانية وهو على قدره وحيث سمعت  
ندعاء فلا بد أن يقول واستحق عليك الأخذ بالشفعة لمسبأ ان ان الدعوى لابد ان تكون ملزمة  
حل وزى (قوله) وبحلف في الثانية ان هذا قدر الثمن ولا يثقل القياس تصديق الشفع لان غلام  
لانا نقول ذلك عليه انما نأخذ في مقابلة الثمن وما هنا بخلافه لانه يغرم ليأخذ الشفع من (قوله)  
فان أقر البائع) أي في الرابعة اه حل (قوله) أي ونحوه) كجواز في هذا المقام ليست  
تقديره بل لانه تكون بينا لما قبلها فالظاهر انها مزيدة لتعريف ما قبلها بما بعد هابان يكون تاما لتين فرب  
بعضهما شوري (قوله) ككسكه) أي كما لا يبط حتى المشتري باسكار الشفع زى (قوله) وسلم) لانه  
أي الجائع) فلو انتفع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجهين رحمه الشيخ رحمه  
لله تعالى وهو الواجب وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى لان ماله قد يكون أبعد عن الشهية شرح هر  
وحيث يبقى الثمن في يد الشفع حتى يطلبه البائع أو المشتري (قوله) لانه) أي الشفع (انما) الملك منه  
أي البائع لانه باقرا البائع له كأنه باقي الملك منه وان كان في الحقيقة انما انتفاع من المشتري من  
(قوله) ولا ترك بيد الشفع) نعم لو عاد وصدة سلم اليه بغير اقرار جديدا من البائع بالبيع وفارق ماص  
بان رهنها حارضة تقوى جانبه شرح هر هذا وكان الأولى للشارح أن يقول انه في ذمته لانه لا يضمن  
الاباطش وهو لم يتجسس كما قاله من حل الا ان يجاب بجعل كلام الشارع على ما اذا أخذ الشفع بقدر  
معين بمساعدة كقوله سم أو عاذا الثمن من البائع الى الشفع بنحوه فانه يضمن الأخذ وانظر  
لشفع التصرف في الشفع مع بقاء الثمن في ذمته لعدم مستحق معينه ولا يفرق بينه وبين  
ما صر من توكف تصرفه على أداء الثمن ويؤيد ذلك ما فرق به بعضهم بأن المشتري هناك معترف  
بالشراء وهذا بخلافه شرح هر (قوله) فيما صر في الاقرار) أي فيما اذا أقر يقض الشخص وكذبه فانه  
يترك في بدله (قوله) أي ظهر مستحقا) أي بينة أو صادق البائع والمشتري والشفع كما قاله للقول  
شرح هر (قوله) معينا) أي في العقد أو في محله كما يؤخذ من ع (قوله) ودفع عما فيها) أي بعد  
مفارقة المجلس أخذ من قولهم الواقع في المجلس كل واقع قبل العقد أما لو دفعه في المجلس فبعتين  
بطلان البيع والشفعة ع (قوله) وفيما احتال ظاهر) وهو أن يأخذ منه مثل ما دفع (قوله) فبعت  
سلبا) (قوله) قال) أي البشتي (قوله) فان غلط بالثمن) أي اذا كان الامام غلط البغوي في قوله  
على الشفع قيمة العبد المبيع سلبا مع كون العبد مستقوما متعلطه في قوله على الشفع دفع الجيد بدلا  
عن الردي مفهومه بالاولى ووجه الاول به ان العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداء في الشك  
شيخنا ح (قوله) اعتبار ما ظهر) هو الردي في الاول والمبيع في الثاني ع (لكنه سلم في  
الثاني دون الاول لما تقدم عن البغوي ان العبد ان له أن يأخذ الجيد عن الردي اه قال شيخنا  
يمكن الفرق بينهما بأن ضرر الردي أكثر من ضرر اللعب اذ لا يلزم من العيب الرداء فانه قول  
قيمة العبد دون الردي اه شوري وبقرق أيضا ان الرداء وصف لازم للعيب بطرأ واول

من

(والشئ فسخه باخذ) للشئ مواء كان فيه شفعة كبيع أم لا كوصية لان حقه سابق على هذا التصرف (و) له (اخذ  
بما فيه شفعة) من التصرف كبيع لذلك ولانه ربما كان الغرض (١٤٣) فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر (ولو  
استحقها) أى الشفعة

س (قوله) ولشئ فسخه باخذ (الخ) هذا اذا أخذ من المشتري الأول وقوله وله أخذ بما فيه شفعة  
أى من المشتري الثانى • والحاصل انه يتخير بين الأخذ من الأول والثانى لكن ان أخذ من الأول يبطل  
هذا الأخذ تصرفه ولا يفتيد بكونه فيه شفعة وان أخذ من الثانى لم يبطل التصرف الأول ويتقيد  
الأخذ بكون التصرف الثانى فيه شفعة فتأمل وإذا كان التصرف اجارة وأعطاهما الشئع فالاجارة  
المشتري شرح م ر وقوله وأعطاهما الشئع أى بان طلب الأخذ بالشفعة الآن وأخر تلك الى انقضاء  
مدة الاجارة ثم أخذها لاجارة للمشتري لمصطفى ملكه وعبارة العباب أى وتصرف المشتري بما لا يزال  
ملكه كرهن واجارة فان أخر الشئع الأخذ من الأول لما بطل حقه وان شئع بطل الرهن لا الاجارة فان  
فسخها بذلك وان أخرها لاجارة للمشتري (قوله) باخذ (القصص) الباء سببية أو للتصوير كيدل عليه  
عبارة م ر وضعا وليس المراد الفسخ ثم الأخذ بالشفعة بل المراد الأخذ بها وان لم يتقدمه لفظ فسخ  
يكون فسحا كما يستنبطه من الطلب من كلامهم خلافا لما يقتضيه كلام أصل الروضة (قوله) وله أخذ بما فيه  
شفعة أى الشئع أخذ بتصرف فيه شفعة أى بموضع تصرف فيه شفعة كبيع كأن باع أحد الشريكين  
حصة زيد بثلث ما بهما بعد للمعر ومثلا فليس برك الأخر الأخذ بالشفعة من المشتري الثانى الذى هو  
عمر وبالثنى الذى اشترى به عمر ولانه ربما كان أقل من الثمن الذى اشترى به زيد أما ما لشفعة فيه  
كان وقع زيد بأخذ بثلث الثمن الذى اشتراه به زيد كما قررته شيخنا رحمه الله (قوله) لذلك أى لان حقه  
سابق على هذا التصرف زى ع (قوله) ولواستحقه (جمع) أى على أجنبى أو على أحدهم بان  
كان المشتري منهم أو من غيرهم وليس هذا مكررا مع قوله قبل ولو كان لمشاركة اشترك مع الشئع إذ  
ليس فى ذلك تعدد الشئع والمشتري هناك لا بأخذ مع الشئع بهما بل بشرائه الاصلى شيخنا (قوله) بعد  
لرؤس أى قياسا على سريان العتق وهو ضعيف وفرق الأول بان العتق من باب الاتفاق ولو مات  
شيطان كل منهما عن وردين ففعا أحد الوردين انتقل حقه لاختيه فله نصف المشفوع كالوردين  
الأخرين وقول بعضهم بكون المشفوع بينهم أثلاثا لعله مبنى على اعتبار الرؤس فراجع اهـ قل  
(قوله) ان الأول خلاف مذهب الامام الشافعى لانه لما حكى القولين فى الام قال والقول الثانى انهم  
فى الشفعة سواء وهذا القول أقول اهـ حل ولعله رجع عنه (قوله) ثم بانها الآخر خرج بم ما لو  
وفاعا فالشفعة فيها للأول وحده حل وقول (قوله) فان عفا شاركة أى ان كان العفو بعد البيع  
الثانى فان كان قبله اشتركا فيه جزأ مشرح م ر (قوله) ولو عفا أحد شفيعين (الخ) ولو اختلف الشفيع  
والمشتري فى العفوع ان اخذ صدق الشئع لان الاصل بقاء حقه وعدم العفوع ع على م ر  
(قوله) ثم ان الأخذ بالشفعة لا يفتيد اعلام المشتري بانه طالب لها قل (قوله) لعذره أى  
للعذر فى ان لا يأخذ فى الحاضر أى جزأ مؤخره من لوعذر الغائب وأخذ فى العذر الحاضر فى عدم  
أخذ الشخص الذى يأخذ من الغائب وحضر وعبارة م ر ان ظهور عفره لان له عرضا فى ترك  
بأؤخره (قوله) شاركة أى قهرها بالشفعة (قوله) فليس للحاضر الانتصار (الخ) فلو قال لا أخذ  
لاستحق حقه حل وم ر ويبنى تقبيده بما اذا كان عالما بذلك ع على م ر وقال  
الحال راضى بالمشتري وان اقتصى التعليل المذكور خلافا وغاية الامر انه تعليل قاصر أو جرى على  
الطلب اهـ سم على حج ع على م ر (قوله) ثلاثين من الصفقة على المشتري وان رضى  
للمرئى فليس للحاضر الانتصار على حصة ثلاثين من الصفقة على الشركة ولو لم يباذ الغائب واستوفاه الحاضر من المنافع كالاجارة  
والمرأة لأرضه فيه الغائب

المشترى بذلك لانه المالة فمريق الصفة كقوله حج وشيخنا في الشارح ونقل عن شيخنا في درسه أنه يجوز مع الرضا لان المانع كان على المشتري وقدر الزرع حل **(قوله)** وتعدد الشفعة **(الح)** قاعدة العبرة في اتحاد المقدور تعدده بالوكيل الا في الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالوكيل ع ش على م ر **(قوله)** بتعدد الصفة لتعدد هاتين صفتين وتترك ثالثة وهي التعدد بتفصيل الثمن وفي قول على الجلال قوله بتعدد البائع الحق ولو اشترى اثنان من اثنين فاشفع اخذوا مع البيع لانه أربعة عقود ولو اشترى ربع شفع بكذاور به بكذا فاشفع اخذوا حدال وبين ورواع نص كل من دارين فاما مالك الشريك في كل دار اخذ ما بيع منه دون الاخرى وان ائحد مالك ما يروا باع وكل من مالكين حصتيهما من دار فاشفع اخذ حصته أحد المالكين دون الآخر اه **(قوله)** فلو اشترى اثنان الحق المثال الاول لتعدد الصفة بتعدد المشتري والثاني لتعدد البائع والتاثل لتعدد النقص **(قوله)** وظلها كرد بيعي بان يأخذ في السب كبير لكل المشتري أولها كما ويقول أنا طالب للشفعة أو أخذت بالشفعة وإن كان لا يحصل ذلك بمجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في قوله وشرط في تلك الحق اذا المراد بالتلك حصول الملك كما جهر به م ر **(فرع)** اتفاقا على الطلب لكن قال المشتري أنه لم يباذره فسط حقه وقال الشفع بل يباذرت فيذني تصديق الشفع لان الظاهر صحة الأخذ فلو أقام يفتين فالوجه تقديم بينة الشفع لانما تبته ومعه زيادة علم بالبور اه شوري **(قوله)** وما يفتيه أي من الزرع لهما كم أو المشتري ومن الاشهاد من التوكيل وقد لا يجب الدور كان غاب أحد الشريكين أو أخر لا ذواك زرع أو لم يقدرا الثمن أو لجهله بأن له الشفعة أو بأنها على الفور وهو عن يميني عليه ذلك حل **(قوله)** لانهما حتى أشار الى أن الفورية في الأخذ باللفظ وأما الحكم المتوقف على دفع الثمن أو غيره مما شرطه فهو على التراخي على المتقدم قبل على الجلال **(قوله)** بعدله ولو بالاختيار وخرج بالعلم بالبور يعلم فلا يسط حقه وإن طال الزمن يشهور وأوسين ولولي عليه الأخذ بعد كاله وإن عفا وليه قل **(قوله)** فلا يضر نحو صلاة الحق ولو فلا يسط حقه الزيادة فيه الى حد لا يده به مقصرا ح ل وفي **(قوله)** أقوى من تسلط الحق وجه القوة أن الشفع فسح تصرفات المشتري بالأخذ وليس للمشتري فسح تصرفات البائع في الثمن بل يأخذ به اذا خرج عن ذلك اليانم كآفاده حل وس ل **(قوله)** فيلزمه لعذر توكيل فترجع على قوله كرد بيعي قال م ر ويجوز لقادر أيضا التوكيل وفرضهم ذلك عند الجواز كما هو لتعيينه حيثنطريقا للاعتناء مع القدرة على الطلب بنفسه **(قوله)** وغيبة عن بلعالمشتري أي بحيث أمد غيبته حالة بينه وبين مباشرة الطلب كاجزءه بالسبكي شرح م ر **(قوله)** لزمه ائهاد أي رجلين أو رجل وامرأتين أو رجلين ليحلفن معه على الرجوع كما انشأه ل ذلك بحذف التعلق زى قال ح ل وظاهره وإن كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال م ل وقيل لا يكتفي الا خبر لان بعض القضاة لا يقبله فليستونق لنفسه **(قوله)** لا تنتظار ادراك الزرع وعنده في هذا التأخير أنه لا يتنعق بالارض قبل الادراك والمصادوق يجوز التأخير الى اوان جذا انقرة فيها انا كان في النقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان أرجحهما كقوله الزركشي المتع والفرق أن انقرة لا تمنع من الانتفاع بالأنود بخلاف الزرع ويحتمل حل الجواز على ما لو كانت للشفعة تنقص بها مع بقائه والتمنع على خلافه شرح م ر **(قوله)** ادراك الزرع أي كاله فلا ذواك بعنه دين بعض لا يكفأ أخذاً بذواك ما يمينه من للشفعة عليه ع ش وله الاختلاف لكن يجب عليه تبقي الزرع الى ادراكه من غير أجرة اه ح ف **(قوله)** فان ترك مقدوره الحق فترجع على قوله فيلزمه لعذر

لشتره واحد من اثنين  
فلشفع أخذ نصيب  
أحدهما وحده لا تناف  
تبيع الصفة على  
المشتري أو واحد متعين  
من دارين فاشفع أخذ  
أحدهما لانه لا يفتي الى  
تبيع شئ واحد في صفة  
واحدة (وظلها) أي  
الشفعة (كرد بيعي) في  
أنه فوري وما يفتيه لانه  
حتى ثبت دفع الضرر  
فيبازره أو يولي بركيه بعد  
علمه بالبيع مثلاً بالطلب أو  
يرفع الامر الى الحاكم فلا  
يضر نحو صلاة أو كل دخل  
وقتها وتعيير بما ذكر  
أولى مما عسر به (لاني)  
ائهاد على الطلب (في)  
طر فعدوا حل (توكيل)  
فلا يلزمه الاشهاد التصريح  
بهذا من زيادتي وبغارق  
نظيره في الرد ببيع بأن  
تسلط الشفع على الأخذ  
بالشفاعة أقوى من تسلط  
المشتري على الرد بالبيع  
وبأن الاشهاد ثم على  
النسخ وهو المقصود وهنا  
على الطلب وهو وسيلة  
للمقصود بفتح في الوسائل  
ما لا يفتقر في المقاصد  
(فيلزمه لعذر) كرض  
وغيبة عن بلد المشتري  
وقد يجوز عن منبه اليه  
والرفع الى الحاكم (م توكيل)  
(فان عجزه لزمه ائهاد) وله تأخير الطلب لا انتظار ادراك الزرع وحده اه

أي من التوكيد والاشهاد (أو ترك كذبه قه) ولو عبدا أو امرأة (أخبره بالبيع) مثلا (وباع حصته ولو جاهلا بالشفعة أو) باع  
بعضها (أو بالشفعة) (بطل حقه) لتقصيره في الأولين والرابعة ورزاه (١٤٥) سبب الشفعة في الثالثة وخرج بالشفعة في

توكيد فاشها. وقوله أو ترك كذبه قه أخبره بالبيع تبرع على قوله وطلبها كرد يبيع (قوله أخبره بالبيع) بخلاف ما لو كذب في تعيين المشتري أو في جنس الثمن أو نوعه أو دأوله أو في قدر المبيع فلا له بطل حقه حل (قوله أو باع حصته) أو وهبها قال الأذري هل الإصاء بحصته أو ببعضها كله لم يؤنه لما هو شوري (قوله لتقصيره في الأولين) هو قوله فان ترك مقدوره منها وقوله أو ترك كذبه قه والثالثة هي قوله ما لو باع حصته ولو جاهلا والرابعة هي قوله أو باع بعضها علما بالشفعة ع (قوله الجاهل لعنره) سواء كان جاهلا بالبيع أو بثبوت الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي ولما روي بالثانية شوري (قوله فلم عليه) أي وكان ممن يشرع عليه السلام أخذ من العلة ولا كفاي بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد المشتري بفضي حاجته أو بجماع فله تأخير الطلب إلى فراغه فله شيئا من ذلك (قوله أو بارك له في صفقته) أو سأله عن الثمن وإن كان علما به وسلم عليه وبارك له رآه كاصرح به في حواشي شرح الروض خلافا لما يرويه ظاهر تعبير المصنف بكفيرة بأوشوري ويمكن أن تكون وفي كلامه مائة خاتمة فتجوز الجمع فتشمل ما ذكرتم رأيت قول علي الجلال صرح بذلك وأما علم

(كتاب القراض)

درس

(قوله يسمى بذلك) الضمير راجع للعين التي التزم على الآتي فكان عليه أن يقدمه ثم يقول يسمى الخ (قوله ويسمى أيضا مضاربة) لانتهاه غالبا على الضرب في الأرض الذي هو السفر قال تعالى وإذا ضربتم في الأرض فاصبروا ثم حل وهذه لغة أهل العراق والأولى لغة أهل الحجاز (قوله والحاجة) أي من المال والعمل لأن العامل قد لا يملك مالا والمالك قد لا يحسن التصرف فيحتاج إلى المال والثاني لتبادل عبارة حج وهو قياس المساقاة بجمع أن في كل العمل في شيء ببعض ثمنه مع جهالة العوض ولا اعتدال أكثر الأحكام وكان قضية ذلك تقديمها عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لأنه أكثر وأشهر وأما في ثبته الاجازة في اللزوم والثالث ثبت فتوسط بينهما اشعارا بما فيها من الشبهة اه قال سم عليه وبرجه تقديمه على المساقاة بأنها كالدليل عليه لأنه مقيس عليها والدليل يذكر بعد الدليل فقد رها بعده كاقامة الدليل بعد ذكر الدلول (قوله واحتج له الماورى بقوله الخ) أسند الاحتجاج إلى الماورى لما في الآية من الخفاء لانها تحتمل المدعى وغيره فليست تصافي اقراض عن احتياج أن المراد بالفضل الرزق من غير عمل ولأنه لم يكن مقارضا لأن خديجة لم تملك مالا يشتري به وإنما كان مأذونا له في التصرف عنها ببيع أمتهن فهو كوكيل بجدول (قوله أن يتقوا) أي تطلبوا فضلا أي رزقا من ربكم وقال شيخنا المدائني أي زيادة على مالكم أو مالكم غيركم وهي الربح فصيح الاحتجاج بالآية من حيث مجموعها فإن الربح فضل اه (قوله ضارب للخدمة) أي قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنة إذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة وتزوجها هي بنت أربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح وهي بنت خمس وستين سنة اه برماوي وهو قبل النبوة فكان وجه الدليل فيه أنه صلى الله عليه وسلم مكاه مقررا له بعدها روى ورد عليه ما قالوه في السير من أنها استأجرته بقاوصين ويمكن الرباب منه والواقف أن من عبد بالاستعجار سمح به فعبر به عن الهبة اه عرش على (قوله

ليس عليكم جناح أن يتفقوا فضلا منكم وبكم بأنه ضارب للخدمة بما لم يأت الشام

عبدالمسيبة) بفتح السين وضما قال البيهقي لم أقف على رواية صحيحة عنه في الالبسة اه وقال بعضهم انه ذكر في الصحابة واظهاره مات قبل البتة ولو أدرك البتة لأسلم وانما أرسلته معه ليكون معاونة له وليحصل عنه الشاف اه برأوى ملخصا **(قوله)** أي مع جعل أو بسبب جعل والاركان الآتية تؤخذ من الشعر بضيقه لجعل ماله اشارة الى العينة والمال وقوله ليجتر فيه اشارة الى العمل **(قوله)** وهذا أولى وجه الأول بأنه يوم أن سعى القراض دفع المال ولومن غير عقد مع ماله ليس كذلك فذلك حاول مر في عبارة لا صل فقال القراض أي موضوعه الشرعي هو العقد المشتمل على تركيل المالك لآخر وعلى أن يدفع الخ **(قوله)** وعمل ورج المراد من كون العمل والرج ركبتين أنه لا بد من ذكرهما لتجسيمه القراض فأن دفع ما قبل العمل والرج أي ما يوجدان بعد عقد القراض بل قد يتقاربان ولا يوجد عمل من العامل أو يعمل ولا يوجد رج اه ع ش على مر **(قوله)** وصفة لعل سكة تأخيرها أن ما عداها ذاهبة مقدمة عليها ما عدا العمل والرج والعمل لما كان صفة قائمة بالعمل قدمه والرج لما كان ذكره موردا للصيغة كان متفعلا عليها ع ش **(قوله)** كونه تقدا وان أبطله السلطان ولم يشمل ما دل ذلك لناحية شيء يرى لأن من شأنه الراج فلا يشك في قوله الآتي فاختص بما يرجح لأن ما أبطله السلطان قبضته مضبوطة باعتبار أصلها معلومة لكل أحد فكان من شأنها للتقدير الآخر بطلق على ما قبل العرض والدين فيشمل غير المضروب كما تقدم في الزكاة **(قوله)** أو دناير أمانة خلو فتجوز الجمع بأن يكون بنفسه دراهم وبعضه دناير ع ش **(قوله)** ولو فاسا أخذه غايبة للخلاف فيه ع ش **(قوله)** وتبرأ هو الذهب والفضة قبل الضرب عند الجوهري أنه غير المضروب من الذهب خاصة اه حل والمراد الأعم كافي قل **(قوله)** ومنفعة كأن يجعله أراض مال القراض بأن يقوله قارضتك على منفعة دارى تؤجر هامة بعد أخرى ويكون الزائد على أجره المثل بينا شيخنا **(قوله)** اغرارا بفتح الحز تشو برى **(قوله)** ولو رابعا ضيف **(قوله)** نعم إن كان غش متباكيا بفتح اللام اسم مفعول من استهلك وفي المختار أهلكه واستهلكه ومراده بأن يكون بحيث لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار مر ومفهومه أنه أن تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يميز النحاس مثلا عن الفضة وعليه فالدرهم الموجودة بمصر الآن لا يصح القراض عليها لأنه يحصل من الفضة قدر يميز بالنار وفيه نظر والذي ينبغي المحقق براد المستهلك عدم تميز النحاس عن الفضة مثلا في رأى العين ع ش على مر **(قوله)** ولا على مجهول ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث بحث مع الجهل بالمالين حيث كان يمكن عليهما بعد العقد أن المقصود من القراض الرج فاشترط العلم بقدر المال ليعلم العالم باعتمه من الرج بخلاف الشركة فيسكن في العلم بما عصى كلاهما عند الفضة ع ش على مر وفيه يشاور ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عليها لأن صفة القرض وإن علت الآن مقدار القرض يختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التفاسل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر ونا فالظاهر عدم الصحة لأنه حين الردوان أحضر قدره زال لكن العرض يختلف بتفاوت القرض فلهذا كثرة **(قوله)** ولا على غير معين أي عند المالك كأن قارضه على مائة الفدنة ولو غيرة ذمة العامل من الإيجي كأن قال قارضتك على ديني الذي على فلان أو عليك فلا يصح اه قال حج وان عين في المجلس لفساد العقد بكون المالك لا يقدر على تعيين مائة ذمة غيره وانظر عدم ذكره في المتن محتمل العين بخلاف بقية القيود فإنه ذكر فيه عتجزها **(قوله)** أو غيره أي غير عين بأن يكون في ذمة المالك ومضى كونه في الذمة وهو غير دين أنه غير معين كأن يقارضه المالك على أن

وأخفت معه عبدالمسيبة والقراض أخذ بما يأتي تركيل مالك لجعل ماله يد آخر ليجتر فيه والرج مشترك بينهما وهذا أولى من قول الأصل القراض أن يدفع إليه مالا إلى آخره (أركانه) ستة (مالك وعامل وجعل ورج وصيغة تمويل بشرطية) أي في المال (كونه تقدا) دراهم أو دناير (خالصا معلوما) جنسا وقدر اصفة (معينا) يسد عمل فلا يصح على عرض) ولو فاسا تبرأ لو حليا ومنفعة لأن في القراض أغرارا إذ العمل فيه غير مضبوط والرج غير موقوف به وانما يجوز للحاجة فاختص بما يروج بكل حال وتسهيل التجار به (و) لا على نقد (مفتوش) ولو وانحالا فتفاء خلاصه نعم إن كان غشمتسلكا جاز قاله الجرجاني (و) لا على (مجهول) جنسا أو قدرا أو صفة ولا على غير معين كأن قارضه على مائة الفدنة من دين أو غيره نعم لو قارضه على

تدني ذمتهم عنه في المجلس  
صح خلافا للنفوى وكان  
قارضة على احدى صرتين  
ولومنا ذمتين نعم لو علم في  
المجلس عنه صح بخلاف  
مالو علم فيه جنسه وقدره  
وصفته لا يصح على الاشبه في  
المطلب (لا) يصح (بشرط  
كونه) أي المال (بغيره)  
أي غير العامل كالمالك ليوفي  
من ثمن ما اشتراه العامل لانه  
قد لا يجده عند الحاجة  
وتعيرى بغيره أعم من  
تعيير به المالك (د) شرط (في  
المالك ما) شرط (في) وكل  
وفي العامل ما) شرط (في  
وكل) لان القراض توكيل  
وتوكيل فيجوز أن يكون  
المالك أعمى دون العامل  
ولا يجوز أن يكون أحدهما  
سفها ولا صبا ولا مجونا  
ولولهم أن يقارض لهم (وأن  
يستقل) أي العامل بالعمل  
ليتمكن من العمل متى شاء  
فلا يصح شرط عمل غيره  
معه لان انقسام العمل  
يقضي انقسام اليد ويصح  
شرط اعانة مملوك للمالك له في  
العمل ولا بد للملك لانه مال  
يجعل عمله تعبلا لال وان  
ذلك لا يمنع استقلال العامل  
وشروطه أن يكون معلوما  
برؤية وصفه وان شرطت  
نفقته عليه جاز (د) شرط  
في العمل كونه تجارة توان  
لا بضيقه أي العمل (على  
العامل فلا يصح على شرابه بلحنه ونجونه) أو غزله

في ذمته وفي المجلس هـ وقوله لم يقرضه الخ استدراك على قوله أو غيره (قوله في ذمته) أي  
في ذمته أي موصوفاً بغيره مع حل ومفهوماً انه اذا كان في ذمة غير المالك لا يجوز سواه عين في  
المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام حج انه اذا قارضة على بن في ذمة العامل وعين وقبضه المالك  
في المجلس صح أي فبرده للعامل بالاعتقاد عقد وان قارضة على دين في ذمة أجنبي لم يصح وان عين في  
المجلس وقبضه المالك فيحتاج الى تجديد عقد عليه بعد تعينه وقبض المالك له وفرق بين العامل وغيره  
بان ما في ذمته غير العامل يجوز زعنه حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد  
عليه عـ على هـ (قوله ولو متساو بين) أي في القدر والجنس والصفة وهذه الغاية للرود وبعبارة  
أصح شرح هـ وقيل يجوز على احدى الصرتين ان علم ما فيها وتساويا جنسا وصفة وقدرها  
يتصرف العامل في أي ما شاء فتعين للقراض والاصح للمنع لانتفاء التمين كالبيع (قوله عنه) أي  
الاخرى وذكر الشمر باعتبار كونها شياً أو موهباً أو مجهولاً ويشترط في قوله بخلاف مالو علم فيه جنسه  
الخ وبعبارة شرح هـ قوله صح أي حيث علم ما فيها ويفرق بين هذا وما يأتي في العلم بنحو القدر في  
المجلس بان الايمان هنا أخفى لتعين الصرتين وانما الايمان في المراد منها اختلافه في العلم بنحو القدر اه  
يعني تغير (قوله لان القراض توكيل) لكن ليس محضاً بدليل اشتراط القبول لفظاً كما سيأتي بل  
موسوب بمعاوضة (قوله فيجوز ان يكون المالك أعمى) لكن ينبغي أن لا يجوز مقارضته على معين  
كاقتراح بيعه للعين وأنه لا يجوز اقتباسه للمعين فلا بد من توكيله فراجع سم وكلامهم بآه لان هذا كما  
لوكيل بيع معين لان هذا توكيل وتوكيل الآن يقال ما هنا ليس توكيلاً لاعتنا بدليل اشتراط القبول  
هنا لفظ عـ (قوله سفها) وأما المجبور عليه بالقبض فلا يصح أن يقارض ويصح أن يكون عاملاً  
ويصح القراض من المريض ولا يحسب ما زاد على أجره مثل من التلث لان المحسوب منه ما يفوته من  
ماله والرجع ليس يحصل حتى يفوته وانما هو شيء يتوقع حصوله بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها ذلك من  
الثلث لان الثلث فيها من عين المال اهـ سـ (قوله ولولهم أن يقارض لهم) أي من يجوز ابداع  
المال عنده ولأن بشرطه له أكثراً من أجره لئلا ينال لم يجدد كما في غيره سـ لـ وشرح هـ (قوله  
ويصح شرط اعانة مملوك المالك) كما في قوله وأنفذت معه عبداً ميسرة والمملوك شامل للبهيمة  
والخالد يستحق منفعة كالعبد وتخرج بمملوكه مملوك غير المالك كأي سم (قوله وان شرطت  
نفقته) أي المملوك على العامل خرج به الخرج فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضاً  
والراجح لاشتراط تقديرها وكان العامل استأجره بها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة  
ولأغراض الحج بالنفقة حيث جوزوا الاستئجار فيه بالنفقة لا بتقديرها لغير وجهه عن القياس فكانت  
المعاينة على التسوية في تحصيل تلك العبادة المنقطة شرح هـ والذي جزم به ابن القري عدم  
التمتع بتقدير النفقة زى وقيل على الجلال ويجوز بشرط النفقة ويقع فيها العرف ولا بشرط  
تقديرها على العدم وما في شرح شيخنا الرمي تبع فيه حج والمنقول عنه اعتياد خلافه انتهى (قوله  
كونه تجارة) وهي الاثر باج البايع والشراء دون الطحن والخبز الا يسمى فاعلمها تاجر بل محترفاً شرح  
هـ (قوله فلا يصح على شرابه) فلو قلنا ذلك العامل من غير شرط لم يفسد القراض وأجره على  
المالك ان أدله ولو شرط على العامل استئجار ذلك من مال القراض جاز قاله شيخنا عن شيخنا  
هـ في شره خلافه فراجعه قيل على الجلال وبعبارة في التشرح ولو شرط أن يستأجر  
العامل من يعمل ذلك من مال القراض وحظ العامل التصرف فقط قال في المطلب فالذي يظهر

القراض عليها التمثل على جهالة الموعين لم حاجة (د) لاعلى (شراء) متاع (معين) كقولهم لا تشتر الا هذه السلعة (د) لاعلى شراء نوع (نادر) وجوده كقولهم لا تشتر الا العجل البني (د) لاعلى (معاملة شخص) معين كقولهم ولا تشتر بذا ولا تشتر الا هذه (ولا ان أفت) بمدة كنت سواء اشكت أم منعه التصرف أم البيع بعدها أم الشراء لان المتاع والمدة للمعين قد لا يربح فيها والنادر قد لا يبيعه الشخص للمعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أوشراء (فان منعه الشراء فقط بعدمدة) كقولهم ولا تشتر بعد سنة (صح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له قبله بعد هارم كقال الامام ان تكون المدة يتأتى فيها الشراء لغرض الربح بخلاف نحو ساقعة لم من امتناع التأنيت امتناع التعليق لان التأنيت ايسر منه بدليل استحالة في الاجازة والمساقة يتمتع أيضا بتعليق التصرف بخلاف الوكالة لمناقة لغرض الربح وتعبيرى بما ذكره أولى من تعبيره بما ذكره (د) شرط في الربح كونه لها وكونه (معناها) (مجزئة) كمنفكوئك (فلا يصح) القراض (على أن لا يحددها) معينا أو مبهما (الربح) أو أن يغيره ما منه شيئا لعدم كونه لها والشرط املوك أحدها كالشرط له فيصح معه

الجواز ونظيره الاذرى بأن الربح لم يشأ عن تصرف العامل وهذا أوجه اه (قوله) (بشبهه) بله ضرب ع ش (قوله) لا تسمى بحجارة بل حوتة (قوله) على جهالة الموعين (وهما العمل والربح حل لكن كون العمل يسمى عوضا فظهر كقوله حل (قوله) (لحاجة) علة لمخوف أى واغتنرت الجهالة لم حاجة (قوله) (لا على شراء متاع معين) وهذا يحترز قوله وأنت لا يضيفه والقارنه على أن يشترى الخطئة ويحترز بما دة فاذا ارتفع سعرها بابه لم يصح قائله القاضى حين لا يشترى الربح غير حاصل من جهة التصرف وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل لو قال على أن تشترى خطئة فتبيعها في الحال لم يصح شرح مـ بحر وقه أى تشييعه عليه بطلب التورية في الشراء والبيع وعليه فلو حذف قوله في الحال كان قراضا صحيحا ع ش وظاهر أنه لو قارنه ولم يشترط عليه الحزن فاشترى هو وخرجه باختياره الى ارتفاع السعر لم يضر لانه اذا شرط لم يجعل التصرف الذي العامل بخلافه اذا لم يشترط حل (قوله) ولا تشتر الا العجل البني) هذا يفي عن المعين الا ان يقول ضرورة للمعين أن يكون مستخفا كذا الثوب أو هذه الفرس بخلاف ما قال لا تشتر الا الرقيق أو الا عجل فانه يصح حل (قوله) (لا على معاملة شخص معين) بخلاف منع معاملته وشرط البيع في حاوت معين مسد بخلاف شرط سوق معين قائله المارودى والاذن المطلق يربح في العلف والاذن البز يراى المجهنة يتناول كل جنس وفي الفاكهة لا يتناول بقول الا فتاا والخيار وفي الطعام يتناول الخطئة لا لادقيق والاذن في البحر لا يتناول البر بعكس اه ق ل (قوله) (أم الشراء) بمحل كلامه على ما اذا تراخى قوله ولا تشتر بعد قوله قارنتك سنة سم ع ش لان ذكره متراخيا يقوى جانب التأنيت فيطلب حل أى فلا يتأتى قوله فان منعه الشراء الخ وقد يقال لاسنافة لان الآتى مسطور بما اذا قال قارنتك ولا تشتر بعد سنة ولم يؤقت القراض فان منعه الشراء متصلا صحت له في جانب التأنيت كقائه ع ش (قوله) قد لا يتأتى من جهته ربح) فلو كانت العادة جارية به لم يصح حل وفي ع ش على مـ قوله أو معاملة شخص أى بعينه ظاهره وان جرت العادة بمحصول الربح بملكته وعليه فلعلى الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة للعامة مع الأشخاص كتمنعها مع الواحد احتمال قيام مانعه بقوت المعاملة معه اه (قوله) كقولهم ولا تشتر) أى كقولهم قارنتك ولا تشتر غير ذكرنا تفت (قوله) بدليل استحالة أى جوازه والجواز يصدق بالوجوب فلا يقال التأنيت شرط فيها ع ش والاولى أن يراد بالاحتمال الاغتنار أى اغتناره وان كان واجبا (قوله) (كونه لها) ذكر الربح ثلاثة شروط كونه لها وكونه معلوما وكون العلم الجزئية بدليل كلامه بعد (قوله) أو أن يغيره منه شيئا) كأن قال قارنتك على أن يكون ثلثك وثلثي وثلثي وألا يبقى أولفان الاجنبى حل وللرأد أنه جعل لغيره ما منه شيئا مع عدم العمل فان شرط عليه العمل فهو قراض لا تشتر كذا قائله شيخنا اه ق ل على الجلال (قوله) والشرط لمالوك أحدهما) خرج به الشرط لأجبه الخ لانه لا يدا وملكا بخلاف مملوكه فانه لا ذلك ع ش (فرع) وقم السؤال في الدرس عما يفت كثير من شرط جزء لك وجزء للعالم وجزء لك أو الدابة التي يذهبها المالك للعالم ليحمل عليها مال القراض شلاله هو صحيح أم باطل والجواب أن الظاهر الصحة وكان المالك شرط نفسه جزأ للعالم وجزأ وهو صحيح اه ع ش على مـ (قوله) كالشرط له) فاشترط له مضموم الى بشرطه لسيده زى (قوله) (فيصح معه) أى المشروط في الثانية وهي قوله أو أن يغيره ما منه شيئا دون الاولى



(عشرة أو ربع نصف)

لعدم العلم بالجزئية ولأنه قد

ليرجع غير العشرة أو غير

رجع ذلك النصف فيكون

أحدهما بجميع الرجوع

(أو) على (أن للمالك)

النصف مثلا لأن الرجوع

فاشترى أو المال فهو للمالك

الا ما ينسب منه للعامل ولم

ينسب له شيء منه بخلاف

ما قال على أن العامل

النصف متلفا فيصح ويكون

الباقى للمالك لأنه بين ما

للعامل والباقي للمالك بحكم

الأصل (وصح) في قوله

قارضتك (والرجع بيننا

وكان نصفيين) كالقوله هذه

الدار بين زيد وعمرو

(و) شرط (في الصفيما)

سرفها (في البيع) بجمع

أن كلا منهما عقد معاوضة

(كقارضتك) أو علمك

في كذا على أن الرجع بيننا

فيقبل العامل لفظا وتعبري

بما ذكر أولى من قوله

بشرط إيجاب وقبول

(نصل) في أحكام القراض

لو قارض العامل آخر

ولو يأن المالك (إشراكه

في عمل دمج بوجه) لأن

القراض على خلاف

القبض وموضوعه أن

يستعمل المالك والعامل فلا

يعدل إلى أن يعقده عاملان

وهي فلو على أن لاحدهما مئنا أو مئنا الرج فلهذا شرط للمالك نصف الرج ولملوكه النصف الآخر  
كان كالمشروط لكل الرج للمالك لأن شرط للعامل نصف الرج ولملوكه النصف الآخر كان كالمشروط بجمع  
الرج للعامل حل وزى وهذا إذا نزل منطوق كلام المصنف فان صورته أن يجعل الرج كله لمالوك  
أحدهما فأول ذلك قبل هو شامل لما ذكر أيضا (قوله والباقي للمالك) ولا يضر صدق ذلك بالاجنبي  
فإنه لا يضر إلا أن شرط بالهائل حل (قوله ارعالمك) أو صار بتك أو أخذته الدرهم وأجر فيها  
أو بيع وأجر على الرج بيننا فلو اقتصر على بيع وأجر فسد شرح هر أو لا شئ له كما صرح به في الحنفية  
(قوله فيقبل العامل لفظا) فكيف في الشرع في الفعل مع السكوت (قوله أولى) لأن إطلاق الأصل  
شامل للموجود الإيجاب والقبول مع انتفاء شيء من شروطهما مع وش يقتضي أيضا أن الصيغة شرط مع  
الهر كره وأن يجب عنه بان مراده بشرط ما لا بد منه انتهى

(نصل في أحكام القراض) أي في شيء من أحكامه والافراسو يأتي بعده من أحكامه أيضا عرض  
على هر (قوله بوجه) أي القراض الثاني وأما القراض الأول فهو باق على محته والرجع جميعه  
للمالك والثاني عليه الاجرة إذا قارضه بذن المالك لأنه لم يعمل بمجانا ولا شئ للزول أي حيث لم يعمل  
ولا استحق قطعه ان شارك الثاني في العمل حل (قوله فلا يعدل إلى أن يعقده عاملان) فبدور  
على هذا التعليل ما ذكر به بعد قوله فان قارضه بالذن لا ينفرد بالعمل والرجع صحيح فان العاقد هنا عاملان  
بناء على أن الأول لا ينزل بمجرذ إذ ذن المالك وإنما ينزل بالعقد اللهم إلا أن يكون المراد إلى أن يعقده  
عاملان مع استمرارهما عاملين وفيه بعد ذلك أنه خلاف موضوعه اذ ليس العاقد هنا للمالك والعامل  
لأن يجب بالذن والأول وكيل عن المالك فالمراد أن يعقده للمالك ولو بناتبه والعامل اه مم (قوله  
من قارضه بالذن الخ) ولا ينزل إلا بالعقد وحيد يكون كالقارضه بنفسه والرجع بين المالك والعامل  
الثاني وينزل الأول بمجرد الإذن له أن ابتداء المالك كذا قيل والمعتمد أنه لا ينزل إلا بالمعقد مطلقا  
أي ابتداء المالك أولا اه حل ومهر بأن سأله العامل في ذلك (قوله كالقارضه المالك بنفسه)  
بأنفسه أنه لابد أن يكون عما يصح القراض عليه ابتداء بان يكون نقدا فلو كان عرضا لاصح  
للقرض عليها مطلقا وعبارة حل قوله صح ومحلها إذا كان المال مما يجوز عليه القراض فلو وقع  
ذلك بعد تصرفه ومبرورته عرضا لم يجوز لا يجوز عند عدم التعيين أن يقارض إلا أمينا (قوله وتصرف  
الثاني الخ) ليس بقيد بل يضمن بوضع السيد أن لم يتصرف عرض (قوله لم يصح شرائه) أي سواء  
تصدرا أو الثاني وتصرف فيه اه (تنبيه) كالعامل فبأذكر الوصي إذا أراد أن يقيم غيره مقامه  
وأشترى نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الواف قال شيخنا ولو عزل نفسه انزل وللغاضي أن  
يركبه غيره فراجع على الجلال (قوله أو في ذمته) أي الأول أخدمان قوله بعد وظاهر أخذنا  
مما يأتي الخ وعبارة حل قوله أو في ذمته أي للعامل الثاني أي اشتراه العامل الثاني في ذمته العامل  
الأول قوله له متعلق باشتري المقدر (قوله فالرجع للزول) ظاهره وان نوى العامل الثاني نفسه وأشار  
من الشارع إلى أن قوله ذلك بقوله وظاهر الخ وفيه أنه بعد تقيد الشارع بقوله له لا يأتي ما ذكره وكان من  
من الشارع أن يقول وخرج بقوله له مالو الخ حل وقرر شيخنا قوله فالرجع للزول أي كله ولا شئ  
للمالك فلو كان الشراء وقع للأول من العاملين اذ القرض أنه بغير مال المالك وفي قوله فالرجع

من قارضه بالذن لا ينفرد بالرجع والعامل صح كالقارضه المالك بنفسه أو بلا إذن فلا (وتصرف الثاني بغير إذن المالك غيب) فيضمن  
نصفه فيه (فإن اشترى بعين مال القراض لم يصح) شرطا لأنه فضولي (أو في ذمته) له (فالرجع للزول) من العاملين لأن

الثاني وكيل عنه (وعليه ملكي أجرته) لأنه يعمل بجائنا فان عمل بجائنا كأن قال له الأولى وكل الرعي فلا أجرته وظاهر أخذنا بما في أن الثاني إذا اشترى في المعنوي (١٥٠) فله أجره ولا أجرته على الأول (ومجوز تعدل) من المالك والمعامل

للأول أن يروج المال جميعه لا لشروط المعامل الأول فقط اه (قوله وعليه ملكي أجرته) أي وان علم الثاني الفساد له عمل طامعاً فوجب الشرع وهو أجره للكل وكذا يقال في نظير ذلك من صور الفساد في هذا الباب وبالشاقه م ر سم (قوله ونوى نفسه) أي قطة فلو أطلق كان للأول أن يرى نفسه والمعامل الأول يبي أن يكون مشتركاً في رعيه حتى أنه يكون للمعامل الثاني أيضاً فاساً على الوكيل إذا قصد نفسه والمالك حل أي فانه يقع للوكيل وقال ع ش قوله ونوى نفسه أي أو أطلق خلافاً للحاجي أي والفرض أن الشراء في الدمة قال ع ش على م ر بعده قل هذا أقول هذا قريب فيما لو أخذ في شراء شيء بعينه أم لا وأن في التجاره من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي الصحتة يكون ما اشتراه مشتركاً بينهما أذا نوى نفسه والمعامل الأول (قوله لم يه من شرط الرج) أي شرط الرج زائد على نصبه فإذا اقتسما النصف الآخر نصفين في المثال المذكور كان م صاحب المات نصف سدس من الرج زائد على ما يخصه من الرج مع أنه ليس بمالك ولا عامل بالنسبة شيخنا وقال الغزيري قوله ليس بمالك لأن صاحب الثلثين إذا جعل لمالك الثلث قدر ماله من أن صاحب الثلث ليس مالكاً من الثلثين وليس عاملاً بحيث هو أجني بهذا الاعتبار اه ومثله شوي بمدا التوقف (قوله وإذا قد قراض) أي بنحو فوات شرط ككونه غير متقدركان القراض مالاً كما لا يلتزم في أن يكون مكفلاً شديداً ما لا قد علمه أهلية العاقبة والمقارض ولي أو وكيل فلا يفتقره حل وصل (قوله صح تصرف العامل) لبقاء الأذن وليس كالوفد البيع لا ينفذ تصرف المشتري لأنه إنما يتصرف بالملك ولا ملك في البيع الفاسد حل (قوله لأنه محتمل ملكه) أي وانما يتحقق به في العقد الصحيح سم (قوله أجرته) أي أجرته مثله وان لم يعمل رعي بل وان حصل خسران لأنه لم يعمل طامعاً في المسمى وبسبب فرجع إلى الاجرة ع ش (قوله وكذا ان علم الفساد) أي لأجرته كما يصرح به كلامه في شرح الروض فهو عطف على مقدر كانه قال فان عمل بجائنا بان قال للمالك ما ذكر فلا أجرته وكذا ان علم الفساد فهو عطف على المفهوم قاله زي وفيه نظر ظاهر لان المفهوم ذكره الشارع بعد حل وقوله كما يصرح به كلامه في شرح الروض الخ يمكن أنه جرى هنا على خلاف ما جرى عليه هناك ولعلهم ما نصه قوله وكذا ان علم الفساد ان عطف على المفهوم كما قاله زي كان ضعيفاً لان معناه حيث لا أجرته وان عطف على قوله ان لم يقل والرج في كان مستمداً لان معناه وكذا على المالك أجرته ان علم الفساد وبدل على الثاني قوله كما يؤخذ من التعليل ولوجه غايه بان يقول وان علم الفساد اسكان أولى وعلى الأول بقدر مضاف فيه والتقدير كما يؤخذ من مفهوم التعليل ليناسب كلامه في شرح الروض كما قاله بعضهم (قوله كما يؤخذ من التعليل) وهو لانه لم يعمل بجائنا اذ لا يلزم من العلم بالتسادم العمل بجائنا لانه حيث لم يقل والرج كحل لم يعمل بجائنا على الفساد ولا ذكر من جهة أن يقول وان علم الفساد حل والمعتد أن له الاجرة لانه عمل طامعاً فوجب الشرع زي (قوله ولو بعرض) وينقد غير البلدان راج حل وزى وشأن الشيخ سلطان فقال بخلافه قد غير البالد وفرق بأن قد عجزها لا يروج فيها فيستل الرج فذامل (قوله لأنه طريق للاستعمال) وهذا ما فرق الوكيل (قوله بملحة) خرج ما لو اشترى شيئاً من مثله وهو لا يتوقع ربحاً فيه أي فلا يجمع (قوله لأن العامل في الحقيقة وكيل) أي شبه الوكيل فليس وكلاً من كل وجه فلا ينافي ما سبق من أنه

فله ملك أن يقارض اثنين متفاضلاً ونداءياً في الشروط لمساكن الرج كان شرطاً لحدتهما لك الرج ولا لا الرج أو بشرطهما التصف بالسيوة سواء اشترط على كل منهما مراجعة الآخر أم لا بل لا يكتفي أن يقارض واحداً ويكون ربح بعد نصب العامل بينهما بحسب الحال فإذا شرط للمعامل نفسه الرج ومال أحدهما مائة وان الآخر مائة اقتسما النصف الآخر اثناً فان شرط غير ما تنصبه النسبة فسد العقد كما علم من قولنا فيما مر كونه لها مائة من شرط الرج لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا قد قراض مع تصرف العامل) للأذن فيه (والراج) كماله (لأنه) لأنه محتمل ملكه (وعليه) (ان لم يقل والرج إلى أجرته) أي أجرته مثله لأنه لم يعمل بجائنا وقد قاله المسمى وكذا ان علم الفساد كما يؤخذ من التعليل فان ذلك فلا يجمع عليه لعارضه بالعمل بجائنا وظاهر أنه إذا اشترى في الدمة ونوى نفسه فالرج له لانه محتمل ملكه ولا أجرته على المالك (وتصرف) العامل (ولو بعرض) لأنه طريق للاستعمال (بملحة) لأن العامل في الحقيقة وكيل (لا يفتقره) فاشترى في بيع أو شراء والتقدير بفاحش من زيادتي

بيع العرض حل **(قوله ولا نسبة في ذلك)** أى في بيع أو شراء بلا إذن ظاهر أنه يبيع بغبن غير  
 فحش ولو كان من من أخذ بنجام القبيصة ولم له غير مراد أخذ ما تقدم في الوكالة ع **(قوله فيجوز)**  
 أن يبيع موزة يفتي أن لا يبالغ في الغبن كبيع ما يسلو مائة بعشرة بل يبيع بمقابل الثمن على ارتكابه  
 يفتي مثل ذلك فإن بالغ في الغبن لم يصح تصرفه ع **(قوله)** ويأتى في تقدير الاجل والمصلحة **(الح)**  
 أى فإن قدر المالك مدة لا يزيد على العامل عليها ولا ينقص وإن أطلق الاجل حل على العرف **(قوله)** ويجب  
 الاشهاد) وعلى إذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب اشهاد لعدم حرمان العادة بالاشهاد في البيع الحال  
 والى الاشهاد الواجب كارجح ما بين الرفعة لأن لا يسلم حتى يشهد شاهدان على اقراره بما قد قال الاستوى  
 أو أحاطة اه **وقضية** كلام ابن الرفعة أنه لا يلزمه الاشهاد على العقود بوجهه بأنه قد يتيسر له البيع مع  
 دون شاهدين ولو أخر لحسن روافد ذلك جاز له العقد بدونهما وزمه الاشهاد عند التسليم شرح  
 قال ع **عليه** وانتصار على وجوب الاشهاد يفيد أنه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا بخلاف ما مر في  
 لو كان عليه فيمكن الفرق بأن المال هنا لما كان له حصة من الربح وكان مطالباً بقبض رأس المال  
 أنى لم يكن عن يده المال اه **ولونها** عن الاشهاد بمنع تركه **(قوله)** وجهه منع الشراء **(لا يقال)** هو  
 ممكن من التجديد لا يتناول قد يمنع البائع من قبوله لفرص سم **(قوله)** واسكن من المالك والمعامل **(الح)**  
 ظاهر بأنه جائز حق العامل أن يسأل من ادعى له هو واجب عليه وجائز حق المالك أن يقول واسكن  
 منهاى لم يوجبهما أو يقال هو جاز بعد منع فصدق بالواجب ع **(قوله)** ان قدقت مصلحة البقاء  
 مجتزأ لا يربح **(قوله)** ولوم قدقت مصلحة الرد) بأن استويا بأن كان الرد يحتاج الى مؤنة كسيرة جله  
 المكان البائع أو كان البائع ماعطاً لا يضمن قال في شرح الروض بل القياس وجوبه أى الردفيا إذا كانت  
 للمصلحة على العامل تركه **(قوله)** امتنع الرد) أى لا يجوز ولا يفتى اه ع **ش** على مر **(قوله)**  
 له بطلان) أما العموم فليس هو إذا لم يكن في الرد مصلحة ولا في الإبقاء أو بأعباءه الأصل ليست شاملة  
 له ولما لا الأولية فلان جلة تقتضي مصلحة في عبارة الأصل لا يصح كونها صفة للرد لانه معرفة الجلة في  
 من السكر فلا كونها حال من الرد لانه مبتدأ والحال لا يجيى من المبتدأ اعتدال الجهور ولا حال من الضمير  
 المفعول على المشتري في الجار والمجرور والواقع خبراً لا تقدمه على المبتدأ ولا يتحمل حينئذ ضمير اعتد  
 سيور لكن أجيب عن الأول بعمل لام الرد الجنس فيكون في معنى السكر وقوع الثاني اما صحة ع **ج**  
 الحان المبتدأ اعتد سببوهما بمجمل الردفاعلا للجار والمجرور وان لم يعتمد كإذهب اليه الانقش وان  
 ضميروهم يعتمد ع **ج** الحال منه حل وعبارة الأصل له أى العامل الرد **(الح)** لان المتنازع يقتضى الرد  
 للموت للمصلحة فيما حل **(قوله)** عمل بالمصلحة) أى من جهة الحاكم زى **(قوله)** في الطلب يربح  
 في العامل) فكذلك من شراء المصيب بغيره فكان جانبه أقوى شرح مر **(قوله)** ولا يعامل العامل المالك  
 أو لا يجوز ولا يفتى ع **ش** على مر ولو كان له عاملان كل واحد منفرد بمال فهل لا أحدهما معاً إذا أقر  
 أو لا يجازى في البيان والمعتد ما أن أثبت لكل الاستقلال جاز له التراء من الآخر وان شرط عليهما  
 الاثبات استنع على أحدهما معاً اه الآخر زى قال حل بعد نقل ذلك لسكر في كلام شيخنا ما يفيد  
 هم مصلحة متعلقا حيث قال بعد كناية ما سبق لكن المعتد يمنع بيع أحدهما من الآخر **(قوله)** كان يبيعه  
 لم يخاف شراء العامل المال من المالك بين أودين فإنه لا محدود وفيه لتضمنه فسح الفراض فيه ومن  
 لم يشتره منه بشرط بقا الفراض بطل سول **(قوله)** لان المالك) حرر بجماعة معاملة وكيله  
 وفرضه خلاف كناية ولو فاسدا وكذا امتناع معاملة أحد العاملين لا يخرق ماله وإن أثبت لكل منهما

(ولا نسبة) في ذلك (بلا  
 ان) في الغبن والنسبة أما  
 بلاذن فيجوز ويأتى في  
 تقدير الاجل والمصلحة  
 ما مر في الوكيل ويجب  
 الاشهاد في البيع نسبة فان  
 تركه ضمن وجهه منع الشراء  
 نسبة أنه كإقال الرافعي قد  
 يتفق رأس المال فتبقى  
 العهدة متعلقة بالمالك  
 (واسكن) من المالك والمعامل  
 (وديعين) قدقت مصلحة  
 الإبقاء) لوم قدقت مصلحة  
 الرد أو رضى الآخر بالعيب  
 لان لكل منهما حق المال  
 فان وجدت مصلحة الإبقاء  
 امتنع الرد فتعبرى بذلك  
 أعوام أولى من قوله رد يعيب  
 تقتضي مصلحة (فان اختلفا)  
 فيه فإراد أحدهما وأباه الآخر  
 (عمل بالمصلحة) في ذلك لان  
 كلا منهما له حق فان استوى  
 الحال في الرد والإبقاء ففي  
 المطلب يرجع الى العامل (ولا  
 يعمل) العامل (المالك)  
 كان يبيعه شيئاً من مال  
 اقراض لان المالك

(قوله) لا يزيد العامل عليها  
 ولا ينقص) خلاف ما تقدم  
 في الوكالة فان الوكيل له  
 الشخص عاقره له المالك  
 ما يبيعه اه شيخنا مرصني



ملازمته فلو فعله بنفسه فلا  
أجر له وما يلزمه فعله لو أكره  
من فعله فلا أجر في ماله  
(وذلك العامل (حصته)  
من الربح (بقسمة) لا يظهر  
لأنه لو ملكها بالظاهر ولكان  
شريكا في المال فيكون  
القصص الحادث بعد ذلك  
محو بأعمالها وليس كذلك  
لكنه إنما يستمر ملكه  
بالقصة إن نص رأس المال  
ونسخ العقد حتى لو حصل  
بعد القصة فقط نص جبر  
بالربح المقسوم وملكها  
ويستمر ملكه أيضا بنصوص  
المال والفتح بلا قسمة كما  
يبينه في شرح الروض  
(رأى مالك ما حصل من مال  
قراض كشر وتنازع وكسب  
ومهر) وغيرها من سائر  
الزوائد العينية الخاصة بغير  
قدرة العامل لأنه ليس من  
فوائد التجارة وتعتبر بما  
ذكر أعظم مما عجز به (ويجبر  
الربح نقص) حصل (ربح  
أو عيب حدث) لاقتضا  
العرف ذلك والثانية من  
زيادة (أو تلف بعضه)  
باعتقابه أو عتبه أو عتبه  
أخذ به (بعد تصرف) من  
العامل يبيع أو شراء قياسا  
على ما عزم فان تلف بذلك  
قبله فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لأن العقد لم يتأكد

أو كان العقد فاسدا فراجعه قل وأيضاً قد تكون النفقة قدر الربح فينوز به العامل وقد  
تكون أكثر فيؤدي إلى أن يأخذ ضمان رأس المال سم **(قوله)** وعليه فعل ما يعتاد أي يعتاد  
عند التجار فعل التاجر به بنفسه شرح **مر** **(قوله)** ووزن خفيف بالجرع عطف على قوله طي والجلال  
على نسيج **مر** أنه بالربح وإنما على العامل وإن لم يعتد يمكن حل كلام الشارح عليه بأن يقرأ ووزن بالربح  
وراد بقوله **علا** بالعادة العادة القديمة فلا يضر طرقة عادة بخلافها والحادثة هي المراد بقول **مر** وإن لم  
يبتدئ الآن **اه** بالجرع **(قوله)** **علا** بالعادة أي فلا بد أن يكون وزن الخفيف معتادا أو يقال  
من شأنه ذلك أي العادة فيه الوزن حل **(قوله)** ولو فعله بنفسه فلا أجر له سيأتي للشارح في المسألة  
أن بالإقليم العامل فعله إذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اضربني وإن لم يسم المالك له  
أجرة فليس له أن يحل عدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلا إذن من المالك حرر عرض على **مر**  
**(قوله)** **علا** في ماله فلا بد فها من مال القراض ضمتها قل **(قوله)** **بقسمة** أي للربح **(قوله)**  
لا يظهر لكن ثبت فيه حق مؤكد فيورث عنه ويقدم به على الغرماء وعلى مؤن تجهيز المالك  
لثقه بالدين ويصح اعراضه وبغيره المالك بالتلافه للمال واسترداده شرح **مر** **(قوله)** **علا**  
عليها أي على رأس المال والربح كما يدل عليه عبارة **مر** بقوله حتى لو ملك منه شيء كان من المالكين  
**(قوله)** وليس كذلك أي لأنه يحسب على الربح لأنه يجبر به **(قوله)** لكنه إنما يستمر ملكه بالقصة  
عبرة به ومع ملكه بالقصة لا يستمر ملكه إذا ذوقت بعد الفسخ والنقص الآتي والاجرة به  
ضمان حدث بعدها **(قوله)** وللمالك ما حصل من مال القراض خرج بما حصل منه الظاهر في  
حديثه من ما اشتري حيوانا مالا أو شجر اعليه ثم غره أو برقا لا وجه أن الولد والتمر من مال القراض  
شرح **مر** **(قوله)** **ومهر** أي بشبهة أو بشكاح أو زنا وهي مكرهة أو مطاوعة وهي بمن لا تعتبر  
مطاطعة بأن كانت أعممية تعقد طاعة الأرمي ويحرم على المالك تزويجها كما يحرم عليه وطؤها  
وظاهره أن لم يظهر ربح بعد العامل حيث لا ربح **اه** حل وفي قل على الجلال نعم المهر والمحال  
بوط العامل مال قراض لأنه حصل بفعله فأشبه ربح التجارة وعليه الحدان علم والولد رقيق وهو مال  
قراض أيضا والأفلاحة والولد حرسب وعليه قيمته قال والشيخنا **مر** وتكون مال قراض أيضا  
وبأنه وله فيها وقال أنها للمالك ومال شيخنا للأول وهو ظاهر **اه** **(قوله)** لأنه ليس من فوائد  
التجارة أي المأصلة تصرف العامل في مال التجارة بالبيع والشراء بل هو نائض من عين المالك من  
غير نقل من العامل **(فرع)** لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة من ماله للمالك  
ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض إلا ب إذن العامل فان خالف فلا شيء عليه سوى الأثم **اه** سم  
**(قوله)** **ويجبر بالربح** وما يأخذه الرصدي والخفراء يحسب من مال القراض وكذا المأخوذ  
فلا كأنه لكسبة كما قاله الماوردي **اه** سئل **(قوله)** **نقص حصل** سواء أحصل قبل الربح  
أم بعده سم **(قوله)** أو تلف أعاد فيه الباء دون ما قبلها إشارة إلى أن القيد الذي بعده خاص به  
**(قوله)** ونفسر أخذ بدله كان الأنسب أن يقول ولما أخذ بدله لقوله في المفهوم فان أخذ بدله ذلك أو

ويخرج بثلث بصله تلف  
 كذا فان القراض يرتفع  
 سواء كان التصديق أم  
 بالتلف لملك أم للعالم أم  
 أنجبى لكن يستقرضيب  
 العامل من الرج في الثانية  
 ويبقى القراض في البدل ان  
 أخذته في الرابعة وبعت  
 الشبخان في الثالثة بعد تقوله  
 ما ذكر فيها عن الامام أن  
 العامل كالاجنبى وبه صرح  
 للثوى وقرى الاول بان العامل  
 الفسخ بجعل الخلاف فسخا  
 كالمالك بخلاف الاجنبى

انتهى سم

(فصل في بيان أن القراض جائز الخ) (قوله مع ما يأتي منهما) أى من أنه يلزم العامل استيفاء الدين  
 عن ش ومن قول المتن ولو أخذ المالك بصله الخ (قوله لكل فسخته) أى لأنه لو توكيل في الابتداء  
 وشركة في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعالم لا تنصرف فيفسخ أيضا قاله الاستوى بخلاف ما لو  
 قال لا قراض يثبت أو باع ما اشتراه العامل وبعت في زوائد الرخصة الا انزال بالانكار اه سم ومحل تقوده  
 أى الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو اضياعه والام لا ينفذون يني أن لا ينفذ  
 المالك أيضا ان ظهر رجوع الحالة ما ذكرى حيث ترتب عليه استيلاء ظالم لما فيه من ضياع حصة العامل

عن ش على مر (قوله كوت أحدهما) وللعامل الاستيفاء بعد موت المالك من غير أن وارثه ويتبع  
 ذلك على وارث عامل مات الا بذن المالك ولا تفرق رورة المالك العامل على القراض كما لا يفرق المالك  
 رورة العامل عليه ان ذلك ابتداء قراض وهو يتبع على العرض فان نض اللال ولومن غير جنس اللال  
 جائز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قرضك على ما كنت عليه مع قوله والمالك لو ارث العامل  
 قرضك على ما كان مورثك عليه فيقبل وكا رورة ولهم شرح مر فيكون الاقرار قائما مقام الاعجاب  
 انتهى (قوله بخلاف استرجاع الموكل) لانه يشترط ان يكون المال بيد العامل بخلاف الوكيل حل

(قوله ثم بعد الفسخ أو الانقضاء) قال ابن عبد السلام حقيقة الانقضاء انقلاب كل من العوضين الى  
 دافعه والفسخ قلب كل من العوضين الى دافعه فهذا قبل الفسخ والاول صفة العوضين شو برى (قوله  
 للدين) أى لدين مال القراض وان لم يكن رجوع بصورة المثلثة أن المالك أذن له في البيع بالدين وشمل  
 كلامه وجوب تعاطي جميع الدين بمحار رأس مال وبه صرح ابن أبي عصرون وابن الرفعة وتبعه السبكي  
 وفرق بينه وبين التضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيها محققة فاكثي بتضيض  
 قدر رأس المال فقط شرح مر (قوله ليس في قبضته) أى وقد حصل بتصرفه وطابه المالك نظره  
 استيفاءؤه كأخذه فادفع ما به بالتعليق لا ينتج المدعى (قوله بان بضضه) أى يبيعه بالناض وهو عقد  
 البدل للواق لرأس المال ولوقاله المالك التابع وتقسم العروض بتقويم عدلين أو قال أعطيك نصيبك  
 من الرج أيضا أعيب وكذا لو رضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة ولزم رد رغب كجزء من ما بان المقرى  
 فلو حلت بعد ذلك غلام لم يؤثر اه شرح مر وقال مر وظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى ينض  
 المال ويعلمه المالك اه (قوله وان كان قد باعه بقصد) أى أو بعرض هذا هو المألوى تحت الفة  
 (قوله لانه في عهده رد رأس المال) في الميارة قلب والتقدير لان رد رأس المال كأنه في عهده أى  
 علقه (قوله هذا ان طلب المالك الاستيفاء أو التضيض والا فلا يلزمه) ولو كان المالك ان يطلب

وطه فيه مخرج رأس المال الزائدا عليه فلا يلزمه تنقيضه كعرض اشتراك فيه اثبات لا يكلف واحد منهما بيعه وتغييره بمجاز كرم  
 قوله بغيره (ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور مخرج وخسر (١٥٥) رجح رأس المال للباقي) بعد المأخوذ لانه

لم يترك في يده غيره فصار  
 كالواضع له ابتداء (أو)  
 أخذ بعضه (بعد) ظهور  
 الرجح فالمأخوذ رجح ورأس  
 المال على النسيب الحاصلة  
 من مجموعهما فلا يغير  
 بالرجح خسر بقدر بعده  
 (بنته المال مائة والرجح  
 عشرون وأخذ عشرون  
 فسدسها) وهو ثلاثة وثلاثون  
 (من الرجح) لان الرجح  
 سدس المال (فيستقر  
 للعامل الشرط) له (منه)  
 وهو واحد وثلاثون ان شرط  
 له نصف الرجح حتى لو عاد  
 ما يبيده الى ثمانين لم يسقط  
 ما استقر له فعلم ان باقي  
 المأخوذ وهو ستة عشر  
 وثلثان من رأس المال  
 فيعود الى ثلاثة وثمانين  
 وثلث هذا ان أخذ بغير رضا  
 العامل أو رضاه وصرحا  
 بالاشاعة أو اطلقا فان قصدا  
 الاخذ من رأس المال  
 اختص به أو من الرجح  
 فكذلك لكن بملك  
 العامل عما يبيده قدر حصته  
 على الاشاعة به على ذلك  
 في المطلب (أو) أخذ بعضه  
 (بعد) ظهور (خسر  
 فالحسر موزع على المأخوذ  
 والباقي) فلا يلزم

أحدهما التنقيض والآخر عدمه فهل يجب الاول والثاني فيه نظر وبطني أن يقسم المال عروضا  
 فيأخذ من طلب العروض يسره ويأخذ من طلب التنقيض يباع ويسلم له جنس رأس المال عرض  
 على م (قوله وحظه) أي في المذكور من أحد الأمرين الاحتياض والتنقيض أي فيجب م  
 (قوله مخرج رأس المال الخ) الا ان توقف عليه تنقيض رأس المال بان كان بيع بعضه بنفس قيمته  
 كبد وقوله فلا يلزم أي بخلاف الاحتياض أي فلا بد أن يستوفي جميعه كما علمت حل وعبارة شرح م  
 ثم لو كان بيع بعضه بنفس قيمته كالعبد يلزمه تنقيض الكل كما يجب في المطلب لما في التنقيض من  
 التنقيض (قوله وأخذ بعضه) أي بغير رضا العامل أو رضاه وصرحا بالاشاعة أو اطلقا كما ساقى  
 في الشرح (قوله الحاصلة) أي المأخوذ وقوله من مجموعهما أي المال والرجح (قوله فلا يغير بالرجح)  
 أي المأخوذ المستقر وأما الرجح الذي سيحدث فيغير به خسر يقع بعده أو قبله شيخنا (قوله فيستقر  
 للعامل الشرط له) وهو فرض في ذمة المالك وللعامل أن يملك مما في يده قدر ذلك حل وهذا  
 لا يظهر الا إذا أخذ بغير رضا العامل كما في شرح م دون ما إذا أخذ برضاه وصرحا بالاشاعة أو اطلقا  
 وبعبارة سم قوله فيستقر للعامل ثم ان كان الأخذ بغير إذن العامل لم ينفذ تصرف المالك في قدر  
 حتم من المأخوذ سواء ملكا للعامل بالظهور أم لا (قوله حتى لو عاد ما يبيده الى ثمانين الخ) أي وإذا  
 حل بعد ذلك من غير مئة ثلاثة وثلاثون (قوله لم يسقط ما استقر له) بل يأخذ منها أي الثمانين درهما  
 وبغيره وردا في أي ان حصل فسخ واستشكال الاسنوي تبعه لاي الرقة استقلاله بأخذ ذلك  
 أنه لو لم يبيع شيوعه لم يتردد بقاء حصته فيه ان بقي والا فني ذمة المالك فلا يتعلق للمال الانحور من  
 راجحه حتى لو أفلست المالك لم يتردد به العامل بل يضارب مردود بان المالك لما تسلط باسترداده ما علم  
 للعامل فيجزأ بغير رضاه مكن العامل من الاستقلال بأخذ ماله ليحصل التساوي بينهما اه شرح  
 م (قوله هذا) أي محل كون المأخوذ رجحا ورأس مال (قوله فان قصدا الاخذ من رأس المال) فان  
 اختلف قصدهما بان قصد المالك الاخذ من رأس المال والعامل من الرجح فالعبرة بقصد المالك كما في  
 النوري (قوله لكن ذلك العامل عما يبيده) أي المالك قدر حصته الخ بمعنى أنه يملك بمقدار ما أخذ  
 المالك من غير تعيين لشيء مما يبيده حتى لو تلف منه شيء لا يكون عليهما اه حل (قوله أو بعد ظهور  
 خسر) ومنه وخص وعيب وتلقب بآفة قل (قوله فلا يلزم جبر حصته المأخوذ) وهي في المثال المذكور  
 غشواصة الباقي وهي خمسة عشر فلا يلزم جبرها كما يأتي في كلامه (قوله فكأنه أخذ خمسة  
 وعشرين) لان الرجح الحصري ضمن العشرين المأخوذة (قوله الى خمسة وسبعين) أي بضم العشرين  
 العشرة يعني أنه اذا حصل الرجح جبر بالسنتين بخمسة عشر فيغير رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص  
 كل عشرين خمسين الخ ان قائد دفع ما يملك ان رأس المال يعود ستين لانه ما كان الحسر عشرين  
 وأخذ عشرين صار الباقي ستين وحاصل الدفع أنه ما كان كل عشرين من الستين الباقية متحملة  
 خمسة من الحسر كان رأس المال خمسة وسبعين بالوجه يعني أنه اذا حصل الرجح جبر لثلاثة وخمسة عشر رأس  
 مالا كان الحسر جبر بالرجح تأمل (قوله وفي قدره) ولو أقر رجح قدر ثم ادعى غلطا في الحساب وكذبا  
 لم يثبت لانه اقر بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم لم تحليف المالك وان لم يذ كر شبهة ويقبل قوله بعد

بجرصة المأخوذ في يده (مثاله المال مائة والحسر عشرون وأخذ عشرين فسدسها) من الحسر (رجح الحسر) فكأنه أخذ خمسة  
 وعشرين فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما فضعف ان شرط المناصفة  
 (طحا على من عدم رجح) في (قدره) فيصدق في ذلك لواقفته فيها بغا للاصل

خسرت ان احتل كان عرض كساده كقوله القاضي حسين شرح هر (قوله في شراءه) (الح) محل  
حيث وقع العقد في ماني القيمة أما لو كان الشراء بين مال القرض فانه يقع القرض وان نوى نفسه  
كقوله الامام والوجه كقوله جمع متقدمون عدم قبول المالك أنه اشتراه بمال القرض لانه قد بشرى  
نفسه بمال القرض عدوا لما يصح البيع شرح هر وقوله عدوانا بان فسح القرض لم يشترى كانه  
عليه حج اه (قوله في قوله لم يشترى) كان اشترى سلعة فقال يشترى عن شرائها فقال العامل لم يشترى  
شرح هر وأما قول المالك لم آذن لك في شراءه كذا فقال العامل أذنت فالصدق المالك ع  
وشرح هر (قوله في دعوى تلف) نعم لو أخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعتنه ضمه كان نص علي  
الولي وي اعتمد جمع متقدمون لانه فرط بأخذه وتعين طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم  
من الاسماء كقوله الزكري كذا زكري شرح هر وقوله فتلسا أي بماله فانه ضمه كان نص علي  
وقوله ضمه أي وان عز المالك حاله كقوله سم عن شرح الارشاد لابن حجر وفي شرح المناري على  
من جماد الرضا في آداب القضا الشيخ الاسلام ما نصه وقيد الاذرى بمال داخل المالك فصره على جمعه  
أوجه حاله اذا اذاع حاله فاضاها اه بحرفه (قوله لانه مأمون) ومن ضمن من يماضين به الأذين  
كان خلط مال القرض بما لا يجز به ومع ضمه لا ينزل كإسار فيقسم الرجوع على قدر المالكين شرح هر  
(قوله فهو على التفصيل الآتي في الوديعه) عبارة هناك وحلف بردها على مؤتمنه وتلقا مطلقا  
أو بسبب نفي كسرة أو ظاهر كسرى عرف دون هومه فان عرف عمومهم وانهم فكذلك وان لم يهتم  
صدق بلاعين وان جعل طوب بينه ثم عطفها فالتفت به انتهت بزيادة لكن هل من السبب التي  
المالودعي موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان اقامة البينة عليه فيه نظر ولا يبعد انه غلب  
حصول الموعونة لاهل محله كسبب في قرية أو محله كان من الظاهر فلا يقبل قوله لا بينة ولا آذان  
كان يبره أن أركان الحيوان صغير الإبل موعونة عادة كدجاجه قبل قوله لانه من الثاني ع  
شرح هر (قوله فادعى المالك انه فرض) أي فيلزمه بدله والعامل أنه قرض أي فلا يلزمه بدله حل (قوله)  
لان الاصل عدم الضمان وخالفهما الزكري فرجح تصديق المالك لان العامل اعترف بوضع اليد  
وادعى عدم شغل الذمة والاصل خلافه وهذا هو الضم بخلاف مالو كان المال بائنا ورع فم اخلفا  
فقال المالك دفعته قرضا فاستحق حصتي من الربح وقال العامل قرضا فالربح كله لى صدق العامل فيه  
كاقتي به الوالد شرح هر ومثله زى (قوله لان معها زيادة علم) أي لانها قيد شغل الذمة بخلاف  
بينه العامل فهي مستحبة لاصل البراءة وبينه المالك ناقلة قدمت على المستحبة شيئا (قوله)  
واقترعاه بالعمل) جوابهما يقال انه يتفق بهما لرجح فأجاب بأنه يتفق بالعمل فيها لاجها وبعبارة شرح  
هر واقترعاه هو بالعمل فيها لاجها (قوله بالعمل) أي اقترعاه هو بالعمل ع وهو يدل على أن اقترعاه  
مبتدأ شربه بالعمل وصرح به البرماوى (قوله مخالفا) ولا ينفسخ العقد بالتخالف شرح هر بل  
ينسخه أو أحدهما أو الحاكم اه رشيدى ويتبعه البداية بالمالك نعم لو كان المال لمحجور عليه  
ومدعى العامل أقل من أجرة التل فلا تخالف اه قل على الجلال (قوله ولا أجرة عليه العامل) لانه  
ان كان يدعى الكالة فلا مظهر لان القول قوله وان كان يدعى القرض فالعامل يدعى الوكالة والوكيل  
لا أجرة له تأمل

(كتاب المساقاة)

ولما اختلفت شيها من القراض من جهة العمل في شئ ببعض ثمنها وجهه العوض وشيها من الاجرة من

جهة

راس المال صدق العامل بمجته أو في له وكيل أو مقارض صدق المالك بمجته ولا أجرة عليه للعامل  
درس (كتاب المساقاة) مأخوذة من السقي

(لم ينه عن شراءه كذا)  
لان الأصل عدم النهي  
(د) في (فقد راسه) المال  
لان الاصل عدم دفع الزائد  
على ماقتة (د) في (دعوى  
تلف) لانه مأمون فان  
ذكر سبه فهو على  
التفصيل الآتي في الوديعه ولو  
تلف اذ لا فادعى المالك أنه  
قرض والعامل أنه قرض  
فالصدق العامل بمجته  
كاقتي به ابن الصلاح تبعاً  
للعوى لان الاصل عدم  
الضمان ولو اقاما بينتين  
ففي القدم منهما وجهان في  
الروية ولا ترجح أوجههما  
تقديم بينة المالك لان معها  
زيادة علم (د) في دعوى  
(رد) لانه على المالك لانه  
اقتضى كالدفع بخلاف نظيره  
في المربعين والمستأجر لانها  
قبض العين لمنفعة نفسها  
والعامل قبضها لمنفعة المالك  
واقترعاه بالعمل (دو)  
اختلفا (التقدير) المسترطوط  
له كان قال شرطت في  
الصف فقال المالك بل  
التك (مخالفا) كاختلاف  
للتابعين في قدر الثمن  
(وله) أي للعامل بعدم النسخ  
(أجرة) لعمله وللمالك  
الرجح كما يؤخذ ذلك من  
باب الاختلاف في كيفية  
العقد ولو اختلفا في جنس  
راس المال صدق العامل بمجته أو في له وكيل أو مقارض صدق المالك بمجته ولا أجرة عليه للعامل  
درس (كتاب المساقاة) مأخوذة من السقي



خير وبر في رواية دفع الى يهود خير نخلها وأرضها بشطر ما يخرج منها من ثمرة أوزع والمضى فيها أن مالك الاشجار قد لا يحسن تمهدها ولا يتفرغ ومن يحسن ويتفرغ فلا يملك أشجارا فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولو كثرت المالك لزمت الاجرة في الحال وقد لا يحصل شيء من الثمار وتبطل المعامل فدعت الحاجة الى تجوزها وهي أخذ ما ياتي معاملة الشخص غيره على شجر ليشهده بسقي وغيره والثره لها (أركانها) ستة (عائدان) مالك وعامل (وعمل وثمر وصيغة ومورد وشرط) فيه) أي في اللورد (كونه نخلًا واعتبارها) معينا بيسد عامل مغروسا لم يبدصلاح ثمرة سواء أظهر أم لا فلا تصح على غير نخل وعنب استقلال كثيرين وتفتح وشمش وصنوبر ويطبخ لانه يجر بغير تمهده أو يخلو عن العوض مع أنه ليس في معنى النخل ولا على غير مرق ولا على مهم كاحد البستانين كما في سائر عقود المعاوضة ولا على كونه بيد غير العامل كأن جعل بيده ويد المالك كما في القراض

من جهة الزوم والذات جعلت بينهما مخرج مر (قوله المحتاج اليه فيها غالباً) هذا في معنى العلة لا اخذها من اللين دون غير كالشرط والعريش وقوله لانه أنعم الله على ما أكرهه مأخوذة من السقي والمراد أن عمل العامل ليس قاصراً على السقي لكنه لما كان أنعم أعمالها أخذت منه عش (قوله والا صل فيها الخ) ويجوزها مالك وأجد قسماً على القراض المجمع عليه ومنها أبو حنيفة وأجاب عن الخبرين بما معاملة الكثرة تحتل فيها الجهة خالفه صاحبه واجل هذا الخلاف قدم القراض عليها وقيل انها اصل قراض لان الحاجة لمادعت اليها لكون المالك قد لا يحسن التمهيد من يحسنه قد لا يملك أشجارا بل يرتب هذا المعنى موجود في القراض لجوزها اهـ قل (قوله قبل الاجماع) هو صريح في أنها مجم عليها من أبا حنيفة منها وان خالفه صاحبه كما علمت قل (قوله عامل أهل خير) أي لانه فتحها عنوة أي قهر اضطر ما فيها من الارض والشجر وغير ذلك ملكا له شيئا قال في الروض المعاملة تنال الزراعة والسقاة اهـ (قوله وفي رواية دفع الخ) هذا محمول على الزراعة تبعاً للسقاة كسبائي شيئاً (قوله ولو كثرت المالك) أي على فرض أن تكون أعمالها مضبوطة وهذا من جهة التخليل (قوله فدعت الحاجة الى تجوزها) فهي مما جاوز الحاجة رخصة حـ ل (قوله معاملة الشخص) أي بصيغة معاملة فيؤخذ منه جميع أركانها (قوله على شجر) أي مخصوص ليخرج غيره (قوله كونه نخلًا) ولو ذكر كراماً من فالتشروط ستذكر أهل الخبرة أن ذكر كرام النخل قد يجر حـ ل قل مر وقد ينزاع فيه بأنه ليس بمعنى المتصور عليه اهـ وأفضل الاشجار النخل ثم العنب ثم الزيتون وأفضل النخل لانه من فضلة طينة آدم ولانه ورد الحديث بأكرامه ولانه الشجرة الطيبة والقرن وليس في الاشجار ما فيه ذكر وأبني غيره كذا قيل وفيه نظر وبعبارة خط وليس في الشجر ما يحتاج اليه ان ذكر كورمه (قاعدة) النخل والعنب يتخالفا في اشجار في أربعة أمور الزكاة والحرص وبيع الثمر والمساواة رموى (قوله مرثياً) أي فلو كان للمالك أعمى وكل من يعقله عـ شـ هل مر وفارق صحة شركته لانها توكيل قل (قوله استقلالاً) فيه تصريح بجواز المساواة على غير الاشجار كيطبخ تبعاً وهو ظاهر خلافاً لظاهر كلام الحلال المحلى وهل عمل ذلك اذا عسر افراد ذلك أو ظاهر كلامه لا فرق ونقله حجج من بعضهم واعتمد شيئاً أنه لا بد أن يسرقه الافراد حـ ل وبعبارة شرح مـ م وتصح على أشجار تبعاً للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت وان قسدها للوردى بالقبلة وشرط الزرع كشيء بخلافه فافرادها بالسقي نظير الزراعة وعليه فيأتي هنا جيع ما يأتي من كسبائي أن لا تقدم الزراعة بأن يأتي بها عقب المساواة فيشترط هنا أن تأخر المساواة على تلك الاشجار عن المساواة على النخل والعنب فالاشتراك البستان الذي فيه النخل والعنب على غيرهما فقال سابقتك على أشجار هذا البستان ليصبح للقرارة وعلم التأخر فلما رجع سم على حج (قوله وصنوبر) في المختار من ركن كسر وهو شجر يخرج منه القطران وقوله لانه يجر بغير تمهيد كالتين والتفاح وقوله أو يخلو عن العوض بان لا يكون له ثمرة وذلك كالكافور الذي كـ حـ ل وقال عـ شـ أشار بقوله أو يخلو عن العوض الى أن صنوبر قسماً قسم بجموله ثمرة وقسم لانبثاقه الى بروج ماله (قوله ولا على مهم) أي غير معين أي في القدر ولا يكتفي التبيين في المجلس لان القدر لازم والرجح متأخر وهذا فارق هذه القراض على إحدى الصريتين اذا عينت في المجلس لانه عقد جائز فاعتبر فيه قل (قوله ولا على كونه بيد غير العامل) أي ولا على شجر يكون تحت يد غير العامل في العبارة مساعمة اذا لم يكن ليس

مقود عليه عن **(قوله)** ولا على ودي اسم لغا النخل فقط وهو فتح الواو وكسر الهمزة وتشديد الاء عن ش وإدخال هـ أجرة المثل أن وقعت الحفرة في تلك المدة والأفلا زى **(قوله)** ولأن الفرس قضية ما ذكر من التمثيل أنه لو عقد على ودي لغيره المالك وبعثه هو بعد الفرس لم ينتفع وقيل عن العلامة حل أن هذا ليس مراد أولوقيل بالصحة فيلو عقد عليه غير مفرس أو مفرسا محل للنتل على أن ينقله المالك ويصرفه في غيره يعمل فيه العامل لم يبعد لأنه لم يشترط فيه على العامل المالك عليه ولا ينافيه قول المصنف مفرسا لمحو أجرة على الأعم من الفروس في المحل الذي يبعثه فيه الحقيقة أوصحها عن **(قوله)** ولا على ما بدا صلاح ثمره ولو الأبيض في البستان الواحد سمى له صيغارة عن ش على م وما لم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع أن اعتد البستان الجنس والعقد المحل **(قوله)** ما صر في القراض إلا أنه يشترط أن يكون المالك متصافيا وبكفي فثبت أن يكون أعمى إذا عقد على ما في القيمة والفرق أنه هنا لابد أن يكون المقود عليه معيناً العقد تقدم سمى **(قوله)** تصح المسألة واستشكل هذا بأن عمل الأجير يجب كونه في خاص م. متجرباً بأمره عنه البقية بأن صورة المسألة أن يقول ساقيتك على نصبي وهذا صوراً بالطلب تفرق قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف أنه لا فرق بين ذلك وقوله على وجه هذا الحقيقة وهو ينتمى على الأول فيجاب بأنه ينتفع في المسألة ما ينتفع في الأجرة شرح م وقوله وعلى الأول أبواب أن يقال وعليه فيجاب له لأنه ما ينتفع على الثاني **(قوله)** أن شرط له الخ فإذا بشرطه بإداة بطلت خلوهما عن الموضع وأجراً لأنه عمل غير طامع زى وحل **(قوله)** ما ليس عليه له الخ بشرط بأنه إجارة على مجهول لأن ما ليس عليه له عمل ماسك بل بما ياتي وأوجب بأن ما ليس عليه لما سيذكر قريباً كان كأن معلوم كإعطاء م شرح م وبعبارة ما ليس من جنس أعماله التي كتر قريباً أنهما عليه فلا اعتراض عليه وانما قسم في القراض ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه على عكس ذلك هنا لأن الأعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقدت م ذكر بهار ما هنا بالعكس تقدم حكمها عليها ثم أشرت لطول الكلام عليها **(قوله)** كأن شرط على العامل ويشتد لوجه العامل بل لأن الأجرة له أو بأن فله الأجر ولو ما استحق بالذن من غير استتجار بالنال لعمل فيه أجرة وبذلك فارق نحو غسل ثوبي اه قل **(قوله)** لأنه شرط عقد وهو مرة في عقده وظاهر بالنسبة الأولى حتى بالنسبة الثانية فتأمل شورى والظاهر أنه إخفاء فيه العامل كأنه استأجر المالك على تنفية التفرغ بشرط عقد إجارة وقع في صلب عقد المساقاة كأن مرة الأولى كذلك أى فيه عقد إجارة **(قوله)** بمن معلوم ولو أدركت الخ را قبل انتهاء عمله بشرط إجارة وإن تفتت المدة وهو ملزم أو بطل فله حصته وعلى المالك الذي وانتهى لم يفتد ولا لأجرة فاحتج بعدها اه حج سم **(قوله)** لا يفرغ في الشجر غالباً يمكن فيه الأعمار نادراً أو يسوى الأعمار وعنده ما يجعل الحد فأنذره على الاعتراض على فله استوى الاحتالان بأنه لم يدخل في موضوع المسئلة وهو أن الزمن لا يفرغ في الشجر غالباً **(قوله)** أن عمل الخ قالوا قدرت بمدة يفرغها الشجر غالباً فغير أثر بعدها اه سم **(قوله)** أجراً وإن عمل الفساد وإن أفرس سم **(قوله)** وشرط في التفرغ م في الخ فإن شرط لك أن يجمع التفرغ لم يصح ولأجرة للعامل والاستحقاق الأجرة وإن عمل الفساد خرج بالتفرغ

الجريدة

وكونه معلوما بالجزئية وتقدم بيان ذلك ثم

(ولساق في خدمته أن يساق)

غيره) بخلاف الساق على عينه كما في الجبر وهذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة ما) مر فيها (في البيع) غير عدم التأنيث بقدر ينشأ من آتفا وهذا من زيادتي (كساقيتك) أو علمتك على هذا على أن الخمرة بيننا فيقبض العامل وقوله (كساقيتك) أعني ما عربه (لا تفصيل أعمال بناحية) بها عرف غالب في العمل بقدر زده بقولي (عرفاه) أي العاقدان فلا يشترط أن لا يمكن فيها عرف غالب أو كان ولا يعرفه اشترط (ويحمل المطلق عليه) أي على العرف الغالب الذي عرفاه في ناحيته (وعلى العامل) عند الإطلاق (بما يحتاجه الخمر) لصلاحه وتحتيته (عما يشكره) من العمل (كل سنة كفي) وتفتية (نهر) أي يجري الماء من طين ونحوه (وإصلاح أباجين) يقف فيها الماء حول الشجر ليسر به شيهت باجانات الغسيل جمع اجانة (وتلقيح) للتخل (وتشعبة) حشيش وضبان مضرة) بالشجر (وتعريش) للعب (جرت به عادة) وهو أن ينصب أعودا ويظللها ويرضه عليها (وحفظ الخمر) على الشجر

للمرء والكسراف فلا يكون مشتركا بينهما بل يخص به المالك فان شرطه العامل لنفسه أو يباع على من يسمعه معلومة لم يصح وأما الشجر فمشاركة بينهما وكذا التقو وهو جمع النجار ويجوز العرجون الذي هو الساعد للمالك ولا يجوز كون العوض غير الخمر فان ساقاه على ذلك لم تنقد مساقاة ولا اجارة الا ان اضل الأعمال وكانت معلومة حل وزى (قوله) ولساق في خدمته) مفتوح الغاف منونا اسم مفعول من ساق كان قال أئزمت ذلك حتى هذه الأشجار وتعهدها (قوله) بخلاف الساق على عينه) قال في روضة ولعل انسخت المساقاة بتركه العمل وكانت الخمر كلها للمالك ولا شيء للعامل الا لول وأما الثاني فان علم القاد فلا شيء له الا في استحفاة أجره المثل الخلاف في خروج الخمر مستحقة سم (قوله) ما أنقأ أي قوله وان يقدر زمن الخ (قوله) على أن الخمرة بيننا) علمه أنه لا بد من ذكر العوض لو كنت عنه فسقط وله الاجرة ولا بد من ذكر المدة في العقد أيضا ولا يصح بلفظ الاجارة كما مر وكذا لك وبسبب كتابة اشترطها أن لا تجدد تفاذ في موضوعها وان يقبل العقد المتوى قاله شيخنا مر زى على الجدل (قوله) فيقبض العامل) أي لفظا فلا يكفي الفعل من أحد الجانبين وفي الكتابة وإشارة الاسم ما مر في الضمان وجميع ما ذكر هو من صور المساقاة على العين ومن صورها على الدمة أئزمت ذلك كذا بكندا ونحو ذلك قل (قوله) أعني ما عربه) لتناوله سلمته اليك لتعهده بكذا أو تعهده بكذا أي عمل فيه بكذا وهذه الثلاثة من السراج ع (قوله) وعلى العامل) وكل ما وجب على العامل لا يشترط المالك عليه وما وجب على المالك لول فعله العامل باذن المالك استحق الاجرة تنزيلا عنه فله فله العوض ديني وفارق غسل نو في شرح مر ولورثك العامل بعض ما عليه نقص من حصته فغيره وبما غير واحد ان العامل لورثك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن وأبو زرعة أنها لو اختلفا اثناء التدقيق ان العامل يمازحه فان من أعماله ما يمكن تداركه صدق المالك وألزم العامل بالعمل لان الأصل عنه وبكفاة البينة وان يثبت ولا يمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك استحقاقها والأصل عدمه صحيح مل هذا وقوله على العامل الحيان لقوله ويجعل المطلق عليه فلا يقال فيه تكرار (قوله) عند الإطلاق) ليس المراد بقوله عند الإطلاق الاحتراز عما اذا قيد فيجوز كونه على المالك لانهم مرصوبان ما على أحدهما والشرط كونه على الآخر فسدت المساقاة وانما المراد بان هذه الامور على العامل حتى عند الإطلاق هكذا يظهر أنه المراد قال مر والمعتد أن الذي كعبه فلو شرط على المالك لم يصح سم ملخصا (قوله) بما يحتاجه) قال مر أي عمل بما يحتاجه الخمر قال بعد دلم من تبيين ما عليه بالعمل عدم وجوب عين عليه أصلا فهو مطلع بلفظه وقوصرة تحفظ العنقود عن الطيرة على المالك انتهى بحرقه قوله أيضا من قول شارح من العمل (قوله) كفي) ان لم يشرب برقوقه مر (قوله) جمع اجانة) وهو الخمر التي حول الشجر (قوله) وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أخرى قد سفتي عنه لكونها تحترق بالله كور فيحمل الهواء به الله كور اليها يشرح مر قال عرش رغبنا من ذلك ما جرت به العادة من الزبل ونحوه فيكون على المالك اه (قوله) وتفتية حشيش) أي كلابس أو رطب قد فادشتر الحشيش في اليا بس من الكلاد قبل هو خاص بالرطب منه وبعبارة الصالح الحشيش اليا بس من الكلاد لا يقال له رطب حشيش انتهى حل (قوله) جرت به عادة) راجع لمرش كماله مر دسج وراجع للجمع عند الشارح كاله حل وبدل عليه قوله بعدوان بالخمر عادة (قوله) ويظللها) أي ينصب عليها مظلة وهو البوص الذي ينصبونه على الأعود (قوله) وحفظ الخمر على الشجر) وقد نسخة وحفظ الخمر وهو الظاهر بما في الأصل لانها الملازمة لقوله فان كان من الثلاثة الخمر ما في

والنمس والطيور بان يجعل كل عقود في دعاءه **يهيؤ المالك كقصوره (وقده) أي** قطعه (وتجفيفه) فان كان من الثلاثة على العامل وان تاجر به عذوة تقييد الرخصة كأصلها فصحيح وجوب التجفيف على العامل بجريان العادة به أو شرطه لبس بجسد اذ الثاني لوجوبه لا نسعه مخالفة العادة أو الشرط فحل التصحيح إنما هو عند انتفاها وظاهر أنه لو جرت عادة بان شيأ من ذلك على المالك أتمت (وعلى المالك ما يقصده حفظ الأصل) أي أصل الثروة هو التجبر (ولا يتكررا كل سنة كبناء حيطان) البستان (دخرا ثمره) وأصلح ما لها بمراسم البهر لاقتناء العرف ذلك وعليه أيضا الأعيان وإن تكررت كل سنة كطلع التقيح (وبذلك العامل حصة من الثمر بالظهور) له أن عقود قبل ظهوره هذا من زباني وفاق القراض حيث لا يملك فيه الربح إلا بالتقسيم وما ألحق بها كإصم بان الربح وقاية لرأس المال والفرليس وقاية للشجر أما إذا عقد به بظهوره فبيلكها بالقد

**(فصل)**  
في بيان أن المساقاة لازمة وحكم الرب العامل والزراعة والحجارة (هي) أي المساقاة (لازمة) كالأجرة (فالرب

الأصل صرح قراءته بالرفع عطفا على ما بالجر عطفا على مدحول الكاف عرش قال مر فان لم ينفذ بها ثمرة السراق أو كبر البستان فالأثر عليه كإقتضاء مطالعتهم بحث الأثره عدم لزوم ذلك في ماله بل على المالك **(قوله في البدر) أي الجرن (قوله كقصوره) أي قوطه (قوله وجداده) بفتح الجيم وكسرها وإهمال الدالين كافي الصالح وفيه أيضا جواز إجماعهما وإهمال أحدهما قل (قوله) إذا الثاني لوجوبه (البح) عبارة شرح مر لأن ما قبل الأصح لا يتأني الا عند انتفاء العادة والشرط إذ لانه مخالفتها **(قوله عند انتفاها) أي العادة والشرط (قوله) وظاهر أنه لو جرت عادة (البح) عبارة** شرح مر وظاهر أن ما ضوعا على كونه على العامل أو المالك لا يلتفت فيه إلى عادة مخالفتها كما هو ظاهر على أن العرف الطارىء لا يعمل به إذا تالف عرفا سابقا وقول الشيخ في شرح منتهجه وظاهر أنه لو جرت عادة بان شيأ من ذلك على المالك أتمت بتمن جله على ما ليس لا لصاحب فيه نص بأنه على أحداهما أو بان العرف فيه يقتضى كذا أو الا فهو غير صحيح اه بحرؤه قال الرشيدى قوله يتبعين الخ الظاهر أن هذا الجلي غير متأني عبارة المنهج ولهذا اقتصر حجج على الرد اه بحرؤه وقوله غير متأني لأن قول التاجر بان شيأ من ذلك أي من الثلاثة المذكورة الثاني نص عليها الأصحاب لأنهم نصوا عليها فكيف يتأني الجلي المذكور نعم إن رجع اسم الإشارة في قوله بان شيأ من ذلك لغیر الثلاثة كقوله حل ظهر الجلي المذكور **(قوله بان شيأ من ذلك) أي من الثلاثة المذكورة قبل وقال حل** قوله بان شيأ من ذلك أي غير حفظ الثروة وجداده وتجفيفه قوله وإن تاجر العادة الخ وقوله قوله الخ الظاهر أنه لا يدل على ما دعاه وذلك لأن قوله وإن تاجر به عادة معناه وإن تاجر عادة به أي المالك كور من الثلاثة أي بوجوده وحصوله بل كانت العادة إهماله عن الحفظ وعن القطع وعن التجفيف وحديثه هذا التعميم لا يتأني التقييد بقوله وظاهر أنه لو جرت عادة الخ وهذا لا يظهر بل الظاهر أن معنى قوله وإن تاجر به عادة أي وإن لم تجر عادة بكون كل من الثلاثة على العامل أي سواء كانت العادة جارية بإجماعها أو لا بكونها على المالك لأن المداور على عرف الشرع لكن الشارح أخرج الصورة الثانية بقوله وظاهر أنه لو جرت الخ وضعفه عرش كإصم ولا يكون ضعيفا إلا إذا جعل اسم الإشارة لرجع الثلاثة فان جعل رجعا لغيرها مما تقدم كقوله حل فلا يكون ضعيفا تأمل وقوله لكن الشارح أخرج الصورة الثانية فيكون كلامه الأول غير شامل لما أخذنا من كلامه هنا **(قوله كبناء حيطان) ونصب نحو باب أو دولا وأقاص** أو منجل ومعمل وبقر تحرت أو تدور له ولا بشرح مر **(قوله وأصلح ما لها بمراسم البهر) أي أيهمد (قوله) حيث لا يملك فيه الربح (أي لا بالقسمة) أي لا بالظهور ولا يستقر بالتضيض والفسخ حل (قوله وما ألحق بها) وهو الفسخ والتضيض عرش **(قوله وقاية لرأس المال) أي يقيمه من النص الذي يجعل** لأنه يجبر به كإصم****

**(فصل في بيان أن المساقاة لازمة) (قوله وحكم الرب العامل) أي وما يتبعه من قوله ولومات المساقاة** فذمه إلى قوله ولا تصح حجارة **(قوله هي لازمة) أي عقدها لازم من الجانبين أي قبل العمل وبعده** لأن عمله في أعيان باقية بجملة غاشية الأجرة دون القراض فيلزمه إتمام الإهمال وإن تلف الثمرة كالأجرة أو نحو غصب كالأجر مع عدم العمل مع عدم الربح وجب زبدها ظاهرا كما أنه لا يرد وهو مراعاة مصلحة كل منهما أي المالك والعامل إذ لو تمسك العامل من فسخها قبل تمام العمل فضرر المالك بفوات الثمرة وبعضها لعدم العمل لا يحسنه ولا ينفع له ولو تمسك المالك من فسخها فضرر العامل بثوات نصيبه من الثمرة لأن الغالب كونه أكثر من أجرة مثله شرح مر **(قوله ولا يهر**

العدل) أو يحجز بمرض ويحجوه قبل الفراغ من العمل ولو قبيل (١٦١) الشروع فيه (وتبرع بحجره) من مالك أو غيره (بالماء) بنفسه أو بحاله فتصيرى بذلك أعم من قوله وأتمه المالك مشجعاً (بقي حق العدل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كما لا يفسخ بصريح الفسخ (والأى أى وإن لم تبرع غيره ورفع الامر إلى الحاكم) (اكثرى

العدل) أى أو امتنع من العمل وقوله أو يحجوه أى كالحبس اهـ قل (قوله وتبرع غيره بالعمل) أى أو يفسد المال به وكذا أن أطلق يكون كالوصف للمالك حل ومثله الاطوار الغنية عن السقي والمراد بالتبرع هو الذى عليه قبل غير مستجراً أخذاً من قوله والا اكثرى عليه الحاكم عـش (قوله من مالك أو غيره) أنهم لم يولوا عمل المالك في ماله لاعلى وجه التبرع عن العالم أو تبرع به أجنبي عن المالك لا يستحق العالم ما أجزى عليه حج تبعاً للسبكي وخالفه مـر في شرحه فقال فيه ما استحق العالم فيما يظهر عـش وبعبارة شرح مـر ولو عمل في مال نفسه غير متبرع عن العالم أو عمل الأجنبي عن المالك لا للعامل استحق العالم فيما يظهر خلافاً لتفريه من الجعالة لازومها هنا وإن بحث السبكي القسوية بينهما في عدم استحقاق له (قوله بقى حق العدل) قال الامام وهو مشكل لأنه استحقاق بغير عمل اهـ والاصحاب يزولوا ذلك بمائة التبرع بفساد العين قال السبكي ومن قولهم هنا وفي الجعالة لو تبرع بالعمل استحق العالم ما قد يقال مثله في امام المسجد ويحجوه من ولاة الوظائف اذا امتناب وإن كان المصنف وابن عبد السلام أنفياً بعدم استحقاق النائب والمستنيب معاً • قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فإن كان غرضه مباشرة أيضاً اذاوردت المساقاة على العين لكن الجاهلية في مسئلة الوظائف أقوى اهـ سم (قوله بصريح الفسخ) أى حيث لم يكن ثم ما يقتضيه عـش (قوله اكثرى الحاكم عليه من يعمل) أى ولو للمالك أخذاً من قوله بدتم عمل المالك ولو امتنع وهو لم يترك ذلك وقوله من ماله أى لو لم ينسبه اذا كان بعد بدو الصلاح حل (قوله من ماله) متعلق بما ذكرى (قوله نعم ان كانت المساقاة بالخ) يعلم منه ان كلام المصنف مفيد بكون المساقاة على القيمة (قوله والنشائي) بكسر النون والمدة نسبة لبيع النشاء برماوى (قوله لتسكن المالك من الفسخ) وانفتح بعد ظهور الفثرة فلا يبعد استحقاق العامل منها حصة ما عمل والقياس أنه يستحق أجرة لكل لأن فسخه الفسخ زاد الموضعين فيرجع لبذل همه وهو أجرة المثل وفقاً للرملى سم على حج عـش على مـر (قوله نعم ان تعذر) أى اذا كانت المساقاة في القيمة حل (قوله اقترض) واكادى عما يقترعه ويستقرض على ظهور الفثرة فاذا ظهرت اكثرى منها كافى قل على الجلال قال فى شرح الررض وقولهم اقترض واكثرى فيهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك سم على حج عـش على مـر (قوله نعم ان تعذر اقتراضه الخ) أى لعدم القاضى أو عدم اجابته أو توقفه على أخذ ماله وطع أو بعد فوق مساقاة العدوى ومثله محز المالك عن اثبات هرب العامل اهـ قل على الجلال (قوله عمل المالك بنفسه) أى يرجع بالاجرة عـش على مـر وقوله بإشهاد بذلك أى بالاتفاق أو العمل وبمضى للمالك في قدر ما تنفع على الرابع سم حل وينبغي أن لا يكتفى بالاشهاد مع القدرة على استئذان الحاكم كقيلوه سم وينبغي أيضاً الاكتفاء بواحد وبحلف معه أنه أراد الرجوع عـش (قوله فلا يرجع لوفاء لبيته الاشهاد) ظاهره عدم الرجوع ظاهر اربابنا ولو قيل بل أنه لا يرجعوا بالتمام يمكن جيل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود انما تعتبر لاثبات الحق ظاهره والا فلا دلار في الاستحقاق وعدمه على ما نفى الامر اهـ عـش على مـر (قوله ولعل يبره) فيه أن العمل لم يقع مع له لم يظهر أثره على الحل حل أى وقد صرحوا في باب الجعالة حينئذ بعدم الأجرة (قوله أولى من قوله ان أراد الخ) وجه الاولوية أن قوله ان أراد الرجوع بمنع بآرائهم من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد مدة عـش (قوله وخلف تركه) شامل للثمرة

(٢١) - (يعبرى) - ثالث) الفثرة فله الفسخ والعامل أجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهو لم يظفر شرط فيه يرجعوا أولى من قوله ان أراد الرجوع (ولو مات المدعى في ذمته) قبل تمام عمله (وخالف تركه

للعامل عليها اذ مات بعد ظهورها بواقعه مامر الشارع في حرب العامل من قوله ولا تشجاره من ماله  
 لفرجه ولومن حصة اذا كان بعد بدو الصلح أو رضى بأجرة أو جلة ع ش على هر (قوله عمل وارثة)  
 وبغيره الحاكم ان امتنع من الاتمام بواحد ما ذكر أو يستأجر عليه من التركة من ثم قل على الجلال  
 (قوله ولا يلزمه) أي فلا يجبر عليه واذ لم يعمل فلما كان الفسخ قل (قوله تنفسخ بموته) أي ولو ارثه  
 أجرة مثل ما مضى ان لم تظهر أجرة فان ظهرت أخذ جزأ منها وهل يوزع الجزء باعتبار المدين وان تفاوتا  
 أو باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة فهو أكثر في فطره أو اقرب الثاني ع ش على هر (قوله  
 كلاجير) قال في شرح الرض قال السبكي وغيره ينبغي أن يكون عمله اذ مات في أثناء العمل الذي هو  
 عمده للمساقة فان مات بعد بدو الصلح أو الجذاء لم يبق الا التجهيف ونحوه فلا (قوله ولا تنفسخ  
 المساقعة بموت المالك) نعم ان كان العامل هو الوارث أو كان البطن الثاني في الوقت انفسخت اه قل  
 على الجلال (قوله ونحوه) أي بظهورها بان ثبتت بالاقرار أو البينة أو ايمان المردودة بخلاف  
 خوفه فان أجرة على المالك أي والمساقعة في النعمة بدليل الاستدراك ونقل عن شيخنا أن الاستدراك  
 خاص بقوله فان لم تحفظ حل (قوله فاعمل) أي يستقل بالعمل حل (قوله يكتري على الخائن)  
 يقتضي حصة الاكتراء على عمل المساقعة مع أنه غيره مضبوط الآن بقال المالك الذي على العامل معلوما  
 كان كأنه مضبوط وتقدم عن حل ما ينافي ذلك (قوله نعم لـ) قد تقتضي هذه العبارة أن هذا  
 الاستثناء راجع لسلك من اكتراء المشرفوا كتراء العامل وماله هر لا يختصم بالثاني وأنه لا فرق  
 في الأول بين المساقعة على العيين وفي النعمة وحل كلام الشارع على ذلك فليجرحه اه سم (قوله  
 فظاهر أنه لا يكتري عليه بل يثبت الخيار) أي فله الفسخ وللعامل أجرة فله موقوفه أنه لم يقع العمل لمسا  
 ولم يظهر أثره في الحل حل (قوله وهو قياس مامر) أي في قوله فان يجز عن العمل والاتفاق ولم يظهر  
 الأجرة فله الفسخ وكان الأول أن يقول والفسخ على قياس مامر وعبارة شرح هر هذا اذا كان  
 العمل في النعمة والاخبار للمالك فيما يظهر كاص نظيره (قوله حيث جهل الحال) فان علم الحال فلا شيء  
 لانه لم يعمل طامعا يفرق بين ما هنا وما في القراض فيما اذا قال للعامل والرجع ككل حيث يستحق الأجرة  
 مطلقا ع الفساد لم لا على الراجح بأنه هناك عمل طامعا فيها أوجه الشرع كما ع مامر اه سول وقال  
 العلامة زى ان قوله حيث جهل الحال ليس بشيء فيستحق الأجرة مطلقا قل قوله حيث جهل  
 الحال أي والافلا شيء له قطعا وهو الذي في شرح هر وما نقل عن زى ليس بظاهر وهو ليس بشيء  
 وفارقت هذه الصورة غيرها من صور الفساد حيث يستحق فيها الأجرة وان علم به بعده المالك هنا  
 ولو باع المالك الشجر فاعامل مع المشتري كما كان مع البائع شيخنا (قوله ولا تصح غفارة) وفاة  
 للأمة الثلاثة وهي مأخوذة من الخبر أي الزراع وضمن العامل أجرة الارض اذا أخرجت فالت الزرع  
 وعليه حل افتاء النووي بالضمان في المزارعة قل على الجلال قال الرافعي القياس يقتضي أن المزارعة  
 والمزارعة كالمساقعة ولكن السنة منعت من ذلك قالوا لمعنى فيما أن تحصيل منفعة الارض يمكن بالاجار  
 فبجر العمل فيها ببعض ما يخرج منها كالواشي بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه اه سم  
 (قوله للثمن) صفة الثمن الواردة في المزارعة كالثمن المسمى بقتل من سب أو دارد من لم يضر المزارعة  
 فليؤذن بجره من الله وسوله ع ش على هر (قوله أول من تسير الاصل) وجه الاولوية أن العمل  
 يكون بعد القبول ليس موصوفا بالفساد أو الموصوف به انما هو عقدها ع ش (قوله ولا مزارعة) خلا  
 لادام أحسبوا لضمن العامل فيها أجرة الارض اذا أخرجت فالت الزرع لانه أمين واذ وقع منه ذلك  
 بالعمل (ولا مزارعة على كذا) أي معاملة على أرض يبيع

ياخرج منها (ولكن) (البذر من المالك) انتهى عنها في خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) تخلوا كان أو عتافه وأولى من قوله بين النخل  
(باض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر وأن كثر البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة إلى ذلك  
وبل يعمل خبر الصحيحين السابق أول الباب هذا (إنما تعددوا) (١٦٣) أحمد (عامل) بأن يكون عامل المزارعة  
هو عامل المساقاة وإن تعدد

هذه ممة كما يأتي ضمن أن عليه حيث دللنا حفظ اه قول على الجلال (قوله ولكن البذر من المالك)  
لم يثبتوا كون الأفعلى المالك أو العامل وكلامه الآتي بما يفيد أنها على العامل حل (قوله بين الشجر)  
وكذا يجانبه لأن المدعى على عمر الأفراد قل وبعبارة زى فلو كان بين الشجر أى بان تشتغل الحديقة  
عليه وإن لم يحط به الشجر اه (قوله أى أرض) هو تفسير حقيقة البياض والمراد هنا الامم فيشمل  
الزراعة الذى لم يبدصلاحه ومنه البليط وقصب السكر ونحوهما قل (قوله ممة المزارعة) ويشترط  
بأن يزرع عوارق الاجرة بأن المالك هنا شرك فى قول (قوله وعليه يعمل خبر الصحيحين الخ)  
وفى أنه يجهى في شئ من الطرق أنه صلى الله عليه وسلم دفع له بذرا حل أى بل الظاهر أنهم  
كانوا يزرعون من ماله أى فهم مخارة اه اعماد وأجيب بأنه يمكن أنه كان فيها زرع لم يبدصلاحه  
فان المزارعة حيث تدفع كسباً على الأولى والجواب أن يقال انها لما ملكت غنوة صار لى (قوله)  
مالكها والمالهان من الحب وغيره فلا شك حال لو سكت عن البياض في المساقاة لم يجر زرع وجوز به الامام  
ما إذا كان قليلاً ولو شرط في المزارعة البقرة على العامل صح وكان المالك أكثره وبقره اه قل  
(قوله بأن يكون الخ) فالمراد بالامم عدم استقلال المزارعة بعامل والمساقاة بعامل لعدم تعدد كما يؤخذ  
من كلامه بدو عبارة حل فليس المراد بتعداد العامل كونه واحداً اه (قوله وقدمت المساقاة) فلو  
أنشأ المزارعة لكن فصلها مقابل في القبول وقدمها كقبولت المزارعة والمساقاة لم يبعد بطلان (قوله)  
ويكن شمول المتن لذلك بأن يقال إن المراد أن لا يقدم ما يدل على المزارعة لا في الأجباب ولا في القبول  
وإن لم يقدمها المالك وأجابه العامل كقوله في قبيلتها بعد قول المالك أقبتك وزارتك والظاهر فيه  
الصحة لأن الضمير حكاية الظاهر قبله فكأنه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهى مقدمة حكماً في كلامه  
ويظهر أن لوقال عاملتك على هذين خبر النخل والبياض لم يجرع لأن المقارنة تنافي التبعية سم على حجج  
عنى على مر (قوله وإن تفاوتت الجزآن للشروطان) فلو لم يعمل له شيأ من الزرع وجعل الجزأ الذى  
من أثرهما في الظاهر كما قاله العبادى عدم الصحة وعكسه كذلك قل (قوله مطلقاً) أى تبعاً أولاً  
(قوله والأحداث) أى الدالة على النهى (قوله على ما إذا شرط الخ) فخرج ذلك عن موضوع المزارعة  
والفارة وهو الاشتراك حل وقال زى وجه التهي حيث نفاها فقد تطلع هذه دون هذه (قوله)  
لواحد) أما العمل أو المالك وقوله زرع قطعة الظاهر أن المراد بزرعها ما يخرج منها لا الفعل أعنى الزرع  
بالحى المصدى (قوله عمله في المزارعة) خص هذا الحل بالمزارعة ولو دما يدل على التبعية فيها كفى  
واقترع غير خلاف الفارة لم يرد فيها مثل ذلك وإن ورد ما يدل على جوازها سم (قوله من الشركة الفاسدة)  
أى بهذا اشترك اثنان شركة فاسدة فانه يرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله فان تلف المال المشترك فيه  
لم يرجع أحدهما على الآخر بأجرة عمله فقياسه هنا أنه لا شئ للعامل اه والمقبس ضعيف وإن كان القيس  
على مقصد شئنا (قوله وبقرق) قال حجج والفرق أن الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في

الآلى وقيل الفارة على جوازها بالطريق الآتى وكالبياض فيأخذ كزرع لم يبدصلاحه كما اقتضاه كلام الروضة كأصلها (فان أقررت  
المزارعة فاعمل للمالك) لأنه المالك للبذر (وعليه للعامل أجرة عمله وآلانه) الشاملة لدوابه لبطان العقد وعمله لا يعطى سواء أسلم  
لغيره أم لنفسه أو غيرها أخذ من نظيره في القراض الفاسد وإن كان المنقول من المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيها اذا تلف  
الزرع بأنه أنه لا شئ للعامل لأنه لم يحصل للمالك شئ وصوبه النوى ويفرق بأن العامل هنا أشبهه في القراض من الشريك على

(ولا أجرة كان يكتريه) أي للمالك العامل (بمعنى البذر ومنفعة الأرض) شامعين (أو نصفه) أي البذر (ويعبره نصف الأرض) شامعين (البذر) له (بأنه) أي البذر (في باقي) أي الأرض فيكون لكل منهما نصف المثلث مثلثان المثلث استحق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعتها بقدر نصيبه من ذلك وأما زيادتي كيف كان أن طرق ذلك لا تنحصر فيها ذكرتها أن يقرض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف مجملها ونصف منفعتها ومنها أن يعبره نصف الأرض والآخر منها أن البذر في هذا ليس كله من المالك وإن أفردت المزارعة لفلان العامل وعليه

لكم الأرض أجرة مثلها

وطريق جعل النفع لها لا

أجرة كان يكتري العامل

نصف الأرض بنصف البذر

وأما عمله ومنفعة الآلة

أو نصف البذر ويتبع

بالعمل والنافع

درس

(كتاب الأجرة)

بكر المزارعة أشهر من

ضمها وقسمها من أجر مبادي

أجر مبادي بجره إجمار أو

أجر مبادي بجره إجمار أو

وجوب أجره إلى وجود نفع شره بخلاف الأصل في القراض بالساقاة أهـ وسبغة شرح مر ورد بأن قياسه على القراض القاسد أقرب لمبدأ البابين في أكثر الأحكام فالعامل هنا أشبهه في القراض من الشريك أهـ وقوله أشبهه في القراض من الشريك أي أشبهه بالعامل في باب القراض من الشريك لأن العامل ليس من عند أحد منهما مالم يخلف الشريك (قوله) عدوله عن القياس الظاهر) أي على عامل القراض أهـ عز بزي (قوله) كأن يكتريه) ويشترط في هذه الأجرة وجود جميع شروطها الآتية (قوله) أو بنصفه ويعبره نصف الأرض) الفرق بين هذه الأجرة وبين أجره في الأولى عين ومنفعة وأن في هذه يمكن من الرجوع بعد المزارعة في نصف الأرض وبأخذ الأجرة وفي الأولى لا يمكن وأما لو أقعدت الأرض أي صيرها لا تنبت في الملتزم قيمة نصفها في هذه في الأولى لأن المارئة مضمونة شرح مر زى (قوله) ويعبره (الح) الأولى إسقاطه فخرجها عن المزارعة (قوله) والمالك (الح) أي استحق من منفعة العامل كما عبر به مر وقوله من ذلك أي الزرع وقوله لكن (الح) لا موقع لهذا الاستدراك (قوله) وعليه للمالك الأرض أجرة مثلها) فثبت أنه لا يؤمر بفتح الزرع قبل أن الحصاد ووجهه أنه لا يجوز بالأذن خصوص المزارعة وإن يطلق في عموم الأذن وهو نظير ما مر عن القوي فيها وغرس في الأرض المقبوضة بالشراء القاسداً يعني من أنه لا يقع بمقابل تخير المالك بين ملكه بالقيمة وبين فله وغرامة أرض القصص وبين النجبة بأجرة للثلث لكونه انما فصل بالأذن الذي تضمنه البيع القاسداً لكن تقدم الشارح أن المنة دخلت فعليه فانظر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء القاسداً وله أنه لما أذن له هنا في الزرع على أن النفع بينهما كان فذا بالانتفاع بالأرض مع بقائها على ملك صاحبه وهو يقتضي أن يكون الأذن مقصوداً بالانتفاع فذا بطلت المنة من حيث خصوص المزارعة في مطلق الأذن فأشبهه جواز تصرف الوكيل بعموم الأذن وإن بطل خصوص الوكالة لا يقصد بالبيع نقل ملك في الأرض للشريك فذا بطلت بطلت لأنه لا انتفاع للمنتزعي به ليس منبأ إلا على انتقال ملك الأرض مع انتقال منفعته فذا بطلت لا يبق لانتفاعه بالأرض جهة مجزئة عـ على مر (قوله) كأن يكتري العامل نصف الأرض (الح) ولو كان البذر لها فالتة لها ولكل على الآخر أجرة ماضية من منافعها على حصة صاحبه أهـ شرح مر

### (كتاب الأجرة)

(قوله) يضم الجرم وكسرها) فالأول من باب قتل والثاني من باب ضرب كافي الصباح (قوله) اسم الأجرة) ثم اشتهرت في العقد على وجه الجواز بدليل قوله وشرا (الح) شرح مر وعرض عليه (قوله) وشرا تخليص منفعته) ولو عدل تخليص منفعته لكان أولى كأفاده قل على الجلال أي عقد على منفعة وأجيب بأن مراد التخليص بعقد أهـ (قوله) تخليص منفعته (الح) شرح عقد النكاح لأنه لا نفع به للنفقة وإنما يملك به الانتفاع وكذا يخرج المارئة وهي خارجة أيضاً بقوله بموضع وقوله يشترط ثلثي خروج به المساقاة على ثمر وجود لم يبدع لاحتلال من الشروط علم العرض وأورد على التعريف الجملة بموضع معلوم وأجيب بأن التقدير تخليص منفعته معلوم كما يؤخذ من قوله يشترط فخرجت الجملة فبأن أن الحالة ليس فيها تخليص من جهة الجمال فهي خارجة إلا أن يقال فيها تخليص من جهة العمل فكأنه ملك للنفقة للجماع وللنفع للجماع وللنفع في المساقاة تأمل (قوله) والأصل فيها قبل الإجماع أي أن أرض من (الح) قال مر في شرحه ومنازعة الاستدلال في الاستدلال بما مرود من أفرادها وعرض

الأرض

أجره يضم الجرم وكسرها) أجره لمة  
أصل فيها قبل الإجماع أي أن أرض من لكم



بلا عقد يرح لا يوجب  
أجرة وإنما يوجبها ظاهرا  
العقد فحين وخبر  
البحاري أن النبي ﷺ  
والصديق رضي الله عنه  
استأجرا جلا من بني الدليل  
قاله عبد الله بن الارقط  
وخبر مسلم أنه ﷺ  
نهي عن المزارعة وأمر  
بالمؤاجرة والعسني فيها أن  
لكل أحد مركوب  
وسكن وخادم لجوزت  
لذلك كاجوز بيع الاعيان  
(أركها) أربعة (صيفة)  
وأجرة ومنفعة وعقد من  
مكر ومكتر (وشرط فيه)  
أي في العاقد (ما) مر فيه  
(في البيع) وتقدم بيانه ثم  
اكتن لا يشترط هنا إسلام  
المكترى لمسلم كافتدته ثم  
مع زيادة وتصح اجارة  
السفيه نفسه لما لا يقصد  
من عمله كالسج قاله  
الماوردي والروائي لان  
له أن يشترع به ولا يصح  
اكتراه العبد نفسه من  
سيده وإن صح شرائه  
نفسه منه كأقبي النوبوي  
(د) شرط (في الصفة ما)  
مر فيها (فيه) أي في البيع  
(غير عدم التاقيت  
كأترك) أو أكرى بك  
هذا أو منافعها أو ملكتها  
سنة بكذا) فيقول المكترى

الارض للآب وهو يتسلم الاذن لمن فيه بعض والا كان تبرعا هذا الاذن بالعوض هو العقد اه  
بحرورة (وأقول) ان كانت منازعة من حيث انها لا تدل على القبول فصحيحة وما ذكر لاردها كمال حج  
موضع إيجار وان كانت من حيث انها لا تدل على القبول فصحيحة وما ذكر لاردها كمال حج  
(قوله وجه الدلالة) بين ان الرقعة أن وجه الدلالة في قوله لكم بأن الارض لا يكون للزواج الا اذا  
عقدوا عليه والافتقار للعقد هو بمكان من الدقة أنه لم يخش قال شيخنا العزري والاجارة  
وارد على النصف وهي الارض قال ابن ليس معقودا عليه بل مأخوذ بطريق الباحة (قوله ظاهرا) قيد  
بلافتين عدم وجودها كذا خبر بها الدار المكاترة قيل منى مدة على أجرة شيخنا العزري وقال  
سم ظاهرا يعني غايابا واحتز بدعالم نفقت العين فانه يبين أن الاجرة لم تجب وبه أنها وجبت بالعقد  
والفتاى يبين عدم الاستقرار وتوقف شيخنا وقال لا مفهوم له قال الشيخ سلطان وقرر شيخنا مناه  
قوله ظاهرا أي أما بالمتأخر فلا يجزئها لامضى المدة لانها قبله فإزالة النسخ بأحد أمور تأتي فلا يجب  
الاجرة اه (قوله استأجرا رجلا) أي استأجراه ليدل على طريق المدينين المهاجرة والمسايرة  
أبو بكر وأقره الذي ﷺ فنسبة الاجارة اليه يجوز اه قل على الجلال (قوله الدليل) ضبطه  
النوري وعش بكسر الدال واسكان المثانة التحتية وتقل عن عش على مر أنه قيل يضم  
أزه وكسر ثانيه وهو (قوله ابن الارقط) بضم الهزنة وفتح الراء وسكون الياء وكسر اتفاف  
شورى (قوله وأمر بالمؤاجرة) هو بالهزنة يقال كافي القاموس أجرا بما جاز مؤاجرة اه ويجوز  
لعل الهزنة والواو كونهما مفتوحة بعد ضمة اه عش على مر (قوله كاجوز بيع الاعيان)  
أي لا يحتاج الناس اليها وفيه أن يبيع الاعيان ليس جازيا على خلاف القياس حتى يعل بالحاجة  
فأقل (قوله ما مر فيه في البيع) علم منه أن الاعيان لا يكون مؤجرا وان جازله اجارة نفسه كالأعبد  
لما نحن ينشئ نفسه كقوله عش على مر (قوله اسلام المكترى) أي اجارة عين أو ذمة وان  
كانت اجارة العين مكرهة دون اجارة الذمة عش على مر (قوله لمسلم) أي ونحوه من مصحف  
وأقول حل (قوله) كافتدته ثم مع زيادة عبارة ثم يصح بكراة كراهة لدى مسلمان على  
عمله بفسد نفسه يؤمر بالانكشاف عن منافع بأن يؤجره لمسلم والزيادة هي قوله لكن يؤمر بالح  
سم (قوله وتصح اجارة السفيه) عطف على لا يشترط فهو من جهة الاستدراك (قوله لما لا يقصد  
من عمله) أي لما لا يكتب به عادة ككونه أجيرا في الحج أو الوكالة بخلاف الحرف والصانع فلها  
منفعة من عملها لا يكتب بها وليس المراد بما لا يقصد من عمله كونه تافها كما ينوهم سل زيادة  
(قوله لان هان يتبع) أي حيث كان غنيا اه حل (قوله ولا يصح ا كراهة العبد نفسه) هذا  
مطوف على المكترى فهو مستثنى فيه أن هذا لا يناسب استثناءه من قوله وشرط فيه ما في البيع لان  
المراد هنا للاق التصرف وكذا في البيع وصورة العبد استثنيت ذلك من مفهوم الشرط لغرض  
التميز لأن قال كلامه يؤل الضابط كل من يصح بيعه وشرائطه أن يؤجره يستأجر فحين  
بحسن استثناء العبد لانه يصح شرائه نفسه لا كشرائه إياها والفرق بينهما بين شرائه نفسه أن الاجارة  
تقتضي له الحق بخلاف شرائه نفسه فيفرض اليه فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كافي مر (قوله  
فيقول المكترى) وما ذكره من الصريح ومن الكناية جعلت لك منفعة سنة بكذا أو اسكن دارى  
نورا بكذا ونها الكتابة بالوقوت في اشارة الاخرس ما صرف في الضمان وتخصص اجارة الذمة بنحو اذنت  
لذلك أو لمست اليك هذه البراهم في خيالة هذا الثوب أو في دابة صفقتها كذا أو في حلى إلى مكة كافي

(لا يمتكها) أي منافعها سنة بكذا لان لفظ البيع وضع لتمليك العين فلا يستعمل في المنفعة

كلا يستعمل لفظ الاجارة  
في البيع لكن ينبغي أن  
يكون كتابة وكلفظ البيع  
لفظ الشراء وهو ظاهر  
ومنه يهاتر كليس مفعولا  
فيه لأجر مثلا لانه انشاء  
وزنه يسير بل المقدر أن  
أجرتك وانتفع به سنة  
كأن قيل في قوله تعالى فأنشأه  
انقضاء عام ان التدبير  
والإحصاء عامون تعبيري بما  
ذكره كذا في غايه (ورود)  
الاجارة (على عين كاجارة  
معين) من عقار ورفيق  
ونحوهما (كاكثر نيك  
لكذا) سنة واجارة العقار  
لا تكون الاعلى العين  
(وعلى ذمة كاجارة  
موسوف) من دابة  
ونحوها بل مثلا (والزام  
ذمة محمل) كقبالة وبناء  
ومورد الاجارة المنفعة  
للعين على الاصح سواء  
أوردت على العين أم على  
الذمة قال الشيخان  
والخلاف لفظي وأورد  
الاسنوي له فوائد (د)  
شرط (في الاجرة) صر  
(في الثمن) في شرط كونها  
معلومة جنسا وقدر ومدة  
الآن نذكر مبدء  
فستفي رؤيتها (فلا تخرج)  
الاجرة تارة أودابة (بإدارة)  
وعلى يكون الام  
فقط وهو الفتح ما يفت  
به العمل في ذلك فان  
ذكر معلوما وأنشأه  
خارج الثمن في صرفه في

شرح هر وقوله أجزمت ذمتك أي كذا وكان الأولى أن يذكر مخرج به ما قاله أجزمتك فانه اجارة  
عين كاقاله سم (قوله كناية) العزم أنه لا صريح ولا كناية لان آخر اللفظ يبقى أثره لان قوله  
بنتك يقتضي التأييد وقوله سنة يقتضي التأخير فتنبأنا (قوله وكلفظ البيع لفظ الشراء) أي من  
المتأخر (قوله بل المقدر الخ) لا يقال يصح جملة طرفا المنفعة المذكورة في الثمن فلا يحتاج لتدبير  
وليس كالأية كاهو واضح لا نقول للنافع أمر وهو المآل والظرفية تقتضي خلاف ذلك لانه  
قد مر ما ذكره أولي أو متعينا شرح هر أي بل متعين وقال عرش قوله والظرفية تقتضي الخ ينظر  
وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره أن الانتفاع أمر وهو المآل مع أن معنى انتفع استوف  
منافعه وبالجملة فدعوى هذا الاقتضاء على الاستدلال بالجرد التخييل اه وبعبارة سم على حج  
قوله بل المقدر هذا لا يتعين بل يصح جملة طرفا المنفعة المذكورة وإن كانت موهومة الآن وما قدره أيضا  
موهوم الآن لان معناه استوف منافعه وهذا كقوله تعالى أن أصوم هذه السنة أو أن أعتكف  
هذا اليوم فان كلا من الصوم والاعتكاف أمر موهوم مع أن ظرفية السنة واليوم لمبالاكت في  
صحتها لاحد اه (قوله فأنشأه) أي لان الموت أخرج الروح وزمنه يسير اه عبد الله (قوله  
وإذا الاجارة على عين) أي على منفعة من قبلة العين فلا ينافي ما يأتي أن مورد الاجارة للمنفعة ولأن  
أجرة العين لغيره في العمل بآية فعمل كأن أجره ليخيط نو به مثلا فأذن لغيره في شياطينه فلا جارة  
للاول مطلقا ولا ثاني إن عذر الفساد لا يفيء أجره المثل على الاول الآن كما هو ظاهر حج هر  
وبعبارة حل قوله عين المراد بها ما قبل الذمة أي على منفعة متعلقة بالعين وفي هذا أثر بل لعدم  
التي هي المنفعة منزلة الموجود فأوردوا العقد عليها اه (قوله كاكثر نيك لكذا) أي لعدد  
كذا فهو مثال لقوله ونحوهما لانه شامل للأدنى أي الحرف كأي خذ من هر (قوله واجارة العقار)  
دفع به ما قد يشوه من الثمن انها قد تكون اجارة عين وقد تكون اجارة ذمة عرش قال حل ومثل  
العقار السبعة فانه لا يصح الدف فيها ولا تبت في الذمة فلا تكون اجارة الاعلى العين وأما اجارة بعت  
أي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز أن تكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه ومثله قل  
(قوله ومورد الاجارة) أي المستحق بها (قوله سواء) أوردت على العين) فعل لأنه لا منافاة بين تقسيمها  
الى واردة على العين واردة على الذمة وبين تصحيحهم أن موردها المنفعة لا العين لان المراد بالعين في  
الاول ما يقابل الذمة والثاني ما يقابل المنفعة قاله في شرح الروض سم (قوله فوائد) منها اجارة  
ما استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للمبيدان قلنا العقود عليه المنفعة صرح أول العين فلا يعرف بهذا  
أن الخلاف ليس لفظي زى وهذا بخلافه قول المتن بعد ذلك ولا كلب فتأمل وقال بعضهم المعتد به  
الشيخان أنه لفظي وأن مثله اجارة من استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للمبيد الاصح مطلقا  
سواء أفتانان العقود عليه المنفعة والعين خلافا للاسنوي في التفصيل المذكور الذي جعله من فوائد  
الخلاف (قوله كونها معلومة جنسا) أي كاصر فظاهره في الثمن ويؤخذ من تشبيهه بالعين أنها لو حلت  
وقد تغير العقد وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة اذ البعرة في الاجرة يجب كانت  
تقديره ببلد العقود فأن كانت بادية اعتبر أقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرى والعبرة في الجزع كانت  
في السادسة بوضع ائتلاف المنفعة فتعدا وروى شرح هر بحرفه قال الشيخ سلطان بن القائل بشكل  
على اشتراط العلم بالاجارة لا سيما في الحج بالنفقة وهي مجهولة كاجرة به في الرزمة لا ناقول ذلك ليس  
باجارة بل نوع جملة ينتشر فيها الجهل بالبيع اه (قوله خارج المبدء) فان كان في حله فلا يصح  
كا جرة نكاحا بدنيا على أن تصرف في عمارتها أو علفها للجهل بالصرف فتصير الاجرة مجهولة فان

لثاثة (بجدة) لما (د) لا  
 (لحن) لبرملا (بعض  
 دقيق) منه ككثله لجعل  
 بشخاثة الجلد وبغير  
 الدقيق ولعدم القدرة  
 على الاجرة حالا وفي معنى  
 الدقيق النخالة (وتصح)  
 اجارة امرأة مثلا (بعض  
 رقيق حالا لارضاع باقية)  
 للعمل بالجرة والعمل  
 المكترى له انما وقع في  
 ملك غير المكترى نجا  
 بخلاف مالواكثرها  
 ببعضه بعد الطعام لارضاع  
 باقية للجعل بالجرة انذاك  
 وبخلاف مالواكثرها  
 لارضاع كله ببعضه حالا أو  
 بعد الطعام لوقوع العمل  
 في ملك غير المكترى قصدا  
 فيها وللجعل بالجرة في  
 الثاني هكذا أنفسهم هذا  
 المقام وقد بسطت الكلام  
 عليه في شرح الروض  
 وتفسيره بارضاع باقيه  
 رقيقه (وهي) أي الاجرة  
 (في اجارة ذمة كذا من مال  
 سلم) لانها سلم في المنافع  
 فيجب قبضها في المجلس  
 ولا يرا منها ولا يتبدل  
 عنها ولا يحال بها ولا عليها  
 ولا تؤجل وان عقدت بغير  
 لفظ السلم فتعبر بذلك  
 أعم من قوله ويستتر في  
 اجارة الذمة تسليم الاجرة  
 في المجلس (د) هي (في

مردود الرجوع بمرجع والا فلا والوجه ان التعاليل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالما  
 بالرجوع لم يكن كذلك **(قوله بحث)** ولو اختلفا في القدر المنق صفق المنق فيمنه ان  
 ادى قدرا محتملا سل **(قوله على اتحاد القاض والمقبض)** قال مر بعدما ذكر على أنه في الحقيقة  
 لا يحدت بالالقاض من المستأجر وان لم يكن معينا نزع الوكيل على المؤجر وكذا قضيتي وبؤخذ من  
 ذلك خصما جرت به العادة في زمنا من تسويغ الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقت فيما يظهر  
 من شرح مر **(قوله لوقوعه)** أي الاتحاد ضمنا ولا يكتفي شهادة المتعale أنه صرف على أيديهم  
 كذا لم يشهدون على فعل أي قبضهم بخلاف ما لو شهدوا به صرف كذا فانها قبل الان عمل الحاكم  
 ثم يضمن أنفسهم كافي شرح مر وقوله بأنه صرف على أيديهم كذا أي انفسهم ما لو شهدوا به  
 لشئ الآلة التي بيها بكذا وكانوا عدولا وشهد بعضهم لغيره بأنه دفع له كذا عن أجرته ليجتمع قلة  
 على مر على **(قوله لا يلخ شاة)** السابط أن يجعل الاجرة شيئا يعمل بعمل الاجير اه سل  
**(قوله لجعل)** انما قبل بجعلها بعنف الامم مع أنه انصر لان المتن منون ولو حذف الامم في المتن  
 غير منون وشروط الترخ أن لا يغير للثان ومثله يقال فيما قبله فافهم عبيد البر **(قوله ببعض دقيق منه)**  
 ركذان من غيره اذ لم يلحن بخلاف ما اذا ملحن فيصح حل **(قوله وفي معنى الدقيق النخالة)**  
 أي كذا يعني عنها فلا يحتاج لذكرها معه كمنع الاصل **(قوله اجارة امرأة مثلا)** أي أو رجل  
 روي بالمرأة ونحوها استجارا شاة لارضاع طفل قال البلقيني أو سخة فلا يصح لعدم الحاجة مع  
 عدم فترة الزوج على تسليم المنفعة كالاستجار لغير الفحل بخلاف المرأة لارضاع سخية  
 قولنا لارج مثلا لادخال الرجل والنخالة والسخية لثاثة ونحوها لعدم القدرة على تسليم اللان عرش  
 ونرى **(قوله والعمل المكترى الخ)** جواب عن سؤال حاصله أن عمل الاجير يجب كونه في  
 ثامن ملك المستأجر وهنافية وفي غيره فاجاب بان الغير وقع تبعا لا قصدا تأمل وبعبارة أخرى  
 جواب سؤال تقديره كيف يصح استجار المرأة لارضاعه ببعضه مع أن الارضاع للسلك فليزم عليه  
 استجارها لارضاع ملكها والجواب أن الأكثر انما هو لارضاع ملكه فقط وارضاعها لملكها انما  
 وقع تبعا لملكه اه بايلي والمراد بغير المكترى المرأة المكترة والمكترى هو مالك الرقيق **(قوله ببعضه)**  
 ما ضمير والمضمم فيه الصحة وهو وان كان نص على ارضاع كله لكن المقصود بالاجارة ملك المؤجر  
 والحاصل ان اجارة المرأة لارضاع الرقيق ببعضه حالاصحة مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه  
 واجرتها ببعضه بعد الطعام بالامة مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه وقوله فيها غير ظاهر في الثانية  
 لانها لا تملك الا بعد الطعام أي لا يستقر ملكها لبعضه الا بعد الطعام وأجيب عنه بأنه وان أكثرها  
 ارضاع كله لكن المقصود ملكه فقط فتصميمه تابع وان نص عليه **(قوله أولى من تعبيره بارضاع**  
**رقيقه)** وجه الاولية ما قدمه من عدم الصحة في الاستجار لارضاع الشكل ع ش وهذا على  
 طريقته على المتعدد لافرق وحسب فلا أولوية عبيد البر **(قوله فيجب قبضها الخ)** وانما اشترطوا  
 ذلك على العقد لفظ الاجارة ويستلزمه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلم في المعنى أيضا  
 لعدم الاجارة حيث وردت على مدموم وتعدا استيفاءها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيها لم يجزوا  
 منها بل شرط قبض أثرها في المجلس شرح مر **(قوله ولا يبرأ منها)** أي لانه يفوت القبض في  
 المجلس الذي جعل شرطه لصحة عرش **(قوله وان عقدت بغير لفظ السلم)** راجع لقوله فيجب قبضها  
 في المجلس **(قوله ملطاة)** أي سواء كانت الاجرة في الذمة أم لا والحال أنه أجبر عين هذه الدابة مثلا  
 اجارة عين كمنه فلا يجب قبضها في المجلس مطلقا ويجوز ان كانت في الذمة الا بربانها والاستبدال

شعبها والحالة بها وعليها  
 وتأجلها وتعمل أن كانت  
 كذلك وأخلقت وتك  
 بالعقد مطلقا (لكن  
 ملكها) يكون ملكا  
 (مرجعي) بمعنى أي كمال  
 مفيد من على السلبين  
 أن المزوج استقر ملكه  
 من الاجرة على ما قبل  
 ذلك ان قبض المكنى  
 العين أو عرض عليه  
 فاستقر (فلان استقرها  
 الاغنى الله) سواء استقر  
 للمكنى في التملك النفع  
 تحت بدو فولي كمن إلى  
 آخره أولى مما عساه به  
 (ويستقر في) اجرة  
 فاسدة اجرة مثل ما  
 يستقر به مسمى في  
 صحبة سواء كانت  
 مثل المسمى أم أقل أم  
 أكثر وخرج بزيادتي  
 (غالبا) التخلي في المقار  
 والوضع بين يدي المكنى  
 والعرض عليه واستأجره  
 من القبض إلى اقتضاء  
 المدة فلا تستقر بها الاجرة  
 في العادة ويستقر بها  
 للمسمى في الصحبة (و)  
 شرط (في النفع) كونها  
 متقومة أي لها قيمة  
 (معلومة) عينا وقدر  
 وصفة (قدرة)  
 (التدبر) حاشيا (واقعة)  
 للمكنى لا تتضمن استيفاء  
 عين فساد) بأن لا يتضمن  
 العقد (لا يبيع) أكثر  
 شخص للاتباع) ككلمة بيع وإن عرجت السعة الا في قبضه

عليك التقط يؤخذ منه حبة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له شقة بالكتابة ونحوها من استعمال البخور وثلاثة الاقسام التي جرت عاداتهم باستعمالها ومنه ازاله ما يحصل لزوج من الاعتلال للحي عند العانة بالرباط والاجارة على من الزم العوض ولو اجنبا حتى لو كان المانع بالزوج والزممت الزوجة لها العوض لزم الاجارة من الزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام به المانع الاستنجار لانه من قبل الدواة وهي غير لازمة للريش من الزوجين ثم ان وقع إيجار بعقد صحيح لزم المسمى والاجارة ان قل ع ش على هر وعبارة شرح هر ككلمة بيع الخ فلو استأجر عليها مع انقضاء الثمن بتردد أو كلام بلائيه والاجارة بالمثل وبما عتد الاذرى من أن الفرض أنه استأجره على مالا تعب فيه فيعبر معقود عليه فلا يكون متبرعا به مردوبانه لا ينعاده الا بذلك فكان كالمقود عليه انتهى وفيه مع انقضاء الثمن متعلق بمحذوف تقديره فان أتى بها مع انتفاء الثمن الخ **(قوله ولا كراه قد)** أي للزينة به أو للضرع على سكتة هر ومحله اذالم يكن التقيد عرا يعاقب بها لانه حيثئذ حتى واستجار الحلى جائز صحيح **(قوله لان منافعهما لا تقابل بمال)** لو أجزت لميل ما قبله حتى الى هنا قال اذا قبض على الثلاثة أي لغضها لكان أنصر وأنسب للمثل اه **(قوله ولا آبق ولا يغسب)** مثالا للحصى وكذا الاصح المذكور والارض المذكور وفيها محض شرعي أيضا لان كل حصى شرعي كماله مل وقد يقال ان المصوب فيه محض حصى لا شرعي **(قوله عقب المقد)** أي قبل مضى مدة للثلاثة أجزأ خذ ما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة ونحو ذلك كيدهما ويؤخذ من أن قدره للزوجة على الاتراح كذلك كافة وألحق الجلال البلقني بالآبق والمصوب ما لو تبين أن الدار مسكن الجن وأهم بؤذين لكن برجم أو نحوه وهو ظاهر ان تعذر منعه وعليه فطر ذلك بعد الاجارة كطر والسبب بعد ما شرح هر أي فلا تنسخ بل يسخر المستأجر انتهى ع ش **(قوله ما يحتاج الى نظر)** وفيه غير قارى لتعليم القراءة وان اتسع الزمن بقدر أن تعلم ويعلم لان المنفعة المتعلقة بالعين لا تاتأخر **(قوله دام)** أي يحصى دائما عند الحاجة الىه بان يكون النيل يروى بها كل سنة **(قوله ولا يغسبها)** لوقال المكرى أنا أخضر براء أسوق منها الماء أو أسوق من مكان آخر صح قاله الروى وان لزمه انتهى عبد الله ولو استأجر أرضا لزرع فطر وانفسخت الاجارة فلوروى بعضها انفسخت فلم يزرع وبغيره في الروى وكذا اذالم ينحصر الماء عنها وقت الزرع **(قوله ولا تقلع سن)** هو وبابعد مثله لشرى **(قوله ولا حاض)** وبطر ونحو الحوض يفسخ العقد كما يأتي فلورخلته ومكث صحت ولم تستحق أجرة وان أتت بما استوجرت له لانفساخ الاجارة بطر ونحو الحوض فان ما أتت به بعد الانفساخ كالمعمل بلا استنجار وفي معنى الحاض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة فانه غش منها التاثير شرح هر وكتب عليه ع ش مانع قوله وبطر ونحو الحوض يفسخ العقد هذا قد يشكك على جواز ابدال المستوفى به اذقياه عدم الانفساخ وابدال خدمة السعيد بخدمته بيت مثله المجد فليبر الصي العين للارضاع والثوب المعين للخباطة والخدمة فليبر الارضاع والخباطة سم على حج انتهى بمرونه **(قوله ولا حرة وبغيره اذن زوجها)** أي لا يشرع أو وقتها الحق ويؤخذ من التعليل بما عتد الاذرى أنه لو كان غائبا أو طفلا فاجرت نفسها لعمل بنفسه قبل نفوقه أو ازاله للتمتع جاز فلو حضر قبل فراغ المدفني في الانفساخ في الباقي واعتراضه فترى به لان منافعها مستحققة بعد ذلك الكاح عنوع بأنه لا يستحقها بل يستحق أن ينتفع وهو متعذر منصرف هر مع زيادة من ع ش قوله بغير اذن زوجها أي الحاضر غير المطلق **(قوله ولا جارة جنيبتها)** أما الجارة المستحاضة فلو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بأن كنت المسجد بنفسها

(د) لا كراه (نقد) أي  
دراهم أو دنائير ولو للزينة  
(و) لا (كلب) ولو لميل  
منافعهما لا تقابل بمال  
وبذلك في مقابلتهما تدير  
(و) لا يجوز كاحد  
البعدين وكتب (د) لا  
(آبق ولا يغسب) لغير  
من هو يده ولا يقدر  
زعم عقب المقد (د) لا ع ش  
لحفظ أي حفظ ما يحتاج  
الى نظر والاجارة على عينه  
(د) لا أرض زراعية لانه  
لهادام ولا غالب يكفها  
كطر معتاد وما تلج مجتمع  
يغلب حصوله (د) لا شخص  
لقام من صحبة لغير قود  
(د) لا حاض أو قضاء  
لمستخدمة مسجد (د) لا  
(حرة) منكوبة (بغير  
اذن زوجها) والاجارة عينية  
فيها وذلك لعدم القدرة  
على تسل

في حال الحبس في أي أن تستحق الاجرة وإن تمت بالمتك في حصول المقصود مع ذلك و بذلك  
 بغلق ما لو استأنوه لقراءة القرآن عند قدر متلاقرأه حبساً فإن الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك  
 لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة على وجه غير محرم يصرفه  
 عن حكم القراءة كأن أطلق اتنى المقصود أو تنص وهو الثواب وتزول الرجة انتهى مر وعش  
 (قوله حسا وشرا) في الآتي والمصوب والذين بعدهما (قوله وأحدهما) أي الشرعي فقط أي في  
 الثلاثة الأخيرة أي التي بعد الأربعة المتقدمة وبالأولى والحسب أيضاً أن تقول كل حسي شرعي من سول (فرع)  
 ذكر منهم أنه يجوز فلز وجه استئجار زوجها ولو لمات منه من الاستمتاع لكن نسط فتقبحا وهو واضح  
 وإني عليه مر ولعل المراد أن لمات منه وقت العمل لا مطلقا ميم وفي دعوى السقوط والحالة ما ذكر  
 نظر لانها لم تنه حقا وجبهه عليها بل هو باجبار نفسه فوفاً للتع على نفسه فكان المانع منه لا منها  
 فالتباس عدم سقوط النفقة عرش قال مر في شرحه وليس لمستأجر المنكحة ولو لا الرضاع منع  
 زوجها من وطئها خوف الحبس واقطاع اللبن كافي في الرقة والفرق بينه وبين منع الرهن من وطئ  
 الرهونة أنه هو الذي يحجر على نفسه بتعليقه عقد الرهن بخلاف الزوج وأذنه ليس كمتعلي العقد  
 كالأجنبي اه بحر وفه (قوله القلع من رجة) ولو استأجر وقلع من رجة فبرئت انفسخت الاجرة  
 لتعذر القلع أي أن قلنا المستوفى لا يبدل والأمره بقلع رجة غيرها فإن لم يترأ ومنعه من قلعها لا يحجر  
 عليه ويستحق الاجرة بتسليم نفسه ومضى مدة يمكن فيها العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو  
 سقطت رد الاجرة سول وفي قل على الجلال قوله رجة أي أوما عنها بحيث يقول أهل الخبرة  
 بزوال الأثر بقلعها ويستحق الاجرة بتسليم نفسه وهي زمن إمكان القلع وان منعته منه أو سقطت  
 لا يمكن الإبدال وقول بعضهم بسقوط الاجرة وردها لو أخذها مني على عدم جواز إبدال المستوفى منه  
 وهو مرجوح كإسباني انتهى (قوله) واكتراه حاض ذمة مقدمة مسجد) محتر زسلة أي أنه  
 يجوز استئجارها ووجه بأنها لا تمنع من المسجد بناء على الأصح من عدم منع الكافر الجنب من  
 المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع ليعبد لان في صحة الاجارة تسليطها  
 على دخول المسجد ومطابقتها بالخدمه تفرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع وبؤ بذلك ما صرحوا  
 به من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع أنها لا تعرض له اذا وجدناه مأكل أو يشرب على  
 ما مر في عرش مر (قوله) واكتراه أمة) أي غير المسكينة لانها كالحرمة قل لانتاء  
 سلطنة السيد عليها والعتيقة للموصى بمنافعها أبدا لا يمتد ان الزوج في اجارتها كاقال الركني شرح  
 مر (قوله) لوجود الاذن) فلواختلقت في الاذن وعدمه صدق الزوج جيمته لان الاصل عدم الاذن انتهى  
 عرش على مر (قوله) أو لمتعلقها) كالامامة فان التبة وإن لم تجب فيها فهي واجبة في متعلقها وهو  
 الصلاة قال حل ولا يبعد أن تكون الخطبة كالامامة انتهى وما يقع من أن انسان يستحب من  
 يصل عنه اماما بعوض فذلك من قبيل الجماله (قوله) كالامالة وامامتها) فالاستئجار لامامة المسجد  
 لا يصح لو من واقفه وأمان شرط له شيء في مقابل الامامة فانه جملة فإذا استأجر المشروط له من يقوم  
 مقامه فيها فإنه يصح لان نفعه حيث شاء على المستأجر اه حل وهو غير نائب عنه في الامامة حيثما  
 الجلا كان ثواب الاجير للمستأجر وانما هو نائب عنه في القيام في عمله فتي أنابه فيه صح واستحق الجبل  
 كافر رمضينا حرف (قوله) لان المنفعة تتبع العمل) ولا يستحق الاجير شيأ وان عمل طامعا فلو لم  
 كل ما يصير الاستئجار له لأجره لقاءه وان عمل طامعا سول (قوله) للكرى) أي الذي قاله سل  
 على مثالا أنه اكتراه كافر رمضينا (قوله) بل للكرى) أي الذي أكرى نفسه للصلاة مثلا

المنفعة حاشراً وأحدهما  
 بخلافه اكتراه أعجمي لغير  
 ما ذكر واكتراه أرض  
 لزراعته لماء دائم أو غالب  
 بكتفها واكتراه شخص  
 لقلع من رجة أو صحيفة  
 لقودوا كتراه من ذمة  
 ختمه مسجد ان أمت  
 التوريشوا كتراه أمتولو  
 منكوحه بغير اذن وزوجها  
 أجرة ولو منكوحه بأذنه  
 وجود الاذن في هذه لعدم  
 اشتغال الامنة وزوجها في جميع  
 الليل والنهار في التي قبلها  
 والتعبد للسنة والحرمة  
 من زباني (ولا) اكتراه  
 لعبادة نجب فيها تبة لها  
 أو لمتعلقها (ولم قيل نيابة)  
 كاصول وامامتها لان  
 المنفعة تقع في ذلك للكرى  
 بل للكرى

والدرس والاعادة الاق  
مسائل معينة لتعذر ضبط  
ذلك ولانه في الجهاد اذا حضر  
الصف تعين عليه بخلاف  
عبادة لا يجب فيها تعين وليست  
نحو جهاد كأذان وتجهيز  
ميت وتعليم قرآن فيصح  
الاكترأه لما تم الاصح  
الاكترأه لزيرة قبر النبي  
عليه السلام الماوردي ومثله  
زيرة سارمانس زيارته  
وبخلاف عبادة يجب فيها تعين  
وتقبل النيابة كحج وعمره  
وزكاة وكغفارة فيصح  
الاكترأه لما كاعلم من  
أبوابها وقولي فيجانبه أولى  
من قوله لهانية وقولي ولم  
تقبل نيابة أولى من قوله  
الاحم وتفرقة كانه ونحو  
من زيادتي (ولا) اكترأه  
(بستان لخره) لان الاعيان  
لا تملك بعقد الاجارة قصدا  
بخلافها كما في الاكترأه  
للارضاع وسبأتي وهذا خرج  
بقولي لاتضمن استيفاء  
عين قصدا والتصريح بكل  
منها من زيادتي (وضح  
تأجيلها) أي للنفقة (في  
اجارة ذمة) كأزمت ذمتك  
حل كذا في مكة غرضه  
كذا كالمسؤول (لا)  
في اجارة (عين) فلا يصح  
الاكترأه للنفقة فأبالة كاجارة  
دارسته وأهلها من الضكيع  
العين على أن يملكها غدا  
(ر) لكن (صح) كراؤما  
لما كنت منفعها منتقلا

ولا ينبغي أن هذا التعايل ظاهر في الامامة وفي الصلاة اذا أطلق في الية أي لم يقل نويت الظهر مثلا  
فان كان قال ذلك لم يقع الاكترأه المكترأ ولا عن المكترأ فالتعيل بالنسبة لهذه غير ظاهر تأمل شيخنا  
(قوله) ولا اكترأه مسلم لنحو جهاد) ولو صلبا وخرج بالمسلم الكافر فتصح اجارته لكن للامام  
لا لا حد فلو سلم في اثناء الصلاة لم يفسخ الاجارة حل كالموطر الحيز على المساحة المكترأة لخدمة  
السجد ويحتل الفرق زي (قوله) مما لا يضبط) فهو خارج بقوله معلومة وكان المناسب تقديمه  
(قوله) والاعادة) أي اعادة الدرس اه (قوله) الا في مسائل معينة) راجع للقضاء وما بعده كافي شرح  
لرؤس حل ولا بد أن يكون المتعلم متعينا مر (قوله) كأذان) ويدخل في الاجارة الاقامة ولا  
يغوز الاجارة لما وحدها كذا قاله الرافعي ولا يتخلو عن وقته وينبغي أن يدخل في معنى الاذان اذا  
لنجز له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المرف بلانها وان لم يكونا من مباح  
شرط اقامته بحسب العرف كافي عرش على مر (قوله) وتجهيز ميت) وان تعين عليه لوجوب  
مؤن ذلك في ماله الاقامة ثم في مال غيره ثم في لباسه فلم يقصد الاجرة لنفسه حتى يقع عنه ولا يضر عرض  
تقبله كالمطعم فان تعين له مع تفرغه البذل اه مر (قوله) وتعليم قرآن) وان تعين على  
للم ولوراك الاجرة بعض آيات مما استجره لزمه اعادتها لا الاستئناف قل (قوله) لزيرة قبر النبي  
عليه السلام عند زيارته قبره المكرم لانه تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه عليه قد دخله  
الاجرة والجماعة سل وعبارة عرش وخرج به الاستئجار للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين  
لم يدعو به فان لم يمسح بذلك لم تصح الاجارة أما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على الجمهور  
ولم يفرق بينهما أن لزيرة أثارها مقصور على الزائر بخلاف الدعاء ثم رأيت مر في شرحه فرق بين  
لزيرة والجماعة على الدعاء بدخل النيابة في الدعاء وان جهل عرش (قوله) سارمانس زيارته  
أول من نسن الان يقال عنه أنه شغيبه العاقل أو قال ما وقعة على القبر انتهى (قوله) وقولي  
فيجانبه الخ) وجه الاولية أن التعبير فيها ظاهر في الركنية بخلاف لما فانه يقتضي أنها ليست ركن  
وأبلا تشمل الامامة وقال حل قوله أولى من قوله لهانية لانه يومه أن ما يحتاج متعلقه الى نيابة  
لتصرف النيابة فيه اه (قوله) الاحم وتفرقة كانه) بالجر لانه بدل من عبادة الواقع في كلامه محرورا  
كأن عليه عرش على مر وعبارته أي الاصل فصل لا تقع اجارة مسلم لجهاد ولا عبادة يجب لهانية  
الاحم وتفرقة زكاة اه (قوله) لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة) ومن ذلك استئجار الشاة للبهنا  
وركة لسمكها وشتمتوقودها وهذا مما علم به البلوى ويقع كثيرا زي وحل (قوله) كافي الاكترأه  
للارضاع) فان الذين يقع تبعها (قوله) والتصريح بكل منها) أي المخرج والمخرج به وعبارة الشورى  
قوله بكل منهما أي قوله لاتضمن استيفاء عين قصدا وقوله ولا بستان لخره (قوله) فلا يصح الاكترأه  
لنفقة في قال مر ويستثنى من المنع في المستقبل صور كالموت لئلا يملك نهارا أو أطلق نظير  
ما في اجارة أرض زراعة قبل ربحها الخ (قوله) ولكن صح الخ) عبارة الشاه فلو أجبر السنة  
التانية بغير الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح قال مر واحتراز قبل انقضائها عمال وقال  
أبو بكر كاشفنا اذا انقضت فقد أجرتكها هسة أخرى فلا يصح التقاضي الثاني كالمعلق بجي الشهر فترد  
على المالك انتهى بحرفه (قوله) لملك منفعتها) ظاهر أن المراد مالك جيع المنفعة فلو لم يملك بعضها فقول  
فصاح اجارة الدالة للمستغلة وبذلك جيع المنفعة لاتصال للدين في الجلة أو لاتصح الاجارة أو تصح بقدر  
بالمص من المنفعة في المدة الاولى كل محتمل ولعل هذا الاخير هو الاقرب وان كان الاول غير بعيد

فليراجع شوري ولو آتوه حاتوا أو نحوه يتبع به الأيام دون الليالي أو عكس لم يصح لعدم أصل الزمن  
 الانتفاع بعضه ببعض بخلاف الصواب فبصح لاهتمامه عند الاطلاق لا لاجرة رفهان في الليل أو غيره  
 على العادة لعدم مخالفتها العمل دائماً شرح حر **(قوله لأصل المدين)** أي مع اتحاد المستأجر كالم  
 آجره المدينين في عقد واحد ولا نظر إلى احتمال انقضاء العقد الأول لأن الأصل عدمه فإن وجد ذلك  
 لم يفسد في الثاني كاصح به العز بنى انتهى حر أي لأنه يتفرق في المرام فلا يتفرق في الإبداء  
 عش **(قوله لا من زيد)** أي لأنه غير متحقق للنفقة حر **(قوله وصح كراء العقب)** أي ولكن  
 صح إلح فهو من جملة الاستدراك أي بالنظر للصورة الثانية ولوجهها أول الدرس قوله وصح تأجيلها  
 لكن أولي لأنه أول السلام **(قوله العقب)** جمع عقب أي نو به لأن كلاً منهما يقب صاحبه ويرك  
 موضعه وأما خبر البيهقي من مشي عن راحلته عقبه فكأنما عتق رقبة وفسرها بسة أميال فلهذا  
 وضها لفة ولا يتبدد ما هنا بذلك شرح حر **(قوله بأن يؤجر دابة)** والقن كالدابة أو المراد بالدابة  
 المعنى القنوى وهو ما يدب على الأرض فتشله واغفر فيها ذلك دون نظره في تحوداً أو نوب لعدم  
 الحكم لا يتبدد ذلك كاصح به حر **(قوله بعض الطريق)** أي أي وزناً وقوله بديل مركب كل منها  
 زمناً أي أو بعض الطريق في كلامه احتياك والمراد ببعض هنا وقبها بعد زمن مقداره الدابة  
 بلا مشقة قل **(قوله والمؤجر يركبها البعض)** أي أو ينزل عنها البعض الآخر كما جرى التحرير  
 شوري **(قوله وبين البعضين)** أي من الطريق في الأول والزمن في الثاني والمراد ببعض البعض  
 الزمن مقداره لأن المصنف لم يصرح ولا ببعض في جانب الزمن فلهذا غالب البعض في الأول على الزمن في  
 الثاني فسمى الزمن بعضاً وفيه تفتة لفظ بعض والقر في العربية أن شرطه أن لا يكون لفظ بعض  
 ولا لفظ كل كأي حل وزى وأجيب بأنه لما كان البعض معناه صانع تفتة وإضافته أدل على أنه  
 وقدم أيضاً قل وقوله ثم يقسم أي عند استيفاء النفقة فليس مكرراً مع قوله وبين البعضين لأن  
 التبيين عند العقد **(قوله والمكرى في الأولى)** فتم شرط الصحة في الأولى فقدم ركوب للمستأجر  
 والأبطلت لعلها حيث زمن مستقبل حر قال عش عليه ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والتج  
 خلافه كإقيد على التعليل بل للتجئة أما إذا شرط في العقد ركوب للمستأجر أولاً واقتضاها العقد  
 وجعلانو به للمستأجر أولاً فاسح كل الآخر بنو به جاز فلي تأمل **(قوله كفسر الخ)** وقدره بل زمان  
 ثنتان وعشرون درجة ونصف وذلك لأن مسافة القصير يومين معدلين أو يوم ويلة وقدره ذلك  
 ثلثا وستون درجة وهي إذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ اثنتان وعشرون درجة  
 ونصف والفرسخ ثلاثة أميال انتهى عش على حر والفرسخ راجع للصورة الأولى وقوله أو يوم  
 راجع لثانية **(قوله وليس لاحدهما طلب الخ)** أي لا يجاب لذلك ولا يصلح وقع عش **(قوله ثلاثة)**  
 أي من الأيام كأي حر **(قوله للشفقة)** فإن انتفت جازوا لعدم عند شيخنا أن المار على وجود للشفقة  
 وعدمها للدابة والمشي ولأول من ثلاثة حل **(قوله ولو آتوها)** مفهوم قوله ليترك كل منها زمناً  
**(قوله إن احتمل ركوبهما جميعاً)** الأولى أن يقول صح ثم إن احتمل ركوبهما جميعاً فظاهر  
 والأفصح لها بأية لأن كلامه يومهم أن الصحة مفيدة باحتيالها ركوبهما معاً أي أصبح مطلقاً حل  
 زيادة والمراد احتمل بلا مشقة لا احتمل عادة كأي عش **(قوله فإن تنازعا)** راجع لما قبله والصورة  
 الثانية في المتن دون الأولى لأنه تجب البداية فيها بالمستأجر فالتنازع فيها **(قوله أفرع بينها)** ولما  
 اقتضاها بالزمان لم يحجب الزمن التزول نحو استراحة أو عطفه على الركوب من نوبة الآخر فقدره

مدته لأصل المدين  
 فدخل في ذلك ولو آتوها  
 زبد مسدة فأجرها زيد  
 فسر ذلك الله فيصح  
 إيجار حامدة تليها من حمود  
 لأنه المالك لمنهنا لأن  
 زيد خلافاً لقول وكلام  
 الأصل بواقعه فيعتبر  
 بمالك المنفعة أولى من تغييره  
 بالمستأجر

## (درس)

(د) صح (كراء العقب)  
 أي السوب بأن يؤجر دابة  
 رجل يركبها بعض الطريق  
 أي والمؤجر يركبها البعض  
 الآخر تناوبا (أو) يؤجرها  
 (رجلين يركب كل منها  
 زمناً) تناوبا (وبين  
 البعضين) في صورتين إن  
 لم تكن عادة ثم يقسم  
 المكثري والمكرى في  
 الأولى أو المكثريان في  
 الثانية لركوب في الوجه  
 اللين أو المعتاد كفسر  
 وفسر أو يوم يوم وليس  
 لاحدهما طلب الركوب  
 ثلاثة والمشي ثلاثة للشفقة  
 وصح ذلك مع إسنائه على  
 إيجار زمن مستقبل لأن  
 التأخير الواقع فيه من  
 ضرورة القسمة فإن بين  
 البعضين ولعادة كان قال  
 المكثري أن ركبا تناوبا يركبها  
 المكثري زمناً لم يصح  
 ولو آتوها لاثنتين وكث  
 عن الثنايف صح أن  
 احتمل ركوبهما جميعاً ولا يفرع لهما بأية فالله للزولى فإن تنازعا فيمن يركب أولاً وأفرع بينهما



في شيخنا ولومات الاكب لم يلزم المكرو حله على الدابة لان الميث اهل من الحي وليس للآخر ركوب  
 فمكة كانت له اي لبيت قل وقال عني على مر والظاهر ان المرض مثل الموت (قوله) وكذا  
 بجمع (عبار الشخص) اي فهو مستحي ايضا (قوله) قبل وقت الحج اي أشهر حل (قوله) وبإيجار  
 دار اي وكذا يصح إيجار دار الحج (قوله) بامعة اي للوجز أو غيره عني (قوله) لا يقابل بأجرة  
 معنونه انه اذا كان الزمن يقابل بأجرة عدم الصحة وقياس ما قبل عن افتاء النوري فبين آجودارا  
 يبرعل العقد انما يصل اليها بعد مدة طويلة كسنة من الصحة وان المدة انما تحسب بعد الوصول اليها  
 وان لم يكن منها صحة الاجارة هنا وحسبان المدة من وقت التفرغ الا ان يفرق بانه لا حاجة هنا الى الصحة  
 قبل التفرغ لسهولة تأخير الاجارة الى ما بعده بخلاف مسألة الدار فان الاجارة ربما تعذر اذا اعتبر  
 تأخيرها الى زمن الوصول عني ومثل الدار ارض مزروعة يتأقن تفرغها قبل مضي مدة لها أجرة  
 شرح مر (قوله) وتقدر المنفعة بزمن وضابطه كل ما لا ينضب بالعمل وحينئذ فيشترط علمه كضام  
 هذا فانه انتهى شرح مر ويستثنى اجارة الامام للاذان ومثله الخطبة من بيت المال فلا يحتاج  
 الى بيان للمدة بخلاف ما اذا استأجره من ماله أو كان المستأجر من الآحاد فيشترط بيان المدة على الصحيح  
 له زى اي انه يتوسع في بيت المال ما لا يتوسع في غيره نعم دخول الحمام بأجرة جائز بالايجار مع  
 الجبل بشرط المكث وغيره لكن الاجارة في مقابلة الآلات للماء اما هو فقبوض الاباحة فعليه ما يفرق به  
 الدار منه غيره من بقية الآلات غير مضمون على الداخل وثبانه غير مضمونة على الجاني ان لم يستغفله  
 عليه ويحجب الى ذلك ولو بالاشارة برأيه اه شرح م ر بزيادة وكتب عليه الرشيدى مانعه قوله  
 ان لم يستغفله عليه فان استغفله عليه صارت ودعة يضمنها بالتصريح كما يأتي في محله اما اذا لم يستغفله  
 عليه لاضطرها أملا وان قصر وماني حاشية الشيخ من تعيد الضمان بما اذا دفع اليه أجرة في حفظها  
 لم يضمنه انتهى وبعبارة الشيخ قوله أو يحجب الى ذلك أي أو يأخذ منه الاجرة مع صيغة استغفاله  
 انتهى وقول مر جائز مع الجهل أي ومع ذلك يمنع من المكث بادة على ما جرت به العادة من نوعه  
 ومن الزيادة في استعمال الماء على ما جرت به العادة أيضا انتهى عني (قوله) ككثي لدار مثلا بان  
 قال لتكثها فان قال على أن تسكنها أو لتسكنها وحدك لم يصح لما فيه من الجبر على المستأجر فيما لم يكن  
 بالاجارة اه زى (قوله) وتعلم لقرآن مثلا بان قال علمه قرأنا ولا نظير لاختلاف صعوبته  
 وسهولته لانه ليس عليه قدر معين حتى يشعب نفسه في تحصيله هذا ان لم يرد القرآن جميعه بل ما يسمى  
 قرأنا فان أراد جميعه كان من الجبر بين التقدير بالعمل والزم من وكذا ان أطلق وإذا قال لتعلمه القرآن  
 كان لارد به الجميع لقول الشافعي ان القرآن بال لا يطلق الاعلى الشكل أي غالبا ولا لا يفتى بطلاق ويراد به  
 الجنس الشامل للبعض مر زى وأفهم كلام الشارح انه لا يشترط تعيين للموضع الذي يقرؤه فيه قال  
 الركنى وبنى حينئذ اشترطه كالارضاع بين فيه مكان الارضاع مر (قوله) ستة راجع للاربعين  
 (قوله) وبمحل عمل كالمسافة والواو بمعنى أو بديل قوله لاسيما (قوله) كركوب دابة فالركوب عمل  
 والركوب الفياضة بمكة محل عمل وإذا استأجر دابة لركبها الى موضع معين لم يكن له ردها منه الا باذن المالك  
 بل سلمها للقائى ذلك الموضع أو الى أمين فان تعذر استصحبها معه حيث ذهب ولا يركبها الا ان  
 تكون جوسا كالوديعة سئل قال قل بعد نقل مادكري ولا يجوز أن يركبها لانه لا يلزمه الرد  
 وبذلك تفرق جواز رد المستعير راكبها وليس له اذا استأجر للركوب في العود أن يقيم في مقصده  
 أكثر من المهرود فان أقم تخلف على الدابة مثلا كان في ذلك الزمن كالودع فلا تحسب عليه تلك المدة  
 (قوله) وتعلم معين من قرآن فالقرآن محل العمل الذي هو التلخيص (قوله) وخياطة فنهى عن عمل

وصكدا يصح إيجار  
 الشخص نفسه لصح عن  
 غيره اجارة عين قبل وقت  
 الحج ان لم تنأ الانبان به  
 من بدل العقد الا بالسر قبله  
 وكان بحيث يتنبأ للخروج  
 عقبه وإيجار دار مشحونة  
 بأمنعة يمكن قفلها في زمن  
 يسير لا يقابل بأجرة (وتقدر)  
 المنفعة (بزمن ككثي)  
 لدار مثلا (وتعلم) لقرآن  
 مثلا (سنة) وبمحل عمل  
 وهو المراد بقوله بعمل  
 (كركوب) لدابة (الى)  
 مكة (وتعلم معين) من  
 قرآن أو غيره كسورة طه  
 (وخياطة ذا الثوب) فلو  
 قال لتخيط لي ثوبا لم يصح

بل بشرط أن يبين ما يريد من الثوب من قبض أو غيره وأن يبين نوع الخياطة أي رومبة أو فارسية الان تطرد عادة بنوع فيحمل  
الطابق عليه (الهام) أي بالزمن (١٧٤) وحمل العمل (كاكثر تنك تخطيطه التبار) لان العمل قد تقدم وقد تأخر

والثوب يحله والمراد بالثوب نحو المقطع **(قوله)** بل بشرط أن يبين ما يريد من الثوب يومه أنه يكنى  
هذاع إلهام الثوب لان ظاهره أنه راجع لقوله فلا قال لتخطيط في ثوب الخ ويومهم أيضا أن قوله ذا  
الزوب لا يحتاج الى شرط ماذكر وليس كذلك بل لابد من تعيين الثوب وأوقعه مع الشرط المذكور  
كما صرح به م **(قوله)** أي رومبة الخ الرومبة بفرزتين وهي البياض والفارسية بفرزة ح ل  
• واعلم أن استجاره بغير الخياطة قبل القطع اجارة فاسدة لانها لم تستقبل توقف الخياطة على القطع  
بخلاف الاجارة للقطع والخياطة معا م ر وم قول **(قوله)** لتخطيطه التبار الخ وأوقات الصلوات  
التي وطهرتها وارتبها ومن الأكل وقضاء الحاجة مستتاة من الاجارة فيعملها بمحله أو بالمسجد اذا  
استوى الزمان في حقه والاعمى يحله والاستجار عذري ترك الجمعة والجماعة وسياى عن حج أنه  
يجب الذي للصلاة ولوجعة لرخص من القهاب اليها على عمله ثم الاجارة تبطل باستنائها من اجارة أيام  
معينة كأي فواعيد الزكريى للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع اخراجه عن معنى اللفظ وان افق  
الاستثناء الشرعى وهو ظاهر واثنى به الشيخ رحمه الله وان نوزع فيه ع ش **(قوله)** ثم ان قصد  
التقريب الخ ويعرف قصده بالقرينة ع ش **(قوله)** وذكر التبار) فلا يؤخره لتفسخ الاجارة  
ولاختيار السأجر ع ش على م **(قوله)** فينبى أن يصح) معتمد وقوله ويصح أيضا الخ ضيف  
ح ل **(قوله)** بفرغ عادة في دون التبار) أى وعروض عائق عن اكله في ذلك التبار بخلاف الأصل  
فلم ينظر اليه فان عرض تخير السأجر هذا والمعتد عدم صحة الاجارة من أصلها في ذلك ح ل ورى  
**(قوله)** بل نص عليه الشافى) قال الاذرى وقت على كتاب البويطى فرأيت فيه ما يفيد أن ماذكر  
من كلام البويطى نفسه لامن كلام الشافى ح ل وعن فقوله في البويطى يومه أن البويطى  
لشافى وليس كذلك وقد يجاب بأن المعنى أن البويطى ذكر في كتابه للمسى بذلك أن الشافى نص  
عليه أى فيكون قوله في البويطى متعلقا بمحذوف حال من الهاء في عليه أى مذكورا في البويطى  
**(قوله)** وقال انه أفضل) أى أولى **(قوله)** طولا) أى امتدادا **(قوله)** من كونه متنفذا) أى محشوا وقوله أو  
محشوا أى غير محشوقوله وأوسنا أى على صورة ستم البعير ح ف وفي المختار قد سمعنا وضع بعض  
على بعض وباه ضربونه قوله تعالى من سجل منضود ونضد تنضيدا أيضا بالمعنى في وضعه **(قوله)**  
بمحجر) أى كونه بمحجر ليكون من الصفة **(قوله)** ان قدر بمحل) كأن تبنى في هذا الحائط أو هذا البيت  
**(قوله)** وذكر بعضهم) قرىض لتسيخه الجلال الحلى حيث قال فان قدر بالزمان لم يحج الى بيان  
ما ذكر ومن جملة ذلك ما يبنى به من طين أو لبن أو آجر وأجاب بعضهم بان المراد بما ذكر جمعه فلا يقال  
أنه يجب بيان الصفة شو يرى **(قوله)** والافتقار الارتفاع والصفة) وهو بيان المحل وبعض افراد افتقار  
وهو الطول والعرض **(قوله)** أن محل ذلك) أى بيان الصفة **(قوله)** وبين الخ) فان أطلق لم يصح أما اذا لم  
نص على الجهة واحدة فانه يكنى الاطلاق كأراضى الاحكام فانه يغلب فيها البناء وبعض البنايين فانه  
يغلب فيها التراس عنائى **(قوله)** سالحة) أى بحسب العادة والافتقار الارض يتأني فيها كل من الثلاثة  
ع ش على م **(قوله)** لبناء ودراعة وغراس) أى أول اثنين منها خلافا لما يقتضيه كلام المصنف  
فالمعنى انه متى كانت الارض سالحة لاثنتين فلا بد من بيان أحدهما عن **(قوله)** أفراد) أى الاح  
**(قوله)** كأن يقول آجر تكها) فلو ثبت عليها عشب مثلا فهو ملكها سواء كان من تعطيل المسأجرها  
وغراس أحدها) أى المكتسبة منها لان ضررها الا لارض مختلف (ولو بدون) بيان (أفراد)

من

كان يقول آجر تكها للزراعة فيصح

وزرع ما يشاء لان ضرر اختلاف الزرع يسير ونعيرى بمذاك رسالهم وجميع كلامه من اشتراط بيان افراد البناء والغراس (ولوقال  
تفتع بهما شئت أو أن شئت فزرع أو أغرس صح) ويصنع فى الأولى (١٧٥) ما شاء وفى الثانية ما شاء من زرع أو غرس

من زراعة لم لا نهى عن الاعيان لانه لا يملك بعقد الاجارة وتقره الاجرة التى وقع بها العقد لانها يجب  
بفض العين عى على مر (قوله) وزرع ما يشاء أى ما جرت به العادة أى ولومن أنواع  
مختلفة وفى مرآت مختلفة عى على مر (قوله) زرعاً للمؤجر به) وله أن يزرع البصل وبغرس  
أبيض الآخر لان حذف لفظ المشتبة بان قال أجزتها لزرع أو تفرس أو تفرس وبغرس وبغرس  
مقلد لما يزرع لم يصح وكذلك قال زرع نفساً وأغرس نفساً أن لم يخص كل نصف بنوع للايهام لانه فى  
الاول جعل له أحد ما يشاء حتى لو قال ذلك على معنى أن تفعل أيهما شئت صح وفى الثانية لم يبين كم  
يزرع وبغرس وفى الثالث لم يبين المغروس والمزروع زى ملخصاً (قوله) وبشرط فى اجارة دابة الخ  
و حائل ما ذكره من مسائل الدابة ستة هذه والثانية قوله فى اجارة عين الخ والثالثة قوله فى ذمة لركوب  
الخ والرابعة قوله وبها الخ والخامسة قوله ولجل الخ والسادسة قوله فى ذمة لجل بحوز جاج الخ والاولى  
والثانية والخامسة عامة فى اجارة العين والدابة والثانية خاصة باجارة العين والثالثة والسادسة خاصة  
باجارة الدابة وذكرنا على هذا الوجه فيه شئت لفهم فكان المناسب ضم المسائل العامة بعضها لبعض  
ومع الخاصة بعضها لبعض فلا ذكر الشرط الذى فى الرابعة مع شروط الاولى لاستغنى عن ذكرها  
(قوله) وبشرط وهو لاجل (قوله) وبشرط فافهم أى ما يركب عليه وبشارة مر أن غش ثماوته ولم  
يكن ذكره عرف (قوله) وهو له أى والحال بقيد الشرط الثانى وهو مرقم ما يركب عليه ثلاثة انتهى  
(قوله) معاليق جمع معلق أو معلاق وهو ما يعلق حل وزى وبشارة شرح مر جمع معلق  
بضم اللهم وقيل معلاق وهو ما يعلق على البعير اه ومنه يعلم وجه تسميتها بالمعاليق ولا يشترط تقدير  
ما يركب من المحمول كل يوم أى فى كل على العادة لانه لو اتفق له عدم الاكل لضافه أو تشو يش مثلاً  
فبئس أن لا يجبر على التصرف فيما كان يملكه فى تلك المدة لان ذلك يقع كبراً منه لو ظهر منه فصد ذلك  
كان انتهى من السرق ما أسكه وقصد ادخار ما معه من الزاد ليدفعه اذا ارتفع السعر فكيف نقص ما كان  
ياكله فى تلك المدة عامة فلو استنح لزمه اجرة مثل حله عى على مر (قوله) لثلاثة أى الراكب  
وما يركب عليه والمعاليق (قوله) أو وصف تام لها أى لثلاثة ثم قيل نصف الراكب بالوزن وقيل بالضخامة  
والضخامة ليعرف وزنه تخميناً ولم يرجع الشيطان شيئاً كذا فى نصحيح ابن عجلون قال مر والمعمد  
أهيمه بالضخامة والضخامة ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان معتبراً انتهى سم (قوله) مع  
وزن الاخيرين أى ما يركب عليه والمعاليق قال الشوبرى هو قيل فى الوصف فقط كما صرح به فى  
العياب (قوله) فلا حاجة الى معرفته عبارة شرح مر واحتد بقوله ان كان عال وكان الراكب  
معد واليس له ما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما يركب عليه ويركبه المؤجر على ما يشاء (قوله) وبشرط  
فى الاول أى قوله فان لم يركب عليه وبشرط فى الثانية عى قوله ولم يكن للراكب (قوله) على  
ما يركب مما يأتى كأنه اشارة الى ما يأتى فى قوله ويبيع نحو سرج العرفا انتهى سم أى كبره وكل  
والاى أن يركب ما يركبه قوله الاقنى وعلى بكردابة لركوب اجارة عين أو ذمة اكلف وبذرة (قوله)  
يصنع وان جرت العادة بذلك عن (قوله) مع قدرتها على ذلك قال قل ولا بد من قدرة  
هائلة على ما نتجده مطلقاً فى اجارة العين أو الدابة اه (قوله) مهالبة) هى ضم للمه وفتح الهاء  
واسكان الميم كسر اللام ذلت السين السريع زى والقطوف بطيئته والبحر ما يبينهما فلذا وسطاهما  
(ادكوراً وأرثوة وصفه سمر) ما لم يكن كونها مهالبة أو بحر أو قوافل لان الاغراض تختلف بذلك وجهه  
والاى أسهل والاخرية من زياتى (د) بشرط (فهما)

أى فى اجارة العين والذمة (هـ) أى الركوب (ذ كرفدسرى) وهو السير لبلاده من ز يادى (أو) قدر (تأويب) وهو السير بها  
 (حبط لطر يعرف) فإن لطر يعرف ذلك عليه فإن شرط خلاه اتبع (د) شرط فى اجارة العين والذمة (لمل الرؤية محول) ان حضر  
 (وامتحنه ييد) كذلك كان كان (١٧٦) بنظر أو حصر أو فى طلبة تخميناً لوزنه (أو تقدره) حضر أو غاب بكيل فى

مكيل ووزن فى موزن أو  
 مكيل والتعير بالوزن فى  
 كل شيئ أولى وأخصر (وذكر  
 جنس مكيل) لا يختلف  
 تأثيره فى الدابة كفى الملح  
 والقره وخرج يزيادى  
 مكيل الموزن فلا يشترط  
 ذكر جنسه فلا قال  
 أجرتكم ليعمل عليها مائة  
 وطل ولو بدون عاشت  
 صح ويكون رضاهما بضر  
 الأجناس ولو قال عشرة  
 أقصر عما عاشت فاللهوم من  
 كلام أبى الفرج السرخسى  
 أنه لا يثنى عن ذكر الجنس  
 لا يختلف الأجناس فى  
 التفرع الاستواء فى السكيل  
 قال الرافى لكن يجوز أن  
 يحصل ذلك رضااً تتصل  
 الأجناس كما جعل فى الوزن  
 رضا بضر الأجناس قال فى  
 الروضة الصواب قول  
 السرخسى والفرق ظاهر  
 فإن اختلف التأثير بعد  
 الاستواء فى الوزن يسير  
 بخلاف السكيل وأبى تتصل  
 للملح من تقبل القدرة (د)  
 شرط (فى) اجارة (ذمة)  
 لمل نحو زجاج) كتركف  
 (ذ كرجس دابة وصفتها)  
 يتعلق معنى ذلك كما  
 قال القاضى أن يكون  
 بالمر يوقل وأبى أن المال غير فلا يشترط ذلك بخلاف ما مر فى اجارة الذمة للركوب  
 لأن المقصود هنا تحصيل المنافع فلا يختلف الغرض بحال حامله (وتصح) الاجارة (لحفاة) والارضاع ولا يثنى  
 الآخر فى الاجارة لأفراد كل منها بالتد (د) (نصح) (لها) معاولاً لا يسد ذلك بالمل بل بالزمن ويجب تعيين الرضيع بالروية لا بختلاف

عزما  
 لا يشترط تعيين المال غير فلا يشترط ذلك بخلاف ما مر فى اجارة الذمة للركوب  
 لأن المقصود هنا تحصيل المنافع فلا يختلف الغرض بحال حامله (وتصح) الاجارة (لحفاة) والارضاع ولا يثنى  
 الآخر فى الاجارة لأفراد كل منها بالتد (د) (نصح) (لها) معاولاً لا يسد ذلك بالمل بل بالزمن ويجب تعيين الرضيع بالروية لا بختلاف

بينها أسهل عليها وبيت  
أشد وثوباً (فان أقطع  
الابن) في الاجارة لهما  
(انفسخ) العقد (في  
الارضاع) دون الحضانة  
عملاً بتقرير الصفقة ولان  
كلما منهما مقصود فيسقط  
قسط الارضاع من الاجرة  
(والحضانة) الكبرى (ربية  
صبي) أى جنه الصادق  
بالد كزوج غيره (عائله)  
كتمهده بفصل جسده  
وثيابه ودهنه وكفله وربطه  
في المهد ومحركه لينام  
ونحوهما يحتاجه الارضاع  
ويسمى الحضانة المقررة ان  
تلقه بعد وضعه في حجرها  
مثلا الثدي وتغصره عند  
الحاجة والمستحق بالاجارة

المنفعة والابن نفع  
درس

(فصل في ما يجب بالمعنى الآتي)  
على المكبرى والمكبرى  
لعقار أودابه • (عليه)  
أى على المكبرى (تسليم  
مفتاح دار) معها (المكتر  
وعمارتها) كبناء وتجليين  
سطح ووضع باب وبواب  
تلج سطحا) ليتكمن من  
الانتفاع به أو سوا ما يوجب  
تسليم المفتاح الابتداء  
والدوام حتى لو اضع من  
المكبرى وجب على  
المكبرى تجديده والمراد

عقار سوا ذلك في الارضاع البلى وغيره وسواء في المرضة الصغيرة ولو دون نسع أو الكبيرة والآتي  
والخلى والد كروا المصلحة والكافرة والحرة والأمة وسوا وقع الاستئجار منها أو من زوجها أى باذنها  
أو بعدها ولو أضرعت ابن غيرها بكار بينها أو أجنبية فان كان في اجارة الدمة استحققت الاجرة والعين  
ولا نكف المرضة تناول ما يزيد الابن أو يصالحه وترك ما يضره ولو وط حليها وإذا استعت أو  
تبرع له أو وصفت بالخيار لتسليم قبل على الحلال ومثله شرح مر قال عث عليه وقوله  
ترك ما يضره كوط حليل وهل قصرناشزة بذلك فسقط نفقتها وإن أذن لها في ذلك قياساً على ما لو أذن  
لها في السفر لحاجة وحدها أو حاجة أجنبي لغرضها أم لا نصيرناشزة بذلك فيه نظر والاقرب الأول وغايته  
أن لاذن لها في ذلك أسقط عنها الأثم فقط وإذا حرم عليه الوط هل تمنعه منه وإن خاف العنت عليه  
من الاضرار بالولد المزدى إلى قتله فيجوز له نكاح الأمة حينئذ أم لا فيه نظر والاقرب الأول و يفرق  
بين حرم الوط هنا مع خوف العنت وجوارحه في الحيض لتلك بان الحرة في الحيض لحق الله وهما  
لحق آدمي فلا يجوز قوته على صاحبه لان الضرر لا يزال بالضرر اه (قوله) فيسقط قسط الارضاع  
وطريق التقبيل أن تعبر به اجرة مثل الارضاع لمجموع أجرى الارضاع والحضانة ويؤخذ مثل  
أجرة نسبة الارضاع لمجموع الاجرين من المسمى عث ولو أنت بالابن من محل آخر ولم يضر الولد  
بغير خط سول (قوله) والحضانة الكبرى ذكرناها هنا استطراداً ومحله باب الحضانة الآتي (قوله)  
زينة صبي) لبس جامعا لعدم شموله للجنون واجب بأنه انما اقتصر على الصبي جريا على الغالب  
(قوله) أى جنسه) ظاهر صنيعه هنا أن هذا التأويل متعين لصدقه بالآتي وقدم في باب الصلاة تفسير  
الصبي بهما من غير تأويل به بالجنس وهو ما صرح به الاستوى وقال الشورى أنه من أسرار اللغة (قوله)  
ودنه وكفله) بفتح أولهما وغيره بالصادر في ذلك اشارة إلى أن المراد الافعال وأما الاعيان كالدهن  
والكحل يضم أوله فيها فعل الولي وإن جرت العادة بخلافه وقال خط تعتبر العادة كفى خبر التامسح  
له قال على الحلال يبنى أن مثل الدهن في كونه على الأب اجرة القابلة لفعاله المتعاقد باصلاح الولد  
كفط مرتدون ما يتعاق باصلاح الام بما جرت به العادة من نحو ملازمتها قبل الولادة وغسل بدنها  
وثيابها فله عليها كهرتها ما يحتاج اليه لغرض عث على مر (قوله) وتغصره) من باب ضرب  
قال تعالى وفيه يصبرون مختار عث

(فصل في ما يجب بالمعنى الآتي) أى في قوله وليس المراد يكون ما ذكر واجبا الخ وهذا بالنسبة للوجوب  
على المكبرى في قوله وليس المراد أنه يلزم للموهد بالنسبة للوجوب على المكبرى (قوله) أودابه)  
أى ما يقع ذلك كيان حكم الخبر والحيط عث (قوله) تسليم مفتاح) أى إعادة رخام انقاع ولا نظر  
لكون القات مجرد الزينة وبكفي البلاط الآن شرط بقاء الرخام فله الصبي يخلف الشرط وظاهر هذا  
أنه قد نسخ إذا لم يشرط ذلك وإن كان لا يرغب فيها بالاجرة السماء الاحث كان بها الرخام وهو خلاف  
ما يأتي أن معنى كون الشيء على المؤجر أن المستأجر يتخير بفعله إلا أن يقال لما كان هذا يقوم مقامه  
لمغير بوائه حل وقال عث على مر ولا يكفي إعادة البلاط بدله بل يذني الخيار للمكبرى لان المقصود  
بالزينة زينة ذات اه (قوله) ليتكمن من الانتفاع بها) أى بالعين المؤجرة حل وهو راجع للجميع  
(قوله) متى لو اضع) أى ولو بتقصيره من المكبرى لكنه يضمن قيمته حينئذ للمؤجر عث وحل وعبارة  
الشفعة وهو أمانة يديه فاذا تلف بتقصيره ضمنه وعدمه فلا وفيهما يلزم المكبرى تجديده (قوله) لا ينتفع

بالمفتاح مفتاح الخلق الميت أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا يملكه  
كسائر المتعولات قال ابن الرضوي ما يوجب تلج السطح محل في دار لا ينتفع

سأكتبها) هدايتي قوله السابق ليستمكن من الانتفاع بما انظر الجمع بينهما ويمكن الجواب بان ما تقدم  
 قيل لما قولهم على معنى اختلافهم الفرض من نقل كلام ابن الرفعة انه تنبيه لسكادهم المطلق  
 وعليه فلا يتأتى التعليق بالتمسك من الانتفاع بالضمير في قوله ليستمكن من الانتفاع بها راجع  
 للمين بالنظر لغير كس النج من السطح أي لزالته ع س واجيب أيضا بان قوله لا ينتفع بها أي  
 انتفاعا تاما فلا يتأتى قوله أولا ليستمكن من الانتفاع بها وهذا أولى **(قوله جلوات)** أي عقدا وكما  
 لو كان السطح لامر قوله **(قوله والا)** أي وإن كان ينتفع ساكنا بسطحها كما لو كان مسطحا فيظهر  
 أنه كالمروسة أي فيجب على المالكين بالعي الآتي انتهى شيخنا **(قوله وليس الزوال)** هذا  
 ما أنزله التارخ في الترجمة بقوله بالعي الآتي وعلى عدم وجوب العمارة في حق من يؤجر مال نفسه  
 أما لو فوجبه على الناظر العمارة حيث كان فيه ريع وفي معناه التصرف بالاحتياط كولي المحجور  
 عليه بحيث لو لم يصر فسخ المستأجر الاجارة وتضرر المحجور عليه ولا يلزم المؤجر أن يدفع عن  
 المين المؤجرة الحريق والنهب وغيرها وإنما عليه تسليم المين ورود الاجارة أن تمتنع الاستبقاء وإذا  
 سقطت الدار على سماع المستأجر ليلزم المؤجر ضابطه ولا أجره تخليه ولو غصبت المين المؤجرة قبل  
 التسليم أو بعد وقدر على انتزاعها من غير كفاية لزمه انتهى سمل **(قوله والا)** ويجوز عليه  
 في اصلاح يحتاج المين أما اصلاح لا يحتاج اليها كقائمة جدار مائل أو اصراع غلق تصرفه فالتى  
 قطع به الغزال أنه يجبر عليه وحكي فيه الامام وجهين اه سم **(قوله الخيارات)** والخيارات على  
 التراخي مر **(قوله ثم إن كان الخلل مقارنا الخ)** أي وإن علم أن من وظيفة المالكى لتعمير ابقائه  
 مع عنه به كذا قال شيخنا وفيه أنه قد يقال هو موطن نفسه على أن المؤجر يزيل ذلك الخلل وأيضا  
 الضرر يتجدد بتجدد الزمان المستقبل ويقتضى من الخلل انقارن امتلاء الحش والبالية فينت  
 الخيار بذلك مطلقا لوقت تمام التسليم على فقر بينهما مر وحل ويلزم أيضا المؤجر انتزاع المين من  
 غصبها حيث قدر على ذلك ابتداء ودواما إن أراد دوام الاجارة والادلة لكثير الخيارات كدفع نحو حريق  
 ونهبها فان قدر على التناجر من غير خطر لزمه كالوديع ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن شرح مر  
**(قوله)** وعليه تنظيف عرصتها هي البقعة بين بناء الدار وجهها عراص وعراصات ومنع مستأجره  
 لكن من طرح الرماء والزباب في أصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الا ان اعتيد ربطها فيها فانه  
 لا يمنع خط وسمل **(قوله وكذا)** ولو اقتضت المدة فيجبر عليها بخلاف الخلاه بعد انتفاء المدة  
 فلا يجبر عليه ويفرق بين الكفاية والخلاه بان العادة ان الكفاية تزال شيئا فشيئا فهو مقصر بتركها  
 فاجبر على ازالها ولو اقتضت المدة بخلاف الخلاه فان العادة لم تجبر بانه يزال شيئا فشيئا فلا تقصر في تركها انتهى  
 زى وعبارة مر وعليه بالعي المار تفرغ بالوعة وحش بفتح الحاء وضماها محاصل فيها بفعه ولا  
 يجبر على ذلك بهما انتضاء المدة وفارقا! كفايتها بما نشأ عمل الابد منه بخلافها وبان العرف فيها رعاها  
 أولا فآولا بخلافها ويلزم 'فوجز فقر بينهما عند العقد بان يسلمها فارغين والا ثبت الخيار للسكنى  
 ولو بع علمه بسلامتها، وفارق ما مر من عدم خياره بالبيع المقارن بان استيفاء منفعة السكنى تنوق  
 على فقر بينهما بخلاف تنقية الكفاية ونحوها ليستمكن من الانتفاع مع وجودها مر بحرفه ولو تعدد  
 الحش هل يلزمه تفرغ الجميع أم يفرغ بغير ما يفتقر به فط والظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش  
 راعته على الساكن وأولاده هل يثبت له الخيار أم لا فيه بدعاهل على المستأجر والمؤجر الطاهر أن يدل  
 على خياره والاثبت له الخيار ولو انسخ المؤجر أو أراد بدعاهل على المستأجر والمؤجر الطاهر أن يدل  
 بأن فيه جميع ما قيل في الكفاية وعنه لى وهو الاقرب أن أتى فيه حاق الحش فلا يجب غشله لافل

سأكتبها بسطحها كما  
 لو كانت جلوات زوالا  
 فيظهر أنه كالمروسة أي  
 حكمها وليس المراد بكون  
 ماذروا جبا على المالكى  
 أنه يأم بتركه أو أنه يجبر عليه  
 بل إنه إن تركه ثبت للسكنى  
 الخيار كما يثبت بقوله (فان  
 بادر) وتعلل بالعي هناك  
 (والا فليسكن خيار) ان  
 نقصت للنفعة لتضرره  
 بنفسها ثم إن كان الخلل  
 مقارنا للمقدور عليه فلا خيار  
 له كاجز به في أصل الرضة  
 وذكر الخيار في غير العمارة  
 من زيادتي (وعليه) أي  
 على المالكين (تنظيف  
 عرصتها) أي الدار (من تلج  
 وكفاية) أما الكفاية وهي  
 يسقط من التشور والعماد

وكذا القربان المجمع محبوب الراجح لا يلزم واحد منهما

(١٧٩)

وهو ما لا يحسمها بغيره وأما التلخيص فلنفسه

عين أو ذمة عند الاطلاق

(أ) كاف وهو ما

المدعى كمرع ضبطه

في خيار العيب (و) مدعى

بفتح الباء والدال محجمة

ومسلة (و) حزم (و) ثمر

بثنية (و) برة بضم الباء

وتخفيف الراء حلقة تجعل

في آف البعير (و) خطام

بكر الحاء المحجمة أي زمام

يجعل في الحلقة وذلك

لأنه لا يتمكن من الركوب

بدونها (و) على مكرر جعل

وتقدم في الصلح ضبطه

(ومظلة) يظلل بها على

الحمل (و) وطاء وغطاء

بكسر أولها والطاء

ما يفرش في الحمل يجلس

عليه (و) زواجها كالحبل

الذي يشبه الحبل على

الجل أو أحد الحبلين إلى

الآخر وهما على الأرض

(و) يبيع في محو مرج وجهر

(و) كل كقبت وخيسط

وصبغ وطلع (عرف

مطرد) في محل الاجارة لانه

لا سابط في الشرع ولا في

اللق في المطرد في حق من

العاقدين شي من ذلك فهو

عليه فان لم يكن عرف أو

اختلف العرف في محل

الاجارة وجب البيان ولا

بخلاف ما ذكر في السراج

فرغ المدة ولا بعدد ما لانه ضروري عادة في الاستعمال ع ش على مر (قوله) لحصولها بغيره (له)

والحاصل أن الزالة كناية كالماد وقرع نحو الحاش كالبالوعة في المجر مطلقا لا محال منها بغير

المتأخر فيه في العوام وكذا بعد الفراغ في نحو الكناية لجريان العادة لها شيئا فشيئا وليس المراد

بكون شي من ذلك على المتأخر يعني نقله إلى نحو الكناية بل المراد جمعه في محل من الدار معادله فيها

وبغيره في باب العادة قل قال مر وبه انقضاء المدة بمجر المكنى على نقل الكناية (قوله)

لا يلزم واحد منهما) لا في المدة ولا بعدد ما ظهره وإن تعذر الانتفاع بها لانه لا فصل فيه من المكنى

والكنى يتمكن من زائده ومثله يقال في الكناية بل عدم الخيار فيها أولى لان الكناية من فصله

ولم يختلفا في الزايب من الكناية أو عما يجب به الراجح بل صدق المكنى أو المكنى لان الاصل

راية في نظر والاقرب الثاني للالة المذكورة ع ش (قوله) عند الاطلاق خرج بالاطلاق ما لو شرط

ما هو على المكنى على المكنى أو بالعكس فيبيع الشرط حل (قوله) وقرع باناء الثلثة ما يجعل تحت

زنا الباء سمي بذلك لجوارته نقر الباء يكون الغاء وهو حيها زى (قوله) حقة تجعل في آف

البعير تكون من محاسن غيره وقوله يجعل في الحلقة أي التي في آف البعير وبارت شرح مر وخطام

خطا يشد في الرثم يشد بطرف للقود بكسر الهم (قوله) لانه لا يتمكن راجع للسته (قوله) وعلى مكرر

أي إلى التضمين وهو أنها لا تلزم المأمور (قوله) محمل كجهد ومذهب كما في الشورى قال قل ولا

يتن حله كما قال شيخنا الاشعرطه والظاهر ما معناه (قوله) وتوايبها ومن ذلك الآلة التي تناسق

بها القامة ع ش على مر (قوله) ويبيع في محو مرج أي في اجارة العين أو الذمة أخذنا من المطلق

اللفظ ومن قول الشارح السابق في اجارة عين أو ذمة وهذا هو المتعين وان نقل عن زى بعض

المواضع تخصيص ذلك باجارة الذمة ع ش (قوله) كقبت هورحل البعير (قوله) وخيسط وصبغ

وطع النخل وبرق الخياط وصرد الكحل وذروره وصرم الجراح وصابون الفصال ومائه وحطب

الخيار قل قال حل وأما القدم والورد والبرقة في الكتاب والكحل والخياط واذغاط الناسخ في

كتابه غلطاً فاشاً لا جرحه ويفرم أرض النقص اه زى أي بان يقوم الورق أيضا ثم يكتبوا

فالنسب الحاصل بينهما يلزم الناسخ وإذا أوجبنا الخط والصبغ على الاجرة فالوجه لك المتأخر لهما

ليعرف فيما كاتوب لان الاجرة انقضاءها على ذلك نفسه يظهر لي إلحاق الحد بالخيط والصبغ ولم

أرفق شيأهم رأيت صاحب العباب يجره ويقرب من ذلك ماء الأرض المستأجر للزرع والذي يظهر

في كتابه السبي أنه ياتي على ذلك كما يتبع به المتأخر لنفسه ع ش (قوله) فان اضطرب العرف

أولى هذا الذي نلوا على أنه على المكنى وجب البيان فالدار في كل على العرف من غير فرق وهذا

ربما يخالف ما تقدم من حجج في المساقاة لانه لا ينظر للعرف إلا فيما ينصوا على أنه على أحدهما ثم رأيت

شيئا قال هنا ولو اطرد عرف بخلاف ما نصوا عليه عمل به فيما يظهر بناء على أن الاصطلاح الخاص

يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم وان اقتضى في مواضع أخر عدمه لان العرف هنا منع اختلافه

لأنه في الحال كثيرا هو المستقل بالحكم فوجب انطباقه مطلقا وبه يفرق بينه وبين ما مر في المساقاة

حل (قوله) وعلى مكر في اجارة ذمة المثل ومنه ما يقع في مصر ناسن قوله أو صلتى للحل الفلاني بكذا غاية

له ان اشتد ذلك على صيغة محيطة لزم فيها المسمى والافاجرة المثل ع ش (قوله) واحاطا ركاب

طرد في الرذعة من أنها على المكنى لان العرف أطرد فيها فوجدناها عليه فان اضطرب العرف وجب البيان وتعبيرى بما ذكر أعظم من

لحميه بما ذكر (و) على مكر في اجارة ذمة طرف محمول وتعهد بة واعانة راك محتاج للاعانة (في ركوبه) لها (وزوله) عنها ويراعى

فلو قصر فيها بفعل مع الزاكب مآذى ذلك الى ثلثه أو ثلثي منه فهل يضمن أولاً فيه نظرو الأقراب  
 الضمان ع ش على حر وله النوم على الدابة وقت العادة دون غيره فان التأم بشغل أو قرازم الرجل  
 القوي الزول المعتاد للأراحتى العقبات جمع غيبة أى الحال العادة وجهان قال النووي يذنب أن  
 يكون الأصح وجوبه في الغيبة فقط ولا يجب الزول على المرأة والمرضى والشيخ العاجز قال النووي  
 وينبغي أن يلحق بهم من له جافة ظاهرة وشبهة بخل للشيء برأيه عادة من حل وحل (فرع)  
 لو أكرى موصفاً ينع فيه شيئاً كبح معين فوضع أكرمه فان كان أرفاضاً شيئاً عليه لعدم الضرر  
 والا كغرفة فطريقان أحدهما أنه يضمن أجرة المثل للسكن والثاني التخيير بين السمي وأجرة المثل  
 له والقياس الأول قال (قوله فينبخ البعير الخ) أى ولا يبرئه اتاحة البعير لقوى قال المداوي فان كان  
 على البعير ما يتعلق بالركوب به نقل به ركب ولا شريك الجال بين أصابعه ليرقى عليها والاعتبار بالقوة  
 والضعف بحالة الركوب لا بحالة العقدة انتهى من (قوله وعليه رفع حل الخ) وأجرة دليل وخفيرو سائق  
 وقاد وحفظ متاع عند الزول وإيقاف الدابة لينزل الراكب لما لم يكن فعله عليها كحالة فرض اه  
 حل (قوله لا تنشاء العرف ذلك) فلو طرأ عرف بخلافه وطرأ فيكون عليه الموصول فان اضطرب  
 وجب البيان حل (قوله فليس عليه شيء من ذلك) بل عليه التخلية بين المكتري والدابة شرح  
 حر فان جهها ما سلكها لزمه حفظها وإن سلمها للمكتري وجب عليه حفظها من حل قال من شره  
 ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق أن يضمن حدث خوف فريخ بها ضمن أم وكه هناك بالنظر الأمن  
 لم تحم عليه مدته وله حيث شاء حكم الوديع في حفظها وإن قارن الخوف القدر فرفع فيه لم يضمن إن  
 عرفه المؤجر وإن ظن الأمن فوجهان أحدهما عدم تضمينه أيضاً اه  
 (فصل في بيان غايه الزمن) (قوله مع ما يذكر معها) أى من قوله وجاز أبدال مستوفى إلى آخر الفصل  
 (قوله تصح الأجارة بمدته الخ) ولا يشترط تعيين ابتداء مدة الاجارة فلو قال آجرتك شهراً أو سنة لم يقل  
 من الآن صح وحل على ما ينص بالعقد أما انتهاء المدة فيشترط حتى لو قال آجرتك لكل شهر بدرهم لم يصح  
 زى له لم العلم بأسر المدته به ثم إن غالب الاجارات الواقعة الآن فاسدة ففقطن له ولو شرط الوفاء أن  
 لا يؤجروا كثر من ثلاث سنين فاجر ستافى عقدين لم يصح العقد الثاني وفاقلاين الصلاح لان المقضى  
 للصحة في اجارة مدة تلى مدة للمستأجر اتصال الدينين لكونهما في حق العقد الواحد وهذا الذى يقتضى  
 للنقض الوقت عملاً بشرط الوقت وخالفه ابن الأستاذ فقال بالصحة نظراً الى مطابقة العقد للحقيقة  
 والعمد الأول اه حر انتهى زى (قوله غالباً) فلو آجرت مدة لا تنق فيها غالباً فهل يبطل في الزائد  
 فقط سم على حج (أقول) القياس نعم وتنفرد الصنفه ثم رأيت في العباب مرص بذلك وعبارته  
 فإذا زاد على الجائر بطلت في الزائد فقط اه وعليه فلو اختلف ذلك بقيت على حالها بعد ذلك فالتى اعتبرت  
 بقاها على صورتها قاله يظهر صحة الاجارة في الجميع لان الإعلان لا الزيادة إنما كان لقان تبين  
 شطؤه ع ش على حر (قوله فيؤجر الرقيق) أى الا اذا بلغ العمر الغالب والافسنة بنة حل قاله  
 والثلاثون في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم  
 والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بان تكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يبلغ  
 بأوامر الله ولذلك اعتمد شيخنا أنه لا تقدير بل للمعتبر ما يبلغ على الظن بقاها العين فيه وطله ل  
 انطبخ اه (قوله على ما يليق به) رابع بلع ما قبله ع ش وكان الانسب تقديمه على قوله  
 فيؤجر الرقيق الخ بان يقول فيؤجر كل شيء على ما يليق به حرف (قوله اتبع) بخلاف شرط عدم  
 ابدال المستوفى فانه يبطل العقد كما في حر وإن شرط عدم ابدال المستوفى فيه اتبع أيضاً وانظر الفرق

العرف في كيفية الاعالة  
 فينبخ البعير المرأة والضعيف  
 يمرض أو شيخوخة  
 ويقرب الدابة من مرتفع  
 ليسهل عليه الركوب (د)  
 عليه (رفع حل وحمل وحشد  
 محل) ولو بان يند أحد  
 الحاملين إلى الآخر وهما على  
 الأرض (وحله) لا تنشاء  
 العرف ذلك أما في اجارة  
 العين فليس عليه شيء من  
 ذلك

### (فصل)

في بيان غايه الزمن الذى  
 تقدر للتمتع به تقريباً مع  
 ما يذكر معها (نصح  
 الاجارة مدته بيني وبين  
 للؤجرة (غالباً) فيؤجر  
 الرقيق والذئب ثلاثين سنة  
 والدابة عشرين والكلوب  
 ستة أو ستين على ما يليق  
 به والأرض مائة سنة أو  
 أكثر (جاز ابدال المستوفى  
 ومستوفى به كحصول)  
 من طعام وغيره فان شرط  
 عدم ابدال الممول اتبع  
 (د) مستوفى (فيه) كان  
 أكثر دابة لركوب  
 في طريق إلى قرية (بئلهما)  
 أى بثل المستوفى



للتوقيف والمستوفى فيه أو بدون مثله المعلوم بالاولى أما الاول فكالأوسرى ما كثرا لغیره وأما الثاني والثالث فلانهما طرقتان  
لاستيفاء كل واحد لا مفعول عليهما والتعقيب بالمثل في الثانية مع ذكر الثالثة من (١٨١)

له حل ودفق بأن في الاول حجر اعليه من جهة ان لا يؤجر لغیره فأشبه منع بيع المبيع انتهى  
قال ولما استجر حل حطب الى داره وأطلق لم يترمه اطلاع في السطح وهل يلزم ادخاله الدار والباب  
منه أو قصد الاجارة قولان أحدهما أولهما شرح هر (قوله أما الاول) أي جواز ابدال المستوفى  
وقوله فكألو كرى أي قياسا على ما لو كرى الخ (قوله فلا يسكن غير حداد الخ) أي أن وجهه  
في التفتة كقولهم لتسكن من شئت الا بالنص عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكنهما في  
هذه الصورة وعبارته قال فجع ولو قال لتسكن من شئت جاز اسكان الحداد والقصار كازرع ما شئت  
خلا لا اذرى قل (قوله ازيادة الضرر بدقهما) وهل لاحدهما اسكان الآخر في كلام شيخنا  
كج أنه لا يجوز حل (قوله الى النوم) ظاهر كلام المصنف أنه لو شئ طول الليل لحاجة ولربهم  
لجبرته ولم يعمل الظاهر خلافاً فان الليل مظنة للنوم اهـ هر شوري (قوله ولا ينام فيه ليلا)  
بينت عند ذلك بذلك المجل والالم يجب نزع مطلقا حل (قوله عليه نزع الاعلى) أي نزع الذي  
يبس أعلى الخوخة (قوله لانه امام مقود عليه) أي أن كانت اجارة عين وقوله وأمتعين بالقبض أي  
أن كانت اجارة ذمة عـش والراجح ان المتعين بالقبض يجوز ابداله ولكن الشارع عزم على أن له  
الاستثناء اهـ شوري وقد يقال الصورة المستثناة أن يقول أزلت ذمتك حتى الى مكة مثلا وقول  
الشارح أومتعين بالقبض مـصـور بما اذا أجـره ذابة في ذمته موصوفة تأمل (قوله فيجب ابداله)  
فان يخرج عن ابداله فالظاهر كاقوال اذرى ثبوت الخيار حل (قوله والمكترى أمين) أي فقبله  
دفع محرر بن وبه قدر عليه من غير خطر حل (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع اليد)  
وهذا كانت بداهة بدهان على طرف فمبيع قبضه فيه شرح هر (قوله كأجير) أي على ما استؤجر  
لحقة ولم يعمل فيه كالحاقه بالخياط والصباغ شوري (قوله فانه أمين) ولو اختلفا في التعدى فالقول  
قولنا لا جبر وحيث ضمن الاجير فان كان بعد قبض قيمه من وقت القبض الى وقت التلف وان  
كان غيره فقيمت وقت التلف خط وعن (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخلفاء  
الذين يحرمون الاسواق بالليل لاضمان عليهم حيث لم يقصروا حل وزى وكذا خبر الجرن والقيط  
وذلك الحاشي اذا استحفظه على الامتعة والتزم بذلك وان لم يعرف الحاشي أفراد الامتعة ومعام  
أهم اذا اختلفا في مقدار الضائع صدق الخلفاء لانه الفارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة والا  
فلا ضمان عليهم وظاهره وان قصروا وفي حاشية شيخنا زى خلافاً في التقصير اهـ عـش على هر

قال هر في شرحه بعد كلام ولا يجزى هذه الاقوال في الاجير لحفظ حاوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيها  
فلا ضمان فلما قال افعال لانه لم يسلم اليه اللئاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض بيوتها قال  
لما ركش ان الخلفاء لاضمان عليهم وهي مسألة يعز النقل فيها اهـ وظاهره وان قصروا لعدم التسليم  
(قوله أوصيه) قال في المصباح وصفت الثوب صبغاً بما في نفع وقتل وفي لغة من باب ضرب اهـ  
عش على هر (قوله كأن ترك الانتفاع الخ) الضمان هنا ضمان جنابة لاضمان يدقاه في شرح  
لغرضه شئ عليه هر وقوله وكأن ضربها أو نضحها فوق عادة الخ والضمان هنا ضمان بد كقوله اهـ  
من مثل عنه على الفور وقوله أو أركبها أي قوله بدل شعر الضمان فيه ضمان جنابة فلا يضمن الا ان  
تلفت منك الب وكد كما كان التعدى من جنس المتأجر له بخلاف غير الجنس كأن  
أكله غلبه ثوب أوصيه تلفت ليرضمن سواء انفرد الاجير باليد أم لا كأن قصد المكترى معه حتى يعمل أو أخره منعه ليعمل  
كلما انفرد (الا بتقصير كأن ترك الانتفاع بالدابة تلفت بسبب) كأنه داهم صفا اصطليها

كأنه داهم صفا اصطليها



استأجر للركوب حمل أو بالعكس فضيان بدسم وقال ع ش الضيان في الكل ضيان بدال في مسئلة  
 الاصطبل فضيان جناية **(قوله)** في وقت لواتنع بها فيه عادة أي جرت العادة بالاتفاق بما فيه  
 فيضمها ضيان جناية لا ضيان بدول كان عدم الاتباع بها العذر كترض له أو لم أخوف عليها من غلب  
 وبحت في شرح الروض عدم الضيان حينئذ حل وبارة م فيضمها ضيان جناية لتقصيره حينئذ  
 الفرض اتقاء عذر وقوله لا ضيان بدأي ولا يضمنها إلا أن تلفت بهذا السبب فإذا غصبها غاصب أو تلفها  
 في زمن الترك أو بعده فلا يكون طريق الضيان على المعتد وكذا إذا تلفت بأفة ساوية في زمن  
 الترك فلا يضمنه من ول يؤخفته أن ضيان الجناية معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب  
 وضيان اليد معناه أنها تضمن مطلقا وهذا التفصيل المذكور في الدابة بدعي جريانه في غيرها ككتاب  
 استأجره لبسه وتلف أو غصب في وقت لبسه فيه لمن ذلك كافي ع ش على مر **(قوله)** سلت  
 أي من هذا السبب **(قوله)** فوق عادة أي بالنسبة لذلك الدابة أمامها عودة فلا يضمن به وانما تضمن  
 بضرب زوجته لا يمكن تأنيها باللفظ وظن توقف اصلاحها على الضرب بما يوجب الاقدام عليه خاصة  
 وشمل ضرب الزوجة ضرب المتعلم فانه يضمن ولو ضرب باعتدال لا تأديب تمكن باللفظ كافي ع ن ومن  
 أركب أقل منه استأجر الضيان على الثاني أن عمره أو الأفلز قال في المهمات ومجمل هذا كانت البدلتان  
 لا تقتضي ضيانا كالتأجير فان اقتضت كالتأجير فالقرار عليه مطلقا كافي في شرح مر وقياسا لمالها  
 والقرار **(قوله)** أو قرار أي فيضمها ضيان المضروب ع ش على مر لانه ضيان بدسم ولو تلفت  
 بسبب آخر اه مر **(قوله)** أو جعلها مائة رطل شعر بدل مائة رطل برأعكس أي فيضمن لاجتماع  
 مائة البر بسبب تلفها في محل واحد والشعر يختلف بأخذ من ظهر الدابة أكثر فصرهما مختلف شرح  
 مر وهذا يدفع ما قال ان الشعر أخف من البر وتقدم أنه يجوز إبدال المستوفى به مثله أو دونه  
 ه والحاصل أنه يضرب إبدال الموزون بثله وبدونه و بأقل منه والمكبل يضرب إبداله بأقل منه فقط كما  
 أفاده شيخنا وقوله يضرب إبدال الموزون بثله أي مثله في الوزن مع اختلافهما في الحجم فلا يان مقدم  
 من أنه يجوز إبدال المستوفى به مثله لأن محله عند استوائهما في الحجم فقهوه بما تقدم مثله أي وزن واحد  
 تأمل **(قوله)** عشرة أقتزة جمع قفيز ميكال يسع اثني عشر صاعا مر **(قوله)** مع استوائهما في الحجم  
 أي اتحاد كليهما فلا يردنا إذا جعلها مائة رطل شعر بدل مائة رطل بر حيث ضمن مع خفة الشعر لانهما  
 لم يتوفا في الحجم قال ع ش على مر بقى ما لو اقبل المحمول وتقل بسبب ذلك فهل يثبت للسكرى الخيل  
 أم لا فيه نظرا لأقرب الأول لما فيه من الأضرار به وبدائيه أخذها المومات المستأجر قبل وصوله إلى  
 المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر قبله إليه لنقل الميت اه **(قوله)** وكان أسرف معطوف على  
 كأن ترك الوقود بضع الزاوي وقديه قال تعالى وقودها الناس والحجارة والضم الفعل **(قوله)** وإن  
 عرف بذلك أي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل أي وإن عرف العمل بعدم الشرط شيخنا وبارة  
 أصله تقتضي أن نائب الفاعل ضمير يعود على العامل المفهوم من العمل وأن العمل بدل من اسم الاثارة  
 وإن جهات على العامل أي وإن عرف العامل بأن يعمل ذلك العمل بالاجرة ونصها وقيل إن كان معرفة  
 بذلك العمل بالاجرة فلا أجره مثله اه وفي سم قوله وإن عرف بذلك العمل لكن أخصى الروايات بالزمن  
 في المعروف بذلك وقال ابن عبد السلام هو الأصح وأني به خلق من المتأخرين وعليه عمل الناس الآن  
 ويعلم منها أن الغاية للرد **(قوله)** لعدم التزامها فلوعرض بذكرها كاعمل أنا أريك أمارتي في  
 الامام سرك استحق أجره للثلث سل **(قوله)** مع صرف العامل أي الذي هو أهل للتعلم وهو المراد  
 المكلف المطلق لا صرف فلو كان عبدا أو سفيها استحقها لانهم ليسوا من أهل التبع يتابعهم الغاية

عليها **(في وقت لواتنع بها)**  
 فيه عادة **(سلت)** وكان  
 ضربها أو تلفها باللعاب  
**(فوق عادة)** فيها **(أو)**  
 أركبها أقل منه أو سلكته  
 أي ما أكثره **(حدادا)**  
 أو قرار **(دق وليس هو)**  
 ذلك أو جعلها أي الدابة  
 كاتر رطل شعر بدل مائة  
 رطل **(برأعكس)** أي  
 جعلها عشرة أقتزة **(يريد)**  
 عشرة أقتزة **(شعر)**  
 فيضمن العين أي يصير  
 ضامنا لها لصديقه **(لا تسكه)**  
 بأن جعلها عشرة أقتزة  
 شعر بدل عشرة أقتزة **(بر)**  
 ثلثة الشعر مع استوائهما  
 في الحجم وكان أسرف الخيل  
 في الوقود حتى استرق الخيل  
**(ولا أجره لعل)** كلفني  
 رأس وخيلته ثوب **(بلا)**  
 شرطها أي الاجرة وإن  
 صرف بذلك العمل بها  
 لعدم التزامها مع صرف  
 العامل منفعته

فلا يدخل الحمام بل لأن فانه استوفى منفعة الحمام بكونه وبخلاف عامل المساقاة اذا عمل ما ليس عليه . بل لأن المالك فانه يستحق  
 الاجرة بل لأن في أصل العمل المقابل بموضع (ولو كثرى) دابة (لحل قدر) كاترط (لحل زائد) لا يباع به كاتة وعشرة  
 (زينة منته) أي الزائد لتعديده بذلك وتعبيره في هذه والتي قبلها بما ذكر أعني معا به (وان تلفت) بذلك أو بغيره فهو أولى من قوله  
 (لانه صار غاصبا لها بتحصيل الزائد) (ولا) بان كان معها (ضمن) قسط (١٨٣)

الزائد ان تلفت بالحمل (الزائد ان تلفت بالحمل) مؤخذة له بقدر الجناية  
 (كالموسم) كالموسم (ذلك) لا كرى له (باجل) بالزائد  
 بان أخبره بأنه مائة كاذبا  
 فلتفت الدابة به فانه ضمن  
 مع أجر الزائد بقسطه لانه  
 ملجأ الى الحل شرعا فلو  
 جهاه علما بالزائد وقاله  
 المكترى اجل هذا الزائد  
 قال لتولى فكستعيره  
 وان لم يقل شيئا فحكمه كما  
 في نولي (ولو وزن المكترى  
 وحل فلا أجره الزائد) لعدم  
 الاذن في نقله (ولاضمان)  
 للدابة ان تلفت بذلك سواء  
 أغط المكترى أم لا وسواء  
 أجهل المكترى الزائد أم  
 علمه وسكت لانه لم يتعد ولا  
 يده ولو تلف الزائد ضمنه  
 المكترى (ولو قطع نوبا  
 وخاطه قبا) وقال بدأ امرئى  
 فقل للمالك (بل) أمرتك  
 بقائه (فيصالح المالك)  
 فيصدق كالأختلاف في أصل  
 الاذن فيحذف أنه ما أدنله  
 في قطعه قبا (ولا أجره)  
 عليه اذا حلف (وله) على

بالعوض اه حل وقوله استحقها أي أجره للمثل كأي قبل (قوله بخلاف داخل الحمام) ومثله  
 داخل السفينة أي يفرق بان العادة جارية بدخول الحمام والسفينة بغير ان يدخلها في صورتين  
 ان كان بغير ان المالك فان كان بانه فلا أجره اه مر ومنه ما يقع من المقدار من قوله انزل أو يحمله  
 وزنه بها كأي عرش على مر وهذا أعني قوله بخلاف داخل الحمام محترق قوله مع صرف العامل  
 له وقوله وبخلاف عامل المساقاة محترق قوله لعدم التزامها وعبارته مخرج مر ولا يستنى وجوبها على  
 داخل الحمام وراكب السفينة مثلان بغير ان لا يستغفاه المنفعة من غير ان يصرفها صاحبها اليه  
 فلا يضمن اه (قوله كاتة وعشرة) تحمله بالشرة لا فائدة اغتفر بها الا ثنتين مما يقع في التفاوت بين  
 فكيف يحد مخرج مر (قوله وان تلف ضمنها) أي ضمان المصوب أخذ من العلة وهي قول الشارع  
 لانه صار غاصبا لها بتحصيل الزائد (قوله لانه صار غاصبا لها) فيضمنها كلها بأقصى القيم وحيث  
 ينزل تلفت بغير هذا السبب اه حل لانه ضمان بدقائه مر (قوله قسط الزائد) ولهذا لو سخر  
 رجلا وادب فانت في يد صاحبها فلا ضمان على السخر لقله في يد مالكها مخرج مر (قوله وان تلفت  
 الحل) فان تلفت بغيره فلا ضمان اه حل (قوله فانه ضمن مع أجر الزائد) أي اذا كان المالك  
 جاهلا بضمها كلها حل ومنه (قوله فكستعيره) أي لالزائد فيضمن القسط من الدابة ان تلفت  
 بغير المحل دون منفعتها حل وعرض والمعنى ان المكترى كالستعيره أي لالزائد أي كأنه استعار  
 له لئلا يحل الزائد أي بالنسبة (قوله فلا أجره) ولو كان المؤجر وحل المستأجر فكل واحد كان بغيره  
 وحل سواء كان مالبا لإياد أم لا ولو وضع المستأجر المائة والعشرة على الدابة فسيرها المؤجر فكل واحد  
 المؤجر ولو وجد المالك على الدابة ناقصا عن الشروط تقاضا بوتر وقد كاله المؤجر - قطعه من الاجرة  
 ان كانت الاجرة في القدة وكذا ان كانت اجرة عين ولم يعمل المستأجر النقص فان ع - لم يحط شئ من  
 الاجرة لان المؤجر كمن من الاستيفاء حصل وهو كاف في تقرير الاجرة انتهى حل (قوله قبا) القبا  
 محرو وجها قبيصة (قوله وقال بدأ امرئى) فمالك الاجرة وقال المالك بل أمرتك بقطعه قبا أي  
 عليك الارض ولو أحضر الحياط ثوبا فقتل ربه الثوب ليست هذه ثوبى وقال الحياط بل هي ثوبى بك  
 من الحياط حل لانه بين أي وصار الحياط مقرا بهما لن ينكرهما فلا يستحقها الا باقرار جديد انتهى  
 مر سم (قوله ولا أجره عليه اذا حلف) اذا حلف الامع الاذن وقد ثبت انتفاؤه بيمينه مر وحيث  
 قال أجره فالحياط فله ان يدعى بها على المالك فان نكل في تحجيد بيمين عليه وجهان قال في زيادة  
 الرضوخى ان يكون أصحابها التجديد ولو قال المالك الحياط ان كان هذا الثوب يكفيني قبا فاقطعه  
 قطعه فركفه ضمن الارض لان ان شرط لم يحصل بخلاف ما لو قال حل يكفيني فقتل قال فاقطع لان  
 لان سئل اه مر (قوله لانه أثبت الحل) لا يتبع المدعى لان نفي الخاص لا يستلزم نفي العام ومن ثم  
 كلفنا (قوله والثانى ما بين قيمته . قطوعا قبا الحل) وللحياط زرع خيطه وتلباء أرض تقص الزرع

للمالك (أرض) نفس الثوب لان لقطع بل لأن موجب للضمان وبه وجهان في الروضة كأصلها بالترجيح أحدهما انهما بين  
 فيه مباحا ومقطوعا وبوجهه ان في عصرون وغيره لانه أثبت جمينه أنه لم يأذن في قطعه قبا والثاني ما بين قيمته مقطوعا قبا  
 وضوعا قبا . واستأثره السبكي وقال لا يجزئ غيره لان أصل القطع ما أدن نفسه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو من مقطوعا قبا  
 اكفوية لانه عليه



القبض وذكر حكم غير  
المكسرى من زيادتي  
وقولي بثلث مستوف  
منه معين مع قولي له  
مدته حصة أعظم مما عبر به  
في الثلث والحبس ومن  
تقيده الحبس بخصي مدة  
الاجارة وخرج بالتقدير  
بالدقة التقدير بالمعنى كأن  
أجره دابة لكونها إلى مكان  
وجبت مدة إمكان السير  
إليه فلا تنسخ أدل بتقدير  
استيفاء المنفعة (لا يموت  
عاقدهم من حيث أنه عاقد)  
لأزومها كالمبيع سواء كانت  
أجارة عين أم ذمة وتسمى  
بالحبيثة أولى مما عبر به  
وخرج بها لومات نحو  
البطن الأول أو الموصى له  
بمنفعة متى مدة حياته بعد  
إيجاره والنظر في الأولى  
لكل بطن في حصته مدة  
استحقاقه فتتفسخ بموته  
الاجارة لا لكونه موت  
عاقد بل لفوات شرط  
الواقف أو الموصى حيث  
فأعلم بيشته الحق الأبدية  
حياته وكذا لو أجرة الناظر  
ولوحا كالبطن الثاني فبات  
البطن الأول لا يتناقل للمانع  
اليوم الشخص لا يستحق  
لنفسه في نفسه شيئا وكذا  
لو أجرة من يعتق بموته  
كسوته منه مات لاستحقاقه  
العتق قبل إجارته (ولا يلغى

كفاية) أي سواء كان المصنف من المالك أو المستأجر (قوله قبل القبض) أي قبل استيفاء  
للمنفعة وليس المراد قبض العين لأن كلام المتن شامل لما بعد قبض العين (قوله فلا تنسخ) أي  
ولا يخار انتهى سم (قوله لا يموت عاقد) شامل للزوج والمستأجر وبخلافه وإرنه (قوله  
ورج بها لومات نحو البطن الأول) ومرورها أن يقول وقفت هذه الدار على أولادي ثم على  
أولاد أولادي وهكذا ثم أنه أجرة البطن الأول ثلاثين شهرا فبات بعد عشرين مثلا فاتها تنسخ  
بموتها الشرة الباقية وقوله أو الموصى له لوصوره أن يقول أوصيت زيدا بمنفعة داري مدة حياته  
ثم مات وقبل زيد الوصية ثم أجرة الدار عشرين سنة مثلا ثم مات وقد بقي منها عشرة مثلا فتتفسخ  
الاجارة فبات (قوله لكل بطن) أي لكل فرد من أفراد البطن (قوله مدة استحقاقه) أي  
حياته وخرج بمذاكر ماله كان النظر مطلقا أو على جميع الوقت أو لم يقيد بمدة حياته أو كان الناظر  
غيره فلا تنسخ سواء كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبيا كذا قرره شيخنا بما  
لينا من أنه انتهى قل على الجلال (قوله فأنه يثبت له الحق) وتقدم أنه يجوز للناظر صرف  
الاجر للخدمة لاهل البطن الأول ولا ضمان عليه لومات الأخذ قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق  
لغيره لأن ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه الفاضل من وقت موته كما أفق به  
لواه رجاءه تعالى بما لا ينزعة شرح مر وهذا في غير مثله الشارح الآتية لأن هذه فيها إذا  
أجره الناظر لغير البطن الثاني بدليل قوله ولا ضمان على المستأجر الخ (قوله وكذا لو أجرة الناظر) أي  
وممن غير البطن الأول هذا وللمتد عدم الانقضاء اه مر وانظر ما فائدة بقاء الاجارة وقال  
شيخنا العزيمي تنقل العين للزوجة لاطن الثاني مساوية للمنفعة والرجوع لهم على تركه البطن  
الأول بقسط ما بقي من الاجرة وما يحصل لهم من المنافع بعدم موت البطن الأول إلى انقضاء مدة الاجارة في  
مناة الاجرة فيكون ذلك الثاني للمنفعة بطر في اجارة الناظر لهم ولا يرجع البطن الثاني على الناظر أيضا  
لأن نظرهم هذا المحط عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال أنه القياس والفرق بين هذه المسئلة والتي  
قبلها النظر للشرط للبطن الأول مقيد بمدة حياتهم وأما الحكم فنظره عالم بقيد بطن دون بطن قال  
سم في أن البطن الثاني هل يرجع على تركه البطن الأول بما يحصيه بعد الموت من الاجرة إذا كانت  
الاجرة الأولى قبض جميع الاجرة أو لأن قلنا يرجع أشكل بعدم انقضاء الاجارة ولزم أن تبقى الاجارة  
بأن يزول قلنا لا يرجع أشكل ببيان عدم استحقاق البطن الأول لما بعد موته فكيف تبقى له الاجارة  
مع بقاء عدم استحقاق المنفعة ووضح هذا امتنع الرجوع على البطن الأول فباصر عن ابن الرقعة  
ولا تخلف الالتزام الانقضاء أو التزام أنه قد تبقى الاجارة مع سقوط الاجرة لعارض فليحضر وقد يجاب  
بأن خيار التي الأول ولا اشكال اذ رجوعه لجهة تبين كونها ديناعليه ولا يلزم عليه ما ذكره بل الاجرة  
لأنه في نفسه وليس منه لأن السكلاف موت العاقد والبطن الأول هنا ليس بعاقد (قوله والشخص  
لا يستحق بنفسه الخ) التي المستحق هو قسط الاجرة على فرض عدم الانقضاء فيستحق من حيث  
انتقال المنافع اليه على نفسه من حيث كونه مكتريا (قوله ولا يلوغ بغير سن) أي وقد أجروا مدة لا تزيد  
على بولوغ بالنظر لأن كانت زيد بطن في الزمان من أول الأمر ومنه فهم قوله بغير سن بأنها بالنسبة  
وكأنه أراد بالانقضاء ما يشمل عدم الانقضاء ومثل بولوغ بالاحتلام وافقة بمنعون ورشد سفينة ومثل  
البروغي بالاحتلام الحبس في الاتي كما قاله مر (قوله كأن أجروا مدة) أي أجر الوالي المولى عليه وحكم

لان ولاية بني نصر فنه على المصلحة فلو كانت المدة يبلغ فيها بالنس لم تصح الاجارة فيها بعد البلوغ فنه نعم ان بلغ فيها صحت فيه وتعتبر بما ذكره أعم عامر به (ولا يزادة)

لجر يات بالبطقة في وقتها  
كأول باع مال مولى ثم  
زادت القيمة أو ظهر طالب  
بإزادة عليها وهاتان  
ذكرهما الاصل في كتاب  
الوفد والموافاة  
الموقوف (ولا باعنا رقيق)  
كأبي البلوغ بغير الن (ولا  
يرجع على عيده (أجرة)  
لما بعد العتق لانه تصرف  
فيه حالة ملكه فاشبهه ما  
زوجه أمته واستقر مهرها  
بالفحول ثم اعتقها لا يرجع  
عليه يثنى وخرج باعتاقه  
عتقه كان علق عتقه بصفة  
ثم أجرة فوجدت المصلحة  
فتنسخ الاجارة لاستحقاقه  
العتق قبلها (ولا خيار)  
لأحد هذه النيات لان  
ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة  
ولاقى العقد نعم ان مات  
المكترى في اجارة فمات  
بغيره فوافقت واستقر امره ولم  
الافاء فكثير الخيارات  
وذكره في غير الاعتاق  
من زباني (ولا تنسخ  
بيع العين المؤجرة)  
للمكترى وغيره ولو بشيء  
ان كان للمكترى ولا يؤثر  
طرق ملك الرقبة وان بنيت  
المنافع ولا ملكها أو لا كما  
لوك فتره غير مؤثرة ثم  
اشترى الشجرة لا يؤثر في ملكها فان دخلت في الشراء لولا ملكها أولا (ولا بد من)  
غيره للقول عليه (كمنعهم وقودها) على ما ذكره في فتح الارامو بقده وفيها المصدر (وسفر) لكثرة ادلائها (ومرض) المكتوبة

ليسا فرها  
الخروج  
المكتوبة

(وهلاك زرع) ولو بجائحة

كندة حراً أو برد أو سيل  
 لأن كلا منها لا يؤثر في  
 المقود عليه ولهذا لا يحط  
 للجائحة شيء من الاجرة  
 كما صرح به الأصل (وخبر)  
 المسكزي (في اجارة عين  
 بعيب) يؤثر في المنفعة  
 تأثيراً يظهر به تفاوت  
 الاجرة (كقطع ماء  
 أرض اكتريت لزراعة  
 وعيب دابة) يؤثر (وعيب  
 وابان) لا يمس المسكزي فان  
 باذر المسكزي الى الزرع فلا  
 كسوف ماء الى الأرض  
 وانزعاق المنسوب ورد الاين  
 قبل مضي مدته كلها اجرة  
 سقطت خيار المسكزي  
 وتنسخ الاجارة شيئاً  
 في الاخيرتين ان قدرت بزمن  
 والا فلا تنسخ وقولي بعيب  
 مع جعل المذكورات أمثلة  
 له أولى من اقتصاره عليها  
 وخرج بالتقييد باجارة  
 العين وهو من زيادتي في  
 الاخيرتين اجارة الدمة فلا  
 خيار فيها بذلك بل على  
 المسكزي الابدال كما مر  
 فان امتنع اكترى الحاكم  
 عليه بقطع ماء الأرض  
 نحو غرقها بما ولم يتوقع  
 انحساره عنها مدة الاجارة  
 فتفسخ به كنهام الدار  
 الخيار فياذكر على الزرائح  
 لان سببه تعذر قبض  
 المفعول ذلك يتكرر بتكرار  
 (موتها القاضي

المخرج منها كافي شرح مر (قوله وهلاك زرع) أي في الأرض المستأجرة له (قوله لا يحط  
 للجائحة) أي لا يجب ولا يستحب حل (قوله وخبر في اجارة عين بعيب) وبزمن الشيطان بان خشونة  
 منها يثبت عيادته كزبان الرقة انما يعيب وحل الاول على خشونة لا يخفى منها السقوط والثاني على  
 خلاف ذلك حل ودلهى من ثم قال وحيت كان له الخيار أى في المنسوب والاين وأجاز لم يرد أى المؤجر  
 حتى انقضت المدة انفسخت الاجارة - فسترقط ما استوفاه من المسمى أى قبل الغيب والابق فلو لم  
 يرد بالبيع حتى مضت المدة فالتحليل وله الأرض وان علم به في الانتهاء ففسخ فله الأرض وان لم يفسخ فلا  
 أرض لتقبل ويجب المسمى (قوله كقطع ماء) أى لبقاء اسم الاجارة مع اسكان سقيها بما آخر ومنه  
 يؤخذ انه لم يكن سقيها بما أصلاً - فسخت اه حل ومثله ماء بئر الرعى أو الحام ولم ينحسر الماء عن  
 الأرض أو بعضها انفسخت فيا لم ينحسر عنه وله الخيار في البعض الباقي فوراً اه قل (قوله وعيب  
 دابة) أى حدث بيد المسكزي سواء كان ظهوره أو حدوثه قبل مضي مدته اجرة أو لا حل قال مر  
 أو لم تقارنا للعقد حيث كان جاهله وليس من العيب ما لو وجد بالبيت المؤجر بقا وان كثر كذا  
 بهاش ولا مانع من أن قال بقوت الخيار اذا كانت كثرته خارجة عن العادة في أمثاله عش (قوله  
 ونسب) أى من غير ترقط المستأجر أما يترقبه فيسقط خياره وبزمن المسمى سلطان قال قل  
 وليس للمستأجر مخاصمة الغائب الا ان تعذر مخاصمة المالك أو خاص لدعوى استحقاق المنفعة  
 انتهى وانظر الفرق بين الغيب والحبس - حيث تنسخ بالحبس ويغير في الغيب مع أن الحبس غيب  
 أبناً وقول الشراح بعدو تنسخ شيئاً بشراً في اتحادهما لكنه بنافى التخيير الا أن قال هذا مبني على  
 كمال من كون الخيار على التراضي فاذا لم يغير فوراً وفي بعض زمن انفسخت فيه (قوله قبل مضي  
 مدته اجرة الخ) فان استغرق الغيب جميع المدة انفسخت في الجميع فان زال الغيب بقي من المدة  
 ثبوت الخيار للمستأجر بتفريق الصفقة عش على مر (قوله في الاخيرتين) هما الغيب والابق  
 عش (قوله ولم يتوقع) فان توقع انحساره في المدة انفسخت الاجارة فيها مضي وبثا الخيار على الفور  
 كأي به الشهاب الأولى من (قوله فتفسخ به كنهام الدار) ومنه يعلم ان ما يقع في أرض مصرنا  
 من أن يستأجرها قبل أن وإن الزرع وحى مما تروى غالباً فينفق لها عدم الرى في تلك السنة فيوجب  
 الانقراض لم يرد منها شيء أصله وبثت فيها الخيار اذا روى بعضها أو كلها لكن على خلاف المعتاد من  
 كالأرى وهذا ظاهر ان كان العقد وقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين مثلاً انفسخت السنة  
 الأولى التي لم يزلها الرى ويتخير للمستأجر فوراً في الباقي فان فسخ فذلك والا سقطت عنه اجرة السنة  
 الأولى وانتفع بما بقية السنة ان شملها الرى بما بقا لها من الاجرة المقدرة عليه في عقد الاجارة الأولى  
 انتهى عش على مر (قوله والخيار فياذكر) يدخل فيه الغيب والابق لكن الخيار فيه ما فوري  
 على المعتاد لا خيار يترقب الصفقة وهو فوري عش على مر (قوله لان سببه تعذر قبض المنفعة)  
 أي اذا انحصر الخيار بالتعذر بالعمل استوفاه بعد عود العين وزمه جميع الاجرة أو بالزمان انفسخت فيها مضي  
 بفسط من المسمى واستعمل العين في باقي مائة كان والانفسخت الاجارة وقسط المسمى ان لم يكن  
 يتربط من المستأجر فله الما وردى فراجع ذلك وحصر اه قل على الحلال (قوله وذلك يتكرر  
 في غير ما دال الاق والغيب حل (قوله ولو في الدمة) ويصور بمالو قال آتوك جلا انفسخت  
 كذا من غيرها مما في الدمة أو أزمة حل شيء فاحضر جلا لاهل عليه انتهى عش ولو كانت الاجارة في  
 السن أو تمكن الحاكم كلاًهما وتعام العمل من ثبوتها لزم ذلك قاله الاذرى لان من التصرف الغائب  
 لرس (لو أكرى جلا) ولو في الدمة (وسلمها وهرب) فلا انفساخ ولا خيار بل ان شاء تبرع بموتها أو (موتها القاضي

من مال السكرتري ان يجعله  
مالا لفضل فيها (القرض)  
عليه القاضي ودفع ما اقترضه  
لثقة من السكرتري أو غيره  
(ثم) ان تعذر الاقتراض أدل  
بره القاضي (باعتقنا قدر  
موتها وله أن يأذن لمسكرتري  
في موتها) من ماله (ليرجع)  
لفرضه وصدق جينته في  
فقرها عادة وبدخل في  
موتها مؤنة من يتعهد بها  
ولو هرب مكرها بها فان  
كانت الاجارة في الذمة  
اكثرى القاضي عليه من  
ماله فان لم يجعله مالا اقترض  
عليه القاضي واكثرى فان  
تعذر الاكتراء عليه للمسكرتري  
الصحيح وان كانت اجارة

عين فله الفسخ كالموت  
الغاية وتعييرى ثم الثانية  
هو للوفاء لما في الروضة  
وأصلها بخلاف تعبيره بالولو  
درس

### (كتاب احياء الموات)

وما يدركه من الموات عليه  
قبل الاجماع اخبار تكبر  
من عمر أرضها ليست لأحد  
فهو أحق بهارواه البخاري  
وخبر من أحيأ أرضا ميتة  
فله فيها أجر وما أكلت  
العواقي أي طلاب الرزق  
منها فهو صدقة لرواه النسائي  
وغیره ومحمد بن حبان

بالمصلحة قل (قوله ثم ان لم يجعله مالا) عبارة شرح هر فان لم يجعله مالا لان لم يكن له غير ما اولس  
فباز يادة على حاجة المسكرتري والايعاز الزائد ولا اقتراض (قوله ولا لفضل فيها) بأن كان محتاجا الى جميعها  
والايعاز ذلك البعض الذي لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظاهر كلامهم أنه يبيع ما غير مسلوب المنفعة  
وصار ذلك كأنه غير مؤثر حل أو يقال لفضل فيها أي لاز يادة فيها من نحو ان أوتاج أو صوف مثلا  
وقال بعضهم ويصور الفضل فيها اذا قصرت الاجارة بالمحل وقال عن صورة بعضهم بما اذا اكرسى  
جلين حل اربعين مثلا وكان أحدهما يعملهما وتصوير بعضهم بما اذا اكرسهما وكان لا يحتاج  
الا لأحدهما فباع الآخر مشكلا ذيرهم عليه فوات منفعة الجلل الآخر المستحقة بعد الاجارة اه (قوله  
باع منها) أفهم أنه لا يبيع جميعها وهو كذلك الا ان خشي أن تأكل جميعها وان تعذر البيع في البعض  
فهو كعذر السك قل قال الشيخ سلطان وبعد البيع تبقى في يد المبتاعين الى اقضاء المدة كذا  
جزموا به وهو صريح في أن الاجارة لا تنفسح بالبيع فلو لم يجمعت مزاياها مسلوقة بالمنفعة مدة الاجارة فله  
فسخها كالمهر وبذلك جلا الرجل لا تنفسح كونه يبيع منها قدر مزاياها التي لا يمكن اجارة مدة ما كانت ورأى  
للمصلحة في بيعها والا كتراء المبتاعين ببعض أثمانها فانه يجوز له ذلك جزما حيث جاز له بيع مال الغائب  
بالمصلحة (قوله وله أن يأذن لمسكرتري) الظاهر أنه مستقل ليس مترابعا على ثم الثانية هجرة اه شوري  
وأفهم كلامه أنه لا يرجع عما أتفق به غير اذن الحاكم ومجعله ان وجدوا يمكن اثبات الواقعة عنده والا شهد  
على أنه أتفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تعذر الاشهاد فلا رجوع وان نواه لانه نادر عن رجل  
(قوله ولو هرب مكرها بها) مفهوم قوله وسلمها كإيجاع من شرح هر (قوله فان تعذر الاكتراء  
عليه) لم يذكر اربع القاضي حينئذ ولو قيل به اذا كان في محل ولا يتنوع باعقار على عزائه لم يبعد  
فليحذر اه حل والله أعلم

### (كتاب احياء الموات)

أي عمارة الارض التي لم تعمر شئت عمارتها باحياء الموات أي بأدخال الروح في جسد خال منها واستعير  
لفظ الاحياء للعمارة على طريق الاستعارة التصريحية والجامع النفع في كل أوشبه الارض للموات بحيث  
على طريق الاستعارة السكنية وانبات الاحياء تخييل والجامع عدم النفع في كل أي بيان حكمه وحصول  
ملكه بل ان الحديث الاول يدل عليه قال بعضهم الأرض ملكة لله ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على  
أمت المسلمين وقال الزركشي الأرض اما ملكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك  
وهو للموات اه قل (قوله وما يذكره) أي من قوله فضل منفعة الشارع مرور أثر الباب  
(قوله من عمر أرضا) بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه  
التشديد وهذا كله اذا تم الرواية عن وفي المصالح انهم باب قتل (قوله فهو أحق بها) ليس على  
بأيه (قوله وخبر من أحيأ أرضا ميتة) أي بهذا بعد الاول يدل على النية التي يبيد عنها وقوله فيها أي  
في أحيائها وقوله منها أي بما خرج منها من زرعها (قوله وما أكلت العواقي) جمع عاقبة أو عاقبات  
وماصرة على المعاني أحيائها فهو صدقة أي ثاب عليه كنواب الصدقة وان كان في مقابلة علم  
ولا يتوقف ذلك على نية بل ثاب على ذلك ولو لم ينو وكان ذلك لفرض نفسه لان الاجامعة وما كان  
واجبا أو سنة لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية بقوله منها أي حقيقة كان من نفس ما يثبت فيها  
أومن أجلها كالاجرة المذكورة والشرب كالاكل وهما لا يلزم اه قل (قوله أي طلاب الرزق)  
أي من المسان أو هينة أو طير وفيه دليل على ان الذي ليس له الاحياء لان الاجرا لا يكون الا لاهل اه  
اسعاد زى (أقول) وقد تمت دلالة على منع احياء الموات وقوله فهو صدقة لا يؤخذ منها لتخصيص



و هو سنة لتلك والموات  
أخذها ما في أرض لم تعمور  
في الاسلام ولم تكن حريم  
عاصم (مالم يعمروا فان  
ببلاد ملكه مسلم ولو غير  
ملكه (باحيا، ولو يحرم)  
أذن فيه الامام أم لا بخلاف  
الكفار وان أذن في الامام  
لانه كاستعلاء وهو ممتنع  
عليه بدارنا كاسياني  
والذي والمسأمن  
الاحتطاب والاحتشاش  
والاصطياد بدارنا وقولي  
ملكه أولى من قوله  
ملكه لاهبامه اشتراط  
التكليف وليس مرادا  
(لا عرفة ومن دقة ومنى)  
لتعلق حق الوقوف بالاول  
والميت بالخيرين قال  
الزركشي وبني الحاق  
الحص بذلك لانه يسن  
لجميع الميت به (أو)  
كان (بلاد كفار ملكه  
كافر به) أى الاحياء لانه  
من حقوقهم ولا ضرر علينا  
فيه (وكذا) ملكه (مسلم)  
باحيائه (ان لم يذبونا) بكسر  
المجتمعة وضما أى يدفعونا  
(عنه) بخلاف ما يذبونا ناعنه  
أى وقد صولوا على أن  
الارض لهم (ويعمر) اربان  
كان الآن خرابا فهو  
(المالكه) سلبا كمن

بالمسلم الكافر الصدقة و يثاب عليها أمان الدنيا فكثرة المال والبنين وأمان الآخرة فتخفيف  
العذاب على عذابه غير الكفر كقيا القربا الى الانتوق على نية بخلاف ما يتوقف عليه امانه لايصح  
ورد عليه أيضا قول المتن وكان بلاد كفار ملكه كافر به ع ش على مر (قوله لذلك) أى للحدث  
الثاني (قوله مالم يعرف في الاسلام) أى يقينا وهو بضم الياء وتخفيف الميم أى مالم يتبين عمارته في  
الاسلام من مدلوله وليس من حقوق عاصم ولا من حقوق المسلمين كإني شرح مر وقوله مالم يتبين  
عمارته يخرج ما يتبين عمارته في الاسلام وهو ظاهر وما شئت فيه وسبأني عدم جواز احياائه ع ش  
على مر (قوله ان كان ببلادنا) قال خ ط والمراد ببلاد الاسلام كل بلد بناها المسلمون كمدن البصرة  
أول ما أهلها عليها كالمدنة واليمن أو تفتح عنوة فكيف مصر وسواد العراق أو صلحا والارض لنا  
والكفار ما كنون فيها يدفعون الجزية وفي هذه عمارتها في، ومواتها متحجرا لاهل التي، وحفظه  
على الامام وان ملكتهم على ان الارض لهم فواتها متحجرا لهم ومعمورها ملك لهم ولو غلب الكفار  
على بلدته يمكنها المسلمون كطرسوس لاصبر دار حرج س ول قول (قوله ولو غير ملكه) ولورقيا  
ويكون لبيده سم وهذا غير المبعض أمها فان كان بينه وبين سيده مهاباة فهو لمن وقع الاحياء في  
توبه وان لم يكن مهاباة فهو مشترك بينهما ولا يتوقف ملك واحد منهما على تصدده بخصوصه كإني ع ش  
على مر وعبارة زي قوله ولو غير ملكه أى بشرط تميزه اه وهذا واضح فباجرت العادة بملكه كالمدن  
وتحورها أماسل بشرط مدنها ببلاد العراق فلا يشترط فيه التمييز كإني ع ش ح ل (قوله بخلاف  
الكافر) ولو احياى أرضا زعت منه ولاجرة عليه مدة احياؤه لانها ليست ملكا لحد فلو زعتها منه  
مس وأصحابا ملكها وان ياذن له الامام كإني زادة الروضة اذ لا أثر لفعل الذي خلافا لاني حنيقة فان  
فيه فباعين تقها ولوزعها الذي وهو حديث أى تركها صرف الامام التالة في المصالح ولا يحل لاحد تلك  
التي انتهى س ل (قوله والذي) بخلاف الحر في يمنع من ذلك كقوله التولى س ل وقوله  
الاحتطاب والاحتشاش قال م ر أى لان المساحة تغلب في ذلك انتهى (قوله لاهبامه اشتراط  
التكليف) أى ان المحي لابد ان يكون ملكا لان التملك لا يكون الا منه وبوهم أيضا اشتراط الصيغة  
فيختار في حل ماله لان التملك يتوقف على الصيغة بخلاف حصول الملك وظاهر كلامهم اشتراط  
التفريق الاحتطاب والاحتشاش (قوله وليس مرادا) أى لانه يصح احياء الحي المميز والمجنون الذي  
له نوع تميز ع ش على مر (قوله لا عرفة) مستثنى من الحرم وفيه ان عرفة من الحل وقال عن  
هو موزع على ما قبل الغاية وبما بعده فان عرفة ليست من الحرم ومن دقة ومنى منه فتكون مستثناة  
من قوله ببلادنا (قوله لتعلق حق الوقوف بالم) كالحقوق العامة من الطرق كالميت في الصحراء  
وبورلداله وقدمت البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والخليجان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة  
منع من يتعطل ذلك اه شرح م ر وع ش (قوله وبني الخ) المعتمد عدم الحاق لانه ليس  
من المالكين بل مولى (قوله أو ببلاد كفار) أى أهل دمة أمابدار الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لانه  
يعزل تلك عاصم حافوايتها أولى ولو لتصرفه على الاقامة بها اه س ل (قوله ملكه كافر به) ولو  
س ر ح ل (قوله بكسر المجتمعة وضما) اقتصر في الصباح والختار على الضم فله الاصح وان  
أشركا كلام الشيخ بخلافه ع ش على مر (قوله بخلاف ما يذبونا) كذا في النسخ والاولى يذبونا  
بالتنوين الرفع لكسب قد تحذف تخفيفا لغير جازم (قوله وقد صولوا) فان لم يلحقوا فهي دار حرج  
ملكه مسلم بالاحياء وان ذبوا عنه حل (قوله وان كان الآن خرابا) ولو لم ير محل هي جاهلية أو  
المدنية قال بعض شرح الحارثي في ثلثي أنه لا يذهبها لاهبامه شرح مر وما ظنه هذا البعض جزم

به في الآثار ووجهه الشارح والله في تصحيح العباب وفي ابن حجر لوشك في كونها جاهلية فسكالات انتهى  
 قول (قوله أو كافرا) إلا أن أعرض عنه الكفار قبل القدرة عليه فذلك بالأحياء من قول (قوله الأعرافية إلى رأي الإمام) ولو انحصر ما، التورع جانب من أرضه وصارت مكتشوفة لم يخرج عما  
 كانت عليه من كونها من حقوق التهر مستنقة لعموم المسلمين وليس للسلطان بما فيها لاحد فانه ليس له  
 تخليق شيء من التهر وأخر به وإن انكشف عنه لانه لا يخرج عما كان عليه بانكشف الماء عنه لانه  
 يصد أن يعود الماء إليه نعم له دفعه إلى يرتفع بها حيث لا يضر بالمسلمين ولو تصدى انسان وزرعها  
 ضمن أجرها لمصلحة المسلمين ولا يسلط عنه من الأجرة ما يخصه من المصالح كذلك مع مخرج في درسه  
 بالمصلحة في ذلك وهو ظاهر بالغ في انكار ما نقله عن بعضهم من أن البحر والصحراء أرض بجانب  
 قرية استحقها أهل القرية اه سم وفي قول على الجلال أنه يسقط عنه قدر حصته ان كان له حصه  
 في مال المالح وبإجارة مخرج في شرحه وحريم التهر كالليل مانع الحاجة له لتنام الانتفاع به وما يحتاج  
 لاقتام ما يخرج منه فيه لوار بد نظيفة فيمنع البناء فيه ولو سجدوا بهم ما يبين فيه كمال عن اجاب  
 الآية لا ريبه ولقد عنت السلولي بذلك في عصرنا حتى ألب العلماء في ذلك لينزج الناس فلم ينزجوا ولا  
 يفر هذا الحكم كأفاده والدهرحه الله اه بحرفه قال عرش ومع وجوب خدمه أصبح فيه الجلفة  
 لانه يشترط لجواز القصر مجزؤه بخله أي إذا كان متصلا بالبناء فهو كساحة بين الدور فاحفظه فابهم  
 ولا يحرم الصلاة فيه لان غاية أمره أنها صلاة في حريم التهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء وعنده  
 كذلك لانه مأذون فيه من واضع معلوم أن وقت البناء غير مخرج لاستحقاقه الإزالة اه في ثم  
 لا يصح الاعتكاف فيه ولا تحية المسجد لانقاء المسجدية بالشرطة فيه، البطلان الوقت كماله ما إذا  
 صح فيه الجلفة لعدم اشتراط المسجدية في محبتها (قوله إلى ظهور ما لك) أي ان يرجي والا كان ملكا  
 لبيت المال فله اقطاعه لغيره كافي البحر وسرى عليه في شرح المذهب في الزكاة فقال الإمام اقطاع أرض  
 بيت المال وتخليها إذا رأى مصلحة سواء أقطع رقبته أم منفعها لكنه في الشئ الأخير يستحق  
 الانتفاع به مدة اقطاع خاصة شرح مخرج وعش فاذا عمره ذلك القبر ظهر ما لك في حكم البناء حكم  
 بناء الصغير وينبغي أن لا يستحق عليه أجره لما مضى لان اقطاع الإمام ليس بمنية حفظه لو يؤخذ  
 منه حكم ما حث به البلوي من أخذ الظامة المكوس وجاود البهائم وكحوها التي تدرج وتؤخذ من ملاكها  
 فهو أو تغفرد ذلك لم الجهل باعيا منهم وهو صيرورتها لبيت المال في فعل بيعها أو كمالها كما أنفي به والله  
 اه م قال عرش قوله فيحل بيعها أي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال قال قول على الجلال  
 بعد نقل ذلك وفيه نظر فدمصرح هو كوالده وشيخنا زى في باب الغصب بحرمه الكوارع وغيرها  
 كأمير لان أربابا معروفون موجودون حاضرون عندها فهي من المال المشترك ان لم يعرف كل من  
 أصحابها ماله ومثل قول سم ونقله عنه الأجهوري وأقره وما قاله مربي على تغفرد هالار بها  
 ولا تغفرد حينئذ قاله سم متعقبا به شيخه الشهاب ومخرج (قوله أوجاهلية) أي شيئا أو احتملا لأن  
 جهلنا دخوله في أيدينا أمال وجهلنا هل هي جاهلية أولا ثم تلك بالأحياء قول (قوله حريم عامر) أي  
 بذلك لتحريم التصرف فيه لغير صاحب الدار مثلا سم (قوله ما يحتاج إليه لتنام الانتفاع) أي بأن  
 لا يكون ثم ما يقوم مقامه أمال وانع الحريم واعتبد طريح الرمان موضع منه ثم احتجج إلى عمارة ذلك  
 للموضع مع بقا مازاد عليه فتعجز عمارة له لم تقويت ما يحتاجون إليه وأمالا وأريد عمارة ذلك  
 للموضع بانه وتكليف طريح الرمان في غير مجاوره ولو فر بامانه فلا يجوز بغير ضامه لانه باعتداهم  
 الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلاد كثيرة على غنظن له عرش على مخرج (قوله لتنام

أو كافرا (فان جهل) ما لك  
 (واله مارة اسلامية فبال  
 ضائع) الأعرافية إلى رأي  
 الإمام في حفظه أو بيعه  
 وحفظه ثمه أو اقتراضه على  
 بيت المال إلى ظهور ما لك  
 (أوجاهلية فيملك باحياه)  
 كركز ثم ان كان يلازمهم  
 وذو نفعه وقد صرحوا  
 على أنه لم يظهر أن لا  
 تلكه أحياء (ولا تلك به)  
 أي بالأحياء (حريم عامر)  
 لانه ملك الملك العامر  
 تبعاله (وهو) أي حريم  
 العامر (ما يحتاج إليه لتنام

نحوها فهو أعم من قوله

وسر تكض الخليل (ومناخ

(أبل) يضم إلى أبل الموضع

الذي تناخ فيه (ومطرح

رماد) وسرجين (ونحوها)

كمرائح غنم وملعب مبيان

(و) الحرم (موضع نازح)

مخاية (موضع نازح) منها

(و) موضع (دولاب)

بضم الدال أشهر من فتحها

أن كان الاستقاء به وهو

يطلق على ما يستق به النازح

وعلى ما يستق به بالهابة

(ونحوها) كالوضع الذي

يصب فيه النازح الماء

ومتعدد الدابة أن كان

الاستقاء بها والموضع الذي

يترج فيه ما يخرج من

مصب الماء ونحوه وقولي

ونحوها أعم مما عر به (و)

الحريم لئلا (قناة) مخاية

(مالو) حفرة فيه نقص ماؤها

أضيف انتهى (أى

سقوطها) ويختلف ذلك

بصلابة الأرض ورخاوتها

ولا يحتاج إلى موضع نازح

ولا لقبره مما عر في بئر

الاستقاء (و) الحرم

(لدارم) وفناء لجدرانها

من زباني (ومطرح نحو

رماد) ككتاسة وتلج

وحذف من حرم البئر

والدار قوله في الموات لانه

لا يكون الأقبية أى بحجوره

اتفاق (العالم) أى وإن حصل أصل الانتفاع بدونه شرح (قوله وسر تكض) بفتح الكاف  
 وآسر معاً مجمعة على سوق الخليل لنحو السابق وإن لم يكونوا خباله خلافاً لإمام ومن تبعه فقد عدت  
 لم الخليل أو يسكن القرية بعدهم من ذلك (قوله ومناخ أبل) وإن لم يكن له أبل على قياس  
 ما عر (قوله ونحوها) من الحرين المدلبة إلى الحب فيمنع التصرف فيه بما يعطل منفعة على  
 أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج إليه أن ترث على زرعه نقص الانتفاع به  
 وقت الاحتياج إليه كأن حصل في الأرض خلل من أثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتزعم الأجرة  
 على من عر (قوله كمرائح غنم وملعب مبيان) وكذا المرعى والمطعب وقيد الأذى بالقرينين  
 قال بأهل البستان فإن لحش بعدهما بحيث لا يعبدان من مرافقها فظاهر والأفكار القرينين انتهى قول  
 (قوله مخاية) ليس قيداً أو تأكيداً بل لأن الكلام في الأحياء (قوله موضع نازح) وهو الشخص  
 وفاء بأنه لا يستقر قدره من سائر الجوانب بل من أحدها فقط والذي يستجه اعتبار العادة في مثل ذلك  
 شرح (قوله ومتعدد الدابة) وهو المسمى بالدار (قوله لئلا قناة) الإضافة بيانية كما قاله الشرنبلالي  
 وقيل يصح بمرافقها حفرة في الأرض ينبع منها عين وتسيل في القناة وقال العناني بأن كان الماء يأتي في  
 قناة القناة إلى تلك البئر فيجتمع فيها ثم يعلو ويطلع انتهى وقال عر وهذه الأبيار توجد في القوم  
 ولا نراها ببلدانها وفي قول بئر القناة هي المحفورة من غير طي ليجتمع الماء فيها أو يؤخذ لنحو  
 الزرع وبئر الاستقاء السابقة ما كانت مطوية وينبع الماء منها يظهر أن الطي ليس قيداً اهـ وقوله  
 ما عر الخ ويعتبر ذلك في بئر الاستقاء أيضاً كافي قول (قوله ولا يحتاج إلى موضع نازح ولا غيره  
 لم) أى لأن الدار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ولهذا بحث الزركشي جواز البناء في حرمها بخلاف  
 حرم البئر فيجتمع من حرم بئر بملكه بنقص ماء بئر جاره تصرفه في ملكه بخلاف ذلك فإنه ابتداء  
 نك شرح (قوله والحريم لدارم) أى حيث أحييت في موات وأما ما بين الأربعة فلا يختص بدار  
 دون أخرى فهو مشترك كالشارع كقوله شيخنا العز بنى (قوله عر) ويقدر بالحاجة وما ورد من  
 قدره بسعة أذرع عند الاختلاف محمول على عرف المدينة الشريفة قول (قوله وفناء لجدرانها)  
 وهو ما حول الجدران شرح (قوله ولا حرم لدارم حفرة بدور) أى لا حرم لها يختص بها  
 والفتاوى بهم مشترك شيخنا (قوله بأن أحييت كلها) أى أوجهل الحال (قوله) ويتصرف  
 كالمثل والحاصل أنه يمنع مما يضر بالملك دون الملك كتناذيه برأثة الدبغة ودخان الحمام ونحوهما  
 ولا تتردد إلى في الجميع أن الحاكم يجتهد بمنع مما يضره في قصد التعنت ومنه طاعة البناء ومنع  
 الناس والقوم وهو حسن واختار ابن الصلاح وابن رزين منعه من كل مؤذ لم يجر به عادة رى  
 وفول رى مما يضر بالملك أى إذا كان التصرف غير معتاد أو كان معتاداً فإنه لا يمنع مطلقاً سواء  
 أنزل الملك والملك كما يؤخذ من قول الشارع سابقاً وإن أدى إلى ضرره جاره أو أنلاف ماله عر على  
 به عبارة قول فالخالص أن له فعل ما وافق العادة وإن ضرر الملك والملك وأن له فعل ما خالفها إن لم  
 يضر الملك وضرر الملك وكذلك الضرر الأجني بالاولى وبكفى في جريان العادة كون جسده يفعل بين  
 الأقبية وإن لم يجر بفعل عينه ومنه حداد بين بزاز بن نجر نحو معمل النشادر فيضمن فاعله بين  
 الأقبية بالملك ومنه معمل البارود ثم ما جرت العادة بالتنبه على فعله بالنداء كيبوت الأخلية  
 فيضمن ما ينف به من نفس أمواله إذا لم يناد عليها (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف المعتاد

كقوله من نولي كالأصل (ولا حرم لدارم حفرة بدور) بأن أحييت كلها. ما لان مما يصلح حرمها ليس بالاولى من جعله حرمها  
 لغيره (و) يتصرف كل من الملك (في ملكه بعادة)

مالاً أسرج في ملكه مر اجابوا بنحس وزم عليه تسويد جدار جاره **(قوله وان أدى الى ضرره)** ولا يتأني من فتح سرابيدون اعلام الجيران ضمن ما تلقى براحمته من نفس أو مال الجيران المادة بالاعلام قبل الفتح فن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قل أو سوى في ملكه ما يؤثر في اجباض الحامل ان لم تأكل منه وجب عليه دفع ما يدفع الاجباض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كما في المضطر اه سم على حج فيجب عليه الدفع متى علمها وان لم يطلب لكن يقول لها لا أدفع لك الا بالئن فان امتنت من بذله لم يضره الدفع ولا ضمان عليه ويضمن جنبها على اقلتها كما في حـ حج وقضية قوله فان امتنت من بذل الثمن انتهى لم تقدر عليه لا لو طابت منه منيته فان كانت تقدر وجب عليه الدفع بلا عوض لا لضراره وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن اه عـ ش على حر **(قوله أو شحس)** هو بيت الاخلاء وهو يفتح لها وضما عـ ش **(قوله فاشتل به جدار جاره)** الظاهر انه راجع الى قوله وان أدى الى ضرره جاره وقوله أو تغير بمافي الحش ما به بـه أي الجار راجع قوله أو اتلاف ماله لان تغيره اء بالنجس يضره متحدا فهو نال **(قوله ضمن)** أي ما لو لم يقطع أو لم ينفق أو كان شهده خيران تقصيره ولهذا أنفى الولد ضمان من جعل داره بين الناس معمل نشار رشمه أطفال وما لو اسبب ذلك لثلاثة العادة شرح حر وقد يشكل على قوله وله أن يتخذ حماما إل أن يجب بالفرق بين ما يتعد فعله بين الناس كاذن كورات في كلام المصنف وان لم يتعد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يتعد بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى اه سم على حج عـ ش على حر **(قوله فاشترت النداءة)** ظاهره سواء كان السريان حالا أو لا لكن قال حر في شرحه آخر باب الصلح مائه ولا منع من غرس وحفر يؤدي في المال الى انتشار العروق أو الاضرار وسريان النداءة الى ملك غيره انتهى بحرفه والمراد أنه لا يمنع في الحال ثم ان أدى بعد ذلك الى انتشار العروق أو النداءة كتب ازالها بضر عـ ش على حر **(قوله وله أن يتخذها إل)** وله أن يتخذ مسجدا أو خانة الا ان كان في سكة مسندة فليس له أن يجعل ذلك حماما ولا مسجدا ولا خانة الا باذن الشركا وفي شرح الارشاد لحج خلافة وهو للتمدد حل **(قوله لان ذلك لا يضر الملك)** مفهوما أنه لو ضر الملك منع منه وهذا يناق قوله قبل وان أدى الى ضرره جاره وطريق الجمع بين المقامين ان ذلك مفروض فيها جزئيا العادة وهذا فيما لم يتجر بعادة وبعبارة حر لتصرفه في خالص ملكه ولما في منعه من الاضرار به **(قوله بحسب الفرض)** أي المقصود منه لان الشارع أطلقه وليس لاحد في اللغة فوجب أن يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض وضابطه أن يهيا كل شئ لما يقصده غالبا شرح حر ولو حفر قباني ووات فالظاهر أنه اجبا قاله الزركشي قال بخلاف ما لو حفر في أرض مسجلة مقبرة فإنه لا يختص به فن سبق بالدفن فيه فهو أحق به صرح بالتأنيص المادي يونس في فتاويه ونقل ذلك في شرح الروض سم على منج عـ ش على حر **(قوله نحويط للبقعة)** قضية كلامهما الا كفا بالتحويل لذلك من غير بناء لكن نص في الام على اشتراط البناء وهو للتمدد والوجه الرجوع في جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال التولي وأقره ابن الرفعة والأذهرى وغيرها واعتادوا نالوا الصحراء بتنظيف الموضع عن نحو شوك وحجروا وسو يتلفضرب شيمتو بناء معمل للدواب ففعلوا ذلك بقصد ان تلك الملقحة وان ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها الى الرحلة اه شرح حر **(قوله باجر)** أي مع البناء بدليل قوله ولا يكتفى إل **(قوله بحسب العادة)** وهو أن يجعل له أربع حيطان حل قول وقد يؤخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب الدواب لم يتوقف احياؤها على باب ولا ناع

وان أدى الى ضرره جاره أو اتلاف ماله كمن حفر بئر ما أو شحس فاشتل به جدار جاره أو تغير بمافي الحش ما به بـه **(فان جاوزها)** أي العادة فيبادر (ضمن) بما جاوز فيه كان دق دقا غنيا أزعج الابنية أو حبس الماء في ملكه فاشترت التفاد في جدار جاره **(وله أن يتخذ)** أي ملكه ولو بمحوابنت بئر بين (حما واضطبان) وطاحونة (وحانوت حداد) ان أحكم جداره أي بكل منها بما يليق بقصوده لان ذلك لا يضر الملك وان ضر المالك بنحو راحته كرهة (ويختلف الاجبا بحسب الفرض) منه (ي) يعتبر (في سكن نحويط) للبقعة باجر أولين أو طين أو ألواح خشب أو طب بحسب العادة **(ونصب باب وسقف بعض من البقعة)**

لتبانيكي (وفذرية) للدواب وغيرها كثير وغلال (الاولان) أي التحويط ونصب الباب لالسقف عملا بالمعادولا يعني التحويط  
يتمسك أو يحار من غير بناء والحق الزريبة أولى من تقييده لها بالواب (وفي مزرعة) ينتع الراء أنصح من ضمها وكسرها (جمع  
عزائب) كقصير حجر شوك (حوطها) لينفصل الحيوان عن غيره ويحوم (١٩٣) زيادي (وتسويها) بطن متخفف

وقال لعل سم (قوله لتبانيكي) أي ويقع عليها اسم المكان ثم قد يهيا موضع للزعة في زمن  
ميف والمادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ شرح مر ولحوط بقعة لاجل جعلها مسجدا  
مارت مسجدا وإن لم يتلف به أو لم يكن فيه أو لم يسقف ومشله على العيد واعتبر السبكي في السجد  
السف كان قل (قوله ولا يكتفي) راجع للزريبة فقط كافي مر (قوله بدفع) هو جرد النخل  
فكان عليه خوص فان لم يكن عليه خوص فهو جرد فقط اه (قوله أو حجار الخ) أي ما لم يجز  
يلتهم إلا كغناء بذلك والافيك في في الاحياء عش (قوله وكسح مسعل) أي أزالته (قوله فان  
ليسر) أي الحرت وقوله فلا بد منه أي من سوقه بالفعل حينئذ لا يشكر هذا مع قول المتن تهيشه  
ما لم يفهم من قصيده بالتهيشه عدم اشتراط الخي بالعلم فاذ احضر طريقه ولم يبق الاجازة كفي  
قوله تهيشه ما لم) أو يمنع عنها كأي الطامع بالعراق لانها دأب على ملأه بالما اه قل (قوله  
نهي) أي التحويط والتهيشه (قوله والوجه اعتبار غرس) فلا يكتفي شجرة وشجران في المكان  
لواحد مر (قوله ومن شرح الخ) أي ولم يجز وهو شامل لما ذابني بعضه فظاهر أنه لو أحياه آخر في  
هذا المكان لم يكن كاشمه قوله الثاني ولكن لو أحياه الخ وهو بعيد اللهم إلا أن يخص الشروع بغير البناء  
كذلك لاسم كامل مر مر حرر مر رأيت في سم على ابن حجر ما صه قوله ولو أحياه آخر لم يكن انظر  
قائم لا يمازعه الا الأول الذي شرع فيه وهو لم يملكه بذلك قال مر ظاهر كلامهم أنه يملكه  
أقول) وتعتبر آلات الأول الملية منصوبة من الثاني فلا قول أن يطلب نزعها وإذا نزع لا تنقض  
ملك الثاني التميم فيحرر (قوله أي على أحيائه) أي بقدرته على عمارته حالاً ما يقدر عليه عمالا  
فان لم يملكه من قبل وشرح مر (قوله أو أقطعه امام) أي لا تملك رقبته أمالاً أو أقطعه لتملك  
رقبته يملكه ذكره النووي زي (قوله فتحجر) أي مانع لغيره منه بما فعله شرح مر (قوله  
وهو أخيه) أي لما كان اطلاق الاحقية يقتضي الملك للمستلزم لعدم ملك الغير له استدرك عليه بقوله  
ولكن لو أحياه الخ من شرح مر (قوله أي مستحق له دون غيره) أي فأفعل التفصيل ليس على  
له رقبه مر أي مستحق له اختصاصا لا ملكا (قوله لا يصح بيعه) لانه غير مالك وحق التملك لا يباع  
كقول التفتة مر ولو شرع في الاحياء لنوع فأحياء لنوع آخر كان قصد احياءه للزراعة بعد ان قصده  
لكي يملكه اعتبار بالقد الطاريء بخلاف ما اذا قصد نوعا أو يما يقصده نوع آخر كان حوط البقعة  
يجب عمل زريبة بقصد السكنى لم يملكه خلافا للإمام شرح مر (قوله أما لا يقدر على أحيائه  
الخ) فيقول عن المراد بكفايته وقد ظهر وقال المظهر للرملي أن المراد بما ينبغي بفرضه من ذلك الاحياء  
فان أراد احياءه فلم يستكف بكفايته ما يليق بمكانه وبما يليق وان أراد احياءه دور متعددة أو قرية كاملة  
ليست لها في مؤانته فكفايته مات فيه غلته في مؤانته ولو قرية كاملة وهكذا اه سم (قوله أو زاد على  
كفايته) أي عادة يجب ما يليق به حل (قوله فغيره أن يحيي الزائد) أي على ما يقدر على أحيائه  
أو الزائد على كفايته حل ودفع بذلك ما يقال في الاولى أن يقول الشارع فغيره أن يحيي ما لا يقدر

(٢٥ - عجمي - ثالث) فتميرى بالاملة أولى من قوله أو على بقعة ينصب أحياء أو غرس زشب (أو أقطعه  
للملأ) أو استولى عليه من موات بلا دلالة كذا (فتحجر) لذلك القدر (وهو أخيه) أي مستحق له دون غيره لغيره في داره من سبق  
للميرس في بيعه فهو له اختصاصا لا ملكا (د) لكن (لو أحياء آخر لم يملكه) وان كان ظاهرا لانه حق الملك كالأشترى على سوم  
تبرهن أن الاول لا يصح بيعه أما لا يقدر على أحيائه أو زاد على كفايته فغيره أن يحيي الزائد قاله التولي وقال غيره

القدر غير معين قال  
الروضة قول النول أقوى  
(ولو طالت) عرفاً (مدة  
تحجر) بلا عنده بل يحى  
(قاله الامام اى اى ترك)  
ما جرت له لان ترك احياه  
اضراراً للمسلمين فان  
استعمل بمنزلة (أهل مدينه  
قريه) ليست فيه الممانعة  
فدورها الامام اى به فاذ امتنع  
ولم يشتغل بالممانعة بطل  
حقه (ولام) ولو بنائبه  
(ان يحى لنحوتم جزية)  
كضالة وتم صدقة وفى  
وضيف عن الشيعة اى  
الاباء فى النهاب (موانا)  
لربما فيه وذلك بان يتبع  
الناس من رعيها ولم يضر  
هم لانه **قوله** حتى التبع  
بالتون لجيل المسلمين رواه  
ابن حبان وخرج بالامام  
الأحد وبنحوه ثم جزية  
وهو اعم مما عبر به مالى  
نفسه فلا يجوز لان ذلك  
من خصائصه **قوله** وان لم  
يتبع وعليه عمل خبر البخارى  
لاحي الا انه ولرسوله ولو وقع  
كل لصالح للمسلمين ايماناً  
ما كان محلله له كان  
معصية لهم وليس للامام ان  
يحمى الماء الذى يشرب نحو  
نعم الجزية (و) لانه ان يتفق  
حاجه لصلحة اى عند حاجته  
ظهرت للصلحة فيه بعد  
ظهورها فى الحى وله تقص  
فى غيره اى لصلحة الحى  
النبي **قوله** فلا يغبر بحال درس

على احياه وان يحى الزائد اذا اراد غيره احياه ماراده لم يجوز له الاقدام عليه من اى محل شاء اولاً بد  
من النسبة بينه وبين الاول ليشير حتى الاول عن غيره أو يتغير الاول لغيره بد احياه فيه نظر قال  
الخدمه يبنى أن يراجع الاول ويقول له اختر لك جهة اه وماراده يبنى الوجوب وذلك لعدم تميز  
زائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار يبنى أن الحاكم يعين جهة لمريد الاحياه اه عى **قوله**  
لا يصح تحجره ضيف وقوله لان ذلك القدر اى الزائد على كفايت وقوله غيبتمين ومساوياً  
تحجره فيه ولو شاءوا **قوله** قاله الامام اى وجوباً ويجوز للأحد حل وعقارة قول  
قاله الامام اى وجوباً وكذا الاحكام من الامر بالمعروف قاله ابن حجر اه وهو ينفى انه وجوباً  
فى حق الآحاد لا جوازاً كاهو قضية العطف وحينئذ يخالفه من حل خر ذلك **قوله** فان استعمل  
بغيره (الخ) فان لم يذكر عذراً لم يمول حل **قوله** ولا مام (الخ) ومعنى خبر البخارى لاجى الله  
ورسوله لاجى الامثل ما جاء **قوله** بأن يكون لما ذكر شرح **قوله** ان يحى  
يفتح اوله اى يتمم بنفسه يجعل حى شرح **قوله** وفى المصباح حيث للسكان من الناس حيا من باب  
رى وجبه بالكسر منعهم عنه والجلية اسم منه واجبه بالالف جعله حى لا يقرب اه **قوله**  
لنحوتم جزية) التلم لست قيدا وعبارة **قوله** وذكر التمس فباعدا للصدق والغالب والمراد مطلق  
المشبهة وبحرم على الامام اخشعوس من رعى حى اوموات اه محروقه وانظر كيف مذهب  
أن الواجب فى الجزية بالنابى ويمكن أن يصور بما اذا اخذ الامام نعماً بدلاً عن الجزية أو اشتري نعماً  
بدانها الجزية ويصور أيضاً اذا اخذ الجزية باسم الزكاة **قوله** وضيف عن النجعة) بضم النون  
وعبارة **قوله** ونعم انسان ضعيف الخ **قوله** بان يتبع) تصور بالحقى **قوله** ولا يضرهم) اى يحث  
يكفى المسلمين ما يلقى فلو عرض بعد حى الامام ضيق المرمى لجذب اصابهم أو لمرض كثره مواهبهم  
هل يطل الحى بذلك اولاً ويقتصر فى الدوام مالا يقتصر فى ابتداءه فيه نظر والافراق الاول لان فعله  
انما هو بالصلحة وقد بطلت بلحق الضرر بالمسلمين بدوام الحى عى **قوله** حتى التبع  
بالتون) كقوله الشارح وفيه لغة ضعيفة بالياء أما ضيق التز به بالمدينة فهو بالياء لا غير بالاتفاق كقوله  
شرح الايضاح لشيوخنا اه شورى والتبع بالتون يقرب وادى العقب على عشرين بين مسلمين  
المدينة اه **قوله** مالى حى نفسه) وليس للامام أن يدخل مولى فيه جاء للمسلمين لأنه قوى  
ولورى الحى غير اهله فلا غرم عليه قال أبو حامد ولا تمزير اه سول **قوله** لأن ذلك) اى جوف  
الحى نفسه وقوله وعليه على اى كونه من خصائصه وان يقع **قوله** (يحمل)  
انه لاجى لغيره أصلاً حتى للامام وأشار الى أن الحصر اضافى اى لاجى نفسه من الأئمة بأن يحمو  
لانفسهم فلا ينافى أنه يجوز أن يحمو الغيرهم انتهى شيخنا **قوله** (الماء العد) اى الكثير الذى لا ينقطع  
وهو بكسر العين وتشديد الدال بأن يكون له مادة اى عين ينفع منها وفى شرح الروض العذب بطل  
العدوئله الماء الباقي من التليل كالحفر فلا يجوز حمله لانه لعامة الناس انتهى عز رضى **قوله** (ان يغنى)  
جاء الحى مقصور ويجوز زده وجعله جاء فيها اه قول **قوله** (أى عندها) انظر ما روي عن النبي  
بهذا ولا يجملها العلة **قوله** (حى غيره) اى من الأئمة قبله والحقا الراشد بن رضى الله عنهم أجمعين شرح  
**قوله** (لا حى النبي) **قوله** (أى وان استغنى عنه لأنه لنقصه قدم على الاجتهاد ولو غرس فيه أو لم يغم  
قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجتماع عليه حل وزى قول اه  
(فصل فى بيان حكم المنافع المشتركة) **قوله** منفعة الشارع) ومنه حرى الدار وأختها وأعتابها

(فصل فى بيان حكم المنافع المشتركة) (منفعة الشارع)

فيجوز للزور منها الجلوس فيها وعليها ولولنحو بيع ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كاسرارنا قلنا  
 للبدن ان الحرم ملك قل على الجلال **(قوله)** الاصلية أي الغالبية احتراماً عن الفرعية  
 كالجواب فلذا بقية بعدم التضييق **(قوله)** مرروني لانه وضع لذلك وهذا معاملة في الصالح وذكره  
 نوناً لما بعد شرح م ر **(قوله)** وكذا جلوس لنحو حرفة عبارة م ر أمّا الغالبية فأشاره  
 فيه ويجوز الجلوس فيه ولو بوسطه لاستراحة ومعاملة ونحوها كانتظار رفيق وسؤال اه فيكون  
 فيه وكذا جلوس معناه وكذا من نفع الشارع بجلوس الخ كقال ع ش أي لا يقصد كون المنفعة  
 أصليه اه وله وضع سريراً عند وضعه فيه فيأبظره ويختص الجلوس بمحله ومحل أمتعه ومعامليه  
 وليس لغيره أن يضيّق عليه فيجب تضيّقه في الكيل أو الوزن وله منع واقف بقر به ان منع  
 رؤية أو وصول معامليه اليه لا من قعد بيع مثل متاعه ولم يزاجه فيا يختص به من المرافق المذكورة  
 م ر وقاس ما تقدم أن من استحق الجلوس في المسجد مكان مخصوص لتعليم علم ونحوه كتعليم  
 طائفة ونحوها ثم جلس آخر بالقرب منه بحيث يضيّق عليه أو يرفع صوته بحيث يتوشّح عليه في تعليمه  
 مع من ذلك وهو الظاهر اه سم قال قل على الجلال وسواء في ذلك المسلم والكافر إلا في التظليل  
 عند شيخنا الزايد فيمنع منه الكافر **(قوله)** ولا يؤخذ على ذلك عوض عبارة شرح م ر  
 وليس للإمام ولا غيره من الولاة أخذ عوض ممن يرتفق بالجلوس فيه سواء كان بيع أم لا وان فعله  
 وكذا يملك المال زاعين أنه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف اه  
 ولو أخذ ذلك جاز بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي **(قوله)** وفي ارتفاق للدهي سواء كان بيع أو غيره  
 ع ش **(قوله)** ثبوته معتمد لك أن تقول قولهم انه يضطر إلى أضيق الطرق في الزحام يقتضي أن للسلم  
 لأجله خائفاً ويمكن الفرق بان الاحتياج إلى المرور أشد سم **(قوله)** وله أي للجلوس فيه تظليل  
 أو نسيان على قياس ما تقدم عن السبكي ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالسلم حل وهو المعتمد  
 كهم من قل ويمنع الكافر أيضاً من اغتصافه في المفاطس المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن  
 السجد الإبان مكلف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين قل على الجلال وقال ع ش  
 على م ر ان ذلك جائز فان مثل هذا جاز بين الناس من غير تمييز فيجعل ذلك أي المنع على أنه كان  
 لزمن الواقع وعلمه ولم يشترط في وقفه ما يخالفه اه **(قوله)** مما ينقل معه فان كان مبيعا مع من ذلك  
 حل وظاهره لا يجوز له بناء ذك وان لم يضرك كاصحروابه **(قوله)** لخبر أبي داود السابق وهو من سبق  
 إليه يسبق إليه مسلم فهو له أي اختصاصاً لا مملكا **(قوله)** نعم ان كان أحدهما الخ مأخوذ من العلة  
 لأنه مزية على الكافر حل **(قوله)** فهو أحق أي لان انتفاع الذي يدارنا انما هو بطريق الشيع  
 للشرح م ر وقوله أحق أي مستحق دون الذي شوري فأفعل التفضيل ليس على باب **(قوله)** ومن  
 من قال يحل من الخ) ويجري هذا التفضيل في السوق الذي يقام في كل شهر أو سنة مرة مثلاً شرح  
 م **(قوله)** لحرفة الذي اعتمد م ر أن الاحتراف في المسجد ان أدى إلى الازراء به وانتهاه حرم  
 وطب يعمل قولهم بحرم اذا اتخذ حائراً أو افلاتاً انتهى ثم قال ينبغي أن يكون من صور الحرفة ما اذا اتخذ  
 لكسبة بلا سرة وكثرة الدنانير اليه واجتماعهم عنده لاستئجاره ومعاملة على وجه يري اه سم  
 م ر **(قوله)** وفارقه ليعود ليس بقيد بل مثله ما إذا لم يقصد عوداً ولا عدمه كإتيان في قوله والظاهر أن  
 علفته الخ قال ع ش على م ر ويصدق في ذلك بيمينه ما لم يندل قرينة على خلافه **(قوله)** بحيث  
 انقطع تصوير الطاولتين فيصدق بما اذا لم تطل أصلاً أو طالت لاهذه الحلية قال سم ينبغي أن  
 يكون المراد ان تضي مدته من شأنها أن تنقطع آلاف فيها وان لم تنقطعوا بالفضل **(قوله)** آلاف جمع

الاصلية (مرور) فيه  
 (وكذا جلوس) ووقوف  
 ولو بغيران الامام (لصو  
 حرفة) كاستراحة وانتظار  
 رفيق (ان لم يضيّق) على  
 المارة فيه عملاً بمعامليه  
 الناس بلا انكار ولا يؤخذ  
 على ذلك عوض وفي ارتفاق  
 الذي بالشارع بجلوس  
 ونحوه وجهان وجب منها  
 السبكي وغيره ثبوته (وله)  
 أي للجلوس فيه (تظليل)  
 لمقعده (بما لا يضرك) المارة  
 مما ينقل معه من نحو ثوب  
 وبارية بالشديد وهي  
 مفجوع قصب كالحصير  
 لجريان العادة به (وقدم  
 سابق) الى مقعد خبر أبي  
 داود السابق (ثم) ان لم  
 يكن سابق كان جاء اثنان  
 اليه معا (أقرع) بينهما  
 اذ لا مزية لاحدهما على  
 الآخر نعم ان كان أحدهما  
 مسلماً فهو أحق به (ومن  
 سبق الى محل منه لحرفة  
 وفارقه ليعود) اليه (لم)  
 تطل مفارقة بحيث انقطع  
 عنده (الآفة) لمعاملة ونحوها





فيبطل حقه مطلقا ومالم يل  
يفارق المحل فهو أحق به  
حتى لو استمر الى وقت  
صلاة أخرى حقه باقى بغير  
أنى داود السابق وانما لم  
يستم حقه مع المفارقة  
كقواعد الشرايع لان غرض  
المعاملة يختلف باختلاف  
القاعد بخلاف الصلاة  
بقاع المسجد (أو) سبق  
الى محل (من نحو رباط)  
مسبل كتحاقه وفيه شرط  
من يدخله (وخرج) منه  
(لحاجة) ولم يطل غيبته كشرطه  
طعام ودخول حمام (خفه)  
باق) وان لم يترك فيه متاعه  
أول ما بذنه الامام لم يصرم  
السابق بخلاف ما لو خرج  
لغير حاجة أو لحاجة وطالت  
غيبته فيبطل حقه

(فصل في بيان حكم  
الاعيان المشتركة المستفادة  
من الارض)

(المعدن) بمعنى ما يستخرج  
منها نوعان ظاهر وباطن  
فالمدن (الظاهر ما خرج  
بالعلاج) وانما العلاج في  
تحصيله (كسقط) بكسر  
الدون أضعف من فتحها  
ما يرى به (وكبريت) بكسر  
أوله (وقال) أى زفت  
(وموما) بضم أوله يد  
ويضم وهو شئ يلقيه

منه بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والام يبطل حقه بخروجه للحاجة حل وهو (قوله) فيبطل  
حقه مطلقا) أى طالت غيبته أو لا عر وشيخ أن يفسر الإطلاق بأن يقال مطلقا أى في تلك الصلاة  
وبغيرها بل هذا هو المتبادر من سياق العبارة (قوله) وانما لم يستم حقه) هذا راجع لقوله أما بالنسبة  
الى غير تلك الصلاة فلا شئ له فيه فهو مريب به كافي شرح مر (قوله) ببقاع المسجد) واعترضه الراعى  
بالصلاة في الصف الأول أفضل ورد بان هذا انما جاء بالنسبة للإمام حل وبعبارة مر واعتراض  
الراعى بان ثواب الصلاة في الصف الأول أكثر رد بان له لوترك لموضع منه وأقبلت لم عدم اتصال  
الصف المستلزم لتقصها فان تسوية من تمامها وبجيش في أثنا لا يجبر الخلل الواقع في أولها وبان  
الصف الأول لا يتعين له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في أى محل كان منه قوله غير مختلف  
بإختلاف بقاعه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكثرة  
الواردين فيه ولو بقاؤه من محو وورد وهذا أولى من الجواب الأول لانه يلزم قائله التفرقة بين بجيش  
قبل يفتي حقه وبين أن يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك شرح مر (قوله) أو من  
نحو رباط) وهو ما بيني للحنابين والخانقاه ما بيني للصوفية فهو أخص وأبهر من المدرسة ما اعتيد  
فيها من نحو يومها وطهر وشرب من مأها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها فيما يظهر شرح مر وهل  
لغير ذلك ان منعه أهلها وهل لهم المنع وان لم يحصل لهم ضرر بحر دسوى والذى يؤخذ من عرض على  
مر أن بان لم يشرط الوقت الا لخصاص جاز دخول غيرهم بغير إذنهم وان شرطه لم يجز بغير إذنهم فان صرح  
بمع دخول غيرهم بطريقه خلاف قطعا أى لا يجوز ولو بانهم تأمل ذكره في كتاب الوقت (قوله)  
وخرج منه حاجة) وقيد ابن الرفعة بما لا يمكن لذلك ناظرأوا أسأذته والافلاح له وبوافق اعتبار  
الصف كإين الصلاح اذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر التولى اذنه في ذلك ويمكن حله على ما اذا  
اعتد عدم اعتباره ويعمل بالمعاد المطرد في مثله حاله الوقت فلان العادة المطردة في زمن الواقف اذا علم  
به تزلزلة شرعية فيخرج فيه ترك التعلم وصوفى ترك التعبد شرح مر وأما ما يقع الآن من بطالة  
الدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معالمتها عن شيخ لم يدرس ومتعل لم يحضر لان زمن بطالتهم  
غير متعاد فياسبق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كله أو بعضه حيث لم يرا عولما كان في زمن  
الواقف وان كان من بيت المال وخرج بقولهم في المتعلم اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر المدرس فلا  
يستفاد من التعلم شرح مر مع زيادة من قال وقول المصنف وخرج منه حاجة انظر لم يقل هنا  
ليود كقول في الذين قبله ولعل هذا يفهم من التعبير بالحاجة لان شأن من خرج لحاجة العود انتهى

(قوله) وطل غيبته) أى بحيث يعد معرضا حل

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) كالمدن والماء أى وما يقع ذلك كقسمه ماء القننة المشتركة  
عنى (قوله) المدن الظاهر من المدن وهو الإقامة ومنه جنات عدن وبعبارة مر وهو حقيقة  
الجنة التى ردها الله تعالى لجواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك لمدون أى إقامة ما أثبتته الله فيها والمراد  
بما فيها هو مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال وقيل هو حقيقة فيها كما تقدم وهذا أعنى  
قوله المدن الظاهر الخ ليس هو الحكم بل نوتة والحكم من قوله ولا يملك ظاهر علمه (قوله) بلا  
علاج) أى بمال الوصول اليه بنحو حفر اه سم (قوله) ما يرى به) وهو السلى الآن بالارد (قوله)  
وكبريت وهو عنى تجري فاذا جدمأوها صار كبريتا أبيض وأصفر وأكدر وأحر وأغرم الأجر ومعدنه  
خلف ولدى الخلق الذى مرسى بسيليان عليه السلام ويضى في معدنه فاذا فارق معدنه زال ضوءه اه  
انوار لابن الفتن (قوله) وهو شئ يلقيه) يؤخذ منه ان العنبر كذلك لان الأصح أنه ينبت في فاع

البحر الى الساحل فيجمعو به بحر كثر (و) برام) بكسر أوله بحر تمدل منه القدر (و) المدن (الباطن غلافه) أي غلاف  
الظاهر فهو لا يخرج إلا بفتح (١٩٨) (كذهب وفضة وذهب) وطلعت ذهب فلا تظاهر بالبل حكم للمدن الظاهر

البحار ثم ينفذ الماء نحوجه الى البر اهـ قل (قوله فيجهد) بابه امر ودخل عتار (قوله)  
وبعير كالقار) و يؤخذ من عظام الموتى الكفار شي يسمى بذلك وهو بحسب أومتجس اهـ شرح  
مر عش (قوله بكسر أوله) جمع رومة بينهما قل (قوله حكم المدن الظاهر) وهو أنها لا تملك  
بالاحياء (قوله ولا تلك ظاهر الخ) وكذا باطن لا يملك بالاحياء قل وقوله ولا يثبت في ظاهره  
وكذا باطن كافي حج اهـ سل (قوله بالاحياء) بان نصب عليه علامات لان احياء كل شيء يحسب  
حل ومتنفي هذه العبارة أن المراد بالاحياء في المتن احياء المدن نفسه والاولى أن يراد به احياء  
البقعة نفسها (قوله كاعليه السلف والخلف) المراد من هذه العبارة المتقدمون والمتأخرون عش  
(قوله ولا باطن بحجر) أي بمجرد بل انما يملك بالاستيلاء عليه بعد استخراج حل قل سم  
واظهر ليض الباطن بذلك فان الظاهر كالباطن في ذلك لا يملك بمجرّد الحفر فليحذر اهـ وعبارة  
أصله مع شرح مر والمدن الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل مطلقا ولا بالاحياء في موات على  
ما يأتي في الاظهر كظاهر والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالوات وفرق الاول بان الموات يملك  
بالعمارة وحفر المدن تحريم (قوله كالماء) وكذا الملح المائي والجلبلي ثم لو حفر بجانب الساحل  
وساق الماء اليه فأنفذ لمحابز اسيائه واقطاعه ولو تملك كذا الواسع الجلبلي الى حفر قال سم وهذا  
الشيء يدل على أن هذه الثلاثة لا يثبت فيها اختصاص بتحجر وكذا في الباطن على المعتقد (قوله)  
ولا يثبت فيه اقطاع) ولولا لرافق على المعتقد كافي زى (قوله بركة) بكسر الباء وحكى ضمنها  
عش وظاهره أن السمك والحشيش والحطب من المدن الظاهر (قوله فيثبت فيه ما ذكر) أي  
من الاقطاع فقط لا الاختصاص خلافا لما يوهمه كلام المصنف والمراد بالقطاع فيه اقطاع الارفاق  
لا التملك عش (قوله فان ضا) أي بخلاف ما إذا اتسع فكل يأخذ من جانبه ولو ضيا قل (قوله)  
قديم سابق) ولو ضيا ونقل عن شيخنا زى ما يوافق عش على مر (قوله أي وان لم يعل) بان  
جامعا أو جهل الحال (قوله أفرع بينهما) لانتفاء المرجح فان وسعهما اجتماعا وليس لاحدا أكثر  
من الآخر الا بضاه قاله في الجواهر وهو محمول على أخذنا كثر من البقعة لا التملك أخذنا كثر منه ثم  
لو كان مسلحا الآخر ذي باق المثل كما يحتمل الأذرى نظير ما في مقامه الاسواق شرح مر وعبارة  
قل نعم ان كان أحدهما مسلحا قديم أو اقراع (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجته يومه أو أسبوعه  
أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو إعادة الناس من ذلك سم على حج (أقول) الأقرب اعتبار  
العمر الغالب كافي أخذنا كذا وقديقال بل الأقرب اعتبار إعادة الناس ولوللجارو يفرق بين الزكاة  
بأن الناس مشتركون في المدن بالأصالة بخلاف الزكاة فان بيتها على الحاجة ومن ثم امتنع على  
التي يملك أو كسب بخلاف المدن عش على مر (قوله أفرع) فلما أخذنا قبل الازعاج هل يملك  
أولافيه نظر والأقرب الأول لأنه حين أخذه كان مبسا عش على مر (قوله ومن أحيماونا  
فظهر) التقبب المستفاد من القام ليس فينا وليس مكرامع ماسبق لان هذا في حالة الجهل وبما  
في حالة العلم (قوله وخرج ينظوره) أي المشرع بعدم علمه حال احياه ثم شرح مر (قوله دون  
الظاهر) المعتقد أنه لا فرق بين المدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فان علمها لم يملك لمالها

أحيماونا فظاهر بما أحدهما مملكه) لأنه من أجزاء الأرض وقسمها  
بالاحياء وخرج ينظوره ما لو علمه قبل الاحياء فانه إنما يملك المدن الباطن دون الظاهر كإرجاء الرقة وغيره وأقر النوى عليه صاحب  
التنبيه بما يقتضيه من أن يملك ما أحياه مع علمه به الفساد قصد لأن المدن لا يتخذ دار ولا يستأجر ولا مزرة

بقتبها

بفتحها وإن جهل ما ملكتهم أو بفتحها زي وصل وشو برى (قوله وبعضهم) هو الجلال الجلى  
والشدة مافره من التسوية بين الظاهر والباطن (قوله فاحذره) ضيف (فائدة غريبة)  
ذكر الجلال السويطى كعبه أن الرصد من بيت اللال لخر خلعجان اقليم مصر وزعه وبحوره  
ونسبه جوسره مائه وعشرون ألف قطع بالطورى والاغلاق منهم سبعون ألفا لخصوص الصيد  
والبلى لبنة الاقليم اه (قوله والماء البياض) ومنه ما سبق في الحفر على رؤس الفيطان فهو مياه  
يسرى فيه الناس حف (قوله يسرى الناس فيه) أى فلا يملك قطع ولا يثبت فيها شجر وكذا  
كم حافى النهر فلا يجوز للامام بيع شئ منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالبشاء على حافى النهر كما  
عمت بالبشاء فى القرافة وهى مسيلة بدر سم (قوله بأن يأخذ كل منهم ما يشاء) وعندنا لا زحام مع  
شئ الماء أو مشرعه يقدمه الأسبق فالأسبق والأفزع بينهما وليس للقارع تقديم دولة على الأدنى  
الغالب مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقى وما جهل أصله وهونعت بدواحد أوجاعة  
لا يحكم عليه بالإباحة إلى دليل الملك ومحل كالأله الأذرى إذا كان منبوعه من مملوك لم يخلف  
ما يبيع موات ويخرج من نهر عام كدجلة فإنه باق على إباحته شرح هر (قوله فى الماء) قال  
الأذرى أراد الماء ماء السماء وماء العيون التى لا ملك لها وأراد بالسكالى أى الأرض التى لا ملك  
للملوك بالترادف إذا أضرمت فى حطب غير مملوك أمال مملوك فلا يجوز للأخذه بغير الإذن وأما  
لغيره لغيره فلو جاز عدم منع من يقتبس منه وضوا كالأمتداد لجدار الغير سم وصل (قوله سقى  
الآل) أى فى الأعياء ولترتب على ذلك هلاك زرع من دولة قبل وصول الماء إليه قال فى شرح  
الوجه فان احتاج من أميا أو لآلى السقى مرة أخرى ممكن منه وظاهره ولو بعد شروع من بعده  
فى السقى التزمه هر لكن أنظر أن ألعاب صرح بخلافه اه سم (قوله إلى الكعبين) والمراد بها  
ذكر كعبه الأذرى جانب الكعب الأسفل ومخالفة غيره له محتجا بآية الوضوء مردودة بان الدال  
على دخول الغاية فى تلك الخارجية وجد ثم لا هنا والتقدير بهما هو ما عليه الجمهور شرح هر قال حج  
والغرض بأن الوجه أنه يبرع فى قدر السقى للعادة والحاجة لاختلافها زمانا ومكانا فاعتبر فى حق أهل  
عمل بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة أهل الحجاز قبل النخل إن أفرد كل بحوض فالعادة ملوثة  
والإيت عادة تلك الأرض ولا حاجة لهذا التفصيل لأن كلامن قسمه لم يخرج عن العادة فى مثله  
فكلامهم شامل له انتهى بحرفه ومراده بالخبر قول الشارح هنالاه (قوله سقى) قضى بذلك لأنه  
يقول قل أن المعتد اعتبار عادة الزرع والأرض والوقت اه (قوله وبفرد كل من مرقتع  
الح) كان يكون وصول الماء إلى الكعبين فى المستعملة لا يحصل إلا ببلوغه إلى الركبتين مثلا  
للتخفف سم (قوله أولى من تعبيرة بالأعلى) مراده بالأعلى الأول أو جرى على الغالب كما بينه الشارح  
لتأثير الأقرب فليست كل شئ أمى فلا أول بذكر المراد لا يدفع الإيراد ويؤخذ منه أن المراد بالأعلى  
الأقرب (قوله يحصر) بكسر الزاء من باب ضرب قال تعالى إن تعرض على هداهم وقال تعالى  
وأما كذا الناس ولورست يؤمنون (قوله من هنا) وهو الغالب إن من أحياء بقعة يحصر على قربها  
من الماء أمكن وهذا شروع فى بيان مفهوم قوله سقى الأول وقوله ولا يبعد الأقراع ضعيف فالعتمد  
قديم الأثر بسقى فى صورته الجبل (قوله يبدأ أو ظرف) ومنه كيزان الدواب كالأقراع فيملكه بمجرد  
منه فيها ومثله نحو الواض والمسايد (قوله فى آناه ملك) ظاهره ولو كان الآخذ له غير محيز وعليه  
قائل الله ق بين هذامنا قسم فى الأحياء من اضطرأ التميز فى الجي بناء على ما تقدم عن شيخنا زى

(وما أخذته) أى من الماء البياض بيد أو ظرف كانا أو حوض مسدود فهو أمى من قوله فى آناه (ملك)

فانه باق على امانه. لكن مالك النهر اسحق به كالليل بدخل في ملكه (وحافر بئر بمسوات لارتفاعه) بها (أول) بساتين حتى (يرتحل) عليه سبل السابق فاذا ارتحل صار كغيره وان عاد اليها كوخفرها بقصد ارتفاع المارة أولا بقصد شيء فانه فيها كغيره كالنهر ذلك يزاد في ضمير لارتفاعه (و) خافرها بساتين لارتفاعه بله كمالك لسانها) لانه ناه ملكه كالنهر والين (وعليه) بدل ما ضل عنه أي عن حاجته بجنا وان ملكه (طحيوان عسمر) لم يجد صاحبه ما به حاتم كلاً مباح يرمي ولم يجر الفضل في اناه طسرة الروح والمراد بالبدل تمكين صاحب الحيوان لا الاستفاء له ودخل في حاجته حاجته لما يشته زرعته ثم لا يشترط في وجوب بدل الفضل لعشش آدمي عتزم كونه فاضلا عنها وخرج بالحيوان سبعة كازرع فلا يجب سبقه (والقناة المشتركة) بين جاعة (بشم ماؤها) عند ضيق بينهم (وماها) كان يتي كل منهم وماوا بعضهم يوماوا بعضهم أكثر بحسب حاجته ولكن منهم يرجع عن الهياة في شاة (أو) يخب (خشبة بعرضه) أي الماء (مقبضة بقدر

سم (قوله فان جهل) أى قدر الحاصل من القناعة ولو زاد ما يخص أحد الشركاء على سفيه لم يلزم منه بلية عليهم بله التصرف فيه لما شاء فان أكرهه غيره عليه رجح باجرة عمله فى الزائد قل ودر (قوله ويجوز) مقابل لقوله بقدر حصصهم فيكون المراد بقوله بقدر حصصهم أى سعة وضيقا لا بعدا بدليل قوله ويجوز الخ (قوله متبادلة) أى فى الضيق أو السعة أى لافى العدد اه عبد البر رأى فتكون صورة الختان توسع ثقبه صاحب الثلثين بحيث يكون ماؤها بقدر ما ثقبه صاحب الثلث من ثمن تأمل

### ( كتاب الوقف )

من وقف كذا حبه وأوقف ثلثه رديئة وعليها العامة عكس حبس وأحبس وجعه وقوف وأوقف رذكرة عقب أحياه الوات لان فى كل منهما تجديد استحقات أولان الأول فيه تجديده لك والثانى فيه إزاله (قوله حبس مال) أى معين ماله قبل النقل كإبائى والوقف ليس من خصائص هذه الألة كإلى شرح حر وعبارته بعدقول المصنف وان وقف على جهة مصيبة الخ نتم ما فعله ذى لا بطله الا لان زافوا إلينا إلى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كمالهم الخ فانه صريح فى مشروعية الوقف قبل البعث عى وقوله بقطع التصرف الباء سببية متعلقة بحبس وكذا قوله على مصرف (قوله على مصرف) أى موجود يخرج منقطع الأول (قوله اذا مات ابن آدم الخ) عبارة حر وحج اذا مات المالك انقطع الخ فلعله ما رواه ابن وقوله انقطع عمله أى تولى وأما العمل فقد انقطع بفراغه (قوله أوله) أى يمين لو اراد المراد بالمالح السلم وقوله بدعوله حقيقة لا يجوز ايفئمل للعاهله بسببه ومن ككون لوقبسى صدقة جارية يؤخذ من ماله على الانباء لحمة الصدقة عليهم فرضها وتلقاها كفى حل (قوله عمولة عند العلماء الخ) مالا مانع من حل الصدقة الجارية على بقية العشرة التى ذكرها أنها لا تنقطع بموت ابن آدم وما لم يشارح نبأ من جعلها على الوقف بخصوصه بقوله عمولة عند العلماء إشارة إلى أنه يمكن جعلها على جميعها وقد نقلها الحلال السيوطى بقوله

اذا مات ابن آدم ليس يجزى • عليه من خصال غير عشر  
علموم بها ودعاء تجس • وغرس النخل والصدقات تجزى  
ورأته مصحف ورباط نهر • وحفر البئر أو اجراء نهر  
وبيت للغير بنه بأوى • إليه أو بناء محل ذكر  
• وتعليم لقرآن ككريم • فخذها من أحاديث بحصر

فلمصر فى الخبر لذكر أوصاف أى بالنسبة لما ذكر فيه وتعلم لقرآن ولو باجرة (قوله على الوقف) لئلا الرببة للنافع مؤبدة يصدق عليها ذلك لكنها نادرة فحمل الصدقة الجارية فى الحديث على لقول أولى من ل (قوله أهل تبرع) عبارة شرح حر أهل تبرع فى الحياة ثم قال فلا يصح من محجور عليه بدية وصحة خصوصية ولو بقصد لدار لارتفاع الحجر عنه بموته (قوله فيصح من كافر) ولو وقف على نخل أو لاداء الامن أسلم منهم قال السبكي رفعت إلى فى الحائكات فاقبقت الوقف والفتى الشرط ومال حر إلى بطلان الوقف سم على حج • أقول • ولعل وجه ما مال إليه حر أنه قد يعلم على البقاء على الكفر وقد يعرفهم الغاء الشرط لفظه مشعر بفصل المصيبة اه عى عى حر (قوله ولو لم يجد) ولهم ينتقد فربة اعتبارا باعتقادنا أى وكوقف مصحفو يتصور ملكه لهاب كنية أوروره من أبيه ومثل المصنف الكتب العلمية كفى عى عى حر (قوله لا من كره) أى بشرى من أمياه كان نذر وقف ثمن أمواله واستنعم من وقته بعد النذر فأكراهه عليه الحاكم فيصحب وقته حينئذ فان امتنع من ذلك وانما لم على ما يرى فيه المصلحة عى (قوله ومحجور عليه بفسل) أى وان زاد ماله على دينه كان

فان جهل فيقتصره من  
الارض لان الظاهر أن  
الشركة يحب للملك  
ويجوز أن تكون الثقب  
متساوية مع تفاوت الحصص  
بأن يأخذ صاحب الثلث  
مثلا ثقبه والآخر ثقبين  
ويسوق كل واحد نصيبه  
الى أرضه

### ( كتاب الوقف )

هو لغة الحبس شرعا حبس  
مال يمكن الانتفاع به مع  
بقاء عيه بقطع التصرف  
فى رقبته على مصرف مباح  
والاصل فيه خبر مسلم اذا  
مات ابن آدم انقطع عمله  
الامن ثلاث صدقة جارية  
أو عمل ينتفع به أو ولد صالح  
يدعوله بعده وأنه والصدقة  
الجارية بحملة عند العلماء  
على الوقف (أركانه) أربعة  
(موقوف وموقوف عليه  
وصيغة وواقف وشرط فيه)  
أى فى الواقف (كونه  
مختارا) والتصرح بمن  
زادنى (أهل تبرع) فيصح  
من كافر ولو لم يجد ومن  
مبعض الامن مكر ومكاتب  
أو محجور عليه بفسل  
غيره

طريقه بل بعد الجراؤار تقع سمره الله الذي حجر عليه فيه عرش على حر (قوله وفي الموقف) حاصل  
 ما ذكره ثمانية شروط (قوله ولو مضوبه) أي ولو كانت العين التي يوقها المالك مضوبه عند  
 غيره فلا ينافي قوله الآتي **علاوة** قال حر ولومن عاجز عن انتزاعها (قوله أو غير مريئة) بأن ليرها  
 الواقف يؤخذ من عدم اشتراط الرؤية بحدوث الايمى وبه صرح حر في شرحه (قوله نعم يصح  
 وقف الامام الخ) عبارة حر نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول  
 المعمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ صرفه فيه منوط بالمصلحة كولى القيم ومن ثم لو رأى  
 تخليك ذلك لم يجز انتهى بحرقه قال عرش عليه وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وأما ما عت به  
 البلوى بما يقع الآن كثيرا من الرزق المصدرة على أماكن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير ويجعل  
 على غيرها كانت موقوفة عليه أو لافاته باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف  
 الاول فلينبه له فانه يقع كثيرا ومن هنا يفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبد بيت المال بأن  
 الوقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة وقوله كما يصل الحق  
 المستحق ولا كذلك العتق نفسه فانه ثبوت لئال ونقل عن عبد الملك بن مروان أنه ملك مصر  
 فأرسل لأهلها وزبرا يصكنف عن أحوالهم فكتب الوزير إليه ان الرب في بيت المال ما تائل  
 ويسمون ألف دينار وهذا خلل في خزائن الملك فكتب تحت خطه الفقر من المناق والحاجة نذل  
 الاعناق والمال الله وهو الزقاق أجز الناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم ينفدوا  
 عند لفتقها قال لا تحب أن ينسب البنا للنع والى غيرنا الاطلاق واستمرار الحسن من مكارم الاخلاق  
 والبكم هذا الحديث ينافي (قوله لا يفتونها) أي لا يذهب عنها (قوله أم منقولا) أي حيوانا  
 كان أو غيره ثم إذا أشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ما كولا لا ينبغي أن يأتي في فله ما ذكره  
 في البناء والقرى في الارض المستأجرة أو المارة اذا قلعا من أنه يكون مملوكا لواقف أو الوقوف  
 عليه الخ ومحلها حيث لم يأت بشرائها حيوان أو جزؤه فغن الحيوان المذبح على ما يأتي عرش على  
 حر (قوله كشاف) ولا يسرى وان جهل قدر حسنة أو صحتها حر (قوله ولو مسجدا) وحيث يذبح  
 على الجنب المكث في جميع الارض ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الانتداء فيه مع التباعد بأكثر  
 من ثلثائة ذراع وتصح النجبة فيه اذ في تركها انتهاك لمحة المسجد ومحج القصة فورا اذا كانت  
 قسمة افراز ولا يمتنع لانها بيع كاستناع بيع المسجد حول وبعضهم جوز قسمة غير الافراز  
 للضرورة فتكون مستثناة قل (قوله ويعتقان بوجود الصفة) الصادة بالموت لانه استحق عليه  
 حقان متجانسان قد سدنا أوها مع سبق مقتضيه وبه فارق ما لو ولد الواقف الموقوف حيث  
 لم تصر أم ولد شرح حر (قوله بناء على أن الملك في الوقف لله تعالى) علة لقوله ويعتقان مع  
 قوله ويبيطل الوقف بعقهما فان قلنا انه للوقوف عليه فلا يعتقان لخروجهما إلى ملك آدمي آخر فلم  
 توجد الصفة في ملك الملق ولا يبيطل الوقف (قوله يحق) عبارة حر في أرض مستأجرة لمرة  
 صحيحة أو فاسدة أو مستعارة مثلا ثم قال أيضا فلو قطع ذلك وتي منتفعا به فوقف كما كان وان لم يبق  
 كذلك فهل يصير ملكا للوقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أحدهما قول الجلال الاستوى  
 الصحيح غيرهما وهو شراء عقار أو جزؤه عقار أو يوقف مكانه وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل  
 نحوه الأذرى محمول على اسكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول محمول على عدمه بلزم القلع  
 أرض تقصو يصر على الحكم المذكور يخرج بنحو المستأجرة المنصوبة فلا يصح وقفها بالمع  
 دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الإزالة كما فني به الوالد انتهى وقوله فلو قطع ذلك الموقوف لا يفتأ يجر

ولو يجازى قوله (و) شرط  
 (ل) للوقوف كونه عينا  
 معينة ولو مضوبه أو غير  
 مريئة (علاوة) لواقف  
 نعم يصح وقف الامام من  
 يت لئال (تسفل) أي  
 تقبل النقل من ملك  
 شخص الى ملك آخر  
 (وتجدي لا يفتونها) نفعا بما  
 مقصودا مما من يادى  
 وسواء أكل النفع في الحال  
 أم لا كوقف عبد ويحس  
 صغبرين وسواء أكان  
 عقارا أم منقولا (كشاف)  
 ولو مسجدا وكذب ومعلق  
 عتقه بصفة قال في الرضة  
 كاملها ويعتقان بوجود  
 الصفة ويطل الوقف  
 بعقهما بناء على أن الملك  
 في الوقف لله تعالى أو لواقف  
 (و بناء وغراس) وضما  
 (أرض يحق) فلا يصح وقف



منفعة لأهل البيت وبين ولا مافي الذمة ولا أحد عبده لعدم تعينهما ولا مالا يملك (٢٠٣) لواقف ككثير من موسى بنعنه

لرجو كاب ولومعلا ولا  
مستولة ومكاتب لانها  
لا يقبلان النقل ولا ألتطو  
ولا درهم لازينة لأن آلة  
الهمو محرمة والزينة غير  
مقصودة ولا مالا يفيد نفعا  
كزمن لاريجي ولا مالا يفيد  
الافونه كطعام وربحان  
غير مزروع لأن نفسه في  
فونه ومقصود الوقت  
الدوام بخلاف مايدوم  
كسكك وعنبر وربحان  
مزروع (و) شرط (ن)  
للموقوف عليه ان يرتعين  
بان كان جهة (عدم كونه  
معصية فيصح) الوقت  
(على قفراؤه) على الغنياء  
وان لم يظهر فيهم قرينة نظرا  
الى أن الوقف تملك كالمعصية  
(لا على) معصية كعمارة  
كنيسة للتعبد ولو ترجما  
لأنه اعانة على معصية وان  
أفروا على التبرع بخلاف  
كنيسة تزلها المارة أو  
موقوف على قوم يسكنونها  
ويستنى من محبة الوقت  
على الجهة المذكورة ما مرص  
به المتولى من أنه لا يصح  
الوقت على الوحوش  
والطيور المباحة وأقره  
الشيخان وقال الغزالي  
يصح الوقف على حمام مكة  
(و) شرط فيه (ان تعين)  
ولو جماعة (مع ماسر) أى  
الوقت (على ذى) الا أن

من ربه ولا يحى هنا الحصة الناتية عن ملكه شئت لأن الموقوف لا يبيع (قوله) لا يملك (يعين)  
في نقله الذى بنفسه وكذا قوله لعدم تعينها الا أن يؤلف الماذكر بفقد شرط (قوله) ولا مافي الذمة  
نامل الذمة غير الوقت كأن كان يستحق عبد على آخر قرضا أو مسلا (قوله) و) عبارة المنافع ولا  
وقف نفسه قال مر لان رقبته غير مملو كله (قوله) ومكاتب أى كتابة صحيحة على الوجه بخلاف  
الكتابة الفاعدة اذا الغلب فيها التعليق ومر في المعلق عتقه بصفة محبة وقفه شرح مر (قوله) لا يملكها  
لا يغلبان النقل مثله مافي ذلك الحيل فلا يصح وقفه منفردا وان صح عتقه نعم ان وقف حامله صح فيه  
نما لأنه مرصحه في شرح الروض (قوله) ولا درهم لازينة أولتجارة فيها صرف ربحها للقراء  
وكذا الوصية بها كذلك اهـ مر وكذا وقف الحائكة لأن شرط الموقوف أن يكون مملوكا للوقت  
ور غير مملو كمن تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شئ من الحائكة ليكسكون  
لبس من يقرأ القرآن مثلا في وقت معين ليس من وقفه بل بفراغ من مهي يده سقط حقه منها وصار  
الارقيان رأى الامام فيصح تعينه على شئ رأى فيه مصلحة عتق على مر (قوله) ومقصود  
الوقف الدوام قال مر والمراد بالدوام بقاؤه مدة يصح استئجاره فيها بان تقابل باجرة وحينئذ لا رد  
الرباحين المغلوعة لأن استئجارها نادر مر (قوله) كسكك بخلاف عود البخور فإنه لا ينتفع به الا  
بشراكه مر (قوله) وربحان مزروع الخ أى فانه يصح وقفه للشم وفيه نفع آخر وهو التذرة  
مر (قوله) على قفراؤه والمراد بهم مافي الزكاة الا المكتسب لما يكتفي به هو ههنا هم اهـ قل قال  
عش على مر وينبى أن يكتفى بالصفحة لأنه لا يتبعه هذا اذا فضل الربيع عن كتابتهم لاسباب  
على حاجتهم اهـ سم على حج اهـ عش ولوقوف على الفقراء ثم صار فقرا جاز له الاخذ منه  
وكذا لو كان فقرا حال الوقف كافى السكنى اهـ وهذا من الحيل في الوقف على نفسه ومنها أن يشرط  
الوقف النظر لنفسه بآجرة من ريع الوقف وقبدها ابن الصلاح بآجرة للكل ومنها ما لو وقف على الفقيه من  
أولاد أبيه ليس فيهم فقيه غيره اهـ زى مائضا (قوله) وعلى أغنياء) والفقير هنا من يحرم عليه  
زكاة فيقبل دعوى الفقير من لا يعرف له مال ولا تقبل دعوى الغنى الا ببينة قل ويصح على جهود أو  
ضارى أو فساق أو قطاع طريق على المتصدق وفيه ما لا يخفى لأنه اعانة على معصية انتهى حل والظاهر  
أن محل الصحة اذا لم يكن الوصف القائم بهم باعنا على الوقف بان أراد ذواتهم بخلاف ما اذا قال وقت  
فلان على من يسرق أو يقطع الطريق فلا يصح قال مر بعد كلام ومن ثم استحسننا بطلانه على أهل  
الصفوف السابق لأن اعانة على معصية وهو مردود تقلا ومعنى اهـ بحروفه (قوله) عليك أى للغة كا  
بسريره (قوله) تزلها المارة أى ولومن أهل الذمة زى (قوله) فيصح الوقف على ذى) وكذا  
على أهل الذمة والمهاد والمساكين كالذى ان دخل بدرا نأما د فيها فان رجع صرف الى من بعده وكذا  
الذى لا يقبل بدرا الحرب مر ثم محل الصحة فيها يجوز تملكه للذى فلا يصح وقف مصحف أو عبيد  
مر على كافر وهذا يقتضى أى يصح وقف أصله أو فرع المملو عليه لأنه يملكه وقد يتوقف فيه والفرق  
ظاهر قل (قوله) كأن كان خادما كنيسة) نظري فيه بأنه اذا قال وقت على زيد الفاسق أو قاطع الطريق  
صح الوقف وههنا بخلاف ما لو قال على قاطع الطريق أو خادم الكنيسة وظاهر كلام الشارح أنه  
يتبع وان لم يخل ذلك الا أن يقال حيث كان الحامل على الوقف على الفاسق وقاطع الطريق وخادم  
الكنيسة للبشيين اصنافهم بهذه الصفة بلزعم عدم الصحة تأمل وعبارة شرح مر كالوقف على خادم

من عدم كونه معصية ومن هو زى (ا) (سكان تملكه) للموقوف من الوقف لأن الوقف تملك للنفقة (فيصح) الوقف (على ذى) الا أن  
يظهر بنفسه المعصية كأن كان خادم كنيسة للتعبد

(لا على جنين وبهية) ثم صرح الورق على عليها وعليها ان تصببه مالكمها لان وقت عليه (لا على) (قه) أي الوقت لتعذر تملك الانسان ملكه لانه حاصل ويتبع تحصل الحاصل ومن الوقت على نفسه أن شرط أن يأكل من ثماره أو ينتفع به وأما قول عثمان رضي الله عنه فوقه بئر رومة دلوى فيها كدلا لمسلمين فليس على سبيل الشرط بل اخبار بين الوقت أن يتبع بوقته العام كالصلاة بمسجد وقته والشراب من بئرها (و لا على) (عبد لنفسه) أي نفس العبد لتعذر تملكه (فإن أطلق) الوقت عليه (ه) هو وقت (على سببه) أي محل عليه لصح أولا يصح وإعلم انه يصح الوقت على الدراة الموقوفين على خدمة الكعبة ونحوها لان قصد الجهة فهو كالوقف على علف الدواب في سبيل الله (و لا على) (مرتد وسرى) لانهما (قوله) ولصاحبها يوما لعنه يومهم أو يوم عثمان الذي جعله المسلمين تأمل

كتبة لتعبد انتهى فقضاء ما أتى بالوصف المذكور في الصيغة تأمل وفي حل مانصه قوله كان كان خادم كنيسة التعبدان قال على فلان خادم الكنيسة أو كان في نفس الأمر كذلك وقد علم من بحاج للفرق بين يمين اليهود ونحوه اه (قوله لا على جنين) أي لأن الوقت تليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا في الوقت على أولاده إلا يسمى ولدان أو كان بابا لغيره نعم إن انفصل استحق معهم قطعا إلا أن يكون الوقت قد سمي الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كأشار إليه الأدهم وهو ظاهر ويدخل الحال الحادث أو لوقته بعد الوقت فإن انفصل استحق من غلة ما بعده انصافه شرح مر بحروفه (قوله وبهية) أي علوكة غفرت المسئلة في ثمر أو نحوه فيصح بخلاف غير المسئلة ومن ثقل عن التولي عدم صحته على لوحوش والطيور الباحشة شرح مر وعلى الجلال عدم صحة الوقت عليها بكونها لبست أهلا لا كحال قال قل عليه ومنه يعلم عدم صحة الوقت على الميت وعلى الدار ولعلى عمارتها إلا أن قال على طارقيها أو كانت وقفا اه (قوله) ان قصد به مالكمها) راجع للسنتين سل (قوله) لان وقت عليه) قضيت أنه لو ماتت الدابة أو باعها وانه يموت يكون منقطع الآخر وأنه لا يتبع مرفه في علفها قال على الجلال (قوله) لتعذر الخ) هذا يناسب القول الضعيف القائل بأن مالك في الوقت للوقت أو للوقوف عليه لأنه عين الوقت ولا يناسب المعتد وهو كون الملك تحت حنفى (قوله) لوقته بئر رومة) وذلك لما حاجر المسلمون استكراماهم للدينه إذ لم يكن فيها بئر عذب إلا بئر روم وكانت ليهودي واسه رومة وكان يبيع القرية منها بئذ فقال عليه من يشتري بئر رومة فيجعلها للمسلمين فأشترى عثمان رضي الله تعالى عنه فضعها ياتي عشر أدرهم فجعله للمسلمين وجعل لهم يوما ولصاحبها يوما فكان إذا كان يومه استقى المسلمون ما يكفهم يومين فلما رأى اليهودي ذلك قال لعثمان أفسدت على ملكي قباعة الناني ثمانية آلاف درهم وهي باسفل وأدى العقيق قرب مجمع الاسيال وكانت قد حرت ونقضت تجارتها فأحيها وجدها قاضي مكة الشهاب محمد بن محمد الحب الطبري في حدود الخمسين وسبع مائة اه من تاريخ المدينة للمهودي (قوله) فليس على سبيل الشرط) هذا الكلام يدل على أن التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البئر والمسجد يضر قائمه وراجعهم سم وهو ظاهر لأنه شرطه ذلك منع غيره من الاتقاع به في الوقت الذي يرده فاشبهه الوقت على نفسه اه ع ش (قوله) وعبد لنفسه) لتعذر تملكه قال مر لأنه غير أهل لملك نعم إن وقف على جهة قرية فكذلك مسجد أو رباط صح الوقت عليه لأن قصد تلك الجهة أو الملبض فالظاهر كما أفاده الشيخ أنه ان كانت مهاباة أو صدر الوقت يوم نو يتعفا كالحز أو يوم نو بفسيده فكالعبد وإن لم يكن مهاباة أو زرع على الرق والحرية قال الزركشي فلأمراد مالكم البعض أن يقف نصفه الرقيق على نفسه فالظاهر الصحة كالأوصى بد نصفه الحر ويؤخذ من العلة أن الأوجه صحته على مكاتب غيره كتابة صحيحة لأنه يملك كاخذه في الروضة عن المتولي ثم إن لم يقيد بالكتابة صرفه بعد العتق أيضا والأهفو منقطع الآخر فيبطل استحقاته وينتقل الوقت الى من بعده هذا إن لم يرجع والإبان بطلانه لكونه منقطع الأول ف يرجع عليه بما أخذه من غلته أما مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه شرح مر (قوله) فإن أطلق الخ) بخلاف ما لو أطلق الوقت على البهية ولم يقصد مالكمها فإنه لا يصح والفرق بينهما بين العبدان العبد قابل لأن يملك بخلافها كافي مر (قوله) فهو وقت على سببه) والقبول من العبد وهل للعبد اجبار على القبول لأنه لا يملك كتابا نظره حل الظاهر أنه له ذلك (قوله) ليس على أي فإذا كان السيد يصح الوقت عليه ولا يصح فإذا كان السيد لا يصح الوقت عليه كالأبد والحر في الجنين حل (قوله) واعلم الخ) وفي المعنى مستثنى من قوله ولا يعبد نفسه ع ش (قوله) وسرى) أما الماعذر المومن



وفي معناه ما في الضمان  
(صريحه كوقفت وسبيلت  
وحسبت) كذا على  
كذا (وصدق) بكذا  
على كذا (صدقة محرمة)  
أومؤبد (أومؤقوفة أولا  
تباع أولاتوب وجعله)  
أي هذا المكان (مسجدا)  
لكثرة استعمال بعضها  
واشتهار فيه وانصراف  
بعضها عن التملك المحض  
الذي اشتهر استعماله  
فيه وقوله كغيره ولاتوب  
بالواو محمول على التأكيد  
والافادة الوصفية كاف  
كأرجحه الروياني وغيره  
وجزمه ابن الرفعة ولهذا  
عبثت بأو (وكانت  
كحرم وأبديت هذا  
للفقراء لان كلامهما  
لا يستعمل مستقلا وإنما  
يؤكد به كأم فلم يكن  
صريحا بل كناية لاحتماله  
(وكنصفت) به (بع)  
أضافه لجهة عامة  
كالفقراء بخلاف الخفاف  
الى معين ولوجاعة فانه  
صريح في التملك المحض  
فلا ينصرف الى الوقت  
بنية فلا يكون كناية فيه  
والحق للموردي باللفظ  
أيضاً ما لو بنى مسجداً بنيت  
بموات قال الاستنوي  
وقياسه اجزاءه من نحو  
المسجد كدسرة ورباط

يلعبه بالمر في على ما جزمه الميمري ورجح الغزي الخافهما بالذي وهو الوجه ان حصل بدارنا  
مادامها فان رجعا صرف بل بعد ما شرح مر فلحارب ذي موقوف عليه صار الوقت كمنقطع  
الوجه الآخر كما عرفت بعض الشراح وهو ظاهر وعليه فالفرق بين المكاتب اذ فرق ظاهر شرح  
مر (قوله مع كثرهما) بخلاف الثاني المحسن ومن تحتم قطعه في قطع الطريق لانهما لادامها  
مع عدم كثرهما أي وبخلاف الذي أضافه له وان كان كافرا الا ان له دوا ما لا يقتل فالحال صريح من  
الأميرين المذكورين زي وحل (قوله بل أولى) لعل وجه الاولوية تنسوف الشارع للعقود الوقت  
فان لا يصح ما تنسوف اليه بلا صفة كالنية فكيف بغيره تأمل دعبارة سول قوله بل أولى وجهه ان  
التمسك بالتمليك فيه وانفرد في الصفة وهذا فيه تمليك للتمسك في الوقت على معين أو لعين على الضعيف  
القاتل بان الملك للوقوف عليه وبان التمسك لا يتوقف على القبول وهذا يتوقف على القبول في الجلة  
(قوله أومؤقوفة أولا تباع) أي موقوفة ما تملكها ولا تباع متعلقها لان الصدقة بالمعنى المصدري وهو  
التمسك لا توسط بالوقف ولا البيع وعدمه هذا ان جعلت صدقة مفعولا مطلقا فان جعلت حالا اندفع  
الاشكال عنها حيثما اسم للعين تأمل أي حال كونها متصفا بها (قوله وجعله مسجدا) فلو قال جعلته  
مسجداً أو لا عتاكف أو التجه صار قافاً ولا يتصله حكم المسجدة الا بلفظها كذا قال شيخنا مر  
والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد يجعله الاكتفاء أو التجهية تنسوفها عليه فراجعه قل على  
المجال (قوله لكثرة استعمال بعضها) وهو ما عدا الاخير وقوله وانصراف بعضها وهو الاخير فيما يظهر  
فما انصرف الاخير عن التملك المحض واشتهر في الوقت كان صريحاً فيه وقوله الذي اشتهر صفة  
لبعض وقوله استعماله أي استعمال البعض في الوقت وقوله أي الاصل (قوله كأم) أي في قوله  
مدة محرمة أو مؤبد (قوله لاحتماله) أي لتبر الوقت (قوله وكنصفت) التصديق مع هذه  
التران لا يعتد سوى الوقت ومن ثم كان هذا صريحاً فيه مر فانه صريح في التملك واعتراض  
بالجهة العامة أيضا قبل التملك كافي الوصية للفقراء فانهم يملكونها من غير احتياج الى قول اه  
سم (قوله فلا يكون كناية) اختار السبكي تبعا لغيره فيه أنه كناية فيه وهذا في الظاهر أما في الباطن  
فيعبر وقتا صرح به المرعي واصلح الرازي والمنوي وغيرهم كافي شرح الروض (قوله ما لو بنى مسجداً  
بنيت) أي فسكني البنية عن اللفظ لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالبناء عن ملكه لاحقيقة  
واقدر راسخ يحتاج الى افظ قوي يخرج عنه كقائه في الكفاية تبعا لما وردى ويؤول ملكه عن الآلة  
بمنزلة رافق محلها من البناء لا قبله الا أن يقول في السجدة كره الماوردي شرح مر (قوله  
وبينه اجزاءه من نحو المسجد) أي وفي البر المحنورة للسبيل والبقعة الحياء مقبرة قال الشيخ أبو حامد  
وكذا لو أخذ من الناس شيأ لينبئ به زاوية أو بطايفير كذلك بمجرد بنية شرح مر وأما آلات  
بنائهم فهي لا يؤول ملك ملاكها عنها الأبو ضهها في محلها من البناء مع تصدحو المسجد ويقول هي  
لمسجد بنوعهم قبول ناظرها وقبضها والانهي عار به لكن في باب النصب عن الماوردي  
ما يصح زوال ملك مالها بوضعه في البناء من غير احتياج الى ما ذكر فراجعه فانه الوجه اه  
نقل على المجال (قوله وشرط هـ) لما تم الكلام على أركانه الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي  
ثمانية والتعجيز وبيان للمصرف والازام شرح مر وهي شروط في الحقيقة لصيقته كابدل عليه  
قوله لا يصح توقيته وانظر الما يجعل ما ذكر شروطا في الصفة كاتصل في البيع وغيره بان يقول وشرط  
أن يسمي تأييد هـ اه (قوله تأييد) معنى أن ينفذ على ما لا ينقض عادة كالفقراء أو المساجد  
وكذا الرافعي في اسباب الموات في مسئلة حفار البر فيه بدله (وشرط هـ) أي الوقت (تأييد) فلا يصح توقيته كوقته على زيد سنة

دري بمنقول على الفقهاء  
 قال الشيخان وكله وصية  
 تقول الفاعل له لو عرضها  
 للبيع كان رجوعا قال ابن  
 الوفا وبني حنن أيضا أنا  
 ضاهي الشعرير كملته  
 مسجدا اذا جاء رمضان  
 (والزائم) فلا يصح بشرط  
 خيرى بئد لو بعد الرجوع  
 فيه بيع وغيره ولا يشترط  
 تغيير من شرطه نظرا  
 الى انه قربة كالنقل وعمل  
 من جعل الموقوف على كذا  
 ماضح به الاصل من أن  
 الوقت لا يصح بتغير قربة  
 وقت كذا لعم بين  
 انصرف فهو كبيع كذا من  
 غير كذا ومنه لانه لو قال  
 وقت على جاعة لم يصح  
 جهة انصرف فكذا اذا لم  
 يذكره أوولى وقرئ  
 مؤقلا وصحت ملك ماني  
 فانه يصح ويصرف للفقهاء  
 بان غالب اوصيا للفقراء  
 فيجعل الاطلاق عليه  
 بخلاف الوقت (الاقبول)  
 فلا يشترط (ولو من معين)  
 نظرا الى انه قربة ومند كونه  
 في المعين هو النقول عن  
 الأكثرين واختاره عن  
 الروضة في السرقه وقوله  
 في شرح الوسيط عن نص  
 الشافعي قال الاذرى وغيره  
 انه لم يصح وقيل بشرط  
 من المعين نظرا الى انه تعليق  
 وهو مارجح الاصل (فان رد عين بطل صفه) سواء أشرطنا قبوله أم لا ثم لو وقف على وارثه  
 وقت

أول من يقرض ثم على من لا يقرض من قال ع ش لوقت الوقت بشل الف سنة فينبى  
 الصعة واعتدله من وعن بعضهم خلافه سم وقوله بشل ألف سنة الخ قال من في شرحه  
 عما بعد بقا الدنيا الى ان القصد منه التأيدون الوقت كاقدم وكذا ان قال جعلته مسجدا سنة  
 فيصح ويعلق ذكر السنة ويكون مؤيدا اه قل وعمل البطلان أيضا اذا لم يعقب الوقت  
 بصرف آخر غير وقت والا فيصح كالوقفه على زبدية ثم على الفقهاء فيصح انتهى من (قوله)  
 فلا يصح تعليق قل الزكشي عن القاضي انما يجوز وعقل المجزوء الموقوف عليه بالوقت جائز وعليه  
 فهو كوصية أى في الرجوع من زوى (قوله) وكله وصية مثله في شرح من قال العلامة الرشدي  
 قال الشارح في شرح الهبة والمحصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثالث وفي  
 جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه لوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبه وارثه أى بعد  
 موت اوقاف اه بحروفه (قوله) وبني حنن حنن الخ وكذا لا يصح التأقيت كاقاله الامام لم يتأيد  
 ذكره الزكشي واعتدله من عبارة شرح الروض أما ما يضا فيه أى التحريم كقوله جعلته  
 مسجدا سنة فيصح مؤيدا كالزكشي شرطافسدا اه سم (قوله) اذا ضاهي الشعرير أى ضاهي  
 في انفسا كنه عن اختصاص الآدميين من بخلاف ما اذا لم يشاء التحريم كذا جاء شعبان فقد  
 وقت دارى على يد فلا يصح وبعبارة حل قوله اذا ضاهي الشعرير بان يكون فيه مقربة أى تظهر  
 فيه القربة والا فلا وقت قربة وقوله اذا جاء رمضان وهل يصح مسجدا من الآن اولا بد من وجود العفة  
 اخذ من التشبيه قرر شيخنا زى الثاني نظرا الى انه قربة وان لم تظهر فيه القربة فعدم ظهور القربة  
 لا ينافي كونه قربة اه (قوله) فلا يصح أى ان لم يتحقق مصعته من براه والا فيصح جزمنا من  
 (قوله) لا يصح بمجرد قوله وقت كذا أى وان أضافه الله تعالى على المعتمد كقوله وقت لله أو لفلان  
 شاء الله ولو قال وقتته على من شئت أو فاشئت فان كان عينه قبل ذلك صح والا فلا قل (قوله) فهو  
 كبيع كذا من غير كذا كمرش قد يقال بظهور الفرق بينهما فان الانسان ينفرده بخلاف البيع  
 (قوله) أوولى أى بل أولى (قوله) بان غالب الوصايا للفقراء أى ولانها أوسع لصحتها للجهول  
 والنسب ومباحته الاذرى من أن لو تولى المصروف واعترف به مصروف كذا قاله الفزى بأنه لو قال  
 طلق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تؤزم لفظ مجتمعا ولا لفظ متناهدا على المصروف شرح من  
 (قوله) لا قبول ولو وقف على مسجدا بشرط قبول ناظره بخلاف ما لو وجب له شرح من (قوله)  
 وقيل بشرط أى فوراً وهو المعتمد وعليه لا يشترط قبول من بعد البطلان الاول بل الشرط عدم الرد  
 وان كان الاصح أنهم يتفقون عن الوقت فان ردوا فخطع الوسط فان ردوا الاول بطل الوقت ولو ردوا  
 بعد الرد بعد له وعلمنا أنه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولد فلان ومن بحث له من الاولاد  
 ولم يقبل الولد لم يصح الوقت بخلاف ما لبعضهم شرح من (قوله) وهو مارجح الاصل عبارة من شرح  
 من والاصح أن الوقت على معين واحداً أو أكثر بشرط قبوله ان كان أملا ولا قبولاً ولينصت  
 الاجاب وأبلغ الخبر كالمهبة والوصية اذ دخول عين أو منفعة في ملكه قهرا بالارث بعد انتهى قال  
 ع ش لو وقف على جمع قبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل  
 عملا بشرط الصفة انتهى وقول من والا فاقبوله أى ان لم يقبله بطل الوقت سواء كان  
 الوقت أو غيره ومن ادلى له ناص فويله القاضي فيقبل له عند بلوغ الخبر أو قيم على المعنى من يقبل له  
 الوقت كافي ع ش اه (قوله) لو وقف على وارثه الخ عبارة شرح من ولا يشترط قبول ورثته كافي

لما لا يخرج من الثلث ولم يطل حقه رده كاهله الشيخان في باب الوصايا عن الامام (ولا يح) منقطع أول كوفته على من  
 سويلي ثم الفقراء لا تقطاع أوله وخرج الأول منقطع الوسط كوفته

وقد علمهم مورثهم ما فيه الثلث على قدر أصابعهم فيصح ويلزم من جهنهم بمجرد اللفظ فقراء عليهم  
 لأن الصدقة من الوقت دوام الوفاق فلا تترك الوارث رده إلا للضرورة عليه فيه ولا يترك أخرجه  
 إنك عن الوارث بالسكينة وقوفه عليه أولى انتهى بحروفه واشترط سم وسمل الفبول وقوله ولم يطل  
 خبره ويبنى أن يكون هذا في الرد بعد الموت (قوله) ولا يصح منقطع أول أي لأن الدرجة الأولى  
 بطله ما به هاتفرها فاقببه ذلك تسيب السوابب التي هي أوقاف الجاهلية اه سم ومن أفراد  
 منقطع الأول والوقاف وقتت على من يقرأ على قبري وأقرباني وأبوي بحسب اختلاف وقفته الآن أو بعد موتي  
 على من يقرأ على قبري بعد موتي فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزأ الزائد وعرف فقير صحح الأطلاق  
 من (قوله) لا تقطاع أوله) فيه تعليل الشيخ بنفسه ورد بأن المعل عدم الصحة ثم في شبهه مصادر لانه  
 جل الليل مغلتي السعوى لا تنفسها تامل (قوله) خصرة الفقير) صرح في الانوار بعدم اختصاصه  
 بقراء بلد الوقت بخلاف الزكاة شرح مر وفي عرش نقلا عن الزركشي لو وقف على الأقارب  
 انصت الفقير منهم أيضا خلافا للوقف على الجيران اه سم والأقرب جل الجيران على ما في الوصية  
 لما بهتم في الشريعة كما في عرش (قوله) الأقرب رجلا لارنا) ومن ثم لا يرجع عم على حال بل هما  
 مستويان ولا يفضل الذكر على غيره انتهى شرح مر واستشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف  
 الواجبة على الشخص حيث لم يمتنع فقيرها للأقارب وعدم تعيينهم أيضا في الوقف على الساكنين ثم  
 قد يخرج بأنهم مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله (قوله) لأن طلبة أرى أن يجعلها  
 للأزوين جعلها في أقاربه ربي عنه اه سم قال الشيخ سمل ولو كان الفقير الأقرب متهمدا  
 لدرجة فهل يجب التسوية الظاهر نعم وهو أحد احتمالي لواله الروايات وثانها الامر الى رأى  
 الحاكم اه (قوله) لما فيه من صلة الرسم) عبارة شرح مر لان الصدقة على الأقارب أفضل  
 فترتب فان تعذر الرد للوقاف تعين أقربهم اليه لان الأقارب مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف  
 اه (قوله) فان فقدت أقاربه الفقراء) أي وكانوا أغنياء (قوله) أو كان الوقف) هذه زائدة على  
 الظهور (قوله) إلى مصالح المسلمين) أي ان كان ذلك أهم من غيره وقوله ان الفقراء أي ان لم يكن  
 هناك أهم منهم (قوله) خصرة كذلك) أي الفقير الأقرب رجلا الى الوقف (قوله) لا يعرف أحد  
 انقطاعه) بخلاف ما إذا كان يعرف أمدا تقطاعه كالعبد والدة فانه يصرف للفقير الأقرب رجلا كان  
 يقول على أولادى ثم عبد زيد وأراد نفس العبد ثم على الفقراء فيصرف للفقير الأقرب رجلا مدة حياة  
 العبد كوقف ثم يندمونه ينتقل للفقراء (قوله) في المثال السابق فيه) أي في منقطع الوسط (قوله)  
 من ذكر) وهو الفقراء (قوله) فخصه للآخر) ومجمله ما يفعله والابان قال وقتت على كل منهما نصفه  
 لهما ويقال كذا كذا السبكي فلا يكون نصيب الميت منها للآخر بل الأقرب انتقله للفقراء ان قال ثم  
 على الفقراء فان قال ممن بعدهما على الفقراء فالأقرب انتقله للأقرب رجلا واقف ولو وقف عليها  
 وسكت عن يصره لم يبدعها فهل نصيبه للآخر أو لأقرب الواقف وجهان وجهها كما فاده الشيخ  
 الأول ومحمد الأندلسي ولوردة أحدهما أو بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للآخر اه شرح مر  
 (قوله) أن اختصاص نحو مسجد) في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين حل يجوز لغيرهم  
 بضمه الصلاة والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغاثر ان كلام الفقهاء في فتاويه

الواقف (شيأ) به قد كسر ان لا يجوز أن يفضل  
 أحدا أو يسوى أو اختصاص نحو مسجد كدرس أو باط بطلاقة

بهم المنع ثم قال الاستوى القياس جواز (وأول) الذى يترجح التمييز فان كان وقوعا على أشخاص معينة كى بدو عمرو بكر مثلا أو ذرية فلان جاز الدول باذنه من كان على أجناس معينة كالنكاحية والحنفية والصوفية يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن الموقوف عليهم فإن صرح الوافق بتدخل غيرهم لم يطردهم بخلاف آية وإذا قلنا يجوز الدخول بالأذن في القسم الأول في المسجد ولو بالظن والبراسة كان لهم الانتفاع على ما شرط الوافق للعين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الوافق اه ع ش على م (قوله كشافية) أى فلا يصل ولا يمتكف غير رعاية لغرضه وان كان كعدها الشرط ولو شغل شخص بمتاعه زمت أجرته وهل تكون لهم الاقرب لانهم ملكوا الانتفاع به لانتفعة ولو اقرض من ذكرهم وليد ذكر أحد ابعدهم فالوجه كبحته الاستوى انتفاع سائر المسلمين به لان الواق لا يرد تعطيل وقفه وليس احدم من المسلمين أولى به من الآخر شرح م مخصصا قوله الاقرب لا استوجه ابن حجر صرفها لمصلحة الموقوف كإثباته بخط الرشيدى (قوله انبع شرطه) أى في غير حاجة للضرورة كاستشرطه الذى لا تخالف الشرع وخرج بغيره بالضرورة وما لم يوجد من يرغب به الاعلى وجه مخالفته ذلك أى لما شرطه فإنه يجوز لان الظاهر انه لا يرد تعطيل وقفه وكذا لو اهبمت الدار للشرط عدم اجارتها لا مقدار كذا لم يكن عمارتها بالاجارته أى كتم من ذلك أوجرت بقدر ما بين بالمعارة فقط مراعاة لمصلحة الواقف لا لمصلحة المستحق شرح م

(فصل في أحكام الوقف القفظة) أى المتعلقة بلفظ الوقف وبعبارة ع ش قوله اللفظة أى التى هي مدلول اللفظ كالواو (قوله للتسوية) أى فى أصل الاعطاء وقدر المعطى سواء الذكر والانثى والخنثى لان الواو المطلق الجع (قوله وان زاد) الغاية للتعميم بالنسبة لقوله ماتنا سوا والرد بالنسبة لقوله ماتنا بعد يطن ويطنى كلامه منصوب على المفعول تزايد فى كلام الوقف على الحال قبل وقوله للتعميم لأن بعد تأتى بمعنى مع كاتى قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها على قول وأيضاً تأتى للاستمرار وعدم الانقطاع حج (قوله اذ المريد) أى به وله ماتنا سوا الخ ع ش كأنه قال وان سفلوا (قوله للترتيب) أى فلا يأخذ من الوقف يطن وهناك من البطن الأول ومن يطن أقرب منه أدا شرحه الروض لان كلمة بعد وضعت لتأخير الثانى عن الأول وهو معنى الترتيب حل أى فالمعنى عليه حال كون أولاد الأولاد يطنان بعد البطن الأول أى مرتين (قوله وعليه) أى على قوله وقبل المريد الخ (قوله والاعلى فالاعلى) بان قال وقت على أولادى وأولادهم والاعلى فالاعلى أو الأول فالأول كاصرح به أسدله ولو اختلف أهل البطن الأول والثانى مثلاً فى أنه وقت ترتيب أو تتركب أو فى المقادير حلقوا ثم ان كان فى أيديهم أو بد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو فى بد بعضهم فالقول قوله بالنظر لهذه الصورة وكذا الناظران كان فيده شرح م وقوله فالقول قوله أى بلا يمين على الاقرب انتهى ع ش والمراد من قوله فالاعلى ومن قوله فالأول الطبقة الثانية وبعبارة بالاعلى والأول بالنظر لما بعد من الطبقات ع ش على م (قوله ثم ان ذكره) أى مع ثم والاعلى فالاعلى اه ع ش وهذا صريح فى أنه اذا قال على أولادى ثم أولادى وأولادى ماتنا سوا كان للترتيب بين البطن الثانى والثالث وهكذا سائر البطون وقد يشكل بان ثم أى هاتين البطن الأول وباعدها فقط وليس بعدهما سوى مرتب وبجواب الترتيب فى المذكور أو لا يشرع فى الترتيب فيما يتناوله ماتنا سوا أو نحوه اه سم (قوله أو نحوه) أى ماتوا بالود (قوله وبدن الأولاد بنات فذرية) دليله قوله تعالى إبراهيم عليه السلام ومن ذر بنه داود وسليمان إلى قوله ويعسى ويأتى بعدوا غير والدليلت والنسل والعقب معنى القرية اه سم (قوله فى ذرية ونسل وقع الخ) وان بعدوا غير الأخيرة لمصدق كل من هذه الاربع عليهم شرح م (قوله وعقب) وهو ولد الرجل الذى يأتى بعده

كشافية (انبع) شرطه رعاية لغرضه وعمل بشرطه وتبصرى بذلك أعم مما عبر به

(فصل في أحكام الوقف القفظة)

(الواو) العاطفة (للتسوية) بين المتعاقبات (كوقت)

هذا (على أولادى وأولادى) على ذلك

أولادى وان زاد) على ذلك (ماتنا سوا) أو طنا بعد

(يطن) اذ المريد للتعميم فى النسل قبل المريد فيه يطنا

بعد يطن للترتيب ونقل عن الاكثريين وصححه السبكي

تبعاً لابن يونس قال وعليه هو للترتيب بين البطنين

قط فيقتل باقراض الثانى لصرف آخر ان ذكره

الواقف والاختص الآخر (دوم) والاعلى فالاعلى الأول

فالاول والاقر بالاقرب كل منها (الترتيب) ثم ان

ذكر معه فى البطنين ماتنا سوا أو نحوه لم يختص

الترتيب بهما والا اختص ويتنقل الوقف باقراض

الثانى لصرف آخر ان ذكره والا فخطم الآخر (ويبدل)

أولاد بنات فى ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد لمصدق

الاسمهم (الان) قال على

ويدخل الحمل في النرية والنسل والعقب كما في الروض ويدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات  
 لا يخرج عن أحدهما يعطى المتيقن إذا فاضل بين البنين والبنات ووقف الباقي إلى البنان ولا  
 يعرفه شيء في الوقف على أحدهما لا احتمال أنه من النسب الآخر شرح هر (قوله فلا يدخل أولاد  
 البنات) لانهم لا ينسبون إليه بل إلى آبائهم لقوله تعالى ادعوهم لأبائهم وأما خبر ابن هذيل في حق  
 الحسن بن علي رضي الله عنهما بجوابه أن ذلك من خصائصه عليه الصلاة والسلام كذا ذكره في السكك  
 شرح هر (قوله بالتبديد فيها) أي في المرأة أي في صفتها وقوله لبيان الواقع أي لأن النسب ان  
 كان شرعيا فلا أنساب لها أصلا وإن كان لغويا فالسكك منسوب إلى البنات معنيين أن التقيد لبيان الواقع  
 شيئا وفي الرشيدي على مر قوله لبيان الواقع معني أن كلا من أولادهما ينسب إليهما بالمعنى اللغوي فليس  
 لما فرع لا ينسب إليهما بالمعنى (قوله فلا يدخلون فهم) أي عند الإطلاق فلا وارد الجيع دخلوا من  
 (قوله ليس ولده) وعدم حملهم اللفظ على حقيقة ومجازه لأن شرطه إرادته لتسككهم له ولم تعلم هنا ومن ثم  
 وقعت للأولاد دخولهم كما قطع به ابن خيران وعلى فرض تسليم عدم الاعتبار بإرادته فهنا مرجح وهو  
 أثره في الولد الرغبة في الأرفاق غالباً به فارق ما يأتي في الوقف على المولى شرح هر وبني مالموقال  
 رقت على آباء وأمهات هل تدخل الأجداد في الأول والجدا في الثاني أم لا فيه نظر والأقرب الأول  
 إذ قل قياس عدم دخول أولاد الأولاد مع وجود الأولاد عدم دخولهم لأن قول فرق ظاهر بينهما  
 وهو أن الأولاد يتعددون بخلاف من ذكر من الآباء والأمهات فإنه لا يكون للإنسان أبوان فالتمييز  
 بينه المجلد دليل على دخول الأجداد والجدا فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملة في حقيقة ومجازه  
 عن علي هر (قوله) نعم إن لم يكن الأفروعهم استحقوا عبارة هر أما إذا لم يكن حال الوقف على  
 الأولاد ولد الولد هل عليه قطعاً صيانة للفظ عن الانقضاء فلو حدث له ولد فظاهر الصرف له لوجود  
 الحقيقة لا يصرف لهم مع السوية كالأولاد في الوقف عليهم ويحتمل خلافه واستبعاد بعضهم الأولاد  
 مردود وما عتد الأدرعي من أنه لو قال علي وأولادي وليس له الأولاد ولد وأنه يدخل لقرينة الجمع غير  
 ظاهر والأقرب ما صرح به كلامهم أنه يخص به الولد وقرينة الجمع يحتمل أنها لشمول من بعده من  
 الأولاد شرح هر وفي قول علي الجلال والمراد بالأولاد الجنس فيشمل الولد الواحد فيستحق  
 السكك لو حدث له ولد بعده شاركه ولا يدخل الحمل لأنه لا يسمى ولداً إلا إذا لم يكن له ولد ولأولاد ولد  
 يدخل حذراً من إلغاء عبارة الواقف ويستحق وهو جنين ويدخل في نحو النرية ولا يدخل الرقيق  
 ولما عتق استحق ولا يدخل الخنثى بلعان فإن استلحقه استحق حصته فيما مضى فيرجع بها قاله  
 شيخنا كوالده (قوله والمولى يشمل الأعلى) فيقسم بينهما أي بين الأعلى والأسفل على عدد  
 أولادهم كالأهم كلام البنديني وهو المعتمد لأعلى الجهتين مناصفة لتناول الاسم لهما ثم لا يدخل  
 الميراث وهو لا يسمان المولى حال الوقف ولحال الموت شرح هر (قوله فلو اجتمع المولى  
 على الوقف على أخوته حدث آخر وهو ممنوع كما أفاده المولى العراقي بأن الحلاق المولى على كل  
 غير مراد وأما الأخوة حقيقة واحدة والحالها على كل من المتواطئ فيصدق على كل من طرأوا  
 نوعه من الحلاق المولى عليها على جهة التواطؤ أيضاً والموالاته شيء واحد لا اشتراك فيه لاتحاد  
 التي مردود بمنع اتحادها لأن الولد بالنسبة للسيد من حيث كونه منما وبالنسبة للعقيق من حيث كونه  
 منما عليه وهذا مستقران بلا شك اه شرح هر بحروقه (قوله أنعم من تعبيره بالمعنى) أي لشموله

من ينسب إلى منهم) فلا  
 يدخل أولاد البنات فيمن  
 ذكر نظر القيد المذكور أي  
 إن كان الواقف رجلاً فإن  
 كان امرأة دخلوا فيه بجعل  
 الانساب فيها ولو بالشرعياً  
 فالتقيد فيها لبيان الواقع  
 لا لإخراج (الأفروع وأولاد)  
 فلا يدخلون (فيهم) أي في  
 الأولاد أذ يصح أن يقال في  
 فرع ولد الشخص ليس ولده  
 نعم إن لم يكن الأفروعهم  
 استحقوا (والمولى يشمل  
 الأعلى) وهو من له الولد  
 (والأسفل) وهو من عليه  
 الولد فلو اجتمعوا اشتراكاً  
 لتناول اسمه لهما وتعيي  
 بذلك أنعم من تعبيره  
 بالمعنى والحق

(والصفة والاستثناء بالحقائق المتماثلات) أي كل منها (ب) حرف (مشارك) كالواو والقاف، وتم بغيره بقول (لم يتخلها كلاً) طوبى لان الأصل اشتراكها (٢١٠) في جميع المتعلقات سواء أقدما عليها أم تأخراً أم توسطاً كوقت هذا على

الصفة (قوله والصفة) ليس المراد بها النحوية بل ما يفيد قيداً في غيره ع (قوله والاستثناء) الأصل في هذا آية فالجهد هم ثمانية جلدة إلى أن قال الذين تابوا جعله الشافعي رضى الله تعالى عنه راجعاً لقبول الشهادة والفقن وضماً، وحينئذ يفرض الله منه بالنسبة لتأخر جلته وأما جلدته المجلد مرت بدليل اه سم (قوله) بالحقائق المتماثلات (تنبيه) لا يتبع دعوى الاستثناء إلى الجمل بل يطفئ فقد نقل الرافعي في الأيمان أنه يعود إليها بلا عطف حيث قال القاضي أبو الطيب لو قال إن شاء الله أنت طالق عبدي ص لم يطلاق ولم يعتق اه شرح البيهقي اه شوري (قوله لم يتخلها) حال من المتعلقات وهلا قدر الشارح إن كادته تأمل (قوله وأخفاً) ولو وقع على زوجته وأمهات أولاده وبناته سالم يزوجن فترجعت واحدة منهن فترجعت ولا تمرد إذا طلق أو فورقت ففسخ أو وفاة فإن قيل لو وقع على بناته الأربع فزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاداتها فها هنا كذلك أجيب بأنه في البتة أثبت استحقاتها لانه الأربع بالطلاق صارت أرملة وهذا جعلها مستحقة لأن تزوج بالطلاق لا يخرج من كونها زوجة انتهى خط ص (قوله) فان تحلل المتماثلات ما ذكر اه كلام طويل فقال الاستثناء للتقدم وقت هذا على غير الفاسق من أولادى وأخفاً وأخوتى ومثال المتوسط كوقت هذا على أولادى الأمن يفتى منهم وأخفاً وأخوتى والذي يظهر أن المراد بالنسبة هنا ارتكاب كبيرة أو اضرار على صغيرة أو صغاراً ولم تلب طاعته على ما صوب به العدالة انتفاء ذلك وإن ردت شهادة ظلم مراً وأما وقفت وأخوتى فمما شرح مر قال عرش فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر والذي يظهر الاستحقاق اه (قوله) اختص ذلك بالمعطوف (الخبر) وهو الأخوة وسباهم وطفان جهة المعنى لأن جهة اللفظ (قوله) أعظم من تفسيره (بالجمل) لشموله القرون ومثل الأمام للجليل يوقت على أولادى دارى وحسب على أقرى بن ضيقى وسبب بيتى على خدمى المحتاجين وألا لأن يفتى أحدهم أى وإن احتاجوا فشرح مر (قوله) بغيرها أى المتقدمة والمتأخرة (قوله) وجود عاطف جامع كالواو إلى ابن الجوزي حروف العطف أربعة أقسام قسم يشرك بين الألف والثاني في الأعراب والحكم وهو الواو والقاف، ثم وحى وقسم يجعل الحكم للألف فقط وهو لا قسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا يبيده وهو الواو وأما شوري (قوله) بخلاف بل ولكن أى فلا يرجع ما بهما من الصفة والاستثناء لما قبلهما وكلامه يفتى اه لو قال وقت على أولادى بل على أولادى المحتاجين لم يطل الوقت للألف فتنكح بل للانتقال للألف لا لاضراب التقضى لا بطل الوقت عن الألف ويؤيد ذلك الانتفاء لا يبطى بعد وقوعه بخلاف الخبر فيحتمل فيه الانتقال والأبطال هذا ما ظهر لشيخنا ح بعد اطلاعه على عبارة قول المذكور فيها انتفاء الشرع للحكم المذكور ثم توقفه في الحكم اه وقوله للانتقال مقتضاه اشتراك ما بعدهما وما قبلها في الوقت

(فصل في أحكام الوقت المعنوية) أى التي تتعلق بعبارة الوقت (قوله) الموقوف ملكته) فيه بان الانتفاء كما لله تعالى سواء كانت موقوفة أم لا والجواب ما أشير إليه الشارح بقوله أى ينكح المحتسب قال مر وانما ثبت الوقت بشاهد معين دون بيقين حق تعالى لان المقصود به موقوف لدى اه

الجميع وإن كان العطف بهم قد قلعه الزكسى ثم قال والخيار أنه لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود عاطف جامع بلوضه كالواو والفاء، وبخلاف بل ولكن وغيرها وقد صرح بذلك ابن القنبري في الأصول وقال السبكي الظاهر أنه لا فرق بين اللفظ والمورد (فصل في أحكام الوقت المعنوية) (الموقوف) لا لله تعالى أى ينكح عن اختصاص قوله

محتاجي أولادى وأخفاً وأخوتى أو على أولادى وأخفاً وأخوتى والمحتاجين أو على أولادى والمحتاجين وأخفاً وأخوتى من ذكر الأمن يفتى منهم: الحاجة ناعمة بزوج أو أخذ الزكاة كافئ به القفال فان تحلل المتماثلات ما ذكر كوقت على أولادى على أن من ملت منهم وأخفت فتصيب بين أولادى كمثل حظ الاثنين والأفصل يملن في درجته فإذا التزموا صرف إلى أخوتى المحتاجين أو لا من يفتى منهم اختص ذلك بالمعطوف الأخير وتعبيرى بالمتماثلات أهم من تعبيرة بالجل وإلحاق الصفة المتوسطة بغيرها من زائد وهو العطف المتقول خلاف ما اختار صاحب جمع الجوامع من أنها تختص بما قبلها وقد بينت ذلك في حاشيتى على شرحه وغيرها وعلم من تعبيري يشرك أن ذلك لا يتقيد بالواو وان وقع التقييد بها في الأصل في الصفة المتأخرة والاستثناء تبعاً للامام في غير البرهان فقد صرح هو فيه بأن مذهب الشافعي السو لى

**(قوله فلا يكون للواقف)** خلافا للإمام مالك وللوقوف عليه خلافا للإمام أحمد ومؤنة الموقوف وعبارته من فوائده فالقن مؤنة من كسبه فان لم ينفذ ذلك في بيت المال في أغنياء المسلمين والعقار عبارة فيخلع حل وعبارته شرح هر فلا يكون للواقف وللوقوف عليه أي كائين هما في المذهب وحل الخلاف فيها بقصد به تمليك ريعه بخلاف ما هو مثل النحر يرضا كالسجد والمقبرة وكذا الربط والدرس اه أي مالك لله تعالى بالفاق **(قوله ونمرة)** أي حدثت بعد الوقف قال م ر ونمرة الموجودة حال الوقف للواقف كانت مؤبرة والاقولان أرجمهما أيهما موقوفة كاللح المقارن اه وقال قل كشمرة أي حادثة بعد الوقف والادهي للواقف ان كانت مؤبرة والانهي وقف فتياع وينتري بقدرتها من جنس أصلها فان تعذر فغيره فان تعذر عادت ملكا للوقوف عليه فان تعذر لأقرب الناس إلى الواقف ثم الفقراء أخذنا ماسياني وكذا يقال في الصوف ونحوه اه **(قوله وأغصان)** خلاف بوزن كتاب شجره معروف الواحدة خلافة ونصواعلى تخفيف اللام وتشديد بها من لحن العوام كقائه في التصاح وفي قل وأغصان خلاف وهو نوع من الضمائف أو نسه وكذا نحوه مما يتأخر قطعه أو شرط الواقف قطعه ثم قال الإمام ان شرط قطع الأغصان التي لا يتأخر قطعها مع ثمارها كانت له كذا في خط فراجعه وتأمله اه **(قوله ومهر بوطه)** عبارة م ر اذا واطت من غير الموقوف عليه شبهة منها كان كانت مكروه أو مطاوعة لا يمتد بفعالها لصغر أو اعتقاد حل وعذر وتخرج بالهر أرض المكارة فهو كأرض طرفها ولا يحل للواقف وللوقوف عليه وطؤها ويجادل به كالحكي عن الأصحاب وكذا الثاني كإجماع هنا وهو المتمدن والقياس عدم حدهما لشبهة الملك على القول به والحدود غراب للشبهات وسيأتي في لوصية الفرق بينه وبين الموهبة بل المنفعة حيث لا يحذر شرح م ر أي وهو أن ملك الموهبة أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أنه لا اجارة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة ونورث عنه للنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا نورث عنه النافع انتهى م ر وزى مع من على م ر وقوله فهو كأرض طرفها أي فيشتري الحاكم به عبدا صغيرا أو شقصا يقفه انتهى وإذا وطئها للوقوف عليه لا يلزم المهر والقيمة ولذا الحادث بتلفه أو بانقضاءه لان المهر وولد الموقوفة الحادث لا يلزمه للمد حيث لا شبهة كالواقف ولا أثر للملك المنفعة انتهى م ر **(قوله فيستوفى منافعه)** بنفسه ولو حصل من استيفاء المنفعة نقص في عين الموقوف كصاحب الحمام واستوفى الموقوف عليه الاجرة لزمه قيمة ما ذهبت النار من الرصاص بما قبض من الاجرة وصرف في مثله م ر **(قوله واجارة)** من نظره أو تأبىه سواء كان الواقف أو من شرط له الواقف النظر فان لم يكن أحدهما فمن يوليه الحاكم فان لم يوجد لم تصح اجارة المستحق بنفسه فتنبه لانه يقع كثيرا وكتب عليه م م قوله من ناظره انتهى م ر وقد تقدمت كل من الاجارة والاعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اه ع ش **(قوله وقد يوقف)** أي بالوقوف عليه ليسكنه ع ش والمتمدن جوازها هو واضح ان لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يشهد عدم الجواز اه ح ول هو الذي صرح به ع ش **(قوله بإذن الموقوف عليه)** أي لثاني لأنه فان كان جهة فينبغي أن يستقل الحاكم بالتزويج حل وقال البرماوى يزوجه بالشرع يستند وقوله ولا يزوجه له ولا للواقف أي مراعاة للقولين الضعيفين أي انتهاء ملكهما حل **(قوله ويغنى الموقوف عليه الخ)** وعلى هذا ليس له أن يتقلد به من هذا الاختصاص بموض حيث يوزن نقل اليد عن الاختصاصات بموضع وصيغة اه ح ل **(قوله بجلد بهيمة ماتت)** ولعل موت الموقوفة المأكولة جاز ذبحها للضرورة وبيع اللحم ويشترى بقيمتها دابة من جذها أو يوصى قبل بفعل الحاكم به ما يراه مباحة ولا يجوز بيعها حية وان لم يقطع بموتها لا يجوز

الآدى كالمقت فلا يكون للواقف ولا للوقوف عليه **(وفوائده)** أي الحادثة بعد الوقف (كأجرة ونمرة) وأغصان خلاف (دوله ومهر) بوطه أو نكاح (ملك للوقوف عليه) يتصرف فيها تصرف المالك لان ذلك هو المقصود من الوقف فيستوفى منافعه بنفسه وبغيره بأجرة واجارة من ناظره فان وقف عليه ليكنه لم يكنه غيره وقد يتوقف من غير اذنه ومعلوم أن ملكه للواقف في غير الحرم الحرفه قيمته على الواطئ ولا يطأ الموقوفة الأزواج والمزوجه لها الحاكم بإذن الموقوف عليه ولا يزوجه له ولا للواقف (ويختص) للوقوف عليه (بجلد بهيمة) موقوفة (ماتت) لانه أولى به من غيره (فان اتدبغ عاد وقتا) هذا من زيادى (ولا يملك قيمة رفيق)

ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالإيجور اعتاق العبد الموقوف **سئل (قوله ماتت) فلو لم تمت**  
**وأشرفت على الموت ففعل الحاكم ما فيه المصلحة من بيعها قبل ذبحها أو ذبحها وبفعل بلحما**  
**ما يراه مصلحة من بيعه أو بوعه فان لم يدر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه ويرى (قوله ماتت) أى**  
**بأن لا يذبح أجنبى أو الوفاق أو الموقوف عليه تعديا أما بغير تعدي فلا ضمان ولو جنى للموقوف جناية أوجب**  
**قصاصا اقتص منه وفات الوقت كالومات ولو وجب مال أو عني عليه فداء الوفاق ان كان حيا بأقل**  
**الامرين وجناية كواحده وان كان ميتا فدى من بيت المال ولا يندى من تركه الوفاق لانها انتقلت الى**  
**الوارث سئل وعبارة مرقه أنف أى من واقف أو أجنبى وكذا موقوف عليه تعديا كان**  
**استعمله في غير ما وقفه أو تلف تحت بدخا من له ما إذا لم يتعد ببلاته الموقوف فلا يكون ضمانا كالو**  
**وقع منه كوز سبيل على حوض فان كسر من غير تقصير قال العلامة الرشيدى قوله ولو كذا موقوف عليه لم**  
**قضى هذا الصنع ان الوفاق والاجنبى ضمانان مطلقا وظاهره ان ضمانا عليهما اذا أنقضا بغير تمكنان**  
**استعمالا فلو وقف بهاجارة مثلا فلأوسط لفظ كذا الرجوع القيد وهو قوله تعدى للجميع اه بحروده**  
**(قوله بل يشترى الحاكم) أى وان كان للموقف ناظر خاص مرقه كباقي قوله وقدم ذلك على الناظر**  
**لم قال مرقه في شرحه أما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو بغيره منها أو من أحد أهل البيت**  
**لوقف فأنشئ لوقفه هو الناظر كما أنشئ به الوالى المرحه الله تعالى والفرق بينهما بين بدل الموقوف واضح**  
**وما ذكره في شرح التلج انه موافق لبذل الرقيق الموقوف وهو المستحق اه بحروده (قوله مثل)**  
**أى ذكورة وأنوته وسائر جسا وغيرها حل وزى (قوله وبفقه مكانه) ولو حدث فيه أكساب**  
**قبل صدور الوقفية فلم تكن تكون وينبى أن يأتى فيه ماسيا فى نظيره من الوصى به اه بحيرة سم**  
**وعبارة قل قوله وبفقه مكانه أى بصفة من ألفاظ الوقف السابقة لان القيمة ليست ملكا لاحد**  
**وبذلك فارق بدل الانحية (قوله وجهان) أى قيل انه للأول وقيل انه للثاني شيخنا (قوله والمختار**  
**شراء تقصص) فان لم يدر رجوع للموقوف عليه ع (قوله لتعذر الرقبة) علة لقوله ولا يرد الخ (قوله**  
**وقدم في ذلك) أى الشراء (قوله لان الوقف ملك لله) أى والحاكم ما يأتى الشراء (قوله كسجرة) فان لم**  
**يمكن الانتفاع بها الا بأشوا فها وبعوه صارت ملكا للموقوف عليه لكتبا لاتباع ولا توجب بل ينتفع بعينها**  
**كأموالهم ولحم الانحية وهذا ما استوجهه خط سئل ولو أخلفت الشجرة بدلا كالوزن فله حكمها**  
**وكذا لو فرخت من جواربها ولومع بقائها ولا يحتاج الى انشاء وقف ومثله ولد ما وقف في سبيل**  
**الله انتهى قل (قوله ومسجد انهدم) ولو خيف على نقضه تقصص وحفظ ليعمر بمسجد آخر ان**  
**رأه الحاكم والاقرب اليه أولى لا نحو يروى باط انتهى مرقه وحج قال ع وشي لا يستحق أرباب**  
**الشائر للعلم أم لا والظاهر أن يقال ان من تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة حق بدستحق للعلم**  
**ان يشرى من لا يمكنه المباشرة كبواب للمسجد وفرائه لم يستحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا**  
**كله حيث لم يمكن عوده والادب على الناظر القطع عن المستحقين وعوده ان أمكن والا نقل لأقرب**  
**للساجد اليه وعبارة قل قوله وتعدرت اعادته أى بنقشه ثم ان يشرى عوده حفظه حتى وجوا ولو**  
**ينقل الى محل آخر ان خيف عليه لو في ولا حاكم هدمه ونقل نقشه الى محل أمين ان خيف على أخله**  
**لولى بهم فان لم يرجع عوده بنى به مسجد آخر لا نحو مدرسة وكونه بقر به أولى فان لم يدر المسجد بنى به**  
**غيره وأما غنائه الذى ليست لأرباب الوظائف بان كانت لعمارة وحصره وقناده فكفقه والأقرب**  
**لأربابها وان تعدرت أى الوظائف لعدم تقصيرهم كمدرس لم تحضر طلبت بخلاف امام لم يحضر من**  
**يصل معه فلا يستحق إلا أن صلى فى القيمة وحده لان عليه فعل الصلاة فيه وكونه اماما اذا تعدر أحدهما**

شلا موقوف (أنف بل  
 يشترى الحاكم بماله ثم)  
 ان تعدر اشترى (بعضه  
 وبفقه مكانه) رعاية لغرض  
 الوقت من استمرار  
 الثواب ولو اشترى بعض  
 فيه رقيقا فنى كون  
 النازل للواقف أو الموقوف  
 عليه وجهان قال فى الرقبة  
 هما ضعيفان والمختار  
 شراء شخص ورجحه  
 البتة قال لا يرد عليه  
 ما لو أوصى أن يشترى شئ  
 ثلاث رقاب فوجد نابه  
 رقيب وفصل ما لا يمكن  
 شراء رقية به فان الأصح  
 صرفه للوارث تمسك  
 الرقبة للصرح بانها تغلف  
 مالهنا وذكر الحاكم من  
 زبادى وقدم في ذلك على  
 الناظر والموقوف عليه لان  
 لان الوقف ملك لله تعالى  
 كاسم وتعبير بمثله الخ  
 أولى مما عر به (ولا يباع  
 موقوف ولو شرب)  
 كسجرة جفت ومسجد  
 انهم وتعدرت اعادته



في الآخر وهذا في مسجد يمكن فيه تلك الوظائف والا كجد بجانب البحر مثلا وصار أي المسجد داخل اللجة فينبغي نقل وظائفه أي مع فاعثها لاربابها لما ينقل اليه نفسه اه **(قوله)** وحصره الموقوفة (الباقية) أي بان صرح بوقفها ولا يكفي الشراء لجهته وحيث قد اوجود الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لانهم لا يصرون فيه بوقفية اه سم كاسياني في قوله أما الحصر الموهوب الخ **(قوله)** وجذوعه) يعني الخلفاء ما بين أسماها الذي في الأرض ورأسها كأي تفسير الخطيب وكذا جذوع عقارها الموقوفة على أربابها وبمثل انكسارها لو أشرفت على الانكسار أو ألهم أو كانت في أرض متأجرة ولم يزد ويبيع على أربابها فان له قلعا **(قوله)** ولانه يمكن الانتفاع به) وبه فارق ما لو وقف فرساعلى الغزو فكبر ولم يصلح حيث جاز بيعه شرح مر **(قوله)** وما ذكرته فيها) أي في الحصر والجذوع وقوله بصفتها في الحصر كونه بالية وفي الجذوع كونها منكسرة **(قوله)** وصحح الشيخان) ممتد أي ببيعها لما كان كان ثم ناظر خاص قياسا على سابق ويحتمل الفرق بين هذا وما تقدم حل **(قوله)** انه يجوز بيعهما ثلاثين) أي في حصول يسير من ثمنهما يعود على الوقف أولى من ضياعهما واستئنا من مع الوقف لصبر ورثتها كالعدم ويصرف لمصلحتها ثمنها ان لم يكن شراء حصر أو جذوعه ويجوز اختلاف المذكور في دار نهضة أو مشرفة على الانهدام ولم يصلح للسكنى وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وأقوى والله رحمه الله تعالى بان الرجوع منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أو على غيره وقال السبكي وغيره ان منع بيعها والحق ويمكن حل كلام القائل بالجواز على الباقية كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره للمهدم وهذا الحل أسهل من تضعيفه شرح مر **(قوله)** مئذنة) أي ان أمكن والافيصرف في مصلح المسجد وكالحصر تجارة الخشب وأما الركبة اذا لم يبق فيها فنعى سول **(قوله)** والقول به) أي يجوز البيع وهذا رد من الشارع على الشيخين اه **(قوله)** يؤدى الخ) ان أراد التأدية مطلقا فممنوع وان أراد التأدية في هذه الحالة فلا مانع من ذلك لانها بالضرورة سم **(قوله)** أو المشتراة للمسجد) ولومن ريعه ولا بد من وقفه وأما ما يشترى بطريق فلا بد ان يقفه الحاكم حل **(قوله)** عند تعذر اعادته) أي حالا وقوله قال الماوردي الخ ومع من هذه الأقوال يحمل أولا على ما ذالم يكن عوده أصلا وقد أتقرب الملبت أي الواقف ولم ينجح الباقر للمسجد وحل ثانيا على ما اذا احتاج اليه أقرب المساجد وقد أتقرب الملبت أي لواق وحل ثانيا على ما اذا وجد أقرب الملبت ولم يكن عوده ورابعها على ما اذا أمكن عوده حل ردى وهذا لا يظهر بعد قوله عند تعذر اعادته وقد يجب بان المعنى عند تعذر اعادته حالا فلا ينافي توقفها في التسليم تأمل وقال قل على الجلال تنبيه علم هاذ كراهية تقديم حفظ غلته لرجاء عوده فان تعذر صرفت إلى أقرب المساجد ان احتيج اليها ولا تصرفت لأقرب الناس إلى الواقف ان وجدوا والا فلفقراء وذلك لم يحل على كلامهم من التناقض اه

وحصره الموقوفة الباقية وجذوعه المنكسرة ادامة الوقف في عينه ولا يمكن الانتفاع به كمالا فوات كفاف في أرض المسجد وطبخ جص أو آجر له بحصره وجذوعه وما ذكرته فيها بصفتها المذكورة هو ما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الجرجاني والقرطبي والروى باني وغيرهم به أقيمت وصحح الشيخان تبعا للإمام أنه يجوز بيعهما ثلاثين ما يشترى ثمنهما مثلها ما قولوا يؤدى إلى موافقة القائلين بالاستبدال أما الحصر الموهوب أو المشتراة للمسجد من غير وقفها فتباع للحاجة وغلة وقعه عند تعذر اعادته قال الماوردي تصرف الفقراء والمساكين والتولى لأقرب المساجد إليه والروايات في كشف غلته عوده والامام تحفظ لتوقع عوده وتعيير بما ذكر أولى مما عبر به

### فصل

في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر وظيفته (ان شرط واقف النظر) لنفسه أو غيره (اتبع) شرطه

(أصل في بيان النظر على الوقف) أي وما يتبع ذلك من قوله ولواقف الناظر الخ **(قوله)** أو غيره) قال شيخنا بقوله كالوكل اه قل **(قوله)** اتبع شرطه) أي في استحقاقه النظر وكذا فباشر له مزيج الوقف وهو أجرة التل في الوقف وفي غيره مطلقا فان لم يشترط له شيء فهو متبرع الا أن فرض للمالك أجرة التل كما يعرفه فان أخذ شيئا من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرره ضمنه ولا يبرأ الأبرء لفقاضي وخرج بذلك ما يؤخذ ضيقة أرحلوا ان فقال شيخنا الزملي بجوازه نظرا لعمدة وضعه شيخنا زى ويظهر أنه ان بذله دافعه عن طيب نفس بلا اكراه وبلا خوف وذلك الوقت عنه وبلا نقص أجرة وقفه جاز ولا فلا وهذا يجمع بين كلامهما اه قل **(قوله)**

المسلمون عدد شروطهم  
 (والا) بأن يشترط لأحد  
 (٥) فهو (لقاضي) بناء على  
 أن الملك في الموقوف لله تعالى  
 (وشرط الناظر عدالة  
 وكفاية) أي قوة هداية  
 لتصرف بها هو ناظر عليه  
 لأن نظره ولا يعنى التبر  
 فاعتبر فيه ذلك كالوصي  
 والقيم ولو فسق الناظر لم يحد  
 عدلا ولا يلايته أن كانت  
 له بشرط الواقف والأفضل  
 كآتي به التوى وإن اقتضى  
 كلام الإمام عدم عودها  
 وذلك لقوة أذليس لأحد  
 عزله ولا الاستبدال به  
 والعارض مانع من تصرفه  
 لاسباب لولايته (وطيئته  
 عبارة على ما هو مضاف  
 وغنيوها وقسمتها) على  
 مستحقها وذكر حفظ  
 الأصل والفتنة من زيادتي  
 وهذا إذا أُلحق النظر له أو  
 فوض لجميع هذه الأمور  
 (فإن فوض لبعضها لم ينعقد)  
 كالوكيل وفوض لثلاثين  
 لم يستقل أحدهما بالتصرف  
 ما لم ينص عليه (ولو اوقف  
 ناظر عزله من ولاد) النظر  
 عنه ونصب غيره مكانه كما  
 في الوكيل بخلاف ما إذا لم  
 يكن ناظرا كان شرط  
 النظر لغيره حل الوقت  
 فليس لذلك لأنه لا نظره  
 حيث لو لمول هذا الغير  
 نفسه لم ينصب بدله إلا لما لم  
 كعمير بما ذكر أولى معاصره به

مما مر) أي من قوله ولو شرط الواقف شيئا بقصد اتباع حل (قوله) بأن لم يشترط لأحد) أي  
 بأن لم يشترط لأحد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه مر على (قوله) للقاضي  
 أي قاضي بلد الوقت من حيث اجارته وحفظه ونحوهما وقاضي بلد الموقوف عليه من حيث التصرف  
 وقسمه النية ونحوها كآتي في مال التيم وليس لأحد القاضيين فعل ما ليس له قاله شيخنا اه قل  
 على الجلال وس (قوله) بناء على أن الملك في الموقوف (الم) أي وأما على القول بأن الملك فيه الموقوف  
 فيكون النظر له وعلى القول بأن الملك للموقوف عليه يكون النظر له أيضا (قوله) بشرط الناظر) وإن كان  
 هو الواقف كآتي شرح شيخنا وشمل الاعمي والعتي قل (قوله) عدالة) ويشترط في منصوب الحاكم  
 العدالة الباطنة وفي منصوب الواقف العدالة الظاهرة وتعتبر الأذرى الباطنة فيه أيضا اه مر على وشرح  
 مر وفي سم ماض وعتمد مر اعتبار العدالة الباطنة في الجميع حتى الواقف إذا شرط النظر لنفسه اه  
 (قوله) كالوصي) يؤخذ من قوله كالوصي أنه لا يشترط فيه البصر شورى (قوله) ولو فسق الناظر (الم)  
 قال مر وعند زوال الأهلية يكون النظر للحاكم كآتي في السبكي لأن بعده من الأهل بشرط الواقف  
 خلافاً لأن الرفعة لا تجعل لأحد مقدماً فلا بد من النظر في السبكي لا يقدّم هو هذا في انتقال  
 ولأية السكاح للإمضاء يفسق الأقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة اه مجرّوه (قوله) أن كانت له  
 بشرط الواقف) أي بصيغته كآتي عن الفتاوى المذكورة فليراجع اه حل (قوله) وإن اقتضى (الم)  
 غايته في قوله عدالت ولايته اه حل (قوله) وذلك) أي عودها إليه فهو تعليل للأول (قوله) أذليس لأحد  
 عزله) أي لا عزل نفسه أيضا مر (قوله) وقسمتها على مستحقها) ويراجع مناعينه فلا يجوز له ولا غيره  
 أخذ معلوم قبل وقت استحقاقه ولا جعل المال تحت يده من حيث الولاية لا لاستحقاقه ليأخذ هو وغيره  
 منه قدر معلوم في وقت من شهر أو سنة أو غيرها ولا يجوز مثل ذلك للجباني ولا لعمال ولا لغيرها إلا  
 بإذنه وهم توابه فيه وله التولية والعزل وتزيل الطلبة وتقدري جواسمهم للمدرس بلا نظر ولوجه الناظر  
 مراتب الطلبة تزلّم المدرس بإذنه وله إقراض مال الواقف كآتي في مال التيم وله الإقراض على الوقت ولومن  
 ماله عند الحاجة أن يشترط الواقف أو أذن فيه الحاكم ويجوز الاستئناية في الوظائف قال شيخنا مر بما  
 السبكي ولا ينسب الامته أو أعلى منه كأمس وأجرة النائب على من استأجره لأعلى الوقت وسواء في ذلك  
 الوقت من بيت المال أو من غيره خلافاً لما ذكره الجلال السيوطي حيث قال بعده ما في الثاني اه (قوله)  
 لم يستقل أحدهما بالتصرف) كآتي الوصية لثلاثين (تنبيه) لو شرط النظر للارشد فالارشد من أولاده  
 دخل أولاد البنات ومتى ثبت رشد واحد لم ينتقل عنه برشد غيره ما لم يتغير حاله ولو تعارض بيتان برشد  
 اثنين فلا شتركا حيث وجدت الأهلية وسقط الرشد للعارض فيه ولو طال الزمن بين البيتين قدمت  
 النافذة اه قل (قوله) ولو اوقف ناظر) أي شرط النظر لنفسه عزل من ولا يخرج غيره من أرباب  
 الوظائف والمدرس والأمام والطلبة ونحوهم فليس له ولا للناظر ولا للأمام الأعظم عزله بغير سبب ولا ينفذ  
 عزله ويقتض عازله به وبطال بسببه إلا أن علت سيئاته وديانته وأمانته وعلمه اه قل (قوله) كما  
 في الوكيل لعل الأناب أن يقول كآتي المولى (قوله) لم ينصب بدله إلا لما لم) الذي أفتى به والشيخنا اه  
 لا يجوز لو كان الحاكم يقيم من تصرف عنه اه حل وتولية الحاكم غيره ليس لازماً لبل لانتهاه  
 فإذا عاد عاد الناظر كآتي سم (فرع) لو ضاق الوقت عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل  
 يشتم بينهم بالحسنة لأنه لا يجوز تخصيص بعضهم على بعض وليس للناظر إحداث وظيفة لم تكن في شرط  
 الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقت فيها ولا يجوز أن يقر فيها أخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز

بالطريقة مما شرطه الواقف ويسقى فاعل ذلك وينعزله ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء. ولاندرست قبيرة موقوفة ولم يبق لها أثر لم يجز للناظر اجارتها للزراعة مثلاً وان قصده من اجرتها لنحو مصالح الوقف والمجدول وان درس شرط الواقف وجعل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت الغلة بينهم بالسوية فان اختلفوا لولاينة عمل يقول الواقف بلايين ان كان حيال الوفاة والافتانظر من جهته ويقدم على الوارث ولو اختلفوا والافضل لديهم فان كانت اليد لكل قسم بينهم ولا يعتبر بقول الحاكم فتنفك الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث ما شرطه الواقف والا فتنافع الموقوف ككسب العبد فان لم يوجد في بيت المال ماعدا المعامرة اه قل

### (كتاب الهبة)

### درس

### (كتاب الهبة)

من هب بمعنى مرورها من يد إلى أخرى أو بمعنى استيقظ لشيء فاعلمها للاحسان فهي مندوبة وقد خرج من الذنب إلى غيره كجاسياً في ذكرها عقب الوقف لما ذكرته في مطلق ازالة الملك وان كان ذلك في ملكه وفي الوقف لا لملك قل وزى مع زيادة (قوله) نقال أي لغة وشرعاً فاجتمع اللفظ في اللفظ اقله شيء اكراً قد صواب الآخرة وأبى بإيجاب وقبول قال في شرح الهبة ويعتبر في التملك في الثلاثة أهلية التبرع وفي التملك أهلية الملك اه خضر على التحرير (قوله) وما يباقيها (بها) وكونه الاركان هي المراد عند الاطلاق (قوله) نفساً تمييزاً عن الفاعل أي فان طاب نفسهن لكم عن شيء من الصدقات والآية الثانية أهم من هذه ان تشمل الصدقات وغيره الآيات ان تشملان لهبة الصدقة والهبة شيخنا عزى وقوله على حبه أي المال وعلى معنى مع أو الضميمة تعالى فعل ظلية وأما وردتها وانما هو بالمشهد من الهبة وقيل تحابوا بالتخفيف من الهبة وهي الاكرام وقوله نادى بالفتح الدال ثم تعالى وأصله تهادوا وحذفت ضمة الياء لتقاعها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله) لا تحقرن جارة بابه ضرب مختار وكرم قاموس أي لا تستصفرن هدي تجارتها الخ ع من فاعل محذوف قال الكرمانى بمحتمل أن يكون النهى للعطية ومحتمل أن يكون للمهدي إليها (قلت) ولا يمتنع على المهدي إليها الإيجال للام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمتنع حله على العنيين اه فتح الباري شوري وعبارة سل فيه نهى اسكن شهما (قوله) ولو فرسن بكسر الفاء وسكون الراء كلف السحاح والقاموس وفتح السين كافى المشكاة ع ش (قوله) أي ظلفها أي المشوى المشتمل على بعض لحم النوى الذي قد ريمه اخذه فلا يمتنع به (قوله) بالمعنى الأول أي الأعم وهذا علم من قوله ولا وقد استعمل الأول في نزعها ع ش (قوله) تخليك تطلق عبارة شرح حر والتخليك لعين أودين بنفسه الآتي أو منفعة على ما يأتي بلا عوض هبة اه ثم قال بعد ذلك وخرج الوقف قال ع ش في لزوم التخليك المذكور للوقف على هذا الوجه نظر فان الشارع جعله شاملاً لتخليك الدين والعين والمنفعة ثم مر ظاهره على أنه لا تخليك فيه أصلاً من جهة الواقف بل من جهة الشارع اه بحروفه يؤخذ من قوله تخليك تطلق امتناع الهبة للحمل لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي لعدم تحققه اه ع ش على حر (قوله) يخرج اعترض بأن هذا يدخل حتى يخرج لانها ليس فيها تخليك حتى تدخل وعبارة حر خرج العارية لانها بائنة والملك يحصل بعدها اه (قوله) والضائفة فهي وان كان فيها ملك لكن لا تخليك والمعتد ان الملك يحصل بالوضع في التهم يرتب على ذلك ما لو حلف أن لا يأكل كل زيد طعاماً فأكده شيئاً فانه لا يباحث لانه ملكه بمجرد وضعه في فقه أي ملكاً مرعياً ولا يستقر ملكه عليه الا بالزاد أي بالبيع فصدق عليه أنه يأكل كل الاطعام نفسه اه اج وع ش (قوله) والوقف فانه لا تخليك فيه وان كان الموقوف عليه ملك المنفعة من جهة تملك الواقف حل وفيه أنه اذا كان لا تخليك

والوقف

فيه الحاجة للاحتراز عنه لانه لم يدخل في جنس التعريف حتى يخرج وبعبارة هر وخرج الوقت فانه  
 تخليك منفعة لا عين على ما قيل والاوجه أنه لا تخليك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي  
 فقال لا وجه للاحتراز عن الوقت فان النافع لم يخلو منها الموقوف عليه فخليل الوقت بل ينسبه من جهة  
 الله تعالى اه **(قوله)** بالتطوع غيره كالبيع والزكاة والتصدق والكفارة قال هر ويمنع التخليك فيها  
 أي الثلاثة بل هي كوفاء الدين اه قال عس وفيه نظر لان كونها كوفاء الدين لا يمنع ان فيها تخليكا اه  
 حج وكتب عليه سم والنظر قوي جدا اه ويجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا  
 قبل اداء المالك فاعطاؤه تفريع لما في ذمته لا تخليك مبتدأ وكذا يقال في التصدق والكفارة وعما يدل  
 على ان المستحقين ملكوا انهم ولان الحول لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة فانه لو نقص الصاب بسببه  
 لا يبيع على المالك زكاة فيما بعد العالم الاول وان مضى على ذلك اعوام اه بحرفه **(قوله)** فتعبري به  
 أي بالتطوع أولى لان كلام الاصل يشهد الزكاة وما بعد ما فيكون التبرع بغير ما مع وقد تمتع الاولوية  
 بان كلام الزكاة والتصدق والكفارة شيبة قضاء الدين فهي تفرغ لقيمة الدافع عما اشتغل به وملك  
 الآخذ لما كانه سابق على الدفع له فدفعه له كأنه عوض عما يشتهل به ذمت اه عس **(قوله)** لا احتياج  
 أي لا احتياج الآخذ **(قوله)** أولى أي لإتمام كلام الاصل أن اجتماعها شرط عس **(قوله)** عتبا  
 هو معقول ملك لخال من ضربه واللام في قوله لتواب التعليل **(قوله)** اكراما ليس بقيد كقوله السبكي  
 وانما ذكر لانه يلزم غالبا من النقل وقد يقال كقوله الزكشي احتراز عن عمن الرتبة اه هر واعطاء نحو  
 شاعر خوف ان هجوم اه قل **(قوله)** فهدية أيضا فلا دخل لها في الايقول ولا يعارضه تحتها نزعها  
 لان الهدى اصطلاحا غير الهدية وان زعم بعضهم زادها شرح هر وقال قل ومنها خلق للوك  
 المعروفة وكسوة نحو الخراج اذا قصد انفعها عدم الرجوع فيها **(قوله)** ولا عكس أي بالمعنى اللغوي وليس  
 كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدة في الخلف في حلف لا يتصدق لم بحث هبة ولا هدية أيضا أرحت  
 لا يهدى لم بحث هبة ولا صدقة أيضا أولا يهب حث بهما وعق عبده وبراءة منه من الصدقة كما يأتي  
 في الايمان قل **(قوله)** وأفضلها الصدقة نعم يحرم على من علم أنه يصر في هبة مبيعة قل ولو قال خذ  
 هذا واشترك به كذا تعين ما يرد التبسط أي أو تدل قرينة حاله عليه كما صرح لان القرينة عكس عليه  
 ومن ثم قالوا لو أعطى فقيرا درهما بيقين أن يفسد به نوبه أي وقد دل قرينة على ما ذكر تعين اه عس  
**(قوله)** وشرط فيها ما في البيع ومنه أن يكون القبول مطابقا للإيجاب خلافا لمن زعم عدم اشتراطها هنا  
 ومنه أيضا اعتبار الفورية وأنه لا يضر الفصل الاباجني والأوجه اغتفار قوله بعد هبتك وسلطتك  
 على قبضه فلا يكون فاصلا مضر التلقه بالمقدنم في الاكتفاء بالاذن قبل القبول ونظر في ما سرق  
 مزج الرحمن الاكتفاء به وقد لا يشترط صفة كما لو كانت ضمنية كأعنت عبدا عن فاعنته شرح  
 هر وخرج بالصيغة التي هي الإيجاب والقبول لإلزام الولي حليا متلا محجور أو الزوج زوجته فليس هبة  
 على العتد وهو باق على ملكهما ويصدقان أنه ليس هبة بالعين اه هر وعس **(قوله)** في البيع  
 ومنه تطابق القبول للإيجاب كما تقدم فلو أوجب له شيئين فقبل أحدهما وأبى قبل بضع لم يمس كقوله  
 شيئا عن والده خلافا للتخيط وان نسبه عن شيئا المذكور ولو وهب على أن يبيع فيه ما احتاج  
 اليه لم يمس ولو في الهبة للوك وما رددته **(قوله)** أهدي اليه سمن وأقطا زكزا فردا لكاه وقبل  
 الآخر فذلك من الهدية لا الهبة اه قل ولو أهدي له شيئا على أن يفضي له حاجة لم يفعل له  
 ردان بقي والأوبلة كقوله الاصطخري اه شرح هر **(قوله)** لكن تصح استدراك على من  
 قاعدة فهمت من قوله وشرط فيها ما في البيع ومن هنا إلى قوله وتصح بعمرى ورقتي مسائلها

وبالتطوع غيره كالبيع  
 والزكاة والتصدق والكفارة  
 فتعبري به أولى من قوله  
 بلا عوض وبزبادي في  
 حياة الوصية لان التخليك  
 فيها انما يتم بالقبول وهو  
 بعد الموت (فان ملك  
 لا يحتاج إلى الثواب آخر)  
 هو أولى من قوله عتبا  
 لتواب الآخرة (فصدقة)  
 أيضا وأوبلة لتب اكراما  
 له (فهبة) أيضا فكل من  
 الصدقة والهدية هبة ولا  
 عكس وكلها منقوبة  
 وأفضلها الصدقة والهدية  
 المرادة عند إطلاق مقابيل  
 الصدقة والهدية ومنها  
 قول (وأكراما) أي الهبة  
 بالمعنى الثاني المراد عند  
 الإطلاق ثلاثة (صبيبة)  
 وعقد وموهوب وشرط  
 فيها أي في هذه الثلاثة  
 (ما) مر في نظيرها في  
 البيع ومنه علم التلخيص  
 والتأنيث فتصكره من  
 زبادي (لكن) تصح

هبة نحو حنجر) ولا يصح  
بيعه كاسر (لا) هبة  
(موصوف) في القصة كما  
أشار إليه الزاوي في الصلح  
ويصح بيعه وهذا من  
زيادتي وخرج بهذه الهبة  
الهدية وصرح بها الأصل  
والصدقة فلا يمتنع فيها  
صفة بل يكفي فيها ما يتبر  
وقض (د) شرط (في)  
الواهب أهلية تبرع هذا  
من زيادتي فلا تصح من  
مكتب بغير إذن سيده ولا  
من زولي (وهية الدين)  
المستقر (لدين إيراد) فلا  
يحتاج إلى قبول اعتبارا  
بالمهي (ولغيره) هبة  
(مصححة) كما صححه جمع  
بما للنص وهو نظيره لم  
في بيعه

(قوله بخلاف صدقة  
واهدائه) ولو حق إنشئه  
واخذ دعوة وأهدى له  
هدايا ولم تسم أمهات الأب  
ولا ابن فهل تكون للآب  
أولادين وجهان أفشى  
التأني حين بأنه لا بد  
أنه يجب على أبيه القبول  
وأنهم يتركونه كالشرازي  
تكون ملكا للآب لا لهم  
بقصدون التقرب إليه  
تأمل وشره الوهي والقب  
في ذلك وهذا أقوى اه  
روض

مستأنة من قوله وشرط فيها ما البيع لكن بعضها استثنى من العقود عليه وهو الأولان وبهنا من  
شرط العاقد وهو قوله وفي العاقد أهلية تبرع وبهنا من الصيغة وهو قوله وهبة الدين للدين إيراد  
وبهنا من شرط الصيغة وهو قوله وتصح بعمري ورفي الخ كل من هذه الأربعة مطروح على مدلول لكن  
الدين للدين إيراد وقوله وتصح بعمري ورفي الخ كل من هذه الأربعة مطروح على مدلول لكن  
وكأنه قال ولكن شرط في الواهب الخ (قوله هبة نحو حنجر) بما لا يجوز ولا يخفى أن معنى الهبة فيه  
فلا يستعمله كتحليله كعدم تحوله كذا قاله حجج والمتمندان معنى الهبة فيه التحليل لا نقل اليد حل  
(قوله لا هبة موصوف) وإن عنيته في المجلس وقينه شرح مر ومنه يؤخذ عدم صحة هبة الأعمى فلا  
يكون واهبا ولا موهوبا له حل والمراد عدم صحته به بالهي الأخص بخلاف صدقته واهدائه فيصحبان  
من كافي عني على مر (قوله بهت) أي في الهدية وقوله وقض أي في الصدقة ومقتضاه أن تلك الهدية  
يجزى بالهبة وإن لم يقبضها له التصرف فيها حينئذ وفي شرح الهبة لا بد من ملكها من القبض  
والمن في عبارة الشارح أن قوله وقض رابع لكل من الهدية والصدقة شيخنا (قوله الوهاب  
أهلية تبرع) أي في المنحأ أهلية الملك أي التملك وهذا قد يفهم منه أنه لا يشترط في المنحأ الرد بل  
يفتني صحة قبول الطلق للهبة وفي خاتمة سم على حجج فرع مثل شيخنا مر عن شخص بالغ  
صدق على ولده ثم يفرقه يملكها الوالد برقعها في يده كالأستطاب أو اصطاد أم لا يملكها لأن القبض غير  
صحيح فاجاب بأنه لا يملك المسمى ما صدق به عليه لا يقبض وليه اه ولا يحرم الدفع له وبمحل ذلك من  
البيع على الإباحة وبمحل الجواز حيث لم يدل قرينة على عدم رضاه الولي بالدفع سيما إذا كان ذلك يعود  
على ديانة النفس والرد لا يقتصر حينئذ عني على مر ولا يصح عقد الأعمى ولا يقبض ما صدق به عليه  
أزهد له أو وهبه ولا اقراضه ما صدق به أو أهداه لغيره وأخذ ما يقتضي ما ذكر وخالفه بعض مشايخنا  
فوجب ذلك لأطابق الناس على فعله وهو الإباحة إلى الهبة الخاصة وسأيت في قسم الصدقات ما يدل له  
وضع لم يجوز ولكن يقبله الحاكم إن لم يكن له ولي أو كان فاسقا والأقبل له ولي ولو وصيا أو قريبا فإن  
إن قيل انزل الآن كلف أبأ أو جد له ولو وجب الولي لم يجزوه قبل له الحاكم إن كان الولي غير أب أو جد  
والأب والجد ينزولن الطرفين والهبة للجد والدابة كالوقت عليها فلا يصح إن قصدوا أو أطلق في الدابة  
ونصح في غير ذلك ويقبل مالك الدابة ما ربح لها يقبل البعد ما وهبه وهو لبيده التي المسكاتب  
بقوله وإن كان الواهب سيده اه قل (قوله وهبة الدين الخ) تنقيده قوله وشرط فيها ما في البيع  
ومقتضاه لا بد من قبول أي إلى هذه الصورة (قوله المستقر) خرج به مجموع الكتابة لتعريضها  
لشروط حل وبعبارة عني على مر قوله المستقر المراد به ما يصح الاعتياض عنه ليخرج مجموع  
الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء (أقول) والظاهر أن التقييد بالمتن لما ذكره من الخلاف  
في هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير له تفرقناه لا تصح هبة لغير من هو عليه قطعاً والافتحور  
الكتابة يصح الإبراء منها فيبقى صحته بها لا يسقط اه بحررقة فيكون التقييد لاجل قوله ولغيره هبة  
مصححة (قوله إيراد) أي صريح بلفظ الهبة أو الصدقة وكتابة بلفظ التركة قل (قوله ولغيره هبة  
مصححة) هذه طريقة للشارح والتمتع بالطلان مر (قوله وهو نظيره ما مر في بيته) المتمدني  
للمتن بالطلان لأنه غير مدعور عليه لانه ما يقبض من الدين عين لادين والمتمدني للمقبس عليه  
لكنه وبقري بين صحته جميعه وعدم صحته بهت بأن بيع ماني القصة التزام بتحصيل المبيع في مقابلة الثمن  
فلم يستحقه الالتزام فيها جميع بخلاف هبة فانها لا تضمن الالتزام إذا تعاقب فيها فكانت بالوعد  
الذي لم تنصو وتأمل مذنبه دفع ماني شرح النهج والاسعاد وغيرهما من نحو حجج هذا على ذلك والمحكم

بصفة بته بالآدم من جميعه اه شرح به **(قوله بل أول)** لانه اذا ضحك يبعه مع كونه مقابلا  
 بعوض فتهه أول الاذرعوا فبسر **(قوله وما تقرر)** أي من قوله هي عليك تطوع الخ  
 وقوله بناء على ان الخ ما وجده البنا في هذا الذي بعده **(قوله ليست بذلك)** أي فلتا صبح جبتها  
**(قوله عارية)** أي فاذا انتفتضت التيب بخلاف القول الثاني **(قوله والثاني أنها عليك)** أي فصح  
 جبتها وهذا الضم والشد وعليه فلا تفرق بالقبض وهو الاستغناء بالقبض العين ثم قال به ووافقت  
 الاجابة بلا استياج بالانقرا لاجرة بالتصرف في المنفعة او قوله وهو بالاستغناء يؤخذ منه أنه لا يؤسر  
 ولا يبره اه سم على ابن حجر **(أقول)** ويؤخذ منه بأن المال لا يرجع متى شاء لعدم قبض المنفعة  
 قبل استيفائها وقوله ووافقت لاجرة أي حيث جعل فيها قبض المنفعة بقبض العين حتى يجوز التصرف  
 فيها بالاجارة وغيرها اه ع **(قوله وضح بعري الخ)** هذا في قوة الاستثناء من قوله وشرط فيها  
 ما في البيع اذ كان قضاء الفساد لها على التأكيد **(قوله أي جعلته كعمر ك)** أو بعبارة  
 عمر ك أو ما عتقت بفتح التاء لأن قال عمر ك قال أو عتقت بضم التاء أو عتقت فلان أو عتقت  
 حوت ويشترط معرفة معنى هذه اللفاظ كما في شرح **(قوله والاولى انما شرط)** وانظر لزومه أو  
 جعله قالوا بل ليس بالواضح يصح به القصد بوجود الشرط الفاسد الذي لا يفسد الا اذا حل **(قوله)**  
 العمرى بعري التاء في النعم **(قوله أي لا تعمروا ولا ترجوا)** منه يعلم ان عمر وأرجو  
 ميبينان لما في اسم فاعله وأمرح منه في ذلك قوله **(قوله ك)** كأي به أيا ما رجس عمر عري  
 فاقته للذي أعطها لارجع الى الذي أعطها واهم اه ع **(قوله رقب موت الآخر)** من باب  
 دخل بخار اه ع ش على به **(قوله وشرط في ذلك وهو)** أي لو لم أبلو له الصبر به  
 أي لا يضمن نقل الشيء وهو لولاه من مكان الى مكان آخر بقصد القبض شيئا وعمل هذا الشرط في  
 الحرفة الضمنية كان قال اعتق عبك عن لانه كأن قال أو بعبارة وعتقت معنى **(قوله باله الطلقة)**  
 أي السالبة للعبية والصدقة قال به والمبة الفاسدة بالقبضة كالمسححة في عدم الضمان لا لا  
**(قوله قبض باذن)** فلو عتقت بغير اذنه ولأذنه ورجع عن الاذن أوجب أو أعتق عليه أو حجر  
 عليه كعبته الزركشي أو ما أحد ما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه قتل الواهب رجعت عن  
 الاذن قبله وقال التيب بعد صدق التيب لان الاصل عدم الرجوع قبله خلافا لما استظهره الأندلسي من  
 صدق الواهب ولو أقبضه وقال قصدت به الابداع أو العارية وأنتكر التيب صدق الواهب كأي  
 لاستقصاء به **(قوله أو كان الواهب يبدل التيب)** غلبة في قوله باذن فيه من واهب كايهم من شرح  
 به ويشترط مضي مدة يمكن فيها القبض بعد الاذن كظهره **(قوله الا أنه لا ياتي بالاتلاف)** أي  
 كان الاتلاف بغيره لا لكل الواعق وأذن فيه الواهب فيكون قبضا بقدر اتلافه قبل الاذند  
 التيب اه زى **(أقول)** فليس ما هو العتد في الضمانية من أن المال بالوضع في المان غير متعلق  
 بالوضع في الوهب بل بالتمتظ باضيعة أي في العتق ع ش على به **(قوله والوضع بين يديه)**  
 أي اذن من الوهب للقبض بالقبض ولا يمتد ولا يمتد كفي حيث كان الموضوع بين يديه من أهل التذن  
 بخلاف البات فلا يمتد بالوضع بين يديه بل لا يمتد ولا يمتد كفي حيث كان الموضوع بين يديه من أهل التذن  
 اه **(قوله فلو لم)** أي الواهب والتيب بل على الاعمال الملهية والصدقة فبما يظهر ع ش  
 وجه اه زى على أو يحجره او يفسد من المنة والتقصي أي من تمامها اه **(قوله خالفه واره)**

الوضع بين يديه بلا إذن لانه غير مستحق القبض كقبض الوادعة فاعتبر تحققة به بخلاف البيع (فلومات شمل  
أحدهما قبله) أي قبل القبض (خلفه وارثه) فلا ينفسخ العقد بموت أحد المدينين إلا بالرضا الآخر (ملازم بالرضا الآخر  
ملازم بالرضا الآخر) كذا في الإكراه والعهود

شمال

البيم (فلومات

مثل ذلك الرجوع فله بعد موت مورثه الرجوع في الهبة كأن يقول رجعت في الهبة وله الامتناع من القبض ومن الاذن في الاقباض ويكون ملكه كاقتره شيخنا العز بن زى وعبارة قول قام وارثه في الموت وشي له الجنون والسفيه دون المفقى عليه الا ان أيس من زواله فكالجنون ويقض محجور النفس بنفسه لملكه اه **(قوله)** ثلاثين في ذلك الى العقوق راجع الى الفرع والشحناء راجع للاصل والشحناء المحقود العداوة اه شيخنا وهذه الملة تقتضي ان هذا لا يخص بالعطية بل ثلثها التودد في الكلام محجور ومن ثم قال الدميري لا خلاف أن القسوة بينهم أي الاولاد مطلوبة حتى في التبريل قاله حج **(قوله)** عند الاستواء في الحاجة أي والعالم والورع أي ولم يكن أحدهما عاقا أو يصر في ما دفعه له في العاصي حل **(تنبيه)** يسن لوالد العدل بين أولاده تخيرا تنقوا الله واعبدوا بين أولادكم فيكره تركه وكذلك الاخوة في الحديث - في كبر الاخوة على صغيرهم حتى لو كان ولد له ورثة الا كبر من الاخوة بمنزلة الاب وتسبب القسوة في الاصول فان فضل فالام أولى ونفضله في الارث للفظ العصب وبهنا الرجم وهو أقوى فيها لاحتياجها وتردد شيخنا في تقديم زيارة قبرها والعقوق من الكبار وهو ايدأها أو أحدها ابداء ليس بالهين مالم يكن ما آذاه به مطلوبا شرعا كترك عبادة أو فعل حرام أو مكروه اذا تركه بالاصل وآذاه الفرع بسببه وليس من العقوق مخالفة الاصل في طلاق زوجة يجبها أو بيع ماله أو مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم على الأصل ذلك انطلق واستمع قدرته فان قلت صلة الاقارب سنة وهي فله ما يقدره واصلا وتحصل بحال وقضاء حاجته بارة ومكانة وارثا لسلام ومخالفة السنة لا تحرم وهذا قطع هذه السنن من الكبار قلنا كون ذلك كبيرة ليس مخالفة السنة فقط بل لمسامح ما يترب على ذلك من الاذية التي لا تحتل فيحصل على ما اذا عزمه بشي ثم قطعه وتقرر وبذلك رجائي على التحريم **(قوله)** ولاصل رجوع فيما أعطاه ولا يرجع له لثبته وأودبه وهو منسوب ان الفرع عاصيا بحيث يصر في ما يعطيه له في المعصية فان عين الرجوع طريقا فله الى كفه عن المعصية كان واجبا حل وعبارة شرح هر ولاصل رجوع الخ وبكره الرجوع من غير عذر فان وجد لكون الولد عاقا أو يصر في معصية نذره فان أصر لم يكفه كما قاله وباحت الاسنوي نذره في العاصي وكراهته في العاق ان زاد عقوقه ونذره ان أزه والسنن ان لم يندأ أي الرجوع شيئا ولا نذر عسى عدم كراهته ان احتاج الاب لنفقة أو دين بل نذره حيث كان له غير محتاج له ووجوده في العاصي ان غلب على الظن تعيينه طريقا الى كفه عن المعصية شرح هر ومنه الخفية عكس مذهبه وهو الرجوع فيما هو حب لأخيه دون ما هو به الأصل لفرعه **(قوله)** رجوع ولا يمين القور بل لذلك من شيئا وان لم يحكم به ما حكم شرح هر **(قوله)** فيما أعطاه بهية أو صدقة أو هدية اه شيخنا وير والمراد اذا كان عينا كما في شرح هر ثم قال فلو أراه من دين كان عليه امتنع الرجوع جزا مساويا قلنا انه عليك أم اسقاط اذ لا يقاوم للدين فأنه ما هو به شأنك اه مجرور وفيه أيضا يتيقن غراس متب وبناؤه أو يقلع بالارض أو يملك بالقيمة وزرعه الى الحد لاستمرامه بزرعه له حال ملكه الارض ولو عمل فيه نحو قصارة أو صغى فان زادت به قيمته شارك بالزائد والافلاشي له اه مجرور **(قوله)** الا والوالد واختص الوالد بذلك لانقضاء التهمة فيه اذا طبع عليه من اثاره ولو انه عقر نفسه بقتل نفسه انه امتنع الرجوع حاجته أو مصلحة ولو وجه وأقبضه ويات فادعى الوارث صدوره في الارض والنهب كونه في الصحة صدق الثاني جيبه ولو أقام يمينين قدمت بينة الوارث لان معناه يادع علم عمل ما تقرر ان كان الولد حر اهان كان رقيقا فالهبة له يده كعالم عاصر شرح هر مفرقا **(قوله)** وتتم

بالاقباض من زيادتي  
(وكره) لمط (تفصيل في عطية بضعة من فرع أو أصل وان بعد سواها الذكر وغيره ثلاثين في ذلك الى العقوق والشحناء والتمسعي عنه ولا امر بتركه في الفرع كافي الصحيحين قال في الروضة قال الدارسي فان فضل في الأصل فيفضل الامور كراهة التفصيل عند الاستواء في الحاجة أو عودها كما قاله ابن الرفعة والتصرح بذكر الكراهة مع افاضة حكم التفصيل في الأصل من زيادتي (ولاصل رجوع فيما أعطاه) لفرعه غير لايحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيها يعطي وله رواه الترمذي والحاكم ومجناه وقيس بالوالد كل من له ولادة (زيادته المتصلة) كسكن وتتم

(صفحة) أي من غير معالجة للسيد في كان بمعالجة أو بأجرة فلا يمنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكاً حج حل (قوله) قارن العينة عبارة مـر وليس منها أي الانفصلة حل عند القبض وان انفصل في يده اهـ وعليه فالمراد بالعينة هنا بمنزل العقد والقبض وما بينهما اهـ عـش (قوله) بخلاف الانفصلة كوله) أي حدث عنده (قوله) وكذا حل حادث) أي بعد القبض كما فيهم من قوله لم يثبت له عـش قال التوربي وفصله بكذا لأنه غير منفصل اهـ قال مـر وللاواب الرجوع قبل انفصاله على المتعمد فان انفصل أخذه التهب (قوله) من غير ابرارش النقص وانظر لو كان النقص المذكور بخيانة من الفرع والوجه أنه لا يجب فيه شيء لا حينئذ كان على ملك الفرع سم (قوله) سلطته أي استيلائه فيمثل ما يأتي في التخرم ثم التخلل شرح مـر (قوله) فيثبت الرجوع بزواله أي فيثبت الرجوع بعبه كده أو بعنه بالنسبة لما باعه نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه بأن كان الخيار له أي للفرع أو لمعاليه الرجوع وشمل كلامه ما لو كان البيع للاصل والواب فيثبت الرجوع شرح الرمل ولوزرع الحب الموهوب أو تفرغ البيض امتنع الرجوع كما يجزم به ابن القري في رونه وبقر يندو بين نظيره في النصب حيث يرجع الملك وان تفرغ وبت لان استهلاك الموهوب يفسد به حق الواهب بالسكنة واستهلاك النصب ونحوه لا يفسد به حق مالكه اهـ مـر شرح مـر (قوله) سواء زالت زوال ملكه) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارش ويجوز الحجر بالنقص قد يشوق في الا أن يقال السلطنة عبارة عن التصرف وهو لا يتصرف حينئذ حل حل فالحجر وتعلق الارش يزول السلطنة بمعنى - وإما التصرف ولا يزول الملك لانها بقا (قوله) كأن حجر عليه فليس) أي على الفرع عـش (قوله) أو تعلق أرض جناية له) أي لأن ينفذه الرابع مـر (قوله) واكتبه) أي كتابته بحيث ما يجوز شرح مـر (قوله) وسواء أعاد الملك اليه) نظم بعضهم ذلك فقال

وعائد كترائل لم يعد • في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق • بمكس ذاك الحكم بانفاق

(قوله) أعاد الملك اليه) تعبيره بالملك يفيد أنه لو جنى ثم فداه السيد أو عني عن ارشها لم يمنع العود على الأصل لان الملك لم يزول وان زالت السلطنة ثم عادت عـش (قوله) بخلاف ما لو كانت العينة له) عـش ما فهم من قول المصنف بزواله لان تخمر العمبر لم يزول سلطته عنه عـش (قوله) وبذلك عرف) أي بما ذكر مع قوله كأن حجر عليه الخ (قوله) دون بقاء الملك) لانه يرد على منطوقه ما إذا حجر عليه فان الملك باق مع أنه لا رجوع وعلى مفهومه تخمر العمبر ثم تخلله فان الملك زال بالتخمر مع أنه لا رجوع شيخنا (قوله) والوصبة) انما عرفت بالان ما قبله وقدمه فبالإضافة وفي إضافة الوصبة فيها بخلاف المراد شورى بالمعنى (قوله) واجارته) أي لبقاء العين بمحالها ومورد الاجارة للنفقة فيسوقها المتأجر اهـ شرح مـر وقال عـش قوله فيثبت فيها المتأجر أي من غير رجوعه للواب يبقى على المؤجر اهـ حج وعليه فلا تنسخ الاجارة فقياس ما مر في الاجارة من أن الملك لو أوساها لم يباهاهم انسخت الاجارة عادت النعمة للبايع لا لا تشتري أنها تاتوا فلا ين اهـ بحروقه (قوله) بخلافهما بعد القبض) ظاهره ولو الواهب ونقل عن الأذري أن محل ذلك اذا كان لغير الواهب بخلاف ما إذا كان له الحق ولو يمتلئ به حق الغير حل (قوله) لو يحصل بنحو رجوع الخ) ولا يصح تليفه وليس تناقض الحق وتقالها رجوعاً فلا تنسخ بهما قال (قوله) ووطء) أي لم يحصل من عباها باستيلائها فيها ولو طء مهر ثلثا وهو سرام وان تصدبه الرجوع شرح مـر ولا حدثه الخلاف عـش وقوله) لم يحصل منه مفهومه انها اذ حل منه كان رجوعاً وعليه فيشكل قوله عليه استيلائها فيها لانه غير

صفحة وحل قارن  
العينة وان انفصل بناء على أن الحل محل بخلاف الانفصلة كوله وكب وكذا حل حادث لحدونه عليه ذره ولو نقص ربع فيه من غير أرض النقص وانما يرجع فيها أعطاه لفرعه (إن بقي في سلطته فيثبت) الرجوع (بزواله) سواء أزال بزوال ملكه أم لا كأن حجر عليه فليس أو تعلق أرض جناية من أعطيه برقبته أو كاتبه أو استولدا لا يتسواء أعاد الملك اليه أم لا أن ملكه الآن غير مستغادته حتى يزله بالرجوع فيه بخلاف ما لو كانت العينة عبراً فخرم ثم تخلل فان له الرجوع لبقاء سلطته وبذلك عرفت حكمه التعبير بقاء السلطنة دون بقاء الملك لا بنحو رونه وهبة قبل قبض) فيها كتحليل عتقه وتبديده والوصبة به وتزوجه وزرائته وإجارته لبقاء سلطته بخلافها بعد القبض ونحو بالأصل غيره كالخ والم فلا رجوع له فيها أعطاه لظاهر الخبر السابق (ومحصل) الرجوع بنحو رجوع فيه أو رزقته للملك) كنفقة الجنية وأبطالها وفسخها (لا بنحو بيع واعتاق ووطء) كهيئة ووطء كمال ملك الفرع



دخولاً في ملكه قبيل المألوق فهي انما حلت به بموجبها للملك اللهم الآن يقال مراد ما ذاك المألوق  
وأقبل انتقلت إلى ملكه ويأمره قيمتها لغرضه وعلبه فليس الوطء ربيعاً وان حلت قيمته أنها ان لم  
تخلز له المهر وهي باينة على ملك الفرع وان حلت انتقلت إلى ملكه كالمألوق أمة الفرع التي ملكها  
من غير مئة الاصل فانه يدر دخولها في ملك المألوق وقبيل المألوق وما هنا كذلك وتقول في الدرس من  
ان قاسم معنى ذلك اه ع وش والتى انحط عليه كلام شيخنا في التصديق على الصغار والمجانين وغيرهما  
بما يرتب فضله من حرام لانه فيه ضياع ما له وهو لم يخرج عن ملكه الا قبض صحيح الا اذا كان التصديق  
بما لا كونه فانه يجوز لانه لا يتناقض عن المعام بخورة وهو جائز لان بطلان الباطلة فاذا اراد  
الشخص أن يتخلص من الحرمة بسبب التصديق على من ذكر يدفع الصدقة لوليهم فكذا لا يجوز دفع زكاة  
ولي خاص فليدفعها إلى شخص صالح بعد صرفها عليهم في مصالحهم لانه بمنزلة وليهم وكذا لا يجوز دفع زكاة  
الشخص لغيرها لم يلزم لأوليائهم شيخنا العزري (قوله والمجبة) أي بالعتق الا مع فيشمل الهدية  
والصدقة اه مر (قوله بان لتقيد ثوباب) أي عوض (قوله فلا ثوباب فيها) أي عوض (قوله وان  
كانت لأعلى من الواهب) الغاية لرد عبارة أصله م شرح المحلى ومتى وهب مطلقاً أى من غير تقيد  
ثوباب أو بعده فلا ثوباب وان وهب لدونه في الزينة وكذا لأعلى من في الاظهر ولنظيره على المنه لان  
لفظ لا يقتضيه وانما بل نظر الى العادة انتهت محل الخلاف ما لم تقم قرينة على طلب المقابل فان قامت  
وجرد الوهب أو دفع المقابل كافى قل على العزري (قوله لان اللفظ لا يقتضيه) وان جرت العادة  
لا تبا عليها حل (قوله فبالطه) أي تركت من مقبوضة بالشراء الفاسد فيمنها ضمان المصنوع اه  
ع ش على مر (قوله بناء على أنها لا تقتضيه) ولو قال وهبتك بيدك قال بل لا بدل صدق التهيب يمينه  
ان الاصل عدم البذل شرح مر (قوله أو معلوم فبيع) أي فيجوز فيه عقب العقد أحكامه  
كالمكيلين كما مر بما فيه والشفعة وعدم نوقض الملك على القبض شرح مر (قوله كقصوره) بفتح  
القاف والصاد بينهما وواو ساكنة وبداها مهملة مشددة وعاء النمر والسنسمة بذلك الا وفيها الفر  
واللهي يكتل وزئيل اه قل قال مر أي وكذا على حاوى (قوله هبة أيضا) فيملكه  
الكتب ككتوب الرسالة فان لم تقم قرينة على رده قل (قوله والا) بان اعتمدده أو اضطررت العادة  
لاكتفاء كلام ابن القزري مر (قوله فيجوزاً ككلامته) ويراعى في كل قوم عاداتهم فيه من تعريفه  
حالا أو إيفائها فبمدة أو غير ذلك (فرع) لا يضمن ضيف ما وضع له من طعام وإنائه وحصره ونحوها  
سواء أكل أو لم يأكل اه قل (قوله ويكون عارية) قال في شرح الروض فيجوز تناوله لهما  
وضعت بحكمها وقبده في أيها بما اذا لم تقابل بم عوض والا فهو أمانة عنده بحكم الاجارة الفاسدة سم  
على ع ش على مر وأقضى القفال فيألو جهز بته بأنه يصدق بيمينه في أنه لم يملكها اياه وأقضى  
القاضي بأنه لو بعثها به لدار الزوج فان قال هو جهزها مملكتها والا فهو عارية يصدق بيمينه في ذلك شرح  
الزرنادى ع ش على زوى ولونزلولى ميت شيئاً فان قصد تملكه لنا أو أطلق وكان على قومه  
بما حلف لغيره في ماله صرف لها والا فان كان عنده قوم اعتمددهم بالذر صرف لهم شرح مر

### (كتاب القطة)

درس  
(كتاب القطة)  
هي بضم اللام وفتح القاف  
واسكانها لفة الثمن المنقوط

لما ذكرها عقب المجلان كالاتمليك بلا عوض وعقبها غيره لحياء الموات لان كلامهما تملك من  
الشارع ويصح تعقيباً للعرض لان تملكها اقتراض من الشارع اه شرح مر قال زوى ولوعقبها  
لعرض لكان أنسب لما ذكر اه (قوله وفتح القاف) هو الاضمح (قوله الكئ المنقوط) أي فتمت  
بغير القول كتمسكه بمعنى المحذور كونه عليه وقوله ما وجد تعبيره بما لا يشمل ما اذا كانت عاقلاً كارتق

الآن يقال غلب غير العاقل على العاقل **(قوله يحتمر)** كالحر في دخول دارنا للتجارة بأمان فان لم يكن  
لأمان فالأخذ منه غشبية لا لطفه وخرج بقوله غير محرز ما لا تقته الرجب في ملكك انشأن أو الفداء هاربن  
حجره ولم يعلم مالكة أو وجد بعد موت وورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمره بيت المال  
بصرف فيه الامام نعم ان كان جائراً فأمره لمن هو في يده فان عرف مالكة في شيء من ذلك ولو بعد  
زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكة بما أنفق عليه ولو حيوماً ولو أعياجل  
أو أنقله الجبل فتركه مالكة في البرية مثلاً فقام به غيره حتى عاد ملكه لم يملكه ولا رجوع له بشيء مما أنفق  
عليه الا ان استأذن الحاكم في الانفاق أو أشهد عند فقده أن ينفق عليه بغير الرجوع وعند الامام أحد  
والثب بملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكة بما صرفه عليه اهـ قل  
ومر **(قوله أو الورق)** أو التلويح وقوله اعرف غفصها أي ندبا والغفص طرفها وقوله نعم غفصها  
أي وجوباً **(قوله فاستنقها)** أي أنفقها بعد أن تخلكها حل وقوله ولكن ودعيت عندك أي ان لم  
تستقها ولم تخلكها زى لان كونها ودعيت مع استنقها شكل وقال عرض أي ولكن كالودعة  
عندك في وجوب رد بدلها مالكة اهـ لكن ربما يتأنيف بقوله فان جاء صاحبها الى قوله الا أنشأك  
بهوالتأويل فيه بعد فتأمل **(قوله والا أنشأك بها)** بالنصب على الاغراء أي الزم شأنك وهو يحكيها  
كما يأتي عن **(قوله رساله)** أي زيد بالذكور ومغيرة السلوب تشير بالاسئلة أو لا غير زيد لكن  
في رواية في الأولى سألني النبي **(قوله)** الخ فدل على أن السائل زيد وأتى به لاستيفاء الحديث والا فلا  
شاهد فيه لان فيه أمر بترك الانقطاع بقوله دعها وحل الامر بترك التقطها ان التقاطها للثب  
من مغارة آمنة كسبائي ولعل النبي **(قوله)** فهم من السائل أن قصده الانقطاع للثب وقوله دعها فغير  
لقره مالك ولها أو أنها كيملة وهو تفسير مراد لان التصد من الاستفهام ثم بيخ الملتقط وهو يستلزم  
تركها **(قوله مالك ولها)** ما يتبادر لك متعلق بمحذوف خبر أي شيء ثبت لك ولها وهو استفهام  
انكارى والمضى لا يجوز لك أخذها لئلا يملك لانهما متعنة بنفسها قادرة على عيشها **(قوله)** هذاها  
بكسر الحاء الهللة والمضى أي خفها الذي تنسج عليه وقوله وسقاهها أي بطنها وقوله ترد الماء جلبة يائنة  
لا عمل لهما من الاعراب أو محلها الرفع خبر لبيد اعنف أي ترد الماء وترتب من غير قاصد يقيها  
نفسها **(قوله)** بين كانه معساة في سفره والمراد بهذا النبي عن العرض لها لان الأخذ انما هو للحفظ  
على صاحبها وهذه لاحتاج الى حفظ لما خاف الله فيها من القوة واللمعة وما يدرها من الاكل والشرب  
اهـ فسطاى **(قوله لك)** أي ان أخذتها لم تخلكها ولم يظهر مالكة وقوله أو لاخيك أي من الاقربين  
أو مالكة ان لم تأخذها وقوله أو للذهب أي سكتها ان لم تأخذها أنت ولا غيرك فهو إذن في أخذها دون  
الابل نعم اذا كانت الابل في القرى والامصار فلتنطق لانها تكون حينئذ معروفة للثب **(قوله)** من حيث  
ان الملتقط أمين أشار به الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله من حيث ان له المالك بعد التعريف  
أشار به الى أن الاكتساب في الانتهاء زى **(قوله والغلب منهما الثاني)** معتمد وينبئ على تنبيه  
جواز تخلكها ونهية الانقطاع من الفاسق وتاليه كسبائي **(قوله)** من لفظ لائق باماته بغنى  
أنه لا يجب وان خاف عليها الشيع كالاجب يقول الودعة واختار السبكي الوجوب على الواثق عند  
خوف الشيع كالقريب والنبية وهو متجه وثبوت النقل الصريح بخلافه بعيد كقوله السبكي بل قد يجب  
قبول الودعة لمقتضى عليها كسبائي اهـ اسعد زى وبعبارة سم ثقلان هر يجب الانقطاع اذا  
غلب على ظنه ضياعها لو لم تؤخذ وتعين لأخذها كالودعة وقوله لم يجب وان غلب على ظنه ضياعها  
يجعل على ما إذا لم يتعين ولا جرة لها من النعمة فضاء وحزوه بخلاف نظيره من الودعة لانها في ملكه

وشرعاً لو وجد من حق محترم  
غير محرز لا يعرف الواجد  
مسقطه والأصل فيها قبل  
الاجماع خبر الصحيحين  
عن زيد بن خالد الجهني ان  
النبي **(قوله)** سئل عن  
لقطة القمح أو الورق فقال  
اعرف غفصها وروكها ثم  
عرفها سنة فان لا تعرف  
فاستنقها ولكن ودعيت  
عندك فان جاء صاحبها بما  
من يده فأنشأ اليه والا  
فأنشأك به رساله عن ضالة  
الابل فقال مالك ولما دعها  
فان معها هذاها وسقاهها  
ترد الماء تأكل كل الشجر حتى  
يلقاها رباها ركه عن الناقة  
فقال خذها فاعلم أي لك أو  
لاخيك وللذهب واركانها  
لقط ومقطوط ولا قط وهي  
تدعى بأني وفي القط معنى  
الامانة والولاية من حيث  
ان للقط أمين في لقطه  
والشرع ولا حفظه كالولي  
في حال الطفل وفيه معنى  
الاكتساب من حيث ان  
له المالك بعد التعريف  
والغلب منهما الثاني **(من)**  
لقط لائق باماته لم يجب

أي عند التسليم فلا يجب على غيره اتلافه منا كما لو مات رقيقه وخاف على امتنع يجب علينا بما فيه **(قوله وسنشهد به)** أي بالاتقاط أي ولو كان الملتقط عدلاً وبني الاكتفاء في انعدام المستور قياسياً على النكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشتره غالباً بين الناس فاكثري فيه بالمستور والعرض من الاشهاد هذا من الحجة فيها ويجوز الوارد لها لم يكتف بالمستور كما ذكره ع ش على م ر قال حل وحل سن الاشهاد ما لم يفت عليها من متطلب اذا علم بها اخذها والا امتنع الاشهاد والتعريف كسبائي في كلامه **(قوله مع تعريف شئ)** أي الشهود وهو القدر الذي يذكر عند تعريفها **(قوله فلا يجب)** أي به توقف ما بعده والرعد على القاتل بالوجوب صريحاً **(قوله ولا في خبر أبي بن كعب)** لم يتقدمه ذكر في كلامه وليس أيضاً في كلام م ر وحج فرضه فليراجع ع ش **(قوله ولا يكتم الخ)** أي لا يكتمها إن لا يعرفها أولاً بل يهد عليها ولا يشيعان الناس وكلاهما نأ كيد لما قبله والثاني تأ كيد الاول وثمة الإشارة إلى أن حكمة الاشهاد أن فيه الامن من كتمه لان نفسه ر بمسؤولته كتمها فاذا انهمأ من نفسه وبغرض أنه لا يخون فيهار بمأناه الموت فجاءت قصير من جملة تركته فتوقف على ما لا يحتمل لا يجتمع به اه شرح الشكاة ع ش **(قوله وقد يقال)** هذان طرف القاتل بوجوب الاشهاد على اللقطة حيث تحكم بهذا الدليل وان كان فيعز زيادة وهي الامر بالاشهاد على بقية الاخبار ليس فيها امر بل ان زيادة الثقة مقبولة والاصل في الامر بالوجوب فيتم دليله ولا منافاة بين هذه زيادة وبين بقية الاخبار التي ليس فيها امر ويرد بان قياس اللقطة على الوديعة اوجب جعله على التنب واما التحريم بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والام يكف العدل ذكر معنى ذلك م ر في نثره **(قوله في هذا الخبر)** وهو من التقاط الخ **(قوله زيادة ثقة)** أي زيادة الثقة مقبولة وقوله فيؤخذ به أي فيكون الاشهاد واجباً على هذا الحديث كما هو قول في المذهب **(قوله فلا ينسب له لقط)** أي بل يكتم ما يعلم من نفسه الخيانة والا فيحرم عليه كافي شرح م ر **(قوله وكراهة فاسق)** ولو ينحو ترك مسلاة وان علمت أمانته في الاموال كما شمله اطلاقهم اه حج وظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم ينص مدق لا يستبرأ وهو ظاهر لا تنفاه ما يعمل على الخيانة حال الاخذ ع ش على م ر **(قوله أي كما يصح من مرئد)** هذان شكل في المرئد بل ينبغي توقف تلكه على عوده للإسلام فليراجع مم ع ش حج وقد يقال الكلام في صحة النفاطة وأما توقف تلكه على عوده للإسلام فتشأ ع ش **(قوله لا بدار حروب)** راجع لما تعلق بالسنة والكرامة فهو راجع لاصل اللقطة فهو موقوف على منتهى التقدير ويصح الاتقاط بدار الاسلام لا بدار الحرب تأمل وليس راجعاً لما قبله فقط كما يرويه اه لان الحان كلامهم اه أي فان كان بدار الحرب المذكورة فانه غنيمية خسرانها له والحق في اللقطة اه حل أي ان دخلها للافظ بغير أمان ولا لقطعة كافي شرح م ر قال الرشدي عليه وهذا التصيل فإذا كان الآخذ مسلماً وانظر حكم الذي ينحوه وراجع باب قسم التي والغنيمه اه وقد راجعنا الجباله كور فوجدنا أن ما أخذته الذي من الحربين يتأهل بدينه كاختلاس والتقاط كله لا لاخذ والاضح **(قوله لا سلم بها)** عبارة شرح م ر ثم ما وجد بدار الحرب ليس به مسلم وقد دخلها بغير أمان غنيمه أو به لقطه اه أي فيقيد الكلام بالشرح بما اذا دخلها بغير أمان اه ع ش تأمل **(قوله كما يظهر الخ)** الانسب تقديمه على قوله لا بدار حروب لرجوعه لما قبله **(قوله وتخرج اللقطة منهم)** والى التخرج والوضع عند عدل الحاكم كما هو ظاهر وحل نزاعها من الكافر مالم يكن عدلاً في دينه والام تخرج من كفاؤه الاذرى شرح م ر **(قوله ويضم لهم مشرف)** أي فلا يمتد بشرفهم بدينه

من البر باليكبره تركه (و)  
سن (الشهادة) مع تعريف  
شئ من اللقطة كافي الوديعة  
فلا يجب اذله بؤمره في خبر  
زيد ولا في خبر أبي بن كعب  
وجاء الامر بالاشهاد في  
خبر أبي دارد من النقط  
لقطة فليشهد ذاعل وذوي  
عدل ولا يكتم ولا يجب على  
التدب جعاب الاخبار وقد  
يقال الامر به في هذا الخبر  
زيادة ثقة فيؤخذ به وخرج  
بالوحي بما نته غير فلا ينسب  
له لقط والتصرح بسن  
الاشهاد من زيادتي (وكره)  
اللقط (فاسق) لثلاث دعوه  
نفسه الى الخيانة (فيصح)  
اللقط (منه كرتد) أي كما  
يصح من مرئد (وكافر)  
معصوم لا بدار حروب لا سلم  
بها كاختطابهم واصطحابهم  
(وتخرج اللقطة) منهم وتسلم  
(لعدل) لانهم ليسوا من  
أهل الحفظ لعدم أمانتهم  
(ويضم لهم مشرف في  
التعريف) فان تم التعريف  
تلكوا وذكى حجة لقط

شرح مـ و اجوبه عليهم ان غلوكوا والا فاعل المالك (قوله) وبصح من مـي وبجوزن) عطف على الضمير منه وأعاد الجار على مذهب جمهور النحاة وبحله حيث كان لما نزع تميز كاحته بعضهم البعض الا اني وهو ظاهر لان الملقب فيها لا اكتساب لا الامانة والاولا شرح مـ (قوله) وبزعمه وإليهما) أي مخالفة وحق المالك وتكون به ثابتة عنه أي المالك ويستلزم بذلك ويعرف ويراجع الحاكم في مؤنة التمر يف ليقترض أو يبيع جزءها ويغارق هذا ما يأتي من كون مؤنة التعريف على التملك بموجب الاحتياط لمال نحو الصلي ما مكن ولا يعتد بتصرف الصلي والمجنون ثم صرح للداري بصحة تصرف الصلي بحضرة الولي وهو قياس ما مر في الفاسق مع المشرف شرح مـ قال مـ ولو لم وغيره أخذها من غير مـ على وجه الالتقاط ليعرفها بملكها ويرأ الصبي حينئذ من الضمان (قوله) وإليهما) وشاهدا المجبور عليه بالفه وسيأتي (قوله ان رآه) مكررم قوله حيث يقتضيه عبارة (قوله) فان لم يقصر فلا ضمان) عبارة شرح مـ فان لم يقصر بل لم يملكها فاعلها هو الصلي ضمانها له دون الولي فان لم يملكها ضمانها أحدوان تلفت بتعصير ولو لم يملك الولي بها حتى تملك الآخر فاعلها هو الصلي حال كماله اه (قوله فلا ضمان) أي لاعلى الولي ولا على نحو الصلي اذا تلفت في يد نحو الصلي حل (قوله) وكالصي والمجنون (الشيء) أي بفراق الصلي لان الفاسق مـ في قوله وكـه لعل الخ عـش (قوله) لامن رقيق) أي رقيق الشكل كجسياني في المصـح حل (قوله لا يعتد بتصرفه) أي اذا أذن لمن التعريف حل (قوله فهو متعـد بالقرار) أي فيضن السيد ويتعلق الضمان بسائر أمواله وشترقة البديق فيقدم صاحبها برقبته فان لم يعلم برقبته البديق ولو عتق قبل ان يأخذها منه لم يملكها ان يطل الاتفاق بأن كان بغير اذن السيد والافهم كسب قنه فله أخذ ثم تصرفه فملكه شرح مـ وقوله ويتعلق الضمان بسائر أمواله لعل المراد من التعلق بأموال السيد أنه مطالب فيؤدي منها أو من غيرها وليس المراد التعلق بإعيانها حتى ينتفع عليه بالتصرف شيء منها لعدم الجرح وقوله فيقدم صاحبها برقبته ظاهر أن الضمان يتعلق بكل من رقبته البديق وبالصـيد وبه صرح في شرح الروض والعياب على ما نقله ابن قاسم على النسخ عنهما اه عـش على مـ (قوله من مكاتب) فيعرف بملك مـ بغير قبل التملك والأخذها لما كمال السيد وحفظها المالك كما شرح مـ قال عـش قال شيخنا زى لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال البغوي يفتي أن يجوز له ذلك لان الالتقاط اكتسابا اكتساب المكاتب السيد عند تجزئه اه زكي يوسع ذلك الاعتماد الاول اه بانتمار (قوله ومن مـيض) ولو كان الرقيق مشتركين اثنين وأذن له أحدهما مع التقاطه وكان بين السيدين ولا يختص به الاذن له كذا أفتى به والده شيخنا حل (قوله فيعرفها) ولو تلفت حينئذ بتعصير البعض في حفظها ضمانها لاني له حل (قوله بحسب الرق والحرية) التبادر لحقه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف السيد بنفسه والمـيض نصفاً وبواقفه ما يأتي أنه لو التقط اثنان قطعة عرفها كل واحد بنفسه قال ابن قاسم على حجـ والحاصل أنه يصح التقاط البعض بغير اذن سيد ان لم تكن مـها بآفة كذا ان مكاتب ووقع الالتقاط في ثوبه نفسه وتقتبـه أنه لا ضمان على السيد باقرارها فيه عـش على مـ (قوله وفي مـها بآفة) معطوف على قوله في غير مـها بآفة الذي قدره الشارح عبد الله (قوله) لفي نوبة) والعبرة بيوم الالتقاط اه زى أي دون التملك ولو نزعنا في أي النوبتين حصلت صدق البديق

في المالك والتصرف والتمتع (وقطعته ولبيده) في غير مـها بآفة فيعرفها بملكها بحسب الرق والحرية كشخصين التقط (وفي مـها بآفة) أي نوبة هي نوبة

لا يتبدل سم فان كانت يدهما أو لا يبدأ أحد خلف كل وقسمت بينهما برماوى (قوله) فلا كساب لمن  
حلت الخ) مقتضى هذا أن النظر في المتن راجع بصورة المباشرة فقط مع أن رجوعها لما قبلها أيضا  
أدنى تأمل (قوله) والمؤمن على من وجد سببها الخ) ضيف قال مر في شرحه والوجه أن العبرة في  
الكتاب والمؤمن بوقت الاحتياج للؤمن وان وجد سببها في نوبة الآخر وان كان ظاهر كلام بعض  
التراح أن العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤمن بوقت وجود سببها كالمرض اه وبعبارة سم  
قوله على من وجد سببها هل المراد بسببها مجرد المرض أو الاحتياج إليها فان المرض له أحوال يحتاج  
لنفسها إلى الدواء دون بعض نتجه الثاني فليراجع اه (قوله) الأرض جناية منه) قد بدله لكونه  
قوله لا يصح بخلاف الجناية عليه فانها بحث للزركشى كما يأتي ع ش (قوله) فليس على من وجد  
الخ) قال الزركشى ولا فيها إذا جنى عليه اه قال وحاشا للاستثناء من المؤمن والا كساب لان المؤمن  
قطا عبد الله (قوله) بل يشتركان فيه) فيكون عليهما عيب الرق والحرية فإذا كان نصفه رقيقا  
ونصفه حرا يعلق نصف الأرض الجناية بنصف الرقيق فيباع فيها أو يهديه السيد والنصف الآخر يتعلق  
بذمة البعض لكن قول الشارح لا يعلق بالرقبة الخ يفهم أنه يتعلق ما يقابل النصف الحر بالرقبة مع  
أنه لا معنى لتعلقها بالان معنى التعلق بالرقبة أنها تباع فيه والنصف الحر لا يباع فلعلى مراده من التعلق  
بالرقبة ما يشد التعلق بالنسبة لبعض الحر تأمل (قوله) يشملها) أى الجناية عليه بأن يقال جناية  
تأويله الخ ع ش

(فصل في بيان حكم لفظ الحيوان) \* وحاصل ما سيذكره أن الملتقط بالفتح فسيان مال وغيره والمال  
زبان حيوان وجماد والحيوان ضربان أى رقيق وغيره وغير الأذى صنفان يمنع من صفار  
السباع وغيره وغير الممتنع صنفان مأكول وغيره مأكول وهذا كما سيعلو من كلامه اه زى (قوله)  
مع بيان تعريفهما) أى وما يقع ذلك كدفعه للقاضى ع ش (قوله) المملوك) ويعرف ذلك بكونه  
موسرا أو مقترضا شرح مر أى فى أدنى شرط وهى الحلقة شـ بخلافه يخرج به نحو كسب يقتنى فيحصل  
تسلطاً وبعدهم يفتنخص به ويتفقر به ونحو بعرفه فلاة مثلاً ما هو قرينة على أنه هدى  
بغيره واجده ويدفعه وقت النحر يبنى وبقرق له باذن الخا كندبا وان ظهر صاحبه وأنكر كونه  
صليفاً يمينه وعلى الذابح ما بين قيمته حيا ومذبوحا وعلى الأكل غير اللحم والذابح يطرئ فيه  
والراجح جواز تلك منتهى موقوفة أو موسومة بها بعد تعريفها قول (قوله) الممتنع من صفار السباع)  
أى يعمل ولومع حل على ظهره مثلاً فان ألقه الخ ل أو كان به نحو كسر رجل فكسبر الممتنع وإذا قطعه  
لغيره لا لعليه من الحل اه قل وانما لم يعتبروا الامتناع من كبارها لانه لكون الكبار أقل فموتوا  
على الكبار لا على هؤلاء وأشار الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع (قوله)  
كذلك) مثال الصفار بالنسبة له نحو الأسود قيل المراد صفار الذكور اه قل وبعبارة شرح مر  
وأنزعه من كون هذه من كبارها وأوجب عنه يحملها على صفارها أى الصفار منها أخذان كلام  
ابن القفطى مرود بأن الصفار من الامور النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هى صغيرة بالنسبة إلى الأسود  
ونحو اه (قوله) بقوة) راجع لقول المتن كعب وقوله أوعد وراجع للظي وقوله أو طيران راجع للحمام  
مطابقاً إلى الشورى (قوله) كبير) ظاهره ولو كان معقولا هل يجوز له فكعقاله إذا لم يأخذ ما يد  
الشارح في نظره والأقرب الجواز ولا ضمان عليه اه ع ش مر (قوله) وحام) اسم للذكر  
والأنثى زى قال مر وهو ماعب وهدركيام وقوى (قوله) وتلك) فالصومر جناية استثنى منها صورة  
(قوله) وهى المملوك) أى ما يها ذلك فزبانى قوله أمتة (قوله) سميت) أى المملوك بذلك أى بالمغارة

كبدى الا كساب) كوصية  
وهبة وركاز (والمؤمن)  
كأجرة طبيب وحمام ومن  
دواء فلا كساب لمن حصلت  
في نوبة المؤمن على من  
وجد سببها في نوبة (الأرض)  
جناية منه فليس على من  
وجدت الجناية في نوبة  
وحد بل يشتركان فيه لانه  
يتعلق بالرقبة وهى مشتركة  
والجناية عليه كالجناية منه كما  
بحثه الزركشى وكلامه  
كالاصل يشملها  
(فصل في بيان حكم لفظ  
الحيوان وغيره مع بيان  
تعريفها) (الحيوان المملوك  
المتنع من صفار السباع)  
كذلك ونحوه قد بقوة أو  
عدو أو طيران (كبير)  
وظي وحام يجوز قطعه من  
مغارة وحرمان زمن أمن أو  
نهب لحفظ أو تلك ثلاث  
يأخذها من فضيحة (الامن)  
منازعة وهى المملوك سميت  
بذلك

على القلب تغاير لا يجوز (أمانة) فلا يجوز قطعه (تلك) لأنه ممنوع بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرمي إلى أن يجده صاحبه لطلبه  
له ولا يفرط الناس فيها لايمنه من أخذه لملكه ضمنه ويبرأ من الضبان بدفعه إلى القاضي ليرد له موضعه ويخرج من يادى آتته مالولطه  
من مفازة زمن نهب فيجوز لقطعه لتلك كاشته له للسنن متناه حيث يضيع بامتداد الدلالة الخائفة له وتصير به كالأعلى مما عاين به  
(وما لا يمتنع منها) أى من صغار (٢٢٦) السباع (كشاة) ويجعل (يجوز لقطعه مطلقا) أى من

على القلب وذكر بعضهم أنها من أسما الاضداد يقال فاز اذا عجب أو ذلك قل (قوله) ويرأى من الضبان بدفعه إلى القاضي هو ظاهر أن كان الملتقط غير الحالك فإن كان الحالك فكله يكتفى في ذوال الضبان عنه  
جبل يده للحفظ من الآن أو يجب عليه رده إلى القاضي ولوائه فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما تقدم في البعدين أنه اذا عتق جاز له ملكها ان بطل الالتقاط والا فلا وكسب قته عش على مر (قوله)  
حياته عن الخونة) بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو جمع خأن اه قل قال الشورى ولا تخفى ما  
التعريف بالجمع وفيما سب الاقرا من الحسن (قوله) فان لقطه) أى يمتنع وما لا يمتنع حل (قوله) ثم  
تلك) أى باللفظ لا بالنية شرح مر (قوله) ان لقطه) فان لم يجده باعه استقلاله اه على ولم يشرع  
للاشهاد وقضيت أنه لا يجب ويوجه بأنه مؤتمن وأن القلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن  
ينفى استحبابه عش على مر (قوله) أو كنه) أى ان شاول لا يجوز له كنه قبل ملكه وقوله وغير  
قيمة أى يوم تلك الا لا كل ولا يجب افراز القيمة للغرمة من ماله نعم لا بد من افرازها عند ملكها  
بعد التعريف لان تلك العين لا يصح قالة القاضي اه شرح مر ولولم يكسبه حتى حضره إلى العمران  
استغن فليظهر ويحتل خلاه اه برلى اه سم (قوله) على الظاهر عند الامام) أى ادام في الصحراء  
كبابى أى مراد بالامام أنه للمعد زى (قوله) والخصلة الأولى) هى قوله عرف ثم تلكم والثانية  
قوله أو باعه وحفظ عنه والثالثة قوله أو تلك الملقوط من مفازة عش (قوله) في الاحظية) أى  
للك (قوله) والثانية أولى من الثالثة) أى لان النفس قد يكون أكثر من القيمة بل هو الغالب حل  
(قوله) خلة رابعة) أى في المفازة وقوله لستبقه مقابل قوله وأكسبه حل ومقتضى تعليقه ان هذه  
الخصلة مخصوصة بالملقوط من المفازة وانظر هل هو كذلك أولا الفرق بينهما وبين الأولى من الثلاثة أن  
الملك فيها حالا وفى الأولى بعد التعريف (قوله) لدر أو نسل) فان ظهر ملكه فاز بهما الملتقط عش  
على مر (قوله) فيه الخسلان الاوليان) وهل تأتى الخصلة الرابعة فيه بقتية للسل أو لا يكون  
قوله ولا يجوز تلك في الحال أى ولا سبقه له للسل اه حل وبعبارة زى فان كان الملقوط جفتا  
فيها الخصلة الرابعة وهى أن يفتقها للسلها (قوله) فان لم يجده أشهد) فان لم يجده التهود لا يرجع وإش  
نوى وظاهر كلامهم رولو في المفازة حل لكن خالته عش في المفازة (قوله) أو عيز) ان قلت كيف  
يشعرون بعرف ملتقطه أنه عبيد مع أن الاصل في الناس الحرية قال الشيخ حجاج صوره بعضهم بان  
يقرحهم وبلق بأنهم قتل عموك ولا يعين المالك فله التلقا حينئذ والذي يظهر أنه يجوز له أن يشتد  
وضع يده عليه بالعلامات والقرائن التي يظن بهارقه يرى كعلامة الحبسة والرجع وصوره بعضهم بما  
ذا عرفه أولا وجه ملكه ثم وجده ضالا مر (قوله) ومجرم) بان عرف أنها أسنة ثلاثين  
وتداول عليها الأبدى ولم يعرف سيدها اه عبد البر (قوله) من كسبه) أى ان كان وحلاذ كرا

أن يستبيع تلك مع استبقائه ولو كان الحيوان غيما كقول كالجش فيه الخسلان الاوليان ذلك  
ولا يجوز تلك في الحال لو اذ أسك الاط الحيوان وتبعه لا تغاير عليه فذلك وان أراد الرجوع فلينفق بان الحاكم فان لم يجده أشه  
(وله لفظ رقيق) عدا كان أمانة (غير عيز) عيز (زمن نهب) بخلافه من الامن لأنه يستدل فيه على سيده فيصالح به ولها  
الخسلان الاوليان وعلى ذلك في امتداد التلقا لا يحفظ أولا تلك ولم يحل له كجوسية وعمرم بخلاف من يحل له لان تلك الاط لا اقتراض  
كأصرو يتفق على الرقيق مدة الحفظ من سبه فان لم يكن له كسب

فلم يأتنا غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقه قبل قوله حكم بفساد البيع وتبى إلى الرقيق أعم من تبى به العبد  
 وإن ثبت الأمة بماسم (وله لفظ غير مال) ككسب (لاختصاص) (٢٢٧) وأوقف (وقولاً أوزن من آخره من

زيداني (و) له لفظ (غير  
 حيوان) وثيباب وقود (فان  
 تارغ فاده كهرية)  
 ورطب لا ينتم (فله)  
 الخيلان (الاخيرتان)  
 وهما ان يبيعه باذن الحاكم  
 ان وجده ثم يعرفه لئلا  
 يمتدح ملكه حالاً أو يملكه  
 (وان وجده بعمران)  
 ويجب التعريف لما كوله  
 في العمران بعد ما كوله  
 في المارة قال الامام الظاهر  
 أنه لا يجب لأنه لا فائدة فيه  
 ومحمده في الشرح الصغير  
 قال الاذرى لكن الذي  
 يفهمه اطلاق الجمهور أنه  
 يجب أيضاً قال ولعل مراد  
 الامام أنها لا تصرف  
 بالصحراء لا مطلقاً (وان  
 بقى) ما تارغ فاده  
 (بعلاج كرتب ينتم  
 ويبيعه أغبط باع) باذن  
 الحاكم ان وجده (والا) أي  
 وان لم يكن يبيعه أغبط بان  
 كان تحببته أغبط أو  
 استوى الامران (باع بعنه  
 لعلاج باقيه ان لم يتبرع  
 به) أي يعالجه أي لم يتبرع  
 به بالواجب وغيره وخالف  
 الحيوان حيث يباع كونه  
 انكر لارتقته فيستوجب  
 والمراد بالعمران الشارع

ذلك الحيوان أيضاً بان يجر وينفق عليه من أجرته اه ابن قاسم على حج (أقول) يمكن أنهم  
 انما كره لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط عدم تاقى بجارته فلو فرض إمكان إيجارته كان كالعبد  
 عن على مر (قوله فعل ماسراً) أي في غير الرقيق وهو قوله وإذا أسك اللقطة الحيوان  
 وبيع الخ ع (قوله وأبنايع ثم ظهر المالك) قال حل وانظر حكم النقة اه (أقول) نظرت  
 فوجدت في ع على مر ما نصروني بالوكانت اللقطة عبداً وأنفق عليه اللقطة على اعتقاده  
 بعدين أنه حمله الرجوع بما أنفق أم لا فيه نظروا القرب الثاني لأنه أنفق ليرجع على السيد وتبين  
 أنه لا يملكه عليه والعبد نفسه لم يقصد بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثل ذلك في عدم  
 الرجوع ما إذا ظهر المالك وقال كنت أعتقه للعدة المذكورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم كذب  
 فهو أقرب إلى الرق لا يأخذ المثل في قول بل ولا وجهان اه ابن قاسم على المنهج (أقول) الأقرب  
 عدم القبول فليطاع عليه ولتصرف الشارع للعتق ولان الرجوع عما أقربه من الحقوق اللازمة لا يقبل  
 منه اه ع على مر (قوله وان قيدت الأمة بماسم) المعنى أن الاحتياج للتعديد بمن لا يحل  
 ليس عندنا في ترك التعرض لها ع (قوله الاخيرتان) أي من الثلاثة التي في المتن (قوله باذن  
 الحاكم وجده) أي لم يخط عليه منه كما هو ظاهر والاستقلال به فيها يظهر اه تحقشوري (قوله)  
 وان وجده بعمران الخ) أشار بهذه القاية إلى الفرق بين الحيوان وغيره وهو ان الحيوان لا يجوز أن يملكه  
 الا اذا كان مملوفاً من المارة وان غيره يجوز أن يملكه مطلقاً تأمل (قوله أنه يجب أيضاً) أي في المارة  
 وقد ظاهراً ان كان فيها أحد يبيع التعريف والأفلا معني لا يجب وقوله انه لا يعرف بالصحراء وهي  
 العبر عنها سابقاً بالمارة أي بل يعرف في العمران وقوله لا مطلقاً أي في الصحراء والمراد ترجيح هذا  
 الباع يمين لان فرض الخلاف انما هو في المارة ولا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقاً اذ ليس نال لقطة  
 منوله لا يجب تعريفها تأمل (قوله وان بقى بعلاج) وظاهر كلامه أنه يمتنع عليه أنه يملكه الآن  
 وبغير قيمة لان الفهم قد يكون أكثر من القيمة اه حل وبعبارة سم لم يجوز وانما تلك  
 حال كذا لا يبيع بعلاج والفرق إمكان بقاء هذا المالك دون ذلك تأمل (قوله والاباع بعنه لعلاج  
 بقى) ظاهره أنه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه ابن قاسم على حج  
 (أقول) ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا أن يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند  
 الضرورة وهي منتفية حيث أمكن بيع جزء منه اه ع على مر (قوله والمساجد ومحوها)  
 أي كسيرة المدرسة والرباط ويبنى أن مثل ذلك ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة  
 والراكب اه ع على مر (قوله محال القطة) وأما ما يجده في الأرض المملوكة فاذى البدان  
 ادعاء فان لم يدعه فقلن قبله إلى أن ينتهي الأمر للحى فان لم يدعه فلقطة أي حيث لربح ماله كراجع  
 بحال الراكب اه حل (قوله واختصاص) هذا مع قوله ولها فاضامن يقتضي أنه ضمن الاختصاصات  
 وليس يصحح اه (أقول) الأجاب بعض المتأخرين بأن المراد بالاضمان في الاختصاص وجوب الردا مال  
 باليا اه سم ع (قوله والافلا من الاخرية) وهي قوله أو تلك أو اختصاص الخ يجعل تلك  
 والاختصاص أمراً واحداً الا أن قلت وتوابع فالصور أربع (قوله أو يختص) بان يقصد الاختصاص بها

وللأبعد ونحوها لانها مع الموات محال للقطة وقول ان لم يتبرع به من زيداني في استواء الامر من اطلاق قسرع أولى من قسيدة له  
 المراد (ومن اختلافه لا تخيانه) بان لقطه لا يحفظ أو تلك أو اختصاص أولم يقصد خيانه ولا غيرها أو قصد أحدها ونحوها لثلاثة الاخرية  
 من زيداني (فأين ما يملك) أو يختص بعد التعريف

لأن الشارع لم يلف ذلك (وان تصدها) أي الخيانة بما أخذها فانه أمين كالودع وهذه من زياد في قطعها التعريف (وجوب تعريفها  
وان لقطعها لحفظ) للإلحاق كتمانها من قولنا للحق على صاحبه وما ذكرته من وجوب تعريفها مائط للحفظ هو ما اختاره في الرخصة  
ومحتمة في شرح مسلم وأقصر في (٢٢٨) الأصل على نقل عدم وجوبه عن الأكثر قالوا لأن التعريف بما لا يجب التحقق

لكونها ليست مالا عرش (قوله) لأن الشارع لم يلف ذلك) أي الانتفاء (قوله) وان تصدها) أي  
الخيانة لأنه يقتضي الدوام مالا يقتصر في الإبتداء (قوله) قالوا لأن التعريف) صيغة تبرؤ وجهه أنه  
قديم ذلك ويقال بل وجوب إظهار المالك ولا يكون الملتقط كافا فلهذا ورد النهي عن السكبان اه  
عمارة زى (قوله) لتحقق شرط التملك) أي ولا تملك هنا إذا الفرض أنه لا يملك للحفظ (قوله) فان بدله  
أن يملكها) تغيير محل الخلاف أي فحقها ما لم يطرأه قصد التملك والاختصاص والافلاخلاف في وجوب  
التعريف وبعبارة مر ولوبدله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حيثئذ ولا يعتد بما مؤنة  
قبل وقوله عرفها سنة من حيثئذ أي وعلم مؤنة التعريف من الآن ثم إن كان القرض على المال مؤنة  
تعريف ما مضى فهل يرجع بذلك عليه لأنه انما اقتضى لغيره المالك أو لالرجوعها إليه آخره نظر  
والأقرب الأول لأنهم لم يفتدوا بتعريفه السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أوجبوا  
استئناف التعريف فابتدأ تعريف آخر لملك من الآن ولا نظر لما قبله عرش (قوله) بل يكون  
أمانة يديه) أي ولا يملكها بعد السنة ولو أيس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة وقامر مولد كانت  
حيوانا وانظر ما يفعل في مؤنة هل تكون عليه أم لا في نظر يفتي أن يقال هو في هذه الحالة كمال  
النافع فيأتي فيه ما قبل في المال النافع من أن أمره ليبت المال فيفعله ليحفظه ان رجلا مرة  
صاحب يصره مصارف أموال بيت المال أن ترجع وهذا أن كان تظاير بيت المال أمانة والأدفعه  
يصره مصارف أموال بيت المال أن يعرف الملتقط مصارفه والاصرفه بنفسه اه عرش على مر  
(قوله) وأخذها لها) مقابل قوله لا خيانة (قوله) أي لا خيانة) وان أطلع عن الخيانة ثم أراد التعريف  
والتملك ليس له ذلك بخلاف ما لو قصد الخيانة في الاتنا ثم أطلع عنها فانه التملك وظاهر هذا أنه مالم  
قاصدا للخيانة في الإبتداء لا يملك حل (قوله) أو اختصاص) أي مالم يرب زى (قوله) لفاض)  
ومعلوم عدم جواز دفعها لقاض غير أمين وأنه لا يلزمه القبول وأن الدافع له يضمنها كما صرح به الفقهاء  
شرح مر (قوله) لا يملكها) أي مالم يملكها للخيانة والإلحاح عليه القبول لأن الملتقط حيثئذ  
ضامن اه حل (قوله) وجوبه على ماله ابن الرفعة) ضعيف والذي يحط عليه كلام مر في شرحه  
ان هذه المعرفة مندوبة وأن التعريف الآتي واجب وبعبارة شرح مر وهذا الخلاف انما هو في المعرفة  
عقب الأخذ أما عند التملك فالأوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد له مالها لو ظهر اه (قوله)  
وصفها) شامل للنوع كأشار إليه الشارع (قوله) أهروية) راجع للثياب والهروية نسبة إلى هرة  
مدينة بخراسان ومروية نسبة إلى مرو قرية بالبحرين شيخنا عز بوى (قوله) وليعرف) أي الملتقط  
عطف على الخبر وقوله صدق واصفها أي كونه صادقا أو كاذبا لأنه إذا لم يعرف ما ذكره جباله شخص  
ووصفها لم يعرف صدقه من كذبه (قوله) ثم يعرفها) أي بنفسه أو نائبه وإن كان يملك عدلا مر وأنهم  
قوله ثم عديم وجوب فورته التعريف وهو ما صححه أكن ذهب القاضي أبو الطيب إلى وجوب الفور  
واعتمدته الفزالي قيل ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل لكن كثر من سنة وهو  
في غاية البعد والظاهر أن مراده بذلك علم الفورية المتصلة بالانقطاع اه والأوجه ما توسطه الانزع

شرط التملك فان بدله أن  
يملكها أو يختص بها أو  
لقطعها لملك أو الاختصاص  
وجوب تعريفها جواز يمنع  
التعريف على من غلب  
على ظنه أن سلطانا يأخذها  
بل تكون أمانة بيده  
أبدا كما في سكت التزوي  
وغيرها وفيها أنه يمنع  
الاشهاد عليها أيضا حيثئذ  
(أو) أخذها (لها) أي  
الخيانة (ضامن) كما في  
الوديعة (وليس له) بعد  
ذلك (تعريفها لملك)  
أو اختصاص لخيانة (ولو  
دفع) لقطعة (لقاض) لزمه  
قبولها) وان لقطعها لملك  
فقط لها على مالها  
بخلاف الوديعة لا يلزمه  
قبولها لتعديده على ردها  
على مالها وقد اتهم الحفظ  
له وهذا من زياد في قطعها  
لغيره (ويعرف) يمنع  
الباء اللام وجوبا على  
مقالة ابن الرفعة ونظا على  
مقالة الأذرى وغيره  
(جنسها) أذهب هي أم  
فئة أم ثياب (وصفتها)  
أهروية أم مروية  
(وقدرها) برز أن أوعده  
أو كبل أو ذرع (وصفاها)  
أمرها عامين ملبأ أو خرقه أو غيرها (وكلامها) أي شيئا المشدود به وذلك لتعريفه بدال السابق وقيل  
بما فيه غيره وليعرف صدق واصفها) (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كابواب المساجد عند خروج الناس من المجامع في بلد التل  
أقرب من أن كان بصحرا ففي مقدمه

وهو

بما فيه غيره وليعرف صدق واصفها) (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كابواب المساجد عند خروج الناس من المجامع في بلد التل  
أقرب من أن كان بصحرا ففي مقدمه



المسجد قال الشيخ الثاني  
المسجد الحرام (سنة) ولو  
متفرقة على العادة) ان  
كانت غير خيرة ولو من  
الاختصاصات لم يبرز زيد  
وقيس بما فيه غيره فيعرفها  
(أولا كل يوم) مرتين  
(طرفة) أسبوعا (ثم) كل  
يوم مرة (طرفة) أسبوعا  
أو أسبوعين (ثم) كل  
أسبوع مرة أو مرتين  
(ثم كل شهر) كذلك  
بحيث لا ينسى أنه تكرر  
لما مضى وشرط الإمام في  
الاكتفاء بالسنة المتفرقة  
أن يبين في التعريف زمن  
وجدان اللفظة (ويذكر)  
نحو اللفظة ولو تباين (بعض  
أوصافها) في التعريف  
فلا يستوعبها للاستيعدا  
الكاتب فان استوعبها  
ضمن لانه قد رفعه الى  
من يلزم الدفع بالصفات  
(ويعرف حقير) بيقيد  
زنده بقولي (لا يعرض عنه  
غالباً) بنحو لا كان أو مختصاً  
ولا يقتصر بشئ بل هو  
ما يلب على الظن أن فاقده  
لا يكتأسفه عليه ولا يطول  
طلبه غالباً (الى أن يظن  
اعراض فاقده عنه غالباً)  
هو أولى ما يجب به ويختلف  
ذلك باختلاف البلاد ما  
ما يعرض عنه غالباً كبرة

ومع عدم جواز تأخير عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقتلها وكثرتها وواقفه البقي فقال يجوز  
التأخير بما يوجب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتعرض له وقد تعرض له في النهاية اه شرح مر  
(قوله لا يكتف العبدول) أى عن مقصده صورة المسئلة فيمن لم يقصد غير الصحراء بخلاف المقيم  
فيها المقصد أقرب البلاد يعرف في الأقرب سم (قوله وان جازت به فاقالة تبهما) ينبغي كما وائق عليه  
مر أنه ليس المراد أنه يجب عليه أن يقع القافة اذ انهم العبدول عن مقصده أو ترك محل اقامته من الصحراء  
والمالراد أن يعرف في القافة مادامت هناك أو قرية منه فاذا ذهب لم يجب الذهاب معها ويكتفى  
بالعرف في أقرب البلاد الى سم قوله تبعه أى ان كانت في جهة مقصده برماوى (قوله الا في المسجد  
الحرام) أى في جوار التعريف في سم على الاصح قال في المهمات وظهر نحر به في غيره وليس كذلك فان  
القول للكرامة كاجزم بها في المجموع وردد جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم  
الشيء من مسجد المدينة والاقصى في فكره التعريف فيها كغيرهما على المتمد اه زى (قوله سنة)  
أى من وقت التعريف ويوجب تحديده مر وقد يجب التعريف على واحد مستين بأن يعرف سنة قاصدا  
حفظها بما على أن التعريف يجب من واجب مر بد المملك فيلزم من حيث ذنبة أخرى شرح مر (قوله)  
على العادة) أى بحيث لا ينسى التعريف في الأول كفى مر والشرح (قوله ولومن الاختصاصات) أى  
بأن كان اختصاصا عظيم المنفعة يكثر أسف فاقده عليه سنة مر (قوله طرفه) المراد الطرف وقت  
لباع الناس سواء كان في أوله أو وسطه عز بزي (قوله ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أى الى أن يتم  
سنة أسابيع اه شرح مر قال الرشدى التمييز بين ظاهر في أنه يجب من السبعة الأسبوعان  
الأول اه (قوله ثم كل شهر كذلك) أى الى آخر السنة فاقلة المذكورة تفر بينه والاضابط ماذكر  
وهو لم يجب لا ينسى أنه تكرر لما مضى حتى لو فرض أن المرة في الاسابيع التي بعد التكرار في كل يوم  
لادفع النسيان وجب مر من كل أسبوع مرة ثم كل أسبوع وزيد في الأول لأن تطلب المالك فيه  
أكثر من غيره الوارث على تعريف مورده على المتمد شرح الارشاد لابن حجر زى دمر قال مر  
والقرب أن هذا التحديد كله للاستحباب لا للوجوب لما تقدم أنه يكتفى منه مفرقة اه (قوله فلا  
ينزعها) ويشارك جواز استيعابها في الاشهاد بحصر الشهود وعدم تهمتهم مر (قوله فان استوعبها  
ضمن) وهل هو ضامن بد حتى لو تلفت باقة بعد الاستيعاب ضمن وينبغي أنها كاولد على الوديعة سم  
(قوله لا) اه الكاتب قد عرف على الاطلاق الى من أى قاض يلزم الدفع بالصفات أى الى قاض يلزم  
الاطاعة أن يدفع القطة لشخص وصفه من غير اقامة حجة على أنه اه شيخنا (قوله ويرفع حقير  
الوجه) اه في غير قطة الحرم ما هي فتعرف على الدوام وان كانت شيئا حقيرا أخذ من الملاق فلو لم  
لنحز لقطه للملك فليست أملا وظن مر واقف على ذلك اه سم (قوله بل هو ما يلب على الظن  
الظن) أى باعتبار الغالب من أسوال الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون شديد البخل فيدوم أسفه على  
الظن عى على مر (قوله ولا يطول طلبه) عطف لازم (قوله أما ما يعرض عنه غالباً) لعل عمله  
لا يظهر المالك حيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام أيقا وكذا بدله نالفا كان  
شعولا مقدما يظهر وواقف عليه مر اه سم (قوله بل يستقل به واجده) وينبغي أن  
لا يعتال الى تلك لانه ما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا أنه يملك بالآخذ اه سم على حج (قوله)  
لوجوب التعريف عليه) أى مع عود الحظ للاطلاع لالملك فلا يرد أن التعريف يجب عليه أيضا اذا

فرضه بل لا يعرف بل يستبد بواجده (وعليه) مؤنة تعرفان قصد تملكها ولو بعد لقطه لا يحفظ أو مطلقا فهو أعم من  
فرضه أخذ تملك (وان لم تملك) لوجوب التعريف عليه وهذا في مطلق التصرف فيه من رأى وليه تملك التمسلة لم يصرف مؤنة تعرفها

من ماله بل ربحه الأمر لهما كما يبيع زبائنها وكان ذلك الاختصاص وكتمده لقطه للخيانة (والا) أي أن لم يقصد التملك كان لفظ لقطا  
وعليه اقتصر الأصل أو أطلق ولا يقصد تملكها أو اختصاصا (هـ) مؤنة التعريف (على بيت مال أو) (مالك) بأن ربحها الحاكم في بيت  
النال أو يقتصر على المالك من اللافظ (٢٣٠) أو غيره أو بأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها إن شاء كان

الانقطاع المحقق مع ان المؤنة ليست عليه وقال سم وانظر هذا التعليق مع أنه يجب التعريف على من  
لم يقصد التملك وأوجب بان التقدير لجوب التعريف عليه مع عود الخ (قوله) وكتمده أي التملك  
لقطه للخيانة أي فؤدة التعريف عليه وكيف هذا مع أنه تقدم أن الملقط للخيانة لا يعرف إلا أن صور  
بما إذا تاب تأمل وقد يجب بان الذي مر أنه لا يعرف للتملك أو الاختصاص فلا ينافي أنه يعرف للظهور  
ماله (قوله) على بيت مال أي فرضا كما قاله ابن الرضا لكن مقتضى كلامهما أنه تبرع واعتمد  
الاذن على ويدل عليه قوله أو يقتصر على المالك شرح حر فلو لم يظهر المالك كانت من الاموال  
الفائقة فيدها وكيل بيت المال واللاقط الرجوع على بيت المال بما أخذه عن عيش على حر (قوله)  
بأن ربحها الخ راجع لقوله على بيت مال وما بعده راجع لقوله أو على مالك (قوله) والاخرين من  
زيداني لانها داخلان في قوله أو على مالك (قوله) ولو لم يظهر تملك الخ الاولى ولولته لا تسعمل  
الخلاص كما قاله زى (قوله) فظهر المالك أو داره فان لم يظهر المالك أو داره لم يلزم المطالبة على الآخر  
لاهمان كسبه كما في شرح حر وبني أن يكون محمدا اذ اعزم على رد ما أو رد به لا اذ اظهر مالها اه  
زى قال عيش على حر وقضية كلام الشارح أنه لا فرق وقد يوجهه حيث أتى بما وجب عليه  
من التعريف وتلك صارت من جملة كسبه وعدم تبته رد ما لمالكها لا يزيل ملكها وان أتى به على  
مافاه شيئا زى فينبغي أن يلحق به ما لو لم يقصد رد ما لعمده اه (قوله) ولا تعلق بين حق لازم  
ولو زال ملكه عنهما بعد فالتجته أنه كاللزم يلزم حر عيش (قوله) حق لازم بأن لم يتعلق بين حق أصلا  
أو تعلق به حق جائز كالعمارة أو حق لازم لا يمنع بيعها كالاجارة والحق لازم الذي يمنع بيعها كالرهن  
وانظر هل رد ما اذا كانت مؤجرة مساوية المنفعة مددة الاجارة أو التأمل وقياس ما تقدم في القرض من  
انه اذا رجع في الشيء المقرض ورآه مؤجرا يأخذه مساوي المنفعة من المالك هنا بأخذ الموقوف مساوي  
المنفعة ولا جرة له بل هي لللاقط لوقوع الاجارة منه حال ملكه للموقوف (قوله) بأرض نفص وهو  
مانقص من قيمته لكن هل العبرة بقيمتها أو بالانقطاع أو وقت التملك أو وقت طرقة العبد ولو بد  
التك فيه نظر والا قرب الاخير لانه لو ظهر مالها قبل طرقة العبد لوجب رد ما اه عيش على حر  
(قوله) يجب حدث بعد التملك لانها الآن ضمنونة عليه القيمة وقبل ذلك أمانة حل (قوله) وأشرها  
بان تعلق به حق لازم كالرهن وكالوقف اه (قوله) ولا تدفع القطة) ينبغي أن يكون المراد لا يجوز أن  
تدفع أخذا من قوله ما إذا لم يظن صدقه الخ ثم ان ظن صدق دعواه فينبغي أن يجوز الدفع اه سم  
(قوله) ثم ان تعدد الواصف ولو سقطت القطة من ملقطها فالتقطها آخر فالاول أولى به السابق ولو لم  
آخر بالتقاط شيء رآه فأخذه فهو لا آخر ان قصد الأخذ فان قصد الأمر ونفسه فقاموا ولا ينافيه ما مر من  
عدم صحة التوكيل في الانقطاع لان ذلك في عمومهم وهذا في خصوص لقطه وان رأها مطروحة على  
الأرض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها شرح حر (قوله) لا تدفع لاحد أي يجوز عيش  
(قوله) والدفع (له) أي لانه بان أنه أخذه لك غيره وخبر بدفع القطة ما تالت عنه ثم غرم الواصف

حرب الجبال والاخرين من  
زيداني وانما يلزم لللاقط  
لان الخط فيه لائق فقط  
(واذا عرفها) ولو لم يظهر تملك  
(يدل على) الا لفظ) أو ما  
معناه (كشكست) لانه  
تملك مال يدل فانقر على  
ذلك التملك بتمرها وبحث  
ابن الرضا في لقطه لا تملك  
تكمروكيبه لا بد منها ما  
يدل على نقل الاختصاص  
والخلق تمر بها ينحل ما  
يعرف مستويا يعرف دونها  
بغلاف تقيد الاصل له  
بالن (فان تملكها) فظهر  
المالك (بأرض يدها)  
ولا تعلق به حق لازم يمنع  
بيعها (لزم رد ما) لما لم يخبر  
السابق (بزبائنها المقتلة)  
وكذا المنفعة ان حدث  
قبل التملك تبع القطة وهذه  
من زيداني (وبارش  
نفص) ليجب حدث بعد  
التملك كما يضمنها كذا فيلها  
ولمالك الرجوع الى يدها  
سليطولو أراد اللفظ ارد  
بالأرض وأراد للمالك  
الرجوع الى البذل أوجب  
اللاقط (فان تلفت) حسا  
أوشعا بعد التملك (غرم  
مثلا) ان كانت شية (أوقيتها) ان كانت شية وقت تملك لانه وقت دخولها في ماله (ولادفع)  
اللقطة (للمع) لها (بالموصوف ولا يجب) الا ان يدل اللفظ أنها لم يفرمه فدفعها له (وان وصفها) له (فظن صدقها) فدفعها له على ما  
يسن نعم ان تعدد الواصف لا يدفع لاحد إلا بجهة (فان دفعه) باله بالوصف (ثبتت لآخر) بجهة (حوت له) عملا بالجهة (فان تلفت) عنه  
لواصف (فله) أي للمالك (تدوين كل) من اللفظ والدفع (له) (والقرار على المدفوع) له (حصول التلف عنه) فيرجع اللفظ بمقر

فيها  
اللقطة (للمع) لها (بالموصوف ولا يجب) الا ان يدل اللفظ أنها لم يفرمه فدفعها له (وان وصفها) له (فظن صدقها) فدفعها له على ما  
يسن نعم ان تعدد الواصف لا يدفع لاحد إلا بجهة (فان دفعه) باله بالوصف (ثبتت لآخر) بجهة (حوت له) عملا بالجهة (فان تلفت) عنه  
لواصف (فله) أي للمالك (تدوين كل) من اللفظ والدفع (له) (والقرار على المدفوع) له (حصول التلف عنه) فيرجع اللفظ بمقر



عليه ان يقره بالاك فان اقر لم يرجع مؤاخذته باقراره اما اذا لم يظن (٢٣١) صدقة فلا يجوز الدفع وحمل تضمنين

اللاقط اذا دفع بنفسه لان  
 اذن به الحال كما (ولا يحل لقط  
 حرم مكة اللفظ) فلا  
 يحل ان لقط تلك أو اطاق  
 والثانية من زيادتي (ويجب  
 تعريف) اللفظ فيه  
 للحفظ لخبر هذا البلد  
 حرمه الله لا ينقط لقطته  
 الا من عرفها وفي رواية  
 البخاري لا يحل لقطته الا  
 لمنشد الى معرف والمعنى  
 على الدوام والا فافتر البلاد  
 كذلك فلا تظهر فائدة  
 التخصيص وتتم الالفاظ  
 الاقامة للتعريف وأدفعها  
 الى الحاكم والسر في ذلك  
 ان الله تعالى جعل الحرم  
 مثابة للناس يؤمنون اليه  
 فرمى به وما كسها أو تأنبه  
 وخرج زيادتي مكة حرم  
 المدينة فهو كائر البلاد  
 حكم النقطة  
 (كتاب الناقط)  
 ويسمى ملفوطا ومنبوذا  
 ودعياءه والاصل فيه مع ما يأتي  
 قوله تعالى وافعلوا الخير  
 وقوله تعالى وانما نزلنا على  
 البر والتقوى وازكان النقط  
 الشرعي لقط وتقبض ولا تاف  
 وكما ناهى عما يأتي (اللفظ)  
 أي الناقط (فرض كفاية)  
 لفعله تعالى ومن أحياها  
 فكأنما أحيا الناس جميعا  
 ولأن آدمي محترم فوجب

تبنيان ليس بالملك فغيره لأن مأخذه مال المنقط لا للذي شرح مر وقوله فليس بالملك تعريه  
 أي وانما يرجع بالمنقط بدله ويرجع به على الواصف اه عني على مر (قوله فان اقر لم يرجع)  
 وارتق ما لو اعترف المشتري بالبيع بالملك ثم استحق البيع فانه يرجع عليه بالثمن لأنه انما اعترفه بالملك  
 ظاهر اليه بان البدل لـ الملك شرعا فقدر بالاعتراف المستند بالتحالف الوصف فكان مقصرا  
 بالاعتراف المستند اليه شرح مر (قوله واخذة لا باقراره) عبارة مر لأنه حينئذ يزعم أن الظالم  
 مؤذ للينة اه (فرع) من القطة أن تبدل نعله بغيره فيأخذها ولا يحل له استمالها الا بعد  
 نزعها بشرطه وهو ان تلك أو تنق اعراض الملك عنها فان كان صاحبها نعد أخذ نعله جاز له بيع  
 بالملك بشرطه وهو ان وصوله الى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذلك والا ضاع عليه ما بقي كغير ذلك  
 من بقية الدين اه عني (قوله ولا يحل لقط حرم مكة) والخبر به بضمنهم عرفة ومعنى ابراهيم  
 له ما وان كاس من اجل الانها جميع الحاج جميعهم حل (قوله اللفظ) أي ولا يحل تحملك ولو  
 بسنن كجاء له قوله فيها ياتي والمراد التعريف على الدوام اذ القطة انما تحملك بعد التعريف وتعرف  
 منه لا غلابة تامل (قوله) ويجب تعريف لقطته فيه) فان أيس من معرفة مالكه فينبغي أن يكون  
 باضافته امر بليت المال عني (قوله والا) أي ولا يكن المراد على الدوام فلا تبدل على ما ذكر  
 لأن ساو البلاد كذلك خفف الشرط وجوبه وأقام دليل الجواب مقامه

(كتاب النقط)

فرض على معنى مفعول أي المنقط أي بيان حقيقته وما يفعل به وجماعه وغير ذلك وسعى لقطا  
 وقوطا باعتبار أنه باق ومنبودا باعتبار أنه يندب ونسبته بذنبك أي اللقط والمنقط قبل أخذه وان  
 كاس عاز الأول لكنه صارت حقيقة شرعية وكذا نسبه به منبوذا بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة  
 بزوال الشيء المنق منه شرح مر وقوله منبوذا بعد أخذه أي فهو مجاز لكن باعتبار ما كان عني  
 (قوله ودعي) سمي دعياء لأنه ترك أي مجهول النسب اه عني عبارة العرواوى قوله ودعياء  
 بكسر الهمزة أي لان غيره يدعي وهذا باعتبار آخر امره ومنبوذا باعتبار أوله ملفوطا باعتبار وسطه اه  
 عني (قوله مع ما يأتي) أي من قوله تعالى ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا (قوله وازكان  
 النقط الشرعي) دفع بهذا لما يلزم على كلامه من كون الشيء ركنان لنفسه لأنه جعل اللقط من أركان  
 التقوى وحاصل الدفع أن الذي جعل ركناهو اللقط اللغوي بمعنى مطلق الأخذ والأول هو اللفظ الشرعي  
 وهو الظاهر والجنون الذي لا كافله معلوم (قوله فرض كفاية) أي حيث عساه أكثر من واحد  
 والقرض عين اه زى قال عني على مر أي ولعل في فسقة علموه فيجب عليهم الاندفاع  
 لأنكيت الزيادة منهم عني أن كثيرا تراعه منهم وامل سكوتهم عن هذا علمه من كلامهم (قوله لقوله  
 نظار من أحياها) الأصل في الاحياء ادخال الروح في الجسد وليس المراد هذا ذلك وانما المراد نسب  
 لغير الحياة وهو دفع الضرر عنها المؤدى الى الهلاك وقوله فكأنما أحيا الناس جميعا أي بدفع الانم  
 عنهم نفس الاحياء الأول غير معنى الاحياء الثاني اه عني فذلك الآية على كونه فرض كفاية  
 بالزمان (قوله كالنكاح والوطء) أي لم يوجبوا الوطء في النكاح لان النفس تميل اليه فاستغنى بذلك  
 عن الزوج أو يقال كان المذهب في النكاح معنى الوطء والنفس تميل اليه لم يوجبوا النكاح أي  
 فاستغنى عنه تميل النفس اليه اه زى (قوله ويجب لشهاد عليه) أي لرجلين ولو مستورين  
 حفظ كذا على طمعه غيره وفارق اللفظة حيث لا يجب انماها بان الغالب في الاكتاب والنفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن الزوج

ظاهر المصلحة خوفاً من أن يسرقه وذوق الشهادة عليه الاشهاد على لفظ القطة بأن الفرض منها المال والامهاد في التصرف المال مستحب ومن اللقيط حذو حقه ونسبه فوجب الاشهاد كافي النكاح وبأن القطة يشيع أمرها بالتصريف ولا تعريف في القطة (وعلى مامع اللقيط) تبعاً له وتلا (٢٣٢) فذلكه فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة وجاز زعمه منه قالة في الوسيط

وايما يجب الاشهاد فيها  
ذكر على لفظ نفسه ثماً  
من سندها كقولنا لا يشهد  
مستحب قوله الماوردي  
وغیره (١) لفظه صغير أو  
يجوز منبوذ لا كقول  
معه ولو ميزنا حاجته الى  
العهد وقولنا وعلى ما لم  
من زيادتي (٢) واللاقط هو  
رشد عدل ولو مستورا  
(٣) لفظه غيره ممن يبرق  
ولو مكاتباً أو كثر أوصبا أو  
جون أو سق أو سقه  
(٤) يصح فيزعم اللقيط منه  
لان حق الحضانة ولاية  
وليس من أهليها (لكن  
لكن لفظ كافر) لا يثبتها  
من المولاة (٥) فان أذن  
لرقبة غير المكاتب في  
لقطه (أو أقره) عليه (٦) فهو  
اللاقط (٧) وبقية نأب عنه  
في الاخذ والترية الزائدة  
كيد بخلاف المكاتب  
لاستقله فلا يكون السيد  
هو اللاقط بل ولا هو أيضاً  
كأحد من مامر في حاله  
السيد لفظ في السيد  
هو اللاقط والبعض كالرقبة  
الاذنا لفظ في نو به فلا يصح  
كقوله الروائي والتبديع  
المكاتب من يادني (٨) ولو

لزدحم أعلام لفظ على لفظ (٩) بان قال كل منهما أنا أخذ (١٠) من الحاكم من يراه ولو لم  
غيرهما إلا حق واحد منهما قبل أخذه (أو بعده) أي بعد أخذه (١١) لسيمة باللفظ ولا يثبت السابق بالوقوف على رأسه بغير أخذه  
(وان لفظاً معاً) يقدم (على فقير) لانه قد يروا به جماله

٢٣٢  
٢٣٣  
٢٣٤  
٢٣٥  
٢٣٦  
٢٣٧  
٢٣٨  
٢٣٩  
٢٤٠  
٢٤١  
٢٤٢  
٢٤٣  
٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠

لا مرجح لأحد مما على  
الآخر ولم يترك أحد مما حقه  
قبل القرعة أفترده الآخر  
وليس لمن خرجت القرعة  
له ترك حقه للآخر كاليس  
للفرد نقل حقه إلى غيره  
ولا يقدم مسلم على كافر  
في كافر ولا رجل على امرأة  
(وله) أي الألفاظ (تقله من)  
بأية تقر بتو (تقله منها)  
أي من بادية وقرية أي من  
كل منهما (البلد) لأنه أرفع  
به (لا عكس) أي لا نقله  
من قرية لبادية أو من بلد  
لقرية أو بادية لخشونة  
عيشهما وقوات العلم بالدين  
والصنعة فيهما لم نقله من  
بلد أو من قرية بادية قرية  
يسهل المراء منها على  
النص و قول الجمهور (و)  
له نقله (من كل) من بادية  
و قرية (بلد) لثقله لا تنقله  
ذلك لآلادونه وذكر حكم  
القرية يجوز أن يمنع جواز  
نقل البلدي لمن بادية لثقلها  
من زياتي ومحل جواز  
نقله إذا أمن الطريق  
والتقصير توصلت الأخبار  
واختسرت أمانة الألفاظ  
(ومؤنه) هو أعم من قوله  
ووقفته (في مال العام) كوقف  
على القضاة أو الوصية لم  
(أو الخاص) هو ما اختص  
به ككتاب عليه ملقوفة  
عليه أو لم يوص له أو فخطي

ب لانه أرفع به غالباً وقد يواسيه بماله و بقولي غالباً اندفع مال الأذى هنا لا عبرة بتفاوتها في القتي  
لأن تيزاً مذهباً بحسبها وحسن خالق كإباحتهم بعضهم اه بحروفه (قوله) بالنا ولو فقيراً على  
مستور ولو غنياً زى ومثله في سم ع م ر أولاً ثم قال لم اعتمد م ر مرة أخرى تقديم القتي  
للمستور على الفقير العدل بالنا وهو الظاهر في شرح الهجة ع ش وفي حاشيته على م ر على مستور  
ولو غنياً أو لم يلقه لان مصلحة العدالة بالنا أرجح من مصلحة القتي مع التنازح المستور قد لا يكون  
عدلاً بالباطن ويسترق لعدم اليقظة المانعة له سم على حج بحروفه (قوله) وليس لمن خرجت  
القرعة له (الخ) أي فيأتم وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزم به القاضي لانه بالنقاط  
ينبغي عليه وبيته اه ع ش على م ر (قوله) ولا يضمن مسلم على كافر) حلا كان المسلم بالنسبة للكافر  
كالمسلم بالنسبة للمستور لم يضمن بدمية عدالة المسلم كز بدمية العدل بالنا اه ابن قاسم على ابن حجر  
(أنزل) وقد يقال المستور قد يكون فاسقاً بالنا فلا يكون أهلاً للانقطاع بخلاف الكافر العدل في دينه  
فإن لم يكن للانقطاع محقة فكان مع المسلم كسدين تفاوتاً في العدالة المحقة أو التي اه ع ش على  
م ر (قوله) ولا رجل على امرأة) أي الامراضة في رضيع تقدم على الرجل كإباحتهم الأذى والاختية  
تقدم على الملوحة كإباحتهم الزكشي شرح م ر ع ش قال بعضهم وهذا الاستثناء منقطع لان  
التي من رجل وامرأة (قوله) وله نقله من بادية) أي ولا فرق في النقل بين كونه للسكنى أو غيرها  
كفناء حاجة اه عبارة م ر في شرحه وسواء كان السفر به للفتة أو غيرها كإقاله للتولي وأقره اه  
والإبادة خلاف الحاضرة وهي العمارة فإن قلت قرية أو كبرت ولم تعظم فبلداً وعظمت فمدينة أو كانت  
تلتزم وخسب غير يفسر م ر وقيل ان البلد ما فيه حكم شرعي أو شرطى أو أسواق العامة وإن  
جاء الكل فصر ومدينة أو خلعت عن الشكل قرية وعلم كلامه أن البلدي أخص من الحضري اه  
فإن (قوله) لخشونة عيشهما) هذا بالنسبة للقيط وأما الزوجة فيجب عليها مطاوعته ولو كان المنقول إليه  
من العيش اه عز زى لان نفقتها مقدره وبكفها إبدالها (قوله) كوقف على القضاة) وانما صرح بالوقف  
عليه عم عدم تحقق وجودهم لان الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي إمكانه كإدلال عليه كلامهم  
ونه عليه الزكشي وإضافة المال العام إليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والافه ونحو زاده حقيقة  
لجهة العامة وليس مما لا له وأفاد السبكي عدم صرفه من وقف الفقراء لان وصفه بالفقر غير محقق  
لكن ثابته الأذى اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيراً وهو أوجه اه شرح م ر (قوله) أو  
الخاص) فتنبه كلامه التخيير بين العام والخاص والأوجه كأفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على  
الأول فإن قلت أوفى كلامه على التنوع لم يرد ذلك اه شرح م ر والمعنى أن مؤنه أمانه مال العام  
أولاً له الخاص قال الريدي لأنه لا يعارضهما التقديم اه الآن يقال هذا معلوم من خارج وهو أن  
الخاص مقدم على زى اه واعتمد شيخنا أنه ينفع من العام إن لم يكن مقبضاً بالحاجة كوقف  
على القضاة والمتأخرين والأقدم الخاص عليه كافى سل (قوله) ككتاب عليه) والمراد كتابه عليه  
الزكشي يكون ما ذكره صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازعة لانه طريق للحكم بصحة ما سكه  
إبداء فلا يسوغ لأحد أن يعجز ذلك أن يقول ثبت عندي أنه ملكه شرح م ر وفائدة ذلك أنه لو  
أعطاه أحد بدمية لم لا يعي ع ش على م ر (قوله) أو لم يوص له) ودابة زمانه ما يسهل أو مرسوطة  
ينحوسه أو راكب عليها وما عليها تابع اه قل (قوله) ودار هو فيها حده) أي لا تنظر لغيره أو  
طوائف أو بستان كذلك زى وعبارة شرح م ر وإيجامه له بيتان يوجد فيه أو وجه

غيرها وقولي وحده من زباني (الامال مدفون) ولوحته اوكان فيه اوبع القبط رخصة مكتوب فيها انه له كالمكف ان من حكم بان المكان له فهو مع المكان (والامال موضوع بقربه) كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكف لان له رعاية (م) ان لم يهرق مال عام ولا خاص ولو حكوما بكفره بان وجد ببلد كغريس بهامسل فؤته (في بيت مال) من سهم المالح (م) ان لم يكن فيه مال او كان م ما هوهم (يقترض عليه حاكم) وهذا من زباني (م) ان عسر الاقتراض وجبت (على موسرينا) أي المسلمين (قرضا) بالفاق عليه ان كان سرا والاصل سيد والمضى على جهة القرض فالتب بزع الحافض والتقييد باليسار من زباني (ولا قلعة استقلال بحفظ ماله) كحفظه (وانما يؤمنه من اذن حاكم) لان ولاية المال لا تثبت لغيره ارجس من الاقارب فالاجنبى اولى (م) ان لم يوجد ماله (اشهاد) وهذا من زباني فان ماله بدون ذلك ضمن (فصل في الحكم بسلام القبط وغيره ببيعة او بكفرها كذلك (القليط) أي ما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كاله ع ش م ر (قوله) او بكفرها كذلك أي ببيعة الصور أربع (قوله وما الخ بقها) وهي دار الكفر التي بها مسلم كثير حل (قوله) وان استلحقه كافر ولا يلزم من كفره كفره لاحتمال ان يكون من شبهة بوطه مسلمة فيكون مسلماته لامة للقاعدة المشهورة حل وبعبارة شرح م ر أي لو قلته في اللب لا تسكتا بسلامه فلا تنيره بمجرد دعوى كافر اه والغاية لرد وقيد المادوري الخلاف بما اذا لم يصدره ملانة اوصوم والافضل قطعاً بربندب ان يحال بينه وبين من ادعاه (قوله ولو بدرك كفر) أي اهلدار اسلام بان كاستدار الاسلام اولاً وقرناهم عليها بالجزية أو الصلح حل فالمراد بها المستولى الكفار عليها من ديارنا (قوله به مسلم) أي رجل وامرأة وكلاء يقتضى ان القليط اذا وجد بمحل اسلام خراب لا يحكم بسلامه الا اذا كان به مسلم لان المحل في كلامه شامل لذلك وهو بعيدا فبحرر (قوله) او يحجزكم هذا مع قوله ولكن لا يكتفى بجهته بدار كفره بقتنا فيان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاجنباء وان كان يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال م ر فتحمل دار الكفر في الاول على اهلدار اسلام اه

بكفرها كذلك (القليط مسلم) نعم الدار وما الخ بقها (وان استلحقه كافر) هو اولى من قوله ذي (بلا) (وافول) بيته بنسبه هذا (ان وجد بمحل) ولو بدرك كفر (به مسلم) يمكن كونه متولوا سيرة متشرا أو تاجرا أو محجزا انقلبا للاسلام لانه قد حكم

الوجهين كل رجه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكانها تصرفوا للحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكني وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدور هو كذلك اه ع ش وبعبارة قول قوله وداره فيها وكذا في قرية لاني بها ما ولا في بستان لم يجر العادة بالسكني فيه والافضل دار وما الخ الدار والبستان تابع لهما ما لم يكونا معهما (قوله) ان كان معه فيها غيره) فله حصته بعده بحسب الرؤس قول (قوله) الامال مدفون) ثم بحث الاذرى انه لو اصل خيط بالدين ربط بنحوه به قضي له لسانا ان انتم الرقعة اليه اه م وقوله بخلاف الموضوع بقرب المكف يؤخذ من هذا ان لو اتع هذا المكف غيره فالقول قول المكف تقدم بيته لان اليد له انتهى سم (قوله) ولو حكوما بكفره) أي لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزية اه شرح م ر (قوله في بيت مال) أي جماعة ع ش وقول (قوله) يقتضى عليه) أي على الطفل لاعلى بيت المال كما صرح به الحطيب على اللهاج حيث قال أو حالت الظلمة دونه اقترض له الامام من المسلمين في ذمة القليط كالخيط الى الطعام فان تغفر الاقتراض قام المسلمون بتفانيته قرضا الخ ع ش (قوله) على موسرينا) أي موسرى بلده زوى والاوجه مضيقهم بمن بات في نفقة الزوجه وقيل من ملكه ونة سنة فلا تضر قدرته بالسكس واذال منهم وزعها الامام على مياسر بلده فان شق فعل من راء الامام منهم فان استوفى نظره تخير وهذا ان لم يبلغ القليط فان بلغ في سهم الفقراء أو المساكين فان ظهر له سيد أو قرب يرجع عليه وان ضعفه في الروضة وما توزعه به سقوط نفقة القربى ويحوى بعضي الزمن يرد عيايأتى انها تصير دينا بالاقتراض شرح م ر أي بان الحاكم فان لم يظهر له مال ولا قرب ولا سيد ولا كسب فالرجوع على بيت المال من سهم الفقراء أو الفارسين بحسب ما راء الامام حل (قوله) بيزع الخافض) كان الانسب بمجايله ان يقول على الخبز (قوله) ولا قلعة استقلال بحفظ ماله) أي ان كان عدلا بحيث يجوز ابداع مال اليهم عنده اه مع حل يخف عليه عنده من استيلاء عالم حل وزى (قوله) باذن حاكم) في المرة الاولى على الوجه وشه الاشهاد فلا يلجب الا في المرة الاولى كقوله حل فان تصدق مراجعتة اشهد ويصدق في قدر الاثبات ان كان لاقابه ع ش على م ر (قوله) من لم يرجعه) أي في ساقه قرية وهي مادون ساقه المدوى على العتد اه ع ش

(فصل في الحكم بسلام القليط) أي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كاله ع ش م ر (قوله) او بكفرها كذلك أي ببيعة الصور أربع (قوله وما الخ بقها) وهي دار الكفر التي بها مسلم كثير حل (قوله) وان استلحقه كافر ولا يلزم من كفره كفره لاحتمال ان يكون من شبهة بوطه مسلمة فيكون مسلماته لامة للقاعدة المشهورة حل وبعبارة شرح م ر أي لو قلته في اللب لا تسكتا بسلامه فلا تنيره بمجرد دعوى كافر اه والغاية لرد وقيد المادوري الخلاف بما اذا لم يصدره ملانة اوصوم والافضل قطعاً بربندب ان يحال بينه وبين من ادعاه (قوله) ولو بدرك كفر) أي اهلدار اسلام بان كاستدار الاسلام اولاً وقرناهم عليها بالجزية أو الصلح حل فالمراد بها المستولى الكفار عليها من ديارنا (قوله به مسلم) أي رجل وامرأة وكلاء يقتضى ان القليط اذا وجد بمحل اسلام خراب لا يحكم بسلامه الا اذا كان به مسلم لان المحل في كلامه شامل لذلك وهو بعيدا فبحرر (قوله) او يحجزكم هذا مع قوله ولكن لا يكتفى بجهته بدار كفره بقتنا فيان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاجنباء وان كان يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال م ر فتحمل دار الكفر في الاول على اهلدار اسلام اه

بسلامة ولا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق (د) لكن (لا يكتفى اجتياز به بدار كفر) بخلاف بدارنا لحرمتهما ولو تفاهما المسلم قبل في نفي نسبة  
إلى نفي إسلامه أما إذا استلحقه الكافر بيعة أو وجد القبط (٢٣٥) بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو

كافر (و) يحكم بإسلام غير  
قبط صي أو مجنون فيما  
لأحد أصوله بأن يكون  
أحد أصوله ولو من قبل  
الأم مسلمات العلوق به  
أو بعده قبل بلوغ أوقافه  
وإن كان ميتا والأقرب  
منه حيا كافرا تقليبا  
للإسلام (د) نجا (لأبيه  
المسلم) ولو غير مكلف (إن لم  
يكن) معه في السي  
(أحدهم) أي أحد أصوله  
لأنه صار تحت ولايته فإن  
كان معه فيه أحدهم لم ينج  
السابق لأن تبعية أحدهم  
أقوى ومعنى كون أحدهم  
معه كإحدى الروضة أن يكونا  
في جيش واحد ونخبة  
واحدة لأنهما في ملك  
رجل وخرج بالمسلم الكافر  
فلا يحكم بإسلام مدييه  
وإن كان بدارنا لأن الدار  
لأنوثر فيه ولأن أولاده  
فكيف تؤثر في مسيئته  
هو على دين سابه كقوله  
المادري وغيره ولو سابه  
مسلم وكافر فهو مسلم  
وخرج بالتبعية إسلامه  
استقلالاً فلا يصح كسر  
عقوده وطارق حجة عباده  
بأنه يفتصل بها فقتعت  
فلا بخلاف الإسلام وأما

أهل من هذا أن الأول عام مخصوص بالثاني اه سم كما هو شأن الاستدراك لا  
فيه مجاز شامل لاجتياز به بدار الإسلام التي يسكتها الكفار ودار الكفر والاستدراك بخمسة بالأول  
عزري (قوله لا يكتفى اجتياز) بل لابد من الكنى والمراد بالكنى هنا ما يقطع حكمه وهو أربعة  
أول غير بوي السخول والخروج قاله الأذري عثاقا بل يبنى الا كنفاء بلبث يكن فيه الواقع وإن  
ذلك الوجه قاله قسمة أهلناهم أنه لو كان مسلم واحد بمصر عظيم بدار حروب ووجد فيه كل يوم ألف  
قبط مسلحهم وإسلامهم وهذا إن كان لاجل تبعية الإسلام كالسابق فذلك أو لا مكان كونهم متوكلين على  
بيدوه وانظر فيه نظر ولا سيما إذا كان المسلم الموجود امرأة شرح مر (قوله بدار كفر) أي  
أهلدار كفر فلا يخالف ما قبله اه اذ ذلك مفروض في دار كفر أصلها دار إسلام والمراد بدار الكفر  
ما شاولا لعلهم غير جزية ولا صلح ولا أمهات دار إسلام وما عدا ذلك دار إسلام شيخنا (قوله أما إذا  
لنقلقه الكافر بيعة) شمل كلاما لم يمتحض البيعة لسوء وهو الإوجه من وجهين والأقرب اعتبار  
الحق الثالث لأنه حكم فهو كالبينة بل أقوى شرح مر (قوله وإن كان ميتا والأقرب منه حيا) أي  
بترتيب البينة نسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم فلا يراد آدم أبو البشر عليه السلام اه شرح مر  
أنه لو نظر لكان كل الناس مسلمين بالتبعية لأن كل شخص منسوب إليه لكن نسبة لا تقتضي  
الكون ولكن ضابط النسبة التي تقتضي التوارث لم يظهر ولم يعلم من كلامه ولعله ما أتى في الوصية بأن  
يقالها لثراء بالأصل ما يوجب الشخص إليه من جهة الأب أو الأهل أو يحد قبيلة كما يقال بنو فلان  
فإنه لو وجد في ذلك حصلت الشهادة به بالنسبة لا يعتبر (قوله لأن تبعية أحدهم) وهذا إشارة إلى الحكم  
بغير التبعية ولا يكون إلا بالأحد الأصول بخلاف تبعية الإسلام تكون ولو للسابق (قوله في جيش  
واحد ونخبة واحدة) هو عطف تفسير لأن المقصود اجتيازها في النخبة قل (قوله فلا يحكم  
للمدعيه) أي وإن أسلم السابق بعده سبه حل (قوله لأن الدار لأنوثر فيه) أي في السابق (قوله  
لا يصح كسر عقوده) أي بالنسبة لأحكام الدنيا ومع ذلك نستحب الحيلولة بينه وبين أي يترك لفتناه  
وذلك بحسب قوله لا إمام عن اجاع الإصحاب أما بالنسبة لأحكام الآخرة فيصح ويكون من الفاضلين  
أقوالا لا لازم بين الأحكامين كافي من لم ينفه الدعوة وكاطفال المشركين شرح مر ولتعدد بعبادة  
كان غير صحيحة كإصع عليه لكن لا يمنع منها غير يناو لا يؤمر بها لعدم محبتها وفاق محبتها من المسلم المدين  
الأصل لا تتفاهه بها لأنها تقوم له فلا قل (قوله وإن كان على) يميز بين أسلم فقد قيل كان سنة ثمان سنين  
وغيره لم يقل أر بع عشر سنة اه حل (قوله في نديس الخ) أي فلا تنقض الأحكام الإسلامية الجارية  
عند الرد زى وشرح مر وأحكام الإسلام مثل إرثه من قر به المسلم وجواز اعتناقه عن الكفارة  
(قوله ليس المسلم بإسلامه) أي لا ينقطع رده حل (قوله في تبعية الدار) أي المتقدمة في القبط اه  
هو الذي يحكم إسلامه تبع الدار كالتقدم (قوله فانه كافر أصلي) أي فيقر على كفره وينقض ما مضى من  
من أحكام الإسلام من إرثه من قر به المسلم ومنع إرثه من قر به الكافر وجواز اعتناقه عن الكفارة  
وأما بغيره على الخلاف في أنه لم ينفه بكفره أو كافر أصلي تجهيزه والصلاة عليه ودفعه بمقار للمسلمين إذا  
لم يندفعه ولو قيل الكفر ذكره الرازي وراى الإمام أنه يتسامح فيه وقام فيه شعار الإسلام قال

مسألة على رضى الله عنه في صفره لأن الأحكام كإسلامه لا يفتقر إلى عام الخلق أم قبلها فهي منوطه بالتبعية  
فإنه على مذهب أسلم (فان كفر بعد كاله) باليوغ والأوقاف (فيها) أي في هاتين البيعتين (فرند) لسبق الحكم بإسلامه وخرج  
بمسألة كقول في تبعية الدار وكفره فانه كافر أصلي لا يرد له تباعه على ظاهرها فإذا أهرع عن نفسه بالكفر

بيننا خلاف ما ظننا وهذا من قولهم نعية الدارضة بقية نعم ان تحض المسجون بالدار بقى على كفره قلعاً قاله الماوردى وأقره ابن الرقة  
 وذكره الحكيم الجوينى معلقاً به (٢٣٦) ذكر حكم الصبي في الكفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية الابن من زنا يادى وتبعية

بأصله أولى من تبعية  
 بأحد أربوه

(فصل في بيان حربة  
 اللقيط ورفقه واستلحاقه

(اللقيط حر) وان ادعى  
 رفقاً لظف أو غيره لان غالب

الناس أنوار (الا ان تمام  
 برقبته معرضة لسب

المالك كثر وشراء فلا  
 يكتفى بطلاق المالك لئلا يأنس

ان يعتد بالناحد ظاهر  
 اليه وفارق غيره كعوب

ودار بان أمر الرق خطر  
 فاحتيط فيه وبان المال

عالمك فلا تغير دعواه وصفه  
 بخلاف اللقيط لانه مظهر

(أو يقر به) بعد كاله (دلم  
 يكذبه المقره) هو أولى من

قوله فصدقه (دلم سبق  
 اقراره) بعد كاله (عربة)

فيحكم برقه في صورتين  
 وان سبق منه تصرف

بقتنبا كبيع ونكاح فلم  
 ان يوجد بدار حرب لاسل

فيها ولاذى فريق كائ  
 مياهم وناسهم قاله

الليثي ولاهم يقتنيه  
 أما اذا أقر به لمكذبه أو

سبق اقراره بالحرية فلا  
 يثبت اقراره بالرق وان عاد

للكذب وصدقه لانه  
 لما كذبه حكم بحريته

النزوى وهو المختار أو الصواب لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهر الاسلام اه زى وقول زى  
 اذا ما ابلغ فان قلنا انه كافر أصل لم يجز وليرسل عليه وان قلنا انه مرتد بكفره جهز وصلى عليه بالحكم

بإسلامه قيل ذلك وقوله تمام فيه أى في البيت المذكور وقوله شمار الاسلام أى علامته وحى تبعية للدار  
 في الاسلام أى فيجوز ويصل عليه سواء حكمنا برده أم بكفره وقوله هذه الامور أى التجهيز وما بعده

(قوله تبين خلاف الخ) أى تبين لنا خلاف الخ أى فنقتض أحكام الاسلام الجارية عليه قبل ذلك  
 (فصل في بيان حرية اللقيط) أى ما حصل به حرته ع ش وقوله واستلحاقه أى وما يتبعها ما يقع

الاول قوله ولا يقبل اقراره به الى قوله قضى من يتبع التالى قوله فان عدم أو تحجر الخ (قوله القاطع) أى  
 قال الشافى رضى الله تعالى عنه ولو قد فاذن لم يحده حتى أسأله أن لا أم سم (قوله فلا يكتفى أى

من البينة (قوله وفارق غيره) أى حيث تسكني الشهادة بالمالك المطلق عن السبب (قوله فلا تغير دعواه)  
 أى دعوى أحد لئلا ع ش وقوله وصفه أى بكونه مالوكا اه (قوله بخلاف اللقيط لانه مظهر) أى

فدعواه تغير وصفه فاشتراط التعرض لسبب المالك حل (قوله بعد كاله) أى بلوغه وعقل (قوله هو أولى  
 من قوله فصدقه) أى لشموله حالة السكوت عن التصديق والتكذيب ع ش (قوله ولا يقبل اقراره)

أى القبط وسحب عود الضمير على كل من ومن المقر له ان لا يقر انسان بحريته وأقر القبط له بالقبول  
 وان صدقه وهو ظاهر شرح م ر سكن قول الشارح بعد كاله يعين الاحتمال الاول (قوله لم ان يوجد بدار

حرب الخ) هذا استدراك على قول المتن اللقيط حر فكان الاول تقديبه على الاستثناء (قوله فريقين)  
 وحديث لا يكون لقيطاً وقوله كائ صبيانهم أى للعروف نسبهم حل فالدفع بما يقال ان اللقيط المذكور

من صبيانهم وحاصل الدفع تسليم انه منهم لكنه غير معروف النسب والميراد صبيانهم بعد أسرهم لانهم  
 قبل أسرهم يحكمون بحريتهم (قوله قاله الباقرى) رده الشارح في غير هذا الكتاب بان دار الحرب إنما

تقتضى استرقاق من ذكر بالاسر ويجرد اللفظ لا يقتضيه أى لانه ليس أسرا بان قصد ان يره لله تعالى  
 وهذا اردوه للعتد حل وزى وقول الباقرى ضعيف وفى سم والاوجه ان مجرد كونه بدار الحرب

لا يقتضى رفقاً فاذا أخذ على جهة الالتقاط حكم بحريته لان أخذه بهذا القصد صارف عن الاسترقاق  
 (قوله أما اذا أقر به لمكذبه) المناسب أن يقول أما اذا كذبه المقره (قوله في تصرف ماض) أى

حكم تصرف والحكم في المال الآتى هو عدم قضاء الدين من المال الذى في يده فان قضاء الدين بشر  
 بالمقره وقوله مضرب فيه وحاصل الصور ست لان التصرف اماماض أو مستقبل وعلى كل امان بشر

بغيره أوبه ولا يضر بأحد فتوجه بخلافه في المستقبل فيه ثلاث وقوله وماض الخ فيه ثنتان قوله أما  
 التصرف لماضى الخ هذه مكررة مع قوله وماض لا يضر بغيره لكن أعادها لئلا يظن قوله لا يقبل الخ

وذكرها في ضمن العام أولاً كان من جهة عدم القبول بالنسبة لغيره (قوله بخلافه في مستقبل) فلا  
 يصح منه البيع والشراء (قوله أما التصرف لماضى الخ) صورته أن يقتل اللقيط رقيقاً ثم يرق فله

قبل اقراره غير مكافى له فلا يقتل فيه بعد الاقرار مكافى له يقتل فيه سول وماله الرض وصوته  
 بعضهم بما اذا أوصى له بشئ لنفسه فيلزم من دعواه الرق بطلان الوصية وفيه اضطراب وهذا التصور

أول لان القتل ليس تصرفاً (قوله ولو كان اللقيط اسراً الخ) هذا ينفرع على قوله ولا يقبل اقراره بال  
 بالاحل فلا يورد رقيقاً (ولا يقبل اقراره به) أى بالرق (في تصرف ماض مضرب بغيره) بخلافه في مستقبل وان

أضر بغيره وماض لا يضر بغيره (فلو اراد من يرق بغيره مال قضى منه) ولا يجعل للقره بالرق الا ما فضل عن الدين بان يرق من الدين  
 شئ اسبق به بعد منتقماً بالتصرف لماضى المضرب به فيقبل اقراره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط اسراً أمتزوجة ولو عمن لا يجعل له كساح الالة

بدل  
 شئ اسبق به بعد منتقماً بالتصرف لماضى المضرب به فيقبل اقراره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط اسراً أمتزوجة ولو عمن لا يجعل له كساح الالة



أثرت بالرق لم ينفسخ نكاحها ونسل زوجها لآلئها وأرأى يسافر بها زوجها بفراشها وولدها قبل إقرارها هو وبعد مرقق وتعد  
 ثلاثة أشهر بالطلاق وشهرين وخمسة أيام بالوطء وحذف من الأصل هنا حكم ما لو ادعى رق صغير بيده جهل لفظه كره له في الدعوى والبيانات  
 ويأتى بانه ثم مع زيادة (ولو استلحق نحو صغير) هو أعلم (٢٣٧) من قوله ولو استلحق القبط (رجل) ولو  
 كافراً أو عبداً أو غيباً لا قفا

(لحقه) بشرطه السابقة  
 في الإقرار لأنه أقبله بحق  
 تأشيعه ولو أقبله بغيره لا يمكن  
 حصوله منه بنكاح ووطء  
 شبهة لكن لا يسلم للعبد  
 لا يشتاع به خدمة سيده ولا  
 تنفقه عليه إذا لم يملك المرأة  
 إذا استلحقته فلا يلحقها  
 خلية كانت أو لا وإن يكسها  
 إقامة البينة على ولادتها  
 بالمشاهدة بخلاف الرجل  
 (أو) استلحقه (ثان قدم  
 بينة) لا يسلام وحس بخلاف  
 يقدم أحد بشئ منهما لأن كل  
 من انصف بشئ منهما ومن  
 ضدهم أهل لواله فلا بد  
 من مرجع (هـ) أن لم تكن  
 بينة أو تعارضت ببتان قدم  
 (سبق استلحق) من  
 أحدهما (مع بد) (عن  
 غير أقط) لثبوت الذب عنه  
 مع تضاد البينة عاضدة  
 لا مرجحة لأنها لا تثبت  
 الذنب بخلاف الملك أما بد  
 اللقط فلا عية بها حتى لو  
 استلحق باللفظ القبط ثم  
 ادعاه آخر عرض على القائب  
 كسليم يأتى ولو أقام أنان  
 ببتين مؤرختين بتاريخين

بالعلم شرح الروض فكان الأولى أن يقدمه على قوله أما التصرف الخ شيخنا وقد يقال آخره لاجل  
 قوله وبعد مرقق لأنه مستقبل لكنه لا يغالبه تصرف تأمل هـ وحاصل ما ذكره هنا مسائل الأربعة  
 الأولى مفرقة على المنطوق والثنتان الأخيرتان على المفهوم اهـ (قوله لم ينفسخ نكاحها) أي في  
 اقتضاه بغير الزوج شرح الروض أي وتقدم أنه لا يقبل إقراره بالرق في تصرف ماضٍ بغيره وفي  
 شرح الروض لم ينفسخ أي لأن النكاح كالقبوض المستوفى انتهى وحينئذ يتخير الزوج بين بقاء  
 النكاح وفسخه حيث شرط حرها فان فسخ بعد الدخول بها لزمه لقرله الأقل من مهر المثل والمسعى  
 فان جاز لزم المسعى وان كان قد سلمه إليها أجزاء فلو طلقها قبل الدخول سقط المسعى كما في شرح مر  
 (قوله ونسل زوجها لآلئها) أي وإن تضرر السيد بذلك فلا يتضرر الزوج اهـ زى (قوله وولدها  
 قبل إقرارها) أي لظن حرها من قبله ثم لم يلزم قيمته أي لأنه بضره لزوم القيمة (قوله وتعد ثلاثة  
 أشهر بالطلاق) لأن عدة الطلاق حتى الزوج فلا يؤثر إقرارها فيه (قوله وشهرين الخ) قال سم بعد كلام  
 طويل بالمطالع بظن الحرية ويستمر ظنه إلى الموت فان وقع ذلك اعتدت باربعة أشهر وعشرة أيام  
 عـ ش وقوله وشهرين الخ لأن عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فلا يتضرر بنقصان  
 العدة زى قال شيخنا وفيه أن العدة مستقبلية عن إقرارها بالرق فكان المناسب قبول إقرارها بالنسبة  
 لما بين تعدد شهرين إلا أن يقال إن العدة وقت تابعة لا مقصودة أو يقال الكلام في التصرف والعدة  
 ليست (قوله رجل) سواء كان سفهاً أو رشيداً مر (قوله لحقه) ولا يلحق بزوجته إلا البينة كما  
 بين مما يأتي واستحب القاضى أن يقول للقطف من أين هو ولدك من زوجتك أو من أمك أو شبهة لأنه قد  
 بطل أن الالتفات بفيد النسب وبحت الزكوى وجوبه إذا كان ممن يجعل ذلك احتياطاً للنسب  
 شرح مر (قوله ولا تنفقه عليه) بل تنفقه من بيت المال مر (قوله أو تعارضت ببتان) قال النووي  
 ليس تام موضع سقط فيه الأحوال الثلاثة في أعمال البتتين اهـ الموضع اهـ زى ومثله كذلك  
 في النجاسة أي لو تعارضت ببتان في النجاسة بلى قولها ويعمل بالأصل وهو الطهارة عـ ش اهـ  
 زى (قوله مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح) وهذا مستثنى من كون الحكم السابقة تاريخاً  
 كقوله النووي وقال الخطيبان القاعدة المذكورة خاصة بالأموال اهـ (قوله فلا ترجيح) وهذا بخلاف  
 للمال فإنه يعمل بقصة التاريخ عـ ش (قوله بقيد السابق) هو قوله مع بد عن غير لقط عـ ش (قوله  
 قائم وجد) فيلحق من الخربة ولا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقاً بما توافد الاجتهاد لا ينقص  
 بالاضمان من لم يعارض قائماً كان الحكم السابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما يقدم هو على مجرد  
 الذنب لأنه يميزه للحكم فكان أقوى شرح مر (قوله فإذا انتسب إلى أحدهما) فلو لم يثبت لواحد  
 منها لم يثبت لغيرهما ولو يثبت نسب لأحدهما لا لغيرهما فهل يرجع للفق على من ثبت نسبته من أعلى القبط  
 تسطروا ولا خلاف عليه فيه نظر والأقرب عدم الرجوع فيها لأنه لم يقصد واحد منهما بالاتفاق عـ ش  
 عل مر (قوله أن مان باذن الحكم) أي ثم باذنه عدم نية الرجوع ثم بينه أن تضرر الأشهاد وفي كلام

عقدين فلا ترجيح وقول يسبق الخ من زى (هـ) أن لم يكن سبق بقيد السابق قسماً بقائفاً وجدوسياً بيانه آخر كتاب الدعوى (فان  
 علم أي القاضى أي لم يوجد بعد مدة سابقة قصر (أو) وجد ولكن (عبراً) ونفاه عنهما أو ألقه بهما انتسب بعد كمالين بيل طبعه (اي)  
 منها أو نكاح بحكم الجلبه لا بمجرد التمشي فان استمع من الانتساب عندا حبس وعليهما المؤنة مدة لا تنظر فإذا انتسب إلى أحدهما  
 رجع لأخره عليه بلمان إن مان باذن الحكم

شيخنا إمامنا محمد الأشهاد ونوى الرجوع لإبرع حل **(قوله)** وإن انشبه إلى ثالث وصدق لحقه (الح) أي ورجع إليه بما أنشأه حل وثقة أعلم

### (كتاب الجمالة)

درس

ذكرها بعض الأصحاب عقب الاجارة لأنها تعد على عمل وأوردوها الجمهور هنا لانها طلب التغاط الدالية الغالة اه شرح مر أي متلاويفية أن المقصود طابردوها لما كتبها لأطباء التغاط لان القطعة هي التي لا يبرع مالكتها وهذه مالكتها. عالم الآن براد الالتقاط معناه اللغوي وهو مطلق الاختصاص **(قوله)** بتبليط الجليم) ولم يبينوا الأوضح ولعله الكسر لاختصار الجهرى عليه اه عرش واقصر عليه الحقلى وجمعها جعائل **(قوله)** اسم لما يعمل وهو العوض وهو الجعلة وشرعا التزام الخ ظاهر اه هذا راجع الثلاثة كاللغوي وليس كذلك بل هو راجع للجعلة فقط كما يدل عليه عبارة مر ونصها وهي أي الجمالة لغة اسم لما يعمل الإنسان لغيره على شيء فعله وكذا الجملة والجعلة وشرعا التزام عوض الخ اه فقد جعل قوله وشرعا مقابلة قوله لغة لتعلق بالجمالة لكن عبارة ابن حجر كبراء التلخيص سواء بسواء **(قوله)** على عمل معين) أي أو مجهول عسر عمله **(قوله)** خبر الذي رماه الصحابي) وكان المراد ليدفع عرش عى مر قال وكان رئيس العرب وذلك أن أباسعيد الجندري كان مع جماعة فرعى محل فيعرب فاستضافوا فمضوا معهم فيأبوا بالوادي فلدغ رئيس العرب فأتى بكل دواء فملئ بئجج أي لم يشد شيئا فقال أسألو هذا الحى الذى نزل عندكم فسالوهم فقالوا نعم لكن لا يكون ذلك الاجارة فجعلوا لهم قطعة من النسم فقرأ أبو سعيد الفاتحة ثلاث مرات وصار يغفل ففقط كأنما نشط من عقال فتوقفوا في قسم ذلك القطيع حتى جازا للنبي ﷺ فأخبروه فقال ان أحق وفي رواية إن أسنن ما أخذتم عليه أجرا كتاب لغة تعالى فيكون الدليل قول النبي وتقرره فاندفع ما يقال ان فعل الصحابي ليس بمجة قال الزركشى ويستنبط منه جواز الجمالة على ما يستفهمه المر بضم من دواء أو رقيق وان لم يذكر وهو متجهان حمل به تعب ولا فلا أخذ اعمايا في شرح مر قال عرش ولعل قصة أي سعيد حمل فيها تعب كذا به لموضع المرض فلا يقال قراءة الفاتحة لان تعب فيها فلا تصح الجمالة عليها أو أنه مقرها سبع مرات ومشلا وينبغي أن المراد بالتعب بالنسبة للفاعل نعم ينبغي أن يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك كتدويني إلى الشفاء أو لترقيتي إلى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان فصل ولم يعمل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجاعل عليه وهو المداواة والرقية إلى الشفاء وان لم يعمل الشفاء غاية لذلك كتفكر أعل على الفاتحة سبعاملا استحق بقاءها سبعا لانه لم يشد بالشفاء ولو قال لترقيتي ولم يزد أو زاد من علة كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه فطر وقديرو فمغنم قوله في مسألة المداواة الآتية فيقبل قوله ولو اشترك الثمان الخ فساد الجمالة هنا وجوب أجرة للثلث فليحرم سم على ابن حجر **(قائدة)** ما يقع من كون الشخص يقبس بشبهه العصابة والمطابقة مثلا فهو حرام لانه من السحر والاختيار للمقبيات اه عرش على مر قال شيخنا والمخلص من هذا انه يقبس ويكتب ما يناسب ما ظهر له من غير أن يقول هذا من الله أو من الأرض اه وهو ظاهر كما يؤخذ من العلة **(قوله)** والقطع ثلاثون رأسا من الغنم) هو بيان لما اتفق وقوعه والافعالى اللغوي لا يتباعد بعدد كما يدل عليه عبارة المختار فانه لم يتباعد بعدد خصوص اه **(قوله)** وأيضا الحاجة فتدعو إليها) أي في رداة وأتى وعمل لا يشرع عليه ولا يجع من بطوع به ولا تصح الاجارة عليه للجعلة اه شرح مر **(قوله)** جازت كالغاربة والاجارة) ولم يستثن عنها بالاجارة لأنها قد تقع على عمل مجهول حل **(قوله)** عمل) في عده من الأركان مساعدا لانه لا يوجد إلا بعد تمام العقد الآن وقال المراد بعده منها ذكره فقط في العقد والتأخر

وإن انشبه إلى ثالث وصدق له لحقه ولو لم يعمل طبعه إلى أحد وقتا الاصل إلى انشائه ثم بعد انشائه إلى الحققة لتألف بغيره أبطل الانتساب لان الحاقه بجنس وحكم وتعبيرى ينادى كزولى مما تعبر به **(كتاب الجمالة)** بتبليط الجليم واقصر رجاعة على كسرهما وأتروا على كسرهما ونحوهما هو كالجعل والجملة لغة اسم لما يعمل الإنسان على شيء وشرعا التزام عوض معلوم على عمل معين • والاصل فيها قبل الاجماع خبر للذى رماه الصحابي بالفاتحة على قطع من الغنم كافي الصحيحين عن أبي سعيد الجندري وهو الرافى كما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والقطع ثلاثون رأسا من الغنم وأيضا الحاجة قد تدعو إليها بجازت كالمضاربة والاجارة (أركانها) أربعة (عمل) وجعل وصيغته فاقصد شرط فيها اختيار والمطلق تصرف

اقتضات العمل عـش على هر **(قوله ولو غير المالك)** أى حيث أذن المالك لمن شاء فى الردفاد  
 التزم الاجنبى الجعل صحـ حيثئذ ساع للراد وضع يده على الردف التزم الاجنبى لانه مستند لاذن  
 المالك حل وفى شرح هر واستشكله ابن الرقعة بأنه لا يجوز لاحـ وضع يده على مال غيره بقول  
 الاجنبى بل يضمنه وكيف يستحق الاجرة وأجيب بأنه لا حاجة الى الاذن فى ذلك لان المالك راض به  
 قطعا أو بان صورة ذلك أن يأذن المالك لمن شاء فى الردف التزم الاجنبى الجعل أو يكون للاجنبى ولاية  
 على المالك وقد صرحا فيما اذا ظنه ابا المالك المالك أو عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف أنه يلزم  
 غير المالك العوض وإن لم يقل علىـ بأن قال من رد عبيد فلان فله دينار ولم يقل علىـ وبه صرح  
 الخوارزمى وغيره اهـ هر ملخصا **(قوله فلا يصح التزام مكره)** مقتضى اقتضاده على هذا أن قول المتن  
 اختيار خاص بالمتزم فيكون مضافا لامتنوا وهو ظاهر لان الكلام هنا فى التقدير كراه العامل انما  
 هو على العمل وهو بعد التقدير لا يتأتى كراهه على المقدلانه لا يشترط قبوله كاسيأتى شيئا **(قوله)** علم  
 عامل ولو بهما الخ فالجاءلة تفارق الاجارة من أوجه جوازها على عمل مجهور ومحتما غير معين بعدم  
 انزاله بقول العامل وكونها جائزة لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل ولو شرط  
 تجيل الجعل فسد العقد واستحق أجرة التل فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه قبل الفراغ من  
 العمل لظاهره ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه تم ملكه بالعقد وهنا لا يملكه الا بالعمل ولو قال من رد  
 عبيد فله رد يهره بطل العقد قاله الغزالي اهـ من كتاب البرر اهـ شرح هر وتعارفها ايضا  
 انظر اعمد التأنيث **(قوله وأهلية عمل عامل)** أى قدرته على العمل ويشير له قول الشارح بخلاف  
 الخ وهو ما من غير المعين لا يشترط أهليته للعمل ولعل صورته أن يكون حال النداء غير أهل كصغير  
 لا تفرم غير أهلا ويرد لكونه مسح حين النداء أو بلغه النداء حين صيرورة قادرا شوى يرى قال  
 شيخنا ولعل فى العبارة قلبا أى وأهلية عامل معين لعمل وقوله معين أى وقت النداء والعمل وخرجه  
 اليهم فيشترط أهليته وقت الرد وإن لم يكن أهلا وقت النداء فتلخص أنه لا بد من الأهلية وقت الرد  
 العين واليهم قال هر وللعين أن يستتيب غيره فيما يجوز عنه وعليه القائل أولا يليق به اهـ **(قوله)** فصح  
 لم هو أهل) أتى به وإن كان هو عين كلام المصنف توطئة لقوله ولو عبدا الخ والا فكان الاولى أن يقول  
 فلا تنصح من غير أهل كصغير لا يقدر على العمل الخ تأمل وفيه أن الصغير المذكور لا يأتى منه العمل فلا  
 متى الاسترازة عنه وأجيب بأنه لا تصلح المعالجة معه وإن قدر على العمل بعد مدة ورد الصالة أى اذا كانت  
 المعالجة على عينه **(قوله وصبا وجنونا)** أى لها نوع تمييز وليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز أو الجنون  
 لدى نوع تمييز الا هذا عـزى **(قوله ولو بلاذن)** أى من وليهم أو الوالد وهو هذا راجع لجميع ما قبله  
 عـش **(قوله)** بخلاف صغير لا يقدر على العمل) أى فاذا اتفق أنه حصل العمل لم يستحق شيئا قال عـش  
 على هر لكن فيه أنه حيث أتى به بانت قدرته الآن يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة  
 يتأبها وهذا لا يتأتى بوجود العمل مع المجزى على خلاف الغالب اهـ **(قوله)** وتعين عليه الرد لكونه غصب  
 الخ بخلاف ما ورد من هو فيه أمالة كأن طيرت الرجى ثوبا الى داره ودخلت دابة لراهه فانه يستحق  
 رد ذلك الوابج عليه التخلية لا الرد اهـ عـش على هر **(قوله)** وما تعين عليه شرعا الخ) فثبتته  
 وكان الراد غير مكلف استحق ويجاب بان الخطاب متعلق بوليته ثم ذكر تعلقه به فلا يستحق شيئا اهـ هر  
 ولو لميس ظلمنا فهو مه أنه اذا حبس بحق لا يستحق ما جله له ولا يجوز له ذلك ويذنب أن يقال فيه  
 تصيل له وأن الجورس ناجع العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كأن تسلم معه على أن  
 نظره لئلا الى بيع غلته مثلا جائز ولذلك واستحق ما جعل له والا فلا اهـ عـش **(قوله)** لمن يتكلم

ملتزم ولو غير المالك  
 فلا يصح التزام مكره وصى  
 وجنونا ومجورسفه (وعلم  
 عامل) ولو بهما (بالا التزام)  
 فلو قال ان رد يهره كذا  
 فرد غير عالم بذلك أو من  
 رد أتقى فله كذا فارد من  
 لم يعلم ذلك لم يستحق شيئا  
 (وأهلية عمل عامل معين)  
 فتصح عن هو أهل لذلك ولو  
 عبدا وصبا ومجورا ومجورا  
 سفه ولو بلاذن بخلاف  
 صغير لا يقدر على العمل لان  
 نفعته معدومة كاستحجار  
 أعجى للحفظ (ر) شرط  
 (فى العمل كقعة وعدم تعينه)  
 فلا جعل فيها الا كقعة فيه كان  
 قال من دلى على مالى فله كذا  
 فله والمال بيد غيره  
 ولا كقعة ولا نيا تعينه عليه  
 كان قال من رد مالى فله كذا  
 فرد من هو بيده وتعين  
 عليه الرد لكونه غصب وأن  
 كان فيه كقعة لا مالا كقعة  
 فيه وما تعينه عليه شرعا  
 لا يتقابلان بعوض ومالا  
 يتبين شامل للوابج على  
 الكفاية كمن حبس ظلمنا  
 فذل مالا لمن يتكلم

في خلاصه بواجهه أو غيره دانه جائز كاتقه النور في قنوبه (و) عدم (تأقيته) لان تأقيته قد يفوت الفرض فيفسد سواء أمكن العمل الذي أصبح العقد على ما عولما (٢٤٠) أو مجهولاً وعسر عمله لا حاجة كافي عمل الفراض بل أولى فان لم يسره

في خلاصه) فثبت أنه اذا استكمل في خلاصه يستحق الجهر. وان لم يتحقق إطلاق الميوس بكلامه لكن في كلام من على صحيح فبالوجاهة على الرقياً ومداونه أنه ان جعل الشفاء غايته لرقياً المداونه يستحق اذا حصل الشفاء والاستحقاق للجعل مطلقاً اهـ فقباهه أنه ان جعل خروج من الجبس غايته لتسليم الواسطة فيستحق الا اذا خرج منه عيش على مر (قوله فانه جائز) وان تعين عليه لكن بشرط أن يكون فيه كلفة تقابل بأجرة كاعلم من سول وزي (قوله فيفسد) أي فيفسد التأقيت العقد وقوله وسواء كان العمل الخفي أن العمل الذي وقع العقد عليه هو الردهو لا يكون الامعولوا والجعل انما هو في محل العمل كالسقاء في محل العمل به ولا بالنظر لجعل عمله تأمل (قوله بل أولى) أي لانه اذا اغتفر الجعل في الفراض مطلقاً فلا يغتفر الجعل الذي عسر عمله بطريق الأولى حل وعبارة شرح مر لان الجمل الاحتمل في الفراض حصول زيادة متوقعة فاجتباها في رد الحاصل أولى اهـ (قوله) أكثر ما ذكر (أي من أول الباب الى هنا من زيادتي كما يعلم من مراجعة عبارة الاصل (قوله) بشرط في الجعل الخ) لوجعل له جزأ معلوماً من الرقيق فقتية كلام الرافعي البطان حيث حاول فيه إجراء خلاف نظيره في المرضعة التي تستأجر بجزء من الرقيق بعد النظام وان عني المطلب ورفق بالاجرة هنا لا تستحق الا بعد تمام العمل بخلاف الاجارة سم عيش (قوله أو غيرهما) كالجزء عن تسلمه وعدم الولاية عليه عيش (قوله بخلافه) أي الجهر في العمل والعمال وقوله ويستثنى من ذلك أي من المجهول وهو قوله لا يصح تخالفه وقوله مسئله العلي بكسر العين وسكون الادم وهو في الاصل الكافر القليل والرد لها هنا مطابق كافر بان قال الامام ان دللتني على فتح قلعة كذا فاك مناهية (قوله وما لو وصف الجعل) أي وكان معينا كأن قال من رد عبدي فله الثوب الذي صفته كذا وكذا فيصح حادون البيع لانه لا يقوم فيعوض العين مقام التبعين (قوله وان لم يبعس كونه ثمناً) أي لان وصف الثمن العين لا يفي عن رزونه وقوله بخلاف الجلاء أي فانها عقد جازد دخله التخفيف حل (قوله من طرف المتائم) بل قبل من المتائم لا يملك وكيله في ذلك بأن قال من رد عبدي فلان موكله فله عليه كذا (قوله بخلاف طرف العامل) أي بل يكفي العمل وظاهر كلام الامام أنها لا ترد بل مره وقال قبل ذلك في محل آخر ومن لم يوردها أي القبول ثم عمل لا يستحق الا اذن جديد وهذا هو المعتمد (قوله لا يشترط له صيغة) أي قبول ولا يشترط المطابقة فالقول ان رددت اتقي فاك ديتار اقول أردده بنصف ديتار استحق الديتار لان القبول لا أثر له كما في شرح مر فالراد بقول الشارع لا يشترط له صيغة أي قبول وظاهره ولو معينا وفيه انه اذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صيغة أي قبوله العقد فكيف ينفي الشارع الاشتراط مع أنه يومه أنه متصور في غير اللعين وأجيب بان هذه سالية تصديق بنفي الموضوع أي فصدق بعدم الامكان ثم رأيت في مر ماله وفي الرضة وأصلها ذالم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينال التتويج بان معنى علم تصور ذلك بعينه بالنظر للخطابات العادية بمعنى تصوره الذي أفهمه الكتاب أن من حيث دلالة الفاظ على كل سامع مطابقة لعمومه صارك سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله اهـ بحرفه وعبارته من التلخا ولا يشترط قبول العامل وان عينه (قوله فلا شيء له) ولا تقبل شهادة الاجنبي على زيد بذلك لانهم في رد عيش قوله اهـ سول (قوله ان كان الخيرة) أو وقع في قلبه صدق حل وعبارة عيش قوله ثمة

معارضة فاعتقدت ان صفة بدل على المطلب كاجارة بخلاف طرف العامل لا يشترط له صيغة (فالو) لا  
 عمل) أحد (قول اجنبي قال زيد من رد عبدي فله كذا) ان كان كذا بخلافه (له) لعدم الاتزام فان كان صادقا فله على زيد ان كان  
 الخيرة تة فوالا فهو كالمردود بعد زيد غير عال بانه والزامه في ذلك اشكال ذكره مع جوابه في شرح الروض (ولن ردده من أقرب من

لأنهم أن يردت في ظن العامل سم ولو كافرا وصيوا بعبارة الشورى قوله والافهوكا لورد الخ طاهر  
 وان اعتقد الراد صدق غير الثقة وقبوجه بأن اعتقاد صدق غير الثقة إنما يؤثر في جانب المعتقد  
 بالنسبة لإلزام غيره به لأن الشارع أعاه بالنسبة تأمل شوري وقبوجه كلام حل وسم بأن  
 الإيجي لما كان صادقا في الواقع اعتبر اعتقاده صدقه بالرادوان كان غير ثقة في الواقع **(قوله قسطه)**  
 فإن رده من نصف الطريق استحق نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه وعمله اذا ناسوت الطريق  
 فهو لزونه أى صوبه ولو الأكان كانت أجرة النصف نصف الأجرة استحق ثلثي الجعل  
 شرح در **(قوله الخوارزمي)** بضم الخاء كذا قاله عرش على هر وفتح الراء وكسرهما نسبة  
 الخوارزم اسم بلد من بلاد الجهم وكان عالما جليلا معا بين الثريفة والحقيقة شيخنا **(قوله ولو)**  
 رده اثنان فأكثر اشتركوا في الجعل على عدد الرؤس وان تفاوت عملهم لانه لا ينضب حتى يوزع عليه  
 • ومورد المسئلة اذا هم النداء كقولهم من رده فله كذا ويختلف ما لو قال من دخل دارى فأعطه درهما  
 فدخلها جع استحق كل واحد درهما لان كل واحد داخل وليس كل واحد براد للعبد بل الكل رده  
 شرح در **(فائدة)** أخى الشهاب در في الدقرا عنه فقيمه مد ثم نقل الى فقيه آخر فطلع عنه  
 سور يعمل لمسور كالاحار يفلا وحصل له فتوح أى دراهم بانها للثاني ولا يشارك فيها الأول  
 فله عاينه في شرحه عرش ويؤخذ من كلامهم هنا في المساقاة كما أفاده السبكي جواز الاستعانة في  
 الامانة والتربس وسائر الوطائف التي قبل الثبابة أى ولو بدون عذر فباظهار ولو بأذن الواقف اذا  
 استأنده أو خيرا مشرو يستحق المذهب جميع المعلوم النائب ما جعل له وان أخى ابن عبد السلام  
 والصف به لا يستحقه واحد منهما اذا لم يشرع لم يباشر والتائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له شرح  
 در **(فائدة)** لو أكره مستحق على عدم مباشرة وظيفة استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزاري  
 واغراض الزركشى له بانها لم يباشر مباشرة عليه فكيف يستحق حينئذ رده منه متى شرعا وعرفا  
 من تناول الشرط له لمدرو نظير ذلك ما عمت به البلوى من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد  
 من الطلبة أو يعلم أنه لو حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لان المكروه يمكن الاستعانة  
 فيحصل غرض الواقع بخلاف المدرس فيبذل كذا نعم إن أمكنه اعلام الناظر بهم رغم أنه يجبرهم على  
 المصروف فالظاهر وجوبه عليه لأنه من باب الامر بالمعروف وقد أفاد الولى العراق ذلك أيضا بل جعله أصلا  
 فيباعه وهو أن الامام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق لأن حضور المصلح والمتم ليس في  
 رده وانما عليه الانتداب لذلك وأفتى فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفة ان غاب فغاب العذر كعوف  
 طريق بعدم سقوط حقه بغيته قال ولذلك شواهد كثيرة قول الراد بغيته عدم حضوره الوظيفة وأفتى  
 فيدرج حاله تعالى على الجمل التزل عن الوطائف بالمال أى لأنه من أقسام الجعالة فينتحقه التازل ويسقط  
 منه وان لم يقرر الناظر المنزل لانه بالخيار بينه وبين غيره شرح در ولا يرجوع له على التازل ان لم  
 بشرط الرجوع اه بايى وقوله ولا يحضر أحد من الطلبة أى لم يحضر أحد يتبع منه وليس المراد  
 للفرق بين الوظيفة لان غرض الواقف احياء الجمل وهو حاصل بحضور غيره أو باب الوطائف قاله شيخنا  
 الشورى اه عرش وقول در وانما عليه الانتصاب هذا يقتضى أن استحقاقه المعلوم مشروط  
 بحضوره والنجح بخلاف في المدرس بخلاف الامام والفرق أن حضور الامام بدون المقتدين يحصل به  
 ايماء بالثقة في الصلاة فيها ولا كذلك للمدرس فان حضوره بدون متعة لا فائدة فيه حضوره بعد عينا وقوله  
 عدم سقوط حقه بغيته أى وان طالت مادام العذر قائما لكن ينبغي أن عمله حيث استأنب أو عجز عن  
 الاستعانة بالوفاة لعسر وقد ر على الاستعانة فلم يفعل فينتفى سقوط حقه تقصيره عرش على در

المكان المعين (قسطه) من  
 الجعل فان رده من أبعد منه  
 فلاز يادقه لعدم التزامها  
 أو من مثل من جهة أخرى  
 فله كل الجمل كما صححه  
 الخوارزمي لحصول الغرض  
 ويؤيده جواز ذلك في  
 الاجارة ولم يطلع السبكي  
 على ذلك نبهت أن الاولى  
 عدم استحقاقه وحكما  
 الاذرى لكنه رجع عنه  
 ومال الى استحقاقه (ولو رده  
 اثنان مثلا معين كانا  
 أولا فلهما الجعل) بالسوية  
 (الا ان عين أحدهما) فقط  
 (فله كله) أى الجمل (ان)  
 قصد الآخر اعانته) فقط  
 (والا) بأن قصد الآخر  
 العمل لنفسه وللآخر ولهما  
 أولف والعامل أو للعامل  
 وللآخر وألجمع أو لم قصد  
 شيا قولى

والأهم من قولهم أن قصد العمل المالك (٢٤٢) المعين (قسطه) وهو في المثال نصف الجعل في الصور الثلاث الأولى والاختية وثلاثة أرباع في الرابعة والخامسة وثلاثة في السادسة (ولاشئ للآخر) حيث لا لعدم التزامه (وقيل فراغ) من العمل الصادق ذلك بما قبل الشروع فيه (للتزم تغيير) بزيادة أو نقص (٢٤٢) في الجعل أو العمل كما في البيع في زمن الخيار وتغييره هنا وفيها يأتي بالتأزم أهم

من تغييره بالمالك وحكم التغيير في العمل من زبادي (فان كان) التغيير (بعد شروع) في العمل (أو قبله) (عمل) العامل (جاهلا) بذلك (فله أجره) أي أجره منه لأن الداء الثاني فسخ للأول والفسخ من للتأزم في أثناء العمل يقتضي الرجوع إلى أجره المثل وألحق به فسخه بالتغيير قبل العمل المذكور فان عمل في هذه عالم بذلك فله المسمى الثاني ويستثنى من الأولى ما لو علم المسمى الثاني فقط فله منه قسط ماله بعد عمله فيا يظهر وإن أفهم كلام بعضهم أنه بذلك كل المسمى الثاني وقول أو عمل جاهلا من زبادي (ولكل) منهما (نسخ) للجهل لأنها عقد جائز من الطرفين كالتراض والسرقة (والعامل أجره) أي أجره مثله (ان فسخ) (للتزم) ولو باعتاق الرقيق (بعد شروع) في العمل كافي التراض واستشكل لزوم أجره لئلا يمازى العامل في أثناء الداء حيث يفسخ ويجب القسط من المسمى الذي يفرق بين الفسخ والانفصاح ويجاب بان التأزم لم ينسب في إسقاط المسمى والعامل لم يتم العمل بعد الانفصاح ولم يمتعه للتأزم منه بخلافه هنا (والا) بان فسخ أحدهما قبل الشروع أو العامل بعده (فلا يمتنع) له

(قوله) أهم من قوله وان قصد العمل المالك لأن كلام المصنف شامل لسبع صور (قوله) نصف الجعل وذلك لأنه في الصور الأربع عمل نصف العمل ولم يمتعه من الآخر شيء لأنه لم يقصد أملا اه عرف (قوله) في الصور الثلاث الأولى وهي ما إذا قصد العمل لنفسه أو للتأزم أو لها وقوله والاختية هي ما إذا لم يقصد شيئا وقوله وثلاثة أرباعه وذلك لأنه عمل التصرف عاد له نصف عمل صاحبه لأنه قصد في الصورتين والنصف الآخر حذر وقوله في الرابعة هي ما إذا قصدت في العامل والعامل وقوله والخامسة وهي ما إذا قصد العامل والتأزم وقوله وثلاثة في السادسة وذلك لأنه عمل التصرف عاد له من صاحبه ثلث عمله وذلك سدس يضم للتصريف ثلثه الآخران حذر اه شيخنا (قوله) والسادسة وهي ما إذا قصد الجميع حل (قوله) ولا شيء للآخر حيث لا يعطى على كل من قوله فله كله وقوله والاقسطه والمراد بالآخر غير الذي عينه للتأزم وقوله حيث لا عين لغيره فله ثمان صور الأولى ما إذا قصد الآخر اعانة المعين فقط والسبعة داخلة تحت قوله ولا فقسطه (قوله) الصادق ذلك بالنسبة لصفة الظرف (قوله) كافي البيع في زمن الخيار) أي من حيث التغيير بالفسخ أو الاجازة وليس المراد أن البيع غير ينقص الثمن أو إبداله أو نقص المبيع أو إبداله فانه لا يجوز مع إبقاء العقد الأول تأمل أو يحل كلامه هنا على ما يشمل ذلك وإن كان يحتاج إلى تجديد عقد (قوله) ما لو علم المسمى الثاني أي بعد الشروع وقوله فقط أي وجه المسمى الأول وفيه أن هذا غير عامل شرعا لعدم علمه بالعمل فان علمه أي المسمى الأول كان له القسط من أجره المثل كما عرفت والقسط من المسمى الثاني اه حل (قوله) وإن أفهم كلام بعضهم أنه بذلك كل المسمى أي لان الفرض تخصيصه وقد حله ويرده صامرا من العمل قبل العلم تبرع لاشئ فيه حل (قوله) ولكل فسخ) معطوف على قوله للتأزم تغييره فهو مقيد بقيد وهو الظرف أي قوله قبل فراغ (قوله) والعامل أجره أي لما مضى وإن لم يتم العمل كافي حل (قوله) ولو باعتاق الرقيق) للمتعمد أنه اذا اعتق الرقيق لاشئ له حل أي تخروجه عن قبضة المالك فلم يقع العمل مسله له (قوله) ويجب القسط أي حيث رد العامل للوارث حل ويجب القسط أيضا فاني لو مات العامل وتم وراثته العمل والاقطاعات (قوله) والعامل لم أي في الموت يتم العمل أي فلا بد أن يتم العمل للوارث والاقطاعات لاشئ له فيها عمله بعد موت التأزم بخلافه هنا يستحق الأجر لما مضى وإن لم يتم العمل لان التأزم منه حل أيضا ومنه تم أن عمل محط الفرق أنما هو تبسب للتأزم في إسقاط المسمى وعدمه ومنعه من إتمام العمل وعدمه وأما كون العامل يتم العمل أولا فلا مدخل له في الفرق لانه يصبح أن يتم في الصورتين وإن كان إتمامه في صورة الانفصاح شرطا في استحقاقه قسط المسمى لما عمله قبل الموت وإتمامه في صورة الفسخ ليس شرطا في استحقاقه قسط الأجره لما مضى قبل الفسخ وفي كل من الصورتين أي الفسخ والانفصاح لا يستحق شيئا لما عمله بعدهما (قوله) والاقطاعات له أي ولو عمل جاهلا بفسخ التأزم كما يؤخذ من شرحه وعبارته ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عالما به فلا شيء له أو جاهلا به فكذلك في الأصح (قوله) أو العامل بعده) لو فسخ العامل والتأزم معاً لم يرد من ذكره وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع المنعني

والمنازع للمسمى وأي فرق بين الفسخ والانفصاح ويجاب بان التأزم لم ينسب في إسقاط المسمى والعامل لم يتم العمل بعد الانفصاح ولم يمتعه للتأزم منه بخلافه هنا (والا) بان فسخ أحدهما قبل الشروع أو العامل بعده (فلا يمتنع) له

وان وقع العمل مسلما كان شرط له جعلا في مقابلة بناء حائط فبني بضمه بغيره لانه لم يعمل شيئا في الاولى وفسخ ولم يحصل غرض للمتزعم في الثانية من ان يفسخ فيها لانه لا بد للمتزعم العمل فله الاجرة ( كما لو تلف مردوده ) ( ٢٤٣ ) هـ واعلم من قوله مات الآبق ( أو )

والمانع قاله خط اه شوري ( قوله وان وقع العمل مسلما ) بأن يكون بحضرة المالك أو نائبه أو بينه عن ( قوله ولم يحصل ) بضم الباء وكسر الصاد مع التشديد كافي الشوري ( قوله لانه لا بد للمتزعم في العمل ) أي أو نقص في الجمل ( قوله كما لو تلف مردوده ) أي بغير قتل المالك أما إذا قتل المالك فينتحق العامل القسط عن ويرد عليه اعتاقه كما مر الا أن يجب أن الاعتاق كان قبل تمام العمل وهذا بعد تمامه ( قوله لانه لم يرد ) والاستحقاق معاق يارد ويخالف موت أجبر المالج في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ما عمله في الاصح لان التصد بالجع الثواب وقد حصل للبحجوج عن الثواب بالبعض والتصدق هذا الرول لم يوجد اه شرح مر ( قوله وكذا تلف سائر أعمال الاعمال ) كان غرت السنية بمافيها أو انه تمت الحائط التي بناها قبل تسليمها للمالك بخلاف ما لو ماتت الجبال بلا أو انكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما أنفي به الولد اه شرح مر ( قوله نعم ان وقع العمل مسلما ) كان مات حي في أثناء التعلم لوقوعه مسلما بالتعلم ومجله ان كان حرا كما يفيد به في الكفاية أن التقي بشرط تسليمه للسيد أو وقوع التعلم بحضرة أو في ملكه وحيث أنه أجرة ما عمل بقطعه من السور كما في الاجارة عن وعبرة مر ان وقع العمل مسلما كان شرط به بعض بوب بحضرة والمالك أو بيبتم تلف استحق القسط ( قوله استحق الاجرة ) فبأنه يتأني قوله فلائله وان وقع العمل مسلما واجب بانه لا ينافيه لانه فيان تقدم فسخ العامل وهذا لا يفسخ كما قررته شيخنا وعبرة عن لان التصبر بالفسخ جاء من جهة مع تمكنه من تمام العمل فيه بخلافه هنا وهذا يفيد أن وقوع العمل مسلما لا يره اذ افسخ العامل وله ارأا لم يفسخ وحصل نحو موت فاذا خاط نصف الثوب أو بني نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق الثوب أو انه تمت الحائط استحق القسط لانه لا تقصر منه بخلاف ما لو ترك العمل حل رسم ( قوله ولا للثوة ) كما لا تنق باذن المالك أو الحاكم قال مر ونفتحه على ما لكه فان أنفي عليه مدلة فترجع الان اذن له الحاكم فيه وأشهد عند فقدته يرجع اه بحروفه فان تصدرا ذن الحاكم أو الشاهد لم يرجع وان قصد الرجوع اه قل على خط ( قوله وحلف ملتزم أنكر ) كان قال ما شرط العمل وأشرطته في عيده آخر وقوله أوردا كأن قال لم ترده وانما رده غيرك أورجعه بنفسه لان العمل عدم الرد والشرط وبراءة ذمت فلو اختلفا في بلوغه النداء فالقول قول الرادعيه كالواختلاف في سماع ذاته اه شرح مر ( قوله أو قدر مردود ) كان قال شرط مائة على رد عبيدين فقال العامل بل عذر هذا فشرح مر واقعه أعلم

### ( كتاب الفرائض )

أمر من العبادات والمعاملات لا يضطر الا الانسان اليها من حين ولادته دائما أو غالبا الى موته ولا نهما شقان باداة الحياة السابقة على الموت ولانه نصف العلم فتابذ كره في نصف الكتاب قل على الجلال ( قوله أي مسائل قسمة الموارث ) أي المسائل التي تقسم فيها الموارث كالسئلة التي تكون من ثمانية مثلا كزوج و بنت و عمر وكأني تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصباة شيخنا ونهله أي مسائل بيان للرادعاه وقوله جمع فرضه بيان للاصل أي المعنى القوي وتعريف هذا العلم هو العمل للوصل لمعركة قدما يجب لكل ذي حق من التركة شرح مر ( قوله الموارث ) أي التركات

لخرج لقول المتن وبفعلات اجتمع فعاله • وشبهه ذاتا او مزاله لانه مشابه لفعالة في كونه رابعة معدودا قبل آخره فتمثيل ابن خلدن حسب صحيفته وحلوبة وإن توهم بعض من كتب بهامش شرح البهجة ان جمعها مناف لليب بقطع النظر عما شرطه الاشعوني

( قوله فليس المراد بالفرائض الخ ) ولعله لا شأن لشرط جمع ففعلة على فعالان لان تكون ففعلة بمعنى مفعولة كأنها فمعد من السواذ ذابح جمع ذبيحة بمعنى مقبوضة ولولا هذا الشرط

### ( كتاب الفرائض )

أي مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مقبوضة أي مقدرة

فيه قبل الاجماع كآيت  
الوارث والاخبار كعب  
الصحيحين اختلفوا  
الفرض بأهلها فأتى  
فلاولى رجل ذكر وعلم  
الفرض يحتاج كائنه  
القاضي عن الاحباب الى  
ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم  
النسب وعلم الحساب  
(يبدأ من تركته) وجوبا  
(بما) أى بحق (تعلق)  
بين مناهج عرجو العين  
الى تعلق بها حق

(قوله) وعند تحققة ينتقل  
للك (قد قبل) الانتقال  
للولر شرط الموت الذى  
لا تهاء الاجل بخلاف  
معارض كآي قوله تعالى  
فقال لهم الله موتوا ثم  
أحياهم وقوله فأما لله  
مات عام ثم يمته له سم  
على الصفة

(قوله) أى عند ضيق التركة  
وكذلك عند سبها ان غلن  
عند البداية بالمؤخرات  
على المقسم أولم تأخيرها  
وقع على التقديم عليه  
أفاده سم على التحفة  
وعبرة التحفة ولودفع  
الوصي مسئلة ما للذات  
وماة للوصي وماة للوارث  
معاملته الا الصحة أى  
والحرر بوجوبه حيث  
لم يقارن الدفع مانع ونظيره

(قوله) لمناهي) أى وسيت بالفرائض لمناهي الخ (قوله) فنلت) انظر هذا التفرع ويمكن أن الفاء  
للاختلاف أو يقال أنه مفرع على قوله أى مسائل قسمة الموارث فها شاملة للنسب وهذا هو  
الظاهر كما يؤخذ من قول على الجلال حيث قال قوله أى مسائل الخ إشارة الى التغلب الآتى حيث فسر  
الفرائض بما يشمل النصب (قوله) فنلت) أى الفرائض على التعصيب لفضلها بتقدير الشارع لها  
فائدة ما يقال الأولى أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب (قوله) والفرض لغة التقدير (في معنى العلة  
قوله) لمناهي فهو علة لامة فكان الأولى ذكر عقبها (قوله) نصيب مقدر) خرج به التعصيب وقوله شرعا  
خرج به الوصية وقوله للوارث خرج به بيع العسر مثلا في الزكاة فانه ليس للوارث اه شيخنا (قوله)  
والاصل فيه) أى في الكتاب أى في مسأله (قوله) فلاولى) أى اقرب والمراد بالاقرب ما يشمل الأقوى  
عش وفائدة ذكره الاشارة الى أن المراد بالرجل ما قبل المرأة لا ما قبل الصبي حل (قوله) وعلم الفرائض  
بمعنى قسمة التركة فانه هو الذى يحتاج الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التى في الترجمة الفسرة بمسائل  
قسمة الموارث فاتها يحتاج لشئين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالسبل بأن للزوجة كذا  
شيخنا (قوله) علم الفتوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم النسب بأن يعلم كيفية انساب  
الوارث البت وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أى عدد يخرج منه المسئلة حل (قوله) يبدأ) هدمقدمة  
للمرجله وهو قوله فضل في الفروض المقدرة (قوله) من تركته ميت) وهى ما يختلف من حق كجار وحسد  
ونقضا واختصاص أو مال كمر تحلل بعدموته ودية أخذت من قاته لدخولها في ملكه تقدير اوكذا  
ما وقع بشبكة نصهائى حياته على ما قاله الزركشى وما نظرو فيه من اختلافها بعد الموت للورثة فوافق فيها  
من زواله التركة وهى ملكهم رد بأن سبب الملك نصب للشبكة لاهى وإذا استند الملك لغيره  
كالتركة ووقع السؤال عن عائى بعدموته مسجزة لبي وأجاب بعضهم ببيان بقا ملكه تركه  
وهو محمول على أنه الاحياء تبين غنم مونه لكنه خلاف الفرض في السؤال اذ لا يوجد للجهة الابد  
تحقق الموت وعند تحققة ينتقل الملك للورثة بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدئة  
بلا يقين عود ملك ويلزمه أن نساء ولو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى نكاحهن • والحاصل  
ان زوال الملك والصحة محقق وعود مشكوك فيه فيستحب زواله حتى ثبت ما يدل على العود  
ولم يثبت فيه شئ فوجب البقاء مع الاصل شرح مر وكأول المسخ للحجرية (قوله) وجوبا) أى  
عند ضيق التركة والافتداف صورة الزكاة في حالة الضيق التى يكون التقديم فيها واجبا لان يختلف  
الا لتصاب وتسكون مؤن التجهيز مستقرة فلا يصر فيها كله فلا يخرج منه قدر الزكاة وما زاد  
يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يختلف غيره يكون بحيث لو بيع للتجهيز امتناع حتى الجني عليه وبع  
فبيع الجانية فان فضل عن دينها شئ صرف في التجهيز • وصورة الزهن أن لا يختلف غير المهر ونفيل  
في مثل ما تقدم في الجاني وصورة المبيع الذى مات مشتر به نفاسا أن المشتري هو المبيع ولا يختلف غيره  
ولو بيع للتجهيز ضاع ثمن البائى او بعته فيقدمه البائع تأمل (قوله) منها) حال من عين ومن نعيمين  
أى حال كون العين بعثا بخلاف ما اذا تعلق الحق بكل التركة كالزهن الشرهى كمن مات عليه دين فانه  
يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التجهيز كما تقدم آخر الزهن (قوله) لا يصح (لا يصح) أى لا يصح حجر الحاكم  
بالفلس أى فى الحياة حل (قوله) والعين التى الخ) أشار بهذا الى أن قوله تركه كذا مثال العين لا العين  
الذى تعلق بها مؤن أول الشارع قوله تركه أى كمال لئساب ما بعده وقدمت لا بضع هذه

الامور

من على حجة الاسلام وغيرها فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمراد به ان لا يتقدم على  
حجة الاسلام غيرها لان لا يترانها غيرها انتهت قال سم قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث أولا مشلا لم يصح بل دام على وفتح



الاور بعضهم إذا اشترى عبدا للتجارة ثم رهنه بدين ثم جنى ثمرات المشتري مقلداً للثمن وفيه مسامحة لأن الزكاة حينئذ تعلقت بقيمته لا بعيته **(قوله كزكاة)** في كون الزكاة من التركة نظر لأن المستحقين لما كانوا بها، الحول لانها تتعلق بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز انزاجها من غير المال وأجيب أيضاً بأن المطلق التركة عليها تظليل للمال عليها عن وزي ملخصاً وقوله كزكاة الخ وإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة قدمت الزكاة ثم الجناية ثم الرهن سرل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في اليراث نذر وسكن • زكاة ورمهون مبيع لمفلس  
وجان قراض ثم قرض كتابة • ورد بعيب فاحفظ العلم رأس

أه زى صورة التفراد أن يفر شيئاً معيناً لواحد فيقدم به على مؤن التجهيز وصورة السكن في العدة عن وفاة فأنها تقدم بأجرة السكن في العدة على مؤن التجهيز وصورة القرض مات المقرض ولم يخلف غير الشيء المقرض فان المقرض يقدم به إذا كان باقياً وانظر صورة القراض فان صور بما اذامات العامل من مال القراض ولم يخلف غيره ورد عليه أن هذا ليس شركة للعامل اذ ليس له فيه الانصبة من الزجر من صور بما إذا تلفت مال القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في القيمة فيؤخر عن مؤن التجهيز ويمكن تصور براه اذامات المالك بعد رجوع المال وقبل القسمة فان العامل يقدم بنصيبه من الرجوع وصورة الكتابة أن يؤدى للكاتب نجوم الكتابة ويموت سيده قبل الإتياء والمال أو بعضه باق كباقيها في الماشرح البهجة فيقدم المكاتب بالواجب في الإتياء وصورة الرد بالمبيع أن يبيع شخص شيئاً ثم يبيع بدموت البايع فيقدم المشتري ثم على مؤن التجهيز **(قوله أى كمال وجبت فيه)** أى قبل موته ولو كانت الزكاة من غير الجاني وقد ذلك لتكون الامثلة كلها على وتيرة من جعلها أمثلة لعين أو لثمن لثمن يهاحق ويمكن أن يقتر في الموهون وبما بعده لتكون كلها أمثلة للحق المتعلق بالعين فيقال دون الموهون وأرض جناية الجاني ويبع المبيع اذامات المشتري مقلداً سرل لكن فيه طول وقوله ويبع المبيع أى ويفسخ بيع المبيع لأنه الحق وفي كون الفسخ من التركة مسامحة لانه معنى اكنه لما كان سبباً في أخذ المبيع عدمها وتقدير عن ثمن مبيع فيه نظر لأن الثمن لا يبدأ به لفرض اعصار الشئ والمطلق الزكاة على المال الواجبة فيه من اطلاق الجزء على السكل ومحل البداء بالزكاة إذا كان النصاب موجوداً فلو تلف النصاب بعد التحكك الاقدر الزكاة كشاة من الاربعين مات عنها قبل يقدم المستحقون الأبرع عشرها كما استظهره الاذرى ووجهه أن حق الفقراء مثلاً من التالف بين القيمة مرسل فيؤخر عن مؤن التجهيز لما تقدر من فرض السكلام في زكاة متعلقة بين موجودة له شرح مر **(قوله وجان)** باذن السيد وأغيره اذاتعلق أرض جناية برقبته ولو بالغوعون انصاف فالحق عليه مقدم على غيره باقل الامر من من الارض وقيمة الجاني على مؤن التجهيز لا يخلف غيره فان كان المتعلق برقبته قصاصاً أو كان المال متعلقاً بدمته كالأوراق مثلاً لا يفر اذ ان السيد وأقدم يقدم الجاني عليه والمقرض على غيرها والوارث التصرف برقبته بالمبيع شرح مر **(قوله ويبع)** وإذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركة لان الفسخ يرفع المقد من حينه لا من اصله حل **(قوله مات مشتري بمفلس)** وفي معنى دونه مفلساً ما لو ثبت البايع حق الفسخ لفبيته مال المشتري وعدم مبر البايع ثم مات المشتري حينئذ لم يجد البايع سوى المبيع فأنه يقدم به على مؤن التجهيز شرح مر وقوله وما مات مشتري به بأن بايع رجلاً لا خوفاً بجن فذمت ثمرات المشتري وهو مسر به فأن البايع فسخ وأخالفه طائفة الذي تعلق بهذه العين فسخ البيع **(قوله حق لازم)** فان تعلق به حق لازم

**(كزكاة)** أى كمال وجبت فيه لانه كالموهون بها **(وجان)** لتعلق أرض الجناية برقبته **(ورمهون)** لتعلق دين المرتهن به **(وما)** أى وبيع (مات مشتري بمفلس) ثمه ولم يتعلق به حق لازم ككتابة لتعلق

المطلق ذلك وينتج الحل حيث لم يقن عند البداء بالخوثر الغوات على المقدم والارز تأخير له وقع على التام مع طلبه والتفويض بان وصول كل الى حقه فإيتأمل فليس هذا نظير مسألة الحج انتهى

قدم مؤن التجهيز **مر (قوله حق فسخ)** الاشارة بيانية أو الحق بمعنى الاستحقاق **(قوله أما نفل**  
**حق الفراء)** مفهوم قوله لا يحجر قال الزكشي انظر ما يفتي بين حق المهر ونحوه ايه  
 وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحياة لان الفلوس يترك له دستوب في حياته فأولى بعد موته  
 يقدم مؤن التجهيز كما قاله عن **(قوله أم لا)** أي فالمراد بالفلوس المسير باليمن لا للمجهور عليه الفلوس  
 شيخنا **(قوله بالاجر)** أي يسبه **(قوله في مؤن تجهيز مؤنه)** ولو كان من كفن وأجر غسل وجل  
 وضوط ولو اجتمع معه مؤنه ولو ثبت تركته لا بالأحدهما فالوجه تقديم نفسه لتبين عجزه من تجهيز غيره  
 أو اجتمع جمع من مؤنه وما لو ادفعه قدم من غشى فقبره ثم الأب لشدة حرمته ثم الامان لما رحا ثم  
 الاقرب فالأقرب ويقدم الأب كبريا من أخوين مثلا فان استؤ باينه قدم الافضل ويقرب عن زوجته  
 اذا لم يره أي من حيث الزوجية وان كانت احدهما أفضل بنحو قوله والوجه تقديم الزوجية على جميع  
 الاقارب ثم للملك الخادم لما لان العلاقة بها أتم شرح **مر** فان رتبوا قدم السابق وان كان التاخر  
 أفضل حيث أمن فقبره حل وقول الحشوي ولو كافرا أي غير مسلم في وسر تدلانه لا يطلب تجهيزها عن  
 هـ فالخاض أنه قدم من غشى فقبره ثم الزوجية ثم للملك الخادم لما ثم الأب ثم الأم ثم الاقرب فالأقرب  
 وقدم أب على ابن وان كان أفضل منه وابن على أمه لفصلية الكورة ورجل على صبي وهو على غثي  
 حل **مر** ملخصا وقوله ثم الاقرب أي اذا تعين عليه تجهيزه والاقر بالاب والام والابن لا تفرقه مؤنه  
 ولا تجهيزه **(قوله وغيره)** أي اذا مات قبله بغلaxe ما اذا مات بعده أو معه حل وقوله وغيره كزويته  
 غير الناشئة ان كان موسرا وان كان لها تركة شرح **مر (قوله المطلق)** أي التي لم ينطق بعين من  
 التركة **(قوله فتتخير وصيته الخ)** وانما قدمت الوصية في الآية على الدين ذكرها لكونها قربة لا وصية  
 للارث من حيث أخذها بالاعوض ومقتضاها على الورثة ونفوسهم مطمئنة على أدائه قدمت عليه بنا  
 على وجوب استخراجها والساعة اليه شرح **مر (قوله وما خلق بها الخ)** والمراد بتفسيها خلق الوصية  
 عدم نسل الوارث عليه والافواه نافذة مجرد للموت **(قوله من ثلث باق)** أي بعد الدين **مر (قوله**  
**كأن في الحياة)** فانه يقدم نفسه في الفطرة على غيره اذا أيسر ببعض الصيغ **(قوله من حيث النسلط)**  
 عليه والافاديين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بزواند التركة كأن في شرح **مر** فقوله من حيث النسلط أي  
 لا من حيث الملك لانهم يملكونها بالموت وان كان عليه دين **(قوله على ما يأتي)** من بيان الانصباء  
 من كون البنت لها النصف والبنين فأكثر لها الثلثان والزوج له الربع والنصف والام لها النصف  
 أو الثلث **(قوله قرابة)** نعم لو اشترى بعضه من مرض مؤنه عتق عليه ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى عدمه كما  
 يعلم من الدور والحكمي الآتي في الزوجية شرح **مر (قوله خاصة)** أي المجمع على ايرسهم من الله كود  
 والامان فتخرج ذوات الارحام **(قوله أو نكاح)** نعم لو اعتق أمه تخرج من ثلثه في مرض مؤنه  
 وترثج بها لم يرثه للدور اذ لو ورث لكان عتقا وصية لوارث فيتوقف على اجازة الورثة وهي  
 منهم واجازتها تنوقف على سبق حريتها وهي متوقفة على سبق اجازتها فأدى ارثها الى عدم ارثها  
 وبه يعلم أن الكلام في غير المستولدة لان عتقها ولو في مرض الموت لا يتوقف على اجازة أحدلان  
 الاجازة انما تعتبر بعد الموت وهي بعده تنفق من رأس المال وقوله أو ولا وقديتوارثان أي المقت  
 والعتيق بأن يفتي حري فيستولى على سيده ثم يفتي أو ذني يفرق فيستر به يفتي أو يسترى أو  
 معتقا ثم يفتي فله على معتقه ولا الاعتجار ولا يرث لانه لم يره من حيث كونه عتقا قبل من حيث كونه  
 معتقا شرح **مر** وكلام **مر** في الدور يقتضي أن الوصية للوارث تنوقف على اجازته **(قوله أي**  
**جهت)** اعانفسر الاسلام بالمصلحة للابن ثم عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو الملب

حق فسخ البائع به سواء  
 أجز عليه قبل موته أم لا  
 أما نفل حق الفراء بالاموال  
 بالاجر فلا يرد فيه بمقتضى بل  
 يؤن التجهيز كما نقله في  
 الزوضة عن الاصحاب في  
 الفلوس (في مؤن تجهيز مؤنه)  
 من نفسه وغيره فهو أعم من  
 قوله بؤنه تجهيزه (بمعروف)  
 بحسب يساره واعساره  
 ولا عبرة بما كان عليه في  
 حياته من امرائه وقبته  
 وهذا من زيادتي (في قضاء)  
 (دينه) للمطلق الذي ارثه  
 لوجوه عليه (في تنفيذ)  
 (وصيته) وما أخلق بها كفتي  
 علق بالموت وتبرع بخير في  
 مرض الموت (من ثلث باق)  
 وقدمت على الارث لقوله  
 تعالى من بعد وصية يوصي  
 بها أو دين ونفسيها لمصلحة  
 الميت كأن في الحياة توسع  
 للإنداء فتدخل الوصايا  
 بالثالث وبعينه (والباقي)  
 من ترك من حيث النسلط  
 بالتصرف (لورثة) على  
 ما يأتي بيانه وللاثر أربعة  
 أسباب لانه لما (بقرابة)  
 خاصة أو نكاح أو ولاء  
 أو اسلام) أي جهته

تصرف التركة أوابقها كسما في بيت المال ارنال المسلمين عموما بخارجي داود وغيره أنوار من لاوارثه أهقل عنه وأرنه وهو لايرث شيئا لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولانهم يقولون (٢٤٧) عن البيت كالمصبة من

القرابة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو اعتنق بعد موته أو لمن أوصى له لائقاته وأوضح ذلك في شرحروض ولائرت بأشعاروط ذكرها ابن الهائم في فضوله وبينتها في شرحها وله موانع تأتي (والجمع على ارتنه المذكور) بالاختصار (عشرة) وبالبسط حنة عشر (ابن وابنه وإن نزل وأب وأبوه وإن علا) وأب (مطلقة) أي لا يوين (وعم وابنه) وابن أخ (لغيره) أي لا يوين (ولاب ابن الثلاثة وإن بعدوا) وزوج وزد (واو) الجمع على ارتنه (من الأنثى) للاختصار (سم) وبالبسط بشر (بنت وبنت ابن نزل) أي الابن (وأم جدة) أم أب وأم أم وإن اتا (وأخت) مطلقة) زوجة وذات (واو) عيسى وبذولاً ومذات (واو) س من تعبيرة بالمقتى لعقطة (فلا اجتماع المذكور) وارت أب وابن (زوج) غيرهم محجوب بغير مصلحتهم من اتني (زوجات الزوج) والابن (لغيره) وذات (واو) (أبوان) أي أب وأم

الأموال الباقية للاخت (أو) اجتمع (الممكن) اجتماعه (منها) أي من الصنفين (ف) الوارث  
للمن يمتثل بنسبته من الأموال الباقية للاخت (أو) اجتمع (الممكن) اجتماعه (منها) أي من الصنفين (ف) الوارث

(وإن زنت وأحزوزين) أي: كان كل الميت أتي أو لا يتي إن كان الميت ذكر أو المسئلة الأولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين (فلو لم تغرقوا) أي: لو لم تنصفن التركة (صرفت كما) ان قدوا أسكنهم (أو بائنا) أي: وجد بعضهم (٢٤٨) وهو ذوق فرض البيت المال) ارثا (انما) انظم) أسره بان يكون الامام عادلا

وقوله والراجح الخ لان الولادة هي من طريق المناهدة والاختلاف بالاب أسركمى والمناهدة أقوى شرح حر (قوله وابن بنت) لم يقل وابنان تغلبا كالذي قبله لإيهام هذا دون ذلك لشره فادفع بالزركشي هنا شرح حر (قوله فلو لم تغرقوا) سألته تصدق بنفي الموضوع فتصدق بقوله كماهم كما أشار إليه وهو قابل لحذف أي هذا ان استغرقوا التركة ويصح أن يكون مقابلا لقوله فلو اجتمع المذكوران وهو الاظهر (قوله غير زوجين) أي بالاجماع على علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم زنت زوجة تدلى بعمومة أو مؤلة بالرحم لا بالزوجية شرح حر وقوله ومن ثم زنت زوجة أي زيادة على حتمها بالزوجية عش فتأخذ جميع الباقي عند انفرادها عن (قوله بنسبتها) أي نسبة سهام كل واحد الى مجموع سهامها وسهام رقتة شرح حر ويسقطه من الباقي بمثل تلك النسبة (قوله يبقى بعد اخراج فرضها) وهو النصف للبنت ثلاثة والسدس للام واسدواياي اثنان يقسمان بينهما أو باعاليبت ثلاثة أو باعها ما هو واحد ونصف والامهر بهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف تضرب اثنان في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة التي عبرت بالبنت النصف ستة والام والسدس اثنان فالاصل للبنت ثلاثة أو باع النمانية والامر بهما هو اثنان فعطى البنت من الاربع الباقي ستة ثلاثة والام واحد ايفسكل للبنت تسعة والام ثلاثة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعين والام واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك أربعة وهذا معنى قوله وترجع بالاختصار الى أربعة حل وعلى كونها من أربعة وعشرين تكون المواقفة بالسدس لانه متى كان بين المسئلة والاختصار توافق في شيء فان المسئلة ترد الى ذلك الشيء وكذا نرد اليه نصيب كل وارث (قوله وهو الموافق لقاعدة) وهي أن الباقي بعد اخراج الفروض ينقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو اثنان لاربع لما فقد انكسرت على مخرج الاربع تضرب أربعة في الستة حل (قوله القاعدة الخ) لانهم يعتبرون مخرج الادق وهو هنا الاربع (قوله فتصح من ثمانية وأربعين) لانكارها على مخرج الاربع تضرب أربعة في أصل المسئلة وهو اثناعشر تبلغ ما ذكر للبنت النصف أربعة وعشرون حصة من ضرب أربعة في ستة وللزوج الاربع اثناعشر حصة من ضرب أربعة في ثلاثة والام ثمانية حصة من ضرب أربعة في اثنين يبقى أربعة بين البنت والام ثلاثة ثلاثة والامر بها واحد فيكسل للبنت تسعة وعشرون والام تسعة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج أربعة بعقوى ثلث الاثني عشر ومن البنت تسعة وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الام ثلاثة وهي ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة عشر ولذلك قال وترجع بالاختصار الخ حل (قوله فتصح من ستة وتسعين) لانكارها على مخرج الاربع تضرب الاربعة في أصل المسئلة تبلغ ما ذكر للبنت النصف ثمانية وأربعون والام والسدس ستة عشر وزوجة الاربع اثناعشر يبقى عشرون من ستة بين الام والبنت أربعة للبنت ثلاثة أو باعها خمسة عشر يصير لها ثلاثة وسنون والامر بها خمسة عشر يصير لها احدى وعشرون وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث

(ولا) أي وان لم ينظم (رد ماضل) عن الورثة على ذوى فروض غير زوجين (بنسبتها) أي فروض من يردها في بنت وأم يتي بعد اخراج فرضها سهامان من ستة لئلا يرميها نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشران اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الاربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على العشرين الى أربعة بعاليبت ثلاثة والام واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أو باعالبنت واربعة لثمة للمسئلة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر للزوج أربعة للبنت تسعة والام ثلاثة وأربعين زوجة يبقى بعد اخراج فروضه خمسة من أربعة وعشرين للام ربعة بهمهم واربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة

ما

وللبنات احدى وعشرون والام سبعة ولو كان ذوق الفرض واحدا كينثر عليها الباقي أو جاعل من صنف واحد كنبات قالابي يبين بالسؤال الرشد العول الآتي لانه زيادة في قدر السهام نقص من عددها والعول نقص من قدرها وزجته في عددها (م) انهم يريدون احدى من ذوى الفروض الذين يرده عليهم وورث



على إعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وعدم فرعها المذكور بأن لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كقبي أو وارث بعموم القرابة  
 لخصوصها كخبر بنت وقول وارث هنا وفي يأتي في الباب من زيادتي (وليس بنت ابن وأخت لعبران) أي لا يورث أولاد  
 (منفردات) عن يأتي قال تعالى في البنت وإن كانت واحدة فلها النصف يأتي في بنت الابن مامر في يولد الابن وقال في الأخت وله أخت  
 فلها نصف مارك وللمراد لأخت لا يورث أولاد بدون الأخت لأن لما السدس للمآلة الآتية وخرج بمنفردات والمواضع مع مضمين  
 أو أخواهين أو أجمع مضمين مع بعض كسبائي (بناه) (تأنيها) (رب) وهو لاثنتين (لزوج) لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكر كان أو  
 غيره سواء كان متبنا متبنا لآل (٢٥٠) تعالى فان كان لمن ولد فلكم الربع عمار كن وجعل له في حالته ضعف ما للزوجة

في حالتها لأن فيه ذكرورة

وهي تقتضي التعصيب  
 فكان معها كالابن مع  
 البنت (ولزوجة) فأكثر  
 (ليس زوجها ذلك) أي  
 فرع وارث بالقرابة الخاصة  
 قال تعالى ولمن الربع مما  
 تركتم إن لم يكن لكم ولد  
 (و) تأنيها (ثين) وهو  
 (لها) أي لزوجته فأكثر  
 (معه) أي مع فرع زوجها  
 الوارث سواء كان متبنا أم  
 أم لا قال تعالى فان كان لهما  
 ولد فاهن الثمن والزوجان  
 يتوارثان ولو في عدة  
 طلاق رجعي (و) رابعها  
 (ثلاثان) وهو لا ربع  
 (لصف تعدد عن فرضه  
 نصف) أي لثنتين فأكثر  
 من البنات أو بنات الابن  
 أو الأخوات لا يورث أو  
 لأب إذا انفرد عن  
 يصعب أو يحجب عن ماما  
 أو نقصان قال تعالى في

هو الراجح (قوله) بأن لا يكون (الح) لأن الذي إذا دخل على مفيد بقدين يسقط ثلاث صورتي  
 الجيم وفي القيد الأول والثاني (قوله مامر) أي من أنها بقية عليها أو لفظ شامل لمباة على  
 إعمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله ذكر كان أو غيره) صرح بالعمم المذكور ههنا من ماتهم  
 لأنه هنا نكرة في سياق الإثبات فماتهم عدم عمومها بخلاف مامر في قوله ليس لزوجته فرع وارث  
 فإنه نكرة في سياق النفي فتفيد العموم نسا (قوله تقتضي التعصيب) أي القوتوليس المراد التعصيب  
 الاصطلاحي لأنه لا يكون عصب (قوله فكان معها) أي بالنسبة إليها والأهله لا يجتمع معها في الإرث  
 (قوله أي لزوجته فأكثر) ولما تزد في القرآن اللفظ الجمع بخلاف البنات والأخوات فاهن وردن  
 نارة لفظ الواحد فتارة بلفظ الجمع وقوله فأكثر أي إلى أربع بل وإن زدن على أربع حق بحسب  
 اه زى (قوله والزوجان يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي) أي أفرادها ما يشمل الزوجة حكما وهي  
 الزوجة (قوله إذا انفردن عن مصيبن) وهو أخواهين وقوله أو يحجب عن ماما أي اعتبار المجموع  
 والأقليات لا يحجب عن ماما ويحجب نقصان إذا وجد العول كزوجة أو يورث بناتين المشتهة بن سبعة  
 وعشرين وثلاثها بالعول ثمانية عشر وفي كون هذا عجبا مساعته بنات الابن يحجب عن ماما بالابن  
 ونقصان إذا كان معهن بنت أو بنت ابن أو بنتي حل (قوله والبنات وبنات الابن) لما  
 كانت الآية إنما تدل على الجمع من البنات بناء على أن فوق أصلية احتياج قياس البنات وبنات الابن  
 على الأخنتين لوجود النص فيهما (قوله في الأخنتين) فأكثر كيف هذا مع التصريح بالثنتين في الآية  
 إلا أن يقال سبب نزولها المذكور دل على أن المراد ثنتان فأكثر (قوله ليس لزوجته فرع وارث)  
 أي ولا أبهعه أحد زوجين أخذها مامر في ولم يقيد الوارث بالقرابة الخاصة ههنا لأن الوارث بالقرابة العامة  
 لا يأتي هنا لمكان الرأى لوجوده وفيما مامر يأتي إذا دل على الزوجين فاحترزتم شوري (قوله يستوي  
 فيه الذكر والح) إنما أعطوا الثلث والسدس لأنهم يدلون بالامورها فراضا أو سوى بينهم لأنه لا تعصب  
 فيمن أدلوا به بخلاف الانشاء زى وبعبارة مر لأن أرثهم بالرسم كالأبوين مع الولد وارث غيرهم  
 بالصورة وهي مقتضية لتفضيل الذكر وهذا أحد ما تنازوا به من الأحكام الخمسة وبأقبح استواء  
 ذكرهم المنفرد وأنثاهم المنفردة وانهم يرثون مع من يدلون به وأنهم يحجبونه بحجب نقصان وإن  
 ذكرهم بدلي بأخي وهي الامورث (قوله رجل) اسم كان وبورث صفته وكلا فخر بها كالأب والابن

البنات فان كان نسا فوق الثنتين فأكثر فاهن ثلثا مارك وبنات الابن كأمه والبنات وبنات الابن  
 مقبستان على الأخنتين وقال في الأخنتين فأكثر فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مامر كنزات في سبع أخوات لجارحين مرض وسأل  
 عن أرثهن منه فدل على أن المراد منها الاختان فأكثر (و) ناسها (ثلث) وهو لاثنتين (لأبليس) لزوجته فرع وارث ولا يعدن  
 أو خواتم (أخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد ورثته أمهات فلامه الثلثان كان له أخوة فلامه السدس والمراد بهم اثنتان فأكثر أجابا  
 قبل اظهار ابن عباس الاختلاف وسأني أنه إذا كان مع الأم أبواحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي (ولسدد) اثنتين فأكثر (من ولها)  
 أي الأم يستوي فيه الذكر وغيره تعالى وإن كان رجل يورث كالأمة وأمه أو أخته أو أخته فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر  
 من ذلك فمهم شركاء في الثلث والمراد أولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أنخ وأخت من أم

والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثالث (لجمع أخوة) على ماسأى بيانه في فصله وبه يكون الثالث ثلاثة وإن يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدى) وهو لبيعة (لابد وجد لمتها فرع وارث) قال تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدى مما تركه ولما وجد كالأب لم يورث الوالد الماراد بعد له بدل باقى والأخت لا يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الأرحام كأم (ولم يتركها ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من أخوة وأخوات) اثنان فأكثر لأمس (ولجدة) فأكثر لأم أو لأب لانه (أعلى الجدة السدى سبوا له) أي زاد ودوغره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وراهل حكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا إن (إنه) يذكر بين اثنين) فإن أدلت به كام أي لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى الأرحام كأم فالوارث من الجدات كل جدسة أدلت بمحض الأباث وأولاد كور أو ألاماثة الى الله كور كام أم ألام وأم أي (٢٥١) الأب وأم أم الأب (وليت ابن فأكثر

مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها لقاضه **قوله** ذلك في بنت ابن مع بنت رواء البخارى وقيس بمافيه غيره وقولى فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى من زياتى هنا ولاخت فأكثر لاب مع أخت لابوين) كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو احد من ولد أم) ذكر كان أو غيرهما صرنا صاحب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الله كور الزوج والأب والجد والأخ للأم ونسبة من الأناث الأم والجدتان والزوجة والاخت للأم وذوات النصف الأربع وعلم من هنا ومما يأتى أن المراد بهم من رثها بفرض وإن كان يرث النصب أيضا (فصل) في العجب سوماتا بالشخص أو بالاستفراق والعجلة للشرع وانع

**قوله** والقراءة الشاذة (كالمخبر) عبارة الأبياع المعتمد من اضطراب طوبىل عند الأصوليين والقهاه أنه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة إذا صح سندها لأنها بمنزلة خبر الآحاد اه شوبرى **قوله** وقد يفرض لجد) اعتركه المصنف لثبوتها بالاجتهاد وكلامه في ثابت بالنص **قوله** لجمع أخوة) مثله أن ينقص حقه بالمقاسمة عن الثالث بإن زادوا عن مثليه كالأول كان معه ثلاث أخوة زى **قوله** وإن يكن الثالث في كتاب الله الخ) بل ثبت بجهاد الصحابة ح ل **قوله** لأب الخ) فان قيل لاشك أن حق الوالدين أعظم من حق الولد لأن الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا فإذا كان كذلك فما الحكمة في أنه جعل نصب الأولاد أكثر وأجلب عنه الامام الراى حيث قال الحكمة أن الوالدين ما بين من عمرهما التقليل إلى غالى فكان احتياجها إلى المال قليلا وأما الأولاد فهم فزمن النصب فكان احتياجهم إلى المال كثيرا فظهر الفرق **قوله** كأمس) أي من قياسه عليه أو شمله له **قوله** اثنان فأكثر) وإن لم ترنا لهما بالخصص دون الوصف كما يعلم عما يأتى كأنه لأب مع شقيق وكأخوين لأب مع جد ولو كانا ملتصقين ولكل رأس ويدورجلان وخرج اذسكهما حكم الاثنين فصار للأسم كالأب فرع ابن القطان فإذا اجتمع معاه ولأخوان فالعجب لها الولد لأنه أقوى شرح هر وانظر هل لتخصيص العجب بالولد دون الأخوين فأندة ع ش **قوله** لأمس) أي من فوله تعالى فإن كان له أخوة فلاه السدى **قوله** وعلم ما هنا) أي من عدلاب والجد من أصحاب السدى **قوله** وإن كان يرث) أي كالأب والجد

(فصل في العجب) **قوله** وقد فرض) منه عجب الفرع الوارث للزوج من النصف الى الربع وعجه للام من الثلث الى السدى زى **قوله** باحد) فيه لطيفة وهى الاشارة الى أن المراد العجب بالخصص وأبدا لوصف فيحجبون كغيرهم عمرة حل **قوله** ومما يلهم) أي الذين لا يحجبون باحد **قوله** بهم) أي يجمعونهم لان الزوجين لا يحجبان أحدا **قوله** (إن ابن) أي وإن سفل لقوله بعد أو ابن ابن أقرب منه فيكون قوله أو ابن ابن الخ واجعا للغاية تدبر **قوله** وبأخت لابوين الخ) وهذا وإن كان عجب الاستفراق لكنه لا يخرج عن كونه عجباً أقوى منه شرح م ر **قوله** لانه أقرب) طريقة

نراهه سبب الارث بالسكية أو من أو فرط عليه ويسمى الأول عجب سومان وهو قسمان عجب بالشخص أو بالاستفراق وعجب بالوصف وسأى والثانى عجب نقصان وقدر (لا يحجب أبوان وزوجان وولد) ذكرنا كان أو غيره عن الارث باحد) اجاعوا ضابطهم كل من أدلى بالبيت بنسبة الألفين والمعتقة (بل) يعجب غيرهم بهم فيحجب (ابن ابن) سواء كان أباهم همه (أو ابن ابن أقرب منه) يعجب بهم) أي أبوان عالا (بمتوسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه (و) يعجب (أخ لابوين بابوين وابنة) وإن نزل اجاعا (و) يعجب (أخ لابوين) الثلاثة (وأخ لابوين) وبأخت لابوين معها بنت أو بنت ابن كسأى (و) يعجب أخ (الأم) بأب جد وفرع وارث) وإن نزل ذكر كان أو غيره (و) يعجب (ابن ابن لابوين بأب وجد) أيه وإن عالا (وابن وابنة) وإن نزل (وأخ لابوين) أخ (الأب) لأه أقرب منه (و) يعجب ابن ابن (الأب بولاء) الستة (وابن أخ لابوين) لانه أقوى منه وعجب ابن ابن أخ لابوين بابن أخ لأب لانه

[illegible]

الشارح في هذا الباب إنما اختلفت الدرجة على بأنه أقرب كابن أخ لايون وأخ لاب وان اختلفت  
 كالنصف والاخ للأب على بأنه أقوى من شتر حر (قوله عم ابن عم) كما فقد حبب العلم بان  
 فكيف يقولون الم محجب ابن العم فهو وارث على قولهم محجب ابن عم (قوله قرينة السائق) أي  
 لان ما قدم من الابن والاب والاخ كل منهم ابن لثابت وأخت لأخت لا يابيه ولا لجد له لا اذيق  
 مات شخص عن عم أو ابن ثم ماتت أمها بدار من عمه البنت الحرة (قوله وبنات ابن الحارث)  
 من حبب المذكور شرع في حبب الاناث شرح حر (قوله أدنى) أي بعدم الحبب (قوله ثم  
 استدرأ على قوله وأخت كأنه (قوله بالفروض) كاذمات من زوج وأم وأختين لام وأخت  
 لاب (قوله ومحجب أخوات) المراد الجنس فيصدق بالواحدة أي مالم يبين بأخ أخذها معه بعد  
 (قوله ويحبون أضياباً) قال حل أي فهموا الاختين فيه تفصيل (قوله ومحجب عمه)  
 عبارة حر وكل عصة يمكن حببه ولم ينتقل عن التعصيب للفرض بحبه أحباب فروض مستقرة  
 ثم قال خرج يمكن الوفاة عمه لا يمكن حببه بوجوه لم ينتقل عن التعصيب الا لايون في الشركة  
 والاخ لا يون وأبني الا كدر بفصل منهما عصة ولم يحبه الاستسراق لانه انتقل للفرض  
 وان لم يثر به في الا كدربة اه وكلام النجاشي يقتضي أن الحجاب أحباب الفروض المستقرة  
 لا الاستسراق كقوله المنصف فيكون حبباً الاشخاص على كلام النجاشي وبالوصاف على كلامه تأمل  
 وقوله وبحبب عصة الجنس الشكك تسمية هذا حبباً ويرد بأنه لما شاق في الاصطلاح فأخذ الشارع  
 بضمية الاشكال ليس في محله حر (قوله لانه أقوى) عبارة حر لان النسب أقوى ومن ثم احتسب  
 بالحرمية ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها على مائياتي شرح حر وقوله ووجوب  
 النفقة أي في الجلة لا بها لالحبب لغير الاصول والفروع من بقية الانساب عرش (قوله والعصة) أي بنسه  
 وبغيره ومع غيره حر (قوله أعم) لانه لا يشمل ذوى الارحام (قوله ولم ينظم) يقتضي ان ذوى  
 الارحام عند من ورثهم يقال لهم عصة لانه ذلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح حر عبارة  
 مقت النجاشي مع الشارح والعصة من ليس له سهم مفترضا تعصيبه من جهة تعصيبه من الجمع على  
 نورهم وخرج بقدر ذوى الفروض وبما بعده وهو قوله من الجمع على نور ذلهم ذوى الارحام بتاعلي  
 أن من ورثهم لا يسبهم عصة وذلك خلاف (قوله فيها) لانه ان كان غيره ودعيه الباقي ولا يثر

[illegible]



وغيره معا وما يبدى بذلك وبالعبية مع غيره وتعبى هنا وفيها بآتى بالتركه أعمن تعبيرة بالمال (فصل) في كيفية اراث الاولاد واولاد  
 ابن التفراد اجابا (لا ين) كثر التركة اجابا • (ولبت فأ كثر ماسر) في الفروض من ان للفت الصنف وللا كثر التلثين وذكر هنا  
 تبالا نام وتوطئة لقولى (ولو اجتمعا) أى البنون والبنات (ف) التركة لم (لذ) كثر مثل حظ الاثنيين قال تعالى برصمك الله فى أولادكم  
 الاثنى من الجهاد وغيره (ولا بد) الاثنى من الجهاد وغيره (٢٥٣)

نود الارحام لان الرد مقدم عليهم كاسم (قوله) وبفسو وغيره معا) يردهما لأن الابن مع أخيه يرثان جميع  
 المال يصدق ان العبة بنفسه وبغيره معا أخذ جميع المال زى (درس)  
 (فصل) في كيفية اراث الاولاد (قوله) في كيفية اراث الاولاد (الح) ينتظم لهم خمس عشرة صورة لانهم  
 لا كور فقط أو أواب فقط أو ذكور واثق ومنها فى أولاد الابن فهذه ست صور عند التفراد وعند  
 (الزوج) تقرب الثلاثة الاولى فى الثلاثة الاخيرة فهذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها فى المثنى (قوله)  
 (الزاد) قدم على الاصول لانهم أقوى منهم كفى مر ودليل قوتهم أنه قد فرض للاب السدس مع  
 الزاد على الوالى ولانه يصعب اخته بخلاف الاب عش واثم افضل الفروع على الاصول قلعة عمر  
 لامل وطول عمر الفروع غالبا فاحتياجهما كثر كما قاله الفخر الرازى (قوله) وأولاد الابن) لم يقل  
 وأولاد الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع انهن من ذوى الارحام (قوله) أفرادا واجتمعا) يصح  
 أن يكون حالوا وان يكون تميزا أى من جهة التفراد والاجتماع (قوله) مالا يلزم الاثنى (الح) عبارة مر  
 وصل الذكر لا خصامه بنحو النصرة وتحمل العقل والجهاد وصلاحيته للإمامة والقضاء وغير ذلك  
 يصله مثلا لان له حاجتين حاجته لنفسه وحاجته لزوجته وهى لها الاولى بل قد تستغنى بالزوج لم ينظر  
 لآل من شأنها الاحتياج لانه قد لا يرغب فيها غالبا اذ لم يكن لها مال فابطل الله تعالى حرمان أهل  
 لها على لها شرح مر (قوله) فله) أى لولد الابن وللمرأه الجنس الشامل لتعدد كابدل عليه قوله  
 أن كورا أو ذكرا (قوله) ان كانوا) أى أولاد الابن (قوله) بقرينة (الح) أى هذا التقيد  
 بقرينة ما بآتى أى قوله كان أى فان مفهومه أن الاول شامل للذكور والاناث والذكور منفردين  
 تأمل (قوله) ان لم يكن له سدس) كيتبين وبشأن ابن ابن ابن لان بنت الابن اما معه لان كان من  
 أنها أو بنت عم أى مان كان من ابن عمها اه حل (قوله) تكملة التلثين) أشار به الى أنه ليس فرضا  
 مستقلا والساقط عند وجود البنتين

(فصل) في كيفية اراث الاب والجد (قوله) فى حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو اراث وتلك  
 المظنة والمرتها إحدى الفراضين كما يؤخذ مما بآتى (قوله) أكثرته) بان فضل قدره أو أقل منه أولم  
 يخلش وقوله اذ لم يفضل أكثرته (الح) أى محل كونه يرث بالفضل اذ لم يفضل أكثر من فرضه فان  
 ضا أكثرته ورث الباقي بالتعصيب (قوله) كان يكون معه (الح) هذا دخيل هنا لان الكلام فى أنه  
 مع زوج ذكر وراث فلاولى ذكر قوله ومعلوم (الح) بعد قوله ويرثهما (الح) ويكون جوابا عن سؤال  
 غير مستغنى عنه بالتعصيب سقوطه بالاستتراق ولا بعاله • وحاصل الجواب انه أعيل نظر الارثه  
 بقرض (قوله) بستان) مثال لعدم العول (قوله) أو بستان (الح) مثال للعول (قوله) بعد فرضهما  
 أو فرض وفرض الفرع الوارث (قوله) كاسر) وذكره هنا تقييما للاقسام وتوطئة لما يبدى (قوله) مثل  
 ما تقدم) وجعله مثلا لان كل أثنى مع ذكر من جنسه هه مالا أى الاصل ذلك والافتقد يكون له  
 لفرع من العول وعلمه اذ لم يفضل أكثرته كان يكون معه بستان وأم أو بستان وأم زوج (د) يرث (ب) يصعب فقد فرع وارث)  
 من كثره وارث أكثر زوج أخذ الباقي بعده والاخذ الجميع (د) يرث (بهما) أى بالفرض والتعصيب (مع فرع أثنى وارث) فله  
 ليس فرضا والباقي بعد فرضهما يأخذه بالتعصيب (ولام) ثلث أو سدس كاسر فى الفروض وهى (مع أب وأحد زوجين ثلث الباقي)  
 بالزوج والزوج لا ثلث الجميع يأخذ الباقي مثلا ما تأخذه الام واستبقوا

(فصل) في كيفية اراث الاب والجد (قوله) فى حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو اراث وتلك  
 المظنة والمرتها إحدى الفراضين كما يؤخذ مما بآتى (قوله) أكثرته) بان فضل قدره أو أقل منه أولم  
 يخلش وقوله اذ لم يفضل أكثرته (الح) أى محل كونه يرث بالفضل اذ لم يفضل أكثر من فرضه فان  
 ضا أكثرته ورث الباقي بالتعصيب (قوله) كان يكون معه (الح) هذا دخيل هنا لان الكلام فى أنه  
 مع زوج ذكر وراث فلاولى ذكر قوله ومعلوم (الح) بعد قوله ويرثهما (الح) ويكون جوابا عن سؤال  
 غير مستغنى عنه بالتعصيب سقوطه بالاستتراق ولا بعاله • وحاصل الجواب انه أعيل نظر الارثه  
 بقرض (قوله) بستان) مثال لعدم العول (قوله) أو بستان (الح) مثال للعول (قوله) بعد فرضهما  
 أو فرض وفرض الفرع الوارث (قوله) كاسر) وذكره هنا تقييما للاقسام وتوطئة لما يبدى (قوله) مثل  
 ما تقدم) وجعله مثلا لان كل أثنى مع ذكر من جنسه هه مالا أى الاصل ذلك والافتقد يكون له  
 لفرع من العول وعلمه اذ لم يفضل أكثرته كان يكون معه بستان وأم أو بستان وأم زوج (د) يرث (ب) يصعب فقد فرع وارث)  
 من كثره وارث أكثر زوج أخذ الباقي بعده والاخذ الجميع (د) يرث (بهما) أى بالفرض والتعصيب (مع فرع أثنى وارث) فله  
 ليس فرضا والباقي بعد فرضهما يأخذه بالتعصيب (ولام) ثلث أو سدس كاسر فى الفروض وهى (مع أب وأحد زوجين ثلث الباقي)  
 بالزوج والزوج لا ثلث الجميع يأخذ الباقي مثلا ما تأخذه الام واستبقوا

فهي اللفظ الثالث محاطة على الربي. ووافقه قوله تعالى وورثه أبوه فلامه الثالث الا فتأخذه الأم في الأولى سد من وفي الثاني تبع والأولى من سنة والثاني تبع من عدة ونفاد بالفرادين لشهر من متبانيهما بالكوكب الاغرو بالعدر بين قضاء هر مرضى لقعته فيما بينا كز وبانتر بين راجعها (٢٥٤) (وجسد كالب) في أحكامه (الا أنه لا يراد الأم للثاني) في هاتين

المتنيتين لأنه لا يسار جهتي  
الترجة بخلاف الأب ولا  
يسقط ولا غيرهما) أي  
أبو بن أو ببلر نسبه كما  
سيأتي بخلاف الأب فإنه  
يسقطه كسر (ولا يسقط  
أباً) لأنها لم تغل به  
بخلافه في الأبوين تساوي  
فإن كلا منهما يسقط أم  
نفسه  
(فصل في إرث الحواشي)  
وله (أبو بن) ذكرنا كان  
أو أختي يرث (كسولة)  
فلذلك أن واحد فأكثر  
جميع النكحة ولا يثني نصف  
ولا يثني في أكثر الثنات  
وله ذكر مثل حظ الاثنين  
عند اجتماع ذكر وولات  
(وله أب كوله أبو بن)  
في أحكامه قال تعالى فيما  
ان امرؤ هلك ليس له ولد  
وله أخت الأخت (الأخت للشركة)  
بفتح الراء المشددة وقد  
تكرر ونسب الحارية  
والحرية والحيمة والنسبة  
(وهي زوج وأم وولدا أم  
وأخت لأبو بن فيشارك الأخت)  
لأبو بن ولوع من يساويه  
من الأخوة والأخوات  
(ولدى الأم) في فرضهما  
لاخترا كما معهما ولادة

الأم لهم وأصل المسئلة من سنفاد لم يكن مع الأخ من يساويه فثالثا منسكس عليهم ولا وفي يضرب  
عدد هم في التفتيح من ثمانية عشر والجدة فيها كالأخ حكا (ولو كان) الأخ أنا (لأب سقط) اهدم ولادته من الأم للفتحة للثارة  
ولسقط من معصم أخواته وولاته ويسمى الأخ الشؤم ولو كان بدل الأخت لأبو بن أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثان  
وأعلنت السلطة ولو كان بدله غنى حصت للثمة

على  
عدهم في التفتيح من ثمانية عشر والجدة فيها كالأخ حكا (ولو كان) الأخ أنا (لأب سقط) اهدم ولادته من الأم للفتحة للثارة  
ولسقط من معصم أخواته وولاته ويسمى الأخ الشؤم ولو كان بدل الأخت لأبو بن أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثان  
وأعلنت السلطة ولو كان بدله غنى حصت للثمة



أشومعق وابن أشعبل عده). بخلافه في النسب فإن الجدي يشارك الأخ ويقتطع ابن الأخ كما هو ولو كان للعتق إناهم أحدهما أنتم  
قدمنا المعضل الأخوة للزيج وكذا في المم وإنه عني ابن الجدي هنا بخلافه في النسب (٢٥٦) فإن فقدت عصة نسب العتق فإذ  
(للق العتق فعصته كذلك) أي كافي عصة العتق ثم عتق معق العتق وهكذا ثبت المال فلا (٢٥٦)

شرح قوله كثر بينهم في النسب بحب ظاهره، ويقطع النظر عن الاشتراك الذي بعده (قوله فندموا) وفي النسب يتوابعان فيما بينهما، بفرض أخوة الأم، لأنه لما أخذ فرضهما لصالح لقوة، وهنالأرض لحافضت الترجيع حج (قوله لم يتالمال) يبين أن يقدم على بيت المال معق الأب معقته أي معق بيت المال ثم معق الجد معقته وهكذا يتم بيت المال حل (قوله فنعق عليها) وقوة عشق عليها لنخرجها عن كونها معقها شرعاً لأن قولها بنحو شرائه منزل، منزلة قولها وهو في ملكها أنه شرعاً لا يترتب عليه ذلك على الصنف شرح ٥٢ (قوله لم يشرى الأب) بدأوا عنه) فثبت لها عليه الولاء بطريق البصرة

(فصل في ميراث الجدة الاخوة) (قوله لجد) أي أن علاكائي مـ هـ وحاصل أسوال الجدي بن ذري  
فرض تسعة لانه إمان يكون معه أخ شقيق أولاب وأهماسه وعلى كل إمان يكون الاحظه له المقاسه  
أو تجميع المال أو يستويان وثلاثة في ثلاثة بقسمة وإذا كان معه ذوفرض فأمان يكون الاحظه له  
السدر وثلاث الباقي والمقاسه أو يستوي له السدر وثلاث الباقي والسدر والمقاسه وثلاث الباقي  
والمقاسه أو الثلاثة فهذه سبعة أحوال وعلى كل إمان يكون معه أخ شقيق أولاب وأهماسه ثلاثة في  
سبعة بأحد وعشرين تقرب في عدد أصحاب القروض الممكن اجتماعهم مع الجدة ومهرسة البنت  
وبنت الوالم والمدة وأحد الزوجين وستة في إحدى وعشرين بمائة وستة وعشرين فأمثل  
(قوله إقبال) كأم وجدوم غير الغالب مثله القروان إذا كان فيها بدل الالب جفدان الإمرث  
الثلاث كمالا (جديون) وهوالث (قوله إبدال بالاب) أي في انشابه للبنت بالاب كالأخ  
(قوله لانه فاجتمع فيه بنتا فرض) وهوالث (قوله إبدال بالاب) أي في انشابه لجووه ثلاثة الأول أن عمل اجتماع  
الجهتين فيه إذا كانت هناك فرع أي وارث وليس موجودا فيه كالفرض مثله الثاني أن  
اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كإبني في أباً كزهرتها الثلاثان فرضه الذي يرث به أمهاوهو أن  
أذواله في يجمع التعصيب ويجاب عن الثاني بأن عمل الارث للجهتين إذا كان كل منهما سببا مستقلا  
كأزوجة وبنة أتم كإبني تفسيرهما للجهتين في قول المتن ومع جمعي فرض وتعصيب أي  
سبي فرض وتعصيب كما يعلم من تعليل الشارح هناك بقوله لأهماسيين مختلفان الخ مع قول مـ هـ  
هناك وخرج جمعي القرض وتعصيب إرث الالب والقرض وتعصيب فانه بجعة واحدة وهي الإبرة  
(قوله فالثك أكثر) أي مما يحصل له بالمقاسه لانه في المقاسه بأخسبعين وثلاث المال أكثر من  
السبعين بل تسع حل فاصلا ثلاثة للجدوداد واثنان على خمسة لتتقسم وتبان تقرب الجدة في  
الثلاث بخمسة ستوروجه كون الثلث أكثر من السبعين أن تقرب خرج الثلث في خرج السبع  
يكون الحاصل إحدى وعشرين في ثلثها سبعة وسبع مائة (قوله واضطابه) أي ما يكون للجهتين  
أمواله إذا إرثكن مع ذوفرض (قوله المقاسه أكثر) أي من ثلث المال لانه في المقاسه بأخسبعين  
لأن الرؤس خمسة في عدم المقاسه بأخذ واحدان ثلثين حل مـ هـ ضابطه مـ هـ لا أكثر من المقاسه

اشترت بنت أبيها ههنا  
عليها من اشترى الأب عبدا  
وأعتقه ثم مات الأب عنها  
وعن ابن ثم مات عتيقه  
عنها فبأنه لا يرد  
البت إلا بعصبة معق من  
النسب بنفسه والبت معققة  
والنقد والاولى أقوى  
وتسمى عقد معلقة  
لما قيل انه أعطى فيها  
أو بهما قاض غير المتعاقبة  
حيث جعلوا البراءة ثابتة  
(ولازت امرأة بولاء  
الاعتيقها أوثنتها اليه  
بنسب) كابنه وان زل  
(أو ولا) كعتيقه فانها  
تره بولاءه وبشرها فيه  
الرجل ويرد بعديها بكونه  
معق من نسب نفسه  
كعامة أكثر ذلك مما  
وساقي بيان اجراء الاول  
في فضله درس

﴿فصل﴾ في بيان ميراث  
الجدوا الاخوة (الجد) اجتماع  
(مع ولد أبو بن أد) وله  
(أب بلاذى فرض الأكثر  
من ثلث ومقاسمة كالنخ)  
أما الثلث فلان له مع الام  
مثل ما لها غالباً والاخوة  
لا ينقصونها عن السدس

مريضه عن عتقها الملقاة به كالأخ في دأله بالاب والامأخذ لا كثرلانه قد اجتمع فيه  
 جهتا الغرض والتعصب فأخذها كثرهما فإذا كان معهما أخوان وأخت فالتك كثر وأخت فالتقاسمة كثر وصاحبه أن الأخوة  
 والأخوات كانوا متلبين وذلك ثلاث صور أخوان أو أربع أخوات وأختان استولى التك واللقاسمة وبغير الفريضة فيبتك  
 لأنه لا يهلون كأولاد متلبين وذلك خمس صور أخت أختان ثلاث أخوات وأخت فالتقاسمة كثر أو فقهها، فالتك كثر

ولا تحصر موره (و) لمع من ذكر (هـ) أي يذى فرض (الاكثر من سلس وثلاث) بعد الفرض ومقاسمه بعده فثنتين وجله  
وأخوين وأخت السلس أكثر وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلاث الباقي أكثر وفي بنت وجد وأخ وأخت المقاسمة أكثر  
ولفرقة الأكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض (٢٥٧) وبغيره هذا ان يقي أكثر من السلس

فان لم يبق أكثر من  
سلس) بأن لم يبق شئ  
كبتين وأم وزوج مع جد  
وأخوة أو بقي سلس  
كبتين وأم مع جد وأخوة  
أو بقي دونه كبتين وزوج  
مع جد وأخوة (أخذه)  
أي السلس (ولو عاتلا)  
كبه أو بعنه كإم لأنه ذو  
فرض فيرجع اليه عند  
الضرورة (وسقطت الأخوة)  
لاستفراق ذوى الفروض  
التركة (وكذا) للجد  
ما ذكر (معها) أي مع  
ولد الابوين وولد الاب  
(وبعد) حيث بدأ يحسب  
(ولد الابوين عليه ولد  
الاب) في القسمة فان كان  
ولد الابوين ذكر أي  
أؤذ كراواتي أو أختي معها  
بنت أو بنت ابن كاعلا  
(سقط ولد الاب) لانهم  
يقولون للجد كلالا اليك  
سواء فترجك باخوتنا  
ونأخذ حصتهم كما يأخذ  
الاب ما تنص أخوة الأم منها  
شاهد وأخ الابوين وأخ  
وأخت لاب (والا) أي  
وان لم يكن ولد الابوين  
من ذكر (فتأخذ الواحدة)  
منهن مع ما خصها بالقسمة

والثأ أنك تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فإذا ضربت في مسئلتنا  
ثلاثة في خمسة حصل خمسة عشر فمساهاة وثلاثا خمسة شيخنا (قوله به) أي معه (قوله يذى فرض)  
والمكن منه بنت وبناين وأم ووجدة وأحد الزوجين انتهت عبارته زى (قوله السلس أكثر)  
لان المسئلة من ثلاثة للبتين اثنتان يبق واحد على سبعة ان فاسم أخذ سبي واحد وان أخذت الباقي  
أخذت واحد وان أخذ سلس جميع المال أخذ نصف واحد فأصل المسئلة من ستة مخرج السلس  
لبتين الثلاثان أربعة وللجد السلس واحد ونصف واحد على خمسة عدد رؤس الاخوين والأخت  
لا ينقسم وبناين فاضرب عدد الرؤس وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ثلاثون حل (قوله)  
ثلاث الباقي أكثر) لان سهمان وثلاث سهم السلس سهان كالمقاسمة فاصلها اثنا عشر ينقسم فرض  
الجد في مخرج الثلث فيضرب فيه فيبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الأخوة منها ما بينهم فيضرب عددهم  
وهو خمسة فيبلغ مائة وخمسين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المتأخرين في الاصلين  
لراثنين في باب الجدل والأخوة فأصلها ستون ثلاثون ونصع بماتقدم قل على الجلال (قوله) ولمعرفة  
الأكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض) وعبارته وضابط معرفة الأكثر من الثلاثة أنه ان  
كان الفرض نصف أو أقل فالمقسمة أعطب ان كانت الأخوة دون مثليه وان زادوا على مثليه فثلث الباقي  
أعطى وان كانا مثلي استويا وقد تنسوى الثلاثة فان كان الفرض ثلثين فالمقسمة أعطب ان كان معه  
أخت والأخوة السلس (قوله هذا ان يقي) أي محل كونه يأخذ الاكثر من الامور الثلاثة (قوله)  
أوصه) أي في الأخيرة حل (قوله ما ذكر) أي الاكثر من ثلث المال والمقاسمة ان لم يكن  
هناك ذفرض والاكثر من الامور الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض (قوله أي يحسب) بابه  
نصر وكتب يقال حسبت المال حسب أي أحصيته عددا وحسابا أيضا بالكسر وحسابا بالضم  
والعدد وحسبوا اختار (قوله كاعلا) أي من باب الحجب (قوله كلالا اليك) أي معك (قوله)  
فترجك) يقال زجه زجه بفتح الحاء فيممازجة وأزجه أيضا وأزدم القوم على كذا وتراجوا  
عليه اختار (قوله مثله لجد وأخ لابوين الخ) فلجد الثلث لان الأخوة أكثر من مثليه  
حل (قوله فتأخذ الواحدة منهن الى النصف) أي شأمتنها الى النصف فيفيد ذلك أنها قد تنقص  
عن ذلك فيها اذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لابوين وأخت لاب فلزوج النصف  
والمدني واحد واللاظ للجد المقاسمة فلخمس واحد فاضرب خمسة في اثنين بعشرة لزوج النصف  
خمس وللجد اثنتان وللأخت ثلاثة وهي أقل من النصف كالابن (قوله الى النصف) أي فنسكمله  
شاهد وشقيقة وأخ لاب هي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ  
سهمان يردنهما على الأخت تمام النصف وهوسهم ونصف يبق في يده نصف سهم فيضرب مخرجي  
أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها نصع قاله في الكفاية وقس عليه زى للجد أربعة وللأخت خمسة  
ولأخ لاب واحد (قوله ان وجد ذلك) أي النصف أو الثلثان حل (قوله من ثلاثة) أي يخرج  
الثلث الذي يأخذه ان اختارناه أوست عدد الرؤس ان اعتبرنا المقاسمة حل (قوله لان المسئلة)

(٣٣ - بجبري) - ثالث (الى النصف) وتأخذ (من فوقها) مع ما خصن بالقسمة  
الثلاثين) ان وجد ذلك في جد وشقيقتين وأخ لاب المسئلة من ثلاثة أو من ستة للجد الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط  
الأخ لاب وفي جد وشقيقتين وأخت لاب المسئلة

من خمسة لجداتان بقيت اثنتان بقى اثنتان ثلاثة وهي دون الثلثين فيقتصران عليها (ولا يغفل عنهما) أي عن الثلثين (شيء) لأن للجد الثالث  
 فأن كثير كلفرت أنا (ويفضل عن النصف) شيء (فيكون لولد الأب) بجدواخت لابوين وأخ وأختين لالجد الثالث وللأخت  
 النصف والباقي لأولاد الأب وهو (٢٥٨) وأحد من ستة على أربعة فتضرب الأربعة في الستة فتصح المسألة من أربعة

وعشرين (ولا يفرض  
 لا تخ مع جد الآ في  
 الأكسرية وهي زوج  
 وأم وجد وأخت لغير أم)  
 أي الابوين أو الأب (فلزوج  
 نصف للأم ثلث وللجد  
 سدس وللأخت نصف  
 فتقول) المثلث من ستة إلى  
 تسعة (ثم يقسم الجيد  
 والأخت نصيبا) وهما  
 أربعة (أثلاثا) له الثلثان  
 ولما الثلث فيضرب بخروجه  
 في التسعة فتصح المسألة  
 من سبعة وعشرين للأم  
 ستة وللزوج تسعة وللجد  
 ثمانية وللأخت أربعة  
 وإنما يفرض لها معه  
 ولم يعصها فيها في لقمه  
 بتعصبيه عن السدس  
 فرضه ولو كان بدل الأخت  
 أخ سقط أو أختان فلازم  
 السدس ولها الباقي  
 وسميت أكسرية  
 لتكديرها في زيمده  
 لخلفتها القواعد وقيل  
 لتكسر أقوال الصعبة  
 فيها وقيل لأن سائلها سم  
 أكبر وقيل غير ذلك  
 كما ذكرته في شرح الأصول  
 درس

من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله ثلاثة) أي وهي لا تنقسم عليهما فتضرب اثنتان في خمسة بعشرة  
 للجد أربعة وللأختين ستة وهي أقل من الثلثين (قوله ولا يفرض) أي في غير مسائل العادة اه  
 شيخنا (قوله من سبعة وعشرين) ويلف بها فيقال أربعة بين أربعة أخذ بعضهم ثلث الكل  
 وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم الباقي فلزوج تسعة وهي ثلث الكل  
 وللأم ستة وهي ثلث الباقي وللأخت أربعة وهو ثلث الباقي وللجد الباقي اه ز يادى ويقال أيضا  
 فريضة من أربعة متأخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع  
 نصف الجزءاء إذا جلد أخذ ثمانية والأخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذاه اه شرح الرض  
 (قوله وإنما يفرض لها) أي ابتداء والأفوه يعصها انتهاء بدليل قوله ثم يقسم الجيد (قوله ولم يعصها)  
 لأنها لم يعصها ابتداء لكان الفاضل لها واحدا فيكون له ثلثان ولها ثلثه (قوله لتصح) أي فلما ازم  
 ذلك رجع إلى أصل فرضه وهو السدس وكذلك هي رجعت إلى أصل فرضها وهو النصف لكان لأم  
 نصيبها عليه لو استقلت بمافرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين زى (قوله فلازم  
 السدس) لأن الأختين يجباها من الثلث للسدس وقوله ولها السدس الباقي هو مشكل لأن الأختين  
 لغير أم لهما الثلثان فهما يفرض لهما الثلثان وتعمل المسألة ثم تظهر أن الجدي يعصها فيبقى بعد سهم الأم  
 اثنتان للجد واحد ولها واحد فقوله ولها السدس الباقي أي تعصبا وإن كان التعبير بالسدس يوم  
 الفريضة تأمل (قوله وسميت أكسرية الخ) قياس التسمية أن يقال أكسرية لا أكسرية أعداد  
 زى (قوله لتكديرها الخ) لأنه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل وقادرس فيها وأعيل شرح  
 الرض وقول المحشي ولا يعيل أي لا يعيل مسائل الجد والأخوه

(فصل في موانع الإرث) لأنه ذكر الموانع ضمنا كأنه قال موانع الإرث اختلاف الدين واختلاف  
 العهد والحراية واستنباه تاريخ الموت والدة والرق والقتل تأمل (قوله وما يذ كر معها) أي من قوله  
 ولو خلف جلازير الخ (قوله الكافران) هو ما يذ كر معها وذ كر توطئة لقوله لآخر في غيره  
 (قوله كيهودى ونصرانى) وتصور يرث اليهودى من النصرانى وعكسهم أن المقتل من ملة لا ييرث  
 ظاهره أن الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن أحد أبويه يهودى والآخر نصرانى فإنه يغير بينهما بعد  
 البلوغ وكذا أولاده فيلعبهم اختيار اليهودية وبعض اختيار النصرانية اه حج (قوله لكديركم  
 ولديين) أي به بعد الأول لأنه ما صرح في الدلالة (قوله لآخر في غيره) وإن لم يكن الذي يدارنا خلافا  
 للمعبرى حيث قيد عدم الإرث بما إذا كان يدارنا ويوارث ذى ومعاهد ومؤمن شرح هر وهذا  
 معتز فيسملحوظ أي الكافران يتوارثان إن لم يختلفا بالحراية وغيرها (قوله ولا مسلم وكافر) وإنما جاز  
 نكاح المسلم الكافرة لأن الإرث مسمى على الموالاة والنصرة وأما النكاح فنوع من الاستخدام اه  
 هر وقوله وإن أسلم غايه للرد على القاتل بالهرث سيند (قوله ولا يتوارثان) التعبير بصيغة التفاعل  
 جرى على الغالب فلا يرد نحوومة وابن أخيهما معا إذا لعملة لآرث هر وقوله ولا يتوارثان في ذكره

(فصل في موانع الإرث وما يذ كر معها) (الكافران يتوارثان) وإن اختلفت ملتحمى كيهودى ونصرانى هذه  
 أو مجوسى لأن الملل في البطان كلمة الواحدة قال تعالى فإذا باعنا حق الأضلال وقال لكديركم ولديين (لآخر في غيره)  
 كدى ومعاهد لا تقطع الموالاة بينهما وقول وغير ما عمن من قوله ودى (ولا مسلم وكافر) وإن أسلم قبل قسمة التركة كذلك ولغير الصبحين  
 لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ولا يتوارثان ما تاب نحو غرق)

كلم وحريق (ولم يعلم اسبقهما) موتا سواء أعلم سبق أم لا لأن من شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وهو هنا متفق فلو علم اسبقهما ونسبوا وقت الميراث الى البيان أو الصلح وتعميرى بنحو غرق أعم من تعميده بقرى أو هدم أو غربة (ولا يرث نحو مرنه) يهودى تنصر أحدا أدليس بينه وبين أحد موالاة الدين لأنه ترك (٢٥٩) ديناً يرث عليه ولا يرث من الدين انتقل

اليه (ولا يرث) لذلك لكن لو قطع شخص طرف مسلم فأرثه المقتوع ومات سراً به وجب قود الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القذف ونحو من زباني وكذا (كرنديق) وهو من لا يشدين بدين فلا يرث ولا يرث لذلك (ومن بقرى) ولو مدبراً أو مكاتباً فلا يرث ولا يرث لنقصه ولأنه لو ورث للملك واللازم باطل (الامبضا فيورث) مامله كبحرته لتمام ملكه عليه ولا يشترط لسيده منه لاستيفاء حقه مما كتبه بالرقية واستثنى أيضاً كافرله أمان جنى عليه مال حرته وأمانه ثم نقض الامان ففسى واسترق وحصل الموت بالسريرة حال رقه فان قدر للدية لورثه (ولا يرث قاتل) من مقتوله (وان لم يضمن) بقتله غير الترمذى وغيره بسند صحيح ليس للقاتل شئ اى من الميراث وألتمه استبجال مقتله في بعض الصور وسدا للباب في الباقي لان الارث

هذه المسائل اشارة الى اعتبار قبود فيا ذكره أولاً اذ لوحظت كانت هذه خارجة بها كأن يقال الكافران الذين يختلفوا في العهد يتوارثان كالسالمين حيث علم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث قوله لآخرى وغيره عمنز قولنا القذا لم يختلفوا في قوله ولا سلم وكافر عمنز تخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا متوارثان عمنز قولنا حيث علم تحقق حياة الوارث الخ ع (قوله) هو يفتح أوله ونائبه المهذوم وبسكون نايه الانهزام ولو بغير فعل وبكسر أوله وسكون نايه التوب البالى قيل على الجلال ويصح كونه هنا بسكون الدال اسما للمدرو براديه هنا أثره وهو المهذوم (قوله) ويستوفيه الخ) ولو غنى على مال كافياً اه زى (قوله) وكذا كرنديق) أى من زباني حل (قوله) للملك) أى ملكاً تاماً فلا يرث المكاتب كفى حل وأبنا للورث لكان لسيده وهو أجنى من البت (قوله) واللازم باطل) وأعمال يقولوا بأنه ثم يتلقاه سيده بحق الملك كما قالوا في قبول قته لنحو موصية أو هبة لان هذه عقود اختيارية تصح للسيد فإيقاعها قته إيقاعه ولا كذلك الارث له شرح مر (قوله) واستثنى) قال مر ويمكن منع الاستثناء بأن أقر به انما ورثوه نظر الحرية التابعة لاستقرار جنائهم قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر لكونهم حال الموت أسراراً وهو حق (قوله) قدر الية) أى دية الجرح لادية النفس وإطلاق الدية عليها من باب التوسع عزى رى وع ن عبارة خط فان قدر الارث من قيمته لورثته اه فعمل ان الجاني يضمنه بالقيمة ثم ان كانت الجنابة فيه أرى مقدر كقطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها لسرقه فان كانت القيمة أقل من مقدار الارث أو مساوية له فاز بها الوارث ولا شئ لسرقه وان كانت الجنابة على غير ماله أرى مقدر فعلى الجاني القيمة وللوارث أقل الامر من القيمة ودية النفس الواجبة بالسريرة فان كانت القيمة أقل فاز بها الوارث وان كانت دية النفس أقل فاز انتمن القيمة على الدية لسرقه لانهما بالجنابة في ملكه وانما يجب على الجاني القيمة مطلقاً لقاعدة أنما كان مضموناً في الحالين حال الجنابة وحال الموت فالدية فيه بالانتهاء وهو رقه معناه اه شيخنا مدابني (قوله) وان لم يضمن) لرد على القول الضعيف القائل بأنه يرث اذ لم يضمن كان قتله بحق لنحو قوداً ودفع سائل سواء كان بسبب أم بشرط أم مباشرة وان كان مكرهاً أو كما أو شاهداً أو مكرهاً فالقاتل مستعمل في حقيقته ومجازاً فذوورث لاستبجال الورثة قتل مورثهم فيؤدى الى خراب العالم نهمرث المفتى ولو في معنى رواوى خبر موضوعه أى القتل لان قتله لا ينسب اليهما بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم وكوه محمدر شرح مر ومثل المفتى وراوى الخبر القاتل بالعين والقاتل بالخال كقوله ع ش على مر وقول مر موضوع به أى أو يصبح أو حسن بالاولى ع ش ومثال الشرط حفر برعدوانا بغير ملكه بخلاف ما اذا فرها بملكه وقع فيها مورثه فانه يرثه (قوله) وألتمه استبجال قتله) أى باعتبار السبب فلا يباين كونهم ماتوا بجله كما هو مذهب أهل الشرح مر (قوله) المذكور) أى في قوله ولا متوارثان ما بنحو غرق (قوله) لما يأتى) أى قوله قريباً لان انتفاء الارث سمع لانه مانع بل لانتفاء الشرط

لرداة والقاتل قطعها وأما المقتول فقديرت القاتل بأن يجرحه ويضربه ويموت قبله ومن الموانع المحسكى الدور المحسكى وهو ان يضمن من كدرت شخص عدم توريته كما ذكره ابن ليلت فيثبت نسب كاسرى في الاقرار وأما استبجال تاريخ الموت المذكور فمهم من عند ما هنا ومنهم من منع لما يأتى وقد قال ابن الهائم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أر بعة القتل والرق واختلاف الدين والصور المحسكى وما زاد عليها فتنسبته ما هنا

لجاء الإجابة ما قلنا في غير انبساط هذه الربعة والردة واختلاف العهد وأن ما زاد عليها مجاز لان انتفاء الارث معه لالانه مانع بل انتفاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب كما في انتفاء النسب (ومن فقد) بان انقطع خبره (وقف ماله حتى تقوم بيته بموته أو بحكم قاضيه بمضى مدة) من ولادته (لا يعيش) (٢٦٠) فوقها هنا فيعطى ماله من يرثه حينئذ أي حين قيام البيته أو الحكم فان مات

قبل ذلك ولو لم يلحقه ثلث من شأ لجواز موته فيها وهذا عند اطلاقها الموت فان استند الى الوقت سابق لكونه سبق بمدة فينبى أن يعطى من يرثه ذلك الوقت وان سبقها ولعله مرادهم منه على ذلك السبكي في الحكم وشبه البيته بل أولى وتعبيرى بجنتها من غير تعبير الاصل بوقت الحكم (ولو مات من يرثه) المفقود قبل قيام البيته والحكم بموته (وقت حث) حتى يبين حاله (ومحرف) حق الحاضر بالاسوة فن يسط منهم حياة المفقود أو موه لا يعطى شيئاً حتى يبين حاله ومن ينقص حقهم بذلك بقدر حقه في ذلك ومن لا يغتلف نصيبهم بسطاء ففي زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤثر الم وقى جد وأخ لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر حق الجد حياته فيأخذ الثلث وحق حق الاخ لأبوين موه فيأخذ النصف ويحق الدس ان

(قوله مجاز) لعدم صدق حمل المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعروف تقبض الحكم شرح مر فهو مجاز بالاستعارة فنبه انتفاء الشرط بالمانع بجماع منافاة لكل للحكم وأطلق الثاني على الأول (قوله واختلاف العهد) فيه أن الحرفي لا يعمله إلا ان يقال ان القضية في المعنى سائلة فكأنه قال وعدم مساواتهما في العهد وهذا صادق بعدم العهد (قوله كما في انتفاء النسب) كالنبي بلعان (قوله ومن فقد الخ) لما فرغ من موانع الارث شرع في أسباب موانع صرف الميراث حالا وهي ثلاثة أحدها الشك في الوجود وأشار اليه بقوله ومن فقد الخ الثاني الشك في الحل واليه أشار بقوله ولو خلف جلا الثالث الشك في الذكورة واليه أشار بقوله والمشكل الخ وقول زى في أسباب موانع الخ لاجتنابنا في قوله أسباب بل الأولى حذفه (قوله حتى تقوم بيته) ولابد من الثبوت عند القاضي ولا يشترط الحكم بها سم (قوله بمضى مدة) أي بسبب مضي مدة وعبرة المنهاج أو تمضي مدة يغلب أنه لا يعيش فوقها فيجند القاضي وبحكم بموته ولا تقدر المدة بشئ على الصحيح شرح مر (قوله قبل ذلك) أي قبل البيته أو الحكم (قوله لجواز موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكون ان تقارنا في الموت (قوله وهذا) أي قوله فيعطى الخ وقوله عند اطلاقها أي البيته والحكم كما صرح به مر (قوله وان سبقها) أي سبق الوقت البيته والحكم والوالوالحال وقوله ولعله أي هذا التفسير (قوله وقت حث الخ) فلو مات عن آخرين أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته ثم اذا لم تظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الأول الى الحاضر وليس لورثته المفقود منه شئ الا لارث بالثك لاحتال موته قبل موته ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اه شرح مر وقوله يعود أي بعد الحكم بموته كما يؤخذ من قوله قبل وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب أن الحكم بموته ينزل منزلة وقت موته فيعطى نصيبه الموقوف لورثته لانه كان حيا كما قبل الحكم بموته وبواقفه قول البرماوى وان من شروط الارث تحقق حياة الوارث حياة مستقرة بديموت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما كالخلف والمفقود ولو تلف المال للموقوف للغائب كان على الشكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارباب الشكل كاصروا به فياذا مات حياة الحل وذكورة الخ حتى فيأبى شرح مر (قوله أو موه) انظر صورته ويمكن تصويره بما اذا مات شخص عن أختين شقيقتين وأخت وأخ لأب مفقود فينتقير حياته بصعب الاختلالاب وتقدر بموته تسقط فالأولى حقها بموته كقالة سم وينصق أيضا ببيتين وبشأن وابن ابن مفقود اه (قوله بعد انصافه) ظاهره أنه لا يرث الا بعد انصافه مع أنه يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث الا أن يقال المعنى بتحقيق ارثه ويستقر بعد انصافه (قوله بأن كان من) ولو بواسطة كأن مات عن زوجة ابن حامل وقوله كعمل أخيه لايه احتراز من جل أخيه لانه لا يرث مطلقا والا فلا فرق بين جل أخيه لايه وحل شقيقه شيئا (قوله أو كان من من) أي وارث كخ لغير أم مع حل لبيت فانه كان ذكرا أحب الاخ وان كان أنثى لم يحجب (قوله ولانه لاحصر للحلل) فقد

بين موته فليجد أرحامه فلا يخ (ولو خلف جلا يرث) لاحاله بعد انصافه بان كان منه (أو قد يرث) وجد بان كان من غيره كعمل أخيه لايه فانه ان كان ذكرا ورث وأنتى فلا (عمل باليقين فيه وفي غيره) قبل انصافه (فان لم يكن وارثا سواه) فالحلل (أو كان) ثم (من) أي وارث (قد يحجب) الحل (أو) كان من من لا يحجب (ولا تقدره كورثه وقف الغرورك) الى انصافه احتياطا ولانه لاحصر للحمل (أو لم يقدر أعطيه عاتلا ان لم يكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولها مسان عاتلا لاحتال



الحل بنان فتعمل المسئلة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين وتسمى التبرية لان عيارضى الله عنه كان غطب على منبر الكوفة  
 وبها المسئلة التى يحكى فيها قطعاً ويجزى كل نفس بماتسى واليه المآب والرجى فمثل حينئذ من هذه المسئلة فقال ابن جلال صارعن  
 إنا نضامضى فى خطبة (والمبارث) الحل (ان انفصل حيا) حياة مستقرة (٢٦١) (وعمر وجوده عند الموت) بان ولدته لاقفل من

وبعد فى بن خنة وسبعة واثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة ان كلا منهما كان كالأصبع وأنهم  
 بنوا روكوا الخليل مع أبيهم فى بغداد وكان ملكها شرح مر وكانت امرأته تلد لثلاث فمئلت مرة  
 وقيل ان ولدت أثنى لاقفلت فلقا ربث ولادتها فرعت ونضرت الى الله تعالى فولدت ماذكر اه  
 بن (قوله) الى سبعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية وبوقف الباقي فان كان بنتين فلهما مع  
 لول ثلاثة وللأول الفنى والسداس شرح مر (قوله) ويجزى بفتح أوله قال تعالى وجزاهم بما  
 مبروا به والجز لجز بهم الله أحسن ماعملوا (قوله) فمثل الخ) الظاهر أنه حين السؤال كانت البنتان  
 به موجودتين الفعل وتكون الاشارة بقوله عن هذه لمافية العول المذكور كإيدل عليه كلامه بعد  
 (قوله) ان رجلاً أى من غيبرى عماليروية كإيدل من اغتار (قوله) والمبارث) أى يتحقق ارثه  
 ان انفصل أى انفصل كله حيا خرج بكه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا فى سائر الاحكام الا فى  
 فلتعليقها استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وقيل اذا حرانسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به شرح مر  
 (قوله) حياة مستقرة) وهى التى بينى معها إصار ونطق وحركة اختيارية عى عى مر (قوله)  
 (عمر وجوده) ولومجاده كالمى اه سم (قوله) لاقفل من أكثرمة الحل) صادق بنة أشهر فاقفل  
 ربا كثرها الى دون أربع سنين (قوله) فان كانت حليلة) بان كان الميت أخر قيق متزوج بحرة وكانت  
 جلان أخيه وانما قلنا رقيق لان لول كان حراً كان هو الوارث للحل (قوله) الا ان اعترف الورثة الخ) أى  
 أنما ان انفصل لثوق ستة أشهر ودون فوق أى عى سنين وكانت فراشا واعترف الورثة الخ عى عى  
 مر (قوله) والمشكل الخ) ومادام مشكلا يستحيل كونه أباً أو جداً أو أمّاً أو زوجاً أو زوجة شرح مر  
 (قوله) خنثيين) ولو بقوله ولواتهم شرح مر (قوله) أى يقع الصلح) ولا بد من لفظ صلح أو توافه  
 وانفزع المجهل للضرورة والاصلح ولى عجزور عن أقل من حقه بفرض ارثه شرح مر (قوله)  
 وبوقف الباقي) وهو واحد لان المسئلة من اثني عشر فان بان ذكرها أخذها أو أثنى أخذها الأب (قوله)  
 جنى فرض) المراد بالجهة السبب كإيدل الى تعليقه بقوله لانهما سببان مختلفان أى ومن جمع سببين  
 سبب لارث بالفرض وسبب لارث بالتعصيب فالزوجة سبب لارث بالفرض وبثقة الم سبب لارث  
 بالتعصيب لا يقال هذا مكر مع ما يأتى فى الأب من انه يرث بهما لان لول ذلك بجهة واحدة وهى الابوة  
 ولكلام هاتى جهتين عن (قوله) وتعصب) أى بنفسه بدليل قوله لا كنت هى أخت لأب فان  
 الاختلاف عصبة مع الفيل بالنفس (قوله) وتموت) أى الكبرى عنها أى عن بنتها التى هى أختها  
 لايا ولوات الصغرى أو لوال الكبرى أمها وأختها لا يها فلها الثلث والامومة وتسقط الاخوة جزماً زى  
 قرة: لأنهم لأنها لا تعجب حرمانا (قوله) باقواها) أى فقط كأن الفرق بينه وبين ماسق فى جهتي  
 فرض والتعصيب أن هاتين القرايتين لا يجتمعان فى الاسلام قصد بخلاف نيك ورأيت بعضهم فرق  
 بين الفرض والتعصيب عهد الارث بهما فى الشرع فى الاب والجد بخلاف الفرضين اه سم وعبرة  
 (قوله) بأن تعجب احداها) أى عجب حرمان أو نقصان بصورة عجب النقصان أن ينكح بجوسى بنته

نفسا بالفرض فيورث باقواها مجتمعين لهما كما لاخت لأبوين لارث النصف باخوة لأب والدرس باخوة لأب  
 مع الصريح بالتصوير من زى يادى (أو) جمع (جهتي فرض) يرث (باقواها) فقط والقرعة (بان تعجب احداها) الاخرى كبت  
 من ان لا يام بان يما) من ذكر (أمة فتلد بنتا) فترث منه بالنسوة دون الاخوة (أو) بأن (لا تعجب) احداها دون الاخرى (كلم  
 من ان لا ياب بان يما) من ذكر (بنته

فقدبتنا ففترت بينهما منها بالأمومة دون الأخوة لأن الأم لا تحجب بخلاف الاخت (أو) بأن (تكون) أحدهما (أقل حجياً) من الأخرى (كلام أم هي أخت) لآب (بأن يسطأ) من ذكر (بنت الثانية فتلدولها) فالأولى أمه وأخته لا يغيرت منه بالجدوة دون الأخوة لأن الجدة أم الأم إنما يحجبها الأم والأخت بحجبها جمع كاسر (ولو زاد أحد عاصين) في درجة (بقوله أخرى كإني عم أحدهما أم لأم) بأن يعاقب أخوان على أمرأة قتلت لكل منهما ابناً وأحدهما ابن من غيرها فإبناهما بنعم الابن الآخر وأحدهما أخوة لأمه (أيقدم) على الآخر (ولو حجبته بنت عن فرضه) لأن أخوة الأم إن لم تحجب فلها فرض والأصارت بالجذب كأنهما تسكن فليرجع بها على التقديرين (فصل في أصول المسائل وبیان (٢٦٢) ما يعول منها (إن كانت الورثة عصيات قسم الترك) هو أمهن من قوله قسم

فقدبتنا ويموت عنهما فهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لأن البنت تحجب بالزوج من الأربع إلى النصف زى (قوله) فقدبتنا) وتوخت تلك البنت (قوله) لأن الأم لا تحجب (قوله) أي حرماناً أصلاً زى (قوله) وأخت (قوله) ففترت) أي بصعوت الأم (قوله) بالجدوة دون الأخوة الخ) نعم إن حجت القوية ورثت الضعيفة كالولمات هنا عن الأم وأما أقوى الجنتين العليا وهي الجدوة محجوبة بالأم ففترت بالأخوة فالأم الثلث ولا تنقصها أخوة نفسها مع الأخرى عن الثلث إلى السدس وللإبنا نصفها بالأخوة ويلغز بها يقابل قدر الثلث الجدة أم الإيعام الأم ويكون للجددة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يورث هنابن الزوجية لبطانها وفيه نظر بناء على صحة نكاحهم كإبني زى وهر (قوله) لم يقدم على الآخر) فلا السدس فرضاً والباقي بينهما بالصوبة وإذا حجبته بنت عن فرضه فلها نصف والباقي بينهما بالصوبة وسقط أخوتهما يلقى زى فقوله لم يقدم أي من جهة التصعب (قوله) ولو حجبته) للرد على القول الآخر القائل بأنه إن حجبته بنت عن فرضه الذي يأخذه بأخوة الأم يقدم لأن أخوة الأم ما حجت بمحضت للقبوة وللصوبة فعملها شيخنا (قوله) على التقديرين) أي على تقدير الحجب وعدمه فتأمل درس (فصل في أصول المسائل) أي فيها تتأصل منه المسئلة ويصر أصلاً برأيه (قوله) إن تمحضوا) أي لورثة وأدخال محض الاناث في ضمير المذكور صحيح نظراً لعموم أو الكلام برأوى ولا ينحصر الاناث عصيات الانى الولاء كافي شرح مر (قوله) بالصوبة (بينهن) قيد بذلك ليطابق قوله قبل بالصوبة (قوله) من نسب) خرج الولاء فإنه لا تقدر فيه وأصل المسئلة يخرج الأجزاء كثلث ونصف وسدس فاصلها ستة وإن كانوا أر بعقوا أحداً ربع وآخر ربع وآخر السدس وآخر الثلث فاصلها ثمانية عشر (قوله) وإن كان فيها) أي الورثة لا العصيات وإن دل عليه السياق لفساد معناه شرح مر (قوله) كعنفين) كزوج وأخت لغيرهم (قوله) فاصلها ستة) من بيان أي أصلها هو أي الفرج (قوله) يصح (الكسر) كالنصف والر بع الخ فإن أقل عدد يصح من النصف ثلثان وهكذا (قوله) بأن فنى) بالكر عتار عرش (قوله) متوافقان) أي مشتركان في جزء من الأجزاء حل وانظر أي فائدة له كذا هذا أن المتوافقين هنابن المعنى الأم وهو غير مرادها وقوله متوافقان أي يصدق عليهما متوافقان بالمعنى الأم (قوله) ولا عكس) أي بالمعنى القوي وقد ينكس عكساً منطقياً وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله) من غير تداخل) لأن شرط التداخل أن لا يزيد الأقل على نصف الأكثر زى (قوله) والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع سؤال المقدر تقديره قد تقدم أن ين

الحال بينهما بالصوبة (إن) تمحضوا ذكروراً كثلثة بنين (أو) اثناً كثلث نسوة عتقن قريباً بالصوبة (فإن اجتمعا) أي الصنفان من نسب (قدر) الذكر اثنتين) ففي ابن وبنت يقسم المثلوك على ثلاثة لأن اثنين والبنث واحد (وأصل المسئلة عدد رؤسهم) بعد تقدير الذكر برأسين إذا كان معه اثني (وإن كان فيها خوف فرض) كعنف (أو فرضين متناهي كعنفين) فاصلها المتخرج كعنفين (فأصلها منه) أي من الفرج والفرج أقل عدد يصح منه الكسر (فخرج النصف اثنتان والثلث والثلثين ثلاثة والر بع أو بعوالسدس ستة والنصف ثمانية) لأن أقل عدله نصف صحيح اثنتان وكذا البقيتها ما أخوة من أساء الأعداد لا التصف فأنه من التامف فكان

المتقسمين تانصفاً وانقسم بالصوبة وأخذ من اسم العدد لقليل لتي بالضم كإني غيره من ترك ربع غيرهما (أو عتقني) أي الفرج (فإن تداخلت غيرهما) بأن فنى الأكثر الأقل مرتين فأكثراً فاصلها) أي المسئلة (أكثرهما كدس وثلث) فمسئلة أم وولها وأخت لغيرهم فهي من ستة (أو توافقان) بأن فنيهنما العدداً تلك فاصلها حاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر كدس وثلث) فمسئلة أم وزوجة وابن فاصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (والتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثلث والر بع والستة متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالمتناهي والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التخالط

كما أُنعت في شرعي الفصول وغيرها (أو بتأنيان لم يفهما الواحد) ولا يسن في علم الحساب عددا (فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربع) في مسئلة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثنا عشر (٣٦٣) حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول) عند المتقدمين وهي مخرجات

الفروض سبعة (اثان وثلاثة وأربع بعقوة وثمانية واثان عشر وأربع وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها أصليين آخرين في مسائل الجد والاخوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولها كام وجد وخه اخوة لغير أم وانما كانت من ثمانية

عشر لان أقل عدله سدس صحيح وثلث ما بقي هو هذا العدد والثاني كزوجة وأم وجد وسبعة اخوة لغير أم وانما كانت من ستة وثلاثين لان أقل عدله ربع وسدس صحيحان وثلث ما بقي هو هذا العدد والمثمنون يعملون ذلك تصحيحا لأن أصلا قال في الروضة وطريق للمتأخرين هو المختار الأصح الجارى على القاعدة وقد بسط

الكلام على ذلك في منهج الوصول إلى بحر بالفصول (وتعمل منها) ثلاثة (السة) عشرة ورا شغفا فتعمل زوج وأختين لغير أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثان فصالت بسدسها ونقص من كل واحد سبع ما نطق له به وإلى ثمانية

المتداخلين والمتوافقين بتأنيان فكيف جلت أحدهما على الآخر وهو حاصل الدفع أن المتوافقين هناهما المتوافقان في أى جزء من الأجزاء ذلك يصدق على المتأئين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم لا المتوافق الذى هو قسم المتداخل الخ لانه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه أنه مبين له حل ألا ترى أن الثلاثة لا توافي السة حقيقة لان شرطها أن لا يفهما الا عدد ثاك والثلاثة نفى السة زى (قوله فالأصول سبعة) انما انحصرت في سبعة مع أن الفروض ستة لان الفروض حالة اجتماع وانفراد في الانفراد يحتاج لسة لان الثلث ينفى عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لمخرجين آخرين لان التركيب لأبد له من الخصال أو المتداخل أو المتأين أو التوافق في الأولين يكتفى بأحد الثلثين أو الأأكبر وفي الآخرين يحتاج إلى الضرب فيجتمع اثنا عشر وأربع وعشرون زى وقوله فالأصول الخ لغيره على ما قبله من ذكره الخارج الخ لجهة وزيادة الأصليين الآخرين شرح مر (قوله اثانان) الاخصر أن يقال اثان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعف ضعفها برماوى (قوله في مسائل الجد والاخوة) أى حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض خبره شرح مر (قوله تصحيحا) بيانه أن أصل الأولى من ستة فاحتجنا إلى ثلث ما بقي ففرض بثلاثة في ستة وأصل الثانية من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فاحتجنا إلى ثلث ما بقي ففرض بثلاثة في اثني عشر وقوله تصحيحا أى لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول انما هي للجمع عليه شرح مر نقلا عن الامام (قوله هو المختار) وجهان لثلث ما بقي فرض مضموم إلى السدس وإلى الثلثين والربع فلتقم الفرقتين مخرجها راجع للثلاثى بانهم اتفقوا في زوج وأبوين على أن المسئلة من ستة ولولا لامة الفرقة من النصف وثلث ما بقي لقالوا هم من اثنين للزوج واحد بنى واحد ليس له ثلث صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين برماوى (قوله الجارى على القاعدة) لان فيه ضرب مخرج أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر وهذا هو قاعدة التأميل لا التصحيح اذ فيه ضرب المنكسر عليهم السهام لا الخارج (قوله وتعمل منها ثلاثة) لعم ان الأصول قسبان تام وناقص فالتام هو الذى تساويه أجزاءه الصحيحة أو زى بدعيه والناقص ما عداها فالسة أجزاءها تساويها والاثنا عشر والاربعة والعشرون أجزاءها زى عليها بخلاف الخارج الأربعة الباقية فان أجزاء كل نقص عنه فهذا ضابط الذى يعول والذى لا يعول زى فالتام هو الذى يعول والناقص هو الذى لا يعول قال البرماوى والاصلان المزدان لا يعول فيهما لان السدس وثلث ما بقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين (قوله السة) ضابط المائل السة وضعفها وضعف ضعفها (قوله الزوج ثلاثة) فنقص منه ثلاثة أسباع (قوله ولكل أخت اثان) فنقص من كل منهما سباعان حل (قوله فعالت بسدسها الخ) وذلك أنه اذا نسب ما زى على السة إليها حصل اسم الكسر الذى هو مقدار الزيادة ونفى نسب للجموع حصل اسم مقدار الكسر الذى نقص من كل وارث في العول للسعة اذا نسب الواحد للسة كان سدسا فيقال غالت بسدسها واذا نسب للسة كان سبعا فيقال نقص من حصة كل وارث سبع ما نطق به قل على الجلال (قوله من كل واحد سبع) هذا اذا نظر للسة بعد العول ووجهانه يؤخذ من الزوج لثلاثة أسباع وكذا من الأختين ويجعل جمع المأخوذ هو سة أسباع سهما سباعا فيكون كل سهم من السعة ناقصا سباعا (قوله من البهل) بفتح الباء وضما برماوى (قوله

كزوجة وأم والسدس واحد فعالت بثلاثها وكزوج وأخت لغير أم وأم وتسمى المياهة من البهل وهو اللحن ولما قضى فيها عمر بذلك خالفه بعضا بعمدته فجعل الزوج النصف والام الثلث والاخوة ما في ولا عول فقيل له الناس على خلاف رأيك فقال فان شأنا فلتنسج أبناءنا

وأبناهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وانفسهم ثم ينهل فنجعل لعناته على الكاذبين فسميت المباحة لذلك وإلى تسعة كاملهم هم أولاللول إلى ثمانية وأخلاقه السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كهؤلاء وأخ آخرا لم فعالت بنصفها وتسمى هذه الشريرة لانهما رقت لتقاضى شرع جعلها من عشرة وتسمى أم الفروع بالحد المصحح والجميع لكثرة سهامها العاقلة ولكثرة الآلات فيها (والاثناعشر لبعة عشر وزرا) فتقول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت أربعة وإلى خمسة عشر كهؤلاء وأخلاقه السدس اثنان وإلى سبعة عشر كهؤلاء وأخ آخرا لم لانهما اثنان (والاربعة وعشرون) وتقول عولة واحدة وزواجها (لبعة وعشرين) كبنين وأبوين وزوجة لبنين ستعشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم قسمتها منبرية وإنما أعاد البذل النص على الجميع كزوجة وأبوين والوصايا انضاف المال عن قدر حصصهم (فرع) في تصحيح المسائل ومعرفة أنصاف الورثة من المصحح (ان انقسمت سهامها) أي المسئلة (من أمهاتها عليهم) أي على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هي من أربعة لكل منهم واحد (أو) (٢٦٤) انكسرت على صنف) منهم سهام (فان بابنه ضرب في المسئلة بعمولها) ان

(ينهل) أي نلنن أي نقول لعناته على الكاذبين مناوئكم فقيل لهم سكنت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا مهابا فيه قل على الجلال (قوله) فعالت بنصفها أي يمثل نصفها وكذا قوله بنصفها (قوله) لكثرة سهامها) راجع للاول وما بعد راجع للثاني اه  
درس  
(فرع) في تصحيح المسائل ولتوقه على معرفة تلك الاحوال الاربعة وكونه توطئة لانهما جعل الفروع ترجله لان المدرج تحت أصل كل سابق فالترجتها أظهر منها فيما بعد ولكون القصد به سلامة الما حصل لكل من الكسر في تصحيحها شرح مر (قوله) ان انقسمت بان دخل كل فرع في سهامها وأما ما برماوى (قوله) والافوقه لما كانت الانافية للثابتين وهو يصدق بثلاث صور وليست كلها مرادة بين المراد بقوله بأن واقفته وقوله يضرب فيها ضمير فيها عائد للثلاثة بقيد السابق وهو قوله بعمولها ان عالت فصح تخيل الشارح لللول (قوله) لغير أم لاجل ان لا يعلم ان الاعمام للام من ذوى الارحام (قوله) هي بعمولها عالت بر بعنا ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خبها برماوى (قوله) من خمسة وأربعين يضرب وفق البات وهو ثلاثة في خمسة عشر زى (قوله) وحاصل ذلك أي النظر بين سهام كل صنف وعدده والنظر بين الاصناف بعضهم بعض والنظر الاول محصور في الثابتين والتوافق ولا يأتى فيه التماثل للانقسام حينئذ ولا التداخل لأن عدد الاصناف كان دخلا في السهام فبالسهم منقسم عليهم وان كان بالعكس رجع الى التوافق كقوله البرماوى في المناسبات (قوله) ولتأمل بعضها وهو صور التماثل المتقدمة في قوله ثم ان تماثل عددها الخ (قوله) أم وستة اخوة مثال للعائلة في الرأس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله) وتضرب احدى الثلاثين هذا مثال للعائلة في مبانة احدى الصنفين وفق الآخر (قوله) هي من ثلاثة هذا مثال للعائلة في المبانة (قوله)

فيضرب نصفه اثنان في ثلاثة فصم من ستة وماله بالولزوج وأبوان وست بنات في بعمولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامها (فمن وافقت سهامها) منها أم ومن أعدها (عند مرد) العدد (لوقوعه من لا) بان يافت سهامه عدده (ترك) العدد بحاله وتغيره بما ذكره في غير ما عدا ذلك (ثم ان تماثل عددها) بر دل منها الى وقته أو ببقائه على حاله أو برأدها وبقاء الآخر (ضرب فيها) أي في المسئلة بعمولها ان عالت (أعدها) أي الصنفين التامثلين (أودخلها) أي أعدها (فاكثرهما) يضرب فيها (أو توافقا) حاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر) يضرب فيها (أو بانيان حاصل ضرب أحدهما في الآخر) يضرب فيها فبالغ الضرب في كل منها صحت منه المسئلة وحاصل ذلك ان بين سهم الصنفين وعددهما توافقا وبانيان وتوافقا في أحدهما وبانيان في الآخر وان بين عديدهما تماثلا وتوافقا وبانيان والمحمل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فليكن التمثيل لها ولتأمل بعضها فتقول أم وستة اخوات وأربعة بنات وتوافقا وبانيان والمحمل من إلى سبعة للاخوة سيمان يوافقان عددهم بالصف فيرد إلى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالرغ فيرد إلى ثلاثة ويضرب احدى الثلاثين في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصح • ثلاث بنات وثلاثة اخوة لغير أم هي من ثلاثة والعدنان مثالان

أحد هاتين ثلاثه في ثلاثه تبلغ تسعة ومنه تصح • ست بنات وثلاثة أخوة لغيرهم برعدد البنات الى ثلاثة ويضرب احدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح (وقاس بهذا) المذكور كره (الانكسار على ثلاثة) من الاصناف لجديتين وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها تسعة ومنه تصح من ستة وثلاثين (و) على (أربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها اثنا عشر وتصح من اثنين وسبعين (لا يزيد) بالانكسار في غير الولاء بالاستقراء على أربع لأن الورثة في (٣٦٥) الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف

في غير الولاء بخلاف الولاء فقد تشترك جماعة في ثمنه وجماعة في سدسه وجماعة في ربعه وجماعة في ثلثه وجماعة في نصف ثمنه وجماعة أخرى في نصف ثمنه أيضا شيخنا وفيه ان هذا ليس في مسئلة وقع الانكسار في أنصاتها بل أرثهم أمهاو الملك ولا يمكن فيه تصحيح مسئلة بل في هذا التصوير يأخذ كل فريق ما مضى الملك وليس فيه تصحيح لمسئلة تقسم على جميع الفرق (قوله أصناف) مراد بالانكسار ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لأنه تقدم أن الوارث حيث ذنخه الابن والبنات والأبوان وأحد الزوجين وقوله ولا تعدد فيهم وأما الابن فيتعذر وكذا البنات فيكونان صنفين وفيه أن هذا يدل على أن الانكسار يكون على أربع بل ير ما يدل على أنه لا يزيد على صنفين وأجيب بأن الأم تخلفها الحدة وفيها التعدد والزوج تخلفه الزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان فيضان للصنفين السابقين وأما الأب فلا يمكن فيه التعدد فلم أن الانكسار لا يزيد على أربع لأنه لا يزيد عليها في صورة اجتماع من يرث من المذكور والآلات فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى اهـ شيخنا وقوله وأما الابن الخ فيه أن البنين والبنات صنف واحد لانصافان لانهما يرثان عند اجتماعهما بالبنوة إلا أن يصور البنات مع بنى البنين لانهم قد تخلفون البنين (قوله في اضرب فيها) والذي ضرب فيها يسمى جزء السهم أي حظ كل سهم من سهام المسئلة الأصلية أي قبل التصحيح وعبرة بالشعور في ذلك أي ما حصله في النسب الاربع وهو أحد المتباينين وأكبر المتداخلين ومسقط وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسقط المتباينين جزء أي حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالمولدان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كقوله في الماهات أنه إذا قسم المصحح على الأصل تاما أو عالا خرج هو لأن الخالص من الضرب إذا قسم على الأصل فزوين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل والمنتهي إليه بالمولد يسمى سهما والحظ يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهي إليه اهـ بحروفه (فرع في المناسخت) وهي نوع فلذا حسن ترجيحنا بفرع كذا قبلها شرح مر (قوله مفاعلة) أي على وزنها وليس هي معناها لغة بل معناها ما بعدها (قوله وهو الإزالة) كذا نسخت الشمس الظل إذا أزالته والنقل كنسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه (قوله أن يموت) أي ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من إهلاك السبب على الميبب والمعنى اللغوي موجود فيه لأن المسئلة الأولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا ومعلوم أن هذا بحسب الغالب والافتقد يصحح مما سمعته من الأولى وأيضا المال قد تناسخته الأبدى شرح مر وعبرة البرماوى سعى بها التي المراد لما فيها من إزالة أو تغيير ما سمعته من الأولى أو انتقال المال من وارث إلى وارث وبذلك علم أن المفاعلة ليست على ما ذهبنا إليه إذ ليس هنا لانساخت أو منسوخة قال شيخنا وقد يقال هي محججة في غير الأولى والآخره إذ كل ما بينهما ناسخة ومنسوخة (قوله كأخوة الخ) أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وأخراؤه لأن أرثهم من الأول والثاني بالأخوة بخلاف البنين فاله من الأول بالبنوة وفي الثاني

(٣٤ - بحيرى - ثالث) (وارثهم منه ك) أرثهم (من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كان الذي يمكن) من ورثة الأول وقسم المترك بين الباقيين (كأخوة وأخوات) لغيرهم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (والا) أي أولاد ورثة غير الباقيين كان شركهم غيرهم وأورثه الباقيون ولم يكن أرثهم منه كآرثهم من الأول بان اختلف قدر استحقاقهم (صحيح مسئلة كل) منها (فإن انقسم نصيب الثاني) من مسئلة الأول (على مسئلته) فذاك ظاهر كزوج واختين لغيرهم ماتت احدهما عن الآخرى وعن بنت

المسألة الأولى من ستة وبالعول السعة والثاني من اثنين ونضيف بينهما من الأولى اثنان مقسم عليها (ولا) أي وان ينقسم نصيب الثاني من الأولى على ستة (هان توافقا ضرب في الأولى وفي ستة ولا) بان تابيا (حكهها) فبلغ محتمته من الأولى من ستة المسألة الأولى (أخضعصروا) فياضرب فيها من وفي الثانية أضعهاوا من ستة من الثانية (أخضعصروا) في (نصيب الثاني) من الأولى (أو) في (روقه) ان كان بين ستة ونضيف وفي مثال الوفق جدتانا وثلاث أضعوات متفرقات مثال الأخت لأم عن أخت لأم وهي الأخت لأبوين في الأولى وعن أختين (٣٦٦) لأبوين من أم وأب وهي إحدى الجدتين في الأولى المسألة الأولى من ستة وتصح

بالأخوة كآلى شرح مر (قوله بأن نباتنا) هو حصص معلوم التي قبله لا يأتى هنا التماثل ولا التداخل  
لأنهم التماثل منقسمة وكذلك مع تداخل المستفي السهام وفي بعض ترجع الى الوقف لأنها خصر زى  
(قوله) وعن اثنين لأبوين) وأعلم برقاني الأولى مع أنها اخوان لام قبل المانع قام بهما كآلى البرعاوى  
وشرح مر وأولهم وجودهما (قوله) بلغ ثمانية مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمتها على أربعة  
وعشرين بان تقسمها على ضلعها أى على الثلاثة تبلغ أولاً ثم انقسم الخارج على الخمانية يخرج قيراطها وهو  
سنة فيكون كل سنة من الاسهم بقيراط فلكل اى سنة ثمانية وخمسة أسداس قيراط وللزوجة ثلاثة  
قيراط ونصف قيراط

درس

أخراها عن الفرائض لأن قيل هو رد ما عرفة قدر المال والممّن يكون وارثا متاعا عن الموت فقط القول بأن الأنسب تقديمها على ما قبلها لأن الإنسان يوصى ثم يموت ثم تقسم تركته شرح هر (قوله) الشاملة للإيصاء) أي فلا يقال إن الترجة قاصرة عن الإيصاء زي (قوله) وصل خير ديناه بخير عقابه) يحصل أن المراد بخير دينه الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعات وبخير عقابه الخير الذي يحصل بعد موته بسبب حصول الوصية به لوصي له فهو إيصاءه حصله بدمية خير وقصد صدقته في حياته خير فقد وصل أحدهما بالآخر وبحتمل أن معناه أنه وصل خير ديناه أي اتعنى في ديناه المال بخير عقابه أي انتفاعه بالتواب الحاصل بالوصية بماله اسم والأول أظهر وعارة حل قوله وصل خير ديناه أي الخير الواقع منه في ديناه وهو تصرفه للمشتبه على الخير المنجز في حال حياته ومحتة وقوله بخير عقابه أي الخير الواقع منه في عقابه أي أتونه أي وهو في الدار الآخرة أي بوصى القرب المشجرة الواقعة منه في ديناه وهي حال حياته والقرب بالعلقة يوتى إليه تكون بعد موته وفيأن هذا لا يأتي في الإيصاء الشاملة الوصية والانبأ أن يقال وصل خير عقابه بخير دينه لأن القصد بالوصية اتصالها بها إلى ما قسم في حياته والأصل اتصالها بخير بالتعظيم وأوجب بأن العارة مقولة قال السمرى رأيت خطا ابن الصلاح أبي عمرو أن من مات بغير وصية لا يسكن في مدابر البرزخ وأن الأموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض مالنا هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن حل ذلك على ما ذكنا من غير وصية واجبة أخرج مخرج الجوز عا ش (قوله) وشرعا لا ينعى الإيصاء) وأما ينعى الإيصاء فهي إثبات حق متضاف لما بدلتوا كليا أي (قوله) ولتؤتير) كأوصيته بكذا دون أن يقول بعد موتى سم لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعدها لفظ الموت بخلاف غيرها كأعطوا له كذا لا يكون صريحا إلا أن قال بعد موتى حل (قوله) وإن التحق (هاجكا) عبارتي كتاب التديبر متا شرحا والمدير يعقب الموت محسو بامن التلك بعد

عشرة ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة وواحد ثلاثة ولكل ابن من الاول سهمان في ثمانية  
عشرة وثلاثة ومن الثانية خمسة وواحد خمسة ومائة من المئتان مائة كسب أول فادانك مائة عمل في مائة مائة مائة  
والثاني وهكذا (كتاب الوصية) الشاملة للإمام في نقل الأقال من وصي الشيء بكذا وصليه لان الموصي وصل خبره بدينه بغيره  
وشرعا لا يجزئ الإصاء بجميع مضاف ولو تقديرا ما بعد الموت ليس بتدبير وتعلق عتق وإن التحفظها حكما لا يمنع النجف في  
مرض الموت.

الملاحقه ٥ والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها اودين واخبار تكثير الصحبة ما حق امرئ مسلم شئ  
يوصي فيه بيت ليلتين الاوصية مكتوبة عنده (الركنات) لا يعني (٢٦٧) الايصاء (موصيه و) موسى (به وصفه)  
وموص وشروط فيه تكليف

وحرة واختيار (ولو كافرا  
حر يا أو غيره) ومحجور  
سنة وفلس لصحة اعتبارهم

واحتياجهم للتوابع (فلا  
تصح) الوصية (بدونها)  
أى الصفات المذكورة فلا

تصح من صبي ومجنون  
ومغنى عليه وورثي ولو  
مكاتب ومكره كالأقرباد

والعدم ملك الرقيق وأضعفه  
والكران كالشكيق وقيد  
الاختيار من زباني (و)

شرط (في الوصية) له حالة  
كونه (مطلقا) أى سواء  
أكان جهة أم غيرها (عدم

معصية) (في الوصية) له (و)  
حالة كونه (غير جهة) كونه  
معلوما أهلا للكل واشتراط

الأوليين في غير الجهة من  
زباني (فلا تصح) لكافر  
بجمل لكونها معصية ولا

(لحل سيحدث) لعدم  
وجوده (ولالأحد هذين  
الرجلين) للجهل به نعم إن

قال أعطوا هذا لأحد هذين  
صح كإلحاقه لوكيله به لأحد  
(قوله) أى لم يأذنه له (سیده)

أى ولم يعنى قبل الموت  
كإيمته الزركشى وخالف  
حج في شرح الإرشاد

فقال بطلت عند عدم الأذن  
وإن مات سرا (و) بحث الزركشى الصحة من المبعوض لأن مملكته ببعضه لم يورثه قال بعضهم في غير الاعتاق لأنه ليس من  
أهله عمرة وقال (مر) لا فرق لأنه ان عتق قبل الموت فذاك والأفارق يزول بولوت فهو أهل وقت حصول العتق بكل حال اه سم  
(قوله) ولأنه عليك (لخ) الاظهر انها علة للأولى حذف الواو تأمل انظر ما وجه هذا الاستظهار

بين وإن وقع التدبير في الصحة كعتق على يده قيدت بالمرض أى مرض الموت كان دخلت العار  
في مرض موتى فأنت حر ثم وجدت الصفة أول يقيد به ووجدت فيه باختياره أى السيد فانه يحجب من  
الثالث فان وجدت فيها اختياره فمن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لأنه لم يكن منهما باطل حق  
الورثة (قوله) والملاحقه (أى) مرض الموت كتقديده للقتل ونحوه مما سبأني (قوله) ما حق امرئ (و)  
قال الطبري والكرمانى ما نافية وله شئ صفة مسلم ويوصي فيه صفة شئ وبيت ليلتين صفة أيضا مسلم  
والمشئ خبر واعتراض بأن الخبر لا يقترب بالواو وقال الزركشى بيت هو الخبر وكأنه على حذف أن  
ومفعول بيت محذوف أى مرضا اه شورى هذا والأولى أن يجعل بيت خبرا والمستثنى حالا أى  
ما لازم والأولى حقه أن يبيت الا في هذه الحالة لأن الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت أى لا ينبغي له أن  
يبيت ليلتين الا في هذه الحالة والبيتان ليسا للتقيد والمراد أنه لا يمضي عليه زمن من ملكه الشئ الموصى  
فيه الا ووصيته مكتوبة عنده أى شهد عليها لكن سوغ له في الليلتين وقول المحشى مفعول بيت  
موايه خبر بيت وقوله مرضا ليس بقيد لأن الوصية مطلوبة مطلقا فالأولى جعل بيت تاما والمراد  
بالكتابة الشهاد (قوله) أن كانها لا يعنى الايصاء) أما يعنى الايصاء فهى أرى بقاء أيضا لكن يبدل الموصى  
بالموصي فيه والموصي به بالوصي (قوله) موصيه (له) قضية جعله من الاركان أنه يشترط ذكره والمعتد  
خلقه فلا تقتصر على قوله أو صبت ثلث مالى صح وصرف في وجوه البرسب ط ب وأجيب بأن  
الراد موصيه ولو ضما وهو هاند كورضنا لأن الغالب صرف الوصية للفقراء ووجوه البر (قوله)  
وحرة) أى كالأو بعضا (مر) (قوله) واختيار) لا يعنى عنه التكليف لأن المكره مكف على  
الصحيح خلافا لما يجمع الجوامع ولو سكت المصنف عن القيد المذكور اقتضى صحة وصية المكره  
لكونه مكفيا وليس كذلك اه عن مخلصا (قوله) ولو كافرا (و) فارق عدم انعقاد نفيه بقرينة  
محنة خلافها برماوى (قوله) ولو مكاتباً) أى لم يأذنه له سيده شرح (مر) (قوله) وشرط في الموصي له  
(لخ) ولا يرد على المصنف محتجاً به عدم ذكر جهة ولا شخص كأوصيت بثلث مالى وبصرف للفقراء  
والساكنين أو بثلاثة تعالى وبصرف في وجوه البر لأن من شأن الوصية أن يقصد بها أولئك فكان  
الملاحقه بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارتقت الوقت فانه لا بد فيه من ذكر الموصف  
شرح (مر) (قوله) معلوما) أى موجودا أخذنا من قوله ولا لحل سيحدث (لخ) (قوله) أهلا للكل  
أى من الوصية (مر) (قوله) فلا تصح لكافر) جملة ما ذكر من القيود ثلاثة فرغ على كل من الثاني  
والثالث نفر يعين وكذا على الأول لكنه فصل بينهما فذكر أحدهما بقوله فلا تصح لكافر بجملة (لخ)  
وأنهما بقوله ولا تصح لمارة كنيسة فعلل الأئمة ذكر الثاني ملاصقا للأول (قوله) بجملة (و) وسله  
المصنف ظاهره وإن كان يعنى عليه وعليه فافرق بينه وبين البيع فليراجع والظاهر أنه كالبيع  
فتصح الوصية إذا كان يعنى عليه (قوله) لعدم وجوده) ولأنها تملك وتعليق المعلوم تمتع نعم إن جعل  
المعلوم ناعا للوجود كأن أوصى لأولادى بالموجودين ومن سيحدث له من الأولاد سمحت لهم تعاقبا  
على الوقت هاندها والمعتد والفرق بأن من شأن الوصية أن يقصد بها معين موجود بخلاف الوقت  
لأنه للدارم المتقضى لشموله للمعلوم ابتداء مرجوح برماوى (قوله) صح) لأنه نفوذ لغيره وهو

وإن مات سرا اه وبحث الزركشى الصحة من المبعوض لأن مملكته ببعضه لم يورثه قال بعضهم في غير الاعتاق لأنه ليس من  
أهله عمرة وقال (مر) لا فرق لأنه ان عتق قبل الموت فذاك والأفارق يزول بولوت فهو أهل وقت حصول العتق بكل حال اه سم  
(قوله) ولأنه عليك (لخ) الاظهر انها علة للأولى حذف الواو تأمل انظر ما وجه هذا الاستظهار

اتباعي معينا شرح مر ولأنه إصاء بالتخليك والتخليك من الوصي إليه لا يكون إلا لمعين منها  
 بخلاف أوصيت لأحدهما لأنه تخليك لغير معين اه **(قوله)** ولايت إلا أن أوصى بماء لأولى الناس  
 وهناك ميت فيقدمه على المتنجس والمحدث الحي والمراد في فعل الموصي أو عمل الماء وقال الرافعي  
 بسك هذه وصيت بل لوليه لأنه الذي يتولى أمره برأوى وتأمل قوله إلا أن أوصى بماء لأولى الخ فان  
 ذلك لا يرد على الشارح لأنه إنما اشترط أهلية الملك في غير الجهة والوصية بماء لأولى الناس فيه وصية  
 لجهة **(قوله)** ولا لداية عبارة شرح مر وإن أوصى لداية وقصد تخليكها أو أطلق فباطلة لأن مطلق  
 اللفظ للتخليك وهي التملك وطرقت العبارة حال الإطلاق بأنه غلط ويتأتى قوله وقديعتي قبل موت  
 الموصي بخلافها وقياس ماسر من جهة الوقف على الخليل المسبلة كقوله الزركشي صحة الوصية بل الأولى  
 أي عند الإطلاق عن التفسير بعلفها اه بحروفه **(قوله)** إن فسر بعلفها ولومات الموصي قبل بيان  
 مراده رجع إلى ورائه فان قال أراد العلف صح والاحلف وبطلت وإن قال لا أدري فأرد بطلت كما  
 تقولون البيان عن العدة وفي الثاني للرجائي لو قال مالك الدابة أراد تخليكي وقال الوارث أراد تخليكها  
 صدق الوارث لأنه غلام شرح مر **(قوله)** يكون للام كيف هذا مع أن الساكن اسم للفعل إلا  
 أن ربايه الموقوف أيضا أو ربايه الصرف لمن يتعاطى علفها فيكون معناه على الأول واحد وهو  
 خلاف المشهور كما يؤخذ من البرماوي **(قوله)** فصح وبما الأثر في بطلان الوصية فيما لو كانت  
 الدابة بعصى عليها كفسر طالع الطريق والحربي والحارث لاهل العلف شرح مر **(قوله)** ويتعين  
 الصرف الخ فان دللت قرينة ظاهرة على أنه إنما قصد مالكها وانما ذكرها بجملا أم بساطة ملك  
 مطلقا كالوديع درهما وآخر وقاله لشرحه عمدة متلا مثل ذلك ماومات الدابة أي فيكون  
 للمالكها فلو باعها مالكها انتقلت الوصية للشري كافي العبد قاله المصنف وقال الرافعي وصحة ابن  
 الرقعة هي للبائع قال السبكي وهو الحق إن انتقلت بعد الموت والأفانق أنها للشري وهو قياس العبد  
 في التقديرين فعليه قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يترجمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره  
 شرح مر **(قوله)** ولا يسلم أي لا يجبر الوارث على ذلك **(قوله)** يصرفه الوصي أي وصي الموصي  
**(قوله)** للتعبد أي جمولة للتعبد حل **(قوله)** ومصلحه عطف عام ويشترط قبول الناظر برأوى  
**(قوله)** محتما معتمد **(قوله)** بأن للسجد ملكا أي إن اشتملت صيغة الموصي على لفظة للسجد  
 كان قال هذا للسجد يكون ملكا له وقوله وعليه وقفا أي إن اشتملت صيغة الموصي على لفظة قال هذا  
 على المسجد يكون وقفا عليه فالصبر باللام يفيد الملك ويبيد الوقف اه بابل فعليه يكون قوله  
 ملكا ووقفا خبرين ليكون مقفورة والظاهر أن هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون للسجد خبرا مقفورا  
 وملكاً اسم إن مؤخر وكذا قوله وعليه وقفا الباء سببية والمعنى أن المسجده ملك وعليه وقف **(قوله)**  
 وتصح لكافر أي بغير نحو مصحف مر وهذا لا يخالف ماسر من شرط عدم المعصية لأن القصد هنا  
 الشخص وإنزال الوصف في يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية قل على الجلال فتكون صورته  
 أن يوصي لشخص وهو في الواقع كافر **(قوله)** ولو سرياً ومرئداً أي في الواقع كقوله أوصيت زيداً  
 لهذا وفي الواقع أنه سري أو مرئد أما قال زيد الحربي أو المرئد فلا تصح لأن تعليق الحكم بمشقة  
 يؤذن بعلمه مأمته الاشتقاق قاله عرش خلافا للقبوري على التحرير **(قوله)** ومرئداً من ما مرئداً  
 تبين بطلان الوصية برأوى وانما خالف الوقف الوصية لأنه صدق بغيره في فاعتبر في الموقف عليه اللوام  
 والحربي والمرئد لا دوام لها **(قوله)** أن يوصي لرجل فيقتله فهو قاتل بآتيار الأول وخبريل للقاتل  
 وصي ضعيف ساقط مر ولو صح حل على الوصيل ينقله **(قوله)** ومنه أي عاذاً وهو الوصية للقاتل

هذين (ولايت) لا تلبس  
 أهله للثلاث (ولا لداية) لذلك  
 (لا أن فسر) الوصية  
 (بعلفها) يكون اللام  
 وقتها أي بالصرف فيه  
 فصح لأن علفها على  
 مالكها فهو المقصود بالوصية  
 فيشترط قوله ويتعين  
 الصرف إلى جهة الدابة  
 رغبة لفرض الوصي ولا  
 يتم علفها للمالك بل يصرفه  
 الوصي فان لم يكن فالتقاضى  
 ولو نبأه (ولا) تصح  
 (لعملة كسبة) من كافر  
 أو غيره كالتعبديها ولو كانت  
 العملة رتباً بخلاف  
 كسبة تنزلها المرة ولو  
 كفراً أو موقوفة على قوم  
 يكونها ولا تصح لاهل  
 الحرب ولا لأهل الردة  
 (وتصح لعملة مسجد  
 ومصلحه ومطلقاً وتحمل  
 عند الإطلاق عليها)  
 عملاً بالرف فان قال أردت  
 تخليك قبل بطل الوصية  
 وبما الرافعي محتما بان  
 للسجد ملكا وعليه وقفا  
 قال النوري هذا هو اللفظ  
 الأرجح (د) تصح (لكافر)  
 ولو سرياً ومرئداً (وقال)  
 بحق أو بغيره كالصدقة  
 عليها والجهة لها صورته  
 في القاتل أن يوصي لرجل  
 فيقتله ومنه قتل سيد



حل **(قوله لمن يرثه أو يحارب)** أول الردين وأول الربين قل **(قوله لانها مصبة)** يؤخذ منه صحة وصية حربي لمن يقتله وهو ظاهر ومنه من أوصى لمن يقتله بحق حر **(قوله ولحل الخ)** ويقبل له الولي ولو صابعد الانفصال فلو قبل قبله بكف كاجري عليه ابن المقرى وقال سم اعتمد حر أن الولي قبل له الوصية ولو قبل انفصاله عن **(قوله أولا كثرته)** أي من الدون **(قوله لان الظاهر وجوده عندها)** لانه يمكن أنما أوصى له عقب العلق في اذا انفصل لاربع سنين فالأمر بمصلحة بمادونها كقائه حر **(قوله لنسرة وطه الشبهة)** أي من غير ضرورة تدعو الى ذلك فلا يرده ما ذاولده لدون ستة أشهر ولم تكن فراشا فيعين حله على وطه الشبهة أو الزنا **(قوله نم لو لم تكن فراشا)** هذا الاستدراك خرج خرج التقييد لمسكني كأنه قال هذا اذا عرف لها فراشا سابق ثم انتفع فان لم يكن لها فراشا أصلا لم تصح الوصية في الثانية لانتهاء الظهور وانحصار الطريق في وطه الشبهة أو الزنا حل **(قوله فان كانت فراشا)** المراد بالفراشا وجود وطه يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وإن لم يكن من زوج أو سيد بل الوطه ليس قيذا اذا دلل على ما يحال عليه وجود الحمل قل على الجلال **(قوله مطلقا)** أي في صحة الوصية وعندها **(قوله وأما ما ذكرناه الخ)** أي في قوله أولا كثرته ولا ربع سنين فإنه يصدق بالثبوت وقوله من الحاق السلة بما فوقها أي في التفصيل بين كونها فراشا أولا **(قوله هوماني الأصل)** معتد **(قوله الحاقها بمادونها)** أي فلا تفصيل فيها **(قوله من تقدير لحظة للوطه)** أي فيكون أقل مدتا حل على كلامه ستة أشهر لحظة للوطه فتكون السلة ملحقة بمادونها لان أقل مدتا الحمل ناقصة لحظة للوطه شيخنا **(قوله في محال آخر)** كالعدم والطلاق حل أي في اذ اطلقها حاملا ووضعت لسته أشهر من امكان العلق فان العدة تنقضي به وكذا ان قال ان كنت حاملا فأنت طالق فوالت لسته أشهر من الطلاق فانها تطلق فالسلة ملحقة بمادونها وقيد بالأي فائدة في الحاقها بمادونها في العدد مع أنها اذا قبلت لأربع سنين ولم تكن فراشا تنقضي به العدة أيضا نم يظهر له فائدة في اذا وطئت بشبهة عقب الطلاق وطا يمكن كون الحمل منه تأمل اه **(قوله جريا على الغالب)** أي فنظر للغالب قال لابد من تقدير لحظة للوطه زائدة على السلة فتكون السلة ملحقة بمادونها ومن لم ينظر للغالب قال لا يشترط تقدير تلك اللحظة وحينئذ فتلحق بما فوقها شيخنا **(قوله من أن العلق)** أي سبه وهو الأزال وقوله لا يقارن أول المدة أي بل يتأخر عنها وأول المدة هو الوطه **(قوله والا)** أي وإن لم يجز على الغالب فالعبرة بالمقارنة أي بإمكان مقارنة العلق لأول المدة أي مدتا الحمل **(قوله علم أن كلا صحيح)** أي من حيث ما به اعلم لان حيث الحكم لان المعتمد أنها ملحقة بما فوقها شيخنا فان قلت اذا كان كلام الاسنوي جريا على الغالب في وضعفه واعتمدوا كلام الأصل مع انه على خلاف الغالب قلت اعتمدوه احتياطاً للأموال لانه لما كان الأزال يمكن مقارنته للوطه وانفصل الحمل لسته أشهر من الوطه كان مقارنا للوصية فلا يستحق شيأ أي اذا كانت فراشا فالاحتياط عدم تقدير لحظة قبل الوصية يوجب فيها الأزال وانما اعتبر اهذه اللحظة في العدد في لو أتت بولد بعد الفراق بستة أشهر حفظا للنسب لانه ثبتت الامكان وانما اعتبروها أيضا في الطلاق في الوطه لانه ان لم تكن حاملا فأنت طالق فوالت لسته أشهر من التعليق حيث لا تطلق لما كان وجوده قبل التعليق بلحظة لان العصة حقيقة فلا تزول بالشك وهو احتمال مقارنة العلق للعلق لكن يرد على التعليل ما اذا قال ان كنت حاملا فأنت طالق فوالت لسته أشهر فانها تطلق اعتبارا للحظة الوطه السابقة مع ان الاحتياط للعصة عدم وقوع الطلاق لاحتياط مقارنة العلق للعلق فلا يكون الحمل موجودا عند التعليق إلا ان يقال قاسوا عليها بما فوقها كقائلوها وعلى الأول بمادونها كما قالوا في المحال الآخر وبذلك عزم كلاحيم وأن التوسيع سهو (ووارث) خاص

الآيات على النبي في اعتبار اللحظة السابقة ليجري الباب على وتيرة واحدة ولم ينظروا لكون العصة محقة فلازول بالثك أو يقال في وقوع الطلاق احتياط للاصناع في غيرهما وعبارة العاني قوله ويرد الخ فرق بين المحظوظ بالاحتياط للمصانع وهو ما حصل بتقدير لحظة العاقبة أوسع الوضع نظر للعالم بأنه لا بد منها فتقصوها من السنة فصارت في حكم مادونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولاداعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بأن يقرن الانزال للعاقبة ولو وضع آخر السنة فنظروا لهذا الإمكان وألحقوا السنة هنا بما فوقها حج (قوله قدرته) كأن ترك ابنين ودارين قيمتهما سواء خص كلا بواحدة من فيؤخذ من تخيله أن قول الشراح حتى يعين الخ أنه أوصى لكل وارث بعين هي قدرته كما صرح به الأصل بقوله والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو وبعين هي قدرته محبة وإعاجلها الشراح غاية لأنه رمايتهم أن العين إذا كانت قدر حصته لا تنتقل إلى إجازة كما هو قول عندنا كما حكاه من أمال وأوصى لواحد من المسلمين بعين هي قدر حصته فيصح أيضا أن أجاز باقي الورثة لكن بشرطهم في الباقي (قوله أن أجاز) أي وتنفذ أن أجاز فهو قيد مخدوف كما يدل عليه قوله أما إذا لم يجز ولا تنفذ الوصية (قوله وسواء أتراد الخ) والحيلة في الوصية للوارث أن يقول أوصيت بدينار فلان يرفع لورثي خمسة ما فله يصح لا يتوقف على الإجازة لأن الحاصل لم ينزع من غير الميت الموصى اه سم (قوله صالح) أي ليس بضعيف ولم يرتق إلى درجة الصحيح بر (قوله لوارث عام) أي لغو من أفرادها بأن أوصى لواحد من المسلمين بعين وليس المراد أن يوصى لبيت المال بشئ كما يدل عليه قوله كأن كان وارثه بيت المال والاقبال بأن كان وارثه الموصى له حل وعبارة شرح من وقيد بعض الشراح لوارث بالخاص احترازًا عن العام كوصية من لا يرثه إلا بيت المال بالثلث فأقل فصح قطعًا ولا يحتاج لإجازة الأمام ورد بأن لوارث حصة الإسلام لأشخاص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه اه (قوله كأن كان وارثه بيت المال) الكاف بمعنى الباء يرمو في استقصائية (قوله دون مازاد) لتوقفه على الإجازة وإجازة جميع المسلمين متعبرة (قوله كسبائي) أي في أول فصل يبنى أن لا يوصى الخ (قوله والعبارة بآمرهم الخ) فلا أوصى لانيه خذته ابن قبل موته فوصية لأجنبي أو له ابن ثم مات الابن قبله أومعه فوصية لوارث شرح من (قوله ولا تصح لوارث بقدر حصته) أي لجميع الورثة لكل بقدر حصته أمال وأوصى بعض الورثة بقدر حصته فتصح كافي الروض فيستقل بذلك أن أجاز باقي ويشترك في إزاد وحينئذ لا وجه لاسقاط كل من كلام الأصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك حل (قوله لرفيق) ولو مكاتبه (قوله وصية لبيده) ومحل صحة الوصية للعبد إذا لم يقصد تملكه فان قصد له تصح كغيره في الوقت قاله ابن الرفعة من واعتمدنا زيادة الصحة (قوله ولا ينتقل إلى ابن السيد) بل لو نهبه لم يضر تملكه مع نهي السيد عنه ولو كان الرفيق قاصرا قبلها السيد كولي الحرم من (قوله فان عتق الخ) ولو عتق بعضه فقبض قولهم في الوصية لبعض ولما يأتى يقسم بينهما أنه يستحق هنا بقدر حصة وبالقاب السيد لغيره الزكشي وعليه فلا فرق هنا بين وجود مهايأة وعدمها ويفرق بين وجود الحرة عند الوصية اقتضى ذلك التفضيل بخلاف طروها بعدها والعبرة في الوصية لبعض ومهم مهايأة بذى التوبة يوم الموت ويوم القبض في الحرة ولو بيع قبل موت الموصى فلم تشتري والا فلا يباع ومحل ذلك كله في فن عند الوصية فلا أوصى لغيره فلو لم تكن لبيده بله أن عتق والا فمضى في توضيحه برقه شرح من (قوله قبل موته) أومعه (قوله لأنه وقت القبول سر) هذا التعليل رمايتهم أنه لو عتق بعد موت الموصى

صالح لأوصية لوارث إلا أن يجز الورثة أما إذا لم يجزوا فلا تنفذ الوصية فان أوصى لوارث عام كان مكان وارثه بيت المال فالوصية بالثلث فأقل صحيحة دون مازاد كسبائي مع زيادة (والعبارة بآمرهم وقت الموت) لجواز موتهم قبل موت الموصى فلا يكونون ورثة (ودبرهم وإجازتهم بعد) لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته (ولا تصح) الوصية (لوارث بقدر حصته) لأنه يستحقه بلا وصية وانما تحت عين هي قدر حصته كما لا يختلف الأغراض في الأعيان (والوصية لرفيق وصية لبيده) أي تحمل عليها لتصح ويثقل الرفيق دون السيد لأن الخطاب معه ولا ينتقل إلى ابن السيد وتعبير يرفيق أعمر من تعبيرة بالبعد فان عتق قبل موته أي الموصى (فله) الوصية لأنه وقت القبول سر درس

(قوله والوضع آخر السنة) قال سم قد يقال إذا قرن الوضع آخر السنة فمئة الجل دون سنة أشهر والانتمال لما دونها فم يغرق هذا قوله السابق بأن أفضل لدون سنة أشهر وأى فرق بين دون ودون تأمله

(و) شرط (في الوصي به

كونه بما ينقل) أى  
يقبل النقل من شخص  
الى آخر (فتصح الوصية  
(بمحل انقلحيا أو)  
ميتا (مضمونا) بأن كان  
ولد أمة وجبى عليه (وعلم  
وجوده عندها) أى الوصية  
وخرج زبائدي أومضمونا  
ولدا لاهية اذا انقلح ميتا  
بجناية فان الوصية بطل  
وما يغرمه الجاني للوارث  
لان ماوجب في ولدها بدل  
ماقص منها وما وجب  
في ولد الأمة بدله (ويصح  
القول هنا وفيما مر قبل  
الوضع بناء على أن الحمل  
يعلم (ونحو رجل ولو) كان  
الحمل والحر (معدومين)  
كما في الاجارة والمساقاة  
(ومجم) هو أعم من قوله  
و بأخذ عبده لان الوصية  
تحمّل الجهالة ويعينه  
الوارث (و بنجس يقتي  
ككبل قابل للتعليم) هو  
أولى من قوله معر أو وصي به  
لمن يحل له اقتناؤه (وزيل  
وخبر محترمة) لثبوت  
الاختصاص فيها بخلاف  
الكبل الذي لا يقبل  
التعليم والخزير والخرق غير  
المحرمة وخرج المباح نحو  
مزارع وصنم وزبائدي  
ينقل مالا ينقل كقودود  
قذف نم ان أو وصي بها  
لمن هما عليه صحت (ولو  
أوصى من له كزباب) تقتي  
(بكبل) سها (أو) أوصي

وقبل القول تكونه لانه وقت القبول جرم انما السيد في هذه الصورة كما في شرح هر ووجه  
بأن الاصح أنها تلك بالوصي بشرط القبول بعده والعبد في هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس  
أهلا لك اه وبعبارة البرماوى نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذى هو  
العبد (قوله) بشرط (في الوصي به كونه بما) عبارة هر والوصي به شروط منها كونه قابلا  
لنقل الاختيار فلا تصح بنحو قوله وحذف لغير من هو عليه وتصح به لمن هو عليه ويصح العفو عنه  
في المرض كاصح به البلقنى والحق تأييد لك تكبار وشقة لغير من هي عليه لا يبطله التأخير لنحو  
تأجيل للثمن وكونه مقصودا بأن يحل الانتفاع به شرعا (قوله يقبل النقل) أى تلك أو اختصاص  
بدل قوله و بنجس الخ والمراد يقبل النقل ولو مالا فدخل الجمل (قوله) ان انقلح (جيا) أى لو قت  
بموجوده عند الوصية امانى الآدى قياتى فيه ماسر في الوصية له وأمانى غيره فيرجع لاهل الجفرة في  
منه حله شرح هر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية للجمل وان حصل هناك نفر يقر بحرم بأن مات  
لوصي قبل تمييز الوصي به وهذا مافى زى وتبعه عليه حل وهو الموافق لقول المصنف في البيوع  
وعن تقرير لابن حوى ونقل سم عن هر أنه يبين بطلان الوصية أخذها بمال كان بالأم  
جنون مطبق ليس من زواله فيبع الولد لاهل الجنون قبل سن التمييز حيث يبين بطلان البيع وفيما  
لأوصي بعمل معين كهذا الجمل فلا بد أن ينقل له من ستة أشهر منها أولا كثر منها ولا ربع سنين  
فأقل ولم تكن قرأها قال هر وتعييرهم بالحق الغالب انذروا تحت الوصي بعملها فوجد يبطنها جين  
أصله نكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الوصي له كما هو ظاهر اه وقوله بدل ما نقص منها  
فلا ينقص لم يزم الجاني شئ (قوله) ونحو (ولواحتاجت الخفرة أو أصلها للسقي لم يزم واحدا منها هر  
قوله) وحل) ليس مكررا مع قوله فتصح بحمل لان ذلك خاص بالموجود كإقيد هر وبدل عليه  
التيد الذى بعده وهذا عام شامل للوجود والمعدوم كإيد عليه قوله ولومعدومين فاندفع ترقيف  
التورى وبعبارة التلهاج وكذا خفرة أو حل سيحدثان في الأصح نقص الثاني بالمعدوم وجعل فيه خلافا  
لكن الأولى حذف قوله ولواحل لانه معا يفتى عن الآول ولوأوصى بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به  
وان أطلق فقال أوصيت بما يحدث فهل يعم كل سنة أو يختص بالاولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم اه  
خط واعنده هر عن (قوله) كما في الاجارة والمساقاة) فان المنفعة في الاجارة والخفرة في المساقاة  
معدومان (قوله) تحتمل الجهالة) أى فالاهام أولى واعلم تصح لاحدا رجلين لانه يحتمل في الوصي به  
لكونه تابعا لما يحتمل في الوصي له ومن ثم صحت بحمل سيحدث لالجمل سيحدث شرح هر وتصح  
بأن في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به البغوى وقال يجوز الصوف على العادة فان كان موجودا  
فله الوصية لوصي له وما حدث للوارث فان اختلفا في قدره فالقول قول الوارث بيمينه اه خط وصورة  
لشتمه أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وكذا تصح بما لا يقدر على تسليمه كطائر في الهواء وعبد  
أبي لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله) أوصى (بالخ) من كلام الشارع وليس من كلام الاصل (قوله)  
لمن يحل له اقتناؤه) ليس قيداً وبعبارة البرماوى هذا التقييد ضعيف لانه لا يزم من القبول الاقتناء لجواز  
أن ينقل الاختصاص لمن يحل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للحجر في السلاح مع تمكنه  
من نقله لغيره أن السلاح للحجر في فيه خطر ظاهر ولا كذلك الكلب أو يقال انما امتنع في الحر في مع  
جواز دفعه لمن يجوز له ذلك اتأمل العداوة في الحر في ولا كذلك في الوصية بالكلب والذي يحل له اقتناؤه  
بأن كان يحتاج لزرع أو ماشية غيرهما أو يراد الاصطدا به بخلاف غير ذلك فلا يحل له اقتناؤه (قوله)  
فزيل (لو من مطلق (قوله) صحت) وكانت اسقاطا لها (قوله) بكب منها) ولا يدخل في اسم الكلب

بها (وله متمول) ليرى بصلته (محت) الوصية وان قل المتمول في الثانية لانه خبر منها اذ لاقية لها أما اذا أوصى من لا كسبه يقتضى بكسب فلا تصح الوصية لان الكسب (٢٧٢) يتغير شرأوه ولا يلزم الوارث انتباهه ولوأوصى بكسبه وليس له غيرها وأوصى

الاننى حل (قوله لم يوص بصلته) صادق بما اذا لم يوص بشئ منه أو أوصى بمدون الثلث برأوى (قوله بمحت) قال الجلال الحلبي ويعطى أحدھا بتعيين الوارث قال شيخنا قضية إطلاقه كغيره أن يكون الوصية له يعانى الزرع مثلا دون الصيد لا يتعين كسب الزرع لكن جزم للدارى بخلافه قال الزركشى وهو الأقوى لان ذلك قرينة على إرادة الوصية له ومال الكسب الى الأول اه سم أى فلا يلزم الوارث أن يعطى الوصية له من الكسب ما ينسب على المعتمد عن (قوله وان قل المتمول) اذا الشرط بقاء ضعف الوصية به وقيل المال يترى من كثير الكسب شرح مر (قوله من لا كسبه) أى عند الموت (قوله وان الكسب يتغير شرأوه) فيه بحث لانه يبنى أن يجوز له بذل المال في مقابلة التزول عن الاختصاص فلهما تصح الوصية اذا قل من مالى لا يمكن تحصيله بالمال بهذا الطريق سم (قوله انتباهه) أى قوله والاقلية لا تكون الا فيما يكفها فلهما تصح القول حل (قوله غيرها) أى من متمول وقوله أو أوصى أى أو لم تتمول غيرها أوصى بصلته (قوله دفع ثلثا بعدا) هذا اذا كانت مفردة عن اختصاص آخر مالى كانت مختلفة الاجناس فيعتبر الثلث بفرض القيمة عن غيرى هاقية اه حج وقوله دفع ثلثا بعدا فان انكسرت كأربعة فلهو احدى الثلثة وثلث الرابع شاعا كما ولم يكن له غيره حل على الجلال (قوله وسطه) أى أن هذا يسمى بالبركة وسأى أيضا في كتاب الشهادات أن الطبول كلها محل الا لبركة وأن المارمير كلها محل الا للتبرير (قوله حل على الثاني) بخلاف من له عود لحو وغيره وأوصى بمود فانه يحمل على عود اللهو فتبطل الوصية لان العود لا يتبادر منه الا ذلك بخلاف الطبل حل (قوله وتنفوا الوصية بالاول) أى اذا صرح به كأن قال أوصيت بطبل اللهو فهى مستثناة مستأنفة كما يصرح به كلام الاصل حيث قال ولوأوصى بطبل اللهو لغت اه وعمل الغالب اذا كان الموصى له ادعاء مينا فان كان جهة عامة كالفقراء أو غير آدمى كلسجد فان كان رضاه مالا صرح والافلا حل (قوله أوصع تعبير يقي مع اسم الطبل) أى طبل الحل وظاهره وان كان التعبير كثيرا حل (قوله طبل الباز) هو اسم ولى لله تعالى اسم عبد القادر الجيلاني والمراد به طبل الفقراء بأنواعه ولعله انما أضيف اليه لانه أول من أنشأه وقيل سمى بذلك لانه يبيع الباز أى الصقر على الصيد كما يبيع الفقراء على الذكر (قوله أو أعطوه) بقطع الهزمة وصلها غلط زى (قوله في الثالثة) وأما في الاولى وهى أوصيت له بكذا فصرحة وان لم يذكر فيها لفظ الموت حل ولم يبال بإيهام رجوعه للاولى لما عرف من سياق أن أوصيت وما شئت منه موضوعة لذلك شرح مر ولو قال كل من ادعى على بعد موتى فأعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا منه حجة كان كالوصية فيعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة وهذا هو المعتمد برأوى (قوله وعلو ان الكتابة الخ) وهل يكتب في الثانية باقتناء بجز من اللفظ أو لا بد من اقتنائها بجميع اللفظ كما فى البيع الأقرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له عش وكل ما احتاج للثبة ان مات ولم تعلم بنبه بطل ولا بد من الاعتراف بانقلنا منه أو من ورثه وان قال هذا خطى وما فيه وصيتى فلا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عام بموافقه وقفا وصيت به وأشار من اعتقل لسانه بجري فيها تفصيل الاخرى فيها يظهر شرح مر (قوله مع قبول) ولو للبعض لفظا أو فعلا كالاحتساب حل ومثله عش وقال مر في شرحه الاوجه أنه لا بد من القول لفظا كاتقله عنه البرأوى وقوله بعده خرج لقبول قارن الموت كاتقله

كلامه

له (معين) وان تعدد فلا يصح القول قبل الموت لان الموصى أن يرجع في وصيته (موت) لكن (مع قبول بعده ولو بترأوى) موصى

بثالث المتمول دفع ثلثها عددا لاقية اذ لاقية لها وتعتبر بتمتول أعمرى تعبيرة يقال (أو) أوصى (من لم يطل طو) وهو ما يضرب به الخشون وسفه ضيق وطرفاه واسعان (وطبل حل) كليل حرب يضرب به للزوبيل وطبل حجاج يضرب به للاعلام بالزول والارتحال (طبل حل على الثاني) لان للموصى ضد التواب وهو لا يتصل بفراغ (وتلغو) الوصية (بالاول) أى بطبل اللهو (الا ان صلح لثاني) أى طبل الحل بصلته أوصع تعبير يقي مع اسم الطبل وقول لثاني أعمرى قوله لم يربأ وحجيج لتناوله طبل الباز ونحوه (شرط في الصيغة لفظ بصر بها) أى بالوصية وفي معناه مامر في الضمان (صرح به) إيجابا كآوصيت له بكذا أو أعطوه له أو هو له أو وهبه له (بعد موتى) في الثلاثة وقول كآوصيت الى آخر ما عرنا غيره به (وكانت به) كوله من مالى وان أشعر كلام الاصل بأنه صريح ومعلوم أن الكتابة تنفتر الى الابد أما قوله هو له فقد!

فاقرار لا وصية كآعمرى به (وتزنى) أى الوصية (موت) لكن (مع قبول بعده ولو بترأوى) موصى

لا يشترط القبول في غير معين كالقراءة ويجوز الاقتصاء على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وإعمال يشترط النور في القبول لانه انما يتربط في العقود التي يشترط فيها الرباط القبول

(٢٧٣)

بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة للقبول

في الوكان الموصى به اعتاقا

كأن قال اعتقوا عني فلانا

بعدموتي بخلاف ما لو وصى

له بقرته فانه يحتاج الى

ذلك لاقتضاء الصفقة (والرد)

للوصية (بعدموت) لاقبله

ولامعة القبول (فان مات)

الموصى له (لا بعد موت

الموصى) بان مات قبله أو

معه (بطلت) وصيته لانها

ليست بلازمة ولا آية الى

اللزوم (أو بعده) قبل

القبول (والرد خلفه) (والرد)

فيه) فان كان الوارث بيت

المال فاقبل والرد هو

الامام وقول لا بعده وخلفه

أهم من تعبيره بمذكره

(وهذا الموصى له) المصين

للموصى به الذي ليس باعتاق

بعد موت الموصى وقبل

القبول (موقوف) ان قبل

بان أنه ملكه بالوث (وان

رد بان أنه للوارث (وقبضه)

في الوقت (القوائد) الحاصلة

من الموصى به كشمرة

وكب (والثؤنة) ولو فطرة

(وبطلب موصى له) أي

بطلبه الوارث أو الرقيق

للموصى به أو اقام مقامها

من دوى روصى (بها) أي

بالثؤنة (ان توقف في قبول

ورد) فان أراد الخلاص

منه (الآتي حل (قوله) ولا يشترط القبول في غير معين كالقراءة) لتعذرهم منه ومن ثم لو قال لفقراء

على كذا انهم صوابان سهل عادة عدهم معين القبول شرح مر (قوله) ولا يجب التسوية بينهم) منه

ما وقع في الوصية لجاروري الجامع الأزهر فلا يجب التسوية بينهم على الأقرب لانه يشق

عائذتهم بهم ويحتمل وجوب التسوية لانهم صوابان سهل عادة عدهم عيش ومر ما يخص ولا يجوز

إصداقهم لفقراء ورتة الموصى كما في شرح مر (قوله) (والرد) والقبول بعد الدار لا اعتبار به كارد

بعد القبول سواء أقبض أم لا على العتمد ومن صريح الرد رد دعتها أولا أقبضا أو أبطانها أو ألقينها ومن

كتابة نحو لا حاجة لي بها وأغني عنها هذه لائق في فيها يظهر والوجه هذه افتعاره على قبول البعض

فيها في الحجة إذ اشتراط المطابقة بين الإيجاب والقبول انما هو في نحو البيع شرح مر (قوله) ولا آية

الى اللزوم) أي نفسها فلا يرد آية الى اللزوم بالقبول وأما البيع في زمن الخيار فانه آيل للزوم بنفسه

(قوله) خلفه (وارثه) فان كان طفلا وجب على وليه القبول ويقضى الوارث منه دين مورثه لانه كموثه

ولوليل بعض الورثة ملك بقدر حصته من الموصى به يراوى (قوله) الذي ليس باعتاق) لا حاجة لاشتناء

هذه لأنها لم تدخل في قوله وملك الموصى لانه ليس فيها موصى له بل فيها وصية باعتاق اللهم الا أن يدل

ان الرقيق موصى له ضمنه مكانه أو موصى له بقرته شيئا (قوله) موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم

عليه بقبول الموت يشي شرح مر (قوله) ان توقف في قبول (ورد) فان لم يقبل ولم يرد خيره الحاكم بينهما

فان في حكمه عليه بالاطال كمنحجر انتع من الاحياء شرح مر (قوله) باعتاق رقيق) أي وتأخر

عقده بعد موت الموصى (قوله) فالملك فيه للوارث) فبدله وقتل له لم كسبه له لا للوارث كما صححه

الزحار لغير استحقاقه للعتق وهو المعتمد مر و يدل عليه قول الشارع فالثؤنة فالثؤنة عليه وسكت عن

القوائد (الدرس)

(فصل في الوصية برائد على الثلث وفي تبرعات مخصوصة يكونها منجزة أو معلقة بالوث) (قوله)

يبني أي يندب على الراجح أو يجب على قول القاضي قل على الجلال (قوله) على الثلث) أي

للموصى بالوصية كما يدل عليه الحديث المذكور وان كان للغير أصالة فانه عند الموت يراوى (قوله)

والاحسن الخ) هو كالا استدراك على المفهوم ان مفهومه أنه يوصى بالثلث فأقل وهو يومه استواءهما

في الحسن فدفع بقوله والاحسن الخ قال زى قوله والاحسن هذا ما رجحه في الروضة لكن قال في

الأم تارك رتبته أغنياء اخترت أن يتسوع الثلث واذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يتسوع

ثلثي ثقله في شرح مسلم عن اصحابه اه اسعاد (قوله) الثلث والثلث كثير) بنع الاول على

الافراء أو بتدبر فعل أي أعطى الثلث ورفعه على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك الثلث أو مبتدأ

خبره محذوف أي كافيك عيش وتعام الحديث كذا في البخاري انك أن تذر ذر يثك أغنياء خبر من

أن تذرهم على يتكفون الناس قال السكراني وأن تذر بفتح الحزرة والمالة جمع عائل وهو الفقير

ويكفون أي يحسنون أي كففهم للذوال وقال الزركشي أن تذر أي لا تذر عيش على

مر وأن تذر مبتدأ خبره خبر والجملة خبران أي ترك ذر يثك الخ فالصذر مأخوذ من معنى تذر واللام

الارتداد وأصل الحديث أنه عليه قال لسمعون بن أبي وقاص رضي الله عنه وهو ثالث ثلاثة في

(٣٥) - (بحري) - (ثالث)

زمي القوائد والثؤنة أهم من تعبيره بمذكره (فصل في الوصية برائد على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (يبني

للموصى برائد على الثلث) والاحسن أن ينقص منه شيئا خبر الصحيحين الثلث والثلث كثير والزيادة عليه

الاسلام حين عاده في مرضه وسأله عن الوصية بماله كله فبرض فقال بشئيه فبرض فقال بنصفه فبرض فقال بثلثه فقال الثالث الخ برماوى **(قوله قال المتولي)** انما قدم قول المتولي على قول القاضي مع أنه تقييده اشارة الى قوته برماوى **(قوله مكروهة)** وان قصد حرمان الورثة على أنه لا حرمان فيه أصلاً أما الثلث فلان الشارع وسع له فيه ليستدرك به ما فرط منه فلم يؤثر قصد به ذلك وأما الزائد عليه فهو انما ينفذ اذا أجزأه ومع اجزأته لم ينسب اليه حرمان فلا يؤثر قصد به وبعتبر للمال الذى تنكره الزيادة على ثمنه أو يحرم يوم الوصية فان زاد بمثل ذلك تبين أن الوصية لا حرمة ولا كراهة من **(قوله والوالا)** أى ان لم توقع أهليته كمن به جنون مستحك أو يس من برئه بغلبة الظن بان شهد به شخيران بان يرى أو أجازا بان يؤمدها كائى شرح **(قوله فاجازته تنفيذ)** أى لا ابتداء عطية وعلى الأول لا يحتاج للفظ هبة وتجبده قبول وقض وهما من فوائد الخلاف فى ان الاجازة تنفيذ أو عطية مبتدأة لا رجوع للرجوع قبل القبض وتنفذ من الملقى وعليها لابد من مصرفة لقدر ما يجزى من التركة ان كانت بشئ لا معين ومن ثم لو أجاز وقال غننت قلّة المال أو كثرته ولم أعلم كنهه وهى بشئ حلف أنه لا يعلم ونفذت فباطلة فقط أو بمن قبل اه حج ولواقم الموصى لهينة بعلمه بقدرها عند الاجازة لزمت عن وقال زى وينبى ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقدر التركة فلو اجعل أحدهما لم يصح كالاربعين من المجهول اه **(قوله عليك بعد الموت)** حتى لو قبل الموصى ووجب الدية أخذتها كما فى شرح **(قوله ولو وجبت الدية)** أى بنفس القدر بان كان خطأ أو شبه عمد أما لو كان عمداً بوجوب القصاص ففي عنه على مال لم يضم للتركة لأنه لم يكن ماله وقت الموت عرض على **(قوله ولو مع غيره)** كأن قال ان مات ودخلت الدار فانت حرف فشرط دخوله بعد الموت لأن يريد المثل قبله فيقع وقيل لا فرق بين تقدم المثل وتأخره والأول أصح كما فى شرح **(قوله لا يورثه)** التبرير **(قوله لأن العين فيه)** قضيت أنها لو كانت في يد الوارث وادعى أنه ردها اليها أو مورثه ودعيه أو رعية صدق الوارث أو بيد المثل وقال الوارث أخفها غصباً أو نحو ودعيه صدق المثل وهو محتمل ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والمثل بعلمه عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو لجأه فان كان مخوفاً صدق الوارث والا فلا آخر لأن غير المخوف بمنزلة الصحة وهما لو اختلفا في صدور التبرع فيها أو في المرض صدق المثل بعلمه عليه لأن الأصل دوام الصحة فان أتما بينتين قدمت بينة للرض وهى بينة الوارث لانها نافذة **(قوله اعترض من الثالث أيضاً)** لان الحجة لا تليق الا بالقبض اه **(قوله أفرع بينهم)** وكذا يقرع اذارب كأن قال اذا مات فسلم سوهم بكر ثم غام كفيده كلام شيخنا كج وهو خلاف ظاهر كلام الشرح اه حل وبعبارة شرح **(قوله أفرع بينهم سواء أوقع ذلك معاً أم سراً)** ثم قال أما لو اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كأعتقوا سالماً ثم غام أو غاماً وأعطوا زبداً مائة ثم عمراً مائة أو أعطوا سالماً ثم أعطوا عماراً مائة فلا بد من تقديم مائة مائة اه فيحمل ما ذكرناه من التمسك على ما اذا كان الاعتاق من الموصى وما ذكره آخر اه على ما اذا اعتبر الموصى وقوع الحق من غيره فلا يخلو فحسبه صانع شيخ الاسلام والصواب حل التبرع في كلام **(قوله على الترتيب)** اه فى التبرع بالاسم سراً بخلاف ما فهمه حل وبدل للصواب قول قل على الجلال قوله وإذا ابيع تبرعات أى غير مرتبة ولا قدم الأول فالأول على التمسك ما كانت منه كلاً مات فمات ثم غاماً وهكنا أو بأسره كأعتقوا بعد موتى سالماً ثم غاماً وهكنا أو أعطوا سالماً ثم أعطوا زبداً كذا أو دبر عديهم ثم

خاص مطلق التصرف  
لانه حق فان لم يكن وارث  
خاص بثلث فى الزائد لان  
الحق للعين فلا يجزى أو  
كان هو غير مطلق التصرف  
فالظاهر أنه ان توقعت  
أهليته وصلاً الامر اليها والى  
بطلت وعليه يحمل ما فى  
السكنى من البطلان (وان  
أجازة) فاجازته تنفيذ للوصية  
بالزائد (ويعتبر للمال)  
للموصى بثلث مثلاً (وقت  
الموت) لا وقت الوصية لان  
الوصية تملك بعد الموت ولو  
أوصى بريقين ولا يرقى له ثم  
ملك عند الموت وبقاها لثقت  
الوصية به ولو زاد ماله ثقت  
الوصية به والمثل بثلث المال  
الفاصل عن العين (ويعتبر  
من الثلث) الذى يوصى به  
(عق على بالموث) ولو مع  
غيره (وتبرع بحج) فى مرضه  
كوقف (وهية) ولو اختلف  
الوارث والمثل هل الحق  
الصحة أو للمرض صدق  
المثل بعلمه لان العين فى  
يده ولو وهب فى الصحة  
وأقضى فى المرض اعتبر من  
الثالث أيضاً أما التبرع  
معه فيحب من رأس  
للمالك كذا لم ولقد نجز عنها  
فى مرض موته (واذا  
اجتمع تبرعات متتامة  
بالموت ونجز الثلث) منها

أوصى

(فان تمحضت عقلاً) كأن قال اذا مات فأنتم أسراراً وفسالوا بكر ونام  
أسرار (أفرع) بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقى بالثلث ولا يبق من كل شئص (والا) بان تمحضت غير عتق كأن أوصى لزيد

بما لم يعمرو بخمسين وليكر بخمسين ولم يربأ ولم يجمع العتق وغيره كأن أوصى بعتق سالم وقيمة مائة ولو يد بمائة لم يربأ بثبوت ماله فيما  
مات (قسط الثالث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العتق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى  
يعطى بدخين وكل من عمرو بكر خمسة وعشرين وفي مثال (٢٧٥) الثانية يعق من سالم نصفه ولو بدخون  
نم لو بدبر عبده وقيمة مائة

أوصى له بمال يقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم (قوله ولم يربأ) أي بتم أوالفاه وذكره أيضا  
والأبنتي عن قوله هذا إذا لم يربأ الخ (قوله باعتبار القيمة) أي في اللقومات كأن أوصى زيد  
بثوب قيمته مائة ولعمرو بثوب قيمته خسون وليكر بثوب كذلك وثلاث ماله ماتت فتنفذ الوصية في  
نصفه كالتياب لا يقال ماله في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لا يقول الشارح مثل بقوله كأن  
أوصى الخ فمثل ما لأوصى زيد بعين وكذا البقية برماوى وكان الأولى أن يخل الأثر بالمتقوم أيضا  
ويكن شمول الماتة في كلامه للمتقوم كما شئتوكذا الخون (قوله باعتبارها فقط) أي أن كان غير  
العتق أيما فقط وقوله أو مع المقدار أي أن كان غير العتق مقدارا أو في مقدار برماوى كأن أوصى  
بعتق غلام وقيمة مائة وأوصى لزيد بمائة وثلاث ماله ماتة فيعتق نصفه يعطى بد نصف الماتة (قوله  
أو المقدار) أي في الثلاث كأن أوصى بمائة دينار لعمرو وبخمسين ليكر (قوله لم لو دبر الخ)  
استراح على قوله فقط الثالث وكان مقتضى التقسيط في هذه الصورة أن لا يعتق النصف ويستحق  
نصف الماتة (قوله نعم عتق الدبر) لتسوف الشارع للعتق (قوله قسط الثالث) نعم لو تعدد العتق  
أخرج فيما يخصه من (قوله أو عتق الخ) يعلم منه أن الترتيب في المنجزة معناه تقدم بعضها على  
بعض في الخارج أو الترتيب بموجها والمحال أن التبعات لما أن تتحضر عتقا أو تتحضر غيره  
أو يحكون البعض عتقا والبعض الآخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل ما أن تكون موصى  
مرتب وغير مرتبة أو البعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسع على كل ما أن تكون معلقة  
أو منجزة أو البعض معلقا والبعض منجز فالجمله ستة وعشرون وحكمها أنها إن كان البعض معلقا  
والبعض منجزا أقدم المنجز مطلقا أي تقدم أو تأخر عتقا كان أو غيره لأفادته الملك حالا وإن كانت مرتبة  
فتم أول فأول إلى تمام الثالث مطلقا أي سواء كان عتقا أو غير مرتب وان كانت دفعة فالمتمحض عتقا سواء  
للقلة والمنجزة يقرع فيها بين الجميع وإن كانت غير عتق أو أجمع عتق وغيره وزع الثالث على الجميع  
(قوله لا تسلط الخ) بهذا التعليل اندفع ما يقال في منعه من التسلط على تلك الحاضر نظرا لأنه ثابت له  
على كل حال ثقب الغائب أو سلم (قوله لا احتمال سلامة الغائب) علم من أن محل ذلك إذا كانت القيمة تمنع  
التصرف فيه فتقدر الوصول إليه بخوف أو نحوه والافتلاح للقيمة يسلم للموصى به وينفذ  
حرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب شرح مر فلو تصرفوا في باقيها بان ثقب الغائب فكمن باع  
ماليه غانا حيا به فإن يتفاحص وان بان سالما وعاد اليهم تبين بطلان تصرفهم ولو تصرف للموصى به  
في الثلث صح مطلقا وكذا التصرف في السكرو بان سلامة الغائب اه زى لكن هذا ينفيه قول  
للسلام تسلط موسى له الخ إلا أن يجاب بأن معناه يجوز لأوصى له أن يتسلط على شيء وكلام زى في  
قولنا تصرفوا لاتفاق بين عدم الجواز والنفوذ اه وقول زى باقيها أي التركة والمراد منه ثبوت  
الحاضر وكان الأولى أن يقول باقيه أي الحاضر يعني الباقي بعد الثلث (فائدة) كل مال مات عنه  
للبنان كان دينه على الناس ولم يقضه الوارث فتوا به لليت ولا يتنا فيه جواز مطالبة الورث به لأن الحق له  
لكن لا يمكن له إعلانه إلا قبضه وهي فائدة عظيمة برماوى

لكن ولا أفرع لاحتمال أن يخرج الترتع بالبرية لسالم فيلزم أراق غلام فيفوت شرط عتق سالم فان لم يخرج من الثلث عتق بقطعه أو  
نعم سالم أو بعض منه عتق في الأول وعتاقه بهض سالم في الثاني (ولو أوصى بمحضه هو ثلث ماله) وباقي غائب (لن تسلط موسى له على  
نعمه سلام) لأن تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب

(فرع) لو أوصى بالتكدره عين ودين دفع للوصى له ثلث العين وكلما قضى من الدين شيء دفع له ثلثه (درس) (فصل) في بيان المرض الخوف والمخوف بالقتنى (١٧٦) كل منهما الجبر في التبرع الزائد على التلاو (تبرع في مرض خوف)

(فصل في بيان المرض الخوف والمخوف) (قوله المقتضى كل منهما) مقتلازمة وهى السبب في ذكر المرض الخوف هنا (قوله خوف) بان لا يندبر الموت منه وقوله أوفى مرض غير خوف بان يندبر الموت منه حل وفي شرح مر ان الخوف ما يكثر فيه الموت عاجلا وان خالف الخوف عند الأطباء فلا يشترط في كونه مخوفا غلبة حصول الموت بل بعدم ندرته كالبرص الذى هو مرض في محاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى الدماغ كما نقله عن الامام وأقراموه المعتمد (قوله أى يخاف منه الموت) فيه حذف وإيصال والتقدير بخوف منه ومقتضى هذا التنبيه ان يقال الخوف لهذا قال بعضهم انه السوابك لكن يجوز النورى فيه الوجهين برماوى ولو وقع التبرع في مرض غير خوف لمطرأ الخوف عليه فان قال هل الخوف يقضى الى الخوف فخوف وان قالوا لا يقضى اليه غلبا فالجواب فيه كالشروع في الصحة عن (قوله يرى) منه) ينتج الزاكرها وفي الصباح أثبت فيها لفة فهو من باب نفع وتعب وقرب ويرى من الدين بكسرهما برماوى (قوله على جأته) أى ولا يلى سبب آخر كخوف وهدم حل وهو بضم الفاء والمد وفتح فكون اه شرح مر وفي الحديث انه راحة المؤمن وجل الخوف الآخر باله أخذته أسف على غير المستحق على الجلال (قوله اتصال الموت به) يؤخذ منه أن الخوف ما اتصل به الموت وبه صرح زى فان قيل المرض ان اتصل به الموت فهو خوف وان لم يتصل به فهو غير خوف فاما ما استذكره أجب بان فائدة اتباعه في صومات بسبب آخر كهم أو غرق فانه يحسب من الثلث زى (قوله وبه جوب الخ) أى فان هذه غير مخوفة (قوله وان شك فيه) أى في ما ينسب للفقهاء أنه على خوف أو غير خوف والا فلابرة بقول غيرهم فيه مما يخالف قولهم حل (قوله لا يثبت الا بطيبين) عبارة مر لا يثبت كونه مخوفا الخ ثم قال ويدل على قولنا بطيبين في أن كونه مخوفا باننا خلافا للثوى وقد لارد عليه لا راجع ضمير يثبت لكل من طرق الشكناى لا يثبت كونه مخوفا وغير مخوف كما قاله حل وهذا بخلاف ما قدمه في التيم فان المرض فيه يثبت بوحد والفرق أن الحق منه تعالى وهنا لا دى عن ولواختلف الأطباء جميع الأعل فالأكثر عددا فن يخبر أنه خوف لأنه علم من غامض العلم ما خفى على غيره أمالواختلفا في عين المرض كأن قال الوارث كان حيا مطقة والتبرع عليه كان وجع ضرر فانه يكتفى غير ما يبين كذا كره مر (قوله قولنج) هو من الخوف ابتداء ودواما حل وينفع ابتلاع الصابون غير المبلول أو كل السنين والزبيب يضره حبس الرجم وشرب الماء البارد وأشار ابن الى عدم حصر الامراض الخوفة وانما ذكر منها ما يغلب وقوعه قول على الجلال قال بعضهم وجلة ما يترى الانسان خسة فلو لا نزلت بمرض برماوى (قوله فيؤدى الى الهلاك) أى وان اعتاد ذلك حل (قوله وذات جنب) وهى للمعروفة بالقصة وينفعها شرب البنفسج وضادها أى ادعائها به واستعمال القرقة على الرق وهو من الجربا ت قول على الجلال (قوله وذات داء) أى متاعه هو والاسهال من الخوف دواما لا ابتداء ولا بد من مضى زمن يفتى مثله عادة كثيرا الى الموت ولا يضبط بما يأتى في الاسهال لان الصم قوام البدن حل وينفع الزعانى ان يكذب بداهم صاحبه على جيبه وضاد الاغصان الفص، لمنوع الزيت ه والحاصل أن المرض أقسام ثلاثة قسم خوف ابتداء ودواما كالقولنج وقسم خوف دواما لا ابتداء كالاسهال وقسم خوف ابتداء لا دواما كسلجج برماوى (قوله متابع) بان زادا على يومين أو ثمانية يأتى بعده وكان بحيث لا يقدر معاملة اتيان الخلا

أى يخاف منه الموت (روايت) فيه ولو بنحو غرق أو هدم (لا ينفذ) منه (ما زاد على ثلث) لانه محجور عليه في الزائد بخلاف ما للزائرى منه فانه ينفذ ثلثين عدم الجبر (أو) في مرض (غير خوف) فانت لا يحل لموت به فى جأته كاهل يوم أو يومين (فكذا) أى لا ينفذ ما زاد على الثلث لانه حينئذ مخوف لا اتصال الموت به فان حل عليها كأن مات وبه جرب أو وجع ضرر أو عين نغفل وان شك فيه أى في أنه خوف (لا يثبت الا بطيبين) مقبول الشهادة لانه يتعلق بحق آدمى ولا يثبت بنسوة ولا برجل وامرأتين الا أن يكون المرض علة بالغة بإمرأة لا يطلع عليها الرجال غالباً فيثبت بين ذكر (ومن الخوف قولنج) بضم القاف وفتح اللام وكسرهما وهو أن تنفذ اخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا يتزل ويسعد بسببه البصار الى الدماغ فيؤدى الى الهلاك (وذات جنب) وسماها الشافى رضى الله عنه ذات الحاصرة وهى

قروح تحدث داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها سيق النفس والسعال والى اللازمة (ورعاف داء) بتثليث الزاء لانه يسقط القوة بخلاف غير الداء (واسهال متتابع) لأنه حل



ينفرد بلو بالبدن (أو) غير متتابع كامل يوم أو يومين (د) لكن (خرج الطعام غيره) (سجّل) بأن يتخرق البطن فلا يمكنه  
الأساك (أو) خرج (يوسع) ويسمى الزحير (أو) خرج (يدم) من (٢٧٧) فضوضير يكسبه بخلاف دم البواسير  
واعتبار الاسهال في الثلاثة

حل وينفعه أكل الكزبرة الحمضة على الرين وأكل السفرجل والكمك الشبي وقوله فلا يمكنه  
الأساك وينفعه أكل قراميط السمك برماوى (قوله) ويسمى الزحير (فتح الزاي وينفعه أكل  
الزبان الحامض برماوى (قوله) وابتداء (فالج) وهو سعة أيام عش وينفعه أكل الثوم وعسل النحل  
والفلفل يفتح التورمع الفلفل ويخلط في العسل ويستعمل صباحا ومساء. قل على الجلال (قوله) فاذا  
حاج أى سببه وقوله بخلاف دوامه أى هو مخوف ابتداء لا دواما حل (قوله) وهو استرخاء أى عند  
الآباء وقوله ويطلق أى عند الفقهاء برماوى (قوله) وهو المراد هنا إذا كان مردها فإمكان المناسب  
قدبه (قوله) وحى مطبقة) وهى المسماة بالسهو وبشيخنا عزيزى وقوله أى لازمة بأن تتجاوز يومين  
أنفها بعده برماوى فان لم تتجاوزها فحقه مطبقة (قوله) وهى التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغرق ولا  
تتبدل منه زمن قل على الجلال (قوله) وهى التى تأتى يوما) أى وان استغرقت وقوله وتقطع يوما  
فلا تأتى جزء من أجزاءه ويقال مثل ذلك فيها بعده قل على الجلال (قوله) الا الرابع وهى التى تأتى  
يوما (الج) وجه نسبتها بذلك أن عجيبا تأتى بالنسبة للأولى فى الرابع شرح مر (قوله) فليست مخوفة  
على أن ينصل بها الموت والا قد مر فيها تفصيل بين أن يكون التصرف قبل العرق أو بعده مر فان  
كان قبل العرق فلا ينغمز ادوان كان بعده نفذ ما زاد لانه صحح حيث ذكره كاصرح به فيما مر (قوله  
البيرة) كسمى يوم أو يومين حل وهى المسماة بالمواء عزيزى (قوله) ومنه أسمر من اعتاد القتل  
من الحاقه بالمصر فاقطعه وفصله مع أنه مطوف على قوتج لينه على أن هذه ملحقه بالخوف لكن  
كلها للصف يقتضى أنها من الخوف وكذا قول الشارع ومنه لأن الضمير راجع للخوف وعبارة  
التهاج والمساهبة يلحق بالخوف أسركفار الخ فالأولى أن يقول ويلحق به أسر الخ قال مر فى  
شرحه ويلحق بالخوف أشياء كالو باء الطاعون أى يزمنها فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من  
ذلك لكن قبه السكاقي بما زاد وقع أماله وهو حسن كما قاله الأذرى (قوله) وتقديم لقتل ظاهر  
تفريقهم بالتقديم أن ما قبله ولو بعد الخروج من المجلس إليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده الجب حيث نونه  
بعد التقديم لومات بهدم مثلا كترعه بعد التقديم محسوب من ذلك كالموت أيام الطعن بغير الطاعون  
شرح مر (قوله) فى حق راكب سفينة) وإن أحسن السباحة وقرب من البرح لم يغلب على ظنه  
التجاذبه مر (قوله) وطلق) هذا أن مات فان سفلت نفذ فيما كرى برماوى (فائدة) روى  
التعليق تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال إذا عسر على المرأة ولادتها  
فليكتب حقها ثم يفسله ويبنى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه  
رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونه لم يلبثوا الا عتية أو حماها كأنهم  
يرونهم ما يعونهم لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه خط (قوله)  
بسبب ولادة) وإن تكررت ولادتها وموت الوالد فى البطن مخوف وخرج بالولادة إيقا الملقحة والمنسفة  
قلبي بمخوف سول وخض الزركشى كرون الطلق مخوف بالابكار والنساء الصغار وقال وهو حسن  
(قوله) تستعب الملاك) أى تطلب عقبا أو تستلزمه

سلكن أم كافرين أو مسلما وكافرا (وتقديم لقتل) هو أعم من قوله نقصان أو رجم (واضطراب وحق) حق (راكب سفينة)  
فيعر أو غير عظيم (وطلق) بسبب ولادة (وبقاء الحبيبة) وهى التى تسببها الفسا الخلال لأن هذه الاحوال تستعقب الهلاك  
فلا بد أن تنصل الحبيبة فلا خوف أن لم يحصل بالولادة جراحة أو ضرر بأن شد يد

**(فصل في أحكام لفظة الموصى به والوصى له)** (يتناول شاة وبغير) من جنسهما (غير سخة) في الأول (و) (غير) (فصل في الثاني) فيقول كل منهما صغيرا لجنه

(٢٧٨)

**(فصل في أحكام لفظة الموصى به والوصى له)** ذكر من الأولى سبعة عشر حكما ومن الثانية ثلاثة عشر رأيا قوله أو وصى لهما (قوله لفظة) فيجعل اللفظ على معناه القوي ثم يعرف العام ثم الخاص بدار الموصى ثم بابتداء الموصى ثم الحاكم فلا وصى بتمام حل على عرف الموصى لا عرف الشيء في الرأيا قول على الجلال (قوله من جنسهما) خرج الظاهر إذا أوصى بشاة من شياءه وليس له إلا الظاهر فتدخل بخلاف ما أوصى بشاة من غنمه وليس له إلا الظاهر فلا تدخل لانه يقال لمشايع البر لا غنمه وقوله غير سخة أي أن كان له غير السخال والادخلت شرح حر (قوله ضا أومرزا) وإن كان عرف الموصى اختصاص الشاة بالضان لانه عرف خاص فلا يمرض اللغة ولا يعرف العام شرح حر (قوله) والما في الشاة للوحدة كان الأولى التفرع به لما لان ذلك علم من صدق الشاة بالذكرو الاثنى حل فهو جواب عما يقال كيف تصدق الشاة بالذكرو مع وجود التثنية (قوله اذا فصل عنها) أي لم يبلغ سنة والاسمي إن غاض أو بنتها عرش (قوله أولى من تعبده لتناول الناقة) لعل وجه الأولوية أن عبارة الأصل توهم اختصاصه بالذكرو فلا يتناول نحو الحفنة و بنت اللبون عرش وتقتضي أيضا أنه لا يتناول غير الناقة فكان الأولى أن يقول ولي وأعم (قوله جل) هو في عرف الفقهاء ما دام سنة وعند أهل اللغة ما دخل في السابعة وقبل ذلك يقال به بكونه قد كان في عرش عن حرج وقوله بخا وأسده عتق وتجنبة حر (قوله أي لا يتناول الخ) دفعه به توهم عود الضمير إلى الخ والعرب يرملون (قوله) ولا يتناول بقرة (نورا) أي ولا بحملة حر (قوله لان البقرة للثاني) أي من العرب والجواميس حل أي إذا بلغت سنة ودونها بحملة يرملون وقوله ولله كراي من العرب والجواميس حل أي إذا بلغ سنة ودونها بجل يرملون ويتناول البقرة جاموسا معكس بحجته بديل تكميل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما في الرأيا جنسا واحدا بخلاف بقرة الوحش فلا يتناول البقرة من قال من بقري ولا بقرة سواها دخلت كاجته الزركشي وانما حجت من حلف لا بكل لحم بقرا بل لحم بقرة وحش لان ما هنا مبني على اللغة حيث لا عرف عام بخاله أو ثم لا يبنى على اللغة إذا اشتبهت والرجع للعرف العام أو الخاص شرح حر (قوله لم يشتر عرفا) أي في عرف الفقهاء وعلى الرجوع للغة في هذا الباب ما لم يوجد عرف بخالفها والاقسم عليها كما يؤخذ من شرح حر (قوله وان أوقها) أي أبقاها غيره. شتر اه (قوله في العرف) أي عرف الفقهاء فلا ينافي أنها في العرف العام كل ذات أربع فان قلت حل الدابة على عرف الفقهاء فيه تقدم العرف الخاص على غيره مع أنه مؤخر قلت يمنع كون عرف الفقهاء خاصا لان المراد بالخاص الخاص ببلد الموصى وعرف الفقهاء الذي كور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام ما لا يختص ببلد الموصى فيشمل عرف الفقهاء الذي كور كما يؤخذ من قول على الجلال (قوله فرسا الخ) فان لم يكن له واحد من الثلاثة وكان له دابة غير ما حل عليها لان الحقيقة اذا تعذر ترجيح الجواز كالوقوف على دابة ولم يكن له الأول حل عليه (قوله للسكر) أي على العدو والفرس منه وهل يشترط أن تكون صالحة للسكر والفرس حال الوصية أو لا يشترط كونها صالحة لذلك حال الوصية بل الشرط صلاحها لذلك ولو في المستقبل الذي مال اليه الشيخ زى أنه لا يشترط صلاحها لذلك حال الوصية فلو لولت دفع فرس صغير وإن لم يصلح لما ذكر لانها تصلح له في المستقبل عن (قوله بان اعتد الجبل) أي في بلد الموصى زى بان تكررك ذلك واشترط بينهم بحيث لا ينكر على فاعله عرش على حر (قوله وقواه النووي) معتمد (قوله وان اعتد

وبخا وعربا في الثانية لصدق اسمها بذلك والما في الشاة للوحدة أما السخة وهو الذكر والاثنى من الضان والمز ما يبلغ سنة والمصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عنها فلا يتألفها الشاة والبعبر لصغر سنهما وللووصف الشاة والبعبر بما يسمين الكبيرة أو الاثنى أو غيرها اشتر وتعبير ما ذكر في البعبر أو من تعبده لتناوله الدابة (و) يتناول (جل) وثافة بخا يتنبد اليها ويحبها وعربا) لما لم (لا أحدها الآخر) أي لا يتناول الجبل الناقة والعكس لان الجبل للذكر والثافة للأنثى (ولا) يتناول (بقرة) نورا وتكس لان البقرة للأنثى والثور للذكر ولا يخالفه قول النووي في تحريمه ان البقرة تقع على الذكرو الاثنى باتفاق أهل اللغة لان وقوعها عليه لم يشتر عرفا وإن أوقها عليه الاصحاح في الزكاة (ويتناول دابة) في العرف (فرسا وبسلا وسجارا) لا شترها فيها فرسا فلول دابة فكر والفرس أو للقتل اشترط الفرس أو للجبل فيأبطل الجار فان اعتد الجبل على البراذين دخلت قال النووي فان اعتد الجبل على الجبل أو البقرة أعطى منها وقواه النووي وضحه الرافعي وإن اعتد

اقتل

اقتل

التقال على الفيلة وقد دابها لقتلها دخلت فيا ينظر (و) يتناول (رقيق صغيرا) ويأشئ ومعبيا وكافرا (وكسوها) أي كبرادز كراوشني  
 ولبا ومسد الصدق اسمه بذلك (ولوأوسى) شأن من غنمه ولا غنمه (عند موته) (تفت) وصيته إذا غنمه (أر) بشاة (من ماله) ولا غنمه  
 غنموه (أشتر به) شاة ولومعينة فان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها وفي الثانية جبار أن يعطى شاة أي غير صنفه  
 (تنبه) لوالا اشترى شاة مثلا لا يشتره. حية كالقوالا وليكبه اشترى شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه فتأناه) حسدا أو شرعا يقتل أو  
 (أو) (وان) في واحدته (ين) للوصية  
 (٢٧٩)

(القول) أى، بدم الموصى حل (قوله لومعينة) هذم مع ما بين قري يصارع في الفرق بين كون الأمر  
 بالترصير معاً وكونه لازماً أهـ حل (قوله أعطى ثمانية) وإليس الوارث أن يعطيه من غير أهـ وان  
 رضاً إلى الصالح على مجهول ولولم يكن له سوى واحدة تميت أى أن خرجت من التشرع أهـ (قوله  
 وإن كان القتل مضماً) ويرفق بينه وبين ما من في الجمل والبلن إذا قلنا فلما مضى بعد الوارث كان الوصية  
 يذهب لها إن الوصية ثم يعين شخصي فيقول بدمه وهما بينهم وهو لا بد له فاشترط وجود ما يصدق  
 به عند الموت وحديثه يكون بدمه مثله لتعين شمول الوصية حينئذ بخلاف التلف قبله فلهـ  
 يشترط شموله أهـ حل و قوله فأنما بعد ما دلوا في التقييد منع الإراد من أصله فأنه في مسألة  
 الزيق إذا قلنا بدم الموت بطل الوصية فيكون حكمه كاللبن والجمل إذا قلنا عـش على مر ملخصاً  
 باعتبار (قوله تعين) ولا تدخل ثيابه جزاء وبهضم أخرى فيه خلاف البيع والراجح عدم دخولها  
 أهـ حل (قوله بضم) فإن كان بغير ضمن وقبل الوصية عين الوارث واحداً ولم يجزئه أهـ حل  
 (قوله) صرف الوارث قيمة من ثنائهـ ولم للموصى له تجهيزه لكن إن كان في الورثة طفل أو نحو  
 تعين عطفاً فله قيمة وعليه على ما في الشامل وغيره أهـ حل (قوله وصورته) راجع لقول المتن وإن  
 بلغ أهـ وقوله أن يوصى الخ بأن صرح بذلك وقوله فلا وصى الخ أى ويصرح بالوجود كذا كره  
 حل (قوله ثلاث) فلا يجوز نقص عنها ويجوز الزيادة عليها بل هي أفضل كقائل الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه الاستكثار مع الاستخاص أولى من الاستقلال مع الاستفاد عكس الاضحية ولو صرفه أى  
 الثلاث لأن من إمكان التثنية ضمنها بأقل ما يجزى بقرعة شرح أهـ حل (قوله يعقن) بالبناء للجوهر  
 لبسب قوله اعتاق إذا لم يضمن اعتاق الوارث لمن (قوله) بشرقص) وإن كان باقياً أهـ حل  
 (قوله) كالموجود الاما بشرى به نقص) ظاهراً وإن كان ذلك الشخص باقياً أهـ حل (قوله سواء  
 فمر على التكسيل) أى من ثلث مال الموصى والمعتقة أنه لا يجوز شراء ذلك الأعداء الجزع عن التكسيل  
 فمر على باقياً أهـ حل (قوله أو وصى لها) أعاد المال فيه دون سابقه لأن هذا شروع في  
 أحكام الوصى ولما فيه من أحكام الوصى به (قوله الأولى) وهي أن كان حلك ذكراً أو أنثى  
 أن كان حلك أنثى وانظر لولموت في الحالين خنثيين هل يوصف الحال الظاهر أم أهـ حل (قوله قسم  
 بينهما) بخلاف قولنا أن كان حلك أنثى بنتاً أو بنتين فأنها لتقولان كل من ألفه كروا لأبي  
 اسم جنى يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت حل وهـ (قوله أعطاه الوارث)  
 أى إذا لم يكن وصى وقوله من ثنائهـ أى فلا يقسم بينهما والفرق بين هذو بين قوله أن كان حلك  
 ذكر كراهه كذا فولدت ذكرين حيث يقسم بينهما أن حلك مفرد صف فيم يخلو الشكوة فأنها  
 أم إن كان التكسيل أولى وفقاً للسبكي (أو وصى لها) بكذا (أو) (لما اتصل) منها (حاجاً) فلو أن يعين فله مال ذلك بالسو يقول  
 يضلح كره على الابن لا إطلاق جعلها علمياً أو أن يعي ويتلقى ذلك كله لأن الميت كالميت (ولو قال أن كان حلك ذكراً أو) قال  
 أن كان (أنثى) فله كذا فولدتاً) أى ولدت ذكراً أو أنثى (فمت) وصيت لآن جعلها جليسه بك كروا لأبي فأنه ولدت في الأولى ذكرين  
 ولأن الثانية ذين قسم بينهما (أو) قال إن كان (بطنك ذكر) فله كذا (فولدتها) أى ولدت ذكراً أو أنثى (فلذكراً) لأنه لا وجود بطنها  
 فلو أنه أنثى لا تصرف (أو) ولدت (ذكرين) أعطاه. أى الموصى به (الوارث من ثنائهـ)

كأولهم الموصى به يرجع فيه إلى بيانه (٢٨٠) ولوقال ان ولدته كرافله ماتان أو أثنى فلها مائة فولدت حتى دفع إليه الاقل كان

للتوحيد كذا في مر وقديقال التنكرة في قوله ان كان يبطك ذكر واقعة في سياق الشرط قسم  
أيضا بجانب الحق أن محمولها حيث بدلى كذا الحق على جمع الجوامع وبعبارة صح ولا يشرك  
بينها لانتفاء التنكيرها التوحيد بخلافه فيأمر في ان كان - فلان قرينة جعل صفة المذكورة  
مثلا لجمل الجمل يقتضي عدم الوحدة فعمل في كل ما يناسبه (قوله كأولهم الموصى به) كأن أوصى بشئ  
(قوله دفع إليه الاقل) ووقف ما راد كإفعله الزركشي عن صاحب الفنا شرح (قوله لجبرانه) أو  
لجبران المسجد حل (قوله فلاز بين دارا الخ) فهي مائة وستون دارا غالبا لا تقتدس تكون دار  
الموصى كبيرة في الربع فيسأله من كل جانب أكثر من دار لسفر المسامت ولورد بعض الجبران يرد  
على بقينهم مر قال في التحفة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بان يحصل لكل أقل  
منقول والاقدم الاقرب (قوله من كل جانب الخ) فلونقص جانب من الاربعين وزاد الجانب الآخر  
لم يكمل النقص من الزائد كما جزمه زى وقوله الاربعة أي ان كانت الدار مربعة كما هو الغالب فان  
كانت ممتعة أو ممتدة أو ممتدة اعتبر من كل جانب أربعين ه وصورة للشئ أن يكون في كل جانب دار  
ويصل بهادور اه برماوى ومن الدور الوسط للمسجد فيصرف ما يخضع لمساخه ومنها اربع فيصرف  
ما يخضع لساكنه ولولم تتلاصق الدور الا من جانب من الدار فهل يصرف الاربعين منها فقط أو المائة  
وستين لتعناستيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر بشيخنا الأزل اه حل وفي عرش  
على مر والوجه ان اربع بعدد دار واحدة من الاربعين ويصرف خمسة دار واحدة ثم يقسم على  
بيوته وان كان في نفسه دورا ممتدة هذا اذا كان الموصى ساكن خارجا ه أمال ان كان في نفسه كل بيت  
من بيوته دارا فان كان ما فيه من البيوت يوفى بالعدد المذكور فذاك والا تم على بيوته من خارجه  
اه ومثله الرشيدى والوكالة كالربع كإفعله عرش وقال عن وفي بعض بيوت مصرالى فوقه  
بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين  
فان فضل من العدد فيكمل من الجوانب الاربع لان الملاصق أولى باسم الجار وأقرب لفرض الموصى  
من البعيد الغير الملاصق (قوله على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور مسافر هل يحفظ ما يخضع له الى  
عوده من السفر أم لا فيه نظر والاقرب الاقل ولوقال الموصى به جد بحيث لا تنأى قسمته على العدد  
الوجود دفع اليهم شركة كالمات انسان عن تركه فليته وورثته كثيرة عرش على مر وهذا يخالف  
ما تقدم عن التحفة من أنه يقدم الاقرب فالاقرب لم يظهر أنه لا يدخل أحد من ورثته وان أجزبت  
وصيته أى الاحدا أخذ ما يأتى أنه لا يوصى لمعادة وكذا يقال في كل ما يأتى من العلماء ومن بعدهم  
وما خضع الفن لسيده والبعض بينهما بنسبة الرق والخر بفتح لامها بالى والا فلفل وقع الموت في نوبه  
اه سرل (قوله على عدد سكانها) ولو كانوا في دولة رجل واحد أى الساكنون يحق وأمال الساكن  
تعدا فليس بجار والعبرة بالسكنى حال موت الموصى ولو كان كافرا أو قاتلا أو صوبيا حل (قوله قال  
جميعانها) أى ان مات خارجا عنها فان مات فى أحدهما فلفل كان فيها حالى الموت ولو صلب فان كان  
فواحدة الموت وأخرى حالة الوصية فلفل كان فيها حالة الموت سرل (قوله فيصرف لأصحاب  
علوم الشرع الخ) علم بالعرف المطرد المحمود عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العلم لا يقيد به  
الاحد ولا يكتفى بثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لأعلم الناس اخص بالثناء  
لتعلق الفقه بأكثر العلوم ولو عين علماء بلد أو قراء مثلا ولا يلا فغيرها فهاوت الموت بطل الوصية

كأولهم الموصى به يرجع فيه إلى بيانه (٢٨٠)  
الروضة كادها (أو)  
أوصى بشئ (لجبرانه)  
فأيصرف ذلك الشئ  
(الاربعة دارا من كل  
جانب) من جوانب داره  
الاربعة في ذلك رواه  
البيهقي وغيره ويقسم  
الموصى به على عدد الدور  
لاعلى عدد سكانها قال  
السبكي وينبغي أن تقسم  
حصة كل دار على عدد  
سكانها ولو كان للموصى  
داران صرف الى جيران  
أكثرهما سكنى فان  
استويا قال جبرانها  
(أو) أوصى (للعلماء)  
(ف) يصرف (لأصحاب علوم  
الشرع من فقير)

(قوله فلو كان بأحد الدور)  
الخ قال السبكي  
لا اعتبار بدار لساكن  
بها اه وهل العبرة في  
الجوار بملك الدار أو  
بالسكنى في وجهان سكانها  
الجلبى وظاهر فائدة ذلك  
في دار لخص سكانها وغيره  
بجارية أو لعارضة والتعبر في  
الجوار حال الموت اه  
بها شرح الروض  
(قوله فان مات في أحدهما)  
الخ لعل سرل جمع بين  
السكانين في أهلها كالأما  
واحد وبعبارة الروض بعد  
قوله قال جبرانها ما قبله  
الاذنحى عن القاضي أى الغيب بالزركشى عرش بعضهم ثم قال الأزل وينبغي أن يصرف الى  
جيران من كان فيها حالى الوصية والموت وانقصر الثاني على حالة الموت انتهت وهي ظاهرة في أن كل دار أى الاعراض عما قبله الى ما قبله

جيران من كان فيها حالى الوصية والموت وانقصر الثاني على حالة الموت انتهت وهي ظاهرة في أن كل دار أى الاعراض عما قبله الى ما قبله

وعليه وليس من علماته

من اقتصر على مجرد السماع

(وقته) وتقدم تعريفه

أول الكتاب وخرج بما

ذكر العالم بغير ذلك

كقري ومشكل ومعبر

وطبيب وأدب وهو

المشتغل بعلم الأدب كالنحو

والصرف والعروض (أو)

أوصى (للقراء دخل

الساكن وعكسه)

لوقوع اسم كل منها على

الأخر عند الأفراد فما

أوصى به أحدهما يجوز

دفعه للأخر (أو) أوصى

(للمساكن) بينهما

(نصفين) كما في الزكاة

بخلاف ما لأوصى لبني

زيد وبني عروفاة يقسم

على عددهم ولا ينصف

(أو) أوصى (لجميع

غير منحصرة كالصلوة)

وهم المنسوبون أصلياً

ورضى الله عنه

وبكى ثلاثة من كل من

العلماء والفقراء والمساكين

والجمع المذكور لأنها أقل

الجمع (وله التفضيل) بين ؟

آحاد الثلاثة فأكثر ولو

عين قراءه بلدة ولا تقير

بما تصح الوصية وذكر

الاكتفاء ثلاثة في مسألة

العلماء مع ذكر التفضيل

فيها وفي مسألة الجمع من

زيادتي (أو) أوصى

(زيدو للقراءة) هو (كأحدهم) في جواز إعطائه أقل متمول لأنه

هو علم لا يرد على ذلك البدل علم بغير العلوم الثلاثة والأجل عليه كمن أوصى شاة ولا شاة له وعنده طباة فعمل الوصية عليها سم على حج عس على مر (قوله) معرفة معاني الحج عبارة مر وهو معرفة معاني كلامه وما رتبته بتفصيل التوفيق واستنباط في غيره ومن قال الفارق لا يصرف لنعلم تفسير القرآن دون أحكامه لأنه كمن نقل الحديث وعبارة حل تلافى التوفيق أي فما لا يعرف إلا بالتوفيق واستنباط في غيره أي ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم آخر (قوله وما رتبته) أي من الأحكام فهو عطف خاص على عام عزري وفي التفسير المسمى على مر قوله وما رتبته أي وإن لم يكن مملوا للفظ بل صرف عن ارادة المعنى الحقيقي صارف (قوله) وجميعه عطف خاص على عام (قوله) وقته بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يمتد به إلى معرفة بآية مدركاً واستنباطاً وإن لم يكن يجد شراح مر وهو المراد هنا وأما التفرع في المتقدم وهو العلم بالأحكام الشرعية الخ فليس مراداً هنا لأنه خاص بالمتن كما تقدم ولوجت العلوم الثلاثة في واحد أخذ بعدها زى (قوله) كقري أي كمال بالقرآن (قوله) ومشكل استترك السبك عليه بأنه أن أرديه العالم بالله وصفاته وما يستعمل عليه ليرد على المتدعة ولغير بين الاعتقاد الصحيح والفاقد فذاك من أجل العلوم الشرعية ويجعله في كتاب السيرين فروض الكفايات أي فينبغي ادخال المشكل في أصحاب علوم الشريعة وإن أرديه بالتوغل في شبه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا ولعله مراد الشافعي ولهذا قال الأباقي العبد به بكل ذنب باخلاص الشكر خبره من أن يلقاه بعلم الكلام شرح الرض فهذا محمول على المحقق بالاعتزال (قوله) ومعر الاصح عارلان ما ضربه عبر بتفصيل الباب وبه نصر قال تعالى كنتم الرزق يا معيرون وحكي في المختار غير تعبيراً فكلام الشارح مبني على هذه اللغة لكن الأولى أصح منها (قوله) دخل المساكن أي من المسلمين اه زى والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم الصدقات ويجوز النقل هنا إلى غير فقراء بالمال لأن الأطماع إليها لا تمتد كما تمتد لها في الزكاة شرح مر (قوله) فانه يقسم على عددهم لأن ذواتهم مقصودة بخلاف الفقراء فان المقصود الجهة اه شيخنا عزري ولوأوصى لأكثر الناس وأعقابهم فلزهاد وأجل الناس مانع الزكاة أومن لا يقري الضيف وأحق الناس السفه أومن يقول بالتثليث وسيد الناس الخليفة وسادة الناس الاشراف وأجهل الناس عبدة الأوثان فان قيد بالمساكين فساب الصحابة (قوله) غير منحصر بان يشق استيعابهم منقذ شديد تعرفا اه حل (قوله) وهم المنسوبون لعلى رضى الله تعالى عنه ظاهره وإن لم يكونوا من أولاد الحسن والحسين اه حل وقوله رضى الله تعالى عنه الاحسن أن يقال في حقه كرم الله وجهه لأنه لم يسجد لهم قط مع اسلامه صغيراً فلا يرد أبو بكر رضى الله تعالى عنه مع أنه لم يسجد لهم أيضاً يقال رضى الله تعالى عنه لأنه أسلم كبيراً عن وقيل انما قيل فيه ذلك لأنه لم يعروره قط (فائدة) جهلوا لدعى من المذكور أحد عشر شون والذي أعقب منهم خة الحسن والحسين ابنا فاطمة والعباس ابن الكلاية ومحمد بن الحنفية نسبة إلى بني حنيفة وعمر وابن التعلبية نسبة لقييلة يقال له أنساب ومن لأن ثمان عشرة والتي أعقب منهم واحدة فقط زى بنت أخت السجيين من فاطمة برباوى فانه رتبها ابن عمها عبد الله بن جعفر وولده منها على الاكبر عباس ومحمد وأم كلثوم اه (قوله) وبكى ثلاثة من كل أي حسب لم يقيد وأجمع أو قيدوا وهم غير محصورين شرح حج (قوله) ولا تقير به أي عند الموت (قوله) في الاضافة أي في ضمها إليهم فالمراد بالاضافة التوفيق عس (قوله) للنص

عليه) علة لعدم حرمانه (قوله) وان كان غنيا) ولو وصف زيدا بصفتهم فقال زيد الفقير والفقراء  
 ذكره كذا ان كان فقيرا والافلاشي له وحسنه علم لا الورثة الموصى أو بغير صفتهم كالكتاب  
 أو قرينه محصورين كزيد وأولاد فلان فله النصف ولو أوصى كزيد بدنانر وللفقراء ثلث ماله لم  
 يصر فله غير الدينار وان كان فقيرا لانه اجتهد الموصى بالتقدير ولو أوصى كزيد لوراح أو غير بل  
 أو نحوهما مما لا يوصف بالثالث وهو مفرد كالبيضة والجدار يبطل منها النصف الذي لتغير زيد  
 ويصح النصف الآخر الذي زيد بخلاف ما اذا كان جمعا كالقوله أوصيت زيدا بالوراح أو باللائكة  
 أو بالهائم أو الحيطان فلا تبين النصف للبطلان بل حكم ذلك كالقوله أوصى زيد والفقراء حتى يجوز  
 أن يعطى زيدا أقل متوّل ويبطل الوصية فما زاد ولو أوصى زيد وبقية تعالى فزيد النصف  
 والنصف المضافه تعالى يصر في وجوه اقرب على ما صححه في أصل الروضة اهـ رى (قوله)  
 فهو لكل قريب) فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وان كثروا وشق استيعابهم كاشمله كلامهم  
 ولو لم يكن له الاقرب صرفه الشكل ولم ينظروا لكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الأبعد مع غيره  
 مع كون الاقارب جمع اقرب وهو أفضل تفضيل شرح هر مخصا (قوله) أو غيره) ولو رقتا  
 ويكون ماضيه لسببه هر مالم يكن مكاتبا والافه برماوى (قوله) اقرب جدد) ولا يدخل الجد  
 المذكور ولا من فوقه وأما قول الشارح بعده ويدخل الاجداد الجافلارادهم من تحت الجد المجدد كورهم  
 من بينو يزن يد فاذا اشهرز يد بنده الى الجد الخامس لم يدخل الخامس ويدخل من تحته (قوله)  
 ويدفعيلة) عبارة المتأخر وتعداؤه أى ذلك الجد قبيلة اهـ وأما الجد بابو القيلة ويمكن أن عجب  
 بتقدير مضاف أى ويدع الجافلية تأمل (قوله) حسنى) المراد به رجل ينسب الى سيدنا الحسن كان  
 يكون من ذرية فيكون الحسن جـ ما اقرب فلا يدخل أولاد سيدنا على كمحمد بن الحنفية (قوله)  
 لا يسومن اقرب عرفا) أى بالنسبة لاوصية فلا ينافى تسميتهن اقرب في غير ذلك شرح هر (قوله)  
 والاحفاد) مثلهما الاسباط فيدخلون كاتى حل (قوله) أولى من تعبيرة بالاصل والفرع) لان الاول  
 يشمل الجدوا الفرع يشمل الحفيد مع انهما يدخلان في الاقارب عش (قوله) فى وصية العرب) أى  
 فيما لو أوصى عربى لاقارب زيد مثلا حل فهو مصدر مضاف لفاعله ونبه على هذا لما فيه من الخلاف  
 وقوله كاتى وصية العجم أى اتفاق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل قريب الخ (قوله) الاقرب  
 اقاربه) أى زيد هر (قوله) فهو لذرتة فأبوة) استشكل بان الأبوين والوالد لا يدخلان في الاقارب  
 فكيف يدخلان في اقرب الاقارب لذنن المعلوم أن اقرب أفضل تفضيل ولا يوجد الا بعد وجود أصل  
 الفعل فلا تحصل الاقرية الا بعد حصول القرب وأجاب عنه في الخادم بما معناه انه لا شك في حصول  
 القرب ولكن نحن انما نصرف اللفظ الى ما يفهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ  
 القرابة في الأصل والفرع فانك لو قلت هذا قريب فلان يتبادر للنهن الى غير الأصل والفرع لقلة  
 استعمال لفظ القرب فيما اهـ رى وبعبارة المتأخر ويدخل في اقرب اقاربه بالاصل والفرع قال  
 هر رعابى لوصف الاقرية المستثنى زيدا من القرب أو قرة الجاهية (قوله) فاختوة) ولومن أم وليس لناحل  
 تقدم فيه الاخوة للام على الجد الا هذا الموضع ومشكلة الوقت على الاقرب رقى وقدما تنقطع مصرفة أدم  
 يصر فلا يقدم أخ أبوين أو لأب ولا ابنه على الجد الا هنا وفى الولاء عن وينسب الأخ للاب مع  
 الأخ للام حل دهر (قوله) وعصو بها في الجاهية) أشار بذلك الى دخول أولاد البنات وان كانوا  
 لارث فيهم ولا عصو به بهذا بدفع ما أورده الشيخ عميرة حيث قال أولاد البنات لارث فيهم ولا

وارثا أو غيره (من أولاد  
 اقرب جد ينسب زيدا أو أمه  
 له بعد) أى الجد (قبيلة)  
 فلا يدخل أولاد جد فوقه  
 ولا أولاد من في درجة فلا  
 أوصى لاقارب حتى لم  
 يدخل أولاد من فوقه ولا  
 أولاد حسنى بالتصغير وان  
 كان كل منهما أولاد حسنى  
 (الأبوين وولدا) فلا  
 يدخلون في الاقارب لانهم  
 لا يسومن اقارب عرفا  
 ويدخل الاجداد والاحفاد  
 كما صححه في الشرحين  
 والروضة فتصيرى بما  
 ذكره أولى من تعبيرة بالاصل  
 والتعريف ويدخل في وصية  
 العرب قريب الأم كاتى  
 وصية العجم وقد شمله  
 المستثنى منه وهو ما  
 صححه في الروضة كأصلها  
 وقيل لا يدخل لان  
 العرب لا يقتضون بقرابة  
 الام صححه في الأصل (أو)  
 أوصى لاقارب اقاربه  
 (هو) لذرتة وان زلت  
 ولومن أولاد البنات (قربى)  
 قترى) فيقدم ولد الولد  
 على ولد ولد الولد (فأبوة)  
 فأخوة) ولومن أم  
 (نيتوتها) من زياتى أى  
 بنته الاخوة (جدوددة)  
 من قبل الاب والام القربى  
 فالقربى نظرى للقرية الى  
 قرة زرتها وعصو بها في الجاهية وفى الاخوة

في قوة البتة فيها في الجملة وتقدم اخوة لا يورثون على اخوة الاباء بعد من ذكر العمومة واخوة اعم بنوتها لكن قال في الكفاية يقدم  
 المرءة على ابني الجد والجد والجد على جد الام وجدتها اه  
 وكالم في ذلك ابنه كافي الوالد  
 (٢٨٣)

عصية مع دخولهم عن (قوله في الجملة) دخل الاخوة لادم (قوله في قوة البتة) أي للاب لا يزيد  
 لان الفرض انهم اخوة تامل (قوله للعمومة واخوة) فلا ترتب بينهما بل يستويان ويكتفيا بنوها كما  
 في مر (قوله لكن قال في الكفاية) اخ) ضيف وهذا استدراك على قوله ثم بعد من ذكر العمومة  
 واخوة عن (قوله وكالم) أي في كلام الكفاية أي يقدم على أبي الجد على كلامه (قوله اعم من  
 تعبيرة باخ يوجد) لان الاخ لا يشمل الاخ والجد لا يشمل الجدة (قوله ووارثه) نعم الشقيق مقدم  
 على غيره شرح مر

(صل في احكام معنوية الخ) (قوله تصح بمنافع) فملك الموصي له منعة نحو العبد الموصي له  
 بمنفعة فليت اباحة ولا عارية للزوجهما بالقبول ومن ثم جاز له ان يؤجر ويعير ويوصي بهما ويسافر بها  
 عند الامن ويده عليها بائنة وتورثه وعمل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته والا كانت اباحة فقط  
 كالواري له بان يتفق أو يسكن أو يركبه أو يخدمه فلا يملك شيئا مما هي وبأنى لانه لماعبر بالفضل  
 واستد الى الخطاب اقتضى قصره على مباشرة بخلاف منفعته أو سكنها أو ركبها بخلاف  
 ابن الزمة اه حج فلو انتمت الدار الموصي بمنفعتها وأعادها الوارث بأكثرها عاد حتى الموصي له  
 بمنفعتها شرح مر ومنه يهمل انه لو أعادها بغيرها لم يملك عاد حتى الموصي له بالمنفعة وأصل أعادها  
 بالثأر غيرها لانكون المنفعة للموصي له وهو كذلك ولكن يحتمل ان تقسم المنفعة بينهما بالمعاملة في  
 هذه عس على مر ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثلهما به رعية لفرض الموصي  
 فان يرضى بكامل فقتص المشرى الوارث ويفرق بينه وبين الوقت فان المشرى فيه الحكم بان  
 الوارث هنا مالك للاصل فكذلك بدنه والموقوف عليه ليس مالكا له فلم يكن له نظر في البديل فتعين  
 الحكم ببيع في الجانية اذ اجب وحجته يبطل حتى للموصي له بخلاف ما اذا قدى شرح حج مر (قوله  
 بخلاف النادر) أي فهو للورثة (قوله ومهر) أما لارش البكارة فلا وارث اه زى لانه في مقابلة الجزء  
 للمهر من الرقبة المملوكة حل ويزوجها الوارث باذن الموصي له ولا يزوجه الموصي له بمرأى  
 وهر ومنها العبد الموصي بمنفعته مر أي لامرأة قاله لا يزوجها (قوله لانه من تمام الرقبة) من ذلك

لبن الامة فهو للموصي له فلم يمنع الامة من سقي ولدها الموصي به لآخر لغيرها لبا أمها ووجب عليه تمكينها  
 من سقي الولد عس على مر (قوله وهي لا يوصي بها) ويحرم عليه وطه الموصي له بمنفعتها فلو  
 ولها فأولدها فالولد سريب ولاحد ولا استيلاء اه متى الرض شو برى ويفرق بينه وبين  
 للوقوف عليه حيث يجد بان ملك الموصي له أم من ملك الموقوف عليه بدليل انها تورث عنه ويؤجر  
 ويبيع من غير اذن بخلاف الموقوف عليه زى (قوله وهو الاشبه) أي من حيث المدرك وان كان  
 منفيما من حيث الحكم يجب ان توصيه بالمعنى وهي لا يوصي بها استقلا لا وهي هنا تابعة تامل ولو  
 أراد الامة الوارث فالولد سريب وعليه قيمته ويشتري بها مثله لكون رقبته للوارث ومنفعته للموصي  
 فالولد وقفا وتضرب أمه أمه الولد للوارث تمتع بموته مسلوقة بالمنفعة ويلزمه المهر للموصي له ولاحد  
 عليه ويحرم عليه الوط ان كانت من تحبل بخلاف ما اذا كانت من لا تحبل والفرق بينها وبين المهرومة  
 حيث حرم وطؤها مطلقا ان الراهن قد حجب على نفسه تمكته من رفع العاقة باداء الدين بخلاف  
 الوارث فيها ولو أسلمها الموصي له لم يثبت استيلاء لانه لا يملكها وعابه قيمة الولد لا نقاد من الاشبه  
 وقبله ملك للورثة لانه بذل منفعة البضع وهي لا يوصي بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال في الروضة كما ماها وهو الاشبه (والولد)  
 فري استل الموصي بمنفعتها

(فصل في احكام  
 معنوية بالموصي به مع بيان  
 ما يفتل عن الميت وما يفتل  
 (تصح الوصية بمنافع)  
 كما تصح بالاعيان مؤبدة  
 ومؤقتة ومطلقة والاطلاق  
 يقتضى التأيد (فيدخل)  
 فيها (كسب معتاد)  
 كاحتطاب واحتشاش  
 واصطياد وأجرة حرة  
 بخلاف النادر كهبه لقطعة  
 لانه لا يقصد بالوصية (ومهر)  
 بشكاح أو غيره لانه من تمام  
 الرقبة كالسب وهذا  
 ما يحبه الاصل ونقله عن  
 الروضة كأمسها من  
 العساقين والبغوى قال  
 الاسنوى وهو الراجح فلا

أمة كانت أو غيرها وكانت حاملا به عند الوصية أو حلت به بعد موت الموصي (كأمة) فإن منتهى الوصية له ورقيقته للمالك لأنه جزء منها (وأي مالك) لثريفة (مؤنة موصى بمنفعته) ولو قطرة أو كانت الوصية مؤبدة لأنه ملكه وهو متبكر من دفع الضرر عنه باعتقائه أو غيره وتعتبر بالمالك أهم من تعبيره (٢٨٤) بالوارث لشموله مال الوصي بمنفعته للشخص ورقيقته لأخرون فإن تعبد الآخر

وتعتبر بالوثة أهم من تعبيره بالنفقة (د) له (اعتاقه) لأنه مالك لرقبته لكن لا يمتنع من الكفارة ولا يكاتبه لمجزه عن الكسب وإذا اعتقه بقي الوصية بحالها (د) (د) يسه لموصي له مطلقا (وكذا) لقبره إن أقت الموصي للنفقة (ب) بمدة معلومة كإقديسها إن الزمة وغيره بخلاف ما إذا أبدعها صريحا أو ضمنا أو قيدها بمدة مجبولة لا يصح بيعه لغير الموصي إلا إذا فادته له فيه ظاهرة ثم إن اجتمعا على البيع من ثالث فاقباس الصعة وقولي بمعلومة من زبادي (وتعتبر قيمته كلها) أي قيمته بمنفعته (من الثلث إن أبد) المنفعة لأنه حال بين الوارث وبينها فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث مائة (والا) بأن أفضها بمدة معلومة (حسبه) أي من الثلث (مانقص) منها في تقويمه صلوب المنفعة تلك المدة فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة

شرح مر (قوله أمة) أي والحال أنه من زوج أو زنا بخلافه من الموصي لأه الوارث فإنه حر أه ع (قوله عند الوصية) وأما وحلت بعد الوصية وقبل الموت فإنه يكون للوارث مع منفعته لحديثه فيما يستحقه الموصي له إلى الآن من وران لم ينفصل إلا بعد موت الموصي أه شيخنا (قوله كأمة) وأما ملكه الموقوف عليه لأن حقه أقوى لانتفاء ملك الوارث بخلاف الموصي أو ورثته أه شيخنا (قوله مؤنة موصى بمنفعته) وأما سقي الأشجار للموصي بغيرها فإن راضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وإن تنازعا لم يجبر أحدهما بخلاف النفقة لحرمة الزوج أه شرح مر (قوله) عن الكفارة) فلو فعل ذلك عتق عيانا ومؤنته حينئذ في بيت المال فإن لم يكن فليسا في سائر مياسير المطبقين مر ع (قوله لمجزه عن الكسب) أي فاشبه الزمن برمولى وهو علة للمسلمين ويؤخذ منه عدم صحة وقفه ع (قوله لو أقت بزمن قريب لا يحتاج فيه لنفقة أو بقي من المدد فلا يحتاج فيه لذلك) صح اعتاقه عنها وكتابه لعدم مجزئه حينئذ س (قوله وإذا اعتقه بقي الوصية بحالها) وكذا لو أعتقه للموصي له بعد ملكه كأقني به مر خلافا لبعضهم ولو وصى بولاد أعتقها الوارث فالوصية بحالها والأولاد أرقاء ولا يجوز للحر أن يتزوجها إلا بشرط الأمة \* ويلزم بها فيقال للثاني رقيق بين حرين ولنا مرة لا يجوز للحر أن يتزوج بها إلا بشرط الأمة أه ع (قوله مطلقا) أي سواء أقت الموصي المنفعة بمدة معلومة أولا فشمول ما لو كانت المدد بمجهره وطريق الصحة حينئذ كقوى اختلاط حمام البرجين مع الجهل مر أي من أنهما يبيعانه للثالث رشيد وأرد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر بحسبه من غير الوارث شرح مر (قوله إن أقت الموصي المنفعة بمدة معلومة) فإن أفضها بمجهره كمدد حياته كانت الامة لا تورث عنه برماوى (قوله أوصمنا) كأن أطلق (قوله بمنة مجهره) كأن أفضها بمجهره زيد من سفره أو بحياته (قوله ظاهرة) والا فبسيه الأكارب النادرة وهي فائدة في الجلة ع (قوله فاقباس) أي على اختلاط حمام البرجين س (قوله الصحة) وبوزع الثمن على الرقبة والمنفعة أي على قيمتهما فلو كانت قيمته بمائة مائة وبدونها عشرين فصلا لك الرقبة خمس الثمن ولمالك للمنفعة أربعة أضعاف ع (قوله لأنه حال بين الوارث وبينها) ولتقدر تقويم المنفعة لتقدر الوقوف على آخرها فيتمتعين تقويم الرقبة مع منفعتها شرح مر (قوله اعتبر من الثلث مائة) لأنه حال بينه وبين العشرة دائما س (قوله) فإن وفي بها فواضع وإن كان لم يبالا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والأوجه في كيفية استيفائها إنها بينهما شرح مر (قوله فالوصية بعشرين) فإن وفي بها الثلث فظاهر والا كان وفي بنصفها فكم في المؤبدة مر وكيف ذلك مع أنه مالك لرقبة الرقيق وهي تساوي ثمانين بدون المنفعة فالعشرون تخرج من الثلث قطعاً وبجواب بأنه يصور كلام مر بما إذا كان عليه دين فانه مقدم على الوصية تأمل (قوله الثانية فيه) أي في النفل (قوله ومجهره إذا وسع الثلث) فلو لم يسع الثلث الا الحجب من دون الثلث هل يبطل الإيلاء في حجب النفل فيه نظر يظهر الصحة فتأمل ثم رأيت في شرح شيخنا كلج بلان الوصية قطعاً يعود للمال لا ورثة لأن الحجب لا يتبعص وفيه وقفة لأن الأحرار من المليات ليس من الحجب

ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) الوصية (بمجم) ولو نفل بناء على دخول الثانية فيه (وبمجم) عنه (من ميان) عملا بتقييده ان قيد وحلا على اليهود شرعا ان أطلق (الا ان قيد بأبعد منه هو أولى من تعبيره ببلده (فيجيب) (علا بتقييده) ومجهره إذا وسع الثلث



فإنه أنه واجب فيه فلا يأتي هذا التعليل ثم رأيت شيخنا يرجع عنه ومضى على الصحة خلافاً للحج  
 (قوله فن حيث أمكن) محله إذا أمكن من المبيعات أي ببقاها للميت والأبطلت الوصية لأن الحج  
 لا ينعض قاله القاضي حين محله في النفل أما الفرض فإنه يكمل من رأس المال تأمل سرل ومثله  
 من قوله من المبيعات ليس قياداً للصحيح أنه يحج عنه ولومن فوق المبيعات أو من مكة ولا ينطّل الوصية  
 سم ومثله قل على الحلال (قوله من رأس المال) سواء أوصى بها أم لا م ر (قوله) وفائدة  
 مزاجه الوصاية وصورة أن يوصى لزيد بمائة ويوصى بحجة الاسلام لزوجها مائة أيضاً  
 وترك ثلثاًة فالتكضي عن الوفاء بحجة الاسلام للزوجة بوصية زيد فتكمل بيتي من رأس المال  
 وكأنه مستحق للغير فصر الميراث لثلاثة الأشياء وثلثها مائة الثلث شيء يقسم بين زيد وحجة الاسلام  
 فينجزها بخون الاسدس شيء ويضم لها الشيء الذي من رأس المال فيصير الشيء بقصها شيئاً وخمسين  
 الاسدس شيء تعمل ما فيها أي الحجة فأجبر بزيادة المستحق على كل من الطرفين أي طرف الذي والخمسين  
 الاسدس شيء والطرف الآخر المائة فصر شيئاً وخمسين تعدل مائة سدس شيء ثم يقابل بطرح الخمسين  
 سدس الشيء من الجانبين لوقوع الاشتراك فيهما فصر خمسين تعدل خمسة أسداس شيء لانتناحذا  
 من الشيء سدسه لا شراً كهماليه فاقسم الخمسين على خمسة أسداس الشيء لأن المسئلة من الضرب  
 الناس بأن تضرب أي الخمسين في المخرج وهو ستة وتقسّم الحاصل على البسط وهو خمسة يخرج  
 ستون وهو قدر الشيء المخرج من رأس المال وسدسه عشرة فثلث الباقي بعده ثمانون تقسم بين زيد  
 وحجة الاسلام فيخصه أربعون وخصها أربعون فخصه إلى الستين التي هي من رأس المال والمجموع  
 ثلثمائة فقد ظهر بذلك نقص من حصة زيد بالمزاجه فتأمل اه خليف قال في اليا سمينية

وكل ما استنتيت في المسائل • صبره إيجاباً مع المعادل

وبعد ما تجبره فالتقابل • بطرح ما نظيره بمقابل

واقسم على الأموال أن وجدت • واقسم على الأشياء أن عديتها

وقوله صبره إيجاباً أي موجباً يعني شيئاً وقوله مع المعادل أي مع كل معادل لأن المستثنى يثبت في الطرفين  
 وقوله نظيره مفهول مقدم لقوله بمقابل أي لأن التقابل يحصل بطرح العدد الذي اشترك فيه الطرفان  
 وهو خمسون وسدس شيء والقاعدة أنك تقسم بعد الطرح المعلوم الباقي على المجهول وهو ثمانية  
 أسداس شيء فالخرج من القسمة هو القدر المجهول وإنما احتجنا إلى طريق الجبر والمقابلة في هذه  
 المسئلة للضرورة وذلك لأن معرفة القدر الذي تم به الحجة متوقفة على معرفة المقدار الذي يخصهما من الثلث  
 ومعرفة ما يخصهما منه متوقفة على معرفة القدر الذي تم به الحجة ليخرج من رأس المال كافى قل  
 على الحلال وقوله وفائدة أي فائدة التقيد بالثلث مع أنه إن لم يوف كمل من رأس المال مزاجه الحج  
 لروايات يكون قصده الرقي بورثته كما قاله م ر (قوله ما يخصه) أي ما يخص الحج من الثلث قال م ر  
 فإن لم يكن له وصاية فلا فائدة في نسه على الثلث (قوله وكحجة الاسلام كل واجب الحج) أي في كونه  
 محسوباً من رأس المال ع ش (قوله فإن كان) أي الواجب لا يبعد كونه بأصل الشرع وبه يتدفع  
 التظهير على شو يرى (قوله) ولغيره أن يحج عنه فرضاً ولو حجة الاسلام وإن لم يستطعها للميت في  
 حياته على العمل لهما لا تقع عنه الواجبة فألحقت بالواجب شرح م ر لكن قول الشارح كقصاء  
 من شفى وجوبها عليه الآن يقال لما كانت تقع واجبة صارت كأنها واجبة عليه (قوله لا يفعل  
 عن) أي من غير التركة حل (قوله وكحج الفرض الحج) عبارته فمباين وكحجة الاسلام كل واجب  
 تأمل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في كونه محسوباً من رأس المال وهذا في كون الفريضة فعله

والافن حيث أمكن وهذا  
 من زيادتي في حج الفرض  
 (وحجة الاسلام) من رأس  
 المال (كغيرها) من الديون  
 (الان قيد بالثقة) فنه  
 عمل بتقيده وفائدته  
 مزاجه الوصاية فإن لم ينف  
 بالحج من المبيعات ما يخصه  
 كل من رأس المال وكحجة  
 الاسلام كل واجب بأصل  
 الشرع كعمرة وزكاة  
 فإن كان بذراً فوقع في  
 الصحة فكذلك أوفى  
 المرض في الثلث (ولغيره)  
 من ورث وغيره (أن يحج  
 عنه فرضاً) من غير التركة  
 (بغير اذنه) كقصاء الدين  
 بخلاف حج النفل لا يفعل  
 عنه بغير اذنه لعدم وجوبه  
 وقيل لو ارث فعله بغير اذنه  
 ولغيره فعله بأن الوارث  
 وكحج الفرض

فهاذا كسر الفرض وأداءه ركاه لا بد من وقوله ولغيره أعم من قوله ولا جنبي وقوله فرضاً من زياتي (و يؤدى وارث عنه) من التركة وجواب من أنه جواز لأن تائه

الاعتناق في الحرية لأنه تائه شرعاً (وكذا) يؤيدها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغیر اعتناق) من طاعاً وكسوة كسفاً الدين بخلاف الاعتناق لاجتماع بعد العادة عن التباية وبعد الولاء لئلا يوافق ذلك ما في الروضة كأماها في الأيمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لأنها بناء على تعليل التصحیح في الحرية بسهولة التكفير بغیر الاعتناق (وبنفعه) أي الميت من ورثه وغيره مستقروعا) بالاجاع وغيره وأما قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فعام مخصوص بذلك وقبل منسوخ وكما ينتفع للميت بذلك بنفسه للتصدق ولله في القارة فقال النووي في شرح مسلم المشهور من منبه الثافى أنه لا يصل نوابها إلى الميت وقال بعض أصحابنا يصل وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يصل إليه نواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيرها وماله من مشهور للذهب بمحلول على ما ذكرنا

من غير التركة بغیر ادائه كاهو واضح حل أي فليس تنكراراً (قوله فهاذا كر) أي في كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبي له من غير ادائن عش (قوله والدين) مكررم قوله السابق كسفاً الدين حل وأضاحه أنه أولامقيد اعليه وثانيه مقيداً بينهما تناف (قوله كفارة مالية) وكذا بدنية إذا كانت صوماً اه حل وفيه ان الكفارة البدنية لا تكون الا صوماً ولعل القيد بالصوم سرى له من عبارة شيخنا المحلى ونصهاو يؤدى الوارث عنه الواجب للميت فغير الواجب ولم يعبر بالكفارة (قوله باعتناق) والولاء لئلا يطلقاً سواء أ كان من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله الآتي وبعد الولاء لئلا يعارية هر ويكون الولاء في العتق لئلا (قوله) لأنه تائه شرعاً أي باعتناقه كاعتناق برماوى (قوله) وبعد الولاء لئلا لا يخفى أن هذا موجود في اعتناق الوارث فهاذا أعتق من ماله لأن التركة فينبغي أن يزاد مع أنه ليس تائه شرعاً اه حل (قوله من تصحيح الوقوع عنه) أي وقوع اعتناق غير الوارث عن الميت في المرتبة حل (قوله لأنها بناء على) أي وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتناق الوارث في الحرية مع أنه صحيح حل وقوله في الحرية أمافي المرتبة فإنه لا يصل التكفير بغیر اعتناق لأنه الواجب أولاً شيئاً (قوله) وينفعه صدقة) ومنها وقف مصحف ونحوه وحفر برؤوس شجرته في حياته أو من غيره عنه بعد موته هر ورسول ومعنى دفعه بالصدق تزايه منزلة للتصدق قال الشافى وواسع فضله تعالى أن يشيب المتصدق أيضاً ومعنى نفعه بالداء حصول المدعوب له إذا استجيب أمانتس الداء ونوابه فله ادعى لأنه شفاعته جوارها للشافع ومقصودها للنفوع لشرح هر ملخصاً (قوله بالاجاع وغيره) عبارة هر اجاعاً وقصص خبران الله ليرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده وهوى المذكور من الاجاع والخبر غرض وقيل ناسخ لقوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى وأما ظاهره والاقتداء كثر العلماء في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لا شيء إلا ما سعى وأما ما فعل عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعام اه) العموم في مفهومه وهو أنه ليس لشئ في غير سعيه فخص بغیر الصدقة والدعاء وقوله مخصوص بذلك أي بما ذكر من الاجاع وغيره (قوله أمال القراءة) قال هر يصل ثواب القراءة لئلا إذا وجد واحد من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء عقبها وثبته حصول الثواب له وهو قضية ما يستنبطه السبكي من الخبر وإن كان ظاهر كلام شيخ الإسلام هنا خلافاً في الاشياء حيث قال أو نوابه لم يدع سم عش فإنه يفيد أنه لا بد من الجمع بين التوبة والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لم يسقط كأن غلب الباعث الدينى كقراءته بآخرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو لم يمتحج للقراءة لئلا يمتحج به لولا دعه بعد ما هو لاقرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفي في القراءة في أولها وإن تخلل فيها سكوت ينبغي نعم إذا ما بعد الأول من نوابه سم على حج عش على هر (قوله أنه لا يصل نوابها) ضعيف وقوله وقال بعض أصحابنا يصل معتمد وقوله إلى أنه يصل ثواب جميع العبادات كان صلى الله عليه وسلم وأوصاه وقال اللهم أوصل نواب هذا فلان فإنه يصل إليه نواب ما فعله من الصلاة أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف

(فصل في الرجوع عن الوصية) وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه إن غلب على ظنه أن

لا يحضره للميت ولم يتو نواب قرأه أنه أو نوابه لم يدع بل قال السبكي لا بد عليه الخبر بالاستنباط أن بعض الموصى التران لا تصعبه تتم اليتم نعمه بين ذلك وقد كونه في شرح الروض (فصل في الرجوع عن الوصية) (هـ) أي الموصى (رجوع) عن وصيته عن بعضها (بعضاً) كاجلها ورجعت فيها ورثتها ورثتها (ر) بنحو قوله



وقد أوصى ابن مسعود فكتب وصيته إلى الله تعالى وإلى آل بيرواته عبد الله ورواه البيهقي بإسناد حسن (أركانه) أربعة (موصى ووصى وموصى فيه وصيغة شرط في الموصى ٢٨٨) بقضاء حق كدين وتنفيذ وصية ورؤوسه وقطوعه ومظلة (مأمور في

الموصى) بل أول الباب وقد مر بيان هذا أولى من قوله ويصح الإيصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل موصى (و) شرط في الموصى (بإسقاطه) كيجنون ومجنون وسفه (مع) أي مع مأمور (ولأنه) له عليه ابتداء من الشرع لا يتقضى فلا يصح الإيصاء من قدسياً من ذلك كسبي ومجنون ومكره ومن به رق وأم وعم ووصى لم يؤذن فيه وتجويع ابتداء من زيادتي (شرط في) الوصي عم الموت عدالة ولو ظاهرة (وكتفية) في التصرف الموصى (و) سواه وإسلام في مسلم وعدم عدواة منه للولي عليه (و) عدم جهالة فلا يصح الإيصاء إلى من فقد شيئاً من ذلك كسبي ومجنون أو فاسق ومجهول ومن به رق أو عدواة وكافر على مسلم ومن لا يكتفي في التصرف لسفه أو هجره أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم والتمتع في الباقي ويصح الإيصاء إلى كافر موصوم عدل في دينه غير كافر وقولي عند الموت مع ذكر عدم العدواة والمجاهلة من

زيادتي واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الأوصاء ولا بينهما لانه وقت القسط على القبول حتى لو وصى (ولا يضرعي) لأن الاعصى منه يمكن من التوكيل بما

الآتي ولو أوصى اثنين إلخ وقال تعالى بوصيكم في أولادكم (قوله) وقد أوصى ابن مسعود) ولم يترك عليه ضاراً اجتماعاً كوتبتا (قوله) وصيته إلى الله) أي أفوضها إلى الله عيش وهو على سبيل التبرك (قوله) ومظلة) كغيب (قوله) مأمور) أي من كونه مكالفاً مختاراً وقوله وهذا أولى إلخ لا يهمل عبارة الأصل صحة إيصاء المكبر عيش (قوله) فلا يصح الإيصاء عن قدسياً من ذلك) وكذا الأب والجد إذا نصحها الحاكم في مال من طرأسه لان وليه الحاكم دونهما خط (قوله) لم يؤذن له فيه) بأن أوصى عن نفسه أو أطلق بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصي عنه وهذا التصوير الغدغ مبالغ مفهوم قوله لم يؤذن له فيها مع الإذن بأن يوصي عن نفسه وهو مخالف للقول قول المتن ابتداء. عيش وبإشارة حل وزى فان أذن له فيه بأن قال له أوص عني كان له أن يوصي عنه لاعتق نفسه وكذلك أطلق بأن قال أوص بتركي إلى من شئت فان حذف بتركي بأن قال أوص لم يكن إذا (قوله) عند الموت) وكذا عند القبول على الوجه أخذ من التحليل الآتي ولان الفسق والمجنون واختلال النظر ينزله دوماً فابتداء أولى بملوى (قوله) عدالة) قضية لا كسفاً بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من غم المروءة والظاهر خلافه وأن المراد بالعدل في عبارتهم من تعقل شهادته فليراجع عيش على مر (قوله) ولو ظاهرة) المعتمد أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً أي سواء وقع في عدالة التزام أو لا والعدالة الباطنة التي تثبت عند القاضي بقول المالكين عيش على مر (قوله) وسوية) أي كاملة ولو لا كدبر ومستواة مر (قوله) وإسلام في مسلم) قال حج وذكر الإسلام بعد العدالة لان الكافر قد يكون عدلاً في دينه وبغرض علمه من العدالة يكون نوبة لما بعد عيش عن (قوله) وعدم عدواة) أي دينية ظاهرة أما الدينية فلا تضر كالبهودي للعصراني وعكسه سأل قال مر فأخذنا الأسوي من عدم حجة وصاية نصراني يهودي وعكسه مر دود اه ويتصور وقوع العدواة بينه وبين الطفل والمجنون يكون للموصى عدو للموصى أو للمسلم كبراهمه لعلهم غير سبب شرح مر فليزمن كون كون الوصي عدو للموصى أن يكون عدو لآبائه غالباً فادفع قول حج كون والمعدوة عدواً ممنوع وقال أيضاً اشتراط العدواة يعني عن اشتراط اتقاء العدواة اه قال سم قد يصور حصول العدواة في المجنون فيسلم جنونه فتنسحب لان الأصل والظاهر بقاؤها (قوله) كسبي ومجنون) هما خارجان بالعدالة إذا العدواة يلزمها البلوغ والعقل (قوله) ومجهول) معناه أن يكون مجهول الحال لا تعرف سويته ولا رقة ولا عدالته ولا نسقه لأنه يوصى لأحد جليلين عيش وظاهره أنه لو أوصى لأحد جليلين كان صحيحاً وليس كذلك فالأولى أن يراد بالمجهول ما يشتمل مجهول العين والصفة فيصدق بمذاكر اه (قوله) في الباقي) كالعدوة (قوله) إلى كافر موصوم) ولو كان الموصى مسلماً بل إن أسلم شخص وإلخ إلخ عاقل كافر لكنه نسفه فإنه لا يتبعه في الإسلام فلاب حيث أن يوصي عليه كافراً شرع الرض والراجع أنه لا يصح أن يوصي عليه كافراً كافي شرع مر فيكون مستثنى من كلامه وموقفه قوله بمصوم استلم إيصاء الحر إلى الحر في سلك (قوله) عدل في دينه) أي شوا ذلك من العارفين بدينه أو بأهل عارفين وشهادتهم بذلك مر عن (قوله) لا وقت القسط على القبول) فلا بد من استمرار ذلك من الموت إلى القبول حل (قوله) استكماله عند الموت) ويكتفي في الفاسق إذا تاب كونه عدلاً عند الموت وان لم يمت مدته الاستمرار كافي عيش على مر (قوله) ولا يضرعي) أي ولا خرس تفهم إشارته بخلاف ما لا تهم

إشارته

أشارته من ولده (قوله إلى حفصة) هي بنته وزوجة النبي ﷺ برأوى (قوله والام ولي) وزوجها لا يطل وما فيها إلا أن نص عليه الوصي (قوله إذا حصلت الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر للصححة أما بالنظر للارولية فتعتبر الشروط فيها عند الإيصاء ع ش وبعبارة مر وأم الإطفال المستحقة للشروط حال الوصية لحال الموت وان جرى عليه جمع لأن الأولوية انما يخاطب بها الوصي وهو لا علم بما يكون عند الموت فتعين أن يكون المراد إصاها جعلت الشروط فيها حال الوصية فالولي ان يوصي لها. والافعال تدعى أنه لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصية لان عند الموت مردودة لان الأصل بقاها على (قوله وينزل ولي الخ) قال البرماوى وكل من فسق وتاب لا تعود ولان الابولية جديدة لا اثر بعة الأب والجد والناظر بشرط الواقع والحاشية زاد بهنهم والام الوصي لها برأوى وزاد بعضهم ولي النكاح (قوله تصرفا ماليا) شامل للإيصاء على أمر الإطفال فان معناه التصرف في الملم وحفظه يشمل أيضا تدبيره والوصية فليس التصرف خاصا بالبيع والشراء كما هو ظاهر زى (قوله مباحا) المراد به عدم المعصية بدليل قوله ولا في معصية فيشمل الواجب (قوله لان غير الأب والجد لا تزوج الصغير والصغيرة) يرد عليه الغيبة ففتضاء أن غيرها يزوجه لانه غير صغير فالولي التمثل بأن غير الأب والجد لا يعتنى بدفع العار كاعتنائها شوى برأى (قوله كبتا كنية) أى التعبد ولوم زول المارة (قوله لا يجاب بلفظ) الباء للتصوير وفيه ان الإيجاب جزء من الصيغة فكيف يجعل شرطها إلا أن قال الشرط كون اللفظ يشترط بالإيصاء فصب الشرطية على الموصوف مع صفة (قوله كأوصيت اليك) ويظهر أن وكنتك بعد موصى في أمر أطفالي كناية من سر (قوله وأجملتك وصيا) أى كذا لقوله الآتى مع بيان ما يوصى فيه (قوله الى بلغ ابنى) هذا تأنيث وقوله فاذا بلغ الخ تعليق فهو مثال واحد اجتماع فيه التأنيث والتعليق لكنهما مستثنان ومثال التأنيث الصريح أوصيت اليك سنة ومثال التعليق الصريح اذا مات أو اذا مات وصى فقد أوصيت اليك شرح مر (قوله فهو) أى الابن أو يزيد وأرد الضمير لان المطلق بأولو بلغ الابن متعلق زيد غير أهل فالأقرب اتقال الولاية لاحكام لانه جعلها مغبية بذلك شرح مر (قوله مع بيان) متعلق بوصيت وما بعده ويشعر الاول أولى فكان الاولى تعديه (قوله لفا) أى كذا وقال وكنتك ولعلم عرفه جعل عليه ومنازعة السبكي فيه بان العرف يقتضى أنه يثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذلك غير مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشى يؤيد بقوله البيانين ان حذف المعمول يؤذن بالعموم شرح مر باختصار (قوله ومن إيصاء برأوى موقوف) أى ان لم يخش ضياعه (قوله وبقتضاه حق) أى تعالى أو لأدى (قوله لا يجز عنه) بفتح الجيم وكسر هاء الكسر أفصح من باب ضرب أو تعبد وانما كان مستحيلا لانه يمكنه الاستغناء عنه بالوفاة برأوى (قوله أو عجز) أى حالوا كان بقدر عليه ما كمن محمودين مؤجل أو ربيع وقت فائدة ما يقال اذ عجز عنه فكيف يوصى به (قوله به بشهود) ولرواها ظاهر العدالة والوجوب الا كسفا بخطه ان كان في البلد من يثبت ولا مانع منه كما اكفوا برأوى مع أنه وان انضم اليه غير عجة عند بعض المذاهب نظر لمن يراه حجة فكذلك الخط نظرنا لذلك نعم من يقيم يتعذر فيه من يثبت الخط أو يقبل الشاهد واليمين فالوجه عدم الاكتفاء بهما شرح مر والتي يثبت بالخط القاضى للمالك لان الامام مالكا يثبت الحق بخط الشاهد اذا شهد اثنان بان هذا خطه (قوله استأبنا لخيرات) أى استجبالها وفي بعض النسخ استبقا وما هنا

أولى لواقفته قوله تعالى فاستبقوا الخيرات براموى **(قوله على هذا التفصيل)** أى أن لا يجهز أو يشهد  
**(قوله فان لم يوص)** أى بأمر الطاعل وأمر المجنون وبضياء الدين **(قوله نصب القاضى)** أى نديا  
 ولا يبعد الجواب براموى **(قوله والجديصة الولاية)** أى حال الموت أى لا يعتد بمنصوبه من اذ لو جسد  
 ولاية الجلال ولا يثبت ثابته بالنسبة كولاية الزوج أما لو جسد حال الإصاء نزلت عند الموت فيعتد  
 بمنصوبه كما يحتمل البقنى لما مر أن العبرة بالشروط عند الموت شرح **هر** **(قوله ولو أوصى اثنين إلخ)**  
 عبارة **هر** ولو أوصى اثنين بشرط وعليهما الاجتناع وأطلق بان قال أوصيت السكا الأولى فلان نزل  
 ولو بعد مدة أوصيت الى فلان **(قوله لم ينفرد واحد منهما)** فلا بد من اجتناعهما فيه أى يصدر عن رأيهما  
 فيه وليس المراد أن يلتظا بالمقدما مع حل ذلك فها يتعلق بالطفل وماله ونفقة وصية غير معينة وقضاء  
 دين ليس في التركة جنبه بخلاف ردودية ومضروب وعارية وقضاء دين في التركة جنبه فلكل  
 الإفرادية لان صاحبه الاستقلال بأخذه وقضية الاعتداده ووقوعه موقفة باحالة الاقدام عليه وهو  
 الإوجه وان بحثا بخلافه شرح **هر** **(قوله لم ينفرد)** فإذا أوصى له ما سأل أحداهما أو رد ينفرد  
 الآخر بالتصرف بل ينصب الحاكم من يقوم مقام الميت والرد بخلاف ما إذا أوصى له ما سألها وبات  
 أحدهما أورد فلان تصرف لان التبرك ليس مأخوذا من نصريح الموصى شرح البهجة وصل  
**(قوله الا يثبت)** أى للموصى في الانفراد بان قال أوصيت لسكا وأذنت لزيد مثلا في الانفراد **(قوله)**  
 لكن تنازع الشيخان ضعيف **(قوله فليس له الرجوع)** أى يحرم عليه ولو عزل نفسه لم ينزل عن  
 لكن لا يلزمه ذلك بجنا بل بالاجرة والأوجه أنه يلزمه في هذه الحالة القبول لو أنه يمتنع عزل الموصى  
 حيثما فيه من ضياع نحو ردودية ومال وألا يمتنع عزل نفسه أيضا إذا كانت لاجرة بعض فان  
 كانت بعض من غير عقد فهي جملة قاله الماوردى شرح **هر** **(قوله دلى بيئته)** الاحكام كالمصدق  
 بلايين وان عزل حل وحج واعتمد **هر** أنه لابد من بيئته قبل العزل وبعده اه سم **(قوله)**  
 في اتفاق أى في تلف المال كما في الروض وإليه على التفصيل الآتى في ردودية وما صرفه الى من مال  
 نفسه ولو دفع ظالم من مال الولد لارجع به الا ان كان باذن حاكم أو شاهد لا يثبت الرجوع الى الاب والجد  
 وكذا غيرها عنده فمرالحا كالأشهاد قل على الجلال **(قوله لائق)** أمّا غير الاتفاق فيصدق  
 فيه الولد بيئته قطعا ولو اختلفا في شيء أو هولا تى أو لا لا يثبت صدق الوصى لان الاصل عدم خياله أول  
 تاريخ موت الأب وأول ملكه للمال المتفق عليه منه صدق الولد بيئته وكما وصى فها ذكر وإنه شرح  
**هر** ولو تنازعا في التصرف هل وقع بالمصاحبة أو لصدق الأب والجد وكذا الأم دون غيرها والمتن من  
 كل منهم مثله قل على الجلال **(فرع)** لا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب  
 بل ان ادعى خياله حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والمروى في أثناء القاضى ومثلهم بقية الأئمة  
 وأفهم كلام القاضى أن الأمر في ذلك كله راجع الى رأى الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر  
 شرح **هر** **(قوله لا في دفع المال)** ولا يبيعه لمصلحة وأغلبة الأب والجد والأم ولو فور شققتم حل  
**(كتاب الردية)**  
 ومما نسب ذكره كعاقب الإصاء أن الودم جعل الوديع وصيا على الردية من جهة حفظها ونهها  
 وان كان في حال حياته ذكره كهابضهم عقب المظلة لان القلة أمانة أضافا من حيث وجوب المظلة  
**(قوله تعالى)** أى لغو شرعا عى وبعبارة شرح **هر** هي لغة ما عود عن غيره الكه حفظه وشره الشف  
 المتضى للاستحفاظ أو المعلن المستحفظ حقيقة فيما تصح ارضاهما وإرادة كل منهما في الترتيب  
**(كتاب الردية)**  
 قال على الإبداع على العين المودعة

يصح أى الإصاء من أب  
 على نحو طفل والجديصة  
 الولاية عليه لان ولايته  
 ثابتة شرعا ونسج زيادى  
 على نحو طفل نصبروصى  
 في قضاء الحقوق فصحيح  
**(ولو أوصى اثنين)** ولو سألها  
 وقلا **(لم ينفرد واحد)**  
 منها بالتصرف **(الابانة)**  
 لها الانفراد فله الانفراد  
 عملا لان نعمه الانفراد  
 بردا حقوق وتنفيذ وصية  
 معينة وقضاء دين في التركة  
 جنبه وان لم يثبت له لكن  
 تنازع الشيخان في جواز  
 الاقدام عليه **(ولكن)** من  
 الموصى الوصى **(رجوع)**  
 عن الإصاء متى شاء لانه  
 عند جاز كوكالة قال في  
 الردية الآن يثبت الموصى  
 أو ينطبق على نفسه تلف للمال  
 باستيلاء ظالم من قاض  
 وغيره فليس له الرجوع  
**(ومصدق)** بيئته وصيا  
 كان أوقفاً وغيره **(في اتفاق)**  
 على مولىه بقيد زنه  
 بقول **(لائق)** لخال **(لا في)**  
 دفع المال إليه بعد كماله فلا  
 يصدق بل الصدق مولى له  
 بيئته اذا تصرفا إقامة البيئته  
 عليه بخلاف الاتفاق وقول  
 بيئته من زيادى وتعيينه  
 بالردى يؤيد أعظم تعيينه  
 بالموصى الطفل  
**(كتاب الردية)**  
 قال على الإبداع على العين المودعة

وقيل رى وشرا توكل من المالك أو ثابته لآخر يحفظ مالا واختصاص فخرج بتوكيل القطعة والامانات  
 السرعة لان الامتحان فيهما من جهة الشرع وينفع على كونه توكيلا أن الابداع عقد اه وقيل  
 هو اذنى وينبى على ذلك أن الوديع لو عزل نفسه انعزل على الأول دون الثانى وإن ولد الوديع الحادث  
 ودفعه على الأول دون الثانى كما قاله عن **(قوله من ودع الله)** بفتح الدال وضمها **(قوله ومراعاتها)**  
 تسير حل **(قوله ان الله بأمركم)** الآية وإن زلت فى رد مفتاح السكبة الى عثمان بن طلحة فهى  
 باقية جعب الامانات بقتر يتالجع قال الواحدى أجمعوا على أنها زلت بسبب مفتاح السكبة ولم يزل  
 فى جوف السكبة آية سواها شرح مر وعبارة الجلالين زلت لما أخذ على مفتاح الكعبة من  
 عثمان بن طلحة سادتها أى خادمها فمر الماقدّم الذى **(قوله)** مكة عالم الفتح ومنه من اعطاه  
 المفتاح وقال ولعلنا انه رسول الله لم أمنعه فاراد على أن يعطى المفتاح لعمه العباس فامر الله الذى **(قوله)**  
 برده الى عثمان وقال خذها أى السادة خالده فجب من ذلك فقرأه على الآية فاسلم وأعطاه  
 عند موته لاشية خفية فى بيته وأولاده اه وفيه أن المفتاح ليس أمانة لأنه أخذ فقرأوا يجب بانه لما رجب  
 عليه رد كان كالأمانة **(قوله ولا تخن من خاتك)** سهاهشانة مشاكلة وفيه انه معارض لآية فمن اعتدى  
 عليه لم يفتدوا عليه إلا أن يقال لا تخن من خاتك ز يادته على ما خاتك به أو لا تخنه فيما لا يجوز كان زنى  
 يزوجك وعليها فلا مشاكلة وأن الحديث بين أن الأولى العفو أى لا تخن من خاتك بل عفوك عنه  
 أولى بالأمانة للجواز وإن كان الأولى العفو كما يشير اليه تسمية الثانى اعتداء وبعثهم خص الحديث  
 بالمانة أى من خاتك فى أمانتك لا تخنه فى أمانته التى استأمنك عليها **(قوله غريب)** أى انفرج برأيه  
 وهو ينافى الحسن عرش **(قوله بمعنى الابداع)** أى السقد لا يعنى العين المودعة والازم كون الشئ  
 ركائفه وان الصيغة وما بعدها أركان المعين المودعة ولا معنى له وإذا جلت المودعة فى الترجة على  
 العين المودعة كان فى كلام المصنف استخدام كالأختفى **(قوله لان الابداع استنباط فى الحفظ)** فمن  
 صح توكيله صح ابداعه ومن صح توكله صح دفع الوديع له ونحوه لأنه ليس فيه تسلط فيحمل ما هنا على  
 كذا هو انا وفى متن الهمزة ابداع الكافر المسلم ونحوه لأنه ليس فيه تسلط فيحمل ما هنا على  
 وضع اليد وما هنا على العقد ويجعل هند مسلم زى **(قوله فلا ودعه)** أى شخصا ولو غيبه كامل  
 شورى **(قوله ضمن ما أخذه)** أى بأقصى القيم ومقتضا أن الذى يضمن بأقصى القيم أيضا لان  
 غريب القصب شامل لأخذه من مثله لأنه يصدق عليه أنه استيلاء على حق الغير بفريقى مر  
**(قوله غير اذن معتبر)** فاندفع به ما يقابل فاسد الوديعه كصحبها فى عدم الضمان مر لا يقال هذه  
 بلغة لا فاسدة لان قول القاصد والباطل مترادفان عندنا الا فى مواضع ليس هذا منها **(قوله حبة)** أى  
 من غير طبع اذكار لثواب الآخرة قال فى المختار احقب الاجر على الله أى ادخوه عنده لا يرجو نواب  
 الدنيا والاسم منه الحبة **(قوله لم يضمن)** ما لم يسلطه على اتلافه مر فان سلطه الوديع على اتلافه  
 ضمن أن كان الذى غير غير لان فعله حينئذ كفعل مسلطه اه شورى **(قوله بأن أودع شخص)**  
 أى كمال أهله وأودع محوصى محوصى فانه يضمن فرط أم لا تلف أو تلف ول ورموى ومثلها من  
 شرح مر لا نقال ولأودع محوصى مثله ضمن بالاستيلاء وقد يقال هذه الصورة داخلية فى قول المتن  
 فلأودعه محوصى لان الضمير يشمل غير الكامل كما قاله الشورى و الحاصل أن كلام من الوديع  
 والوديع اما كامل أو صبي أو مجنون أو مجبور عليه بنفسه أو بمعنى عليه أو مكره أو عبيد والحاصل من

الوديع ومراعاته والاصل  
 فيها قبل الاجماع قوله تعالى  
 ان الله بأمركم أن تؤدوا  
 الامانات الى أهلها وخبراً  
 ولا تخن من خاتك رواه  
 الترمذى وقال حسن  
 غريب والحاكم وقال على  
 شرط مسلم ولأن بالناس  
 حاجة بل ضرورة اليها  
 (أركانها) أى الوديعه يعنى  
 الابداع أو بعة (وديعه)  
 يعنى العين المودعة (وصيفة)  
 ومودع ووديع وشرط فيها)  
 أى فى المودع والوديع (ما)  
 مر (فى موكل ووكيل)  
 لان الابداع استنباط فى  
 الحفظ (فلا أودعه نحو  
 صبي) كمجنون ومجبور  
 سقه (ضمن) ما أخذه منه  
 لأنه وضع يده عليه بفريقين  
 معتبر ولا يزول الضمان  
 إلا بالرد الى رضى أمره نعم إن  
 أخذه منه حبة خوفاً على  
 تلفه فى يده أو تلفه مودعه  
 لم يضمنه (وفى عكسه) بأن  
 أودع شخص محوصى  
 (أنما يضمن بالتلف) منه  
 لأنه لم يسلطه على اتلافه فلا  
 يضمنه بالتلف عنده  
 إلا بالزعم الحفظ وظاهر  
 أن ضمان التلف إنما يكون  
 فى متمول (د) شرط (فى)  
 الوديعه كونها محترمة  
 ولو كسب كسب ينفق ونحوه حية بر بخلاف غير المحترمة كسب لا ينفق وآله ونحو هذا من زيادى (د) شرط (فى الصغى) مر (فى موكلة)  
 فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرمن جانب الوديع فكيف فى قبضه ولا يكتفى بالوضع بين يديه

من أحدهما أنه عليه الزكشي والإيجاب أما صريح (كأودعتك هذا أو استخفك كذا) كتابة مع النية (تكذبه فان عجز) من يراد الأبداع عنده (عن حفظها) أي الوديع (حرم) عليه (أخفاها) لانه يعرضها للتلف (أو) قدر عليه و (يرثي بأمانته) فيها (كره) لها فخذها نسبة اثباتية فيقال إن الرضا لا أن يسلم بحاله المالك فلا يحرم ولا يكره والأبداع صحيح والوديع أمانة وإن قلنا بالتحريم وأثر التحريم مقصور على الأثم (والا) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانتها (من) لها أخذها بغير ذنبه بقول (إن لم يتعين) لأخذها التحريم لم ينعون البعداء له العبد في عون أخيه فإن تضمن بأن لم يكن ثم غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على اتلاف منفعة ومنفعه موزعاً (وترفع) الوديع أي ينهى حكمها (بموت) أحدهما وبجنونه وأعماله) ويجبره عليه (واستردك) من المودع (ردك) من الوديع كالإكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متأصلة فيها لا تبع كالأمر سواء كانت بجعل أم لا لقوله تعالى ما على الحسنيين من سبيل والوديع حسن في الجلالة (و) (فقد) تضمن بموارض



كان ينقلها من محلة أودار لاخرى دونها حوزا) وان لم ينه المودع عن نقلها لانه عرضها للتلف تم ان نقلها بغير ائتمانك ولم ينفع بها لم  
 بين وخرج غدا كمال نقلها الي. مثل ذلك حوزا أو ألب حوزا أو نقلها من  
 بيت إلى آخر في دار واحدة وخان  
 (٢٩٣)

واحد لم ينه المودع فاته  
 لاضان وان كان البيت  
 الاول حوزا (وكان يودعها)  
 غيره ولو قاضيا (بلا ان)  
 من المودع (ولا عذر) له  
 لان المودع لم يرض بذلك  
 بخلاف ما لو أودعها غيره  
 لعرض كرض وسفر (وله)  
 استعانة بمن يعمل الخرز  
 أو يعقلها أو يستقبها القوم  
 ذلك بالاولى لان العادة  
 جرت بذلك (وعليه لعرض)

كإرادة سفر ومرض  
 وخوف وحريق في البقعة  
 واشراف الخرز على الخراب  
 ولم يجبره (ردھا مالکھا)  
 أو قبضه (فان فقدھا)  
 ردها (قراض) وعليه  
 أخذھا (فان فقدھ ردها  
 (الامين) ولا يكف تأخير  
 السفر وتعبى بالعنوايم  
 معا عبر به وعطى الامين في  
 المرض القوف بالقاء اول  
 من عطفه له بأو (و يغنى  
 عن الآخرين وصية) بها  
 (اليما) فهو خير عند فقد  
 الاولين بين ردها للقاضي  
 والوصية بها اليه والمراد  
 بالوصية بها الاعلام بها  
 والامر بدعاهم وصفا بما  
 تميز به أو الإشارة لعينها ومع  
 ذلك يجب الاشهاد كافي

عوارض التضمن عشرودها • وسفر ونقلها وحدها •  
 وترك ايصال ودفع مهك • ومنع ردها وتضييع حكم  
 والانتفاع وكذا الخافسة • في حفظها ان لم يضمن خالفه  
 أي الذي خالفه كان قال لا تقبل فعلا أو قفله (قوله كان ينقلها) أي لغير ضرورة وقدر عينه المودع  
 كما للحرز ان لم ينه عن غيره كافي شرح الرض (قوله دونها حوزا) ظاهره وان كان حوزا منها حوزى  
 عليه حج واعتد مر عدم الضمان حيث وجب على مالذ الميعن له موضوعا لخالفته (قوله يودعها  
 غيره) ولو لولده وزوجته وقته (قوله لان للمودع الخ) عبارة مر لان المالك لم يرض بأمانة غيره  
 ولأيه أى يكون طريقا في ضمانها والقرار على من تلفت عنده وللمالك تضمين من شاء فان شاء  
 ضمن الثاني ويرجع بمخارجه على الاول ان كان جاهلا أمال العالم فلا لانه غاصب والاول رجع على  
 الثاني ان عمل لائن جعل اه بحرفه (قوله وله استعانة بمن يعملها) ولو خشيعة أسكنه حلها  
 بلينة فيا يظهر شرح مر وهل يشترط كونه ثقة الذي يظهر ان غاب عنه لان لازمه كالعادة  
 ويؤيد ما يأتي أنه لو أرسلها مع من يستبها وهو غير ثقة ضمنها حج مول وعبرة م ر وله  
 استعانة بمن يعملها خرز أى اذا لم يزل يده عنها قال ع ش بأن يحفظها لماعرفا (قوله القوم)  
 معة للاستعانة المقدره لان التقدير واستعانة بمن يعقلها الخ وقوله بالاولى لان الحاجة للعطف والسقي  
 بما تكرر بخلاف الخ فاذا جوزنا ما لا يتكرر فليجوز ما يه تكرر بالاولى وأيضا الجمل فيه  
 استيلاء بخلافه فاذا جوزنا ما يه استيلاء تام فليجوز ما ليس فيه استيلاء تام بالاولى مر (قوله  
 كإدائهم) ولو قصر ازي وقيد مر بالاطويل (قوله فان قدھا) أى بمساقفة القصر مر وقوله  
 ردها لقاض جعل الشارع قوله لقاض متعلقا بفعل ماض جوابا لشرط مقدمه انه في كلامه  
 شغل بالمصدر وهو ردها لانه معطوف على قوله للمالكها في تقدير الشارع تغيير للعامل والاعراب  
 لأن قال له هل معنى لاصل اعراب (قوله لقاض) أى غير خائن وقوله فلا أمين ومتى ترك هذا الترتيب  
 ضمن حيث قدر عليه قال الفارق الا في زمانا فلا يضمن بالابداع لثقة مع وجود القاضى قطعا لما ظهر  
 من فساد الحكم شرح مر (قوله في المرض الخوف) أى الداخل في هجوم العنبر شيئا (قوله وصية  
 بها اليها) للتعمد اختصاص هذا بالاشراف على المرتدون السفر فلا تنفي الوصية اليها فيه عن ردها  
 اليها بل رسم وع ش (قوله الاعلام بها) أى اعلام القاضى أو الامين (قوله ردها) أى من محله  
 للمالكها (قوله أو الاشارة) عبارة م ر أو يشير لعينها من غير أن يخرجها من يده وأمر بالردان  
 ما لا يسمع ذلك من الاشهاد فان لم يوجد في تركته ما أشار اليه أو وصفه فلا ضمان (قوله يجب  
 الاشهاد) أى على الاعلام والوصف أو الاشارة واعتمد ع ش وم في غير الشرح وضعفه زى  
 حل واعتمد اعتمد وجوب الاشهاد وعز يه لمر في الترح وتبينهما البرماوى (قوله لمن ذكر)  
 أى لقاضى فلا يمين وقوله كاذ كاذ على الترتيب الذى ذكر (قوله أو سافر بها) ولو حدث له في  
 الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه القطاع فطر حيا بجمعة ليحفظها فضاغت ضمن وكذا لو دنفها  
 خوف ظنهم عند قبائلهم عليه ثم أشل موضعها اذا كان من حق ان يصيرتى تؤخذ من قصير مضونة على

الرض عن النزول (فان لم يفعل) أى لم يردھا ولم يوص بها لمن ذكر كاذ (ضمن ان يمكن) من ردها أو الاصل ما سافر بها أم لا  
 لانه عرضها للنفوت اذا لوارت بعدت ظاهر اليسو بدعيها لنفسه وحز السفر دون حوز الحضر بخلاف ما اذا لم تكن كات مات فجاء أو  
 نسل غيلة أو سافر بها لجزء عن ذلك

أخضعها شرح مر (قوله وحل ذلك) أي محل قوله فإن لم يفعل ضمن (قوله فلا يضمنه) لانه ودية  
عنده (قوله بخلاف سائر الأسماء) فإن الواحد منهم يضمن بالموث وألسر إذا لم يوص بهما في كلام  
حج أن أحد الأسماء إذا ترك الواجب عليه بصرفه ما من مجرد نحو المرض حتى لو تلفت باقة في صرته  
أو بصحته ضمن زى وحل واعتمد مر عدم الضمان وعبارته ومحل الضمان بغير إصاء وإبداع  
إذا تلفت الودية بعد الموت لا قبله لأن الموت كالسفر فلا يثبت الضمان إلا به وهذا المعتد (قوله  
أمنيا) أي في نفس الأمر فظن الأمانة لا يكتفي لو تبين خلافه حل (قوله بخلاف ما إذا أعلم بها أمين) أي  
وكان الموضوع حرز التلها كما قاله للماوردي والأضمن حل وقوله براقبها ولم يره إياها مر برامى  
(قوله فشرطه) أي شرط اعلمه (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا  
ضرر عليه ولا مشقة لا تحتمل عادة لثله ويستثنى من ما وقع في خزنة الوديع حتى يرق في دار لنقل أسفنه  
فاحترق الودية لم يضمن لأن أسكنه إخراج الكل دفعة أي من غير مشقة لا تحتمل عادة لثله أو كانت  
فوق فنجاحها وأخرج ماله الذي تحتها وتلفت بسبب النجحة كما استوجبه حج كما يمكن فيها الأوداع  
فبادر لنقل بعضها فاحترق ما نأخر نقله حل أي وكان يمكنه نقل الجميع مرة واحدة قال قول على  
الجلال ولا يصدق في دعوى عدم التحكك الابنية (قوله أوترك لبسها) قال في الكافي لو أودعه بهيمة  
وأذن له فركوبها أو ثوبا أو ذنبا في لبسها فهو إبداع فاسد لانه شرط به ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل  
الركوب والاستعمال لم يضمن أو بعده ضمن لانها عارة فاسدة دميري فهما عقدان فاسدان وفي كون  
الأذن شرطاً نظراً وعبرة مر وكذا عليه لبسها بنفسه إن لاقى به عند حاجتها بأن تعين طريقاً لدفع  
الحدود بسبب عيوب ربح الأذى بها ثم إن يلحق به لبسها أو لبسها بنفسه يلقى به بهذا القصد بقدر الحاجة مع  
ملاحظته كآمال الأذى فان ترك ذلك ضمن ما لم يره نعم لو كان بمن لا يجوز له لبسها كسوء برجم  
يعمدن يلبس بمن يجوز له لبس أو وجده ولم يرض إلا بالآجرة فالآجرة الجواز بل بالسبب ولو كانت  
الشياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضي زمن يقابل بالآجرة فالآجرة أن له رفع الأمر للحاكم كي يرض  
له آجرة في مقابلة لبسها إذا يلزمه أن يبدل منفعته عما كان حارزاً له وقوله بأن تعين طريقاً للحل قال حج  
ولا يضمن نية نحو اللبس لأجل ذلك والأضمن به وبوجه في حالة الاطلاق بأن الأصل الضمان حتى  
يوجد صارف عرش (قوله لذلك) أي للثوب أو اللبس (قوله وقدم عليها) فان لم يعلم بها كأن كانت في  
صندوق فلا ضمان إن لم يعطه المفتاح والأضمن مع العلم فان لم يعطه المفتاح جاز له الفتح حيث علم ولا  
يجب حل وعبرة مر والأوجه أنه أن أعطاه المفتاح لزمه الفتح والإجازة وإضاعة المال أغلغرم  
إذا كان سبباً فعلاً لا تركاً زى ولو لم يدفع نحو اللبس باللبس بنفسه في قيمتها ناقصاً فاحتاق به  
مع ذلك كما هو مقتضى إطلاقهم أو تعين بيعها ولو قيل تعين الأصل لم يبعد ولو غافم من نحو التشرأو  
اللبس ظالماعلياً ولم يتسددفها للمالكها تعين البيع لأن الحاكم أن وجدوا لا شهدوا وأدعه برامى  
ووقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر باعه بأذن الحاكم فان لم يجده تولى بيعه وأشهدوا لم يجزم  
يفعل ذلك إلا بآجرة راجع القاضى ليقترض على المالك (قوله أوترك بخلقه دابة) أي مدة عوت منها  
فيها غالباً يقول أهل الخبرة وأن ماتت بذلك لم يضرها ذلك في شبهة بخلاف موتها قبل تلك المدة مالم  
يكن بها جوع سابق وعلمه فلو كان بها جوع سابق علمه ضمنها وقيل يضمن السقط ومثل ذلك ما إذا  
ترك تسيرها فقدر انتدفع به زمانها حل فان لم يعلم بالجوع السابق فلا ضمان هنا أصلاً بخلاف ما يأتي  
في الجانيات في إذا كان إنسان جوع سابق ومنعه الطعام فإنه يضمن نصف الدية إذا كان جاهلاً بالجوع  
السابق ويعرف حيث مات بالدين ويبرق بينهما بأن الوديع أمين والجاني متقدم أول الأمر زى

ومحل ذلك في غير القاضى  
أما القاضى إذا مات ولم  
يوجد مال اليتيم في تركته  
فلا يضمن وإن لم يوص به  
لانه أمين الشرع بخلاف  
سائر الأسماء ولعموم ولانه  
قاله ابن الصلاح قال وإنما  
يضمن إذا فرط قال السبكي  
وهذا صريح منه بأن عدم  
إصائه ليس بتريط وإن  
مات من مرض وهو الوجه  
وقد أوجبه في شرح  
الروض (وكان بدنها  
موضوع) يسافر ولم يعلم بها  
أثبتنا فيها لانه عرضها  
لشئ بخلاف ما إذا أعلم  
بها أثبتنا راقبها وإن لم يكن  
الموضع لأن اعلمه بمنزلة  
إبداعه فشرطه فقد القاضى  
وكلام الأصل يقتضى  
اشتراط السبكي وليس مراداً  
(وكان لا يدفع متلفاتها)  
كثر كنهية ثياب صوف  
(أو) ترك (لبسها) عند  
حاجتها فذلك وقد علمها  
لأن الحدود يدفعها وكل  
من الهواء ويعوق رائحة  
الأذى به يدفعه (أو)  
ترك (عقد دابة) يكون  
اللام لانه واجب عليه لانه  
من الخلف

(الإنهاء) عن التوبة واليبس والعاف فلا يضمن كالأول أن تلف الثياب أو الدابة لكنه يضمن في مسألة الدابة لحزمة الروح الصريح بقوله لا إنهاء من زبادي في الأولين (فان أعطاه) المالك (علف) بفتح اللام (علفها) في الدابة أو وكيله ليعلفها ويربدها (فان قعد ما راجع) (القاضي) ليقترض على المالك (٢٩٥) أو يورثها ويصرف الاجرة في مؤنتها

أو يبيع جزأها كما في علف القطة (وكان تلفت بخلافه) حفظ (مأمور به) كثر له لا ترفع على الصدوق الذي فيه الوديع (فرقد وانكسره) أي يتغله (وتلف ما فيه به) أي بانكساره تخلفه المؤدية للتلف (لا) ان تلف (بشيرة) كسرة فلا يضمن لان رقده عليه زيادة في الحفظ والاحتياط ثم ان كان الصدوق في صحراء فسرت من جانيه ضمن ان سرت من جانب لوم يرقد على الصدوق لرقده (ولان) نهاده عن قطين) كان قال له لا تنقل عليه الا قفلا واحدا (فأفضله) أو نهاده عن قفل فاقفل فلا يضمن لذلك (ولو أعطاه دراهم يسوق وقال احفظها في البيت فأخربها عنز أو) قال (اربطها) بكسر الباء أشهر من ضمها (في كك) أول بين كيفية حفظ فاسمها يده بار بط فيه) أي في كك ضاعت بنحو غفلة) كنوم (ضمن) لتفريطه (لا بأغفاب) لان لا يحز بالنسبة إليه

(قوله لا إنهاء) ويجب عليه أن يأتي الخ كمن يجبر ماله ان حضرا وأيا ذله في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب شرح (قوله والابن) ويجوز ليه عند النهي عنه الحاجة اليه ع ش قال هر ولو ترك الوديع شيئا مما لم يملكه يوجب به عليه وعثر لنحو بعده من العلاء في تضمينه وقتلكه أي الضمان مخفى الملاحقة (قوله ليقترض على المالك الخ) فان عجز القاضي بان لم يتيسر له اقتراض ولا اجرة فباع بضها أو كرهه بالمصلحة والذي ينفقه على المالك هو الذي يحفظها من التعيب لا الذي يضمنها ولو كانت سبعة عند الإبداع فالأوجه أنه يجب عليه علفها بما يحفظ نفسها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد المالك أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع أشهد على ذلك فان لم يفعل فالرجوع في الأوجه نعم لو كانت رابعة فالظاهر وجوب تسريحها مع قفة فلو أنفق عليها لم يرجع ان لم يتعذر عليه من يسرحها معه ولا يرجع وعن أبي اسحق أنه يجوز له أي الوديع نحو البيع أو الإيجار أو الاقتراض كالخاكم وينبغي ترجيحه عند تعذر الاتفاق عليها مطلقا بالذلك شرح (قوله أو يؤجرها الخ) أو لتتويج الاختيار فلا يخالفنا في (قوله على الصدوق) بضم الصادوق قد تنقح حج (قوله وتلف) منه مومعده الضمان اذا تلف بغيره سم (قوله في صحراء) المراد بها غير الحارز (قوله فيه) أي في الجانب ان كان في محوط من ثلاث جهات كالغراب (قوله لا تنقل) من أقل ويصح أن يكون من قفل برماوى (قوله فأفضله) فالوم يقفل عليه أصلا هل يضمن لان مقتضى اللفظ أن يكون القفل مأثورا له أو لا فيه نظر والا قرب بعد الضمان برماوى لان المعنى ان وجدته قفل عليه لا يكون الا واحدا وهو نظير ما دلحفت أنه لا يتسكى فلانا لا لا لكشف فلا يثبت ذلك كذا كروه (قوله فلا يضمن لذلك) ولا نظر في كونهم كونه أغرى السارق الذي علل به القائل بالضمان كافي شرح (قوله) عن المراد به هنا ما كان ضروريا أو قار به اذ ليس منه ما لو جرت عادته أن لا يذهب من حاتوته مثلا لا آخر الثمار وان كان حاتوته حوزا لها برماوى وبعبارة هر لو قاله وهو في حاتوته اجعلها الي يتنكر به أن يقوم في الحال ويجعلها فالوقوف في حاتوته ولم يحملها الى البيت مع الامكان ضمن وهو الوجه ولا اعتبار بانه لا يورث نفسه بقوله سواء كانت خبيثة أم لا (قوله فاسمها بيده) راجع لقوله اربطها في كك وما بعده دليل قوله بار بط فيه (قوله كنوم) ولو نام معه الوديع فضاقت فان كان بحضرة من حفظها أو في محل حرط لم يضمن والا ضمن شرح (قوله بالنسبة إليه) أي الى الغائب (قوله ولا يحملها بيده) بشرط أن يكون مغفيا شوب فوقه والمراد به ما يمشي ماني الصدر وما في الخنب من السبالة شيخنا عن هر واطلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانيه من تحت اصطلاح الفقهاء والفتنسي ماني القفاز الجيب هو نفس طوق القميص في الصباح جيب القميص ما ينفتح على التحرك (قوله لا ان كان الجيب واسعا) وكذا لو كان مقفيا ولم يمل به فقطت أو حصلت بين يني يمل بشعر بانقسط ضمها سر (قوله أما اذا أمسكها الخ) مفهوم قوله بار بط فيه (قوله فان جعل الخيط طرا جالما) هذا ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الأعلى أو كانت في الثوب الأسفل فلا فرق في المشتكين له بشعبارة زى هذا كذا اذا لم يكن عليه الأثوب واحدا ما اذا كان عليه بان وجعلها في الأسفل

(أو جعلها عبيد) بدلا عن الربط في كك لأنه أحزرا لان كان الجيب واسعا غير مزبور فيضمن لسهولة تناوله باليد منه (أو) قال اجعلها (عبيد) ضمن ربطها) في كك لتركه لا احزرا أما اذا أمسكها مع الربط في كك فلا يضمن لانها لم تقع في الحفظ أو امتثل قوله اربطها في كك من جعل الخيط خارجا ضاعت بأخذ

طرار ضمن أو باسترال  
فلان بجهه داخل المسمى  
الحكم وهذا إذا لم يرجع  
إلى بته والأفيل حزره فافيه  
(وكان يمينها كأن) هو  
أول من قوله بان (يمينها)  
في غدير حزر منها) أو  
ينها (أو يدل عليها)  
معناها (ظالم) هو  
أعم من قوله سارقاً أو من  
يصادر المالك (أو لمعها)  
له أي الظالم ولو (مكرها  
ويرجع) هو إذا غرم  
(عليه) أي على الظالم لأن  
قرار الثمن عليه لأنه  
المتولى على المال عدواناً  
ولو أخذها الظالم ففلا  
ضمان على الوديع (وكان)  
يتبع بها كسب وركوب  
لا لعنر) بخلاف ما إذا  
كان لعنركه لم يدفع دود  
وركو به بلح (وكان)  
بأخذها من محلها (لينتفع  
بها) وإن لم ينتفع لم يصبه  
بذلك ثم إن أخذها لذلك  
ظاناً أنها لمسكوك لم ينتفع بها  
لم يضمنها للعنر مع عدم  
الانتفاع ولو أخذ يمينها  
لينتفع به ثم رده أو بدله  
ضمنه فقط (لا أن نوى  
الأخذ) لذلك ولم يأخذ  
لأنه لم يحدث فعلاً بخلاف  
ما لو نواه ابتداء فانه يضمن  
(وكان يظلمها) بمال ولم  
تجبر بسهولة عنه بنصوصه

فلا ضمان مطلقاً (قوله طرار) أي شرطى من الطر وهو القطع (قوله ضمن) لأن في الربط خارجاً  
أغراء الطرار عليها سهولة القطع وأصل عليه حيث أخذ واستشكله الرافى بأن المأمور به مطلق الربط  
وأوجب منع أن المأمور به مطلق الربط بل الربط المتضمن للحفظ وهو في كل شيء يحبه فيختلف  
بالنظر للطرار وغيره أم هر ملخصاً (قوله أو باسترال فلا) أي إذا احتاط في الربط سرى أي  
وكانت تقيلة يحس بها أي ثأبها ذلك إذا وقعت والأضمن لأن وقوعها يدل على عدم الحكم الربط بخلاف  
التقيلة حل (قوله بان الخ) لأن أنواع الشياخ كثيرة منها أن تقع دابة في ملكه كوضع راع أو دودع  
فيترك تخليصها مع تمكنه من بلا كبر مشقة أو يترك دبحها مع تعذر تخليصها فموت فيضها ولا  
يصدر في ذبحها ذلك إلا بئنه كأي دعواه خوفاً لجأه إلى إبداع غيره والذي يشبه أنه إن كان ثم من  
ينهد على سبب الذبح وركبه ضمن والأفلا لعنره لأن قوله ذبحها لذلك لا يقبل ومنها أن ينم عنها لأن  
كانت برحله ورفقته حوله أي مسبقه فإين إذا لم تصير بالنوم حيث شرح هر دوش (قوله أو يدل  
عليها) قال حجر وقضية المتن ضاهه بمجرد الدلالة وإن تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المتعمد  
الشيخ وغيرهما لا يضمن إلا إن أخذها الظالم حل و يفرق بينه وبين ماصر في ترك العنر فأخبر  
لأنه لا يثبت عدواناً لأن من ذنبك في سبب لاذهب عنها الكلي بخلاف الدلالة لا تدخلها  
في ضامه حل (قوله معنا محلها) بخلاف ما إذا لم يضمن كقوله عندي ودعة فلا يضمن بهذه الدلالة  
مالم يبه المالك عن الله إلا على ما لا يضمن مطلقاً كأي حل (قوله أو يصادر المالك) أي بإرضه  
ويطعم في الأخذ من ماله ومن كلام الأصل (قوله أو يسلمها) ولودع لمفتاح نحو بينه دفعه  
لآخر فتح وأخذ المتاع لم يضمنه لأنه إنما التزم حفظ المفتاح لا المتاع ومن لم يلو التزمه ضمنه شرح هر  
وقوله من لم يلو التزمه ضمنه أي حفظ الامتعة كأن استخفظه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالزم  
ذلك وظاهره وإن لم يبره الامتعة ولم يسلمها وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخفاء إذا استخفظ  
على الكفة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رؤيتهم إليها عر على هر وعقب  
الزبيدي بقوله قلت لا أشكال لأن الصورة أنه تسلل المفتاح كيدل عليه قوله أيضاً وإذا تسلل مع التزم  
حفظ المتاع فهو متسلل للمتاع معنى بل حسا فتمكن من الدخول إلى محله أه وهو غير ظاهر ويجري مثل  
ذلك في باقي أعطى ساكن الحاصل بوكالة مفتاحه للبواب عر (قوله ولو مكرها) إذا لا يؤثر ذلك  
ضمان البشارة هر وقال شيخنا العزى لأن ذلك من باب خطاب الوضع ويفرق بين هذا وبين  
عدم فطر المكركه كما مر بان ذلك حق الله ومن باب خطاب التكليف فأثر فيه الإكراه وهذا حق أدى  
ومن باب خطاب الوضع حل (قوله لم يدفع دود) أي مثلاً يصدق في إرادته يمينه برماوى (قوله ضمت  
فقط) أي إذا تميز البذل والأضمن الجيع إذا وضعه على المودع بخلاف ما إذا رده يعينه لم يضمن إلا لأخوة  
فقط سواء تميز أم لا بش وبعبارة حل وإن رده له إلا بالملك المالك إلا بالدفع إلى يمينه برماوى  
ضاهه ثم إن يمينها ضمن الجيع يخلط بالدعوة بمال نفوسان يمينها فالباقى غير مضمون وقوله فقط  
أي مالم يرض خناً أو يكسر فقلاً والأيضون الجيع وهذا بخلاف حل خيط شبيه فم الكيس أرزبه  
القاش لأن القصص الربط منع الانتشار لأن يكون مكفوف عن المودع ومن لم يوسع المودع علان  
على بقاء الربط على ما هو عليه كان كالمثل مثل فض التزم بنش نحو دراهم مدفونة أو دعهه أن يهلك  
الحرز زى ملخصاً (قوله لا أن نوى الأخذ) أي في الائنة أخذاً ما بعده (قوله لم يأخذ) فإن أخذ  
صار ضماناً من حين التية هر وبرماوى وقيل من حين الأخذ و يبنى على ذلك أنه إذا كانت قبض  
حين التية كفرضها (قوله ابتداء) أي حين أخذها من مالكها (قوله وكان يظلمها) أي عينا

(ولو خلطها بمال الوعد) بخلاف اذا تميزت بسهولة ولم تنقص بالخلط (وكان يجمعدها أو يؤخر تخليتها) أي التخليه بينها وبين مالها  
(بلا عنر بمطلب مالها) لما اختلف مالو يجمعدها أو يؤخر تخليتها بلا طلب من مالها وان كان المجدد أو أخر التخليه بحضرة لان اخفاها  
انتم حفظها و بخلاف مالو يجمعدها بعنر من دفع ظالم عن مالها (٢٩٧) ومالو أخر التخليه بعذر كسلاة وخرج  
بشخليتها حلها اليه فلا يلزمه والتقييد بعدم العذر

(قوله ولم تنقص بالخلط) بخلاف ما اذا كانت تنقص بالخلط كان خلط ذهابا بفضة فان الذهب ينقص بذلك (قوله بلا عنر بمطلب) راجع للجدد وتأخير التخليه (قوله بلا طلب من مالها) أي وكان هناك طلب من اجني لاجل قوله آخر لانه لا يقال آخر الا ان كان هناك طلب شيخنا (قوله كسلاة) عبارة مر بخلافه لنحو طهر وسلاة وأكل دخل وقتها وهي أي الوديعة بغير محله وملازمة غريم ولولا لزمن العذر كنفرا عتسكاف شهر متابع واسلم بطول زمنه فالوجه انه يلزمه تركيل أمين بردها ان وجدوا الايب للحاكم لجردها فان ترك أحد هذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فيصدق في دعوى ردّها) وأقضى ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى تسليم ما جابه لمتأجره على الجباية كوكيل ادعى تسليم الجن لو كنه شرح مر بخلاف جاب وقضاة غيرنا ظره كواقفه ادعى تسليم ما جابه لناظره لا يصدق لانه لم يأنه اه مر قال الجلال البقيني قدوهم انه لو ادعى التخليه لا يقبل وليس كذبت بل دعواه التخليه مقبولة قال خليل بينها وبين المالك فأخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين أن يقول ردتها على المالك بنفى أو بركيل ووصلت اليه أو خليت بينها وبين المالك فأخذها الكل سواء في قبول قوله ولم أر من نهر في ذلك كذا في حواشي الجلال البكري عن الروض شوري (قوله على وارثه مؤتمنه) أي بعد موته (قوله أو ادعى وارثه الخ) أمالو ادعى وارث الوديع ان مورثه ردّها على الموعد أو أنها تلفت في يد مورثه أو يد قبل التحك من الردم غير نفيط فيصدق بيه لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم النفيط حج سول وقد نسل عن عمر دفع لأخر ما بلغا بحضرة جماعة ولم يبين له هل هو قرض أو وديعة ثم انه دفع ذلك المبلغ لصاحبه بغير بينة فهل يقبل قوله فأجاب بان القول قول المالك انه قرض بينه وبينه فيصدق في عدم ردده عليه (قوله مطلقا) أي من غير تقييد بسبب ولا يلزمه بيان السبب ثم يلزمه الحلف أنه تلفت بغير نفيط منه ولو نكل عن الامين على السبب اتلفي حلف المالك أنه لا يلزمه وغرمه البذل شرح مر (قوله كسرقة) أي وغصب ثم يظهر حله كأفاده الاذرى على ما اذا ادعى نوعه في خلوه والاوطاب بينة عليه شرح مر (قوله فان عرف عمومه) أي ولم يحتمل سلامة الوديعة كقوله ابن المقرئ شرح مر والظاهر أن هذا معنى قول الحنف لم يثبتهم (قوله ما لو انهم) بان احتمل سلامتها شرح مر (قوله بخلاف نظيره من الزكاة) أي فيما لو طلب من المالك دفع الزكاة فأدّى تلف المال بسبب ظاهر كحرق ونهب وانهم فانه يحلف بذهب شيخنا (قوله فانه علقته) ليس خاصا بهذه الصورة بل عام في جميع صور التلف وعبارة في الزكاة ولو ادعى المالك تقبل المال فكوديع لكن العين هانسة (قوله عملا بالاصل في الباين) أي لان الاصل هنا بقاء العين وفي الزكاة عدم شغل الدمة حل (قوله فان جهل السبب) أي لم يعرف هل وجد سرقى مثالا (قوله فان نكل عن العين الخ) راجع لجميع الصور من قوله وحلف الوديع الى هنا (قوله والتصدق للذكور) فأضاف ان يقال كل من ادعى التلف صدق ولو غابا ومن ادعى الرد فالتكديده بضمان كالاستلام لا يقبل قوله الا بينة وان كان أميناً فان ادعى الرد على غير من اتهمه فكذلك

(٢٨ - (يجزى) - ثلث) فيحلف رجوا بخلاف نظيره من الزكاة فانه يحلف بذهب كاسم عملا بالاصل في العين (فان جهل السبب الظاهر (طوب بينة) وجوده ثم يحلف أنها تلفت به) لا احتال أنها تلفت به فان نكل عن العين حلف المالك على ان العلم بالتلف واستحق والتصدق للذكور ويجزى في كل أمين كوكيل وشريك الا المرنه والمتأجر فيصدقان في التلف لافي الرد بل التامين في التلف يجزى

أولى من انما صدق بحجة الامم كثرى والمرهين عى على مر (قوله في غير الامين) كالغاصب مر  
(كتاب قسم النبي)

ذكر هذا الكتاب عقب الودية لان ما تحت أيدي الكفار من الاموال ليس بطريق الحقيقة بل  
للمؤمنين فهو كودية سبيلها الرادى بالكها زى لمخصوصا عبارة شرح مر وذكر هذا الكتاب هنا  
كأنه المصنف نسب من ذكره عقب السير لانه قد علم ان ما تحت أيدي الكفار من الاموال ليس لهم  
بطريق الحقيقة فهم كودية تحت بدمال لغيره سبيلها الرادى به ولهذا ذكره عقب الودية لما تيسر لها  
لا يقال بل هم كالغاصب فيكون الانبذ ذكره عقب الغصب لان التشبيه بالغاصب وان صرح من وجهه  
لكن فيه تكلف (قوله) ثم استعمل في المبالغة عبارة مر سعى بالمال الآتي لرجوعه اليها من  
استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو اسم المفعول لانه مردود وسعى بذلك لان الله تعالى

خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعتهم فخلقهم فقد عساه وسبيلها أي سبيل ماله الرادى من  
بطيحه اه وقوله وسعى بذلك إلى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية واتجاهه بيان معنى الرجوع اليها  
التي تقدم انه وجه التسمية أي لان وجه التسمية تقدم في قوله سعى بالمال الخ كما قاله الرشدي (قوله)  
والغنية فميلة) والناهنا واجبة الذكر لا يقال فعيل يستوي فيه الذكر والمؤنث لا نقول ذلك اذا  
جرى على موصوفه نحو رجل قتل وأما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب لدفع الالتباس نحو

مردت بجر ع بن فلان وجر عته بنى فلان قلت وهذا باعتبار الاصل والافغنية الآن اسم لبال فهي  
بهذا الوضع مجبذ كالتاء لان اللفظ وضع هكذا شورى (قوله وهو الراج) لرجع للسبيل مال  
الكفار يرموا (قوله) يطلق على الغنية أي لانها راجعة اليها مر وقوله دون المكس أي فهي  
أخص وخالف قل على الجلال فقال وقيل عكس هذا أي تطلق الغنيمة على التي مدون عكس كما في  
قوله لم تحلل الغنائم لاحد قيل الاسلام فان المراد به ما يملك من (قوله) ولم تحلل الغنائم) فهي من

خصائص هذه الامة لقوله عليه الصلاة والسلام اُحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي يرموا ويجوز في  
القول الواقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول وفتحها وكسر الحاء على البناء للمفاعيل  
وهو أكثر شورى (قوله) اذا غنموا مالا أي غير الحيوان حل وأما الحيوان فكان للغنائم  
عش أي دون الانبياء كما في حل في السيرة (قوله) تأخذ أي تحرقه في موضعه يرموا (قوله)  
لانه كالقاتلين) أي كقاتله القاتل وحده فالدفع ما يقال ان تحليه يقتضي أن يشركهم لانها خاصة  
فأما (قوله) لنا) خرج بها اذا اخذته فانه يملكه بقر شيوخنا وسمل (قوله من كفار)  
خرج به ما أخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كصيد دارهم وحشيها فانه كصيد دارنا وكالكفار هنا في  
الغنيمة من لم ينفه الدعوة شورى (قوله) مما حو لهم) بدل احترز به عن مال المسلمين الذي يأبىهم  
أولئك الذين فان عرف صاحبه أعطاه والا فبالمنافع شورى بجملة ما ذكره من القيود وأرى بقائنا في  
المسكن واثنان في الشرح (قوله) أو نحوها) كالنسيئة (قوله) وركاب) بكسر الراء وتخفيف الكاف  
أي الأبل كافر في قوله تعالى من خيل ولراكب أي مركوب من الأبل شيوخنا وهو اسم جمع لا واحد  
من لفظه بل من معناه وهو راحلة (قوله) فهو أولى) أي وأعم فتقول للماء عرف أي من التميم عمة  
لعموم وقوله ولدفع الخ على الدلولية (قوله) فتأمل) قد يفرق بين تأمل وقلنا بل بالاول لما لنا  
كان برده على شيء أو كان يهضعف وأما اذا كان قويا ظاهره فانه يبرعه فليأتمل عى على مر واما  
أمر بالتأمل لان هذا البراد يرد على المنصف أيضا لان قوله بلا إيمان شامل للأخوة ذمرا فقطع مع انهما

(كجزء من عشر نجا قوما  
جلا) أي تغرقوا (عنه)  
ولو لم يخوف كفر أصحابهم  
وإن أوهم كلام الأصل  
خلافه (وربك كسر مد وكافر  
معصوم) هو أعين قوله  
وذى (الوارث له) وكذا  
الفاضل عن وارثه غير  
حائز (في خمس) خمسة  
أخماس الآية السابقة وإن  
لم يكن فيها خمس فإنه  
مذكور في آية الغنيمة  
لحمل المطلق على القيد  
وكان عشر يقسم لأربعة  
أخماس وخمس خمس لكل  
من الأربعة القديسين  
معنى الآية خمس خمس وأما  
بعده فيصرف ما كان  
لهم من خمس الخمس لصالحنا  
ومن الأخماس الأربعة  
للرزية كما تضمن ذلك  
قوله (وخمس) أي التي  
لثمة (لصالحنا) دون  
مصالحهم (كثفون) أي  
سدوا (وقضاة وعلماء)  
بسلام تتعلق بمصالحنا  
ككتبة وقراءة والمراد  
أما قضائهم القديس يحكمون  
لاهل التي في مفرام  
فيرزقون من الأخماس  
الاربعة لأن خمس الخمس  
كما قاله الماوردي وغيره  
(يقدم وجوبا (الاهم)  
فلاهم (ولبي هاشم و)

غنيمة فكلما المصنف أيضا يقتضى أنه. الآن يقل هذا المأخوذ فيه إيجاب حكما يتناول مخاطبته  
بنفسه ودخوله دار المصرة أو مشبه بجوارهم للفظه منزلة الإيجاب الحقيقي فيكون غنيمة شيئا  
وشبه في شرحه. وقيل لا يرد على المصنف لأنه جعل الإيجاب شاملا لإيجاب الرجالة فيكون شاملا  
للمذكور وإنما أمر بالتأمل لا مكان الجواب عنه بأن الأصل اقتصر على الجبل والركاب اقتداء بآية  
الحجر (قوله) لكن قد يرد استدراك على قوله أولى وهو وارد على المتن والأصل وفي تعبيره بقدر  
الشارة إلى عدم إرياده ولعل وجهه أن المتبادر من السياق أن المراد بالحصول لنا الحصول قهرا أو مائلا  
حكمه وللهي المذكور بالاختيار منهم حقيقة أو حكما شو يرى وأجيب أيضا بأن المراد ما حصل لنا لا  
مورد عقده والهدية بصورة فلا يصدق نعره الذي عليه. فلا تكون نيا ولا غنيمة كالذي شرح  
به (قوله) فإنه ليس بنبي (الح) بل هو لمن أهدى إليه اه (قوله) في غير الحرب) وأما ما أهدوه  
والحرب قائمه فهو غنيمة لأنه في معنى القتال سول وسيأتي (قوله) وما جلاوعنه) أي قبل تقابل  
الجيشين أماما جلاوعنه بعد التقابل فغنيمة لأنه لا يحصل التقابل كان منزلة حصول القتال فلم يرد حجج  
(قوله) ولو لم يخوف) كان تعبت دواهم سول (قوله) كفر أصحابهم) ولومن كفر آخرين (قوله)  
هو أعين قوله وذى) أشبهه بالمعاهد والمستأن (قوله) وكذا الفاضل (الح) بأن كان الوارث لا يرد  
عليه كأحد الزوجين فإن كان ممن يرده عليه رد عليه الفاضل على الوجه كما لم يشرحه للقول بعبارة  
سول وهل شرط هذا انتظام بيت المال حتى لو لم ينتظم رد الفاضل على الوارث كما في السلم فيه نظر ثم رأيت  
في شرح الفصل المشرح مناسه وإطلاق الأصحاب القول بالرد وبارت ذوى الأرحام يقتضى أنه لا فرق  
بين السلم والكساف وهو ظاهر واعتمد سول أن الرد خاص بالمسلمين (قوله) في خمس) خلافا  
لأنه الثلاث في قولهم يصرّف جيمه لصالح المسلمين شرح به وانظر بماذا يبيّنون عن الآية  
وأجاب بعض علماء المالكية بأن الدفع المذكورين في الآية من جهة المصالح وقدا أخذوا بظاهر الآية فإن  
قاهرها إن جميع التي يصرّف للدكورين في آيته وبدل لنا القياس على الغنيمة بجماع إن كل رابع  
الباسن الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر عن (قوله) وإن لم يكن فيها الخمس) أي  
ذكر (قوله) يقسمه) أي لنفسه أربعة أخماسه لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استحقاتها لها  
عبدالبر وبرمادى فالمراد أنه كان يجوز له أن يأخذ ذلك (قوله) وخمس خمسة) كان ينفق منه على نفسه  
وعيله ويدخر منه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله لا كثرون قالوا وكان له الأربعة  
الأخماس الآية فجعلها ما كان يأخذ عشر أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الروياني  
وكن يصرّف العشرين في المصالح قبل وجوبه وقيل ندب وقال الغزالي بل كان التي عليه لفي حياته وإنما  
خمس بعد موته وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها شرح به (قوله) أي  
سدوا) أي شحنتها بالفرزاة وآلة الحرب والتفوق مواضع الحوف من الأطراف بلاد المسلمين التي تليها  
بلاد الشركين (قوله) وقضاة) وقدر المعطى لكل منوط برأى الإمام سول (قوله) وعلماء) ولو  
أقضا والمراد بالعلماء المشتغلون بالعلم ولو مبتدئين حل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعم من العلماء  
ذيل الوصية عمر بن زب (قوله) الأهم فالأهم) وأهمها سد الثغور لأن فيه حفظا للمسلمين سول  
(قوله) لاقتصاره) ولاهم لم يفرقوه جاهلية ولا إسلاما فلعبت نصروه وذبوا عنه بخلاف في الآيتين  
في كذا يؤذونه والثلاثة الأولى اشقاء ونوفل أخوهم لا يهيم وعبد شمس هو جد عثمان بن عفان سول اه

ثم (الطلب) وهم الماردون بذى القرى في الآية لاقتصاره عشر في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عجم نوفل  
وغيرهم

(قوله) وقلوه أمانو هاشم و بنو المطلب هذا لا يتج للمدعي وهو أنهم للارادون بنو القري في الآية (قوله ولو أغنياء) يصح جوعه للقضاة والمعلماء أيضا فيوافق المتعدشوى برى (قوله كالآثر) ويؤخذ منه أنهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسيأتي في السبر ومن الخلق الآية استواء صغيرهم وعالمهم وضدها وجوب تمعيبهم ولا يقدم حاضر بموضع التي على غائب عنه وبحث الانزهي اعطاء الخشي سكانتي وأنه لا يرقه شي لكن مقتضى التشبيه بالآثر وقف تمام نصيب ذكر وهو الاوجه شرح هر (قوله لانه عطية الخ) أي كالآثر من هذه العطية لامن سائر الخبيثات والافها بأخذ الجسد مع الاب وابن الابن مع الابن حل وبعبارة هر بعد قوله لانه عطية ولإيتاني ذلك أخذ الجسد مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدل بجهتين ومدل بجهة لان التشبيه بالآثر من حيث الجهة لا بالنسبة لكل على انفراد (قوله كأنه هاشمية) أما لير فانه صفة عمه رسول الله صلى الله عليه وآله كافي هر وأما عيان فانه كافي جامع الاصول أروى بنت كزير بضم الكاف وفتح الراء وسكون اليا، وبلزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلف اه فام عيان ليست من بني هاشم في كلام الشارح مساعة اه عشي باختصار وقال زى وهر ولأرد على كلام الشارح ان من خصه أن أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كان به رقيقة عيان وأما بنت بنت زيب من أني العاص لان هذين مائصين أي فلو فرض أنهما عاشا كائنتا يتحققان فلا فائدة لذكرهما وإنما أعقب أولادهما لمتن على وهم هاشميون أيا (قوله واليتاني) فائدة ذكرهم هنام شمول المالكين لهم عدم حوائهم وأفرادهم فحس كامل شرح هر واستشكل جمع اليتيم على يتاني مع أن اليتيم فعل والفعل يجمع على فعل كريض ومرضى وقيل وقلى قال صاحب الكشاف فيوجهان أحدهما أن يقال ان جمع اليتيم يجمع على يتاني كسائر وأسرى وأسارى فيكون يتاني جمع الجمع والثاني ان جمع يتاني يجمع على يتاني لان يتاني جار مجرى الاسم نحو صاحب وفارس ثم قلب اليتام يتاني كندهم وتنداي ويجوز أيضا يتيم وأيتام كشرير وأشرف كذا في المنتخب اه من تفسير الرازي شوى برى (قوله ما) وكذا بشرط الاسلام في ذوى القربى والمالكين وابن البيل لما ذكر من التعليق فلو أسرقوه مناعن الجميع لكان أولى (قوله لأبائه) أي موجود وهوشامل لولداتها واللقيط والمنني بلعان لكن اللقيط نفقته بيت المال بشرط الاتفاق هنا الحاجة وبعبارة بعضهم هوأى اليتيم ولسمات أبوه والأولى أولى عند شيوخنا حل وبعبارة سول ينسرج في تفسيرهم اليتيموه الزنا واللقيط والمنني بالعمان ولا يسمون أيتاما لان نال الأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يغير أبوه والمنني بالعمان قد يسلطه نأبيه ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتام ويرجع على أباه اللقيط والمنني بالعمان اذا ظهر لمأب وكان بحيث تلزمه نفقتهما وبعبارة حجج وبدخل فيه ولداتها والمنني لاللقيط على الاوجه لانما يتحقق فقد أيسره على أنه غني بنفقته في بيت المال (قوله وان كان له أمه) أي لم يجب نفقته عليه لفقراء أمالو وجبت نفقته عليه فليس يتأبراموى وبعبارة الرشيدى على هر هذا غلبة في نسبتها ليس الامم معلوم أنه لا يعطى اذا كان الجسد غنيا وبه صرح زى أيضا (قوله واليتيم في الطيور من فقدا بأمواله) له بالنسبة لنحو الحامم بخلاف نحو السليج والازدهان المشاهدان فرخهما لا يقتدر الا لام رشيدى وقوله فان المشاهد الخ فيان المشاهد علم احتياج الارز والسليج اليهما اه (قوله ومن فقداه فقط) الانسب تقديمه على قوله واليتيم في اليتام (قوله ولما كين) ويصدق مدعى المسكنة والفقير بلاينة ولا يبين كافي حجج وان أمه هو كذا ابن البيل ولا يصح مدعى اليتيم أو الفقرة الابينة خط وكذا لا بدق ثبوت الاسلام والغزو من البينة (قوله)

وقوله أمانو هاشم و بنو المطلب فثنى واحد وشبك بين أمانو هاشم وأمانو هاشم فيقولون (ولو أغنياء) للخيرين السابقين ولأنه أعطى الناس وكان غنيا (ويفضل لذكر على الآثر) كالآثر) فله سهمان ولما سهم لانه عطية من الله تعالى تستحق بقرابة الاب كالآثر سواء الصغير والكبير والبررة بالانتساب الى الآباء فلا يسلق أولاد البنات من بني هاشم والمطلب شيأ لانه يسلق الزى وبن عيان مع أن أم كل منهما كانت هاشمية (واليتاني) للآية (الفرار) لان لفظ اليتيم يشرع بالحاجة (ما) لانه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاخص بنا كسهم الصالح (واليتيم صغير) ولو أوى تخبر لآيم بعد احتلام روله أبو داود وحسنه النووي لكن ضعفه غيره (الأبائه) وان كان له أمه وجدا ليتيم في اليتام من فقداه وفي الطيور من فقداه وأمه ومن فقداه فقط من الآدميين يقال له منقطع (ولما كين) العادقين بالفرار (ولابن السبيل) أى الطريق (الفتير) سناذ كورا كانوا أو أمكا للآية



بهم أمّا وسيأتي بيان الصنفين وبيان الفقر في الباب الآتي ويجوز أن يجمع لساكنين بين الكفارة وسهيمهم من الزكاة والخمس  
 يكون مائة مثلاً أموال وإن اجتمع في أحدهم مائة مسكة أعطى بالتم فقط لأنه وصف لازم للمسكة زائلاً للإمام السوية والتفصيل  
 بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من يادى (ويعلم بالإمام) ولو (٣٠٩) بانه الاصناف (الأربعة الأخيرة)

بالاعطاء وجوبا لعدم  
 الآية فلا يخص الحاضر  
 بموضع حصول الشيء ولا  
 من في كل ناحية منهم  
 بالحاصل فيها ثم لو كان  
 الحاصل لا يسد مسدا  
 بالتعميم قدم الاموج ولا  
 يعم الضرور ومن فقد من  
 الأربعة صرف نصيبه  
 للباقي منهم (والاخص  
 الأربعة للمرتزة) وهم  
 المرصدين للجهاد بتعين  
 الامام لمعمل الاذنين به  
 بخلاف المتلوق فلا يعطون  
 من الشيء بل من الزكاة  
 عكس المرتزة كما سيأتي  
 ويشرك المرتزة في ذلك  
 قضيتهم كاسر وأئمتهم  
 ومؤذونهم وعلمهم (فيعطى)  
 الامام وجوبا (كلا) من  
 المرتزة وهو لازم بقدر حاجة  
 بموته) من نفسه وغيرها  
 كزوجاته لينفخ للجهاد  
 ويراعى في الحاجة الزمان  
 والمكان والرخس والغلاء  
 وعادة الشخص مروة  
 وضداه ويزاد ان زادت  
 حاجته بزيادة ولد أو  
 حدوث زوجة فاحسب  
 ومن لا عياله يعطى

مع مائة) أى من قوله لأنه مال انعموه حل (قوله أعطى بالتم فقط) وعبارة مر أعطى من سهم  
 الباقي لمن سهم المساكن وهو أظهر (قوله لأنه وصف لازم) أى لأنه في وقته وزمنه يتحيز  
 انفسا كقوله والمسكة زائلة أى يمكن زوالها في زمنها ووقتها وفيه ان المسكة شرط للملك فكيف  
 ينصواعطاء البيت بدونها حل ويجب بان المسكة وان كانت شرطا له الان للملاظ في الاعطاء  
 جهة البيت فقط وان كانت المسكة لازمة لانها لم تلاحظ شيئا وعبارة الشورى قوله لأنه وصف لازم  
 أى للمطابق لانفسا كقوله في زمنه وقبول البالغ بخلاف المسكة تندفع بالغير أى في زمن وقته هذا  
 الفرقان الغايز اذا كان من ذوي القرى لا يأخذ بالزور بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعي قسم  
 العقدان ثم يأخذ بهما واتضح كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسيأتي في الشارح قبيل فصل  
 يجب استيعاب الاصناف والفرق بين الزور والمسكة أن لا اخذ بالزور والحاجتاو بالمسكة حاجة صاحبها  
 قال حنبل ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالزور اهـ من لدوا لاجتماع فيه من قرابة أعطى بالقرابة فقط  
 لان البيت عارض ولو اجتمع فيه مسكة وكونه ابن سبيل أعطى بأحدهما اهـ (قوله الاصناف  
 الأربعة) أى جميع أحدهم مر (قوله فلا يخص الحاضر) بل الغائب كذلك حيث كان من أهل  
 ذلك القلم الذى وقع فيه الشيء فيقسم ما في كل أقلم على مكانه وليس المراد أن ينقل ما في كل أقلم  
 إلى كل القلم بل (قوله والاخص الأربعة) لولم يتف بهم وهم فقراء جز اعطاهم من سهم  
 رسول الله ﷺ بحرية وقوله المرتزة سموا بذلك لطلب أرزاقهم من الامام من مال الله تعالى  
 يبارى وقوله وهم المرصدين سموا بذلك لانهم أرسدوا أنفسهم للذب عن دين الله تعالى وطلب الزور  
 من ماله شرح مر (قوله كزوجاته) ولو كانت الزوجة ذميمة على المتمدشورى ولو أربعا (قوله ان  
 كان بمن يضم) لعل المراد الآن لأن يتأهيه لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتى في النفقات شورى  
 (قوله مطلقا) أى احتاجهن أولا (قوله لانحصارهن في أر بع يؤخذ منه ما يحسنه الأذرعى أنه لو كانت  
 عند أمهات أولا لم يسطع الواحدة عميرة ٥ قلت وينبى أن يعطى على قدر حاجته من سهم وعبارة  
 مر ويعطى لامهات ولأولاده وان كثرن كإقتضاء إطلاقهم خلافا لابن الرفعة لان جلهم لا اختيار فيه  
 (قوله وقيل يملكه) هو المتمد فائدة الخلاف أن له أن ينصرف فيه على هذا دون الأول وأيضا إذا قلنا  
 الملك لمسان جهته تسقط عند النفقة فان قلنا الملك لها ابتداء فلا تسقط عنه النفقة عند البرقال  
 الشورى ولو جازها تسقط على الأول أيضا لأنه المقصود اهـ نظير ما اذا ضيفها شخص لاجله وفائدة  
 الخلاف أيضا أنه يورث عنها على الأول (قوله أصوله) أى المسلمين وقوله وزوجاته ومستولداته  
 أى المسلمات كما هو الاقرب في شرح الروض ولا ينافى ما تقدم في قوله كزوجاته من أنه يعطى للزوجة  
 الشيء على المتمدلان ذلك في حياته وذا بعد موته ويرى بان الاعطاء لمن في حال حياته انما هو له  
 لأن خلافه بعد موته كما في سهم فان استلمت الزوجة بعد موته فظاهر اعطاها لانتهاء علة المنع  
 من الكفر شرح مر (قوله وبهاته) أى المسلمات (قوله إلى أن يستفتوا) يقتضى أن الزوجة

منها ليس يحتاجه للقتال معه أو لختمته ان كان من يخدم ويعطى مؤنته ومن يقال فارسلوا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه  
 للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقا لانحصارهن في أر بع ثم ما يدفع إليه زوجته وله الملك فيه لما حصل من  
 الف رجل يملكه هو ويصير اليها من جهته (فان مات أعطى) الامام (أصوله وزوجاته وبناه إلى أن يستفتوا) بنحو نسكاح  
 ولز (وبنيه)

الى أن يستقروا) بكسر أو قدر: على الغزوة في أحد اثلاث اسم في الدين أو أئمة والاقطعوه كرسك الاصول من زيادته. يرى زويان  
والاستغناء فيمن وثق الثابت (٣٠٢) أولى من تغييره بالزوجة وبالكساح فيها بالاشتغال في النبات كالينين

لو كانت من لا يرغب في نكاحها أي ولم تستغن بما ذكر أنها على الموت وهو ظاهر ويقضي أيضا  
أنها لو استغنت من التزوج مع رغبة لا كفاه فيها أنها تعطى وهو ظاهر أيضا وأن نظريته خط سول  
(قوله) أن يستقروا) ثلاثا موضوع الجهاد الى الكسب لقنا يعلم واستند السكينة من هذا أن  
القبض أو التمسك بالدرس إذا مات يعطى بموته مما كان يأخذه ما يقو به ترغيبا في طلب العلم فإن فضل  
شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا نظر لاختلال شرط الوافق فيها لأنهم لا يهتم لايهم المتصف به فنتهم  
معترة في جنب ما مضى كرم البطالة والمنتم اعماهو من لا يصلح إسناده أي فيقررون الآن اه  
وخالف حجج وفرق بين هذا والمرزوق بأن المرزوق محبوب للنفس لا يصعد الناس عنتمني فيكون الناس  
فيه الى العلم اليه والجهاد مكره للنفس فيحتاج الناس في ارصاد أنفسهم اليه الى تألف اه زى  
واعتمد هذا الفرق (قوله) وسن أن صنع ديوانا) التمسك بالوجوب عرش لكن رجح مر في  
شرحه الذب قال عرش عليه ويمكن الجمع بعمل الذب على ما لو استكن الضبط بغيره والوجوب على  
ما إذا لم يكن (قوله) بكسر الدال الخ) وهو فارسي معرب وقيل عرش شرح مر وهو في الأصل اسم  
شيطان يرمي وأصله دزان بدليل جمعه على دواوين فقلت الواو الاولى (قوله) لشفتهم) أخذ اسم  
القرش الذي هو الحيوان البحري لانه لقوته يأكل حيتان البحر أو من القرش وهو التفتيش لانه  
كان يفتش على ذوى الحياض فيكشفهم حل (قوله) وهم ولد النضر الخ) فقرش اسم أولقب للنضر  
الذي هو جسد فهر أبو أيه والمحدثون على أن قرشا هو فهر الذي هو ولد النضر ومن قال الزين  
العراقي في نظم البصرة

أما قرش فالاصح فهر • جاءها والا كثرون للنضر  
وقيل أنه قصي قيل وهو قول رافضى توصله الى أن كامن في بكر وعمر ليس قرشا لأنها  
انما يجتمعان معه (قوله) بدقصي فكأن ما متهم بالطله حل (قوله) أحدا أجداده) وهو الثاني عشر  
من أجداده زى وقد نظمها بعضهم بقوله

محمد عبدالله مطلب هاشم • مناف قصي مع كلاب فصرة  
فكعب لؤي غالب فهر مالك • كذا النضر يحمل كنانة بن خزعة  
فدركة الياس مع مضر كذا • زرار معد بن لعدنان أئمت

(قوله) جداه الثاني) بدل من هاشم وقوله عبدالله مطلب وقوله عبد مناف جداه الثالث وهو أبو الاربعة  
الذكرين وقصيه جداه الرابع يرادى (قوله) وبني مطلب) ما ذكره بعضهم من أنه أشار بالولو  
الى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم محل نظراء الأوجه خلافا لان كلامه في الاولوية ومعلوم  
أن تقديم بني هاشم أول شرح مر فكان الأولى أن يعبر بالفاء (قوله) شقيق هاشم) وكانوا أميين  
وكانت رجل هاشم ملتصقة بجبهة عبد شمس ولم يكن زعما الأبدن وكانوا يقولون سيكون بيننا وبينها  
دم فكان كذلك حل (قوله) لقبوت بنو (قوله) هذا لا يتج تقديمهم على غيرهم وينبذهم في  
مرتبة واحدة فكان الأولى أن يعبر بقوله لاقصاره (قوله) في القسم عليهم من خس الخس كما  
تقدم (قوله) فبني عبد شمس) اعطاهم هاشم من جلة التي لقيام وصف بهم يستحقون من

من بني عبد المطلب أفاده حج وقوله لانه سئل أي عماسي أي من تقدم الأقرب  
فالأقرب لان الخ (قوله) هذا لا يتج تقديم الخ) بما تقدم من كون الحديث جوابا لسؤالهم فبعد التسوية تقديمهم على غيرهم لكن  
لا يخفى أن ذلك بموتة تأمل

(وسن أن صنع ديوانا)  
بكسر الدال أشهر من  
فصحها وهو دفتر الذي  
يثبت فيه أسماء المرتزة  
وأول من وضعه عمر رضى  
الله عنه (د) أن (بصب  
الكل جم) منهم (عرضا)  
يجمعهم عند الحاجة اليهم  
والرغب فيعمل يحيى فاعل  
وهو الذي يعرف مناقب  
القوم (د) أن (قدم) منهم  
(البان) للاسم (واعطاء)  
لقد أو نحوه (قرشنا)  
لنرفعهم بالتي (عليه)  
فقد أقر بنا لا تقدموها  
رواه الثاني بلنا وابن أبي  
شعبة بإسناد صحيح وسما  
قرشنا لنرفعهم وهو  
نحجمهم وقيل لشدهم وهم  
ولد النضر بن كنانة أحد  
أجداده (د) أن  
(قدم) منهم بني هاشم) جداه  
الثاني (د) بني (المطلب)  
شقيق هاشم لقبوت  
(م) بني (عبد شمس) شقيق  
هاشم أيضا  
(قوله) لان كلامه في  
الاولوية أي فلا يحمل  
كلامه الأعلى الأوجه وإنما  
عبر بالولو لانه سئل ان بني  
هاشم أقربهم عليه السلام  
من بني عبد المطلب أفاده حج  
فالأقرب لان الخ (قوله) هذا لا يتج تقديم الخ) بما تقدم من كون الحديث جوابا لسؤالهم فبعد التسوية تقديمهم على غيرهم لكن  
لا يخفى أن ذلك بموتة تأمل

۳۰۳) (نوفل) اخى هاشم لایه عبد مناف بن قصى (ع) بنی

لكنهم من المرتقة فلا ينافي صوابهم فهاهنا لان ذلك من نفس الجنس (قوله فيد العزى) هو  
نوع بعد مناف يراوى (قوله عبدالدار) وهو اوع بعد مناف ايضا فاولا الثلاثة اولادى يراوى  
(قوله ثم بن زهرة) لانهم احوال النبي ﷺ وقوله ثم بن تميم لان ابا بكر وعائشة منهم يراوى  
(قوله ومكنا) ايم ثم بعد بن تميم ثم بن عذرة بن نجيم ثم بن عاصم بن الحرث  
يراوى (قوله الانصار) جميع ناصر كعاصب وصاحب اوجع نصير كاشراف وشريف وهو جمع قاة  
وتنفسك لان جمع القاة لا يوافق العشرة وهم اوف واوجب بان القاة والكفرة انما ياتيان  
في تكرار الجوع اما في المعارف فلا فرق بينهما يراوى (قوله الاوس والخزرج) وينبى كافاه  
الشيخ بتقديم الاوس لان منهم احوال النبي ﷺ شرح مر (قوله كذا رتبوه) فجعلوا  
الناس العرب مؤخر عن الانصار وجعلهم مرتبة واحدة فأشار الى خلاف الاول بقوله وجهه الى والى  
يقول الثاني بقوله وفي الحارى الخ عبارة شرح مر وظهره تقديم الانصار على من عداقر يشاوان  
ثم اقرب له ﷺ واستواء جميع العرب لكن خالف السرخسى في الاول والماوردى في  
الثاني (قوله وجهه السرخسى) اى حل قولهم فاستار العرب على من اى على عرب بالعلم وقوله امان  
اى امان في هو اقرب منهم اى من الانصار فيقدم اى على الانصار فاذا كان من العرب فليكن ليسوا  
انصارا من ينسب الى كنانة وكان من الانصار من ينسب الى خزيمه الذى هو فوق كنانة فان المنسوب  
الى كنانة يقدم على المنسوب الى خزيمه وان كان من الانصار فكلما تلقى الذى طاهره تأخير سائر  
العرب اى غير قريش عن الانصار محمول على العرب المؤخرين في القرب عنه على الانصار (قوله وفي  
الحارى) هو معتمد ايضا وان كان مقتضى كلامه التسوية بين سائر العرب اه سم (قوله فالحجم)  
ويتم في العرب والهم بعد القرب بسبق الاسلام ثم الدين ثم السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم اختيار  
الام وقسم السن هنا عكس امامة الصلاة فنظر للاختيار هنا يراوى وهذه هي الزيادة التى في شرح  
الروض وقوله فنظر للاختيار عبارة شرح مر لان الماد هنا على ما به الاختلاف بين القبائل وم على  
ما يزيد به الخشوع (قوله لان العرب اقرب منهم) يقتضى ان في الحجم قربا لى ﷺ وهو  
كنى لان بنى اسرائيل وهم الحجم من يعقوب بن اسحق بن ابراهيم والعرب من اسمعيل والى من  
لنه فالرب اولادهم الحجم شيخنا (قوله وفيها) اى العرب والحجم زيادة وقد تقدمت (قوله  
ولايت) اى ندبا وقيل وجوب ما شرح مر والذى اعتمدته زى تبعا للروضة وجوب ذلك (قوله  
بغير حاجة) اى لا القدر الذى كان يأخذ له لاجل فرسه وقته وما شبه ذلك سول (قوله حيا  
وبنا) تعميم للمؤمن وحاجته بعمدته تجهيزه (قوله بتفصيله السابق) وهو قوله ويرامى في الحاجة  
وقربا للسكان الخ عبدالبر (قوله وان لم يرج برؤه) ولا تنظر المسكن يراوى (قوله لا يرغب  
الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء اولاد الام وطاعة بعمدته لرغبة الناس في العلم وهذا في  
الافاق واما سؤال المصالح فاولاد الام بعده يعطون كما هنا قل على الجلال (قوله ويحى)  
اى وجوب سول وقال حل ندبا وهو مبنى الجهول بدليل كتابته بياض آخره لانه لو كان بنينا  
لفعل الكتب بلوا لانهم من محابوهم قال تعالى يعطى الله ما يشاء وقال تعالى فحقوا آية الليل لكن قال  
فالمصالح محالوه بمحوم نحووا ويحبون فافضل نصح قرأته بكسر الحاء مع فتح الياء بلبناء للفاعل  
ثم بن زهره وغيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجته بموته حيا وبنا بتفصيله السابق (وان لم يرج برؤه) ثلاثا بغير  
وشتوا بالكسب وقول فيكصحيح اعم وأولى مما ذكره (ويحى) ندبا اسم (من لم يرج برؤه)

وان اعطى الاغلاش في ابله وهذان من يادى (وماضل عنهم) أى عن المرتزة أى عن حاجتهم (وزرع عليهم بقدر مؤتمهم) لانهم فلو كان لواحد منهم نصف لاخر ثلث (٣٠٤) اعطاهم من الفاضل بهذه النسبة (وله) أى الامام (صرف بعضه) أى الفاضل

(في شور وسلاح وشيل) ونحوها لانه معونة لهم والفرض من هذا ان الامام لا يبقى في بيت المال شيئا من االى ما وجدته مصر فان لم يجد استاءه بغير باطات وساجد على حسب رايه (وله) وقت عقار في أو يسمه قسم غلته في الوقت (أوثنه) في البيع يحب ما يراه (كذلك) أى قسم الثول أربعة أخسائه للمرتزة وخسبه للمصلح والاصناف الاربعة سواء وله أيضا قسمه كالقول كا شمله الكلام السابق أوّل الباب لكن خسر الخس القى للمصلح لاسيلا في قسمته وما ذكرته من التخيير هو مالى الروضة كالمها واقصر الاصل على الوقت

(فصل في التفتية وما فيها)

(التفتية نحو مال) هو أعم من قوله مال (حمل) من الحربين (مما هو لهم) (بالجفاف) أى اسراع لئلا يعمروا حتى يحصل بركة أو القاطع كما مر ركذا ما تهرموه عند التناهي الضيق ولو قبل شهر السلاح

أو أهدها الكفار والاربعة فاقته بخلاف التلوك بسبب حصولها في دارهم وضرب معسكرنا فيهم وتقسيمها بالحرين هنا وفي أى أولى من تعبدهم بالكفار (فيقدم) منها (السلب) ان ركب غررا) بقيد زده بقولى (منا) حوا كان أو جعلها أو بالغذا كرا أو تفتي (باز الف مقترى) بفتح النون أشهر من اسكانها أى قوته (في الحرب) كان يقتله أو يعميه أو يقطع يده

وهو المناسب لقوله ولا يثبت (قوله وان اعطى) والذي يعطاه كفاية عونته اللائقة به الآن هر قال البرماوى ويفرق الامام أو نائبه أرزاقهم من ثمنه سانية أى ستة أسواشارة أى شهر أو شهر أو غيره ما يحسب ما رادى وليجعل وقت العطاء معلوما يختلف والاولى مرتبة في كل سنة وظاهر كلام ابن القتيلا أنه لا يشترط مسكنه وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (قوله اذلافا في ابله) أى فيقول فيه فاقته وهي نذ كره ليعطى (قوله وزرع عليهم) أى على المرتزة أى الرجال الباقين دون غيرهم من التلوك ومن يحتاجون اليه من نحو القضاة حل (قوله فلو كان لواحد منهم نصف الخ) مثل خط بغير هذا فقال مثال ذلك كفاية واحدا من كفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية الرابع أربعة آلاف فجمعهم ذلك عشرة آلاف فيجعل الفاضل عن ذلك عشرة أجزا فيعطى الأول عشرها والثاني خسها والثالث ثلاثة أعشارها والرابع خساها وكذا يفعل ان زاد اه عن (قوله وقسم غلته) أى أجرته وهو مستأنف لامعطوف على ما قبله لان النص واجب وهو مبتدأ خبره كذلك (قوله يحب ما يراه) رابع الوقت والبيع فقط فكان الانسب تقديمه على قوله وقسم غلته والاصناف الاربعة أى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله وسلاح أى مال كون المصالح وكل من الاصناف الاربعة مستوية فيه لان لكل خسه (قوله السابق أوّل الباب) أى فى قوله ما حصل ثامن كغافر في خمس الخ فانه شامل للمعارو وكان الاول أى يقول أوّل الكتاب لانه الذى ترجم به (قوله لاسيلا الى قسمته) أى لان المصالح غير محصورة فوقفه وصرف غلته أولى من بيعه وصرف ثمنه برماوى وبعبارة شرح هر بل يباع أو يوقف وهى أولى ويقسم ثمنه وغلته اه

(فصل في التفتية وما فيها) أى من الرضى والنفل (قوله حصل لنا) خرج ما حصله أهل القسمين أهل الحرب فليس بغنيمة ولا يزرع منهم سول (قوله والحرب فاقته) لان القتال بالقرب وصار كالحق الموجود صار كأنه موجود بطريق القوة المتلزمة لثقل الفعل شرح هر (قوله بخلاف التلوك بسبب حصولها في دارهم) أى فليس بغنيمة بل فى لانهم جلاوا عنه زى وحل لانه لما لم يقع تلاقم تلوقهم شأنه القتال فيه شرح هر (قوله وضرب معسكرنا) أى خيامنا فلا يكون غنيمة بل فى عى وبرماوى والظاهر ان مفعول المصدر محذوف أى ضرب معسكرنا خيامه والمراد بالمعسكر المعسكره من الحلال اسم الحلال على الحال فى المختار مانضه المعسكر للجيش ومعسكر الرجل فهو معسكر بكسر الكاف أى حيا المعسكر وموضع المعسكر بفتح الكاف فاطلاق المعسكر على الخيام مجاز من اطلاق اسم الحلال على الحال لان المعسكر اسم لموضع المعسكر (قوله فيقدم منها السلب) ولو أعرض عنه مستحقه لم يمسقط حقه لانه متعين له صحيح (قوله غررا) هو ما انطوت عن اعاقبه والمراد هنا الوقوع فى أسر عظيم قيل على التحير (قوله هنا) خرج الكفار فلا سلب له ولذينا أن لا الامام برماوى (قوله وعبد) أى لسل وقوله شيئا أى يشترط أن يكون يقاتل ومثله المراد والحقنى اه برماوى (قوله أو يعميه) هذه العبارة أحسن من قول المصالح أو يفا عيبيه امدة بما لو كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلو قطع يده فى مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انتهاء الحرب فالقياس ان السلب يكون للثاني لانهم هو الذى أزال الممانعة فلو قطع ما اشتركا واشترك جميع فى قتل أو اغتال فالحال لم

أو أهدها الكفار والاربعة فاقته بخلاف التلوك بسبب حصولها في دارهم وضرب معسكرنا فيهم وتقسيمها بالحرين هنا وفي أى أولى من تعبدهم بالكفار (فيقدم) منها (السلب) ان ركب غررا) بقيد زده بقولى (منا) حوا كان أو جعلها أو بالغذا كرا أو تفتي (باز الف مقترى) بفتح النون أشهر من اسكانها أى قوته (في الحرب) كان يقتله أو يعميه أو يقطع يده

أورجلية أو يده ورجله أو بأسره وان من عليه الامام أو أرقه أو فداه بخلاف ما لوراء من حصن أو صف أو قتلها غفلا أو أسعيا لنجيه أو بعد ان هزم الحار بين فلا سلب له انتفاء ركوب الفرار المذكور ٥ والاصل (٣٠٥)

ولما خفنه واحده فقتله آخر فالسبب الاول برماوى **(قوله)** أو بأسره بكسر السين من باب ضرب قال تعالى وتأسرون فريقا **(قوله)** وان من عليه الامام ثم لاحق القتال في رقبته وفداؤه لان اسم السبب لا يقع عليهما شرح مر **(قوله)** أو أسيرا لغيره لانه أى الغير كفى شره بالامر من **(قوله)** أو بعد ابرز الحار بين أى قتله بعد ان هزمهم والحار بون غير متحيزين للقتال أو الى ثمة ما اذا تعجزوا قتال أو فتخك القتال باقى حقيهم قاله الامام بخلاف ما لو قتل واحدا بعد ان هزم مع بقاء غيره فانه ينتج سلبه عن **(قوله)** خير من قتل هذا ليس من كلامه **(قوله)** بل هو من كلام أنى بكر رضى الله عنه بحضرته **(قوله)** شيخنا وقال س هو من كلام النبي **(قوله)** ولا ينافيه ان أنى بكر قاله لان النبي قاله في غزو حنين اه وصرح بذلك الجلال الجلى فقال قال **(قوله)** من قتل الحار والقتل يستعمل في حقيقته ويجازه فيشمل من أزيلت قوته وفى قوله قتيلا مجاز الاول والمراد قتيلا يحل قتله نزع النساء والصبيان كما قاله البرماوى **(قوله)** وهو خف أى طوى ليلبس بالساق شرح مر **(قوله)** من سوار وهو ما يجعل في اليد كالنبالة بدليل عطف الطوق عليه **(قوله)** ليرده أى منزلة الذي يمكن فيه وعبرة الخنار رحل الشخص مأواه في الحضر ثم قل لأمتنة السافر **(قوله)** ولو بين يديه الاولى ولم تكن بين يديه عى بان كانت خلفه أو يجنبه لانه التوهم وعبارته شرح مر نقاد أمامه أو خلفه أو يجنبه فقولوه في الروضة كأصلها بين يديه مثال لا قيد فكان الاولى أن يفي بما يذ كراه **(قوله)** اختار واحدة منها بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لأنها كلها كالقتال بها ولان الحاجة الى السلاح أتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الواحد لضياع الاول أو انساكه وأيضاً لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس سم قتلا عن مر خلافاً لانه قالها على الجنب لكن عبارة شرح مر ولو زاد سلاحه على العادة بقياس ما بقى في الجنبية انه لا يعطى الا سلاحاً واحداً وهو الأوجه وقوله على العادة أى بحيث لا يحتاج له عى وضيق ذلك أنه اذا كان معه آلات للحرب من أنواع متعددة كسيف وبنهقيه وخنجر ودبوس أن الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فأنما يعطى واحداً منها وعبرة عى وآلة حرب يحتاجها وهو شامل للعدد وغيره من نوع كسيفين أو أنواع وفضيته اخراجها لا يحتاج اليه وينبى الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وعى عى مر **(قوله)** وسركوب ولو بالقوة كان قاتل راجلاً وعنايه يده أو بيد غلامه مثلاً مر **(قوله)** لجام وهو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الزاكب والمهماز هو الركاب لكن قال في الخنار هو حديدية تكون في مؤخر الرأف عى عى مر والرأف من يروض الدابة أى يعلها لكن على هذا لا يناسب جعله من أمثلة آلة المركوب لانه ليس آلة قلل المراد به الركاب بطريق التمييز **(قوله)** لاحقية وهو الوعاء الذي يجعل فيه الامتعة كالخروج مثلاً قال مر نعم لوجهها وقاية لغيرها وجعلها سوارها وبذل لذلك قول الشارع ولا مشدودة على يده فانه يقتضى أنه لو جعلها خاف ظهرو وقاية له وشدها كانت من السلب **(قوله)** واختار السبك الخ ضعيف **(قوله)** مؤن نحو واللطف أى قدر أسرة مثل ذلك لا يزيد **(قوله)** ثم تحس الباقي والتولى لتلك الامام أو نائبه ولو غزت طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فحكوا في القسمة واحداً أهلاً صحت والا فلا شرح مر

(٣٩) - (بحرى) - نالت تكسب (ن) فيقسم بين أهله كما سرى التي لأية وأعلموا أنما غنمتم من ثمن فيجعل ذلك خمسة أقسام متساوية ويؤخذ

خس رقاع ويكتب على واحدة نداء أو الصالح وعلى أربع للصالحين ثم تدرج بنادق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة خارج مقدراً للصالحين من أهل المجلس على خمسة وهي التي تقدمت في التي. ويقسم بالصالحين قبل قسمة هذا المجلس لكن بعد إفراجه بقرعة كما عرف (والنفل) يفتح القاء أشهر من (٣٠٦) أسكانها (وهو زينة بدفعها الإمام بالجاهد) في قدرها بقدر النفل المقابل لها (من نظر منه) في

الحرب (أمر محمود) كبار تزوج من إقام (أو بشرطها) بالجاهد (من فضل ما يسكنه الحر بين) كهجوم على قلعة ودلالة عليها وحفظ مكن ونجس حال يكون (من مال الصالح الذي سيقتل هذا القتال أو الحاصل عند) في بيت المال فان كان مما ينفق فيذكر في النوع الثاني جزاً كرم وثق وتحمل في الجلالة للحاجة وإن كان من الخصال عنده شرط كونه معلوماً والنوع الأول من النفل من زباني (والأخماس الأربعة) عفاها ومتوسطها (الصالحين) أخذنا من الآية حيث اقتصر فيها بعد الإضافة اليهم على استخراج المجلس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسبهم (بنسبة) إلى القتال (وأن لم يقاتل أو) حضر (لا ينسبهم) وقال كاتب سير لحفا مشتمة وتاجر وعرف (لشهود القتال في الأولى وقتاله في الثانية وأقبح بها جليوس وكيف من)

(قوله خس رقاع) ذكر انقصة هنا بخلاف ما تقدم في التي. لأن الصالحين حاضرون فهم أكثر من الحقيقين بخلاف التي. لأن أهل غائبون برماوى وشورى أى فلا فرق فيه بل الرأى فيه للأمام كفى الرشيدى وعبارته سببه أن الصالحين هنا مالكون للأخماس الأربعة معصرون ويجب دفعها لهم إلا كما رأى فوجب القسمة للزراع كفى سائر الأملاك وأما التي. فأمسره موكول إلى الأمام مالكا فيه معنى فربما للفرقة فيه معنى اه (قوله ويقسم للصالحين قبل الخ) أى بدأ ويستحب أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كما فعل النبي ﷺ وتأخيرا بها فلا غفران العود إلى دار السلام مكره بل يحرم أن يطلبوا تبجيلها ولو بلسان الحال كما بعثه الأرمي (قوله والنفل الخ) وهو لفة الزيادة وشرعاً مذكوره واتخاذ كره قبل الأخماس الأربعة لأنهم مال الصالح الذي هو من جهة المجلس المتقدم في قوله وخس مكنه والنفل مبتدأ خبره من مال الصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجمل اعتراضها معترضة بين المعطوف وهو قوله والأخماس الأربعة للصالحين والمعطوف عليه وهو قوله وخس مكنه. التي (قوله بالجاهد في قدرها) وإن زاد على السهم لأنه موكول إلى نظر الإمام عن (قوله ينسب) من باب يرى كالمصاح والممكن يفتح الميسر كالمصباح أيضا (قوله من مال الصالح) وقيل من أصل الغنيمة وقيل من الأخماس الأربعة مر (قوله أو الحاصل) بلجر عطف على الذي سيف (قوله في النوع الثاني) أى قوله أو بشرطها الخ ع (قوله كرم) أى ربع خمس المجلس الذي للصالح (قوله كونه معلوماً) وهذا واضح في النوع الثاني لأنه الذي شرط فيه فإذا زادة ٧ قبل دفع (قوله عفاها ومتوسطها) فإن قلت ما الفرق بين الغنيمة والتي. حيث جعلتم العاق في الغنيمة كالنفل وفي التي. يشترطه الإمام بين قسمة ووقفه أو يبعه وقسمة منه أو غلته قلت أجيب فافا للرمي بأن الغنيمة حصلت بكسبهم ونظام فلكوها بخلاف التي. فانه احسان جاء اليهم من خارج فكانت للعبة فيه إلى رأى الإمام سم ملخصا (قوله للصالحين) فيه ناليج بمخالفة آفة حقيق من تخيير الإمام بين قسمة على الصالحين ووقفها زى (قوله بعد الإضافة) أى النسبة اليهم في قوله تعالى ما غنمتم من شئ وفيما هذا لا يقتضى كون الأخماس الأربعة مأكلاهم الآن يقال النسبة اليهم تقتضى الملك (قوله من حضر) ولو مكرها على المحصور (قوله ينسب الخ) هذا القيد ظاهر في غير من يرضخ لما يأتي من أن الزمن والأعشى والأقطع يرضخ لهم وإن لم ينو أو لم يقاتلوا كما يؤخذ من شرح هر (قوله كأجبر) أى إذا قاتل وكذا بعده وعبارته المنهاج والأظهر أن الأجبر لسياسة الدواب وحفظ الأمانة والتاجر والمخترع يسبهم إذا قاتلوا وعبارته برماوى كأجبر أى اجارة عين أما أجبر للتمتع يعطى وإن لم يقاتل لأنه كان التزامه من يعمل عنه وينفع للجهاد أو مال السلم إذا استؤجر للجهاد فلا أثر له لفساد اجار ولا رخصته وإن قاتل لأعرافه عنه الاجارة لا أقرب أنه يعطى السلب لعموم حديث اه ملخصا واعطاء أجبر للتمتع عدم قتاله وعدم يتنه له كاهو القرض مشكل فليحرق وانما فدت اجارة السلم للجهاد لأنه محصور الصفين عليه ومثل اجارة الدسة الاجارة الواردة على عمل كخياطة ثوب يعطى وإن لم يقاتل كفى شرح مر لا يمكن أن يكتفى من يعمل تليجو يحضر (قوله وانهم) خرج بقيد ملحوظ تقديره ولو لم ينهم (قوله غير مخترف)

وأخبرهم ليسر المسكر من هجوم العدو ولائح لمن حضر بعد اقتضائه ولو قيل حيازة المال والال من حضور وانهم غير مخترف للقتال واستعجز إلى فدية ولم يعدد قبل اقتضائه فان عاذاستحق من المهرز بعده وضا وشملهم من حضر في الأثناء

حضارية القتال (ولمات  
بعد اقتضائه ولو قبل الحياة)  
للمال (خلفه لوارثه) لان  
الغنيمة تستحق بالانتضاء  
وان لم تكن حيازة بخلاف  
من مات قبل اقتضائه لاشئ  
له الممرفارق موت فرسه  
بان الفارس متبوع والفارس  
تابع (ولما راجل منهم وفارس  
ثلاثة) سهران للفارس وسهم  
له للاثنا ع رواه الشيخان  
(ولا يعطى) وان كان معه  
فرسان (الا لفارس واحد  
فيه فتح) لما روى الشافعي  
وغیره أن النبی ﷺ  
لم يعط الا سبعة الفارس  
وكان معه يوم حنين  
أفراس عربيًا كان أو  
غبيره كبرذون وهو من  
أبواه عجميان وهجين وهو  
من أبوه عسري وأمه  
عجمية ومقرق يضم المسم  
وسكون القاف وكسر الراء  
وهو من أبوه عجمي وأمه  
عربية فلا يعطى لفارس  
كبير وقيل وبغل وحمار  
لانها لا تصلح للحرب  
صلاحية الخيل له بالكسر  
والفر الذين يحصل هما  
النصرة ثم رضى لما روى  
القبيل أكثر من رضى  
البغل ورضى البغل أكثر  
من رضى الحمار ولا يعطى  
فارس لانفع فيه كفهول  
وكبير وهزم وفارق  
الشيخ الهرم بان الشيخ ينتفع برأيه ودعائه فمر رضى له (ورضى منها) أى من الأخصاء الاربعة

ويصدق جينه اذا ادعى التحرف أو التحيز اه ح ل (قوله) ولا تخذل ومرجف) لانه لانية  
لها صحبة فلا يردان شرح م لان قول المصنف وهم من حضرا لم شامل لما فقتضاه انهما  
يعطيان والمخذل من تحت الناس على ترك القتال والمرجف من مرجف الناس ويخونهم ح ل وفي  
عش على م م أن العطف للتصريح والمصباح خذلك ترك نصرته وانما تاه اه وهى تقضى  
التأخير ويشهد للمصباح قوله تعالى وان تخذلوك من هذا الذي ينصركم من بعده الآية لكن من فسر  
المخذل بالذى يكتر الخوف والمرجف بالذى يحصل منه الخوف ولمرة كقوله لا طاعة لنا بهم فيكون أهم  
(قوله) وان حضرا) أى المرجف والمخذل بينه أى القتال بل وان قاتلا شيخنا عز بنى (قوله) خلفه  
أى حق تملكه لما يذكر أن الغنيمة لان ذلك الا بالقيمة واختيار المالك شرح م قال ع ش قوله  
أى حق تملكه أى لنفس المالك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر موقوف لرأيه أى الوارثان  
ثانئلكه وان شاء أعرض (قوله) قبل انتضاءه) أى وقبل الحياة أى ما بعده لم يخطو لوارثه م ل وم  
خلافا ل حيث قال لاشئ له ولو بعد حيازة المال (قوله) للمارس) أى من أن الغنيمة تستحق  
(قوله) وفارق موت فرسه) أى قبل انتضاء الحرب فانه يعطى لها أو ما لومات الفارس قبل القتال فانه  
لاحقه ح ف وبارة م وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذى مات أخرج عن ملكه فى الانتاء  
ولو قبل الحياة بأنه أصل والفارس تابع بخلاف بقاء سهمه للتبوع ورجوعه ومرضه فى الانتاء غير مانع له  
من الاستحقاق وان لم يكن مرجواً والجئون والاعضاء كالوت ولومنا معا احتدل أن لا يستحق واحد  
منهما بمثل أن يستحق الفارس ويكون للوارث لانه تابع فيقتفر فيه ولا يقال اذا سقط استحقاق  
التبوع سقط استحقاق التابع كما فى الروض (قوله) والفارس تابع) أى فيقتفر فى التابع ما لا يقتفر  
فى التبوع (قوله) وفارس) أى وان غصب الفارس لكن من غير حاضر والا فربه كالوضع فرسه فى  
الحرب فوجدته آخره فقاتل عليه فبهم للمالك م وقوله سهران للفارس وان لم يقاتل عليه بأن كان  
م به أو بغيره منها فذلك ولكنه قاتل رجلا أو قسيفته بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب  
لانه قد عتاج إليها شرح م (قوله) فرسان) يضم الفاء وكسرها مع سكون الراء لأن فرسا يجمع  
عليها (قوله) الا لفارس واحد) ولومعارا أو مستأجرا أى ان بلغه سنة ولو فى أثناء القتال وأمكن ركوبه  
يرادى ولو حضرا ففرس مشترك أعطيا سهميه شركة بينهما يحب ملكها هذا ان لم يركبا معا فان  
ركبا وكان فيه قوة الكسر والفرسا أعطيا أربعة أسهم سهران لها وسهمان للفارس والا فسهمان  
لما طاعتم الاوجه أن يرضخ لما شرح م والروض (قوله) فلا يعطى لفارس) أى لا يسهم له  
فلا يقال أن يرضخ له كسائى (قوله) لانها لا تصلح الخ) واستأنسوا بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط  
الخيل الآية حيث اقتصر عليها برماوى (قوله) بالكسر) أى الجرعى العذق والفر أى الفارمنة ولو  
ولم يجوان بين ماسهم له وما يرضخ له كان تولد بين آنان وفرس رضى له ولا يسهم عن (قوله) يرضخ  
له) أى أنه كوراء ورضخ البعير فوق رضى البغل كما فى شرح الروض وهذا محمول على بغير الاصباح  
لكثرة الفرس كالغنى والالا كاللهرى يسهم له وعلى كونه يرضخ له بنفى أن يكون رضى خا كثر من رضى  
القبيل ح ل والمضمنة يرضخ له مطلقا والحاصل أن رضى القليل أكثر من رضى البعير الذى  
لصباح لكثرة الفرس ورضخ البعير الصالح لذلك أكثر من رضى القليل أكثر من رضى  
الفر ورضخ البغل أكثر من رضى الحمار (قوله) وفارق الشيخ الهرم) أى حيث يسهم له (قوله) ثم  
يرضى كين ذلك مع أنه لا نفع فيه فوجوده كالعدم وما الفرق بينه وبين المبدالآقى وما عطف عليه

(المبدئي ومجنون وامرأة وخشي حشر) القتال وفيهم تقع وان لم يأتين السيد والولي والزوج (ولكافر مصوم) هو أهم من قوله  
وقد (حضر بلا أجره وبأن) (٣٠٨) الامام) للاتباع في غير المجنون والحنث وقياسا فيها فان حضر الكافر

حشر ان الامام لم يرضح  
له لانه منهم ولا أهل دينه  
بل يضره ان رأى ذلك  
أو بانه باجره الاجرة  
فقط والصريح محكم  
المجنون والحنث من زياد  
ورضح أيضا على وزن  
وفاء أطراف وتاجر  
وعترف حشر اول بقا  
(والرضح دون سهم) وان  
كافر ساقا (يجهت الامام  
في قدره) بقدر ما يرى  
يفوت بين اده بقدر  
تعميم فربح لقاتل ومن  
قله أكثر الفارس على  
الرجل والمرأة التي تغاوى  
الجري ونقى الطاش  
على التي تحفظ الرجل انما  
كان الرضح من الاخاس  
الاربعة لانه من النية  
مشق بحضور الا أنه  
ناقص فكان من الاخاس  
الاربعة المختصين بالعينين  
الذين حضروا الوقعة  
(درس)

بغير ان الامام لم يرضح  
له لانه منهم ولا أهل دينه  
بل يضره ان رأى ذلك  
أو بانه باجره الاجرة  
فقط والصريح محكم  
المجنون والحنث من زياد  
ورضح أيضا على وزن  
وفاء أطراف وتاجر  
وعترف حشر اول بقا  
(والرضح دون سهم) وان  
كافر ساقا (يجهت الامام  
في قدره) بقدر ما يرى  
يفوت بين اده بقدر  
تعميم فربح لقاتل ومن  
قله أكثر الفارس على  
الرجل والمرأة التي تغاوى  
الجري ونقى الطاش  
على التي تحفظ الرجل انما  
كان الرضح من الاخاس  
الاربعة لانه من النية  
مشق بحضور الا أنه  
ناقص فكان من الاخاس  
الاربعة المختصين بالعينين  
الذين حضروا الوقعة  
(درس)

#### (كتاب قسم الزكاة)

ذكره أكثر الاصحاب هنا كالتخصر لانه أى مال الزكاة كما سبقه أى إلى النية بجميعه الامام  
وبقرة وأقلهم كالأم آتوا زكاة تعلقه بها ومن كان أنسب جري عليه في الرضحة شرح در (قوله)  
آية إنما الصدقات سميت بذلك لاشعارها بصدق نية بذلها وبدأ في الآية بالفقر لشدة حاجتهم (قوله)  
بالم الملك وعطف بالوردون أو لافادة التثريك بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف  
للموجودين بها قال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد مالم اليه الفقر الرازي وقالوا  
معنى الآية انما الصدقات لمؤلا الثمانية لافيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعي يقول لافيرهم ولا يعيهم  
وحده و بسطوا الكلام في الاستدلال بما رددته عليهم في شرح المشكاة ايعاب شورى قال ابن عجل  
الجبني ثلاث مسائل في الزكاة فبني فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحدا لوجودها  
الى صنف واحد اج على التحرير (قوله والى الاربعة الاخرة في الظرفية) فان قلت المحكمة  
في ذكر في بعض الافراد دون بعض قلت المحكمة في ذكرها في الاول طاهرة لان المأخوذ يصرف  
تخليص الرقاب وعطف الغارمين عليه بدونها لمشاركته له في الاخذ ليدفع لغيره ماعليه فكأنها عطف  
واحد مالم كان سبيل الله نوعا آخر الاخذ له مخالف للاخذ لقبله أعادها فيه اشارة لتلك عطف عليه  
ما بعده لمشاركته في الاخذ للصرف لحاجته لا لوفاء ماعليه فكأنه معه كالنوع الواحد معج لا يذ  
في مع شورى (قوله حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها) بان عتق المكاتب بغير ما أخذ أو  
برى الغارم أو دفع غير ما أخذ أو تخلف الغازي عن الغزو وان السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي

#### (كتاب قسم الزكاة)

مع بيان حكم صدقة  
الطوع والاصل في الاكل  
أبقاها الصدقات للفقراء  
وأضاف فيها الصدقات الى  
الاصناف الاربعة الاولى  
بالم الملك والى الاربعة  
الاخرية في الظرفية  
للاشعار بالمال للملك في  
الاربعة الاولى وتقيده في الاخرية حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه  
في الاولى على ما يأتي (أي الزكاة)



في الفصل الآتي قوله فان تخلفا عما أخذنا لاجله استرد الخ **(قوله ثمانية)** وقد جمعها بعضهم في قوله  
صرت زكاة الحنن لم لا بدأت في • فاني لما احتاج لو كنت تعرف  
قبر ومسكين وغار وعامل • ورق سبيل غلام ومؤلف

وأرأى ما يجب فيه ثمانية أضافا بل وقرنهم ذهب وفضة وزرع ونخل وعنب وهذا في زكاة العين فلا ترد  
التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة قول علي الحلبي **(قوله من لئاله الخ)** أي ولم يكن بشفقة  
من تلمه بشفقة أخذ ما بعده فالتدفع ما قبل ان التصر يفسد لئلا يفتني بشفقة من تلمه بشفقة فلا يكون  
ما هو كلام المصنف شامل الثلاث صور **(قوله يقع الخ)** ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده فيكون  
الشيء وقوع كل بانفراده وذلك صادق بوقوع المجموع وليس مرادا فلذا بين الشارح المراد بكون  
جميعها أو مجموعهما والمراد بجمعهما اكل واحد منهما على حدته بأن لم يوجد الا ذلك ومجموعهما أن  
يوجد لهما على خلاف المشهور وفيه المشهور أنه يصدق بالبعض كقول الشيخ خالد الذي يترك من  
مجموعها لا من جميعها فان المراد بالمجموع في كلامه ما يشمل البعض والكلي فله كسب يكلف الكسب  
حيث حل وكان لا قابلية لشفقة ولو كان من ذوى البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكسب لم يكلفه كافي حل  
وفي شرح مر ماض وقضية الحدان الكسب غير فقير وان لم يكسب وهو كذلك هنا ان وجد من  
يستعمله وقد علم على من غيره شقة لا تحتل عادة فيأظهاره وحل له تعاطيه ولا يقبله الا أعطى اه باختصار  
فاشروط أربعة **(قوله وحال موته)** ولو كان عنده ما يكتفيه وموته لكان عليه ديون قدر ماعنه ولو  
حالة على العشد لم يعط حتى يصرفه فيها كافي مر ثم يقع النظر فيما لو كان عنده صغار ومما يليك  
وجوانك فهل يتجرهم بالمرء الغالب لان الاصل بقاؤهم وبقاء نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر  
الى الاطفال بل يوقعهم والى الارقاء بما يتجرهم من أعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك مجال  
وكلامهم بمرئى الى الاول لكن الثاني أقوى مدركا فان تعذر العمل به تبين الاول حجج شري (قوله)  
أولادة أو أربعة مر فان زاد عليها فهو مسكين قول وبرماوى لان ضابط الفقير أن يملك أو يكسب  
أقل من نصف ما يحتاجه وضابط المسكين أن يملك أو يكسب نصف ما يحتاجه فأكثر ولم يصل الى قدر  
كفائه منه **(قوله وسواء أكل ما يملكه ضابطا)** ولا مانع من كون الزكاة تجب عليه وبأخذ منها **(قوله)**  
ولو غريم من ومتعفف للرد على القديم القائل بأن غير الزمان وغير المتعفف عن السؤال لا يعطيان  
**(قوله سبعة)** وكذا ستة وخمسة كاسر عن مر وخالفه زى في خمسة برماوى **(قوله والمراد الخ)**  
فوزع ما عنده على العمر الغالب فاذا كان يخص كل يوم نحو ثلاثة فهو فقير أو نحو ستة فهو مسكين  
وقوله العمر الغالب أي بقية وهذا بالنسبة للاثلاث لئلا يخذل نفسه ما عنده فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ  
في كفائة ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد ودية مثلا بتقدير بقائها أو بدلها لو عدت بقية عمره الغالب  
على مر فاذا كان الباقي من عمره الغالب ثلاثين والباقي من عمره مائة الواجب نفقتهم أر بعين  
زرع ما عنده على ثلاثين لئلا يرى بعين **(قوله كفائته بشفقة قريب)** أي أصل أو فرع فلم تكفه  
فأخذت عام كفائته ولومن زكاة النفق عليه من زوج أو قريب ومنهم دفع زكاته لمن تلمه بشفقة  
عجل على من تكفيه النفقة ولما وقع قريبه من الاتفاق واستحيما من رفعه الى الحاكم كان له الاخذلانه  
غير مبكر ومثله لو عسر الزوج عن النفقة أو غاب وإن قدرت على الفسخ اذا كان الغائب لئاله ولم  
قدر على التوصل اليه ومجوز عن الاقتراض ويسن للزوج أن تسلي زوجها من زكاتها وإن انفقها  
عليها شرح مر وبرماوى **(قوله أو زوج)** ولو في عدة طلاق رجعي أو بأن وهي حامل كقوله الماوردي  
لو سئلت نفقتها بنسوز لم تعط لقد تها على النفقة حالا بالطاعة ومن لم يوافرت بلان أومعه ومنعها

لثمانية (الفقير) وهو من (لا)  
ماله ولا كسب لا يقرب به  
(يقع) جميعها أو مجموعهما  
(موقعا من كفائته) مطعما  
وما يسكنها وغيرهما لا يبد  
له منه على ما يليق بماله وحال  
موته كمن يحتاج الى عشرة  
ولا يملك أولا يكسب الا  
درهمين أو ثلاثة وسواء  
أكل ما يملكه نصيبا أم أقل  
أم أكثر (ولو غير زمن  
ومتعفف) عن المسئلة لقوله  
تعالى وفي أموالهم حتى معلوم  
السائل والمحروم أي غير  
السائل والظاهر الاخبار  
(ولمسكين) وهو من (له)  
ذلك أي مال أو كسب لا يقرب  
به يقع موقعا من كفائته  
(ولا يكتفيه) كمن يملك أو  
يكسب سبعة أو ثمانية ولا  
يكفيه الا عشرة والمراد أنه  
لا يكفيه العمر الغالب وقيل  
سنة وخارج يلاقي به كسب  
لا يلبق به فهو كمن لا كسب  
له (ومنع فقر الشخص  
ومسكته) والنصرح بها  
من يذني كفائته بشفقة  
قريب أو زوج) لانه غير  
احتاج كسب كل يوم  
قدر كفائته (واشتغاله  
بها) (لا)

استفاله (علم شرعي) يتأني منه بحصوله (والكسب بمنه) منه لانه فرض كفاية وقولي شرعي من زيادتي (ولاسكنه وخادمه وثياب  
وكتب) له (بمحتاجا) وذكر الخادم (٣١٠) والكتب مع التقييد بالاحتياج من زيادتي (و) لا (والله غائب بمرسلين

أوجب) لا يعطى ما يكفيه  
الى ان يصل الى ماله أو يحل  
الاجل لانه الآن فقير أو  
مسكين (لعامل) على الزكاة  
(كساع) بجيبها (وكتب)  
يكتب ما أعطاه أرباب  
الاموال (وقم وحاشر)  
بجمعهم أو يجمع ذوى  
السهان والامل اقتصر  
على أولها وقولي كساع  
أول من قوله ساع الى آخره  
لان العامل لا ينحصر فيها  
ذكره اذ منه العريف  
والحاسب وأما جرة الحافظ  
للأموال والاراضى يندفع  
الامام في جلة السهان  
لا فيهم العامل والكيال  
والوزان والعدادان ميزوا  
الزكاة من الاموال الفاجرة  
على المالك لامن سهم  
العامل أو ميزوا بين ابناء  
المستحقين فهم من سهم  
العامل وما ذكرنا ولا عمل اذا  
فرق الامام الزكاة لم يجعل  
للعامل جعل من بيت المال  
فان فرقها للمالك أو جعل  
الامام للعامل ذلك سقط  
سهم العامل كما سيأتي  
(لا قاض ووال) فلا حق  
لهما في الزكاة بل زرقهما في  
خمس الخس الرمد للمالك  
العامنة ان لم يتطوعا بالعمل  
لان عملهما عام (ولوئفئة)  
ان قسم الامام على طبع  
وهو ربه (بضعف اسلام) أو شريف في قومه (يتوقع) باعطائه (اسلام غيره أو كالف) لنا  
(شرعنا) به من كفارة أو ما نزيد زكاة) وهذا في مؤلفة المسلمين كما يعلم

زكاة

زكاة

مباشرة في كلامي هنا إشارة إلى إلهام المؤلف الكفار وهم من ربي الإسلام أو بخلاف شدة فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لأن الله تعالى أجاز الإسلام وأوله وأغنى عن التأييد وقول الرأف إلى آخره من زيادتي (٣١١) (ولراقب) وهم (مكتوبون) كتابة

زكاة (قوله عباي) أي قوله بشرط أن لا يشرط كذا الخ (قوله إشارة إليه) أي إلى الإسلام أي إلى اشتراطه حيث يظن الشريفة والكافي بأوقات حتى أن كلام من الشريفة والكافي قوى الإسلام حل (قوله ولراقب) أي لتخليصها من الرق جمع رقبة عبر بها من الشخص لأن الرق الخليل في عنقه غلب استنماه في الكافين وقال الامام أحمد ومالك هم أرقاء يشترون ويعتقون وقوله كتابة صحبة أي السكة أو يسمون بآقيس ولو لكفار وبحر هاشمي برموى وعبارة هر واذا صححتنا كتابة بعض فن كان أوصى بكتابه عبيد فجزا الثلث عن كاهم بسط ولا ينفق كلام البرموى لأنه قال وياقبة حر (قوله أو قبل حلول النجوم) وانما لم يشترط الحلول كما اشترط في الفارم لأن الحاجة إلى التخلص من الرق أقرب الفارم بمنظرة البصار فإن لم يوسر فالحاس ولا ملازمة وقوله إن لم يكن معهم الخ علمناهم بطون ولو قد مروا على الكسب كما في الفارم و يفرق المسكين والفقير بأن حاجتهما إنما تتحقق بالدرج والكسب يحصلها كل يوم حل وحاجة من ذكرنا جازة ثابت الدين في ذمتهم والكسب لا يضمنه إلا بالشرع غالباً بشرح البهجة (قوله مع كونه ملكه) و يفرق صاحب الدين فانه يجوز أن يسطرغ فيه مع من زكاة مع عود الفائدة إليه بان يأخذها منه عن دينه كما في شرح هر والضمير في كونه رابع للكتب (قوله وهو ثلاثة) الأول منها، شتمل على ثلاثة أقسام (قوله من تدان لنفسه) ومنه من استدان لعمارة مسجد أو قري ضيف وعبارة التصحيح مانته وحكم من استدان لصلحة مسجد أو قري ضيف كالتي تدان لصلحته نفسه على ما قاله السرخسي عن (قوله وقد عرف قصد الإذعان) ولو بالقرينة هر يروى وعبارة هر لكان لا تصدق فيه الإيمنة ويسلم ذلك بقرائن تقيد ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وتاب (قوله بأن يعمل الدين الخ) عبارة شرح هر بأن يكون بحيث يكون لوفى دينه معاهمة تحسب فترك له معاهمة ما يكفيه العمر الغالب ثم إن فضل شيء صرفه في دينه ونعمه من الزكاة ياقبه والاقصى عنه الكل ولا يكتف كسب الكسب هنا (قوله أو تدان لصلاح الخ) مقتضاه أنه لا يعطى إلا أن تدان ديناً ودفعه في الدية التي يحملها والظاهر أنه يعطى بمجرد تحمل الدية وانما قال أو تدان ليكون غارماً وكذا الضامن يعطى بمجرد الضمان وإن لم يتدان في ظاهره فيلحرج (قوله أي الحال) تفسير لذات وقوله بين النجوم نفس البرلين زى (قوله في قتل) أنما يؤمخوه كالواختصاص لزم بسبب ثلاثة فتن يمكن تكييفها بئدل دراهم هر حل (قوله لم يظهر قائم) ليس قيماً (قوله فيعطى) أي ولو غنيا إن حل الدين على المتصدق هر حل (قوله أو تدان الخ) خرج ما ودفع من ماله وأدى منه ما استدان فلا يعطى حل (قوله أن أعسر مع الأصل) أي فيعطى ما يغنى به الدين قال في شرح الروض وإذا قضى به دينه لم يرجع على الأصل وإن ضمن يادنه وانما يرجع للفارم من عهده وخرج ما عسر ما إذا كان مومسرين أو الضامن فقط فلا يعطى ولو به برالأذن في الأول على الوجه كما في شرح الروض سم (قوله وكان مشرباً) بأن ضمن بلان (قوله وسبيل الله) سبيل الله رضا الطريق إلى المصلحة تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لأن نسب الشهادة للمصلحة إلى الله تعالى يضع على هؤلاء لأنهم جاهدوا في مقابلة شيء فكانوا أفضل من غيرهم شرح هر وعبارة زى في سبيل الله بالفرقة لأن استعماله في الجهاد غلب عرفاً وشرعاً قال الله تعالى يقتلون في سبيل الله

أعسر مع الأصل) وإن لم يكن مشرباً بالضمان (أو) أعسر (وحدد وكان مشرباً) بالضمان بخلاف ما إذا ضمن بالأذن والثالث من زيادتي (وسبيل الله) وهو (غزير مطوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) أعانته على الفز و بخلاف المرتزق الذي له حق في الشيء فلا يعطى من الزكواتان لوجود ما يصرفه من الشيء على أغنياء المسلمين أعانته حيث

وسمى السفر سبيل الله لان الجهاد طريق الشهادة للموصله لله تعالى فذلك كان الفروا حق بإطلاق اسم سبيل الله عليه **(قوله ولان السبل)** شامل للذكر والانثى ففيه تغليب وسمى بذلك لان زمته السبل وهو الطريق وأورد في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد أى شأنه ذلك شرح **مر** **(قوله مننى سفر)** قدم اهتماما به لوقوع الخلاف القوي فيه اذ إطلاقه عليه مجاز لدليل هوعدنا القياس على الثاني بجامع احتياج كل لأهبة السفر شرح **مر** فيكون استعارة مصرحة أو هو من مجاز الاول **(قوله من بدلما)** وان لم تكن وطنه **(قوله ان احتاج)** بان يجتمع ما يقوم به واحتاج سفره وان كان له مال بغيره ولودون مسافة القصر شرح **مر** **(قوله وزعة)** عبارة **مر** قبيل قول المتن ومن فصنا استحقا قماضه وشمل الملاطين السبل ما لو كان سفره فزعة لكن بحث الزركشى منع صرف الزكاة بما لا ضرورة اليه اهـ والاوجه حله على ما اذا كان الحامل له على السفر الزعة **(قوله ولو يوجدان مريض)** المتعداته يعطى ولو وجد مريضا **مر** **(قوله لمسط)** لان القصد إعطائه اناته ولايمان على المصيبة فان تاب أعطي ليقته سفره شرح **مر** وجعل بعضهم من سفر المصيبة سفره بدلما مع ان له مال يملكه فيخرج لانه مع غناه يجعل نفسه كالأعلى غيره ايعاب شو برى **(قوله وأخفى سفره)** لا لئلا يرضى صحيح جعله **مر** من سفر المصيبة لا لمحقابه لان أعقاب النفس والعبادة بلا غرض صحيح حرام **(قوله غير مكاتب)** دليل ذلك ما قدمه في قوله ولرقاب الخ **(قوله الكيال)** أى ان ميز بين نساء المستحقين كإحسان **(قوله من سهم العامل)** هذا محمول على ما اذا كان ذلك بصدقتين من المال وقبل قبض الامامها فتكون أجرة ذلك من سهم العامل فلا ينافى ما تقدم أن أجرة الحافظ من جهة السهمان اهـ خسر **(قوله لان ذلك أجرة لآزكاة)** وعليه يكون الاستدراك صوريا لان الكلام في شرط الأخذ بالزكاة **(قوله وان لا يكون هاشما الخ)** كالصريح على انه لا يعطى الهاشمي أو المطلبى ولو غزا يا أو غارما يؤيده تعميم الشارح أولا **(قوله فلا تعمل لهما)** ومثل الزكاة كل واجب من نذر أو كفارة أو أمانة أو نكح حل **مر** **(قوله أهل البيت)** أى بأهل البيت وقوله ولا غسالة الأيدي يحتمل نصه عطفا على شئ عطفت خاص على عام أو على مقدر أى لا كثيرا ولا غسالة الأيدي أو على الصدقات عطفت تفسير وهذا الأخير أولى لان الصدقات مطهرة كالغسالة شورية وقال عث عطفت عطفا على معاول أى لانها غسالة الأيدي وأتمم نزهاون عنها فالمراد بالتفريق عنها قال عث ويحتمل أن المراد به حقيقة الغسالة أى غسالة الأيدي حقيقة فيكون للفتى لأجل لكم من الصدقات شئ ولا قدر غسالة الأيدي فالقصد والمبالغة في القسلة وقوله ان لكم في خنس الجنس ما يكفيكم أى لو منعتم **مر** فان قلت فنية الظرف في عدم استحقاقهم خنس الجنس مجامع وهو خلاف صريح كلامهم قلت يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أى لكل واحد منكم في خنس الجنس ما ذكر فلا ينافى استحقاق جملتهم تمام خنس الجنس وأن براد يخنس الجنس المفهوم العام الصادق بكل خنس من أخماس الجنس وحينئذ تصدق الظرفية مع استحقاقهم تمام خنس الجنس لصحة ظرفية المفهوم العام لفرد في الجملة شورية **(قوله ولاولى لهما)** فلا يعطى من خنس الجنس لثلاثا سوى سادانه في جميع شرفهم شرح **مر** **(فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ)** أى في بيان أسباب تقتضى ذلك كسمل الدافع أو يمين المستحق أو بيته وهو من أول الفضل الى قوله ويعطى الخ وقوله وما يأخذ أى المستحق وهو قوله ويعطى فقبح الخ **(قوله من علم)** أراد بالعلم ما يشمل الظن شورية **(قوله عمل بعله)** وان قاست بغيره

دوس

**(فصل في بيان ما يقتضى**

صرف الزكاة كالتسحقا وما يأخذ منها (من علم الدافع) لهما من امام وعليه اقتصر الأصل (أو غيره) حاله  
من استحقاق الزكاة لعدمه (عمل بعله) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره

بخلافه

وان لم يطلبها منه وان افهم كلام الاصل اشتراط طلبها منه (ومن لا يعلم الدافع حاله فان ادعى ضعف اسلام صدق) بلايين ولايته وان اتهم  
لرسالة انها (أو) ادعى (قرا أو سكنته فكذا) يصدق بلايين ولايته (٣١٣) وان اتهم بذلك (الان ادعى عيالا

مخلاف حل وعبرة عرش على مر قوله لم يعلمه أي مالم تعارضه بينه فان عارضته عمل بها دون علمه لان معناه يادع علم (قوله وان لم يطلبها) غاية في الصرفة وأقنى المصنف في بالغ تارك للسداد بانه لا يقضهاه الاولية كهي ومجنون فلا يسلط له وان غاب بوله بخلاف ما لو طرأ تبذره ولم يعجز عليه فانه يفتها ويجوز دفعها لقاسق الان علم انه يدعين بها على معصية فيحرم وان اجزأ ولا ادعى دفعها انذها كما يؤده قوله يجوز دفعها بوطء من غير علم يحنس ولا قدر ولا صفة ثم الاولى توكيله خوفا من المخالف عرش على مر (قوله فكذا يصدق الخ) ومثل الزكاة فباذكر الوقت على النقرة والوصية لم يشرح مر (قوله لذلك) مع أن الاصل الفقر (قوله ادعى عيالا) زادني الرضة وان كبته لاي نشفقة عياله والمراد بالعيال من تلمه مؤتمن شرعا لا غيرهم عرش تقضي المرأة بالاتفاق عليهم خلافا للسكزي ويعطى لعياله وان لم يكونوا من أهل الاستحقاق كأن تكون زوجته هاشمية أو كافرة حل (قوله أو تلفمال) أي قدر يمنع صرف الزكاة وقوله عرف انه له فيحدثان واسمها من اللان وهل يجوز قياسا على كان الظاهر نعم وقوله فيسكف بينة أي على تفصيل الدعية على المتمد حل وظاهر كلام الشارح انه يكف بينة في جميع الصور مع انه لا يكفها الا ان ادعى تلفه بسبب ظاهرها يعرف وهو لا مجموع وتكفي البينة وان لم يتخير بالهبة كأي حل (قوله كمال) فانه ان العالم يعلم به الامام لانه الذي يبعث وأجيب بان من صور ذلك أن يموت الامام الذي استعمله رتبوا غيره حل وقال زى قوله فانهم يكفون بينة بالعمل استشكل تصوير دعواه أي العمل بان الامام يعلم حاله اذ هو الذي يبعثه بحاجب بتصور ذلك بما اذا طلب من الامام حصه من الزكاة التي وصلت اليه من تانبه بمحل كذا السكون ذلك النائب استعمله عليها حتى وصله اليه أو قال له الامام نسبت أنك العادل أو مات مستعمله فطلب عن تولى محله حصته (قوله لذلك) أي لما ذكر من السهولة (قوله فان تخلفا) بان لم ينز الغازی والأسافر ابن السبيل فواشتر يابه سلاحا أو فرسا لم يسترده حل وهو ظاهر فالغازی دون ابن السبيل حر وعبرة فان مر لم يخرج بان ممت ثلاثة أيام تقر يا ولم يترصدا لفرس ولا تنتظرا أهبة ولا رفقة استرد منها ما أخذها وكذا لو خرج الغازی ولم يفر ثم رجع وقال للوردى لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعده العذر لم يسترده لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقبوسه وخرج برجع موته في أثناء الطريق أو المقتصد فلا يسترده منه الاماني والحاق الراعي المتلغ من القزو بالورشده ابن الرضة بانه مخالف لما تقرره اه وقال في ع وب اذا أخذ ابن السبيل لماسقة فترك السفر في أثناءها وقد اتفق السكك فان كان لثلاه السعر لم يفرم والاغرم قسط المسافة سم (قوله استرد) ان في أو بدله ان تلف حل قال الرواي في هذا اذا انتفى علم الزكاة بالنسبة للغازی فان كان باقيا لم يطلب بالرد عينا بل يتغير بينه وبين القزو ولو رجع الغازی قبل لقاء العذر فان كان قبل دخول دار الحرب أو بعده وقاتل غيره دونه استرد سم (قوله ورجعا) أي بعد القزو أو السفر (قوله أو كان يبرأ) وهو الاقنع موقعا من صاحبه لوضاع فيا يظهر ليعاب شوبري (قوله والاسترد) لتبين انه أعطى فوق حاجته مر (قوله ويستر من ابن السبيل) ويقرق بينه وبين الغازی بان ما دفعه للغازی طابقتا وقد صدقت بالزور وابن السبيل انما يدفع اليه حاجته وقد زالت اه خضر وأيضا لما خرج الغازی للسلحة عامة وسمع له (قوله والغارم) أي لغير اصلاح ذات البين لانه يعطى ولو غنيا كان قسم

ذكر ومفهومة أنه لو لم يلزمه بعن الاخراج حل وصح  
الاخراج وان تكرر ذلك منه انتهى مر

(٤٠) - (بجبري) - ناك

أوعدل وإمرأتين) فلا يحتاج إلى دعوى عند قاض وأنكار واستنهاذ ذكر العدل والمرأتين من زباني (ويبقى عنها) أي البينة (استفانة) بين الناس لحصول الظن به (وتمسديق) (دائن) في الدائم (وسيد) في المكاتب (ويعطى قدير) (وسكين) إذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية عمر غالب) فيشرائه أي بمأعطيه (عقارا يستلانه) بأن يشتري كل منهما عقارا يستغله ويستغني به عن الزكاة ويظهر أن للإمام أن يشتري له ذلك كافي الغازي ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاها أو شجاعة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما يربح بكفائه غالبا فالغنى يكتفي بخمسة دراهم والباقي بشرية والفاكهة بشرية والخيول بخمسين والبغال بالدين والعطارد بالف والجزر بالدين والصبر بخمسة آلاف والجواهر بشرية آلاف والبقلي بموسدة من بيع البقول والباقي من بيع البقول والباقي بموسدة الفامي هو من بيع الحبوب قبل أول الربيع قال الزركشي ومن جله بالنون قد ضعف لأن ذلك يسمى الثقل لا التال (و) يعطى (مكاتب وغارم)

وقوله بذلك أي بفرا أخذه (قوله أوعدل وإمرأتين) أي أو أوعدل واحد على الأربعين في الأعيان ولا يشترط في الواحد الحرية والله كورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الأوجه بين من يفرقه ماله وماله غيره بوكالة أو ولاية شوري (قوله فلا يحتاج) نفي على تعبير المتن بالإخبار المفيد أنه ليس شهادة (قوله استفانة) أي بمن يؤمن توأما وهم على الكذب قال الزاوي وقد يحصل ذلك بثلاثة حل وشرح هر (قوله وتمسديق) (دائن) (وسيد) ولا نظر لاحتمال التواطؤ لأنه خلاف الغالب فم بحث الزركشي أن محل اكتفائه بتدقيقهما إذا وفق بقولهما وغلب على الظن الصدق ولا يفتد قطعا شرح هر ويؤخذ من اكتفائهم بأخبار الدائن متناوذة مع نهمة لا اكتفائه بحقيقة ولو عدل رواية ظن صدقه يدل عليه قول الشارع لحصول الظن. مهابيل القياس لا اكتفائه من وقع في القلب صدقه ولو فاسقا (قوله يعطى قدير الخ) شرع في قدر ما يعطاه المستحق وقال الزركشي اعلم أن الكلام من أول الفصل إلى هنا في الصفة المقتضية للاستحقاق ومن هنا إلى آخره في كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عمر غالب) هو ستون سنة أو ما بقي منه ولو دون ستان جازوا أعطى سنة سنة وليس المراد إعطاه نفعا يكفيه تلك المدة لتعمره بل نعم ما يكفيه دخله كافي شرح هر وهذا بيان لا كثر ما يعطى لثاني جواز إعطائه أقل منه أو كجاءه مصرح به في أي شيء قال زى هذا بالنسبة للإمام أم بالنسبة للمالك فيجوز له أن يعطى أقل شيء أه وأما الزوج إذا لم يكفاه نفقه زوجته ومن لم يربح تجب عليه نفقة فيبني أن يعطى كفاية يوم بيوم لا نهما يتوقفان كل وقتا يدفع حاجتهما من نوعة زوج المرأة عليها ومن كفاية قريبه عرش على هر (قوله بأن يشتري) أن أشد له الإمام سهل (قوله عقارا) وعلمه ويورث عنه شرح هر فان اشترى به غيره عقار لم يحل ولم يصح كذا قال عن شيخنا هر كسح حل (قوله أن يشتري) وأن لم يقبض المستحق الزكاة ويكون الإمام نائباً عنه في القبض وتبرأ به ذمة المالك وأما المالك فليس له أن يشتري به قبل أن يقبضه المستحق أه حل وقوله لذلك أي لكل منهما العقار المذكور فان قلت إذا انقرا أنه يشتريه عقارا فكيف دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لأن العقارات تختلف البقاء عادة عند أهل الخبرة فيعطى إن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاراً يبيع عشرة على أنه ليس المراد منع إعطاه عقار يز بدقاؤه على العمر العمر الغالب بل منع إعطاه ما ينقص عمره وأما ما يوايه أو يز بدعته فلا فإن وجدنا تعين الأول أو وجدنا الثاني اشترى له ولا أثر لزيادة الضرورة وبظهر أيضاً لو عرض انه لهدم عقاره المملوك أثناء المدة أنه يعطى ما يعمر به عمارة تبقى بقية المدة لم أن فرض وجود من أخف من عمارة ذلك لم يعد أن يقال يتعين شرائه وبيع ذلك أه حجج سول (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) فلأحسن أكثر من حرفة والسكك يكفيه أعطى رأس مال الدنانير وان كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم تكفه واحدة منها أعطى لواحدة وزيد له شراء عقار بمقداره بقية كفايته فيها يظهر شرح هر (قوله ما يشتري به) هو الفلوق الثاني يعطى الأول ضمير مستأنب فاعل وقوله ما يربح بمجموعه مفعول يشتري وقوله مما يحسن بيان ما بقي أه شيخنا (قوله فالباقي يكتفي الخ) ويظهر كمال شيخنا أن ذلك على التقر ببولو زاعى كفايتهم أو نقص عنها تص أو ز يلجأ إلى الحال سول عبارة البرماوى قوله بكفايته غالباً أي بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأماكن والأزمنة فربما ذلك على الأوجه وما ذكره الأئمة إنما هو بالنظر للغالب في زمانهم أو أنها على التقر ب (قوله والجزر) هو من بيع البزاي الأقتة (قوله البقول) أي خضر البقول

لغير اصلاح ذات البين بقر بنما (ما يجوز عنه) من وفاء بينهما (د) يعطى (ابن سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أوماله) ان كان له في طر بمال فلا يعطى مؤنياه ان لم يقصده وهو ظاهر ولا يؤخذ بتأنيده الزائدة على مدة الباق (د) يعطى (فان حاجته) في غزوه تنقو كونه له واماله وقيمه سلاح وقية فرس ان كان يقاتل فارسا (٣١٥) (نعم ما يوايلها واقامة) وان طالت ان اسمه لازول بذلك بخلاف

الارض وقوله بالايقال بالتشديد مع القصر والمسمع التخفيف كما في الاصباح أى القول ولو عايه فيكون البلاقي بالتشديد والتخفيف (قوله لغير اصلاح ذات البين) وأما إذا كان لاصلاحها فيعطى ولو غنيا كما تقدم هو المراد بقوله بقر بنما (قوله الزائدة على مدة السفر) هو شامل لما لو أقام حاجة يتوقعها كما رقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المتمدن كما أفتى به الواحدة الله تعالى شرح مر (قوله وإياها) ان لم يقصده علم الإياب حل (قوله بإقامة وان طالت) وينبى أن يعطى أولا تقصده يغلب على الظن اقتضاها فان زاد زبدله ويفتر النقلة للحاجة كافي حل وشرح مر وفيه أن للإمام ان يتخلل الحاجة لقوله ويفتر الخ (قوله ويملكه) كان مقتضى ملكه أن لا يسترد منه شي إلا أن يقال لا يجب إلا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه بئين عدم ملكه وكفى في كونه ملكه لو تقرأ وكان يسيرا لا يسترد ذلك حل (قوله على مامر) أى في قوله فان خرجا ورجع الخ أى بان لم يبق وقدر كان ماني له وقع والا فلا عش (قوله وان يعبرهما) تسمية ذلك عارية مجازا إذا لام لا يملكه والآخذ لا يضمنه وان تقبل القول قوله فيه بينه كالوديع لكن لما وجب رد ما عاهد القضاء الحاجة منهما شيئا العارية شرح مر بحرفه (قوله فانه أن يشير بهما) لعهده برضا الفداء ويكون وكلا عنهم حل (قوله من هذا السهم) أى سهم الفزاة (قوله وبيئته مركوب الخ) ليوفر فرسه للحرب لتركوبه في الطريق يصفه شرح مر (قوله أو طال سفره) أى بحيث يتألم منه شقة شديدة فيبيع التيمم على ما تقرر في العباب ولعل الوجه لا كفاة بما لا يعتمد في العادة وان لم يبيع التيمم تأمل شوري (قوله ويسترد ما في له) عبارة مر وأفهم التعبير بيئته استرداد المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع إذا رجعها وهو ذلك ومعه في الفزاة إذا لم يملكه الإمام لأنه لا حاجة اليه أقوى استحفاقا من ابن السبيل فلذا استردته ولو لم يملكه إياه (قوله بشرطه) وهو قوله ان لم يطق المشي الخ (قوله ويسترد منه) هذا قيد جواز ترك ملك مذكر لابن السبيل وأنه يسترد منه اذ رجع فينقض الملك فلو حصل منه زوائد منفعة فالوجه ان يفوز بها شوري (قوله وان نقص) أى سهمه عن الاجرة (قوله بأخذ باحداهما) أى من زكاة واحدة أمامن زكاته فيجوز أخذه من واحدة بصفه من الأخرى بصفه أخرى كغاز هاشي بأخذ بهما من التي كما مر شرح مر وسج (قوله لا بالأخرى أيضا) نعم ان أخذ فقير غارم مثلا بالترم فاعطى غر يباعطى بالفقر لأنه الآن محتاج فالمراد امتناع الاخذ بهما دفعة وأمر بما لم يتصرف فأخذوا ولا وهل في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكتفى إعطاء اثنين غيره فقط من الثميين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثل ان شوري والظاهر أنه يقوم مقامه فيهما (قوله فيعطى بها) يراد عليه أن التعليل السابق وهو قول الشارح لان عطف بعض المستحقين الخ يأتي هنا وأوجب مع ذلك ان الفرض أن احدى الصنفين الغزو فالغزى بأخذ في التي يكونه من تركوا وليس مذكورا في الآية وبدل ذلك قول الشارح أى واحداهما الغزو وأما إذا كان احداهما غير الغزويك ومنه فانه بأخذ بهما كما تقدم لان التعليل المنقسم يأتي فيه

(فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ) (قوله وما بينهما) فيبيع الاول استيعاب الآحاد أو ثلاثة منهن في الآية يقتضى التناظر وتغيرى بها أخذوا من نصير يعطى لان الخيار في ذلك لا لادام والمالك كجزءه في الروض وأصلها ألمان يسمونها استحقاق التي ماى واحداهما الغزوك فهاشى فيعطى بهما (فصل) في حكم استيعاب الاصناف والنسوة بينهم وما بينهما (يجب تعميم الاصناف) الثمانية في القسم (ان سكن)

بأن قسم الامام ولو بناه يوجب موالظاهرة الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بان قسم المالك اذ لا عمل أو الامام يوجد بعضهم كأن جعل (٣١٦) عاملا بجزء من بيت المال (٢) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدم لاسم له

فإن لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم (وعلى الامام تعميم الآحاد) أي أحاد كل صنف من الزكوات الحاصلة عنده اذ لا يمتنع عليه ذلك (وكذا المالك) عليه التعميم (إن انحصر) أي الآحاد (بالبلد) بأن سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم (روى) بهم (المال) فإن أغلأ أحدهما ينفق ضمن لكن الامام إنما يضمن من مال الصدقات لا من ماله والتسريح يوجب تعميم الآحاد من زائد (والا) بأن لم ينحصروا أو انحصروا ولو فيهم المال (وجب لعلامة ثلاثة) فأكثر من كل صنف قد ذكره في الآية صيغة الجمع وهو للراد في ميله وإن السبل قدى هو للجنس ولا عامل في قسم المال الذي الكلام في يجوز حيث كان أن يكون واحدا إن حصلت به الكفاية كما يستثنى عنه فيما (ويجب التسوية بين الاصناف) غير العامل ولو لذات حاجة بعضهم ولم يفضل شيء عن كفاية بعض آخر كما يلزم

بأن سواء أقسم الامام أو المالك (لا بين آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا) أن قسم الامام يقتضي الحاجة فتحجب التسوية لأن عليه التعميم فعليه التسوية بخلاف المالك اذ لم ينحصروا أو لو لم يكن له وهذا بمنزلة الأصل وتلقف الروضة كأصلها عن التمسك لكن تعميمها به خلاف مقتضى إطلاق الجمهور واستحباب التسوية (درص)

منهم ويضع الثاني التسوية بين الآحاد وعدمها وبينهما معاقلة ولا يجوز للمالك نقل الزكاة إلى آخر الصنف (قوله بأن قسم الامام) ولو قسم المالك كان الحكم كذلك فيزيل حقو يقسم الباقي على السبعة اه عن (قوله سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال) ونقل الرواية عن الآية الثلاثة وآخرين جوز دفع زكاة المال إلى ثلاثة قال وهو الاختيار لتعذر العمل بعذبتها ولو كان الشافي حيا فخر به اه حج وجوز الآية الثلاثة وبعض من أئمة مذهبي إعطاء زكاة الفطر لواحد كما في شرح مر (قوله تعميم الآحاد) محل وجوب الاستيعاب كما قال الزركشي اذ لم يقل المالك قال بل بأن كان قن الروزعة عليهم لم يد مدالم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالأصح شرح مر وحل (قوله) اذ لا يمتنع عليه ذلك ولا يجب عليه استيعاب جميع الاصناف زكاة كل مالك بل له إعطاء زكاة شخص بكامله الواحد وتخصيص واحد بنوع وآخر بغيره لأن الزكوات كلها في يده كزكاة الواحدة شرح مر (قوله وكذا المالك الخ) والحاصل أنه يجب على الامام أربعة أمور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد والتسوية بينهم عند تساوي الحاجة والاراد تعميم آحاد الاقارب الذي يوجب فيه تفرقة لزكاة كما تقدم في الثاني لا تعميم جميع آحاد الناس المستحقين لتعزيره ويجب على المالك أيضا أربعة أمور تعميم الاصناف على العامل لأنه لا عامل عند قسم المالك والتسوية بينهم واستيعاب آحاد الاصناف إن انحصروا بالبلد وروى بهم المال والتسوية بين آحاد كل صنف إن انحصروا وروى بهم المال أيضا أما إذا لم ينحصروا أو انحصروا ولو لم يوف بهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف والتسوية بينهم اه زى وخضر (قوله وروى بهم) أي بحاجاتهم الناجزة كما في شرح مر وانظر ما للراد بالنجزة اه سم على حج ويحتمل أن الراد بها مؤثرون ولم ويسلة وكسوة فصل أخذاعا سبأ في صدقة التطوع ع ش عليه (قوله ضمن) أي ما كان بدفعه ذلك الصنف حل (قوله من مال الصدقات) قال الشافعي ينبغي أن ضمن من ماله إذا فندت الصدقات من يده ولم يبق منها شيء اه سم (قوله فكره) أي كل صنف وقوله وهو أي الجع المراد في سبل الله وابن السبل قال مر على أن اضافته للفرقة أوجب عمومهم فكان في معنى الجع (قوله ولا عامل الخ) بين بهذا أن الراد بالاصناف في قول للمتن يجب تعميم الاصناف السبعة اذ قسم المالك والحاجة اذ قسم الامام وهذا مع من قوله والا بأن قسم للمالك وانما ذكره توطئة لقوله ويجوز الخ (قوله ويجوز حيث كان الخ) بين بأن الراد بالاصناف من قول للمتن وعلى الامام تعميم الآحاد ما عدا العامل اذ لا يلزم منعنا أن يكونه آحادا ولو لم يكن واحدا (قوله فيما) أي اذ قسم للمالك (قوله ويجب التسوية) لأن الله تعالى جع بينهم بوالا التشريك فاقتضى أن يكونوا سواء برماوى (قوله ولم يفضل) جلة حاله بخلاف ما إذا فضل فلا يجب التسوية اه سول أي بل يرد ما فضل عن هذا الصنف على الصنف الذي لم يفضل فيه فيكون أحسن الثمن وزيادة فلا يحصل التسوية بغيره فثبت أنه قوله ولم يفضل قيد في التسوية وبعبارة شرح مر ولو نقص سهم صنف عن كفايته وزاد صنف آخر فدأ فضل هذا على أولئك كما يلزم بما في روى في تصحيح التنبيه فصحيح نقله إلى بلد آخر لأولئك الصنف والمعتد بخلافه (قوله لا بين آحاد الصنف) أي إذا لم ينحصروا ولم يوف بهم المال أخذ من كلامه الآتي (قوله وهذا) أي بوجوب التسوية

بأن سواء أقسم الامام أو المالك (لا بين آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا) أن قسم الامام يقتضي الحاجة فتحجب التسوية لأن عليه التعميم فعليه التسوية بخلاف المالك اذ لم ينحصروا أو لو لم يكن له وهذا بمنزلة الأصل وتلقف الروضة كأصلها عن التمسك لكن تعميمها به خلاف مقتضى إطلاق الجمهور واستحباب التسوية (درص)



فيه المستحقون ليصرفها  
 إليهم لما في خبر الصحيحين  
 صدقة تؤخذ من أغنيائهم  
 فتدفع على فقرائهم ثم لو وقع  
 تنقص كعشرين شاة  
 بلد وعشرين بأخر فله  
 إخراج شاة بأحد همام  
 الكراهة ولو حال الحول  
 والمال بادية فرقت الزكاة  
 بأقرب البلاد إليه (فان  
 عدمت) في بلد وجوبها  
 (الاستفاضة أو ضل عنهم  
 شيء وجب نقلها لأقرب  
 إليهم بأقرب بلد إليه  
 وإن عدم بعضهم أو فضل  
 عنه شيء) بأن وجوبها عليهم  
 وفضل عن كفاية بعضهم  
 شيء وكذا إن وجد بعضهم  
 وفضل عن كفاية بعضه  
 شيء (رد نصيب البعض) أو  
 الغاضل عن أوعى بعضه  
 (على الباقي) إن نقص  
 نصيبهم (عن كفايتهم فلا  
 ينقل إلى غيرهم) لاخصار  
 الاستحقاق فيهم فان لم  
 ينقص نصيبهم نقل ذلك  
 إلى ذلك الصف بأقرب  
 بلد ومثنتا الفضل مع  
 تنبيه الباقيين بنقص  
 نصيبهم من زيادته وخرج  
 بزيادته للمالك الإمام فله  
 ولو بنائه نقلها

(قوله رجه الله ولا يجوز  
 للمالك) هل منه الإمام  
 فيخرج عليه هل زكاة ماله  
 الأخير وبعض الأول تأمل

بم الأصل وهو المعتقد (قوله ولا يجوز للمالك) نقل زكاة (خرج بالزكاة غيرها كالصكافرة  
 والوصية والتدبير انتهى حل وجهه) لأنه مع شرح حر والأظهر منع نقل الزكاة والثاني الجواز  
 لاختلاف الآراء ونقل عن أكثر العلماء انتهى وفي قول على الجلال قال شيخنا تبعاً له ويجوز للشخص  
 المصلحة في حق نفسه وكذا يجوز للعدل في جميع الأحكام بقول من يوثق به من الأئمة كالأندلسي  
 والسيوطي والسنوسي على المعتقد (قوله مع وجود المستحقين فيه) إلخ المراد بتغير البلد الذي تصرف  
 إليه الزكاة من كان ببلد المال عند وجوب مخرج به الإمام وغيره سم على حج عن السيوطي  
 وقال عن فلو خرج الفسق إلى بلد الزكاة أعطوا إن لم ينحصر فقراء البلد والأقارب لأنهم ملكوها  
 بحولان الحول فلا تدفع لغيرهم (قوله إلى بلد آخر) أي إلى محل تنصرف فيه الصلاة فليس للبلد الآخر  
 شيء فاذ خرج مصري إلى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان ففر بتعليقه  
 النفس هناك ثم دخل وجب إخراج فطرته لفقره خارج باب النصر حل (قوله لما في خبر الصحيحين)  
 لم يقل خبران الحديث بدل على ذلك بجهلهم وفي الاستدلال به نظر لأن الظاهر أن الضمير لمعصوم  
 السليبي ومن ثم استدله ببقاء الأئمة على جواز النقل لكن الشارح نظر لكون الإضافة في فقرائهم  
 للمعصومين الضمير راجعاً للأغنياء على حذف مضاف أي فقراء بلدهم بقرينته أنه غائب بذلك  
 معاذين بعنه إلى اليمن كما قاله الشيخان المزني ومثله عن وأخذ ع ش على حر من هذا الحديث  
 عدم جواز دفعها للجن لأن الإضافة في فقرائهم للمعصومين وفقراء الأديين قال حر في شرحه  
 ولاستدلاله أصناف كل بلد في زكاة ما فيها من المال والنقل وبحثهم وبه فارتقت الزكاة الكفارة  
 والندوة والوصية للفقراء والمساكين إذا لم ينص الموصي ونحوه على نقل أو غيره انتهى ولو كان المال ديناً  
 فهل العبد يبدله من عليه الدين أو لا في المسئلة خلاف قيل تمتد له وإن لم يكن مالا حقيقة فهو منزل منزلة  
 للمال المعتقد أنه يتخير بين الأمان كن كها زى لأن ما في القيمة لا بوصف بان محلها محض ماله  
 أمر تقديري لا حسي فاستوى الأمان كن كها إليه شرح حر (قوله مع الكراهة) والمخلص منها أن  
 دفعها للإمام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويصكون متبرعا بأية وقياس ما تقدم في بيع  
 الزكاة أن يقع الجميع واجبا لعدم تأني التجزئة ع ش ويجوز إخراج شاة لمستحق في البلدين لكل  
 ضيفها شاة اه شوري (قوله ولو حال الحول) معطوف على لو وقع فهو استدراك أيضاً لكن  
 برده عليه غير داخل فيها قبله لأنه قال مع وجود المستحقين والقرض أن البادية ليس فيها مستحق  
 فلا يملكه استئفا (قوله والمال بادية) وكالبادية البحر لسافر فيه فتصرف الزكاة لأقرب بلد إلى  
 محل حولان الحول ولو كان المال التجارة ولم يكن له قيمة في البحر أو قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي  
 اعتبار أقرب محل من البر يرغب فيه ثمن مثله ومحل إذا لم يكن في السفينة منصرفه ع ش على حر  
 (قوله بأقرب البلاد إليه) أي إلى المالك ففيه نقل الزكاة قال حر وإذا جاز النقل فؤنه على المالك  
 قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك (قوله أو فضل عنهم شيء) أي أولم يمدوا بأن  
 وجدا عليهم وفضل الخ فهو معطوف على مقدار وقوله أو فضل عنه أي أولم يعدم بعضهم بأن وجوبها عليهم  
 كما تراه أي فهو عطف على مقدار أيضاً (قوله بأقرب بلد إليه) فان جاوزهم حرموا امتنع كالنقل ابتداء  
 وأجاب حفظه دلحرم إلى وجود ما كنهوا امتنع نقله مطلقاً لأنه وجب لهم بالنسبة فهو كن بقرصه قاً  
 على نقله بل كذا فقد قوا حيث تحتفظ إلى وجودهم والزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد  
 شرح حر بحروفه (قوله وكذا إن وجد بعضهم الخ) فالصواب خمس أثنان فيها نقل وثلاثة فيلارد  
 أخذوا بلاقتهم أو لا يحرم أخذ ما من قولهم أنه يزوج بناته بالولاية العامة استوجبه ع ش

معلقوا ولم يتبع المستحقون من أخذها قوتلوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي مسلم مكلف عدل كزالي غير ذلك مما ذكر في بابها (وقصة زكاة) بأن يعرف (٣١٨) ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فاقتصر هذه الأمور

على الباقي وقوله نقل ذلك أي في الصور الثلاث فتكون صور النقل خمسة (قوله ملطفا) أي سواء عدمو أو وجد بعضهم لأن الزكوات كلها في بدء زكاة واحدة مـ وقرءه الاسلامي حقه كقراءة بلدة واحدة شيخنا عزري (قوله قوتلوا) لتعطيلهم هذا الشارع العظيم كعطيل الجماعة بل أولى شرح مـ ليكون الزكاة فرض عين وبعبارة حل قوتلوا أي قاتلهم الامام أو نائبه لأن قبول الزكاة فرض كفاية وله بالانظر لاسكل صنف (قوله وشرط العامل الخ) نعم مراعاة كبر من هذه الشروط في بعض أنواع العامل لأن عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذ بعض أجزء شرح مـ (قوله أهلية الشهادات) جمعها لاخراج الاتي وهو شامل لعدم ارتكاب ما سئل بالرد أو قوتل على الجلال قال شيخنا ومقتضاه اشتراط السمع والخلق وعدم النية وليس كذلك (قوله هذا) أي قوله وشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ) لأنه يجمع ذوى السهمين كما تقدم (قوله وقسم ما يؤخذ منه) أي تقدم شرط عام متعلق بجميع الاصناف يؤخذ منه خصوص هذا الشرط لأنه قال وشرط أخذ الزكاة الخ فظهر وجه تعميمه يؤخذ دون أن يقول وتقدم شرط أن لا يكون الخ (قوله ولا مرزقا) هذا غير مما ذكره في قوله وفي سبيل الله حيث قال وهو غاز متطوع فيهم منه شرط أن لا يكون مرزقا وصرح به أيضا في الشرح فيه أن الكلام في العازي لأن العامل لم يظهر أنه غل من قول الشرح ثم بخلاف المرتزق الذي له حق في الشيء فلا يعطى من الزكاة شيئا فإنه شامل لما إذا كان عادلا كما يصرح به قول شرح الروض وإن استعمل الامام هاشميا أو مطليا أو مرزقا لم يعط من الزكاة بل من سهم الصالح كقوله منه سم (قوله ومن أن يكون المحرم) أي في حق من تم حوله عنه أي عند الحرم ولا فسد تمام حوله وبعبارة شرح مـ ومعلوم عامر أن من تم حوله ووجد المستحقين ولا عدله يلزمه الاداء فورا ولا يجوز التأخير للحرم وغيره (قوله وأوجب على الامام) حل ولوعلم أنهم يخرجون الزكاة أو على ما يراه أولئك تردد فيه سم والاقرب الثاني بشقيه لأنه مع عمله بالخراج لا فائدة للبعث إلا أن يقال فأنه نقلها المحتاجين وإمكان التعميم والنظر فيها هو الصالح اه عـ ش على مـ (قوله وإن يسم نعم زكاة) الوسم السكى في النعم ونحوها زى وأما السكى فلا دى وغيره جائز حاجة بقول أهل الخبرة ويجوز خصا صفارا لما كـول دون غيره حل قال مـ أما وسم وجه الادى لخرامها بالإجماع وكذا ضرب وجهه كما يأتي في الاشارة قال عـ وإن كان خفيا ولو قصد للزاح والتضييق على الادى لذكر الاجماع فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه (قوله وفيه فائدة) أي ولأن فيه أي الوسم فهو دليل آخر وبعبارة مـ وتتميز لبردها واجدها (قوله إن شردت) أي بدخل اه عتار (قوله بقيد زنتها) وهما الاؤلان وأما الثالث فذكر كور في الاصل قال في شرح الارشاد صلب بضم الصاد وسكون الادم عـ ش على مـ (قوله ليسكون أظهر للرائي) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع لقوله صلب (قوله فوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زنتها من رسم للزمتين دواهم بكتابة أسماهم على ما يسمون بولو اشتملت أسماهم على اسم معظم كعبادة ومجدوا حد لكن ينبغي أن لا يرد في الوسم على قدر الحاجة فإذا حتمت بالوسم في موضع لا يسون في موضع آخر لما فيه من التعذيب للعبوان بلا حاجة وتظاهر كلام المخرج أن الوسم لما ذكر كجائز وإن يبر

كالتقاء هذا (إن لم يعينه) ما يؤخذ ومن يأخذ (ولا فلا يشترط فقه ولا حربة وكذا ذكره في ظاهر وقول أهلية الشهادات) أي من اقتصر على الحربية والعدالة وقسم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا أو مطليا ولا مولى لها ولا مرزقا (ومن) للامام (أن يعطى شهرا لا خنعا) أي الزكاة ليتها أرباب الأموال لدها أو المستحقين لأخذها ومن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك فيعتبر فيه الماحول المختلف في حق الناس بخلاف مالا يعتبر فيه كالزعم والخمار فلا يرس فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في التالين اشتداد الحب وأدراك النثار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف ثم بعث العامل لأخذ الزكاة وأجب على الامام والتصرع بالسكن من زباني (و) أن (يسم) نعم زكاة فيه) لا يتابع في بعضها رواء الشيخان وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها

وأن ردها واجدها إن شردت أو ضلت (في محل) بقيد زنتها بقول (صلب) ظاهر الناس (لا يكثر شره) ليسكون أظهر للرائي وأهون على النعم والاولى في القتم آذاتها وفي الاصل والبقير أنغذاها ويكون دس القتم أطف وفوقه البقر وفوقه الابل وأما غير الزكاة والتي فوسمه مباح لا مندوب ولا مكروه في المجموع

بشر

ينزل الوسم اه ع ش على هر وقال عن قوله فوسمه مباح أي اذا كان حاجة والاحرم **(قوله)** راجل الخ أي اذا كانت هذه الملة كورات في التي. **(قوله)** كالتم في الوسم أي فهو فيه استهانة وقوله في محله هو أخذها **(قوله)** وبيتي النظر الخ لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر أن وسم الجبر أو القلم من وسم الخليل وسم القلم من وسم البالغ وسم البالغ ألف من وسم الغلبة اه حل **(قوله)** أيها اللطيف أي في جواب هذا الاستفهام **(قوله)** فقال لمن الله الخ ووزلته لا غير معين وإنما يحرم معين وغير حيوان كالجماد من يجوز لمن كافر معين بعدموته **(قائلة)** من خالف **(قوله)** أن من شتمه النبي **(قوله)** أولعته جعل الله له ذلك قرينة من شرح هر من أول كتاب النكاح **(قوله)** وأولعته بأن قال لمن الله فلا نا اه ع ش على هر وفي الجامع الصغير ما لله اللهم اني اتخذت عندك عهدا لم تخلفه فانما أنا بشر فأبى ما من آذنته أو شتمته أو جلدته أو لعته فأبى له صلاة ووزكاة وقرينة تقديسه بأيوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة **(قوله)** زكاة الخ أي لفظ من هذه الانماط بأن يسميه **(قوله)** وهو أرك **(قوله)** ولا نظر إلى تمكها في التجاسة حل وبارة شرح هر وإنما جازع بأنها قد تنزع على التجاسة لان الغرض التمييز لا الذكر وقدمه أن قصد غير العلة بالقرآن يخرجها عن حوتها مقتضية حرمة ماله يظهر اه وفيه أن كون الغرض تمييز لا يخرج لفظ الجلالة عن كونه محترما تأمل **(قوله)** من التي من تبعية لان الجزية بض التي.

**(فصل)** في صدقة التطوع وهي المودة عند الاطلاق غالبا كما في قول (الصدقة سنة) مؤكدة لما ورد فيها من الكتاب والسنة وقد يعرض لها ما عررها كان يعلم من أخذها أنه يصرها في مصبة **(وتحل)** لئني بمال أوكب ولو لدى قرني لاني **(قوله)** في الصحيحين تصدق البيلة على غني ويكره له التعرض لأخذها ويستحب له التزهد عنها بل يحرم عليه أخذها ان أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضا

**(فصل في صدقة التطوع)** استشكل اضافة الصدقة للتطوع في عبارة الاصل المراد بالسنة والاختيار عاينة بأنه يصير التقدير صدقة السنة ولهذا عدل الصنف إلى قوله الصدقة سنة وأجيب عن الاشكال بأن المراد بالتطوع معناه الأقوى وبالسنة معناه الشرعي رى والمعنى القوي هنا زاد على الواجب فكانه قال صدقة غير الواجب سنة وبارة البرماوى فيصير المعنى التقدير الزائد على الواجب من **(قوله)** لما ورد فيها من الكتاب والسنة وورد أن الشخص في ظل صدقة يوم القيامة حتى يغسل بين الناس اه **(قوله)** وتحل لئني بمال أي يكفيه العسر الغالب هر خلافا لمن قال هو من ملك ما ينشئ عن كفاية يومه وليته ولموته وهو صحيح حل والمراد بخلها له سنها أو المراد بخل له أخذها ثلثي كل كيد رتبة أجزأه شيخنا **(قوله)** تصدق البيلة والتصدق أبو بكر رضى الله تعالى عنه بر ناله كماي هر فله أن يعتبر فينقضي عما آناه الله **(قوله)** ويكره له التعرض لأخذها وان لم يكفه ماله أركبه الا يوم مولده والاوجه عدم الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق شرح هر **(قوله)** بل يحرم عليه أخذها ومع سومة الاخذ حينئذ تلك المدفوع اليه كما في به شيخنا الشهاب هر سم على صحيح وقول سم تلك المدفوع اليه أي فيما لو سأل أموالا ظهر الفاقة وقتها الدافع متصفا بها لم يملك ما أخذ لانه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسمح له الاعلى ظن الفاقة اه ع ش على هر وبارة البرماوى ومن أعطى على ظن صفة وهو الباطن بخلافها ولو لم يطمع لا يملك ما يأخذ هو يجري ذلك لما روى في التبرع اه وكذا لو أعطى حياء أو غلوف لا يملكه الأخذ ومثله هر **(قوله)** ان أظهر الفاقة كان يقول ليس عندي شيء انتقوت به أو لم أكل الليلة شيئا لعدم وجود شيء عندي حل وأفهم قوله ان أظهر الفاقة أنه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على هر **(قوله)** أو سأل ولو بلسان اه بر **(قوله)** بل يحرم سؤاله واستثنى في الايام من يحرم سؤال القادر على الكسب ما لو كان

علم من غنى سأل أو مظهر لفاقته إلا في حاله فيما يظهر خلافا لما ذكره لان الحرمة إنما تقر به بانها الفاقة من لا يطمع في لو علم غناه فن علم أعطاه لم يحصل له تقرير ورده عليه بتصريح شرح مسلم بعدم الحرمة تأمل

(وكافر) ففي الصحيحين في كل كبر ربطة أحر (ودفعها سرا) وفي رمضان ولنحوه (قرب) كروحة وصديق (خار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها لغيره أو في غير رمضان ولغيره فحرف بـ وغيره جار مجزئ في ذلك من الكتاب السنة ونحوه من بلاد وتفسير في الجار بالفاء أو من تعبيره فيه بالواو (٣٢٠) ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن بسدت داره أي بعد الإتيان نقل الزكاة

يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أيضا سؤال النفس حرام وإن وجد ما يكفيه هو موطنه يومهم وليتهم وسفرهم وآتية يحتاجون إليها والأوجه جواز سؤال المحتاج إليه بعد يوم وليلة إن كان السؤال عند نفاد ذلك غير منسب ولا امتنع شرح حر (قوله وكافر) ولو سرياً نرجى إسلامه أو كان في أيدينا أو قريباً ولا امتنع حل (قوله ربطة) أي حبة (قوله سرا) ليس المراد بالسر في الظاهر مقابل الجهر فقط بل المراد أن لا يعلم غيره بأن هذا المدفوع صدقة حتى لو دفع شخص ديناراً مثلاً أو فهم من حضره أنه يقرض عليه أو عن مبيع مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سرا لا يقال حذار بما امتنع من ماله من الكذب لا نقول هذا المصلحة وهي البعد عن الرياء أو نحوه والكذب قد يطلب حاجة ومصلحة بل قد يجب للضرورة اقتضت زى وشيخنا (قوله وفي رمضان) وليس المراد بذلك أن من أراد صدقة يتدبها تأخيرها حتى يمتد ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالأكثر منها فيه لأنها أعظم أجراً وأكثر فائدة شرح حر (قوله أفضل) إلا أن كان عن يفتدي به وقصد ذلك لابتداء الأخذ بالظاهر ذلك والأجر ما كرمه الله ولا أجر له حل (قوله أما الباطن) أي في حق المالك دون الامام أما هو فيفسد له إظهارها مطلقاً حل (قوله وتحرم الصدقة) وكذا أخذها حال حر ومع حرمه التصديق بملكه الأخذ كما أفتى به الورع والجاهل تعالى (قوله بما يحتاجه) يوم مويلته وفصل كونه وفادته أخذاً من كلام الشارع الآتي اه شيئا (قوله وغيره) ولو بهيمة (قوله أولدين) أي وهو بما يدخل في عادة دون نحو كسرة وحزمة بل والأجر ومثل ذلك الفلأ إذا كان الدين ديناراً مثلاً اه حل (قوله فلا يشترط في جوازها الخ) ضعیف والمضمعان الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور برادوى (قوله لما في شرح مسلم) أشار إلى تصحيحه وكتب أيضاً قوله لما في شرح مسلم قال في الإيعاب وهو الذي يشجع ترجيعه وإن لم يجمع متأخرون على الأول ثم ينبغي أن للمؤمن أن كان يحث لو أخذ طعامه غداً وأعطاه لا يحصل له منه ضرر ألبتة وكان الضيف محتاجاً فينتدب به ترجيع الأول وهو تقدم الضيف على المومن وبهذا ظهر كونه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف يجعل على ما إذا كانوا يتضررون بإثارة عليهم وعدم اشتراطه يجعل على ما إذا لم يتضرروا بتقديمه عليهم اه شورى (قوله بما يحتاجه لنفسه) الأولى لمونه لأنه الذي ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عنه غيره من نازله مؤته لأنه لا بد من أنه زيادة على صبره على الاضاعة وفيه ما أولاد الانصاري لم يأذوا ناعم عدم صبرهم على الاضاعة اه ويحجب بانهم كانوا شعبانين وأمروا بتزويجهم لأن عادة الصبيان أنهم وإن كانوا شبانين وأروا الاكل يأكلون كالأشبرخيتي (قوله فيمن لم يصبر) أي على الاضاعة (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ) أي حيث تصدق بما يحتاج إليه وجوابه أنهم صابرون على الاضاعة اه والحديث المذكور رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو أن رجلاً من بني نوفل لم يكن عند الأفوق وقت صباه فقال لأمرأته توى الصبيان وأطفي السراج وقر في الضيف ما عندك فقلت الآية اه برادوى وحيث كانت الآية نازلة في شأن الضيف فلا يظهر هذا الأخذ على طريقة الشارح المجوز للضيافة بما يحتاجه وأما يظهر على ما في شرح مسلم المسوى بين الصدقة والضيافة تأمل (قوله وعلى الأقل) وهو من

أفضل من الصدقة على الجار الأجني وسواء في القريب أكرمت للدفع مؤته أم لا كما هو مرجح في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فظاهرها أفضل بالاجماع كما في المجموع وخسه الماردي بلال الظاهر أما الباطن فظاهر زكاته أفضل ويسر الاكثار من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وسج وجهاد وفي أزمته أو أزمته فاضلة كمن شري الحاجة وأيام العيد وسكة للدينونة (وتحرم) الصدقة (بما يحتاجه) من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه وغيره هو أعظم قوله لنفقة من نازله نفقة (أولدين لا يظن له وفاة) لو صدق له لأن الواجب مقدم على المسنون فإن ظن وفاته من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤته موطنه كما في المجموع خلافاً لما في

شرح مسلم زاد كونه من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه وهو ما صححه في المجموع ونقله في الروضة عن كثيرين محله فيمن لم يصبر أخذ من جواب المجموع عن حديث الانصاري وأمرأته الذين نزل فيها قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فأصحح في الروضة من أنها لا ترم محله فيمن صبر وعلى الأول يحمل ما في التيمم من حومة إتيار عيشان عطشان آخر لما

لربح على الاضاعة والثاني من يصبر وهذا الجواب والجمع هو المعتمد حل **(قوله)** وفصل كونه) بالصاد للهامة وفي العبارة قلب أي عن كونه فصله وعبارة الشورى قوله وفصل كونه ووفاء دينه مما يلزم علقا على نفسه أي تسن بما مضى من حاجته لنفسه ولمؤنه وفصل كونه ولو فاء دينه **(قوله)** ان صبر على الاضاعة أي بعد فراغ ما عنده فادفع ما يقابل ان الفرض أنها تسن بما مضى من حاجته وإذا كان عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضاعة **(قوله)** وعلى هذا التفصيل أي المذكور في قوله وتسن بما مضى مع قوله ونحرم الخ **(قوله)** خبر المدة ما كان عن ظهر غنى فان ظاهر الحديث أنها لا تسن الا بالفاضل عما يحتاجه موصدا في بكر جميع ما يخالفه فليحمل التي في الاول على غنى النفس وصبرها وأبو بكر كان كذلك أي غنى النفس **(قوله)** عن ظهر غنى لفظة تظهر زائدة أو من اضافة المشبه للشيء أي ما كان عن غنى الذي هو كالمظهر في القوة اه شيخنا عزري **(قوله)** تصدق أبو بكر بجميع ما له) فيه ان الكلام في التصديق بالفاعل عما يحتاجه لا بجميع المال وأجيب بأن التفصيل في قوله وعلى هذا انضبط شامل لما قبل هذا وهو قوله ونحرم الخ **(قوله)** مطلقا صبرا ولا

### (كتاب النكاح)

درس وهل هو عقد تملك أو اباحة وجهان يظهر أثرهما في المالحف بالملك شيأ له زوجة والاصح لاحتمال حيث لا ية وعلى غير الاصح فهو مالك لان ينفعه لا للنفقة فلو طوت بشبهة فالظاهر لها اتفاقا شرح مر **(قوله)** عقد ينضم أي يستلزم قال في جواهر الجواهر والمقود عليه حل الاستمتاع اللازم لوقت الموت أحد الزوجين ويجوز دفعه بالطلاق وغيره وقبل المقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع شورى **(قوله)** بلظ انكاح أي بلفظ مشتق انكاح أو مستحق نحوه وهو التزوج ويخرج به عيم الأمة فانه عقد ينضم لأية وله لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شيخنا **(قوله)** وهو حقيقة في العقد أتى به مع علمه بمآله لقوله مجاز في الوطء حل فكان الاول التفرع بأن يقول فهو حقيقة الخ فلو حلف بالانكاح حنفا لعقد عندنا وبالوطء عندنا الحنفية لانه حقيقة فيمعتدهم وينبئ على الخلاف أيضا ما لوزي بأمره فانه يحرم على السوء وله عندنا ما اعتدنا كما نقله عن عن الماوردي والروائي ونقل التعالي عن بعضهم أنه قال النكاح فرح وشهر وغم دهر ووزن مهر ودق طهر وإلته حفظ النسب وتوابع ما يضر حسبه واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هي التي في الجنة شرح مر **(قوله)** مجاز في الوطء والظاهر أنه مجاز مرسل من إطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب عن النكاح **(قوله)** على الصحيح) ومآله عكسه وقيل مشترك بينهما شورى **(قوله)** وانما حل على الوطء أي خلا مجازيا وقوله خبر أي لم يفتوهم خبر الخ وليس هذا الجلب يتعين بل يصح أن يكون محولا على العقد يكون اشتراط الوطء مأخوذا من الحديث كإسائي في المحلل شيخنا رسم **(قوله)** ما طاب لكم أي حل لكم واستعمال ما في العاقل قليل لانها لغيره وقال بعضهم إنها مستعملة في صفات من يعقل **(قوله)** سن لثانيه ان وجد أعت) الضابط الثلث في كلامه راجعة كلها إلى مقدم المراد به أحد طرفيه وهو الزوج أي قبول الزوج ولا محذور به وما يراه قوله له من رجوعه للوطء يرد قولنا بشوقه للوطء وهذا مجاز مشهور لا تراص عليه فادفع القول بانه ان أراد بها العقد والوطء لم يصح أو بالضمير الذي سن وفي أعت المقدو به الوطء صح لكن فيه نصف شرح مر ببعض تغيير وعبارة المنهاج هو مستحب محتاج اليه **(قوله)** بمعنى الزوج لان النكاح حقيقة في العقد المركب من الزوج والنزوح ففيه استخدام والمراد بالزوج قول الزوج الذي يسن الزوج زي وأما الزوج الذي هو الايجاب فمعلق بالولي فلا قدرة للزوج

حاجته) لنفسه ومعه يومه وليلته وفصل كونه ووفاء دينه (ان صبر) على الاضاعة (والا كره) كافي المذهب وغيره والصريح بالكرهه من زيادتي وعلى هذا التفصيل حلت الاخبار المختلفة الظاهر بخبر خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى أي غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود وصححه الحاكم وخبرنا أبو بكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة بعض ما مضى من حاجته فنحن مطلقا لأن يكون قدرا بإقرار الجميع فالوجه جريان التفصيل السابق فيه درس

### (كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطء وشرا عقده ضمن لأبوة بلظ انكاح أو نحوه وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح وانما حل على الوطء في قوله تعالى حتى تنكح زوج غيره طهر حتى تذوق عذبتهم والا صل فيه قبل الإجماع آيت كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وأخبار تكبرتنا كونا تنكحوا رواه الثاني بلاغا (سن) أي النكاح بمعنى الزوج (ثاني) له بشوقه للوطء (ان وجد

عليه ولما يقدر على القبول ولا يجب النكاح الا اذا طلق مطلوبة في القسم ليوحيها من توبة الظالم لها  
**(قوله ونفقة يومه)** أي مع ليلته **(قوله وكسر لرشاد)** وياب عليه حيث قصد بذلك العفو وظاهر كلام  
 مجمع أنه يثاب وإن لم قصد العفو لأنه يرجع اليها حر اه حل وفي شرح حر في باب المياد بعد قول  
 المنصور يذكره المنس ماضه قال السبكي والتحقيق أن فاعل الارشاد ان فعله لم يرد غرضه لا يثاب  
 بمجرد الاستئثار يثاب ولما يثاب ثوابا نقص من ثواب من يحض قصد الاستئثار اه مجرؤه **(قوله)**  
 يا منشر الشباب ختمهم بالذكر لانهم على نوقته غالبوا والافترهم مثلهم اه ع وهذا التعاد لا يشل  
 الاثام تقليا لان الصوم لا يكسر نوقان المرأة حل والمشرط الطهارة التي ينسبهم وصف واحد فالشاب  
 معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة اه شورى **(قوله)**  
 في تزوج الامر للنب **(قوله صلى الصوم)** هذا اغراء الغائب وقول النجاة فيه معروف وقول  
 بهنهم ليس اغراء الغائب لان الهادي عليه من خصم من الحاضرين بسلام الاستطاعة لتعذر  
 خطابه بكاف الخطاب شورى والياء زائدة والصوم مبتدأ ومؤخر وعليه خبر مقدم ويصح أن  
 يكون عليه اسم فعل ضمن معنى ليمسك فعدها بالياء **(قوله فانه)** أي الصوم فانه أي لم ينقطع  
 على تقدير منافي أشاره الشارع بقوله لثوقته فيكون له متعلقا بوجاه **(قوله أي قاطع)** وكون  
 الصوم يبر الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه شرح حر **(قوله لا يكسر بالكافور)** أي يجرم  
 ذلك أن قطع الشهوة بالكسوة ويكره ان أضعفها حل **(قوله بل يتزوج)** ويكف اقتراف  
 المهران لم يرض بتمتع عرش **(قوله لعدة أو غيرها)** بان كان لا يشتهي خنقة حل **(قوله وتبين)**  
 أي دأبهم بخلاف من يعين وقتا دون وقت حل **(قوله وخطر القيام)** أي الخوف من عدم القيام  
 بواجبه وهو الوط وفيه ما أن هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجود الوط في العسر والرجح  
 عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك وما يدل على أن مراده بواجب النكاح الوط قول شيخنا  
 كسح لمصم حاجته مع عدم تعصم المرأة المؤدى غالبا لفسادها اه لان التحصين بالوط الاول أن  
 يراد بواجب نحو الثقة لأنه ربما منعها ذلك ولم تسمح به نفسه لعدم انتفاعها بهذا غاية ما يقبل اه حل  
**(قوله بان وجدها)** أي غير التاني **(قوله فتخل بميادة)** وفي معناه الاشتغال بالهم شورى **(قوله)**  
 ان كان متعبدا أشار به إلى أن قول اتين فان لم يشد مقابل المحنوف وهو ما قدره الشارع **(قوله)**  
 أفضل من تركه أفضل التفضيل ليس على باب فان الترك لأفضل فيه شيخنا **(قوله البطالة)** قال ابن  
 اسحق الاصح فتح الباب برأوى **(قوله إلى الفواش)** أي الزنا لان غ. برالتاني لا لعله ربما حصل له  
 الزنا كان به. وكذلك بالتفكر بخلاف غير التاني لعله لا يحصل لذلك اذ لو أريد بالفواش ما يشل  
 مقدمات الوط لم يحسن التقييد بقوله ولا علة به لان هذا لما أتت من به علة تأمل اه **(قوله لانه)** أي  
 اتخلى وأنت مراعاة للخبر **(قوله للخلافية)** أي الذي يتعرض للخلاف بيننا وبين الحنفية لانهم  
 يقولون والحالة هذه ان النكاح أفضل من اتخلى للعبادة شيخنا وقوله اذن المعلوم اه. لعلهم  
 والتقدير وبعبارة الاصل لا تصلح للخلافية بيننا وبين الحنفية والحق وفيه نصريح بان النكاح ليس  
 عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح بذره ولو لم يكن له لان الاصل فيه الاية خلافا لما  
 حيث قال بسحق نذرته وان نذرته من الكافر لا تاتي كونه عبادة كالوقف لعدم توقفه على التبي  
 وفناروى النوى ان قصده مطاع من ولم صالح أو اعتاف فهو من عمل الآخرة يثاب عليه ولا ينافي  
 اه حل حر **(قوله بن لما انكاح)** أي طلبه من ولبا أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب

سواء كان شتلا بالعبادة  
 أم لا (والا) بان قد أغتبه  
 (فتركه أولى وكسر) ارشاد  
 (نوقته يومه) خبر يا منشر  
 الشباب من استطاع منكم  
 الباءة فليتزوج فاما أغض  
 ليصروا من فخرج ومن  
 لم ينقطع عليه بالصوم  
 فانه لو جاء أي قاطع لثوقته  
 والياء بالمؤن النكاح  
 فان لم ينكسر بالصوم  
 لا يكسر بالكافور ونحوه  
 بل يتزوج (وكره) النكاح  
 (غيره) أي غير التاني  
 لعله أو غيرها (ان قصده) أي  
 أهبط (أي) وجدها (كان  
 به علة حكمه) لم تعين  
 لانتفاء حاجته اليهم التزام  
 فانه الأهمية لا يقدر عليه  
 وخطر القيام بواجب فيمن  
 عده (والا) بأن وجدها  
 ولا علة به (فتخل) لعبادة  
 أفضل من النكاح ان كان  
 متعبدا انما ما بها (فان لم  
 يتعب فالتكاح أفضل)  
 من تركه ثلاث نفى به  
 البطالة الى الفواش  
 وتعبيرى بالتخلي لعبادة  
 أولى من تعبيرة بالعبادة  
 لانها عبارة الجهور ولانها  
 التي تصلح للخلافية بيننا  
 وبين الحنفية اذن من للمعلوم  
 أن العبادة أفضل من النكاح  
 قطعا (فرع) نص في الام  
 وغيره على ان للزنا ثلاثة  
 بن لما انكاح وفي معناها  
 المتجانية الى النكاح

والطائفة من اقتحام الفجرة ورافقه ما في التنبه من أن من جازمها النكاح ان كانت محتاجة اليه مستحب لها النكاح والا كره فاقبل  
 به مستحب لها ذلك مطلقا مرد (وسن بكر) خبر الصحيح (٣٢٣) عن جابر له بكرات لعلها وتلاعبك

(الاصغر) من زيادتي  
 كصفك آتته عن  
 الاقتصار أرواحها لاجل  
 يقوم على عياله ومما اتفق  
 لجابر له لما قاله النبي  
 ﷺ ما تقدم اعترفه  
 فقال ان أني تعلم أحد  
 وترك تسع بنات فكرهت  
 أن أجمع البن جارية  
 خرقاء مثلن ولكن  
 امرأة تمنطقن وقوم  
 عليهن قال ﷺ أصبت  
 (دينه) لافسنة (جيلة  
 ولود) من زيادتي وذلك  
 خبر الصحيح تنكح  
 للمرأة لارباع لما لها  
 ولجها ولحبها وفيها  
 فاطمة بذات الدين تربت  
 يدك أي افتقرنا ان لم  
 قعل وشعر تزوجوا الولود  
 الودود فاني مكاتبكم  
 الام يوم القياسه رواء  
 أبو داود والحاكم وصح  
 اسناده ويعرف كون  
 البكر ولودا بأقاربها  
 (نسبة) أي طيبة الاصل  
 خبر تخبروا لتظفكم رواء  
 الحاكم وصح بل تكره  
 بنت الزاوية الفاسق قال  
 الادريجي وشبه أن يلحق  
 بها اللقطة ومن لا يعرف  
 لها ب (غير ذات قرابة  
 قريبة) بأن تكون أجنبية  
 أولئك قرابة بصفة الضم في القرية فيجوز

حق الزوج حل وقدر لولا ان الله أرعى عليهم الجباة لم يكن تحت الرجال في الاسواق شيخنا  
 عزري (قوله) والطائفة من اقتحام الفجرة أي النجور بها فان علمت انهم لا يندفون عنها  
 الا بذكر وجب كافي حل (قوله) وسن بكر أي نكاح بكر عش وفي معناها من زلات بكارتها  
 بنحو حيض وفي معنى التيب من لم يزل بكارتها مع وجود دخول الزوج بها كافتوا وبسن لمرأتان  
 تزوج بكرا الا لغير جيل ولودا الى آخر الصفات المعتبرة في المرأة وبسن لأن لا يزوج بنته الا من بكر  
 حل (قوله) هلا بكرا هي أداة تنسب ان دخلت على فعل ماض وأداة تحيض ان دخلت على  
 مستقبل وبكر معمول محذوف قدره هلا تزوجت بكرا اه شيخنا (قوله) خرقاء هي للبداء  
 لاحسن منه ذو برى (قوله) ولكن امرأة أي ولكن أحببت أن أجمع البن امرأة الخ  
 وقوله تمنطقن ضم الشين وكسرهما ببر (قوله) دينه بحيث توجد فيها صفة العدالة هر (قوله  
 جيلة) أي اعتبار طبعه وتكرهه بأربعة الجال اه حل لانها اما تزوج أو تكسر بجبالها أو تفسد  
 الدين بها اه زى ومن ثم قال أجد ما سلت ذات جال قط شعر هر أي من فتنة أو تقول عليها  
 برماوى (قوله) ولود قال القمى يعني وجد بكرا غير ولود وثيبا ولودا فالبكر أولى شو برى (قوله  
 تنكح المرأة لارب) أي العاوى لنكاحها أحكامور أربعة بيان لما يرغب به الناس وعبرة  
 الثوري قال الثوري الصحيح أنه ﷺ أخبر بما يفعله الناس في المادة فاهم يقصدون  
 هذا لخص الاربع وأخبرها عندهم ذات الدين فاطمة أنت أيها المشرقة بذات الدين لأنه أمر بذلك  
 له أي لأنه منهي عن زواج المرأة لها وان أمر بزواجها الدين بها جالها وحسبها فقصوده من تأويل  
 الحديث دفع ما يتوهم من أنه يطلب نكاح المرأة لها وان كان باقيا على ظاهره بالنسبة للثلاثة لآخر  
 فاه طلب نكاح المرأة لواحد منها (قوله) ولحبها وهو ما يمتد الانسان من مفاخره بأنه وقيل التخلق  
 بالخلق الطيبة وكرام الاخلاق شو برى ونقل ضبطه بالنون حرر حل لكن يغني عنه الجدل  
 (قوله) فاطمة جواب شرط محذوف أي اذا تحققت أمرها وفضيلاتها فاطمة بها ترشد فانك تنكس  
 منافع الدارين شو برى (قوله) تربت يدك معناه في الأصل التمسكت بالتراب ومن لازمه الفقر  
 فسر هذا بالازم شيخنا والقصد منه اللوم لا الذم الحقيق ع ش (قوله) أي طيبة الاصل) كان  
 تكون منسوبة لآسرافه والامام والمصلحاه وقد ورد اياكم وخضره الدين المرأة الحسنة في الميث  
 السوسيه المرأة التي أصلها ردىء باقطة الزرع المرتفعة على غير هالتي منبتها موضع روث الهائم  
 اه شيخنا (قوله) بل تكره بنت الزنا اضراب ابطال لما يقتضيه ما قبله من خلاف الاولى اه شيخنا  
 (قوله) وبنت الفاسق) لانه يعبر به بالدناءة أصلها ور بما اكتسبت من طبع أيها ع ش على مر  
 (قوله) غير ذات قرابة) وهي التي تكون في أول درجات الخوالة والعمومة كبنات الخال والخاله  
 وبنت الم والعمة فلا يرد تزوج على كرم الله تعالى وجهه بفاتمة انها بنت ابن عم فهي بمسدة  
 ونكاحها أولى من الاجنبية لانتفاء ذلك المعنى مع حذو الرجم وتزوجه ﷺ بزيب بنت جحش  
 مع كونها بنت عمته لصلحه هي حل نكاح زوجة التي وهوز بدوزو بمنز بنته أبي العاص  
 مع أنها بنت خاله أي أبي العاص بتقدير وقوعه بعد النيقوقا فتمل فعليه فاحتال كونه لصلحه يسقطها  
 اه نرحم قال شيخنا ولو تعارضت تلك الصفات فالأرجح تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن

أولئك قرابة بصفة الضم في القرية فيجوز الولد بعيدا والبعيدة أولى من الاجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان ان الناصي  
 نص على انه من أن لا يزوج من عشرته لان الغالب حينئذ على الولد الحق فليحمل ضمعه على غيره الذين

(و) سن (نظرلك) من الرجل والمرأة (للاخر سد قصده نكاحها قبل خطبة غير عورة) في الصلاة وان لم يؤذن له فيه أو خيف منه الفتنة لل حاجة اليه فينظر الرجل من (٣٢٤) الحرة الوجه والكفين وعن بهار ماعدا ما بين سره

وركنه كما صرح به ابن الزمعة في الامنة وقال انه مفهوم كلامهم وهما ينظرانه منه فتعبري بما ذكر أخذنا من كلام الرافعي وغيره أولى من تمير الاصل كغيره بلوجه والكفين واحتج لذلك بقوله **تَطْلُقُ** للغيرة وقد خطب امرأه انظر اليها فانه أسرى أن يؤدم بينكما كذا أن عدم بينكما المودة والائنة رواء التردى وحنه والحكم ومحمه وقيس بما فيه عكسه وانما اعتبر ذلك بعد القصد لانه لاجابة اليه قبله مراده بخطبتي الخبر عزم على خطبتي لغير أبي داود وغيره ماذا أتى في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها وانما اعتبره قبل الخطبة لانه لو كان يدها لا بما تعرض عن منظوره فيؤذبه وانما لم يشترط الاذن في النظر اكشافه باذن الشارع وثلا يترين المنظور اليه فيفوت غرض الناظر فان قلت لم فرقم بين الحر والامة هنا مع القسوة بينهما في نظر الفعل الاجنبية في قول النووي قلت لان النظر هتاما مودر بان خيف الفتنة فأنيط بغير العورة وهناك منهي عنه خوف الفتنة تعدى منعه الى ما خاف من الفتنة

والخطي تم القسب ثم البسكرة ثم الولادة ثم الجبال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب استنباده وهذا أولى من تقديم حجج الولادة على القسب والبسكرة اه شويرو وقوله لادين أصله لادين لانهم الدنو فتحركت الواو وانفتح ما قبلها قبلت ألقا ثم حذفت لانتفاء الساكنين قال في الخلاصة واحذف من القصور في جمع على • حدثتني ما به نكحلا

(قوله وسن نظرلك) ان غلب على ظنه الاجابة فخرج به الس فيحرم حل وخروج بالآخر نحو ولدها الأسر فلا يجوز له نظره وان بلغه استواهما في الحسن خلافا لما فهمه حجج ع ش على هر وعبارة تشرح هر في بحيث نظر الأمر بشرط الحرمة أن لاندعوا الى نظره حاجة فان دعت كالوكنا للحظرة به نحو ولداً مرد وتعتبر عليه رؤيتها وسباع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواهما في الحسن والاقل كما يحتمل الاذرى وظاهر ان عمله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وينبغي أن يجوز نظر نحو أخته لكن ان كانت متزوجة فينبى امتناع نظرها بغير رضايها أو بغير رضاه وكذا رضاه ان كانت عز بالان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة الخطاب سم على حج قال ع ش وينبغي تفيد ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة (قوله بعد قصده نكاحها) و بعد الدلم غلظوا من نكاح وعدة تحرم التعريض لان النظر مع علمها به كالنكر يض (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعده على ظاهر كلامهم لكن الأوجه كما قال شيخنا استحبابه وقوله في القدر وقد خطب يدل عليه والتأويل خلاف الظاهر ثم الأولى كونه قبل الخطبة (تنبيه) لورأى امرأتين معاً من غيرهم جمعهما في التنبيه لتجنب واحدة منهما بزوجها جائز ولا بد لما قل عن بعض أهل العصر من الحرمة أن يؤد به ما قلناه ما قلناه في الوخطب ختاماً ليزوج أر بما من حيث يحل نظره من وتحرم الخطبة حتى يختار شيئاً كذا بخط شيخنا هر ومنه نقلت شويرو (قوله وان لم يؤذن) أى الآخر المنظور (قوله أر خيف منه الفتنة) ولو كان بشهوة هر (قوله والكفين) أى من رؤس الاصابع الى الكوع وظاهره وبيننا من ل ان الوجه يدل على الجبال والكفين على خصب البدن فان لم يصبه سك ولا يقول لأر يدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذ لمطال وأشعر بالإعراض جازت كباقي وضرب الطول دون ضرر لأر يدها فاحتل هر (قوله وهما ينظرانه منه) أى ما عدل ما بين السرة والركبة وهو المستند هر اه سم وقيل الحرة تنظر منه مثل ما ينظر منها وهو الوجه والكفان كاذكره ع ش وهو ضعيف (قوله وقد خطب امرأه) أى عزم على خطبتها كباقي وقوله فاته أى النظر أسرى أى أسق بأن يؤدم بالبناء للجهول بعد أوله هزة فافله يودم قمت الواو على الدال وهزمت فهوس للروام وقيل لا تقدم وانما هو من الادام ما يؤمن دام الطعام لانه لا يطيب الاب يرباوى أى هو اذا نظر اليها وأعجبته طاب عينه بها وقوله والائنة بضم الهمزة أى الحب والانس (قوله في قلب امرئ خطبة) أى قد خطبها الخ (قوله مع التسوية في نظر الفحل) حيث يحرم نظره لشي من جسدها ولو وجهها وكفيها وان كانت رقيقة حل وقوله على قول النووي أى بخلافه على قول الرافعي فانه يقول بجواز نظر الفحل لما عدل ما بين سرة وركبة الا أنه ان أمن الفتنة قال أيضاً يجوز أن نظره الوجه الحرة وكفيها عند أمن الفتنة فسوى بين الحر والامة في المحلين وبهذا يدل أن قول الشارع الآتي ولوامة للرد على الرافعي شيخنا وفيه أنه مخالف في الحرمة ايضا فكان عليه الرد فيها إشاراً يمكن أن

يقال

هتاما مودر بان خيف الفتنة فأنيط بغير العورة وهناك منهي عنه خوف الفتنة تعدى منعه الى ما خاف من الفتنة



يقال إنما تعرض للخلاف في الأمة دون الحرمة لقوة الخلاف في الأمة أكثر من الحرمة لأن مقابل المعتمد في الأمة صحيح لا ضعيف ومقابل المعتمد في الحرمة ضعيف كما يعبر من المباح (قوله) وإن لم يكن عورة (قوله) أي الصلاة (قوله) بدليل حرمة النظر إلخ) فيه مصادرة كالإيجاف (قوله) وله (نكرير) ولو فوق بين مرات وإذا تعرض عليه أولاً يريده بنفسه أرسل من يحل له نظرها من امرأة أو محرّم حل (قوله) وحرم نظر نحو محل إلخ) والمراد بالفعل من بقيت آتاء مع تمكن من الوطء بخلاف الجبوب والخصى والعاجز عن الوطء فلا يقال له محل لكنه ملحق به عن وذكر للشيئة حصة فيكون الناظر خلافاً ونحوه وذكر كبريا واختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها أجنبية وذكر مفهوم الأول بقوله فهاهنا ونظر بمسوح الخ وترك مفهوم الثاني فذكره الشارح بقوله بخلاف طفل الخ وذكر مفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لامرأة الخ وذكر مفهوم الرابع بقوله وحل بلا شهوة الخ وذكر مفهوم الخامس بقوله ومحرمه الخ (قوله) كجبوب) السكاف إستقصائية حل وفي الشورى ما نصه قال في التصحيح وفي الشرحين والروضة عن الأكثرين إلحاق الجبوب والخصى والمئين والخث والمثم في النظر بالفعل اه وعلى هذا السكاف للتشبيك (قوله) ولو مراعاة) للرد على من قال أنه مع الأجنبية كالحرم كما في شرح مرام أغابر المراهق فقال الإمام أن لم يبلغ حداً يحكى فيه ما يراه فكا لعدم أولئك من غير شهوة فكا لحرم أو شهوة فكا لبائع خط على النهاج وشرح مرام (قوله) (شأ) أي لاشتمالاً من نحو امرأة حج ورم وبعبارة مرام خرج مثالا فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما أفق يمحى لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعه ما لم يتف منه فتنة وكذا لو التذبه على ما يحته الزكشى ومثالي ذلك الامر اه وقال عرش قوله وكذا لو التذ به أي فيجوز لان اللذة ليست باختيار منها اه وفي شرح الروض خلافة وبعبارة أما النظر والاصفاء لموتها عند خوف الفتنة أي إلهام إلى الجاع أو خلوة أو نحوها غرام وإن لم يكن عورة بالإجماع ثم قال الزكشى ويطعن بإصفاء لموتها عند خوف الفتنة التلذذ به وإن لم يخفها اه واعتمد شيخنا العزيز وشيخنا حن والظاهر أن كلام عرش سهو منه أو أنه فهم أن التشبيه في كلام مرام راجع للنفق مع أنه راجع لثني لان الزكشى مصرح بالحرم عند التلذذ كما يؤخذ من سياق كلامه فكيف يقول عرش أي فيجوز (قوله) وإن أئين) والعبرة في المبان من الشعر ونحوه بوقت النظر وفي شرح الروض ما يليق دانه بوقت الابانة والانفصال سور اه حل فلو انفصل منها بنحو شعر قبل نكاحها حل لزوجها نظره على الأول اعتبارا بوقت النظر لانه يتعذر اتصاله كان يجوز له النظر وحرم على الثاني اعتبارا بوقت الانفصال ويؤخذ من كلام عرش اعتبار الأول لانه بعد ما نقل كلام شرح الروض قال وفيه وقف وكذا لو انفصل حال الزوجين عمل يجوز نظره بعد الطلاق اعتبارا بوقت الانفصال أولا اعتبارا بوقت النظر ولا يبعدان العبرة في ذلك كله بوقت النظر ويجب موارد ذلك الشعر ونحوه كجبوب مواراة شعر عانة الرجل اه حل وعلى الخلاف إذا علم الناظر أن المبان من امرأة أجنبية فإن جهل حاله جاز وجها واحداً إذا الأصل عدم التحريم ذكره ابن أبي الهم اه سم (قوله) من امرأة) والذي يظهر أن نحو الرقيق والهم لا يحرم نظره لانه ليس مظنة للفتنة برؤيته عند أحد اه امداد اه شوري (قوله) ولو أمة) لارد كاتلم وتزيت المبعة فانها كالحرمة قطعاً شرح مرام (قوله) وأمن فتنة) بحسب ما يظهر له من حل حقه ولا فأمن الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم حل (قوله) ولا اعراض الخ) عطف قصير (قوله) (ظهوره على المورات) أي لانه يتحكما (قوله) لم يظهر عليها) أي كظهور المذبة عليها فانه ان كان عليها على ما هي عليه كان كالحرم والافسك لعدم حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كما

وإن لم يكن عورة بدليل حرمة الطرائق وجه الحرمة وبها على ما يأتي (وله) أي لسكان منها (نكرير) أي النظر عند حاجته اليه ليتبين هيئة منظوره فلا ينتم بعد نكاحه عليه وذكر حكم نظرها اليه من زباني (ومر) نظر نحو محل) كبر كجبوب وخصى (ولو مراعاة شيئاً) وإن أبين كشر (من) امرأة (كبيرة أجنبية ولو أمة) وأمن فتنة لان النظر مظنة الفتنة ومحرم للشهوة فالائق بمحاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بها ومعنى حرمة في المراهق أنه يحرم على وليه تمكينه منه كالجحرم عليها أن تنكشف له لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو عورات النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لانتهى

(وله بلاشهوة) ولو كانا على النصف (نظر سيدته وهما عفيفان وعمرهما ما بين سنة وركبة) قال تعالى ولا يبدن ز بنهن الا لعولنهن  
 أو لأبائهن أو لأبوان أو لمنسرى بها (٣٢٦) عدا ذلك (كمكة) أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة

الكبيرة ولوراهاقة نظر  
 شيء من نحو ذلك أجنبي  
 كبير ولو بعدا قال تعالى  
 وكل للؤلئنا بضمن من  
 أبصارهن ولما بلا شهوة  
 أن تنظر من عدها وما  
 عفيفان ومن عمرها خلا  
 ما بين سنة وركبة لما عرف  
 وقول نحو بلا شهوة مع  
 التثنية بالغة وذ كرم  
 نظر سيدته العبد له من  
 زليخة وما نكرته من  
 تحريم نظر الفحل إلى وجه  
 المرأة وكثيرا وعكسه عند  
 أمن الفتنة هو ما صححه  
 الأصل وقضى في الروضة  
 كأصلها عن أكثر الأصحاب  
 حلهما وحل بلا شهوة نظر  
 لصغيرة (خلا)  
 فرج لأنها ليست في مظنة  
 شهوة أما الفرج فيحرم  
 نظره وقطع القاضي عليه  
 عملا بالأعرف وعلى الأول  
 استثنى ابن القطن الأم  
 زمن الرضاع والتربية  
 للضرورة أما فرج الصغير  
 فيحل النظر إليه ما لم يترك  
 صحيحه للتولي ويحرم غيره  
 وعقله الشيخ عن الأصحاب  
 (ونظر مسح) وهو  
 ذاهب الفكر والأشياء  
 بحيث لم يبق له شهوة  
 (لاجنبية وعكسه) أي

ونظر أجنبية لمسوح (و) نظر (رجل لرجل) نظر (امرأة لمرأة) كنظر لحرمة  
 فيحل بلا شهوة ما عدا ما بين سنة وركبة لما عرف (وحرم نظر كافر تلمسة) قوله تعالى أو لأبائهن والكافرة ليست من نساء اللواتن

فيها

ولا يبار بما تحسبها الكافر

فلاندخل الحمام معها ثم  
يجوز أن ترى منها ما يبدو  
عند الهيئة على الأنثى في  
الروضة كأحد لها لكن  
الأوجه ما صرح به القاضي  
وبغيره أنها معها كالاجني  
كأولئك في شرح الروض  
وتعبر بكافة أعم من  
تعبيره بذمة وهذا كله في  
كافة غير موكلة للسلطة ولا  
محرم لها أمامها فيجوز لها  
النظر إليها كاعظم من عموم  
ماسر - وأما نظر المسكنة  
للكافر فتقتضي كلامهم  
جوازها قال الزركشي وفيه  
توقف درس

(و) حرم (نظر أمرد جيل)  
والأحرية ولا ملك ولو بلا  
شهوة (أو) غير جيل  
(شهوة) بأن ينظر إليه  
فيلتنبه وتعييرى بذلك  
أولى مما عبره (لا نظر  
لحاجة كعامله) بيع أو  
غيره (شهادة) تحملا أو  
أداء (ودليم) لما يجب إلى  
يسن فينظر للحاجة إلى  
لوجه فقط وفي الشهادة  
أن يحتاج إليه من وجه  
وبغيره في إرادة شرا موقف  
ماعد ما بين السر والركبة  
كأمر في محله هذا كله أن  
لغير فتنة والأفان لم يشين  
ذلك. بنظر ولا نظر وضبط  
نفسه والحلوة في جمع ذلك  
كأطراف

فلما احتجاب عنها من شرح م (قوله) ثم يجوز لها الخ) معتمد الهيئة بثلاث المم الخدمة  
و ما يدعونها هو الرأس والعنق واليدين إلى المصدين والرجلان إلى الركبتين كما في شرح م (قوله)  
من عموم ماسر) وهو قوله ونظر امرأة لامرأة (قوله) جوازها معتمد (قوله) وفيه توقف) لأنها  
ليست من ناسم حل (قوله) وحرم نظر أمرد) أي جليص بدنه وإن كان من أسرد مثله حج  
والظاهر أن شعر الأمرد كباقي بدنه فيحرم النظر إلى شعره المتصل كأنه متصل سم عرش على م م  
والأمرد من لم تنبت لحية ولم يصل إلى وأن أنابتها غالباً أي وكان بحيث لو كانت صغيرة انتبته وقوله  
جيل أي يحب طبع الناظر حل وقال م نقلا عن والده عند قول المتن جيلة الجبل ذو الوصف  
للتشجن عرفاً عند ذوي الطباع السليمة (قوله) ولا محرمة) ولو برضاع أو مصاهرة حل وقوله  
ولا ملك أي مع العفة عن كل نفس من كل منها كأه وقباس المرأة مع موكها حل وهذا القيدان  
بالنظر للفاية فقط أعني ولو بلا شهوة على كلام الشارع والألفاظ بشهوة يحرم للمجندات ضلعان  
الملك والمحرم للأزوجة وأنت كقوله عرش (قوله) ولو بلا شهوة المتعداته لا يحرم الإبتهوة أو  
خوف فتنة حل وخرج المس فيحرم وإن حل النظر لانه أخش وغيره يحتاج إليه شرح م (قوله)  
أؤنجيل بشهوة) قال م عند قول الأصل بشهوة وكذا كل منظوريه وفائدة ذكرها في الأمرد  
تيميز بركة الرافض وضبط في الأحياء الشهوة بأن يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقائه  
وبن المتحصى وهو يرجع لقول الشارع بأن ينظر إليه فيلتنزه وليس المعنى أنه بمجرد الفرق يحرم  
النظر لأن ذلك يوجد في الهرم الذي لا حاجة له فيقتضى أنه بمجرد نظره يحرم ولينقل بمأخذ بل المرافقة  
يعرف الفرق مع تأثر ذهنه وقابله بجمال صورته كأؤنخدمين م شيخنا (قوله) لا نظر لحاجة) أي  
لنظر لامرأة وأمرد لا للأمرد خاصة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر أمرد وله وحرم نظركم  
على الخ وخرج بالنظر المس فيحرم م (قوله) وتعليم) أي للأمرد مطلقاً لا لاجنية فقد فيها الجنس  
والهرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محرمة وفي كلام حج وقاها أنها أي هذه الشروط  
لاستيراق المرأة كاعليه الإجماع الصلي حل ويشترط اشتراط العدالة في الأمرد والمرأة ومعلمها  
كالموك بل أولى شرح م فشرط جواز النظر للمرأة حصة (قوله) أو يسن) معتمد (قوله) وفي  
الشهادة أي تحملا وأداء قال حج كشيخنا وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الأوجه  
لهم توسعوا هنا بخلاف التعليم ولوعرفها الشاهد من النكاح حرم الكشف حل (قوله) من وجه  
وبغيره) كالفرج لشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو التحام أفضاء والشد لارضاع ولا يجوز أن يجاوز  
ما يحتاج إليه إلا ما مل الضرورة بقدر بقدرها ومن قال الماوردى لوعرفها الشاهد بنظره لا يجوز ثمانية  
أربوية بعض وجهها لم يجز له رؤية كله اه ع ن ويكثر النظر أن احتاج إليه حل (قوله) وفي  
لواحدة شراء رقيق) قبل هذه زائدة على المتن وقد يقال هي من أفراد الحاجة (قوله) أن لم يخف فتنة  
المتن أعني من الشهوة لأنها المحوف من محرم كتنفيل ومعاقة والشهوة أعم (قوله) ولا نظر وضبط  
تنبه) قال السبكي ومع ذلك بأنم بالشهوة وإن أنيب على التحمل لأنه فعل ذو وجهين لكن خالفه  
غيره فيبحث المطلق لان الشهوة أمر طبيعي لا ينبغي أن ينظر فلا يكلف الشاهد بازائها ولا يؤاخذ  
بأول الأوجه حل الأول في ما هو باختياره والثاني على خلافه شرح م (قوله) والخلو في جميع ذلك  
أي لفعل الاستثناء من عند قوله وحرم نظركم داخل كبرمال أي متى حرم النظر حرمت الخلوة ومتى جاز  
جرت وأما الاستثناء وهو قوله لا نظر الخ فلا يرجع إليه إلا بما يجوز الخلوة الا في تعام الأمرد لا المرأة  
فقول الشارع كالنظر أي الأصل في خلاف المارض لنحو تعام وشهادة فيحل النظر ونحو الخلوة

(وحيث) أولى من قوله ومنى (حرم) (٣٢٨) نظر حرم مس) لانه أبلغ منه في اللذة بدليل أنه لو مس فأُزيل بطل صومه ولو

[illegible]

(قوله ورد بمنع عدم الخ)

(قوله ورد منع عدم الخ)  
أقول لا يخفى أن المصنف  
ذكر أولاً حكمة نفس  
الاجنبية باعتبار كونها  
أجنبيّة لم تعرض لاتفاقاتها  
من صفّة الاجنبية إلى  
وغيرها هكذا وسكن نظر  
الصعبة باعتبار كونها صغيرة  
ولم تعرض لاتفاقاتها من  
صفة الصغر إلى غيرها  
وهكذا ثبت ذكر عدم  
ذلك حكم الراهن تابع  
لنظر الحكم لغيره من  
ذلك لأن المصنف بيان  
حكم من بين حكم غيره  
لا بيان حكم الاجنبية بعد  
زوال كونها اجنبية والصغيرة  
صندوقاً صفرها فقول

من

السبكي وليس مقصودا هنا كلام صحيح عندنا بل الصحيح وقول الراد بل قد اخرج ان اراد في نفسه مقول  
ولا بد وانما ممنوع فهذا الرد غير ملائم للردود اهـ سم على حجر

من هذا الحاصل اه شيخنا وان كانت العلة في امره قد قدم من محل نظره اليه فغير مراعى فراقه في علم  
بالفكر ممر وقوله او فقد مع حضور الخ الظاهر ان الدائرة مقلوبة أى وحضور نحو محرم مع تقدمه  
أى عند فقد الجنس كابدل عليه قول الشارع عن ذلك فقال والافاق قد ليس بشرط تأمل شيخنا  
**(قوله بخو محرم)** من زوج أو امرأة فتفعل خلوة رجل بامرأته تفتن **(قوله)** ولا كافر أو كافرة (الخ)  
من هذا أخذ أن المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في المأخضة لظاهره ولو كان الرجل المسلم  
محرمًا قال شيخنا كحج وفيه نظر ظاهر والذى يشبهه تقدم نحو محرم مطلقا أى مسلما كان أو كافرا علم  
كافره للنظر ما لم ينظره قال شيخنا ووجود من لا يرى الأبا أكثر من أسرة المثل كالعدم فيها يظهر  
حل **(قوله فلهذا نظر ما ينه)** فان منعنا محرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما تحرر بمسند التوفيق  
زى أى فى غير الحاشية وأما فيما قال قوله فلهذا النظر إلى كل بدنه حيث لم ينعمهاته والاحرام اه أى نظرها  
الى عورتها فقط كما تعتمد ممر وبعبارة حج ولها أن تنظر الى جميع بدنه وإن منعها كما اقتضاه  
الملائكة وان بحث الزركشى منها اذا منعها من حل خلاف ما اذا منعت فانه يحل له النظر لأن تسلطه عليها  
أنهى من تسلطها عليه **(قوله)** ممن يحرم (الفتح بها) كالشركة والمبعدة زى **(قوله)** فيحرم نظر الخ  
أى يحرم على كل منها الآخر وهذا في حال الحياة وأما بعد الموت فالليل كالحرم اه حل **(قوله)** فيجعل  
مع انتهاء رجلا) فيحرم نظره اليه ونظره الى وجه الرجل امرأة فيحرم عليهم النظره ويحرم  
على النظرهم ومع مشكل مثله حرمة من كل الآخر بتقديره مخالفه لاحتياطه وانما غسله بعد الموت  
لا تقاطع الشهوة بأول فربى للاحتياط معنى حل

**(فصل في الخطبة)** من الخطب وهو البيان وكسر الخاء لتدل على الهيمنة ويرى **(قوله)** وهي التماس  
أى لغة وشرعا عرش **(قوله)** يعمل خطبة خلية عن نكاح أى خلية عما يمنع نكاحها لكن في كلام  
الزركشى ما يفيد الجواز حيث قيل عن التزويع اذا زال المانع وذلك كصغيرة نيب أو بكر لا يجبر عليها وفى  
كلام بعضهم ولا كراهة أن يقولوا له الم للجبوسية ونحوها اذا أسلعت تزوجتك لان الحل على الاسلام  
مطلوب اه حل قال الزركشى قضيت جواز خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وإن لم يعرض السيد  
عنها والظاهر المنع لما فيه من إبدائه بل هي فى معنى المنكحة نعم متى وجب الاستبراء ولم يرد صد السرى  
جاء التمرى كالباين إلا ان خيف افسادها على مالها **(قوله)** وعدة) وخاية أيضا عن موانع النكاح  
الآن في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة زى وأورد عليه المنة عن وطء الشبهة فان  
الاصح جواز خطبتها ترضع عدم الخلو عن العدة لان من له العدة ليس له عليها حق النكاح (وأقول)  
إبراهيمه فان الكلام فى الخلية وأما العدة فقد كورة بعد تأمل شو برى وبعبارة شرح ممر وسيم  
من كلامه عن اشتراط خلوها أيضا بنفقة موانع النكاح ومن خطبة الغير وما أورد على مفهومه من  
للجنة عن وطء الشبهة حيث تحمل خطبتها مع عدم خلوها عن العدة المانعة للنكاح لان العدة لاحق  
فى نكاحها ودان الجائز انما هو التمرى فقط خلافا لمن وهم جواز التصرى لها وهو مفهوم من  
كلامه لأنى فلو تزوجها وعلى من المطلقة ثلاثا حث يحرم على طلقها خطبتها حتى تسكن  
زوجا غيره وتعدت نرد أيضا بما أقامه مانع وأشبعت خلية حرمله فكذلك لارد المحرم لارد هذه لأن  
الراد الخلية من سائر الموانع كالكفر وبهذا يندفع قول من قال أنه يرد عليه إيهامه حل خطبة الامه  
للتفرقة وإن لم يعرض السيد عنها وفيه نظر لما فيه من إبدائه اذى فى معنى الزوجة اه والابوجه  
كرهنا. طلقا ما لم تقم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها بحيث تزوج بها ووجه الدفاع عن هذا  
ما تقدموا فيها عليه بل مجرد علمه بابتداء نظر غيره لتمام سؤاله فى ذلك إبدائه اه وكتب

نحو محرم ولا كافر أو كافرة  
مسلم أو مسلمة مع وجود  
مسلم أو مسلمة بالجان  
وقولى بشرطه من زيادى  
(ولليل امرأة) من زوج  
أوسيد (نظر كل بدنها)  
حتى يبرها خلافا للدارى  
فى الدبر (بلامانع) أى  
لنظر الكل بدنها لانه محل  
يتمه لكن يكره نظر الفرج  
(كحك) فلهذا النظر الى  
كل بدنه بلامانع لكن  
يكره نظر الفرج وقولى بلا  
الى آخره من زيادى  
وتخرج بعن المانع ما لو  
اعتقدت عن شبهة أو زوجت  
الامة أو كوثبت أو كانت  
وثنية أو نحوها ممن يحرم  
التمتع بها فيحرم نظرا ممن  
سرة وركبة وتعييرى  
بالليل أهم من تعبيره  
بالزوج (فرع) الشكل  
يحتاج فى نظره والظاهر انه  
فيجعل مع النساء رجلا  
ومع الرجال امرأة كما صححه  
فى الروضة كاصلاها

**(فصل فى الخطبة)**  
بكر انتهاء وهي التماس  
الخطب النكاح من جهة  
الخطوبة (يحل خطبة خلية  
عن نكاح وعدة)

فهرضا ونصر بحرم خطبة المكروه كذلك اجابا فيها (د) يحل (نريض لمعدة غير رجعية) بأن تكون معدة عن وفاة أو شبهة أو فرق بأن يطلق أو فسح (٣٣٠) أو اسخاض لعدم سلطة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح

عليكم فيها عرضه به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التصريح لها فإمام اجابوا أمالرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصریح لانها في حكم الزوجة والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كأي يد أن أنسحكك أو اذا اقتضت ذلك نكحتك والتعريض ما يستعمل للرغبة في النكاح وغيرها نحو من يمسكك واذاحلت فاذنني (كجواب) من ز يادني أي ياحل جواب الخطبة المذكورة من المرأة ومن يلى نكاحها جواب الخطبة كالتصريح لا سيما وهذا كقبي غير صاحب الفدة أما هو فيحل له التصريح والتعريض إن حل له نكاحها والافلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة من صرح بابا بانه الإيعراض) بإذن أو غيره من المخاطب أو الجيب خبر الشيخين واللفظ للبخاري لا يغيب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك المخاطب قبله أو يأذن له المخاطب والمخفي فيه ما فيه من الإيذاء سواء أكان الأول مسلما أو كافرا عزماؤد كرا لاخ في الخبرين على الغالب ولا بأس أسرع استتالا وسكوت البكر غير المجبرة ما يحق بالصريح وقولي على عالم

للمعول

للمعول

وبصرها وبجهره الخطبة على خطبة من ذكر ما إذا لم تكن خطبة أولها بحسب الخطاب الأول أو أوجب نهر بضم مطلقاً أو نهر بضم أوله  
 الثاني بالخطبة أو علمها ولم يعلم بالاجابة أو علمها ولم يعلم بكونه بالصرح أو علمها بكونها بالصرح ولم يعلم بالمرمة أو علمها وحصل اعراض عن ذكر  
 أو كانت الخطبة محرمة كان خطبتي عدة غيره فلا يحرم خطبته أدلاخ للاول (٣٣١) في الأخيرة ولسقوط حقه

المعمل (قوله وبصرها) أي الاجابة كما هو في النسخ الصحيحة وتصرح به عبارة مر وما في بعض النسخ من قوله وبصرها فيها غير صواب فاحذره لان الخطبة لا يشترط صراحتها (قوله) وكانت الخطبة محرمة (قوله) بجملة الصور الخارجة تستعمل في ترتيب المفاهيم قصد الاختصار (قوله) والاصل الإباحة في الشيء غير ظاهر في الأولى لان أصلية الإباحة لا يحتاج لها إلا إذا قل الدليل والدليل هنا موجود وهو الاجماع المتقدم في قوله اجابا فعلمنا لان الأولى دالة في قول المتن محل خطبة خطبة الخ (قوله) ومن وليا الجبر إن كانت غير ممتدة لم تطل أو لا اقرب الأول شوري (قوله) ان كانت غير ممتدة أي وكان الخطاب كفاً س ل دليل ما بعده (قوله) ومنها ما يولي أي ولو غير ممتدة حل (قوله) ان كانت مكاتبه أي كتابة صحفية (قوله) ومن السلطان الخ فالصور ثمانية (قوله) ذكر عيوب من نفسه أو غيره وإن لم تثبت الخيارات والمراد العيوب الشرعية والعرقية كالقفر والتقتير بدليل ما في الحديث وأما ما يوجب فصوله أي فقير لماله حل وسبب ذلك أن فاطمة بنت قيس استأثرت النبي عليه الصلاة والسلام في تزويج أبي جهم أو معاوية فقال لها أمأ بوجههم فلا يمنع الصا عن عاقبة كتابة عن كثرة ضربه وأما معاوية الخ وهذا أحد أنواع الغيبة الجائرة س ل (قوله) ليحذر متعلق بذلك واللام لتحليل وكذا قوله لم يده متعلق به ولا مع التعمدية وقوله بذلك للصحة متعلق بيجب شيخنا والظاهر أن ليحذر صلة ليحب وقوله بذلك لعل مع علته (قوله) أولى وأعم الخ وجه الأولية أن التعمير بالإشارة إليهم أنه بدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضا قوله ذكر لا يدل على الوجوب ووجه العموم شورة غير الخطاب (قوله) يصدق إشارة إلى أنه لا بد من قصد الصحة لا للوقعة حل أي الخوض في عرضه ويشترط ذكر عيوب المستشير إذا استشير في نكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا للتمتع بالبيع مثلا (قوله) بان لا يحتاج كأن يكنى بقوله هو لا يصلح حل (قوله) أو احتج إلى ذكر ضما) وفيه جرح كذا والظاهر أنه لا بد فاذن فلا يجد وأما إذا أخبر بذلك عن نفسه فالظاهر أنه عدل عنه لأنه مستدحى وهي الترك وإذا تم ذكر ذلك فيه فالإيد ك ذلك بل يستعمل نفسه حل (قوله) وشئ من البعض الآخر) وبذلك الاخف فالأخف ويحتج كشيخنا أنه إذا استشير في نفسه ولم يكتفوا منه بقوله أنا لا يصلح بذلك مندوم فيه شرعا أو عرفا حل (قوله) ومن خطبة) وهي كلام مفتتح بمحمد يحتم بدعاء وعظ زى كأن يقول ما روى عن ابن مسعود موقوفا أو منقوعا أي كان ع ش حل مر إن الحمد لله نحمده ونستعين ونستغفر فهو دالة من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وأصحابه يأبى الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تحزنوا أنتم مسلمون يأبى الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى قوله وبقيا وتسمى هذه الخطبة خطبة الجاهل بشرح الهجة للشارح (قوله) قبل خطبة) أي قبل تمامها من حيث جوابها فيتمسك بالحدود الزوج ومن الولي فاندفع ما قبل ان خطبة الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وحاصل الدفع أنها لا تشتمل على اجابة الخطبة كانت قبل تمامها (قوله) فيحمد الله الخطاب الخ أي الزوج

ز فلي (رسن خطبة) بضم الخاء (قبل خطبة) بكسر ها (د) أخرى (قبل عقد) لعربي في داود وغيره كل أمر ذي مال وفي رواية كل كلام لا بد أن يبعده الله فهو أقطع أي عن البركة فيحمد الله الخطاب ويصل على النبي ﷺ ويوصي بقوله الله تعالى ثم يقول بسمك خالقك بسمك

أوفئناكم ونخطب الولي كذلك ثم يقول استمر غوب عنك أو نحو ذلك ويحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجبه) العقد (خطب) (زوج) خطبة (صبرة) عرفاً (قبل صبح) المقدم الخطبة الفاصلة بين

أوليه أو ثانية وقوله خاطبك بمنكبي أي ولا يبي أو لا بد مثلاً حل (قوله أوفئناكم) هي الثانية عرض (قوله قبل العقد) أي عند ارادة التلقف به حل (قوله خطب زوج) ليس بقيد بل منه الاجنبي حل (قوله كالأقانة) أي الصلاة وقوله بين صلاتي الجورابع الثلاثة وينبغي بما إذا لم يطل الفصل شيخنا (قوله أما إذا طالت الخطبة) وضبط القفال الطول بأن يكون زمنه لو سكت فيه خرج الجواب عن كونه جواباً حل والاولى ضبطه بالعرف كما في شرح مدر والطاهر أنه يضرب الفصل بقول الولي قل قبلت قياساً على البيع بالاولى لان النكاح يحتاج له اه شيخنا (قوله أو فصل كلام الخ) مفهوم الفاق قوله خطب وقوله قبل (قوله ولو يسيراً) منه قول للوجب استوص بها اه حل

(فصل في أركان النكاح وغيرها) وهو قوله وبثني بطلانه الخ (قوله وشاهدان) جعلهما شرطاً كافي للزوال أولى من جعلهما ركناً لخرجهما عن الماحية شرح مدر وجعلهما المصنف ركناً واحداً دون الزوجين لان اتحادهما في الشروط بخلاف الزوجين فان لكل منهما شروطاً تخصه (قوله وشرط فيها) بدأ بالصيغة لطول الكلام عليها ولا يشترأن كثيراً ما يعلون تقديم الشيء بقوله الكلام عليه لان النكاح لا تترامح حل وينعقد نكاح الاخرس بإشارته التي لا يخص فهمها الفطن وكذا بكتابه على ما في المجموع وهو محمول على ما إذا لم تكن له اشارة مهمة وتعذر تركه لا يضطراره حينئذ ويلحق بكتابتين ذلك اشارة التي تخص فهمها الفطن اه شرح مدر (قوله ومنه عدم التعليق) فص عليها ذكر الاصل لما لا يفرع عليها ما بعده (قوله ولم يثبت صدق البشر) هو ملحق ليس بخط الشارح ولا حظ واه فهو مشرلان مفهومه أنه اذا ثبت صدق البشر بالولد يصح وليس كذلك وانما هو لا يشترى بيت عرض وعبارة حل قوله ولم يثبت صدق وكذا ان يثبت ويخرج برأيه بشرأيه وظن صدق البشر فانه يصح لأنه لا تعليق ونكون ان بمعنى اذ (قوله أو نكح في الشهر) وكذا اى ما يثبت كل منهما اليه كاتبة سنة خلافاً للقبني حيث قال اذا أفت عدة عمره أو عمرها صح لانه تصريح بمقتضى الواقع ورد بأن التعليق بذلك يقتضى رفع آثار النكاح بالوت وهي لا ترتفع به بدليل أن له نفسها فرقعها بخلاف مقتضاها حل (قوله كالبيع) قدمه لانه يشمل الصورتين وقوله لاختصاصه يزبد احتياط أي بدليل اشتراط الاشهاد فيه اه حل وقوله وللهي دليل على الثانية (قوله وللهي عن نكاح التمتع) وهو النكاح لاجل وجاز أو لارخصة للضطر ثم حرم عام غير ثم جاز عام للفتح وقبل الجدة الدواع ثم حرم ابدأ بالنكاح الصريح الذي يوجب عباس لم يشتر على حله مخالفاً كافة العلماء زى وهو أحد أمور أربعة تكررت النسخ لها انقلها بعضهم في قوله

وأربع تكررت النسخ لها • جاءت بها النصوص والآثار

تقبلة وتمتعة وخرقة • كذا الوضو مما تمس النار

زاد بعضهم خامساً وهي الجرا الاحلية وادعى أنها التي في النظم بدل الخمرة (قوله أولى من اقتصاره الخ) وجه الاول بانه يصير بذلك يومه أنه لا يمتنع غير عدم التعليق والتأقيت من الشروط (قوله ولما ما يشق من تزويج أو نكاح) كزوجتك أو أنكحتك وأطلق القبني عنهم عدم الصحفة منارهما ثم بحث الصحفة اذا النسخ عن معنى العود بان قال أو زوجك الآن وكأننا من زوجك وان لم يخل

التعنى خبر الصحفين سعى بذلك لان الفرض منه مجرد التمتع دون التواله وغيره من أغراض النكاح وتعبيري بما ذكر أولى من اقتصاره على عدم التعليق والتأقيت (ولفظ) ما يشق من (تزوجاً أو نكاحاً)



العاقدان والشاهدان  
وان أحسن العاقدان  
العربية اعتبارا للمعنى  
فلا يصح بغير ذلك كلفظ  
بيع وتلك وبعبه تخبر  
مسلم اتقوا الله في النساء  
فانكم أخذتموهن بامانة  
الله واستحلتم فروجهن  
بكلمة الله (ومع) النكاح  
(بتقديم قبول) على  
اجباب حصول القصد  
(و تزوجتي) من قبل الزوج  
(و تزوجها) من قبل الولي  
(مع) قول الآخر عقبه  
(زوجك) في الاول (أو  
تزوجها) في الثاني لوجود  
الاستدعاء الجازم للدال على  
الرضا (لا بكنائية) بقصد  
زده بقول (في صيغة)  
كأحلتك بنى فلا يصح بها  
النكاح بخلاف البيم اذ لا بد  
فيها من النية والشهود ركن  
في صحة النكاح كاسم ولا  
المطالع لم على النية أما  
الكتابة في العقود عليه  
كإلزام الزوجت بنى فقبل  
ونوابعية فيصح النكاح  
بها (و لا بقتل) في  
قبول لانتفاء التصريح  
فيه بأحد اللفظين وبنته  
لاتيند فلا بد أن يقولت  
نكاحها أو تزوجها أو  
النكاح والتزويج أو رزيت  
نكاحها على محاكمه ابن  
هيرة عن اجماع لأئمة  
الارب بتوايده

الآن خلافاً للبقية في هذا لأن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الرجوع فلا يروم الوعد حتى يحتمل  
عنه بخلاف المضارع (فرع) لوقال جوزتك بالجمع بدل الزاي أو أنا حثك بالمدح بدل الكاف  
صح وان لم تكن لفته على المعتد شورى وح (قوله ولو بهجمة) للردوكذا قوله وان أحسن  
العاقدان العربية والمراد ما يكون صريحاً في تلك اللغة كافي حل (قوله يفهم معناها العاقدان)  
ولو بأخبار رقت عارف حل أى أخبر بمعناها قبل اثباتها كما فشرح مر (قوله بأمانة الله) أى  
بحكم الله تعالى ما شاء عليهم عى وصح أن يراد بالامانة السرعة أى شريعة الله ويكون قوله  
واستحلتم الخ من عطف الخاص على العام وكلفته ما ورد في كتابه من النكاح والتزويج لانهما  
الوردان فيه والقباس يمنع لان في النكاح ضرباً من التعدد حل خلافاً للحنفية حيث قالوا صلحاً  
وهناك ومالكك (قوله بتقديم قبول) كأن يقول قبيل نكاح ثلاثة أو تزوجها أو رزيت نكاح  
ثلاثة أو أحبته أو أوردته لأن هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتي لأفعل ولا يضر من عاى فتح التاء  
وكذا من العام على المعتد عند شيخنا لأن الخطأ في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى يبنى أن يكون كالخطأ في  
الاعراب والتاء كبروات ثبت اه حل وبعبارة مر ولا يضر فتح تاء التكلم ولوم عارف ولا ينافي ذلك  
عظم أعمت بضم التاء وكسرهما على المعنى لان المدار في الصيغة على المتعارف في محاورات الناس  
ولا كنفك القراءة (قوله وتزوجها) أشار بتقدير الضمير الى أنه لا بد من الاتيان بدال عليهما من نحو  
اسم أو ضمير أو اسم إشارة مر (قوله بوجود الاستدعاء الجازم) بخلاف ما لو قال الزوج تزوجنى  
أو زوجتى أو زوجهماى وما لو قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح لعدم الجزم ولو قال الولي للزوج قل  
تزوجها لم يصح لانه استدعاء للفظ لا للتزويج حل (قوله لا بكنائية) أى لانها لاتأتى في لفظ التزويج  
والانكاح النكاح لا ينعقد إلا بهما ومن الكنائية زوجك الله بنى كما نقله النووي عن الغزالي (قوله  
كحلفتك) فيما ن هذا ليس من ألفاظ النكاح اه حل فكان الاولى أن يمثل بقوله تزوجك بنى  
ولم يزل الآن ويستثنى من عدم الصحة بالكنائية كتابة الأخرس وكذا اشارته الى اختنص بفهمها  
اللفظ فانها كنايةان وينتقدهما النكاح منه تزويجاً وتزويجاً اه من شرح مر وعش عليه  
من مواقع ولاية النكاح وبعض منع المقادير بالكنائية مطلقاً حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينعقد  
نكاح الأخرس بالإشارة الا اذا كان يفهم كل أحد قال مر فبأيأتى فان لم يفهم اشارته أحد زوجة  
لا بد فالجملها كم (قوله ولا يصح بها النكاح) ولو توفرت القرائن على النكاح ولو قال نويت بها  
النكاح ولا يبنى أن جوزتك يخل بالمعنى حر اه حل (قوله بخلاف البيم) ولا يشترط أن يتوافقا  
فقطا فلو قال زوجتك فقال قبيل النكاح صح اه حج (قوله في العقود عليه) من زوج أو زوجة  
كإلزام الزوجت بنى أو زوج بنتك ابني وهذه يشملها اللقن أى مفهومه ولا يشملها قوله في العقود عليه  
بناء على أن الزوج غير معتد عليه بل حكمه لأن يقال هذه أولى بالحكم عى (قوله ونوابعية)  
يؤخذ منها أنها لا تختلف في النية بطل العقد وهو ظاهر عى عى مر فلو طالب الزوج إحدى البنات  
بصوت الأب قال أنت ابنة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست ابنة صدقت بيمينى لان الشهود  
لا يلزم على التبرك كذا لو قالها الشهود أنت المقصودة وسى الولي غيرك غلطاً فانقول قولها يبينها  
لان الأصل عدم الغلط كما قاله عى عى مر فالظاهر أن نكاح الثانية لا يصح أيضاً لعدم شهادة  
الشهود عليه تدبر (قوله ولا بقتل) أو قبلته حل (قوله نكاحها) المراد بالنكاح الانكاح  
وهو التزويج لطابق الاجاب ولا استحالة للمعنى النكاح لذهو المركب من الاجاب والقبول كما في شرح

هو أهم من قوله وهو زوجتها أي بنتي (على أن تزوجني ببتك) صنع كل منهما (مصدق الأثرى) فيقول ذلك وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المختل لأن يكون من تفسير النبي ﷺ وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي أو من تفسير تابع الراوي عنه وهو ماصح به البخاري فيرجع إليه والمعنى في البطلان بالشرع يك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة ومصدقاً لآخر في شبه تزوج واحدة من اثنين وقيل غير ذلك (كذا) لا يصح (لو سبها) أي مع البضع (ملا) كأن قيل وضع كل واحدة وألف صدق الأخرى (فإن لم يجعل البضع صدقاً) بأن سكت عن ذلك (صح) نكاح قل منها لا تنفاد الشرع المذكور ولأنه ليس فيه الأثر عقد في عقد وهو لا ينفذ النكاح لسلك واحدة مهر للثل لفساد المسمى (د) شرط في الزوج حل واختيار وتعيين وعمل على الرأثة فلا يصح نكاح عمود بولي له خبر مسلم لا ينكح المحرم ولا يتكبر ولا يكره وغير معين كالعم ولا من جهل حالها لما سلكا لعقد النكاح (وفي الزوجة حل وتعيين

د) (قوله نكاح شغار) عطف على العامل المقدّر قبل قوله لا بكتابة إلا للمني لا يصح بكتابة وسى شغار من قولهم شغار البلد عن السلطان إذا غلبه غلبه من بعض شرائطه أو من قولهم شغار الكلب إذا رفع رجله ليولف فكان كلامه: يقول للآخر لا تزوج رجل ابنتي حتى أرفع رجله لا بكتابة في الرّوض (قوله وقيل ذلك) بأن يقول تزوجني وزوجتك. يعني قال الشيخ أي سم طاهره البطلان وإن لم يقبل أي القابل ذلك أي وضع كل صدق الأخرى وقيد بقوله لا قبل ذلك سقط جعل البضع صدقاً لما تقدم أنه إذا سكت القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب يرجع إلى المهر المثل ويقطع أثر ذلك الموجب للبطلان فيبني الصحة حيث لا ذكر البضع حيث لا يخلو لعدم كونه تأمل شوري وقوله لا نذكر البضع أي من الموجب وقوله حيث لا يخلو أي يذكّر المهر القابل تأمل (قوله مأخوذ) لولم يذكّر لكان أولى اه يرادى لأن التفسير مذكور في آخره صريحاً وتكون من بمعنى في (قوله المختل) صفة لا تزول والتفسير (قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه أعلم بتفسير الخبر من غيره اه شرح التحرير زى (قوله والمسمى في البطلان به) الأول في بطلان الأول أن يجعل البضع صدقاً أي مع تسمية المال لقوله لا يفسد المسمى زى كان يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك وصدق كل واحدة ألف وانما فسد المسمى الذي هو الألف بالثبوت للعقد الأول لأنه جعل الألف ورفق العقد الثاني صدقاً والرفق غيره معلوم فيكون الصدق كله مجعولاً فيرجع إلى مهر المثل وانما فسد بالنسبة للعقد الثاني لأنه مبني على الأول والمسمى على الفاسد فاسد فلو علمنا أن الأول فالظاهر صحة الثاني تقرير شيخنا وبعضه في حل وقال حجج بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك ولم يرد فيقول كاذ كاه وفيه أن وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لفساد المسمى حل اللهم إلا أن يقال مراده بفساد المسمى ولو بالقوة لأن قوله على أن تزوجني كانه قائم مقام المسمى (قوله ولأنه ليس فيه إلخ) أن قلت شرط عقد في نظيره من البع وبعمه فلم يبطل هناك النكاح لانتفاء الشرط الفاسد لأنه معارضة غير محضة حل (قوله وعلم بعمل المرأة) يرد على من بينه وبينها رضاع وشك هل هو حش أو أقل فانه يجعله نكاحاً مع أنه ليس علماً بعمله إلا أن يقال المراد بالعمل بعمل المرأة له عدم العلم بحرمها عليه مع عدم معارضة للحل فلا يرد عليه من شك في انقضاء عدتها حيث لم يصح نكاحها ما لم يقين بخلافه لأن الأصل بقا المانع وهو العدد أو يقال أنه شرط لجواز الإقدام فلا ينافي أنه إذا ظن محرميتها أو عدم غلبها من العدد أو أزوج فتبين خلافه بعد المقدار يصح اعتبار إجماعه في نفس الأمر فتقوله ولا من جهل حالها أي لا يصح نكاحها ما لم يظن المانع فتبين خلافه والأصح على التمسك بما يؤخذ من شرح د وصرح به حل خلافاً للشوري (قوله ولا يكره) أي بغيره في أماداً كان يحق كأن أكرهه على نكاح الظالمه في القسم فيصح حل بأن ظلمها هو فتبين عليه نكاحها ليبت عندها ما فاتها (قوله وفي الزوجة حل وتعيين) ويشترط في انقضاء النكاح على المرأة للتيقن أن يراها الشاهدان قبل العقد ولعقد عليها

منه (علم) أي من نكاحه وعدة فلا يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى المراتين للإيهام ولا منكمو حة ولا معتدة من غيره تتعلق  
حق الغير بها واشتراط غيرها على الزجر من زيادتي (وفي الولي) (٣٣٥) اختيار (وهو من زيادتي) (وقد

وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح لان استماع الشاهد القدر كاستماع الحاكم الشهادة قال  
الزركشي رحمه الله اذا كانت مجهولة والا يصح وهي مستغنية والقصة لأن لا يعلمون بها فأنهم يزجون  
التقية المحاضرة من غير معرفة الشهود لها كنفاء بمضورها وانما يوجبها اه عميرة وعبارة م ر في  
الشهادات قال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا أو صورة وقال حج  
وقل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية المجهولة بل تكفي الشهادة على جريان القديتها وبين الزوج  
له وفيه أنه اذا حصل منها انكار للعقد فلا يصح شهادتهما بأنها زوجة لعدم علمهما بها لكن يؤيد  
كلامهما صحة النكاح بآبي الزوجين أو عدوهم مع عدم صحة شهادتهما بثبوت عند لا انكار (قوله)  
وخلوهم (قوله) فلو ادعت أنها خالته من نكاح أودة جاز تزويجها ما لم يعرف لها نكاح سابق فان  
عرف لها وادعت أن زوجها طلقها أو مات وانقضت عدتها جاز لوليها الخاص تزويجها ولا يزوجه الولي  
العام وهو الحاكم لا يثبت ذلك عنده كما قال زي (قوله) من عدم ذكرورة) عنه من المانع  
باعتباره لوله وهو الاثمة والخاتمة اذ هو جوديان فلا يرد ما يقال ان المانع أمر وجودي فلا يصح  
على عدمه كورة (قوله عما يأتي) أي في الموانع وهو الرقيق والفاقد ومحجور السفه ومختل النظر  
ومختلف الدين فهي حصة وقوله مع بعضهم وهي الثلاثة الأخيرة أي الحرم والسي والجنون (قوله)  
ما يأتي في الشهادات) ومنه إصراء الشاهد العاقدين حالة العقد كذكره م هناك وقالها ومثل  
العقد بحضرة الاصح في البطلان العقد بظامة شديدة أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتداء على  
اموت لا نظره فلو سمعوا الاجاب والقبول من غير رؤية الموجب والقابل ولكن جزأ في أنفسهم  
بأنهما قان وقان لم يكف للعقد كورة ع ش على م ر ويعزم على الشخص العالم بنقص نفسه  
فرض الشهادة (قوله) وعدم تعين لها) مثال تعينهما معا للولاية أخوان أذنت لهما معا أن يزوجاها  
(قوله) نعم ان باناً ذكرين صح) كالو بان الولي ذكرًا بخلاف للعقد عليه أوله كان عقد على  
ختمه له فبان أني أود كرا والفرق أن الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف الزوجين  
فانبطحا شوري ويقاس على الخنثيين غيرهما اذا تبين وجود الاهلية في نفس الامر  
وتشترط هذه الشروط حال التحمل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتبر فيه حال الاداء زي  
(قوله) المنفرد) قضيت أن الاصح لو لم تعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل أجنبي أصبح أن يحضر مع  
آخر وفيه نظر والمصرح به في الروض وشرحه عدم الصحة أي وصورة المسئلة أنها أذنت لكل  
أن يزوجه بخلاف ما للزوج أحدهم وحضر الآخران فانه يصح اه حل أي وقد أذنته فقط  
فيؤخذ من أن مفهوم المنفرد فيه تفصيل (قوله) كالزوج) أي فلا يجوز أن يوكل في القبول ويحضر مع  
شاهد آخر فهو نظير ذلك لان الوكيل سري محض فكان للوكيل هو العاقد (قوله) ووكيله نائبه) أي  
والخامان ووكيله نائبه حل (قوله) والمعنى في اشتراطهما) هذا بالنسبة ما تقدم من عدة لهما كنفاء  
أن يقال جرى هنا على طريقة الفزالي أو مراده بالشرط ما لا بد منه (قوله) أي ابني كل منهما) بأن كانا  
أخوين شقيقين وسكت عن ابني أحدهما وهو كما ينبغي كل منهما حل (قوله) هما) أي الابنين  
والهذين وقوله في الجملة أي في غير هذه الصور وقوالا قياس أن لا يصح نكاح الابن بثبوت ذلك

والصفي في اشتراطهما الاحتياط للائتياع وصيانة لان نكحة عن الجلود (وصح) النكاح ظاهرا وباطنا (باني الزوجين) أي  
أيكل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدهو هما) أي كذلك اثبوت النكاح هو في الجملة (و) صح (ظاهرا) التقيد بهما  
لكن وغيره من زيادتي

(بمستوى عدالة) وهما المعروفان بهما ظاهرا لا باطنا لانه يجري بين واسط الناس والموام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها بالحضرة وان هو متصف (٣٣٦) بها فقول الامم عليهم ينش (لا بمستوى اسلام حرة) واما

لا يعرف اسلامها وحرتهما ولو مع ظهورهما بالدار وذلك بان يكونا يتوضع تحتها فيهما المسلمون بالكفار والاحرار بالارة ولا غالب أو يكونا ظاهري الاسلام والحرية بالدار بل لا بد من معرفة حالهما فيها بالاطالة والوقوف على ذلك بخلاف العدالة والسقوك مستورى الاسلام مستورا بالبلغ (وبين بطلانه) أى النكاح (بعبارة) أى فى النكاح من بينه أو علم حاكم فهو أعم وأولى من قوله ينس (أو بالقرار الزوجين فى حقهما) بما يمنع حصة كسب الشاهد ووقوعه فى الردة لوجود المانع وخرج بزيادته فى حقهما حتى انه على كان طلقها بالانقضاء فعلى عدم شرط فلا يقبل اقرارهما للثمة فلا يحل الا بمحلك فى الكافي للقول لزيادته ولو اقام عليه ينس لم يسمع قال السبكي وهو صحيح اذا أراد ان كاسه يهدا كما لزمه فلو أراد التخلص من المهر أو ارات بعد المهر أو ارات أى وكان أكثر من للمسى فينبى

قوله فقلت وهو داخل قوله فى حقهما (لا) باقرار (الشاهدين بما يمنع حصة) أى النكاح فلا يؤثر فى ابطاله كالأبوت فيه بعد الحكم بشهادتهما وان الحق ليس لهما فلا يقبل قوله

من

من (الشاهدين بما يمنع حصة) أى النكاح فلا يؤثر فى ابطاله كالأبوت فيه بعد الحكم بشهادتهما وان الحق ليس لهما فلا يقبل قوله

على الزوجين فان أقر (الزوج) دون الزوجة (بفسخ) النكاح لا اعترافه بما يدعي به بطلان نكاحه (وعليه المهر إن دخل) بها (والا نصفه) اذا قبل قوله عليها في المهر وقول فسخ هو المارد بقوله (٣٣٧)

من عدم تأثير الاقرار في ابطاله حينئذ عدم تأثيره في ابطاله قبل الحكم بشهادتهما الآن يقال انه قياس  
أذن تأمل (قوله على الزوجين) أماني قهها فيقبل وغيرها شرح مر نعمه أقرني قهها فلو  
حضر اعدا قهها ثلاث مرات وورثها سقط المهر قبل الدخول وقد المسمى بعد وجب مهر المثل  
أي ان كان دون المسمى أو مشله لأكثر التلازم أنهما أوجبا باقرارهما قهها على غيرها (قوله  
أقر الزوج) أي بما يمنع محته (قوله هو المارد بقوله فرق) أوله السك بالحق بالطلاق وظاهره أنه  
لا بد من الحكم بالطلاق ولا يأتى في الرضاع الا بحمل به بعد ذلك (قوله وتعييرى بجماع محته) أي العائدية عليه  
الصخر وان العقد الأول صحيح وليس كذلك حل أي بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار  
فقال انفسخ النكاح لكان أولى برماوى (قوله كالأقر بالرضاع) التشبيه في الفسخ لافي عدم  
نفس الطلاق لأنه لا يأتى في الرضاع الا بحمل به بعد ذلك (قوله وتعييرى بجماع محته) أي العائدية عليه  
الضريفة به (قوله بخلل في قول أو شاهد) حلالا به أي بجماع محته كقالت أو لمع أنه أخرتم ظهره  
لوقال ما ذكر لشل ما لوقالت وقع العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل بما يقتضى أنه يحلف  
بجماعها التي يحلف على كلامه كسبائي نعم على المتمدن الآتي من أن الزوج يحلف في هذه أيضا  
يكون قوله به صوابا تأمل (قوله والاصل بقاؤها) لكن لومات لم تره شرح مر (قوله فان طلقت)  
أرأت مر (قوله فلا مهر) قال ابن الرفعة اذا كانت محجورة سفه فان ذلك لم يسقط لفساد  
اقرارها في المال والامة كذلك قال في المهرات وسقوط المهر قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم يقبض  
فان قبضه فليس له استرداده أي لا ياتر قبله به وهو يكرهه خ ط (قوله فتحلف مني) المتمدن  
القول قول الزوج شو يرى فيحلف لان الراجح أن القول قول مدعى الصحة زى (قوله من يعتبر  
رضاه) ليس قيدا كما علم من كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم أقرى البلقيني كابن عبد السلام  
بأنه لو كان الزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وأقرى البغوي بان الشرط أن يقع في قلبه  
صدق القبره بانها أذنته وكلام القفال والقاضي يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الأصحاب أنه  
يجوز انعاده صلى أرسله الولي اغيره ليرزوج مولته والذي يشبهه أنه يأتي هنا ما في عقده بمسئورين  
لالتلاف انما هو في جواز مباشرته لافي الصحة لحما أن مدارها على ما في نفس الامر شرح حج  
وسله مر (قوله السك في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينة) ينبغي وأخبار من يثق  
به ولو افسا أوصيا بغيره حل (قوله وليها) أي ووكيله (قوله أنه يسر أيضا) معتمد (درس)  
(فصل في عاقد النكاح) أي ثبوتها ونفيها (قوله وما يذ كرمه) أي كالوقوف على الاذن وكيفية الاذن  
من تلقا وغيرها ع ش على مر أي مع تزويج السلطان في حال غيبة الولي وعمله (قوله لا انعقاد امرأة  
نكاحا) أي لا يكون لها دخل فيه والمرد بالنكاح أحد شقيه أي الإيجاب والقبول قال حل الاذوليت  
الائمة العظمى فانها أن تزويج غيرها الانفسا كأن السلطان لا يعقد نفسه وانما يعقد له ما أذونه من  
لولة فلهذه أولى وكذا في بقية المواضع أي من الرق وغيره الا لا كفر فقد كرو في الامانة العظمى أنه لو  
نزلها كافر ليرزوج بها سبعة (قوله لانفسها) أي إيجابا ولا لغيرها قبل ولا إيجابا حل فلو خالفت وزوجت  
نفسها أو كان بحسرة شاهدين أم لا أو وكلت من تزويجها وليس من أولياها وجب على الزوج مهر المثل

(٢٣) - (بحر) - ثالث  
لا بد من بينة أو اثنين خروجا من خلاف من يعتبر رضاها  
إيجابا لأن أو قبول لا لانفسها ولا لغيرها  
عكس وقضية التقييد بمن يعتبر رضاها لا يسر الإشهاد على رضا الجيرة وقال  
(فصل في عاقد النكاح وما يذ كرمه) لا انعقاد امرأة نكاحا ولا بد من

اذلا يلق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلاً وتقدم خبر لانكاح الابولى دروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه (٢٣٨) الفاروقى بإسناد على شرط الشيخين ومنها الحديث امكن لزواج اخته

بأوله ولوى العبدان كان يشداو يجب أيضاً أرض بكارة ان كانت بكراً لا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سواء قلنا لا لثبته اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه بمنزلة اعتقاد التحريم وهو على هذا حكمه بالحكم كما حكم بصحته والأوجب السمي ولا تميزر ومحلها ضمانا لمحكم كما حكم بطلانه والأوجب الحد من شرح مر وحواشيه اهـ (قوله اذلا يلق) قدم الدليل العقل لانه شامل للإيجاب والقبول بخلاف النكاح فانه خاص بالإيجاب وقوله وعدم ذكره عطف مسبق على سابق حل أى عدم ذكره فى العقد فلا ينافى ما بأتى فى التوكيل فى النكاح منها ولها (قوله وتقدم خبر) أى فيستدل به على كون المرأة لا تعد نكاحاً عا وش أصرح الأدلة على ذلك قوله تعالى فلا تنكحهن أن ينكحهن أزواجهن بناء على كون الضمير فى نكحهن للاولاء لما روى أن معقل بن يسار كان له أخت طهفة تزوجها وانكحت عتيا وأرادت أن تموله بقصد جدي فانتقم أخوها من ذلك لأنها لو كانت تتولى العقد بنكحها لم يكن للنهي عن العمل فائدة كذا قيل لكن يتركه كونه أصرح الأدلة قوله أن ينكحهن بناء على أن النكاح حقيقة فى العقد (قوله لانكاح الابولى) وفى تزويجها نفسها خالفه فهدى قال به وهو (قوله دروى ابن ماجه) أتى به مع ما قبله لدفع ما يترتب من أن الولي فى قوله لانكاح الابولى فيقول يستوى فيه المذكر والمؤنث ولعموم لانه نفي تزويجها نفسها والغير أهله أصرح فى المراد لانه على شرط الشيخين وقال حل خبر ابن ماجه يفتى عقابه اهـ شيخنا (قوله فوكلت) لانه نفسه وهل المراد فقط أو ولومه حر اهـ حل وقضية كلام المصنف البطان فى الأخيرة شوى وهى قوله ولومه (قوله وقيل اقرار مكنته) وكذا عكس أى اقرار مكنته بكأى يؤخذ من زى وقوله مكنته أى حرة ولومضيه وان كتبها فهو عينتهم لا احتمال نسيانهم مر وكذا لو أنكر الولي الأذن بدون الكف لا احتمال نسيانهم حل (قوله لصدها) ولو غير كف وقوله وان كذبها ولها أى ما لم يقر به لرجل وهو لا أثر ولا عمل بالاسبق كإبائى (قوله فثبت بصادقهما) فلو يؤثر أنكار القهر له وإذا كذبها الزوج ليس لها أن تزوج حالا بل لا بد من تطابق الزوج لما إذا كذب الزوج نفسه فى التكذيب لم يثبت اليه وظاهره وان ادعى أنه كان ناسياً عنه التكذيب فلو كذبه وقداقر بنكاحها لم يرجع عن تكذيبها قبل نكاحها نفسها لأنها أقربت بحق له عليها بعد انكاره ولا كذلك هو فى الأولى وبعبارة غيره قبل رجوعها اهـ حل (قوله من أنه يكفى اقرارها المطلق) لأنه يستغنى عن تفصيلها بالتفصيل الواقع فى الدعوى وبأى ما ذكر فى اقرار الرجل المبدأ والواقع فى جواب الدعوى فلا بد من التفصيل فى الأول ويكفى الاطلاق فى الثانى خلافاً لفرق بين الرجل وغيره زى وحل (قوله تصديق سیده) هل المراد تصديق فى النكاح أو فى الأذن لانه الذى يملك به إنشاءه وإبرامه وكذا يقال فى الولي السفیه اهـ رشيدى على مر وقصد به إرادة الأول بالنسبة للرققة لتوقب عقد النكاح على مباشرته له وإرادة الثانى فى الرقيق لانه بمجرد الأذن لارتفاعه المانع وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال فى السفیه تأمل (قوله ولأقرب لرجل) ولها أى المجبر والمناسب تأخير عن قوله وقيل اقرار مجبره (قوله على الاسبق) أى فى الاتيان مجلس الحكم وإن أسند الآخر التزويج الى تاريخ متقدم وذلك لانه يسبقه واقراءه بحكم بهتة لهم المعارض الآن فاحضر الثانى وادعى خلافه كان مرد الزرع الاقرار الاول وما حكم بشيئيه لا يرفع الابينة عا عا عا مر لكن تعبير الشارع بقوله فان أقرا ماعدون أن يقول ذهباً أو يتناول بما يبعد

ظاهر عما يأتى بل أوله اهـ سم على حج (قوله وكذا لو أنكر الولي الأذن) ومثله انكار النكاح اهـ خلاصه سم على حج

مثلاً فى ان رجلاً صرح ذكره ابن السمع وخرج بلا تعقد ما لو كانها رجلاً فى أنها توكلت آخر فى تزويج مولته أو قال ولها وكفى عنى من يزوجك أو أطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح (وقيل اقرار مكنته بنكاح لصدها) وان كذبها وإها لان النكاح حق الزوجين فثبت بصادقهما كالبيع وغيره ولا بد من تفصيلها الاقرار فتقول زوجتى منه ولي بحضور عدلين ورضائى ان كانت من يتبر رضاها وهذا فى اقرارها المبدأ فلا ينافى ما ساقى فى الدعوى من أنه يكفى اقرارها المطلق فان ذلك عا فى اقرارها الواقع فى جواب الدعوى ولو كان أحدهما رقيقاً اشترط مع ذلك تصديق سیده ولو أقرب لرجل وولها الآخر عمل بالاسبق

(قوله وعمل هذا حكمه مالم يحكم كما حل مثل حكم الحاكم بصحته تخليد الزوج من يقول بصحته حتى يرضه المسمى يفتى نعم اهـ سم على حج (قوله رجه الله ما لو كانها رجلاً) أى ولم يقل لمعان نفسه كما هو ظاهر عما يأتى بل أوله اهـ سم على حج

فان أقرا معا فلا نكاح  
ذكره البايتي في صحيحه  
وقولي لصدقه من زادت  
وكالمكفة السكرانة (د)  
يقبل اقرار (مجرم)

من أب أوجد أوسيد  
على موليته (هـ) أي  
بالنكاح لقدرته على إنشائه  
بخلاف غيره لتوقفه على  
رضاه (ولأب) وان علا  
(زويج بكر بلاذن) منها  
(بشرطه) بان يزويجها  
وليس بينهما عداوة ظاهرة  
بمهر مثلها من تقابل المهر  
كف. لما موسر به كبيرة  
كانت أوصفيرة عاقلة أو  
مجنونة لكامل شفقتهم

(قوله) والمعمد انه يصل  
باقرارها) توقف في قول  
انظر اذا قدسنا اقرارها  
ومات من أقرته وأطلقها  
هل ترجع للأخر أولا  
اه والظاهر عدمه (قوله)  
يقبل اقرارها) هذا هو  
المعول عليه وان نقل عن  
حل فبايتي ما يخالفه اه  
شيخنا وقد يقال ان بايتي  
الحلي دعوى وهذا اقرار  
أي وهي لا يشترط فيها  
الصدقة على الأنشاء دون  
الافرار في ذلك اه مرضي

خلافة الآن يقال أقر أي عند الحاكم (قوله فان أقرا) أو على السبق دون عين السابق ولو جهل  
المأورفان رضى معرفته والإبطال في كلام حج أن ذلك كالجملة يقبل اقرارها بناء على قبول  
اقرارها في الجملة وكالمكة ما عور السبق ثم نسي اه حل (قوله فلا نكاح) ضعيف والمعمد انه يعمل  
باقراره دون اقرار ولها التعلق ذلك بينها وحفا ولو قال هذا زويج فكت ومانت ورتها مؤاخذة لها  
باقرارها ولو مانتم لو قال هذا زويج فكت ومانت ورتها. واخذته باقراره وان ماتت لم يرتها على  
النس (قوله السكرانة) هي لغة بني أسد لانهم يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال  
وبأس سكران لدى بني أسد • مصروف انشاء عنهم المرد

زى (قوله) يقبل اقرار مجرم) لم يقل هنالدة كاتني قبلها وم كالشارح فظاهرهما وان كذب الزوج  
قل وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج كاتني قبلها والعبارة في كونه مجرما بحالة الاقرار فلا يمكن مجرما  
حالة كان ادعى وهي تب المزوجها حين كانت بكر لم يقبل اقراره لمجرم عن الأنشاء حينئذ اه شرح  
مرد (قوله على موليته) وان انصدقه كاتني شرح مرد (قوله قدرته على إنشائه) يعلم منه أنها لا بد أن  
تكون بكر وان يكون الزوج كذا لأنه لا يكون مجرما الا حينئذ (قوله ولأب) أي وان لم يلها الماطرة  
منه بشرطه يراوى أي ويحرم عليها القاضي وهو وليها ما كاتدم حل (قوله ظاهرة) بحيث  
لا تخفى على أهل محنتها يراوى (قوله من تقابل المهر) المراد ما جرت العادة به فيها ولو عورضا يراوى  
(قوله موسر) أي بحال صداقه على المعتمد عند مرد خلافا لما في زى حيث قال موسر بقاء بهر  
مثلها على المعتمد فخرج للمصر ومنه ما للزوج الى معجوره المصر بننا جبار ولها ما لم يمد فغ ابوالزواج  
الصادق عنه بعد العقد فلا يصح لأنه كان حال العقد معصر فالطريق أن يهب الاب ابنة قبل العقد مقدار  
الصادق ويقضه له ثم يزوجه وينبغي أن يكون مثل المدة للولد ما يقع كثيرا من أن الاب يدفع عن  
الآن مقدم الصداق قبل العقد فانه وان لم يكن هبة لأنه يزل منزلها بل قديدها أنه هبة ضمنية للولد  
فان دفعه لولى الزوجة في قوة أن يقول لمسكت هذا ابني ودفعته لك عن صداق بنتك الذي قدرها  
عنى على مرد في باب الكفاة وفيه أيضا وبقى ما لوالد لولى المأدولى الزوج زوجت بنتي ابك بمائة  
فرض مثلا في ذلك فلا يصح وطريق الصدقة أن يهب الصداق لولده ويقضه له وهل استحقاق الجهات  
كالدانة ونحوها كاف في اليسار لأنه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق أم لا فيه نظر  
والاقرب الاول أخذنا مما قالوه في باب التفليس من أنه يكلف التزول عنها ومثل ذلك ما لو نكحها لى  
نحصل له في جهة الوفاء والديوان أي ديوان المرتزة ما يفي بذلك وان لم يقضه لانه كالوديعة عند الناظر  
والحاصل أن الشرط معتاد بصفة الصحة وهي أن لا يكون بينهما وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينهما وبين  
الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان يزوجه من كفه وان يكون موسرا بحال الصداق ففى فقد شرط  
من هذه الاربعة كان النكاح باطلا لم تأذن وثلاثة لجواز المباشرة وهي كونه بهر مثلها ومن قدس  
الديانة ولا وسأيت في مهر المثل ما يمل منه أن عمل ذلك فيمن لم يعتد الاجل أو غير عقد البلد  
والإيل بالزويل وبغير تقابل المهر كما مر في شرح مرد والشارح رحمه الله تعالى أسقط شرطا من شروط  
هبة وشرطا من شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال

الشرط في جواز اقراره • حلول مهر المثل من تقابل المهر  
ككفاة تزوج يسار بحال • صداقه ولا عداوة بحال  
وقدسهما من الولي ظاهرا • شروط صحة كاتنقرا  
أنا الشرط في الزوج عدم العداوة الظاهرة والباطنة لعل شرته لا يخرج بالعداوة السكرانة من نخل أو

الدارقطني الثيب أحق بنفسه من ولها والسكر زوجها أبوها وقولي بشرطه من زبادي (وسنله استئذنها مكلفه) تطيبها خاطرها وعليه حل خبر مسلم والسكر (٣٤٠) يستأمرها أبوها بخلاف غيره فانه يعثر في تزويجه لها استئذنها

كسباني وقول مكلفه من زيادتي ومنها السكرانة (سكوتها) بقيد زنده بقولي (بعد) أي بعد استغنائها (إذن) للاب غيره ما لم تكن قرينة ظاهرة في المنع كصباح وضرب خذ غيره لم وأنها سكوتها وهذا بالنسبة للزوج لا للقدام المهر وكونه غير خد مثله (ولا زوج) من أب وأغيره (ولي) وهي من زالت بكارتها (بروط) بقيد زنده بقولي (في قبلها) ولو حراماً أو نائمة (ولا غير أب) وسيد من ذى ولا سلطان ومن بحاشية نسب آخ ومن غير حاشية نسب آخ (بكر) عاقلة (الا) بذنها) ولو بلفظ الكافة (المتبن) قبر المارقني السابق وتجر لا نتجوا الشاخي تتأمر وعن رواه الترمذي وحال صحيح أما من خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتها بغير ماذر كسقطه وأصح وحدتيض ووطي في دهرها فهي في ذلك كالبكر لئلا تأمر الرجال بالوطي في البكارة وعن على غيابه سعيها و بما قرع رائته

لأزواج صغيرة عانت من الأذى من طوائف الرجال والبنات  
 الصغيرة (وأخيراً) بالزوج (أباً فاهو) وإن علان لكل منهم ولأدعوه في مقدمته على من ليس له الأصغر فيهم  
 الأقرب منهم فالأقرب (فماذا الصانع بالجمع على الزم) من نسب ولاء (كلهم) أي كترت أربهم فيقدم أولوهم ثم يأتونهم ثم



انا لأم أو كان معقفا واستويا

نحو ولده لا حاجة له لانه لا يحترز له اذ ليس للعمة غير غم على ائتمه لا يقال السلطان عمة غير غم على ائتمه لا تقول الكلام في العمة من النسب والولاء كما قاله الشارح وأيضا قال بعد ذلك السلطان حل وبجواب بأن التقييد لا يخرج ذوى الارحام على القول بأنهم يسمون عمة وهو قول مرجوح **(قوله ثم لو كان)** استدراك على قوله كائنه **(قوله واستويا عمة)** ليس بقيد بل مثله ما ذالم يسويا كأن كان أحدهما لأب والآخر شقيقا وكان الذي لأب أخا لأم فانه يقدم لآله بالأب والجد والد له الآخر بالجد والجدة كما في شرح مردولو كان أحدا بنى الم أنا لأم والآخر بنا قدم الابن لان البنة عمة فيجتمع فيه عمو وبان بخلاف الاخوة لأم فليست عمة بـ حل **(قوله ثم يقدم بيانه في ابه)** ومنه ان يقدم ابن المتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على أبي جده **(قوله فالسلطان)** ثم لو كان الحاكم لا يزوج الابراهيم لها وقع لا تحتدل مثلها عادة كافي كثيرين البلاد فزمننا ايج جوز تزوية امرها بعد تعديل مع وجوده شرح مر **(قوله من في محل ولايته)** عبارة شرح مر من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو بمجازة وأذنت له وهي خارجة ثم زوجها بعد عودها اليه لأبيل وموالمه **(فرع)** اذا عدم السلطان بمحل زعم أهل الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد ان يسبقوا لغيره فنفذوا حكمه بالضرورة للمجتهل ذلك شرح ابن حجر ولو قالت القاضي أبي غائب وأنا خليفة عن السكاك والعدة فله تزويجها والحوط اثبات ذلك وأولقني زوجي أموات لم يزوها حتى ثبت ذلك اه ب وهذا اذا عينت الزوج والازوجها سم **(قوله ولا يزوج ابن أمه)** خلافا لابي مع الأئمة الثلاثة حل **(قوله لانه لا يشاركه الخ)** أي ليس هناك رجل ينسب اليه بل هو لايه وهي لايها اه شيخنا **(قوله ثم)** أي من النسب شورى أو عن نفسه **(قوله ورضا)** أي وما لك كان كان كتابا لك أمه فله تزويجها باذن سيده حل **(قوله لانها غير مقضية)** أي فهو من باب المقضى وغير المقضى يقدم القضى وليس من باب المقضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدم المفع فلا يزوج حيث لا ينسب اليه شيخنا وانما كانت البنة غير مانعة لانه لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف وجودي ظاهر منضبط معرف تقضى الحكم ع من لان البنة أمر اعتباري لا وجودي **(قوله وان لم ترض المعلقة)** وأما الشقة فلا بد من رضاها ويكتفى سكوت البكر وأما المرأة فيزوجها من ذكر لكن مع اذن السيدة الكاتبة ولو بكر أو كانت السيدة عاقلة صغيرة تبيا امتنع على أبيها تزويجها منها وعقيقة الحنثي زوجها من تزويج الحنثي بفرض أنوته لكن مع اذن الحنثي والمبعدة تزويجها مالك بعضها مع قريبها والافع متق معها والمكاتبه تزويجها سيدها باذنها وكذا أمها لانه امامك أو ولي وزوج الحاكم كافر أمته كافر أمته اذنه اه حل وقوله باذنه متعلق بزوج والصبر للكافر والموقوفة لا تزوجها الا السلطان لأن الموقوف عليهم ان انحصروا والافان انظر فيما يظهر كما فقه به والدرجة الله تعالى شرح مر بخلاف السيد الموقوف لا يزوج بمحال اذا لمصلحة في تزويجها فظاهر وان انحصر الموقوف عليهم به صرح شيخنا كحل **(قوله زائدة على ماسر)** أي من قد والى الخاص **(قوله اذا غلب)** أي ولم يوكل وكذا لا يزوج في غيبته والا قدم على السلطان حل وفي تناويف البغوى ان لو تزوج السلطان من غاب ولها ثم حضر بعد العقد بحيث يعلم انه لو كان قريبا من البلد عند العقد تبين أن العقد لم يصح وفي تناويف ان قال نحوه ولو تزوج الحاكم في غيبته ثم حضر الولي وقال كنت تزويجها في الغيبة قال الاصحاب يقدم الحاكم حيث لا ينع ولو باع عبد الغائب في دينه يقدم وقال كنت بتمه في الغيبة فعن الشافعي أن يسع المالك مقم والفرق أن السلطان في السكاك كولي آخر ولو كان لها وليان فزوجها أحدهما في غيبته

نبا أو ولاء (مرحلتين أو أسم

او غسل) أى منع دون ثلاث مرات (مكففة دعت إلى الكف) ولو بدون مهر المثل من تزويجها نيابة عنه لبقائه على الولاية ولان  
التزويج الأخير حق عليه فادنا: (٢٤٢) امتنع منه وفادها كما بخلاف ما دامت إلى غير كف لان له حقاً في الكفافة

الآخر فقدم الغائب وقال كنت زوجتها لم يقبل البيعة له رى ونظم بعضهم الصور التي تزوج فيها  
الحاكم بقوله

ويزوج الحاكم في ورأت • منظومة تحكي عقود جواهر  
عدم الولي وقفته ونكاحه • وكذلك غيبته مسافة قاصر  
وكذلك انما وجس مانع • أمة لمجور توارى القادر  
احرامه وتزويج عسله • اسلام أم الفرج وهي لكافر

والمعتد ان الانعاض لا يكون ما عاين ينتظر (قوله أو غسل) ولولقص المهر شرح مر والمضل  
صغرة وأخى النووي بأنه كبيرة باجتماع المسلمين قال ابن حجر ولا يأتى بالمطلع لانه يخل بالكفافة علمه  
منه باطنا ولا يمكنه ان يخل وعبارة مر واقفاء الصنفه كبيرة باجتماع المسلمين مراده اننى  
حكمه بالتصريح به وغيره بأنه صغرة (قوله من تزويجها) متعلق بمنع (قوله نيابة عنه) فالسلطان  
يزوج بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العزل بالنيابة فزوج ثم قامت بنية الرجوع إلى العزل فبطل  
تزوج السلطان كانه زال الوكيل لان ولايته لا تستمر الا حيث دام الولي على العزل فان رجع عنه كان  
التزوج بالولي الظاهر ثم حل (قوله لبقائه) أى الولي الغائب أو المحرم أو العاضل شرح مر وهو  
علة للعلة (قوله فامتنع الولي) أظهر في محل الاضمار لانيته من عود الصغرة إلى المحبوب أو الصغرة  
شيخنا (قوله من كفأته) أى لم يكن موجوداً لثلاثين مائة أنى ولو طلبت التزويج من  
كفء وهو من آخر قسم طلبه هو سم (قوله ما لو عزل ثلاث مرات فأكثر) أى ولو تقل طاعة على  
معاصيه أى التي هي المضلات لان الولي يشترط فيه المدلة التي كان سابقاً بغير العزل لا تزويج ثم ان  
فقته للعزل هل يمنع شهادته أو لا تقل عن شيخ والذي ناصر الملة طه أنه فاسق بالنسبة للتزويج مطلقاً  
وفيه نظر وعلى منعه من التزويج لو تاب، منه عند العقدة كفى بشو بنه ولا يجب اختياره فلو غلبت طاعته  
على معاصيه كان التزويج السلطان حل وقبول حل التي هي المضلات فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها  
(قوله تعين كفء آخر) وإن كان معنيهاً ببذل أكثر من مهر المثل كما صرح به الامام وقوله أولى من  
تعبيره بالاب لان عبارة الاصل توهم ان الجسد لا يزوج وأن الاب يزوج الكتاب لكفء غير من عبته  
وليس مراد عرش درس

(فصل في موانع ولاية النكاح) أى وغيرها من قوله والمجبر الخ (قوله يمنع الولاية) أى الشاملة  
للسيدة بدليل قوله ثم لو ملك الخ أى الولاية الخاصة لما تقرر أنه لو تقل على الولاية المظنة رقيق  
أو محجور عليه بسفه أو وصي غير لا كافر كان له أن يزوجها كالمراة وحديثاً بدلالة الخاصة لا بحدن  
استثناء الامام الاعظم من الفسق وكان يتعين اسداهه وخروج الولاية الركالة فيجوز أن يكون الرقيق  
توكيلاً في القبول دون الإيجاب حل ومثله السفيه مر (قوله لنصفه) أى الرق أى صاحبه (قوله  
المبعض) ومثله المكاتب بل أولى لتمام ملكه لكن بإذن سيده شرح مر (قوله من أنه) أى  
المبعض وعبارة مر بناء على أن السيد يزوج أمة بالملك الخ وقوله لا بالولاية يقتضى أن الولاية غير  
شاملة للكل وحديثه يكون الاستدراك صورياً وعبارة حل فالولاية تنطلق في مقابلة الملك والسيدة  
كأنها وتطلق على ما يشمل السيدة كفى الترجمة فالاستدراك في الجملة كإقامته وقوله في الجملة

صوراً

بعض النقص فغير يرى بذلك أهم من قوله ولا ولاية لرقيق نعم لو ملك المبعوض أمة تزوجها كما قاله البقعي  
بتاعلى الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية

ويؤخذ من التسلل أنها  
لودعته إلى محجوب أو عين  
فامتنع الولي كان عاضلاً  
وهو كذلك اذ لا حق له في  
المنع وكذا لو دعت إلى  
كفء فقال لا تزوجك لا  
من هو أ كفاءته ولا بد  
من ثبوت العزل عند  
الحاكم كزوج كفى في سائر  
الحقوق ومن خطبة  
الكفء، لها ومن تعيينه  
ولو بالنوع بان خطبها  
أ كفاءه ودعت إلى أحدهم  
وتخرج بالمرحلتين من  
غاب دونهما فلا يزوج  
السلطان إلا بآذنه ثم ان  
تعذر الوصول إليه تخوف  
جازه أن يزوج بغير إذنه  
قاله الرواني أما وعزل  
ثلاث مرات فأكثر فقد  
فسق فيزوج الأبعد  
لا السلطان كى كفى (ولو)  
عنت كفواً فليس جبر تعين  
كفء (آخر) لأنها كل  
نظراً منها ما غير المجبر ولو  
أباً أو جداً بأن كانت ثيباً  
فليس له تزويجها من غير  
من عبته فتعيرى بالمجبر  
أولى من تعبيرة بالآب  
(درس)  
(فصل في موانع ولاية  
النكاح)  
(يمنع الولاية رق) ولو لى  
بعض النقص فغير يرى بذلك أهم من قوله ولا ولاية لرقيق نعم لو ملك المبعوض أمة تزوجها كما قاله البقعي  
بتاعلى الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية

مرد يا وهذا على الاستحالة الاولى **(قوله)** خلافا لما أفتى به البغوى) أى من أنه لا يزوج أصلا حل  
 وعن **(قوله)** لسبب العبارة) أى عبارة كالعمود الواقعة منه وأقواله وأفعاله الأماستنى شيخنا  
**(قوله)** وتقليبا زمن الجنون) أى على زمن الافاقة فكان السكك جنون وهو علة للغاية قال سم  
 قد نبههم من هذا التعليل انقلب ولا يشه حال افاقته وليس مراد افاد المراد بالانقلاب أنه لا تنتظر افاقته  
 قال في شرح الروض واذا قصر زمن الجنون جدا كيوم في سنة فظاهر أنها لا تنتقل الولاية بل تنتظر  
 الافاقة كظنهم في الحضانة شو برى **(قوله)** فيزوج الابعد من زمن جنون الاقرب) هذا يعني عنه  
 قوله الآتى وينقل كل لا بعد ان ياتيه عليه هنا لأجل قوله دون افاقته وحكمة مقابلة بوجهه عليه يضاق  
 الناس لحكمة المقابل تأمل **(قوله)** دون افاقته) فلا يزوج فيها وان قلت جدا فلو وكل الاقرب في  
 زمن الافاقة اشترط أن يوقع الوكيل المقدم قبل عود الجنون لأن يعود به ينزل الوكيل حل **(قوله)**  
 لا يزول الولاية) لأنه يغيب زمن الافاقة على زمن الجنون فكان زمن الجنون افاقة شيخنا عزى  
 فلا يزوج الابعد من زمن جنون الاقرب على هذا وهو ضعيف **(قوله)** ولو قصر الخ) أشار به الى أن  
 عمل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره ما لم يقل زمن الافاقة جدا كيوم في سنة واللا ينتظر قطعاً فيزوج  
 الابعد من زمن الجنون قولاً واحداً باتفاق الشرح الصغير وغيره ومحل الخلاف أيضاً ما لم يقل زمن  
 الجنون جدا كيوم في سنة واللا ينتظر الافاقة قولاً واحداً كقوله الشورى **(قوله)** فهو كالمدم) فلا  
 تنتظر زمناً بل لا بعد أن يزوج في زمن الجنون فعمل أنه لو زوج الابعد في زمن تلك الافاقة لم يصح  
 تزويجه حل وفي شرح مر فهو كالمدم أى من حيث عدم انتظاره لامن حيث عدم صحة انكاحه  
 فيلوقع ويشترط بعد افاقته صفاءه من أثره ليعمل على حدث الخلق اه وهذا ينهم من قوله الآتى  
 واختلاف نظر ولو زوج الابعد ثم اختلف هو والاقرب فقال الاقرب أنت زوجت من افاقته فتزوج بك  
 بالحل وقال الابعد بل في زمن جنونك فهو صحيح لم يعمل بقول واحد منهما بل يرجع للزوجين ويعمل  
 بابتئان عليه فان اختلفا فقول قول مدعى الصحة وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال به فهم ينبغي  
 أن يكون القول قول الزوج مطلقاً للعصمة بيده اه عن **(قوله)** ونفى غير الامام) ولوناب  
 الناس زوج في الحال وان كان فسق بالمحل شورى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما  
 واسطة مر كالصبي اذا بلغ ولم تحصل له ملكة تمنعه من ارتكاب الكبائر فلا يقال له عدل ولا فسق لانه  
 لم يرتكب فسقاً وعبرة حل قوله فيمنع الولاية كالحق فيزوج الابعد وعليه لو تاب زوج حالا  
 ولو كان فسقه بالمحل لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله **(قوله)** لا نسكح  
 الاول وشاعى عدل حيث لم يقيد الاولى بالعدالة بخلاف الشاهدان الشرط فيه العدالة فلا بد فيه من  
 الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلازم بين الولاية والشهادة فيجوز أن يلى ولا يشهد ذلك فيما اذا تاب الاولى  
 الفاسق فان له أن يزوج حالا ولا يجوز أن يشهد كذا لو بلغ الصبي أو أسلم الكافر ولم يوجد منهما فسق  
 فيزويج ولا يشهدان لعدم عدالتهما لعدم وجود الملكة في ذلك اثبات الواسطة بين الفسق والعدالة  
 والقوم من كلام الاستاذ البكرى انهما يتصفان بالعدالة فتصح شهادتهما قال سم على حجب ومافاه  
 الاستاذ لا ينبغي المدول عنه قال ع ش ومن الغير القضاة ما لم يلم ذوشوكه ويعلم بفسقه اه وعبرة  
 اه عند قول المصنف في الفصل قبل هذا قال السلطان والمراد بالسلطان هنا قياساً وفيما أفتى الامام ونوابه  
 فيمنع في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضى أن كل ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لان  
 ارتكاب عارم المروءة نقص يفسد في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن لم يطل مر ولا حج بهذا

خلافا لما أفتى به البغوى  
 (وصياً) لسبب العبارة  
 (وجنون) ولو متقطعا  
 لتلك وتقليبا زمن الجنون  
 للمتقطع فيزوج الابعد في  
 افاقته وخالف في الشرح  
 الصغير فقال الاشبه أن  
 المتقطع لا يزول الولاية  
 كالأغماء ولو قصر زمن  
 الافاقة جدا فهو كالمدم كما  
 قاله الامام (ونفى غير  
 الامام) الاعظم ولو بصل  
 ثلاث مرات أو أسره لانه  
 نقص يفسد في الشهادة  
 فيمنع الولاية

كلارك فيزوج الاصح قبل لا ينعاه عليه. جاءت لان الفسقة لم ينعوا من التزويج في عصر الاولين وخرج يز يادي غير الامام الاعظم هو فلا يتبع فسقه ولا يته به بناء على (٣٤٤) الصبح من أنه لا ينزل بالفسق فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية

الامة تنقض بانها (وخرج منه) بأن بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم حرم عليه لانه لنفسه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره وقضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يمتنع الجهر وحرم به ابن أبي هريرة ورجحه القاضي بجى وابن الرفعة واختاره السبكي أما جهر الفسق فلا يتنع بالولاية لكلام نظره والجهر عليه حق الفرماء لا تنص فيه (واختلاف نظره) بهم أو غيره كجبر وكثرة اسقام لخصره عن البيت عن أحوال الأزواج ومعرفة الكف، منهم واقتضارى على ما ذكر أولي من تنقيده بهم أو قبل (واختلاف دين) لا تنفاه المولاة فلا يلى كافر مسلمة ولو كانت عتيقة كافر كاسر ولا مسلم كافرة نم لولى البذر تزويج أمته الكافرة كالسيد الأتى بيان حكمه للقاضي تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص كإعلم عامر ومولى كافر لم يرتكب محظورا فى دينه كافرة ولو كانت عتيقة مسلمة كاسر واختلف اعتقادها فى اليهودى النصرانية والعصرانى اليهودية كالارث لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (وإن نقلا) أى الولاية (كل) فى

التحليل ولأن انتفاء الدالة فسد فى الشهادة ولا ينع الولاية لان الشرط فى الولي عدم الفسق كاسر (قوله) وقيل لا يمتنعها) ولو كان لوليتها الولاية انتقلت الى حاكم فاسق أو يقيه على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وينبغي العمل به ولعمدة انتفاها له أى لحاكم الفاسق زى وحل وشرح هر (قوله) فيزوج بناته بالولاية العامة) يقتضى هذا أنه لا يكون جبراً فلا يزوج بنته الصغرى ولا الكبيرة البكر الا بذنها ونقل عن شيخنا أنه مال الى أنه يكون جبراً له وكتب أيضاً أى حيث لاولى غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة فإذا كان فاسقاً له أب غير فاسق زوجته أبوه ومع ذلك لو كن أى بناته أبكار لا يحتاج لأذنهن لأنه أبوعليه فليس بالولاية العامة المحضة والظاهر أن الامم تولت الامامة العظمى لأزواج من ذكره الا بالذن لانها لا تكون بحجة حل (قوله) بأن بلغ غير رشيد) أى فى ماله أو ماله من غير رشيد بالفسق فهو داخل فى الفاسق وتقدم حكمه على غيره وفى على هر والمراد ببلوغه رشيداً أن ينفى بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافى الرشد بحيث تنقض العادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعلل ما يحصله الفسق لا مجرد كونه لم يتعاطى منافيها وقت البلوغ خصوصه (قوله) ثم حرم عليه) فان لم يحجر عليه صح تزويجه كيفية نصرانته حل (قوله) أنه لا يمتنع الجهر) ضعيف وقال عن فخر الدارسة يمنع من الولاية وان لم يحجر عليه وهذا ضيف بالنسبة لمن بذر بعد رشده ولم يحجر عليه (قوله) تكفل) يكون للوحدة الجنون وشبهه كالوج والبه وفتحه الجنون فقط كإيفاده كلام المصباح فيكون ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر العلم بعد الخالص وقال عن الخيل فساد فى العقل والمشهور فتح الباء (قوله) وكثرة اسقام) استشكل الرافعى عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا يعدن يقال سكوت الام ليس بأبعد من افاقة للمعى عليه فاذا انتظرت الافاقة فى الاعمال وجب أن ينظر الكون هنا بتقدير عدم الانتظار يجوز أن يقال يزوج السلطان لا الا بعد كإلى العاقب وأجاب ابن الرفعة عن الاول بان الاعماله أمد ينظر بعينه الأطباء، لجمل مراد اختلاف سكوت الام وعن الثاني منع بقاء الاهلية مع الام اذا أهلية مع دوام الام بخلاف الغيبة حل وزى (قوله) كاسر) أى قوله وما استثنى الخ حل (قوله) لولى السيد) سواء كان السيد الذكر مسلماً أو كافراً لان السيد وإن كان كافراً يزوج أمته الكافرة فقام وليه مقامه أو كان السيد أنثى مسلمة بخلاف الكافرة فليس لولها المسلم أن يزوجه أى أمته الكافرة لانه لا يزوج، وليته الكافرة حل (قوله) وقاضى) معطوف على قوله لولى السيد (قوله) معاصر) أى قوله فالسلطان فإنه شامل لتزويج المسلمة والكافرة حل (قوله) وبلى كافر) مستأنف وقوله محظورا أى مفسداً قال هر وأما الرد فلا يلى محال ولا يزوج أمته ملك كما لا يزوج (قوله) فى اليهودى النصرانية) صورتها أن يزوج نصراناً يهودية أو عتكة فتقدمه بنتاً فتخيرها بالملت بين دين أيها وأماها فتخيرها أو تختار حل (قوله) كالارث) منه أو خلدانه لا يزوج الحر فى ذميمة ولا عتكة ومثل الذى المعاهد حل (قوله) وينقله كل) فغيره بالنقل بالنسبة لعلها والجنون واختلاف الدين الاصل فيه مسأحة لان النقل فرع البتوى دعى لانتزاع هؤلاء الآن يقال ضمن ينقلها معنى شبهة فاطلق المزموم وأراد الا لازم تأمل أو هو مستعمل فى حقيقة وجمازه (قوله) ولو

باب الولاية أي ولو كان النقل للابعد في باب الولاية شيخنا (قوله لاعمي) معطوف على كل وكان  
الأولى أن يجعله معطوفا على رقب أي بمنع الولاية رقب لاعمي الآن يقال لها أي للنع والنقل متلازمان  
ولا يجوز للقاضي أن يفرض اليه أي لاعمي ولاية عقد من العقود بأن يقوله وليتأمر هذا العقد  
بغلاف تركه بأن يقوله ولكن في هذا العقد فإنه صحيح كإسديكره وإذا عقد وكل في قبض المهر وإذا  
عقد مهر معين انعقد بمهر التل في ذمته عن وينقلها الحرس حيث لا إشارة مفهومة ولا كتابة  
ليوكيها والافلا حل وانظر ما الفرق بين زوج أعمي حيث يصح وبين بيعه مشلوع أن التعليل  
الذكر هنا يأتي في البيع ونحوه وأيضا السكاح يحاط له ويمكن الفرق بأن البيع يحتاج لرؤية المبيع  
(قوله لا إجماعا) ولا سكر بالتمسك حل (قوله وان دام أياها) أي ثلاثة فأدونها وان دعت حاجتها إلى  
السكاح في ذلك تزوج السلطان فان زاد على ثلاث تزوج الابعد ولو أخبر أهل الحجرة بأن مدته تزيد  
على ثلاث تزوج الابعد من أول المدته حل ومثله سم على حج قال ع ش لم تزوج الابعد اعتبارا  
على قول أهل الحجرة فزال المانع قبل مضي الثلاثين بطلان قياسا على ما تزوج الحاكم لثبته الأقرب  
فإن عدتها والظاهر أن المراد بأهل الحجرة واحد منهم اه وقول حل فان دعت حاجتها إلى السكاح  
في ذلك تزوج السلطان بخلاف ما في شرح م ر ونص عبارته فان دعت حاجتها إلى السكاح في زمن  
الأغما والسكر فظاهر كلامهما عدم تزوج الحاكم وهو كذلك خلافا للتولي اه وقول حل ثلاثة  
أهم من م ر خلافا لري حيث حال المتعمد أنه إذا كان دون الثلاث انتظر والا تنقلت للأبعد وعزاء  
لأبي غير الشرح والمعمد الأول (قوله ولا يعقد وكيل محرم) لأن موكله لا يملكه فهو أولى (قوله  
للمنفية) أي رسول بين الزوج والولي وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب أيضا  
قوله محض أي لم تصليه فأبده من عقد الزوج بخلاف غيره فانه قد يقع للعقد في بعض الصور كإس  
للكة ولو وكه حال الاسرار لم يقبله بعد التحلل أو أطلق وعقد بعد التحلل جاز شيخنا (قوله  
وكيل لا ينزل باسرام موكله) هذا الجلة كالتعليل لقوله يقبل بعد التحلل وعبارة شرح م ر هي فقد  
بعد التحلل لأنه لا ينزل به (قوله بعد التحلل) أي الكافي ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان حل وقع  
قبل الاسرار أو بعده صدق مدعي الصحة بيمينه لأن الظاهر في العقود الصحة حل (قوله والمجبر نوكل  
بزوج موكله) ولو زال إيجابه بعد الوكالة بان زالت بكارتها بوطه في قبلها حل تبطل الوكالة أوتيق  
والتزوج الإبدان الولي الأوجه الأول وهو واضح عند عدم الإذن للولي وأما لو أذنت له فيستصحب  
أمره حل ولو قال تزوج في فلانة من أيها فبات الأب وانتقلت الولاية للاخ فهل تبطل الوكالة أو تقبل  
من الأغ قال الركني الظاهر للتع حل (قوله وان تأذن) أي في التوكيل وهو شامل لما أذنته  
عند مصلحته يقتضيه حل وعش (قوله الأغراض) أي أغراض الأولياء والزوجات (قوله فلا يصح  
تزوج غير كف) أي ولا تزوج بمهر المثل ومن يبذل أكثر منه أي فيحرم عليه ذلك وان صح  
العقد بخلاف البيع فانه يأنر بنسب المسمى ولا كذلك السكاح وقوله ولا كف الخ لان تصرف  
بالطه وهي منحصرة في ذلك وانما يلزم الولي الا كفأ لان نظره أوسع من نظر الوكيل فتؤوض  
الامر لا يلزمه أصلا شرح م ر وقوله فلا يصح تزوج غير كف فيه أن هذا ليس احتياطا لأنه لا يكون  
أشركا في تزوج الكف شرط صحة الآن يقال المراد بالاحتياط فعل الامر المطلوب سواء كان شرط  
من الأوكال أو لم وطالب كفأ أي مع كون شخص كفأ نه طالبا لها فهو مصدر مضاف لفاءه مع  
حذف المفعول أي مع طلب الا كفأ أياها (قوله كغيره) دخل فيه القاضي فله التوكيل ولو لاعمي حل

(قوله ولم يعين زوج) لانها ولاته (قوله ان لم تنه) أي غير المجبرة (قوله وأذنت له) أي قبل التوكيل فاندفع ما يقال ان الاذن شرط في صحة تزويجه كيف يعمل شرطا في صحة التوكيل (قوله ولم يعين في التوكيل من عينته) أي بان لم يعين أصلا أو عين خلاف من عينته لكن لتعليقه الآتي بقوله فان الاذن المطلق الخ فاصر على الصورة الاولى الآن يقال المراد منه الاذن المطلق عن عينته وهذا شامل لما (قوله لم يصح التوكيل) و يلزم منه عدم صحة النكاح وان تزويجه لمن عينته من حل ونقل عن مر الصحة اعتبارا بما في الواقع مع ما لم يكن الموكل احكام بان لم يكن ولي الاطلاق كمرأته رجلان تزويجا قبل استئذنها أي ثم أذنت بعد التوكيل فانه يصح حل (قوله فلان الاذن) أي من الولي وقوله المطلق أي عن تعيين من عينته وقوله مع أن المطلوب أي لها (قوله فنعلم من الاولى) مرادها ما قبل الاذن من القبول الثلاث وهو قوله إن تنه لان عدم النهي صادق بالصورة الثلاث المذكورة وأنت الاولى نظرا لكون التبدل كالأوجه ولا يصح أن يراد بالولي قوله في الشرح فان تنه لان ما ذكره لا يسل منها تأمل (قوله لم يصح الاذن) ثم ان ذلك قد ينظر على أنها انما قصدت اجلاها مع كبحته الاذني شوري (قوله بنت فلان) وان لم يقل موكاى قال من حل وقصته جواز الاقتصار على اسم الاب وعمله ان كانت عمة بذكر الاب والافلا بد أن كر صفتها ويرفع نسبها الى ان ينتفى الاشتراك كما هو مذهب كلام الجرجاني (قوله لو كليل قال وكيل الولي تزويجت بنت فلان ابن فلان وقال وكيل الزوج ما ذكره حج من حل (قوله فيقول وكيله الخ) قد يفهم من قوله فيقول أنه لا يجوز تقديم القبول على الإيجاب كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة بنت فلان فيقول الوكيل تزويجت له وليس مرادها فان الذي يجزئه في الرضا الجواز من حل (قوله قبلت نكاحه) المراد بالنكاح هنا الانكاح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله الزوج لان النكاح المركب من الإيجاب والقبول يستحيل قبله كما تقدم عن مر (قوله بما ذكر في الاولى) وهو قوله تزويجت بنت فلان (قوله اذاع الشهود والزوج والكافة) ولو باختيار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكتف باخبار الرقيق أن سيده أذنت له التجارة لانه منهم ما ثبت الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في الوكيل لانا نقول الوكيل لم يثبت وكان بقوله بل هي ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق حل ومثله شرح مر وكنت الرشيدي عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ أي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه قال قبل ذلك أنا وكيل فلان كما قال الرقيق قد أذن لي سيدي (قوله والا فيحتاج الوكيل) أي لجواز المباشرة والا فيصح المقصع المجهل بالكافة ويحرم لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كما قاله من قوله فيها أي في الصورتين (قوله وعلى أب) وان لم يكن مجبرا كسبائي ومثل الاب السلطان عند فقدته أو كمنه الوصول له واستناعه دون بقية الاقارب ولو وصيا (قوله تزويج ذي جنون) أي واحدة فقط وتعلمهم على الحاجة فيقتضي اعتبار التعدد وبه قال الاسنوي ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة لا يدخل بثلث اليه وسبأني عن شيخنا أن هذا بالنسبة للوطء وأما بالنسبة للخدمة فيزاد بقدرها حل (قوله من ذكر أو أختي) وهذا النكاح في تزويج الذكور من ماله لمن ماله الاب عشي فان لم يكن له مال فيكون في مال الاب وعلى ما ييسر المسلمين أو في مال حرة الظاهر أنها في مال الاب فان لم يكن له مال في مال فلان لم يكن فعلي ما ييسر المسلمين (قوله بكبر) أي كبر أي بلغ كبر أو كبر حل (قوله لحاجة) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) البلاء للسببية والبلاء بعدها في الواسع

وعين من عينته ان عينت والقبول الاخير من زبادي فان تنه عن التوكيل أول تأذنه في الزوج ولم يعين في التوكيل من عينته لم يصح التوكيل أماني الاولى فلانها انما تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عن أماني الثانية فلانها لا يكلف التزويج بنفسه حيثما فكيف يوكل غيره فيوأماني الثالثة فلان الاذن المطلق عن المطلوب معين فاصدق من الاولى أمانيها يوكل فيها اذا قلنا له زوجي ووكلي بنو ويحيى أزوجي أو ووكلي بنو ويحيى وله تزويجها في هذه بنفسه ان يصدق معه عمله التوكيل فيه فان تنه عن التزويج فيها بنفسه لم يصح الاذن لانها صنعت الولي وردت التزويج الى الوكيل الاجنبي فاقبضه الاذن له ابتداء (ولم يقل) وكيل ولي (تزوج) (زوجتك) بنت فلان فيقول (ولم يقل) ولي لو كليل زوج زوجتي بنتي فلانا فيقول وكيله (قبلت نكاحها) فان ترك لفتة لم يصح النكاح وان نوى موكله ان الشهود لا يخلع على البتة وعلى الاولى اذا علم بالاشهاد والزوج الا كفا بما ذكر في

الوكال في التنازع اذ اعلمها الشهود والولي والا فيحتاج الوكيل الى التصريح بما بها (وعلى أب) وان علم (تزوج ذي جنون ملحق) من ذكر أو أختي (بكر حاجة) اليه بظهور أمارات التوفيق أو شوق الشفاء

الثلاثة للتصور **(قوله عند إشارة عدلين)** عبارة شيخنا عدل والظاهر أن المراد عدل الرواية حل وقال خط وغيره عدل شهادة وكذا عدل واحد على المعتمد **(قوله أو باحتياجه)** أي ذى الجنون لخدمة لأن من وجسد زوجته ولومع امرأته بخدماها ولا يشقيد عن يجب أخذها وكتب أيضا لأن الزوجة وإن لم يلزمها خدمة الزوج وأهلها وعدت بذلك قد لا تفي به إلا أن داعية طبيعتها تقتضي ذلك فاحتج به حل **(قوله وليس في محارمه)** أي والحال أنه ليس في محارم ذى الجنون حل **(قوله روية النكاح أمثل)** أي والحال أن مونة النكاح إلج وهذا راجع إلى جيع الصور أي التوقان والنفار الحاجة الخدمة فإن كانت زائدة أو مساوية سقط الوجوب وشيخ في المساواة حل والمراد بمونة النكاح المهر وكسوة فصل المتكئين ونفقة يوم وليلة عز يزى **(قوله فإن تقطع إلج)** الأنسب تأخيرهم بعد قوله يخرج ولعله قدمه لأن حكمه مخالف لحكم المفاهيم المذكورة بعد **(قوله لم يزج إلج)** مفهومه أنها لا يزوجان مادام عجنونين وإن أضرهما عدم الزوج ولعله غير مراد بل المدارعة على الضرر وعدمه كما في حج اه ع ش باختصار وقوله حتى يفقا ظاهره وإن قل زمن الافاقة جدا أي حيث كان يسع الإعجاب والتبول حل والظاهر أن تزويجهما واجب للحاجة مع الكبر فيكون قوله مطبق قيادي تزويجه حال الجنون حر وقوله وبأذن المراد بآذن الذكر توكيله أو تزويجه بنفسه **(قوله أن ذلك)** أي قوله لم يزج إلج **(قوله ويشترط)** راجع لكل من الذكر والأنثى هر ولا بد أن تستمر افاقتهما إلى تمام العقد وقوله حال الافاقة أي التي أذنت فيها لأن طرزا الجنون يبطل الأذن وهو في الذكر واضح وأما في الأنثى فتدق وتوقف فيه ولوأذن للولي بجن ثم أفاق حل يبطل الأذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها أي الذن حر حل أي فلا يحتاج إلى إذن جديد اه **(قوله والصغير)** أي الشامل للصغيرة **(قوله وإن احتاجا لخدمة)** أي أن يوجد من يقوم بها غير الزوجة والأوجب تزويجه اه حرف **(قوله فلا يلزم تزويجهم)** وإن ظهرت الفطنة في ذلك لعدم الحاجة مع ما في النكاح من الاخطار أو المأونة به فأبى وجوب مع حاله عند الفطنة حج س ول كتب ع ش قوله فلا يلزم تزويجهم بل لا يجوز في الجنون الصغير **(قوله وإن جاز في بعض ذلك)** من ذلك تزويج الصغيرة المجنونة ولو ثبتا لمصلحة حل وشزوج العاقل الصغير لمصلحة ويمتنع في الصغير المجنون والكبير المجنون لغير ما جاز وكذلك في المجنونة والكبيرة إذا فقدت الحاجة والمصلحة اه من خط شيخنا حرف **(قوله في الفصل الأخير)** أي من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة اه شيخنا **(قوله وعدم التقيد إلج)** هذه الزيادة في بعض النسخ وفي بعضها إسقاطها وهو أولى لأن عدم التقيد لا يعد زيادة فهي زيادة عدم أو عجز يادش ويرى وأجيب بأن مراده ما أفاده عدم التقيد وهو التصميم من زيادته **(قوله وعلى ولي إلج)** وبلاشتماع صبراً أو محال وليس للسلطان أن يزوج الآن حل وهذا يخالف ما تقدم أنه تزوج عند عقل الولي دون ثلاث **(قوله من سألته)** أي إذا عرفت زواجا كفاً أو خطباً كفاً ومطلبت الزوج من واحد منهم أما إذا خطبها أحد فلا يلزم اه س ول **(قوله وثلاث يتواكلوا)** كاشدين معهما غير ما طلب منها الأداء شرح هر **(قوله أولياء)** أي من النسب بدليل ما يأتي **(قوله وأذنت لكل منهم)** أي بانفراد أو قالت أذنت في فلان فن شاء منكم فليزوجني منه شرح هر وقال حل وكذلك قالت رضى بفلان زوجاً وأذنت لاحدهم أي منهما ولو عرفت بذلك واحداً منهم لتزوج إلج بمنزلة الباقون **(قوله يرضاهم)** أي معه فان امتنع الكل زوج السلطان بالفضل شرح هر **(قوله أي رضائهم)** ندبان كان الزوج كفاً ووجوب بالان كان غير كفاً حل **(قوله ولا يشترط)** أي لتجتمع الآراء ولا يشترط بعضهم باقتضائهم البعض

لتنجس الآراء ولا يشترط بعضهم باقتضائهم البعض

عصبة الباقى وخرج يأذنها لكل مالو أذنت لأحدهم فلا يزوجه غيره ومالو قالت لهم زوجهنى فينشرط اجتنابهم وذكر الأورع والترتيب من زبادى (فان تشاوروا) بأن قال كل منهم أنا الذى أزوج (واحد) غائب أفرع بينهم زوجا قطعاً للزواج فن خرجت قرعت زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاوروا للسلطان ولّى من لاو له فحصول على الصل بأن قال كل لأزوج (فلوزوجه) (مفضول) صفة أقرعة فهو أعم من قول الأصل غير من خرجت قرعته (صح) تزويجه للاذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لاني ولاية من لم يخرج له وخرج بزبادى وانعد غائب ما اذا تعدد فانما تزوج من رضاه فان رضيهما أمر الحاكم بتزويج أحصلهما كافي الروضة وأصلها عن الجوفى وغيره وجزم به فى الشرح الصغير (أو) تزويجهما (أحدهم) زيدا وأخبرهما وكانا كفتان أو أسقطوا الكفاءة (وعرف سابق) وليس هو الصحيح) وان دخلها المسبوق (أونسى) وجب توقف حتى يشين) الخال فلا يلزم لأحدهما وطؤها

وللايشوش فهو بالنصب (قوله ومعلوم الخ) قيد بقول اللحن سن أفتهم الخ (قوله عصمتهم) أى من لحن الولاء منهم وقوله يجب اجتنابهم أى لانهم كولى واحد (قوله ولو بوكالة) قضيتما قبل الغاية وازاجتنابهم على تزويجها وقوله أن كلاً منهم لا يستقل بتزويج حصته فلا يملك العقد عليها وليس لأن يضم إليها عصبة غيره لانه فيها فضولى لأن يكون المراد بمقابل الغاية أن يزوجه أحدهم باذن الباقيين وبما بعد هاتركلهم أن يجتنباً لما لم شورى والمصوره التى بحث فيها التبرى ذكرها عى على مر وقررها شيخنا ح ف قال أو يزوجه السكك بأن يقولوا وذاك فسلالة والظاهر أنه يشترط فراغهم من الحرف الأخير وما انفردوا لم استمع أحدهم من التزويج على منتقل الولاية للحاكم لأن الشرط اجتنابهم تردد فيه سم والظاهر أن الحاكم يقوم مقام العاضل فيزوج مع البقية (قوله من عصبة من تعددت عصمتهم) كان أعنتها اثنان ولأحدهما إخوة والأخرى فقط فكفى حضور واحد من الإخوة مع هذا الأخ اه شيخنا (قوله فلا يزوجه غيره) لكن باذن الباقيين وجوباً بان كان الزوج غير كفء، وثم بان كفواً مثل مامر (قوله ومالو قالت لهم زوجونى) لا يغال عنه عدى قول المصنف وأذنت لكل لانا نقول صورة اللحن أنها أذنت لكل على انفراد كما تقدم عن مر (قوله فينشرط اجتنابهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجهم بالولاية عن نفسه وبوكالة عن باقيهم وأباجتنابهم على الإيجاب عى على مر وانظر ما لعرض واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقامه الحاكم قياساً على ما تقدم قرر شيخنا فى درسه أنه لا بد من اجتناب السلطان مع الباقي س (قوله أفرع بينهم) أى أفرع السلطان أو غيره لكن الأول أولى حل (قوله خبر فان تشاوروا) رواية أبى داود فان تشاوروا عى (قوله فحصول على الصل) ان كان مراده بالصل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث مرات اتقلت الولاية للأبعد ان كان والزوجها السلطان بطريق الولاية العامة (قوله بأن قال كل لأزوج) أزوج أنت كذا صوبه الزركشى قال الشهاب عميرة وهو واضح ليلاً معنى الحديث حل (قوله فلا يزوجه مفضول) مفرع على قوله من أفتهم وعلى قوله أفرع بدليل ما بعده (قوله صح تزويجه) وكذا لو أباد أحدهم قبل القرعة فزوج فانه يصح قطعاً شرح مر (قوله فانما تزوج الخ) هذا لا يناسب مفهوم اللحن لان النسابة أن يقول فان تعدد الخاطب لا يقرع وقوله عن رضاه والظاهر أن الزوج لها هو الذى خطبها الزوج منه وكذا قوله أمر الحاكم الخ فان كان قد خطبها من السكك أو من نفسه فن يزوجهما منهم والظاهر أنه يقرع فيكون المفهوم فيه تفصيل (قوله بتزويج أصلحهما) قضيتما أنه لو استقل واحد بتزويجها من أحدهما من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الأصلح عى (قوله أو أحدهم زيدا وأخبرهما) أى وقد أذنت لكل منهما فان أذنت لأحدهما فقط كان تزويجهما هو الصحيح والأخر هو الباطل وقوله وكانا كفتان فان كان أحدهما غير كفء، ولم يقطوا الكفاءة فهو الباطل وقوله أو أسقطوا الكفاءة أى الزوجت أو الولاو يحصل إسقاطها برضاها مع رضا الولي بغير كفء، كسأنى فى قوله تزوجهما غير كفء برضاها ولّى الخ وقوله وعرف سابق أى بيته أو نفاذ مقبّر والا بطلاً مطلقاً الا ان كان أحدهما كفتاً أو معتناً فى الدنيا فنسكاه الصحيح وان تأخر شرح مر وسج (قوله فلا يصلح لأحدهما) وان طال عليه الأمر كزوجة المفقود قاله حج لم بحث الزركشى كالبقينى أنها عند الباقى من التبين تطلب النسخ من الحاكم وبجها اليه للضرورة كالنسخ باليب وأولى اه شرح مر وعبارة حل قال فى الوسيط ولا يبالى بضرر ما طول العمر قال الزركشى وهو مشكل فالتحقق أن عمله انما



ويجوز ال الاشكال والا فيجب الفسخ أي اذا طلبته دفعا للضرر لان النكاح يفسخ بالعيب وضرره  
 دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بمهر أو النفقة عليهما نصفين بحسب حالهما ويرجع الميسوق على  
 السابق ان نوى الرجوع أو أنفق باذن الحاكم ان وجد أو بأشهادان فقد الحاكم ونقل شيخنا عن والده  
 ما يفيد أن من أزمه الحاكم بالانفاق لا يرجع بما أنفق لان الا لازم للشخص لا يرجع على غيره أي  
 ما يرى الا لازم لذلك فان كان لا يرى الزامه بالرجوع وقوله ويرجع الميسوق على السابق فيرجع عليه  
 بما فرمه وهذا ظاهر اذا كانا فقيرين أو غنيين فان كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا فان ثبت للفقير  
 رجوع عليه النبي بما يكمل نفقة الميسرين ورجع عليهما بالباقي وان ثبتت للفقير رجوع عليه بما فرمه  
 ورجعت هي بما يكمل نفقة الميسرين كما يؤخذ من عرش على حر **(قوله)** ولا ثلاث (نكاحها)  
 فلو ان أحدهما قهرت زوجة أو هي فارت زوج **(قوله)** وتنقض عدتها (الح) راجع لصوري الموت  
 خلاف صوري الطلاق لأعدها فيها لأنه قبل الدخول **(قوله)** ولم يتعين سابق (وَأَيْس من تعينه كما أشار  
 إليه بعد عن **(قوله)** أوجبهل السابق والمعية) بأن لم يعل هل سبق أحدهما أو قما معا قال حج  
 وينحب في الصورة الثالثة أن يقول القاضي فسخت نكاح السابق منها أو يأمرهما أو أحدهما  
 بالطلاق ليكون نكاحا على يقين الصحة وثبت للقاضي هذه الولاية في هذه الصورة للضرورة قاله  
 التولي وغيره وكذا يستحب له في الصورة الثانية كما في حج اه سول **(قوله)** أي ظاهرا  
 وباطنا للمعية المحققة وظاهرا فقط في غيرها وبعبارة شرح حر وحج والحكم بطلانها إنما هو  
 في الظاهر حتى لو تبين السابق بعد فهو الزوج وعمله ان لم يجز من الحاكم فسخه والافسخ بالناحني لو تبين  
 السابق فلا زوجية **(قوله)** لعدم تعين السابق) علة للعلة وقوله في السابق المحق أي في الصورة الثانية وقوله  
 (ألفعل أي في الأخيرة وقوله ولتدفعهما في المعية المحققة أي في الصورة الأولى وقوله والمحتملة أي في  
 الأخيرة اه شيخنا **(قوله)** يجب التوفيق معتمد **(قوله)** فلا داعي كل) أي في جميع الصور الا في  
 صورة المعية المحققة في السابق اذا ثبت بينة اه حل فهو مفرع على الصورة الثانية مما قبل الاربعي  
 الاخيرين بما بعدها **(قوله)** وتسمع أيضا على الولي) كأن وكل اثنين ليعقد فزوجها أحدهما زيدا  
 والآخر عهرا ثم ادعى أحدهما أنه يعلم سبق نكاحه وهذا نظير لثلاثنا لأن مسئلتنا أن الولي تعدد ومثل  
 تعدد ما لو كان واحدا وتعدد وكيفية حر فاندفع ما يقال ان المجرى لا يكون متعددا والكلام في تعدد  
 الولي وقال عن قوله وتسمع أيضا الدعوى على الولي المجرى صغيرة كانت الزوجة أو كبيرة فان أقر  
 الولي بذلك وإن أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأخذها وله بعد حلف الولي تخليف الكبيرة ان  
 أنكرت ولا تسمع دعواه على ثيب صغيرة وان قال الولي نكحتني بكرة الا ان كان له بينة بما ادعاه  
 هذا حاصل على حج اه **(قوله)** لا تسمع لان الزوج من حيث هي زوجة ولوامة لا تدخل تحت اليد  
 ويستدل ليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر حل لكن في هذا التوجيه نظر لأنه لو كانت علة عدم  
 السماع لعدم الدخول تحت اليد لا تسمع دعوى كل عليا ولا على الولي لعدم دخول نفسه تحت يدها  
 تأمل ولنظر لتعليل الشارح السماع بقول الاقرار في الأوليين لسمعت في هذه أيضا لان اقرار الزوج  
 بالزوجية فيقبل كاتقارها كما تقدم تأمل العلة الصحيحة **(قوله)** فان أنكرت حلفت) حيث كانت أهلا  
 والأبأن كانت خرسا أو معتوه فصح القصد اه حل **(قوله)** لكل منهما يمينتا) ولا يكتفي بيمين  
 واحدة لهما وان رضياه وإذا حلفت بطل النكاحان وقيل بقي التداخي والتعالف بينهما فن حلف  
 بالنكاح له وان تخالفا بطل النكاحان بخلافهما ويجزى على هذا القيل الشيخ في شرح البهجة حل  
**(قوله)** (تدفع على أنه إلخ) الأولى تأخيرها عن قوله فيفرمها مهر المثل لأنه مبني عليه لاداعي الحلف **(قوله)**

وثلاث نكاحها قبل أن  
 يطلقها أو يموتاً أو يطلق  
 أحدهما ويموت الآخر  
 وتنقض عدتها (والا) بان  
 وقما معا أو عرف سبق ولم  
 يتعين سابق أو جعل  
 السبق والمعية (بطلا) لتعذر  
 امضاء واحد منهما لعدم  
 تعين السابق في السابق  
 المحق أو المحتمل ولتدفعهما  
 في المعية المحققة أو المحتملة  
 اذ ليس أحدهما أولى من  
 الآخر مع امتناع الجمع بينهما  
 وعمله في الثانية اذ لم ترج  
 معرفته والا ففي التناحر  
 يجب التوفيق (فلا داعي  
 كل) من الزوجين عليها  
 (علمها بسبق نكاحه  
 سمعت) دعواه بناء على  
 الجديد وهو قبول اقرارها  
 بالنكاح وتسمع أيضا على  
 الولي المجرى لصحة اقراره به  
 بخلاف دعوى أحد  
 الزوجين على الآخر ذلك  
 لا يسمع (فان أنكرت  
 حلفت) لكل منهما يمينتا  
 انهما لم يسبق نكاحه (أو)  
 اقترنت لاحدهما ثبت  
 نكاحه ولا آخر تخليفها)  
 بناء على أنه لو قال هذا زيد  
 بل لعمر ويضم لعمر

فسمع دعواه أي دعوى الآخر الذي لم تقوله **(قوله وله تخليفها)** أي مع التصريح به في المتن فوطئة لقوله رجا، الخ ولو ذكر هذا التعليل عقب المتن لكان أخسر **(قوله فيغيرها مهر المثل)** لأنها حالت بينه وبين بيعها بأقرارها للأول حل **(قوله وإن لم تحصل له الزوجة)** أي مادام الأول حيًّا والا صارت زوجته في واعتدت للأول عقد وفاة إن لم يظاهرها والا اعتدت بكثرة الأمرين منها ومن ثلاثة أقرعة: واحدة حيث لم تكن حاملا وحينئذ يمتنع أن يجمع معها أختها أو أربعا غيرها ح وحل وقوله والا صارت زوجة للثاني أي بلا عقد قل وفي كونها تميز زوجة للثاني بلا عقد وقفة لأنه يستدل أن يكون مسبوقا لم يوجد منها إقراره لاسيما وقد أقرت للأول سبق نكاحها هكذا قيل وقد يقال لا فرق أصلا إذ قول المحنى والا صارت زوجة للثاني بلا عقد مذهب على إقرارها للثاني عند إرادته تخليفها كما هو ظاهر من كلام الشارح قال المزبزي ولا ترث من الأول عملا بأقرارها للثاني ولا من الثاني عملا بأقرارها للأول **(قوله تولى طرفي عقد)** ولا بد أن يقول قبلت نكاحها له كما تقدم في الوكيل وأوجب صاحب الاستقصاء أن يقول وقبلت بالوفاة تركها لم يصح وضعفه شيخنا نفعنا الله **(قوله بنت ابنه)** أي الجيرة بأن كانت بكرا أو مجنونة فإن كانت ثيبا بالغة امتنع ولو بالذن لا لما لا غير مجبره وغير المجبر لا يزوج بغير الأذن والأذن صبر بمثابة الوكيل وتسمية من يزوج الجيب المجنونة البالبة بغير خلاف ما تقدم عن الشيخ أنه لا يقال له مجبر وإن المجبر خاص بمن يزوج البكر حل **(قوله ابن ابنه الآخر)** أي المحجور عليه بسفاه أو جنون أو صغره حل **(قوله أذليس له قوة الجوددة)** بخلاف الجد فإنه ذلك وليس لأن يكره وكذا في تولى الطرفين فتولى الطرفين من خصائص الجد حتى لو زوج السلطان مجنونا عتاجا بمجنونة لم يتولى الطرفين حل **(قوله زوجته قاض)** أي قاضى بدلها مـ وإن كان هناك ولي أبعد منه لأن إرادة تزويج الولي مولى نفسه من الصور التي تزوج فيها القاضى كإذ كره **(قوله يزوج قاضيا)** أي من لا ولي لها غيره نفسه أو لمحجوره شرح مـ وهذه من جملة أفراد ماص أي أن أراد القاضى أن يزوج من هو ولي لها فقد ألقى الخاص فلا يتولى الطرفين كاصم **(قوله قاض آخر)** أي أن كانت الزوجة في عمل ذلك القاضى الآخر مـ **(قوله جاز للقاضى تزويجها)** أي بهذا الأذن إذ معناه قوض أمرى إلى من يزوجك إياي شرح مـ بخلاف ما قاله الزوجية من شئت لا يزوجه الله القاضى بهذا الأذن لأن المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تغم القرنة على أنه المراد بأن خطبها فقالت له هذا اللفظ حل **(قوله بما ذكر)** من قوله قاض آخر اهـ

**(فصل في الكفاءة المتعبرة في النكاح)** وهي لغة التعادل والتساوى واصطلاحاً أمر بوجوب عده عارلوا بطها مساواة الزوج للزوجية في كمال أو خست ماعدا السلامة من عيوب النكاح **(قوله لا لصحة)** أي دائما وعبرة شرح مـ وهي معتبرة في النكاح دفعا للعار للصحة مطلقا والا لما سقطت بالاسقاط كبقية الشروط بل حيث لا رضامن المرأة وحدها فيجب وعند مومع ولها الاقرب فيها سواها على ما يأتي • والحاصل أن الكفاءة شرط لصحة النكاح حيث لا رضا **(قوله فلها إسقاطها)** ولو كانت شرطاً للصحة لم يصح العقد حينئذ والمراد بالسقوط الرضا بغير كفه كما يؤخذ من قوله برضاها **(قوله برضاها)** نطقاً في غير المجبرة ويكفي السكوت من المجبرة وعبرة شرح مـ برضاها ولو سفيهة كما صرح به في الوسيط وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معناه أو بوصف كونه غير كفه اهـ وقول مـ وإن سكنت البكر ظاهراً وإن كانت غير مجبرة بأن زوجها غير الأب والجد فيلحقه روج وعبرة البراءة وسكوته كافان صرح به بأنه غير كفه أو عينه لها أوعيته له والا فلا بد من التصريح بإسقاطها لنظرنا عن من كلامه أن عقد الولي كاف عن نصريحه بإسقاطها **(قوله كتاب وأن)** جعلها مـ مثالين

للنقد

فسمع دعواه عليها وله تخليفها رجا، إن تفرغ غيرها مهر المثل وإن لم تحصل له الزوجة (ويجوز تولى طرفي عقد) (تزوجت بنت ابنه) (ولا يزوج نحو ابن عم) كمتى وعصبته (نفسه ولو بركلة) بأن يتولى هو أو وكيله الطرفين أو هو أحدهما ووكيله الآخر إذ ليس له قوة الجوددة حتى يتولى الطرفين (فيزوج مسوا به) بأن قدس من فيدرجته زوجته (قاضي) بولائه العامة (و يزوج قاضيا قاض آخر) ولو خليفته لأن خليفته يزوج بالولاية بخلاف الوكيل ولو قالت لابن عمها زوجتي من نفسك جاز للقاضي تزويجها منه وتعبير بماد كراع من قولهم من فوقه من الولادة أو خليفته لشبهه بمائه **(فصل في الكفاءة المتعبرة في النكاح لا لصحة بل للاحاق للزوجة والولي فلها إسقاطها •)** (لزوجها غير كفه برضاها) (ولي منفرد أو أقرب) كآب وأن (أو بعض) أولياء (مستوبين)

فرد لكون المتاح ليدكر الاقرب هنا ويصح جعلهما مثالين لكل من المنفرد والاقرب وهو الظاهر **(قوله رضى باقوهم)** أى صريحاً وقوله صح أى مع الكراهة واحتج له فى الام بأنه **ع** زنج بانه لم يكافئين أحد وان جازاً أن يكون ذلك لاجل ضرورة بقاء نسله **ع** وقال ابن عبد السلام بكرة كراهة شديدة من فاسق الارلية تنشأ من عدم تزويجها له كأن خيف زناه بها لو لم ينكحها أو يسلط فأجر عليها **اه** مر وعش عليه وعبارة شرح هر وسيأتى فى باب الخيارات ما يعنى أنه حيث كان هناك اذن فى معنى منها أو من الاولياء كفى ذلك فى صحة النكاح وان كان غيركف ثم نفيت الخيارات وقد لا **هـ** والحاصل انها متى ظنت كفاءه فلا خيار الا ان بان معيباً أو رقيقاً وهذا محل قول البوى لو اطلقت الاذن لولها أى فى معنى فبان الزوج غيركف بخيرت ولو زوجها المجر غيركف ثم لوى صفرها الممكن صدق بينه وبان بطلان النكاح وانما يمكن القول قول الزوج لانه مدعى للصحة لان الاصل لصاحب الصفر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي لقصد القاسد فى تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذلك صدق الزوجية اذا باقت وادعت صفرها حال عقد المجر عليها بغير الكف **اه** أى فيستثنى هذان من صديق مدعى للصحة **(قوله عدم رضاه)** أى الابد **(قوله الا ان زوجها له)** أى لغير الكف **ح** اكم أى رضاءها كاهو القرض **(قوله فلا يصح لمافيه الخ)** الاحتمال لم يوجد من يكافئ أو لم يوجد من يرغب فيها من الاكفاء والاجازة أن يزوجه حيثئذ فى جميع صورته التى تزوج فيها حيث خافت الغت ولو وجد **ح** لم يرى تزويجها من غيركف ولم يجد عدلاً يحكمه فى تزويجها من غير الكف والاقدماعلى الحاكم الله **ح** ل **(قوله كالتائب)** أى عن الولي الخاص بل وعن المسلمين لان لم حظا فى الكفاءة شرح هر **(قوله المعتبرة فيها)** أى فى الكفاءة ليعتبر مثلها أى تلك الصفات فى الزوج من حيثذله أو من حيث أبوه حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله لأنى فعلم أنه لا يعتبر فى خصال الكفاءة يسار لكن يرد على ما مقتضى ذلك أن عيوب النكاح لا يشرط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سائمة منها وليس كذلك ويجوز رجوع الضمير للزوجة ويراد بالمعتبرة الموجودة لا المشتبهة ويراد بقوله ليعتبر أى يشترط وفيه ما لا يخفى **اه** حل وعبارة الثورى فيها أى الكفاءة والزوجة ولعل هذا أولى للملاءمة قوله ليعتبر مثلها فى الزوج **(قوله خسة)** نظماً بينهم فى قوله

شرط الكفاءة خسة قدسرت • بينك عنها بيت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرة • فقد العيوب وفى اليسار تردد

وقال الشيخ مرمى الحبلى رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة ستة فأجبهم • فذكران هذا فى الزمان الاقدم

أشبانو هذا الزمان فانهم • لا يعرفون سوى يسار الدرهم

**هـ** والحاصل أنها أن كلام من الدين المعبر عنه بالغة والحرقة وقد فقد العيوب معتبر فى الشخص وآبائه وأمهاته وأن الحرية والتسب معتبران فى الآباء فقط قل على الخلق وعبارة حل قوله سلامة الخ هذه الخصلة معتبرة فى الزوجين وفى أيهما وأمهاته والحرية معتبرة فى الزوجين وفى أيهما دون أمهما **اه** قال هر فى شرحه والعبرة فى الكفاءة بحالة القدر ثم ترك الحرقة الدينية قبله لا يؤثر الا ان مضت سنة كالمطعم وهو واضح ان تالمس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً ولا فلا بد من معنى زين تنقطع فيه نسبها عنه بحيث صار لا يعبر بها وبما تقر من أن العبرة بحالة القدر على أن طرق الحرقة

كأخوة وأمهات (رضى باقوهم صح) لتركهم منهم بخلاف ما اذالم يرضوا وخرج بالاقرب والمستوين الأبعد فلا يصح تزويجه ولا يقع عدم رضاه صحة تزويج من ذكر فلا يعتبر رضاه (ن) ان زوجها له (ح) كم فلا يصح لمافيه من ترك الاحتياط عن هو كالتائب (وخصال الكفاءة) أى الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلها فى الزوج خسة (سلامة من عيب نكاح) يكونون وجندام و برص

وسأ في بابيه فغير السليم منه ليس كفؤا للسليمة منه لان النفس تعاف محبة من به ذلك ولو كان بها عيباً يضاف لكفاءه وان اتفقوا عليها  
 ١ كثر لان الانسان يعاف من غيره مالا يعاف على نفسه والكلام على عمومها بالنسبة للراة أما بالنسبة للولي فيعتبر في حقه الجنون  
 والجذام والبرص والحب والعدنة (وجوه من سه أو) مس (أباً) له (أقرب برق ليس كفء سليمة)

من ذلك لانها تعبر به  
 وتضرب فيا اذا كان به رق  
 بأنه لا ينطق عليها لان التقه  
 المصيرين فالزقين ليس  
 كفء عتقة ولا مبعنة  
 وخرج بأباً، الأمهات فلا  
 يؤزقين من الرق قاضي  
 الروضة وهو للمهموم من  
 كلام الأصحاب به صرح  
 صاحب البيان فقال ومن  
 ولده رقيقة كفء لمن  
 ولده عريبة لا تتبع الاب  
 في النسب وقولي أباً فأقرب  
 من زياتي (ونسب وولي  
 العجم) لانه من للفاخر كان  
 ينسب الشخص الى من  
 يشرفه بالنظر الى مقابل  
 من نسب المرأة اليه  
 كالعرب فان الله فضله على  
 غيره (فعجمي) أبوان  
 كانت أمه عريبة (ليس  
 كفء عريبة) أباً وان  
 كانت أمها عجمية (ولا غير  
 قرشي) من العرب كفؤا  
 (لقرشي) فخر قدموا  
 قريشا ولا تخدموا هارواه  
 الشافي بلاغا (ولا غير  
 هاشمي ومطلي) كفؤا  
 (لهما) فغير سليم ان الله  
 اصطفى كنهه من ولد  
 اسميل واصطفى قريشا

العدنة لا يثبت الخيار (قوله فغير السليم منه) أي من عيب النكاح الذي هو الجنون والجذام  
 والبرص هو أبوه وأمه ليس كفؤا للسليمة منه حل وقوله ليس كفؤا للسليمة ليس بقيد كما يؤخذ من  
 كلامه بعد (قوله ولو كان بها عيب) مستأنف وقوله وان اتفقا الخ أي سواء اتفقا في ذلك أم لا وهذه  
 لاشتمالها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لان قوله أي الصفات المعتبرة فيها الخ يقتضي أن  
 الخصال لا تعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واذ اختلفت فيها لا تعتبر فيه وكذلك الا أن يقال  
 قوله المعتبرة فيها أي غالباً شيئاً (قوله والسلامة) أي في السلامة من عيب النكاح وقوله على عموم  
 أي الاستفاد من الاضافة أي اضافة عيب الى نكاح فهي للاستفراق بالنظر اليها يعني أن السلامة من  
 عيب النكاح تعتبر في حق المرأة بالنظر لجميع عيوب النكاح وقوله أما بالنسبة للولي الخ فالاضافة بالنظر  
 اليه للجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله فيعتبر في حقه الجنون الخ) أي سلامة الزوج منها  
 وقوله والاب والعتة أي لا يعتبر سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فاذا تزوجها ببعض الاعرايا، ومن يجب  
 أوعته برضاها دون رضا الباين صح وهذا هو المتمد (قوله اقرب) أي من أبها (قوله سليمة)  
 بأن ليس أحد آياتها أصلاً أو من أبها الخامس ومن أبها الرابع حل (قوله فالزقين) مفرع على  
 التعليل (قوله ولا مبعنة) ولو كان هو مبعنا وقد نقصت حرته بخلاف ما اذا زادت أو سوت كافي  
 البحر ونقله م ر ١٤ ع ٥ أي فالبعض كفء للبعنة ان زادت حرته عليها أو سوت (قوله ومن  
 ولده رقيقة) أي كان أبوه مراً بأن غير عريتها أي أو وطناً يشبهه ليكون حراً (قوله عريبة) أي  
 حراً ولو عبر بها لكان أولى الا أن يقال انه جاء على أصل أن الرق لا يدخل في العرب والرابع صح خلافه  
 كما يؤخذ من البرماوى (قوله وولي العجم) للرد فالقريش أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من  
 النبط كما قاله الماوردي وقيل لا يعتبر فيهم أي لا يعتبر بالنسب اليهم لانهم لا يعتنون بحفظ الانساب  
 ولا يوزنونها بخلاف العرب ولا عبرة بالانساب للظلمة م ر (قوله كان ينسب الشخص الخ) فيه أن  
 الكفاءة معبرة في حق الزوجة ليعتبر منها في الزوج كما مر فكان الانساب أن يقول كان ينسب  
 الى من تشرفه به بالنظر الى مقابل من ينسب الزوج اليه ايجاب بأن العبارة مقولة وبعبارة شرح م  
 فن اقتبست الى من تشرفه به لا يكافئ من لم يكن كذلك ثم ظهر انه لا قلب لانه جعلها أصلاً بالنظر  
 للزوج (قوله الى من) أي الى عرب مثلاً بدليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من أي عرب أيضاً  
 والمقابل هم العجم أي أنها يجتمعان في نسب واحد شريف بالنظر الى مقابله الذين هم العجم (قوله وان  
 كانت أمه عريبة) فالنسب معتبر بالأب الا أولاد بناته <sup>ع</sup> فاهم ينسبون اليه فلا يكافئهم  
 غيرهم حل (قوله واصطفاني من بني هاشم) فيه دلالة على بعض الدعي وهو قوله ولا غير هاشمي  
 ومطلي كفؤا لهما (قوله كفاء) نعم أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من  
 خصاه <sup>ع</sup> ان أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها شرح م ر (قوله من الثلث)  
 أي من قوله ولا غير هاشمي الخ ووجه استفادته أنه لما نفي الكفاءة عن غير هاشم اقتضى مفهومه  
 ثبوتها لهما لان غير صفة معنوية ومفهوم الصفة معتبر (قوله نعم لوزوج) استدراك على قول المنصف

ولا

من كفاءة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وبنو هاشم وبنو مطلب كفاء كما  
 استفيد من القرآن الخبر البخارى نحن وبنو مطلب بنى واحد نعم لوزوج هاشمي ومطلي رقيقة بالشرط فأوله ما به انتهى هاشمية أو  
 مطلبية رقيقة لما لك أمهارة تزوجها من رقيق

وغير هاشمي الخوفية أن الكلام في التزوج بالولاية والتزوج من مالملك (قوله ودنى النيب) لانه  
 لا نسب لها كما أي دون دنى، الحرة فلا يزوجه من مال ملك (قوله عدم تزويجها لهما) أي  
 بل تزوج عز شرف النيب فيه مقابلة الحرة بما فيها من الشرف وإذا لم يصح ذلك فنكاح الرقيق أولى  
 من ذلك بحريته النيب فيه مقابلة الحرة بما فيها من الشرف وإذا لم يصح ذلك فنكاح الرقيق أولى  
 وأجاب حج بأن الرق غاية النقص فتضمحل الفضائل معه فكانها معدومة فلا مقابلة حل وصحابة  
 وحج وجواب عن إشكال الاسنوي بأن ما ذكر من أن بعض المال لا يقابل ببعض محله في تزويج الولي  
 بوليته والذي نحن فيه تزويج السيد أمته (قوله بضمهم أكفاء بعض) ضيف عش والزاجح  
 أن بينهم يقدم على بعض فتقدم مضر على بعض ثم عدنان ثم قحطان وهكذا (قوله يذبن وصلاح)  
 به وفي آية حل وقوله وصلاح تفسير عش وهو غير ظاهر (قوله فليس فاسق كف عفيفة)  
 وإن تاب وحسن تو بتجيب كان فقهنا لا بخلاف ما إذا كان بغيره قالوا لأن التوب من الزنا لا تنفي  
 عنه بخلاف غيره ذكره حج والذي أفتى به والشيعتنا أن الفاسق إذا تاب لا يكتفى بالعفيفة وإن  
 كان الفسق بغير نحو الزنا والفاسقة يكافئها فاسق إذا اعتد فسقهما نوعا وقدرا فإن زاد فسقه وأختلف  
 نوعهما نوعا لم يكافئها والمجور عليه بالفقه ليس كف رشيدة حل (قوله والمتدع الخ) لا يفي  
 عنه الفاسق لأن البدعة فلا تقتضي الفسق وقوله سنية وأما البدعة فيكافئها أن اعتد في البدعة شيعتنا  
 (قوله بغير اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الآتي ويعتبر في العفة الآباء أيضا  
 ويشتر الحرة في الزوجين والآباء والامهات وظاهر كلامه أنه لا يعتبر الاسلام في الامهات فيكون ابن  
 الكاتبة اليهودية أو النصرانية كفوا لبنت المسلم وليس كذلك والظاهر أن من أسلم تبعا كف لمن  
 أسلم حله حل ويؤخذ منه أن قوله ويعتبر الخ من جهة العفة لأن فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من  
 قوله يعتقد بن لأن المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصلاح من صلف الغاير (قوله ومن له أبوان  
 فباخ) ويلزم أن يكون الصحابي ليس كفوا لبنت التابعي والترم خلافا للأدعي حيث قال أن القول  
 بأن الصحابي ليس كفوا لبنت التابعي زلل أي لأن الشرف لم يحصل للتابعي الا بواسطة من شرح حر  
 قال أن بعض المال لا يقابل ببعض (قوله برزق منها) قد يؤخذ منه أن من باشر صنعة دينية لأعلى  
 وصاح حرة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤخذ ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي أن من باشر على  
 ذلك اقتداء بالسلف لا تمنح مروتها شرح حر (قوله دينية) بالمد والمز وهي ما دلت ملاسحتها  
 على إعطاء المروءة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالباء وقال الروابي  
 يروى فيها عادة اللد أي بلد الروبة بالمد المقدلان المدار على عارها وعدم ذلك انما يعرف بالنسبة  
 عرف بلدها أي التي بها حالة المقد شرح حر (قوله فنحو كناس الخ) ولولسجد عش قال خط  
 أن مؤلا أكفاء بعضهم بعض (قوله ووراع) ولا يضر كون الرعاية طريقة الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام لانها صفة مدح لم تقص لغرضهم كالأية حل أولان الكلام فيمن أخذ الرعي حرفة يكتب  
 بها على والانباء لم يشكروا لذلك شوري (قوله وقبهم جام) أي البلان حل وهو بالنون من يابس  
 الناس يستل (قوله بنت خياط) المشتاب أن يقول لخياطة لأن الآباء لا تعتبر الابداع الزوبين في  
 الحرة حل قال شيعتنا المزبوي ولم يفل ليس كف خياطة مع أنه الملام لما قبله للثنية على أن  
 الحرة تعتبر في الأصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس كف بنت خياط أنه لا يكافئها ولو  
 كان أبو خياط كان في كسنة أزراعية أو حارة أو قبة حمام وفيه نظر لأنه لا نظر للآباء  
 إلا أن اعتد الزوجان ونقل عن شيعتنا أنه كان أبو خياط هو في كسنة فهم استكفان وفيه نظر

ولا هو) أي خياط (بنت تاجرو) بنت (برازولاها) أي تاجرو براز (بنت عالم) بنت (قاض) نظر العرف في ذلك فلم أنه لا يعتبر  
 خصال الكفاءة يسار لان المال غادر وأخ لا يفترحه أهل المروك والبائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفرة كصبي وقطع  
 وتنقو مورو وان اعتبرها (٣٥٤) الروابي ويعتبر في العفة والحرة بالأب أيضا كأي فتاوى الفتوى خلافا

لما نقله الزكي عن (ولا) يقابل بعضها أي خصال الكفاءة (بعض) فلا تزويج سليمة من العيب دينية معينة وأما لراحة فاقفة رقيقة غنيقا ولا عرية فاقفة جميعا غنيقا بالزوج في ذلك من النفس المانع من الكفاءة ولا ينجبر بما فيمن الضئيلة الزائدة عليها (وله) أي الأب (لا تزويج) انه الصغر لا نكاح) بنسب أو حر أو غيرهما لان الزوج لا يبر باستفراش من لا تكافؤ نعم ثبت له الخيار اذا باع (لا مية) لانه خلاف النطق فلا يصح (ولا أمة) لاتقاء خوف الزنا العتري جواز نكاحها (فصل) في تزويج المحجور عليه (لا يزوي مجنون الا كبر حاجة) كان يظهر رغبة في النساء بموارة حولن وتعلق به ونحو ذلك أو يقع الشفاء به بقول عدلين من الاطباء (في تزويج واحدة) لا دفاع الحاجة بها وفي التقيد بالواحدة بحث اللاسوي وزوجه أب مخدم حاكم دون سائر العبات كولاية المال وقدم أنه لم يزوي مجنون محتاج للنكاح فلم أنه لا يزوي مجنون كبير غير محتاج ولا صغير لانه غير محتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدرى كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل اذا اظهر حاجته اليه بعد البلوغ

المال وقدم أنه لم يزوي مجنون محتاج للنكاح فلم أنه لا يزوي مجنون كبير غير محتاج ولا صغير لانه غير محتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدرى كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل اذا اظهر حاجته اليه بعد البلوغ

كانت

كان مصلحة وكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون الجنون قد يتوقف فيه  
 حل **(قوله ولا مجال)** أى لا مدخل لمصلحة تعده أى الجنون الصغير أى لا تكون مقتضية تزويجه حل  
**(قوله فان الاجنبيات الخ)** فان لم توجد اجنبية تقوم بذلك فهل يزوج للضرورة أولا لدرة قدعنه  
 في نظر قضية اطلاقهم الثاني وتقدم أنه يزوج عى على هر **(قوله وقضية هذا)** أى قوله فان  
 لاجنبيات الخ وقوله ان ذلك أى قوله ولا مجال لمصلحة تعده الخ **(قوله في صغير)** وان لم يكن مرادها  
 بأن بلغ سائر الوكان عاقل في حل حكم عورات النساء وقوله أما غيره أى فانه ليس للاجنبيات أن يقمن بها لانه  
 يجب على وليه أن يتعنه مردؤيهن وبجرم عليهن أن ينكسفن له اه حل **(قوله قاله الزركشي)**  
 مثبت **(قوله لا غيره)** من حاكم أو غيره فلا يزوج أصلا كتب أيضا قوله لا غيره يفيد أن الممتنع  
 على غير الأب انما هو تزوج الاكثر فله أن يزوج واحدة وليس كذلك حل **(قوله تزويج صغير)**  
 أى غير مسح شرح هر وهذا أولى من صنع الشارع بقوله فلا يزوج مسح لانه لا يظهر  
 ترعى على ما قبله وقد يقال هو مفرغ على قوله لمصلحة **(قوله لمصلحة)** كالانفاق عليه واشترط  
 للمصلحة كان المهر من مال الصغير والا فلا يشترط **(قوله انه قد يكون في ذلك مصلحة)** تعبه بقدر  
 بشر بعدم اشتراط وجود المصلحة مع أى صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من  
 الثلثين فله الآن يقال عبر بقصد اشارة الى أن المصلحة ان ظهرت للولى وزوجه والا فلا اه وعال  
 بينهم ذلك بأنه من الشفقة ما يحمله على أن لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح وأخذ منه أنه لو كان بينه  
 وبين الابن عداوة ظاهرة لا يتجاوز واحدة وأعطى كلام حج على أن للاب أن يفعل ذلك مطلقا  
 ورقي بين هذا وبين الولي المبرح حيث اشترطوا فيه أن لا يكون بينه وبين موليته عداوة ظاهرة لانه  
 يكاد الفرق بالطلاق اذا باع بخلاف الجيرة حل مع زيادة **(قوله وغبطة)** أى مصلحة ظاهرة فهو  
 عطف خاص على عام شيخنا عز يري **(قوله فلا يزوج مسح)** ظاهر اقتضاه عليه أنه يزوج الجيوب  
 والخصى عى **(قوله ولو صغيرة ونيا)** لكن لو كانت الصغيرة الثيب منقطعة الجنون يوقف  
 تزويجها على بلوغها واذنها زمن الافاقه شيخنا عز يري **(قوله وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنونة)**  
 أى كبيرة محتاجة للنكاح أو المهر أو النفقة فالجواب مفيد بالمحاجة والجواز يكفى فيه المصلحة  
 حل أى فلا نكرارى كلامه وقال بعضهم أشار بقوله وقد تقدم الخ أن الجواز المستفاد من اللام  
 لقوله والأب الخ المراد به ما قبل الامتناع فيصدق بالجواب **(قوله مع التصريح فيها بالمصلحة)**  
 فثبت أن المصلحة شرط في تزويج الصغيرة كمن من واحدة فيقتضى أنه يجوز تزويجه واحدة لغير  
 مصلحة لكن صرح في عى بأنه لا بد من المصلحة في تزويجه الواحدة أيضا ومثله شرح  
 هر وقوله فيها أى الأولى وذلك لان قوله لمصلحة راجع للثلثين **(قوله فان فقد)** هل المراد  
 فقد صد أو شرعا فيشمل ما لو باع فوق مسافة القصير ومن عطل حل والظاهر أنه كذلك فيشمل  
 ذكر **(قوله فلا يزوجها)** أى المجنونة وجوبا زى **(قوله كابل مالها)** مقتضاه أن الوصى يزوج وليس  
 كذلك كاعتلت حل **(قوله بمراجعة أقاربها)** وان لم تكن لهم ولاية لم تكن مجنونة حل وعبرة  
 لبقارى قوله بمراجعة أقاربها أى الذين لهم الولاية كالآخ والم والأقارب فالأقرب **(قوله واحتاجت)**  
 علم أن تزويج المألم لا بد فيه من الاحتياج الى النكاح بخلاف تزويج الأب فانه يكفى فيه المصلحة  
**(قوله علان)** أى جنبها فتسكى واحدة **(قوله بقول عدلين)** أو عدل حل **(قوله من كفاية)**  
 قد ظاهر وان لم يكن لها منفق لكن في كلام شيخنا كحج أنها حاجة فيثبت حيث قالوا الغرض

ولا مجال لمصلحة تعده  
 وخدمته فان للاجنبيات أن  
 يقمن بهما وقضية هذا أن  
 ذلك في صغير لم يظهر على  
 عورات النساء أما غيره  
 فيلحق بالبالغ في جواز  
 تزويجه لمصلحة الخدمة قاله  
 الزركشي (ولأب وان علا  
 لا غيره لكامل شقة) (تزوج  
 صغيرا قل أكثر) منها ولو  
 أر بها لمصلحة قد يكون  
 في ذلك مصلحة وغبطة تظهر  
 للولى فلا يزوج مسح (د)  
 تزويج (مجنونة) ولو صغيرة  
 وثيبا (لمصلحة) في تزويجها  
 ولو بلا حاجة اليه بخلاف  
 الجنون كالأمران التزويج  
 يفيد المهر والنفقة ويغرم  
 الجنون وتقدم أنه يلزم الأب  
 تزويج مجنونة محتاجة  
 والتقييد بالأب في الأولى  
 مع التصريح فيها بالمصلحة  
 من زباني (فان فقد) أى  
 الأب (زوجها حاكم) كما  
 يلزمها لكن بمراجعة  
 أقاربها نياطينا القلا بهم  
 ولأنهم أعرف بمصلحتها  
 (ان بلغت واحتاجت)  
 للنكاح كأن تظهر علامات  
 غلبته شهوتها أو يتوقع الشفاء  
 بقول عدلين أو الأطباء فعمل  
 أنه لا يزوجه في صغرها  
 لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها  
 لمصلحة من كفاية نفقة

وغيرها وقد يقال قد يحتاج إلى الخدمة ولم تندفع حاجتها بغير الزوج فيزوجها بذلك (ومن حجر عليه فليس صحيح نكاحه) لأنه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنة) أي مؤن نكاحه (في) (٣٥٦) كسبه) لأنه ما يتعلق حق الفراء بما قبله من كسبه في ذمته

(أو) حجر عليه لنفسه  
 فيمن لم يمتنع أو مال بينهما عن الزوج والا كان الاضاق حاجة أي حاجة حل (قوله وغيرهما)  
 كالخدمة (قوله وقد يقال قد يحتاج إلى) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كأنه ظاهر الخ في  
 هذا التعبير نسح اذ مقتضاه أنها غير داخلة فيما سبق ولعلمه لا بدخلها في الحاجة لعدم ذكر غيرهما أي  
 حاجة الخدمة فلهذا أتى بها على سبيل البحث (قوله فيزوجها لذلك) معتمد (قوله أي مؤن نكاحه)  
 أي المتجدد بعد الطرح أما النكاح السابق على الحجر فمؤنه فيما عه إلى قسمة ماله واستغنائه بكسبه شرح  
 حر (قوله في كسبه) إن قلت كسبه يتعدى الحجر إليه كاقدم في التفسير وعبارته ثم يتعدى الحجر  
 لما حدث بعده بكسبه كاصطلاح الخ قلت يستثنى هذا من قوله إن الحجر يتعدى إلى ما حدث بعده تأمل  
 سم بالحق (قوله في ذمته) ولما الفسخ بإعساره بشرطه شرح حر وهو بالنسبة للهر عدم الرط.  
 وبالنسبة للنفقة معنى ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسخ مبيحة الراب على ما يأتي عش على حر (قوله)  
 بأن وليه) أي لا يبرأ منه وإن غابت العنت زى (قوله بأنه) أي اذن السفية لكن بعد اذن الولي له  
 في النكاح حل أي وقد عين له المرأة ولم يعين له قدراً أخذاً من كلامه بعده والحاصل أنها ما يعين له  
 المرأة قطعاً أو القدر فقط أو يعينها أو يطلق بأن لا يعين امرأة ولا مهرًا وسبأ في جميع ذلك (قوله)  
 صحيح العبارة والأذن) هو على التوزيع أي صح أن يتزوج بأذن وليه لأنه صحيح العبارة وصح قبول  
 وليه بأنه لأنه صحيح الأذن حل (قوله هنا) احتز به عن ولي المال فإنه الأب ثم الجدة ثم الوصي  
 ثم الأم ثم أوقيمه (قوله والا) بأن بلغ رشيداً ثم بذرفه السلطان لا غيره (قوله ولغا الزائد) لأنه ينزع  
 من السفية حل (قوله وقال ابن الصباغ الخ) ضعيف (قوله أي في الذمة) ومن تقدل بكه وصور  
 المسئلة في شرح الروض بأن يعين له نوعاً يتزوج منه فيزوج بقدر من زائد على مهر المثل حل (قوله)  
 نكاح الولي) أي بأز يدمن مهر المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل ويلغو المسمى حل (قوله)  
 وبقرق بينهما) هذا الفرق للفرق في الشارح (قوله بخلاف الولي) فإنه يتصرف في مال الغير مع كونه  
 غافلاً للشرع والمصلحة فيقبل تصرفه من أصله حل (قوله ولو نسح غير من عينها) منه نعم أن  
 الصور السابقة فيها إذا عين له الولي المرأة وهذا مفهوم ذلك حل (قوله بخلافه الأذن) وقال ابن أبي  
 السم كأنه للزكشي يبنى حله على ما إذا لحقه معارف فيها أموالاً كانت خيراً من المعينة نسباً وجالاً ودنياً  
 ودنياً ما هو أرونة في الشيء الصحة قطعاً وهذا هو الملتزم حر زى وقوله ودونها مهر أرونة قضيت  
 أنها لوساوت المعينة في ذلك أرونة خير منها نسباً وجالاً ومثلها نفقة يصح نكاحها وهو قريبي  
 الأول وهو قوله لوساوت الخ لأنه لم يظهر فيه المخالفة وجه دون الثاني لأنه لا يفي في مسوغ السدود مزبة  
 من وجوب يأتي مثله في لوساوت في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول إليها عن المعدول عنها بصفة  
 عش على حر (قوله فإن نسح امرأة بالانف) فيه ثلاث صور (قوله صح بمهر المثل) أي من  
 المسمى (قوله ولغا الزائد) وإن كانت الزوجة سفية لأنه ممنوع من الزائد فربح لرد الشرعي  
 وإن لم يرض به المرأة حل (قوله بطلان كان الانف الخ) كأن كان مهر مثلها ألفاً ومائة ونكحها  
 بألف مائتين وأبطل لعدم صحته بالمسمى وبمهر المثل لأن كلامهما أن يدمن المأذون فيه حر وقال  
 بعضهم قوله بطل أي سواء كان ماسياً مساوياً لمهر المثل أو أقل أو أكثر وفيكون في نكاحها بالأكثر  
 خس صور كالتى بعده (قوله والا) بأن كان الانف مهر مثلها أو أكثر وقوله صح أي لا تأفل من

نكح واحدة حاجة إلى  
 النكاح لأنه إنما تزوج لها  
 وهي تدفع بواحدة (بأن)  
 وليه أو قبله وليه بأنه مهر  
 مثل فأقل) فيما لا يفسر  
 مكلف صحيح العبارة والأذن  
 وقولي واحدة حاجة من  
 زباني ولا يعتد بقوله في  
 الحاجة حتى تظهر أمارات  
 الشهوة لأنه قد بعد أن اتفقت  
 ماله والمراد بولي هنا الأب  
 وإن علم السلطان أن بلغ  
 سنها والا فالسلطان فقط  
 (فلزاد) على مهر المثل  
 (صح) النكاح (بمهر مثل)  
 أي بقدره من المسمى  
 ولغا الزائد وقال ابن الصباغ  
 القياس لغا المسمى وثبت  
 مهر المثل أي في الذمة وأراد  
 بالقبض عليه نكاح الولي  
 له وقد ذكره الأصل هنا  
 وسيأتي في الصدوق بشرق  
 بينهما بأن السفية تصرف  
 في ماله فقصر الإلقاء على  
 الزائد بخلاف الولي (ولو)  
 نسح غير من عينها له  
 (وله) (صح) النكاح  
 مخالفته للأذن (وإن عين)  
 له (فند) كأنه لا امرأة  
 نسح إلا بقلبه ومن مهر  
 مثل) فإن نسح امرأة  
 بالانف وهو مهر مثلها أو أقل

المأذون

كفرته صح بمهر المثل ولغا الزائد أو نكحها بأكثر من ألف بطلان كان  
 الانف أقل من مهر مثلها والأصح بمهر المثل أو بأقل من ألف والألف مهر مثلها أو أقل بالمسمى أو أكثر



بأنف وهو مهر مثلها أو أقل منه فنكحها

بأوبائل منع النكاح  
بالمسي أوبأكثر منه لها  
الزائد في الأول وبطل  
النكاح في الثانية أودو  
أكثره فلاذن باطل  
(أوأطلق) قال نزوج  
(نكح) بمهرالمثل (لاقة)  
فان نكحها بمهر مثلها  
أو بأصل صح النكاح  
بالمسي أو بأكثر لها  
الزائد وان نكح شريفة  
يستغرق مهر مثلها ماله  
لمصرح النكاح كماختره  
الامام وقطع به الفسزالي  
لاقتحام الصلحة فيوالاذن  
لسفيه لايفيده جواز  
التوكيل ولو قال انكح  
من ثقت بمأشئت لم يصح  
لانه رفع للمحجر بالسكنية  
ولو كان مطلقا سري أمة  
فان تيم بها أبدت (ولو)  
نكح بلاذن لم يصح  
فيفرق بينهما (فان وطئ)  
فلا شئ عليه (ظاهرا  
لرشيدة) مختارة وان لم تعلم  
سفه للتفريط بستره  
البحث عنه وخرج بالظاهر  
الباطن والرشيدة غيرها  
فيزوج فيما بمهرالمثل كائن  
عليه الشافعي في الأولى  
وأفتي به النووي في الثانية  
في السفيه ومثلها الصغيرة  
والجنونة والقيضان من  
زيادتي أمان بذر بعد  
رشد ولم يحجر عليه إلخ كما  
قصره فافذ وقد يقال

يأخذون فيه أوساويه هر **(قوله ان نكح باكرتمه)** كان نكح بشعامة وكان مهرثل  
بشعامة **(قوله والا)** بأن نكح به أو بأقل **(قوله واولانكح ثلاثة بأقل)** بأن عبه القصر  
لأنه فهوهم قاصداً لعدة وفيه سبع صور **(قوله لئلا زانق الاولي)** لزيادة بى مهرثل  
الإلا فقد حل **(قوله فى الاولي)** وهى ماذا كان الالف مهرثها والثانية ماذا كان الانساق  
**(قوله و بطل النكاح)** لتعذر بالمسوى وبمهرثل لان كلاً منهما أزيد من المأذون فيه حل  
**(قوله والاذن للباطل)** فيبطل النكاح وان تزوجها بمهرثل أو أقل أخذها على شرح الرضوان قال  
الزركشى القياس يحتمل بمهرثل **(قوله لائق)** أى من حيث الصرف المالى وان استرقه قاله **(قوله)**  
يسترق مهرثها) لو قال مهرها كان أولى وأعم لبشمل المسى فانه كذلك كافى الرضوخ بل  
الاسترقاق ما يرقى به كفى هر **(قوله لم يصح)** يثنى أن محل ذلك حيث كان له يزيد على مهر  
اللائقة عرفاً أو مالى كان ماله قسماً للاقدة أو دونه فلا مانع من تزويجه من يسترق مهرثها لانه  
تزوج به به ضرورى فيتحصيل النكاح اذ القالب أن ما دون ذلك لا يوافق عليه عرش على هر  
**(قوله والاذن للفيالح)** المناسب أن يؤخره عن قوله واولا حل وهو رابع قوله سابقا بآذن ولية  
فالولى ذكره عقبه تأمل **(قوله لا يفيد جواز التوكيل)** والولى ليس وكلاً حل **(قوله ولو كان)**  
مطلقاً بأن طلق ثلاث مرات ولومن زوجتين أو زوجة واحدة لغيره ولو قبل الحل عليه هر  
فلا يكتفى بحصول الثلاث مرة واحدة شيخنا عزى وبعبارة شرح هر فان كان مطلقاً فلا يظن  
معاجزاً وقيله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو ثنتين وكذا الثلاث ولوى زوجة واحدة فبأن طلق  
قوله ثلاث زوجات ظاهر وهو لطقن معا فنى واحد وكذا قوله أو زوجتين بأن قال أنتى طواقتى  
أو أنتى طالقان وهى ما بعد لانه لا يسمى مطلقاً لان لفظ مطلق يفيد التكرار بأن يكون طلق ثلاثاً  
طلقات في ثلاث مرات **(قوله ولو نكح بلاذن)** مفهوم قوله باذن ولية فلنائب التفرع **(قوله)**  
فلا ينعى عليه) عبارة شرح هر ويلزمه شئ أى أحد قطعاً للشيء ومن ثم لحقه الولد ولما هو لى بعد ذلك  
الاجر عنه كاض عليه في الامسواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزوم ذمته في الباطر  
ضعيف **(قوله ظاهراً)** بمعنى أنه لا يطالب به حال الحجر ومعنى الباطن أنه يلزم ذمته ويطلب به بعد  
ذلك الحجر عنه شيخنا **(قوله فيلزم فيها)** أى بعد ذلك الحجر حل **(قوله فى الاولي)** وهى مسئلة  
الزوم في الباطن وهذا ضعيف وقوله في الثانية أى صورة غير الرشيدة معتمد **(قوله فى السفة)** أى  
حالة الوعد ولا نظر لكون اذن السفة في الاتلاف البدى متعدها من ثم أو قالت لا ترفع بدى قطعها  
فهو عدل ان البض متقوم مفهوم الاذن في الاتلاف المالى انتهى حل وانما قلنا لانه لا يزوج وميلزم  
لان ولاية الغير يحتاج لهما لاحتياج لتصرف النفس **(قوله أو ما من براح)** مفهوم قوله أو أجبر عليه  
لنه **(قوله وتصرفه نافذ)** أى ومنه نكاحه **(قوله وقد يقال الخ)** ضعيف **(قوله بأن فيه حيفتد)**  
أى من اذن له بحجر عليه الحاكم وقوله سائر أى في فصل وموانع ولاية النكاح بعد قول المتن وحجره  
وهو قوله فوضعه سلام الشيخ أبى حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر عليه أى فيقال لنا بعدم استتلا  
ينكح نفسه وانما يحجر عليه الحاكم أى بل لا بد من اذن ولية أيضاً وتقدم أن هذا ضعيف  
شبهة **(قوله والعبد)** ولو مكاتباً أو مبسماً هر **(قوله باذن)** نفقا ولو بكراً حل **(قوله سيده)**  
أى لربده غير المحرم اه هر **(قوله ولو لآتى)** أى ولو كان السيد أبى عرش والعبد ذكر بدليل  
بأن لم يستلصق فى سلب ولا يته (والعبد ينكح باذن سيده) ولو لآتى لانه محجوره مطلقاً كان الاذن

أبو حذاف (ع) أي عيب اذنه فلا يعدل عما اذن له سيد فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح لموله قدره، اهـ، فراقه عليه  
 أو أطلق فزاد على مورثه فالأذن في ذمته يطالب به اذا عتق كإيمانى ولو نكح امرأة باذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا إلا باذن جديد (ولا  
 يجزئه عليه) سيد مولى صغير الأذن (٣٥٨) لا يملك رفع النكاح بالطلاق فلا يملك إتيانه (كسك) أى كالأجير العبد سيد

قوله ولا يجزئه عليه اهـ شيخنا (قوله عيبه) متعلق ينكح بعد تعاقب قوله باذنه فاختلف العامل  
 بالطلاق والتقييد فلا يلزم له معنى واحد وعامل واحد (قوله لم يصح النكاح) وان كانت  
 المعدول لها دونها مهر أو خير منها جالا ونسبا ودنيا وأقل مؤثرا يفرق بين العبد والسيبة على ما تقدم  
 عن ابن أبي السهمان الحجر على العبد أقوى بدليل أن السيد لو امتنع من الأذن له في النكاح لم يجز على  
 الأذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولى السيبة اذا امتنع من الأذن وقد خاف السيبة الزنا فان ولىه يجز  
 على الأذن له في النكاح عى على مهر (قوله نعم لو قدر له مهر) أى ولم يهره عن الزيادة والا  
 بطل النكاح حل (قوله فالزائد في ذمته) انظر ما لفرق بينه وبين السيبة حيث لا زال له فيه كإس  
 وقد فرق بين العبد له ذمة صحيحة بخلاف السيبة (قوله يطالب به اذا عتق) لأن له ذمة صحيحة  
 ومنه يعلم أن الكلام في عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تلقى المهر رقبته  
 حل (قوله لم ينكح ثانيا) ولولا ذلك المطلقة أمالو نكح فاسد الله أن ينكح جميعا بلا إناشء لأن  
 القاسم لم يقله الأذن الأول ورجوعه عن الأذن كرجوع الموكل حل (قوله لأنه لا يملك رفع النكاح)  
 أبهره وجيزه يرمى وقول المصنف وله اجبار أمته يناسب الأول (قوله لأنه لا يملك رفع النكاح)  
 وانما أجبر الأب الابن الصغير عليه لأنه قد يرى تعيين المصلحة له فيه والواجب عليه حيث يرى عاينها حل  
 (قوله أيضا لأنه لا يملك رفع النكاح الخ) يرد على هذا التعليل تزويج الأب الابن الصغير فانه صحيح  
 مع أن التعليل يجري فيه وأجيب بأن التعليل ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الحجر على العبد  
 أى بخلاف الصبي فان الحجر عليه ينتهى بالبلوغ (قوله وله اجبار أمته) أى التي يملك جيبها ولم يتناق  
 بها حل لازم كلهم ونحو الجانية للمتعلق رقبته مال وهو ومعر والاصح وكان اختيار الفداء اه حل  
 (قوله صغيرة كانت أو كبيرة) يستثنى المرتدة فليس له تزويجها شوبرى (قوله أو غيره) كالحرة  
 الدينية والفلس شوبرى (قوله لا نسب لها) أى معتبر وان كانت شريفة لأن الرق يضمحل معه  
 جميع الفضائل كإس (قوله وان حرمت عليه) غاية للرد (قوله في تزويج مسلم) مفرغ على قوله يملك  
 لأنه لو كان بالولا يملك ذلك كإس (قوله ولو غير كتابية) كجوسية ووثنية لجوسى ووثى وهذا  
 تصريح منه بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرى تصريح بالحرمة  
 والصحة وقد يدعى أن كلام المصنف لا يناق ذلك بل يقال قوله في تزويج أى يصح تزويجه ولا يعمل حر  
 اه حل (قوله ويحرم به شراح الحاروى) اعتمد زى تبعا لمهر (قوله وعدم جواز التمتع بها)  
 أى الكافر غير الكتابية حل (قوله ومكاتب) أى كتابة صحيحة وانظر من يزوج أمته المكاتب  
 ولعله سيدها باذنها راجعه ويزوج أمته البعض من مملكتها بعضها الحر على التعمد خلافا للقبوى قال  
 حج ويبحث أن أمته المبيضة يزوجه من يزوج المبيضة باذنها أى من يزوج المبيضة لو كانت حرة وهو  
 الولي لأن من يزوجه الآن وهو مالك البعض والولى عى (قوله أمته مولى) أى التي تزوجه بالولى  
 بتقدير كاله ولا يجزئه على ذلك حل (قوله بخلاف عبيده) أى المولى (قوله فلا يزوجه) أى أمته  
 مولى وهذا بيان لما في المتن من الاجال لأن قوله لا إن كان مولى الخ يفيد أنه لا بد أن يكون بحيث يجوز  
 له

جواز التمتع به لا يمنع ذلك كإنى أمته المحرم كاخته أمال الكافر فلا يزوجه أمته المسلمة لأنه لا يملك التمتع به  
 مسلمة أصلا (يزوج) فاسق) أمته باذن سيده (ولو نكح ماله) من أبيه وان علا سلطان (تزوج أمته مولى) من  
 ذى صفو جنتون وسفوفه ولو اتى باذن ذى الصفه كسبا للمهر والنفقة بخلاف عبيده لما فيه من انقطاع أكسبه عنه فلا يزوجه

لان كان موله صغيرة نيبا

عاقلة وللسلطان زوييها

لان كان صغيرا أو صغيرة

وليس لغيرها ذلك مطلقا

وتبصر بولية أعم من

تغيره بصي والتقييد بولي

النكاح والمال من زياتي

(باب ما يحرم من النكاح)

عبرته في الرضة كأصلها

بباب موافق النكاح ومنها

وان لم يذكره الشيخان

اختلاف الجنس فلا يجوز

الآدمي نكاح جنية

كأقربى ابن بونى وابن

عبد السلام لكن جوزه

القمولى والاصل في

التحريم مع ما يأتي آية

حرمت عليكم أمهاتكم

(نحرم أم) أى نكاحها

وكذا الباقى (وهى من

ولدتك أو) ولدت (من

ولدتك) ذكرها كان أو

أشئ بواسطة أو بغيرها وان

شئت قلت كل أشئ يشئ

إليه نكاح بالولادة بواسطة

أو بغيرها (أو بنت وهى من

ولدتها أو) ولدت (من

ولدها) ذكرها كان أو أنثى

بواسطة أو بغيرها وان شئت

قلت كل أنثى ينسب اليك

نسبا بالولادة بواسطة

أو بغيرها (لا مخلوقة من)

ماء (زناه) فلا تحرم عليه

إذا حرم مثله الزنا ثم بكرة

خروجها من خلاف من

حرمها عليه كالخنفية

خلاف ولدها من زناها

لهزوج المولى فيقيد بالثمن • أقول هذا خارج بقوله نكاح لانه حينئذ غير بولي نكاح وكذا قوله بعد  
لان كان صغيرا أو صغيرة خارج بنكاح أيضا هذا إذا أريد بولي النكاح الولي في الحال فان زاده  
مطلق الولي ولو في المستقبل كان مذكرا متقيدا بالثمن (قوله لان كان) أى المولى الذى هو المالك

### (باب ما يحرم من النكاح)

موافقة على الانكحة التى تحرم وان كان المذكور ذكرا لان المراد تحريم نكاحها لذاتها فن يائية  
لكنها مشوبة بقبض وعبرة حل وقوله من النكاح قال حج بيان لما فيه لزوم نقصان البيان لانه  
لم يذكر جميع أفراد النكاح المحرم في هذا الباب فالأولى أن تكون للقبض أى باب بيان الأفراد  
المحرم من جهة لا يلزم من الحرمة عدم الصحة فالأولى التعبير بالموافقة وباب بان الاصل فيما يحرم من  
القبض عدم صحة المانع كما يكون للصحة يكون للجواز اه • وأعلم أن المحرمات في النكاح اما على  
التأيد أو غيره والمحرمات على التأيد اما من نسب أو رضاع أو مصاهرة رى (قوله فلا يجوز للآدمي  
نكاح جنية) أى وعكسه اعتمد حج قال لان الله تعالى آمن علينا يجعل الأزواج من أنفسنا ليم  
التأين بها أى في قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجواز ذلك بفوت الامتنان  
وقد حدث نهي رسول الله ﷺ عن نكاح الجنية وأجيب بأنه يجوز أن يكون الامتنان باعظم  
الامرين والنهي للكره لا للتحريم حل وعلى كلام القمولى الذى هو المعتمد لوجبات امرأة  
جنية القاضى وقالت له لاوى لخاص وأريد أن أزواج به هذا جزاه القدر عليها ومثلها الانسية  
لأزواج الزوج بجنى اه شيخنا عزيرى قال عرش على حر ويجوز وطؤها ان غلب على  
فته أنها زوجه ولو على صورة جارية وثبت أحكام النكاح للأنثى فينتقض وضوءه بمسها ويجب  
عليه الفل بوطئها وأما الجنية فلا يقضى عليه باحكامنا (قوله أى نكاحها) لان الاعيان لا توصف  
بجل ولا حرمة شرح حر المراد بالنكاح العقد عليها ووطؤها وقيل الوطء حرام بالعقد أو أخصر ضابط  
لقربة أن يقال كل قرينة تحرم ما عدا ذلك العمومة وله الخولة اه حل (قوله وهى من ولدتك  
الخ) وحرمه أزواجه ﷺ لكونهن أمهات المؤمنين في الاحترام فهى أمومة غير ما نحن  
نفسر حر قال البرماوى وأزواجه أمهاتهم أى في الاحترام والاكرام وتحريم نكاحهن (قوله  
ذكر الخ) تعميم فى من الثانية وقوله بواسطة أو غيرها تعميم فى صلتها وليس تعميما فى الام لانه يفهم  
من قوله أولدت من ولدك وكتب أيضا قوله بواسطة أو بغيرها وهى الجدة من جهة الأب والأمام فهى  
أم حقة حيث لا واسطة بينك وبينها ويجاز حيث توجد واسطة حل (قوله ينتهى) أى يصل وليس  
المراد بالإنهاء حقيقته لانه لا يكون إلا مباحثا ولا ينادى آدموكذا يقال فيها به وقوله نسبك المراد به  
النسب القومى والافال نسب الكرى لا يكون إلا بالآباء وكذا يقال فى كل ما يه به شيخنا (قوله وبنت)  
ولو لم يأتى بالكتابة بالامان ومن ثم لم يوجب نفسه لحقته ومع النتي ثبت لما يجب أحكام النسب الا  
جواز النظر اليها والخولة بما فيها حرمان من ولدت منه كالتقدم فى موانع الارث وقال عن ومع  
التي ثبت لما يجب أحكام النسب حتى النظر والخولة خلافا لحج (قوله من ماء زناه) قدر الشارح  
لفظه ما دلان الحلق من الماء لان الزنا الذى هو الفعل لانه قد يقع بلاماء والمراد بماء الزنا ما كان حال  
خروج قطرة على وجه محرم فى ثلثه والواقع معارضة ما خرج من وطء المكروه أومن وطء حليته فى  
بدنها أومن الاستمتاع بغيره حليته ولو بيده وان خاف العنت وقتلنا بجمه حينئذ نظر الاصل وهو  
التحريم اه حل على الجلال (قوله كالخنفية) أى والخنا بية ادعى ابن القاص أنه مذهب الشافعى

أحدها (وبنت أخ) (قوله بحرم عليها) وعلى سائر عمارها لانه ينعزل منها انسانا ولا كذلك التي حل  
 (قوله وأخت) ولواحتا لا كالسليقة ثم لو كانت تحت قبيل استلحقها ولم يصدق (أب) استلحقها  
 أو كان صفيها لم ينسخ نكاحها ولا تنقص وضوءه وأذا مات ورثت منه بزوجية لانها أقوى من  
 الاختبة فلوطلقها امتنع عليه المقعد عليها إذا ماتت منه قالوا ليس لنا من بطن أخته في الإسلام غير هذا  
 من فان صدق أباء وأقارب الابنة انفسخوا لثبوت لها ان كان قبل الدخول ولها بعد مهر المثل اه  
 عن (قوله من ولدها أو بواحدة) ليرسل بواسطة أو غيرها لعدم تأني ذلك حل (قوله وبنت أخ  
 وبنت أخت) الا نسب تأخيرها عن العمة والخالة تأسي بالقرآن اه برادى وأجاب عن بأنه  
 انما قلنهما محالفا للقرآن لاجل أن يجمع بين الاخت وبنتها وذكر كم ذلك في الاخت تخيلا لما يتعلق  
 بالاخته تأمل (قوله الآية) فانه قال فيها وأما نكاح الذي أرضعكم وأخوانكم من الرضاعة فان  
 حكمنا من أن يستفاد منها بنية الهرمات السبع قلت قيل ان الله تعالى نبه على تحريمهن كهن المذكورين  
 فكلما يبقى في الفرقة عن الشافعي ووجهه بان السبع انما حرم لمعنى الولادة أو الاخته فالأم والبنت  
 بولادة والباقي بالاخته لانه أولاد وأولاد وتحريم بنات الاخ والاخت بولادة الاخته شوري  
 وعبارة حل قوله الآية أي نكاح الأم والاخت وقياسا في الباقي (قوله يحرم من الرضاع) من هذه  
 وما بعدها تعليلية (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها لان النسب أعظم من الولادة التي في الرواية  
 الأولى وأني رواية حرموا أي اعتقدوا حرمت لانها صيغة الامر والامر بالشيء ينهي عن منعه والنهي  
 في مثل هذا المقام يقتضي السداد فأثبت الرواية الثالثة أن التحريم مصحوب بفساد المقد أو هو غير  
 مستفاد عما قبله شيخنا عز بزي (قوله فرضتكم) أي التي بلغت كغص سنين (قوله وهو الفحل) أي  
 الذي هو جليل الرضعة الذي له اللبن حل (قوله بواسطة أو غيرها) راجع لماعدا الأولى فاشتملت  
 عبارة على إحدى عشرة صورة للأُم (قوله وقس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم  
 (قوله فالرضعة بلبنك الخ) اشتملت هذا العبارة على عشرة أفراد للبنت لان قوله فالرضعة بلبنك  
 صورة وقوله أو بلبن فروعك فبشرع صور لان الفروع ذكور وإناث ويرجع لها قوله نسب أو  
 رضاعا وقوله بنتها كذلك فيه خمس صور لان الضمير في بنتها يرجع للرضعة بلبنك والرضعة بابن  
 فروعك وتقدم أن في الأولى واحدة وفي الثانية أربعة وقوله كذلك الأولى قصره على النسب لان بنت  
 المرضعة علمت من قوله أو بلبن فروعك فالأولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبويك نسب أو رضاعا)  
 فيه أربع صور وقوله وكذا مولودة أحد أبويك رضاعا فيه صورتان وقوله عماله لاجل قوله رضاعا  
 فأفراد الأخت ستة (قوله وبنت والمرضعة أو الفحل نسب أو رضاعا) متعلق بكل من بنت ووه  
 وليس كما راعى قولوه وبنت والمرضعة أمك لان المراد بالأم ما قبل المرضعة فهي أم النسب وكذلك  
 الأخت والأخ حل وعبارة الشوري قوله نسب أو رضاعا متعلق ببنت الولد لا بالولادة لقوله يبدو بنت  
 ولما أرضعت أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارتين صحيح والنرض منها دفع التكرار وقداشتمل  
 قوله وبنت والمرضعة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الاخ وأحد وعشرين من أفراد بنت  
 الاخت فجعل ذلك ثقتان وأربعون أخبرنا بقوله بنت أخى أو أخت رضاع وذلك لان قوله بنت له  
 المرضعة فيه ثمان صور لان الولد يشمل الذكر والأنثى وعلى كل ام ولد نسب أو رضاع فهذا أربع  
 يضرب فيها صورتان البنت وثمان من نسب أو رضاع فتبلغ ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان أيضا تعميم باليان  
 وان سفلت وبنت ولد

بحرم عليها لثبوت النسب  
 أحدها (وبنت أخ) (قوله بحرم عليها) وعلى سائر عمارها لانه ينعزل منها انسانا ولا كذلك التي حل  
 (قوله وأخت) ولواحتا لا كالسليقة ثم لو كانت تحت قبيل استلحقها ولم يصدق (أب) استلحقها  
 أو كان صفيها لم ينسخ نكاحها ولا تنقص وضوءه وأذا مات ورثت منه بزوجية لانها أقوى من  
 الاختبة فلوطلقها امتنع عليه المقعد عليها إذا ماتت منه قالوا ليس لنا من بطن أخته في الإسلام غير هذا  
 من فان صدق أباء وأقارب الابنة انفسخوا لثبوت لها ان كان قبل الدخول ولها بعد مهر المثل اه  
 عن (قوله من ولدها أو بواحدة) ليرسل بواسطة أو غيرها لعدم تأني ذلك حل (قوله وبنت أخ  
 وبنت أخت) الا نسب تأخيرها عن العمة والخالة تأسي بالقرآن اه برادى وأجاب عن بأنه  
 انما قلنهما محالفا للقرآن لاجل أن يجمع بين الاخت وبنتها وذكر كم ذلك في الاخت تخيلا لما يتعلق  
 بالاخته تأمل (قوله الآية) فانه قال فيها وأما نكاح الذي أرضعكم وأخوانكم من الرضاعة فان  
 حكمنا من أن يستفاد منها بنية الهرمات السبع قلت قيل ان الله تعالى نبه على تحريمهن كهن المذكورين  
 فكلما يبقى في الفرقة عن الشافعي ووجهه بان السبع انما حرم لمعنى الولادة أو الاخته فالأم والبنت  
 بولادة والباقي بالاخته لانه أولاد وأولاد وتحريم بنات الاخ والاخت بولادة الاخته شوري  
 وعبارة حل قوله الآية أي نكاح الأم والاخت وقياسا في الباقي (قوله يحرم من الرضاع) من هذه  
 وما بعدها تعليلية (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها لان النسب أعظم من الولادة التي في الرواية  
 الأولى وأني رواية حرموا أي اعتقدوا حرمت لانها صيغة الامر والامر بالشيء ينهي عن منعه والنهي  
 في مثل هذا المقام يقتضي السداد فأثبت الرواية الثالثة أن التحريم مصحوب بفساد المقد أو هو غير  
 مستفاد عما قبله شيخنا عز بزي (قوله فرضتكم) أي التي بلغت كغص سنين (قوله وهو الفحل) أي  
 الذي هو جليل الرضعة الذي له اللبن حل (قوله بواسطة أو غيرها) راجع لماعدا الأولى فاشتملت  
 عبارة على إحدى عشرة صورة للأُم (قوله وقس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم  
 (قوله فالرضعة بلبنك الخ) اشتملت هذا العبارة على عشرة أفراد للبنت لان قوله فالرضعة بلبنك  
 صورة وقوله أو بلبن فروعك فبشرع صور لان الفروع ذكور وإناث ويرجع لها قوله نسب أو  
 رضاعا وقوله بنتها كذلك فيه خمس صور لان الضمير في بنتها يرجع للرضعة بلبنك والرضعة بابن  
 فروعك وتقدم أن في الأولى واحدة وفي الثانية أربعة وقوله كذلك الأولى قصره على النسب لان بنت  
 المرضعة علمت من قوله أو بلبن فروعك فالأولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبويك نسب أو رضاعا)  
 فيه أربع صور وقوله وكذا مولودة أحد أبويك رضاعا فيه صورتان وقوله عماله لاجل قوله رضاعا  
 فأفراد الأخت ستة (قوله وبنت والمرضعة أو الفحل نسب أو رضاعا) متعلق بكل من بنت ووه  
 وليس كما راعى قولوه وبنت والمرضعة أمك لان المراد بالأم ما قبل المرضعة فهي أم النسب وكذلك  
 الأخت والأخ حل وعبارة الشوري قوله نسب أو رضاعا متعلق ببنت الولد لا بالولادة لقوله يبدو بنت  
 ولما أرضعت أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارتين صحيح والنرض منها دفع التكرار وقداشتمل  
 قوله وبنت والمرضعة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الاخ وأحد وعشرين من أفراد بنت  
 الاخت فجعل ذلك ثقتان وأربعون أخبرنا بقوله بنت أخى أو أخت رضاع وذلك لان قوله بنت له  
 المرضعة فيه ثمان صور لان الولد يشمل الذكر والأنثى وعلى كل ام ولد نسب أو رضاع فهذا أربع  
 يضرب فيها صورتان البنت وثمان من نسب أو رضاع فتبلغ ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان أيضا تعميم باليان  
 وان سفلت وبنت ولد

السابق فضع للثانية السابقة ستة عشر نصفها البنت الأخ ونصفها البنت الأخت لماءمت من كون الولد صادقا باله كروالتي وقوله من أرضتها أختك فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاخت اما لأبوين أو لأب أو لأم وقوله وأرضعت لبن أخيك فيه ثلاث صور لبنت الاخت فضع لكل واحدة من الثلاثين اسكلم من الثمانين بان فضع ثلاث بنت الاخ لثمانيتها وثلاث بنت الاخت لثمانيتها فيتحصل لكل قبل أحد عشر وقوله وبنها الخ فيه ثنتا عشرة صورة لان قوله وبنها يرجع لمن أرضتها أختك بإسقاط الثلاث ويرجع الثلاثة التعيم بقوله نسباً أرضاعاً بستة كمال البنت الاخت ويرجع لمن أرضعت لبن أخيك بصوره الثلاث التعيم المذكور بستة كمال البنت الاخ فضع الستة الاولى للاحدى عشرة اثنى لبنت الاخت الستة الثانية لثلاث البنت الاخ بصير لكل قبيل سعة عشر وقوله وبنث وأرضته أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لان قوله وبنث وأرضته أمك فيه أربع صور لان البنت قد عجم فيها قوله نسباً أرضاعاً والولد يسدق باله كروالتي واثنتان في اثنين باربعة وفي قوله وأرضعت لبن أخيك أربع صور أيضاً كالثاني قبلها فهذه ثمانية نصفها البنت الاخ ونصفها البنت الاخت فضع لكل أربعة لكل سبعة عشر فيحصل لكل قبيل أحد وعشرون والمراد بالآخ في قوله بلبن أخيك الاخ من النسب وكذا الاخت حل لان بنت الاخت والآخ من الرضاع تقدمت في قوله وبنث وأرضته أمك تأمل وقوله وبنث وأرضته أمك أى من نسب وقوله وأرضعت لبن أخيك أى من النسب أيضاً وقوله نسباً أرضاعاً تعيم في البنت حل وقوله وأخت الفحل الخ اشتمل على عشرة أفراد للعمة أخبر عنها بقوله عقر راضع وذلك لان قوله وأخت الفحل يرجع اليه قوله الآتى نسباً أرضاعاً ففيه صورتان وقوله وأخت أبيه أو أختى المرصعة صورتان يرجع اليها قوله بواسطة أو بغيرها باربعة يرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً ثمانية فضع للثنتين المتقدمتين عشرة وقال بعضهم قوله بواسطة أو بغيرها تعيم في الاب بقسميه وقوله نسباً أرضاعاً تعيم في أخت الفحل وفي الاب بقسميه فتحصل العشرة من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت المرصعة فيه عشر صور أيضاً للخالة أخبر عنها بقوله خالف راضع يعلم بيانها من بيان صور العمة فجاء ذكر من يحرم الرضاع تسعة ثمانون فافهم **(قوله وأمه)** بالجر وكذا ما بعده وقوله بواسطة التعيم في الام قسمياً وقوله نسباً أرضاعاً راجع لاخت المرصعة وللأم قسمياً فافراد الحالة عشر كاقسم **(قوله لبنا أمك)** أى ان كان الاخ والاخت شقيقين لك وقوله وموطوءة أباك ان كانا لأب **(قوله وأرضته نافلتك)** أى لأرضعة نافلتك فأر بمعنى الواو كابدل عليه قوله ولأم مرضعة الخ وانظر أعاد التي في هذا دون ما قبله ويمكن أنه أعاده لاختلاف الجنس لأن هذه أم مرضعة وما قبلها مرضعة **(قوله وهو ولد الولد)** ذكرنا كان الولد أو أختى **(قوله لبنا بنتك)** ان كان ولدك أختى وقوله أو موطوءة أباك ان كان الولد ذكر **(قوله ولا أم مرضعة ولدك)** وكذا نفس الرضعة كجاءه ظاهر بئر **(قوله فهذه الأربع)** جعلها أربع بعد أن قال قوله ولأم الخ لجمعها بصورة واحدة **(قوله فاستنأها بعضهم)** أى لاستنأ المعنى الذى اشترطه فيه اه حل **(قوله لاثنين انحار من الخ)** عبارة الزركشى لأن الأم الاخ يحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أمأ وحليلة أب ولم يوجد ذلك في الصورة الاولى وكذا القول في باقين اه عمن **(قوله لعنى لم يوجد فيهن في الرضاع)** وهو الامومة والبنية والاخوة أى نسباً تنفاه التحريم رضاعاً انتفاء جهة الحرمة نسبياً لانها لم تكن أمأ ولا بنتاً ولا أختاً ولا بنتاً وقوله كآثره أى فى قوله ولو كانت الخ اه حل **(قوله كاللاصل)** أى كالم يبنها الاصل **(قوله وزيد عليها لم يعم الوعاء الخ)** أى فانهم يحرم بالنسب بخلاف الرضاع سم أى وفرض المسئلة ان الام من النسب وكذا المعقولات والحالة فافهم من الرضاع لا يحرم ولو كانت أم نسب لك كانت في

أولمها أو أم الفحل بواسطة  
أو بغيرها نسباً أرضاعاً خالة  
رضاع (ولا يحرم) عليك  
(مرضعة أخيك أو أختك)  
ولو كانت أم نسب حرم  
عليك لبنا أمك وموطوءة  
أبيك وقولى أو أختك من  
زيدانى (أو) مرضعة  
(نافلتك) وهو ولد الولد ولو  
كانت أم نسب حرم عليك  
لأنها بنتك أو موطوءة أباك  
(ولا أم مرضعة ولدك) ولا  
(بنتها) أى بنت المرضعة  
ولو كانت المرضعة أم نسب  
كانت موطوءة لك فتحرم  
عليك أمها وبنها فهذه  
الأربع يحرم من النسب  
لا في الرضاع فاستنأها  
بعضهم قاعدة يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب  
والحققون كآلى الروضة  
على أنها لا تستثنى لعدم  
دخولها في القاعدة لانهن  
انحار من في النسب لعنى  
لم يوجد فيهن في الرضاع كما  
قرره ولمنأ لم استنأها  
كالأصل وزيد عليها لم يعم  
والعمة وأم الخالة

امراً نعلم ابن الرضع على  
امراً تأخيه لها ابن فان  
الثانية أخو الإبن الأول ولا يحرم  
عليه نكاحها (ولا) يحرم  
عليك (اختأخيك) سواء  
كانت من نسب كان كان  
لزيد أخ لابن وأخت لأم فلاخيه  
لايه نكاحها أمهن رضاع  
كان ترضع امرأة زيد بول صغيره  
أجنبية منه فلاخيه لاييه  
نكاحها سواء كانت الاخت  
أخت أخيك لأيه لأمه كما  
مثلاً أم وأخت أخيك لأمك  
لأيهما في النسب أن يكون  
لا في أخيك بنت من غير أمك  
فك نكاحها في الرضاع أن  
ترضع صغيرة بلبن أي أخيك  
لأمك فلك نكاحها (ويعزم)  
عليك بالمصاهرة (زوجة)  
ابنك وأبيك وأم زوجتك  
ولو قبل الدخول من (وبنت)  
مدخولك في الحياتة ولو في  
البر ينسب أو رضاع بواسطة  
أو بغيرها قال تعالى وحلائل  
أبنائكم وقوله الذين من  
أصلاك لبيان أن زوجة  
من تبناه لا تحرم عليه وقال  
تعالى ولا تنكحوا ما نكح  
آبؤكم من النساء وقالوا سمعنا  
نأسئلكم ربنا ربناكم الذي  
في حجوركم من نسائكم  
اللاتي دخلن بهن وذكر  
الطهور جرى على الغالب  
فان لم يدخل بالزوج لم يحرم  
بها

الأوليين جدة لابن كان الم والعمة شقيقين أو موطوءة جدة لابن كان الم وفي الاختيرتين جدة لأم  
ان كان الخالو الحالة شقيقين أو موطوءة جدة لأم ان كان الم وكل منهن يحرم اه شيخنا عز يزي وجع  
بعضهم التسعة فقال

أمهم وجمعة وأخ ابن • وحفيد وخالة ثم خال

جدة ابن وأخته أم أخ • فراضاع أهلها وذو الجلال

وقوله وحفيد أي وأم حفيد والمراد به هنا ولد الولد وهو المراد بقول المتن ونافلتك وقوله جدة ابن  
واخته وهو المذكور في قول المتن ولأم مرضعة ولذك ولابنتها لان بنتها أخت الولد والمراد بالإبن  
ما يشمل البنت وقوله وابن أخ (١) بنشد بدالحاء والمراد به ما يشمل الاخت وهو المذكور في قول  
المتن ولا يحرم عليك مرضعة أخيك واختك (قوله وأخ الإبن) بالجرأى وأم أخ الإبن والأولى  
حذف الإبن كما صرح به حيث قال وأم الأخ لانه يومهم أن المراد بالابن ابن النكح فيفيدان النكح  
أبوه مع هوأنا كح كابدل عليه التصور الآن يجب بان إضافة أخ فلان بيانية (قوله امرأة  
أجنبية لها ابن الخ) يعني أن مع كل من المرأتين انما ترضع أحدا لابن عى أم الآخر دون الآخر فان  
الاخوة لأم من الرضاع ثبت بينهما ولابن الذي لم ترضع على الأخرى أن تزوج بأم أخيه الذي ارضع  
على أمه (قوله فلاخيه لاييه نكاحها) وأذا ولد بينهما ولد فز بدعوهما لانه أخو أبيه وأخو أمه  
وعليه الفز المشهور وقوله لاييه لعل التقييد بالابن لما قبله وكان الأسن اسقاطه ليشمل  
الأخ الشقيق ولاب لأم على أن في التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ ما لا يخفى تأمل شو برى (قوله  
أم أخت أخيك لأمك لاييه) اللام بمعنى من وصورتها في النسب أن تزوج رجل بامرأة ويلدنها  
زيداً ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلدنها عمر فبين زيد وعمر وأخوة لأم بعد ذلك تزوج أبو زيد  
بامرأة أخرى ويلدنها بنتا فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخيز يد من أبيه الذي هو  
عمر وأن تزوج بهذه البنت وصورتها في الرضاع أن تزوج رجل بامرأة ويلدنها بنتاً ثم يطلقها  
ويتزوجها آخر ويلدنها بنتا فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخيز يد من أبيه الذي هو  
عمر وأختها بنت صغيرة فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخيز يد الذي هو عمر وأن  
تزوج بهذه البنت التي ارضعت على زوجة أبيه فاهم (قوله لايي أخيك) أي من أمك (قوله بلبن  
أي أخيك) أي لبنة الحاصل له في زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر شو برى (قوله بالمصاهرة) وهي  
وصف شبهة بالقرابة وهي أربعة فزوجة الإبن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك وزوجة الاب أشبهت  
الأم وأم الزوجة كذلك وفي عرش على المواهب المصاهرة الناكحة ويقال صاهرت اليهم اذا تزوجت  
منهم والاصهار أهل بيت المرأة وأسأهل بيت الرجل فأجاء ومن العرب من يجعل الاجاء والانتان  
جميعاً اصهاره أي فيطلق الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أي بواسطة أو  
غيرها فهو شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة الولد يشمل الذكر  
والانثى فتنبه فأندقيق اه عرش على مر (قوله وبنت مدخولك) مثل الدخول استعماله  
الفتح مشو برى أي حال الأزال بان لا يخرج منه على وجهه لانها لا دخل فلان في زوجة فاشفت  
بنته خلعت منه لحقه الولد سل (قوله ينسب أو رضاع) يعني رجوعه للجمع شو برى فتعرب  
الاربعة في هذين ثمانية تضرب في قوله بواسطة وغيرها يكون المجموع ستة عشر (قوله لبيان أن زوجة  
الخ) أي لالاخترا عن ولده ولا عن ولده لارضاع شو برى (قوله الذي دخلتم بهن) لم بعد اللان

(١) قوله وابن أخ صوابه أم أخ اه

دخام نسائك من قوله وأمهات نسائك أيضا وان اقتضت قاعدة الشافعي رجالة تعالى من رجوع  
 الوصف نحووه لاسرائق تقدمه لان عمله ان اتحد العامل وهو هنا مختلف اذا عمل نسائك الاولى الاضاقة  
 والثانية حرف الجبر ولا ينظم ذلك لاحاد عملها مخالفا لالزكشي لان اختلاف العامل يدل على  
 استقلال كل حكم بمجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كالاخفى شرح حر **(قوله)** الا ان تكون  
 منفية بلهانه) وصورتها ان يتعدى على امرأة ثم يغتنى بهامن غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلك بنتا يمكن  
 كونها منه فينفيها باللعان اذ هو واجب حيث دلل على انها ليست منه والمخالفة به للفراس مع امكان كونها  
 منه ولذلك حرمت عليه لان المنفية باللعان لها حكم النسب بدليل أنه لو استلحقها لحقته ولا تنقض بمهما  
 لا بالانقض بالشك على الممتنع بحرم نظرها واخلاؤه بها احتياطا لا يقتل بقتلها ولا قبل شهادته لها  
 ولا يقطع بسرعة ما لها من استلحق زوجة ابنته صارت بنته أو زوج ابنته صار ابنته ولا يفسخ النكاح ان  
 كذب الزوج واذا ماتت ورثت منه بالزوجية لانها أقوى من الاخنية فاذا طلق باننا اتممت التجديد حر  
 زى **(قوله)** والفرق) أى بين البنت حيث لا تحرم الاب بال دخول على الام وبين الام حيث تحرم بالعقد على  
 البنت **(قوله)** بمخالطة أمها أى بالخالوة بها والام لا تسقط فقط لا تقتضي نحر بها بالعقد **(قوله)** ومن وطئ  
 ولوى البرأوى القبر ولم تزل البكارة أو استدخلت مائة أو ماء السيد المحترم حال خروجه أو الاجنبى بشبهة  
 حل **(قوله)** وهو واضح بخلاف الخفى فانه لا تزلوطه لا تزل بالدماء أو جبهه أو فيه حل **(قوله)**  
 امرأة بملك بين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء حل **(قوله)** أو شبهة منه) كان ظنها زوجته أو أمته أو  
 وطئ الامة المشتركة بينه وبين غيره أو أمة فرعه وكذا لو وطئ بجمعة قال بها علم بعقد بخلافه حيث يصح  
 تقليده والقسم الا من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاعل وهو لا ينفصل بحل ولا حرمه لان فاعله  
 غافل وهو غير مكلف واذا اتفق تكليفه اتفق وصف فعله بالحل والحرمه وهذا محل قولهم وطء الشبهة  
 لا يتبع بحل ولا حرمه والقسم الثانى شبهة المحل وهو حرم والقسم الثالث شبهة الطريق فان قلدا القائل  
 بالحل لا حرمه والا حرم حل **(قوله)** أو وطئ بفساد نكاح) هل من فساد النكاح العقد على خاصة  
 أو الا ان هذا معلوم لا يكاد أحد يجمله فلا بد شبهة حر حل الظاهر الثانى **(قوله)** حرم عليه أهواؤها بنفها  
 أى وثبتت المحرمية في صورة المملوكه ولا تثبت في صورة وطء الشبهة شرح حر ويشترط فيه صانع  
 الشارع في العمل بقوله لان الوطء بملك العيين نازل الح وأيضاً بسبب التحريم في ملك العيين وهو الوطء  
 مباح بخلاف وطء الشبهة وقد عرفوا المحرم بأنهم من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمها  
**(قوله)** منزلة عقد النكاح) أى منزلة الوطء في عقد النكاح فلا يرد أن التشبيه بالعقد يقتضى حل بنفها لان  
 البنت لا تحرم بالعقد على الام حل **(قوله)** ثبت النسب بالجم) والحاصل أن شبهته وحده توجب ما عدا  
 الهرم نسب وعدة اذ لا مهر لى وشبهتها وحدها توجب المهر فقط أى دون النسب والعدة وشبهتهما  
 توجب الجميع ولا يثبت بها محرمية مطلقا أى لا لاوطئ ولا لايه وابنه فلا يحل نحو نظار ولا من ولا خلوة  
 كذا ذكره زى وغيره **(قوله)** محرمه عليه) ولومتعده واختلاط الرجل المحرم رجال غير محرم ككعبه  
 وقوله كائن أى أو قبل أو قبل السنة بمرأى **(قوله)** بان يسرعدهن) أى بمجرد النظر أى الفكر  
 بأن يحرك الفكر بيسرعدهن اه شيخنا وعادة حر ثم ما عسرعه بمجرد النظر غير محصور وما  
 سهل كما عصور وما بينهما أوسط تلحق بحد ههنا بالظن وما شك فيه يستغنى فيه القلب قاله الغزالي  
 وهى رجة الا ترى التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بمحلها واعترض بمالو زوج أمة مؤمره  
 فانما يمانية فبانيتها أو تزوجت زوجة المفقود فبان ميتا فانه يصح ومما فيه فصل الصيقة وأوجب  
 بلان العلم المرأة له شرط لجواز الاقدام للصحة **(قوله)** نكح منهن جوارا) وان سهل عليه نكاح

الا ان تكون منفية بلهانه  
 بخلاف أمها والفرق أن  
 الرجل ينشأ عادة بمخالطة أمها  
 عقب العقد ترتيب أموره  
 لحرمته بالعقد ليسهل  
 ذلك بخلاف بنتها • واعلم  
 أنه ينعى برى زوجتى  
 الابن والابن فى أم الزوجة  
 عند عدم البخل بين  
 أن يكون العقد صحيحا  
 (ومن وطئ) فى الحياة وهو  
 واضح (امرأة بملك أو شبهة  
 منه) كان ظنها زوجته أو  
 أمته أو وطئ بفساد نكاح  
 حرم عليه أمها وبنتها  
 وحرمت على أبيه وابنه  
 لان الوطء بملك العيين نازل  
 منزلة عقد النكاح وبشبهة  
 يثبت النسب والعدة فيثبت  
 التحريم سواء أوجدتها  
 شبهة أيضا أم لا يخرج بما  
 ذكر من وطئها بزنا أو  
 باسرها بلاوطه فلا تحرم  
 عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم  
 هى على أبيه وابنه لان ذلك  
 لا يثبت نسباً واعدة (ولو  
 اختلطت) امرأه (محرمه)  
 عليه (ب) بنوة (غير  
 محصورات) بان يسر  
 عدنه على الأحاد كافة  
 امرأة (نكح منهن)  
 جوارا

المبتنى جلهارضة خلافا للسبكي بلاجنهادوكذا بجنهادولا نقض بهس كل منهما لاخرى وحل  
 ادلتهم مع الشك كاقدم **(قوله)** لا ندع عليه باب النكاح فيه أنه لا ينداد إذا كان قادرا على مبتنية  
 الحل وأجيب بأن المراد بانسداد باب النكاح فيه أنه لا ينداد بغيره وبعبارة شرح هر رعا انسد عليه الحل  
 وهو أولى **(قوله)** فانه الحل فيه أن مقتضى ذلك أنه لو انتفى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك المختلط بمحل  
 واحد لا يجوز أن ينسك منه وليس كذلك ولعلمهم نظروا في ذلك إلى ما سنه حل **(قوله)** فلم إلى  
 من قوله منهن **(قوله)** فيه أي في جواب هذا الاستفهام **(قوله)** لا أقيس أي لا الحسن من قياسه على  
 الاقارن الآتي وأراد المقيس عليه ما واختلفت بالمحصور ابتداء فالخمس البوام بالابتداء **(قوله)** لكن  
 رجح الحل ضميم وقوله الأول أي نظير الأول وهو أن يظهر من الاقارن إلى أن تبقى واحدة فعل قياسه  
 يرجح الأول هنا وانما قلنا أي نظير الأول لان الأول وهو جواز نكاحه منهن إلى أن تبقى واحدة ليرجع  
 في نظيره من الاقارن وقوله في نظيره من الاقارن أي فيها إذا اشبه انا نجس وأوان طاهرة غير محصورة  
 وبعبارة عن بأواني بلنوق نسخة كقاي نظيره وعليها فلاشكال **(قوله)** وبفرق أي بين النكاح  
 والاقارن من حيث أنه ينسك إلى أن يبقى عدد محصور ويجنه إلى أن يبقى من الاقارن واحد وقوله بأن  
 ذلك يكفي فيه الظن ليس فرقا صحيحا لان النكاح أيضا في هذه الحالة بمقتضى الحل بقوله بخلاف النكاح  
 فيه شيء والأولى الفرق بالاحتياط لا بإشباع دون غيرها اه شيخنا وحل وبعبارة م ر وبفرق  
 بأن النكاح محتاط له فوق غيره **(قوله)** وحل تناوله أي مظنون الطهارة ومعنى تناوله التطهير به **(قوله)**  
 وخرج بمأذ كر ما واختلفت الحل قال حج وبحت الاخرى كالسبكي في عشرين مثلا من محارمه  
 اختلط بغير محصورات كآقين مثلا لكنه لو قسم عليهم صار ما يخص كالمحصور احرمه النكاح منهن  
 نظر لهذا التوزيع وشاقهما ابن العماد نظر للجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاحصاء وهو كما قال خلافا  
 لمن زعم أن كلامه لوجه له حل **(قوله)** كعشرين أي ومائة ومائتين وغير المحصور كالنكاح  
 ونماحمانه وسبائه وسبائه وما بين السبائة والمائتين يستثنى فيه القلب أي الفكر فان حكم بأنه يمس  
 عدده كان غير محصور والا كان محصورا اه شيخنا وفي الزيادة ان غير المحصور نجسا ثم فاقوا وان  
 المحصور مائتان فادون وأما الثلثائة والاربعمائة فيستثنى فيه القلب قال والقلب إلى التحريم  
 أميل **(قوله)** فلا ينسك منهن شيئا نعم لو تيقن صفة محرمه كسواد نكح غير ذات السواد مطلقا  
 شرح م ر **(قوله)** تغليا للتحريم أي مع انتفاء المشقة في اجتنابه فلا يراد أن التغليب يمكن مع  
 غير المحصور ولو اختلط غير محصور بغير محصور كالتب نكح منهن إلى أن يبقى قدر المختلط  
 حل **(قوله)** ولو اختلطت الحل هذا خارج بقوله محرمة **(قوله)** مطلقا أي سواء كن محصورات  
 أم لا **(قوله)** ادخل لا جنهاد في ذلك لان من شرط المجتهد فيه أن يكون للعلامة فيه مجال أي  
 مفسحل حل **(قوله)** ولان الوطء عطف علة على معلول **(قوله)** وغيرها كالتمتدح حل  
**(قوله)** ويقطع النكاح تحريم مؤبد أي على الزوج بدليل التمثيل وأما الواطء فالقاعدة عليه ثابتة  
 قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لان قول المراد الفعل الحرام والفعل ليس  
 حراما وانما يشأعنه التحريم يخرج بالنكاح ما لو طرأ ذلك على ملك العيى كان وطئ الابجر به ابن  
 لنهاوان حرمت بذلك على الابن أبدا لكن لا ينقطع به ملكه حيث لا إيجاب ولا شيء عليه بمجرد  
 تحريرها لبقاء المالية ومجرد الحل غير متعمد حل وزى **(قوله)** كوطء زوينة ابنه بلون أولاد  
 الشاة وفيه أن الوطء ليس تحر يباحثي يجعل مثلا له ويحجب بأنه على حنف مضاف أي كسب وطء  
 وهو التحريم اه شيخنا اه عزیزی وقال بعضهم أي كازر وطء وهو ما يشأعنه وهو التحريم

والا لانسد عليه باب  
 النكاح فانه وان سافر إلى  
 محل آخر أو بمن سافرها  
 إلى ذلك المحل أضاعف أنه  
 لا ينسك الجميع وهل ينسك  
 إلى أن تبقى واحدة أولى  
 أن يبقى عدد محصور حتى  
 الروايات عن والده فيه  
 احتمالين وقال الأفيس  
 عندي الثاني لكن يرجح  
 في الرخصة الأول في نظيره  
 من الاقارن وبفرق بأن  
 ذلك يكفي فيه الظن بدليل  
 صحة الظهور والصلابة بمقتضى  
 الطهارة وحل تناوله مع  
 القدرة على مبتنية بخلاف  
 النكاح وخرج بمأذ كر  
 ما واختلفت بمحصورات  
 كعشرين فلا ينسك منهن  
 شيئا تغليا للتحريم ولو  
 اختلطت زوجة بأجنبيات  
 لم يحزله وطء واحدة منهن  
 مطلقا ولو اجنهاد ادخل  
 لا جنهاد في ذلك ولان الوطء  
 انما يباح بالعد لا بالجنهاد  
 وتعمير به محرمة أعم من  
 تعميره كغيره محرم لشموله  
 بالمحرمة بنسب ورضاع  
 ومصادرة ولما نوتوني  
 وغيرها وبقطع النكاح  
 تحريم مؤبد كوطء زوجة  
 ابنه ووطء زوج أم  
 زوجة



أو بنتها (بشبهة) فيفسخ به نكاحها كما يمنع انعقاده ابتداء سواء آ كانت الموطوءة محرماً للوطئ قبل العقد عليها كيف أخيه  
أولاً ولا يغتفر بما قل من بعضهم من تعقيد ذلك بالشق الثاني (درهم) (٣٦٥) ابتداء ودواماً (جمع إسرائيل)

الزبد ويجب على الواطئ مهر المثل للزوجة وآثر للزوج أن كان بعد الدخول لتفويته البضع عليه  
فإن كان قبله فهو للزوجة ونصف للزوج سول ومثل الوطاء استدخال منبه المحرم اه بدر (قوله)  
أو بنتها) الظاهر ولو كانت من أبها أن كان وطئ بنته بشبهة فتحرم عليه أمها وشيخنا كاطيل من قول  
الشارح سواء كانت محرماً للواطئ قبل وطئه كبت أخيه أم لا وقوله بشبهة راجع للجمع (قوله)  
فيفسخ به) أي بالوطء نكاحها أي زوجته في الأولى وزوجته في الثانية (قوله كبت أخيه) أي  
نكاحاً كانت زوجة لابنه حل (قوله ودرهم إسرائيل الخ) أي في الدنيا لا في الآخرة لأن الحكم  
بدرهم المهر وجوداً وعدماً لأن المهر لا يباحض وقطعة الرسم وهذا المعنى منتف في الجنة فذكر القرطبي  
أنه لا مانع من الاتفاق والى والمثل برمولى وفي عى مر الجرم يجوز نكاح المحارم في الجنة  
ماعداد الأصول والفروع (قوله حرمتنا كهما) أي على التأييد ولو قال وفرض أيهما ذكر احرم  
تناكهما على التأييد لاستثنى عن قوله بينهما بأن أراض لان الحرمة بين الأمة وسيدتها ليست على  
التأييد والمرأة وأم زوجها الخ لا تحرم لو فرض أيهما ذكر احرم (قوله أو خالتها) بخلاف امرأة  
وبنت خالها وبنت عمها حل (قوله لا الكبرى على الصغرى) تأكيد وفيه دفع نوح تعقيد المنع  
بكون العمدة أو الخالة على الكبرى كما هو الغالب برمولى (قوله فيجوز جمعها) بأن يتزوج الأمة بشرطه  
ثم يتزوج سيدتها أو يكون فتاشر مر (قوله وان حرم تناكهما الخ) لان السيد لا ينكح أمه  
أي لا يقعد عليها وكذا العبد لا ينكح سيده اه (قوله والمهاجرة) معطوف على المرأة ولو قدم  
المهاجرة لكان أنسب (قوله فيجوز الجمع بين الخ) اذ لو فرض الام ذكراً كانت المرأة منكوحة  
ابنها ولو فرض البنت في الثانية ذكراً كانت المرأة منكوحة أيها تحرم والظاهر أن العكس لا يأتي  
تأمل شوري وعبار طائفي قوله لو فرض احداها ذكراً أي وهى أم الزوج في المسئلة الأولى وبنت  
الزوج في المسئلة الثانية بخلاف المرأة اذ افترض ذكرها فإن أم الزوج أجنبية منه تأمل أي فيحل  
نكاحها (قوله فان عرفت السابقة) أي بقينا (قوله بطل الثاني) أي أن صح الاول فإن صدق الثاني  
هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافاً لما وردى سول (قوله أو نسب) أي ورثى البان (قوله)  
وجب التوقف) وفي جواب المؤنة حال التوقف ما سرى في تزويجها من اثنين برمولى (قوله حتى نسين)  
أي اندرجى البيان والافسخ العقد كقديم التقييد به عن الزكشى ولو أراد العقد على احداها امتنع  
حتى يطلق الاخرى بإتفاقا ويرى ما تنقضى العدة لأختال أنها الزوجة فتحل الاخرى بقينا حل (قوله)  
ولو قلنا ما) بأن وكل في العقد فلا ينافى كون الفرض وقوع عقدين (قوله ولم يرج معرفتها) فإن  
رجعوا فقاما اه حل (قوله وبذلك) أي بهذا التفصيل المذكور في الصور الختمة وقوله أولى  
من قوله أي بطل قول المصنف أو يعقد الخ قال عى ووجه الأولوية أن من صور الترتيب أن يعلم  
السبق ولم يبين السابق والحكم فيها بطلانها أذ ليس ثم ثان بخصوصه يحكم عليه بالطلاق (قوله)  
نكحها) لان الله قد يقصد به غير الوطاء ولهذا جازله ملك أخته حل (قوله فان وطئ احداها)  
ولو جاعل أو نكحها بخلاف الاستدخال حل وعبارة البرمولى فان وطئ احداها أي حل كونها  
واحدة لا لغيره بوطء الختمة الا ان اتضح بالانونة (قوله حرم الاخرى) لانه اذا حرم الجمع بالقد  
قوله أولى لأنه أقوى وهل المراد حرم وطؤها أو الاستمتاع بها الثاني قرب لكنه يشمل النظر  
ولو فرض ما أوعف سبق ولم تعين سابقاً لم يرج معرفتها أو هو السبق والمعية بطلا وبذلك علم أن تعبيرى بذلك أولى من قوله أو مرتباً  
قال (وله نكحها) أي من حرم جمعها (فان وطئ احداها) ولو فدرها (حرم الاخرى حتى يحرم الاولى)

بشهوة وفيه بعد ثم رأيت عن الروضة التقيد بالوطء ومشي عليه في الأنوار والدياب حل  
(فرع) لو ادعت أمثان أن بينهما ما يمنع معالج كخوض فزاع مثلاً قبل قولها أن كان قبل  
التيكين أو بعده وادعتا عن الرجل هل فكذلك بر (قوله بازالة الملك) كبيع بث أو بشرط الخيار  
للتنزيه مر وقوله أو نسكاح الأولى أو بانسكاح (قوله أو كناية) أي بصحبة ومن هذا يؤخذ أنها  
لا يحرم بوطء الثانية حل لأن وطأها حرام قبل تحريم الأولى والحرام لا يحرم المحلل (قوله ولا  
الاستحقاق) أي استحقاق الفتح (قوله كحرم) كأن كانت احداً ما خلفه لاهيه والأخرى أغنيها  
لأهيا (قوله جازله وطء الأخرى) يشك على ما مر من قوله لو كانت الموطوءة محرماً لا والله قبل  
الفتدخال زى قال شيخنا ولا شك لأن وطأه فيها تقدم لزوجة ابنه بشبهة إذا كانت بنتاً أخيه ووطء  
الشبهة يحرم غيرها على زوجها لأن كانت محرماً بخلافه فتأى بالملك لأن وطءه يحرمه المملوكة لغير  
محرم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله نعم لملك) استدراك على قوله حتى يحرم الأولى شيخنا (قوله  
لأن الإباحة بالنسكاح) أي بخلاف نفس الملك فإنه أقوى من النسكاح ومن ثم يطل النسكاح بشراء  
زوجته كسبا في الفصل الذي يلي هذا حل لأن ما هناك كون الملك أقوى من النسكاح وما هنا كون  
فرائش النسكاح أقوى من فرائش الملك فلا تنافي مر (قوله إذ يتعلق به الطلاق إلخ) أي وما آثاراً ما كثر  
أقوى من غيره حل لأن كثرة الآثار تدل على القوة بماوى أي لاعتناء الشارع به (قوله وبغيرها)  
من جملة ذلك حقوق الولد فيه ما كان ولا يجامعه الحل للغير بخلاف ذلك العين حل (قوله فلا يندفع)  
أي النسكاح بمعنى إباحته لا ضعف وهي إباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع النكاح أي بإباحة لا ضعف  
وهو الإباحة للملك لا للملك لما علمت أنه أقوى وأيضاً للملك باق (قوله ويحل طر أربع) وكان حكمة  
هذا الصمد موافقة لاختلاف البدن الأربعة للتولد عنها أنواع الشهوة المشتوقة غالباً بينهن وكانت  
شرعية موسى عليه السلام محل النساء بلا حصر مراعاة لمصلحة الرجال وشريعة عيسى تمنع غير الواحدة  
مراعاة لمصلحة النساء فراعته شرعاً يتناصرا مصلحة النوعين فإن قيل ما الحكمة في رعاية شرعية سيدنا  
موسى عليه السلام للرجال وشريعة سيدنا عيسى عليه السلام للنساء قلت بحتم الله أعلم أن فرعون  
لما جازى الأبناء واستخف الرجال ناسب أن يعاملهم سيدنا موسى عليه السلام بالرعاية على خلاف فعل  
ذلك الجبار ولما لم يكن سيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة ناسب أن يراعى جنس أصله بالرعاية  
له فلي تأمل أه شوبرى وقوله وكان حكمة هذا العدد الجرد بعضهم بعدم اعتبارها في الرقيق مع تخلف  
الاختلاف فيه قل وأجيب بأن الحكمة لا يلزم اطرادها وقال بعضهم حكمة ذلك أن التثنية اعتبره  
الشارع في مواضع كثيرة كالظهار ونواخبار وهو وجوده نالان كلاماً من الأربع يعرضها بعد كل ثلاث ليل  
لأن المقصود من النسكاح الإقفاة والمؤانسة وذلك يفوت مع الزيادة إلى الأربع والمراد بالحر من لم يجب  
الاقتصار في تزويجه على واحدة كأنفاده الشارع وقد تضمن الواحد للحر وذلك في كل نسكاح توقف  
على الحاجة كالسفيه والمجنون والمراثا كحل للامتنع ولا ينحصر كعب النيرة فالأحوال ثلاثة (قوله  
أمسكأر بما وافر سائرهن) وإذا امتنع ذلك في اليوم فلا ينبغي أن يتبع في الإلتداء الأولى وهذا الحديث  
مبين للبرامد الآية وهو أن ينسكح اثنين أو ثلاثاً وأربعة ولا يصح وقد انعقد الإجماع على عدم الإلتداء  
على الأربع حل وقوله أمسكأر بما وافر إلخ الواجب أحدهما لا ينعين فإذا اختار أنه بالانفكاح  
الباقى من غير صيغة وإذا فارق سابق في الأربع من غير صيغة كما يأتي (قوله ونحوه) كالمجنون (قوله

لا تزال الملك ولا الاستعاقاق  
فلو ادعت الأولى كأن ردت  
ببب قبل وطء الأخرى  
فهو وطء بينهما شاء بعد  
استبراء العائدة أو بعد  
وطئها وصحت العائدة حتى  
يحرم الأخرى بشرط أن  
تكون كل منهما مباحة  
على انفرادها فلو كانت  
احداً مباحة أو نحوها  
كحرم فوطئها جازله وطء  
الأخرى لم يملك ما بينهما  
فوطئ احداً مباحة وصحت  
الأخرى مؤبداً كما علمنا  
(ولو ملكها ونسكح  
الأخرى) معاً أمرنا فهو  
أعظم قوله ولو ملكها ثم  
نسكح أختها أو عكس  
(حلت الأخرى دونها) أي  
دون المملوكة ولو موطوءة  
لأن الإباحة بالنسكاح أقوى  
منها بالملك إذ يتعلق به الطلاق  
والظهار والإيلاء وغيرها  
فلا يندفع بالاضطرار بل  
يدفعه (د) بحل (طر  
أربع) فقط لا فأنسكحوا  
ما طاب لكم من النساء  
مثنى وثلاث ورباع وقوله  
فليان وقد  
أسلم ونحته عشر نوة  
أمسكأر بما وافر سائرهن  
رواه ابن حبان والحاكم  
 وغيرهما وصححه (ولغيره)  
عبدل كان أوبسما فافهم  
أعظم قوله ولعبد (ثنتان)  
ولا معنى للتضمن الحر وتقدم أنه قد تضمن الواحد للحر وذلك وفيه ونحوه ما يشوق نسكاحه على الحاجة (فلو زاده) من ذكر

أولى  
قط لا جاع الصحابة على أن العبد لا ينسكح أكثر منها ومنه البعض  
ولا معنى للتضمن الحر وتقدم أنه قد تضمن الواحد للحر وذلك وفيه ونحوه ما يشوق نسكاحه على الحاجة (فلو زاده) من ذكر

في الجمع اذا لم يكن الجمع ولا أولوية

لا حدان على الباقيات ثم

ان كان بين من يحرم جمعه

كاثنين ومن خمس أو ثمان

في حر أو ثلاث أو أربع

غيره اخص بالطلاق بهما

(أو في عقد بين فكمهر)

في الجمع بين الاثنين ونحوهما

فتعبري بذلك ويزاد أولى

من قوله فان نكح خسا

معا يطلن أمرتا بالحلقة

(وتحل نحو أخت) كخالة

والصريح بنحو من زاد في

(زائدة) هي أعم من قوله

ورخاسة (في عدة ثمان) لأنها

أجنبية لا في عدة رجعية

لها في حكم الزوجة (واذا

طلق حر ثلاثا أو غيره) هو

أعم من قوله والعبد ننتين

لم تحل له حتى ينجب بقبها

مع انقضاء (لكن) خشفة

يمكن وطؤه أو قدورها من

فانها (في نكاح صحيح

مع انقضاء) للذكر وان

ضف انقضاءه أول يزل أو

كان الوطء بمحائل أو في

حيض أو احرام أو نحو

لقوله تعالى فان طلقها أي

الثالثة فلا تحل له من بعد

حتى تنكح زوجا غيره مع

غير الصحيحين عن عائشة

رضي الله عنها ما مات امرأة

رفاعه القرطى الى النبي

ﷺ فقلت كنت عند

رفاعه فطلقني فبث طلاق

فزوجت بعده عبد الرحمن

أولى من قوله فان نكح الخ) لصدقه بما إذا تزمتين السابقة مع أنه يطل فيهما وفيه أيضا تصور على الحر  
والجس مع أن الحكم في الرقيق والزائد عن الجس في الحر كذلك وكتب أيضا قوله أولى أي أولوية في عموم  
بالنظر لقوله خسا بالنظر لكونه قاصرا على الحر وأولوية إياها بالنظر لقوله أمرتا فالثاني لأنه يصدق  
بما إذا تزمتين عين السابقة (قوله وزائدة) سها زائدة باعتبار ما كان قبل الطلاق (قوله) وإذا طلق  
حر ثلاثا ولو زوجته الامنة واشترها حل (قوله حتى ينجب) أي بفعلها كأن تزنت عليه أو بفعله أو من  
غير قصد منهما حل كأن كانا ثمانين فنجب بفتح أوله والوضم وبني للفاعل فان كان ثمان أو مهر اشتراط  
فعلها أو كان بأدائها واشترط فله مهر وحج (قوله بقبها) حاصل ما ذكره سبعة شروط وسيأتي  
في الترخ شريطة في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح مع قوله وسيأتي في الصدق الخ فانه يؤخذ  
من شرط تاسع وهو أن لا يشترط عليه أنه إذا وطئ طلق أو بانت منه لكن قد يقال بفتح عن هذا قوله

صحيح (قوله يمكن وطؤه) أي يصور منه ذوق اللذة بأن ينهى طبعها بحيث ينقض له فيها يظهر فتح  
المورد ظاهره وان كانت الزوجة من لا يمكن وطؤها عادة وهو الرجوع شوبرى في حل وانما تحللت  
لفظ لا يمكن جماعها لان التبرع بالشرع لأجل التحليل يحصل بدون عكسه كما هو واضح والحاصل  
أن ما أوجب الفصل أجزأ في التحليل هنا أي في غير الفورا فلزالت البكارة ولومن نحو الفورا بنحو  
أصعبه في دخول الحشفة وان كانت لا تنصل الى محل البكارة فيا يظهر ولو كان صبيحا راقلا أو عبدا  
بالقبالة أو كان محجونا بالنون أو خصيا أو ذميا في ذمبة شرح مر (قوله في نكاح صحيح) يعلم منه  
أن الصبي لا يحصل التحليل به الا ان كان الزوج له أب أو جد أو كان عدلا في تزوجه مصلحة للحي وكان  
الزوج حر أو أوطأ العدل محضرة عدلين في اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح  
ومنه يعلم أن ما يقع في زماننا من غلط ذلك والاكتفاء به غير صحيح عش على مر (قوله وان  
ضفت انقضاءه) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بنحو أصعب وليس لناوطه يتوقف  
ناظره على انتشار سوى هذا حل (قوله أو نحو) كدوم ونون (قوله أي الثالثة) ليس تفسيرها  
لتعبر بل الضمير راجع للنكحة والمعنى فان طلق الزوج النكحة الثالثة فقله أي الثالثة  
منه تحذف معمول مطلق أي مفصول مطلق (قوله ابن الزبير) بفتح الرأي وكسر الباء زى (قوله  
وانما مع مثل هدية الثوب) أي طرفه وضم الدال للاتباع لفة شئت ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار  
عند الانقضاء هدية الثوب والجمع هذب مثل غرفة وغرف اه مصباح أي لا ينشر كانتشار رفاعه  
وهذا يدفع ما يقال الذي لا انتشاره كذب ذوق عبيته وذوق عبيته أو بأن يطلقها وتزوج من  
فزوج عبيته حل فيكون الضمير عاد على الزوج من حيث هو ومراعاة هذا الكلام أثبت  
كونه عينا وهي انما تثبت بقرائه أو رد العين عليها اه شيخنا عز بن زبي وقدرى أن زوجها عبد الرحمن  
قال لقته انها كاذبة وانما كنت أندفها ندف الادب أي الجلد فلبث ماشاء الله ثم رجعت الى  
النبي ﷺ فقلت انك تزوجني قد سئى فقال لها النبي ﷺ كذبت بقولك الأول فلا تصدقك  
في الآخر فلبث حتى قبض النبي ﷺ فانت أبابكر فقال له يا خليفة رسول الله أرجع الى  
زوجي الاول فان زوجي الثاني قد سئى فقلت فقال لها قد شهدت رسول الله حين أنبئته وقالك  
ما قل فلا ترجي اليه فمأ قبض أبو بكر أنت عمر وقال له مثل ذلك فقال لها عمر إن رجعت اليه  
لا أرجعك فنهضت ولم ترجع اه مل (قوله عبيته) تصغير علة لعق الصل كما نقل عن القسطنطيني

لما روى عنه من هدية الثوب فقال أوليدين أن ترجي الى رفاعه لاحت ذوق عبيته وذوق عبيته والمراد به العفو بين اللذة  
المحلية بالوطء وعند الشافعي

وفي الشورى فان قيل هلا ذكر وقال حتى تنوق عليه قلت أنت لان العسل فيه لسان الذكر  
والثاني أو باعتبار أنه واقع على النطفة (قوله يسمى بها) أي بالصيغة قوله ذلك أي الوطء (قوله وان  
غابت الحشفة) خلافا لما في شرح الهبة لقول من لا اكتفاء بذلك وهذا بما يفيد أنه لو دخل  
الذكر في غير الفوراء ولم يزل البكرة لفتح جداره لا يحصل به التحليل ويرى حج على حصوله بذلك  
تعملا في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهر في الفوراء وان لم يزل البكرة حل (قوله الطفل)  
أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره شرح مر (قوله ولانه تعالى علق الحل بالنكاح الخ) فيه  
أن هذا بخلاف ما قدمه في أول النكاح من أن النكاح في هذه الآية مجمل على الوطء ويجاب بأن حله  
على الوطء فياسر بطريق المجاز وجهه على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان جرى في كل عمل على  
قول عزري (قوله ما اذا ينتشر) أصلا وان أدخله بأصبعه حل (قوله عدم اختلال النكاح) أي  
نكاح الحمل (قوله فلا يكتفى بوطء رجعية) بأن طئها الحمل قبل الدخول طئتم وطئها قبل صراحتها  
وقوله وان راجعها أي بعد الوطء وقوله وأرجع الى الاسلام أي بعد الوطء في الرد ولم يطأ نائلا والحاصل  
به التحليل (قوله وذلك) أي وتصوير ووطء الرجعية والوطء حال ردة أحدهما فهو جواب عما يقال  
كيف يطل قبل الدخول وتكون رجعية مع أن الطلاق قبل الدخول يكون باننا وبعبارة عرض على  
مر قوله بأن استدخلت مائه فهو بر لكون الزوج الثاني طلق رجعية قبل الوطء ثم وطئ بعد أول ردة  
ثم وطئ بعد ما عزم أن الردة قبل الدخول نتج الفرق (قوله والحشفة في اشتراط التحليل الخ) وإيضاح  
ذلك ما ذكره الفقهاء وهو أن الله تعالى شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة  
فمن طلع النكاح عملا لا يقبل الرجعة مستحقا للعقوبة وهو نكاح الثاني الذي فيه غشاة من  
صكره عليه ولهذا المنى حرمت أزواجه **عليها السلام** على غيره أه حل (قوله بطل النكاح)  
وعلى ذلك حل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحل له حل ولم يذكر المرأة في ذلك لأن الغالب  
جهلها بذلك فان علمت لعنتم دمرى وتصدق بيمينها فيوطء المحلل وان كذبها لعننا ابنائها ولو ادعى  
الثاني الوطء فأنكرته لم يحل للاول كالأول كذبها الثاني والولي والشهود في العقد خلافا للثبتي زى  
باختصار (قوله وفي عزمه أن يطلق) أي اذا وطئ أو توطأ على ذلك قبل العقد أه حل  
(فصل فيما يمنع النكاح من الرق) أي للملوك له مطلقا والملوك لغيره عند اتعاده واحد من الشروط  
الثلاثة الآية والأمة الموصى بأولادها اذا أعنتها الوارث لا ينكحها الحرة الا بالشرط التي في الامتو فلنذكر  
بها يقال لانسرة لا تنكح الا بشرط الأمة ويقال في أولادها أرقاء بين حرين كما قاله زى (قوله  
لا ينكح) أي ابادها ودواها بدليل التفرع بقوله فلوطر الخ وقوله أي الشخص حر كان أو مكاتب  
(قوله لمن يملكه) حله أوصفة حر على غير من هي لفق مقام البس فكان عليه الا براز وأجيب بأن  
الابراز لا يجب الا في الوصف والظاهر ولوملوكا ضعيفا كالأمة الشترارة في زمن الخيار فيمنع عليه  
نكاحهما برأيتي مر التثنية بقوله ملكا كما مره حج قال سم مفهوم التثنية أنها تنكح  
من يملكه ملكا غير تام كأن اشترته بشرط الخيار لها رجوعا ونكحته ثم نكحت الشراء فيكون  
نكاحا صحيحا فليراجع أه ويقاس به نكحه وهوان ينكح من يملكها ملكا غير تام الخ كما يؤخذ  
من كلامه أيضا تأمل (قوله أو بصفه) بالنصب عطفا على الضمير النحل (قوله فلوطر أمثال) أي  
لكه أو لبعضه أو لمكاتبه لا لفرعه لان تلقى السيد بمالكه أقوى من تعلقه بمل فرعه (قوله

فيهما) أي في الرجل والمرأة (قوله) انسخ النكاح أي لان ما منع في الابتداء اذا طرأ ضر فالنزع راضح اه حل وفارق صحة بيع العين المؤجر من المتأجر بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يوجب ملك النفع اذ السيد لا يوجب عليه تسليم أمته الزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أي يجب على المؤجر تسليم العين المؤجرة اه صح (قوله أماني الاولى) أي اذا كان المالك الرجل (قوله) فلان نفقة الزوجية (قوله) الاولى أن يقول فلان الزوجة تقضي التملك لان المتقضي للتمليك إنما هو الزوجة لان النفقة كافي مر وقوله تقضي التملك يرد عليه الزوجة الامة إلا أن يراد تملكها وهو تملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من مطلق الملة على الملول أي لأنه الخ (قوله) عليه الرقية) أي أو بضها وقوله والنفقة لوار بمعنى اذا يتوقف الحكم على ملكهما (قوله) والنكاح لا يباح به إلا ضرب من النفقة) أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أي فيها اذا كان الرجل هو الذي ملك زوجته لأنه كان قبل الملك لا يباح له إلا الانتفاع بالبيع والتمتع فملكها صارت جميع المنافع والرقبة وأماني الصورة الثانية أي فيها اذا كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال إنها كانت قبل الملك تستحق ضربا من النفقة لأنها لا تستحق عليه شيئا فقوله والنكاح الخ خاص بالصورة الاولى وأماني الثانية فلا ملك أصلا فتستأد كون الملك أقوى في الصورتين لأنه اذا كان الخافض في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيها ضرب من النفقة ففي الثانية أقوى بالاولى لأنه لا يستحق بالنكاح فيها شيء أصلا وهذا التعليل سرى له من الخلق وهو لم يذكره الا في الاولى ليكون للنكاح لم يذكر الثانية (قوله) بشرط الخيار له) وحيدته لأن بقاء وطؤه بالملك لان به يلزم البيع لأنه اجازة حل وانما بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرة الملك على النكاح لأنه اذا كان الخيار لهما كان الملك موقوفاً وان كان للبايع فالملك يبرأ والافانكاح لا ينسخ مطلقا سواء كان الخيار لهما والبايع أو لم يكن (قوله) وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لهما ثم فسخت لم ينسخ نكاحها لضعف الملك المتكسر من زواله بالخيار وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما امتنع وطؤها لأنه لا يدري الجهة التي تبسح له الوطء وان كان وطؤها اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع وحده أو للزنى كذلك له الوطء الاول بالزوجة والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لهما وحدها فليس له أن يطأها وفيتال بجوارحه ويرقى بينه وبين ما اذا كان الخيار لهما بلان ذلك لا يدري الجهة التي يطأها بخلاف هذا فإنه يطأ بالزوجة اه حل وفي عرش على مر امتناع وطأها لأنها قد ملكته فيمتنع عليه وطء سيدته (قوله) أي كاله ولو عاقبا أيس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز فنكاح من يهارق بلا شرط وهذا يندرج في نكاح المبعوض للائمة مع تبسّر المبعوضة حل (قوله) من يهارق ولو صغيرة وآيسة يبرأ أي ولم تستحق منفعة باع نحو اجارة قل فخرت الموقوفة عليه والوصاية بمنعتها ولو عاقبا سيدا لامة عنها على تزويجها من زبدجاء تزويجها ممن غير شرط لان الحرة تقارن العتد أو تقيده فلا تزق أو لادها ثم رأيت ذلك منقولا عن شيخنا حل (قوله) ولو مبعوضة (قوله) بجزءه) أي يشترط بجزء وكذا بقدر فبا بعد قاله بالتصوير على كلام الشارح وفي المتن بطل النظر عما قدره الشارح تكون للسبيبة أو بمعنى مع (قوله) عن تصلي) وهل المراد صلاحيتها فيختار ببل طبعه أو يرجع للعرف والثاني لا يرجع شرح مر (قوله) ولو كناية) أي زوجة حرة لأنه لا يصلح لملك نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى من فتيانكم المؤمنات وقوله أو أمة أي مملوكة (قوله) فممن ذلك) أي ممن أفسح بأن لا يكون تحت شيء أصلا أو كان ولا يصلح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أثب قالوا أن يقول الشارح بدل قوله كأن يكون تحت الخ أو يكون تحت لان العجز في معنى النفي

فيهما) أي في الرجل والمرأة (قوله) انسخ النكاح أي لان ما منع في الابتداء اذا طرأ ضر فالنزع راضح اه حل وفارق صحة بيع العين المؤجر من المتأجر بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يوجب ملك النفع اذ السيد لا يوجب عليه تسليم أمته الزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أي يجب على المؤجر تسليم العين المؤجرة اه صح (قوله أماني الاولى) أي اذا كان المالك الرجل (قوله) فلان نفقة الزوجية (قوله) الاولى أن يقول فلان الزوجة تقضي التملك لان المتقضي للتمليك إنما هو الزوجة لان النفقة كافي مر وقوله تقضي التملك يرد عليه الزوجة الامة إلا أن يراد تملكها وهو تملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من مطلق الملة على الملول أي لأنه الخ (قوله) عليه الرقية) أي أو بضها وقوله والنفقة لوار بمعنى اذا يتوقف الحكم على ملكهما (قوله) والنكاح لا يباح به إلا ضرب من النفقة) أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أي فيها اذا كان الرجل هو الذي ملك زوجته لأنه كان قبل الملك لا يباح له إلا الانتفاع بالبيع والتمتع فملكها صارت جميع المنافع والرقبة وأماني الصورة الثانية أي فيها اذا كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال إنها كانت قبل الملك تستحق ضربا من النفقة لأنها لا تستحق عليه شيئا فقوله والنكاح الخ خاص بالصورة الاولى وأماني الثانية فلا ملك أصلا فتستأد كون الملك أقوى في الصورتين لأنه اذا كان الخافض في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيها ضرب من النفقة ففي الثانية أقوى بالاولى لأنه لا يستحق بالنكاح فيها شيء أصلا وهذا التعليل سرى له من الخلق وهو لم يذكره الا في الاولى ليكون للنكاح لم يذكر الثانية (قوله) بشرط الخيار له) وحيدته لأن بقاء وطؤه بالملك لان به يلزم البيع لأنه اجازة حل وانما بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرة الملك على النكاح لأنه اذا كان الخيار لهما كان الملك موقوفاً وان كان للبايع فالملك يبرأ والافانكاح لا ينسخ مطلقا سواء كان الخيار لهما والبايع أو لم يكن (قوله) وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لهما ثم فسخت لم ينسخ نكاحها لضعف الملك المتكسر من زواله بالخيار وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما امتنع وطؤها لأنه لا يدري الجهة التي تبسح له الوطء وان كان وطؤها اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع وحده أو للزنى كذلك له الوطء الاول بالزوجة والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لهما وحدها فليس له أن يطأها وفيتال بجوارحه ويرقى بينه وبين ما اذا كان الخيار لهما بلان ذلك لا يدري الجهة التي يطأها بخلاف هذا فإنه يطأ بالزوجة اه حل وفي عرش على مر امتناع وطأها لأنها قد ملكته فيمتنع عليه وطء سيدته (قوله) أي كاله ولو عاقبا أيس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز فنكاح من يهارق بلا شرط وهذا يندرج في نكاح المبعوض للائمة مع تبسّر المبعوضة حل (قوله) من يهارق ولو صغيرة وآيسة يبرأ أي ولم تستحق منفعة باع نحو اجارة قل فخرت الموقوفة عليه والوصاية بمنعتها ولو عاقبا سيدا لامة عنها على تزويجها من زبدجاء تزويجها ممن غير شرط لان الحرة تقارن العتد أو تقيده فلا تزق أو لادها ثم رأيت ذلك منقولا عن شيخنا حل (قوله) ولو مبعوضة (قوله) بجزءه) أي يشترط بجزء وكذا بقدر فبا بعد قاله بالتصوير على كلام الشارح وفي المتن بطل النظر عما قدره الشارح تكون للسبيبة أو بمعنى مع (قوله) عن تصلي) وهل المراد صلاحيتها فيختار ببل طبعه أو يرجع للعرف والثاني لا يرجع شرح مر (قوله) ولو كناية) أي زوجة حرة لأنه لا يصلح لملك نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى من فتيانكم المؤمنات وقوله أو أمة أي مملوكة (قوله) فممن ذلك) أي ممن أفسح بأن لا يكون تحت شيء أصلا أو كان ولا يصلح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أثب قالوا أن يقول الشارح بدل قوله كأن يكون تحت الخ أو يكون تحت لان العجز في معنى النفي

وقد أوردنا، أو برضا، أو هرة أو  
 مجنونة لها لا تنبئ نهى  
 كالمسومة وآية ومن لم  
 يستطع منك طولاً أن  
 ينكح المحضات بخلاف  
 ما إذا كان تحت من تصلح  
 للتزوج أو قادراً عليها  
 لاستفادته حينئذ عن إرفاق  
 الولد أو بوضعه ونهجوم  
 الآية والمراد بالمحضات  
 الحريرات وقوله للمؤمنات  
 جرى على الغالب من أن  
 المؤمن إنما يرغب في المؤمنة  
 وتعتبر بمن تصلح أعم  
 من تغييره بحرة وسواء  
 أكان البكر حسيباً وهو  
 ظاهر ثم رعيماً (كان  
 ظهرت) عليه (مشقة في  
 سفره لغاية أو خوف زنا  
 مدته) أي مدة سفره إليها  
 وضبط الامام للشفقة بأن  
 ينسب متحملها في طلب  
 الزوجة إلى الاسراف  
 ومجاوزة الحد (أو وجد  
 حرة بمؤجل) وهو فاقده  
 للهرلته قد يعجز عنه عند  
 حصوله (أو بلا مهر)  
 كذلك لو جوب مهرها  
 عليه بالوطء (أو بأكثر  
 من مهر مثل) وإن قدر  
 عليه كالإيجب شراراً  
 الظاهر بأكثر من نكح  
 مثله وعنده وتبلى منها

يصح بنى المقدم عليه وبنى القيد مع قيده (قوله أو مجنونة) أرواية أو غائبة على ما سبأ في كلامه  
 أومعنة عن غيره وأمانته فإن كانت رجعية فلا بد من انقضاء عنها وإن كانت بائناً فلا يشترط انقضاءها  
 وكالتجيرة لأنها الآن غير سالحة وتوقع شفافها لا ينظر إليه أه حل وفي شرح مر والمتجيرة  
 سالحة تمنع الأمة لتوقع شفافها وبحله أن آمن من المعتز من توقع الشفاه بخلاف ما إذا لم آمن فلا  
 تمنع ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة للحالة الراحة أه ملخصاً (قوله لها لا تنبئ) أي  
 تمنع للشئ الثاني والآية لا لاؤل (قوله ومن لم يستطع منك طولاً الآية) طولاً مفقولة بأن ينكح  
 على تقدير اللام صفة لطولاً أي طولاً كانتا لنكاح المحضات أو متعلقة يستطع أي من لم يستطع  
 لنكاح المحضات طولاً أي مهراً (قوله أو قادراً عليها) أي بنهر أقتار مر وغير تأجيل المهر فاندفع  
 اعتراض سم بأن كلامه شامل لها والمقدرة عليها بأن وجدها ووجد صدقها فاضلاً عما يحتاج إلى  
 القطر عنده أو عند فرعه الذي يلزمه إعفاؤه لا ينحو هبة فلا يلزمه قبول هبة مهر أو أمة لما فيمن المنة  
 حل فالمراد قادر حقيقة أو حكماً بأن يكون له ابن موسر فيجب عليه إعفاؤه حل (قوله عن إرفاق  
 الولد) أن كانت رقيقاً ويضنه أن كانت مبيعة (قوله جرى على الغالب) أي فلا يفهمه (قوله كان  
 ظهرت) مثال لسبب العجز وقوله عليه مشقة أي مع قدرته على منع نفسه من الزنا مع خوف الزنا عليه  
 في تلك المدة فالفرض أنه خائف الزنا فليخاف الزنا حادثة تارة بقدره على منع نفسه منه مدة سفره  
 وتارة لا يقصر على منعه منه مدة سفره وكتب أيضاً أنه لم يظهر عليه مشقة لكن لا يمكن انتقاهما  
 إلى وطنه في تكليفه المقام مع أهناك من التفرغ الذي لا تحتمله النفوس بخلاف ما إذا أمكن انتقاهما  
 معه فيجب عليه السفر ولقوله فالفرض أنه خائف الزنا الخ غرضه بذلك حصة عطف قول المحضات  
 خاف زنا الخ على ما قبله لأنه يقتضي أن المعطوف عليه أعني ظهرت الخ ليس بمعطوف الزنا مع أن  
 خوف الزنا لا بد منه في حصة نكاح الأمة و حاصل ما أشار إليه من الجواب أن المعطوف عليه مخوف  
 الزنا أيضاً لا أنه قادر على منع نفسه وفيه أنه لا فائدة حينئذ لقوله أو خاف زنا لا أنه مخوف بما عدى قوله  
 ومخوف زنا إلا أن يقال ذكره هنا لبيان كون بعض أفراد خوف الزنا من أسباب العجز ع ش على  
 مر فالمراد منه هنا خوف زنا بخصوص وهو خوف مدة السفر مع عدم قدرته على منع نفسه فنبه على  
 أن هذا النوع من أسباب العجز والمراد بخوف الزنا الآتي أعني من ذلك (قوله لغاية) سواء كانت  
 زوجة أم لأعلى المعتمد عند سم وعش على مر ومثلها حل خلافاً لمن قال أن الزوجة الغائبة  
 لا تمنع نكاح الأمة مطلقاً وبه صرح مر في الشارح حيث قال وأطلاقهم إث غيبة الزوجة أو  
 المال يبيح نكاح الأمة صحيح أه قال حل وفي مجموعهم نظر واستوجه ع ش عليه بما  
 لم على حج السوية بينهما في التفصيل المذكور وقال أنه متجه جداً فلا ينبغي العدول عنه  
 (قوله بأن ينسب متحملها الخ) وإن لم يكن في ذلك غرم مال (قوله في طلب الزوجة) التي أتى بها زنا  
 يجعلها زوجة كما تقدم عن شيخنا كسج أه حل والمراد من الاسراف والمجاوزة الحد واحد وهو  
 أن يحصل له لوم وتغيير من الناس بقصد ما قول على الجلال (قوله لا) قد يعجز عنه عند حصوله ما إذا  
 عه قدرته عليه عند المحل فلا تحل له الأمة أخذاً ما قالوه في التيسم لو وجد الماء يباع من مؤجل وكان  
 قادراً عليه عند المحل لزمه الشراء والمتمتع عليه تحريم الأمة في هذه الحالة لأن في الزوجة كنفه أخرى  
 وهي النفقة والكسوة والفرش أنه مصر في الحال بخلاف نكح الماء أه زى (قوله أو بلا مهر  
 كذلك) أي وهو فاقده لهرل حل (قوله أو بأكثر من مهر مثل) قيده الامام والغزالي بما إذا كان  
 الزائد قدراً يعد بذلك اسرافاً والاحتمال الأمة ويترق بينه وبين ماء الطهر حيث لا يجب شراؤه بأكثر

زادى (لا) ان وجدها (بدونه) أى بدون مهر المثل وهو واجده فلا تلحقه من ذكر كرت لقدرته على نكاح حرة (و) ثانيا (بشوقه زنا)  
 بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعف شهوته وأقوى (٣٧١) تقواه قال تعالى ذلك لمن خشى العنت

منكم أى الزنا وأصله المنفعة  
 سعى بهازنا لا ينسبها بالحد  
 في الدنيا والعقوبة في الآخرة  
 والمراد بالعت عموم لا  
 خصوص حتى لو خاف العنت  
 من أمة بعينها لقوته عليه لها  
 لم ينكحها إذا كان واجدا  
 للطلوك كذا في بحر الروايات  
 والوجه ترك التقيد بوجود  
 الطول لانه يقتضى جواز  
 نكاحها عند فقد الطول  
 فغوت اعتبار عموم العنت  
 مع أن وجود الطول كاف  
 في المنع من نكاحها وبهذا  
 الشرط على أن الحر لا ينكح  
 أمتهين كاملين من الأول أيضا  
 (و) ثالثا (باسلامها) حر  
 أو غيره كاسم فلا تلحق له أمة  
 كناية أما الحر فقوله تعالى  
 فما ملكت أيمانكم من  
 فتيانكم المؤمنات وأما غير  
 الحر فلا في المانع من  
 نكاحها كغيرها فأوى  
 الحر كالمردة والمجوسية  
 جواز نكاح أمة مع تيسر  
 بسبعة تردد للإمام لأن  
 اوراق بعض الولد أهون  
 من اوراق كسبه وعلى تقليل  
 للمنع أقصر الشيخان قال  
 الزركشى وهو الراجح أما  
 غير المسلم من حر وغيره  
 ككتابين ففحل له أمة  
 كناية لاستواءهما في الدين  
 لأن كل من نكح الحر الكتابي الإمة الكتابية من أن يخاف زنا ولا يفقد الحره كإفهامه السبكي من كلامهم وأعلم أنه لا يعمل للحر مطلقا  
 نكاح أمة وأمه

من يمن مثله وان قل الزائد بأن الحاجة إلى الماء تنكر ويرى عليه النووي في تنقيحه وهو المتمد  
 حل وفي شرح حر ما نصه لم لو وجد سدة وأمة لم يرض سيدها بنكاحها إلا بأكثر من مهر مثل  
 الحر والموجود لم يرض الحره إلا بمساكنه سيد الإمة لم يحل الإمة في هذه الحالة لقدرته على أن ينكح  
 بعد إقامته وإن كان أكثر من مهر مثل الحره قاله الأذرى (قوله) لأن وجدها بدونه) وكذا به  
 (قوله) فلا تلحق له من ذكر كرت لقدرته (الح) أى ولا تلحق له لضعفها وهذا وجه ذكره لمذه ولم يقل لأن  
 وجدها به أى بمهر المثل وكانت تضعف هذه بالأول وأيضا في رد على الضعيف المجوز نكاح الإمة حينئذ لئلا  
 وأجيب بأنه لا نظر إلا بالعادة جارية بالساعة في المهور (قوله) بشوقه زنا) أى بشوقه لاعتلى نور  
 والأوجه أنها لا تلحق لمحبوب الله كرمطلقا إذا بغشى الزنا وتحل للمسوح مطلقا إذا بغشى ريق الولد لانه  
 لا يلحقه شورى قال حر مخطأ فاش تحالفت لئس الآية لأنما من العنت ولا ينقض ما ذكره  
 بالسبي فإنه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الإمة قطعا ولا نظر إلى طرق البلوغ وتوقع الحمل في المستقبل  
 انتهى بخلاف الحمى والعنين فيحل لهما نكاحهما بالشرط اه زى (قوله) أقوى تقواه) أى  
 أقوى شهوته وقوى تقواه (قوله) سعى) أى بالعت وقوله لانه سبها أى فهو من الطلاق السبب  
 وهو التت وإرادة السبب هو الزنا وقوله بالحد في الدنيا أى أن حد وقوله والعقوبة في الآخرة أى أن لم  
 بعد حل فالواو بمعنى أو وقال الشورى أى عقوبة الإقدام فالواو مجاهلا (قوله) والمراد بالعت) أى  
 القوي الآية ولوقال والمراد بالنال لكان أولى ليكون تفسير الكلام لأن ما يجب بان المراد بالعت  
 أن كلامه الزنا عازما (قوله) عموم) ليس المراد عموم لكل امرأة حتى الردية ونحوها بل لا لا يخص  
 بواحدة بل تقدم من أن من تحتها غير صالحة للتمتع بغشى العنت تأمل حل (قوله) من نكاحها) أى  
 الإمة مطلقا (قوله) لا ينكح أمتهين) أى الملتزمين فيها يظهر خلافا لح حيث قال ولو كانت أحدهما  
 غير صالحة (قوله) فلا تلحق له أمة كناية) ويجوز له التمسك بها ويفرق بين النكاح والتسرى بأن الولد  
 رقيق في النكاح حر في التسرى لكونها تصير أم ولد (قوله) كفراها) أى مع قصها بالرق فلا يقل  
 العلة الموجودة في الكافرة الحرة (قوله) لأن اوراق بعض الولد) علة لم تحذف تقديره والراجح منه للتع  
 لأن لا يحل كإبدل عليها بعده (قوله) ولا يبدل) معتمد وعموم كلام المصنف يشهد له أى حيث توافوا البنا  
 والام تعرض لهم والفرض من ذلك عز والسبكي والردى البلقنى صريحا والافقه تقدم ذلك في  
 كلامه حيث قال وانع من الثالث الخ لأنه فهم منه أن الشرطين الأولين يجران في الكافر أيضا  
 وناعى ذلك البلقنى حيث ذهب إلى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار اه حل  
 زيادة (قوله) الحر الكتابي) ومثله المجوسى ونحوه في حل الإمة المجوسية لا بد من وجود القيدين أيضا  
 لأنهما متباين نكاح المجوسى للمجوسية حل حر (قوله) واعلم الخ) غرضه بهذا إضافة شروط زائدة  
 على ما يشترط أن لا تنكح الإمة واحدة من هذه الأربع ووجه المنع من هؤلاء ماله في مالوكه  
 وكسبه من شبهة الملك وتزويلا يستحق منفعتهما من لزمه من يستحق عنها ع على حر وقوله مطلقا  
 أى وجدت هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمته قوله أى حيث وجب عليه الاعفاف كذا في حج  
 كنبهنا له حل وتقل سم أن حر ضرب على القيد المذكور قاله شيخنا العزى واعتمد عدم  
 للمل مطلقا وحل على الحل ابتداء لا دوما لأن ملك الولد وجهه لانه لم ينفسخ نكاحها كجائى وقوله

ولأنه مكتبة أى ابتداء ودوما **(قوله ولائمة موقوفة)** انظر هل ابتداء ودوما أو ابتداء فقط واستقر  
ع ش الاول وانما سمر نكاحها لشيها بالملوكه وكذا ما بعدها **(قوله موسى له بمخذهما)** أى انما  
أما لوصى بمخذهما مة معلومة فانها محل له حج أى لانها كانت جرت الزواج لها لوارث لانها ملكه  
وفيما ن هذا يقتضى أنها لو وقت عليه زوجته أو وصى له بمخذهما أبدا انفسخ نكاحه والقول بذلك  
قد تقرر فيه فليحرر اه حل فى أول الفصل واستقر ع ش على هر الانفساخ قال لانها كالمملوكه  
له **(قوله ولو جمعها رجل)** أى ولو كانت الحرة غير صالحة لغير صالحة مالا ولم عليها وكانت الحرة غير صالحة  
فانها كالعلم اه ب ش **(قوله حات)** أى الامة بأن لم تكن عنده من تصلح حل **(قوله كأن يقول)**  
الح) مقتضاه أن لو قدم الامة لاصح فيها وعبارة شيئا كحج وقدم الحرة أى على الامة الأولى لم يقدم  
الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم أن تقدم الحرة انما هو لبطان نكاح الامة قطعا وأما اذا قدم الامة  
فيكون بطلان غير مقطوع به بل على الخلاف اه حل **(قوله صح فى الحرة)** وإن كانت غير صالحة  
للتسريح وإن كان التعليل الذى يأنه س ر ل و قياس ماصر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صح  
نكاحها ما حات كانت الحرة غير صالحة فليراجع ع ش على هر فالجواب بقدر الجواب بكونها صالحة  
للتعليل للذكور **(قوله ولو لانها كالمملوكه)** لتعليل قاصر لانها تناسب تعميمه بقوله حات له الامة تمام  
لان عمل امتناع دخولها على الحرة اذا كانت الحرة صالحة حل **(قوله وليس هذا كمنكاح الاخيرين)**  
أى حتى يطل نكاحهما **(قوله كاعلم)** أى من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون  
الحرة فتحل من غير شرط فاستفيد من هذا قوة نكاحها على نكاح الامة **(قوله فكالمكر)** أى فيصح  
فى الحرة فقط

**(فصل فى نكاح من محل ومن لا محل له)** وهى ثلاث الأولى من لا كتاب لها ولأشبه كتاب الثانية  
من لها كتاب يحقق الثالثة من لها شبه كتاب **(قوله وما يدكره)** أى من قوله وهى كلمة مع قوله  
ومن اتقل الخ **(قوله لا محل)** أى ولا يصح بالنسبة للسلم ولا محل ويصح بالنسبة للكافر ع ش **(قوله)**  
السلم) أى ولا كافر بأنواعه حل فشم الوثنى والجوسى ونحوهم بناء على أنهم مخاطبون بفروع  
الشريعة هر **(قوله نكاح كافرة)** وكذا وطؤها بملك العين شرح هر فالوطء بملك العين مثل النكاح  
فى المحل والحرمه **(قوله ولو جوسية)** أخذها غايته لتوهم حلها بسبب أن لها شبه كتاب بخلاف الوثنية  
اذا ليس لها ذلك فهى أولى بعدم حل نكاحها **(قوله وان كان لها شبه كتاب)** أى والمحال ان لها  
ذلك لما قيل أنه كان لم يأتى أنزل عليه كتاب فقتلوه فرقم الكتاب فغنى شبه الكتاب ان لم يكن كتابا  
بأيا عجب زعمهم وفى الواقع ليس كذلك لرفعه وفى شرح هر والمشهور أن للجوس كتابا منسوبا  
الى زرادشت فلما بدلودرفع اه قال ع ش قلا عن بعضهم وزرادشت وهوالذى تدعى الجوس  
نبوته فتش الزاى وبراء الهمة بعدها أفهم دال مهمة مضمومة وسكون الشين للمجة ثم شاء  
**(قوله لا كناية)** نعم الاصح سمرنا عليه **(قوله)** نكاحا لا تسريا لان المقصود من النكاح اصابة  
التزواج فاحتيط لمولاه يلزم أن تكون الزوجية الكتابية أم المؤمنين قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم  
بخلاف الملك فيما واستدل الفقهاء لجواز التسرى له بالكناية بأنه **(قوله)** وطى صغير عانة  
قبل اسلامها قال الزركشى وكلام أهل السير بخلافه هر واعتدع ش كلام أهل السير فليكون  
كلام هر كفيهما لجواز لا الوقوع لكن الدليل الذى استدل به الفقهاء يدل على الوقوع فقل أهل  
السير يعمون وطء لمحاقيل اسلامها ويقولون ان الوطء بعد الاسلام والجواز مستفاد من أول عبارة  
هر **(قوله فيحل نكاحها)** أى والتسرى بها حل **(قوله وقال والمحصنات)** أى فهى خصمة

ولأنه مكتبة أى كسبأتى فى  
الاغفار لامة موقوفة  
عليه ولا موسى له بمخذهما  
(وطريرار أو نكاح موه  
لاصح الأنة) أى نكاحها  
قوة الولام (ولو جمع ماهر  
حلته الامة لا (سعد)  
كأن يقول ان قال له زوجته  
بشئ وأمنى قلت نكاحهما  
(صح فى الحرة) تقرىفا  
للمصلحة دون الامة لا تنفاه  
شروط نكاحها ولانها كما  
لا تدخل على الحرة لا تقارنها  
وليس هذا كمنكاح الاخيرين  
لان نكاح الحرة أقوى من  
نكاح الامة كاعلم والاخا  
ليس فى نكاحهما أقوى  
فبطل نكاحهما معا أمالو  
جميعهما من به رق فى عقد  
فيصح فيها الا أن تكون  
الامة كناية وهو مسلم  
فكالمكر  
درس

**(فصل فى نكاح من محل ومن لا محل له)**  
ومن لا محل له من الكافرات  
وما يدكره **(لا محل للسلم)**  
نكاح كافرة) ولو جوسية  
وان كان لها شبه كتاب  
(الا كناية خالصة) ذمية  
كانت أو جوسية فيحل  
نكاحها قال تعالى ولا  
تنكحوا المشركات حتى  
يؤمن وقال والمحصنات من  
الذين أنوا الكتاب من



فبكم أي حل لكم  
(يكره) لأنه يخاف من  
البلبلة في الفتنة في الدين  
والحرية بشدة كراهة لأنها  
ليست تحت قهرنا وللخوف  
من إرقاق الوليعة لم يعلم  
أنه لم يعلم وخرج بخالصة  
التوراة من كتابي ونحو  
وثنية فحرم كهنه تغليا  
للتحريم (والكتانية  
يهودية أو صرائية)  
لأنتمسكة بزور داود  
ونحوه كصحت شئت  
وادر يس وأبراهيم عليهم  
الصلاة والسلام فلا  
تحل لم قبل لأن ذلك لم  
ينزل بنظم يدرس وبتلى  
وأنما أوحى إليهم معانيه  
وقيل لأنه حكم ومواظ  
لأحكام وشرايع وفرق  
الفعال بين الكتانية غيرها  
بأن فيها نقصا واحدا وهو  
كفرها وغيرها نقصان  
الكفر وفساد الدين  
(وشرطه) أي حل نكاح  
الكتانية الخالصة (في  
اسرائيلية) نسبة

ان جعلت الكتابات من المشركات لقوله تعالى اتخذوا أحيارهم وريهانهم أو بابان دون الله أو  
غير خصصنا من تقل بذلك ونكون الآية الأولى دليل التحريم والثانية دليل الحل حل وكذلك  
مر (قوله يكره) أي مع كراهة أن يزوج أسلامها ووجد مسلة تصلح ولم يرضى العنت والافلا  
كراهة ليدرس يرمو وحل فهو متعلق بمحذوف كما قدره الشارح بقوله فيحل نكاح (قوله  
لأنها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه اللمة حل وبعبارة شرح مر لأنها ليست تحت قهرنا أي  
فيحتاج الزوج إلى أن يبق لها جلا بداد الحرب وفي قائمته هناك نكح برساو الكفار (قوله وللخوف  
للم) هذه اللمة تقتضي كراهة نكاح المسلمة للمسلمة في دار الحرب حل (قوله حين لم يعلم) أي لأنها  
لا تصدق في أنها زوجة مسلم فلا يتأنفه هذا ما تقرر في السيران زوجة المسلم لا يجوز إزاقها حل (قوله  
كهنه) كما حرم نكاح المتولدة والمتولين أذى وغيره وهي أوهو على صورة الآدمية أو الأدهم  
ينظروا التحريم في المتولدة بين مسلم وكافرة لأن الإسلام يعلو ويغلب سائر الأديان لحديث الإسلام يعلو  
ولا يل عليه حل (قوله تغليا للتحريم) ظاهره وان بلغت واختارت دين الكتابي وهو كنكته وهو  
الشمع عند مر خلافا لمعنى كناية لا تحل وفيه أنها كتابية توان لم تختار دين الكتابي لأنها تتبع  
أشرف أبيها في الدين إذ بعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح حل والوثنية عابدة اللون وهو الصنم سواء  
كان مزمرا أو غيره والمجوسية عابدة النار (قوله يهودية) متمسكة بالتوراة والثانية متمسكة بالإنجيل  
حل (قوله لأنتمسك بزور داود) ينبغي إسقاطه لأن داود كان بين موسى وعيسى وسياق أن من كان  
كذلك حل لكنهم لم يفسدوا التوراة حل الآن يعمل كلام الشارح على من تمسك بالزور وترك  
التوراة (قوله شئت) بالثمة أو المشاة القوقية أج وهو ولد آدم لصلبه وكان أجمل أولاده وأفضلهم  
وأشبههم به وبهم اليهود صوبيغيتهم وولده أم في بطن وحده وعمره سبعاً وتسعون وهو الذي انتهى  
إليه الأنساب كما قاله البصيري اه ومعه خمسون وصفت أدر يس ثلاثون وأبراهيم عشرة على الأصح  
والعشرة الباقي من المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقيل أنزلت على آدم اه ويرد عليه قوله  
تعالى هذا إبراهيم وموسى الآن يجعل الصعيف شاملة للكتب قل على الجلال وشو برى لكن  
هنا بد (قوله لأن ذلك) أي الزور وهو صفت وشئت وصفت أدر يس وصفت إبراهيم لم ينزل بنظم يدرس  
أي لم يكن للكتب بها سورة حكرمة من عندهم كتاب ووجه هذا التحريم واضح حل ولعل أن  
عملهم أنزال ألقاظه لا ينتج سورة نكاح التمسك بها أو أنه يقتضي أنها ليست كلام الله مع أنها كلامه  
لأنها معدودة من الكتب المنزلة ولو كانت المعاني تسمى كتابا منزلة لم يسميت الأحاديث النبوية كتباً  
لأن معانيها أنزلت فالحق أن الزور والصحة أنزلت ألقاظها وفهموا معانيها بالهام من الله كما قاله قل  
على الجلال (قوله وأنما أوحى إليهم معانيه) أي فهموها بالهام من لغة فتكون ليست من كلام الله على  
هذا خلاف ما بعده (قوله لأنتمسك) جمع حكمة وقوله ومواظ الظاهر أنه تفسير للحكم لأنه لو أريد بها  
كل ما يوافق الحق لملت الأحكام التي فيها بقوله لأحكام وشرايع إلا أن تخصص بغير الأحكام  
فيكون عطف مواظ عطف خاص على عام لأن المواظ لا بد من اشتغالها على عطف (قوله لأحكام  
وشرايع) عطف تفسيري فالتفكك بها كلام تمسك حل (قوله فيها نقصان) راعي معنى غير فائت  
التفسير (قوله وفساد الدين) يعني أنهم لم تمسكوا بما لم ينزل بنظم يدرس كان بمثابة الدين الفاسد فالتعبير  
في مسامحة حل أو يقال المراد بالدين التفكك أي وفساد التفكك أو يقال شدة فساد الدين أو يقال  
فساد الدين أي اعتبار الأصل كافي مر بخلاف الكتانية فإن دينها اعتبار الأصل صحيح (قوله في  
اسرائيلية) أي بقينا فان شك في كونها اسرائيلية فهي داخله في قوله وفي غيرها عرش على مر

آبئها في ذلك الدين بعد  
بعضه فانه وحى به  
عيسى او نبينا وذلك بان  
علم دخوله فيه قبلها واشك  
وان علم دخوله فيه بعد  
تحريفه او بعد بعضه  
لاتنسخه كمنه من بين  
موسى وعيسى لشرف  
نسبهم بخلاف ما اذا علم  
دخوله فيه بعده السقوط  
فضيلته هو (و) في غيرها  
أى غير الاسرائيلية (أن  
يعلم ذلك) أى دخول اول  
آبئها في ذلك الدين (قبلها)  
أى قبل بعضه تنسخه (ولو  
بعد تحريفه ان تحذفوا  
الحرف) وأن أنسخه كلام  
الاصل للمع بعد التحريف  
مطلقا فكيف بذلك الدين  
حين كان حقا بخلاف ما اذا  
علم دخوله فيه بعدها بعد  
تحريفه أو بعدها وقبل  
تحريفه أو بعكسه ولم  
يتحذفوا الحرف أو شك  
لسقوط فضيلته بالنسخ  
أو بالتحريف المذكور  
في غير الأخيرة وأخذوا  
بالاغتباط فيها (وحى) أى  
الكتابات الخالصة كلمة  
في نحو تنقطة ككسوة  
وقم وطاق بجامع  
الزوجية للفتنة لذلك  
(فه ايجارها) كالسنة  
(على غسل من حدث  
أكبر) كحيض وجنابة  
ويفتقر علم النية منها للضرورة كالمسألة الجنونة (و) على (تنظف)

بصل وسخن من بحس ونحوه  
وباستحداد ونحوه (د)  
على (ترك تنازل خبيث)  
كخزير وبصل وسكر  
لتوقف التبع أو كماله على  
ذلك وتعبيره بنحو نفقة  
وتنطف وتناول خبيث أعم  
من تعبيره بنفقة وقسم  
وطلاق وبصل ما بحس  
من أعضائها وبأكل  
خزير (وتحرم ساسرية  
خالص اليهود وصاينة  
خالص النصارى في أصل  
دينهم وشك) في مخالفتها  
لهم فيه وإن وافقوا - في  
الفروع بخلاف ما إذا  
خالفتهم في الفروع فقط  
لأنها مبتدعة فهي كبتدعة  
أهل الإسلام نعم كفرتها  
اليهود والنصارى حوت  
كإتلافه في الروضة كاصلاها  
عن الامام والامة طائفة  
من اليهود والصابئة طائفة  
من النصارى وقولي وشك  
من زيادى والملاح الصابئة  
على من قلنا هو المراد وتطابق  
أيضا على قومهم أقدم  
من النصارى يعبدون  
الكواكب السبعة  
ويضيئون الآثار اليها  
وينفون الصانع المختار  
وهؤلاء لأهل منا كتبهم  
ولا ذبحهم ولا يقرئون  
بالزينة ولا ينادون ذلك قول  
الرافعي في صابئة النصارى  
الخافعة لهم في الأصول أنها  
تعبد الكواكب السبعة

أى أو امتنع أى الالة الحقيقية لأن نيتها كلابية وفي غير الممتنة لابد أن تنوى عى أى للتمييز  
ولو غلبا مكرها بأن بشره وجب عليه أن ينوى عنها شيئا وعبارة عى قوله منها يقتضى  
أنه ينوى منها عند الامتناع وهو كذلك قال سى فى نوى استباحة التمتع وكذا فى الجنونة (قوله من  
بحس) ولو معفو عنه وقوله ونحوه شامل للتوب والبدن وإن لم يكن لذلك راحة كرهته وهو واضح لأن  
ذلك يفر الشهوة ويقل الرغبة حل (قوله وباستحداد) أى حلق العانة (قوله ونحوه) كتف  
الابط (قوله وتوصا التمتع) أى فى النسل وقوله أو كماله أى فى التنظف وما بعده وسئل حج عما إذا  
استمتع الزوجة من تمسك الزوج لشعته وكفرتها أو ساعه هل تكون ناشرة فأجاب بقوله لا تكون  
ناشرة بذلك ومثله كل ما يجبر المرأة عليه بجبره على إزالة أخذها على البيان أن كل ما يتأذى به الإنسان  
يجب على الزوج إزالته حيث تأذى بذلك تأذيا لا يحتمل عادة ويعمل ذلك بقرائن الاحوال من جبران  
الرجل المذكور أو من هو معاشره يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا ظهر  
بيده المبارك المعروف هو أن أخر طبيباً أنه مما يعصى أو لم يخبر بذلك لكن تأذى المرأة تأذيا  
لا يحتمل عادة لا يمتنع ذلك على عدم تعاطي ما ينقلب به بدنه فلا تكون ناشرة باستناعها وإن لم يخبر  
الطبيب المذكور بما ذكر وكان ملازما على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما تأذى به  
وجعلها تمسكه ولا عبرة بمجرد نقرتها ومثل ذلك فى هذا التفصيل القروح السيلاب ونحوها من كل  
ملا يثبت الخيال ولا يعمل بقولها فى ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عشرته له عى على مر  
(قوله ويعبر بنحو نفقة الخ) لشهوة الكسوة وغير النجس وغير الاعضاء أى فالتجسس فى كلام  
الأمس ليس بقيد وكذا الاعضاء (قوله وتحرم ساسرية الخ) أى لأنهما ليسا من أهل الكتاب يراوى  
(قوله وصاينة) من صبا إلى معتقده ماله إليه وقوله خالفت النصارى فى أصل دينهم وأصل دين اليهود  
الإنان موسى والتوراة وأصل دين النصارى الإيمان بيسى والإنجيل حل وأصل ديننا الإيمان  
بى ﷺ والقرآن قال قل على التحرير أصل دين كل أمة كتبها ونبيها وفسر  
للرورى الخافعة بأن تكذب الصابئة بيسى والإنجيل والامة موسى والتوراة زى وكذلك  
زعموا الصانع أو عبدوا كوكبا كما فى شرح مر (قوله بخلاف ما إذا خالفتهم فى الفروع) أى فيحلون  
لأنهم كفروهم اليهود والنصارى كبتدعة مثلنا سى (قوله لأنهم مبتدعة) بخلاف التى خالفت فى  
الأصول فإنها تخرجها عن عقيدة أهل الكتاب ليست من أهلها ه حجة فاشتهت المرتدة عن  
الإسلام سى (قوله إن كفرتها اليهود) أى فى الأولى والنصارى أى فى الثانية فالواو بمعنى أو  
وأن قيل من أن الاستدراك صورى لأنها تسمى كفرتها لم تكن موافقة لهم فى أصل دينهم غير ظاهر فقد  
تكفروا بغير كراهم كفرهم عندهم أو بفعل يقتضى كل منهما الكفر كالقائم مصحف فى قاذورة تدبر  
(قوله والامة) أصلهم الساسرى عابد الجبل حل (قوله على قومهم أقدم من النصارى) كانوا  
لذين إبراهيم منسوبة لصابئ عم نوح زى (قوله يعبدون الكواكب السبعة) وهى المجموعة  
زحل شرى صرخ من شمس ه فتزاهر لبطارد الاقار  
وهى مرتبة على هذا النظم من السماء العليا إلى السفلى يراوى (قوله وينفون الصانع المختار)  
وزعمون أن الله سبحانه ناطق زى وحل (قوله ولا ينادون ذلك) أى قوله وتطلق الخ (قوله أنها تعبد  
الكواكب الخ) أى فسلكم الرافعي يقتضى أنها من النصارى وما تقدم فى قوله ويطلق الخ يقتضى أنها  
أقدم من النصارى لأنها منهم ه وحاصل منع التناقى أن الذين يعبدون الكواكب السبعة فرقان  
فرقة أقدم من النصارى وهى المتقدم فرقته من النصارى وافقت النصارى فى الفروع ووافقت تلك

الى آخر ما مر لجواز موافقتهم في ذلك للاقدمين مع موافقتهم في الفروع لقصارى وهم مع الموجودين منهم من الاقدمين سبب في استفادة  
القاهر الفقهاء على عباد الكواكب فأنهى الاصطخري يقتلهم (ومن انتقل من دين لآخر تعين) عليه (الاسلم) وان كان كل  
منهما يقر أهله عليه لانه أقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقررا بطلان ما انتقل اليه فان في الاسلام الحق

(٣٧٦)

الفرقة التي هي أقدم كونهم يبعدون الكواكب فهي ملفقة وهذه مراد الرافعي وباجلته يقول  
الرافعي اطلاق ثالث لها بشة شيخنا (قوله في ذلك) أي عبادة الكواكب السبعة (قوله فأنهى  
الاصطخري يقتلهم) وبذلك القاهر ما لا كثيرا فمقتلهم هر وهذا من غباوته اذ كان يمكن ان  
يقتلهم بأخذ جيع أموالهم (قوله ومن انتقل) ذكر هذا هنا مع أن المناسب ذكره في باب الردة نوتة  
لقوله فلو كان الانتقال (قوله لا أقر الخ) قضيت أن من انتقل عقب بلوغه الى ما يرغبه يقر وليس  
مرادا كما هو ظاهر لانا لا ننسب اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور كما هو  
لقاب فلا يفهمه شو برى مثله هر (قوله ما انتقل اليه) أي مع كونه باطلا في الواقع فلا يقال ان هذا  
التصديق يأتي فيا اذا أسلم الكافر (قوله قتلناه) أي يجوز لناقله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز الزان  
عليه كما قيل وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضرر بنا عليه الرق أو مستحل  
(قوله حلت له) أي استمر حلاله (قوله ولا من الكفار) ولو ضررنا مثلها لانه ما لا بد لها (قوله  
ورد من الزوجين) ومن رده ما لو قال لزوجته يا كافرة ضررنا باسحقه الكفر لانا أراد الشراء أو اطلق  
برموى (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر (قوله وبعده نوقها) وليس له في زمن النوق  
نكاح نحو اختها شرح هر ويوقف ظاهره وأبلاؤه وطلاقه فيها هر ولا تعلق لها وان أملت  
في العدة وقوله فان جمعها اسلام بان اتفق عدم قتلها حتى أسلم ع ش وليس المراد أنها يؤخران  
الى انقضاء العدة لينظر هل يعود المرد للإسلام أولا وقوله اسلام في العدة أي ولو بقوله كأن غاب ثم عاد  
بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها لم تكذب فان كذبه قبل قولها (قوله والاول) بان أسلم بعد  
انقضائها وقارنه الاسلام كما انقضاء اطلاقهم تطبيقا للمانع حل وقوله وحرم وطء ويجب به هر  
أي ان لم يجمعها الاسلام في العدة (قوله لا تزل ملك النكاح) أي ملك انتفاعه أي الانتفاع به كإجماع  
(باب نكاح الشرك)

أي الحكم بصحته أو فساد أو رفعه قل (قوله وهو الكافر على أي ملة كان) فيمثل  
الكتاني وغيره ان أراد به من جعل لله تعالى شريكا فتخلفوا أحبارهم ورجالهم أو لبيان  
دون الله وصية حجة وقد يستعمل أي المشرك مع أي الكتاني كالفقير والمسيكين حل (قوله وقد  
بطاق على مقابل الكتاني) وحيث يكون للراية من يعبد غير الله من الاصنام ونحوها كالشمس  
حل (قوله كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فيه الشاهد لان عطفه  
على أهل الكتاب يقتضي المغايرة ع ش (قوله منكمين) أي زائلين عما هم عليه (قوله لو أسلم)  
ولو تعال أحد أبويه كإبائي (قوله على حرة) مثلها الامة اذا عتقت في العدة أو أسلمت وكان يحل  
نكاح الامة هر (قوله محل ابتداء) أي قبل الاسلام بان وجد فيها الشرط المار وهذا يفيد ما تقدم  
أن الرابع عند شيخنا كان حجر حل الكتانية للجوسى والثوبى فاقال روضة وخلفا للشيخ حيث  
كانت محل للسل حل وقد تقدمت حرمته للثوبية والجوسية على الثوبى والجوسى كما قال هر فخرنا

ونجب العدة منه كالوطي زوجته رجعا ثم وطئها في العدة (باب نكاح الشرك) وهو الكافر عليها  
على أي ملة كان وقد يطلق على مقابل الكتاني كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منكمين لو (أسلم) أي  
الشرك ولو غير كتاني كزنى وجوسى (على حرة) كتابية) فيبذره بقولي (عمل له ابتداء) دام نكاحه لجواز نكاح المسلم لها (أو  
على حرة (غيرها) كونية وكتابية لا محل لها ابتداء (وتخلقت) عنه بان لم تسلم معه فعبى بغيرها أع من لم يعبه بوثبة أو وجوبية

بأمنان كان له انما ثم هو  
سرى ان نظرها به قتلناه  
(فلو كان) المتقل (امرأة)  
كان تنصت يهودية (لم  
محل للسل) كالرندة (فان  
سكانت) أي للنتقة  
(منسكوته فمكرمة)  
تحت فيأبى خروج للمسلم  
الكافر فانه ان كان يرى  
نكاح المنتقة حلت له  
والا فكالمسلم (لا يصلح  
مرتدة) لأحد لامن  
المسلمين لانهما كافرة لا تهر  
ولامن الكفار لبقاء علقه  
الاسلام فيها (وردة) من  
الزوجين أو أحدهما (قبل  
دخول) وماني معناه من  
استندل حتى (تخرج فرقة)  
بينهما عدما كذا لنكاح  
بالحصول أو ما في معناه  
(و بعده) نوقها (فان  
جمعها اسلام في العدة دام  
نكاح) بينهما لانهما  
بما ذكر (والا فالفرقة)  
بينهما حاملة (من حين  
الردة) منهما أو من أحدهما  
(درج وطء) في مدة  
التوقف لا تزل ذلك النكاح  
بالردة (واحد) فيه شبهة  
بقا النكاح بل فيعز  
ونجب العدة منه كالوطي زوجته رجعا ثم وطئها في العدة

عليها مع حل الكتابة لها مشكل لأنها أشرف منهما الآن يقال قيام المانع بالونية والجوسية وهو التوثيق والتجسس صحتها عليها مخرج بقوله بحله حرمة ومطلقة ثلاثا قبل التحليل وكتابة غير إسرائيلية لم يمدخول أول آياتها في ذلك الدين قبل نسخه وتحريغه برماوى **(قوله أو أسألت زوجته)** سواء كانت كتابية أم لا رده حكمة الاظهار حيث لم يدل أسألتى **(قوله قبل الدخول)** أى الوطء ولوى البر وقوله وما في معناه أى من استدخال المني في القبل **(قوله والا فالفرقة من الاسلام)** وكذا لو أسلم مع انقضاء العدة تنبأ المانع حل **(قوله لانها مغلوبان)** أى مقهوران عليها فان قلت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم فقد وجدت الفرقة باختياره وكذا ان أسلمت هي قلت هما مغلوبان عليها باعتبار ان الشرع طلب منهما الاسلام وقهرهما عليه فهما بهذا الاعتبار مقهوران ويرد على التعليل فرقة الزدة فانها فرقة فسخ مع أنها غير مغلوبين عليها فتأمل وأجيب بأن بالردة تحصل الفرقة بينهما فغيرها لا يجزى ذلك في اسلام أحدهما **(قوله أو أسألتها)** ولو شك في المعية فقتضى تزولهم الاسلام منزلة الا براءة الحكم بعدم دوام النكاح والذي في الروض دوام النكاح اه حل وبعبارة من أسألتها أى يقينا فلا يسكنى الشك في المعية فتنبأ المانع **(قوله ولتأويهما اه)** الاولى أن يقول ولتأويهما لان المساواة تمدق مع تخلف أحدهما عن الآخر الآن يقال المني ولتأويهما في زمن النطق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أى به ليخرج ما اذا اردنا ما عايناه الا بقران **(قوله لان)** به بحل الاسلام ان أراد أنه يحصل به رسده ولا مدخل لقبله فمنوع كاهو ظاهر والازم حصول الاسلام اذا أتى بأخر هادون أو هادون أراد التوقف عليه مع مدخولية ما قبله فظاهر شوبرى واسم ان مثل هذا التركيب غير الشان محذوف كما قاله البوسى على الكبرى وفيه أنه لم يعمد حذف ضمير الشأن اذا اخفت ان وقوله يحصل أى يوجد ويتحقق فلا يقال ان بانتهاء يبين دخوله في الاسلام من حين النطق بالهزمة كانه لومات موثره أى المسلم بعد شروعه في الهزمة وقبل تمام كفى الشهادة لأبزه بخلاف الصلاة يبين بالراء دخوله فيها بالهزمة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بان كفى الشهادة خارجة عن مباحة الاسلام بخلاف التكبير فانه ركن من الصلاة حل وشرح م ر أى فهمون أجزاها فكان ذلك التبيين ضرورياً لانهما لا يصح بل المصطلح للاسلام تمامها ويمكن أن يفرق أيضاً بان الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير وفي الاسلام بالاعتراف بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بانتهاء اذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معانها على ملخصها وقوله لا بأوله لرد على المخالف **(قوله)** لكن لو أسألت المرأة استمرأك على قوله أو أسألتها معادام وقوله مع أى الظفل لوقال مع أى الزوج الظفل أو الجنون كان أظهر وقوله بطل النكاح مثله في البطلان عكسه **(قوله عقب اسلام أبيه)** فهو عقب اسلامها ولا نظار الى ان العلة الشرعية مع معلولها لان الحكم لتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم قولها بسلام حتى يصير الأب مسلماً شرح م وبعبارة حل قوله لان اسلام الظفل الخ أى لا يحكم بسلامه الا بعد اسلام أبيه واسلامها مقارن لاسلام الأب فانه عقب اسلامها لان الحكم لتابع متأخر عن الحكم للتبوع فتدفعكم بسلامه بعد اسلامها ومما رده به البلقيني خلافاً لجميع حيث قال بدوام النكاح بناء على ما صححه من أن العلة الشرعية تفارق معلولها فتب بسلامه على اسلام أبيه لا يقتضى قدما وتأخر الا بزمان اه وما قاله البلقيني مبنى على أن العلة الشرعية تقدم على معلولها بالزمان ورد حجج مانقده عن البلقيني بأن الشارع نزل نطق التبوع بالاسلام منزلة نطق التابع فكان نطقه ما وقع في زمن واحد فسلامه مقارن لاسلامها وكون الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع لا يفيد لان المدارك هنا على التقدم والتأخر

**(أو أسألت زوجته)** وتختلف فكردة) وتقدم حكمها قبل الباب أى فان كان ذلك قبل الدخول وما في معناه تنجزت الفرقة أو بعده وأسلم الآخر في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من الاسلام والفرقة فيها ذكر فرقة فسخ لافرقه طلاق لانها مغلوبان عليها **(أو أسألتها)** قبل الدخول أو بعده **(دام)** نكاحهما لم يبرح صحيح فيه ولتأويهما في الاسلام المناسب للتقريب بخلاف ما لو ارتدا معا كما مر **(والمعية)** في الاسلام **(بأخر لفظ)** لان به يحصل الاسلام لا بأوله ولا بأثنائه وسواء فبأذكر أو كان الاسلام استقلالاً أم تبعية لكن لو أسألت المرأة مع أى الظفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله البلقيني لتقدم اسلامها في الاولى لان اسلام الظفل عقب اسلام أبيه واسلامها في الثانية متأخر عنه قولى

بازمان بالارثة لأنه أمر عقل لا يؤول عليه هنا اه (قوله واسلام الطفل حكمي) أي فهو أسرع فيكون اسلامه متقدما على اسلامه ما يأتي ذلك في اسلام أبيهما مع شرح مر (قوله لا تضمرقارته) أفهم كلامه أن المفسد الطاريء بعد العقد كأن أراد أحدهما ثم رجع في العدة لا يضر وهو كذلك الا في رضاع أو في جوارع رافعين للنكاح حل (قوله لمفسد) أي عندنا فقط فإن كان مفسدا عندنا وعندهم مفسدا مطلقا أو عندهم فقط لم يضر مطلقا والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا أي علماء ملتنا كإجماع الجرجاني بدليل قوله فيقر على الخ فيفقدان غيره لا يشترط زواله عند الاسلام وهو ظاهر أن رافعين المني لا يراه مفسدا اه عباد الحق (قوله زائل عند اسلام) وإنما اعتبر زوال المفسدين الاسلام لان شرط الصحة للمني تعتبر في حال الكفر فلا أقل من اعتبار حال الاسلام لان إجماع المفسدين بشرط الصحة في الحالين • والحاصل أنهم زلوا حال العقد في حال الاسلام منزلة الابتداء لانزلة الصوم (قوله بشرط) هلا قال يشترط كعادته وما للفرق بين التيقيد والشرط ولعله نفى في التعبير (قوله) ولم يعتقدوا فسادا والعبارة بأنه غدا أهل ملة الزوج بعد (قوله) ومن الاول الخ) فيه أن الخروج فرع للشوول وهذه الصورة لم تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى إخراجها لان فرض المسئلة أن النكاح دام بعد الاسلام لأنه قال وحيث دام الخ وهذه انقطع فيها النكاح بالاسلام فلم يدخل في قول المتن لا تضمرقارته الخ وحذف الحينية صح قوله ومن الاول (قوله) ما لو نكح مرة) أي صالحة للتمتع وأما سواء نكحهما معا أو مرتبا أمام المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في إندفاع الامة لان المفسدان عن العقد الاسلام وأما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك وانما أفسدوا فيه نكاح الامة ناظرين في ذلك إلى أنه في الاسلام كإتداء النكاح دون الصوم بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لان نكاح الامة بدل يدل عليه عند تعذر الحرة والابدال أصح مما من الأصول فلها غلب هنا شأنية الابتداء زى وعبارة شرح مر وإنما غلبوا هنا شأنية الابتداء لان المفسد وفارق الولد هو دائر فأشبهه المحرمية بخلاف العدة أي عدة الشبهة الطارئة والاحرام لزوالهما عن قرب • فلحاصل أن الاسلام ينزل منزلة الابتداء الا في الاحرام وعدة الشبهة الطارئة كإجماعهم (قوله) كما يسل عما يأتي في قوله وتقرهم فبما رافعوا فيه اليها على ما تقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى أن يراد بما يأتي في الفصل الآتي حيث قال هناك أو أسلم على حرة وأما وأسلمن كما مر تعيّن أي الحرة للنكاح لانه يمنع نكاح الامة لمن تحته حرة تصلح فيتمتع اختيارها (قوله) نخله الآن) أي حين الاسلام وقال ابن قاسم كلام الاصل يحتاج اليه لاخراج ما إذا طراه مانع بعد العقد كل رضاء محرم ووطء أم زوجته أو بناتها لاخراج ما إذا تقدم نكاح الامة على الحرة ووجدت شروط نكاح الامة فان العقد لم يقترن بمفسد في المذ كورات مع أن الزوجة في الأولين والامة في الثالث لا تحمل عند الاسلام اه (قوله) فيقر على نكاح الخ) هو والذنان بعده مفرغة على المنطوق وقوله لا على نكاح محرم مفرغ على مفهوم زائل عند الاسلام (قوله) تنقضي) عبارة التلج متعنية وهي أظهر (قوله) عند اسلام) أي قبله وكلامه يقتضي أنه لو انطلق آخر العدة على آخره في الشهادة أو على ذلك لأنه يصدق عليه أن العدة متعنية عند الاسلام وتقل عن شيخنا أنه لا يفرض ذلك لقارئة المانع وهو العدة للاسلام حل وهذا هو المتمد (قوله) لاتقاء المفسد عنه) لانه في الاولى لا فساد لان النكاح بلاولى ولا شهود لم يجمع أثمنا على بطلانه بدليل أن دار الطائري يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود في الثانية المفسد زائل ولم يستقدوا فساد حل يوضح أي أن قول المتن لا تضمرقارته الخ سألبة تصدق بنى الموضوع فتشمل ما إذا تنقضي المفسد بالكتابة كالنكاح بلاولى وشهود لكن يعكس عليه قوله مقارنته بأنه لا يصح أن يقال لا تضمرقارته المفسد لعدم المفسد

واسلام الطفل حكمي  
(وحيث دام) النكاح  
(لا تضمرقارته لمفسد)  
زائل عند اسلام) بشرط  
زده بقولي (ولم يعتقدوا  
فساده) تخفيفا بسبب  
الاسلام بخلاف ما إذا زل المني  
المفسد عند اسلام أو زل  
عنده واعتقدوا فسادا  
ومن الاول ما لو نكح حرة  
وأمتوا أسلموا الا فسد وهو  
عدم الحاجة لنكاح الامة لم  
يزل عند الاسلام المني  
منزلة الابتداء كما يسل عما يأتي  
فلا حاجة الى الاحتراز  
عنه بقوله وكانت بحيث تحمل  
له الآن (فيقر على نكاح  
بلاولى وشهود في عدة)  
لغير (تنقضي عند اسلام)  
لاتقاء المفسد عنه  
بخلاف غير المتعنية فلا يفرض  
على النكاح فيها البقاء للمفسد

(و) بقر على نكاح (مؤقت)

ان (اعتقدوه مؤبداً)

كصحح اعتقدوا فساد

ويكون ذكر الوقت لغوا

بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتا

فانه اذا وجد الاسلام قد بقي

من الوقت شيء لا يقر على

نكاحه (كنكاح طرأت

عليه عدة شبهة واسما فيها)

فيقر عليه لانها لا ترفع

النكاح (أو) نكاح (أسلم

فيه أحد هاتين أحرم) بملك

(ثم أسلم الآخر) في العدة

(والاول محرم) فيقر عليه

لان الاحرام لا يؤثر في دوام

النكاح فلا يختص الحكم

بما اقتصر عليه الأصل من

التصور بما إذا أسلم الزوج

ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة

(لا) على (نكاح محرم)

كبنته وأمه وزوجه أبيه أو

ابنه لا لزوم للفسده (ونكاح

الكفار صحيح) أي محكوم

بصحته وان لم يسلموا رخصة

ولقوله تعالى وامرأته حالة

الطلب وقوله تعالى وقالت

امراء فرعون ولانهم لو

ترافعوا بينهم لبطه قطعاً

(فلو طلق ثلاثاً ثم أسلموا

تحللوا) (لا بمحلل) كافى

أنكسكتنا (ولمقررة) على

نكاح (مسي صحيح و)

للمسي (القاسد) تكسر

للقارة لا بد فيها من المفسد الذي انما هو منصب على نضر كالمقارة فكونها تصدق بنى الموضوع فيه  
شي وفيه أن موضوع السالبة نفس القارة ولا يراد شيء مما ذكرنا يصح أن يقال لا تضر مقارنته لفسد  
لعدم وجود المقارة له عبارة عن قوله لا تنفاه المفسد أي فهو مثال لفسد الزائل عند الاسلام أي بناء  
على أن الخلو مما ذكر مفسد وهو خلاف ما مر من أنه غير مفسد ذلك أن قول الخلو عن الولي والشهود  
منحقق عند الاسلام فأين الانتفاء ولعل الجواب أن يقال المفسد دخال العقد عما ذكر حين صدوره وهذا  
غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عندهم كون العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك  
ليس هو المفسد (قوله على نكاح مؤقت) فيه أن هذا هو نكاح المتعة وقد قال به ابن عباس واستمر  
عليه وان كان مخالفاً فيه لكافة العلماء من الصحابة والتابعين حل أي فهو غير مفسد فيصح سواء  
اعتدوه مؤبداً أم لا إلا أن يقال لم يعتد بخلاف ابن عباس للرجوع على خلافه فيكون مفسد المفسد  
يرد عليه خلاف داود الظاهري فيهما (قوله ان اعتقدوه مؤبداً) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج  
يرادى (قوله وقد بقي من الوقت الخ) لان المفسد ليس زائلاً عند الاسلام فان لم يبق من الوقت شيء  
فمعلبان لا لنكاح لا اعتقاد ذلك حل (قوله كنكاح طرأت عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت  
شبهة ثم أسلمت أو عكسه أو وطئت شبهة ثم أسلم في عدتها على الذهب وان كان لا يجوز نكاح المعتدة  
لأن عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فيها أولى لكونه يحتمل في أنكحة الكفار ما لا يحتمل في  
أنكحة المسلمين فقلنا على حكم الاستدانة هناك ونفاؤه شرح مر واستشكل القفال عروض  
الشبهة بين الاسلام بأن أحد الزوجين إذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح وهي مقدمة على عدة  
الشبهة كسأيت في قرباني كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عدة النكاح لا في عدة الشبهة وأوجب  
بأجوبة منها قاله الامام وغيره انما لا تقطع بكونها عدة نكاح لجواز أن يسلم الشخص في غير أن المسمى  
منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة زى ومن الاجوبة ما إذا كانت حاملانها تقدم عدة الشبهة  
على عدة النكاح وهذا الاشكال لا يرد على كلام المصنف لان كلامه فيها إذا طاراً الاسلام على الشبهة  
والاشكال فيها إذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كافي عبارة مر فاشكال القفال وارد عليه تأمل  
(قوله ثم أحرم) أو قرأ حرامه اسلامهما مر (قوله ونكاح الكفار صحيح) والوجه أنه ليس  
لنا البحث عن اشتغال أنكحتهم على مفسد أو لا لان الأصل في أنكحتهم الصحة كأنكحتنا شرح  
بر أي ليس لنا البحث بعد الترافع بينا والمراد أن لا يبحث عن اشتغاله على مفسد ثم ينظر هل هذا  
السابق فيفيض المفسد أو زائل بقبضه فاسم من أنانقص مقدمه المشتمل على مفسد غير زائل عمله  
لظهورنا ذلك من غير بحث والا فالبحث متنع علينا اه رشيدي (قوله أي محكوم بصحته) والا  
فصحة موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع فهي تستدعي تحقق الشروط بخلاف الحكم بها فانه  
رضع وتخفيف قال الشيخ ولعل المراد أنه يعطى حكم الصحيح والافجد أنه محكوم بصحة لا يخلص  
فأمر بغيره وكتب أيضاً قوله أي محكوم بصحة أي حيث لم يوافق الشرع وأما إذا وافق الشرع  
كانت زوجه القاضى فصحيح لانطبقاً تعريف الصحة عليه حل (قوله ولو أنهم لو ترافعوا الخ)  
فيه دليل على نفسه لأن معنى قوله لم ينطه أنما يحكم بصحة فيكون للمنى ونكاح الكفار محكوم  
بصحة لأنهم لو ترافعوا اليانكحهم بصحة تأمل (قوله ولو طلق ثلاثاً ثم أسلموا) أي أو أسلموا ولم يتحلل  
في الكفر وما ذكرناه في الصورة الثانية ظاهر وان أوهم اطباقهم على التعبير هنا ثم أسلموا خلافه أمالوا  
غفلت في الكفر كفي في الحل اه شرح مر (قوله لا بمحلل) ولو في الكفر سواء اعتدوا وقوع  
الطلاق أو لا لانما تغير حكم الاسلام مر (قوله تكسر) والظاهر أن مثل الخبر المورأوه متقوما

(ان قفنه منه قبل اسلامه ثلاثين) لما لا انفصال الا بينهما وما انفصل حاله الكفر لا يتبع فيه لمهامه المثل ان كان المسمى مسلماً أسروه لأن الفساد على المسلم وفي نحو الخلل على الله تعالى لا تفرقهم حالة الكفر على نحو الخلل دون السور والحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وأمواله بل ويعلق بهما (٣٨٠) ما يخص به المسلم والكافر للمصوم (أو) قبضت قبل الاسلام (بعضها)

ح (قوله ان قبضته) أي الرشد أي أو قبضته على غير ما لو باجبار من قبضهم فان لم يقبضه أحد من ذكر ان قبضته منه يرجع الى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح حر (قوله لا يتبع) أي بالقض كان شرح الرض (قوله عبده) ومكاتبه وأمواله وان كانوا كفار بدليل الحاقهم بالذوق قبل الاسلام كانوا داخلين في المسلم شيخنا (قوله فانما قسط ماتي) والاعتبار في تقبض ذلك في صورة مثلي تكسر تعدد ظروفها واختلف قدرها أم لا بالكيل وفي صورة متقوم تكسر بن زادت احداها ما يصف يقضي زيادة قيمتها وتكثر برين بالقيمة عند من يراها نعم لو تعدد الجلس وكان مثلي كزق خر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء فينبغي اعتبار الكيل ولا ينافي ما قرره هانما في الوصية أن يولم يكن له الاكلا ب وأوصى ب من كلابه باعتباره للعدالة القيمة لان ذلك يحضن قريع فاغفر له لا يغفر في المعاولات شرح حر (قوله أي وان لم يقبض منه شيء قبل الاسلام) بان لم يقبضه أملاً أو قبضت بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامه أم لا أحدهما كان ص عليه الا ما شرح حر (قوله وعمل استحقيقا له الخ) محله أيضا في غير الموقوفة أمالو نكح موقوفة ثلاثين لها وان بعد الاسلام زى أي لا مهر لها لانهما استحق وطأ بلا مهر ولا ينافيه ماتي الصادق أنه لو نكح ذي ذمة نفق بينا ورافعا إلى أحكامها بالمهر لان ما هنا في الحر وبين وفيها إذا اعتدوا أن لا مهر بها بخلافه فيما حر (قوله فبالو كانت سرية) أي الزوج سلم أوسر في كاهو ظاهر وهو ظاهر ان كان مهر المثل أو المسمى منها أمالو كان في الذمة فهل يأتي ذلك فيه أيضا بان يقصد عدم عرف ماتي ذمت وبرا بذلك أم لا انظر عن والظاهر أنه يأتي فيه أيضا بدليل قول الشارح والاسقط لان السقوط لا يكون الا على الممتنع شيخنا (قوله ولو ترفع اليها) مراده رفع الأسر اليها ولومن أحدهما قطع جاء له لأحدهما يطلب خصمه بدليل بقية الكلام شوري (قوله بلا خلاف) الاولى أن يقول للاجماع (قوله وهذا نسخ الخ) والاولى جعلها أي الثانية على المعاهدتين والاولى على التسمين كما قال بعضهم إذا بصار الى النسخ الا ان تنزل الجع والجمع ممكن ويقال عليها اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف ان الثانية في المعاهدتين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدتين وقد ذهب الشافعي الى المنع ويجاب بان النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدتين الذين وردت فيهم الآية ولو كانت الآية أصل القياس جعلت الآية الأخرى ناسخة لها من حيث المنع من محلة القياس فليتامل اه عميرة وزي لانهم قالوا الذين على المعاهدتين لعدم وجوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وأن احكم بينهم فلما نزل كان ناسخا لهذا القياس وعبارة شرح حر أو عمل الآية الاولى على أهل الذمة والثانية على المعاهدتين اذ لا يجب الحكم بينهم على الذهب لعدم التزامهم أحكامنا ولم نلقم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من النسخ (قوله لانهم لا يستقنون تحريمه) ولاننا نقرهم على شربه حيث لم يتجاءروا به ولانه سهل من الزنا لأن الخمر أكلت وان أشكرت ابتداء ملتنا ذلك لم يحل في مله قط قال حج فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم نزلنا حكمهم بهاملا قلت ذلك انما هو بالنظر لمقامهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لأحكام الدنيا على أن أوسر وذوي وصعاده وهو (أي معاهده وذوي وجب) علينا (الحكم)

التحقيق بينهم بلا خلاف في غير الاولى ولا خيرة وأما فيها فقله تعالى وأن احكم بينهم ما أنزل الله وهذا ناسخ لقوله فان جازوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ثم انتم لو ترفعوا الباقى شرب خمر لم تحدهم وان رضوا بمحكم لانهم لا يستقنون تحريمه ب قاله الرازي فباب حد الزنا ولا يشترط ان من زنا يذني



(وتقرهم) أى الكفار فيما  
 ترافعوا فيه البنا (على ما  
 تقرهم) عليه (لأسموا  
 ونطلم لا تقرهم) عليه لو  
 أسموا فلو ترافعوا البنا  
 نكاح بلائى وشهود أوفى  
 عدتهى بنقضه عند الترافع  
 أفرز نام بخلاف ما إذا كانت  
 باقية بخلاف نكاح محرم  
 (أصل) فى حكم من زاد  
 على العدد الشرعى من  
 زوجات الكافر بعد اسلامه  
 لو (أسم) كافر (على أكثر  
 من مباح له) كان أسلم حر  
 على أكثر من أربع حرائر  
 أو غيره على أكثر من ثنتين  
 (أسلمن معه) قبل الدخول  
 أو بعده (أو) أسلمن بعد  
 اسلامه (فى عدة) وهى من  
 حين اسلامه أو أسلم بعد  
 اسلامهن فيها (أو كن  
 كتابيات لزمه) حاله كونه  
 (أهلا) للاختيار ولو سكران  
 (اختيار مباحه) واندفع  
 نكاح (من زاد) منهن عليه  
 والاصل فى ذلك أن غيلان  
 أسلم ومعه عشرين نسوة قتال  
 انتهى **عليه** له أسلم أربعا  
 وطارق سائر من صحبه ابن  
 حبان والحاكم وسواء  
 أنسكحن معاً أم ربنا وله  
 أسماك الاختيرات اذا  
 نكحن مرثبا

التحقيق عندى أنهم ليسوا مكفبين الا بالفروع المجمع عليها دون المختلف فيها اذ لا عقاب فيها الا على  
 معتقد التحريم اه حل فان قلت بشكل على التحيل بعدم اعتقاد محريمهم حدا لحنى شرب مالا  
 بكر من الدين اذ لا رفع لما حكمنا فى قلت بغير بيان من عقيدة الحنفى ان العبرة بمذهب الحاكم للترافع  
 البمع الزامه فوادع الادلة الشاهدة بنقضه بأنه فيه ولا كذلك هم اه تحفة (قوله) تقرهم (الح) خم  
 بهذا مع تقدم كثير من صوره كذوله فيقرن على نكاحه بلا وشهود الخ لانه ضابط صحيح يجمعها  
 وبغيره اه  
 (فصل فى حكم من زاد على العدد الشرعى) أى وما يذكره من قوله أو أسلم على أم وبنتها أو على  
 أنه الخ والأولى أن يقول فى حكم من زادت زوجه وفى حكم من زامن الزوجات لانه ذكر حكم كل  
 منهما وقد يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لانتفهن أولهن من فى عصمت حل وحكم ذلك أنه يلزمه  
 اختيار مباحه ويندفع نكاح الزائد وقوله من زوجات الكافر بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق  
 بقوله حكم (قوله) أو أسلم (الح) ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح أسموا معا  
 أمر قيا ثم ان ترتب النكاحان فى الاول وكذا لو أسلمادونها أو الاول وحده وهى كتابية شرح اه  
 فان مات الاول ثم أسلمت مع الثاني أقرت معه ان اعتقدوا صحته وان وقع ما لم يقرع واحدهما مطلقا  
 اه حج وخط وانما لم يكن لها الاختيار كالرجل لانها لا تملك ابتداء نكاحاً أكثر من رجل بخلافه  
 (قوله) من مباحه) هلا قال كلاً فى مباحه لافادته الاختصار ويمكن أنه صرح هنا ببيان أن  
 الاضافة بعد على معنى ذلك الحرف لاعنى فى أو من ولم يصرح به فيها بأنى للاختصار ولعله من  
 هنا وقع ما بعده عن الاضافة لعمل المناف اليفيه ولم يقطعها لعدم تقدم منافع قبله يعين المناف  
 البه فيها تأمل شوبرى (قوله) بعد اسلامهن فيها) أى العدة وهى من حين اسلامهن حل (قوله)  
 انه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الاشهاد ع ش ويكفى الاختيار الثمى بان يختار الفسخ فيأزاد  
 على مباحه والحاصل كما بآنى أنه اذا أتى بصيغة أسماك لم يحتج لصيغة فراق للفارقات كابدل عليه  
 فوله واندفع نكاح من زاد وان أتى بصيغة فراق لم يحتج لصيغة أسماك فى المسمكات (قوله) واندفع  
 نكاح من زاد) أى من حين الاسلام أن أسموا معا والافن اسلام السابق من الزوج أو لاندفع فتجب  
 العادة من حيث أنه أى الاسلام السبب فى الفرقة لامن الاختيار وفرقتن فرقة فسخ لافرقه طلاق  
 شرح اه (قوله) أن غيلان) ولعله انما خص على غيلان مع أنه من جملة أسلم كل منهم على عشر  
 نسوة كما قاله ابن الجوزى لصحة الحديث فى شأن غيلان دون غيره تقر برمدابى وقال البرماوى لانه  
 الذى وقع منه الخطاب مع النبى **عليه** (قوله) أسلم أربعا) أى اختارها الاذمى ان أسلم  
 للزوج وبفارق للاذمة واعتمده اه واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض  
 مشايخنا وجوب أحدهما اذ بوجوده ينعين الآخر وفى جميع ذلك نظر اذا معنى ليعين لفظ أحدهما  
 مبنا أو مبها واباحة الآخر كذلك فالواجب أن الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود فى ضمن أيها  
 وهو هو يتميز بها عن غيره والجمع بينهما تاً كيد برماوى ومثله قل على الجلال وانظر ما للفرق بين  
 ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لان يتميز مباحه يحصل بأحدهما فالق أن الواجب واحد  
 لا يعين لانه يلزم من أحدهما الآخر كما بدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه واندفع من زاده قول  
 الخارج فيها بآنى ولو اختار الفسخ فيأزاد على المباح تعين المباح للنكاح وان لم يأت فيه بصيغة اختيار  
 وقوله بأمر صريح فى أنه لا يجوز اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام فى أو بع  
 بل بوزى على حج ع ش على اه (قوله) اذا نكحن مرثبا) هلا قال فى الثانية مع أنه انحصر ولعل

واذ انما يسهون فله اختيارا بينات و برئ منهم وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعبيري بمذاكر شامل لتبرأ من كذا بغير خلاف  
عبارته يخرج من بادي أفلا غيرة (٣٨٢)  
كان أسلم يما فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل أهلية بل لا يصح منهما ذلك

وجه العدول عنه توهم أن المراد الثانية في المتن وهي قوله أوفى عذبة فأنزل (قوله) واذا مات يسهون أي  
بعد اسلامه أمالومات قبل اسلامه فهو بمنزلة انتفاء عذبتهم قبل اسلامه فيختار من الباقيات أثر بما سأل  
(قوله) اختيار الميتات) فلا ضمر وقد قيل أظهر للإصحاح (قوله) ذلك أي التعيم الذي ذكرناه لترك  
الاستفصال أي والقاعدة أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة الصوم في القتال ومعها معارضة  
قاعدة أخرى وهي وقائع الأحوال اذا نظر في اليها الاحتمال كسأها ثوب الأجال وسقط بها الاستدلال  
وخست الأولى بالأقوال والثانية بالأفعال حل ومثال الثانية لمس عائشة لرجل النبي ﷺ وهو  
يسلم مع استمراره فيها التي استدله أبو حنيفة على عدم النقص بمس الأجنبية فانه يحتمل أن يكون  
لها محائل فلا يستدل به (قوله) شامل لغير الحر) فظاهر بل عليه أن يختار أو يعاول لغيره بل عليه أن يختار  
الثنتين وظاهر كلامه ولوسفيها ونحوه من كل من يسكن للحاجة فيجب عليه أن يختار أو يعاول واحدة  
كأن يقررده شيئا زى أي لانه يقتصر في أنسكة الكفار وفي الدوام لا يفتقر في أنسكة المسلمين  
أصالة وفي الابتداء حقيقة حل و يفتقر في ماله أن كن ألفا لانهم مجبوسات عنه مـر (قوله)  
فلا يقوم مقامه في ذلك غيره حل و يفتقر في ماله أن كن ألفا لانهم مجبوسات عنه مـر (قوله)  
أو بعد اسلامه في عذبة) فيه قصور وعبرة مـر أو أسلم بعده أو قبله بعد الدخول في العذبة فهي شامة  
القلبية وقد كررها الشارح فيها بعد في قوله وكذا الواسم المباح الخ فانظر لمفسها عن المتن وهلا دخلها  
فيه تأمل (قوله) ولم يكن تحت كنيانية) لم يذكر محترمه والظاهر أن يقال محترمه على عباس ماتقدم  
انه ان كان تحت كنيانية لم يتعين المباح بل يختار أو يختار بضعه ويكمل العدد الشرعي بالكنيانية (قوله)  
وان أسلم) أي من زاد بعد العدة فانه لا عبرة بسلامه وهذا التعيم يناسب الصورة الثانية وكان عليه  
أن يذكر تعيما يناسب الصورة الأولى بأن يقول وان أسلم أي من زاد بعد الزوج في الأولى وبعد العدة  
في الثانية ليطبق التعليق الذي ذكره بقوله تأخر اسلامه الخ تأمل (قوله) فلا يتعين أن أسلم من زاد  
الخ) فيه أن الفرض أن الذي أسلم هو المباح فقط كقواعد الشارح بذلك فذكره للتفصيل المذكور في  
المفهوم خلاف فرض المسئلة تأمل (قوله) والاعتين أي المباح (قوله) وكذا الواسم المباح) أي فان  
المباح يتعين (قوله) في العدة) وهي من حين اسلام المباح اه حل (قوله) واسألت) أي معه أوفى  
العدة كاسم (قوله) فان دخل بها) أوشك في عين المدخول بها شرح مـر وقوله أو بالأم ولها مهر  
الثلث ان كان المسمى فاسدا والا فاللسمى مـر (قوله) حرمتا أبدا) وقلنا بفساد انكسحتهم لأن  
وطه كل شبهة يحرم الأخرى ولكل المسمى ان صح والا فغير المثل شرح مـر وبه يعلم ماني قول  
الشارح بناء على هذا أنسكتهم وأجيب بان قوله بناء راجع للتحريم بالعدل مطلقا وقول مـر ولكل  
المسمى الخ أي ان دخل بها كافر ضه وان دخل بالأم وجب للثب نصف ما ذكر (قوله) بان لم يدخل  
بواحدة منهما) وتستحق الأم نصف المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل وقوله أو دخل بالثب  
والأم نصف المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل مـر قال خـل ومثله أي عدم الدخول  
بواحدة منهما ما لو شك هل دخل باحدهما أو لا ولو علم أنه دخل باحدهما وشك في غيرها حرمتا وطل  
نكاحهما أي والا حياط أن يعطى كل واحدة نصف المهر وبوقت النصف حتى يقين الحال مـر  
(قوله) ودون البت) فانها تعين ولا يفسخ نكاحها حل (قوله) على مامر) أي من جهة أنسكتهم

حل

على نكاحها فان تخلف عن اسلامه أو هو عن اسلامه فما ذكر أول محل له اندفعت (أو)  
أسلم مـر على (الما أسلم كاسم) أي مع قبل دخوله أو بعدها وأسلم بعد اسلامه في

(أو أسلم) منهن (معه قبل  
دخول أو) بعد اسلامه (في  
عدة مباح) فقط ولم يكن  
تحت كنيانية (يعين) النكاح  
والدفع نكاح من زاد أو ان  
أسلم بعد العدة تأخر اسلامه  
عن اسلام الزوج قبل الدخول  
مع بعد الدخول فلا يتعين  
أن أسلم من زاد أو بضعه في  
العدة أو كان كنيانية والا  
يتعين وكذا الواسم المباح ثم  
أسلم الزوج في العدة (أو)  
أسلم (على أم أو بنتها) حل  
كونها (كنايتين أو غير  
كنايتين و أسألت) فان  
دخل بها أو بالأم فقط  
(حرمتا أبدا) البت  
بالدخول على الأم والأم  
بالعقد على البنت بناء على  
محتمل أنسكتهم (والا) بأن لم  
يدخل بواحدة منهما ودخل  
بالبت فقط (فالأم) دون  
البت يحرم بعدا بالقد على  
البت بناء على مامر (أو)  
أسلم على (أمة أسألت) معه  
قبل الدخول أو بعده أو  
أسألت بعد اسلامه (في عدة)  
أو أسلم بعد اسلامها فيها  
(أقر) النكاح (ان حلت  
له حيث) أي حين اجتماع  
الاسلامين كان كان عبدا  
أو مصرا خاف العنت لانه  
اذل له نكاح الأمة  
على نكاحها فان تخلف عن  
اسلامه أو هو عن اسلامه فما ذكر أول محل له اندفعت (أو)  
أسلم مـر على (الما أسلم كاسم) أي مع قبل دخوله أو بعدها وأسلم بعد اسلامه في

عدة أو أسلم بعد اسلامهن فيها (اختار) منهن (أمة) ان (حلت حين اجتماع اسلامهما) لانه اذا حل له نكاح الامه حل له اختيارها فان لم  
 يحل له حينئذ اندفعت فلأولس على ثلاث ايام فاسلمت واحدة وهي تحمل ثم الثانية وهي لا تحمل ثم الثالثة وهي تحمل اندفعت الثانية  
 ويخير بين الاولى والثالثة فغيري بما ذكر اولي من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وظاهر أنه لم يوجد الحل الا في واحدة تعينت  
 بانغير الحرة له اختيار اثنين (أو) أسلمت على (حرة) تصلح للتمتع وإيماء (٣٨٣) أسلمت أي الحرة والاماء (كاسم)  
 أي مع قبل دخول أو بعده

حل (قوله حين اجتماع اسلامهما) ولا يقبح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيها يظهر  
 برسلي سم (قوله وهي تحمل) بان كان مصراعين صادق حرة وقوله وهي لا تحمل لبان كان مصرايه  
 (قوله اولي من قوله عند اجتماع الخ) لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لانها حال اسلام الثالثة تحل له  
 تأمل حل أي فيصدق أن الثانية تحل له عند اجتماع اسلامهن واسلامه لان الفرض انه حال اسلام  
 الثالثة كان مصراها (قوله وظهر الخ) تقييد لقوله اختار منهن أمة (قوله تصلح للتمتع) هذا  
 بخلاف ما سمر من أن الامه لا تقارن الحرة وإن لم تصاح للتمتع وتزويجها الاسلام منزلة ابتداء النكاح  
 يقتضي أن يكون الحكم هنا كذلك لأن يقال انه لا يلزم أن يعطى حكم الابتداء من كل وجه فيلتأمل  
 شورى (قوله تعينت) أي ما لم يعتقن أخذنا من قوله بعد ولوأست وعقن الخ (قوله حتى انقضت  
 عدتها) أما لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقت  
 فيجده بعد انقضاء عدتها شرح حر (قوله وعقن) أي الاماء ثم أسلمت ولا يختص الحكم بمأذكرة  
 السلف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لها والغيرها أن يطرأ العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام  
 الزوج فيصدق ذلك بما إذا أسلمت عتقن ثم أسلمت أو عتقن ثم أسلمت ثم أسلمت ثم أسلمت ثم أسلمت  
 زي (قوله بشرطه) أي شرط حالها له (قوله أي الفاطمة) ولو ضمنا أو لزوما فن الضمى لفظ الطلاق  
 ومن الزوم فسخ ما زاد على المباح حل (قوله وكررت اشارة) فيه أن غاية ما يستفاد من تكرير  
 الكفاية ان الثاني غير الاول حل (قوله ولو اختار الفسخ صريحا) كفسخت ورفعت وأزات وأكتابة  
 كسرت وأبعدت حل (قوله تعين المباح) أي فهو اختيار لزوي (قوله كطلاق) أي فانه من  
 أفعال الاختيار فهو معطوف أي مع حذف حرف العطف على كاخترتك وهل هو صريح في الاختيار  
 أو كناية فيه أو صريح صريحه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار الا ضمنا حل  
 وبارة حل قبل ان أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك اذ فسخت نكاحك  
 بنية الطلاق اختيار لنكاح وإن أراد الاعم ورد عليه أن الفرقان من صرائح الطلاق وهو هنا فسخ  
 وبجواب اختيار الثاني ولا يرد الفرقان لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ أولى منه بالطلاق لانه المتبادر  
 من قولهم قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق اه حج (قوله فانه اختيار للطلقة) أي ضمنا كانه  
 قال اخترتك لنكاح وطلقتك حل (قوله لا فرق) انظر هذا العطف فانه لا يحسن أن يكون معطوفا  
 على طلاق فانه من أفعاله فهو هنا كناية في الطلاق وإن كان صريحا في الزوجة المحقة لانها لم تنزل  
 الزوجة احتمل غير معنى الطلاق حل وبجواب بان لا يعني غير صفة الطلاق (قوله لانه اختيار  
 للفسخ) ويكون اختيار للنكاح في غير المقارنات فان قلت ما الفرق بين الفرقان والطلاق من حيث  
 ان الاول اختيار للفسخ والثاني اختيار للطلقة مع اشتراكهما في حل عصمة الزوجة قلت الفرق أن  
 الفرق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ فلا بد لدلالته على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق

بين الصريح والكناية ولواختار الفسخ فجاز ادعى المباح تعين المباح للنكاح وإن لم يأت به بصيغة اختيار (كطلاق) صريحا وكناية  
 ولو سلمت فانه اختيار للطلقة لانه لما يحتاج به إلى تسوية فاذا طلق الحرار بما انقطع نكاحهن بالطلاق اندفعت الباقيات بالنسح (لا فرق  
 بين نسلط ان الاماء اختيار للفسخ فلا يكون اختيار للنكاح (و) لا (وطه) لان الاختيار اما كابتداء النكاح وكاستدائه وكل منهما لا يحصل  
 الا بالزود كزهدين من زباني (و) لا (ظواهر و) لا (ب) فليس باختيار

فالمراقب حق من أسأل على أكثر من العدد الشرعي صريح في الفسخ وحق غيره صريح في الطلاق  
 شرح مر وقوله فلا يكون اختيار النكاح فيه أن الفسخ لما زاد بلمره الاختيار للنكاح في الباقي  
 الآن يفرق بينه وبين الطلاق لأن الطلاق يتضمن اختيار المحاطة له بالنكاح والفسخ إنما يلزمه الاختيار  
 للباقي لأنه متضمن له حل **(قوله)** لأن الظهار محرم فيه أنه محرم للجلال ولا يكون حينئذ إلا في  
 الزوج وقوله من الوطء أي الحلال حل **(قوله)** ولكل منهما أي التحريم والامتناع وعبارته مر  
 صريح في كون التمييز رجس للظهار والإبلاوة وصفا لأن كلا من الظهار والإبلاوة عليه فتنى كونها  
 أثيق بالاجنية أن المقصود منها التبايع عن الوطء وهو فيها أثيق اه شيخنا **(قوله)** أثيق منه  
 بالنكوة الذي أثيق بالاجنية إنما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا يحرم الحلال ولا الامتناع  
 من الحلال تأمل فلو اختار المولى منها أو المظاهر منها للنكاح حسب مدة الإبلاوة والظهار من الاختيار  
 فيصير في الظهار علة بحيث لم يفارقها بعد الاختيار حالا حل وم وقول المجتبي إنما هو مطلق  
 التحريم أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله ومطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الإبلاوة يعني وهذا ليس  
 مرادا هنا بل المقصود التحريم والامتناع الناشئان عما ذكر من الظهار والإبلاوة لا أن يقال المراد  
 التحريم والامتناع المحرمان عمدا كعبارة مر السابقة لا رد عليها ذلك **(قوله)** ولا يفسخ أي  
 ما يلزم به الطلاق بدليل وقوله فان نوى بالفسخ الخ وذكر الفسخ مع الاختيار لأن المراد الفسخ في  
 غير المختار اه شيخنا **(قوله)** لأنه مأمور بالتعيين انظر المراد بالتعيين مع أن الاختيار  
 على التراضي فان قيل المراد التعيين حالا قلنا يتناقى كونه على التراضي فان قيل المراد التعيين التام  
 كما في مر قلنا بتأنيده قوله فيما بعد وله حصر اختياره في أكثر من مباح فهذا تعيين غير تام  
 فكيف يكون مأمورا بالتعيين التام وبدل أيضا على أنه على التراضي ثم رأيت حل يؤخذ منه  
 أن المراد بالتعيين حالا وعبارته قوله وله حصر اختيار الخ هذا يدل على أن الاختيار لا يجب فورا  
 إلا أن يقال هو واجب فورا لأنه ينتقل له أن يحصر الاختيار في أكثر وجبتدع يقال بالتعيين  
 فورا وينتقل له إذا طلب الإمهال أن يمهل ثلاثة أيام حر اه أي فالتعيين غير الاختيار **(قوله)** لأنه  
 حينئذ مطلق أي ويحصل به الاختيار فهو كتابة طلاق وفيه أن هذا صريح في بانه أي في الزوجة المحقة  
 إذا كان بجائيب ووجد نفاذا في موضعه فكيف يكون كتابة في غيره وأجيب بأنه مستثنى من  
 القاعدة رعاية لغرض من رغب في الإسلام ووجهه شيخنا بأنه لما لم تلزم الزوجة احتل معنى الطلاق  
 حل **(قوله)** في أكثر من مباح كان يقول اختارت أربعة في هذه السنة أو في هذه الخ شيخنا  
 وعبارته التهاج ولو حصر الاختيار في شخص أو أكثر اندفع من زاد وعليه تعيين المباح منهن لأن  
 بالإسلام يزول نكاح من زاد فالاختيار تعيين لا مرس سابق لانشاء ازالة ومن ثم كانت العدة من  
 اسلامها ان أسلم أو من اسلام السابق منهما ان أسلم امرئيا حل أي فالتعيين بالتعيين إشارة  
 لما ذكر من أنه بمجرد الإسلام يزول نكاح من زاد وقول المصنف وعليه تعيين رابع لقوله وصبر  
 اختيار في أكثر من مباح كاندل عليه عبارة شرح مر ونهاه عليه التعيين التام وقوله وعليه مؤنة  
 رابع له أيضا وإن كان يصح أن يرجع لأصل المسئلة أيضا وعبارته شرح مر ونفتن أي الخ  
 وكذا من أسلم عليهن إذا لم يغير منهن شيئا **(قوله)** فان تركه أي امتنع مصلأ أو بعد اختياره الخ  
 من مباح فان استعمل أمهول ثلاثة أيام لانهمة التزوي شرعا **(قوله)** حبس ولا يتوقف على طلب  
 خلافا للحنابلة ومن تبعه ولا يتوب إلخ كمن امتنع لأنه اختار شهره أو به فارق تعلقه على المولى الآتي  
 وقوله يضرب فاذا برئ من الضرب الأول كرموه كذا إلى أن يختار اه مولى **(قوله)** عز ر أي

لأن الظهار محرم والابلاوة  
 حلف على الامتناع من الوطء  
 وكل منهما بالاجنية أثيق منه  
 بالنكوة (والإبلاوة اختيار  
 و) لا (فسخ) كقوله ان  
 دخلت الدار فقد اختارت  
 نكاحك أو فسخت نكاحك  
 لأنه مأمور بالتعيين والمعلق  
 من ذلك ليس بتعيين بخلاف  
 تعليق الطلاق وإن كان  
 اختيارا كما مر لأن الاختيار  
 به ضمني والضمني يقتصر  
 فيه ما لا يقتصر في المقتل  
 فان نوى بالفسخ الطلاق  
 صح تعلقه به لأنه حينئذ  
 مطلق الطلاق صح تعلقه  
 كاسم (وله) أي الزوج حرا  
 كان أو غيره (حصر اختيار  
 في أكثر من مباح) له إذ  
 يخفى به الإيهام ويندفع  
 نكاح من زاد وتعيير بذلك  
 أعين من قوله في خمس (وعليه  
 تعيين) المباح منهن (و)  
 عليه (مؤنة) للوقوفات (حتى  
 يختار) منهن مباحة لهن  
 بحجومات بسبب النكاح  
 وتعيير بالمؤنة أعم من  
 تعييره بالنفقة (فان تركه)  
 أي الاختيار أو التعيين  
 (حبس) إلى أن يأتي به  
 (فان أمر عز ر) يضرب  
 أو غيره بما مره الأمام وهذا  
 من زيادي (فان مات  
 قبله) أي قبل الاتيان به  
 (استعت حمل بوض)  
 وإن كانت ذات أقرار

(وغيرها باربعشعشر) احتياطاً (الاموطاة ذات أفراء فيلأكثر منها) أي من أربعة أشهر وعشرون الأقراء لان كلا  
 مني محتمل أن تكون زوجة بان يختار ويمتد عدة الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تمتد عدة الوفاة فاحتيط بمجاز كرفان  
 مضت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أمتها وابتدؤها من الموت وان مضت الاربعة أشهر والعشر قبل تمام الأقراء  
 اثنتي عشرة ارباعاً من اسلامها ان اسلامها والا فمن اسلام (٣٨٥) السابق منها قولي وغيره شامل  
 لثلاث أشهر وثلاث أفراء

زيادة على الحبس لان الحبس تعزير كافي حر (قوله وعشر) ذكر العشر تغليبا للبالى كافي الآية  
 وغلت بالبالى لسبقها على الايام حر (قوله ومن الأقراء) أي ومن الباقي من الأقراء ان كان بقي منها  
 شيء لان ابتداء الأقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذي ابتداء الأشهر منه فان لم يبق من الأقراء  
 شيء كان حاضت ثلاث حضات بعد الاسلام قبل الموت فانها امتد عدة الوفاة قطعاً كما يؤخذ من حر  
 (قوله ارب زوجات) للراد بالارب الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع أو ثمن الخ وعبرة المنهاج  
 وبوقف حبس زوجات الخ (قوله صلح) أي إلى صلح بان تقول لكل منهن صاحبها انتهى الزوجة  
 يكون الصلح على اقرار كذا قال الصمري والراجح عدم جوب ذلك وهذا من الاماكن التي يجوز  
 فيها الصلح على الانكار حل ومنها ما يطلق احدى امرأتي وما قبل البيان ومالوا على اننا  
 ودية يدرج على وقال لا عرف لأيكما وأقام كل بينة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدي به لانه  
 بيع وشروطه تحقق المالك حل وقوله صلح أي اتفاق وتسميته صلحاً مجازية والافقدهم في الصلح  
 بأربعة أنواع وهذا ليس منها لا يقال انهم قسم المعاملات والذين لا يقولون في هذه المسألة لاسماء  
 بين ولادين لاحداهن على الاخرى اذا علمت هذا علمت أن قول بعضهم لا يشترط تقسم الاقرار  
 ويكون ههنا في الموضع التي يصح فيها الصلح من غير اقرار في تساهل للمعاملات (قوله من عددن)  
 أي الوجود لا العدد الذي هو الذي هو أرع فان كن ثمانية فلها الثمن حر أي الاربع لانها ليست  
 زوجة محقة حل (قوله يدفع الوبن ربع الموقوف) وما بقي يوقف إلى صلح الحسبة مع الباقيات وكذا  
 قال في بعده (قوله ولا يقطع به تمام حقهن) بل يسلطن مع الباقيات اللاتي لم يأخذن في بقية  
 الموقوف بنسبها أو قنات

(فصل في حكم مؤنة الزوجة) (قوله أسلمها الخ) حاصله أن الصور منطوقاً ومنهوما ثمانية أو بعة  
 أشهر فيها المؤنة وهي صور المنطوق وأربعة لا تستمر فيها وهي صور المفهوم (قوله بخلاف مالو أسلم  
 فلها) ولا مؤنة لها مدة التخلف وبنى استثناء ما اذا كان التخلف لعذر من صغر ونحوه يكون اه  
 بر عش وشرح الروض بخلاف مالو أسلم فلها وان كان تخلفها لصغر أو جنون أو غما ثم زال  
 الباع وأساس في العدو مثله حج ووجهه بان استخلف كالشوز والنشوز يجعل من المكلف وغيرها  
 لانه لا يوقف على الإنم كسابق في بابها ولوادى الزوج اسلامه قبلها لم يقبل لانه يد اسقاط المؤنة  
 اوجبة عليه ولوادى الزوج تأخر اسلامها وهي تقدمه صدق لان الاصل استمرار كفرها وبراءة ذمته  
 من زوجها حل ولوارثت فغاب ثم أسلمت وهو غاب استحققت من حين اسلامها وفارقت النشوز  
 بالنسبة للنفقة بالردة زال بالاسلام وسقطها بالنشوز للعدم من الاستمتاع والخروج عن قبضته  
 وذلك لا يزيله المبيع كما ذكره البغوي في تهذيبه اه شرح حر

(٤٩ - (بجبري) - ثالث) زوجتين أو سبع فتلازم بأموالهن قسمتها ما خدته التصرف فيه ولا يقطع به تمام حقهن  
 (اصل) في حكم مؤنة الزوجة ان أسلمت أو ارثت مع زوجها وتخلف أحدهما عن الآخر (أسلمها) قبل دخول أو بعده  
 (أر) أسلمت (هي) بعد دخول قبله أو دونه استمرت المؤنة لاستمرار النكاح في الأولين ولاتيان الزوجة في الثالث بالواجب  
 عليها فلا تسقط بمؤنتها وان حدث منها مانع الفتح كالوفات الواجب عليها من ملاءة أو صوم بخلاف مالو أسلم قبلها أو دونه وكانت غير  
 كائنة لنشوزها بالتخلف (كان أرثتودونها) فان مؤنتها مستمرة لانها لم تحدث شيئاً وهو الذي أحدث الردة بخلاف

## (باب اختيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق)

وأساب اختيار حنة الأول عيب النكاح الثاني خلف الشرط الثالث إصاؤه بالنفقة الرابع عتقها تحت عبد الخامس خلف الظن وصورته مالوته حرا بان عبد لوهي حرة على المعتد الآتي شيخنا (قوله ومايد كرمها) أي مع كل منها فايد كرم الأول قوله فإن فسح قبل وطءه ومايد كرم الثاني قوله وحرم وطء أمة فرعه ومايد كرم الثالث قوله لايضمن سيد بأن في نكاح عبده مهران الخ وقوله بضالو ثقت لامة تنسها الخ (قوله بما وجد بالآخر) هذا يفيد أنه لو علم أحدهما ما قبل لاختيار له برأى من السلامة المذكورة في قوله الآتي يجنون وجذام وبرص وكذا بقية العيوب وهو كذلك إلا العنة فلها الخيار وإن علمت بهائم نكحت وفيه أن العنة أمانة تحقق به بالعقد فكيف يتصور ردم عليها على العقد أو مقارنتها له وأجيب بتصور ذلك بأن تزوجها أو بعن عنها ثم يطلقها بربدان بجدة نكاحها فإن الأصل استمرارها حل وعياره زى وبشكل تصور رفضها بالعبس المقارن بأنها علمت به فلا خيار والابطال للنكاح لانتهاء الكفاءة وأجاب ابن الرقعة بأن صورته أن تأذن في معين أو من غير كفه ويزوجها الولي ثم يبناء على أنه سليم فإن المذهب يهتكم النكاح كما صرح به الأمام وبثب الخيار وقوله أو من غير كفه مشكل فإن الفرض أنها أدت في غير كفه وهو عال لغير الكف باستتار العيب وهذا يضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تنخير وبجواب ابن الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب لحمل الأذن في التزويج من غير الكف على ما إذا كان الحمل الموت للكفاءة فدانة النسب ونحوها حل على الغالب سم على ابن حجر (قوله بما ذكره) بدل من قوله بما وجد (قوله يجنون) ومثله الصرع والخبل وكذا الأغصاء الميؤس من إفاقته حر (قوله ولو منقطعاً) نعم إن قل جدا كيوم في سنة فلا خيار به برأى يقول ابن حجر إن قل بحول على غيما ذكر كآلة عرش على حر (قوله ومستحكم جذام وبرص) من إضاقة الصفوة للوصف أي جذام وبرص مستحكمين واشتراط الاستحكام فيهما ضعيف والعمد أنه لا يشترط فيهما استحكام بل يكفي حكم أهل الخبرة بأنه جذام أو برص كافي حر وزى وقال الشوري قوله ومستحكم بكسر الكاف بمعنى حكيم يقال أحكم واستحك أي صار حكما قال الحلبي استعمل بمعنى أفضل لأنها لما بلغا مبلغا لا يقبل العلاج أو يمسر لهما معلما فصح وصفهما بأنهما مستحكان أي مثبان (قوله وهو) أي الجذام المستحكم حل وقوله وينتار عطف مافر لأنه قد يتقطع ولا ينفلج فالاستحكام في الجذام بأن يتقطع وينتار وفي البرص بأن يصل إلى العظم بحيث إذا فرك فركا شديدا لا يحمر ولا يفسد الجنون إلى الجنابة والبطش لم يشترط استحكامه كآلة المارودي أي دواء (قوله وبرص) وإن قل سر (قوله يتعنر الخيار لها) منها ما أومن ولها ونقل شيخنا أن لولها أن يختار واستشكل بأن الولي إنما يتخير بالمقارن ومع المقارن لا يصح النكاح لعدم الكفاءة لأنه لا زوج المجنونة لغير كفه حل وأجيب بأن يظن سلامة وتكون قد أدت قبل الجنون في معين فإن معيبا (قوله لانتهاء الاختيار) أي التخيير بينهما (قوله لولها) أي الخاص ولومن غير النسب كالسيد على المعتد ما العام فلا يثبت له أخذ من التعاليل شو برى ولم ينصوا على حكمه والظاهر أنه لا خيار له كما يؤخذ من قوله سابقا وله تزويج ابنه الصغير من لأكفاه لامعية ولأنه فتروجه المعية غير صحيح من أصله وأما الظاهر العيب عليها بعد العقد فيكون حادنا والولي لا يثبت بالخيار شيخنا (قوله وبثب خيار لولها) ولو كانت المرأة بالغت رشيدة كابدل عليه قوله وإن رعت انرضا غير حال آله عرش على حر وقال حل أي رعت بعد التقدم أو رعت قبل العقد

معاوان أسلت في العدة فلا يؤخذ على التزوج بها بالردة وتصري بالزونة أعم من تبيده بالنفقة (باب الخيار) في النكاح (والاعفاف ونكاح الرقيق) ومايد كرمها (بثب خيار لكل) من الزوجين بما وجد به الآخر وإن حدث بعد العقد والفتول بما ذكره بقول (يجنون) ولو منقطعاً وهو مرض يزيل الشعور القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء (ومستحكم جذام) وهو علة يحرم منها العوض ثم يسود ثم ينقطع وينتار (د) مستحكم (برص) وهو يبيض شديد مبع وذلك لقول كمال التبع (إن تمالأ) أي الزوجان في العيب لأن الإنسان يناف من غيره ما لا يعاف من نفسه نعم المجنون يتعنر الخيار لها لانتهاء الاختيار وذكر الاستحكام من زيادي (د) يثبت خيار (لولها) أي الزوجة (بكلها) أي من الثلاثة (إن قارن عقد) وإن رعت لأنه يصير بذلك بخلاف ما إذا حدث بعد العقد لأنه لا يصير به بخلاف الحب والعنة الآتين لذلك ولا تخصص الضرر بها

وهي غير مجبرة لا يثبت له الخيار سر **(قوله ولزوج الخ)** أي ولو كان مجبوا أو عن بائع المتعد خلافا  
لجاءه حل **(قوله وبقرتها الخ)** ولا يجبر على شئ الموضع فان فعلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس  
لاستيف ذلك قطعا إلا بان سيدنا شرح حر وقوله ولا يجبر على شئ أي حيث كانت العنة ولو سفيهة  
أما الصغيرة فتبين أن أولها بذلك حيث رأى فيه الصلحة ولا خطر أخذها بأي شيء قطع السلعة اه  
عش عليه **(قوله وبقرتها)** أعاد الباء دفع توهيم عدم الاكتفاء باحدهما فنقلنا بامكان اجتماعهما  
كلاهما بدوهما أو لا إشارة إلى امتناع الاجتماع بناء على عدم إمكانه تأمل شوبري **(قوله)** وقيل  
بلحم) وعليه فهو والرقم متساويان حل **(قوله)** ولها عبيد وبعت) أي ولو كانت رقما أو رقرا  
عش **(قوله)** وبعت) أعاد الباء لبيان قوله قبل ووطء في العنة فقط شوبري بالمعنى **(قوله)** عن  
الوطء في القبل) ولو عن امرأة دون أخرى أو عن البكر دون الثيب تخيرت لغوات التمتع ومفالته  
من تخير البكر بدلى عنه لا يجوز إزالة بكارتها بنحو أصبهه اذ لو جاز لم يكن يحجزه عن إزالتها مبتنا  
لخيار للقدرة على الوطء بعد إزالتها بذلك وهو متجه وكلامهم في الجنائيات كالصرح فيه ذكره في  
شرح الارشاد اه عش **(قوله)** أيضا وبعت) أي الا إذا تزوج المرأة بشرطه فلا تنصع دعواها  
أي العنة لزوم الدوران بها يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان  
النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا ينبغي أن هذا مبنى على أن النسبين لا يخاف  
العنت تقدم خلافه وشيخنا نقل هذا عن الجرجاني ولم ينبه على ذلك ونبه عليه ابن حجر حل - فعلى  
هذا أي على كون العنين بخاف العنت يصح نكاحه لامة ويصح دعواها عليه في العنة **(قوله)** وهو غير  
ميرجوني) بخلاف عنتها ما إذا لا قرار لها ولا نكاح فلا يصح تزويجها في حقها زى أي وهي  
لا يثبت الاقرار اه أو بنكوله مع حلها في الرد **(قوله)** على المكثري) يجامع أن كلاله لا تنفع **(قوله)**  
انما خبر الدار) أي تخريبا يمكن معه الانتفاع والاقتسخت **(قوله)** لأنه قابض لحقه هذا لا يظهر الا  
في اتلاف المبيع كاتقدم في قوله واتلاف شتر قبض **(قوله)** أما بعد الوطء) أي في ذلك النكاح وأما ووطء  
في نكاح سابق فلا يمنع خيارها حل **(قوله)** عرفت قمرته على الوطء ووصات الخ) ان فات هذا  
التعليق يأتي في المجهوب إذا كان الملب بعد الوطء لأنها حينئذ عرفت قدرته على الوطء ووصات إلى حقها  
تفتأ أنه لا يثبت لها الخيار في المجهوب الا إذا ج قبل الوطء مع أن لها الخيار مطلقا فالجواب ما أشار  
إليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أي العلة في العنين بخلاف المجهوب فلا ترجو زوال علته شيخنا **(قوله)**  
الستها) أي الأولى لها وهو تحصيلها وتقرير مهرها حل وكتب أيضا بناء على وجوب تحصيلها  
وتقرير مهرها إذا مال المستغنى أما الوطء فخفه فلا يجبر عليه شوبري وعبارة حر ووصلت إلى حقها  
من كثر بالمهر ووجود الاحسان مع رجاء زوالها ولا ينافي ما تقرروا قولهم الوطء حتى الزوج فله تركه  
أبدا لانه عليه ولا خيار له لانه محمول على بقاء نوقمها الوطء اكتفاء بداعية الزوج حتى يثبت منه ثبت  
لها الخيار لتضررها **(قوله)** ولا خيار لهم) أي في باقي الميوس **(قوله)** واستحاضة) ولو مع تحريم وإن حكم  
أهل الخبرة باستحاضتها خلافا للزركشي والأذهرى عش وتوطء عند الجماع وإزالها قبله وهين  
وغير مستحكم وأما للمرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع وقد أسس من زواله فهو من طرف العنة  
ويستد فصيل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده حل **(قوله)** وقروح سيالة) ومنها المرض للمسي  
طبارك والسمي بالحكة فلا خيار بذلك عش على حر ولو اختلفا في شئ حل وهو عيب كيباض  
طهره برص أو صدق المسكر وعلى المدعى البينة حل **(قوله)** على كلام ذكره الخ) وهو إيهان  
كل من عجب بنفسها كل أحد فله الخيار كأن لها الخيار إذا كان بحيث ينفى كل أحد من النساء كعنا

(ولزوج بقرتها وبقرتها)  
بفتح راء أو جمع من أسكنها  
ومها اسداد على الجماع منها  
في الاول بلحم وفي الثاني  
بعظم وقيل بلحم وذلك  
لفوت التمتع المقصود من  
النكاح (ولها عبيد) أي قطع  
ذكره أو بعضه بحيث لم  
يقب منه قدر حشفة ولو بفعلها  
أو بعد ووطء (وبعته) أي يحجزه  
عن الوطء في القبل وهو غير  
صبي ونحوه (قبل ووطء)  
لحصول الضرر بهما وقياسا  
فيها إذا جبت ذكره على  
المكثري إذا خرب الدار  
المكثرة بخلاف المشتري  
اذ عيب المبيع قبل القبض  
لانه قابض لحقه أما بعد  
الوطء فلا خيار لها في العنة  
لانه مع رجاء زوالها عرفت  
قدرته على الوطء ووصلت  
إلى حقها منه بخلاف الحب  
(ولا خيار لهم بغير ذلك)  
تكوينه واتحاضة واستحاضة  
وقروح سيالة وضييق منفذ  
على كلام ذكره فيه في شرح  
الهبذة وغيره لانها ليست  
في معنى ما ذكره من نقل  
الشيخان عن الماوردي

عبر وبالافضاء في كلام حج كشيخنا انه ليس شرط بل الشرط أي ثبوت الخيار أن يتعذر دخول ذك من يده كيدنها بخافة وضدها فزاد حج سواء أدى لافضاء أم لا فليحذر ذلك وليظنر ما معنى التعذر حل والافضاء رفع ما بين قلبها وبرها أو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول على الخلاف فيه ولاخير بمبالغة الزوج أي كبر آله إلا أن يجز عن المطاوعة كل النساء واعتبر حج أمثالها بخافة وضدها ومثله العلامة هر **(قوله ثبوتها إذا وجدها الخ)** ضعيف ولا تنفع لها مدة الاجارة ولا قسم كما أفاده هر **(قوله قبل الوط)** أي دخول الحنفية **(قوله فلامهر)** أي ولا شعبة حل **(قوله لا ارتفاع النكاح الخ)** عبارة هر لانها إن كانت فاسخة فظاهر أو هو فبعبه فكأنها الفاسخة **(قوله بعده)** وإن نزل البكارة لأنه لا يشترط في تقرر المهر زوال البكارة حل **(قوله لمفسى يجب)** ولا تنفع لها في العدة سواء كانت حائلا أو حاملا لا تقطاع أثر النكاح ولها استسكى لانها معتدة عن نكاح صحيح بمحض الجماع له خط س (قوله أو معه) انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحل كما الآن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوط على ما فيه من البعد تأمل شو برى والاولى أن يصور بما إذا لم يوجد كما لم يحكم فانه في هذه الحالة لا ينتقض الفسخ لرفع القاضي بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه الحالة كما في شرح هر **(قوله بين العقد والوط)** والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة وهما المثل في خمس وعلى كل من الثانية أما أن يكون الفسخ بعبه أو غيرها يزداد صورتان وهما التسخن معه بمحدث معه بعبه أو غيرها ووفقا للشارح والأبأن فسخ بعده أو معه بمقارن أو بمحدث بين العقد والوط أو بمحدث معه أو بالمراد مع الاختصار وكان يستغنى عن قوله بعده أو فسخ بعده يكون شاملا لصور **(قوله لانه تمتع بعبه)** هو قاصر على ما إذا كان العيب بها رشدي على هر فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام **(قوله)** ولان قضية الفسخ الخ هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحادث بعده الوط مع أنه تقدم أن فيه المسمى الآن يقال عارض هذا ما من تقرر المسمى بالوط قبل وجود مقتضى الفسخ والمقرر لا يرفع قوله ولان قضية الفسخ الخ أي مع عدم تقرر المسمى بالوط قبل وجود الدب الموجب للفسخ تأمل **(قوله)** بدل حقها وهو منفعة يضعها التي استوفاه **(قوله حكم المعينين)** أي الداخلين تحت قوله ولا **(قوله)** ولو انفسخ الخ ذكر هذا هنا استطراد الان الكلام في عيوب النكاح وكان الاولى تأخيرها بعبه وقوله بردة أي منه أو منها أو منهما وقوله بعده أو ما لو انفسخ بردة قبله فإن كانت منها وحدها فلا شيء لها وإن كانت منه أو منها وجب لها النصف كما يعلم أي يأتي في كتاب الصداق **(قوله ولا يرجع زوج على من غره)** يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهو أن رجلا عنده جلة من العسل فوفقت فيه سره فاستغنى مفتيا فأتاه بالنجاسة فأراقه هل ضمنه للفتى أو لا وهو لا ضمان على المفتى المذكور أخذنا ذكره ويعز رقنا ان نعم بذلك ع ش على هر **(قوله بفرمه)** أي مغرومه وقوله من مسمى بيان للمغرومه بعد اعلال القول المرجوح وقوله ومهر مثل أي على القول الرابع شيخنا وعبارته التو برى قوله من مسمى نفع يعلل لذلك له بناء على وجوب المسمى مطلقا وهو الرأى المرجوح فقل الشارح أنه مفرع على الصحيح فيعبه والوداب اسقاطها لماعتل أنه لا يجب الا للعيب الحادث بعده الوط ولا تغير اذ ذلك **(قوله من ولي وزوجة)** وعبارة غيره وعلم من كلامه أن الغرور في عيب النكاح إنما يتصور من الولي أو وكيله أو منها بأن سكت عن العيب وقد افطرت له أن الزوج عرفاً وعقدت بنفسها الخ شو برى فقول الشارح بأن سكت عن العيب الخ تصو ير لتغرير الزوجة لكن بواسطة الولي وقبل مثال لتغريرها

لتعبر

سكت عن العيب وكانت أظهرته أن الزوج عرفاً أو عقدت

ثبوتها فإذا وجدها مستأجرة العين وأقرها وتعيير عاذ كراؤل من اقتضاه على نسي الخيار بالخونة الواضحة أما الخونة للشك فلا يصح معها نكاح كاسر ولو علم العيب بعد زواله أو بعد الموت فلا خيار (فان فسخ) بعبه أو غيرها (قبل الوط فلامهر) لا ارتفاع النكاح الخالي عن الوط بالفسخ سواء قارن العيب للعقد أم حدث بعده أو فسخ (بعده بمحدث بعده فمفسى) يجب لفرقه بالوط (والا) بأن فسخ بعده أو معه بمقارن العقد أو حادث بين العقد والوط أو فسخ بعده بمحدث معه (فهر مثل) يجب لانه تمتع بعبه على خلاف ما منه من السلامة فكان العقد جرى بلا ممانعة ولان قضية الفسخ رجوع كل منهما الى عين حقه الاولى بدلان تلف تبرع الزوج الى عين حقه وهو المسمى والزوجة الى بدل حقها وهو مهر مثلها لقوات حقها بدخول ذك كحكم للمعين من يزايد (ولو انفسخ بردة بعده) أي بعد وطء بان لم يتبعها اسلام في العدة (فمفسى) لتفرقه بالوط (ولا يرجع زوج) بفرمه من مسمى ومهر مثل (عل من غره) من ولي وزوجة بأن



(رفع لقاض) لانه يجتهد فيه كالفسخ بالاعصار (وبتت عتته) أى الزوج (بإقراره) عند القاضى أو عند شاهدين وشهادته عنده (ويجوز ردت عليها) لا مكان اطلاقها عليها بالقرائن ولا يشترط ثبوتها بالبينة لانه لا اطلاع للشهود عليها (م) بعد ثبوتها (ضرب له قاض سنة) كما فعله عمر رضى الله عنه رواه الشافى وغيره وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجلاء قد يكون لعراض حوارة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف أو ببوسة فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت السنة ولم يأت عايناه تعجز خلقى حوا كان الزوج أو بعدا مما أو كافرا (بطلبها) أى الزوجة لان الحق لها فلا سكت لجهل أودعته فلا بأس بتبنيها ويكنى في طلبها قولها انى طالبة سقى على موجب الشرع وان جهلت الحكم على التفصيل (وبعددها) أى السنة (رفعه) أى القاضى (فان قال وطئت) فى السنة أو بعدها (وهى نيب) ولم تصدق (حاش) أنه وطئ

تفصيل الولى بعدم التثبت وقوله وأعدت بنفسها تصوير تغيرها بلا واسطة شيخنا وسكت الشارح عن تصوير تغير الولى لوضوحه (قوله رفع لقاض) أى واقامة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب والحكم بشرطه كالقاضى شرح مـ وشرطه أن يكون مجتهدا ولا قاضى ثم ولو قاضى ضرورة عـ ش على مـ وأفهم قوله رفع لقاض أنهم لو تراضوا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح في المحرر اه مـ عـ ش (قوله سنة) وابتهلوا من وقت الضرب لالتبوت بخلاف سدة الأيلاء فلها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالأهلة مـ (قوله وقالوا تاذر الجلاء) تذرأمنه لانه تعليل الحكم (قوله أزدعته) أى يحجر يقال دهن أى يحجر عـ ش (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة كفى حل أو التحجير كفى عـ ش وعبارته على مـ موجب بفتح الجيم أى مأوجهبه الشرع وهو ثبوت الخيار (قوله رفعه) أى فوراعلى المعتمد فلو ادعت جهل القورية عذرت لانه مما يخفى حل (قوله حلف) (بالأداة) للملازمة لا يشطى ننلما

إذا اختلص الزوجان في وطئها \* فن منها ما ينفيها فالقول قوله سوى صور ست ثبتت \* هو المصدق فاحفظ ما تبين نقله إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها \* وجاء له منها على الفرش بحمله فأنكره فالقول في ذلك قولها \* وبلغه شرعا لها المهر كنه كذلك عتق يقول وطنها \* زمان انماها حيث يمكن فعله كذلك مول قال انى وطئها \* وفئت فلا تطليق ياتى ومثله إذا طاهر كانت وقال لسنة \* سميت أنت فيها طلاق صح عقله فقال بهذا الطهر انى وطئها \* وما طلقت لم ينقطع منه حبله ومن طلقت منه ثلاثا وزوجت \* بغير وفيها قال ما غاب قبله قتلت بلى قد غاب فالقول قولها \* وأدرك ذلك الزوج الاوّل حله وان زوجت عرس بشرط بكرة \* قتلت لنا ان الثبوت به فعله وأنكره فالقول في ذلك قولها \* وليس له منها خيار ينسبه لنفسها جيعا انها قد تكملت \* ففي مثلها الانسان يشدد درجته اه

اشئنا أيضا مالوا عسر بالمهر وادعى الوطء وأنكرته فيمنع فسخها به كفى شرح مـ وقوله في النظم فأنكره فالقول في ذلك قولها أى لترجميع جانبها بالولفان فناء عنه صدق بيته لا تنفاه المرجع وكذا ان لم يكن ولو عليها العدة وأخذت لها بقولها ولا تنفقه لها ولا سكتى شرح الروض ملخصا وقوله فاطهارا كانت الخ أى اذا قال أنت طالق للسنة قتال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حاله وقلت لم تنفأ فوقع المصدق إذا الأصل بقاء العصمة كفى نزل دم وقوله فتقات بلى قد غاب فالقول قولها أى بالنسبة الاول لا تضر بها مهرها مـ وقوله وأنكره فالقول في ذلك قولها أى بالنسبة لرفع الفسخ وأما بالنسبة لرفع كمال المهر فالقول قوله كفى نزل ونظيره افتاء القاضى فيما اذا قال ان لم تنفق عليك اليوم فأنت طالق وادعى الاتفاق فيصدق دفع وقوع الطلاق عليه وهى لبقاء الثقة عليه عملا بأصل بقاء العصمة بقاء النفقة (قوله كذا ذكر) أى فى السنة أو بعدها (قوله مالوا كانت بكرة) بأن شهادتة بكرة بقاء بكرتها أى غير غوراء والاحلف حل (قوله فتحتاج) لان الظاهر معها قال حل وان

ذكر ولا يطالب بوطء وخروج زباني وهى نيب مالوا كانت بكرة احتجاف أنه لم يوطأ (فان نسكل) عن العيين (حلفت) كغيرها (فان حلفت) أنه لم يوطأ (أو أقر) هو بذلك

رق ذكره بعد بحث يمكن دخول الحشفة مع وجود البكارة حل وإنما حلفت لا يمكن عود البكارة  
لعدم المبالغة في إزالتها كما في شرح التحرير مر **(قوله فسخت)** أي فوراً حل **(قوله)** أو ثبت حق  
الفسخ وإن لم يقل حكمت خلافاً للبكي حل **(قوله ولو بعد ركيس)** وهو شامل للحيض والنفاس  
مع أن زناهما محسوب لكانهما علواً للحيض بأن السنة لا تخلو عن وهو متخلف في النفاس حل **(قوله)**  
فالقاسي لعل القيس عليه وقوعه في كل السنة قيس البعض على الكل ونقل عن تقرير الشيخ  
عبدربه الهروي أن القيس عليه ما يشترط فيه اتصال المدة بعضها ببعض كغريب الزاني وصوم  
الشهرين في الكفارة **(قوله سنة أخرى)** أي سنة ثانية وذلك إذا كان في الفصل الأخير وقوله أو ينتظر  
مضي الخ أي إذا كان في غير الفصل الأخير حل • مثلاً إذا كان أول السنة التي ضربها القاضي لغيره  
واعترضه رجب وشعبان ورمضان فعلى قول الاستئناف تحبس سنة جديدة وأهلها سؤال وآخرها رمضان  
من السنة القابلة وعلى قول الانتظار تكمل السنة الأولى وإذ جاء رجب وشعبان ورمضان من السنة  
القابلة تلازمه فيم ابدل التي اعتزك في السنة الأولى فلا تنفس حتى يتم رمضان السنة القابلة فعلى قول  
الاستئناف يمنع عليها الانزوال في جميع السنة التي أهلها سؤال وعلى قول الانتظار يجوز لها الانزوال  
سنة أشهر من السنة القابلة من محرم إلى رجب ويمنع عليها انزال رجب وشعبان ورمضان كما أشار إليه  
بقوله فاعل المراد الخ وعبارة شرح مر • وخرج بجميعها بعضها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر الفصل  
الذي وقع له ذلك في وقتكون معه فيه ولا يضر انزالها معه فيها سواء **(قوله)** وفيه نظر أي وفي  
الطيف من حيث أنه يقتضي المغايرة فيقتضي أنه مغاير للأول تأمل **(قوله)** لاستلزامه الاستئناف أي  
قديس لزمه في بعض الصور وذلك إذا اعتزك في الفصل الرابع وقد لا يستلزمه بأن اعتزك في الفصل الأول  
حل • وهذا التفصيل نظراً لأن المراد بالاستئناف الشروع في سنة أخرى والشروع موجود على كل  
حال تأمل **(قوله)** فاعل المراد الخ متمم **(قوله)** بخلاف الاستئناف أي فانه يمنع انزالها معه في غيره  
ولو كان الانزوال عنه يوم معين من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لا يجب ولا يـ أي يوم كان  
حل **(قوله)** ولو شرط في أحدهما الخ مانقدهم في خيار العيب وهذا خيار الشرط وهو شامل لما إذا  
كان الشرط الزوجة أو الولي ولما إذا كانت الزوجة مجبرة أو غير مجبرة أي وقد أدت في معين وشرطت  
ما ذكرنا إن إذهابها في النكاح للعين بمثابة إسقاط الكفاءة منها وهي ومن الولي من حيث صحة النكاح ثم إن  
وجد عيب من عيوب النكاح كان لها الخيار بطلان أو كان الوصف من غيرها من بقية خصال الكفاءة  
كالحرية والنسب والحرق فان شرطتها كان لها الخيار بالأفلا هذا حاصل ما فهمته من كلامهم فلينأمل  
وليحرج حل **(قوله)** لا يمنع صحة النكاح • وخرج بذلك ما إذا كان الشرط يبطل النكاح كان شرط  
كونها أمتوه وحراً لا يجعل له نكاحها أو شرط كونها مسلمة وهو كافٍ ولو شرط أن لا يظن أن كان من جانب  
الزوج فلا يبطل والأبطله فان قبل الشرط على كل حال لا بد من التوافق عليه فلا فرق بين أن يكون من  
جانب الزوج أو الزوجة أعجب بانهم نظروا إلى جانب المبتدئ لقوله من حل **(قوله)** وبكارة • ومعنى كون  
الزوج بكراً أنه لم يترجأ إلى الآن حل **(قوله)** أي للشرط • هلال أي الوصف مع فقهه وتقديمه بلفظه  
**(قوله)** صح النكاح • هذا بصومه يشمل ما كانت النسكوة قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسب  
أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلفوا الذي يظهر فساد النكاح ومثله ما للزوج القاصرة من غير  
شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف من **(قوله)** لا تبدل الخ • فيرد على القول الضعيف وعبارة  
شرح مر • والتي يبطل لأن النكاح يمتد الصفات فتبدلها كبتل العين **(قوله)** ليس كبتل  
العين • عبارة شيخنا أما خلف العين كرتجني من ز بدفان عمر افيطل بزمأشوري وكرتجني بتك

(فسخت) بقيد زده  
يقول (بعد قول القاضي  
ثبت عنه) أو ثبت حق  
الفسخ كما فهم بالاولى (ولو  
اعتزك) ولو بعد ركيس  
(أو مرضت للسنة) كلها  
(لم تحبس) لأن عدم الوطء  
حيث يضاف إليها  
فيما تضمنه أخرى بخلاف  
ما لو وقع مثل ذلك للزوج  
فيها فاعتجب عليه ولو وقع  
لها ذلك في بعض السنة  
وزال قال الشيخان  
فالقاسي استئناف سنة  
أخرى أو ينتظر ضي مثل  
ذلك الفصل من السنة  
الأخرى قال ابن الرضا وفيه  
نظر لاستلزامه الاستئناف  
أي لأن ذلك الفصل إنما  
أتى من سنة أخرى قال  
فصل المراد أنه لا يمنع  
انزالها معه في غير ذلك  
الفصل من قابل بخلاف  
الاستئناف (ولو شرط في  
أحدهما وصف) لا يمنع صحة  
النكاح كما كان يجعل  
وبكارة وحرة أو أتمما  
كنهها أو لا دولا كيشان  
وسمة (فأخلف) بدناه  
للفقهاء أي للشرط (صح)  
النكاح لأن تبدل الصفه  
ليس كبتل العين فان

البيع لا يفسد بخلف  
الشرط مع تأثره بالشرط  
الفاقد فالنكاح أولى  
(ولكل) من الزوجين  
(خيار) فله فسخ ولو  
بلا قاض (ان بان) أى  
الموصوف (دون مباشر)  
كان شرط أنها حرة فبانت  
أمة وهو حر بحله نكاح  
الامة وقد أذن سيدها في  
نكاحها أو أوثه حر فإن  
عبدا وهى حرة وقد أذن  
له سيده في نكاحه تخلف  
الشرط وللغبر (لان  
بان) في غير العيب بقرينة  
ماسر (شمله) أى مثل  
الواصف أو فوقه المضموم  
بالاولى لتكاثفهما في الاولى  
ولأفضليته في الثانية وهذا  
من زيادتي وهو حسن وإن  
اقتضى كلام الأصل خلافه  
وكلام الروضة خلاف بعضه  
أما إذا بان فوق مباشر  
فلا خيار (أولته) أى كل  
منها لآخر (بوصف) غير  
السلامة من العيب (فم  
يكن) كأن تلتبس أسئلة أو  
سرة فبانت كناية أو أمة  
تحل أولته وكذا إذا فذنت  
فيه فإن فسخا ورقة أو  
دنا، ونسبه أو حقه للتصغير  
بترك البحث والشرط

قلته فروجها ختما فيبطل أيضا **(قوله بخلف الشرط)** أى العيب الفاسد ككون العبد كاتبا أو العالبة حاملا  
أو ذات لبن وكان الأولى أن يقول ولان البيع الخ لانه تعليل ثان أم أجمله علة للتعليل فلم يظهر وجهه حل  
**(قوله مع تأثره بالشرط الفاسد)** أى بكل واحد منها كعنى هذه الطبخة مثلا بشرط أن يحملها إلى  
البيت أو هذا الثوب بشرط أن تحمله أو الزرع بشرط أن تحصد فان البيع يفسد بخلاف النكاح فإنه  
لا يتأثر بكل فاسد بل بما يغفل بمقصوده الأصلي منها كما سيأتي حل أى بشرط محتملة وطه عدمه  
أياه أو اطرط على أن بانت منه أو فلتان ينكحهما فان هذه تغفل بمقصوده الأصلي بخلاف الشرط الفاسد  
الذى لا يغفل بمقصوده الأصلي كان نكح بألف على أن لا يبيها أو على أن يعطيه ألفا أو شرط في مهر خييار  
فان النكاح يصح بغير مثل كسأى **(قوله ولكل خيار)** محله في تخلف البكارة بان كانت الثوب قبل  
الوطه فان بانت بعده فلا خيار لما كان الاطلاع على الثوبه بدون وطه وبجب عليه مهر مثلها نيبا  
عبد العروته قدم انه اذا ادعى الثوبه فادعت أنها بوطه وقال لها صدقت بميمينها بالنظر اطلع الفسخ  
للتراجع المهر **(قوله ولو بلا قاض)** أى في غير عيوب النكاح حيث جعل كلامه شاملا لها  
حل **(قوله دون مباشر)** أى ودون الشارط أخذنا من قوله لان بان مثله **(قوله أنها حرة)** أوجه  
الأصل فبانت عتيقة حل **(قوله وهى حرة)** بل ولو كانت رقيقة كما اعتمده شيخنا فاحرة ليست بقيد  
وحينئذ يبريدها لاي لانه يجبرها على أن يزوجه للعبد وهو لا قبل بفساد النكاح اذا كانت حرة لعدم  
الكفاءة واجيب بان الصورة أنها أذنت في معين واذا في المعين مقتضى لاسقاط الكفاءة منها ومن  
ولها حل **(قوله بخلف الشرط وللغبر)** علة لقوله ولكل خيار **(قوله لان بان)** أى الذى هو  
دون مباشر مثله وهو مخصوص بالحرفة والعفة والنسب وكذا بالحرفة بالنسبة للزوج كما يؤخذ من شرح  
در بان كان عبدا وشرط حره فبانت أمة فلا خياره على المتمدن لكثافتها مع تمكنه من الفرق  
بالطلاق **(قوله في غير العيب)** لو شرط السلامة من أحد العيوب السابقة فبان غيره منها تخبر سواء بان  
مثل مباشر أو أدون أو أعلى لانه يقتضى الخيار بوضعها سول **(قوله بقرينة ماسر)** من أن لكل  
الخيار وان ساء في ذلك أوزاد عليه وأعماله تحتاج لذلك لان كلامه هنا شامل لما اذا كان للشرط انتفاء  
العيب وقد علمت ما فيه أى من أن الخيار بالعيب ثابت وإن لم بشرط وغير العيب من خصال الكفاءة  
العفة والنسب والحرفة وأما بقية ما ذكره التى هى نحو الجلال فيثبت فيه الخيار وان كان مثله أو أعلى والى  
ونحو البياض فلو شرط كونها بياضا فاذا هى سوداء وهو أسود ثبت لها الخيار وكلام المصنف يقتضى  
عدم ثبوته حل **(قوله مثل الواصف أو فوقه)** أى والفرض أنه دون مباشر **(قوله لتكاثفهما في  
الاولى)** أى مع امكان تخلفه بالطلاق فلا يرد ما اذا كانت أمة وبان عدا فاتها تخبر على المتمدن **(قوله  
ولأفضليته)** أى الموصوف وقوله وهذا أى قوله لان بان مثله **(قوله أما إذا بان)** مفهوم قوله لان بان  
دون مباشر فليس مكررا مع قوله أو فوقه لان ضميره راجع للواصف وكان الاولى تقديمه على قوله لان  
بان مثله **(قوله أولته)** عطف على بان واعتراض بأن لم يدخل في أصل المسئلة لانها مفرضة فاما إذا بشرط  
فالاولى أن يكون معطوفا على شرط من قوله ولو شرط الخ وفيه أنه يعده عدم ذكر جواب هل كان  
الاولى أن يذكره أو يمكن أن يقال انها مستثناة استثناء لقوا بان متقطعا وتكون معطوفا على بان تأمل  
وبعارة حل قوله أولته أى ولان ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار **(قوله فاذنت فيه)** أى حتى  
يجمع النكاح فانه دفع ما يقال ان الاخلال بالكفاءة مبطل للنكاح **(قوله أو رقة)** ضعيف كما يطرع ما بعده  
**(قوله للتصغير بترك البحث والشرط)** مقتضاه أنه لو بحث ثم تبين ذلك ثبت الخيار وهذا الذى في  
زوال الروضة عمن ثبوت الخيار وجزءه في الاوراء وهو المتمدن وقوله والشرط في كلام شيخنا كحج

بغلاف مالو بان عيبه  
 لان الغالب ثم السلامة  
 وليس الغالب هنا الكفاة  
 وتصبرى بما ذكره أعظم  
 من تعبيرة بما ذكره وما  
 ذكره من أن لها خيارا  
 فيها بان عيبا تبع فيه  
 الموردي والتسوص في  
 الام وغبرها خلافة قوله  
 البليسي وهو المتمد  
 والصواب (وحكم مهر  
 ورجوعه) على غير بعد  
 الفسخ بخلف الشرط  
 (كعب) أي ككعبها  
 فبما في النسخ للعيب  
 فان كان الفسخ قبل  
 وطه فلا مهر أو بعده  
 أو معه فمهر مثل ولا يرجع  
 بغيره على الفار وكالهر  
 هنا وثم النفقة والكسوة  
 والكنى في العدة (د)  
 التفرير (المؤثر)  
 الفسخ بخلف الشرط  
 (تفرير) واقع (في عقد)  
 كقولهم زجتك هذه لبلغة  
 أو البكر والخمر لان الشرط  
 انما يؤثر في العقد اذا ذكر  
 فيه بخلاف ما قد سبق  
 العقد أما المؤثر في الرجوع  
 بقيمة الولد فيكنى فيه  
 تقدمه على العقد مطلقا  
 أخذ من كلام الفزالي في  
 الرجوع بالمهر على قول  
 أو متصلا به مع قصد  
 التزيب في السكاح أخذنا  
 من كلام الامام في ذلك  
 وقد بطت الكلام على ذلك في شرح الرض وتوهم بعضهم

التصير بأمره حل (قوله بخلاف مالو بان عيبه) أي بخلاف ما لو ظنت سلامته من العيب بان عيبه  
 فيثبت الخيار لها (قوله لان الغالب ثم) أي في العيوب السلامة أي أقوى جانبها لينا عليها على الغالب  
 تغيرت وقوله وليس الغالب هنا أي في خصال الكفاة غير السلامة من العيب فلو بقوا بها فاختير (قوله  
 من أن لها) أي الخيرة بخلاف ما كانت آمنة فلا يثبت لها الخيار والفرق بينه وبين الشرط أنه أقوى من  
 الظن وقوله فيالو بان عيبا أي وقد ظنته حرا وقدرتته حرا وقوله تبع فيه الموردي معتمد وما بعده ضعيف (قوله  
 ورجوع) الأولى والأوضح وعدم رجوع كالأبغني إلا أن يقال المراد حكم الرجوع من حيث تيقنه  
 (قوله فمهر مثل) لم يرد كرجوع المسمى لعدم تصويره هنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء  
 والسبب هنا لا يكون الامتقارنا والامتنصور وخلف الشرط حدوث سبب الفسخ بعد الوطء  
 وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه تصرع بوجوب النفقة للفسوخ نكاحها في العدة ولو حاللا  
 وليس كذلك قوله والكسوة والكنى أي اللتان ثبتتا قبل الفسخ فلا يرجع بهما كالهر من حل وبحث  
 السكاح وجوبه بالحامل في باب النفقات ضعيف وفيه أنه يجوز أن يكون المراد بقوله كالهر أي في عدم  
 الرجوع لاني الوجوب أيضا وان لم تكن النفقة واجبة فالمراد أنه لا يرجع في حال العقد أو بعد فسخه  
 ويكون قوله في العدة واجبا للكنى وحيث لا اعتراض فليحرم وبعبارة حجج وحكمه وثمة الزوجة في  
 العدة أنها لا تنجب هنا وثم ككل مفسوخ نكاحها حل ومثله مر وبعبارة الشوري قوله وكالهر  
 فيرجع رجوعه لاخير في كلامه وهو عدم الرجوع للثلاثين في المتقول أنها لا مؤتمها هنا في العدة ثم ككل  
 مفسوخة بخلاف المتقدم الأصح وجوب سكني الحامل انتهى وفي عرض وسول وجوب السكني الحائل  
 أيضا لأنها معتدة عن نكاح صحيح فقول الشارح في العدة راجع للكنى فقط كما صرح به سول (قوله  
 والتفرير) أي المفهوم من قوله سابقا فأخلف أي المشروط وقوله للمؤثر في الفسخ أي الذي يكون سببا  
 فيه وقوله بخلف الشرط أي بالشرط المخالف لانه هو المؤثر في الفوات (قوله هذه السلامة) فلا يحتاج  
 في كونه شرطا للتصرع بالشرطية حل (قوله أو البكر) أي هذه البكر بخلاف ابنتي البكر شوري  
 وانظار الفرق (قوله في الرجوع بقيمة الولد) أي الآتية فيكنى فيه تقدمه لان تعلقي الفضان أوسع ولان  
 الفسخ لما كان واقعا للعقد اشترط في موجه أن يقع فيه ليشقوى على رفعه بخلاف الرجوع بقيمة الولد  
 قال حل وأما اذا كان بعد العقد وقبل الوطء فقد ذكر شيخنا انه يوجد بخلفه من قراءة على والده أنه  
 مثل تقدمه على العقد لانه كان بسبيل من أن لا يبطأ حاله بقله أي حرته وهو واضح لانه قوت الرق وان  
 كان العقد قد تم اه حل ومثله سم (قوله مطلقا) أي متصلا بالقدم لا بقصد التزيب أولا حل  
 (قوله أخذ من كلام الفزالي) حيث قال فيكنى في الرجوع بالمهر تقدم التفرير على العقد مطلقا فقام  
 التفرير للمؤثر في الرجوع بقيمة الولد على التفرير للمؤثر في الرجوع بالمهر على قول والمقبس مسلم دون  
 القبس عليه (قوله أو متصلا به) أي عرفا مر وهو معطوف على قوله مطلقا فهو على قول آخر لا الام  
 مقابل لا إطلاق شيخنا عز برى (قوله أخذ من كلام الامام في ذلك) أي في الرجوع بالمهر على قول  
 وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الرض وغيره ان الفزالي قال بان التفرير المتقدم على العقد مؤثر  
 مطلقا بالنسبة لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه شرطين أن يتصل بالمقدعرا وأن يذكر على وجه  
 التزيب في السكاح فلو اتى في شرط منها ففيه تردده لا شارح لربنه على أنها مقالتان فليبقى لتذكر  
 الثاني بعد الأول موقع في كلامه لانه يبرهم أنها مقالة واحدة رشدي على مر أي لانه مفهوم مما قبله  
 بالأولى واتخاذ كليبان الخلاف (قوله وتوهم بعضهم) هو شيخنا الحلبي في شرح الأمل قال الفهامة

اتحاد التفريرين قبل التصل بالمدقبة كالد كور في أنه مؤثر في النسخ فاحذره (ولو غر - بحرية) لامة (النفوسه) منها (قبل علمه) بانها (سرا) لفته سر يتاحن علوقها محررا كان أو عبدا فسخ العقد أو أجازته اذا ثبت الخيار (وعليه قيمته لسيدها) لانه قوت عليه بركة التتابع لهما بظنه سر بها فستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت (٣٩٣)

تقويه وخرج قبل علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المفقور ولو كان عبدا لسيدها لاشئ عليه لا لامة لا يثبت له على عبده مال (لا ان غره) سيدها كأن كان اسمها سرة أو كان راعيا لها وهو معسر وأذن له المهرين في تزويجها أو محجورا عليه بفلس وأذنه القراء فلا شئ له لامة لا ينفك له وهذا من زيادتي قدوله أنه لا يتصور منه تفرير برأى لأنه اذا قال زوجتك هذه الحرة أو نحوه عتقت ممنوع (أو ان فصل) الولد (ميتا بالجنابة) فلا شئ فيه لان حياته غير مشقة بخلاف ما لو انفصل ميتا بجنابة فبقي لانقاده سزا غرة لورثته على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيد الأمة أو المفقور فان كان عبدا تعلقت القرية برقبته وبضمنه المفقور وليد الأمة لتفويته رقة بشرقيتها لانه الذي يضمن به الجاني الرقيق وليس للبيد الاما يضمن به الرقيق والقرية عبيد أمانة ولا يتصور أن يرث من العرة في مستلثا مع الاب المهر غير الجاني الأم

وفي كونه تهما من المولى نظر بل هو نابع لغيره قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلين بنص الشافعي ان التفرير من الامة يثبت هذه الاحكام فانقضت أن التفرير لا يرد في العقد الا لما صح التفرير بالامن ما قد شوبرى (قوله اتحاد التفريرين) أي التفرير المؤثر في النسخ بخلاف الشرط والتفرير بالمؤثر الرجوع بقيمة الولد فجعل التفرير الاول كالثاني في أنه يؤر سوا كان قبل العقد متصلا به مع قصد التفرير أم لا مع أن المؤثر في الاول انما هو التفرير في العقد شيخنا (قوله قبل علمه) أومعه كما يدل عليه اخراج الشارع البديهة فقط قرره شيخنا السجيني (قوله اوعيدا) قاله شيخنا حريين رقيقين (قوله اذا ثبت الخيار) بأن كان التفرير في العقد شوبرى وقال عشي بأن كان المفقور سرا (قوله وعليه قيمته لسيدها) أي ان لم يكن عبدا لسيدها كما سيأتي والاولى أن يقول لسيده اذ قد يكون موصى به وله جرى على الغالب ذلك (قوله فستقر في ذمته) سرا كان أو عبدا ولكن المهر فخره من خلاصه يري (قوله وتعتبر قيمته وقت الولادة) أي ان انفصل حيا فان انفصل ميتا بالجنابة فمضمونه فعليه عشرين قيمة ما كيا باني (قوله أو كان راعيا لها) أوجانية وقوله وأذن له المهرين أي أومستحق الجنابة مهر (قوله في تزويجها) أي الزوج زوجتك هذه الحرة فلا تنق بقله هذه الحرة صراعة لحق للمهرين مع كونه أي الراهن معسرا (قوله بفلس) أوسفه أو كان مكاتباً أو مريضا وعليه دين مستقر أو يريد بالحرية الفقة عن الزنا للظهور القرينة شرح مهر (قوله لانه الثالث) أي السبب في انافه (قوله تقوله) أي الاصل (قوله منه) أي السيد وقوله أو عور كان يقول على أشباهه (قوله بالجنابة) أي مضمونة بان لم توجد جنابة أصلا أو وجدت جنابة غير مضمونة كجنابة الحرة (قوله لان حياته غير متيقنة) أي مع عدم ما يحال عليه زوالها حتى يفارق ما بهد قال الشوبرى وانظر لوثيق حياته (قوله بجنابة) أي مضمونة (قوله أجنبيا كان) أي الجاني (قوله وبضمنه) أي المفقور وهو الزوج لبيد الأمة سواء كان هو الجاني أم لا وقوله بشرقيتها وان زاد على قيمة الفرة شرح مهر وعبارة الملقن في الجنابات وفي جنين رقيق عشرين أقصى قيمته من جنابة لئن القاء للسيد، وتقوم سليمة ويرجع بالعشر لاند كور على الغار فقد توجه على المفقور اذا كان جانيا فنه على عاقلة لورثة الجنين وضمان عليه لبيد الأمة شيخنا وقوله ويرجع الخ قد يشمله قوله الآتي ويرجع بقيته حل بان يراد بقيته ولو حكما (قوله في مستلثا) وهي ما لو انفصل ميتا بجنابة (قوله مع الاب الخ) احذر به هم المولود يرث لمانع فانه يرث غيره كاشوة الجنين واعمامه طيلادى (قوله الام الام الحرة) لان الجنين لا ولده وأصوله وحواشي محجوبون بالاب حل فلو كان الاب رقيقا ولا عاصب أشدت أم الام الجميع فزاوردا (قوله ويرجع على غار) ان لم يكن سيدها ولا عبده ولم ينقل الولد ميتا بالجنابة أخذا ما بهد (قوله فان كان الخ) فنيحه يقتضى أن الغار يكون غير الأمة وركل سيدها بأن يكون أجنبيا والذي في النهاج لا يتفرير لا يكون الأمها وعبارته والتفرير بالمهر لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو مناه قال مهر ولا عبرة بقول من ليس بما قد ولا سقوط عليه فلو قال المصنف بعد قوله ويرجع على غار ان غرها ان كان التفرير منها أو من وكيل سيدها

(٥٥ - (بحري) - ثالث) الام الحرة (ويرجع) بقيته (على غار) له (ان غرها) لاننا نرفع على غرارها أو يولد في ذل العقد على أن يغرها بخلاف المهر وخرج زيادتي ان غرها ولو بغيره الام لا يرجع له كالغاسق (فان كان) أي التفرير

ويعلق يدها كان أظهر فيكون تقييد المأهله فكان الأولى حذف الغاء من قوله فان كان والابن بالواقيل قوله تلقى ولو قال بعد قوله وعليه فيتمه لسيدها ان كان التفرير من وكيله الخ لاستغنى عن قوله لان غرض سيدها (قوله من وكيل سيدها) أي ولم يكن المرفور عبدا للسد حل (قوله والقوات) أي قوات الرق قال عوض عن المضاف اليه (قوله بخلف الشرط نارة) كان شرط أنها حرق صلب القعد فتبين أنها نارة فان القوات في هذه بخلف الشرط وبخلف الظن أيضا وأما الأخيرة الزوج قبل عقد الوكيل بانها حرة أو أخيرا الوكيل الزوج قبل العقد بانها حرة كان قال عدى حرة أو زوجها لك ثم عقد من غير شرط فتبين أنها نارة فان القوات بخلف الظن فقط (قوله والقوات فيه بخلف الظن فقط) ظاهره أنه لا يكون بخلف الشرط بأن تزوج نفسها وبحكم من يراه كاسر نظيره في الحرة ولعله لان المخالف لا يجز ذلك وان أذن سيدها فليراجع مذهب فان صح جاء نظيره ما تأمل شو يرى وبعبارة من قوله خلف الظن فقط لانها لا تبشر القعد على مذهبنا والشرط انما يكون في العقد ولا يتصور منها ما على مذهب الحنفى فيصور أن تبشر القعد بنفسها بان ياذن لها سيدها أن تزوج اه وقرره بلا تأخير (وان كان التفرير منها) بان يذكر اسر بناتها من حل وعش وبعبارة حل بان يوجد منها ما معنى أن لا يكون تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وأن لا يكون تفريرها ناشئا عن تفرير الوكيل بان أخبرها بأن سيدها أعفها فان كان رجع عليها وهي ترجع على الوكيل مالم يشاف الزوج بذلك والارجع عليه وحده وبعبارة عرض على امره وصورة الرجوع عليها أن يذكر اسر بناتها الزوج معافان لا يستند تفريره لتفريرها ولو استند تفريرها لتفرير الوكيل كان أخبرها أن سيدها أعفها قتياس ما تقرر أن يرجع عليها ثم ترجع عليه مالم يشافه الزوج أيضا فرجع عليه وحده حجج أي لانه لما شافه الزوج بذلك خرجت عن الوسط وكذا لو كان تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وقد شافته الزوج بذلك فانه يرجع عليها وحدها لانها لما شافته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كاني امر (قوله غير المكاتبه) وأما المكاتبه فينتقل بكسبه ان كان والا فمذهبنا يتطلب به اذا عتقت حل (قوله ومن عتقت) أي كلها أو بقايا ولو بقول زوجها امر وهذا شروع في خيار العتق (قوله ان بريرة) هي جارية لعائشة رضي الله عنها (قوله عبدا) واسمه مغيث ولما ساق عليه النبي ﷺ فقالت له يا رسول الله أشافع أنت أم أسر فقال بل شافع فلم يرض برجوعها له (قوله فاختارت نفسها) هو كناية عن الفسخ (قوله وخرج بذلك من عتق بعضها الخ) الثلاثة الاول وكذا الأخيرة خارجة بقوله عتقت والرابعة خرجت بقوله تحت والخامسة خرجت بقوله من به رقي فالتقود ثلاثة والصور الخارجية مهامة حل (قوله فلا خيار لها) أي في الخصة الاولى وقوله ولاه أي في الأخيرة (قوله في غير الثلاثة الأخيرة) وهي الثلاثة الاول ولم يصبر بهامهم أنه أخضر اربع الضعيف في أوليها الى الثلاثة الأخيرة ادلائها في الاختصار الا بذلك (قوله لان عتق) أي أومات (قوله وهي لا تخرج من الثلث الا بالصدق) بأن كانت قيمتها مائة وبقا المال مائة وثمانين وكان الصدق عشرين قال حل وهو سواء كان الصدق ديناً أو عيناً بيد الزوج أو بيد السيد مطلقاً أو تافاً وبيان الدور أنها لو فسخت سقط مهرها وهو من جلة المال فينبغي الثلث من الوفاء بها فلا تعلق بكسها فلا يثبت الخيار (قوله وخيار امرأ في الباب فوري) الذي مر في الباب شيان أن الرفع للحاكم في اثبات عيوب النكاح الشكرية وفي اثبات العتق والرفع له والفسخ بعد ثبوت ذلك فهل كلامه شامل للقسمين أو خاص بالكافي الظاهر الاول ويكون

بخلف الظن فقط (تلقى الغرم مذهب) للوكيل أولها فيقال الوكيل به حالا والأمة غير المكاتبه بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسها ولا برقيتها وان كان التفرير منها مطلقاً كل منها نصف الغرم والتمريض يتعلق به ذمة الوكيل من زباني (ومن عتقت تحت من به رقي) ولو مبعضا (خبرت) هي لاسيدها في الفسخ ولو بلا تأخير قبل وطء بعد لانها تعبر بين فيرق و الاصل في ذلك أن بريرة رضي الله عنها عتقت غيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا فاختارت نفسها رواد مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها أو كونت أو عتقها بصفة أو عتقت معه أو عتت من عتق ونعتت من بهارق فلا خيار له ولا له لان معدد الخيار انحر وليس شيء من ذلك في معنى ما قبله انقص في غير الثلاث الأخيرة وللأما في أوليها ولانه اذا عتق لا يعبر باستفراش الناقصة ويكتفى بالنقصان بطلاق الأخيرة (لان عتق) قبل فسخها أو معة (أو تزود) كمن أعفها مرض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلث الا بالصدق فلا تخبر بهما وان من زباني (وخيار ما مر في) الباب (فوري) ككبار المعيب في المسب ولا يذبح ضرب المدعى العتق لانها انما تنقضي بعد المدعى آخر بعد ثبوت حقه

سما خبارهم ان كان أحدهما صديداً أو مجنوناً أخرخبره الى كماله أو طلقها زوجها رجماً وتحلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار  
 القدر به أن الروجة لورثت بنته أو أبلت معها بعد مضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة إذ أعسر بها الزوج ورثت به فان  
 لها الفسخ لتجدها الضرر وكذا في الأيلاء ذكر فروة في خيار الخلف (٣٩٥) غير البب من زيادتي (وتحلف)

فوقه أن أقصا حل (قوله سقط خياره) وكذا من أخر الرفع للحاكم حل (قوله أو طلقها  
 زوجها رجماً) قبل عتها أو بعده فلها التأخير انتظار البيزوتها فسترج من تب الفسخ حل  
 (قوله أو تحلف اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فإذا كانا كافرين رقيقين وأسلم أحدهما أي بعد  
 الفسخ ثم عتقت وتأخر اسلام الآخر فلها التأخير الى الرجعة فيما وطلقها رجعيًا والاسلام فيها لو كانا  
 كافرين رقيقين لأنها بعد البيزوت وقد لا يرجع ولا يسلم التحلف فيحصل الفراق من غير أن يظهر  
 من جهتها الرغبة في قتال هذا التصور زي وفيه قصور لعدم شموله لليب في الأيلاء وأسلمت ثم ظهر عيبها  
 (قوله وكذا في الأيلاء) بخلاف الفتنه فإنها إذا رثت بها سقط حقها لعدم تجدد ضررها لأنها ليست  
 من حصول الوطء عادة بخلاف المولى حل (قوله في جهل عتق) وكذا في جهل الصوب حل فلا  
 قالو يحلف من ادعى جهلاً بسبب الفسخ أو الخیار الخ لكان أعم (قوله مما أشكل على العلماء)  
 المراد بشكك عليهم أنهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من عرش على مر وعبارته  
 قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه

(فصل في الاعفاف) أي وما يتعلق بذلك من حرمة وطء أمه فرجه (قوله لازم فرعا) ولويصنا ولو غير  
 وارث كان بنت وابن ابن وان ولو غير مكلف وكافرا حل وس (قوله ومورا) بما يأتي في النفقات وهو  
 أن تلك ما يدفعه زادة على كفاية يوم وليلة حل وعبارته العناي بأن يفضل للمهر أو الثمن عن كفاية  
 نفسه وعياله يوم وليلة (قوله אחד أو تعدد) كاي بنت مع بنت بنت فإن استوافت بالورثا وزرع عليهم  
 بمسألتهم على العتد خلافا لحج حيث استوجبه أنه عليهم بالسوية حل (قوله ان استوافتا) أي  
 ما لفرجه بين الغا والواو في قوله فوارثان يقول فان استوافتا فوارثا كما هو عادته في مثل ذلك (قوله  
 ان استوافتا) أي الفروع (قوله اعفافاً أصل) وان تعدد ان قدراً أخذ من قوله بعد من له أصلان الخ  
 (قوله ذكر) وانما يجب اعفاف الأم ولو برض زوجها لا بالاتفاق عليه لان الزام الفرع بالاتفاق على  
 زوجها فيها فيه غاية العسر فلم يكلفه حل (قوله أو كافرا) أي موصوما (قوله سو) أي كلا (قوله  
 أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوطء والابن كان عتيبنا واحتاج إلى الاستمتاع فمربوطه ليرزق الفرع  
 تلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد حل (قوله له) أي للاعفاف أو لألا يقرب وحاجته على الأول  
 يعني احتياجه لكن قول الشارح بعد وعرف حاجته يدل على رجوع الضمير للاعفاف (قوله  
 أو يجوز شوها) لانفع وهل مثل ذلك كل من لانفعه كالاستحاضة وذات القروح السائلة الظاهر من  
 وعبارته حل بل الشوهاة ولو شاة كهيأة وجماء كالعدم اه فالجوز في كلام الشارح ليس بقيد  
 وعبارته مر ولا تنافي شوها اه ولورق يجوز بالجر على معنى أو يجوز لشملة المستحاضة وغيرها  
 لكن لا يزمه الانفقة وأحد يتدفعه للاب بوزعها عليها ولكل منهما الفسخ فان فسخت واحدة  
 تمت للأخرى قال كل ابن الرفعة هنا ينعين الجديدة جبهة الا لفسخ بقص ما يحضها عن اللد اه  
 نرى واعتمد مر الاول والطبيب الثاني ولا يمتد الا ذرعى أنه يدفعها للاب وهو يدفعها لمن شاء (قوله

فسخت بعده يعنى بعد فاسق لقرمه بالوطء أو يعنى قبله أومه كأن لم تعلم به الا بعد الوطء أو فسخت معه يعنى قبله فمثل للامسى  
 لتسبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وذلك حكم الميتين من زيادتي (فصل في الاعفاف) (لز) فرعا (مورا) ولواتي  
 (الزب) أحد أو تعدد (فوارثا) ان استوافتا (اعفافاً أصل ذكر) ولو الأم أو كافرا (حرم مصوم عاجز عنه أظهر حاجته) وان لم  
 يخرزنا أو كان تحته نحو صغيرة أو مجنون شوها

وذلك لأنه من حاجته المهمة  
 كالنقطة والكسوة ولأن  
 تركه المرض للزنا ليس من  
 الصاحبة المعروف المأمور  
 بها فلا يلزم معصرا اعفاف  
 أصل ولا موسرا اعفاف  
 غير أصل ولا أصل غير ذكر  
 ولا غير ص ولا غير معصوم  
 ولا قادر على اعفاف نفسه  
 ولو بسرية ومن كسبه ولا  
 من لم يظهر حاجته وذكر  
 الموسر والمرتب بين  
 الاقرب والوارث مع قول  
 حر معصوم من زيادتي  
 وتعمير بالجزع من اعفائه  
 أولى من تعميمه بقائه مبر  
 وتقرض حاجته له (يقوله)  
 بلايين (لان تخلفه في هذا  
 انعام لا يلزم محرمه لكن  
 لا يعمل لطلب الاعفاف الا  
 اذا صدقت شهوته بان  
 يضربه التعزب ويشق  
 عليه الصبر قال الاندري  
 وغيره فلا يرى ظاهره  
 يكذب كذى فليجشديد أو  
 استرخا فيه نظر وبشبه  
 أن لا يجب اجابته أو يقال  
 عطفه هنا لخالفه حاله عهده  
 وتعميرها بظهور حاجته موافق  
 لعبارة الحرر والشرحين  
 بخلاف تعبير الأصل  
 والروضة ظهرت حاجته  
 واعفائه (بان يسيئ له  
 مستمعا) بفتح التاء كان  
 يعطيه مائة ونحوها

وذلك أي لزوم الاعفاف وقوله لانه أي الاعفاف شيخنا (قوله من حاجته المهمة) مع عدم قصده فلا  
 يرد على ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل هو القياس على النقطة وجعل قوله لانه إلج جامعا بينهما فلا  
 يرد الرقيق أيضا ويرد على ذلك الأصل اذا كان بعضا لوجوب نقته وكونه بقدر ما فيه من الحرية  
 ويوجب بانها كان الزوج لا يمكن باعتبار ما فيه من الحرية لم يجب اعفائه حل (قوله ولان تركه  
 المرض قزنا إلج) فيه ان هذا يأتي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعفائه حل (قوله والمأمور  
 بها) أي في قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا (قوله اعفاف أصل) أظهر الفاعل في موضع الاختيار  
 لانه لو أضمر لزمهم أن قوله اعفاف غير أصل هو الفاعل لانه كان يقول حينئذ فلا يلزم معصرا ولا موسرا  
 اعفاف غير أصل فله دره (قوله ولا غير معصوم) سكر في وزن محسن وممرنه (قوله ومن كسبه) المراد  
 أنه قادر بكسب محمله في زمن قصير عرفا بحيث لا يحصل لمن التعزب فيه مستشفة لا لتحمل عادة غالبها  
 يظهر سرك قال الشوبري بخلاف النقطة فتلزم الفرع وان قدر الأصل عليها بالكسب ولعل الفرق  
 تتركز باختلاف الاعفاف (قوله أولى من تعميمه بقائه مبر) لان تعميمه بوجه ان لو قدر على التعمير  
 أو التزوج من كسبه وجب اعفائه على الفرع وليس مرادا اه ع (قوله وتعرف حاجته) أي  
 للاعفاف وانظروا وجه تقدير هذا فان في غنية عنه بتعلق الجار والجورر بقوله أظهر اه شيخنا وأجيب  
 بأنه قد مر اذا كرر لفظ الفصل وبانه حل معنى لاجل اعراب (قوله يقول) متعلق بظاهر وحينئذ يفيد أنه  
 لا بد أن يكون الاظهار بالقول ولا يكتفى بالقرآن الحالية وهو خلاف كلامهم فانهم قالوا ترجع عبارة  
 الحرر على عبارة الأصل ان عبارة الأصل تقتضي أنه لا يكتفى باظهارها بالقول فكان حق المصنف أن  
 يقول ولو بالقول اه حل أي بمجرد هوان لم توجد قرآن ومثله في مد (قوله ولا يشق عليه الصبر) عطف  
 لازم على ملزوم (قوله قال الاندري) هو تشديد لقول المتن بلايين بالنظر لقوله أو يقال بعطف (قوله) فيه  
 أي في وجوب اعفائه وقوله وبشبه أي ينبغي (قوله وتعميرها بظهور حاجته إلج) الفرق بين العارفين  
 أن ظهورها ناتو تقع على قرآن تظهر لنا واظهارها يكفي فيه قوله وان لم ترجع لاصدقه زى وعبارة  
 حل قوله بخلاف تعبير الأصل والروضة يظهر حاجته أي بان ظهرت لنا بقرآن تدل على ذلك فاقتضت  
 عبارة الأصل والروضة غير منظور اليه بل يكتفى بمجرد قوله بدون قرينة (قوله مستمعا) هو يضم  
 الميم الأولى وسكون الثانية وفتح التاين اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى تمتع به أي تلذذ به زمانا  
 طويلا يقال منع الله بك ستاعا وأمتع آدم بقاءه والاتناع بك سحاه ابن القطان وهو وصف لموصوف  
 محذوف منصوب على المفعولية لقوله يهي أي امرأة مستمتعا بها سواء كانت حرة أم أمه مسلمات كافرة  
 بشرطه فحذف الجار وأوصل الضمير فاستمر في قوله مستمتعا وهو شائع ما عالا قيا موصوله لفظ مشترك  
 وأصله مشترك فيه والمراد بالمرأة المستمتع بها مامن شأنها أن يستمتع بها فيما يجوز أي مجاز الأول  
 اذا لم يدق هذا الوصف حقيقة الاحالة وجود الاستمتاع بها والآن ليس بوجوده وقصد ذلك الاستمرار  
 عن الشهوة ونحوها يؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مادته المأخوذة في الدوام المراد به الزمان  
 الطويل أنه لا يكتفى أن يهي له امرأة قرينة العجز مثلا بحيث لا يستمتع بها زمانا طويلا وهو ظاهر  
 قضا ولم أر من تعرض له وسيأتي أن لو كان تحت عجزه ان القياس وجوب اعفائه حيثئذ قلنا كفتنا  
 بهتتمن قارت العجز لا يجنبنا عليه عند العجز الاعفاف فيشق عليه فراشا فيمتنع الا كفتنا بهت  
 ابتداء ويندفع الضرر عن الولد على شو يرى (قوله وأنتها) وان استنجد لا كثر من واحدة لانه ان  
 والغالب كفاية واحدة اذا أعطاه الامنة وألتمن أو ألهمه ملكه واذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه  
 كالوديع اليه النقطة فاستغنى عنها بضيافة ونحوها لا يزل ملكه عنها فلا تترد ولا ينافي ذلك قولهم ان نقته



أومهر حرة أو يقول له  
انكح وأعطيكه أو

ينكحها باذنه ويهر  
عنه (وعليه مؤنتها) أى  
المنتع بها لانها من تمتة  
الاعفاف (والتعين بغير  
اتفاق على مهر أو ثمن له)  
للاصل (لكن لا يعين)  
له (من لاتمته) كقبضة  
فليس للأصل تعيين نكاح  
أو تسردن لأصولاً رقيقة  
بجمال أو شرف أو نحوه  
لان الفرض دفع الحاجة  
وهي تسدع بغير ذلك  
فان اتفاقاً على مهر أو ثمن  
فالتعيين للأصل لانه عرف  
بفرسه في قضاء شهرته ولا  
ضرورية على الفرع وقولي  
أو ثمن إلى آخره من زيادتي  
(وعليه تجديد) لا عفاؤه  
(ان مات) أى الممتنع  
بها (أو انسخ) النكاح  
ولو بفسخه هو أعم مما  
ذكره (أو طلق) زوجته  
(أو اعتق) أمته (يعذر)  
كتنشور زوجه لبقاء صفه  
وعدم قصيره كالودفع  
إليه نفقة فسقط منه  
بخلاف ما لو طلق أو اعتق  
بلاعنه ولا يجب تجديد بدني  
رجعي الإعداء العدة  
وظاهر أن التجديد  
بالانقضاء برده خاص  
بردتها فان كان مطلقاً  
سرا له أمته وسأل القاضي  
المهر عليه في الاعتاق  
وقولي أو اعتق من زه يادتي

القريب استماع لان المراد منه أنها تسقط بمضى الزمن اذ لم يقبض أفاده شيخنا اه حل وليس لأن  
يزوجه أمته مستثنى بحال فرعه نعم لو يقدر الفرع الاعلى مهر أمته بوجه بها أى اذا اختلفت  
شرح مهر (قوله وأومهر حرة) ولو كانت محل حل (قوله أو يقول له انكح وأعطيكه) أى مهر  
الحرة وهو شامل للعبدة ولا يقال له معسر بحال الصدق حين العقد لانه موسر حكما بحال فرعه كما تقدم  
أو بقوله واشتر وأعطيك الثمن ولا يلزم من الثمن والمهر الا قدره اللائق بدون مازاد فان زاد يكون  
الزائد ذمة الأصل برماوى قال زى وما ذكره من التخيير هو في مطلق التصرف أم غيره فلا يبدل  
وله الاقل ما تدفع به الحاجة لان يلزمه الحام كغير الاقل (قوله وعليه مؤنتها) أى ما يفسخ النكاح  
بعدمها ولا يجب الاندماء تكن أم الفرع والاوجب الاندماء ولا يجب نفقة الخادم لان قدعها لا يثبت  
النسخ ولا تسقط بمضى الزمن ولو كانت أم الفرع لانه قائم مقام الأصل في ذلك فليس من نفقة القريب  
حل فراغنا الامومة فوجب لها الاندماء والكفاية ان لم يكفها المهر واعتناقياه مقام الاب والذى  
يفسخ النكاح بعدمها هي أقل النفقة وهو المدوأل الكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل  
والكعبان لا يفسخ بذلك كإثباتي في النفقات وكذا الفرائش وآلة الطبخ والاكل (قوله والتمين)  
مبتداً خبره قوله له أى تعيين النكاح والسر بغير تعيين النكاح أو الترسى بدليل قوله قلب الأصل  
لمح وقوله لكن لا يعين الخ (قوله من لاتمته) بضم التاء من أعف ومصدر الاعفاف ويقال عفا عن  
الشيء يفت من باب ضرب عفا بالكسر وعفاً فالفتح امتنع عنه فهو عفا واستغف عن المسئلة مثل  
عفا رجل عفا وامراً عفاً بفتح العين فيما أتعتف كذلك وجع العفيا عفاً وأعفاً ذكره عرض  
(قوله ودون الآخر) أى ليس له تعيين نكاح دون تسردن والتعيين تسردن نكاح كما يفهم من الأصل  
(قوله إلى آخره من زيادتي) لا يفتي أن من جلته خبر المبتدا الذى هو لفظة فيقتضى أن المبتدا  
الذى هو قوله والتعيين وقع في الأصل أى المتأخر وليس مراداً مرأيت عبارة الأصل مركبة  
تركيباً آخر لمبتداً فيه ولا خبر ونصها وليس للأصل تعيين النكاح دون الترسى ولا رقيقة فظهر  
ان لفظة له لم تكن في كلام الأصل فكانت من زيادته وان كان مخالفاً لغيره تأمل (قوله ان مات)  
ولو يقتل من غيره مطلقاً أو منه نحو صال برماوى كزدة وقود عبارة حل ان مات أى بغير فعله  
المعد العمدان (قوله ولو بفسخه) أى يعذر حل (قوله أو اعتق يعذر) فان قلت هلا يعاها واشترى  
بغيرها فكيف يكون العذر سبباً في عتقها مع امكان البيع أجيب بنحو بذلك بما اذا كانت أم  
ولأغيرها ولم يعد من يشترى بها كإثباتي مهر (قوله ورية) راجع لكل من الطلاق والعتق (قوله)  
فسقط منه أى من غير تعبير اه حل (قوله بلاعنه) فلو مات فينبغي وجوب التجديد كإثباتي  
مات قبل الطلاق من سره عرض (قوله بردتها) أى وحدها لان ردته ولو مع ردتها أولى من طلاقه  
بغير عذر اه حل (قوله فان كان مطلقاً) أى ثبت له هذا الوصف قبل اعفائه سراً أمته ولا يزوجه  
لان الطلاق صار عدله حل وأما اذا ثبت له بعد اعفائه فقد سبق أنه اذا طلق بغير عذر سقط وجوب  
الاعفاف اه بائى بخلاف الطلاق مع المدروان كتر وتكرر فلا يسقط الوجوب (قوله وسأل  
القاضي المحر عليه) فاذا حجرجه لا ينفذ اعتاقه وينفك عنه الجرد اذ قدر على اعفاف نفسه من غير  
فائس قال شيخنا لكن قولهم في الفلن ان المحرم متى توقف على ضرب الحاكم لا ينفك الا بشك يتنازع  
فيه حل (قوله ومن له أصلان الخ) عبارة شرح مهر ولو قدر على اعفاف أصوله لزومه فان ضاق الخ  
(قوله فدم عصبه الخ) فلو أعفاه من وجب تقديمه بالربة أو القرعة أم وصح العقد كما قاله عرض على

(ومن له أصلان وضاق ماله) عن اعفائها (قدم عصبه) وان بعد

فيقدم أبو أيوب أبي أيوب (قوله) فيقدم أبو أيوب (أي) يقتضي أن قول المصنف قدم عصبة من الجهل لكونه يزنم عليه خلو  
 الجملة عن العائد لأن بقدر أي (قوله) وأبو أيوب (أي) مثل قوله أو عدما (قوله) فان استوى يقر (أي) بان يسلط كلا  
 نصف ما يحتاجه وفي تعدد التوزيع نظر لآمكانه لأن يقال المراد تعدد التوزيع للمحصل للاعفاف (قوله)  
 وحرم على أصل وطء أمة فرعه) وهومن الكباثر وعمل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرم  
 شبهة الفاعل وهذه شبهة عمل والكلام عليها أي على أمة الفرع من ثمانية وجوه حرمه الوطء فالمر  
 فقدم الحد فاعتقاد الولد حرام فيه ورثناه وله فقيمتها فقدم قيمة وله ما حرمته نكاحا جزاء كحكم كل  
 على هذا الترتيب (قوله) وثبت به مهر) أي مهر ثبت ع ش وان كانت بكرا وتعلق برقة الأصل ان  
 كان رقيقا ولا يسكر وان تكرر الوطء والمجلس يرموا للاتحاد الشبهة ويجب أرض بكارة ان كانت  
 بكر أو افتنتها أي أزالها وتحرم عليها ان كانت موطوءة الفرع والافعل الفرع فقط ولا يجب قيمتها  
 ان لم تصر أم ولد لان الفات على الفرع مجرد داخل وهو غير متفق وهو صرح المصنف فهايتاني في فصل  
 التفويض أنه لا يجب أرض البكارة على الأب حل وصرح الشوري بوجوبه ولو تزوج رجل أمة  
 أنجب فوطئا أبوها لم يهره من مهرها ملكها ومهر زوجها شرح الرض سم (قوله) وان وطئ  
 بطوعها) لوجود الشبهة فهي كالشركة فطاعتها لا عبرة بالوجود شبهة الحمل بخلاف شبهة الفاعل فها  
 لو انقضت أمة بامه غيره ووطئ أمة الغير بطنها أمة فطاعتها حيث لا يجب المهر حل (قوله) ان لم تصر  
 به أم ولد) بان كان الأصل رقيقا أو كانت أم ولد للفرع أو لم تحل منه (قوله) والا) أي وان لم يتأخر الزوال  
 بان تقدم على تغيب الحشفة أو قارنه شيئا (قوله) فلا يجب) مهرا أي ولا أرض بكارة حل وقوله تقدم  
 الزوال أي المستلزم لا تتقاهما ملك الأصل قبيل الملقوق فالتغيب الحاصل بعده ليس في ملك الغير بل في  
 ملكه فلم يوجب المهر وقوله على موجه أي المهر والموجب بكسر الجيم هو تغيب الحشفة في ملك الغير  
 وبإشارة شرح مر لان وطأها وقع بعد ملكها أو مع انتقالها إليه كبايتي لانه يملكها قبيل الاجال ثم  
 قال ومضى حكمنا بالاتقال أي انتقال ملكها للأب وجب الاستبراء قال حل ولو ادعى الأصل تقدم  
 الزوال على تغيب الحشفة وأنكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لان الأصل وجوب المهر بالوطء  
 ما لم يوجد مسقط والأصل عدمه ولان الغالب تأخر الزوال ثم رأيت جمع قال ويظهر أن القول قول  
 الأب يجب لأن الأصل العام براءة القصة (قوله) لاحد) أي لأعليه ولا عليها وان كان التعليل قاصرا حل  
 (قوله) لان في مال فرعه شبهة الاعفاف) مقتضاه وجوب الحد على الرقيق وغير المصوم لعدم وجوب  
 الاعفاف لها ثم رأيت الشهاب همزة كتب على قوله لاحد أي ولو كان الأب رقيقا وان كان التعليل  
 قاصرا عن افادة ذلك حل ومثل الرقيق غير المصوم وأجيب عنه بان المراد شأنه ذلك وبان الشبهة  
 مدارها على الاصل وهي موجودة (قوله) الذي هو) أي غيره وهي الوطء (قوله) فوجب عليه المهر)  
 نقر به على ما قبله غير ظاهر لأن التعليل انما ينتج انتفاء الحد ولا ينتج وجوب المهر بل بما ينتج  
 عدم وجوبه (قوله) مطلقا) أي سواء كان الأصل حرا أو رقيقا لأن وطء الولد لا يكون الا شبهة وله  
 الشبهة سواء كانت أم ولد لفرعه أم لا حل (قوله) ولو معسرا) ولو كافرا وهي والابن مسلمان وغير  
 مسئلة كافر وتدخل في ملكه فمهر حل (قوله) ان كان حرا) أي حرة حل (قوله) ويقدرا انتقال  
 الملك الخ) صريحه أنه لا ينتقل بالفعل وهو خلاف ما في مر وبإشارة ويحصل ملكها قبيل الملقوق كما  
 جرى عليه ابن القري وهو المتعبد له ويدل له قول الشارح فبعد لا يتقال الملك (قوله) فان كان غير  
 حرا لم يقل فان كان رقيقا بل شمل البعض (قوله) لان غير الحار) أي الرقيق غير ملكه حل (قوله)

فيقدم أبو أيوب أبي أيوب (قوله) فان استوى يقر (أي) بان يسلط كلا  
 أوعده ما هم (قوله) فيقدم أبو أيوب (أي) يقتضي أن قول المصنف قدم عصبة من الجهل لكونه يزنم عليه خلو  
 فيقدم أبو أيوب (أي) مثل قوله أو عدما (قوله) فان استوى يقر (أي) بان يسلط كلا  
 وأبو أيوب (أي) بان يسلط كلا  
 استوى يقر بان كانا من  
 جهة الام كافي أي أم أبي  
 أم أم (يقرب) بينهما التعدد  
 التوزيع وقول ومن الى  
 آخره من ياتي (وحرم)  
 على أصل (وطء أمة فرعه)  
 لانها ليست زوجته ولا  
 عاوكته (وثبت به مهر)  
 لرفع عوان ووطئ باوعها  
 بقيد زنده بقول (ان لم  
 تصر به أم ولد) صارت  
 و(تأخر الزوال عن تغيب)  
 للحشفة كما هو الغالب  
 والافلا يجب لتقدم  
 الزوال على موجه أو  
 اقترابه (لاحد) لانه  
 في مال فرعه شبهة الاعفاف  
 الذي هو من جنس ما قبله  
 فوجب عليه المهر وان في  
 عنه الحد وان كانت أم ولد  
 للفرع ويلزمه التزوير  
 لارتكابه محرما لاحد فيه  
 ولا كفارة (وولده) منها  
 (حرم نسب) مظلة للشبهة  
 (وتصر أم ولده) ولو معسرا  
 (ان كان حرا) وان كان أم  
 ولد لفرعه (فذلك) بقدر  
 انتقال الملك فيها إليه قبيل  
 الملقوق ليستط ما في  
 ملكه صيانة لحرمة فان  
 كان غير حرا وكانت أم ولد  
 لفرعه لم تصر أم ولده لان  
 غير الحار

المهر (قيمتها) لفرعه  
 لصيرورته أم ولده (لا قيمة  
 ولد) لا انتقال الملك في أمة  
 (نكاحها) أي أمة فرعه  
 بقيد زنته بقولي (ان كان  
 حرام) لانها لله في مال فرعه  
 من شبهة الاعفاف والتفقه  
 وغيرها كالتزكية بخلاف  
 غير الحر (لكن لو ملك)  
 فرع (زوجة صلح لم ينسخ)  
 نكاحه وان لم يحل له الأمانة  
 حين الملك لأنه يتفرغ في  
 الدوام لقوته مالا يتفرغ في  
 الابتداء (وحرم) على  
 النقص (نكاح أمة مكاتبه)  
 لما في ماله ورقيته من شبهة  
 الملك بتجزئه نفسه (فان)  
 ملك مكاتب زوجة سيده  
 انسخ (النكاح كالمولكها  
 سيده بخلاف نظيره في  
 الفرع فان تعلق السيد بمالك  
 مكاتبه أشد من تعلق الأصل  
 بمال فرعه وبخلاف ماله  
 ملك مكاتب بعض سيده  
 حيث لا يمتنع عليه لان الملك  
 قد يجتمع مع البعية بخلاف  
 النكاح والملك لا يجتمعان  
 (فصل) في نكاح الرقيق  
 لا يضمن سيده بانه في  
 نكاح عبده مهران لا  
 مؤنة وان شرط في اذنه  
 ضمانا لم يلزمه وضمان  
 مال يجب بالملء تعصيره هنا  
 وفيما يأتي للمؤنة أعم من  
 تعصيره بالتفقه (وما مع أنه ما في ذمته (في كسبه)

وكذا البعض لا ينفذ ابلاده لأمة فرعه على المعتمد وان نفذ ابلاده لأمة  
 نفسه كإبائهم التصريح بمن المصنف في أمهات الأولاد ويفرق بان الأصل للبعض لا يثبت له شبهة  
 الاعفاف بالنسبة لبعض الرقيق فلا يلزم فرعه اعفافه وأما أنه فملكه تام عليها أفاده حل (قوله مع  
 المهر) أي وجب وقوله قيمتها أي يوم الاحبال شرح مر ويصدق في قدرها لانه العارم برماوى  
 (قوله لا انتقال الملك إلخ) مقتضاة لزوم قيمة الولد فيها اذا كانت أمه للفرع أو كان الأب رقيقا لعدم  
 الانتقال في المهر وماو عبارة حل وهذا واضح في الحر لان الكلام فيه وأما الرقيق فعليه قيمة الولد  
 في ذمته بناء على ما تقدم من أنه يتقدمسوا وهو المعتمد فان لم تصر أم ولده بأن كانت مستولدة للابن  
 وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه وبعبارة سول لا انتقال الملك قضيت أنه يلزم القيمة اذا  
 كانت أم ولد للفرع أو كان الأب رقيقا وحيث حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء وبعبارة مر لا التزم  
 قيمته وهو جزء منها فاندرج فيها وان قيمته انما يجب بعد انفصاله وذلك واقع في ملكه (قوله أي  
 أم فرعه) ولو بعسر الشبهة الاعفاف في الجملة شيخنا (قوله لماله إلخ) على مقدمة على المعلوم وهو قوله  
 كالتزكية الواقع خبر (قوله لم ينسخ نكاحه) وينعقد ولده رقيقا ولا نظر للشبهة لانه يطرأها بجمعة  
 النكاح فلا يصير مستولدة ولا يعتق الولد لانه ملك لآخيه حل (قوله وان لم يحل له الأمانة) بان كان  
 الأصل حين ملك الفرع زوجته موسرا أو محتجرة شيخنا عز بزيوى الرد على من قال اذا لم يحل له  
 ينسخ نكاحها (قوله بعض سيده) أي أصله أو فرعه حل (قوله لا يعتق عليه) أي على السيد  
 أي فلا يقال ان ملكه المكاتب كان السيد ملكه فيعتق عليه (قوله قد يجتمع مع البعية) كما اذا ملك  
 المكاتب أباه فانه لا يعتق عليه مر (قوله لا يجتمعان) أي فيها اذا اشترى المكاتب زوجة سيده فان  
 النكاح ينسخ لا يعلو في لا يجتمع الملك والنكاح لان السيد كانه مال الملك مكاتبه  
 (فصل في نكاح الرقيق) أي متعلقات نكاحه ومنها التخليص لكسب المؤن عيش والا  
 فالكلام على نكاحه تقدم في تزويج المحجور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أم أنثى فهو من اضافة  
 المصير الى فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيده إلخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنفعة معا فان  
 اختلاف كومي له ينفذته اعتبر اذن مالك الرقبة في الاكساب النادرة واذن الموصى له في الاكساب  
 المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مالا لا يتجاوز وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع له وقوله  
 بانه الباء للبيبة متعلقة ببعض المنق والنفق متوجه للقد فقط على خلاف الغالب أي لا يكون  
 الله في النكاح سببا في ضمانه ما يجب به وليست الباء متعلقة بالنفي كما قيل لانه لا يضمن أن يقال  
 اتفق الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان أنكره اه قل على الجلال (قوله  
 لانه لم يلزمهما) على لما قبل الغاية وقوله وضمان ما لم يجب باطل على لما قال في التحفة بخلافه  
 أي الضمان بعد العقد فانه يصح في المهر ان علمه لا التفقة الا فبا وجب منها قبل الضمان وعلمه  
 (قوله وما لمع أنها في ذمته في كسبه) أي لان تعلقها ما يكسبه فرع تعلقها بذمته يصرف منه لما  
 يشاء من المهر والتفقه لانها مدين في كسبه فيصرفه عما شاء منهما كما اعتمد مر وعش وقيل  
 تقدم التفقة لان الحاجة اليها انما تزده فان فضل عنها حتى صرف للمهر الحال حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال  
 كالسيد لا يدتر لما يحل في المستقبل منه ولا التفقة المستقبلية وقيل يقدم المهر الحال وحل على ما اذا  
 استعنت من تسليمها نفسها حتى تقبض جميع المهر حل وشرح مر والراجع من هذا كنه تقديم  
 التفقة على المهر ثم تجسب نفسها حتى تقبض المهر الحال كله كما اعتمدته الزباني في درس وبعبارة شرح

مر وكيفية تعلقهما بالكسبان ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان الحاجة اليها باجزة ثم ان فضل من باقى صرف للهوالحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد **(قوله)** لانهما من لوازم النكاح علة للدهى في الحقيقة هي المقدمة الأخيرة كما يقتصر عليها قوله بعد أما أصل الزوم فلما صر من أن ذاته له في النكاح أذن له في صرف مؤنه من كسبه واقتصر عليها هر أيضا والأولى علة أى الأخيرة والتوسط علة لمبة الأولى للأخيرة فكان المناسب تقديمها على الأخيرة ويحتمل أن قوله لانها من لوازم النكاح علة لكونهما في ذاته وقوله وكسب العبد أقرب إلحاشان لكونهما في كسبه وأخر الثاني نعم كونها أظهر في المقصود للدخول على المتن بقوله من كسبه الحادث تأمل في الظاهر أن قوله وكسب العبد المعطاة بعده أى لان كسب العبد الخ والاقصر على المقدمة الأخيرة فيما يأتي لابدل على أنها الملهة لان ماسية على لزوم على السيد وما هنا علة لكونها في كسب العبد علة بار شرح هر وهما في كسبه كذت لانه بالاذن يرضى بصرف كسبه فيهما **(قوله)** الحادث صفة لكسبه الأول والثاني وحله على ذلك الاختصار والافاضة يكسبه قبل السيد فلا بد من أن ذاته له في صرفه حل **(قوله)** بعد وجوب دفعهما حيث كان غير مأذون له في التجارة أما هو فيقتلعان بكسبه بغير أموال التجارة كالاختطاب ولو لم يحصل قبل الاذن في النكاح كسبان في حل وس ل عبارة ش ب بعد وجوب دفعهما باجتهاد قبله وانظر حكم المبة **(قوله)** الحال بالنكاح فلما أن تطالب به وان لم تمكن خلافا لما شرح في الرض حل **(قوله)** بخلاف كسبه قبله أى ولو بعد الاذن وكان الظاهر أن يعلم هكذا لظهر اليراد الذي أجاب عنه **(قوله)** لعدم اللوجب أى حال حصول الكسب والافاضة حاصل كما هو الفرض **(قوله)** مع أن الاذن أى الاذن في صرفه للمؤن من كسبه اللازم للاذن في النكاح لما تقدم أن الاذن في النكاح أذن له في صرف مؤنه من كسبه وقوله لم يتأوله أى لانه في ذلك الوقت لم يكن هناك مؤن حتى يصرف كسبه اليها وأتى بقوله مع أن الخ للارادة عليه المأذون له في التجارة فأن ذاته له في النكاح أذن له في صرف مؤنه مع ما هو قبل وجوب الدفع **(قوله)** أولى من قوله بعد النكاح لانه رد عليه المفوضة فانه لا يجب فيها بعد النكاح وانما يجب بالفرض أو الوطء وأيضا المؤن لا يجب الا بالتمكين اه شيخنا **(قوله)** وفي مال التجارة ولا ترتيب بينه وبين الكسب فان لم يف أحدهما مكلن الآخر وقوله سواء أحصل على مال التجارة والريح قبل وجوب الدفع أم بعده لان للمبدى ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف فيه بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة كما به التي اكتسبها بغير أموال التجارة كالاختطاب والاحتشاش فيتعلق بها للهر والمؤنة وان اكتسبها قبل الاذن له في التجارة فيكون ما تقدم في قوله وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما مخصوصا بغير المأذون له في التجارة لغت جانب وقوة جانب المأذون له أما هو فيكون في كسبه ولو لم يحصل قبل الاذن له في النكاح كما علمت وصرح في شرح الرض حيث قال كسبه على الريح والريح لا فرق فيه بين الحادث وغيره حل والنفق عش على هر أن كسبه الحاصل قبل الاذن في النكاح للسيد فلا يصرفه في المؤن وفي شرح هر التعم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع صنيعه وصنيع عش عليه أن قياس الكسب على الريح الذي ارتكبه في شرح الرض انما هو في أن كلا منهما لا يتحقق به بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فرقان حيث أن الريح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وأن الكسب لا بد أن يكون بعده الاذن ولتقبل النكاح فانه حل من القسوة بينهما من كل وجه أخذنا بظاهر القياس الذي في شرح الرض غير ظاهر **(قوله)** قبل وجوب الدفع أى ولو قبل الاذن في النكاح شرح هر **(قوله)** ولا مأذونه أى في التجارة **(قوله)**

المعاد كاختطاب والتأذر كيه لانها من لوازم النكاح وكسب العبد أقرب شئ يصرف اليها والأذن له في النكاح إذن له في صرف مؤنه من كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها الحال بالنكاح والمؤل بالحلول وفي غيرهما بالتمكين كما يأتي في علة بخلاف كسبه قبله لعدم اللوجب مع أن الاذن لم يتأوله وشارك ضلته حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الاذن فيه وان لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان لان المضمون ثم ثابت حل الاذن بخلافهنا وتعبيرى بذلك أولى من قوله بعد النكاح (وفي مال تجارة أذن له فيها) رجحا ورأس مال لان ذلك دين لزمه بغير مأذون فيه كدين التجارة سواء أصل قبل وجوب الدفع أم بعده (ثم) ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونه فهما

(في ذمته) فقط (كراهة)  
 على مقدر له (وهو)  
 وجب (بوطن) منه (برضا)  
 مالكة أمرها في نكاح  
 فاسد لم يأن فيه) سده  
 فانها يكونان في ذمته فقط  
 كالفرض لزوم ذلك برضا  
 مستحقة وقولي كرائد على  
 مقدر وبرضا مالكة  
 أمرها ولم يأن فيه من  
 زبادي وخروج بالقيده الثاني  
 المكره والثامنة الصغيرة  
 والمجنونة والامور المحجورة  
 بسنه فيتمتع بالهر فيها  
 برقبته وبالثالث مالوأن  
 له سده في نكاح فاسد  
 فيتمتع بكسب ومال تجارته  
 كما لو نكح باذنه نكاحا  
 صحيحا يسمى فاسدا  
 وظاهر أن رضا الامة  
 كرضا مالكة أمرها (وعليه)  
 تخلية) حضرا وعليه  
 اقتصر الاصل وسفرا  
 (ليلا) من وقت العادة  
 (لتنسج) لانه عمله  
 (ويستخدم نهارا ان  
 تحملها) أي المهر واللؤنة  
 (والاخلاء لكسبهما) أو  
 دفع الاقل منهما من أجرة  
 مثل لمدة عدم التخلية  
 أمثل لزوم فلما مر من  
 أن اذنه في النكاح أن  
 له في صرف مؤنه من كسبه

في ذمته) فيطالبهما بعد عقته سول وله الفسخ ان جهل حاله يرماوى (قوله) لزوم ذلك برضا  
 مستحقة) أي مع عدم الاذن فيه فالماله نكاحه فلا يرد ما قدم من أنه يتعلق بذمته وكسبه لوجود اذن  
 السيد وهو بيان لجامع القياس الذي ذكره بقوله كالقرض فان دفع ما ياقبال الاولى أن يقول وللزوم  
 ذلك لانه علة ثانية وقوله فيتمتع برقبته وقوله فيتمتع بكسب ومال تجارته مع قوله قبل فانها يكونان في  
 ذمته فقط أشار بهذه العبارات الثلاث الى القاعدة السابقة اب معاملة الرقيق وعبرة حل هناك  
 القاعدة أن مال الزم برضا مستحقة ولم يأن فيه السيد يتعلق بذمته فقط وأن يأن فيه السيد يتعلق بذمته  
 وكسبه وما يده من المال أصلا ورعا فان لم يرض مستحقة كسب برقبته فقط أذن فيه السيد  
 أم لا (قوله) القيد الثاني) هو قوله برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث وهو قوله لم يأن  
 فيه اه شورى لجعل قوله في نكاح فاسد جزأ من القيد الثاني لاستغلا بدل عليه عدم الاخراج به  
 لكن قول الشارح وبالثالث مالو أذن الخ يقتضي أنه جزء من الثالث وأما القيد الاول وهو قوله بوطن  
 منه فم يحترز عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا عزى وقرر مرة أخرى أنه خرج بما اذا  
 علق عليه من جزم بأن قوله منه لبيان الواقع ذكرنا كيدا لقوله تعالى ولا طهر يطهر بجنائيه (قوله)  
 (الامة) أي غير راضيا سدا كابدل عليه وقوله وظاهر الخ (قوله) مالوأن له سده في نكاح فاسد أي  
 بمضمونه بخلاف مالو أطلق لانصرافه للصحيح شرح مر أي لم يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا  
 فاسدا كان غير مأذون فيه فيتمتع واجبه بالذمة وحدها (قوله) بمعنى فاسد ليس بقيد وإنما قيده به  
 لبحسب التثنية (قوله) ويستخدمه) مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخلية وليس معطوفا على  
 تخلية بأن يكون منصوبا بقدر أن على حد وليس عبادة وتقرعني • لانه يقتضي أن  
 استخدم نهارا واجب على السيد (قوله) ان تحملها) أي وكان موسرا وإن لم يعلم قدرها سول  
 أولادها ولو مصرا مر وفي شرح التلحاح لم قال بعضهم وجب ما سبق في عبد كسب أما العاجز  
 عن الكسب جلة فالظاهر أن للسيد السفر به واستخدامه حضرا من غير التزام شيء وأقره الشهاب  
 بر عرش وفي حاشية سم لعل هذا كسبه في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكسبا  
 أمامه فكل من المسافرة به ومن استخدامه لا يفوت شيئا فكيف بشرط التحمل ويلزم الاقل  
 انه كوران بل لعله أيضا في غير المأذون الذي معه من مال التجارة ورعاه ما يورق بالمهر والنفقة  
 لانهما متعلقان بذلك وفيه وفاء بهما فلا داعي الى اشتراط التحمل ولا الى لزوم الاقل للمدكورين  
 ليتأمل (قوله) والاخلاء) لاحالته حقوق النكاح على كسبه مر فوجبت التخلية له وحينئذ هل  
 فأن يزوج نفسه بغير اذن سده أولا لانه قد يرد السفر به نقل عن شيخنا انه ذلك لكن يومايوم  
 والسلفي من الروض أن لعمري يزوج نفسه وظاهره ولو مدة طو بل وجهها في شرح الروض مقبسة على  
 صحيح المؤبر ولا يخفى صحة بيع المؤبر مطلقا قلته أو طالت حرة اه حل حرة فوجدنا في شرح  
 البهجة الجواز مطلقا ويمنع السيد عنه مدة الاجارة قل على الجلال (قوله) الاقل منها) أي من  
 كل المهر والمال والنفقة فان لم يكن مهر أو كان للمهر وهو مؤجل فالأقل من الاجرة والنفقة شرح مر  
 أي مدة عدم التخلية فإذا استخدمه شهرا مثلا وكانت اجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا  
 وكان المهر عشرين أيضا وكانت نفقة كل يوم عشرة أصداف فجموعهما أكثر من ثلثه اجرة المهر فان  
 لم يكن مهر أو كان مؤجلا فمؤجل نظرا بين النفقة فقط وأجرة للثلث شيخنا (قوله) لمدة عدم التخلية  
 أي لمدة التي سقته أن يستخدم فيها لاجع المدة التي استخدم فيها أو سده بها حل فلو استخدمه  
 ليلا ونهارا لم يزد في مقابلة الليل شيء مر (قوله) أما أصل الزوم الخ) أفاد به أن قوله أو دفع الاقل الخ

فإذا قوته طوب بها من سائر أمواله كافي بيع الجاني حيث صححناه وأولى وأما لزوم الأقل فمكافي فداء الجاني بأقل الأسرين من قيمته وأرض الجناية ولأن أجرته إن زادت كان له أخذ الزيادة أو هتكت لم يلزم الاتعاظ وقيل يلزمه وإن زاد على أجره المثل بخلاف ما لو استخدمه أو حبسه أجنبي ليلزمه الأجر المثل اتفاقاً إذ لم يوجد منه إلا قوت منفعة والسيد سبق منه إذن القضي لاتزام ماوجب الكسب وما ذكر من التخليه ليل والاستخدام نهراً جرى على الغالب فلا كان معاش السيد لا كرامة كان الأمر بالعكس قاله الماوردي وقولاً أودع أعمه ما ذكره لتقيده له بالاستخدام (وله سفر به) بأنه للزوجة وإن قوت التمتع لأملاك الزوجة فيقدم حقه ثم إن كان أحدهما مريضاً أو مستجراً أو مكاتباً ليسافر به (وزوجها محبباً) في السفر ليشتمع به بالارليس سيداً منع من السفر ولا لزمه به لينفق عليها (ولسيد غير مكاتبه) استخلمها (ولو بنائه نهراً) لو يسلمها لزوجها (لإلا

تضمن دعوى أصل لزوم الدفوع والاقفل ففعل الأولى بقوله ما أصل الخ وعلل الثانية بقوله وأما لزوم الخ وقوله دعوى بين يديه لأن مفردة دعوى لادعوى قلبت ألفه يافى التثنية كما قال ابن مالك • أتمر مقصورتي أجمله يا • (قوله فإذا قوته) أي الكسب (قوله كافي بيع الجاني) مجامع للنفع مما يستحقه (قوله حيث صححناه) أي على قول ضعيف بان باع مبيده قبل اختيار الفداء فلما فاقته على الجني عليه طول بلارش الجناية من سائر أمواله وهذا أولى من قول س ل حيث صححناه بان اختار السيد الفداء (قوله وأولى) أي لحصول إذن السيد هنا فإذا زعم أرض الجناية مع عدم الإذن فيها فهو ممنون التسامح مع الإذن فيه أولى وقوله فكافي فداء الجاني كان عليه أن يقول وأولى أيضاً لتعطيل المذكور ويمكن أن يكون حذف من الثاني لدلالة الأول س ل (قوله وقيل يلزمه) ضعيف وهو مقابل لقوله أودع الأقل الخ وقوله بخلاف ما لو استخدمه الخ راجع للقول أي فهذا القول الضعيف يرد عليه ما لو استخدمه الخ أوجبته أجنبي فانه لا يلزمه إلا الأجرة سواء كانت قدر مهره للمثل والمؤنة أقل منهما أم أراد منهما فيحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وإن زاد على أجره من استخدام الأجنبي حيث لا يلزمه إلا الأجرة وإن نقصت عن المهر والمؤنة وقوله الآن قوت منفعة أي يلزمه قيمتها وهي الأجرة وإن كانت أقل من المهر والمؤنة (قوله اتفاقاً) أي لا مازاد عليها فقوله ماوجب في الكسب أي ولو زاد على أجره المثل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله في الكسب) متعلق بقوله لاتزام وقوله ماوجب أي الذي وجب وهو المهر والمؤنة فلما قوت الكسب لم يبرؤى منه وهو المهر والمؤنة اهـ (قوله لتقيده له بالاستخدام) لأن حبسه عن كسبهما بغير استخدام كاستخدامه ولو كان لا يحسن صنعة ولا يقدر على اكتساب كزمن وجبه لا يلزمه شيء لأنه لا منفعة حل (قوله وله) أي للسيد سفر به أي أن تحمل مامس س ل (قوله وبأنه) أي أمه السيد وإن زعم عليه الخلوة بها لأنها لا تحرم هر خلافاً لما في شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة بها مفرداً بغير إذن السيد لما فيه من الحيولة القوية بينها وبين سيدها شرح هر (قوله لأنه ماك الرقية) الأولى أن يقول لأن الزوج لا يملك المنفعة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على ماك العين حل (قوله ليسافر به) أي بغير رضا المكنى والمرهمن والمكاتب يقدم على ماك ولزوجها محبباً في السفر) فلو سلمها له ليلاً ونهاراً وجبت تنفقها عليه وإن لم يسافر الزوج فله اعتداد مهره إن لم يكن دخل بها أن سلمه طائناً وجوب تسليمه عليه قبل الدخول حل فان تبرع به لم يسترد كما في نظائره شرح هر (قوله لينفق عليها) ينبغي إسقاطه لأنه يشعر بان لها عليه النفقة إذا سافر وليس كذلك س ل وعبارة حج وللزوج تركها ومحبتها ليستمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكين التام وإيهام كلام الشارح وجوبها بحمل على ما إذا سلت له تسليمها (قوله غير مكاتبه) أي كتابة محببة أمأى فليس له استخدامها لأنها مأكلة لأمها هر و يسلمها للزوج ليلاً ونهاراً إلا إذا فوت عليها تحصيل النجوم ولا فليد منه هاهن النهار أي ومنعها من ذلك طريق لتحصيل النجوم فلا يقال هي لا يجب عليها أن تحصيل النجوم حتى يمنعه من لزوم نهاراً لتكسب النجوم • وحامل الجواب أنه لا يكتفى إلا لاكتساب الأمان النعم من تسليمها نهاراً عما يؤدى إلى ذلك اهـ حل وشمل كلام الصنف المبينة فهي كالنقطة أي إذا لم يكن مائة أو أقل فهي في نوبة نفسها كالطرفة وتوى نوبة السيد كالنقطة اهـ زى (قوله ولو بنائه) عبارة شرح هر بنفسه أو بنائه أم هو فانه يحل نظر معاد ما بين السرة والركبة والخلوة بها وأما نانية الأجنبي فلا لزم من الاستخدام نظر ولا خلوة اهـ على أنه لا يلزم أن يكون الغائب ذكر كراش (قوله ويسلمها لزوجها) مستأنف وليس معطوفاً على استعمالها

من وقت العادة لانه يملك منفعى استخدامهما والفتح بها وقد نقل الثانية للزوج فتبقى له الاخرى يستوفيهما في الباردون الليل لانه محل الاستراحة والفتح (ولامؤنة عليه) أى على زوجها (إذا) أى حين استخدامها لا انتفاء التحسين (٤٠٣) التام (ولا يلزمه أن يتخلو بها بيت

بأن تقدر قبله أن لانه يقتضى أن التسليم جائز للسيد مع أنه واجب عليه (قوله من وقت العادة) ولو اختلف غرض الزوج والسيد روى الزوج لان السيد ورط نفسه بتزوجها ح ل (قوله حين استخدامها) فثبت أنه انما يسقط من الكسوة ما يقابل الذى استخدمها فيه فقط وقياس ما فى النشور أن تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو يروا وأن تنقذ اليوم تسقط باستخدام بعضه على ما بأتى فى نشور بعض اليوم ع ش على مر (قوله ولا يلزمه أن يتخلو بها) فالقول ذلك أى الاختلاء بها فى بيت السيد وغيره فلا تنقذ عليه شرح م ر أى حيث استخدمها السيد والاوجب عليه لتسليمه له ليلا ونهار ع ش على مر (قوله بيت بدارسها) أو بجواره وذكر حجج أن ظاهر كلامهم انه لو عين له يتاله ولو بعد اعن لا يلزمه اجابت لما فيه من لنة حل وع ش على مر قوله لان الحياء الخ تضمنت أنه لو عين السيد يتاجوره مستقلا وجب على الزوج الكسوة فيه لا انتفاء ما عمل به من أن المروءة والحياء الخ ولعله غير مراد (قوله لان الحياء المروءة) فلو كان الزوج ولدا للسيدة وله ولاية اسكنه لسه أو مرودة مع الخوف عليه لو انفرذ كان للسيد ذلك لا انتفاء للمنى المذكور ح ل (قوله ولو قتل أنت) ولو مع مشاركة أجنبي أى عمدا أو خطأ أو شبه عمدا وتسبب فى ذلك بان وقعت فى برحرفها وعدوانا حل (قوله أو قتل نفسها) ولو مع مشاركة أجنبي وكذا لو قتل الزوج أو قتل سيدها أو قتل الحرمة زوجها والحالة هذه أى قبل الوطء وظاهره وان كان قتلها له بحق حل ودخل فى الامة للبينة وهو الذى اعتمد م ر وقال زى وسقط ما يقابل الرق فقط قل على الجلال (قوله أوماتا) أى الحرمة والامة (قوله ولو قبل وطء) راجع للصور السبع قبله لان قوله أوماتا فيه صورتان أى سواء كانت الصور السبع قبل الوطء أو بعده فالخاسل أن فى كلامه أربع عشرة صورة يضم المهورتان خارجتان بقوله قبل وطء ويزاد عليا ثلاث صور خارجة بقول زى وحل وكذا لو قتل الزوج أو قتل سيدها أو قتل الحرمة زوجها قبل وطء فى الجميع فالخاسل أن الصور التى لا يسقط المهر فيها تسعة عشر (قوله بعد الوطء) متعلق بقوله باعها (قوله فان وجبى ملك المشتري) أو بعد عتقها ويكون لها شوبرى وبارة م ر ولو أعققها فلهما عا ذكر المشتري ولعتقها مالبائع (قوله بعد البيع) راجع للجميع أى وكذا بعد العتق (قوله ولو تزوج أمته عبده الخ) والظاهر أن البعض بالنسبة الى بعض المهر كالحرف فيجب بسقطه ولأرضيه نقلا اه قوت اه زى

### (كتاب الصداق)

وجه فى القلة أصدقة وفى الكثرة صدق بضمين قال ابن مالك  
لا سم مذكر بآى بمند • ثالث افعلة عنهم اطرد  
وقال أيضا وفصل لاسم ر بآى بمند • قدز بدقيل لام اعلاا فقد  
وموشق من المصدق يفتح الصادق للصبي بفتح الصادق كأنه أشد الاعراض لزوما  
من جهة عدم سقوطه بالاتراضى زى وقيل بكسرهما كابدل عليه قول الشارح لاشعاره بصدر غيرة  
الى (قوله هو) أى شرعا (قوله ماوجب بنكاح) ومعناه لغة المسمى قال فى المختار قال أصدق  
المرأة لقاسى لها صدقا فيكون للمنى الشرعى أعم من اللغوى عكس القاعدة على القول الاول  
فالمنى الشرعى وأما على الثانى فحاوله (قوله أو وطء) أى فى المقتوضة أو الشهية ومنها النكاح  
على بعد من دلالة لانه لا يستعمل بخلاف ما لو كان ثم كتابة فيما أو فى أحدهما اذ المكاتب كالأجني  
موضع الصادق يجوز كسرهما ماوجب بنكاح أو وطء أو تزوجت بضع • قوله الصلب بفتح الصادق وله بضمها كفى كتب القلة اه

بدارسها) أخلاطه لان الحياء المروءة يمنعانه من دخول داره فلا مؤنة عليه والتشديد بغير المكاتبية من زيادى (ولو قتل أمته أو قتل نفسها قبل وطء) فيها (سقط مهرها) الواجب لتفوت بتعجيل قبل تسليمه فتعويضها كفتوته بخلاف ما لو قتلها زوجها أو أجنبي أو قتل الحرمة نفسها أو قتلها زوجها أو أجنبي أو أوماتا ولو قبل وطء فلا يسقط المهر فارق حكم قتلها نفسها حكم قتل الامة نفسها قبل الوطء بانها كالملكة للزوج بالعقد الله منها من السفر بخلاف الاثنى ولو باعها قبل وطء أو بعده (فالهر) المسمى أو بدله ان كان فاسدا بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة قبله (له) كالمولى بيعها ولانه وجب بالعقد الواقع فى ملكه (ان وجبى ملكه) من زيادى فان وجب فى ملك المشتري فهو له بان كان النكاح تفويضا أو فاسدا ووقع الوطء فيها أو الفرض أو الموت فى الاول بعد البيع (ولو تزوج أمته عبده) بغير زوجه بقوله (ولا كتابه) فلا مهر لانه لا يثبت له

القاسد وقوله كإرضاع أى إرضاع الكبرى من زوجته الصغرى أو إرضاع أمه زوجته الصغرى وقوله قسراً أى على الزوج ويجب له نصف المهر على المراجعة للفقهاء للصغرى عليه وقوله سابقاً ماوجب أى كلاً أو بعضاً بخلاف ماإذا كان بإمراض الزوج فلائى له على المراجعة كسابقى فى قوله وله على المراجعة أن لم يأذن فى إرضاعها نصف مهر المثل (قوله ويرجع شهود الخ) ظاهرة أنه مثال للنفوت وفيه نظر لأن النفوت البضع انما هو الشهادة فالظاهر أن الرأى بمعنى أو فيكون معطوفاً على نفوت بضع تأمل والمراد شهود الطلاق حل أى وحكم الحاكم فى الرقعة ثم رجعوا عن الشهادة فإن الزوج يرجع عليهم بالمهر شيئا (قوله سى) أى ماوجب بذلك أى بالصداق وقوله لاشعاره أى الصداق (قوله الذى هو) أى النكاح (قوله ويقال له أيضاً مهر وغيره) ونظم بعضهم أصبا. ه فقال

صداق ومهر تحلة وفريضة • حياء وأجرهم عقر علائق  
أى والعلائق جمع علقه بفتح العين وكسر اللام وهو أحداً الصداق وزاد بعضهم  
وطول نكاح ثم خرس تمامها • ففرد وعشر عذاك موافق  
والخرس بضم الخاء المجعولة وسكون الراء قال تعالى وليستغفل الذين لا يجدون نكاحاً اه شرح  
الروض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ويقال فيه صدقة بفتح أوله وثلاثمائة وبشموه  
أوقنته مع اسكان ثابته فيهما بضمهما وجه صدقات قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية  
من الله تعالى من غير مقابل لانهما تستمتع به أكثر من استمتاعه بها لكون شهرتها أكثر من شهرته  
اه شورى (قوله بغيره) أى بغير ما ذكر من التسمية (قوله وآتوا النساء) الضمير للزوج وقيل  
للزوايا لانهم كانوا يعملون الصداق فى الجاهلية شورى (قوله لم ير بد الزوج بالنس الخ) سبه كافى  
البخارى عن سهل قال جاءت امرأة الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله اى وجهت نفسى اليك  
فكفك فقال رجل يا رسول الله زوجتها أن لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها به  
فقال ما عندى الا ازرى فقال ان أعطيتها اليه جلست ولا ازارك فاتمس شيئاً قال لا أجد شيئاً قال النفس  
ولو خافتم من جديد أى اطلب شيئاً من الناس يجعله صداقاً ولو كان ما تلتصق خافتم من جديد قال لأجد  
قال فهل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال قد زوجنا كما يأمرك من القرآن  
يرادى فظهر أن مريد الزوج هو الزوج فكان الأولى للشارح أن يقول لم ير بد الزوج أن مريد  
الزوج هو الولي لأن يقال المعنى لم ير بد تزويج النية كاندل عليه القصة المذكورة (قوله من ذكره  
فى العقد) وسن أن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصة لانها حنفية لا يجوز أقل منها وترك الغلظة فيه  
وأن لا يزيد على خمسين درهماً فضة أو صدقة بنائه وأزواجه ﷺ سوى أم حبيبة شرح  
م ر لأن صداقها كان أربع مائة دينار وكانت من عند النجاشى اكروا له ﷺ حين  
تزوجها (قوله لم ير بد الزوج) دليل لسن الله كرو وأما الواجبة نفسها فربما يقع لها نكاحاً فضلاً عن  
كونه سى المهر اه رشيدى على م ر ويقال لم ير بد نكاحاً أى لغيره فلا يثنى أنه أسلاه له اه تأمل  
(قوله ولثايبه) دليل للكرهه أى وذلك يثنى المحصنة حل (قوله قد يوجب) ولا يبطل النكاح  
عند ترك التسمية اه سم (قوله غير جائزة التصرف) أى أو عولوك لغير جائز التصرف أى قدسى  
لها أكثر من مهر المثل أو كان محجوراً عليه ورضيت رشيدة بدون مهر المثل فانه يجب التسمية  
حينئذ حل (قوله كونه ثمتا) فيه حذف السكون مع اسمه وهو جائز وفيه عمل المصدر مخفواً لأن  
يقال حذف بعد عمله (قوله صح كونه صداقاً) أى فى الجملة فلا يرد ما جعل رتبة البعد صداقاً لزوج

مهر كإرضاع ودجوع  
شهوسى ذلك لاشعاره  
صدور غيرة فى النكاح  
الذى هو الأصل فى إرضاعه  
ويقال له أيضاً مهر وغيره  
كأينته فى شرح الروض  
وغيره وقبل الصداق  
ماوجب بقسمته فى العقد  
والمهر ماوجب بغيره •  
والأصل فيه قبل الإجماع قوله  
تعالى وآتوا النساء صدقاتهن  
نحلة وقوله ﷺ لم ير بد  
الزوج النفس ولو خافتم  
حديد رواء الشيطان  
(سن ذكره فى العقد وكه  
اخلاؤه عنه) أى عن ذكره  
لأنه لم ير بد نكاحاً  
عنه ولثايبه نكاح  
الواجبة نفسها له ﷺ  
نم لم تزوج عبده أمته  
ولا كتابة لم ير بد ذكره  
لذا فائدة فيه وقد يجب  
لعارض كان كانت المرأة  
غير جائزة التصرف وذكر  
كرهه الاخلاء من زبادى  
(وماصح) كونه مختاص  
كونه (صداقاً)



المرء حيث لا يصح بل يبطل النكاح لما بينهما من التضاد ولا جعل الالب أم الولد صداقة بان يبطأ أمة  
 بنسبه فيأتي منها الولد ثم يشرها فلا يصح أن يجعلها صداقة لهذا الولد ولا لوراثته إذ دخلها في ملكه  
 فإذا دخلت في ملكه عتقت عليه وإذا عتقت عليه لم يصح جعلها صداقة وما أدى وجوده إلى عدمه باطل  
 من أصله فليس المراد بالام الولد من تعتق بوجوب سيدها فيجب مهر الل ولا عتق وكذلك لا يصح جعل  
 أحد ابوي الصغرة صداقها لعقته عليها فليس فيه مصلحة لها فيجب لها مهر المثل لسداد السمي  
 وكذلك لا يصح جعل ثوب لأمك غيره صداق مع أن لا يصح جعله ثمالا من هذه يصح صداقها في الجلة  
 وللمت ذلك لعارض وهو أنه يلزم من ثبوت الصداق رغبة وتامع شيخنا في إيراد الثوب حيث قال  
 واستثناء ما لو جعل ثوب لأمك غيره صداق لتعلق حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به غير صحيح  
 لأن ثمن الثوب لا يمتنع بيعه وصادقه والاصح كل منهما وعلى اعتبار المفهوم صحة صداقها ما لم يها  
 أولئك فيهم أن قد وقع عدم صحة بيعه بقول بعضهم أن هذا إرداء لا لوقال وما لا يصح جعله ثمالا لا يصح جعله  
 صداقها به نظر ولو تزوج أمة مشتركة لا بد أن يكون ما يصح كل واحد من صداقها أقل متمثلاً فأكثر  
 فإن خص كل واحد أقل من أقل متمثل لم يصح النكاح كإدراكه حج وهل الثمن مثله في البيع سور  
 حل وزى (قوله وإن قل) فلو قلنا بل السخول وكان الصداق أقل متمثلاً وجب لها نصف مهر المثل  
 حل (قوله لكونه) أي الصداق فهو علة لقوله صح الخ (قوله بما لا يتجول) أي لا يعدم ما لا عرفا وإن  
 عديميته إلى غيره وعبارة الشو يرى قوله بما لا يتجول أي من المال كأشار إليه الشارح بقوله كونه  
 ويحتد فلا بد من قوله لا يتقابل يؤول لاخراج نحو ما يستحقه من القصاص فإنه يصح جعله صداق لكونه  
 قابلاً يتموله والدية وأشار إليه بقوله وترك شفعة بان اشترت حصة شريكه في الدار فجعل ترك الشفعة  
 صداقاً له به تعهد ما في الحاشية انتهى فالثلاثان الأولان لما لا يتجول والاخيران لما لا يتقابل ولتمثول  
 (قوله فسدت النسبة) أي ووجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) أي ضمن بالتقابل وهو مهر المثل هنا  
 هو وفي أن المتقابل البضع الآن يقال ضمن بالتقابل أو بدله لعدم ضمان البضع بان يرددها لزوم  
 عقد النكاح والانقضاء إنما يرد على عقد الصداق (قوله لضمان يد) وهو ضمان المثل بالمثل والمتقوم  
 بالنسبة هو (قوله وإن طالبته بالتسليم) غاية في قوله لضمان يد دفع ما يشترطها إن طالبته بالتسليم  
 فاستعصر غامبا فيضمن ضمان يد (قوله كالبيع يد البائع) المناسب كائن يد المشتري لأن الزوج  
 بمنزلة المشتري والزوجة بمنزلة البائع كإبائي في كلامه عند قوله ولها حيس نفسها الخ (قوله فليس  
 لزوجة الخ) انظر وجهه ففرع على ضمان العقد أقول وجهه دخوله في قول المصنف ولا يصح تصرفها  
 في بضع وضمن بعقد المصنف الملك حينئذ (قوله ولا غيره) مما هو في معناه كالرهن والهبة والكتابة  
 والأجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في المبيع قبل قبضه كالوصية والتقابل بين العدين التي جعلها  
 صداقاً والأبلاء والتدبير والتزويج والوقف والقسمه وإباحة الطعام للفقراء إذا كان اصداقه بزازا  
 له وأشار ليعنه حل هنا وبعضه مأخوذ من قول الشارح في باب المبيع قبل قبضه من ضمان  
 بانه (قوله يسه) أي للعين (قوله ولونلت الخ) حاصه أن الصور ثمانية أربعة في التلف وهي تلفها  
 بأقاة وانلاف الزوج وانلاف الزوجة وانلاف أجنبي ومثلها في التعيب فينسخ في صورتين  
 وتكون فائضة لحقها في صورة وتختبر في أربعة صور في التلف وهي انلاف الأجنبي وثلاثة في  
 التعيب ولاتختبر في صورة وما إذا كان التعيب بها (قوله وجب مهر مثل) أي لأنه مضمون  
 ضمان عقد قال حل وهل المراد مهر مثلها عند العقد أو الآن الظاهر الأول (فرع) لو عقد  
 بقدر ما يظله السلطان أو قصت العاملة به أو زادت وجب ما وقع العقد به زاد سعره أو نقص ولو

وإن قل لكونه عوضاً فإن  
 عقد بما لا يتجول ولا يتقابل  
 يتمثل كونه وصحة  
 وترك شفعة وحسد قذف  
 فسدت النسبة لمخروجه  
 عن العوضية (ولو أصدق  
 عينا فهي من ضمانه قبل  
 قبضها ضمان عقد) لضمان  
 يد وإن طالبته بالتسليم  
 فاستعصر كالبيع يد البائع  
 (فليس لزوجة) قبل قبضها  
 (تصرف فيها) يبيع ولا  
 غيره وتعيير بذلك أولى  
 من قوله يسه (ولونلت  
 بيده) بأقاة مما هو به (أو  
 أنلفها هو وجب مهر مثل)

لأنه قد عقد الصداق بالتلف (أو) أنفلقها (هي) وهي رشيده (فقاينة) لحقها (أو) أنفلقها (أجنبي) ضمن بالانفلاق (أو تعيب لها) أي لا تعيبها كعبدى أونسى حرفه (٤٠٦) (تخبرت) بين فسخ الصداق وإجازته كإني البيع في جميع ذلك (فان فسخته

عز وجوده فان فقد فان كان له مثل وجب والا فقيمته ببلد العقد وقت المطالبة حل ومرو  
وقوله والا فقيمته ببلد العقد ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معينا في العقد فلا  
معنى فقدته لأنفلقه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر التل كإني في قوله ولو تلف في يده  
وجب مهر مثل وان كان في القصة لم يمتدور فقدته إلا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور إلا لعين ولذا  
انقطع نوعه لم يتصور له مثل سم على حج ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني براد مثله من جنه  
ووجب معه قيمة الصلعة مثلا إذا كان المسمى فلوسا وقد تجب مثله بما حواقيقه صفتها وباختيار  
الأول لكن بناء على أن الصداق مضمون ضمان يده عرش عليه (قوله) لا انفلاق عقد الصداق بالتلف  
وبقدر انتقاله إلى ملك الزوج قبل التلف حتى لو كان عبد المضمون تخبرته زى (قوله) وهي رشيده  
بخلاف الضحية فانها لا تكون قابلة لحقها لكن تضمنها بالبدل حل ويؤزم لها مهر التل عرش  
وقد يتناقص (قوله) فقاينة لحقها) حيث لم يكن أنفلقها لما نشأ عن حبال والا فلا تكون قايضة  
وبخلاف القتل قصاصا فإنه كالنفس باقة حل (قوله) أو أجنبي) أي ضمن بالانفلاق فخرج الحرفي  
والقاتل قودافاته كالتلف باقة كقائه الشورى (قوله) تخبرت أي فورا عرش (قوله) البدل) أي كلا  
فيا إذا أنفلقها أو بعثها هو الأرض إذا عيبها (قوله) في تعيبها) الانسب بقوله أو تعيب أن يقول تعيبها  
فلتحرق النسخة الصحيحة وعلى ما هنا فهو مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل أي تعيب أحد  
الماهاشورى (قوله) بغيره أي بغير الأجنبي أماله على الأرض شورى (قوله) وخرج بزادني  
الأولى بتقديمه عند قوله تخبرت (قوله) وتخبرت) وسكت عن صور التعيب الأربعة وقباس ما قسم  
أن يقال انها تخبر في ثلاثة تعيبها بنفسها وتعيب الزوج وتعيب الأجنبي فان فسخته فذاك وان  
أجازت أخذت العينين من غير أرض في تعيب الزوج والتعيب بالنفس ومع أرض الناقصة في صورة  
تعيب الأجنبي أي تأخذ الأرض منه وأما الصورة الرابعة وهي ما إذا كان التعيب من الزوجة نفسها  
فلا خيار لها ولا أرض فلو قال أو أنفلقها أجنبي أو تعيب لها تخبرت لوفى بالمراد (قوله) أي من مهر التل  
أي باعتبار القيمة وأنظر له التوقيم معتبر بيوم التلف أو بوقت العقد مشورى واعتبار القيمة واضح  
في القدين ونحوهما أما التل كقفيزى برتلف أحدهما فالقياس اعتبار المقدار لا القيمة عرش (قوله)  
ولا يضمن منافع) شمل ذلك ما لو أصدفها مائة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة لماله لا يضمن مهرها  
ولا أرض بكارة اه شيخنا عزيرى وقال حل وأما زوائد الصداق فهي في يده أمانة فان استوفى  
منفعتها ضمن أو طبلت منه فامتنع ضمانها ومن النافع وطء الأمانة فلا يجب به مهر ولا حد ولا لصبر أمروه  
(قوله) ولو بلفيقانه للرد) واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المشتكين للعدى  
بالسيفاء في الأولى والامتناع في الثانية ويجاب بان ملكها ضعيف لطرقة للانفلاق بالتلف فله  
على إيجاب شيء على من هو في قوة المالك رقب عوده إليه بفرقة قبل الدخول قهر عليها اه حج  
زى (قوله) كظنظره في البيع) صريح في أن البايع لا يضمن منافع المبيع أي قبل القبض وهو كذلك  
شيخنا (قوله) ولما حبس نفسها الخ) وإذا حبست نفسها أو حبسها إلى بسبب عدم تسليم الصداق  
استحقت النفقة وغيرها وجوبه بدة الحبس لان التصبر منه زى (قوله) لرضاها بالأنجيل) قال  
شيخنا ولو أصدفها تعليم نحو قرآن وطلب كل القلم قالنى أفتبه ولم أر فيه شيئا أنهما إن انتقالا لشي

فذلك

مهر معين أو حال (ملكته بسلخ) كإني البائع فخرج ما لو كان مؤجلا فلا حبس لها وان  
حل قبل تسليمها نفسها له وجوب تسليمها نفسها قبل الحل لرضاها بالأنجيل كإني البيع

فذلك والافسخ الصداق وجوب مهر المثل فسلمه لعدل وتؤمّر بفسخها حل وقد يقال تجبر هي لان رضاها بالتام الذي لا يحصل عادة لا يبعدمة كالتأجيل وقد تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتصحتها المطالبة بعده وزن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد تساهل في التعليم فطول السدة عليها بل بمفاتيح التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزبيري الجزم بذلك ع ش على مر ولو كنتك بآلف بعضها مؤجل بمجهول كما يقع في زماننا من قولهم يحل بموت أوفراق فسد وجوب مهر المثل لا ما يقابل المجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل اه شرح مر وع ش (قوله) ومالوز زوج أموله) هذا شرح بقوله ملكته قوله ومالوز زوج أمته خرج بقوله بملكه فالتقدير ثلاثه شيئا (قوله) أو زوج أمه أي أم الولد في بعض صورها أو الامنة لا يقيد كونها أموله شوري (قوله) بعد أن راجع للسنتين قبله شيئا (قوله) والمجنونة) أي والنفية شوري (قوله) لو لها) مالم بالصلحة في التسليم وبفارق البيع بالاملاء صاحبه نظهر ثم غالباً شوري وكذا يقال في الولي النفية حل (قوله) في الامنة لبيدها) وكذا في المسكنة لان السيد منعها من جميع التبرعات ولا يقال هو بدل بعضها لاحق لغيره اه حل (قوله) اجبرا) أي حيث كان العوض معيناً كان في السدة فلا ينبغي أن يجبر بل تجبر هي رضاها بمافي السدة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق ومن ثم لم يجزواها القول بان الزوجه تجبر وحدها كالنكاح فبوابتضها دون المبيع ثم اه حل (قوله) بوضعه عند عدل) وليس لاتباع واحد منهما ادلو كان نائبه لكانت هي الميرة وحدها ولو كان نائبها لكان هو المير وحده بل هو نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما وتلقب بده كان من ضمان الزوج كعدل الزهن فانلو تلف يكون من ضمان الزهن حل ومثله شرح مر (قوله) فاذا مكنت أعطاها) ويظهر أن تمكين الرثاء والقرناء ونحوهما لا استمتاع وهي مخذرة فلا وهذا هو المتمد زي قال ابن قاسم على حج ولو تزوج امرأة افترقت الى الزوج عجزها فدخل عليها باذنها فلا جرة لمدة سكناه ولو دخل عليها فدخلها باذن أهلها وهي ساكتة فعليه الاجرة لمدة اقامتها لانه لا ينسب الى ساكت قول وكذلك لاستعمل الزوج أو الوأى المرأة وأمنعتها وهي ساكتة على جرى العادة فلو لمه الاجرة اه خادم (قوله) فان لم يوطأ) تفرع على محذور في تقديره فان امتنع من اعطاء المهر ففيه تفصيل وهو ما ذكره بقوله فان لم يوطأ حل أي في غير الرثاء والقرناء ولم يستمتع بالرثاء والقرناء بغير الوطء في الفرج ولو تزوج امرأة بالشام والعقد بفترة سلمت نفسها بفترة اعتباراً بمحل العقد فان طليها الى مصر فنفقتها من الشام الى غزة عليه ثم من غزة الى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من الشام الى غزة عليه أم لا قال الحاشي في كتابه نعم وحكي الروايات في وجهين أحدهما ان لانها خرجت باسمه والثاني لا لان تمكينها انما يحصل بغيره قال وهذا أقس وهو المتمد شرح مر (قوله) وان ووطأ) أي غير الرثاء والقرناء ولو لم يوطأ واستمتع بالرثاء والقرناء فلوز ذلك أي الرثاء والقرناء فظاهر أنها لا تحبس نفسها اه حل (قوله) والمجنونة) وان مكنته عاقلة ثم جنت ووطأ حال جنونها على الاقرب من احتالين لان العبرة بطهارة وقد وقع حال جنونها شوري وبني أن يكون لوليها أن يمنعه من الوطء ولو سلم لولي الصغيرة أو المجنونة لمصلحة كان كسلبها بالغة نفسها لكن لو مكنت كان لها الاستمتاع بعد السكاح ولو سلمت النفية نفسها ورأى الولي الصلحة في عدم تسليمها كان له الاستمتاع وان ووطت حل (قوله) لم يسترد) أي ان قصته فان لم يقضه كان له أن يمنع من اقباضه حل (قوله) لتبرعه بالمبادرة) أي مع تسلمها ثم لم يرد ما بادر فتكت ولم يدفع المهر ولم يوطأ فان لها الاستمتاع لعدم تسلمها لها الوطء وان وجد

ومالوز زوج أموله فتعتق بموته وأعتقها أو بواهبها بعد أن زوجها الله ملك الوارث أو المقت أو الوأى أو الوأى أو زوجها أمته أو عتقها أو وصى لها بمهرها لانها انما سلمت بالوصية لا بالنكاح وقولي ملكته بملك من زباني والحبس في الصغيرة والمجنونة لو اهبها في الامنة لبيدها أو لوليها (ولو تنازعا) أي الزوجان (في البداية) بالقبض بان قال لأسلم المهر حتى أسلم نفسك وقالت لأسلمها حتى تسلم (اجبرا) فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمّر بتكئين) لنفسها (فاذا مكنت أعطاها) أي العدل للمهر (لها) وان لم يوطأ الزوج قال الامام فلو لم يوطأ بعد الاعطاء فامتنعت فالوجه استرداده (ولو بادر) فكتت طالبته) بالمهر (فان لم يوطأ امتنعت حتى يسلم للمهر) وان ووطأ طاعة فليس لها الاستمتاع بخلاف ما اذا ووطأ مكرهه أو صغيرة أو مجنونة لعدم الاعتداد بتسليمهن (ولو بادر سلم) للمهر (فلتكن) أي يلزمها التمكن اذا طالبه (فاذا امتنعت) ولو بلاعذر (لم يسترد) لتبرع بالمبادرة

(وتحمل) وجوبا (لحوتنظف) كاستحداد (طلب) منها أمن ولها (ما راء قاض من ثلاثة أيام فأقل) لان الفرض من ذلك يحصل فيها فلا يجوز مجاوزتها وخرج بنحو التنظف (٤٠٨) الجهاز والسمن ونحوهما فلا تحمل لها وكذا انقطاع حبض ونفاس لان مدتهما

قد طول وبنأى الفتع  
معهما بغير الوطء كما في الزنا  
(ولا طاعة وطء) في صغيرة  
ومرصة وذات زال عارض  
لتضره من والصرح  
بهذا من زيادتي (وذكره)  
للولي أو زوجته (تسليم)  
أي تسليم الزوج (فصلها)  
أي الاطاعة في الصور الثلاث  
لما مر وان قال الزوج  
لا تأخر بها حتى يزول المانع  
لانه قد لا يفي بذلك وذكر  
الكرافة في ذات المهر الموعود  
الصرح به في الاخيرين  
من زيادتي وبما صرح في  
الروضة كاصلا في الصغيرة  
ومثلها الاخرين (وتقرر)  
المهر على الزوج (وطء)  
وان حرم كوقوعه في  
حبض أو در لا سفاهة مقابله  
(وبوت) لاحدهما قبل وطء  
ولو يقتل في نكاح صحيح  
لانتهاء العقد به تقدم أن  
قتل السيد أمته وقتلها  
نفسا يسقطان المهر ولو  
أعتق مريض أملا يملك  
غيرها وتزوجها وأجازت  
الورثة لعنتي اسبر النكاح  
ولامهر والمراد بتقرر المهر  
الأمن من سقوطه كله  
بالفسخ أو شرطه بالطلاق  
وخرج بالوطء والوطء غيرهما  
كاستبدال مائه وخلوة

وبما شرط في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك فلا يجب الا الشر لا به ان طلقته ومن قبل ان تمسوها  
أي بما عموها  
(فصل في الصادق الفاسد) وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفرق بين الصفقة والشرط الفاسد  
وتفرق بها

وقرط الولي والمخالفة والهوركان جعل أمة صداقة كاسر قل على الجلال ومنها الجهل كأي في  
قوله للجهل بما يخص كلا الخ بعد قول المصنف ولو نكح نسوة الخ اه **(قوله وما يذكره)** أي من  
قوله وفي زوجتك بنتي الخ وقوله ولو ذكر وأمهرا سرا الخ **(قوله ودم)** ويفرق بينه وبين الخلع حيث  
يقع رجعا ولأما بان العقد أقوى من الحل فتوى هنا على إيجاب مهر المثل كأي في شرح مر وبعبارة  
زي ويفرق بين الخلع على مذهب يفرجها وبين ما لو أصدفها ما حيث يجب مهر المثل بان المثل  
ثم من جانب المرأة المفاوضة فاعتبر كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا بان مقصود النكاح الوطء وهو  
موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع فان مقصود الفرقة وهي تحصل غالبا بدون عوض وما ذكره المصنف  
أن تحتنا ما أنكحة الكفار فقد مر حكمها تفصيلا اه وفرق شيخنا مر بأن الزوج لما كان  
يتكلمان في إيقاع الطلاق مجانا وبموضع كان ذكره لفهر المقصود كالعدم فوق مجانا ولما كان الولي  
لا يمكن إسقاط مهر الزوجة مطلقا والزوجة لا يمكنها إسقاط مهرها قبل وجوبه إلا بتفويض صحيح ولم  
يكن هذا تفويضاً وجب مهر المثل لنساق العوض اه سم قال ع ش على مر وقد يقال لا داعي  
للفرق لأننا لم أنغير المقصود هنا أيضا كالعدم فكأنه لم يسم والنكاح إذا خلا عن التسمية وجب  
مهر المثل كأي الطلاق إذا خلا عن العوض وقهر رجعا ثم رأيت حج ما يصرح به وبعبارة م  
قوله ودم أشار إلى أنه لا فرق بين ما يقصد وغيره وكان قياس ما في الخلع من أنه إذا خالها على دم يقع  
رجعا أنها تكون كالنفسوة وفرق بأن العقد أقوى من الحل فتوى على إيجاب مهر المثل وأيضا التسمية  
شرط لإيجاب المسمى أو مهر المثل وغاية ذكر المهر أنه كالسكوت عنه فيهما وهو موجب هنا لا م **(قوله)**  
سواء كان حلالا بذلك أم حلالا به ومثله للزوجة ففيه أر بع صور لانه امان يكون علما هو والزوجة  
أولاهن أو وهما وهي جاهلة أو بالعكس وقوله تكمر فيه أر بع صور أيضا فالخلاص ست عشرة  
صورتين ضرباً رب بنى مثلها **(قوله أي بما يملكه)** أي وهو مقصود والا فتعقد بالملوك ومن غير  
الملوك ما يستعير الزوج من المصاغ اه شيخنا **(قوله وبغيره)** أي وهي جاهلة بذلك كاهو ظاهر  
حل والظاهر أن هذا قيد في التخيير فقط بهو والصواب كأي حج وغيره وبعبارة حج وتخيران  
جهلت بالخلا والابن كانت عالة فلا خيار لها ويثبت لها ما يقابلها من مهر المثل اه بالمعنى **(قوله بطل)**  
فيه سواء قدمه أم أخره على المتعمد خلافا لحج في قوله إذا قدمه بطل المسمى بخلافه وجب مهر  
للز ع ش **(قوله وتخخير)** أي فورا **(قوله بحسب قيمتها)** أي حيث كان غير الملوك مقصودا  
والابن كان دافعا لمهر الملوك فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد يتجسك باطلاعهم هنا  
وغير بين البيع والنكاح بأن النكاح أوسع في الجلة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده  
مر حل وبعبارة ع ش على مر قوله بحسب قيمتها لكن م في البيع أن شرط التوزيع أن  
يكون الحرام معلوما والأبطل قطعاً وأن يكون مقصودا والا فتعقد البيع بالملوك وحده ولا شيء في  
مناظرة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فتجب في الأول مهر مثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه  
واختار القيمة طاهر في القومات والثلث المختلفة القيمة أمال الثلث المتحدتها كأردى فحق أحدها  
نصوب وقيمتها مساوية فترجع بنصف مهر المثل من غير نظر القيمة اه شيخنا ع ز ي ويقدر الخ  
علا بطر ع د حتى يكون لها قيمة فان كان الخلو فرض خلا ل الخلل المصاحب له بحيث لا تزيد  
قيمت على قيمة الخلل اعتبر التقسيط فيه بالمثل وزنا أو كلاً والا اعتبر التقسيط باعتبار القيمة ع ش  
ملخصاً **(قوله وفي قوله الخ)** متعلق بقوله صحيح كل زي وقوله زوجتك بنتي أي وكان ولي ما هنا أيضا  
وكذا ع ن في شرح م **(قوله فلتك العبد عن الثوب)** فان لم يساو ثمن مثله أبطل البيع ان لم تكن

أذنت فيه بدونه وقوله وتلك صدق أي أن كان قدر مهر المثل والباطل أن لم تأذن فيه ورجع لمهر المثل  
يرادى **(قوله رجع الزوج في نصفه)** وهولت العبد في هذا المثل وإذا رد الثوب بعباسه رد الثمن  
ولابد المرأة بآية تطلب مهر المثل وتخرج بثوبها ما لوقال وبعثت نوى في فائه لا يصح بالنسبة للبيع  
والصدق أما النكاح فصحيح كافي زى فلا بد أن يكون الصدق مع ما بيع به للزوجة وتخرج الثوب  
ما لكان نقدا كان قال زوجتك بنتي وملكتك هذه المائة بها تين المائتين التي تملك فان البيع والصدق  
باطل لأن من قاعدة مدحجوة ودرهم كافي حل ومهر **(قوله يلقى به)** فلا كانت شريفة يسترق  
مهرها ماله أو يقرب من الاسترقاق فالنكاح باطل كافر في تزويج المحجور عليه شيئا من حل  
**(قوله لا رشيدة)** اعترض بأنه تركب فاسد لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة سابق وجب نكاحها  
نحو الفارض ولا بكرة لشرقية ولا غريبة وأجيب بأنها بمعنى غير ظاهر أعربا فيها بعدها لكونها على  
صورة الحرف ولا التي يجب تكرارها مخصوصة بما إذا كانت ثم صفتان متضادتان وكونها بمعنى غير  
صرح به السعد في قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظهر أعربا الخ فلاحية صفة بلست منصوب بالفتحة  
الظاهرة على رشيدة ولا مضاف ورشيدة مضاف إليه محجور بكسرة مقفلة منع من ظهورها اشتغال  
الحمل بحركة النقل فافهم **(قوله بكرة)** ليس بقيد **(قوله بلا ذن)** الأولى تأخير عن قوله بدونه لأن  
المعى بلا ذن في اللون ورد بان تأخير به يوم رجوعه للاتين مع أنه خاص بالثانية لأن الاذن الأول  
لا يعتبر **(قوله أوعيت)** أي الرشيدة بكرة أو ثيبا عرش وهو موقوف على قوله بلا ذن وفي المسمى  
على مقدر تقديره ولم يمتن قدرا **(قوله فنقص عنه)** وإن كان ما عقده أكثر من مهر المثل ولو في  
سنية على المتمد مر وبحت الباقين أنها لو كانت سفية فسي دون ما ذونها لكنه زائد على مهر  
مثلا انعقد بالمسمى للتأريض الزائد عليها وطرد في الرشيدة وهو متجه فيها معنى لا تقبل زى لأن  
القول أنه متى خالف ما سئلته القسمة ووجب مهر المثل وهذا هو المتمد كإقراره زى في درسه  
**(قوله وأطلقت)** أي الرشيدة غير المجبرة بأن سكت عن قدره وانما قيد بانغير المجبرة للتأثير مع قوله  
أورشيدة لأن تلك مقيدة بالمجبرة **(قوله فنقص عن مهر مثل)** ومثل النقص فيها الزيادة مع تعيين  
الزوج وأنهى عن الزيادة على الأوجه كلوكيل في البيع شوى **(قوله على أن لا يها)** أو غيره كوله  
حل **(قوله على أن يعطيه)** بالتحنية والقوقية شوى يرى أي على أن يعطى الزوج الأب أو يعطى الزوجة  
الأب وأما على أن يعطى الزوج أنفا أخرى فيصح بأن ينفى والظاهر أن ماله كة الزوجة مثله في ذلك حل  
وقوله أنفا الأولى أن يكون اسم إن لأنه عمدة لإعذف ومفعول يعطى الثاني محذوف لدلالة ما قبله  
عليه وليس من التنازع لأنه لا يجري في الحروف **(قوله أو شرط في مهر خيار)** أي في العقد لا بعده  
ولو في مجلسه وقرق بينه وبين البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد بأن البيع لمادخله خيار المجلس  
كان زمنه بمثابة صلب العقد بجامع عدم الزوم ولا كذلك هنا حل وصورة شرط الخيار في المهر أن  
يقول زوجتكها بكذا على أن لك أولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت أقيت العقد به والافسخ  
الصدق ورجع لمهر المثل مثلا عرش على مر **(قوله بمقصوده الأصلي)** أي وهو الاستمتاع حل  
**(قوله كان لا يتزوج)** فيه أن هذا يقتضى أن الزوج على المقود عليها من مقتضيات العقد وبه  
خفاء كذا قال الشباب عميرة قال نليده سم قد يوجه بأن العقد على امرأة يقتضى إلحاح غيرها أي  
عدم الحجر عليه فيأدون أربع نسوة والأفعل لم أنه ليس طالبا للعقد متى قال أنه مقض له ولا ياتي  
ذلك ثبوت هذا المتقضى عند عدم العقد أيضا ثم رأيت حجج قال قد يشك كون الزوج عليان  
مقتضى النكاح بأن التبادر أنه لا يقتضى منه ولا عدمه وبجواب منع ذلك وادعاء أن نكاح مالدون

صدق رجع الزوج في نصفه  
إذا طلق قبل الدخول ولو  
نكح لمولي هو أعم من  
قوله لفضل (بثوق مهر مثل  
من ماله) أي ماله لمولي ومهر  
مثله باليقين (أو أنكح بنتا  
لأرشيدة) كصغيرة ومجنونة  
(أو رشيدة بكرة بلا إذن  
بدونه) أي بدون مهر المثل  
(أو عيت له قدر انقص عنه  
أو أطلقت فنقص عن مهر  
مثل أو نكح بأف على أن  
لا يها) على (أن يعطيه  
أنفا أو شرط في مهر خيار  
أولى نكاح ما عدا مقتضاه  
ولم يخل بمقصوده الأصلي  
كان لا يتزوج

عليها) أولافقة لها

(صح النكاح) لأنه

يتأثر بفساد العوض ولا

فساد شرط مثل ذلك

(بمهر مثل) لفساد المسمى

بالشرط في صورته وبانتفاء

الحظ والمصلحة في الثلاثة

الأول وبالحاقته في صورة

النقص ووجهها في ثابتيها

أن النكاح بالاذن المطلق

محمول على مهر مثل وقد

قص عنه وجه فساد

في الأخيرة مخالفة الشرط

لمقتضى النكاح وفي التي

قبلها أن المهر لم يقتض

عوضاً بل فيه معنى العلة

فلا يليق به التحار وفي

السادسة والسابعة أن

الإنسان لم تكن من المهر

فهو شرط عقد في عقود الأ

قد جعل بعض المالز مه

في مقابلة البضع لغير الزوجة

فيفسد كما في البيع ولا

يسرى فساداً إلى النكاح

لاستغلاله وخرج بزيادتي

في الأولى من ماله مالوكان

ذلك من مال الولي فيصح

بالمسمى على أحد احتمالي

الامام وبزعمه الحاروي الصغير

تبع الجاعة وصححه البقيني

واختاره الأذرى حذراً

من أضرار مولي بلزوم مهر

لمثل في ماله وفسد على

احتماله الآخر لأنه يتضمن

دخوله في ملك مولي (أو

أخل به) أي بمقصوده

الاصلي (كشرط عتملة

وطه

الرابعة مقتضى علمي أن الشارع جعله علامة عليه حل وفيه مافيه وكتب عليه سم ماله  
 قد يوضح بأن نكاح الواحدة مثلاً ما كان مظنة الخرج ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد  
 نكاحها قد لا لزوم عموم تلك اللفظة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها وبناها له في الثبوت  
 فليأمل فيه ذكره سم وعش على هر فلم من هذا أن المراد يكون مقتضياً لزوج غيرها أنه ليس  
 بما منع منه وإن كان عدم المنع ثابتاً بقوله (قوله) أولافقة لها) أي بالكلية بخلاف ما لو شرط أن يتفق  
 عليها غيره فهذا ما يغفل بمقصود النكاح الأصلي فيبطل النكاح وإن صحح البقيني الصحة و بطلان  
 الشرط شرح م ر قال حج كيف يغفل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير  
 وما يغفل من فرق بين ذلك خيال لأنه لا فرق من شأنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد  
 وجوبها على الأجنبي وأما وجوب النفقة على الولد في الاعفاف فالمراد إيجاب أدائها عن الوالد أي قالوه  
 بمنزلة الولد (قوله) صح النكاح) أي في التسع صور (قوله) لأنه لا يتأثر) أي لا يفسد وهو راجع  
 بلجع الصور وقوله ولا يفسد شرط أي في صورته وهي الأربع الأخيرة (قوله) لفساد المسمى) علة  
 لصحة بمهر المثل وما قبله لصحة فقط فالتدعى شيان (قوله) في صورته) وهي الأربع الأخيرة  
 (قوله) في صورة (النقص) هما قوله وأعينته قد راع قوله وأطلقت الخ (قوله) محمول على مهر المثل  
 فكأنها قيدت به (قوله) ووجه فساد في الأخيرة الخ) هذا التعليق غير ظاهر لأنه إذا لم يفسد على  
 النكاح بالبطلان فكيف يفسد على المهر بالبطلان وأيضا فيه مصادرة فالأولى في التعليق أن يبطل  
 بما عطل به م ر وهو أن مفسد المهر لأن شرطه لم يرض بالمسمى إلا مع سلامة شرطه ولم يسل فوجب  
 مهر المثل (قوله) بل فيه معنى النجاسة) لأنها تستمع به كما يستمع بها فكان الاستمتاع في مقابلة  
 الاستمتاع والمهر النجاسة وهبة شورية (قوله) فهو شرط عقد في عقد) شامل لما إذا كان الاعطاء  
 منها (قوله) والا) بأن كان الاتصاف بالمهر (قوله) لغير الزوجة) مفعول ثان لجعل (قوله) ولا يسرى  
 دفع به ما يتوهم من تشبيهه بالبيع أنه يفسد أيضاً كالبيع وقوله لاستغلاله أي عدم افتقاره أبداً إلى  
 ذكر المهر بخلاف البيع محتمة تنوق على ذكر الثمن فهو غير مستقل (قوله) ما لو كان ذلك) أي  
 جيل المال من مال الولي وأما لو كان لدى من ماله هو والد الزائدة فقط فلا يأتي فيه تعليق الاحتمال الأول  
 وبأن فيه تعليق الاحتمال الثاني حل (قوله) وصححه) أي أحد احتمالي الامام (قوله) حذراً) علة  
 لصحة بالمسمى وقوله من أضرار مولي أي لو أبطلنا المسمى الزائدة لدى سواه الولي لأنه حينئذ يجب  
 مهر المثل في مال المولى فينضرب قال م وظهور هذه المصلحة لم ينظر إلى تضمن دخوله في ملكه الذي  
 علل به الاحتمال الآخر وقال حل هذا بناء على أن المهر يرجع للأب لو قلنا بالفساد للأب لأن صفة  
 التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف الفسخ الآتي فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعليق  
 أنه لو انفرد الولي بمزاد من ماله أنه يبطل لا تنفاد ذلك فليحذر رشوبرى والاقرب الصحة عش (قوله)  
 لأنه) أي الأدهار يتضمن دخوله في ملكه صريح في أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر عش أنه لا بدخل  
 الابدية تملك كأن يهب له ويقبله له فيجوز الافتاء بكلام شيخ الاسلام للأخذ من الاحتمال والاتقاء  
 بكلام رش وهو أسوأ لاجل أن يكون موارداً لعمال الصدقات الذي هو شرط في صحة النكاح شيخنا  
 عززى وصرح عش مرة أخرى بأنه يكفي الهبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك إلا في الولد البالغ  
 فيوافق ما هنا (قوله) وأخل) المناسب فإن أخل لأنه مفهوم قوله ولم يغفل بمقصوده الأصلي وبما يغفل  
 بمقصوده الأصلي شرط أن لا يربها أو لا تره فلو كانت أمة أو كاتبة فإن أراد ما دامت كذلك صح والاتقاء  
 شورية قال حل وفي كون نفي الارث يغفل بمقصود النكاح فظهر ظاهر (قوله) كشرط عتملة وطه

طلق أو بأت منها أو فلا  
 نكاح بينهما (أو شرط فيه  
 خيار بطل النكاح)  
 للإخلال بما ذكره وشافعة  
 الخيار زوم النكاح وخرج  
 بتقيدي شرط عدم الوطء  
 بكونه منها أو بائنها للوطء  
 ماو شرط الزوج أن لا يطأ  
 فلا يبطل النكاح لأن الوطء  
 حقه لله تركه بخلافه منها  
 كإرجائه في الرضعة كأصلها  
 تبعاً للجمهور وقال في البصر  
 أنه مذهب الشافعي ومحممه  
 النووي في صحيحه ويترجم  
 به في الحاوي وغيره وما  
 لو لم تحتل الوطء أبداً أو  
 حالا إذا شرطت أن لا يطأ  
 أبداً أوصى تحتل فإنه  
 يصح لأنه قضية القدر صرح  
 به بغوي في فتاويه (أو)  
 شرط فيه (ما يوافق)  
 مقتضاه كان ينفي عليها  
 أو يشم لها (أو مالا)  
 بخلاف مقتضاه (ولا) بواقعة  
 بأن لم يتعلق به غرض  
 كان تأنا كل الأكد (أو)  
 يؤثر في نكاح ولا مهر  
 لا تنفاد فأنه (ولو نكح  
 نسوة بمهر) واحد  
 (فلكل) منهن (مهر)  
 مثل لفساد المهر للجهل  
 بما يعص كل منهن في الحال  
 كأول ما عيده جمع بين  
 واحد لم لو زوج أمته بمهر  
 صح للمسي لا اتحاد مالكم  
 (ولو ذكرها)

عنده) أي كشرط ولي محتملة وطء الخ فالشارط هو الولي لأن الزوجة لا يؤثر إلا إذا كان  
 في صلب العقد لأن محله ولا يكون كذلك إلا إذا كان الشارع هو الولي فإن الشارع منها لا يؤثر بتقرير  
 شيخنا عائشواوي ويجوز أن يبيى الكلام على ظاهره من أن الشارع هو الزوجة ويجعل على ما إذا  
 عقدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة لكنه بعيد لأن الكلام في منعها تأمل وبغري بينه وبين شرط  
 عدم النفقة بأن المقصود من النكاح التماسل المتوقف على الوطء دون النفقة فكان قصده أصلياً  
 وقصد غيره تابعاً له وقوله عنده أي مطلقاً أو لا وقت كذا مع إباحته فيه فلو شرطه في المنع  
 فان أراد مطلقاً بطل العقد والاصح شوري (قوله أو شرط فيه خيار) أي في صلب العقد لأن  
 محله ح ل وشمل ماو شرطه على تقدير وجود عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافاً للزكشي  
 شرحه قال عن قال في شرح الإرشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كإباحته لأنه  
 تصريح بقتضي العقد ولا يحصى عن ذلك للتأمل وإن غلظه م ر سم على حج وهو الحق الذي  
 لا يحصى عنه (قوله) وخرج بتقيدي الخ ولم ينزل موافقة أي الزوج في الأول منزلة شرطه حتى يصح  
 ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تعقيب الجانب البتدي فأبطل الحكم به دون الاستدلال على  
 شرطه دفعا للتعارض ح ل ومراده بالاول قوله المصنف كشرط محتملة وطء الخ وبالكافي قوله  
 ماو شرط الزوج أن لا يطأ قوله ولا موافقتها أي موافقة وليها تدبر (قوله منها) أي إذا عقدت بنفسها  
 على مذهب أبي حنيفة أو من وليها ان عقدوه والاول بعيد لأن الكلام في مذهبنا (قوله بخلافه منها)  
 ذكره مع أنه عين ما تقدم في المتن توطئة لما بعده أي بخلاف ماو شرطه عليه عدم الوطء فلا يصح  
 قال ع ش على م ر وظاهره ولو كان الزوج غير منتهى للوطء لصغر أبل ونحوه وفيه نظر بل الأقرب  
 الصحة فيه مدام الزوج غير منتهى للنكاح لأنه موافق لمقتضى النكاح (قوله كإرجائه في الرضعة)  
 معتمد (قوله وما لو لم تحتل الوطء) أي وخرج ماو الخ وقوله شرطت أي شرط وليها (قوله فأنه  
 يصح) ولو أطلقت في الصورة الأولى بأن لم تقيده بأبداً فالظاهر الصحة وكذلك أطلق ولي المنعيرة إشتراط  
 أن لا يطأ لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب وقد يفرق بين هذه وبين الصغيرة بأن التحريم  
 علة منزلة فالظاهر دوماً بخلاف الصغرة اه ح ل (قوله لأنه قضية العقد) أي على هذه المرأة  
 لا مطلق عقود عبارة شرحه لأنه تصريح بما يقتضيه الشرع أي لأن الشرع يقتضي أن هذه لا توطأ  
 (قوله أو ما يوافق مقتضاه) مفهوم قوله ما يخالف مقتضاه ففيه مع قوله السابق أو أدخل شرعاً غير  
 ترتيب اللب م ر (قوله ولو نكح نسوة بمهر) بأن زوجهن جدهن أو عمن أو معتقن ولو كان  
 يخص كل واحدة غير متمول وإن قلنا بقول حج أنه لا بد أن يخص كل واحد من الشريكين في الأمة  
 متمول ح ل (قوله للجهل) علة للعلة (قوله كالو باع عبيد جمع) أي فأنه يفيد البيع بالنظر  
 راجع للعلة للأصل للسنة شيخنا (قوله لو زوج أمته) أي لربي فإن الحر لا تزوج أمتهن معافاة  
 انتسخ نكاح أحدهما قبل الدخول أو طلق وزع المسمى عليها باعتبار مهر المثل فلو كان مهر  
 الباقي عشرين والتي انتسخ نكاحها عشرة سقط عن الزوج ثلث المسمى ووجب للباقي ثلثه  
 ع ش على م ر أي إذا كان الفراق بسببها قال الشوري وانظر لو كان تزوجها من اثنين  
 بواكها بمهر واحد وقضية قوله لا اتحاد مالكم الصحة فيها بمسمى الوكيل والوجه خلافه فليحذر  
 ومثل ذلك بينه وأنها من عبيد صادق واحد فليحذر وأوجب بأن قوله لا اتحاد مالكم أي مع إحصاء  
 الزوج فلا يرد ماله (قوله ولو ذكرها) أي الولي والزوج والشهود عبارة م ر أي الزوج والولي  
 والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها وإن كانت موافقة الولي حيث لا مدخل لماني للزوم أو باعتبار



مهرامرا وأ كثر منه  
(جهرا لزم ما عقد به)  
اعتبارا بالعقد فلو عقد  
سرا بلف لم أعيد جهرا  
بأنفين بحال لزم ألف  
أو اتفقوا على ألف سرا ثم  
عقد جهرا بأنفين لزم ألفان  
وعلى هاتين الحالتين حل  
نص الشافعي في موضع  
على أن المهر المهر السوقي  
آخره على أنه مهر العلانية  
(درس)

(فصل في التفويض  
مع ما بدكره وهو لغة  
رد الأمر إلى الغير وشرعا  
رد الأمر للمهر إلى الولى أو غيره  
أو البض إلى الولى أو الزوج  
فهو قسمان تفويض مهر  
كقولها لولى زوجي بما  
شئت أو شاء فلان  
وتفويض بيع وهو المراد  
هنا وسيت المراء مؤونة  
بكسر الواو وتفويض أمره  
إلى الولى بالامهر وبفتحها  
لان الولى فؤوض أمرها  
إلى الزوج قال في البحر  
والفتح أضح (صح)  
تفويض رشيدة بقولها  
لوليها (زوجي) بالامهر  
فزوج لا بمهر مثل (بأن نني  
المهر أو كست أو زوج  
بدون مهر مثل أو يفترق  
البلد كافي الحاوى) كسيد  
زوج) أمته غير المكاتبة  
(بالامهر) (بأن نني للمهر

ما ينضم للفر يقين غالبا اه بالحرف (قوله مهرامرا) أى يعقدوا باتفاق أخذ ما بعده (قوله ما عقد به) أى أولا مهر أو مهر الحقيق والثاني ضرورى وقوله اعتبارا بالمعنى فلا نظرا لماعده  
(فصل في التفويض) مع ما بدكره من مهر المثل وما يوجب به حل ومناسبة ذكر هذا الفصل  
في كتاب الصداق أن الصداق ثارة يجب بالمعنى كما تقدم وثارة يجب بالوطء سواء استند للعقد كالأقرفى  
التفويض أم لا كوطء الشبهة (قوله رد الأمر) أى القول أو الفعل (قوله رد أمر المهر) لحل المراد  
بأمره قلته وكثرته وسببته وقوله أو البض المراد بأمره العقد عليه بالنظر لولى والمهر بالنظر للزوج  
شيخنا (قوله إلى الولى) أى في مسألة الحرة وقوله أو الزوج أى في مسألة السيد أو الزوج أمته زى  
أو أن المراد على اللعين في مؤونة فالأول على كسر الواو والثاني على فتحها مولى (قوله أو غيره)  
كالكول وبعبارة حل قوله أو البض إلى الولى وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الأمة اه  
أى لانها مالقات لوليها زوجي بالامهر فقد ردت أمر البض إليه شيخنا عزرى (قوله وتفويض بيع)  
أى من المرأة أو من سيد الأمة بأن قالت لولى زوجي بالامهر أو قال سيد الأمة زوجتك بالامهر حل  
فأردت تفويض البض اخلاء النكاح عن المهر كما قاله مهر أى على الوجه الآتى أو قال لولى زوجتك  
بالامهر لم يسبق إذن منهم لم يكن تفويض على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد عى  
عليه (قوله وهو المراد هنا) وأما تفويض المهر فقد يعمل بمأمر من أمهات عيبت مهرا اتبع وإن لم تعين  
زوجها بمهر المثل عى على مهر وفى كون هذا تفويضا نظرا لانها عيبت في الأول قدرا وفى الثانى  
أعطت والأطلاق يعمل على مهر المثل (قوله وتفويض أمرها) أى أمر بيته وهو العقد عليه (قوله  
نؤوض أمرها) أى أمر مهرها أى جعل له دخلا في إيجابه بفرضه وكان عليه أن يزيد أو إلى الحاكم حل  
لان الولى فؤوض أمر مهرها للحاكم أيضا لانه يفرضه عند التنازع كما يأتى وأجاب مهر بان الحاكم  
لما كان كتابا للزوج لم يحجج له كره (قوله والفتح أضح) لحل المراد أنه أكثر استعمالا ولا يفتى  
الكسر عا فلا معنى للفتح حل (قوله رشيدة) أى غير محجور عليها تندخل السفهة التى لم يحجر  
عليها ذهري رشيدة حكاه سلة (قوله بقولها) الباء للتصوير ووجه كون هذا تفويض بيع أمهات  
قالت لوليها زوجي بالامهر فقد ردت أمر البض إليه وقوله بالامهر وإن زادت لافى الحال ولا بعد الوطء كما  
في الزبدي وغيره وقوله فزوج لا بمهر مثل مولى تمام التصوير كما يدل عليه ذكر مفهومه بعد قال مهر  
فإن زوجها بمهر المثل من نقد البلد صح ما ساءه وقوله فزوج لا بمهر مثل أى من نقد البلد بدليل ما بعده  
(قوله أو زوج بدون مهر مثل الخ) لان تسميته ملغاة من أصلها لانها لم توافق الاذن ولا التسرع فلا  
يقال هذه تسمية فاسدة فيجب بمهر المثل بالعقد على أن النسبة الفاسدة إنما توجب مهر المثل اذا لم يؤذن  
لذلك المهر فكان هذا مستثنى من النسبة الفاسدة أى محل كون النسبة الفاسدة توجب مهر المثل  
بالقد مالم يكن هناك تفويض من المرأة حل (قوله أو بغير نقد البلد) معطوف على قوله لا بمهر  
مثل أى وإن زادت على مهر المثل فتقدال بلد ليس من مسمى مهر المثل حتى يخالف ما ساء فى قوله ففرض  
قضى مهر مثل حال من نقد البلد المصرح بذلك بأن تقدال بلد ليس من مسمى مهر المثل وكذا تقدم فى  
شروط الاجبار لأن يقال مهر المثل بالأطلاق فارة براديه القدر فقط وثارة براديه ما يشمله وكونه من  
تقدال بلد ومراوده هنا لا من ذلك وحينئذ يصح أن يكون معطوفا على دون حل والصواب أن  
لراده بمهر المثل القدر فقط وأن قوله أو بغير نقد البلد معطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله فى قول  
الصفى لا بمهر مثل أى من نقد البلد كما تقدم نقر يره (قوله أو بغير نقد البلد) أى أو بمؤجل (قوله غير  
للكاتبه) أى كتابة صحيحة برأوى أمال المكاتبه فهى مع سيدها كالطهر مع وليها فيصح تفويضها

أوسكت بخلاف غير الرشيدة لان النوى يض تبرع لكن يستفديه الولي من السفهة الاذن في تزويجها بخلاف ما لو سكت عنه الرشيدة لان النكاح لا يقد غالبا بمهر فيحمل (٤١٤) الاذن على العادة فكأنما قالت زوجتي بمهر وبصرح في النكاح الصغير

وبخلاف ما لو زوج بمهر  
الثلث من نقد البلد بخلاف  
ما لو زوج السيد أمته  
المذكورة بمهر ولو دون مهر  
مثلها فيجب للمسي  
فيهما وتعييرى بما  
ذكر أعظم مآكره  
(ووجب بوطه أو موت)  
لأحدهما (مهر مثل لان  
الوطء لا يباح بالإباحة  
فمن حق الله تعالى ثم  
لنكح في الكفر مقوضة  
ثم أسما واعتقادهم أن  
لاهم مقوضة بحال موطئ  
فلاشئ لما لا يستحق وطئا  
بلا مهر فأشبه ما لو زوج  
أمنه عبده ثم اعتقها أو  
أحدهما أو أباهما وطئا  
الزوج والموت كالوطء في  
تقرر للمسي فكذا في  
إيجاب مهر المثل في  
التفويض وقد روى أبو  
داود وغيره أن يزوج بنت  
واشئ سكحت بلامهر  
فأت زوجها قبل أن  
يفرض لها قضى لها  
رسول الله ﷺ بمهر  
نساها وبالمسرات وقال  
الترمذى حسن صحيح  
وبما ذكره عن أبي المهر  
لا يجب بالعقد ولو وجب به  
لتسقط بالطلاق فيسقط  
الدخول كالسي وقد روى

حل (قوله أوسكت) لم يقل أو زوج بدون مهر المثل أو بفرضه البالد كقائل في الولي لأنه لا يكون  
نحو صاحبه فيصح بدون مهر المثل أو بفرضه البالد إذا عقد جهلان المهر حقة شيخنا (قوله تبرع)  
أي ظاهر أو الإيجاب بمهر المثل مع كونه تبرعا (قوله غالبا) خرج به ما لو زوج أمته لعبده ما لو نكح  
في الكفر مقوضة إلى آخر ما يأتي (قوله يديه) أي يكون سكوت الرشيدة عن المهر ليس فهو يضاً والظن  
كان سكوت السيد فهو يضادون سكوت الرشيدة وأوجب بأن السيد لا كان مباشرا كان كونه  
نفوضا (قوله فيهما) أي في الأخيرتين وأما الأوليان فإن سكوت الولي أو زوج بدون مهر المثل صح  
النكاح بمهر المثل وإن زوج بأكثر من مهر المثل صح بالمسي اه شيخنا (قوله لان الوطء لا يباح  
بالإباحة) أي فيصان عن التصور بصورة المباح وبعبارة ابن الرفعة لان البضع لا يباح بحال إلا بل فيه  
حق الله تعالى الأثرى أنه لا يباح بالإباحة فيصان عن التصور بصورة المباح اه حل فأنفذ  
ما يقال إن الوطء في هذه الصورة ليس مستند بالإباحة وليست هي التي أحلتها وإنما الذي أحله العقد  
وحاصل الدفع أن النفوذ في صورة الإباحة والوطء موعون عن التصور بصورة المباح فلا يجب مهر  
بالوطء والموت لأنهم أن يكون الوطء متصوفا بصورة المباح اه شيخنا (قوله لما فيه) أي في الوطء من  
حيث التمتع منه سم عث (قوله من حق الله تعالى) وهو أنه لا يجوز أي الوطء على غير الزنا وفسر  
بضمهم حتى الله تعالى بقوله بمعنى أن إباحته متروكة على اذن الشارع وهو أظهر (قوله ثم لو نكح في  
الكفر) أي ومهاجر بيان شو يرى ومهر فلا يخالف ما قاله الرافعي عن التمتع ويزج به في الرخصة أنه  
لنكح ذي ذمية على أن لا مهر لها وترافعا لنا فنحك بينهما بحكم المسلمين اه سم أي لا تزامهم  
أحكاما بخلاف الحريين (قوله ثم اعتقها الخ) قيده مع أنه لا مهر مطلقا لأنه محل ترحم أنه لها  
أو للبايع لأنه يجب في ملكه (قوله أن يزوج) قال الجوهري يزوج بنت واشئ بفتح الباء وأصل  
الحديث يقولون بكسرهما والصواب بالفتح لأنه ليس في كلام العرب قول بالكسر الآخر وعود  
اسمان لبنت وماه زى وقيل ان عودا اسم لولد كافي البرماوى وقد جاء فعول أبيضا فتور بالراء اسم  
لواحد حسن ودرو اسم لجبل معروف ذكرهما في الباب وفي القاموس يزوج كجدول ولا يكسر بنت  
واشئ الصحابة شو يرى (قوله فأت زوجها) وهو عجلان من مرهون يرموى (قوله قضى لها رسول  
الله ﷺ) ان قلت لم يقدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون ما تقدم من أفراد  
القياس فهذا الحديث ليس نصا لأنه على حد قضي بالشفعة فلا يلح بمحتمل الخصومة أو أيضا ليس في  
الحديث أنه لم يطل قبل الموت تأمل اه حل (قوله حسن) أي من طريق صحيح من طريق أخرى (قوله  
وقد روى الترمذى) أي في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الخ وهذا في المعنى تعليل  
لجذوف والتقدير وللإلزام باطل لأنه قد روى الترمذى الخ (قوله بالوطء) متعلق بالوجوب وهو متعلق  
بالقضى (قوله في سرية العتق) اسم كتاب (قوله لكن صحيح في أصل الرخصة) معتمد ومثله الموت  
على ما اعتمد شيخنا خلافا حيث استوسه اعتبار يوم القدر وورد بأنهم يحصل منه انلاف البضع  
حل (قوله واقرن به) أي بالضمان أو بالدخول المفهوم من دخل كقوله العتاق (قوله كالتبويض

القرآن على أنه لا يجب إلا التمتع يعتبر بمهر المثل (حال عقد) لأنه لا مقتضى للوجوب بالوطء أو بالوطء بشراه  
وهذا في مسئة الوطء ما صححت في الأصل والشرح الصغير ونقله الرافعي في سرية العتق عن اعتبار الأكثر بن لكن صح في أصل الرخصة  
أن العتق فيه أكثر مهر من العقد لان الوطء لا يبعث دخل العقد في ضمانه واقرن به إلا انلاف فوجب الأكثر كالقبوض

بشرافه فاسد واعتبار حال العقد في الوقت من زباني (وله) أي الموقوفة (قبل وطلب فرض مهر و... نفسها) أي الفرض  
تكون على صيرة من نساء نفسها (د) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالسبي ابتداء (وهو) أي الفروض (مارضيه)  
ولمؤجلا أو فوق مهر أو جاهلين بقدره كالسبي ابتداء ولان المفروض ليس (٢١٥) بدلا عن مهر التل بشرط العلم  
به بل الواجب أحدهما (قلو)

بشرافه فاسد) أي فان للمنفعة في وجوب الابل كثيرا يشترط يرى (قوله واعتبار حال العقد الخ) وقد  
علمت أن الاعتبار أكثر الأمرين من العقد إلى الوقت حل (قوله ولها قبل وطلب فرض)  
استشكل بأنه إذا كان المهر لا يجب إلا بالوطء أو الوقت كيف يتطلب بالفرض وبحبس نفسها قبل الوطء  
وأوجب بأن العقد سبب وجوبه بنحو الفرض حل فلهما سبب وجوبه بما جازها الطلب وبعبارة  
شرح مر واستشكله الامام بأننا إن قلنا يجب مهر المثل بالمقد فامضى الموقوفة وإن قلنا لم يجب شيء  
فكيف يتطلب ما لا يجب قالون لم يطعن أن يلحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا اه  
وأوجب بما تقدم (قوله أو جاهلين بقدره) أي مهر التل شو برى ويدل عليه قوله بشرط العلم به ولان  
غرضه الدعي القائل بالاشتراط العلم به وقوله كالسبي ابتداء أي قياسا عليه فإنه أيضا مريض به ولو مؤجلا  
أو فوق مهر المثل فهو راجع لجميع ما قبله (قوله ولان المفروض الخ) راجع قوله أو جاهلين بقدره فقط  
(قوله فلا يمنع) راجع قوله ولها قبل وطلب الخ وقوله أو تنازع راجع قوله وهو مريض به (قوله أي في)  
قدر ما يفرض أشار الشارح إلى أن في المتن استخدما وحذف متنافي تدبر (قوله فرض قض) أي  
بعد دعوى (قوله ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطًا لجواز تصرفه لانه فوزه لو صادف في  
نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لما لان قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وان  
صادف الخ تحفة شو برى ومثله مر (قوله لا يز بدعليه ولا ينقص) لانه متصرف عن الغير اه  
(قوله من قبل بلدها) الممتدئان المتعبر بلده الفرض يوم الفرض وتقد ذلك اليوم وفي كلام صحيح بلد  
الفرض فيما يظهر قال بدعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل قال ولا ينافي قولنا بلده الفرض  
من غير بلد المرأة لاستزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالتعبر ببلد الفرض لتدخل هذه  
السورة أولى حل ومثله شرح مر (قوله كافي قيم المتلفات) أي فانه يشترط أن تكون حاله من نقد  
البلد وقوله خلاف ذلك أي خلاف فرضه حاله من نقد البلد (قوله فانه حكمته) أي وحكمه لا يتوقف  
لزومه على رضا الخصمين به (قوله ولا يصح فرض أجني) يعني أنه لا يلزمهما الرضا به والالرضاء به  
(قوله أجني) وهو من ليس وحكيلا عن أحدهما ولا ليا له ولا مال كاله ولا من يلزمه المهر كالأجنبي  
الاعفاف قل على الجلال وانما جازأءا دين غيره بغيره لانه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض  
تغير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلحق بغيره بالعقد وأذونه شرح مر (قوله فلا يشترط) أي  
المهر قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضن لهن فريضتهن لعلن كن حسيات  
شرح مر (قوله وبخلاف الفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه  
أمرى بكونه في مقابلة عوض وهنا دوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد شرح مر (قوله  
بخلاف القاسد للمسي في العقد) أي فانه يشترط فيه مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (قوله ما يرغب) أي  
ما يرغب فيه العمل بدليل ما يأتي في قوله أو لم ينسكن شيئا (قوله عادة) خرج ما لو شئ واحد لفرض  
سنة وسارة فرغب بزيادة شو برى (قوله من نساء عصباتها) أي لو فرضن ذكورا شيئا غز برى  
(قوله بأن فقدن) أي لم يوجدن والا فالحيتات يعتبرن كاعلمت من كلام المصنف حل ومرد (قوله)

الأخ والمعتوبت الم دون الاموال جدة والحالة وتعتبر (القر في فاقري) منهن فتقدم أخت لابوين فلا بد فبت (أخ) فبت ابنة  
والمتسل (فعمه كذلك) أي لا يوين فلا بد فبت عم كذلك (فان تعدد معرفته) أي معرفة ما يرغب به في مثلها من نساء العصبات  
بأن تعدد ولم ينسكن

أوجهل مهرهن) أو كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل حل (قوله قرابات الام) وكذا الام نفسها  
 مر (قوله للامذكورات في القرانض) فمن هنا نعلم من المذكورات في القرانض لشموله للجدات  
 الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات وبنات الاخوات للاب حل (قوله بكسدة)  
 أى من قبل الام ألتى من قبل الاب فليست هناك من الرحم والامن العصباء لعدم دخولها في تعريف  
 كل كايعلم من عبارة ع ش على مر (قوله وقدم القرى) بجهة الامومة مقدمة على جهة الاخوة  
 من الام حل وبعبارة شرح مر فأرغام أى قرابات للام من جهة الاب أو الام فهى أعلم من أرغام  
 القرانض من حيث شمولها للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شمولها لبنات العمات  
 والاخوات ونحوهما وقضية كلاهما عدم اعتبار الام وليس كذلك أى كيف لا تعتبر وتعتبر أمها وهذا  
 قل الماوردى قسم الام الخ (قوله واعتبر الماوردى الخ) أى لأن قوله قرابات الام لا تدخل فيه الام  
 وكلامهم يقتضى أن الاخت للام تكون بعد الجدة وبعبارة الماوردى يقسم من نساء الارحام الام ثم  
 الاخت للام ثم الجدات ثم اخالات ثم بنات الاخوات أى لأم ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال لواجتمع  
 ثم أبواؤهم فأوجه تالها التسوية واعتمد هذا شيخنا وقوله وعلى هذا يفيد أن أم الأب من ذوات  
 الارحام هو بخلاف قوله والمراد بهن قرابات الام فأمل حل قال ع ش على مر قوله لواجتمع أم أب  
 أى لأم لأن الكلام في قراباتها أم أم أى للسكوة فلا تدخل في الارحام فالبناط الذى ذكره وبنى  
 أنهن نساء العصباء فتقدم على ذوات الارحام لأن المراد بنساء العصباء هنا من لوفرضت ذكر  
 كانت في محل العصباء وأم الأب لوفرضت كذلك كانت أم الأب لكن فيه انها لا يشملها قوله ومن  
 المنسوبات الى من تنسب هي اليه فانها قد تكون من غير قبيلتها أو أهل بلدها بل قضية ذلك أنها ليست  
 من نساء العصباء ولا من ذوات الارحام كيف العمة ومقتضى ذلك أن تكون من الاجنبيات اه ع ش  
 عليه (قوله فلاخت لها) أى أخت المفوضة لامها أو أمأختها الشقيقة أو اب فيسمى في محل العصباء كما  
 تقدم شو برى (قوله فان تغلرت الخ) عبارة شرح مر فان تغلرت أرحامها فانسأ بلدها ثم أقرب بلد  
 الهائم أقرب النساء بها شيا وخنة وكونها قروية وبلدية وبدوية حل (قوله اعتبر نساء بلدها)  
 ظاهره وان كن أبعد هو كونك قاله شيخنا تقريراً منى في القبض على خلافتشو برى ونقل سم  
 على مر مراعاة من في بلدها ان استويا حل (قوله وفصاحة) وفي السكا في اعتبار حال الزوج أيضاً  
 من اليسار والعلم والعفة والنسب بمعنى أنهم لو خففن لدى يسار أو علم أو عفة أو علم أو عفة أو علم أو عفة  
 المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختص به الرغبات اه حل  
 وبعبارة البرماوى قوله ويعتبر الخ أى في الزوجة وكذا في الزوج أيضاً لان ذلك أمر يختلف به الفرض من  
 زيادة المهر ونحوه وان لم يكن فقهه عاروا بذلك فارق عدم اختياره في الكفاءة (قوله أو تنص بما  
 ذكر) أى من أضاف ما ذكر ويمكن رجوعه لأنه قل وبعبارة شرح مر ولو اختلفت عن  
 بفعل نبي محاذ كر أو تنص شئ من منه اه ثم ظهر أن قوله محاذ كر راجع للامرين لان التوبة  
 قصورهن قد يكون قصراً في الجوز فتأمل (قوله لا تقي بالخال) أى بحسب ما راه قاض بأخيه  
 شرح مر (قوله لنقص نسب) كأن كان من أهل المانصب كأن كان قاضياً وعزل لأن المراد هنا  
 بالنسب ما يحصل به الشرف ولو له نبوى حل وبعبارة س ل مثله أن يتزوج أحد ثلاثة اخوة بنت  
 شريف والاخر أن يبنى خبيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فروجت بنت الشريفة بأن  
 وبنت احدى الحبستين بمائة فلذا زوجنا الاخرى هو يضا ووطئت أو أردنا أن نرض لها تعتبر  
 بالخبية دون الشريفة اه وقال شيخنا عشاوى صورته ثلاثة اخوة واحد منهم عالم والاخران غير

أوجهل مهرهن (فرضه)  
 لها يعتبر مهرها بين والمراد  
 بهن هنا قرابات الام  
 لانه كوراث في القرانض  
 لان أمهات الام يستثنى هنا  
 (بكسدة ونحوه) تقدم الجهة  
 القرى من من على غيرها  
 وتقدم القرى من الجهة  
 الواحدة كالجدا على  
 غيرها واعتبر الماوردى الام  
 فلاخت لها قبل الجدة فان  
 تغلرت اعتبرتها مثلها من  
 الاجنبيات وتعتبر العريفة  
 جارية مثلها والامة بأمه  
 مثلها العقيقة بعقبتها  
 وينظر الى شرف سيدها  
 وخنة ولو كانت نساء  
 العصباء يلدن هي في  
 أحدها اعتبر نساء بلدها  
 (وبعتبر ما يتخلف به فرض  
 كس وعقل) ويسار  
 وبكارة وثبوت وجعل  
 وعفة وعلم وفصاحة فان  
 اختصت عنين (فضل  
 أو نقص) محاذ كر (فرض)  
 مهر (لا تقي بالخال) وتعتبر  
 مساعف من واحدة لنفس  
 نسب يفرضية هذان  
 زباني أو أمأختها لا ذاك  
 فلا تعتبر اعتباراً بالخال  
 وعليه يحمل قوله ولو  
 ساحت واحدة لم يجب  
 مواقتها (و) تعتبر مساعفة

بما سمعن ذكر دون غيره خففا

مهر هذه في حق دون غيره

وكمومن زيادي (وفي وطه)

شبهه) كسكاح فاسد وطه

أب أمه وله أو شريك

الامة المشتركة أو سيد

مكانته (مهر مثل) دون

حد وأرشد بكارة (وقته)

أى وقت وطه الشبهة نظرا

الى وقت الانلاف لاوقت

العقد في السكاح القاسد

لله لا حرة لعقد القاسد

(ولا يتعد) أى للمهر

(يتعدده) أى الوطه (إن)

اتحدت) أى الشبهة (ولم

يؤد) أى المهر (قبل تعدد

وطه) (كان تعدد في سكا

فاسد لسوء الشبهة لجمع

الوطات (بل يعتبر على

أشوال) اللوطه فيجب مهر

تلك الحالة لانه لو يقع الا

الوطه فيها لوجب ذلك المهر

فالوطات الزائدة اذا لم

تقتضز زيادة لاوجب نقضا

وخرج بالشبهة تعدد الوطه

بدونها كوطه مكره لامرأة

أو نحوه كوطه نائمة بلا شبهة

وبتحادها تعددها فيتعدد

المهر بهما اذا لوجب له

الانلاف وقد تعدد بلا شبهة

في الاول وبدون اتحادها

في الثانى كأن وطى امرأة

مرة بشكاح فاسد وفرق

بينها ممرتا بغير شكاح

آخر فاسد أو وطى بظنها

زوجه ثم علم الواقع ثم ظنها

ممرتا بغير زوجها فوطيها

ويزيدنى ولم يؤد قبل تعدد

عالمين فزوج العالم بتمتة وواحد من ذلك بتسعين فاذن زوج الآخر بنته فتوى يضاهانها ليعتبر بثلث  
غير العالم فمهرها تسعون اه وصورها شيخنا العزى بان نرى رجل ابنه وادعى أنه من زنا ثم استلحقه  
فانه وان استلحقه بنقص نسب فاذن لهذا الولد بنت حصل في نسبها ما يفر أى يقال رغبة بسبب أنى  
أيا فاذن ساحت لنقص نسبها كان لما يفت عم أبوها منى أيضا وزوجها بنته وبناتها وبناتها وبناتها وبناتها  
عصاتها من لم يكن في نسبه من نقص كان يكون لا يها أخ غير منى بل مان وناه بنت فلا تعتبر بهن بل تعتبر  
بالبى أبوها منى وقال شيخنا حرف كلات أخوات لام أبو واحدة شريف وأبو اثنتين غير شريف  
فزوجت بنت الشرف بتمتة وواحدة من اثنتين بتسعين فاذن زوجت الثالثة فتوى ايضا اعتبرت بالبى  
مهرها تسعون دون الاخرى (قوله كاهن أو غاليهن) انظروا وجه اعتبار الكل والغالب هادنون ما قبله  
وقد يوجبان النقص لما دخل على النسب في الاول فتار رغبة فطل النظر الى مهرها الاول وعلم بما عا  
هذه ان هذا القدر هو غايته ما يرغب به في الآل فماد مهر مثاله اليه فكان سكا على أمثاله بما علم  
ولا كذلك هذه بل أمرهن على حاله ليتغير فلانظر لما ساحت بهن لانتقض فأنيط بالكل أو  
الغالب شوبرى (قوله لنحو عشرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن  
شخصا بالرف له بنت تزوج بمهر كان جريا على عادتتهن وبهذهن بمصر بدون ذلك لما  
رأى فيهم من المصلحة لها من الراحة التي تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما جرت به العادة من  
الساعة للزوج الذى هو من مصر وهوان ذلك صحيح لاما مع منة لجر بان العادة بالساعة لشل ذلك  
وان لو لم يزوج واحدة من أقارب تلك النسوة بعد ذلك نظرا في حال الزوج أهوم من مصر فيساج  
لأهمن القرى فيشدد عليه ومثل الاب غيرهن من بقية الاولياء كاهو ظاهر اه عش على مر (قوله  
وفي دسبته) أى منها بان لا تكون زانية والاولى أن يقدمه على قوله ومهر المثل لانه يوجب ايضا  
(قوله كسكاح فاسد) فله شبهة طريق وما بعد شبهة محل (قوله وأشريك الامة المشتركة) فيلزمه  
مهر مثل حصة شريكه فقط لكن لو استولدها لزمه أيضا نصف قيمتها كما نص عليه الشافى عن  
(قوله وأسيد كاهنته) في الناشرى أمالوطى مكانته ممرارا فاهامهر واحد الا أن يحمل منه فان جلت  
تخير بين أخذ المهر وتكون على الكتابين بين أن تحجز نفسها وتكون أم ولد ولا مهر لها لانفاسج  
الكتابة واذا اختارت الصدق فوطيها ثانيا خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وكذا سائر  
الوطات نص عليه فى الام شوبرى (قوله مهر مثل) أى بكران كانت بكرا الا اذا وطى العبد أمه سيده  
أوسيدته شبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة كالأصناف بالانلاف مالما أمرت بدة  
وماتت على ربتها حل وسم (قوله دون حد وأرشد بكارة) فلا يجب على المتعد كقوله مر وغيره  
خلافا لرى القائل بوجوب أرشد بكارة يعالج ويقل عنه فى غير الحاشية أنه يرجع عنه وعلى المتعد  
يقرا أرشد بلجر وعلى غير بلجر معطوف على مهر (قوله ولا يتعد بتعدده) أراد بالتعدد أن يحصل  
بكل مرة قضاء الوطرمع تعدد الائمة فلو تزوج وعاد والانفال متواصلة ولم يقض وطره الا آخر مرة  
فوطى واحد جزا ما اذا التواصل الانفال فتعدد الوطات وان لم ينقض وطره سول ومهر والماصل  
أنه متى تزوج قاصدا الترك عاد بعد قضاء الوطرمع عاد تعدد والا فلا شرح مر وبعبارة حل ولا يتعدد  
ما لم يزعم قاصدا الترك ثم يعود والا كان متعددا ومثله مر (قوله ان اتحدت) أى شخصها لا جسدتها  
كأبائى (قوله وخرج بالشبهة) أى التي في قوله ان اتحدت (قوله أو نحوه) أى نحوه وطه المكره (قوله  
كوطه نائمة) لاشهر لها أوطنته زوجها حل (قوله أو وطى بظنها زوجها) وهذه شبهة فاعل قال

الشورى انظر هل هو معطوف على قوله وقر أو ينكح آخر والظاهر الثاني وانظر حكم الاول **(قوله)** وبما تقر ( أى من التثنية ) بقوله كان على امرأة الخ فان جنس الشبهة واحد وهي شبهة الطريق في شبهة الاول والفاعل في الثاني ومع ذلك يتعدد المهر لتعدد شخصها قال حل وعلم أن شأن العبرة في الشبهة الموجبة لمهر بنظرها وكذا بغير نظرها بالنسبة لتعدد ما حيث كان زانياً بأن نكحها والافلاعة وبظنه **(فقدل فباي سقط المهر وما ينصف وما يدكرهما)** أى من قوله فلزاد بعد ما الخ ع ش **(قوله)** الحيات خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقدم وكلفت عدة ومهراً وإرثاً مسخ أحدهما جحران مسخ الزوج حيواناً فكذلك مهر الأعداء على الواجب نظر الحيات اه حجج والمتمم أن نصف المهر لا يدوم له لأنه ليس أهلاً للقبض ولا للملك بل يبقى في يدها ومع ذلك لا تملكه فلم تملك بعد لورثته وإن لم يقبض كان لها المطالبة بالجميع زى باختصار ولو مسخ نصفه جاداً ونصفه حيواناً فاهبة بالنصف الأعلى لأنه على العقل ونحوه وإن مسخ بالطول أحد الشقين جحراً والآخر حيواناً فكأن مسخ كله حيواناً وإذا مسخت رجلاً وهو امرأة تنجزت الفرقة وإن عاد كما كان اه سم وقول حجج فكذلك أى كالفرقة في الحياة بقوله مهراً أى فينصف المهر لأن الفرقة بسببه وقول زى كان لها المطالبة بالجميع مشكل لأن لها النصف فقط وبإعادة قل على الجلال ومسحها حيواناً ولو بعد الدخول ينجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضاً ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كملك الآتي وفاقى الردة ببقاء الجسدية فيها ومسحها حيواناً ينجز الفرقة أيضاً ولا يسقط المهر وقبل الدخول لتعذر عودها إليه لخروجها عن أهلية ذلك أو لورثته لبقاء حياته وقال الشافعي بفسخه قبل الدخول والامرئى النصف العائد إليه لراى الامام كفاً وأواله **(قوله)** قبل وطء أى قبل أو دبر ولو بعد استمحل منه حل **(قوله)** منعا ففسخ أو بعب وجعل الفسخ فيها سبباً فيه سائغة لأن الفرق يحصل بل لأنه سببه فله فإراد السبب ما يشمل المباشرة وأجيب بأن الفسخ مثال للفراق لآلية وبإعادة التنازع الفرقة قبل وطء منها أو بسببها كفسخه بغيرها فقط المهر قال مر لأن فسخه الناشئ عنها كفسخها وانما يلزم أباها للمهر ما ع أنه فوت بدل بضعها بناء على أن تبعيتها فيه كانت قلها بخلاف الرضعة بلزومها المهر وإن زعمها الرضاع لتبعيتها لأن لها حصة في مهرها من المهر والمسلم لا يملك له ولو غرم لغيره من الاسلام ولا يحقها فيه وجعل عليها كفسخها ولم يجعل عليه كفراً لأنه بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم تملك بخلافها فانها لم تبدل شيئاً في مقابلة منافع الزوج والعوض الذى ملكته سلم فكان مقتضاً أن لا يفسخ لها إلا لأن الشارع أنبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فإذا اختاره زعمها رد البدل كالوارث اه شرح الرض **(قوله)** وكاسلامها أعاد العامل لأن النوع الاول لا يختص بهابل ولو كان فيه العيب كما عفى الشارع بخلاف هذا النوع فإنه خاص بأن يكون من جانبها شورى **(قوله)** ولو بقبعة أحد أبويها للرد على حجج قال لأن المسألة تبعاً لأفضل منها بل هي بالاشطير أبوى مما لو أرضعته أمها لأن اسلام الأم كارضاعها فكأن ينظر والارضاع هو الميراث والاسلام ما ع من الحاصل منافع على الفرقة فثبتت من اسلامها وتخلط فيطلب سببه أيضاً وبإعادة الشورى قوله ولو بقبعة أحد أبويها واستشكل بما يأتى من ارضاع أمهال ويوجب بأن الاسلام وصف قائم بانزله الشارع من الاصل منة فعلها بخلاف ذلك فإنه فعل الأم وهو أجنبي عنها بالكلية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام في مسئلة التبعية قائم بها وحدها فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة في مسئلة الرضاع قائم بكل من الزوجين فليست نسبتها إليها أبوى من نسبتها إليه تأمل وقوله وورثتها أى وحدها **(قوله)** وارضاعها

وطء ما لو أدى قبل تعدده المهر فتعدده المهر في المهورى و بما تقر علم أن العبرة في عدم تعدد المهر بإعادة الشبهة لا بإعادة جدها المفهوم من كلام الاصل **(فصل)** فباي سقط المهر وما ينصف وما يدكر معها (الفراق) في الحياة (قبل) وطء بسببها كفسخ بسببها منها أو منه وكاسلامها ولو بقبعة أحد أبويها وورثتها وارضاعها

زوجة للصغيرة) مثله ارتضاعها بنفسها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فإنه يسقط المهر كافي شرح  
 حر وينسخ نكاحهما ما لانه لا يجوز الجمع بين الام وبنتها ولومن الرضاع ويسقط مهر الكبيرة  
 ويجب الصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت قوتت عليه البيع  
 بجماله اعتبارا بالمصلحة بموجب عليه اه شيخنا وتحرم الكبيرة عليه مؤبد وكذا الصغيرة فان  
 كان دخل بالكبيرة اه حل **(قوله والمفروض بعد)** أى فى المفوضة وقوله وم يثل أى فيها لو نكحت  
 بفاسد كمرورها اذ كانت عن ذكر المهر **(قوله لان الفراق الخ)** فيه مصادرة **(قوله وما لا يكون**  
**بسيها)** بان كان بسبه أو بسببهما أو بلا سبب كان فطاريين الكبيرة للصغيرة حل وعبرة للمهاج  
 وما لا يكون منها ولا بسببهما الخ **(قوله كطلاق بائن)** وكذا رجعى بان استدخلت ماله كما هو ظاهر لان  
 الفرض أنه قبل الدخول وعلى هذا لو راجعها هل تعود على ما بقى عليه من نصف الصداق أو يتيقن  
 الدخول لا يكون الا بائنا وعلى هذا لو راجعها هل تعود على ما بقى عليه من نصف الصداق أو يتيقن  
 بالرجعة بقاء جميعه وعدم سقوط شئ منه يظهر الاول واذا وطع ثمر بالوطء النصف ويحتمل  
 الثانى فيلحيز شورى وقوله النصف أى الآخر فيتقرر جميع المهر وعبرة حل كطلاق بائن ولو  
 خلفا ومثله الرجعى بان استدخلت ماله لكن ينبغي أن لا يستحق الشطر الا ان انقضت العدة وفيه  
 أن هذا بان الآن والابان راجع فينبغي عدم التشطير واذا وطع بعد المراجعة استقر المهر **(قوله)**  
**فوز الطلاق البيا)** أى وحدها **(قوله واسلامه)** ولوتبعها وقد تخلفت الى انقضاء العدة فإذا  
 استدخلت ماله فتخلف المذكر شرط لتأخير سبب الفرة الذى هو الاسلام حل **(قوله وارضاع**  
**أنه لها)** وتقرم له النصف قال الشورى يخرج ماله ودبت الصغيرة فارتفعت فان المهر يسقط وهو  
 كذلك فالارضاع قيد معتبر فى هذه المسئلة دون الثانية وهى قوله أو أمهاله ففعل أمها ليس قيدان بل  
 مثله ما رضع هو بنفسه من أمها كأن دب عليها وهى تامة **(قوله أو أمهاله)** وتقرم النصف  
 للزوج والارضاع فى هذه الثانية ليس بقيد فى نصف المهر بل مثله ما لودب على أمها وارتفع  
 بلتها **(قوله وملكه لها)** فيكون نصف المهر ليسدها وقوله وتصفيه يعود الخ هذا التقدير ليس  
 ضرور بأبل يصح تعلق قوله يعود بنصفه والباء فى يعود للتصوير **(قوله يعود نصفه اليه)** فلو  
 كان الصداق ديناً واعتاضت عنه عينا أو منفعتها وحصل ما يوجب التشطير رجع اليه نصف الدين  
 لا الدين كما فى الثمن فيسقط عنه ذلك النصف حل وله نصف العين أو نصف منفعتها بالطلان  
 الاعتراض عن نصف الدين فيبقى لها نصف العين أو نصف منفعتها **(قوله من أب أو جد)** أى من مال  
 قس حيث قصد التبرع أو أطلق فان ادعى صداق قراضه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزكشى  
 حيث قال فى ذلك لا يرجع للجد ولا لوجه له حل **(قوله والالا)** بان كان أجنبيا أو أباً أو جداً غير دوى  
 بان كان الولد غير مولى عليه لنكاحه **(قوله فيعود الى المؤدى)** والمتمدد فى نظيره من الثمن رجوعه الى  
 المؤدى عنه مطلقاً شورى لانه لا مفاوضة بمحنة وعبرة حل فيعود الى المؤدى أى وقد تبرع بهذه لالى  
 الزوج وان كان الزوج عبداً وأدى المهر من كسبه ثم اعتقه سيده ثم فارق قبل الدخول عاد النصف اليه  
 لال الثمن فلو بيع ثم فارق عاد النصف للشترى لا للبيد **(قوله بذلك الفراق الخ)** لاحتاج اليه لانه  
 فرض المسئلة تأمل **(قوله وان لم يضره)** أى وان لم توجد منه صيغة اختيار للعود فهو للرد على من  
 اشترط فى العود صيغة اختيار فيعود للملك قهر عليه كفى شرح حر **(قوله فلماذا المهر بعده الخ)**  
 شروع فى أحكام الصداق وحاصله أنه اما أن يزيد أو ينقص أو يزيد وينقص أو يتلف وفى الزيادة  
 تخلف مورلاهما اما متصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى الثانية

زوجه له صغيرة وملكه له  
 (يسقط المهر) المسمى  
 ابتداء والمفروض بعد  
 ومهر المثل لان الفراق من  
 جهتها (وما لا) يكون  
 بسببها (كطلاق) بائن ولو  
 باختيارها كأن فوض  
 الطلاق اليها فطلقت نفسها  
 أو علقه بفعلها ففعلت  
 (واسلامه وردته) وحده  
 أو مدها (ولعانه) وارضاع  
 أمه لها وهى صغيرة أو  
 أمهاله وهو صغير وملكه  
 لها (بنصفه) أى المهر أما  
 فى الطلاق فلاية وان  
 طلقتموه من قبل  
 أن تمسوهن وأما فى الباقى  
 فبالقياس عليه وتصفيه  
 (يعود نصفه اليه) أى الى  
 الزوج ان كان المؤدى للمهر  
 الزوج أو وليه من أب أو  
 جد والا فيعود الى المؤدى  
 بذلك الفراق الذى ليس  
 بسببها (وان لم يضره) أى  
 عوده لظاهر الآية السابقة  
 (فلماذا) المهر (بعده)

متنا أولاً بقوله فلوزاد بعده فلو ثانياً بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ في قوله فلوزاد بعده له أر بع صور  
 لان الزيادة لامتصه أو منفصلة كما قاله الشارح وعلى كل ما قبل القبض أو بعد مو في قوله أو بعد زيادة  
 منفصلة الخ أر بع صور بيانها كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعد مو على كل ما  
 قبل القبض أو بعده وعلى كل ما فعلها أو بفعله أو بفعل أجني أو لا بفعل أو أحد بدليل تفصيله بقوله ان  
 نقصه أجني أو الزوجة وقد استوفاهما الشارح أولاً بقوله ولو نقص بعد الفراق الخ وثانياً بقوله أو تعيبه  
 بعد قبضه الخ في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ثمانية أر بع في قوله وكان بعد قبضه الخ أى  
 سواء كان بفعله أو بفعله أو بفعل أجني أو لا بفعل أحد وثلاثين في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثمان  
 في قوله ولا فلا تشر وفي قول المتن أو بعد تعيبه الخ ثمانية أيضاً يعلم بيانها مما سبق وفي النقص ستة عشر  
 أيضاً يعلم بيانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متناوشر كما صرحن شمولها كلها فانه ظاهر في  
 أر بع منها فقط لانه قيد الفراق يكونه بعد التالف وقيد التقب يكونه بعد القبض فلا يجزى به التمتع بالامن  
 حيث ان التالف شامل لما هو فعلها أو بفعله أو بفعل أجني أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة والنقص  
 أر بعه وعشرون صور تعللنا من أن صور الزيادة ثمانية وصور النقص ستة عشر وقد أشار إليها  
 بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها مجمل كل الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلو  
 زاد بعده ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أر بع زيادة منفصلة  
 الخ في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعدي سياتي في المتن في قوله أو تعيبه بعد قبضه الخ  
 فان النقص شامل للتعيب بدليل تعمله التعيب الآتي بقوله لانه حص وهو من ضمانه الخ فالتعيب  
 حصا وقوله ولو فارق الخ شروع في مسائل التالف الستة عشر فذكر منها أر بعه و بقى اثنا عشر ثمانية  
 مفهوم التبدل الاول وأر بعه مفهوم القيد الثاني فانظر حكمها **(قوله أنه لكل الزيادة)** ان كان الفراق  
 منها أو بسببها وقوله أو نقصها ان لم يكن منها ولا بسببها حل **(قوله لحدوته)** أى السك أو أوصفت قال  
 بر وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق **(قوله)** ولو نقص بعد الفراق ولو بفعل الزوج كذا يقتضى  
 صنيعة حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا تنقيص للملكه فالظاهر عدم الارش له كما  
 جزم به قل على الجمل واعترض قوله ولو نقص الخ بأنه يعني عنه قول المتن أو بعد تعيبه الخ فان  
 التعيب قص كالتقدم ولا فرق بينهما فيما يظهر وأوجب بشمول هذا لما اذا كان الفراق بسببها أولاً بسببها  
 وخصوص ذلك يكون الفراق لا بسببها وأيضاً فهذا مفروض في النقص الذى بعد الفراق وذلك فى  
 قبله كما هو مرجه الشارح هنا المتن هناك وأيضاً أتى به رعاية لمفهوم قوله زاد **(قوله)** وكان بعد قبضه  
 مصدر متناقص لمفعوله والفعل محذوف أى قبضها ايدهمومه أنه اذا كان التالف قبل القبض لم يأخذ  
 نصف البدل وهذا ظاهر في التالف الذى يوجب الانشاع وهو اذا كان من الزوج أو أيا فة فلها نصف  
 مهر المثل وأما اذا كان التالف منها فتقدم أنها قابضة لحقها فقتضاه أنه يجبه نصف بدله وأما اذا كان من  
 أجني فتقدم أنها يثبت لها به اختيار فيقال ان فسخت عقد الصداق فلها نصف مهر المثل وان جازته  
 فلزوج نصف البدل الذى يفرمه الاجني تأمل **(قوله)** لا بسببها أخذ من قوله أنه نصف بدله قال  
 حل ولو أسقطه وقال نصف بدله أو كله لكان أولى **(قوله)** بعد تلفه أى حسا لا تكرير مع قوله  
 الآتي ولو فارق وتزال ملكها عنه كأن يهتبه له الخ **(قوله)** بعد قبضه أخذ من قوله الآتي أو بعد  
 تعيبه بعد قبضه لانه راجع للاسرين **(قوله)** وهو أقل لانه يقوم فيها منفردا عن الآخر وذلك يوم  
 منضاً لا خرشيختا وانما كانت قيمة النصف أقل لان التشقيص ينقص القيمة ولا يرد عليه ان شراً

اي بعد الفراق **(قوله)** كل  
 الزيادة أو نصف لحدوته في  
 ملكه متصلة كانت أو  
 منفصلة ولو نقص بعد  
 الفراق وكان بعد قبضه فله  
 كل الارش أو نصفه أو قبل  
 قبضه فكذلك ان نقصه  
 أجني أو الزوجة والا فلا  
 أرض وتعيرى فيما ذكر  
 وفيما يأتي بالفراق أعين من  
 نصيره بالطلاق **(ولو فارق)**  
 لا بسببها **(بعد تلفه)** أى  
 للمهر بعد قبضه **(قوله)**  
**(نصف بدله)** من مثل  
 في مثل قيمة في متقوم  
 والتعير بنصف القيمة في  
 المتقوم قال الامام فيه  
 تاهل وانما هو قيمة  
 النصف وهى أقل من ذلك  
 وقد نكحت في شرح  
 الروض على ذلك وذكر  
 أن الشافى والجهور



نصف قيمة الآن يزبد على نصف قيمتها لأن ذلك في مقابل وضعها تحت يده واستيفائه مانعاً **(قوله)** بكل من العبارتين أي نصف القيمة وقيمة النصف **(قوله)** أن مؤادها عندهم واحد أي بالتأويل بل ورد أحدهما الآخر لا تمتدحان بالذات واللام يعتمدوا إحداهما دون الأخرى **(قوله)** بأن براد نصف القيمة **(قوله)** مقتضى هذه العبارة أن الواجب نصف كل من النصفين فيجب ربع كل وليس مراداً بل المراد قيمة كل من النصفين حل أي فالأولى حذف قوله نصف من قوله نصف قيمة كل الخ والتأثير أنه يصح إرادة كل فله وليس مراداً غير ظاهر وقول حل فيجب ربع كل أي بحسب ربع أي ربع الكل من كل من النصفين وليس مرادهم ربع النصف كما قد يتوهم **(قوله)** فبرجع قيمة النصف أي فبرجع نصف القيمة إلى القيمة النصف فينفرع عليه أنه يرجع بقيمة النصف هذا مراده وكذا يقال فيها بعد فليكون قوله فبرجع الخ متفرعاً على مقدمة محنوقة **(قوله)** بأن براد أي فكلهم محتمل لأرجاع قيمة النصف إلى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ماصو به في الرضة فقد رددنا قيمة النصف إلى نصف القيمة ولم يرد نصف القيمة إلى قيمة النصف حل **(قوله)** فبأباني أي في الزيادة المتصلة **(قوله)** أو بعد تيميه بعد قبضه محترز الظرف الأول من هذين الظرفين قد مر في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ومحترز الثاني هو قول المتن أو قبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص **(قوله)** أو بعد تيميه أي وكان الفراق لا يسببها بدليل ما بعده وهو معطوف على قوله بعد تلفه فيكون قوله لا يسببها قد يفيد أيضاً والتعب امانتها ومنه أو من أجني أو بنفسه وقوله أخذه بلا أرض أي للنقص محله إذا كان التعب من غير الأجني والأياخذ نصفه مع نصف الأرض فقول المتن ونصفه راجع لاشتتت كما ذكره سم ووصل أي قوله فإن قطع الخ وقوله فله فهو معطوف على بلا أرض الذي في الشارح والذي في المتن **(قوله)** ورضيت به فإن لم ترض به أخذت منه نصف مهر المثل وبأخذ العين فقامها ومحل اشتراط رضاها ألتعب بغير تيميهما والأياخذ بشرط رضاها **(قوله)** وبضفة الباع بمعنى مع **(قوله)** أجني أو الزوجة حل **(قوله)** وإن لم تأخذنه أي الزوجة للرد على من قال لا يأخذ إلا أن أخذت **(قوله)** ولو بسببها محله في السبب الغير المقارن للعقد والأفلاش لها لأن مقارنته السبب للعقد تلغى السبب إذا حصل فسح بعده ويجب مهر المثل لأنها غير مالكة لئس كما تقدم شيئاً **(قوله)** بعد زيادة منفصلة فهي لها ظاهره ولو كانت المفارقة بسبب مقارن للعقد حيث أطلق هنا وصل فيما بعده بين المقارن وغيره وفيه نظر حل ويمكن أن يكون قوله الآتي لا يسبب مقارن راجعاً للمنفصلة ولا اعتراض اه شيئاً **(قوله)** لا يسبب مقارن مثله في هر قال الشيدى لم أره لغيره بالنسبة إذا كان الرابع النصف وانما ذكروا هذا التفصيل فيما إذا كان الرابع السك كافي الرضة لأنه لا يتصور العود في النصف فقط في العيب المقارن لأن الفسخ فيه إما منها أو بسببها فلا يتصور فيه الرجوع في السك تأمل اه بحروفه فالأولى اسقاط هذا القيد وجاب بأنه تصرع بمعامل الإيضاح قال شيئاً الغزوي ولما كان حكاية الزيادة المتصلة ههنا من امتناع الرجوع التهرى فيها مختلفاً لسائر الأبواب اعتبرنا فيه أن لا يكون سبب الفسخ مقارناً لأنه إذا كان مقارناً كأنه لم يقع عقداً حيا طالع زوج فبرجع فيه بالزيادة المتصلة بخلاف المنفصلة فإنها ليست بهذا المعنى الذي رجحه حل التسمية بينهما **(قوله)** خيرت فيها ظاهره وإن كان العيب حادثاً بعد الزيادة لئلا ذكره فإن كان مقارن كيب أحدهما أي وكان الآخر جاهلاً به حال العقد أخذ كعبز يادته المتصلة ولا حاجة لرضاها لأن الفرق بالمقارن قبل الدخول كاعتلمت يسقط المهر فبرجع فيه كعب مع زيادته للتسوية لا غير وينبغي أن تكون المنفصلة كذلك حل **(قوله)** وكان الفرق لا يسببها أحوجه إليه

قيمة كل من النصفين مفرداً لا ضمناً إلى الآخر فبرجع بقيمة النصف أو بأن براد قيمة النصف قيمته منضاً لا مفرداً فبرجع بنصف القيمة وهو ماصو به في الرضتها رعاية للزوج كما رويت الزوجة في ثبوت الخيار لها فبأباني (أو) بعد (تعب) بعد قبضه فان قطع به الزوج أخذه بالأرض (والانقص بدله) وهو أعم من قوله نصف قبضه (سلباً) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعب (قوله) أي قبل قبضه ورضيت به (قوله) نفسه) ناقصاً (بلا أرض) لأنه نقص وهو من ضامه (و بنصفه) أي الأرض (إن عيباً أجني) لأنه بدل الفات وان لم تأخذنه الزوجة بل عفت عنه وان أوهم كلام الأصل خلافه (أو) فارق ولو بسببها بعد (زيادة منفصلة) ككوله ولين وكسب (فهى لها) سواء أصحلت في يدها أم في يدهم فبرجع في الأصل أو نصفه دونها وظاهر أنه إن كانت الزيادة وله أمة لم يميز عدل عن الأمة أو نصفها إلى القيمة حرمة التفرق (أو) فارق لا يسبب مقارن بعد زيادة (متصلة) كسمن وكلم منعة (لهم) (بلا زيادة) بأن يقوم بغيرها

(خيرت) فيها (فان شئت) فيها وكان الفرق لا يسببها (فنصف قيمة)

(وان سمعت بها) (الامه قول) لمساو ليس لمطلب قيمة (و) فارق لا بسببها جد (ز) يادقو نقص كسبر عيبدو) كبر (مخلفه وحل) من امة  
 أو هجينة (وتعلم منتمع من رص) والنقص في العبد الكبير قيمة بانه لا يدخل على النساء ويعرف الفوائل ولا يتقبل التأديب والرا بانه وفي  
 النخلتان نمرتها نقل وفي الامه (٤٢٢) والهيمة يصفها حالا وخطر الولادة في الامه ورواده للحم في الماء كرولة

والز يادقو العبدانه أقوى  
 على الشدايد والاسفار  
 وأخط لما يستحفظه وفي  
 النخلة بكثرة الحطب وفي  
 الامه والهيمة بتوقع الولد  
 (فان رضيا بنصف العيين  
 فذاك (والانقص قيمتها)  
 خالية عن الزيادة والنقص  
 ولا يجبره على دفع نصف  
 العين فلز يادق ولا هو على  
 قبوله (تنقص) وزرع أرض  
 نقص) لانه يستوفى قوتها  
 (وسرهماز يادق) لانه يبيها  
 للزروع المحدثه (وطلع نخل)  
 لمؤبر عنه الفراق (ز) يادق  
 متصلة) فتتمتع الزوج  
 الرجوع القهرى فان رضى  
 الزوجة بأخذ الزوج نصف  
 النخل مع طلع أجبر عليه  
 (وان فاروق عليه غرمؤ بر)  
 بان تشق طلع (ل) لمزها  
 قطعه) ليرجع هو الى نصف  
 النخل لان حشفت في ملكها  
 فتدكن من ابقائه الى الجذاز  
 (فان قطع) نمره (وقوات له  
 ارجع وانما قطعه عن النخل  
 (ل) (نصف النخل) ان لم يتد  
 زمن القطع ولم يحدث به  
 نقص في النخل بانكسار  
 صف أو أضعان (ولو رضى  
 بنصف بقية الفخر الى جذانه  
 أجبرت) لانه لا ضرر عليها فيه (ويصبر النخل يدها) كسائر الاملاك المشتركة (ولو رضى به) أى بما  
 ذكر من أخذه نصف النخل وبقية الفخر الى جذانه (فله امتناع) منه (وقيمة) أى طلبها لان حقها جزئى العين والقيمة فلا يؤخر الا برضاه  
 (وسى بنت خبار) لاحداهما النقص أو ز يادق وأولها لا يتجاع الامر ين

لأحداهما  
 (وسى بنت خبار) لاحداهما النقص أو ز يادق وأولها لا يتجاع الامر ين

لاحدهما **(قوله)** ملك نصفه اختيار الخ) يتأمل هل هذا يخالف ما سبق أول البحث حيث قال يعود نصفه اليه بذلك وان لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهذا قد شرطه تأمل ثم رأيت في بعض المباحث ما حصل أن ما تقدم محمول على ما إذا حصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على ما إذا حصل فيه ذلك كما ذكره الرمزي أو أن الاختيار هنا معناه الرضا بالمختار كما أشاره الشارح بقوله بأن يتفق هذا تصور لاختيارهما وقوله أو من أحدهما معناه بأن يرضى بما اختاره فالحادث في الصداق نقص فلا يملك نصف العين ولا نصف قيمتها إذا رضى بأحدهما وأما قبل الرضا فلا يحكم به بملك أحدهما تأمل وقوله سابقا أن لم يختره معناه وان لم يأت بصيغة اختيار **(قوله)** منهما بيان للخبر وقوله بأن يتفق على أن نصف العين أو القيمة وهو تصور للخيار منهما **(قوله)** كفت الاختيار فان أبت نزاع القاضي العيني منها ويمنع تصرفها فان أصررت باع القاضي منها بشعر الواجب فان تعذر باعها كلها وأعطاهما الزائد حل **(قوله)** أو زوال ملك كان تلف وهو التلف قبل الفراق ومثل التلف مع الفراق كما في شرح الهبة بخلاف التلف بعده فانها تضمنت بقيته يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشتري بد القبح ومحل اعتباره يوم التلف ما لم يطلها بالتمام فتنتج والاضمنته بقضي قيمه من حين الانتفاع الى التلف حل **(قوله)** من وقت اصداق عبارة شرح الهبة من وقت وجوبه بسمية وغيرها حل **(قوله)** هو ما في التنبية معتمد وقوله وهو الموافق للتعليل أي قوله لان الزيادة الخ وقوله ولما رضى المبيع والخ ان اذ انقلا أو أحدهما بعد فسخ البيع فانه يعتبر الاقل من وقت بيع الى وقت قبض وعبارته في باب الخيار يعتبر أقل قيمتهما من بيع الى قبض **(قوله)** من يورى الاصداق والتبض أي في يعتبر ما بين اليمينين مع أنه معتبر **(قوله)** ولو اصدق تعليمها الخ) فمفول اصدق الاول عذوف تقديره اصدقها وتعلم فمفعوله الثاني وهو ما يتعدى لفعله وين ذكر في المتن أولها وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانياً بقوله قرأنا وغيره والاضافة الى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قبله قيد يؤخذ من كلام الشارح فيدان أن يكون القدر المد في كلفة بحيث يستغرق زمانا كثيراً وان تكون محرمه عليه عند التعليم فقيدو المسئلة خمسة وعبارة شرح حر تعذر تعليمها ان لم تصر زوجته بشكاح جديد أو محرماً له بحديث رضاع أو بشكاح بنتها ولا كانت صغيرة لانتهى ولا بد أيضاً أن تكون رشيدة وقد أدت في ذلك كما فاده عرض أؤامة زوجها سيدها بذلك فاندفع قول حل وكلامهم شامل للصيغة مع أنه لا بد في الخبر أن زوجها بما يتعامل به في البلد ولو غير نقد وفي كون التعليم بما يتعامل به نظر **(قوله)** قرأنا أي قدراته في تعليمه كلفة عرفاً ولودون ثلاث آيات فيما يظهر شرح حر ولا بد من تعيين قدره أو بقدر الزمان فلو جمع بين القدر والزمان يطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو حصص حيث غلب على أهل البلد فان لم يغلّب وجب تعيينه وإذا عين قدر الابد أن يكون قادراً على تعليمه وقت العقد كذا قالوا أي ولو كانت كتابية حيث رضى اسلامها لان الكافر لا يجوز تعليمه شيئاً من القرآن الا ان رضى اسلامه ولا يمنع من قراءته أي تلاوته مطلقاً حل وقوله كذا قالوا أي لا يجب أن يكون موسراً به وتراً منه لان الشرط عمل الزوج والولي بالقدر كما قاله حر قال عرض ويكنى في علمها بما عهدها عن بقروء علمها ولوسرة واحدة **(قوله)** أو غيرهما معاهم مباح كسفر في تعليمه كلفة **(قوله)** تعذر أي شرعاً وان وجب كالفاتحة شرح حر ومراده بالتعذر ما يشل التصرف أخذاً بما يأتي والا فتعلم من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن من **(قوله)** لانها صارت محرمه عليه) فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر للأجنبية لتعلم بغير المنعرة والسبب حل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على المستحب كما ذكره الشارح

**(الملك)** الزوج (نصفه اختيار)

من الخبر منهما بان يتفق أو من أحدهما وهذا الخيار على التراخي تكبار الرجوع في الهبة لكن اذا طالها الزوج كانت الاختيار ولا يعين الزوج في طلبه عتقولا قيمة لان التعيين يناقض تفويض الامر اليها بل يطلها بحقه عندها ذكره في الروضة كأصلها (ودى رجع بقيمة) الزيادة أو نقص أولها أو زوال ملك (اعتبر الاقل من) وقت (اصداق الى) وقت (قبض) لان الزيادة على قيمة وقت الاصداق حادثة في ملكها لاتعلق للزوج بها والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا رجوع به عليها وما عبرت به وهو ما في التنبية وغيره وهو الموافق للتعليل ولما رضى المبيع والخ ان اذ انقلا أو أحدهما بعد فسخ البيع فانه يعتبر الاقل من وقت بيع الى وقت قبض وعبارته في باب الخيار يعتبر أقل قيمتهما من بيع الى قبض **(قوله)** من يورى الاصداق والتبض أي في يعتبر ما بين اليمينين مع أنه معتبر **(قوله)** ولو اصدق تعليمها الخ) فمفول اصدق الاول عذوف تقديره اصدقها وتعلم فمفعوله الثاني وهو ما يتعدى لفعله وين ذكر في المتن أولها وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانياً بقوله قرأنا وغيره والاضافة الى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قبله قيد يؤخذ من كلام الشارح فيدان أن يكون القدر المد في كلفة بحيث يستغرق زمانا كثيراً وان تكون محرمه عليه عند التعليم فقيدو المسئلة خمسة وعبارة شرح حر تعذر تعليمها ان لم تصر زوجته بشكاح جديد أو محرماً له بحديث رضاع أو بشكاح بنتها ولا كانت صغيرة لانتهى ولا بد أيضاً أن تكون رشيدة وقد أدت في ذلك كما فاده عرض أؤامة زوجها سيدها بذلك فاندفع قول حل وكلامهم شامل للصيغة مع أنه لا بد في الخبر أن زوجها بما يتعامل به في البلد ولو غير نقد وفي كون التعليم بما يتعامل به نظر **(قوله)** قرأنا أي قدراته في تعليمه كلفة عرفاً ولودون ثلاث آيات فيما يظهر شرح حر ولا بد من تعيين قدره أو بقدر الزمان فلو جمع بين القدر والزمان يطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو حصص حيث غلب على أهل البلد فان لم يغلّب وجب تعيينه وإذا عين قدر الابد أن يكون قادراً على تعليمه وقت العقد كذا قالوا أي ولو كانت كتابية حيث رضى اسلامها لان الكافر لا يجوز تعليمه شيئاً من القرآن الا ان رضى اسلامه ولا يمنع من قراءته أي تلاوته مطلقاً حل وقوله كذا قالوا أي لا يجب أن يكون موسراً به وتراً منه لان الشرط عمل الزوج والولي بالقدر كما قاله حر قال عرض ويكنى في علمها بما عهدها عن بقروء علمها ولوسرة واحدة **(قوله)** أو غيرهما معاهم مباح كسفر في تعليمه كلفة **(قوله)** تعذر أي شرعاً وان وجب كالفاتحة شرح حر ومراده بالتعذر ما يشل التصرف أخذاً بما يأتي والا فتعلم من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن من **(قوله)** لانها صارت محرمه عليه) فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر للأجنبية لتعلم بغير المنعرة والسبب حل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على المستحب كما ذكره الشارح

وهو ضيف **(قوله ولا يؤمن الخ)** غرضه الرد على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يراه من وراء حجاب من غير خلوة كافي شرح **مر (قوله الخلوة الحرمية)** أي للعبية من تمتع مع الخلوة في بعض الاوقات حل فان لم يفارق وتنازع في البسداء بالقتل في هذه المسئلة انسخ عقد الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل اعدل ثم يؤمر بالسكنى ونقل شيخنا عن زكي أنه كالقول فتجبر على التلحم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم القرآن ونحوه لان المؤجل له أمديت نظر بخلاف القراءة ونحوها يراوى **(قوله وليس سماع الحديث كذلك)** أي متعذرا فيالأوصاف سماع البخاري مثلا فان لم يجوز من وراء حجاب مع عدم الخلوة الحرمية لناعطف فلو ضاع السند جوزنا السماع مع وجود المعنى للمعالي به في التلحم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصداق بدل فلو أصدقها تعلم الحديث كان كتمليم غيره حل وخصمه بعضهم بما إذا كان منفردا بالحديث لانه لا يصح الاحتياط ويضمه عم وهو المتمد وفرق بين الحديث والقرآن بان من شأن القرآن كثرة من يتعلمه ومن شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولو تعدد فان فرض انفردا راد به فنادر لا يلتفت اليه لا قال سماع الحديث يمكن اضمامن غيره لانما قوله بتحصيل هذا السند بخصوصه لا يمكن من غيره بخلاف القرآن وعلى هذا فقول الشارح للتعلم الخ معطوف على قوله لانها صارت محرمة عليه **(قوله نوعوة)** الودمكث الوافق نقل وهو الحلب **(قوله وجل السبكي الخ)** أي في الواجب لا يتنذر التعلم هنا ولا ينظر لقرب الفتنة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة الحرمية وقدمت ضعفه حل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتنذر التعلم مطلقا ويجوز التعلم للاجنية هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجبا أو مندوبا **(قوله الذي يبيع النظر)** أي للاجنية لان التعلم مظنة للنظر **(قوله فاهنا)** أي في المفارقة وقوله تعليمهم السابق وهو لانها صارت محرمة عليه **(قوله صغيرة لا تشتهى)** بان كانت أمة وزوجها سيدها لان الجبر لا يزوج عما ذكر حل أي لانه لا يزوج الا بالصلح وهو يصور اثنان يكون في بلد يتزوجون فيها بذلك شيخنا **(قوله وأصارت محرمة برضاع)** كان أرضعتها أم أي وصارت تشتهى ليغاير ما قبله **(قوله ولأصدقها الخ)** مفهوم قديمه لاحظ في كلامه وهو تعلم قدر فيه كلفة تعرف بأن يحتاج لزمن كثير كما به عليه **مر** وغيره ويمكن جعله معطوفا على ولم الخ في قوله انها لم تحرم الخ فيكون هذا هو ما اضمامن تعليمهم السابق كما يؤخذ من عبارة في شرح الروض ومثله **مر** لكن المراد بالتعليل قوله ولانه لا يؤمن الخ **(قوله في مجلس)** أي في زمن يسير ولو في مجلس **(قوله لم يتنذر التعام)** لانه يؤمن من الوقوع في التهمة والخلوة الحرمية لبعديغية الحرم مثلا في هذا الزمن اليسير حل **(قوله من وراء حجاب)** انما اعتبر مع الحرم لم يمنع النظر **(قوله الواجب عليها تعليمه)** قيد في تعليم الولد ولهذا أعاد العامل ولم يكتب بمجرد العطف ووجوب تعليمه عليها لما لكونه لأب له وهي وصية عليه أوقية ولما لكون الاب معسرا ومفهوما أنه لو لم يجب عليها تعليمه لكونه غنيا أو كون نفقته على أبيه لم يصح لاصداق كافي الروض امدد عود تنوع البها بخلاف الواجب عليها تعليمه فانه يعود تنوع البها بدفع الام عنها وليس مفهومه أنه يتعذر التعليم كما قد تشبهتم لفساده قال الشوبري أما البعد في يجوز اصدقها تعليمه مطلقا أي وجب عليها تعليمه كالباغ أو لا فانها يجب عليها تعلم البالغ الواجبات كالفتاة نعم ختانه مشروط بالوجوب عليها وامل الفرق بينه وبين تعليم عود تنوعه غالبا عليها بخلاف الختان وز يادة التهمة غير مقصودة فليأمل **(قوله ولو فارق بينه و بين تعليمه عود قوله وفارق قبله وقوله أمالأصدق)** كالتعلم في ذمته مفهوم قول الشارح بنفسه فلو ذكرها غيب

ولا يؤمن الوقوع في التهمة والخلوة الحرمية لجوزنا التعلم من وراء حجاب من غير خلوة وليس سماع الحديث كذلك فان لم يجوز من وراء حجاب مع عدم الخلوة الحرمية لناعطف فلو ضاع السند جوزنا السماع مع وجود المعنى للمعالي به في التلحم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصداق بدل فلو أصدقها تعلم الحديث كان كتمليم غيره حل وخصمه بعضهم بما إذا كان منفردا بالحديث لانه لا يصح الاحتياط ويضمه عم وهو المتمد وفرق بين الحديث والقرآن بان من شأن القرآن كثرة من يتعلمه ومن شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولو تعدد فان فرض انفردا راد به فنادر لا يلتفت اليه لا قال سماع الحديث يمكن اضمامن غيره لانما قوله بتحصيل هذا السند بخصوصه لا يمكن من غيره بخلاف القرآن وعلى هذا فقول الشارح للتعلم الخ معطوف على قوله لانها صارت محرمة عليه **(قوله نوعوة)** الودمكث الوافق نقل وهو الحلب **(قوله وجل السبكي الخ)** أي في الواجب لا يتنذر التعلم هنا ولا ينظر لقرب الفتنة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة الحرمية وقدمت ضعفه حل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتنذر التعلم مطلقا ويجوز التعلم للاجنية هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجبا أو مندوبا **(قوله الذي يبيع النظر)** أي للاجنية لان التعلم مظنة للنظر **(قوله فاهنا)** أي في المفارقة وقوله تعليمهم السابق وهو لانها صارت محرمة عليه **(قوله صغيرة لا تشتهى)** بان كانت أمة وزوجها سيدها لان الجبر لا يزوج عما ذكر حل أي لانه لا يزوج الا بالصلح وهو يصور اثنان يكون في بلد يتزوجون فيها بذلك شيخنا **(قوله وأصارت محرمة برضاع)** كان أرضعتها أم أي وصارت تشتهى ليغاير ما قبله **(قوله ولأصدقها الخ)** مفهوم قديمه لاحظ في كلامه وهو تعلم قدر فيه كلفة تعرف بأن يحتاج لزمن كثير كما به عليه **مر** وغيره ويمكن جعله معطوفا على ولم الخ في قوله انها لم تحرم الخ فيكون هذا هو ما اضمامن تعليمهم السابق كما يؤخذ من عبارة في شرح الروض ومثله **مر** لكن المراد بالتعليل قوله ولانه لا يؤمن الخ **(قوله في مجلس)** أي في زمن يسير ولو في مجلس **(قوله لم يتنذر التعام)** لانه يؤمن من الوقوع في التهمة والخلوة الحرمية لبعديغية الحرم مثلا في هذا الزمن اليسير حل **(قوله من وراء حجاب)** انما اعتبر مع الحرم لم يمنع النظر **(قوله الواجب عليها تعليمه)** قيد في تعليم الولد ولهذا أعاد العامل ولم يكتب بمجرد العطف ووجوب تعليمه عليها لما لكونه لأب له وهي وصية عليه أوقية ولما لكون الاب معسرا ومفهوما أنه لو لم يجب عليها تعليمه لكونه غنيا أو كون نفقته على أبيه لم يصح لاصداق كافي الروض امدد عود تنوع البها بخلاف الواجب عليها تعليمه فانه يعود تنوع البها بدفع الام عنها وليس مفهومه أنه يتعذر التعليم كما قد تشبهتم لفساده قال الشوبري أما البعد في يجوز اصدقها تعليمه مطلقا أي وجب عليها تعليمه كالباغ أو لا فانها يجب عليها تعلم البالغ الواجبات كالفتاة نعم ختانه مشروط بالوجوب عليها وامل الفرق بينه وبين تعليم عود تنوعه غالبا عليها بخلاف الختان وز يادة التهمة غير مقصودة فليأمل **(قوله ولو فارق بينه و بين تعليمه عود قوله وفارق قبله وقوله أمالأصدق)** كالتعلم في ذمته مفهوم قول الشارح بنفسه فلو ذكرها غيب

أمرأة أو محرم يعلمها  
السكن إن فارق بعد الوطء  
والنصف إن فارق قبله  
(ولو فارق) لا يبيها قبل  
وطء. وبعد قبض صدق  
(وقد زال ملكها عنه  
كان رهبة) وأقيضته (له)  
فله نصف بطل من مثل أو  
قيمة لأنه إذا تعذر الرجوع  
إلى المصحق قبله ولأنه  
في المثل ملكه قبل الفراق  
من غير جهته (فإن عاد)  
قبل الفراق إلى ملكها  
(تلق) الزوج (بالبين)  
لوجودها في ملك الزوجة  
وفارق عدم تعلق والديه  
في نظير من الهبة لولده إن  
حق الوالد انقطع بزوال  
ملك الولد وحق الزوج لم  
ينقطع بدليل رجوعه إلى  
البدل (ولو وهبته)  
وأقيضته (النصف فله)  
نصف الباقي ورابع بدل  
كله لأن الهبة وردت على  
مطلق النصف فبشع فيها  
أخرجته وما أبقته (ولو  
كان) الصدق (دينًا فأبرأته)  
منه ولو بهبته له ثم فارق  
قبل وطء (لم يرجع) عليها  
بشيء بخلاف هبة العين  
والنوق أنها في الدين لم  
تأخذ منه مالا ولم تنحل  
على شيء بخلافها في هبة  
الدين (وليس لولي عفو  
عن مهر) لمولته كاشتر  
ديونها وحقوقها

قوله وخرج بتدليلها كان أولى (قوله بنصف أجرة التعلم) هل اعتبر الأجرة وقت التعلم أو الفقرة  
الأولى وهو القياس على قيمة الدين الثالثة وإن كان قياس مهر المثل في وطء الشبهة اعتبارًا لأكثر  
باعتبار الأحوال شو برى (قوله بنصف امرأة) كمسوح أو رجل أجني لأن تعلم الأجنبية والنظر إليها  
لذلك جائز كأقدم قال زى وكلامه مبني على أن جواز النظر للتعلم خاص بالمرء وليس كذلك  
(قوله والنصف إن فارق قبله) وهل العبرة فيه بالآيات أو بالحروف وهل الخيرة في تعيينه أولها استظهر  
حجج النصف المتخارب عرفًا بالآيات والحروف وإن الخيرة إليه لآياتها كما اعتبروا بنية الدين المدافع دون  
نية الدائن المدفوع إليه قالو يشبه أنه لا يجب لنصف ما دفع من سور وآيات لا على ترتيب المصحف لأنه  
لا يفهم من المطلق النصف عرفًا ثم ذكر أنه رأى بعضهم أي وهو والد شيخنا قال إن النصف الحقيقي  
منعتر وأجابه أحداهما تحكم فيجب نصف مهر المثل أم ثم رأيت شيخنا ذكر فيها إذا شطر أيهما  
إن انفصل شيء فذاك والاتعين المير إلى نصف مهر المثل كما أقره الولد حل لأن استحقاق نصف  
شائع مستحيل ونصف معين تحكم كثره الاختلاف بصعوبة الآيات وسهولتها شرح مر (قوله  
لا يبيها) فإن كان بسبب الرجوع عليها بدل كله شيخنا (قوله وقد زال ملكها عنه) أو تعلق به حتى  
لزم كرهه مقبوض وأجابه قنوز ويح ولم يصبر لزوال ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به شرح مر  
(قوله فله نصف بطله) وليس له نقض تصرفها أي فيها ذابها أو باعته لغيره بخلاف الشفع لوجود  
حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج إنما حث بعده شرح مر (قوله عن غير جهته) أي غير جهة  
الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لا شيء له لأنها لم تجز له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الأئمة  
الثلاثة واختاره المذنب من أئمتنا وكذا البغوي والتولي وفي السكاني أنه المذهب وبه قال عامة العلماء  
كأن تكبيل الزكاة للدين يرمو زى (قوله فأن عاد إلى) تنبيه لقوله فبشع بطله وسواء كان العود  
قبل الفراق أو بعده وقول أخذ بالبدل خلافاً لما تشرع في تنبيهه شيخنا وعبارة الشو برى قوله قبل  
الفراق وأمعنه أو بعده وقبل أخذه بطله قاله في شرح الروض (قوله تعلق بالدين) لأن الزائل المأخذ كالذي  
لم يزل هنا قال بعضهم

• وعائد كرائل لم يعد • في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصدقات • بعكس ذلك الحكم باتفاق

الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق بهو بعكس ذلك خبره (قوله ويرع بدل كله) فيقوم كله ويؤخذ به  
القيمة في قول يؤخذ النصف الباقي لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجده في محضر حقه في • ومن ثم  
سعى هذا قول الأصم وما ذكره المصنف قول الأشاعة (قوله لأن الهبة الخ) هذا لا ينتج أن له ربع بدل  
الكل بل ينتج نصف بدل الموهوب وأجيب بأنه ينتج مع قوله فيشيع الخ (قوله فيشيع) أي  
النصف الواجب له بالفراق وليس الضمير عائداً على النصف الموهوب كما قد يتوهم من ظاهر العبارة  
(قوله ولو كان الصدق دينًا الخ) هل ذلك مالمو خالته على البراءة منة كان قال ابن أربن من  
صدائق فأنشطاني فأبرأته منه فيقع بانتفاء ربع عليها بشيء لأنها لم تأخذ منه شيئاً قال حجج نعم ورد  
على المحصر في فتواه بأنه يربع عليها بنصف مهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق  
بالكتابة حل (قوله ولو بهبة) ولا يشترط قبوله لهذه الهبة لأنها براء شو برى (قوله لم يرجع) عليها  
بشيء لأنه لم يفرم شيئاً كماله بدين وحكم به ثم أبرأته الله كحكم لهم رجوعاً لم يفرم بالحكم عليه شيئاً  
شو برى (قوله وليس لولي الخ) أي على الجد بدو القديمه لذلك له شروط أن يكون الولي أباً وجداً وإن

والذي يده عقد النكاح

في قوله تعالى الآن يعفون

أو يعفو الذي يده عقد

النكاح هو الزوج لئلا

من رفعها بالفرقة فيضعون

حقه ليس لما كل المهر لا

الولي إنما يبق بيده بعد

العقد

**(فصل في النكحة وهي**

مال يجب على الزوج دفعه

لامرأته لمخارقتها إياها

بشروط كما قلت يجب عليه

**(الزوجة) يجب لها نصف**

مهر فقط) بأن وجب لها

جميع المهر أو كانت مفوضة

لم يوطأ ولم يرض لها شيء

صحح (شعة بفراق) أماني

الأولى فلعوم والطلاق

متاع بالعروف وخصوص

فتمالين أو سكن ولان المهر

في مقابلة منفعة بينهما وقد

استوفاهما الزوج فتجب

للإعاش منفعة وأما في

الثانية فقلوه تعالى

لا جناح عليكم إن طلقتم

النساء ما لم تمسوهن أو

تقرضوا منهن فريضة

ومتوهن ولان المفوضة

يحصل لها شيء فيجب لها

منفعة للإعاش بخلاف من

وجب لها النصف فلا منعة

لها لانه لم يتوف منفعة

بينهما فكيف نصف مهرها

للإعاش ولانه تعالى لم

يجعل لها مهر بقوله نصف

ما فرضه هذا إن كان

الفراق (لا بسببها وبسببها

يكون قبل الدخول وأن تكون بكر صغيرة عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديني  
 ذمة الزوج لم يقض شرح حر **(قوله والذي يده الخ)** غرضه أن يجب من دليل القديم القائل بأن  
 للولي الفروع والمهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح حر **(قوله الآن يعفون)** استحشاء متصل  
 من عجم الأحوال لان قوله نصف ما فرض معناه فالواجب عليكم نصف ما فرضكم في كل حال الا في حال  
 عفونها فإنه لا يجب له أبو البقاء اه سمع **(قوله والزوج)** يرشد الى ذلك قوله تعالى وأن تعفوا  
 أقرب للتقوى فانه لو ابدى الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى أي من عفو الزوجة لان العفوان  
 حينئذ من جهة واحدة بخلاف حله على الزوج برأوى ويرد عليه أنه لو كان المراد به الزوج قيل أو  
 تعفو الناسب الخطاب الذي في قوله نصف ما فرض تفسيره بالاسلوب يشهد للقديم وبحاج بان فيه التناهي  
 من الخطاب الى الغيبة كأن قوله أن تعفوا فيه التفات من الغيبة الى الخطاب وذلك من الحسنات  
 الدينية **(قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد)** بخلاف الزوج فان بيده العقد من حين العقد الى الفرقة  
 ان شاء أمسكه وان شاء حلها بالفرقة وأما كونه لم يبق بيده بعد الفراق عقدة فشيء آخر لا يبرر فادفع  
 ما للحاجي حيث قال وفيه ان الزوج لم يبق بيده بعد الفراق عقدة اه

**(فصل في المنعة)** وهي بضم الميم وكسر الهاء التمتع أو ما يتبع به كالتعاضد وهو ما يتبع به من الخواص حر وفي  
 المتراضع وكذا واستمتع به بمعنى والاسم المنعة ومنه نكاح والطلاق والحج لانها التمتع وأتمه  
 الله بكهنا ومنعه تنجيا بمعنى **(قوله لامرأته)** أي أن كانت حرة ولو ذمة وليدها أن كانت رقيقة كما في حر  
**(قوله بشروط)** المراد بها ما فوق الواحد لان المذكور شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط  
 وكونها مفارقة شيخنا وقد يقال قوله لا بسبب الخ شروط آخر فالج على حقيقته وشيخنا نظر لكون  
 هذه مقرونة بالشرط الثاني **(قوله يجب عليه)** هذاه في تغيير أعراب المتن لان متعته مبتدأ وعلى هذا  
 يكون فاعلا وقد يقال هو متعلق بالجار والجور الواقع خبرا **(قوله صحيح)** لان فرض الفاسد لا يفرض  
 حل **(قوله بفراق)** شمل كلامهم الطلاق الربعي وهو كذلك ان راجع شو برى وتذكر بر شكراره  
 كائن به والله شرح حر **(قوله أماني الاولى)** وهي من وجب لها جميع المهر والثانية المفوضة التي لم يوطأ  
 الخ لان السالبة تصدق بنفي الموضوع فتصدق بعدم وجوب شيء **(قوله وخصوص فتمالين)** لان من  
 العلم انه مدخول بين نقص عموم المطلقات فهو هذا الخاص حل وفيه نظر لما علم من أن المفهوم  
 والمنطوق من عوارض اللفظ ولا لفظ هنا يدل على أن غير المدخول بها لا منعة لها وكونه في الواقع  
 مدخولاً به لا يفيد ذلك وما مانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الآيتين العامة والخاصة  
 وليس مراده التخصيص على أن التخصيص لا يصح لان ذكر فرد من أفراد العام يحكم العام لا يخصصه  
 والآية الاولى وان كانت عامة خصتها الاستدلال بدخول بين والمفوضة وهذا أولى من قياس المدخول بها  
 على المفوضة **(قوله ولان المهر الخ)** علة مخدوف أي ولانظر للمهر لان المهر الخ حل وصرح بهذا القدر  
 حر في شرحه **(قوله ومتوهن)** ولا ينافيه أي الوجوب قوله تعالى حق على الحسين لان فاعل الواجب  
 حسن حر والضمير للنساء المذكورات أي المطلقات من غير مس ولا فرض وذلك يفهم عدم إعجابي  
 في نصيحتها وهو معارض بعموم المطلقات فالاولى الاستدلال على إيجاب المنعة لمطلقات غير المفوضة  
 بالقياس على المفوضة لان القياس مقدم على الفهم ومن ثم قال البضاوي مفهوم الآية يقتضي  
 تخصيص إيجاب المنعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج أي ولم يرض لها الخ بها التام في المسوقة كما  
**(قوله ولان المفوضة)** للناسب الاظهر بان يقول ولا نه أي الثانية **(قوله أو بسببها)** هو متقيد وكذا

أولئك لما كونه إسلامه ولعانه وتعليقه طلاقا بفعلها ففعلت ووطأ به أو أبان لها بشبهة (أبونت) لها أو لأحدهما فان كان  
بسيما كلكهما أو ردتا وإسلامها وفسخها بغيره وفسخه بغيرها أو

(٤٢٧)

ما عطف عليه أو لا بسيما الخ وكان الأنسب تأخير الامثلة عن الموت لانه في أيضا (قوله) أو لمصلحة  
لها) إذ لو وجبت طلاقا لوجب طلاقا أيضا (قوله) وكذا لو سبها) أي فلا تمتع لها بالناسب  
ذكر هذا عقب قوله أو بسيما كردتها معا كما صنع هر لان بينهما معافراق بسيما (قوله)  
والزوج صغير) أمالو كان كبيرا فلا يكون بسيما بل بسيما فقط لانها ترق بالاسر فلا تمتع لها أيضا  
وانما قيد بذلك ليكون مثالا لما إذا كان بسيما تأمل عرش ما خصا وكون الذي بسيما لتعلقه  
بها (قوله) وفي كسب العبد) مالم يزوج استعبدته والا فلا تمتع عليه لوفارق كالأبجب عليه هر حل  
(قوله) ومن أن لا تنقص الخ) هذا أن زاد نصف المملوك عليها فلو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما  
فينبغي اعتباره وان فاتته السنة الاولى لانه قبل اشتناع الزيادة على نصف المهر عرش على هر وعبرة  
زى قوله وأن لا تبلغ نصف المهر أي مهر المثل كذا جعلوا بينهما وقد يعارضان بان يكون الثلاثون  
أضاف المهر أي مهر المثل والذي يتجه رعاية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أدنى  
المتحب اه حج (قوله) على خادم) أي قيمته وفيما أن الخادم يتفاوت حل (قوله) قدرها فاض  
ويجب أن لا تبلغ مهر المثل على ما عتمدته هر خلافا لحج حيث قال وان زادت على مهر المثل على  
الواجب (قوله) بقدر حالهما) أي وقت الفراق عرش

(فصل في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر للمسي) أي في صلته بان ادعى أحدهما نسبية وأنكرها  
الاخر أو في قدره أو في قسمته حل وقال بعضهم قوله في المهر للمسي أي ولو ادعى أحدهما ليشمل قوله  
أو في نسبية (قوله) أي الزوجان الخ) الحاصل أن الاختلاف واقع من الزوج أو وارثه أو أوليه أو أوليه مع  
الزوجة أو وارثها أو أوليه أو أوليه والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ست عشرة صورة ولوضمنا  
السيد والحاكم كذا حرر بلغت ستا وثلاثين صورة وزادت الصور وعلى كل امان يكون الاختلاف في  
قدر للمسي أو في جنسه أو في قسمته أو في حله أو في تأجيله أو في قدر الاجل أو في نسبيته فهذه ست عشرة صورة في السبعة  
عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل امان لا يئنة لواحد منهما أو لكل بينة وتعارضتا فيحصل مائة  
واثنا وتسعون وان اعترضت أن الاختلاف اما قبل الدخول أو بعده و بعد الفراق أو قبله وبلغت الصور  
خمس مائة وستا وسبعين صورة (قوله) أو وارثها) معافوف على الضمير المتصل بالفاصل وهو ضعيف قال  
ابن مالك وان على ضمير رفع متصل \* عطف فافصل بالضمير المتصل الخ  
(قوله) في قدره (مسي) أي وكان ما يدعيه أقل هر عرش وخروج عسى ما لوجب مهر المثل لنحو  
فقد نسبية ولم يعرف لها مهر مثل واختلفا فيه فيصدق بينهما لانه غرم والاصل براءة ذمته عما زاد اه  
شرح هر (قوله) غنمسا) أفاد به أن التحالف أيضا ان كان الزوج يدعي الاقل فلو ادعى  
الاكثر التحالف فيعطيه ما يدعيه و يبقى الباقي بيده لانه مقر لها به وهي تنكره كمن أقر لشخص  
بشيء فأنكره اه برماوى (قوله) أو في قسمته) أو في الحلول أو في قدر الاجل حل (قوله) الشاة  
لجنه) جعل الصفقة شاملة للجنس وقسم في باب الحوالة أنه مفهوم منها الاولى فانظر أي الصعيين  
أولى ولعل ما قدمه وسيأتي قبيل الطلاق ما يؤيده اه شويرى (قوله) فانكرها) أي ولم يدع نقوضا  
شرح هر (قوله) أو ادعى نسبية) أي لقدرة (قوله) والمسي أكثر من مهر المثل في الاولى) لتظهر

(والاختلاف) أي الزوجان أو وارثاهما أو وارث أحدهما أو الآخر في قدره (مسي) كان قالت نكحتني بالفقير فقال (أو في قسمته)  
الشاملة لجنه كان قالت بالبدن بارقة قال بالبدن درهم أو قالت بأنف صحيحة فقال بالبدن مكرمة (أو في نسبية) كان ادعت نسبية قدر  
فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى نسبية فانكرتها والمسي أكثر من مهر المثل في الاولى وأقل منه في الثانية ولا يئنة

الفائدة قول الأفلح تحالف بل يسلطها المهر ويبقى الزائد يدهان كلاً وكذا يتحالفان لو كان المسمى من غير  
تدال بالمال ومعينا ولو أنقص من مهرائهما لتعاق الغرض بالعين ذكره حل **(قوله)** وتعارضا بان  
أطلقنا وأرختنا بتاريخ واحد وأرخت أحدهما وأطلقت الأخرى كما فعلوا هناك في البيع فيحجر حل  
**(قوله)** لكن يبدأ هنا الخ في تعبيره بالاستدراك نظر لأن قوله من يبدأ به ليس عاماً حتى يدرك  
عليه لأن من عبارة عن الزوجة لانهما منزلة البائع الذي يبدأ به بل بالاستدراك ينال المستدرك عليه  
فأصل الأولى والأخسر أن يقول كما في البيع فيها مرفقه لكن يبدأ الخ كما في حججنا وبعبارة  
الرشيدى قوله من يبدأ به ينبغي حذفه لما أتى الاستدراك وليس هو في عبارة التحفة **(قوله)** بالزوج  
مع أن الزوجة بمثابة البائع حل **(قوله)** ببقاء البيع له أى في الجلة والأفلح تحالف يأتي بعد انحلال  
العصمة ومع ذلك يحلف الزوج أولاً حل **(قوله)** أم بعده ولو بعد انحلال العصمة حل **(قوله)**  
فيحلفان أى وجوباً حل **(قوله)** إلا الوارث فيقول وارث الزوج والقة لأعلم أن مورثي  
نكحها بأب بل بمحضاته ويقول وارث الزوجة والقة لأعلم أن مورثي نكحت بمحضاته بل  
بأب زى ولو يلزم من القطع بالثاني القطع بالأول لاحتمال جريان عقدين على أحدهما دون  
الأخر شرح مر فالدفع قول بعضهم أنه يحلف على البت لأنه يلزم من القطع بالثاني القطع بالأول  
**(قوله)** كزوج أى أو وليه أو وكيله وكيلى كذا فيشمل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان  
أو أحدهما مع الآخر أو مع الزوج برماوى **(قوله)** ادعى مهر مثل أى ادعى قدره مهر مثل  
في الواقع وهذا التيد لأصل التحالف كما يعلم من كلامه في بيان المهر ومرد قوله وولى صغيرة وأرجو فيه  
حلف الولي لأصل التحالف كما يعلم أيضاً من كلامه في بيان المهر ومرد قوله وولى صغيرة فيه العطف على  
معمولى عاملين مختفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقاً كقولك في الدارز يدو الحجر  
عمر ولكن تقدير الشارح لفظ ادعى يقتضى أنه ليس من ذلك الآن يكون بياناً للحنى للأعراب  
تدبر **(قوله)** فانهما يتحالفان فيحلف الولي أن عده موقع هكذا وهو حلف على فعل نفسه ويثبت المهر  
ضمناً فلا ينافي ما في الدعوى أن الشخص لا يستحق شيأ جين غيره آنذاك في حاقه على استحقاق  
وله كذا له حل ومثله مر فلونسل الولي فهل يقضى بيمين صاحبه أو ينظر بلوغ الصبية فاعلمها  
تحلف وجهان رجح منهما الامام والروايات الثاني شرح الرض **(قوله)** حلفت دونه أى على البت  
ولا يجزئها الحلف على نفي العلم بفعل الولي وفيه كيف تحلف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد  
الحال ولم تسأذن فكان المناسب أن هذه تحلف على نفي العلم بزواج ولها بالقدر المدعى به الزوج واليه  
ذهب جمع متقدمون حل **(قوله)** وولى السكر أو التيب كما في شرح الرض **(قوله)** حلفت دونه  
الولى أى على البت وانما حلفت عليه مع أنه فعل غيرها لأنه لما كان فعل الولي مقيداً بما تأن له  
فيه فكانها العاقبة وأنه نفي محصور يسهل الاطلاع عليه قل على الجلال **(قوله)** ويجب مهر مثل  
وأصفه لأن التحالف يوجب رد البضع وهو متعلق فوجب قبضته وهو مهر مثل فهو المثل سببه التحالف  
والفسخ وهو غير المهر الذى ادعاه الزوج لأنه فسخ وصار له وادعى الولي الزيادة فالدفع ما قبله مهر  
المثل ثابت باقرار الزوج ليمين الولي **(قوله)** وإن زاد على ما دعت الزوجة أى في صورة الاختلاف في  
التس **(قوله)** أما إذا ادعى الزوج مفهوم قوله ادعى مهر مثل **(قوله)** أو فوفقه أى بدون مدعى الولي  
حل وبعبارة شرح الرض سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد فالتحالف في الصورتين  
بل يدفع الزوج فيما **(قوله)** من ذكره أى الصغيرة أو المجنونة وقوله تنفيه أى ورثته قال حل  
والولى تحلف الزوج على نفي الزيادة على مهر المثل لأنه لم يمسك فيحلف الولي ويثبت مدعا **(قوله)**

لو أحدهما أو لسكر منهما  
يشتو تعارضنا (تحالفا) كما  
في البيع في كيفية الجمين  
ومن يبدأ به لكن يبدأ هنا  
بالزوج لقوة جانبه بسد  
التحالف ببقاء البيع له  
سواء اختلفا قبل لوط أم  
بعده فيحلفان على البت  
على نفي العلم على القاعدة في  
الحلف على فعل الغير  
(كزوج ادعى مهر مثل  
دولى صغيرة أو مجنونة)  
ادعى (زبادة) عليه فانها  
يتحالفان كما مر فلو كانت  
الصغيرة أو المجنونة قبل  
حلف الولي حلفت دونه ولو  
اشتد الزوج وولى السكر  
بالغة العاقلة حلفت دون  
الولى (م) بعد التحالف  
(ينسخ المسمى) على ما مر  
في البيع من أنها يفسخه  
أو أحدهما أو الحاكم ولا  
ينسخ بالتحالف (ويجب  
مهر مثل) وإن زاد على  
ما دعت الزوجة أما إذا  
ادعى الزوج دون مهر  
المثل أو فوفقه فلا تحالف  
ويرجع في الأولى إلى مهر  
المثل لأن نكاح من ذكرت  
بدون مهر المثل يقتضيه



لان التحالف فيها يقتضي

الرجوع الى مهر المثل

ومعبري باختلافهما في

النسبة اهم من قوله ولو

ادعت تسمية فانكرها

تحالفا وتقييدى دعوى

الزوج بمهر المثل والولى

بزيادة من زيادتي (ولو

ادعت نكاحا ومهر مثل)

بأن لم يجز تسمية صحبة

(فاقر بالنكاح فقط) أى

دون المهر بان أنكره أو

سكت عنه وذلك بان نفى

في العقد أو لم يذكر فيه

(كلمة بيان) لمهر لان

النكاح يقتضي (فان ذكر

قدرا وزادت) عليه

(تحالفا) وهو اختلاف

في قدر مهر المثل (أو أقر

على أنكره (حلفت) بين

الردائها تستحق عليه مهر

مثليا (وقضى لها) به (ولو

أثبتت) بإقراره أو بينة

أو يمينها بعد نكوله (أنه

نكحها أمس بالقبول اليوم

(بأن) ومطالبته باليمين

(زماه) لا يمكن صحة العقدين

كان يتخللها خلع ولا

حاجة الى التعرض له ولا

قوله في الدعوى (فان

قال لم أطأ) فيها أوفى

أحدهما (صدق بينه)

لموافقة للإصل (وتشترط)

ما ذكر من الألفين أو من

أحدهما لان ذلك فائضة

تصدقته (أو) قال (كان

الثاني يتجديدا) للادل

لاعتقاد ثانيا (لمصدق)

لانه خلاف الظاهر ثم له

لحظنا على نفى ذلك لا يمكن

وفي الثانية الى قول الزوج قال البايتي كذا قالوه والتحقيق انه بحلف الزوج لعله ينكح فحلف  
 والى و ثبت مدعاء وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا معلوم من كلامهم لانهم ائتمنوا التحالف لالحلف  
 حل ومنه زى لكن هذا التماسح اذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي أو مالو كان  
 فوق مدعى الولي أيضا فلا معنى لتحليفه بل يصدق من غير بين ويدفع للولى قدر ما ادعاء ويبقى الزائد  
 بيده كاتقدم (قوله) أعمن قوله ولواذعت الخ) لانه لا يشمل ما اذا ادعى تسمية فانكرها (فرع)  
 لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع باللفظ الى الما قبل العقد ولم يصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه  
 رجوع بما هو له من كلام الغوى واعتمده لا ذكره لانه انما ساقه اليها بناء على نكاحه وبالحصول  
 حج زى أى ان كان المدفوع اليه رشيد فان كان سفيا فلا رجوع له عليه اذا تلف كاتقدم في قول  
 المتن ولا يضمن ما قبضه من رشيد وتلف ولو بآلافه في غير أمارة (قوله) بأن لم يجز تسمية) بيان لمستند  
 مهر المثل وقوله بأن أنكره أى قال لا تستحق على شئ ببر (قوله) أوسكت) بان قال نكحنا  
 ولم يردى ولم يدفع نفيضا ولا خلاء النكاح عن ذكر المهر شرح مر (قوله) وذلك بأن نفى) هذا  
 بيان لمستنده في أنكره في نفس الأمر بحسب زعمه بمعنى أن مستند أنكره بحسب زعمه نفيه في العقد  
 وقوله أولي ذكر فيه بيان لمستند سكوتة بحسب زعمه فهو لو نكح وشتر مر تب حل وفيه أن نفى المهر في  
 العقد والسكوت عنه فيه بوجوب مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كلف بيان مع وجوب مهر المثل حينئذ  
 تأمل وأجاب قل على الجلال بأنه زعم وجود نفى أوسكوت وظن أنها بايقظان المهر لجهله وفي الواقع  
 جرت تسمية صحبة فلها كلف البيان واعترض قوله بأن نفى في العقد بأنه مكررم قوله السابق  
 بأن لم يجز تسمية صحبة لان هذا من أفراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفى المهر  
 أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأجيب بان قوله بأن لم يجز الخ بيان لمستند وجوب مهر المثل لها وقوله  
 بأن نفى بيان لمستند أنكره أوسكوتة مر باضاح (قوله) كلف بيان) أى ذكر قدر (قوله) وهو  
 اختلاف الخ) أى يؤل الى ذلك اه وبعبارة مر وحج وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد  
 في قدر مهر المثل يحتاج لتأمل لانه ادعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدعى تسمية قدر  
 دونه وليس اختلاف في قدر مهر المثل سماع قولها انها تستحق عليه مهر المثل لان الاختلاف في قدر  
 مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أراد أن هذا قد ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثلها بان  
 تدعى عدم التسمية وان مهر مثلها أكثر مما بينه صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير ما مر من أن  
 القول قوله في قدر مهر المثل لانها لم اتفقا على أنه الواجب وان العقد خلعا عن التسمية بخلاف هنا اه  
 وأجاب قل على الحق ان المعنى وهو اختلاف في تسمية صحبة وقعت حال العقد هل تسارى مهر  
 للكل أو لا فزوجة تدعى مسعى قدر مهر المثل وهو يدعى مسعى دونه (قوله) بين الر) اعترض تسمية  
 هذه العجين بين الراد لانه لم يتوجه عليه عجين وردت عليها وأجيب بأنها بين ردولى بين المهر أى لانه حلف  
 حينئذ أو قبل نزل اصراره على أن أنكره نكاحا نكوله عن العجين شيئا لان سكوت المدعى عليه عن  
 جواب الدعوى لا ينحو دونه منزل منزلة النكول كما يأتى (قوله) كان يتخلل ما خلع) وكان يغش  
 النكاح الاول لموجب بمعد عليها (قوله) ولا حاجة للتعرض) فاذا تعرضت هل يحتاج الى بينة أولا  
 الظاهر الاول (قوله) الى التعرض) أى لا تخلم قال مر في شره ولو أعطاهما الا وادعت انه هدية وقال  
 بل صدق صدق بينه وان لم يكن للمدفع من جنس الصدق لانه أعرف بكيفية إزالة ملكه فان أعطى

لانه خلاف الظاهر ثم له

لحظنا على نفى ذلك لا يمكن

من لادين عليه شيأ قال الدافع بعوض وأنكر الآخذ صدق الآخذ جيبته وبفارق ماقبله بان الزوج مستقل بأداء الدين وبقصده وبأنه يريد براءة ذمته اه  
**(فصل في الوليمة)** **(قوله وهو)** أى لغة الإبتاع سميت بذلك لما فيها من إبتاع الزوجين اه زى أولما فيها من الإبتاع على الطعام **(قوله وهي تنق)** أى تطلق شرعاً عن مع أن عبارة المختار الوليمة طعام العرس اه فهى تنقضى أن قول الشارح وهي تقع الخ لقوى أيضاً **(قوله يتخذ لسرور)** كالختان والقدم من السران طالع عرفاً غير بعض النواحي القريبة وخرج السرور ما يتخذ للعبة فليس من أفراد الوليمة وفي شرح الرض للشارح ان ما يتخذ للعبة من أفراد الوليمة وان التعبير بالسرور جرى على الغالب وعليه جرى شيخنا ومن ثم قال الوليمة اسم لكل دعوة لطعام يتخذها ثات سرور أو غيره حل وقد نظم بعضهم أساء الولائم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة • عقيقة مولود وكبرة ذى بنا

وضيمة موت ثم اعذار خان • نقيمت سفر والمآكب للثنا اه

ابن المقرئ وقوله تيمية سراً للقادم من سفره وقوله والمآكب الخ أى يقال لها مأدبة بكون المهرمة وضم الدال اذ لم يكن لها سبب الالتئام الناس عليه اه زى وقيل هى أن يصنع طعاماً لما يأتى الناس عليه كقصة قرآن وختم كتاب **(قوله من عرس واملأك)** عطف خاص على عام أن أريد بالاملاك العقد والعرس يطلق على العقد وعلى الدخول حل **(قوله استعمالها مطلقة في العرس أشهر)** قال م ر ولم يتعرضوا للوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوى أن وقفها ومع من حين العقد ولو قبلها فيدخل وقفها به والافضل فعلها بعد الدخول أى عقبه لانه **(قوله)** لم يزل على نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل فلا تجب الاجابة قبل العقد وان فعل بها ولا تقوى بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيها تظهر كالعقيقة اه ونقل الصلاح أن الافضل فعلها لئلا لانهار الاتفاق مقابل نعمة ليلية شرح م ر أى وهى الدخول **(قوله الوليمة)** أى فعلها لعرس اه لعقد حل **(قوله على بعض نساءه)** وهى أم سلمة شورى **(قوله بمدين من شعير)** قال ع ش على م ر ولم يعلم كيف فعل فيها أى هل جعلها مخبزاً أو فطيراً أو ظاهره أنه لم يضم اليها شيئاً قال البرماوى رأيت في بعض الهوامش أنه قلاهما جعلها سقوفاً أو أماً السمن وماعه فوضع كل واحد منهما وأكواه بالخبز والظاهر أن التمر والسمن لم يضاف اليها خبز بل أكواه التمر بالسمن من غير شيء آخر اه شيخنا عز زى **(قوله وعلى صفة)** أى بعد أن أعتقها وعقد عليها وجعل عتقها صادقا لها وهى من خصوصياته **(قوله)** بخرائج عبارة الخلى أولم على صفة مجبى قال قل الحليس يفتح الحاء وسين مهملة التمر والسمن والاقط الخلوة **(قوله ولو بشاة)** قال في الفتح ليست لهذه الامتناعية واعلمى التى للتقليل بالغاف **(تنبيه)** يتجه تعددها بتعدد الزوجات والأماء وان عقد عليهن معا كالأجالة أولاد يندب له أن يبقى عن كل واحد وتكون وليمة واحدة بعد تزوج الجميع بقصدهن شورى **(قوله)** رواها البخارى أى الثلاثة **(قوله)** لتتمكن وهى من تلك زيادة على يوم وليلة باقية بها وقيل كناية العرس الغالب شيخنا عز زى **(قوله شاة)** أى صفة الانصبة قال س ر وصرح الجرجاني بنى عدم كسر عظمها كالعقيقة **(قوله الوليمة الدخول)** أى فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة لعرس من حين العقد وان خالف الافضل خلافاً لما يجئ السبكي في التوشيح حل وانظر لى دافع الذكر هذا المراد القضى أنها لا تجب إلا بالدخول مع أنها تجب بالعقد **(قوله يدعى لها الاغتيا)** فيه أن هذا يقتضى أن التخصيص للاغتيا تجب الاجابة معه وهو يخالف ما يصرح به المصنف ثم رأيت حج

### (فصل في الوليمة)

من الولد وهو الإبتاع وحى تقع على كل طعام يتخذ لسرور وحدث من عرس واملأك أو غيرها لكن استعمالها مطلقة في العرس أشهر وفي غيره فتدقيق قال وليمة ختان أو غيره (الوليمة) لعرس أو غيره (سنة) كتبها عنه **(قوله)** قولاً وفعلاً فقد أوم على بعض نسائه بمدين من شعير وعلى صفة خبر وسمن وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة رواها البخارى والاسمى الخ خبر للنسب قياساً على الأنصبة وشارح الولائم وأقلها التمكن شاة ولغيره عاقدر عليه والمراد أقل السكال شاة لقول التنبيه ويا نبي أولم من الطعام جاز (والاجابة لعرس) بضم العين مع ضم الراء واسكنها والمراد الاجابة لوليمة الدخول (فرض عين ولغيره سنة) خبر الصحيحين اذ ادعى أحدكم الى الوليمة فلينأى وغيره شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغتيا

أجاب بأن الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرأى أى شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان ما جيلوا عليه في أجايتها وهو التواصل والتحاب وهو ما يحصل حيث لم يظهر منه قصد أو غرأى منفرد المصدر ومن شأن التخصيص ذلك حل وجبة تدعى حال من الوليمة فيقتضى كونها شرأ كما قاله البرماوى وقيل إنها على ما قبلها أى لأنها تدعى إليها الأغنياء. **(قوله)** ومن لم يحب الدعوة أى الذى لا تخصص فيها لاطفاقا خلافاً من فهمه على عمومه لأن القول بوجوب الاجابة مع وصف الوليمة بكونها من التشرع من أبعاد العبادات التشرعاً يطلب البعد عنه فكيف يتوهم أن الذى **(قوله)** يأمر أو يجوز الحضور إليه فضلاً عن الوجوب برماوى وليس هذا من الحديث وإنما هو مدرج من كلامه فى حريرة عى عى مر وعليه فلا يصح الاستدلال بالحديث لأن محل الاستدلال ليس من كلام النبى **(قوله)** الآن يقال بلغ النبى **(قوله)** وأقرءوا وأطلع عليه الصحابة وسكنوا عليه فصار اجاباً سكنوا **(قوله)** قالوا والمراد الخ وجه التبرى واضح وهو أن هذا التخصيص يحتاج إلى دليل مع محجى التعميم فى الحديث الذى ساقه الشارح بعده حل **(قوله)** لأنها المعهود عندهم فهى المرادة عند الاطلاق **(قوله)** على التنب فى وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الأمر فى حقيقته مجازة **(قوله)** منها السلام دواعى ومنها كون المدعو حار شيدا أو عبداً أو ذنباً لم يسده أو مكاتباً لم يضر حضوره بكسبه أو بضره وأذن له السيد على الأوجه وأن يكون الداعى، طلق التصرف وأن لا يترتب على الاجابة خلوة محرمة وأن لا يكون الداعى ظالمًا ولا فاسقًا ولا شريراً طالبا للباهات ولا فخر كفاى الاجابة شورى وأن لا يشتر الداعى فيه ذنب أى عن طيب نفس لاعتى حياء بحسب القرائن ولا تكون كثرة الزمة عنرا ان وجد سمعاً قد دخل وجلسه وأمن على تحوهره والاعذار اه مر ملخصاً **(قوله)** دعاه ذى أى أى رضى اسلامه أو كان رجلاً أو جراً والالتسن بل نكوه حل **(قوله)** لكن سنهاله أى فى العرس وأما لغير وليمة العرس فهل تسن الاجابة أيضاً حل وقوله فى دعوة مسلم أى فى غير العرس إذ الاجابة فيه واجبة **(قوله)** بان لا تخص بها الأغنياء أى من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصهم لكونهم عيرانه أو أهل حرفته أو نحو ذلك فتجب الاجابة عليهم وكذا لو خص واحد الكون طعامه لا يكتفى أكثر من واحد فانه يجب عليه الحضور حل والمراد بالفتى هنا من يتصدق التجميل بحضوره ونحو واجهة أوجه كائى عى عى مر **(قوله)** ولا غيرهم) فإذا خص أى للمتمكن بدعائه شخصاً لم يجب الاجابة لأعلى ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى أنه لو خص الفقراء وجبت الاجابة عليهم اه حل وهذا هو المذهب فالشرط أن لا يخص الأغنياء لغناهم كما يفهم من كلام الاصل **(قوله)** أوجيرانه) المراد بهم هنا أهل محله ومسجده ودون أر بين دار من كل جانب شرح مر **(قوله)** فالشرط جواب شرط مقدّم تقديره فان لم يمكن من التعميم لفقره أو قلة العلمام فالشرط الحأى فى شرط لوجوب الاجابة أحد أمرين التعميم لغيره وعشرته مثلاً عند التمكن وكثرة الطعام وأن لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقره وقلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيخنا وعبارة شرح الروض وليس المراد أن يجمع الناس لتفرد به ولو كثرت عشرته أو نحوها وخروجت عن النبط وكان فقيراً لا يمكنه امتناعها فالوجه كما قال الأذرعى عدم اشتراط عموم المدعو بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص **(قوله)** قصد التخصيص) أى لغيره دون غيره زى **(قوله)** أو ثابته) بأن شأنه بالدعوة أو أمله علم بدعونه من غير التائب فالظاهر عدم الوجوب أى ولو كان الداعى أو ثابته مديناً بمعد عليه كذب بشرط أن تكون الدعوة بلفظ صريح كما يحسن فاحتمل لا يكتفى كان شئت أن تحضر فافعل أو إذا أردت أن تحملنى فافعل وإن كان ذلك على سبيل

ويرك الفقراء ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد لوليمة العرس لأنها المعهود عندهم وحل خبرى فى داود إذا دعا أحدكم أهله فليجب عرساً كان أو غيره على التنب فى وليمة غير العرس وأخذ جماعة بظاهره وذ كر حكم وليمة غير العرس من زياتى وانما يجب الاجابة أو تسن (بشرط منها اسلام دواعى ومندعو) فيستى طلب الاجابة مع الكافر لا تغاير المودة معه تسن لمسل دعاه ذى لكن سنهاله دون سنهاله فى دعوة مسلم (وعوم) للدعوة بأن لا يخص بها الأغنياء ولا غيرهم بل يعم عند تمكنه عشرته أو جيرانه أو أهل حرفته وإن كانوا كلهم أغنياء لخبر شر الطعام فالشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص (وان بدعو معينا) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحو (ر) أن بدعوه (العرس فى اليوم)

التأديب والاستعفاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو لان الوجوب يحتاط له فلا يترك في بلفظ يحمل  
والمر بلفظ المذكور غلبة ما تقتضيه ندب الحضور كذا قال بعضهم في كلام شيخنا وجوب الاجابة حينئذ  
حل (قوله ثلاثة ايام) والاول جهان تعدد الاوقات كتعدد الايام شرح مر (قوله لم تحب الاجابة الا في  
الاول) ما يمكن فعل ذلك لصيق منزله وكثرة الناس والا كانت كونه في واحدة دعا الناس اليها أو اجابا  
فتجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل (قوله ويسن لهما في  
الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعوا جماعة وبعدهم من بعد ذلك هبوا مطعما و يدعوا الناس  
ثانيا فلا تحب الاجابة عـش (قوله انه عليه السلام قال الخ) يتأمل دلالة هذا الحديث على المدعي  
فانه لا دلالة فيه لادعى وجوب الاستعقولا كما لا الآن يقال دلالة على المدعي بالازم وقوله حتى أي  
مطلوب شرعا عـش وقوله في الثاني معروف أي احسان ومواساة اه عزى وقوله وسعة تفسير  
عـش (قوله لم تلتزم الاجابة) المناسب لم تطلب منه الاجابة (قوله كأن لا يدعوا أكثر) عبارة شرح  
مر وأن لا يدعى قبل وتلتزمه الاجابة أما عند عدم لزومها فيظهر أنها كالمقدم وعندل ومما يجب الاسبق  
فان جاء اجمعا أجاب الاقرب رجحا فان استويا أقرع بينهما وظاهر قولهم أجاب الاقرب وقولهم أقرع  
وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالندب فقط لتعارض السقط للوجوب لم يبعد اه (قوله قدم  
الاسبق) أي أن وجبت اجابته والافهى كالمقدم شرح مر فخاف حل غير ظاهر وقال بعضهم بضم  
الاسبق أي أن استوى في الندب أو الوجوب فان سبق من تسن اجابته وتأخر من تحب اجابته قدم الثاني  
عند مر (قوله ثم الاقرب رجحا) أي أن دعيا معا (قوله وأن لا يكون ممن يتأذى به) أي لمدارة  
أو لرحمة ولم يجسد سعة يأمن فيها على نحو عرضه أو هناك من يضحك الناس بالفحش والكذب أو كان ثم  
نسا. ينظر للرجل أو أمله يسمعها أو يعلم بأنها تضرب في ذلك الوقت وإن لم تكن بمحل حضوره  
بأن كانت بيت من بيوت الدار بخلاف ما إذا كانت بجواره اه حل ومن العذر كونه امر دجلا غشي  
عليه من ربة أو نومة وإن أذن وليه كإعنته الاذرى شورى (قوله أو تنقح) أي وإن لم يتأذى وقوله  
كلا راذل يصح أن يكون مثالا لسكن من الامر من وقوله التي عنه طلب الاجابة أي الشامل للواجب  
والندوب (قوله أو الضائقة) أي المقتضة مختار عـش (قوله ولا ثم منكر) أي يجعل الحضور  
ولو عند المدعو فقط كـشرب النبيذ عند الحنفى والمدعو شافى ففسد ط الاجابة عن الثاني  
فقط اه ولا ينافيه ما يأتي في السير أن العبرة في الذي ينكر باعتقاد الفاعل بحجر به لان ما هناك  
وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فيسقط الحضور لذلك وأما  
الانكار فيه اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا اذا اعتقد نحر به بخلاف ما اذا اعتقد المنكر  
فقط لانه لا يعامل أحد بقضية اعتقاد غيره حج سـل (قوله وصور حيوان) أي مشبهة على  
ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره هذا ان كانت بمحل حضوره ونحو باب وجر شرح مر وقال حل  
وإن لم يكن لها أي الصور نظير كبقرة بالجنتحة (قوله أو ثياب ملبوسة) أي شأنها ذلك فتدخل  
الموضوعة على الأرض شرح مر وبعبارة حج ملبوسة ولو بالقدرة (قوله والا وجبت) أي في  
العرس أو سفت أي في غيره من ذبجه الوجوب من حيث ازالة المنكر شورى أي فهمي سنة من حيث  
كونها ولية غير عرس وواجبة من حيث ازالة المنكر اه سم (قوله قطع رأسها) أي أو أضفه للاصل  
لانه لا يكاد يقال له حيوان قال الرشيدى بخلاف ما لو خرق بطنها فماتت تحرم لوجودها كذا ان يقال لها

لكن دون سنه في اليوم  
الاول في غير العرس (ثم  
نكره) فيها بعده ففي أي  
داود وغيره أنه عليه السلام قال  
الولي في اليوم الاول حتى وفي  
الثاني معروف وفي الثالث  
ر ياد وسعة (أن لا يدعوه  
لتصو خوف) منه كمنع في  
جاهه فان دعاه لنفي من  
ذلك لم تلتزمه الاجابة (أن  
لا ينعى كأن لا يدعوا أكثر)  
فان دعاه ثم قدم الاسبق  
ثم الاقرب رجحا ثم ادراهم  
يقـرع (كأن لا يكون)  
ممن يتأذى به أو تنقح  
بجالت (كلا راذل فان كان  
ثم شيء من ذلك اتفق عنه  
طلب الاجابة لما فيه من  
التأذي أو الضائقة (ولا ثم  
منكر) ولو عند المدعو فقط  
(كفرش حرمة) لكونها  
سورا والولية للرجل أو  
كونها منصوبة أو نحو ذلك  
(وصور حيوان مرفوعة)  
كأن كانت على مقب أو  
جدار أو ثياب ملبوسة أو  
وسادة منصوبة هذا (إن لم  
يزل) أي المنكر (به) أي  
بالدعو والواجبة أو سفت  
اجابته لم تجب للدعوة وإزالة  
للمنكر وخرج بما ذكر  
صور حيوان مبسوط  
كان كالت على ساط يداس  
أو مخاد يشكها عليها أو  
مرفوعة لكن قطع رأسها  
وصور شجر وتسن وقر  
فلا تنضم طلب الاجابة فان ما يداس منها أو يطرح مهان

وبنقل وغيره لا يشبه حيوانا فيه روح بخلاف صور الحيوان المرفوعة فانها تنبئ الاصنام وقول مناهم ذكر الشرط الاول والثالث ومن الاجابة في اليوم الثاني من زياذتي وتيسري بصوموم بمحرمة عام اول من (٤٣٣) تعبيره بان لا يخص الاغنياء وبمحرر

حيوان فتعني طلب المحصور وقيل انها لا تحرم لانها لا تمسح مع ذلك فعل هذا لا تمنع طلب المحصور حرر  
**(قوله)** مبتذل مقتضاه انه لا تحرم استئمانها والنظر اليها حل **(قوله)** اعم وأولى الظاهر انها راجعان للسك لان قول الاصل ان لا يخص الاغنياء لا يشمل ما اذا خص غيرهم ويومهم انه اذا خص غيرهم بحجب الاجابة وليس كذلك على ما فيه والتمسدها وهو اذا خص الفقراء كقوله زى فكلام الاصل هو الصواب وقوله ايضا حرر لا يشمل ما اذا كان الفرائض منصوبا ويومهم انه اذا كان الفرائض حررا والولاية للنساء لا تحجب الاجابة وليس مراد بخلاف قول المصنف حرمة اه شيخنا عزري **(قوله)** اكثر ما له حرام اوفيه شبهة قوية بان علم ان فيسوما وان لم يكن اكثر خلافا للفتن وان كان تكريمه معاملته ومزاكته الا حيث كان اكثر ما له حرام الا لا يحتاط للوجوب بالاحتياط للكرامة حل **(قوله)** ويستثنى أى من حرمه التصور يرمو برطب النبات فلا يحرم تصويرها وهي جمع لعبة كرفة وغرف اسم للشكل الذي تسميه النبات عروسة وقوله كانت تلعب بهاعنده أى في بيت أبيها بعزوره **(قوله)** قبل تزويجها كقوله شيخنا العزري ولو كان حراما لكسر الصور وقال حل في بيته **(قوله)** ولا تسقط اجابة بصوم أشار بهذا الى أن الصوم ليس من الاعذار قال به واستثنى منه البلقني ما دعاه في نهار رمضان وللدعوى كلهم مكفون صائمون فلا تحجب الاجابة ادلا فائدة فيها المجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار الى آخره مشق ويؤخذ منه انه اذا دعاهم آخر النهار بحجب الاجابة **(قوله)** فليدع بالبركة أى والمغفرة وتحذرك لاهل المنزل كما هو ظاهر السباق لكن الدعاء لهم لا يجاب بالأنور سنة لفطر أيضا فذكر الصائم هنا لمصلحة كونه لا كونه جبرا لهم لا فاهم من بركة أكله ويحتمل أن المراد هنا الدعاء للأكلين جبرا لهم لا فاهم من بركة صومه اه حج قال الشوري وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود ليحصل فيها وتبرك أهل المكان والحاضرون **(قوله)** فلا يكره الخ ما ينشئ الرابوا الا كره وفائدة هذا القول رجا أن يعذره الداعي فيتركه تسقط عنه الاجابة **(قوله)** فاللفظ أفضل ويندب كإتي الاحياء أن ينوي فطره ادخال السرور عليه **(قوله)** ولضيف المراد به هنامن حضر طعام غيره بدعوة ولو عامه أو مع علمه بضارب الطعام قل وحقيقته الغريب ومن ثم تأكدت ضيافته وأكرامه من غير تكلف خروج من خلاف من أوجبها والضيف سمي باسم ملك يأتي رزقه لاهل المنزل قبل عي بآر يعين يوما وينادي فيهم هذا رزق فلان كاور في الحدير ، أخوذ من الضيافة وهي الاكرام فلو دعا عالما أو صوفيا لمحضر بجماعته حرم حضور من لم يحضر رضا المالك به منهم اه قل على الجلال **(تنبيه)** الرابعج أنه نك الطعام بوضعه في فيه لكن ملك مراعاة وقياس ملكه بذلك أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وأنه أى ملكه مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو يريه فيه فقرا أو اختيارا فهل يزل ملكه عنه فيلظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل وهل ماذ كرم من ملكه بوضعه في فيه خاص بالحر أو شامل للرقيق ونخص قوله انه لا يملك ولو بملك سيده بالملك غير المراهي كما هنا شوري وفي قل على الجلال وملكه بوضعه فيه فله على المتدبرين ملكه بالازدراء فلو دعا قبله رجعا لملكه **(قوله)** مما قدم أفاد التعبير بين أنه لا يأكل جمعه وهو كذلك حيث لم تقم قرينة عريضة على أكل جمعه كأن كان قليلا اه حج

بالقرينة العريضة كإتي الشرع من القنابات في الطرق  
 (الان ينظر) الداعي (غيره) فالأكل كل

حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً وهذا من يادق وخرج بالاكل مما قدمه غيره فلا يأكل من غير ما قدمه ولا تصرف فيما قدمه بغيره  
لأنه المأثور فيه عراً فلا يطعم منه سائلاً ولا هرقة له أن يلقم منه غيره من الأضياف إلا أن يفاضل المضيف طعامه ما قبل من خص بنوعه أن  
يطعم غيره منه (وله أخذ ما لم ير) لأن شك قال الغزالي وأذا علم رضا بنقله مراعاة التفتت مع

(قوله لفظاً) لا ينبغي أن مثله الإشارة حل (قوله فلا يطعم منه سائلاً) بخلاف الضيافة المشتركة على  
الذي أمه حل (قوله فليس لمن خص بنوع) بأن قامت القرينة على ذلك وظاهره وإن خص  
بالنوع السافل فلا يطعم من خص النوع العالي حل وعبرة شرح مر فيحرم على ذي النفس تأقيم  
ذي الحسب دون عكس ما لم تقرب بنية على خلاف ذلك والمقاومة بينهم مكروهة أي أن خشي منها حصول  
شبهة (قوله وله أخذ ما لم ير رضا به) أي أو يظنه بقرينة قوبة بحيث لا تخلف الرضا عنها عادة شرح  
مر وظاهر صنيع المصنف أن هذا خاص بالضيافة العامة (قوله ينبغي له) هل المراد يتنب ولا يتكبر  
اللقمة ولا يسرع مضغها بحيث يستوفى أكثر ما قدمه حل (قوله على قدر الشبع) بأن يصير بحيث  
لا يتنهي ذلك لما كره حل (قوله حرام) بل ينسحب به أن تكرر للخبر المشهور أنه يدخل سارقاً  
ويخرج مغنياً وأما لم ينسحب بأول مرة للشبهة مر (قوله ولا يضمن) أي إذا علم رضا ب الضارب الطعام أم  
شورى (قوله لا لها مؤذنة للزواج) وحاشا تحرم سواء كانت تلك الزيادة من ماله أو من غير ماله ومقتضاه  
أنها حيث لم تؤذ لا تحرم ولا يمان وإن لم يبرضا المضيف ولا يبعد الضمان والحرمه حيث لم يبرضا به ذلك  
وأما تذكره حيث عارضه لانه قد يؤذى حل (قوله وحل نثر) هو إياها مفرقا شرح مر (قوله  
في أملاك) أي بسبب أملاك قال في المختار الأملاك أتزوج وقد أمكننا فلا تلافية أي زوجها لها بها أم  
لكن الظاهر أن المراد بالأملاك هنا الدخول كإيدل عليه قوله للنكاح وعبرة شرح مر في أملاك  
أي عقد النكاح وعليها فالمراد بالنكاح في عبارة الشارع الوطء (قوله عملاً بالعرف) علة قوله وحل  
الحل (قوله شبه النبي) أي النبي (قوله نعم إن عرف) أي أوطنه بقرينة معتبرة وهو استدراك على  
قوله وتركهما أولى بالنسبة لانهما فقط كافي شرعي مر وحج وشرح الروض فقوله لم يكن الترك  
أولى ترك الالتقاط (قوله لم يملكه) لانه في الأصل مملوك وقد وقع مع من هو أولى به وبه فارق ما لو  
عشش ماطر بملك غيره أو دخل مملوك مع الماء لبركة غيره حيث يملكه بأخذه على المصنف كافي حل  
وأما قوله أي الحاي لبقائه على ملك النائر ولم يأذن في أخذه لغير من هو أولى به ففيه نظر لزوال ملك النائر  
عنه بالنثر وقال زى قوله لم يملكه بخلاف ما سرفي التحجج لان ذلك غير مملوك بخلاف مذاقنا في ذلك  
النائر ولم يأذن في أخذه من هو أولى به (قوله بطل اختصاصه به) فأخذه غيره ملكه وقوله فهو كالواقع  
على الأرض أي فيبطل اختصاصه به فلو عطف قوله ولو نفعه على ما قبله وأخر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة  
كان أولى وأوضح تأمل

### (كتاب القسم والنشور)

ذكر القسم عقب الوصية نظراً إلى المتعارفين فعلها قبل الدخول فهو عقبا وإن كان الأفضل تأخيرها  
عنه كما مر عقب النشور لانه يقع بعده غالباً وجهه ماله لا يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكس  
والقسم يفتح القاف وسكون السين وبكسر القاف والتصيب وفتحهما العين والفتحة من نشور  
ارتفع لان فيه ارتفاعاً عن أداء الحق وعبرة شرح الروض في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي  
بذلك لان الانسان اذا أبغض شخصاً يعطيه شقاً وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزبدن الترسع عشرة

النساء

(كتاب القسم)

هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره ملكه ولو سقط من حجره قبل أن يتقدم

أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفعه فهو كالواقع على الأرض

يفتح القاف (والنشور)

الرفقة فلا يأخذ ما لم ير رضا به (قوله لا يأخذ ما لم ير رضا به) لأن شك قال الغزالي وأذا علم رضا بنقله مراعاة التفتت مع  
يرضون به عن طوع لا عن  
حياء وأما التطفل وهو  
حضور الدعوة بغير إذن  
فحرام إلا أن يعلم رضا ب  
الطعام لسدقة أو مودة  
ومصرح جاعته منهم المأدود  
بشعره الزيادة على قدر  
الشبع ولا تضمن قال ابن  
عبد السلام وأما حوت  
لانه مؤذنة للزواج (وحل نثر  
نحو سكر) كذا بنابر دراهم  
ولو زوجوا غيره في أملاك  
على المرأة للنكاح (و في  
ختان) وفي سائر الوالات فيها  
يظهر عملاً بالعرف وذكر  
الحثان من ز يادق (و حل  
التفاهة) ذلك (وتركه) أي  
أي تركه والتفاهة (أولى)  
لان الثاني شبه النبي والأولى  
تسبب إلى ما يشبهه نعم إن  
عرف أن النائر لا يؤثر  
بعضهم على بعض ولم يفسح  
الالتقاط في مراء الالتقاط  
يكن الترك أولى وذكر  
أولوية ترك النعم من يادق  
ويكره أخذ النائم الهواء  
بأثر أو غيره فان أخذه منه  
أو التطفل أو بسط حجره  
فوقه بملكه كان يبطل  
حجره لم يملكه لانه لم يوجد  
من قصد ملكه ولا فعل ثم  
هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره ملكه ولو سقط من حجره قبل أن يتقدم  
أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفعه فهو كالواقع على الأرض  
يفتح القاف (والنشور)

وهو الخروج عن الطاعة (يجب قسم الزوجات) ولو كن اماء فلا تدخل لاما غير (٤٣٥)

زوجات فيه وإن كن متسولات

قال تعالى فان ختم ان

لا تعدوا فواحدة أوما

ملكتم يا نبيكم أشعر ذلك

بأنه لا يجب العدل الذي هو

فائدة القسم في ملك الميمن

فلا يجب القسم فيه لكن

يسن أن لا يعد بعض الاماء

على بعض هذا ان (بات

عند بعضهم) بقرعة أو

غيرها وسيأتي وجوبها

لذلك (فيلزمه) قسم (ان

بقي) منهن (ولو قام بين

عشر كرض وحيش)

ورق وقرن وإحرام لان

القصد الأئس لا الوطء

وذلك بان بيت عند من بقي

منهن تسوية بينهما ولا

يجب التسوية بينهما في

التمتع بوطء وغيره لكنها

تسن وتسئ من استحقاق

الربصة القسم ما لو سافر

بشأنه فتخلفت واحدة

لمرض فلاقسم لها وإن

استحققت النفقة صرح به

الموردى (لا) ان قام بين

(نشوز) وإن لم يعمل بالمأثم

كجنونة فمن خرجت عن

طاعة زوجها كان خروجها

من مسكنه بغير إذنه أولم

تفتح له الباب ليدخل أولم

تمسكه من نفسها

لا تستحق قسما كما لا تستحق

نفقة وإذا عادت فطاعة

لا تستحق ضاؤا ولا على عليه

القسم كل زوج غافل

أوسكران ولومراعتا أوسفيا فان جار المراهق فالأثم على وليه وفي الناشئة

النساء لانه مقصود الباب وأوجب بان من لازم بيان أحكام القسم والنشوز بيان بقية أحكام عشرة النساء أى بعض تلك الأحكام لا كما يفنى القسم والنشوز عن عشرة النساء حل (قوله وهو) أى شرعا ومعناه لغير ارتفاع وفي الخروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق (قوله يجب قسم) حتى على التى (قوله) على الرابع لانه كان يقسم بين نسائه ويقول ان هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني به (قوله زوجات) أى حقيقة فلا تدخل الرجعية (قوله ولو كن اماء) بأن كان زوجهن رفقا أو سرا وترزق واحدة بعد واحدة في بلاد (قوله فيه) أى في القسم قاله الشوري والأحسن رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه لقسم يومهم أنه لا تدخل لمن لا وجوب لولا تدبايعه أنه يتدب لمن يكايح (قوله أن لا تعدوا) أى في الواجب فلا يتعارض مع آي دون تضييعا أن تعدوا لانه في المنسوب أو الآية الأولى في القسم الحسى الآتي كلام المصنف الثانية في المعنوى المتعلق بالقلب كالحية وعليه حديث الله هذ أقسمي فيما أملك فلا تواخذني فيما تملك ولا أملك اهل على الجلال (قوله أشعر ذلك) كان مراده بالاشعار عدم التصريح والافالة مفيدة لذلك بلا نزاع شوري (قوله في ملك الميمن) متعلق فلا يجب (قوله فلا يجب القسم) أتى به وان لم توطئه لما بعده (قوله كإلحاقه) الحقد البغض والجمع أسقاده ع (قوله هذا) أى وجوب القسم ان بات بالفعل وبات جرى على الغالب فلو شك تها راعه بعضهم لزمه أن يكتم مثل ذلك الزمن عند البقيات حل أو ان بات بمعنى صار لياؤها (قوله وجوبها) أى القرعة وقوله لذلك أى لبيت عند بعضهم (قوله فيلزمه قسم) فلا تركه كان كبيرة ع (قوله هذا) أى لغير الصحيح إذا كان عند الرجل امرأته فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقة مائل أوسقاطا ه شرح مر وأتى للصف بذلك وان كان مفهوما مما تقسم تركه لقوله ولو قام بين عذر (قوله في التمتع) أى ولا في الكسوة شيخنا عزى (قوله بوطء أو غيره) أى من بقية الاستمتاعات لتعلقه بالليل الفهرى شرح مر (قوله كمنهاتن) أى يستحب أن ينام مع كل واحدة في فراش واحد حديث لا عفر برماوى (قوله كجنونة) أى كمنشوزها عزى (قوله كان خرجت) لانه حواض الطلب حتى أولفت حيث لم يكفها الزوج عن ذلك أولنحو ككتاب النفقة إذا أعسر بها حل (قوله أولم تفتح له الباب) خرج بذلك ضربها له وشنها فلا يعد نشوزا ع (قوله) على مر وفيه أن تفتح الباب ليس واجبا عليها حتى تكون ناشئة بتركه ويمكن أن يقال تمسكها واجب ولا يمكن الابتغى الباب فهو واجب حيث من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ومن ثم قال مر بدل هذه العبارة أو أغلقت الباب في وجهه ويجب أيضا بان للمنى لم تمسكه من فتنه أو هو محمول على ما إذا كان الأغلق بفعلها اه شيخنا (قوله أولم تمسكه من نفسها) أى ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عفر في استمتاعها فان عذرت كأن كان به صان أو بخير مستحكم وتأذت به تأذيا لا يحتمل عادة لانه ناشئة وتصدق في ذلك ان لم تدل برينة على كذبها ع (قوله) على مر (قوله لا تستحق قسما) وهل له أن يبيت عندها أولا الظاهر لا حيث لزم على ذلك تأخير حتى غيرها حل (قوله وإذا عادت إلج) ولوعادت في أثناء اليوم لم تستحق بقبته على الأوجه كالنفقة لا يعود وجوبها لبقية اليوم شوري لكن نقل سم عن مر أنها تستحق بقبته بخلاف النفقة واعتمده ع (قوله ولومراعتا) المراد به هنا من يقدر على الوطء وإن لم يقارب منه سن البلوغ حل وبعبارة من التقييد بالبلوغ جرى على الغالب فالذي لمسكن ووطء كذلك (قوله فالأثم على وليه) أى على غيره وقصر كما هو واضح ولا يجب عليه القضاء والقياس وجوبه فلو جن الزوج بعد قسمه لبعض نسائه

أوسكران ولومراعتا أوسفيا فان جار المراهق فالأثم على وليه وفي الناشئة

المعدة والصخرة التي لا تطلق الرطوب (وله أعراض منهن) بان لا يبيت عندهن لان البيت حقه فله تركه (ومن أن لا يطلهن) بان يبيت عندهن ويحسهن (كواحدة) ليس تحت غيرهما فله الأعراض عنها وبن أن لا يطلها وأنى دبرها أن لا يغلبها كل أر بع ليل عن ليلة اعتبارا بمن لأمر مع زوجات والتصريح بالنسب في الواحدة من زباني (والأولى) له (أن يدور عليهن) اقتداء به **عنه** وصونان عن الخروج فم أن له (٤٣٦) أن يدعوهن لمكتهن انفراد يمكن (وليس لأن يدعوهن لمكتهن احداهن)

الأرضان كما زده بعد في هذه الماهية من الشقة عليهن وتضيها عليهن ومن لبع بين ضرات يمكن واحد بغير رضاها (ولا) أن (يجمعهن) ولا زوجة وسرية كما في البحر وغيره (يمكن) إلا برضاها لان جمعهن فيه مع تباينهن بوله كثرة الخاصة وتوش العشرة فان رشتين به جاز لكن يكره واحد ادهن بمحضرة البقية لانه لا يبعد للزوجة ولا يلزمها الإجابة إليه ولو كان فداره حجر أوسفل وعلا جاز اسكنهن من غير رضاها ان تبرزت المرافق واقت الساكنين (من (ولا) أن (يدعو بعنا لمكته ويخفى بعض آخر) لانه من التخصيص للموحي (الاية) أي برضاها (أو) بقرعة أو هامن زباني (أو) غرض كقرب مكته من يخفى إليها دون الأخرى أو خوف عليها دون الأخرى كأن تكون شاقرا الأخرى يجوز اذ ذلك لا شقة علي من فيه بعيدة وخوفه على الثانية يلزم من دعاها الإجابة

فان أبت بطلتها (والاصل) في القسم لمن عملتها (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أولى (نعم) لانه وقت المعاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار لمصراوقال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (د) الاصل في القسم (من عملها) كالحراس (النهار) لانه وقت سكونه والليل تبع له لانه وقت معاشه (ولسافر وقت نزوله) ليل كان أنهارا لانه وقت خلوته وهما من زباني

واحدة

واحدة



(وله) أى الزوج (دخول  
 فى أصل) لواحدة (على)  
 زوجة (أخرى لضرورة)  
 لا لغيرها (كرضا المخوف)  
 ولو ظنا قال الغزالي وأختلا  
 فيجوز دخوله ليتبين  
 الحال لصنعه (و) له دخول  
 (فى غيره) أى غير الأصل  
 وهو التبع (لحاجة) ولو غير  
 ضرورية (كوض) أو  
 أخذ (متاع) وتسليم نفقة  
 (وله تمتع بغير وطء) أى  
 فى دخوله فى غير الأصل أما  
 بوطء فيحرم لقول عائشة  
 كان النبي ﷺ يطوف  
 علينا جميعا فيدون من كل  
 امرأ أقمى غير ميسر أى  
 وطء واه أبوداود والحاكم  
 وصححه استنده (ولا يطيل)  
 حيث دخل (مكة) فإن أطاله  
 قضى) كافى المذهب وغيره  
 وقصته كدام الأصل كالروضة  
 وأصلها خلافة فيها إذا دخل  
 فى غير الأصل وقد يجعل  
 الأول على ما إذا أطال فوق  
 الحاجة والثانى على خلافه  
 فهما فإن لم يطل مكة فلا  
 قضاء وإن وقع وطء لم يقصه  
 وإن طال المكث لتعلقه  
 بالنشاط (كدخوله بلا سبب)  
 أى تعديا فإنه يقضى أن  
 طالع مكة وبعض

لواحدة نصف يوم لاخرى ربع مثلا سمع ش مالئكن خلونه فى سيرة ونزوله والأفلاصل  
 فى حق وقت سيرة وان تفاوت (قوله) له دخول فى أصل) ونجيب التسوية بينهما فى الخروج لنحو  
 جاعة كاجابة دعوة فان خص به واحدة عصى حل (قوله) كرضها المخوف أو خوفا على عبته  
 من الحرق أو السرقة حل قال مر وإن طالت مدته قال فى التهذيب لو مرضت أو ولدت ولا  
 متهد لها طالق الرافى أو طاعتكم بحد كحرم إذا يلزمه أسكاته أنه أن يدم البتوتة عندها ويقضى  
 وقباضه أن سكن أحداهن لواختص بخوف وتأمين على نفسها الأبه جازله البتوتة عندها مادام  
 الخوف موجودا ولو لم يلزم القضاء لم أن سهل تقاها لمزل لا خوف فيه لم يرد تعينه عليه (قوله) ليتبين  
 الحال) أى يعرف هل هو مخوف أو غير مخوف ريشدى وقوله لصفه علة للعلل مع علة (قوله)  
 تمتع بغير وطء) وبحت حرمته أن أفضى اليه إفضاء قويا كما فى قبلة الصائم ويفرق بأن ذلك  
 الجماع محرمة ثم إجماعا لأنها لا مائة وقع وقع جازا وإنما الحرمة لأم خارج وهو حق السير فاحتبط  
 لذلك ولو كونه مفسدا للعبادة لم يحتبط هنا (قوله) فيه) وكذا فى الأصل على المعتدوان  
 كان ذكرهم فى غير الأصل وسكنهم عنه فى الأصل لم يبادل على امتناع ذلك حل وعش على مر  
 (قوله) من غير ميسر) تمتع حتى يبلغ إلى التى هى نوبتها فيبيت عندها أى كأن يدخل فى اليوم  
 على نسائه ثم إذا انتهى إلى صاحبة اليوم واليلة بأت عندها تلك الليلة فدل ذلك على أن طوافه ﷺ  
 كان فى التبع لاقى الأصل حل (قوله) ولا يطيل مكثه) أى لا يجوز ذلك وقوله حيث دخل أى  
 فى الأصل أو فى التبع بدليل ما فى شيخنا (قوله) قضى) أى الجميع فى الأصل والزائد فى غيره خلافا  
 لظاهر كلام الشارع وعبارة زى والحاصل أنه إذا دخل فى الأصل لضرورة وطال زمن الضرورة أو أطاله  
 فإنه يقضى الجميع وإن دخل فى التبع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وأن أطاله قضى الزائد فقط خلافا لظاهر  
 كلام الشارع اه وذلك لأن قوله وإن أطاله قضى ظاهر مائة يقضى الجميع فى الأصل والتابع وقوله وإن لم  
 يطل فلا قضاء وإن طال فهما وهو ضعيف فى الأصل أما حكم الدخول فإن كان فى الأصل لضرورة جاز  
 والاحرم وفى التبع إن كان ثم أدنى حاجة جاز والاحرم وحكم الإطالة فى الأصل حرام وفى التبع مكروه فقد  
 علمت أن الغامات ثلاثة اه ح ف ونظم بعضهم المعتدمن هذه المسئلة فقال  
 للزوج أن يدخل للضرورة • لضره ليست بذات التوبة  
 فى الأصل مع قضاء كل الزمن • إن طال أو أطاله فأقتسن  
 وإن يكن فى تابع لحاجة • وقد أطاله لتلك الحاجة  
 قضى الذى زبد فقط ولا يجب • قضاءه فى الطول هذا ما انتخب  
 وإن يكن دخوله لا لغرض • عصى ويقضى لاجتماع عرض  
 (قوله) خلافه) وهو أنه لا يقضى (قوله) وقد يجعل الأول) وهو كونه يقضى فيها إذا دخل فى التبع  
 (قوله) الثانى على خلافه) وهو ما إذا طال زمن الحاجة بنفسه (قوله) فهما) كذا فى أكثر النسخ  
 وعليه ينظر ما رجع الصغير لأنه لا يصح أن يرجع للأصل والتابع لأن الكلام فى التابع الأول إسقاط  
 قوله فهما وفى بعض النسخ وقد يحمل الأول على ما إذا طال أو أطال فوق الحاجة والثانى على خلافه  
 فهما وعلى هذا فرجع الصغير واضح عن أى وهو طال أو أطال فلعل الشارع نظر لهذه النسخة  
 (قوله) النشاط) أى الشهوة فكانه فهرى فاتج المدعى فاندفع ما يقال أن التعليل غير منتج للمدعى  
 (قوله) فإنه يقضى) وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليل أو لغير بيت الضرورة وإن ذكره  
 لكنه هنا يقصه عند فراغ التوبة لا من نوبة أحدها وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج أن

بذلك وهذا الشرط من زبادى (ولا يجب تسوية) في إقامة (في غير أصل) تبعيته للأصل وتعميرى بالأصل وغيره أعمن ثم يبره بالليل والهاجر (وأقل) نوب (قسم) (٤٣٨) وأفضلهن هله نارا (ليلة) فلا يجوز بعضها ولاهاو ببعض أخرى لما

أمن لنحوسجد اه حج اه حل (قوله بذلك) أى بالدخول بلاجب (قوله وهذا الشرط) أى قوله ان أمال سكنه لأنه مفهوم من الكفا لانه شبه بالحكم الذى قبله حل (قوله في غير أصل) أما الأصل فتجب التسوية في قرا إقامة فيه شرح مر (قوله ولاهاو) وبعضه أخرى هذا يخرج بقوله وأقل نوب الخ الا ان يقال أشار بذلك الى مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أى ان غير الأقل ان لم عليه تبعض لم يجز والاجاز وأما ماورد أنه <sup>يكتفى</sup> كان بدور على نسائه في ليلة واحدة فحصول على رضاهن بذلك حل (قوله وأما أن الخ) مقابل لحذف تقديره أمأ أن أقل نوب ليلة فلما تقدم ثلاث لال و بعدها بيت في الجامع الا زهر ثلاثا وذهب الى البلدة الاخرى بمكة عندها ثلاثا و بعدها بمكة في محل معتزل عنهما مدة قامت له لكن قال البرماوى قال امام الحرمين لا يجب القسم لمن لم يست في بلد الزوج وبه قال الامام مالك (قوله وليقرع للابتداء) سواء عقد عليهن معا أم مرتبا ولا يقل الحق السابقة حل (قوله) وبمستتمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلا قرع قبل تمام النوبة بأن والى الاقرع بعدهن لتغيرهن من أول الامر فلان ما شرى (قوله فلا يحتاج الى اعادة القرعة) بل يجرى على ترتيب الدور الذى أخرجه القرعة ع ش وبفهم منه أنه يجوز له اعادة القرعة وليس كذلك كقوله شحينا العزى ومنع الشيخ حل اعادة ناحت قال فلا يحتاج الى اعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لأنه لم يخرجها القرعة التوبة لغيره الاولى فيوقت حقها (قوله أقرع للابتداء) وكذا لباقي كافي شرح الرض وعبارة فاذا تمت النوبة أعاد القرعة للجميع (قوله لحره مثلا غيرها) لو قال قرع لثلاثان و لغيرها ليلة كان أولى لأنه يومه جواز ثلاث لال للحره ليلة ونصف لغيرها وأربع للحره وليلتين لغيرها وليس كذلك كباقي (قوله عن فيها قرع) ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحره فان لم تعلم الا بعد أدول لم تستحق الامن حين العلم ان جهل الزوج أيضا فالوجه وجوب القضاء حل (قوله ولا يجوز لها أربع) أى بغير رضاهن أو ثلاث كذلك كإعها خمس ولما في الثانية من التبعض على الاخرى شوبرى (قوله وليجديدة بكار الخ) أى اذا كان في عصمة غيرها يريد الميث عندها اه شوبرى والا فلا يجب (قوله بكر) ولوامة مر (قوله بمنعها المتقسم) وممن لم تزل بكارها بوطه في قبلها حل (قوله سبع) لان السبع أيام الدنيا والثلث أقل الجمع شوبرى (قوله من السنة) أى الطريقة الواجبة (قوله على التيب) أى اذا كان بيت عندها والا أقرع بينهما للابتداء حل والتيب ليست يقيد بل مثلها البكر فان كان بات عندها البكر السابقة تسعيا فذلك والأبوان لم يثبت عندها كان الحق لها فيبيت عندها سبعاً ثم عند الاخرى سبعة فلو عقد على امرأتين معا وجب الاقرع للزفاف أى للبيت عندها ثلاثا وأوسعها حل معز يادو واضاح ومله شرح مر وكيف هذا مع أن الزفاف لا يجب الا على من كان معه غير الجديدة وكان بيت عندها حينئذ فلا يتصور وجوب الزفاف مع الجديتين سواء نكحها معا أم مرتبا ولم يثبت عند السابقة بل الواجب حينئذ الاقرع للابتداء كما قال حل فيها مر ويمكن تصويره فإذا أراد الزوج فانه حينئذ يراعى

في التبعض من تنویش اللتى وأما أن أضاه ليلة فلقرب العهد من كلهن (ولا يجوز ثلاثا) بفسير رضاهن لما في زيادة عليها من طول العهد بين (وليعرف وجوب) باعدهم لثنتين (الابتداء) بواحدة منهن فاذا خرجت القرعة لواحدة منهن بدأ بها لو بعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الاخيرتين فاذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج الى اعادة القرعة ولو بدأ بواحدة بالقرعة فحفظدو يقرع بين الثلاث فاذا تمت أقرع للابتداء (وليسق) بينهن وجوبا في قدر نوبتين حتى بين المسلمة والقبيلة لكن طرفة مثلا غيرها ممن فيها رق كما رواء الدرارطنى عن على في الامة ولا يعرف له مخالفو يقاس بها للبيعة فلهجرة لثلاثان ولغيرها ليلة ولا يجوز لها أربع أو ثلاث ولغيرها لثلاث أو ليلة ونصف وانما تستحق غير الحرة القسم اذا استحققت التفتة بأن كانت مسلمة للزوج ليلانهارا كالحره وتعميرى بغيرها أعمن

الساعة

نصره بالامة (وليجديدة بكر) بمعناها المتقدم في استئذانها (سبع) وليجديدة (تيب)

ثلاث ولاه بالقتال للاختلاف فيها الخبران جبان في صحيح مسيح للبكر وثلاث للتيب وفي الصحيحين عن أنس من السنن اذا تزوج البكر على التيب أقدم عندها سبع قسم



لكن باذنه لغرضه فيبقى لها مااتها (ومن سافر لنقطة لا يصحب بعضهن) ولو بقرعة (ولا يحلفن) حضرا من الاضرار بل يحلفن أو يطلقن أو ينفق بسا (٤٤٠) ويطلق الباقي فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للتحلف حتى يحلفوا ولا

ويظهر أن الاستمتاع بهاي جزء من السفر يوجب نفقةا والقسم لها في جميعه وهو ظاهر فبا بعد الاستمتاع لان استمتاعها بها رضامحابتها له وأما الوجوب فباذنه فقيه نظر ظاهر عى قال مر واستمتاعا من السفر مع الزوج تنوز مالم تكن معذورة بمرض أو نحوه قال عى كسندة حرأورد لاطين السفر معه ولو كان سفره معصية لانه لم يدعها لمعصية بل لاستيفاء حقه زى (قوله لغرضه) أى ولوع غرض أجنى أوع غرضها أوع غرضها وغرض أجنى فاللدرا على أن يكون لغرضه مدخل وذهب حج إلى أن غرضهما أى الزوج والزوجة كغرضها فقط قال تعليا للانع حل ولو سافرت لغرضه ثم أناء السفر قلب لغرضها تغير الحكم كالسجوة الشورى (قوله قضى للتحلفات) بان رجع أو سافرنه بعد (قوله ولو سافر أقصرا) للرد على من قال لا يستحب بعضهن في التصبر فان فعل قضى لانه كالاقامة اه شرح مر (قوله لكن بقرعة) أى وإن خرجت لغير صاحبة التوبة قال البلقيني فلخرجت القرعة لصاحبة التوبة لم تدخل نويتها بل اذا رجع وفاها ايها فان استحب واحدة بلا قرعة أتم وقضى للباقيات من نوته اذا عادت وإن لم يبت عندها الان رضى فلا تم ولا نقضوا لمن قبل سفرها الرجوع شرح مر (قوله فى الأولى) وهى الموصى بعضهن (قوله بمدى الاقامة) أى القاطنة السفر كابنته عليه حل ويؤخسه أنه لا قضاء مادام يترخص ولو لمدة ثمانية عشر يوما كاشمله كلامهم بل جزء به فى الانوار شرح مر (قوله فلا يحل له الخ) وحيتند لا يجب اجابته حل وقوله مطلقا أى بقرعة أولا وظاهر أن موضوع للسئلة أن السفر لغير نقلة فلا ينافى ما مر عى أن استمتاعا من السفر مع الزوج ولو كان معصية تنوز لان ذاك فى سفره لنقطة وهذا فى سفره لغيرها (قوله لزومه القضاء) أى مددة السفر ذهابا وإيابا حل (قوله بفيتها عنده) هذه الدورة ذكرها للشرح فيها سبق بعد قول المتن وباقته وعلم أن أن به لا ينقض فيها وذكر أن شرطها أن يكون ما كذا مستغلا وقوله أو قبله هذه ذكرها المتن هناك بقوله وأوموضع نوى قبل وهو مستقل ولم يشترط فيه المكث فقوله بشرطه راجع للسائلين لكنه فى الأولى المكث والاستقلال وفى الثانية الاستقلال فقط وقال حل قوله بشرطه وهو كونه ما كذا مستغلا كان غير وطنه وكونه مستغلا قطع أن كان وطنه اه وبعبارة المتن فبا تقدم وينتهى سفره ببلوغه مبدأ سفره من وطنه وأوموضع آخر نوى قبل وهو مستقل اقامته مطلقا أو أربعة أيام محام فلم يشترط فى الوطن استقلاله فكلام حل غير ظاهر (قوله فان أقامتي مقصده الخ) يحتز قوله بفيتها عنده أو قبله (قوله على مددة المسافرين) وهى ما دون أربعة أيام محام أى غير يومى الدخول والخروج (قوله قضى الزائد) أى على دون أربعة أيام والدون يتحقق بنقص جزءا من الاربعة فانظر ماذا يقضى اذا أقام الاربعة ثم ظهر أنه يقضى آخر لحظة من الاربعة فالحاصل أن ما يترخص فيه لا يقضيه وما لا يترخص فيه يقضيه حل (قوله ومن وهبت حقها) وإن لم يكن واجبا بان وهبت قبل أن يبيت عند بعضهن لأن الحق ثابت فى الجملة شورى (قوله بانى) أى لمين أو للجميع أو للزوج (قوله ليليتها) وحل بيانه عند الموهوب لها ليلتين مادامت الواجبة تستحق القسم فان خرجت عن طاعته لم يبت عند الموهوب لها الا ليلتها حل (قوله لما وهبت سودة) بفتح السين وذلك لما استعشرت منه عليه السلام بالرغبة عنها لكبرها خاف أن يطلعها فاسترته وقالت ولفه يارسول الله لت أر يدما ترغب النساء فى الرجال وانما أر يدان أحضر فى زوجاتك الطاهرات وفى

يحلفن من زياتى (أو) سافر ولو سافرا أقصرا (لغيرها) أى لغير نقلة سفرا (سباحا له) له (ذلك) أى أن يصحب بعضهن وأن يحلفن لكن (بقرعة فى الأولى) للاتباع رواء الشيخان (وقضى مددة الاقامة) بقيد زنده بقول (ان ساكن) فيها (محجوبه بخلاف ماذا لمسا كنها وهو ظاهر وبخلاف مددة سفره ذهابا وإيابا إذ لم ينفق عليه السلام قضى بمدد عوده صار سقوط القضاء من رخص السفر ولان المصحوبة معوان فارت بصحت بقده تعبت بالسفر ومشاقه وخرج بزياتى مباحا غيره فلا يجعل له أن يسافر بواحدة منهن فيه مطلقا فان سافر بها لزمه القضاء للتحلفات والمراد بالاقامة ما مر فى باب النقص فتحمل عند وصوله مقصده بنيتها عنده أو قبله بشرطه فان أقام مقصدا أو غيره بلانية وزاد على مددة المسافرين قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من القسم بانى (فلا ترجع رد) بان لارضى بذلك لان التمتع بها حقه

وهبت

فلا يلزم تركه (فانرضى) به (وهبت لمعينة) منهن (بأن عندها) وإن لم ترض بذلك (ليليتها) كل ليلة فديتها تمثلتين كانتا أو منفصلتين كإفصل عليه السلام لما وهبت سودة

وهبت حتى لائنة كافي البخري **(قوله المائنة)** ولم يتزوج بكرا الا **(قوله)** ثلاثا خر الخ صورة  
المستزوج معتد رابع نسوة عائته ولها الية الجمعة يذب ولها الية السبت وخديجة ولها الية الاحد وفاطمة  
ولها الية الاثنين فوهبت فاطمة ليتها المائنة فلا يبت عند عائته الية الجمعة وليلة السبت ويؤخر يذب الى  
ليلة الاحد وخديجة الى ليلة الاثنين لما يزوج عليه من تأخير حتى يذب وخديجة ومن تنصيع حتى الرجوع  
على فاطمة لانها بعد ليلة السبت لا يمكنها الرجوع بخلاف ما لو بات ليلة الواحدة في وقتها فيمكنها الرجوع ليلة  
السبت وليلة الاحد لان ليتها حينئذ تنصيف **(قوله)** يذوق حتى الرجوع لان لها الرجوع متى شئت  
كسأيت لان المستقبل له تم قبض واذا رجعت وجب عليه أن يخرج من عند الموهوب لها حال ولولا  
حيث أمكن حل **(قوله)** قدها ابن الرقة أي قيد عدم جوار الولاء **(قوله)** أخذ من التعليل أي  
جنسه فيشمل التعليل الاول والثاني كافي ع **(قوله)** الموهوبية أي الموهوب لها فلاحذف الجار  
انصل الضمير واستمر الموهوبية وقوله اليها أي الى ليلة الواحدة وهو متعلق بالخبر **(قوله)** وهذه الهبة  
ليست الخ اذ ليس لنا جع يقبل فيها غير الموهوب لمع تأمله للقبول الا هذه شرح مر لان القابل  
هو الزوج والمراد بقبوله عدمه **(قوله)** أو وهبت من وقى من أحوال المسئلة وهبت نوبتها  
ولمن يذوق التوزع على عدد الرؤس ويكون هو كواحدة منهن كالجوار وهبت شخص عينا لجامعة والتقديم  
بالفرقة زى وحل فلو كن أربعا كان له الربع فاذا جابت ليلة الواحدة كان له أن يبيت عندك  
واحدة وبمعها بالفرقة فاذا بقي ربعه كان له أن يخص به من شاء منهن وإن صبر حتى كلف له ليلة كان له أن  
يخص بذلك الليلة من شاء منهن حل وفي قول على الجلال أنها توزع عليهن بحسب البالي لا بحسب  
الاجزاء فيخص كل واحدة من البالي الواهبة ليلة بالفرقة في الدور الاول ويخص بليته من شاء منهن ورد  
القول بالتوزع بحسب الاجزاء لم يظهر فيه فاذا وهبت ليلة واحدة فقط ولم يزوج **(قوله)** بعقها أي  
بدل حقها ع **(قوله)** لزمهاده لانه ليس عينا ولا منفعة حتى يقابل بمال شرح مر **(قوله)**  
واستحققت القضاء لانها لم تسقط عتقا مر وإن علمت بالفساد حل **(قوله)** وللاواهبة الرجوع ولو  
في أثناء الليل وحينئذ يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الموهوب لها في أثناء الليل إن أمن فان لم يخرج قضى  
من حين الرجوع حل **(قوله)** قبل علم الزوج بخلاف ما فات بعد علمه وكذا بعد علم الضرة المستوفية  
دون الزوج كما قاله بعضهم وارنقاء مر سم **(قوله)** لا يقضى بخلاف ما لو أباح مالك بيتان ثمرة لانسان  
ثم رجع عن الإباحة ولم يعلم المباح بالرجوع فان مات قبل العلم بالرجوع عليه ضمانه على المعتمد لان ضمان  
الفرمان لا يفرق فيها بين العلم والجهل زى

**(فصل في حكم الشقاق في المختار الشقاق الخلاف والعداوة اه وقوله)** بالتعدي متعلق بالشقاق أي  
بسببه وكذا بين **(قوله)** بعد أن كان بين قديمته فلو كان ذلك عادتهما من أول الامر لم يكن نشوزا  
وكذا قوله بعد لطف الخ شيخنا وفي قول على الجلال خرج بالمدينة من م دائما كذلك فليس  
نشوزا إلا أن زاد وقوله اعراضا عوسا لانه لا يكون الاعراض كراهة وبذلك فارق السب والشتم لانه قد  
يكون لسوء الخلق لكن له تأديبها عليه ولو بالاحكام **(قائلة)** حكى أن رجلا جاء الى عمر يشكو اليه  
خلق زوجته فوق بابه ينظره فسمع امرأته تستطيل عليه لسانها وهو ساكت لا يرد عليها فانصرف  
الرجل قال اذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حال نرجس عمر فرأه موبلا فناداه  
ما حاجتك يا أخى فقال يا أمير المؤمنين جئت أشكو اليك خلق زوجتي واستطالتا علي فسمعت زوجتك  
كذلك فرجعت وقلت اذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حال فقال له عمر انما حملتها

نوبه المائنة كافي الصحيحين  
فلا يوالى التفتلين  
لثلاثا خر حتى يذوق  
ولان الواهبة قد ترجع  
بين اللتين والواء يفوت  
حق الرجوع عليها لكن قده  
ابن الرقة أخذ من التعليل  
بما اذا تأخرت ليلة الواهبة  
فان قدمت وأراد تأخيرها  
جاز قال ابن النقيب وكذلك  
تأخرت فأخر ليلة الموهوبة  
اليها برضاها تمسكا بهذا  
التعليل وهذه الهبة ليست  
على قواعد الهبات ولهذا  
يشرط رضا الموهوب لها  
بليكن رضا الزوج لان الحق  
مشترك بينه وبين الواهبة  
**(أو)** وهبت لمن أو سقطت  
والثانية من زيادتي **(سوى)**  
بين البائيات فيه ولا يخص  
به بعضهن فتجمل الواهبة  
كالمدة **(أو)** وهبت له فله  
تخصيص لواحدة بنوبة  
الواهبة ولا يجوز للواهبة أن  
تأخذ بعقها عوضا فان خفنه  
لزمهاده واستحققت القضاء  
والواهبة الرجوع متى شئت  
ومافت قبل علم الزوج به  
لا يقضى  
**(فصل في حكم الشقاق)**  
بالتعدي بين الزوجين وهو  
امان أحدهما أو أهما فلو  
**(ظهرت أمارته نشوزها)** قولا  
كان يحجبه بكلامه حتى يبد  
أن كان بين أو فعلا كان  
يجد منها اعراضا عوسا بعد  
لطفه وطلاقة وجهه **(وعظها)**

بلا هجر وضرب فلعلها تبدي عنرا أوتوب عما وقع منها بغير عنر والوعظ كأن يقول لها أنتي آفة في الحق الواجب عليك وأحترى  
 المتقربو بين طأن الشوز بسقط (٤٤٢) النفقة والقسم (أوعلم) لشوزها (وعظها) (ومعجر) ها (في مضجع

وضربها وإن لم يشكر  
 الشوز (إن أفاد) الضرب  
 قال آفة تعالى والآلات تخافون  
 نـ وزعن ففطوهن  
 واعجروهن في المضجع  
 واضربوهن واخوفوهن  
 يعني العكر كقوله تعالى  
 فمن خان من موصل جفا  
 أو أتم أو تقيد الضرب بالإفاد  
 من زيادة في فلا يضرب إذا لم  
 يضرب فلا يضرب ضربا مبرحا  
 ولا وجه ومما لا يكسر مع ذلك  
 قالوا في السقوط وخرج  
 بالمضجع المجرى في الكلام  
 فلا يجوز فوق ثلاثة أيام  
 ويجوز فيها الضرب الصحيح  
 لا يحل لمن أن تهجر أمه  
 فوق ثلاث لكن هذا كما  
 قال جع محمول على ما إذا قصد  
 بهجره راد على ما لحظ نفسه فإن  
 قصد به ردها عن المعصية  
 وأصلح دينها فلا يحرم ولعل  
 هذا مرادهم إذ الشوز  
 حينئذ عن شرعي والمجرى  
 في الكلام له جائز مطلقا  
 ومنه هجره <sup>بفتح</sup> كعبين  
 مالك وصاحبه ونهيه  
 الصحابة عن كراههم ولو  
 ضربها وادعى أنه بسبب  
 شوزها وادعت عدس فقيه  
 احتلان في الطلب قال  
 والقي بقوى في ظن أن

لحقوق لها على أنها طباخة لطعامي خبازة فخرى غسالة لثياب وضاعت لولدي وليس ذلك أبواب عليها  
 ويسكن قاي بها عن الحرام فانا أنحملها لذلك فقال الرجل يأمر المؤمنين وكذلك زوجتي قالت حملها  
 يأتيها فأنما هي مدة بيرة عبد البر (قوله بلا هجر) المراد في هجر بغتة متحقها من نحو قسم طرته  
 حيث يختلف هجرها في المضجع فلا يحرم لأنه حقه شرح مر بأن بنام في محلها بعدا عن فراشها  
 (قوله كأن يقول لها) وينبغي أن يذكر لها ما في الصحيحين إذا كانت المرأة عاجزة فرائض زوجها عنها  
 لا لا تكتفى بصح أي سبتا حتى يرجع إلى طاعته (قوله في الحق الواجب عليك) والحق الواجب  
 للزوج على الزوجة بأربعة طاعة ومعاشرته بالمعروف وتسلم نفسها إليه وملازمة المسكن والحق الواجب  
 على الزوج للزوجة أربعة أضاف معاشرتها بالمعروف وموتها والمهر والقسم اهـ بر (قوله وعظها)  
 أي تدبأ حل (قوله في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما أي الوطء أو الفراش مر بقال ضجع  
 الرجل وضع جنبه على الأرض وباهض اهـ مختار وقول مر أي الوطء أو الفراش أي وأنا أدعى  
 إلى نفوت حقها من ذلك القسم كما هو معلوم أن الشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما مر في  
 المرتبة الأولى اهـ رشدي (قوله وضربها) أي بنحو يده لا بسوط وعسا لا يبلغ ضرب المرأة  
 أربعين وغيرها عشرين اهـ حل لكن في شرح مر أنه يضرب بنحو العسا والسوط وليس  
 لتاموضع يضرب فيه المستحق من منعه حقه إلا هذا والعبد شو برى إذا امتنع من أداء حق سيده  
 قال قل على الجلال واعتد شيخنا زى كحج والخطيب أنه لا ينتقل للثانية إلا إذا لم تقد  
 الأولى اهـ فكان الأولى للصف التبرع بالقاء بأن يقول فهجرجها فضر بها لكنه عبر بالواو اقتداء  
 بالآية الكريمة وأجيب عن الآية بأن الواو فيها بمعنى أو التي للتوابع (قوله إن أفاد) أي أن علمه يفيد  
 شرح مر (قوله جنفا) أي سبلا عن الحق خطأ وقوله أو أيمان بأن تعدد ذلك بإزالة في الثالث أو  
 تخصيص غنى مثلا اهـ جلالين (قوله فلا يضرب إذا لم يفسد) أي يحرم لأنه عقوبة بلا فائدة حل  
 (قوله مبرحا) وهو ما يعظم ألمه عرفا حل وقوله ومع ذلك أي مع جواز الضرب إن أفاد فالأولى العفو  
 بخلاف ولي الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه لا لابد لمصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة  
 لنفسه شرح الروض (قوله فوق ثلاث) محله في غير الأبوين والابناء أما هؤلاء فلا يجوز هجرهم  
 طرفة عين لفصلهم على غيرهم كما لا يخفى شو برى (قوله لحظ نفسه) أول الأمرين معا حل ومر  
 (قوله وأصلح دينها) أي قط (قوله ولعل هذا) أي التفصيل مرادهم وهو المعتقد (قوله كعبين  
 مالك وصاحبه) وهما مرارة بن الربيع وهلال بن أمية اهـ زى وهم الثلاثة الذين خلفوا عن  
 غزوة تبوك المذكورون في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت  
 الآية وأوائل أسبائهم جمعت في لفظ مكة وأواخر أسبائهم آباؤهم جمعت في لفظ عكة شو برى ومرارة  
 بضم الميم يرموا (قوله أن القول قوله) فقوله مقبول في شوزها جيبه بالنسبة لجواز الضرب  
 لا لسقوط النفقة والصكوة قال حج ومحله فيها لم تعمل براءته وانتهاؤه والام يصدق حل  
 (قوله أكرهه قاض) أي إن كان أهلا فلا بد أن تأهل لكونه محجورا عليه أكرهه وله بذلك شرح مر  
 (قوله أو أكرها بلا سب) ولو كان لا يتعدى عليها وإنما يكره حبسها بالمرض أو كبر أو نحوه ويبرع عنها

قال  
 القول قوله لأن الشرع جعله وليا في ذلك (فلا يمنعهما حقهم) ونفقة (أكرهه قاض وفاءه) كسائر المستعنين  
 من أداء الحقوق (أو أكرها) بضم وأكرهه (بلا سببها) عن ذلك وإنما لا يبرر لأن أساءة الخلق تنعز بين الزوجين والتعزير عليها يبرر  
 وحسن بينها فيقتصر أو لا على النهي لعل الحال يلتم

بينهما (ثم إن عاد اليه عزير) بما راد أن طلبت (أو ادعى كل) منهما (تعدى صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (مخبرقة) خيرهما من  
عود مال ظلمه فإن لم يتنح حال بينهما إلى أن يرجعا عن حالهما (فإن اشتد شقاق) بينهما بأن دام على القسب والتضارب (بث) القاضي وجوب  
أمرهما بعد اختلاف حكمه به  
(الكل) منها (حكماء رضاهن) كونهما (من أهلهما) لينظر في (٤٤٣)

فلا شيء عليه يسن لها استطاعه بما يجب كأن استرضيه بترك بعض حقها كما أنه يسن له إذا كرهت  
معه لما ذكر أن يستعطفها بما تحت من زيادة النفقة ونحوها شرح (قوله مخبرقة) متعلق  
بالظالم والمراد بالثقة عدل الرواية كإلى شرح (قوله) واكتفى به لصراقة البينة على ذلك وقوله من  
عوده متعلق بمنع (قوله) حال بينهما أي في المسكن والظاهر أن الحيلولة لا تأتي معها قوله فإن اشتد  
شقاق الخ ولذلك ذكر (قوله) الحيلولة في تعدى الزوج فقط وقد يقال يمكن اشتداد الشقاق مع الحيلولة  
بعود حائط أو بخروج أحدهما إلى آخر نأمل (قوله) شقاق أي خلاف وقوله لينظر متعلق بقوله  
بث (قوله) وكيلان) فينزلان بما ينزل به الوكيل شيخنا (قوله) لأن الحال الخ) علة قوله لا كما كان  
(قوله) وهما ريشدان) هو ظاهر في الزوجة لتأتي بهذا العوض لأن الزوج لا يجوز خلع السفيه فيصح  
توكيله سر (قوله) وأخلع) منه يعلم مناسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب وأيضا الغالب حصول  
الخلع عقب الشقاق اه شو برى (قوله) وقبول) الواو في الموضعين بمعنى أو شو برى وفيه أن الموضع  
الأول فيه أوالواو والواو في الثاني متعينة فلا وجه لسكلام الحاشي

### (كتاب الخلع)

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع بفتحها الذي هو المصدر وأصل وضع الكراة وقد يستحب كأن كانت  
تسمى عشرتها معه وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا حل وعش وهو نوع من  
الطلاق وقدمه عليه لترتب غالباً على الشقاق يرماوى وقوله اسم مصدر في نظر لأن اسم المصدر ناقص  
عن حرف فعله وهذا ساق للفظ وهو خلع فهو مصدر سماعي الآن يقال إنه اسم مصدر تالغ الخلع  
(قوله) لباس لسم) أي كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأ أن كلامهما بلاصق صاحبه  
ويشتمل على عند الما تقة والمناجعة كاللباس بلاصق صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يستتر  
صاحبه عما يكبره من الفواحش كاستراة الزوج العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله) فكانه بمفارقة  
الآخر نزع لباسه) أي الحسى لاجل قوله فكانه والافتد نزع المنوى حقيقة وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق  
والفسخ فقتضاه أن كل فرقة تسمى خلعاً وأجيب بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله) فإن طين  
لسم عن شيء منه) أي ولو في مقابلة فكالمصصة فهي شاء للادعي وز يادون كانت الآية الأخرى أصرح  
من هذا وهي قوله تعالى فلاحناح عليهما فيها افتدته حل وسأني الاستدلال بها على أن لفظ المفادة  
من صراح الخلع وهو المتمد وفيه أن الآية الأولى والحديث قاصران على ما إذا كان عوض الخلع من  
الصدق والمدهي أعم لأن يقال بقاس غير الصدق على الصداق اه شيخنا قال السبكي والذي يحرم  
أن الصيغ ثلاثة أن لا فصل وإن لم فصل وأفعّل كذا في هذا الشهر فالاولان ينفع فيما الخلع لانها  
نطقان بالعدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صادفهما الآخر بان تأفل وتطلق وليس لليمين هنا الاجهة حث  
فقط لانها تعلقت بسلب كل شيء هو العلم في جميع الوقت بخلاف الثالث أعنى لأفعّل كذا في هذا الشهر  
وسئل لبادن يفعل كذا في هذا الشهر أو أنها تطيبه دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم يتخلف

### (كتاب الخلع)

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع بفتحها الذي هو المصدر وأصل وضع الكراة وقد يستحب كأن كانت  
تسمى عشرتها معه وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا حل وعش وهو نوع من  
الطلاق وقدمه عليه لترتب غالباً على الشقاق يرماوى وقوله اسم مصدر في نظر لأن اسم المصدر ناقص  
عن حرف فعله وهذا ساق للفظ وهو خلع فهو مصدر سماعي الآن يقال إنه اسم مصدر تالغ الخلع  
(قوله) لباس لسم) أي كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأ أن كلامهما بلاصق صاحبه  
ويشتمل على عند الما تقة والمناجعة كاللباس بلاصق صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يستتر  
صاحبه عما يكبره من الفواحش كاستراة الزوج العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله) فكانه بمفارقة  
الآخر نزع لباسه) أي الحسى لاجل قوله فكانه والافتد نزع المنوى حقيقة وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق  
والفسخ فقتضاه أن كل فرقة تسمى خلعاً وأجيب بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله) فإن طين  
لسم عن شيء منه) أي ولو في مقابلة فكالمصصة فهي شاء للادعي وز يادون كانت الآية الأخرى أصرح  
من هذا وهي قوله تعالى فلاحناح عليهما فيها افتدته حل وسأني الاستدلال بها على أن لفظ المفادة  
من صراح الخلع وهو المتمد وفيه أن الآية الأولى والحديث قاصران على ما إذا كان عوض الخلع من  
الصدق والمدهي أعم لأن يقال بقاس غير الصدق على الصداق اه شيخنا قال السبكي والذي يحرم  
أن الصيغ ثلاثة أن لا فصل وإن لم فصل وأفعّل كذا في هذا الشهر فالاولان ينفع فيما الخلع لانها  
نطقان بالعدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صادفهما الآخر بان تأفل وتطلق وليس لليمين هنا الاجهة حث  
فقط لانها تعلقت بسلب كل شيء هو العلم في جميع الوقت بخلاف الثالث أعنى لأفعّل كذا في هذا الشهر  
وسئل لبادن يفعل كذا في هذا الشهر أو أنها تطيبه دينه في شهر كذا أو يقضيه دينه في شهر كذا ثم يتخلف

قبل انقضاء الشهر وبدء نكته من القهل أو نكحتها مما ذكرتم تزويجها ومضى الشهر ولم توجد الصمة  
فإنه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة ووافقها الباجي وأفتى به شيخنا حر وتبين بطلان الخلع أمالوعلى  
الطلاق الثلاث بدخول مطلق فإن الخلع يتخلص فيه وصوبه البلقيني وتبعه الزركشي التخلص مطلقا  
أعني لا فرق بين الإبتات والنتي اه زى مخلصا وقوله فقط راجع لجهة أي وأما البرقة جهات فهو الفعل  
في أي وقت وعبرة البرماوى وهو مخلص من الطلاق الثلاث في الخلع على النتي مطلقا أو مقيدا وعلى  
الإبتات المطلق وكذا المقيد وقال العلامة حر لا يتخلص في الإبتات المقيد نحو قوله لأفعلن كذا في هذا  
الشهر اه لمافيه من نفوت بالبر باختياره أي أن وقع الخلع بعد التحكك من فعل المحلوف عليه ولا  
بأن وقع قبل التحكك فينتجه أنه يتخلص سم على حج وقيل وهو يتخلص من الطلاق الثلاث مطلقا  
كأذكره الباجي وشيخ الاسلام والحطيط وغيرهم اه لكن في صورة الإبتات المقيد لا بد أن يتخلع  
وقد بين من الزمن يزعم فعل المحلوف عليه حتى ينفع الخلع والافضل ينفعه اه وفي جميع صور الخلع  
لا بد أن يكون العقد الثاني على مذهب الإمام الشافعي إذا عقد أو قبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه  
فإن عقدا بالتوكيل أي توكيل أبني كما يقع الآن على مذهب الحنفى فلا يصح بل يلحقه الطلاق في  
الصمة الثانية إذا وجد المحلوف عليه لأن شرط صحة الخلع أي شرط كونه مخلصا من وقوع الطلاق  
الثلاث عند الحنفى الصبر إلى انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه بعد انقضائها ثم يعقد ليعتبر عما يقع  
الآن من الخلع اه شيخنا السجيني الكبير لأنه إذا فعل المحلوف عليه قبل انقضاء العدة يقع الطلاق  
الثلاث عنده كإهوند كورفي كتبهم **(قوله هورقة)** أي لفظ محمل للفرقة حل **(قوله)** ولو بلفظ  
مفادته) للتعميم العتيد أنه صريح أن ذكر المال أو نوى خلافا لحل **(قوله بعوض)** وإن يذكر  
لفظا كما يأتي في قوله فلا يرى بلاذ كعوض الخ لأنه مذكور تقديرا كما يأتي قال الشورى أضافه بلا  
عوض أو بعوض غير مقصود كعدم أو بمقصود راجع لغير من ذكر فإنه لا يكون خلعا بل رجعيا **(قوله)**  
راجع لجهة زوج) أي وحده أي يصح بالمسعى فلولاها على عشرة خسة وخسة لأنها مثلا  
فالظاهر أنها تبين بمهر المثل كالزوجها بألف على أن ألفا حيث يفسد الصداق ويجب مهر المثل  
عش وقول عش راجع لجهة زوج أي وحده الخ مخالف لكلام الشورى الآتي الناقل له عن  
التحفة الآن يفرق بين التعليق بالبراءة وتوغيره اه فلورجع لجهة الزوج كالموعاق ملاقها على البراءة  
مخالفا على غيره فإنه رجعي وهل يرى الأجنبي أولا قال البرماوى يبرأ فلولاها على إبرائه وعبره  
فأرأيتهم إبراء صحبة أن كانت بالغة عاقلة رشيدة متعالة بالقدر المبرأ منه هل يقع باننا نظرا لرجوع  
بعضه للزوج أو رجعا نظرا لرجوع البعض الآخر لغيره قال حج الأقرب الأول وعليه هل يبرأ كل  
من الأجنبي والزوج أو لا حرر قال البرماوى يبرأ أن يوجد صيغة الإبراء وقوله والأقرب الأول لأن  
رجوعه لغير الزوج محتمل أنه مانع للبينونة أو غير مقتضى لها فعلى الثاني البينونة واضحة وكذا على  
الأول إذا كونه مانعا عما يتبعه إن انفردلان انضم إليه مقتضى لها كذا في التحفة شو يرى وفيه  
أنه مخالف لقاعدة أنما إذا وجد مقتضى مانع فبطل المانع ولذا تبرأ منه بقوله كذا في التحفة ويمكن أن  
يقال أنه من اجتماع مقتضى وغير مقتضى فيغلب مقتضى **(قوله وليده)** أي الزوج وهذا يشهد أنه  
اشترط ابتداء للسيد لم يكن رابعا لجهة الزوج فيقع رجعا شو يرى **(قوله من قود أو غيره)** حلما  
يصح جعله صداقا أو وان لم يصح جعله صداقا كذا كذا قدف والتعزير لأن الكلام في العوض الأصغر  
فأدساوا كان ذلك الفاسد مقصودا أم لا ثم إن كان ذلك الماسد مقصودا وقع بمهر المثل وإن كان غير  
مقصود وقع رجعا والظاهر أن حدا كذا قدف والتعزير بمن المقصود يجب في الخلع عليها مهر المثل لأن

(هورقة) ولو بلفظ مفادة  
(بعوض) مقصود راجع  
(لجهة زوج) هذا التقيد  
من زيادتي فيمثل ذلك  
رجوع العوض للزوج  
وليده وماو خالتمما  
ثبت لها عليه من قود أو  
غيره



الظاهر أن المقصود لا يختص بما يقابل به مال بدليل الحر والميتة ولا يسقط الحد والتعزير عنه إفساد  
عوضهما وقيل يسقطان لأن العقد عليهما يتضمن الطوعتهما ورد بأن إيجاب مهر المثل يمنع ذلك  
والمراد بالعوض ولو تقدير أريد دخل مالها على ما في كتبها على أن لا شيء فيه أو على البراءة من  
صداقها أو بضعة مع عوضها بأنه لا شيء لها عليه حيث يجب مهر المثل حل قال مدرلان قوله في كتبها  
صلة لها أو صفة لها غايته أنه وصفه بصفة كاذبة فتلف فيصير كأنه خالها على شيء مجهول (قوله فهو أعم  
من قول الروضة الخ) أن قلتان كتاب المصنف إنما يتعلق بالنجاح فلم تعرض للروضة هنا قلت  
أطلق في النجاح وهو قيد كان إطلاقه مقيداً بما ذكره في كتابه الآخر وهو قوله بأخذه الزوج أي بعمل  
الطلق في أحد الكتابين وهو النجاح على قيد الآخر فكان هذا القيد كور في النجاح فتعرض  
لوجه الأهمية ويحتمل أنه تعرض لذلك إشارة للجواب عن شيخه المحلى في عدم تقييده كلام النجاشي  
بكلام الروضة كما هو عاده لأن عبارتهما مدخولة اه شو برى أي معيبة فإن الأخذ ليس بقيد بل مثله  
إسقاط نحو القصاص وكذلك الزوج ليس قيداً فتدبر (قوله وبضع) لم يقبل وزوجة ثلاثي كسر جمع  
للتزم (قوله لما لك أمرهما) هذا بالنسبة للعباد إذا كان غير مأذون له في الخلع أم هو فيسمل له العوض  
في أوجه الوجهين شرح هر (قوله ليبراً الدافع) ويضمن الولي ما سمل للنفية بإذنه إذا تلف في  
بدل النفية حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه سمل (قوله الإبدافع له) أي وقد دلت قرينة  
على إرادة التملك كأن قال لأصرفه في حوائجي والإدفع رجعياً ولأماله ولو سملت المختلعة العوض  
لنفية بغير إذن وليه وكان يتراجع وليه عليها وهي على النفية بما قبضته فان تلف في يده فلا شيء  
لها ولا تطالبه بعد رده وإن كان عيناً أخذها الولي منه فان تلفت في بدل النفية وكان الولي عالماً بما  
التهم وجهاً أو سمحهما الضمان اه هر أوجهاً لراجع عليها بغير التسل وفي قول يبدل العوض  
والدفع للعبد كالدفع للنفية لأن المختلعة تطالبه بما تلف في يده بعد عتقه اه سم زى (قوله  
وتبرأه) وعلى وليه المبادرة إلى أخذه منه فان لم يأخذه منه حتى تلف فلا غرم على الزوجة في شو برى  
(قوله وخرج ممالك أمرهما) الأولى أن يقول وخرج بالعبد والمجبور عليه بسفه (قوله إذا  
خالع في نوبته) أي لأن العوض لمن وقع الخلع في نوبته فيقبض جميع العوض إن وقع الخلع في نوبته  
وإن وقع القبض في نوبته السيد لا يأخذ منه شيئاً إن وقع في نوبته السيد وإن وقع القبض في نوبته  
هو فإن لم يكن مهياً فهو بينهما بالنقض وحينئذ قبض ما يخصه من جميع العوض حل (قوله قابلاً)  
كلمتكم على ألفي ذمتكم تقبل وقوله أو ملتصاً كأن قالت طلقني على ألفي ذمتي فيقول طلقتك  
على ذلك (قوله فهو أعم من تعبيره بالقابل) فيه أن الملتص علم من القابل بطريق الأولى والمساواة  
لأن المراد بالقابل ما كان بمنزلة المشتري كما أن الزوج كالبايع فيشمل الملتص وعلى كل لأصوم  
شو برى (قوله إطلاق تصرف) أي ليصح التزامه المالك ويجب دفعه حالاً وهذا أمر الدخلى بقوله ليصح  
خلعه فترتب النفية لأنها لا يصح التزامها المال فيقع خلعهما رجعياً وخرجت الأمة لأنه لا يجب عليها  
دفع المال حالاً هذا أمر الدخلى والافتقار أن خلع الأمة بغير إذن سيدها غير صحيح لأنها ليست مطلقة  
التصرف المالى ولو كان غير صحيح لما ترتب عليه البيزونة مع لزوم العوض في ذمتها في مسألة الدين  
غاية الأمر أنها لا تطالب به حالاً وأما الجواب عن الأمة بأنه يمكن أن يقال هي مطلقة التصرف  
لأن في ذمتها فخالعهم أم لا عليهم أم لا عليهم أم لا عليهم أم لا عليهم أم لا عليهم أم لا عليهم أم لا عليهم  
وى وشرط في الملتزم أي يقع الخلع بما التزم لاصحته فانه صحيح مطلقاً وقد يقال هو شرط لصحة  
الخلع بالنسبة للنفية لأن عدم صحته يصدق بعدم وقوع الطلاق أصلاً وبوقوعه رجعياً كما يذهب إليه

فهو أعم من قول  
الروضة كاصلاها بأخذه  
الزوج (وأركانها) خنة  
(ملتزم) لعوض (و بضع  
وعوض وصيغة وزوج  
وشرط فيه صحة طلاقه فيصح  
من عبده ومجور) عليه  
(بسفه) ولو بلا إذن ومن  
سكران لا من صبي ومجنون  
ومكره ككسباني (وبدفع  
عوض ممالك أمرهما)  
من سيد وولي أولها بأذنه  
ليبراً الدافع منه نعم إن قيد  
أحدهما الطلاق بالدفع له  
كان قال إن دفعته لى كذا  
لم تطلقى إلا بالدفع اليه وتبرأ  
به وخرج بمالك أمرهما  
المكاتب فيدفع العوض له  
ولو بلا إذن لأنه مستقل  
ومثله البعض المها بأذا خالع  
في نوبته (و شرط في)  
الملتزم قابلاً كان أو ملتصاً  
فهو أعم من تعبيره بالقابل  
(الإطلاق تصرف مالى)

(قوله) بأن يكون غير محجور عليه دخل السفيه المهمل حل (قوله) فلا واختمت مفرع على مفهوم قوله اخلاق تصرف (قوله) أمه أي رشيدة خلافاً لما في شرح البهجة من قوله ولو سفيه إذا لافرق بين الحرمة والامه اه زى وعبارة بر أمالسفيه فكالحرمة السفيهة أي فيقع رجعيًا ولأمال وظاهره وان عين لها السيد عينان مالهما مع أنها تبين لها لان العوض ليس منها كإفائه عى على مر وقديقال ان أطلق أو عين لها قدر أو الواجب يكون في نحو كسها مع أن كسها للسيف فقتضاه أنها تبين به (قوله) ولو مكاتبه حل ولو فاسدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما إذا كان بدين في ذمتها فان المعتمد أن الخلع لا يقع بالمسئلة التي في القيمة بل بالمثل خلافاً للشرح كما يؤخذ من كلام زى وقرره شيخنا قال عى ولعل الفرق بين المكاتبه وغيرها أن المكاتبه لما كانت مع السيد كالسفيهة ولكنها ممنوعة من التبرع نزل التزامها للعوض التي لا تخس من دفعه حال منزلة العوض الفاسد (قوله) أو غيره كالأخصاص عى (قوله) بانتفاء الاذن فيه) التضمن له عدم الاذن لما في الخلع حل قال النووي لا يقال فيه قصور لانه لا يشمل ما إذا كان فساد العوض بسبب عدم صلاحه للعوضه كالنقل ناقول الغرض عدم الاذن وهو كاف في التعليل وان عاقل بعض الافراد يشئ آخر وهو عدم صلاحه للعوضية شوبرى (قوله) انما تطالب به) شامل للسكاتبه وان كانت تلك لان ملكها ضعيف حل وعى على مر قال حل كايصح التزام الرقيق الدين بطريق الضمان ويطلب به بعد العتق واليسار لا يقال جهالة الوقت تؤدى الى جهالة العوض لاننا نقول هذا تأجيل ثبت بالسرعة لا بالجعل ومنه يؤخذ انه لو ثبت الجعل بأن قال عتقتك على كذا ولا أأطالك الا بعد العتق واليسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه تصرع بمتضى العقد لان مقتضى عقد الخلع وجوب العوض حالا (قوله) بعد العتق) أي عتق الشكل مر (قوله) فان أطلقه) أي الاذن أي لم يقدر لها قدر أو لم يعين لها عينا أو الحال أنها سمت قدر في عقد الجعل سواء كان ذلك القدر مساوياً للمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك القدر الذي سمت مساوياً للمهر المثل أو أقل تعلق جميعه بنحو كسها فيؤخذ منه وان كان أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسها لحادث بعد الخلع والزائد عليه تنقبه بعد عتقها شيئا يؤخذ أيضاً من زى (قوله) وجب مهر المثل) أي وجب ما خالها عليه ووجب مهر المثل الخ فكان الأولى أن يقول فان أطلقه وسمت قدر اصاح الخلع بمائها عتق به وتعلق مهر المثل فأقل بنحو كسها تخفف جواب الشرط وبعض الشرط والمأصل أن السيد ما أن يأذن لها أو لا إذا أذن فأما أن يطلق أو يقدر قدر أو يعين عينا أو لا إذا لم يأذن فأما أن تخلع بعين أو بدين (قوله) بمافي بعدها) أي وقت الخلع لا وقت الاذن ولا ما بعده قبل الخلع حر اه حل (قوله) فيأذ كر) أي في مسئلة الاخلاق والتقدير وقد علمت أن كلامه شامل للسفيهة وفي محبة الخلع إذا كانت سفيهة ولم يكن لها كسب فنظر حل (قوله) عتقها) أي للخلع عن (قوله) محجورة) أي سوة حل (قوله) وأما ذكر المال) وان كان جاهلاً بالحال (قوله) فيه) أي المال وقوله لانها ليست الخ راجع لقوله ولغاذ كر المال وقوله وليس لوليها راجع لقوله وان أذن الولي فيه ومحلها بمشع على مالها من الزوج ولم يكن دفعه الا بالمحل والافلاوجه جوازه بل وجوبه كما يشهد شرح مر قال عى خلا عن سم على حج ومع ذلك لا يكلف الزوج المدفوع له فيقع رجعيًا اعدم محبة المقابل (قوله) بعد الدخول) أو مافي معناه كاستعمال الخي حل (قوله) بانتفاء الامال) لانه طلاق قبل الدخول حل (قوله) لم يشع طلاق) سواء نواه وأضر القياس قبولا أو لم ينوه وأضر القياس قبولا أو لا بخلاف قوله لان يتوهم الخ لانه مستثنى من أسرار عام والتقدير لم يقع طلاق في جميع الاحوال الا في هذه الحالة فالمراد بان

سيد لها (بعين) من مال أو غيره سيد أو غيره فهو أهم من قوله عين مالاً بانت بمهر المثل في ذمتها) لقساد العوض بانتفاء الاذن فيه (أو بدين) في ذمتها (فيه) أي بالدين (تبين) ثم ما تبين في ذمتها انما تطالب به بعد العتق واليسار (أو) اختلفت بإذنه (فان أطلقه) أي الاذن (وجب مهر المثل في نحو كسها) بمافي بعدها من مال تجارة مأذون لها فيها (وان قدر) لها (ديناً) في ذمتها كدينار (علق) للقدر (بذلك) أي بما ذكر من كسها ونحوه فان لم يكن لها فبأذ كر كسب ولا نحوه ثبت المثل في ذمتها ونحو من زى (أو عين) عينا له أي من ماله (تبين) للعوض فلا زادت على قدره أو عينه أو على مهر المثل في صورة الاطلاق طوالت بإذنه بعد العتق واليسار (أو) اختلفت (محجورة بسفه) طلقت رجعيًا) ولغاذ كر المال (وان أذن الولي فيه) لانها ليست من أهل التزامه وليس لوليها صرف مالها الى مثل ذلك وظاهره أن ذلك بعد الدخول والاذن يقع بانتفاء الامال وصرح به النووي في نكته ولو خالها فلم تقبل لم يقع طلاق كافهم

عما ذكر وصرح به الأمل إلا أن بنو يولم يضر القياس قبولها فيقع رجعيًا كما سيأتي والتقييد بالحجر من زباني (أو) اختلعت  
(مربضة مرض ومرض) لأن لها التصرف في مالها (وحسب من التلك) (١٤٧) زائد على مهر مثل بخلاف مهر التلك  
أو أقل منه فن رأس المال

استثنى منها صورة هذه ثلاث صور لا يقع فيها طلاق أصلا وعبارة البرماوى سواء ذكر مالا أو لا وليس لنا  
طلاق دجى يتوقف على قبول الأعدا (قوله عاذ كر) أى من قوله اختلعت لأنه لا يقال اختلعت إلا  
أن قبل حل (قوله إلا أن بنو) أى الطلاق بالغ (قوله يولم يضر) أى لم يضر القياس أى طاب  
والظاهر أنه لا حاجة إلى الالتباس لأنه لا يلزم من نية قبوله طلبة وقوله أيضا لم يضر فإن أضمر لم يقع  
لأنه في المعنى معاق على قبولها ولم يتقبل وقوله فيقع رجعيًا أى في الدخول بها حل والافيقع باننا ضم  
هذه لقوله فيما تقدم والافيقع باننا يضم قوله فيقع رجعيًا بصورة المتن فيكون صور المحجور عليه بنفسه  
سبعة اثنتان يقع فيها الطلاق باننا اثنتان يقع فيهما رجعيًا ثلاث لا يقع فيها طلاق أصلا حل بنوع  
تصرف وظاهر كلامهم هناك أنه لا بد من نية الطلاق هنا ولو تلفظ حر اه برماوى (قوله فيقع رجعيًا)  
أى أنه لا طلاق مستقل بلا عوض (قوله زائد على مهر التلك) فإن لم يرد الزائد التلك ولم يتجزأ الوتر فسخ  
المسمى ورجع بمهر التلك قل على الجلال وقال في شرح الرض فإن خالت بعد قبضته مائة ومهر مثلها  
خسوف فالحلابة بنفسه فإن احتله التلك أخذوه والأفله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتله التلك  
من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ مهر التلك من تركتها (قوله لأن التبرع إنما هو بالزائد)  
ومهر التلك في غير ذلك العصة لا يقال أن الزمومية لورث وهو الزوج لخروجها عن الإرث ثم  
أنورث من جهة أخرى كأن كان ابن عم فالزائد وصي لورث (قوله ملك زوج له) أى من جهة  
الانتفاع به اه (قوله لا في بان) ولو باقتضاه عدة الرجعية وإن كان معاشرًا لها معاشرته الزوج لأنها  
بعد انتضاء عدتها كإبائى إلا في حقوق الطلاق ته ليطا عليه فلا عصة يملكها حتى يأخذ في مقابلتها ما  
وهل تطاق بذلك الظاهر ثم حل (قوله وشرط في العوض) أى يقع به الخلع (قوله صحتها) صحتها  
فلما علمها بما لا يصح إصداه نظران خالها بفاسد بقصد الخ فهو قسيمان وبنفى أن يكون منه حد  
التعزير والقذف كما تقدم ويرد عليه ما لو أضد فيها تعلم صورة بنفسه فإن اصد اقها صحيح ولا يصح أن  
بخالها على ذلك أى على تعليمه صورة بنفسها تعذر التعليم فهذا يختلف للعذر حل (قوله وخروج مينة)  
كان قالت خالتي على هذا الخمر أوهذه الميتة أو على هذا وهو في الواقع خمر أو مينة حل (قوله كسم)  
علمه وزجه كما هو ظاهر إطلاقهم حل (قوله وحشرات) أى لا يصح بيعهما حل ونظم بعضهم ضابط  
ذلك فقال فاسد بقصد أو ذى جهل • الخلع واقع بمهر التلك  
رجعى ولأما لا يفرد ما قصد • وبالمسمى إن لم يصح عقد

(قوله فسد) أى العوض (قوله ولم يكن فيه شئ) أى وإن كان عالما به وكذا إن كان في كفها شئ  
فاسدة صود عنه أو لا فإن كان في كفها معلوم صحيح وعلم به وقع الطلاق في مقابلته وإن كان في كفها غير  
مقصود علم به أو لا وقع رجعيًا اه حل (قوله بابت بمهر التلك) وإن علم خلو كفها شو برى (قوله إذا لم  
يعاق الخ) كفها خالته على ثوب في ذلك فانتابتين بمهر التلك وألوعلى بمجهولان كان يمكن  
إعطاء الملقى عليه كان أعطيت شو بانانت طالق بابت بمهر التلك باعطاء ثاله كما أشار إليه بقوله وألوعلى الخ  
وإن كان لا يمكن إعطاء الملقى عليه كان على خالته على إعطاء ما في كفها ولم يكن فيه شئ لم يطلق  
شيخنا (قوله فلو قال) أى لشيء وهذا محترز لقوله إذا لم يعلق ومحترز لقوله وألوعلى الخ لما قال فلنطلق على  
أن تعطيت ما في كفك ولا شئ في كفها فانه مجهول لا يمكن إعطاؤه وهو في الحقيقة أى قولها إن أبرأني من

من مهر التلك ولوعلى بمافي كفها ولم يكن فيه شئ بابت بمهر التلك وإنما أطلق في الخلع بمجهول إذا لم يعلق أو على باعطائه وأمكن مع  
الجهل فلو قال إن أبرأني من دينك فانت طالق فإن أبرأته منه وهو مجهول

لم تطلق لعدم وجود الصفة. انتهى من وجوب مهر المثل بالخلع كغيره من الكفاري به اذ اوقع الاسلام بدينه كافي للمهر وخرج بزادني ضمير خالها خاتمه مع الاجنبى بذلك فيقع رجعا (ولهذا) أى الزوجين (توكيل) في الخلع (فلوقدر) الزوج (توكيله) ما لا ينقص عنه أو خالع بغير الجنس (لم تطلق) للبخافة كفاي البيع بخلاف ما لو اقصر أو زاد عليه ولو من غير جنسه لأنه ان كان المأذون في قبضه أو في الثانية خيرا (أو أطلق) التوكيل (فنفص) الوكيل (عن مهر مثل بانه) أى بمهر المثل كالو خالع بفاسد وقرأ ما قبلها

دينك الم مفهوم قوله أو سكن مع الجهل وقال بعضهم انه مفهوم قوله أو علق بباطله لان معنى الاراء لا بالاعطاء (قوله لم تطلق) محله اذ لم يقل بعد البراءة طلقك فان قاله بعد ما نظر ان ظن صحته أو فسد الاخبار عمار وقطان في الاول في عدد الطلاق لم يقع أو ما لو قال له ان طلقني فأنت بريء من صدق وهى جاهله به فطلقها فنظر ان ظن الصحة وجب مهر المثل له عليها وان علم الفساد كان رجعا بهذا مجمع بين المتناقض في هذه المسئلة رى ويقع كثيرا أن تحصل شارة بين الرجل وزوجته فتقول له أبرأك فيقول له ان كنت براءتك فأنت طالق والذى يظهر أنها ان أبرأته من معلوم وهى رشيدة وقع الطلاق رجعا لتعلقه على مجرد صحة البراءة وقد وجدت بقوله أبرأك قبل ان يعلق لانه لا يأتى لانه لم يأخذ عوضا مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل اه ع ش على مر (قوله بذلك) أى بفاسد بقصد (قوله فيقع رجعا) حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المقصوب أو اخر بخلاف ما لو قال على هذا العبد وهو في الواقع مقصوب فيقع باننا بمهر المثل اه ع ش على مر عند قوله فبايأتى أو صرح باستقلال بخلع مقصوب وقوله فيقع رجعا والفرق أن الزوجة غير متبرعة بما نيزله لانها تبتذل المال لتصرفه في البيع لها والزواج لم يبدل له ذلك بمجانة فزعمها المال بخلاف غيرها فانه متبرع بمبايذه فاذا صرح بالخبر بقصد صرح بترك التبرع حل (قوله فلوقدر الخ) في هذا التبرع نظرا ليقال هو تفرع على بيع ماعلم من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانه لا يتناول وكان مفرعا على ذلك لاقتضى البطلان بالخاتمة مطلقا حل وهذا غير ظاهر بل هو مفرع على ماعلم من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله فنقص عنه) ولولا انها يتسامح به حل (قوله فنقص الوكيل) أى نقصا فاحت لا يتسامح به وفارقت ما قبلها بان القدر يخرج عنه بأى نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص الفاض وشل النص ما لو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد أو بغير الجنس أو بالصفة كما أفاده مر وحل (قوله كالم خالع) أى لزوج (قوله فيصح) أى ما لم ينه عن الزيادة والا فلا تطلق برأوى (قوله لفساد للمسى) فان قيل ما الفرق بين وكيلها ووكيله فان قص وكيه عن مقعده يلفيه فكأنه مقدم بأن البيع مقوم عليه ولم يسمح الا بمقتد به بخلافها فان قصدها التخلص وهو حاصل بالفاء سمهاها ووجوب مهر المثل حج (قوله لزمه مساه) ولا رجوع له عليها بشئ وقوله بعد اذا غرم رجع عليها الخ خاص بسورة الاطلاق كما أفاده ع ش (قوله لانه خلع اجنبى) عبارة تشرح مر لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستناد ادى استقلال الخلع مع الزوج (قوله رجعت عليها بماسمت) أى ان نواها والاطلع أبغى فلا رجوع له مر ع ش (قوله فقول الاصل الخ) فقتضاء أنها لا يطالب بالسك بل بالزيادة وليست كذلك وقوله نظريه أى الخ لا يثنى أن يطالب بالسك أى عاسمت وعمازاد وهى اعجابا ب (قوله) وان أطلق التوكيل مقابل قوله أو قدرت الخ وقوله فكما لو زاد على المقدر أى فيفضل بين كونه يضيف الخلع لها ولها أو يطلق (قوله توكيل كافر) أى ذمى أو حرى أو مرمد لان

صرح بخاتمة الزوج في ثلاثه دون هذه ما ناض عليه الثاني وصححه في أصل الروضة وتصحیح التنبيه ونقله الرافى عن العراقيين والرويانى وفى المهمات ان الفتوى عليه والذى صححه الاصل وقال الرافى كأنه أقوى توجيها أنها لا تطلق كفاي البيع بدون ثمن المثل اماذا خالع بمهر المثل أو أكثر فيصح لانه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيرا كما يجعل الطلاق التوكيل في البيع على ثمن المثل (أو) قدرت أى الزوجة لو وكيلها (ما لا يزداد عليه) وأضاف الخلع لها) بأن قال من مالها بوكالتها (بانت بمهر مثل عليها) لفساد للمسى (أو) أضافه (له) بأن قال من مال

سنة وزاد من شئ (و) اذا غرم (رجع عليها) عاسمت (هذا) المريد على الروضة كما هو مقتضى الاصل فعليا بماسمت وعليه الزيادة نظرية الى استقرار الضمان أما اذا اقصر على ما قدرته أو تنصت شئ فينقذه وان أطلق التوكيل لم يزد الوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكما لو زاد على المقدر (وصح) كل من الزوجين (توكيل كافر) ولو في خلع مسنة كالسك

نفسها وله لها طلاق تنسك  
وذلك ما عليك لطلاق أو  
توكيل به فإن كان توكيلا  
فذاك أو عليك فإن جاز عليك  
الشيء جاز توكيله به (وعبد)  
وان لم يأذن السيد كما لو  
خالع نفسه وأتبعه برى يصح  
إلى آخره أعم بماعبر به  
(و) صح (من زوج  
توكيل محجور) عليه  
(سفه) وان لم يأذن الولي  
اذل ينعى توكيل الزوج في  
الخلع عهدة بخلاف وكيل  
الزوجة فلا يصح أن يكون  
سفيها وان أذن له الولي لا  
إذا أضاف المال إليها بين  
وبينها ولا ضرر عليه في  
ذلك فان أطلق وقبض  
الطلاق رجعيًا كاختلاع  
السفهة وأذا ترك عبدا  
فأضاف المال إليها فهي  
المطالبة وان أطلق ولم  
يأذن السيد له في الوكالة  
طوبى للمال بعد التقبض  
وإذا غرمه رجعه عليه إن  
فصد الرجوع وان أذن له  
فيها تعاقى المال بكسبه  
وتحرمه فإذا أدى من ذلك  
رجعه به عليها (ولا يكره)  
الزوج (قبض) لعوض  
لعدم أهليته لذلك فان  
ركبه وقبض ففي التهمة  
أن الماتزم ببراءة والموكل  
مضيق للماله وأقره الشخان

المرتبص خلع لاسمائه في الجلة وذلك إذا طلقت منه أن يطلقها على كذا فأجابها فارتدت ثم أسلم في العدة  
كسائى في كلامه حل (قوله ولسعة خلع) ضمن معنى تخلصه فعداه بن والافهو يتعدى بنفسه  
(قوله لاستقلالها الخ) التعليل على التوزيع فالأول تعليل لمصلحة توكيلها عن الزوجة في الاختلاع  
والثاني تعليل لمصلحة توكيلها عن الزوج في الخلع (قوله وذلك) أى قوله طلق نفسك (قوله فذاك)  
أى ظاهر لا ثم إذا جاز توكيلها في طلاق نفسها جاز توكيلها في طلاق غيرها (قوله وان لم يأذن السيد) أى  
في الوكالة (قوله لا إذا أضاف المال إليها الخ) أشار بهذا الدأى من مفهومه للتفنيد وليس مفهومه أنه  
لا يصح من الزوجة توكيل السفه مطلقا (قوله فان أطلق) أى لم يفسد المال بها ولا هو كذا ان أضاف  
المال اليه كان قال في ذمى أو فالى فانه يقع رجعيًا كفى شرح الروض وحل (قوله وإذا تركت عبدا)  
هذا من فروع مسألة العبد فكان الأولى تقيده قبل قوله من زوج توكيل الخ خصوصا والكلام  
على مسألة السفه لم يرد أن يقي منها قوله ولا يكره قبض وأجيب بأنه ذكره هنا لمناسبة قوله الا إذا أضيف  
للمال اليها (قوله وان أطلق ولم يأذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفيه في صورة الاطلاق أن العبد  
ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفه فانه لا يصح بيعه ولا غيره وأما بوث أرض الخبائية ذمته فهو من باب  
ربط الأحكام بالاسباب شيخنا عن برى (قوله طوبى للمال الخ) وأما الزوجة فتطالب به حالا برماوى  
وقوله بعد التقبض أى لكسبه (قوله ان قصد الرجوع) ويفرق بين هذا وما مر في توكيل الخرى قوله  
رجوع عليها بما ستحدث لم يشرط قصد الرجوع بان المال هنا للمال يتأهل مستحقه للطالبة به  
ابتداء وانما نظرا لمطالبته بعد الحق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه ولو وقع كان كالاداء الميتة فاشترط  
صارف عن التبرع بخلاف الخرى فان التعلق بعقب الوكالة قرينة ظاهرة على أن أداءه إنما هو من  
جهتها فليشترط الرجوع قصد اه شرح مر وقوله ان قصد الرجوع بأن نواها باختلاعه وكذا ان  
أطلق برماوى ومرزى قال شيخنا العزى ان كان المراد بقصد الرجوع انه نواها حال الخلع  
فصحيح ويكون معنى قوله أطلق أى في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الاعلى قول الفرائى  
القائل بان الوكيل اذا أطلق يكون الخلع لما ركلام مر بواقفه وقال امام الحرميين كون خلع أجنبي  
واعتمده بعضهم اه فالراد بقصد الرجوع أن لا ينوى نفسه وقول البرماوى بأن نواها بيان لحل  
قصد الرجوع لا قصد بركه (قوله وان أذن له فيها) أى في الوكالة وقوله تعاقى المال بكسبه أى الحاصل بعد  
الخلع (قوله رجعي) أى سببه عى ما لم يقصد التبرع برماوى وعبارة سل قوله أى وان لم  
يقصد رجوعا لوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا لجواز مطابقة القن عقب الخلع (قوله وحله  
السبكي) أى المذكور من براءة الماتزم الا لا زه لها جهة القبض اعتمده مر واعتمد حجج الاطلاق  
وأجاب عن قوله لان مافى التهمة الخ بان السكلام في مقامين عدم صحة القبض للسفيه وبراءة التهمة  
للاذن فيه قياسا على اذن الولي فياسر والتاميل المذكور لا ينتج نفي البراءة لانه وجوده قبضه منها  
بأن وليه فياسر ومع ذلك فالبراءة أفاده سل (قوله وعاقى الطلاق بدفمه) أى يقع رجعيًا لوجود  
الصفة مع عدم صحة القبض فإبراهيم رشيد عى مر وهو غير ظاهر لمختلفة كلام الشارح وصور  
شيخنا العزى قوله وعاقى الخ بأن يقول له الزوج وكنتك في طلاقه وعاقى الطلاق بدفع المال اليك  
فيحل هو عندنا المطابق اه وهذا مخالف لما في الوكالة من أن التوكيل في تعاقى الطلاق لا يصح فمن ثم  
صوره بعضهم بأن يقول الزوج لا تحران دفعت زوجتي اليك دينار الى فهي طالق وكنتك في قبضه  
منها وهذا بناء على أن ضمير علق راجع للزوج فان كان راجعا للوكيل كان صورته ان دفعتلى ديناراً

فانت طالق عن وكي **(قوله)** فان كان في الدمة أي ولم يعاق الطلاق يدفعه ليخالف ما قبله شيخنا  
وعبارة شرح حر أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه والامسح القبض الخ وقوله لا أي وان لم يعاق  
الطلاق بدفعه وهي أحسن من عبارة الشارح للموهمة خلاف المراد لان قوله فان كان في الدمة يؤهم أن  
ما قبله ليس في الدمة **(قوله)** لم يصح القبض المناسب أن يقول لم يبرأ الملتزم لان الكلام في براءة لكنه  
عبر باللازم وقوله لم يصح القبض صحح فيما قبل هذه وان كان لا يصح التوكيل فيه  
وهو كذلك بدليل براءة الملتزم بالقبض ولاذن فيه **(قوله)** ما سألها بردها على الخلع قد يكون بدون  
قبول كإبائي في قوله أو بدأ بصيغة تعليق الخوانه قد يصح التعليق كما في قوله الخ كدرواه قد يصح مع  
عدم توافق الإيجاب والقبول معنى كما يأتي في قوله ولو اختلف الخ أي النسبة للصورة لا براءة دفع ذلك  
كعدمه على ما يأتي أي من قوله ولكن لا يضر الخ **(قوله)** وتقدم الفرق بينهما عبارة ثم بخلاف  
البير في الخلع والفرق أن في الخلع من جانب الزوج شائعة تعليق ومن جانب الزوجة شائعة جعل التوكيل  
منها بمحتمل الجهالة **(قوله)** من يطلب منه الجواب تقدم تضعيف نظيره هذا في البيع وهذا كذلك فلا  
فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره حل **(قوله)** وصرح خلع الخ كان الأولى عكس ذلك كأن  
يقول وصرح طلاق الخ فائز ككتابات الطلاق ككتابات الخلع مع ذلك لال فلا بد أن ينوي بها  
الطلاق حل ويجاب بان العبارة مقابلة لان صيغ الطلاق معلومة والعلوم يجعل مبتدأ وأقال شيخنا  
العزيزي ما صنعه الشارح أولى لان المحدث عنه هو الخلع لكن يرد أنه الخبر هو المجهول **(قوله)** ومنها  
فسخ وبيع نبه عليه لأنه لم يذكر في كتابات الطلاق وفي إشارة إلى أن الفسخ إن ذكر مع المال  
يكون خلعا فينقص عدد الطلاق **(قوله)** من كتابته أي الخلع **(قوله)** إلى النية أي وفوريه القبول  
شوري وهل يحتاج إلى النية من الزوج أو منها **(قوله)** ومن صريحه أي زيادة على صريح الطلاق  
الآتي مشتق مفاداة أي مفاداة وما اشتق منها كما ذكره الشيخان خلافا لظاهر كلام المفسرين  
أن نفس المفاداة كلها الخلع ليس من الصريح بل من الكتابات وهو قياس ماسيا في الطلاق وكان  
الناسب أن يقول ومشتق افتداء لأنه الذي ورد في القرآن حل وقوله بل من الكتابات مسلم في الخلع  
**(قوله)** مع ورود معناه في القرآن الذي هو الافتداء ومقتضى هذا أن كلا من لفظ المفاداة وما اشتق  
منه ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقا أي سواء ذكر عوض ونوى التماس قبولها أم لا وليس  
كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فلو جرى الخ حل **(قوله)** فلو جرى الخ حاصله أنه أما أن  
يذكر المال أو ينويه أو يسكت عنه أو ينفيه فان ذكر وجب بشرطه وهو كونه معلوما وكذا أن نوى  
ووافقته على ما نوى والأوجب مهر مثل والخلع في هذين صريح وإن لم يذكر مهر لم يضر التماس  
قبولها وقبات وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وإن لم يضر التماس قبولها وقبر جعيا قبلت  
أولم تقبل وإن أضمر ولم تقبل لم يقع شيء والخلع في هذه أي فيما إذا لم يذكر العوض ولم ينو كتابة على  
المتمدد حل وإن نفي العوض وقبر جعيا أيضا كما قاله الشارح فالأحوال أو بعبارة أخرى حصل  
المستند في هذه المسئلة أنهما ذكر مالا أو نواه كان صريحاً وجب في الأولى ما ذكره وفي الثانية مهر  
المثل وإن لم يذكر مالا ولا نواه كان كتابة في الطلاق فان نوى الطلاق نظر فإن أضمر التماس قبولها  
قبلت وكانت أهلاً للترادف وقع باتنا بمهر المثل والأوقع جعيا قبلت أم لا والأبأن ينو ببيع شيء **(قوله)**  
بلا ذكر عوض أي اثباتاً أو نفياً بان سكت عنه حل وقال عشي بلا ذكر عوض أي ولو بلائيه  
قل قال فان نواه وانتفا على قدر المتوى وجب ما نواه ومنه في حل **(قوله)** منها متعلق بقوله  
جرى **(قوله)** بنية التماس قبول أي مع نية الطلاق حر فالقبول دخنا ثنائ في القرآن واثنائ في الشارح

القبض لان ما في الدمة  
لا يمتنع الا قبض صحيح  
فانذا نكح كان على الملتزم  
ونفي حق الزوج في دمه  
(ولو وكلا) أي الزوجان  
(واحد نوى طرفاً) مع  
أحد الزوجين أو وكيله  
(فقط) أي دون الطرف  
الآخر فلا ينوي الطرفين  
كأبي البيع وغيره (و)  
شرط (في الصيغة ما) صر  
فيها (في البيع) على ما يأتي  
(و) لكن (لا يضر)  
هنا (تحلل كلام يسير)  
وتقدم الفرق بينهما ثم  
بخلاف الكثير ممن  
يطلب منه الجواب لاعتباره  
بالاعراض (وصرح خلع  
وكتابت) صريح طلاق  
وكتابت (وسياً بيان في بابه  
وهذا أعجم به) (ومنها)  
أي من كتابته (فسخ)  
وبيع كان بقول فسخ  
نكاحك بأنف وبتك  
نفسك بالف تقبل فيحتاج  
في وقوعه إلى النية (ومن  
صريحه مشتق مفاداة)  
لورود القرآن به قال تعالى  
فلانحاج عليهما بما آذنت  
به (و) مشتق (خلع)  
لشيوعه عرفاً واستعمالاً  
للطلاق مع ورود معناه  
في القرآن (فلو جرى)  
أحدهما (بلا ذكر) (عوض)  
معها بقيد زنده بقولي  
(بنية التماس قبول)  
كان قال خالعتك

أوفاديتك أوفاديتك ونوى القياس قبولها قبلت (فهرست) يجب لامراد العرف بحر بان ذلك بعض فريج عند الاخلاق الى مهر  
 للثل لاله الماردا كخالع بمجول فان جرى مع اجني طلقت مجانا كالوكان معه (٤٥١)  
 والعوض فليد كاسر ولوني  
 والعوض فقال لها خالعتك

وبهاؤه معها وقوله قبلت والخامس نية الطلاق (قوله ونوى القياس قبولها) قبل قوله فمهر المثل  
 وليس قيدا في الصراحة حل (قوله فان جرى) أى الخلع مع عدم ذكر العوض ونوى القياس  
 قبول وهذا محترز قوله في الشراح معها حل قال شيب الحاصل أن المعتد من ذلك أنه اذا صرح  
 بالعوض أو نواه وقبلت بانته وان عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان أضمر القياس قبولها وقبلت  
 وهي رشيده بات مهر المثل وان لم يضمر أولئك رشيده وقهر رجعا ان قبلت في الثاني والام يقع فيه  
 شئ كالو لم ينو الطلاق فله أنه عند ذلك المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان أضمر القياس  
 جوابا وقبلت لا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والاجني وفاقا لشيخنا كالشيخ فبا كسبه وفي  
 شرحه ما يوافق الشارح في الفرق بينهما بين الاجني فليراجع (قوله كالوكان معه) أى الاجني  
 والعوض فليد كآن خالع على خر وصفه بذلك كآن قال خالعتك على هذا الخبر والار وقع بانها مهر المثل  
 حل (قوله ولوني العوض) أى جرى معها ونوى العوض فقال لها خالعتك بلا عوض أى قوله بلا  
 ذكر عوض المراد منه أنه سكت عنه وحينئذ فهذا محترز حل (قوله وكذا لو أطلق) أى لم ينف  
 العوض بقرينة جعله مقابلا لقوله ولوني العوض الخ براموى (قوله وان قبلت) أى يقع رجعا  
 وهذا محترز قوله بنية القياس قبولها حل (قوله ان محل ذلك) أى وقوعه رجعا أى في مسألة  
 الاجني وما بعدها كما هو جلي اه شورى (قوله فحل صراحتك الخ) أى فعل من قوله وظهر ان  
 محل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين الثانية وعندها وأطلق في الأول ومعلوم أنه لا يحتاج الى التنبه الا  
 السكتية هذا المعتبر أنه يجب ان يذكر المثل ولا نواه يكون كناية فلا يقع الا ان نوى به الطلاق وبعبارة  
 عن قوله فحل صراحتك ضعيف أو محمول على ما اذا أضمر القياس قبولها بمال اه فلا بد للرجوع من  
 ذكر المال أو نيته (قوله صراحتك) أى أحد اللفظين المتقدمين وهما متشققا للمقادة والخلع (قوله  
 اذا قبلت) هذا يفيد أن قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سم ينبغي أن يكون مدار الصراحة في  
 الحال المذكورة على نية القياس قبولها وأما قبولها فشرط للوقوع وان أفهم قوله فحل الخ خلافه حل  
 (قوله بدأ) بالمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركة بمعنى ظهر بر (قوله فعاقضة) أى عقد  
 معاوضة (قوله ان توقف وقوع الطلاق فيه على القبول) مع كونه يستقل بإيقاع الطلاق أى لذلك  
 خلاف البيع فانه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال  
 به حتى يكون عدله عن ان استقلاله تعليقاً على قبول الغير تأمل شورى (قوله فله رجوع) مع قوله  
 ولواختلف كل منهما ناظر لجهة المعاوضة (قوله نظر لجهة المعاوضة) فهذا ما غلب فيه جهة المعاوضة  
 اذ لو نظر للتعليق لماساغ الرجوع اه حل أى لان التعاليق لا يصح الرجوع عنها بالقبول وان كان  
 يصح بالفعل (قوله ولواختلف الخ) أى في العوض فقط بزيادة أو نقص أو فيه وفي عدد الطلاق أما في  
 عدد الطلاق فقط فلا يضمر فلذلك ذكر أربعة أمثلة (قوله فلو) أى فلا طلاق ولا مال مر (قوله  
 لان الزوج يستقل الخ) بهذا يندفع ما قيل قديكون لما غرض في عدم الثلاث لترجع له من غير محل  
 ويغارق ما يوافق عيدين بألف قبل أحدهما بألف بحيث لا يصح لان البائع لا يستقل بتجليك الزائد  
 شرح مر (قوله في اثبات) أما التي كتمت لم تعطني ألفا فانت طالق فلفظور فادامضى من يمكن فيه  
 الاعطاء لم تعط طلقت براموى (قوله فتمتعليق) وفيه شوب معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالباً الصراحة  
 لفظ التعليق شورى (قوله لفظاً) أسمعني وهو الاعطاء فبشرط (قوله لذلك) أى لان صيغته

والمعوض فحل صراحتك بغير  
 ذكر مال اذا قبلت ونوى  
 القياس قبولها (واذا بدأ)  
 الزوج (١) صيغة (معاوضة)  
 كلفتك بألف فعاقضة  
 لا خذه عوضاً في مقابلتها  
 يخرج عن ملكه (شوب)  
 تعليق لتوقف وقوع  
 الطلاق فيه على القبول (فله)  
 رجوع قبل قولها نظراً  
 لجهة المعاوضة (ولو اختلف  
 إيجاب وقبول كلفتك  
 بألف قبلت بألفين أو  
 عكس كلفتك بألفين  
 قبلت بألف (أو) طلقتك  
 ثلاثاً بألف قبلت واحدة  
 بثلاث أى الالف (فله) كما  
 في البيع (أو) قبلت في  
 الاخرة واحدة (بألف)  
 ثلاث (ب) أى بألف تقع  
 لان الزوج يستقل بالطلاق  
 والزوجة لا تأخر بقبولها  
 بسبب المال وقد وافقتني  
 قدره (أو) بدأ (١) صيغة  
 (تعليق) في اثبات (كتم)  
 أو متى ما أو أى وقت  
 اعطيتي) كذا فانت

طالق (تعليق) اقتضاء الصيغة (فلا رجوع له) قبل الاعطاء كالتعليق الحالى عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظاً لان صيغته  
 لا تقتضيه (وكذا) لا يشترط (اعطاء فوراً) لذلك

(التي بحوان إذا) بما يقتضي الدور في الأليات مع عوض أمافي ذلك بحوان أو إذا أعطيتي ألعاقبات طالق فيشترط الفور لانه مقتضى اللفظ مع العوض باعتبارك هذا الاقتضاء في تخومتي لصراحتي في جواز التأخير فاذا مضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط لم تطلق وقيد التولي في الفور به بالحره فلا يشترط في الامة لانه لا بد لها (٤٥٢) ولا لك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وقضية

لا تقتضيه (قوله بحوان) بكسر الحاء المهملة ومان أن الفتحة واذ الطلاق باحدهما يقع بانحلالا وظاهر كلامهم أنه لا مال عليها وبقي تقيده بالبحوي وبه صرح بعضهم شوري وبوجه بان مقتضى لفظه أنها بذلت له ألعاقب الطلاق وأنه قبضه لكن القياس أنه لم تحلفها بأنها أعطته تأمل والتحو هو ولو لا ولوما فبذنه حجة تقتضي الفور في الأليات لكن مع قوله ان شئت أو ان أعطيتي أو ان ضمنيتي وأما بدون واحد من الثلاثة فالتراخي كثيرها هنا وأما في التي تجتمعها الفور والان اه شيخنا ونظم بعضهم ذلك بقوله

أدوات التعليق في التي للفو • رسيو ان وفي البوث رويها  
للتراخي الا اذا ان مع الما • لوشئت وكما كسر رويها

(قوله لصراحتي في جواز التأخير) لانها للتعميم في الزمان المستقبل بخلاف اذا فانها مطلق الزمان المستقبل (قوله فاذا مضى الخ) مفرع على قوله فيشترط الفور (قوله يمكن فيه الاعطاء) هل المراد مجرد التأمل أو اعطاء كل شيء بحسبه فيعتبر زمن الكيل والوزن واحضاره من محل عرفا ولا اذعان باعطاء غائب عن المحل يكون من التعليق على محال أو يغتفر احضاره محرر حل وعبرة شرح هر والمراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجد السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا وقيل ما يغتفره بما في خيار المجلس (قوله فاجابها الزوج) فلا بد من الفور لان التغلب في جانبها المعاوضة وان أت بصيغة تعليق أو أتت بأداة لا تقتضي الفور به كقوله لم يمت لا تقتضي الفور به أي اذا بدأ الزوج دون الزوجة ويفرق بان جانبها تغلب فيه المعاوضة بخلاف شرح هر (قوله فاجابها) أي على الفور وقيل قوله ردت ابتداء طلاق لا جواب التماسا وله الرجعة وتعلقه شوري فان طلق متراجعا كان مبتدأ بالطلاق فلا يستحق عوضا ويقع رجعيًا سول (قوله لان ذلك) أي جواز الرجوع (قوله فوجده) أي أو أطلق ولو طلق تنتين استحق ثلثي ألف أو واحدة ونصفا استحق نصفه على أربع الوجوهين شوري (قوله فثله بلزم) وفارق عدم الوقوع في نظره من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشرط التعاقب وجود الصفقة وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد (قوله فيأتي) أي في قول المتن ولو طابت بألف ثلاثا وهو أعم لك دونها فطلق ما ملكه فله ألف (قوله راجع في خلع) سببه خلعا نظرا لفظ والا فهو مع شرط الرجعة لا يقبله خلع شرعي كما يؤخذ مما بعده ووقال وقد خلع بشرط رجعة كان أولى اذ هو الذي يتجه التعليق المذكور ولا ينتج جواز الرجعة الذي هو المدعى بالالزام لانه يلزم من فساد الخلع جواز الرجعة (قوله بخلاف ما لو خالها الخ) مقابل قوله قال طلقك الخ وهو في الحقيقة تقييد للثمن فكأنه قال محل كون شرط الرجعة بنفسه الخلع الذي هو المراد اذا شرطها في سلب العقدان لو كان بعده فاعلم صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد هذا الشرط فساد العوض فقط فيرجع لغير النسل لان الشرط راجع للعوض فأفسده وفيما سبق راجع لاصل العقد فأفسده (قوله لرضاها بقولها هنا) أي في هذه الصورة والاولى أن يقول لرضاها بقولها الآن أي وقت الطلاق (قوله طلقته) يقال طلق للراة بفتح اللام أفصح من ضمها تطلق بضمها فهي طالقي أفصح من طالقة شوري فهو من

العليل بل إلقاء البعوضة والملكة بالحره وهو ظاهر وبحون من زيادتي (أو بدأت) أي الزوجة (عطل طلاق) كطلقتي بكذا أو ان طلقتي فذلك على كذا (فجابها) الزوج (فعاوضة) من جانبها للملكها البضع بعوض (يشوب رجعة) لان مقابل ما بذلت وهو الطلاق يستقبل به الزوج كالعامل في الجملة (فلها رجوع قبله) أي قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضات والجمالات (ولو طابت ثلاثا) يملكها عليها (بألف فوجده) أي فطلق طقة واحدة فسدوا قال ثلثه وهو ان تصرفه الاصل أو سكت عنه (ثله) يلزم تعليلًا لشوب الجملة فانه قال فيها رد عيدي الثلاثة فله ألف فرد واحد استحق ثلث الألف أما اذا كان لا يملك الثلاث فيأتي (وراجع) في خلع (ان شرط رجعة) لانها تخلف مقصوده فلو قال طلقك بدبرنا على أن لا عليك الرجعة فرجعي ولا مال لان شرطى المال الرجعة يتنافيان فيسقطان وبقي مجرد الطلاق وقتته ثبوت

الرجعة بخلاف ما لو خالها بدبرنا على أنه شيء شارد وله الرجعة فانه لا رجعة له ويقع بالتأخير للكل لرضاها بقولها هنا من سقت لا تعود (ولو قال له طلقني بكذا فارتدا أو أحدهما فأجابها الزوج نظر (ان كان) الارتداد (قبل طاردا) بعدد (أمر) المرتضى رده (حتى انقضى عدة بانت بالردة والامال) ولا طلاق لا تنقطع النكاح بالردة (والا) بان أسلم المرتضى الفدية (طلقته) أي بالمال للمسي ومحب



وعلى من التعبير بالقاء  
اعتبار التعقيب فلو تراخت  
الردة أو الجواب اختلت  
الصيغة أو أجاب قبل الردة  
أو معها بطلت وجوب المال  
وذكر ارتدادها معا  
وارتداد الزوج وحده من

زيادتي

(فصل في الالفاظ المزمة للعوض) أي  
المعوض **لو** (قال طلقك  
بكذا) كأنه (أو على أن لي  
عليك كذا) فقلت بانه (به)  
لدخول باء المعوض عليه في  
الاول وعلى في الثاني للشرط  
بجعل كونه عليها شرطا  
وقول قلت يفيد تعقيب  
القبول بخلاف قوله فإذا  
قلت بانه (كما) تبين به  
(في) قوله (طلقك) عليك  
أو ولي عليك كذا وسبق  
طلبها (ل) لطلاق (به)  
لتوافقهما عليه ولانه لو  
انصرف على طلقك كان  
كذلك فإزائه عليه أن لم  
يكن مؤكدا لم يكن مانعا  
فان تصدأ ابتداء الكلام لا  
الجواب وقع رجعا والقول  
قوله فيه يجيء قاله الامام  
(أو) لم يسبق طلبها فله  
و (قال) أردت به (الازام)  
وصدقته وقلت) ويكون  
الحق وعليه لي كذا  
عوضا فان لم تصدق وقلت  
وقم باننا وحلفت أنها لاتعلم  
أنه أراد ذلك ولا مال وان  
لم تقبل لم يقع شيء ان صدقته

باب نصر وعظم (قوله من التعبير بالقاء) أي في الموضعين (قوله اعتبار التعقيب) أي فيها  
واعتبار الترتيب أيضا لكن في الثاني فقط بدليل صنيعي المهور فانه ذكر بحذف التعقيب فيها بقوله  
فلو تراخت الردة أو الجواب الخ وذكر عتزل الترتيب في الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ  
ولم يذكر عتزل الترتيب الاول فلو صدق قولها المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده وعقبه  
ختم كما ذكر في المتن اه شيخنا (قوله اختلت الصيغة) أي بطل الخلع ووقع الطلاق رجعا  
(قوله أو معها) المتضمن ان المية كالمية بتبني بالردة ان لم يقع اسلام ولا مال لان المانع أقوى من المنقضي  
حل وشرح مر

(فصل في الالفاظ المزمة للعوض) أي وما يتبعها من قوله ولو قبلها الخ (قوله المزمة للعوض) أي  
من حيث كونها مزمة فلا تكرار مع قوله بها مروا إذا بدأ معا وضا الخ لان تلك وان كانت مزمة لكن  
تكلم عليها هناك من حيث أنها معاوضة مشوبة بتعلق أو بجماله (قوله فقلت) أي فورا في مجلس  
التواجب بنحو قلت أو ضمنت شرح مر (قوله وقول الخ) خلا قال اولى من قوله كما هو عادته  
وماسب العدول وقد تقدم لهذا نظرا أيضا في مبحث الفصل من كتاب الجنائز قال الشارح وقول  
كذلك أوضح من عبارته في إعادة العرض فليتمل شو برى (قوله وعلى في الثاني) أي ولان على  
الخ (قوله كاتين به) أي بكذا (قوله وسبق طلبها للطلاق) بخلاف ما إذا سبق طلبها للطلاق من غير  
عرض للمعوض فانه كالمعوض وما إذا سبق طلبها بعوض أي بهت وعينه موافقة كالأبداء كملقتك  
على ألف بعد قولها لطلق بعوض فان قلت بانه بالالف والاف لطلاق فان أبهم أيضا أو انصرف على  
طلقك بانه مجهول المثل حل (قوله عليه) أي على كذا قوله كان كذلك أي تبين به لسبق طلب  
الطلاق سم (قوله فإزائه) وهو قوله عليك الخ (قوله فان تصدأ ابتداء الكلام) أي بقوله طلقك  
وهو تعقيب لأن أي فعل ما تقدم ان قصد الجواب أو أطلق لان سبق طلبها قرينة دالة على أنه جواب  
طلبها فان قصد ابتداء فرجعي وكان الاولى أن يقول هذا ان لم يقصد ابتداء الكلام لما علمت ان  
الاطلاق قصد الجواب وهو راجع لقوله ولانه لو انصرف الخ وعبارة حل قوله لا الجواب كان الاولى  
اسقاطه ليشمل الكسوت أي عن التعبير بالإبداء أو الجواب وانظر لو قصد الابتداء والجواب معا أو  
قصد احدا منهما لا يعتد به حل وفيه أن قصد الابتداء والجواب معا غير معقول (قوله والقول قوله  
فيه يجيء) أي أنه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله وصدقته وقلت) أي فورا حاصلة أو  
الصورة مفروضة بها اذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة هي ثمانية بضمية قول المتن وان لم يقبل  
فرجعي وفيه صورتان كما قال الشارح فيكون صور وقوعه رجعا ثلاثة وصور وقوعه بالمسعى ثلثتين  
وصور عدم وقوعه شيء أصلا ثلثتين والثامنة وقوعه باننا ولا مال فخلص هذا أن قول المتن أو قال أردت  
الازام الخ اشتمل على قيود ثلاثة فخطوة صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح  
وكشدها الخ وقد أخذ عتزل القيد الاول بقوله وان لم يقبل الخ وفيه صورتان كما علمت وأخذ  
الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدق وقلت وقم باننا وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم  
الثالث بقوله وان لم تقبل لم يقع شيء الخ وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة بزيادة عليها صورة  
أخرى تؤخذ من قوله وكشدها الخ والثالثة هي قوله والا وقم رجعا (قوله وقع باننا) مؤاخضة  
لما قرره قال حل وحيث لم تصدق فاقول قوله فيه يجيء (قوله أراد ذلك) أي الازام (قوله والا  
وقع رجعا) بان كذبته أو سكنت ومحتمل في الكسوت أن يوقف الامر وتطالب بالتصديق أو  
الكذب وقوله وقع رجعا لاننا لم نقبل قوله في هذه الإرادة كان كأنه طلقها ولم يرد وقوع رجعا

والاوقع رجعا ولا تحلف وقول (٤٥٤) وقبلت من زباني وكصدت بها له تكذيبها له مع حلفه بين الرد (وان لم يقه) أي اردت

الالزام (فريسي) قبلت أم لا  
ولامال لانه لم يذكر عوضا  
ولاشرا بل جله مطوقة  
على الطلاق فلا يتأثر بها  
الطلاق وتلقو في نفسها  
وهذا بخلاف ماذا قالت  
طلقي وعلى أولئك على  
أنف فانها تبين بالانف  
والفرق أن الزوجة تعلق  
بها التزام المال فيحمل  
اللفظ منها على الالتزام  
والتزوج يفرد الطلاق فاذا  
لما بت صيغة معاوضة حل  
اللفظ منه على ما يفرد به  
وفي تنقيح التولي ما هنا  
لذا لم يقع عرفا استعمال  
ذلك في الالتزام كما ذكره  
في شرح الرض (أو) قال  
(أن أوتيت ضنتي في الفنا  
فأنت طالق ضمنت) أي  
الانص (أو) كقولهم بترأخ  
في منى بانت بأف) وتقدم  
الفرق بين أن وتي ولا  
يكنى قبل ولا شئت  
ولا ضابها أقل مما ذكره  
لأن الملق عليه الضمان  
بشرط ولا يوجد وأما ضمان  
الا كرفود في ضمان  
الاقولز يادة خلاف ماضي  
في طلاقك بأف فزادت  
فالمعول لأنها صيغة معاوضة  
بشرطها توافق الإيجاب  
والقبول ثم الزائد يلقو  
ضمانه وإذا قبض فهو آمنة  
عنده (كطاني نفسك ان ضمنت لي ألفا طلقك وضمنت) فانها تبين بالفسواه أقدمت الطلاق على  
العيان أن مؤخره عنه بخلاف ما لو اقصررت على أحدهما فلا يبنونه ولا مال لا تنفاه الموافقة

يوم

يوم  
يوم

يوهم وقوعه رجعيا وليس مرادا فلو قال فلاطلاق كقوله **مر** كان أولى قال عى وقد يقال اتحاد كز  
البنوثة لكون الكلام في السلاق بمال وهو اذ وقع لا يكون الابتناء **(قوله)** وليس المراد الخ قال  
الزركشي كذا يزموه ولم يزجوه على أن العربة صيغ العقود ماعنها عى فلو ضمنت له ألقاعى  
شخص فلاطلاق لعدم حصول الصفه به مع أن هذا هو حقيقة الضمان هذا أن لم رد حقيقة الضمان فان  
أراد ذلك وأصرح به بأن قال أن ضمنت لى الالف التى على ذلك الشخص كان كالتعلق على صفة  
فيقع رجعيا وتقل عن شيخنا أنه يقع بابتاء به المثل لانه عوى لا يقابل بمال وهو نفعه بضاها وإذا  
أخذ به المثل هل له مطالبة بالالف بل ينفى عدم المطالبة وإن لم يأخذ به المثل لانه أى مهر المثل واجب  
بالضمان حل فيكون الضمان عوضا فاسدا فلا يزعمه الالف تأمل وقال قل على الجلال يقع بابتاء به  
المثل كالحلوى وقال سم يقع بابتاء بالالف المضمون لانه يصير دينا عليها له فالاقوال ثلاثة وانظر لو أراد  
الانزاع المبتدأ أى النذر وأصرح به بأن قال طلق نفسك ان نذرت لى ألفا واعتمد شيخنا عى وقوع  
الطلاق بابتاء به المثل انفساد العوى وهذا النذر لانه ليس بمال كالضمان ولان الالف واجب بالنذر لافى  
نظر الطلاق اه وهبارة عى على مرقه فلهذا قد عدى مستقل الخ بى ما لو أراه كأن قال ان ضمنت  
لى الالف التى على فلان فانت طالق فضمنته ان يقع الطلاق بابتاء به المثل لانه بعوى راجع للزوج  
ولا يتغير الحكم ببراءتها من الالف ببراءه أو أداء الاصل كالموالاتى أنت طالق على الالف قبيلت ثم  
أبرأها معا أو أدائها أحد فاقا لم رم على حج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمنت لى ما على  
عمر وفانت طالق فضمنته وهو مجرد تعلق فان ضمنت ولو على التراجى طلقت رجعيا لعدم رجوع  
العوى للزوج وإن لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوى أى هو نفعه بضاها وانما كان عوضا  
لصبره فراضته بدنى فذهبا يستحق المطالبة به اه وما بقى كثيرا أن يقول لها عند الختام أبى بى  
وأنا طالق أو تقول لى أى أراك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذى يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا  
وأبهين فيها لو قال أردت ان تصحت براءتك عى على **مر** **(قوله)** أو على باعطاء مال أى مضمول معلوم  
والواقع بابتاء به المثل **(قوله)** فوضعت بين يديه أى فورافى غير نحو مئى زى عى **(قوله)** بنية الدفع  
فان قلت لم أقصد ذلك لم تطلق وكذا لو نذر عليه الاخذ لجنونا ونحوه شرح **مر** **(نبيه)** قال الشيخ  
عز الدين ما ذكره من أنها تطلق باعطاء ان حل الاعطاء على الاقباض المجرد فينبغى أن تطلق رجعيا  
ولا يستحق شيئا وإن أر بدله التحليل فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام تعليقه الطلاق على  
الاقباض مقام الإيجاب قلت فكيف يصح أن يكون الإيجاب بالفعل والعقد لا تنعقد بالافعال اه **ه** أقول  
وفى مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتأمل ثم لنا أن نقول انما كان الاعطاء هنا تحليلا لوجود  
اللفظ من جانب الزوج فانغفر ذلك وانما خلاف نظاره فى البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالبا  
نسوح فيه بمال يتساق به فى المواضات المحضة بدليل أنهم ما لو اختلفا بالتف ونوايا توامن البراهم صح ولا  
يصح نظيره فى البيع كسائى اه سم **(قوله)** سلمه اليه وهل مثل وضعه وأوقع وكلها وأنه يكون تسليما  
واعطافى كلامه شيخنا كسج نعم حل **(قوله)** بحضورها فانه قائم مقام إعطائها بخلافه فى غيرتها فانها  
للمسلمة لاحقة ولا تنزى بلا حل وعبارة الشورى قوله بحضورها كأن وجه اشتراط ذلك أن العلق  
عليها إعطاؤها ولا يتحقق إعطاؤها إذا أعطى وكلها الا اذا كان بحضورها فليراجع **(قوله)** وكلا إعطاء  
الآتيام أى مطلقا وأما الجبى فلا بد فيه من قرينة التحليل لان الآتيام جاء فى القرآن بمعنى الاعطاء قال  
نعال وآتهم من مال الذى الذى آتاكم كأن قال ان آتيتنى بالدينار أى أعطيتنى بخلاف ما اذا قال ان  
آتيتنى بالقرىم بالتف لا بد من قرينة التحليل لانه بمعنى الجبى حل والجبى كأن قال ان جئتني بالتف

وليس المراد بالضمان هنا  
الضمان المحتاج الى أصيل  
فذلك عقد مستقل مذكور  
فى باب ولا الالتزام المبتدأ  
لان ذلك لا يصح الا بالنذر  
بل المراد التزام بقول على  
سبيل العوى فلذلك ازم  
لانه فى ضمن عقد (أو على)  
باعطاء مال فوضعت بين  
يديه بنية الدفع عن جهة  
التعليق ويمكن من قبضه  
وان امتنع منه (بانت) لان  
تمسكها اياه من القبض  
اعطاء منها وهو بالاتفاق  
من القبض مفوت لحقه  
(فيملكه) أى ماوضته  
بين يديه وان لم يتلفظ بشئ  
ولم يقبضه لان التعلق  
ينشئ وقوع الطلاق عند  
الاعطاء ولا يمكن إيقاعه  
بجامع قصد العوى وقد  
ملكتم زوجته بضعها  
فبيك الآخر العوى عنه  
وكوضعه بين يديه ما لو قالت  
بحضورها ولا إعطاء الآتيام  
والجبى (كان على نحو  
اقباض) كقوله ان آتيتنى  
أودقتلى كذا (واقترن  
به ما يدل على الاعطاء)  
كقوله رجعتلى ولا صرفه  
فى حاجتى فاقبضته له

ولو بالوضع بين يديه فان حكمه كذلك لانه حينئذ بقصد به ما يقصد بالاعطاء وخرج بالتقديم بما اذا لم يقترن بما ذكر كذلك فكسائر التعليقات فلا يشترط فور ولا

الاعطاء ألا ترى أنه اذا قبل اعطاء عطية فهم من التملك ولو اقبل أقضه لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل (وأخذه بيده منهار ولو مكرهه عليه) (شرط في) قوله (ان قبضت) منك كذا فلا يكفي الوضع بين يديه (وبقع) الطلاق (رجعا) وهذا ما في الروضة وأصلها فذكر الاصل في مسألة الاقباض سبق قولنا يمنع الاخذ كرها فيها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه في التعليق بالاعطاء يقتضي للتملك لانها لم تقط (ولو علق) الطلاق (بالاعطاء بعد) ووصفه (بمقتضى أودونها) بأن لم يستوفها (فأعطته لهما) أي بالصفة التي وصفها (فطلق) لعدم وجود الصفة (أو بها طلق به في الأولى) وبهر للثل في الثانية) لفساد العوض فيها بعدم استيفائه صفة السلم والثانية من زبادي (فان كان معيبا في الأولى فله رد) للعيب (وهر مثل) وليس له أن يطالب بعد ذلك المفسد سلم لوقوع الطلاق بالمطى بخلاف غير التعليق كالو قال طهناك على عدمه

وعبارة الشو برى قوله والحي ينفى حله على وجوده فربما يشترط بنية تملك بالملك (قوله ولو بالوضع بين يديه) ضعيف والمعتد أنه لا يكتفى (قوله ما اذا لم يقترن بما ذكر) أي بحصول الاقباض ذلك أي الذي يدل على الاعطاء فكسائر التعليقات ما لم يسبق منها التماس البدل نحو طلقني على ألف فقال ان أقبضت ألفا فأنت طالق والا كان كذا ما ينطبق على الاعطاء وينبغي أن يكون هذا من القرائن حل (قوله لا يقتضي التملك) أي فلو جدد عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا لم يقترن بالخ (قوله ان قبضت منك) وكذا ان أقبضت لانه متضمن للقبض وبعبارة المتفق ولو قال ان أقبضت أي ان قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكتفى الوضع اذ لا يسمى قبضاً ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تقطع وجب ما اعتبره معتد شو برى (قوله وهذا) أي قوله (وأخذه بيده) أي اشتراط الاخذ منها بيده ولو مكرهه في القبض مافي الروضة وأصلها والمعتد أن القبض والاقباض على حد سواء قال الشو برى والمعتد في الاقباض الا كسائر بقصد به ما مكرهه كما جزمه الاصل وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالا كراهه عدمه لانه لا يقصد به بحث ولا منع كطلاق النمس وقدم السلطان ويحى الخجيج هر (قوله فذكر الاصل الخ) فبان كادام الاصل مفروض فيها اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على التملك كما اعترف به الشارح بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا كسائر ما لم يوضع من غير ما أخذ على طريقة الشارح وعدم الا كسائر ما على طريقة الخارج انما هو فيها اذا علق على الاقباض بدون قرينة المذكورة التي أشار لها هنا بالمفهوم بقوله وخرج بالتقديم بهذا الخ والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيها اذا وجدت القرينة المذكورة التي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح هر وحواشيه وحج وحواشيه وشرح الروض فلزم نضاعي التسوية في بيان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه بل الذي في كلام هؤلاء جميعهم نصب الخلاف في حاشية عدم القرينة المذكورة لا غير تأمل وقوله فذكر الاصل له أي لا لاخذ ولو بالا كراهه وبعض الناس فهم أن الضمير في الرجوع لعدم الا كسائر ما لم يوضع بين يديه حل وبعبارة الاصل ويشترط لتحقق الصفة أي التي هي الاقباض أخذه بيده منها ولو مكرهه اه بأن كراهه على دفعه فيكون اقباضاً منها وليس المراد انه فك بعدها قهرانها وأخذه منها لان هذا لا يسمى اقباضاً بل هو قبض اه عمدة والشارح صرح فيها بقدم بأن الاخذ ليس شرطاً وأنه يكفي الوضع بين يديه لانه قال في مسألة الاقباض ولو بالوضع بين يديه وبعبارة الاصل تقتضي أن الوضع لا يكتفى وهو المعتقد شيخنا (قوله سبق قل) المعتقد أن الاقباض كاقبض فيشترط فيه أخذه بيده منها ولو مكرهه لان الاقباض يتضمن القبض زى وسم ملخصاً (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أي اذا عرفت أن مسألة الاقباض لا يشترط فيها تناول بل يكتفى فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد مقرن بها كراهه لا يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة وهي الاقباض منها ولو مكرهه لان فعل المكره هنا كعمل المختار تأمل (قوله طلق) بفتح اللام أجود من ضمها شرح هر (قوله به في الأولى) ولو كان أصلاً أو فرعاً ولا نظر لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقر بحر به لانه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق حل (قوله لفساد العوض) أي شرعاً (قوله بعدم استيفاء صفة السلم) أي لان مافي اللزمة لا بد أن يوصف بصفات السلم لان الفرض أنه غير معين حل (قوله ومهر مثل) أي لانه مضمون عليها ما عقد

بدل للمطى لتعذر ملكه

له لانه مجهول عند الطلق

والمجهول لا يصلح عوضا فان

لم يصح بيعه له مكتسوب

ومكتسب ومثله ومهرهون

لم تطلق باعطائه لانه

الاعطاء يقتضى التملك

كأمر ولا يمكن تملك

مالا يصح بيعه وتعييرى

بذلك اعسم من قوله الا

منصوبا ولو علق باعطاء

هذا العبد المنصوب أو هذا

الحر أو نحوه فأعطته بآنت

بمهر المثل كالوعلق بخمر

(ولو طلبت بألف ثلاثا وهو

اتما ملك دونها) من طلبة

أو طلقين (طلق ما يملكه

فله ألف) وإن جهلت

الحال لانه حصل بما أتت به

مقصود الثلاث وهو الحرمة

الكبرى وشمول الحكم

الملك طلقين من ز يادى

(أو) طلبت به (ملقة

طلق) ملقة فأكثر (به)

أى بألف (أو مطلقا وقع

به) كالجمالة وهذا من

ز يادى (أو) طلق (بعمارة

وقع بها) لزمها بهام أنه

يستقل بإيقاعه محققا لبعض

العوض أولى والفرق

بينهما وبين ما لو قال أنت

طالق بألف فقبلت بما أنه

ظاهر (أو) طلبت به (ملقة

غدا فطلق غدا وقبله بآنت)

لانه حصل مقصودها وزاد

تاخير الطلاق منها وهو فاسد

حل (قوله على عبدى النمة) أى لان ما فى النمة لا يتعين الاقبض صحيح وقبض العيب غير صحيح  
(قوله طلق بعبد) واستشكل بأن هذا التعليق أن كان تملكاً لم يقع لان الملك لم يوجد أو أقباضا وقع  
رجعياً وكان فيه بدأ ثمة قال شيخنا الولدى يجب باختيار الشئ الأول ولكن لما تعذر ملكه لجهله  
فسد العوض ووجب مهر المثل كالو قال ان أعطيتى هذا المنصوب زى (قوله بأى صفة) لان النكرة  
فى سياق الشرط للعدم (قوله ان صح بيعه له) قد يقتضى تقييده هذه دون ما قبلها انها تطلق  
بالوصف مطلقا والمنصوب بالقدىقال لا يخص هذه لانهما على الإهم لانه لما كان مبهما لم أنه لا يمكن  
تخليكه فر ما يؤخذ منه أن المنصوب كذلك شورى (قوله كمنصوب) لا يقال محله اذ لم تقدره اى وهو  
على ان نزاعه لانا نقول هذا غلط لان المراد الذى غصبه ما عابدها المنصوب فلا يتصور دفعه مع كونه  
منصوبا شورى وبعبارة شرح مر وأعطته عبداه المنصوب بالملقة لانه بالفتح خرج عن كونه  
منصوبا (قوله لم تطلق) والفرق بين هذا وقوله الآتى وأعطى باعطاء هذا العبد المنصوب حيث تطلق  
بمهر المثل واضح لانهم راعوا فى ذلك الإشارة والاعطاء فأوجبوا مهر المثل نظرا للاعطاء المقتضى  
للتعليق ولما استند التملك وجب مهر المثل وهنا لا إشارة فأوقفوا الأمر على اعطائه حل والاعطاء  
يقتضى التملك ولا يمكن تملك مالا يصح بيعه كآقال الشارح فكأنه لم يوجد اعطاء فلم يقع الطلاق  
(قوله أهم) أى من جهة مفهومه (قوله هذا العبد المنصوب) وإن لم يصرح بهذا الوصف بان قال بهذا  
العبد وهذا كان فى نفس الأمر منصوبا وهذا وإن كان لا يصح اعطائه أى تخليكه لكن نظرية للإشارة  
فلا بد من اعطائه وتطلق بمهر المثل نظرا للاعطاء المقتضى لتعليق حل أى وإن لم يوجد التملك  
لان التملك يفهم من ظاهر اللفظ ولا ينافى هذا قوله سابقا كمنصوب لان ذاك كان فيه التعليق على  
اعطاء عبيدهم وما هنا على اعطاء هذا العبد المنصوب وهو معين فلا حاجة لقول بعضهم فى دفع النافاة  
عند قوله كمنصوبا أى ولم يشر اليه أخذ ما بعده بل لا يظهر فلا يظهر كون هذا تقييدا لآ كآ قبل تدبر  
(قوله كالو علق بخمر) هذا فى الحرمة أما الامة فوقع باننا بمهر المثل سواء عينة أم لا حل (قوله تطلق  
ما يملكه) فلو طلق نصف الطلقة التى يملكها أو طلقة ونصفا من طلقين يملكهما استحق الانفصال ذكره  
من التعليق وقولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المسؤول وقيل يجب السكك محله اذ لم يحصل  
منصودها بما أوقعه حل وقوله استحق الانفصاعتمده مر وبعبارة حج ولو طلقها نصف الطلقة  
التي يملكها عليها فهل سمس الانفصاع من قولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المسؤول والسكك  
لأنه منصوص دهان البيونة الكبرى حصل هنا أيضا كآ كمنصوب وقولهم فى التعليق نظرا لما أوقعه  
لما وقع يؤ بدالاول وينبى بناء ذلك على ما أتى أن قوله نصف طلقة هل هو من باب التعيير بالبهض  
غن السكك أو من باب السراية فعلى الاول يستحق الانفصاع لانه عليه أوقع الطلقة وعلى الثانى لانه لم يقع  
الانصاف والباقي وقع سراية فغير إفلا يستحق شأ فى مقابلته اه وللعمد استحقاق الانفصاع مطلقا  
وعلى التوزع اذ لا يفيد البيونة الكبرى زى فلو حصل البيونة الكبرى فليس له الانفصاع مما  
طلق به وهو العوض وإن كان المطلوب أكثر من الثلاث فلو ملك عليها الثلاث ففقد طلقها خسا  
بألف تطلق واحدة فله خس الانفصاع هكذا بر (قوله وإن جهلت الحال) للرد على من قال ان عدلت  
الحال استحق الانفصاع والافذك أو ثلثه كآ بألفه (قوله أو مطلقا) بأن لم يدم الانفصاع (قوله فقبلت بما أنه)  
أى حيث لا يقع شئ (قوله ظاهر) لان القلب فى جانب الزوج اذا بدأ المعاوضة وهى بشرط فيها الاتفاق  
والقلب فى جانب الزوجة اذا بدأت الجماعا وهى بشرط فيها الاتفاق كآ حل (قوله وهو) أى

فيه الى مهر المثل ولو صدق  
ابتداء الطلاق وقع رجعيًا  
فاذا انتهت حلف كإلهاب  
الرفعة ولو طلقها بعد الغد  
وقع رجعيًا لأنه خالف قولها  
فكان مبنيًا فلان ذكر  
مالا فاستدل من القبول  
(ولو قال ان دخلت الدار  
فانت طالق بألف قبلت  
ودخلت طلقت) لوجود  
الصفة مع القبول (به) أي  
بألف كإلى الطلاق المبني  
ولا يتوقف وجوبه على  
الطلاق بل يجب تسليمه  
في الحال لأن الاعراض  
المطلقة يزم تسليمها في  
الحال والمعوض تأخر  
بالتراضي وقوعه في التعليق  
بخلاف المنجز يجب فيه  
تأخير العوضين في الملك  
(واختلاع أجنبي) من  
ولها وغيره وان كرهته  
(كاختلاعها) فيأمر لفظا  
وحكما على ما مر فهو من  
جانب الزوج ابتداء بصفة  
معاوضة معاوضة بشوب  
تعليق ومن جانب الأجنبي  
ابتداء معاوضة بشوب  
جملة فإذا قال الزوج  
للأجنبي طلقت امرأتى  
على ألف في ذمتك فقبل  
أوقال لا يجزي للزوج  
طلق امرأتك على ألف في  
ذمتي فأجابته بأن بلسمي وانزاهه المال فداء لما كالتزام المال لعقن السيد عبده  
وقد يكون له في ذلك غرض صحيح كتخليصها من يسيء العشرة بها ومنه ما حقوقها

هذا

شرط التأخير فاستدلان فيه بحجرا عليه فيما عساه كافي عن وقوله فيسقط ما يقابله أي ما يقابل شرط  
التأخير لأنه جعل الألف في مقابلة طلاقها المشروط بكونه في الغد فيقابل الشرط جزء من العوض (قوله)  
ولو صدق ابتداء الطلاق) تنقيح قوله بأن ما إذا لم يصدق ابتداء الطلاق شيئا والظاهر أنه لا يختص  
بهذه الصورة بل يصلح قبله ما قبلها بل يلجج مسائل الباب تدبر (قوله فقبلت) أي فوراً مـ (قوله)  
ودخلت) أي وان لم يكن فوراً مـ كاهو المتيقن من صلبه حيث في إيفاء في الأول وبالوفاق الثاني  
وبعث فيه الشهاب عمرة بأن الذي في حيز إيفاء القبول والدخول ما فيكون التعقيب في حيزه المعلوم  
والمعطوف عليه لاقى القبول فقط كإقبل أي قال من يقول بوجوب الموالاة بمثل ذلك في قوله تعالى اذا قم  
الى الصلاة فاعساوا ورجعكم الخ رداعلى من يقول إلغاءه فترد سبق غسل الوجه على غيره وقيس عليه  
بقية الأعضاء حل وعبرة مـ ودخلت وان لم يكن فوراً ولا يشترط الترتيب بين القبول والدخول  
كما توجه حج فلودخلت قبل القبول ووقع القبول فوراً طلقت (قوله) ولا يتوقف وجوبه على  
الطلاق لأن الطلاق لا يحصل الا بالدخول وقوله في الحال أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول  
وله التصرف فيه لأنه كالتصرف في الثمن قبل قبض المبيع وهو جائز ان دخلت فواضح وان لم يفسر  
رجعت عليه به أو يمله ان تلف سم على حج وببر فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فاقبض  
استرداده منه ويكون تركه عس على مـ (قوله المطلقة) أي عن الحلول والتأجيل وقوله والمعوض  
وهو الطلاق وقوله في التعليق أي ضمن التعليق كما عبر به مـ (قوله وان كرهته) أي الاختلاع  
لأن الطلاق يستقل به الزوج والالتزام يتأخر من أجنبي شرح مـ (قوله لفظا وحكما) المراد باللفظ  
الصحيح المتقدم بين الزوج والزوجة وبالحكم ما يترتب على ذلك الصحيح من وجوب المسمى تارة ووجوب  
مهر للمثل تارة ووقوعه رجعيًا تارة أخرى اهـ شيئا (تنبيه) يستثنى من قوله وحكما ما هو رادعها  
ما لو كان له امرأتان فطالع الأجنبي عنهما بألف متلما له صح قطعاً وان لم يفضل حصه لكل منهما لان  
الألف يجب للزوج على الأجنبي وحده بخلاف الزوجين اذا اختلعتا به فانه يجب ان يفضل الماترته كل  
منهما فان لم يفضل وجب على كل مهر المثل • الثانية ما لو اختلعت المرأة مرضى الموت بماز يد على  
مهر المثل فالزائد من الثلث والمهر من رأس المال وفي الأجنبي أي المربض مرض الموت الجسيم من  
الثالث • الثالث لو قال الأجنبي طلقها على هذا المصوب أو على هذا الخرا أو نحو ذلك وطلق وقع رجعيًا  
بخلاف المرأة اذا التفت الخلع على المصوب ونحوه فانه يقع بانها مهر المثل • الرابعة لو سأته الخلع على  
في الحيف فلا يحرم بخلاف الأجنبي شرح خط وأخذ بعضهم من صحة خلع الأجنبي جواز بذل المال  
لأنه يدوم وظيفة يستزله عنها نفسه أو غيره قالوا بجعل أخذ العوض ويسقط حقه منها يبقى الأمر بعد  
ذلك لتأخر الوظيفة بفعل ما تقتضيه المصلحة شرعاً زى وإذا قرر غيره لا رجوعه على الأخذ لان شرط  
الرجوع اهـ سم ومن خلع الأجنبي قول أمهاتنا لما على مؤخر صدقها في ذمتي فيجبها فيقع  
بأنها تملك المؤخر في ذمة السائلة لانها تملك مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم ينو فلو طالت وهو كذا بما  
ماسمت زاد أو نقص لان التلية المقدرة تكون مثلاً من حيث الجملة شرح مـ (قوله) على  
ما كان قوله كاختلاعها يقتضى أن الخلع لو جرى مع أجنبي بغاذه بقصد وجب مهر المثل  
مع أنه ليس كذلك بل يقع رجعيًا دفع هذا بقوله على ما مر أي من تخصيص وقوعه في الفاسد بما  
المثل بما أجازى معها فلا حاجة الى استثناء هذا اهـ حل (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء)

(ان يختلع له) كاله ان  
 يختلع لها بان يصرح  
 بالاستقلال أو الوكالة أو  
 ينوي ذلك فان لم يصرح  
 ولم ينو قال الغزالي وقع لها  
 لعود منفعته اليها  
 (ولأجنبي تركيها)  
 لاختلع عنه (فتتخير)  
 هي أيضا بين اختلاعه  
 واختلاعها لها بان يصرح  
 أو تنوي كأمس فان اطلقت  
 وقع لها على نياس ماصر عن  
 الغزالي وحيث تصرح  
 بالوكالة عنها أو عن الأجنبي  
 فالزوج يطالب الموكل والا  
 طالب المباشر ثم يرجع نوى  
 على الموكل حيث نوى  
 الخلع له أو أطلق وكيلها  
 (فان اختلع) الأجنبي  
 (بماله فذلك) واضح (أو)  
 بماله وصرح بوكالتها  
 (ككاذبا أو بولاية)  
 عليها (لم تطلق) لانه  
 ليس بولي في ذلك ولا  
 وكييل فيه والطلاق  
 مربوط بالمال ولم يلزمه  
 أحد (أو) صرح (باستقلال)  
 فخلع بمصوب (لانه بالتصرف)  
 المذكور في ماله غاصبه  
 فيقع الطلاق بانما ويلزمه  
 مهر المثل وإن أطلق بان لم  
 يصرح بشئ من ذلك كان  
 لم يصرح بأنه من ماله فخلع  
 بمصوب لذلك والا فرجى  
 اذ ليس له التصرف في ماله  
 بما ذكر وإن كان وليها  
 فاشبهه خلع السفينة

هذا من حكم اللفظ وأما الحكم من جهة المعنى فقله فإذا قال الزوج للأجنبي الخ شيخنا (قوله)  
 ولو كيهما الخ) متعلق بقوله فيما مر ولها توكل فكان الأنسب تقديمه هناك وقوله أن يختلع له  
 كقوله للزوج طلق زوجتك على ألف ذمى من مالى أو بنويه وقوله كاله أن يختلع لها كأن يقول له  
 طلق زوجتك على ألف ذمى من ماله بوكاتي عنها فيطالب الوكيل بالمال في الأولى ولا يرجع  
 له عليها وتطالب هي في الثانية أي شيخنا (قوله أو بنوى ذلك) أى ما ذكر من الاستقلال أو الوكالة  
 فتكون صور اختلاعه وكيله خاصة بصورة الاطلاق المشار اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد بان  
 تصرح أو تنوي أى تصرح بالوكالة أو الاستقلال أو تنو بهما فهذه أربعة مع قوله فان اطلقت فاجتمع  
 ختم مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ يرجع لكل من المشتكين في التصريح صورتان  
 وقوله والاعتها الثمانية بقية العشرة وقوله حيث نوى الخلع أى للوكيل الذى هو الزوج في الأولى  
 والأجنبي في الثانية فهاتان صورتان مع قوله أو أطلق وكيله فالرجوع في ثلاثه وعدمه في خمسة وعدم  
 مطالبته أصلا في التنتين الأولين (قوله) لاختلع عنه) أى من زوجها وقوله وحيث صرح بالبناء  
 للجهول أى صرح الأجنبي بالوكالة عن الزوجة أو صرحت الزوجة بالوكالة عن الأجنبي (قوله فالزوج  
 يطالب الموكل) فيطالب الزوجة في الصورة الأولى وهى توكلها أجنبيا في اختلاعه ويطالب الأجنبي  
 في الصورة الثانية وهى توكل الأجنبي لها ولا يطالب الوكيل ويفرق بينه وبين وكيل المشتري بأنه أقوى  
 إذ العقد يمكن وقوعه لم لاها كأمس وما تنقسم من أنه يطالب الوكيل دونها مفروض فيها اذا خلعها  
 وهنا لم يخالفها اه حل (قوله أو أطلق وكيله) بخلاف ما إذا أطلق وكيله أى الأجنبي وهو الزوج  
 فلا يرجع لعود الفائدة اليها (قوله فان اختلع) تبرع على قوله واختلاع أجنبي كاختلاعها فكان  
 الأنسب ذكره عقبه (قوله وصرح الخ) حاصله أنه ان صرح بأنه من ماله فله أحوال أربع لا يقع في  
 تنتين ويقع بانثاني واحدة وفي الثالثة صور الاطلاق تفصيل أشار له بقوله فان لم يصرح بأنه من  
 ماله الخ والفرق بين التصريح بأنه من ماله وبين عدمه حيث يقع في الأولى رجعا وفي الثانية بغير  
 للمثل مع أن القرض أن للمسى من ماله في كل أن الزوج في الأولى غير طامع لعله بأنه من ماله فهو غير  
 مملوك للأجنبي وفي الثانية طامع لظنه أنه ملكه (قوله أو بولاية) ولو صادقا حل (قوله لانه ليس  
 بولي الخ) اذ ليس له التصرف في ماله بما ذكر كإبائى (قوله أو صرح باستقلال) بان قال اختلعت  
 لنفسى بهذا العبد ولم يذكر أنه من ماله ولا أنه مضروب وهو ما في نفس الامر كفى الرض وكذا  
 اذا صرح بأنه من ماله كفى البهجة وشرحا ويدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله فيما بعد اه سأل  
 وبقوله ولم يذكر أنه ماله الخ اندفع التاني بينه وبين ماصر من أن خلع الأجنبي بفاسد بقصده بقهر رجعا  
 لان عمله اذا صرح بسبب الفساد كأن قال بهذا العبد المضروب أو بهذا الحر كقوله عرش وحل على أنه  
 لا يلزم من قوله من ماله أن يكون مضوبا حتى يكون فيه تصريح بسبب الفساد وأجاب عرش على  
 هر أيضا بأن محل كون خلع الأجنبي بفاسد بقصد رجعا اذا لم يصرح بالاستقلال والا وقع بانثامه مطلقا  
 كاهنا ومعنى عدم التصريح بالاستقلال أنه لا يضيف الخلع لنفسه سواء أضاف المال لها أم لا (قوله بشئ  
 من ذلك) أى الوكالة والولاية والاستقلال (قوله ولا فرجى) ومثله لو اختلع أبوها بصدقها أو على  
 أن الزوج يرى أو قال لطلقها أنت ترى منه أو على أنك ترى منه فانه رجعى على النص ببراءة ولا شئ  
 على الأب ولو اختلعت بالبراءة من الصداق وضمن له الشرك أو قال الأجنبي والأب طلقها على عبدها  
 هذا وعلى ضابطه وقع بانثام بغير المثل اه تصحيح اه زى وحرف

**(اصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه • لو (ادعت خلعاً فأنكسر حلف) فيصدق إذا ائصل عدمه فإن أقامت به بنترجلين عمل بها لزال لأنه ينكره إلا أن يعود (٤٦٠) • ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماردى (أو ادعى) أى الخلع (فانكرت) بان**

**(اصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه) أى وما يقع ذلك كالاختلاف في عدد الطلاق (قوله) ادعت خلعاً (الح) ولو نالها ثم أدعت أنه أبانها قبل الخلع أو أنه أقر بفساد النكاح صدق بينه ولو قال ان فلتك كذا فانت طالق ثلاثاً وفضل الحالف عليه ثم ادعى أنه خالها قبل فله أن يقبل وإن واقفته المرأة وتسمع بينه بذلك ولا يشك عليه عدم سماعها فيها لو طلقت ثلاثاً ثم أقامها على فساد النكاح لأن فله يكتب بينه ثم لا هنا تأمل شوري (قوله رجلين) أى لرجل وامرأتين ولا رجلاً وبيناً لأن دعواه الخلع ليست بمال ولا يقصد به مال وبه فارق ماسياً في حيث يكفي فيه شاهد وبين لأن مقصوده المال تدبر (قوله) لو طلقته (العدة) لأنها رجعية فيزعمها في الصورة الثانية ويغير مطلقاً أصلاً في الأولى وإنما وجبت العدة مؤاخذه له بأقراره ودعواه الخلع ومثل نفقة العدة سكنها فتجب لها ولا يرثها قال الزركشى بل الظاهر أنها ترثه (نبيه) علم بما مضى مسائل الباب بأن الطلاق إما أن يقع باناً بالمسئ أو بحسب السفة والموض أو بمهر المثلان فسد العوض فقط أو رجعيان فسد البينة وقد ينجز الزوج الطلاق أولاً بغير أصلاً بان تعاقباً بما يوجد فمهر من على طلاق زوجته بإرثها باليمن صدقها ليرجع عليه إلا أن وجدته برأه مبيحة من جميعه فيقع بانثابان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق به زكاة خلافاً لما أطال به الربى أنه لا فرق بين تعلها وعدمه حج وزى ومهر وقدره حف (قوله) قال الماردى ولا يشك على هذا ما تقدم في كتاب الاقرار من أنه لو أقر بمال وكسبه المقر له يبطل ولو رجع المقر له وصدقه فإنه لا يستحق إلا بأقرار جديد لأن هذا الاقرار في ضمن معاوضة بخلاف ذلك ويتفرق الضمن ما لا يتفرق غيره زى (قوله) ولو اختلف أى الزوجان أو وكلهما أو أحدهما وكيل الآخر مهر (قوله) كدراهم ودنانير فبأن هذا من اختلاف الجنس لا لصفة الأنا يقال مراده بالصفة ما يشمل الجنس (قوله) ومن يبدأ به وهو الزوج لأنه بمثابة البائع حل قال سول والذي ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البائع يبقى لها مهراً وبأن بقاء البائع لها ليس من الفسخ لأن الفسخ يفسد الخلع فقط وأما الطلاق فهو ثابت باعتراضها كما هو ظاهر (قوله) في عدد الطلاق أى فيها إذا قالت سألتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتني فقال واحدة بألف فأجبتك كاقدم (قوله) أولى من تعبيره بالجنس لأن الاختلاف في الجنس يعلم من السفة بالاولى بخلاف الجنس لا يعلم منه الاختلاف في الصفة شوري (قوله) في مسئلته أى العدد (قوله) يمينه أى يمين أخرى غير التي في التحالف ففائدة التحالف الرجوع لمهر المثل وأما كونه واحدة مثلاً فلا بد من يمين على ذلك هكذا ظاهر كلامه وإذا حلف هل لها أن تأذن لوليها في تزويجها منه لأنه ضعف جانبها بتصدق الزوج أولاً لأنها زعم أنه طلقها ثلاثاً فلا يحل إلا بمحلل الاظهر انه حل الظاهر لاعلام برزعمها فان قلت فرض المسئلة أنها بانته من مهر المثل لها فائدة حلف الزوج بعد البينة قلت فائدة نظير فيها إذا أدت بعد بينوتها لوليها تزويجها لم تعين له زوجاً فزوجها للذى اختلفت منه فبعد العقد عطلت بأنه الزوج الاول فادعت أنه طلقها ثلاثاً في الخلع السابق لنفسه عقده الثاني لإذلاله لا لا بمحلف على دعواها فأنكر الزوج ما دعت وادعى أنه طلقها طليقة فقط فانه محلف ويستمر العقد ولا يصير بدعواها أنه شيخنا**

(تم الجزء الثالث من حاشية الجبوري على التلخيص ويلي الجزء الرابع أوله كتاب الطلاق)

قالت تطلقني أو طلقني جانا (بانت) بقوله (ولا عوض عليها إذا ائصل عدمه تحلف على تقيبه ولو نفقة العدة فإن أقام بينه به أو شاهد أو حلف سمع ثبت المال كقائه في البين وكذا لو اعترفت بيمينها بما ادعاه قاله الماردى وقول فانتكرت أهم من قوله وقالت جانا لما تقرر (ولو اختلفا في عدد طلاق) كقولها سألتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتني فقال واحدة بألف فأجبتك (أو) في صفة عوضه كدراهم ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء اختلفا في التلخيص بذلك أم في إرادته كأن نال بألف وقال أدنا ودنانير فقلت دواهم (أو قدره) كقوله نالتك يمينتين فقلت بمائة ولا بينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا (تحالفا) كالتيابعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به (ويجب) للبينة تم (يفسخ) للعوض منهما أو من أحدهما أو الحاكم (مهر) مثل وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المراد فان كان لاحدهما بينة عمل بها وذكر

حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قول فسخ من مز يادى وتعبري بالصفة أولى من تعبيره بالجنس والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج يمينه (ولو نال بألف) مثلاً (ونو يانوعاً) من نوعين بالبدل (لزم) الحاقاً لا سوى بالمفوض فان لم ينبو بأشياء حل الغالب إن كان والزم مهر المثل



﴿ فهرست الجزء الثالث من حاشية البجيرى على شرح المنهج ﴾

مصحفة

باب المصلح	٢
فصل في التزامم على الحقوق للشركة	٨
باب الحوالة	١٩
باب الضمان	٢٥
كتاب الشركة	٣٨
كتاب الوكالة	٤٦
فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة الخ	٥٥
فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بغير أجل وما ينبعها	٦٠
فصل في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها	٦٤
كتاب الاقرار	٧١
فصل في بيان أنواع من الاقرار مع بيان محمة الاستثناء	٨٤
فصل في الاقرار بالنسب	٩١
كتاب العارية	٩٥
فصل في بيان أن العارية لازمة الخ	١٠٢
كتاب القرض	١٠٩
فصل في بيان حكم القرض وما يضمن به المصوب وغيره	١١٥
فصل في اختلاف المالك والغائب الخ	١٢٢
فصل فيما يطرا على المصوب من زيادة وغيرها	١٢٧
كتاب الشفعة	١٣٣
فصل فيما يؤخذ به التقص المشفوع الخ	١٣٩
كتاب القراض	١٤٥
فصل في أحكام القراض	١٤٩
فصل في بيان أن القراض جائز الخ	١٥٤
كتاب المساقاة	١٥٦
فصل في بيان أن المساقاة لازمة الخ	١٦٠
كتاب الاجارة	١٦٤
فصل فيما يجب للمعنى الآتي على المكسرى الخ	١٧٧
فصل في بيان غاية الزمن لدى تقدر المنتمبه الخ	١٨٠
فصل فيما يقتضى الانقضاء الخ	١٨٤
كتاب إحياء الموات	١٨٨
فصل في بيان حكم المنافع المشتركة	١٩٤
فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة	١٩٧

- ٢٠١ كتاب الوقت  
 ٢٠٨ فصل في أحكام الوقت للفظية  
 ٢١٠ فصل في أحكام الوقت المعنوية  
 ٢١٣ فصل في بيان النظر على الوقت وشرط الناظر ووظيفته  
 ٢١٥ كتاب الحبة  
 ٢٢١ كتاب اللقطة  
 ٢٢٥ فصل في بيان حكم قسط الحيوان الخ  
 ٢٣١ كتاب اللقيط  
 ٢٣٤ فصل في الحكم بإسلام اللقيط الخ  
 ٢٣٦ فصل في بيان حرية اللقيط ورقه واستباحته  
 ٢٣٨ كتاب الجمالة  
 ٢٤٣ كتاب الفرائض  
 ٢٤٩ فصل في الفروض وذو بها  
 ٢٥١ فصل في الحجب  
 ٢٥٣ فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن انفرادا واجتماعا  
 فصل في كيفية ارث الاب والجدوارث الام في حالة  
 ٢٥٤ فصل في ارث الحواشي  
 ٢٥٥ فصل في الارث بالولاء  
 ٢٥٦ فصل في بيان ميراث الجدة والاخوة  
 ٢٥٨ فصل في موانع الارث وما يذكركمها  
 ٢٦٢ فصل في أصول المسائل وبيان ما يعول منها  
 ٢٦٤ فرع في تصحيح المسائل ومعرفة أنصاء الورثة من المصحح  
 ٢٦٥ فرع في المناسبات  
 ٢٦٦ كتاب الوصية  
 ٢٧٣ فصل في الوصية بزيادة على الثلث الخ  
 ٢٧٦ فصل في بيان المرض الخوف والملاحقة الخ  
 ٢٧٨ فصل في أحكام لفظية للوصي به وللوصي له  
 ٢٨٣ فصل في أحكام معنوية للوصي به الخ  
 ٢٨٦ فصل في الرجوع عن الوصية  
 ٢٨٧ فصل في الايصاء  
 ٢٩٠ كتاب الوديعة  
 ٢٩٨ كتاب قسم النوى والفتنة  
 ٣٠٤ فصل في الفتنة وما يتبعها

- ٣٠٧ كتاب قسم الزكاة الخ  
 ٣١٢ فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ  
 ٣١٥ فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ  
 ٣١٩ فصل في صدقة التطوع  
 ٣٢١ كتاب النكاح  
 ٣٢٩ فصل في الخطبة  
 ٣٣٢ فصل في أركان النكاح وغيرها  
 ٣٣٧ فصل في عاقد النكاح  
 ٣٤٢ فصل في موانع ولاية النكاح  
 ٣٥٠ فصل في الكفاءة المتبعة في النكاح  
 ٣٥٤ فصل في تزويج المجبور عليه  
 ٣٥٩ باب ما يحرم من النكاح  
 ٣٦٨ فصل فيما يمنع النكاح من الرق  
 ٣٧٢ فصل في نكاح من يحل ومن لا يحل  
 ٣٧٦ باب نكاح المترك  
 ٣٨١ فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ  
 ٣٨٥ فصل في حكم مؤنة الزوجة  
 ٣٨٦ باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق  
 ٣٩٥ فصل في الاعفاف  
 ٣٩٩ فصل في نكاح الرقيق  
 ٤٠٣ كتاب الصداق  
 ٤٠٨ فصل في الصداق المأسود  
 ٤١٣ فصل في التنويض  
 ٤١٨ فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذكر معها  
 ٤٢٦ فصل في المنة  
 ٤٢٧ فصل في التحالف اذا وقع الاختلاف في المهر المسمى  
 ٤٣٠ فصل في الوليمة  
 ٤٣٤ كتاب القسم والشوز  
 ٤٤١ فصل في حكم الشقاق  
 ٤٤٣ كتاب الخلع  
 ٤٥٣ فصل في الألفاظ اللازمة للعوض  
 ٤٦٠ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه